المركز القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة

المرجع فى علم النفس السياسى

الجزء الثانى

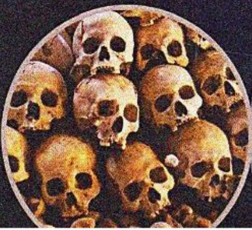
تحرير
داڤيد أو. سيرز
ليونى هادى
روبرت جيرفيس

ترجمة
ربيع وهبة
مشيرة الجزيرى
محمد الرخاوى



مراجعة وتقديم
قدرى حفنى





1485

المرجع فى علم النفس السياسى
(الجزء الثانى)

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1485
- المرجع فى علم النفس السياسى (الجزء الثانى)
- دافيد أو. سيرز، وليونى هادى، وروبرت جيرفيس
- ربيع وهبة، ومشيرة الجزيرى، ومحمد الرخاوى
- قدرى حفنى
- الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمة كتاب:

Oxford HandBook of Political Psychology

Edited by: David O. Sears, Leonie Huddy, and Robert Jervis

شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ – ٢٧٣٥٤٥٢٦ **فاكس:** ٢٧٣٥٤٥٥٤
EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo.,
e.mail:egyptcouncil@yahoo.com **Tel.:** 2735424 – 2735426 **Fax:** 27354554

المرجع فى علم النفس السياسى

(الجزء الثانى)

تحرير

دافيد أو. سيرز

ليونى هادى

روبرت جيرفيس

ترجمة

ربيع وهبة

مشيرة الجزيرى

محمد الرخاوى

مراجعة وتقديم

قدرى حفنى

2010

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

المرجـع فى عـلم النفـس السياسى (الجزء الثانى) / تحرر: دافيد أو. سيرز، ليونى هادى، روبرت جيرفيـس، ترجمـة: ربيـع وهبـه، مـشيرة الجزيرى، محمد الرخاوى، مراجعة وتقديم: قدرى حفنى؛
ط ١ - القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠١٠
٧٦٨ ص، ٢٤ سم
١ - علم النفس السياسى.
(أ) أو. سيرز، دافيد (مُحرر)
(ب) هادى، ليونى (مُحرر مُشارك)
(ج) جيرفيس، روبرت (مُحرر مُشارك)
(د) وهبه، ربيع (مُترجم)
(هـ) الجزيرى، مشيرة (مُترجم مُشارك)
(و) الرخاوى، محمد (مُترجم مُشارك)
(ز) حفنى، قدرى (مُراجع ومُقدم)
(ح) العنوان ١٥٨,٦

رقم الإيداع: ١٩٠٨٢ / ٢٠٠٩
الترقيم الدولى: I.S.B.N - 978 - 977 - 479 - 588 - 8
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

السلوك السياسى الجماعى

الفصل الحادى عشر

الاتصالات والسياسة فى عصر المعلومات[193]

دونالد ر. كيندر

على مدار النصف الأخير من القرن العشرين، غير الاتصال الجماهيرى من مشهد السياسة الأمريكية، فقد كان هو السبب فى الزيادة الهائلة التى طرأت على حجم المعلومات المتوافرة لدى عامة المواطنين حول الشئون العامة. لقد أصبح حجم المعلومات المتعلقة بالسياسة والمتداولة على مستوى المجتمع الأمريكى هائلاً وفى تزايد مضطرد، وذلك من خلال القنوات المتعددة التى تتنوع ما بين تلفزيون شبكى وسلكى وفضائى، وبين الإذاعة، والصحف، والمجلات، وأيضًا البريد العادى والسريع والإلكترونى، وأخيرًا الإنترنت والشبكة العنكبوتية للمعلومات (World Wide Web (www.)– Lindblom, 1977; Mutz, 1998; Pool, 1983). لقد أصبحت الأخبار والدعاية المتعلقة بالشئون العامة تنهال اليوم على الشعب الأمريكى، فنجدهم مغمورين بالاقتراحات المختلفة حول الطرق التى ينبغى بها فهم القضايا، وموجهين نحو تحديد أىِّ المشكلات تستحق الانتباه دون غيرها، وملقَّنين بمعلومات حول كيفية أداء المؤسسات والمسئولين، بالإضافة إلى إخبارهم بالتوقيت الذى تكون فيه آراؤهم محسوسة والتوقيت الذى ينبغى فيه تغيير تلك الآراء؛ وأخيرًا يأتى النصح والإرشاد حول نوعية الأفعال أو التحركات التى ينبغى القيام بها، إذا وجدت. ولكن، ما تأثير كل ذلك؟

---

(١٩٣) قام بترجمة هذا الفصل ربيع أحمد مرسى وهبة

لم تكن إجابة جوزيف كلابر Joseph Klapper (1960) على ذلك السؤال إجابة معروفة ولا مفاجئة بشكل كبير. ففي كتابه *تأثيرات الاتصال الجماهيري* The Effects of Mass Communication، قدم "كلابر" مراجعة دقيقة وشاملة للنتائج البحثية المتوافرة، وخلص في فحصه للأدلة، إلى أن "الاتصال الجماهيري يعمل بشكل متواتر كعامل للتدعيم أكثر من كونه عاملاً للتغيير" (p.15).

ويأتي الغرض من هذا الفصل في مسح الملامح نفسها للاتصال والسياسة التي راجعها كلابر منذ أربعين سنة خلت. وقد حددت موضوعي، مثلما فعل كلابر، في تأثيرات *الاتصال الجماهيري* والتي يقصد به الاتصال الذي يتم بصورة مكثفة في اتجاه واحد، موجهًا من عدد صغير من المرسلين المحترفين إلى عدد كبير من "المستقبلين" غير المحترفين (Pool, 1973). وتتركز مراجعتي هنا على الولايات المتحدة المعاصرة وما قبل المعاصرة بقليل، وهي الحقبة ذاتها التي عمل عليها كلابر. ومن ثم تجدني في هذا الصدد مسلمًا من ناحية بوجود مؤسسات ليبرالية ديمقراطية (انتخابات عادلة ومتكررة، وممارسة الحق في التصويت بشكل واسع وممتد، وحرية المواطنين في التعبير عن وجهات نظرهم؛ Dahl, 1989) ومسلّمًا، من ناحية أخرى، بوجود مشروعات الاتصال الجماهيري التي تحركها الضرورات التجارية وتحكمها المعايير المهنية للموضوعية والتوازن (Neuman, 1991; Schudson, 1978). والسؤال المتعلق بما إذا كان من الممكن الحصول على نتائج مختلفة في مجتمعات أخرى تدار بطرق مختلفة نظاميًا، يبقى سؤالاً مفتوحًا.

ومن خلال العمل بشكل أساسي على الموضوع نفسه الذي تناوله "كلابر"، توصلنا إلى نتيجة مختلفة تمامًا. فقد كان حكم "كلابر" على "التأثيرات الصغرى" minimal effects صادقًا وفق الأدلة المتوافرة لديه في

ذلك الوقت. لكن الآن، وبعد ما يقرب من أربعة عقود وجهود بحثية يُعتد بها، نجد النتائج تقودنا فى اتجاه مختلف تمامًا، أو هذا ما أحاول أن أبينه هنا. وتراني في هذا أقدم ذلك التصور الجديد لبحوث الاتصالات فى ثلاثة أجزاء؛ يتم فى كل جزء تنظيم ومراجعة الأدلة المتعلقة بفرض واحد عريض يتعلق بتأثير الاتصالات الجماهيرية، حيث يتعلق الجزء الأول بالانتباه *attention*، والثاني بالإقناع *persuasion*، والثالث بالفعل *action*. وينتهى الفصل ببعض الأفكار حول مدى ما وصل إليه علم الاتصال، وإلى أى مدى علينا أن نمضى.

الانتباه

فى دول بحجم وتعقيد الولايات المتحدة، نجد أن تحقيق إدارة وضبط الانتباه العام - إذا تحقق عمومًا - إنما يتم أساسا من خلال الاتصال الجماهيرى؛ وهو ما يكون مرهونًا- كما يمكن أن نتصور فى سياق هذه العملية - بتأثير ثلاثة أنواع منها. فالاتصالات الجماهيرية يمكن أن تؤثر فى كيفية فهم المواطنين للسياسة (وهو ما أدعوه هنا بالتأطير *framing*)؛ وكيفية تقرير المواطنين لما هو مهم فى السياسة (*وضع الأجندة* *agenda setting*)؛ وكيفية تقييمهم، أى المواطنين، للبدائل التى تضعها السياسة أمامهم (*الإعداد والتهيؤ* *priming*). وفى مراجعتى، تراني أعالج التأطير ووضع الأجندة والإعداد والتهيؤ كما لو كانت عمليات منفصلة ومتمايزة عن بعضها البعض. ولكننا مع ذلك، لا نجد فى التراث تمييزًا واضحًا بين الثلاثة، بل إن هناك أمثلة إمبريقية معينة قد تثبت صعوبةُ تصنيفها. ومع ذلك فقد مضينا من منطلق الفكرة القائلة إنه من المفيد تحليليًا أن ننظم نتائج البحث فى الاتصالات ليس حول الانتباه بشكل عام، وإنما حول التأطير، ووضع الأجندة، والإعداد والتهيؤ على نحو خاص.

التأطير

كيف كان للأمريكان أن يفسروا ما دعاه والتر ليبمان Walter Lippmann (1925, p. 24)[١٩٤] ذات مرة بـ "زوال الغموض"، و"التشوش المتزايد للمشكلات" التى تسود الحياة العامة؟ لقد فهم ليبمان أن الإجابة السديدة على هذا السؤال ينبغى أن تبدأ بالاعتراف بأنه فى المجتمع الحديث، يعتمد عامة المواطنين على آخرين بحثًا عن الأخبار الخاصة بالشئون القومية والعالمية. تلك الأخبار لا محالة توفر الميزة وتعززوجهات نظر معينة. فالمراسلون والمحررون، بل والرؤساء وأعضاء الكونجرس وكذلك الناشرون المتحدون والنشطاء السياسيون ومحللو السياسات.. جميعهم منخرطون فى محادثة مستمرة بشكل أو بآخر تتم عبر تبادل "الأطر "frames (Gamson, Croteau, Hoynes, & Sasson, 1992). ويقال إن الأطر "تجعل العالم الكامن وراء الخبرة المباشرة وكأنه طبيعىّ (Gitlin, 1980, p. 6)؛ وأنها، أى الأطر "تضع نظامًا للأحداث عن طريق جعل تلك الأحداث شيئًا ما يمكن

(١٩٤) وردت تلك العبارة المبتسرة من كتاب والتر ليبمان المعنون "الجمهور الوهمى" The Phantom Public والذى صدر عام ١٩٢٥ بعد صدمة ليبمان فيما حدث من تأثير على الرأى العام خلال الحرب العالمية الأولى مما أسفر عن انتخاب موسولينى وصعود الفاشية فى إيطاليا، ويعبر ليبمان فى كتابه عن فقدانه الثقة فى الديمقراطية التى تقوم على التسليم بأن العامة على درجة من النضج والمعرفة تتيح لهم الاختيار الرشيد، فى حين أن من يقومون بالتأثير الفعلى فى الأحداث وفى العامة أيضا هم قلة نخبوية محدودة، وتبقى الغالبية الساحقة فى عزلة عن صناعة الأحداث، و"أن الفرد المنعزل فى أيامنا هذه أشبه بالأصم الذى يجلس فى الصف الأخير ويفترض أنه يتابع عرض رواية تدور حول قصة غامضة، ولكنه لا يستطيع أن يظل منتبها، وهو يعرف أن ذلك الذى يجرى أمام عينيه يؤثر عليه بشكل ما." ومن ثم فليس أمام مثل هذا الفرد –الذى يمثل العامة– سوى الاعتماد على غيرهم فى فهم ما يجرى من أحداث. لقد أثارت الآراء المفكر الأمريكى جون ديوى John Dewey فنشر عام ١٩٢٧ كتابه المعنون "الجمهور ومشكلاته" The Public and its Problems معارضا لفكرة ليبمان محتجا بأن الجمهور قد يكون مغيبا، ولكن من الممكن إعادة تنشيطه ديموقراطيا. (المراجع)

الإخبار عنه؛ وأن لها القوة لتجعل العالم ذا معنـــى" (Manoff. 1986, p. 228)؛ وهى توفر "فكرة مركزية منظمة أو خطًا قصصيًا يضفى المعنى على سلسلة منشورة من الأحداث، ناسجًا الصلة بينها" (Gamson & Modigliani. 1987, p. 143).

وتأتى الأطر بجميع الأحجام: أطر رئيسية" master frames، وهى التى تنسق روايات أو تناولات معينة من التظلم أو الـــشكوى (Snow & Benford, 1992) أو التى تفصح عما تدور حوله السياسة (Capella & Jamieson. 1997; Weaver, 1972) وهناك أيضًا "أطر القضية" issue frames التى تنطبق علــى جدل واحد، كما هو الحال فى محاجــة تقــول إن الإجــراءات التعويــضية affirmative action[١٩٥] فى صالح السود ينبغى أن تفهم كتمييز عكسى ضــد البــيض (Gamson & Modigliani, 1987; Kinder & Sanders. 1990). وتــشمل الأطر كلاً من الأدوات المجازية المستجدة من قبل النخبة السياسية لتحقيــق التقدم لأفكارهم، وقواعد الانتقاء، والتأكيد، والعــرض التـــى تحكــم علــم الصحافة، والتى فى الغالب ما تكون غير مبينة. ولا شك أن الأطــر تتخــذ دلالة وأهمية نظرًا لتعقيد السياسة. فالقضايا التى تتــصدى لهـــا الحكومـــة والأحداث التى تنعش الحياة السياسية تكون عرضة للتفسير البديل؛ فهى دائمًا ما يمكن قراءتها بأكثر من طريقة. ومن ثم فإن الأطر تظهر "حينما يكــون هناك أكثر من طريقة للتفكير حول موضوع واحد" (Popkin. 1993. p. 83). قد يقال إن الأطر فى صيغتها البحتة أو النقية لا توفر معلومات جديدة. إلا أنه،

(١٩٥) الفعل التعويضى: ترجمة غير حرفية، لكنها الأنسب فى رأينا لوصف هذا السلوك، فالمصطلح يطلق عندما تسلك حكومة أو هيئة ما ذات سلطة، بطريقة محابية للمرأة أو السود أو أية فئة طالمـــا كانـــت تتعرض لمعاملة غير عادلة، خاصة فى اختيارهم للوظائف، وهو مسلك تعرض كثيرًا لانتقادات حتـــى نسوية، لأنه يكرس حالة من التمييز المستتر والضمنى، لسان حالها: إن تلك الفئات ليـــست منخرطـــة وتحتاج إلى تعويض أو معاملة خاصة. (المترجم)

وبعرض منظور معين، نجد الأطر *تنظم* أو بالأحرى *تعيد تنظيم* المعلومات التى تكون بالفعل لدى المواطنين.(١٩٦) وتشير الأطر إلى الطريقة التى ينبغى التفكير بها فى السياق، وتشجيع المواطنين على فهم الأحداث والقضايا بطرق معينة.(١٩٧) والقول إن الأطر لا تقدم معلومات جديدة، وأنها لا تقدم سوى مجرد إطار لتنظيم المعلومات، لا يعنى أنها غير مؤثرة أو محايدة. فبتحديد ماهية القضية الأساسية والإشارة إلى كيفية التفكير فيها، فإن الأطر، إذا كانت تعنى شيئًا فإنها تعنى ما ينبغى أن يتم. ومن هنا، نجد النخب تنفق كثيرًا من الوقت والمال فى صناعة وبث الأطر على افتراض أن الأطر التى تسود سوف تشكل الطريقة التى يفهم بها الجمهور السياسة ومن ثم التأثير فى الشىء الذى يكون الجمهور قد أُعِد لتأييده. هل هذا الافتراض صحيح؟

يبدو كذلك. فأحد الاختبارات الامبريقية عن التأطير، ينبثق عن هموم طال عليها الزمن حول قدرة عامة الناس على حكم أنفسهم. كذلك ما طرحه كثير من محللى السياسات المحنكين من أسئلة حول ما إذا كان المواطنون يعرفون حقيقة ماذا يريدون ويحتاجون؛ وما إذا كانت الآراء حول المواضيع التى تخص السياسات العامة هى فعليًا "انعدام للاتجاهات" nonattitudes (Converse, 1970, 2000). وانعدام الاتجاهات عادة ما يؤخذ كإشارة على عدم

---

(١٩٦) فى هذا الصدد، تشبه تأثيرات التأطير فى الاتصالات السياسية الدلائل التجريبية الشهيرة لكل من Tversky and Kahneman (1981) حول الفرق الذى تصنعه الأطر البديلة فيما يتعلق بصنع القرار. (المؤلف)

(١٩٧) لا ينبغى على أحد أن يتصور أن كل محلل يفيد من فكرة الإطار يعنى تمامًا الشىء نفسه بهذا الإطار (Entman, 1993). التنوع المفاهيمى الظاهر فى هذا المجال من الدراسة البحثية تعد مذهلة وربما يؤسف لها، ولكنها قد تكون غير قاتلة. ولنعتبر فكرة "النموذج" paradigm كحالة مقارنة وتعلمية مقنعة. وفقًا لرواية Masterman (1970)، استخدم النموذج فى كتاب Thomas Kuhn بنية الثورة العلمية The Structure of Scientific Revolution (1964) بإحدى وعشرين طريقة مختلفة متميزة. وربما تمنينا لو كان Kuhn أكثر دقة، إلا أن فكرته، كما ينبغى أن نتذكر، قد غيرت الطريقة التى يفكر بها الجميع حول العلم. (المؤلف)

الاختلاف ما بين عامة المواطنين حيال السياسة، لكنها أيضًا تشير إلى غياب الجدال الجاد وسط النخب. ولننظر إلى المسألة بالطريقةِ الأخرى، فعندما تقدم النخب أطرًا مفيدة، فقد يكون المواطنون أكثر ميلاً لرؤية الصلة بين ما يهتمون به وبين ما تعرضه السياسة، ومن ثم يكونون أكثر ميلاً لتطوير آراءٍ حقيقية. ولقد تم اختبار هذا الفرض العلمى فى سلسلة من تجارب صياغة الأسئلة الراسخة فى مسوح قومية. تقارن هذه التجارب ما بين الرأى العام المستخلص بإحدى الطريقتين: إما بواسطة أسئلة تشير بصورة واضحة إلى الأطر التنافسية التى تسيطر على الخطاب النخبوى (الظرف "المؤطَّر" (the "framed" condition)، أو بواسطة أسئلة لا تقوم بذلك (الظرف "العارى" (the "stripped" condition). ويقصد هنا بالمعالجة المؤطَّرة محاكاة الوضع السياسى الذى يشهد فيه الناس جدالاً بين نخب معارضة لبعضها البعض؛ كل يدفع بتعريف بديل للقضية. فى الوقت نفسه، يقصد بالمعالجة العارية (أى العارية من الأطر- المترجم) يقصد بها محاكاة الوضع الذى لا يوجد فيه جدل نخبوى، حيث يمضى المواطنون كل على أعنته فى صياغة القضايا التى تهمهم. وكما هو متنبأ بالنسبة لعدد متنوع من القضايا، فعندما يحصل المواطنون على أطر مساعدة، فإنهم يكونون أكثر ميلاً للتعبير عن الآراء وتلك الآراء غالبًا ما تكون أكثر استقرارًا عبر الزمن وأفضل رسوخًا فى الاعتبارات السياسية التى تظهر الأطر لإبرازها (انظر على سبيل المثال: Kinder & Nelson, 1990; Kinder & Sanders, 1996; Zaller, 1990).

تجارب أخرى تقارن إطارًا مقابل آخر. فلكون الأطر البديلة تبرز ملامح مختلفة من قضية ما، فإنها ينبغى أن تبدل الوزن النسبى المعطى للمصالح، والعواطف الجماعية والقيم السياسية التى من الممكن أن تبدأ فى تشكيل رأى ما- وهذا هو ما تفعله (انظر على سبيل المثال: Capella & Jamisson, 1997; Jacoby, 2000; Kinder & Sanders, 1990, 1996; Nelson & Clawson, & Oxley, 1997; Nelson & Kinder, 1996; Price, 1998). فى هذا

الصدد، تكون الأطر مثل وصفات الطهى؛ إرشادات من قبل الخبراء حول الطريقة التى ينبغى بها للمواطنين طبخ أو تلفيق آرائهم (Kinder & Sanders. 1996).

إن تغيير الأسس الداعمة للرأى شيء، وتحريك الرأى نفسه شيء آخر. فالتأطير القادر على تحقيق الأولى لا يشكل ضامناً للنجاح فى الثانية. فلكى تحرك رأيًا، لا يجب على الإطار أن يكون حاسما فحسب (أى يناسب موضوعه بشكل جيد) بالرغم من وجوب هذا، ولا يجب أن يستميل عددًا كبيرًا من الناس للتفكير حول الموضوع بطريقة جديدة فحسب، بالرغم من وجوب ذلك أيضًا، بل إنه لتحريك الرأى لابد للإطار أيضًا أن يستميل عددًا كبيرًا من الناس للتفكير حول الموضوع بطريقة تدفعهم فى اتجاه جديد.

ولنفترض، باستعارة مثال من "نيلسون" Nelson وزملائه، أن جماعة الكوكلوكس Ku Klux Klan[١٩٨] تخطط لتنظيم سباق فى مجتمعك، فالصحف المحلية يمكنها أن تؤطر هذه الأخبار لتبرز الحماية الدستورية للتجمع والتعبير، أو أن تبرز التزامات الحكومة بحفظ النظام. الإطاران حاسمان، فهما يستميلان عددًا كبيرًا من الناس للتفكير حول الموضوع بطريقة لا يمكنهم التفكير بها دون الإطارين، كما أنهما، أى الإطارين يدفعان بقوة فى اتجاهات متعارضة. ولكون الأمريكيين يؤمنون بكل من حماية حرية التعبير وكذلك حفظ النظام الاجتماعى، فإنه عند تقديم القضيتين فى أطر تبرز الواحدة قبالة الأخرى، فسوف ينتهى الأمر إلى التعبير عن مواقف مختلفة حول ما إذا كان السباق ينبغى أن ينظم من أساسه أم لا. (Nelson. Clawson. & Oxley. 1997; لمزيد من الأمثلة والمناقشات حول تغيير الرأى من خلال التأطير، انظر: Chong. 1993; Kinder & Sanders, 1996).

---

(١٩٨) الكوكلوكس كلان: جمعية سرية أمريكية نشأت بعد الحرب الأهلية لترسخ سيطرة البيض على الزنوج. (المترجم)

والحقيقة أن جميع النتائج الإطارية التى استشهدنا بها حتى الآن تـأتى من تجارب لها ميزات حقيقية (Kinder & Palfrey, 1993; Sniderman & Grob, 1996)، وتتميز على نحو خاص بعدد من الملامح المرغوبة بـشكل كبيـر. **أولاً**، لأن معظم هذه التجارب تعد محاكية وبشكل متعمد لجـداولات نخبويـة واجتماعات يومية للصحفيين. **وثانيًـا** لأن كثيرًا منها قد تم إدخاله فى مسوح لعينات ممثلة، ومن ثم فإن الشكوى الشائعة من التجارب- كونهـا تـستغل جماهير ملائمة ولكن غير ممثلة (قارن Sears 1986, and Anderson, Lindsay, & Bushman 1999)- هذه الشكوى لا تنطبق هنا.

بالرغم من ذلك، فإن قابلية النتائج التجريبية للتعميم دائمًا مـا تكـون محل تساؤل، والتأثيرات التأطيرية ليست استثناءً فى هـذا الـصدد. القلـق الرئيسى هنا أن التجارب التأطيرية - مثل التجارب التى تتم فـى الاتـصال الجماهيرى عامة - إنما تمحى عادةً التمييز بين كمية المعلومات من ناحيـة واستهلاكها من ناحية أخرى. ذلك أن التجارب عادة ما يتم تنفيذها بطريقـة يكون فيها كل شخص بين الجمهور قد تسلم الرسالة. ومن ثم فإن التجربـة التقليدية تتجنب عقبة رئيسية تقف فى طريق تأثيرات الاتـصال، ألا وهـى: جمهور غافل، تائه فى شئون الحياة الخاصة (وسنفصل حول هـذه النقطـة لاحقًا). وبضمان وصول الأطر إلى جمهورها المقـصود intended، يمكـن للتجارب أن تبالغ من قوتها. والقراءة الأكثر اتزانًا لتأثيرات الإطـار إنمـا تتطلب تنويعًا منهجيًا، وتجارب وكـذلك دراسـات موجهـة إلـى العـالم الخارجى.(١٩٩)

(١٩٩) قد يتوقع المرء أن يجد مثل هذه البيانات فى التراث حول الحركات الاجتماعية. ولاستجلاء الظهور والنجاحات الطارئة للحركات الاجتماعية، يشير الباحثون (كجزء من حركة تهم أنفسهم) إلى ظروف متنوعة مساهمة: تظلمات مسترعة، موارد مادية، عوائق وفرص سياسية، هياكل تنظيمية متعايشة=

المشكلة الثانية أنه فى الوقت الذى يشكل فيه التراث الذى راجعناه لتونا حالة جيدة تدل على أن الأطر يمكن أن تؤثر فى كيفية تقييم الناس (أو حتى إذا ما كانوا يقيّمون من الأساس) لمواضيع متنوعة من السياسة، فإن هذا التراث يقفز فعليًا على الاهتمام أو الهم المحورى الذى بدأنا به، وهو: كيفية تفسير الناس لهذه المواضيع من الوهلة الأولى. وقد وجدنا فى جميع الدراسات المتعلقة بالأطر والتأطير، أن الفهم فى حد ذاته، لم يكن مطلقًا متناوَلاً أو مُقاسًا بشكل مباشر، وذلك لسوء الحظ، نظرًا لأن المؤسسات الديمقراطية غالبًا ما تفترض أن عامة الناس يفهمون المواضيع التى تطرح أمامهم. وهذا بالفعل من سوء الحظ المضاعف، لأنه على مدار العقد الماضى، قام علم النفس المعرفى بتطوير أدوات مفاهيمية ومنهجية جد مناسبة لتحليل مشكلة الفهم السياسى. وهنا يطرأ على ذهنى تحليل "بينينجتون" Pennington و"هاستى" Hastie للمحلفين الذين يحولون كومة من الأدلة المقدمة إليهم أثناء المحاكمة إلى تناول سردى إجبارى (Pennington & Hastie, 1992, 1993); ورواية كل من هوليوك Holyoak's وثاجارد Thagard's (1992) للاستدلال بالتشبيه reasoning by analogy؛ وتنظير "كينتش" Kintsch's (1998)، وبحثه حول قدرة الناس على فهم النص. اختصارًا، فإن الأدوات المفاهيمية والمنهجية التى تتناول اختبارًا جادًا لكيفية فهم عامة الناس من الأمريكيين أسرار السياسة تبدو الآن متوافرة (كخطوة أولى وصغيرة فى هذا الاتجاه، انظر Berinsky & Kinder, 2000). ويبدو أن التثبيت الأدق لماهية الأطر

= (تنظر مثلاً: McAdam, 1982; McCarthy & Zald, 1977; Tarrow, 1994; Tilly, 1978)، وأيضًا ما زاد فى السنوات الأخيرة من الأطر المرغمة (Gamson, 1992; McAdam, McCarthy, & Zald, 1996; Snow & Benford, 1992). ولكن فى حين أن هناك الآن دليلاً معقولاً على أن قادة الحركة يقضون قدرًا معقولاً من الوقت لصياغة الأطر والاستراتيجية حول المواد التى يبثونها (Branch, 1988; Ellingson, 1995; Fredman, 1999; Garrow, 1987; Gerhards & Rucht, 1992)، فإن هذا ليس هو الشىء نفسه كإظهار أن تلك المواضيع الإطارية والدراسات الامبريقية فى الأوضاع الطبيعية مع هذا الهدف فى الذهن تكون بكمية قليلة (McAdam, 1996). (المؤلف)

وكيفية تشكيلها للفهم يعد مشروعًا جديرًا، حيث تظهر الأطر- مثلما أفاد "جيتلنى" Gitlin (1980) - "لكى تنظم العالم بالنسبة للصحفيين الذين يكتبونها، وبالنسبة لنا أيضًا وبدرجة من الأهمية، بصفتنا نعتمد على تقاريرهم" (p.7).(٢٠٠)

وضع الأجندة

تعد القرارات المحددة للقضايا التى يجب أن تكون جزءًا من السياسة من بين أهم القرارات التى يمكن أن تتخذ فى أى مجتمع (Bachrach & Baratz, 1970)، وباستخدام صيغة "شاتشنايدر" Schttschneider التى تتسم بالوضوح والتحديد، فإن "بعض القضايا يتم تنظيمها داخل السياسة بينما تُنظم قضايا أخرى خارجها" (1960, p. 71). ونجد أن عامة الناس إنما يتورطون إلى حد ما فى هذه العملية: حيث يطور المواطنون أفكارًا حول ما هو مهم وما هو غير مهم، وأى المشكلات دون غيرها تعد موضوعًا ملائمًا لتحرك الحكومة، وهذه الأفكار بدورها إنما تشكل وتقيد ما تسعى الحكومة لعمله (Burstein, 1985; Verba & Nile, 1972). كيف، على سبيل المثال، يصل عامة الناس إلى الاعتقاد فى أن الجريمة تعد مشكلة عاجلة بينما الأمطار الحمضية ليست كذلك؟

منذ أكثر من خمسين سنة مضت، أشار كل من "لازرسفيلد" و"ميرتون" Lazarsfeld and Merton (1948) إلى أن الإجابة على سؤال كهذا قد تكمن فى قوة وضع أجندة لوسائط الإعلام الإخبارية. ففى الوقت الذى عبرا فيه عن شكوك حول تأثير الاتصال الجماهيرى بشكل عام- اعتبرا أن السيارة تعد إلى حد كبير أكثر منطقية من المذياع، واعتقدا أيضًا أن كثيرًا مما مضى

---

(٢٠٠) للاطلاع على مقال رائع يتسم بالدقة الفكرية حول الصعوبات المعيارية التى يشكلها التأطير بالنسبة للسياسات الديمقراطية، انظر: Bartels, 2002. (المؤلف)

بالنسبة للتحليل المعاصر قد تأثر بعدوى التفكير "السحرى". وبالرغم من ذلك عمل "لازرسفيلد" و"ميرتون" على رسم ملامح لعدة آليات يمكن من خلالها أن يكون للاتصال الجماهيرى تأثير. ويأتى وضع الأجندة كملمح بارز ضمن هذه الآليات: "حيث تمنح وسائط الإعلام العامة مكانة للقضايا العامة والأشخاص والمنظمات والحركات الاجتماعية" (p. 101). واعتقد لازرسفيلد ومرتون أن مجرد الانتباه كان كافيًا، حيث إن "المكانة المعززة إنما تتأتى لأولئك الذين يتلقون فقط الانتباه فى الإعلام، بعيدًا تمامًا عن أى تدعيم تحريرى... فالاعتراف من قبل الصحافة أو الإذاعة أو المجلات أو الأفلام الإخبارية newsreels تشهد على أن شخصًا ما قد وصل، أن شخصًا ما يعد مهمًا بما يكفى ليكون بارزًا متميزًا عن الجماهير الكبيرة المجهولة، وأن سلوك شخص ما وآراءه قد أصبحت ذات أهمية بما يكفى لتسترعى الملاحظة العامة" (pp. 101-102).

فكرة جيدة– لكنها مجرد فكرة. ولم يقدم كل من لازرسفيلد ومرتون أى دليل على تخمينهما، وبعد اثنتى عشرة سنة لاحقة، لم يستطع كلابر klapper كذلك تقديم دليل. ومن ثم فإن وضع الأجندة أولاً مع مناوشة غير مباشرة مع الدليل لم يكن موجودًا إلى أن جاء تحليل "كوهن" (1963) Cohen الدقيق للصحف والسياسة الخارجية للولايات المتحدة. فعلى أساس المقابلات مع الصحفيين والمسئولين الحكوميين، توصل "كوهن" إلى أن الصحافة فى أحيان كثيرة "قد لا يحالفها النجاح فى إخبار الناس بما يفكرون فيه، لكنها تنجح وبدرجة مبهرة فى إخبار قرائها بما يفكرون حوله" (p. 13). وقد كان فى ذهن "كوهن" خبراء سياسات وجمهور منتبه، ومع ذلك، فإن استخلاصه القوى لا يتناول بالضرورة وضع الأجندة وسط الجمهور العام، وهو ما أسماه "ريكر" Riker (1993) ذات مرة بـ "المستنقع الغائم "misty swamp (p. 2) للسياسة اليومية.

الشيء الأقرب ارتباطًا في هذا الصدد هو الدليل الذي قدمه "ماك كومبس" و"شو" McCombs and Show (1972)، اللذان عقدا- في نهاية حملة الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨٦- مقابلات مع عينة صغيرة من الناخبين غير الملتزمين حزبيا الذين يعيشون في شابل هيل Chapel Hill بكارولينا الشمالية وحولها. وقد وجد ماك كومبس وشو ارتباطًا شبه تام بين المشكلات التي اعتقد الناخبون أنها أخطر مشكلات الدولة، وبين تلك المشكلات التي أعطيت بروزًا ومكانة كبيرة في الأخبار التي كانوا يقرءُونها ويشاهدونها في ذلك الوقت. وخلص كل من ماك كومبس وشو إلى أنه "في اختيار وعرض الأخبار، يقوم المحررون وفريق عمل غرفة الأخبار والفريق الأوسع بلعب دور مهم في تشكيل الواقع السياسي" (p. 176).

وقد كان للبيان الناجح الذي قدمه كل من ماك كومبس وشو أن يلهم العديد من الردود، وأن يسبب كذلك بعض التشوش لفترة من الزمن. وأفضل الدراسات التي أبرزت الدعم العرضي المتواضع الذي اتسم في الغالب بالغموض لوضع الأجندة كانت (Erbring. Goldenberg. & Miller 1979). وقد بالغ كتاب "ناجح مبهر" Stunningly successful حول أهمية هذه النتائج بشكل واضح. (Cohen, 1963. p. 13).

وإذا عاودنا النظر إلى المشلكة سنجد أنها تمثلت في فشل التصميم. فالمقارنات عرضية المقطع cross-sectional تخطئ التباين الفعلي في وضع الأجندة، والذي يعد زمنيًا أكثر من كونه مكانيًا. فوضع الأجندة مسألة دينامية- تظهر المشكلات وتتحرك لبرهة إلى مركز المسرح، ثم تعود تدريجيًا إلى الأطراف- ومن ثم ينبغي أن تتعرض للفحص على مدار الوقت. واتساقًا مع هذا، وجد "فانكهاوزر" Funkhouser (1973) في تحليل بسيط تطابقًا قريبًا بين قدر الانتباه المعطَى لمشكلات متنوعة في الصحافة القومية على مدار عقد الستينيات 1960s من ناحية وبين الأهمية التي أولاها بالتالي الجمهور الأمريكي لتلك المشكلات من ناحية أخرى.

هذه النتيجة الأساسية صمدت جيدًا أمام مزيد من الاختبارات الأكثر دقة. فقامت دراسات لاحقة بضبط إمكانية أن تكون المنظمات الإخبارية مستجيبة لأولويات الجمهور (وليس العكس) آخذة فى الحسبان التأثيرات المستقلة التى ترجع لظروف العالم الواقعى (مثل، تغيرات الأسعار أو معدل الفائدة)؛ ووضعت فى الاعتبار، تزامنًا مع ذلك، إمكانية أن يكون فى استطاعة الرئيس تغيير ما يتخذه الجمهورُ شيئًا مهمًا، وذلك من خلال خطابات رئيسية موجهة إلى الأمة. وفى ظل هذه الظروف الحتمية نجد التدعيم الإمبريقى لوضع الأجندة يظهر على نحوٍ متواتر. ارتفاع الأسعار والبطالة ونقص الطاقة وضبط الأسلحة: كل هذا (وأكثر) أصبح من القضايا ذات الأولويات العالية للجمهور بعد أن أصبحت أولاً ذات أولوية عالية للصحف والشبكات. وبالنسبة لتنوع كبير من المشكلات، نجد اهتمام الجمهور الأمريكى بالمشكلات السياسية يقتفى بسرعة وعن كثب التغيرات التى تعترى، عبر الوقت، قدر الانتباه الذى توليه لهم وسائط الإعلام (انظر على سبيل المثال: Behr & Iyengar, 1985; Fan, 1992; MacKuen, 1981, 1984; McCombs & Zhu, 1995; Neuman, 1990; Protess et al. 1991).

لقد تم استكمال هذه النتائج على نحو دقيق من خلال نتائج البحث التجريبى (Iyengar & Kinder, 1984; Miller & Krosnick, 2000). وقد وجدنا، من ناحية التأثير، أن هذه التجارب قد حولت التغاير فى التغطية الإخبارية التى تحدث بشكل طبيعى عبر الزمن إلى تغاير متزامن contemporaneous variation عبر الظروف التجريبية. فقد حدث أن الأشخاص ممن عُرض عليهم مواد إذاعية شبكية تم تحريرها دون إقحام شخصى لإبراز مشكلة بعينها قد أولوا بالتالى أهمية أكبر لتلك المشكلة- تفوق الأهمية التى أولوها إياها قبل أن تبدأ التجربة وتفوق كذلك ما أولاه الناس الذين تم تعيينهم عشوائيًا للظروف الضابطة التى ركزت على مشكلات مختلفة. هذه التأثيرات

التى ظهرت مباشرة بعد الاستنتاجات الخاصة بالمواد المذاعة، وأيضًا بعد أسبوع لاحق، نالت تعزيزًا عندما ظهرت أخبار محررة حول تلك المواد، وظهرت بخصوص عدد كبير من المشكلات.(٢٠١)

إذا كانت تأثيرات وضع الأجندة قوية وفعالة، فإنها تبدو أيضًا جد محددة. فالأخبار حول الطاقة إنما تؤثر فى المعتقدات حول أهمية الطاقة والطاقة وحدها؛ بينما الأخبار حول الدفاع الوطنى تؤثر فى المعتقدات حول الدفاع الوطنى وحده؛ وهكذا. فالأخبار حول مشكلة واحدة لا تبدو مؤثرة لدرجة التعتيم على مشكلات أخرى، حتى عندما تكون المشكلات مرتبطة ببعضها البعض. وهذه الخصوصية قد تعكس الطريقة التى تقدم بها الأخبار، فى حزم محكمة ومكتفية ذاتيًا (Weaver, 1972). وقد يكون الشىء الأكثر أهمية متمثلاً فى الطريقة التى يقترب بها الأمريكيون من السياسة، أبرياءً من الأطر الإيديولوجية التى قد تربط مشكلة وطنية ما بأخرى (Converse, 1964; Kinder, 1998).

(٢٠١) فى الصيغة الأصلية التى قدمها كل من لازرسفيلد ومرتون Lazersfeld and Merton (1948) ينبغى ألا تنطبق على القضايا والمشكلات فحسب، بل على الأشخاص أيضًا. ومن المسارات الرائعة لاختبار هذه العملية ما تم تقديمه من قبل النظام الأمريكى المعاصر للترشيح الرئاسى، والذى يتسم بتحديات متعددة تتنافس فى سلسلة من المنافسات المرتبطة بشكل متقارب. وتحت هذا النظام يمكن لعرض قوى دون التوقع أن يجلب ستارًا حاجزًا من الانتباه الإعلامى. ومن بين حشد من المتطلعين الآملين للرئاسة انتقينا مرشحًا محظوظًا أصبح، تقريبا بين ليلة وضحاها، منافسًا حقيقيًا، كما بيّن "جارى هارت" Gary Hart ١٩٨٤ و"جون ماكين" John McCain عام ٢٠٠٠. الشىء الذى تعلمه أكثر المصوتين فى أوضاع وملابسات كهذه، أنه على الأقل على المدى القصير ليس هناك سوى القليل جدًا مما يمكن القيام به مع مقترحات المرشح السياسية أو الخلفية الشخصية أو الفلسفية بشكل عام. والدرس الأكثر أساسية: أن هذا المرشح قد وصل، وأن هذا المرشح قد تم أخذه على محمل الجد. وبتركيز الانتباه، فإن أولئك المرشحين يُمنَحون الفرصة لتقديم حالتهم إلى الجمهور (Bartels, 1988). (المؤلف)

الإعداد والتهيؤ

مرارًا وتكرارًا يجد الأمريكان أنفسهم مدعوين لتقييم البدائل المطروحة أمامهم من قبل نظامهم السياسى: فيقررون ما إذا كانوا يؤيدون أو يرفضون مرشحًا، يحكمون على مقترحات سياسية بأنها حكيمة أو مريعة؛ يتحملون عواقب تحركات الحكومة كحكومة ناجحة أو كارثية؛ ويحكمون على أداء رئيسهم إما كشخص مُلهم أو شخص مأسوف عليه، وهكذا. والبدائل المتنوعة التى يُطلب من المواطنين تقييمها لا محالة معقدة، وهذا التعقيد إنما يصعب من معرفة تحديد المعايير التى ينبغى تطبيقها. والحدس وراء الإعداد والتهيؤ أن هذه المعايير تكون مطروحة أو على الأقل محبذة بفعل الانشغالات الخاصة بالاتصالات الجماهيرية. حيث تعتمد طريقة تقييم البدائل السياسية بشكل جزئى على المواد المختارة التى تغطيها الوسائط الإعلامية الإخبارية، وبالتالى على المعايير التى تم إبرازها. وكلما زاد الانتباه من قبل الإعلام الإخبارى لجانب معين من الحياة السياسية- كلما أصبح هذا *الجانب معدًا ومهيًأ* - ومن ثم كلما أدمج الناس ما يعرفونه حول هذا الجانب فى تقييماتهم السياسية.

ومن هنا، فقد تلقت عملية الإعداد والتهيؤ دعمًا قويًا ومتسقًا فى سلسلة من تجارب الأخبار التلفزيونية (Iyengar & Kinder, 1987). فبعد أن تم تهيؤ المشاهدين على سبيل المثال، بواسطة أخبار تركز على الدفاع الوطنى، نجدهم يحكمون على الرئيس بشكل عام من منظور ما قدمه للدفاع الوطنى، كما يرونه. كذلك بعد أن تم تهيؤ المشاهدين بواسطة أخبار حول التضخم، وجدنا المشاهدين يُقَيِّمون الرئيس من منظور طريقة إدارته، فى نظرهم، لمسألة تخفيض الأسعار، وهكذا دواليك. ويظهر التهيؤ عبر تنوع من المشكلات بالنسبة للديمقراطيين كما للجمهوريين، سواء بالنسبة للأخبار

الجيدة أو السيئة، بالنسبة للرأى أو بالنسبة للاختيار، فى ذروة الحملات وفى اللحظات الأهدأ بين كل حملة وأخرى.

تُظْهِرُ هذه النتائج وما تلاها من تجارب مختلفة (انظر على سبيل المثال، Gross, 2001; Iyengar, 1991; Miller & Krosnick, 2000; Valentino, 1999; Valentino Hutchings, & White, 2002) على نحوٍ مقنع أن الإعداد والتهيؤ يمكن رصده فى ظل ظروف مضبوطة تجريبيًا، ولكنها لا تبين ما إذا كان الإعداد والتهيؤ مهمين فى العالم الواقعى للسياسة أم لا. لذا فإننا فى حاجة إلى دليل من نوع آخر "تجارب طبيعية" تفيد من الميزة التحليلية للتحولات المفاجئة فى مسار الأخبار. حيث يظهر الإعداد والتهيؤ فى هذه الوقائع أيضًا. فبعد التكشفات التى حدثت، مثلاً، فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٨٦ حول تمرير الأموال الناتجة عن بيع الأسلحة سريًا إلى إيران، بصورة غير قانونية، إلى الكونترا أو مسلحى الانقلاب المضاد فى نيكارجوا Nicaraguan Contras[٢٠٢]، بعد هذه التكشفات أصبحت تقييمات الجمهور للرئيس ريجان فجأة مستحوَذَة بمواضيع تتعلق بالسياسة الخارجية (Krosnick & Kinder, 1990). بالمثل، وبعد نشر فضائح جارى هارت Gary Hart الجنسية مباشرة فى ربيع عام ١٩٨٧، فإن المذهب الأخلاقى المحافظ الذى لم

---

(٢٠٢) كلمة Contras مشتقة من المصطلح الإسبانى La Contra اختصارًا لحركة contrarrevokucionarios التى نشط من خلالها المعارضون المسلحون لسياسة إعادة البناء الوطنية لساندينستا جوانتا فى نيكارجوا Sandinista Junta of National Reconstruction التى أعقبت الإطاحة بحكم أنستازيو سموزا ديباى فى حزيران/يوليو ١٩٧٩، واستمرت على مدار العقد اللاحق. وقد أصبحت التسمية مستخدمة من قبل الصحافة فى الولايات المتحدة لتغطية عدد من الجماعات المعارضة للساندينستيين Sandinistas الذين كانوا يفتقدون أى توحد إيديولوجى، وكان بعضهم قد دعم الثورة ضد سموزا Somoza، الكلمة بدون حرف C فى حالة capital تشير فى بعض المراجع إلى كلمة مضاد بالإسبانية contra. وقد تلقى الكونترا دعمًا ماليًا فى البداية من الأرجنتين ثم تلقوا فيما بعد دعما من خلال مبادرات سرية قام بها أشخاص فى إدارة الرئيس الأمريكى رونالد ريجان. (المترجم).

يكن له صلة مطلقًا بالتقييمات الجماهيرية لهارت قبل النشر، أصبح فجأة وثيق الصلة بالتقييمات (Stoker, 1993; ولمزيد من الحالات الإيجابية، انظر: Bartels, 1997; Krosnick & Brannon, 1993; Mutz, 1998; Pollock, 1994; وللاطلاع على تحليل مهم حول حالة واضحة من إخفاق الإعداد والتهيؤ، انظر Zaller, 1998).

إن الإعداد والتهيؤ كما هو معرف هنا إنما يثار من مجرد الانتباه. فجذب الانتباه إلى مشكلة بعينها يعنى أن الجمهور سوف يكون أكثر استعدادًا للبناء على ما يعرفه حول المشكلة عندما يتعلق الأمر بالتقييم- وكلما كان الأمر كذلك كلما كان الإعداد والتهيؤ أكثر حداثة وتكرارًا (Higgins, Baragh, & Lombardi, 1985; Higgins, Rholes, & Jones 1977; Srull & Wyer, 1979). لكن الأخبار بالطبع تفعل ما هو أكثر من مجرد لفت الانتباه إلى بعض المشكلات فيما تتجاهل الأخرى: فهى أيضًا تؤطر مشكلات بطريقة معينة. والشيء المهم على وجه التحديد فى هذا الصدد هو السياق الذى يتم على أساسه تأطير المشكلات بطريقة تشير إلى أن لها أسبابًا سياسية، أو حلولاً سياسية. ومن ثم فإن تأثير الإعداد والتهيؤ إنما يزداد عندما تفيد التغطية الإخبارية التلفزيونية أن الرئيس، هو المسئول سواء عن التسبب فى المشكلة أو الإخفاق فى حلها، وبالتالى يقل تأثير الإعداد والتهيؤ عندما تفيد التغطية بأن أسباب مشكلة ما وحلولها يمكن أن توجد فى مكان آخر (Iyengar & Kinder, 1987; Iyengar, 1991).

وبناءً على الدعم الإمبريقى للإعداد والتهيؤ، فإننا قد نتوقع أن تكون الحملات السياسية منظمة بواسطة الإعداد والتهيؤ على الأقل جزئيًا فى الذهن. ويبدو أن الأمر بالفعل كذلك. وبالتالى فنحن هنا ننتقل من إعداد وتهيؤ غير مقصود إلى إعداد وتهيؤ عمدى؛ من إعداد وتهيؤ كنتيجة غير مقصودة لمنظمات إخبارية تسعى إلى تقديم أخبار جيدة وجذب جماهير كبيرة، إلى إعداد وتهيؤ كتأثير مقصود لحملات تسعى إلى بناء تأييد سياسى.

ويضع "بيتروسيك" Petrocik (1996) الإعداد والتهيؤ في مركز الحملات. ووفقًا لمفرداته، فإن المرشحين والأحزاب يسعون إلى جعل الانتخابات تدور حول قضايا "يملكونها". والملكية هنا إنما تتجذر في التاريخ، كانعكاس لنموذج كل حزب في "الانتباه" طويل المدى، والمبادرة، والابتكار" بصدد مشكلات بعينها وقواعد شعبية محددة. فعندما يملك حزب من الأحزاب قضية ما، فإن الناخبين يميلون إلى الاعتقاد بأن الحزب ومرشحيه هم الأكثر إخلاصًا في الالتزام بعمل شيء حيال تلك القضية. واتباعًا لهذا المنطق، ينبغي على المرشحين المنافسين أن "يدفعوا على طول الخط بالأشياء التي تلعب دورًا في تقوية القضية من ناحيتهم وتزيح في الوقت نفسه المقومات التي يمتلكها الطرف المنافس بالنسبة لتلك القضية" (p. 829). ومن ثم يتضح أنه في الحملات الرئاسية الحديثة يقوم المرشحون الديمقراطيون والجمهوريون في الحقيقة بالتأكيد على القضايا التي يملكونها: فالديمقراطيون يتحدثون حول التعليم والرعاية الصحية، بينما يتحدث الجمهوريون عن الدفاع واستقطاعات الضرائب.

باختصار، لا تمثل الحملات مثل تلك المناظرات حول مجموعة مشتركة من القضايا بقدر ما هي صراعات في تحديد ما تدور حوله الانتخابات. هكذا هي الحملات اليوم وهكذا كانت دائمًا كما يبدو. ففي اختبار للمناظرة حول التصديق على الدستور، وجد "ريكر" Ricker (1993) تأييدًا ضخمًا لما أسماه بمبدأ السيطرة dominance principle "عندما ينجح أحد الأطراف في كسب مناظرة حول قضية ما، فإن الطرف الآخر يتوقف عن مناقشة تلك القضية، بينما يواصل الطرف الفائز استغلالها" (pp. 81-82). فالحملات "غالبًا ما تدور حول الظهور وليس المواجهة" (;p. 4; Budge, 1993 Gelman & King, 1993; Jacobs & Shapiro, 1994, 2000).

وقد أشرنا فيما سبق أن تأثيرات وضع الأجندة تتسم بدرجة معقولة من الخصوصية. ويبدو أن الأمر فى الغالب ينطبق كذلك على الإعداد والتهيؤ (انظر على سبيل المثال: Iyengar & Kinder, 1987; Krosnick & Brannon, 1993; Krosnick & Kinder 1990). ومع ذلك فهناك استثناءات، تظهر (على الأقل حتى الآن) بشكل رئيسى فى أحد المجالات، وهو العرق race. ففى هذا المجال بالرغم من أن الاتصالات التى تبدو ظاهريًا وكأن ليس لهما علاقة بالسود والبيض، فإنها تظهر لتهيئ الميول الطبيعية العرقية لدى الجمهور.

وبالفعل لقد تجاوز الخطاب العرقى الصارخ الحدود داخل الولايات المتحدة، فمعظم البيض من الأمريكان يدعمون المساواة العرقية كمسألة مبدأ، فى حين أن كثيرين منهم يشعرون بالحنق والضغينة تجاه السود وعدم الارتياح فى وجودهم. وقد كان لتلك الظروف أن تتسبب فى ظهور خطاب تلطيفى يحبذ العنصرية عبر كلمات مشفرة (Kinder & Sanders, 1996). وهو ما يشير إليه "ميندلبيرج" (2001) Mendelberg بتعبير "الاتصال المتخفى. واستنادًا إلى أحد التيارات الحديثة للبحث فى علم النفس (على سبيل المثال: Banaji & Greenwald, 1995; Bargh & Pietromomaco, 1982; Devine, 1989)، يدلل "ميندلبيرج" على أن الرسائل التى تتم معايرتها بعناية يمكن أن تهيئ الميول العرقية تلقائيًا، خارج وعى المتلقى. فالتحبيذ المتخفى للعرقية يحالفه النجاح، لأنه بالتحديد يتحاشى الرقابة الذاتية self-censorship التى يمكن للبيض أن يمارسوها إذا تسنى لهم ملاحظة أن الرسالة الواردة تنتهك معيار المساواة.

الشيء نفسه إذا كان مثال الهدم الأخلاقى للتواصل المتخفى مقدمًا عن طريق الحملة الرئاسية الأمريكية عام ١٩٨٨، وتكون المبادرة معدة بدقة ومنسقة جيدًا لتصوير المرشح الديمقراطى، الحاكم "دوكاكيس" Governor Dukakis كمتهاون مع الجريمة. من ناحية أو أخرى، يمكن قراءة عام ١٩٨٨

كمثال ملموس لنظرية حيازة القضية ownership theory التي طرحها "بيتروسيك" Petrocik (1996): فالجمهوريون يشددون على قضيتهم (مكافحة الجريمة) بينما الديمقراطيون يحاولون تغيير الموضوع.(٢٠٣) فحملة ١٩٨٦ التي تبدو مستقيمة ونزيهة- فيما عدا جهود الجمهوريين التي بالرغم من زعمها العمل حول الجريمة، فإنها فعليًا كانت حول العرق، تصور قصة "ويللي هورتون" Willie Horton، وهو رجل أسود متهم في جريمة قتل وحكم عليه بالسجن مدى الحياة، كان قد منح إجازة في عطلة نهاية الأسبوع من قبل برنامج الترفيه بسجن "ماسشوستس" بينما كان "دوكاكيس حاكمًا". وقد فر "هورتون" من الولاية وأرهب زوجين من البيض في ميريلاند، فقد اعتدى على الرجل بالضرب وقام باغتصاب الزوجة قبل أن يتم إلقاء القبض عليه وإعادته إلى السجن. وفي الضجة المحلية التي تلت الحدث، دافع "دوكاكيس" عن برنامج الترفيه للمساجين، وبدا غير عابئ بضحايا هورتون.

وأصبحت قصة هورتون عنصرًا ثابتًا في خطاب بوش ضمن منشورات الحملة الجمهورية وفي مجموعة من الإعلانات التلفزيونية التي لا تنسى، ولم يكن هذا سوى تواصل متخف حول العرق. فالرسالة، على السطح، كانت حول الجريمة والجريمة فقط، وكانت الكلمات التي تدل على العرقية متجنبة كليًا وبعناية. إلا أن اسم هورتون وقصته وصورته كانت حاضرة دائمًا. لقد كان جهدًا متعمدًا (Jamieson, 1992; Kinder & Sanders, 1996; Mendelberg, 2001)، وقد نجح: فقد هيأت الحملة ميولاً واستعدادات تجاه العرق (وليس الجريمة) ونَقْلِ الديمقراطيين المحافظين من الناحية العرقية وكذلك المستقلين إلى صف الجمهوريين (Kinder & Sanders, 1996; Mindelberg, 1997, 2001). وهكذا فإنه في الحملة الرئاسية ١٩٨٨ وفي

(٢٠٣) الحقيقة أن هذه الطريقة في الوقت الحالي رصدت من قبل الصحافة القومية (Mendelberg, 2001). (المؤلف)

حالات أخرى مختلفة (Mendelberg, 2001; Velentino, Hutchings, & White, 2002; Winter, 2001)، نجد أن الاتصالات التى تبدو وكأنهـا دائـرة حـول موضوع ما- مثل الجريمة، إصلاح مستوى الرفاهية، إنفاقـات الحكومـة، خصخصة التأمين الاجتماعي- تتحول، فى عواقبها إلى موضوع آخر، هـو العرق تحديدًا.

الإقناع

يقصد *با*لإقناع، "تغيير اتجاهات [وسلوك] الناس مـن خـلال الكلمـة المنطوقة والمكتوبة" (McGuire, 1973, p. 216). ويستلزم الإقنـاع الـسياسى توفير الحجج والأدلة التى من خلالها يتم إدماجهم لتغيير آرائهم حول أحـد جوانب السياسة: ففى ضوء معلومات جديدة؛ يتحول اعتقادهم عن الـرئيس إلى أنه أذكى مما بدا عليه فى البداية، أو أن إلغاء الفصل بين السود والبيض فى المدارس ليس مؤثرًا وينبغى الإقلاع عنه، أو أنه يجب استثمار مزيد من الأموال والوقت فى الدفاع الوطنى.

وحول السؤال المتعلق بالدور الذى تلعبه الاتصالات الجماهيرية فـى الإقناع السياسى، لم تكن إجابة "كلابر" Klapper بالطبع مقلقة، حيث رأى أن وسائل الاتصال نادرًا ما تقنع، وأن التأثيرات الصغرى هى القاعدة. (وكـان من بين الآخرين الـذين رددوا هـذا الـرأى: Hovland, 1959; Key, 1961; McGuire, 2001; Mueller, 1994; Schudson, 1984). ولكن "زالر" Zaller (1996) لم يوافقهم الرأى، وأكد على أن الإجابة الصحيحة علـى الـسؤال الخـاص بالإقناع لا تتمثل فى التأثيرات الصغرى، بل، ولنقل ببساطة، إنها تـأثيرات ضخمة طوال الوقت. والحقيقة، كما سأحاول أن أبينها، تكمن فى مكان مـا بين هذا وذاك.

لقد تأثر "كلابر" كثيرًا بالكتاب المتميز "اختيـــار النـــاس The People's Choice"، الذى تم إنجازه بواسطة فريق برئاســـة "بـــول لازرســـفيلد" Paul Lazersfeld (Lazersfeld, Berelson, & Gaudet, 1948)، والذى يتناول التنـــافس الرئاسى عام ١٩٤٠ فى ولاية أوهايو Erie County, Ohio، والذى كان قد تم وكانت المفاجأة بالنسبة لفريق لازرسفيلد فيما اكتشفوه من أن عددًا قليلاً نسبيًا من الناخبين قد حولوا نيتهم على مدار العام وتحديـــدًا فـــى وقـــت اتفاقـــات الصيف، قبل أن تبدأ حتى الحملة الرسمية، أصبح ما يقرب من ٨٠ % مـــن جملة الناخبين ملتزمين دائمًا بمرشح واحد أو آخر. ومن الربيع إلى الخريف، لم يكن سوى حفنة من الناخبين– حوالى ٥ %– هم فقط من تحولـــوا إلـــى الجانب الآخر. والتغيير الطفيف الذى حدث، يبدو أنه كـــان أكثـــر ارتباطًـــا بالنفوذ الشخصى للعائلة والأصدقاء عن ارتباطه بالحملات. وقد خلص كـــل من لازرسفيلد وبيرلسون وجوديت إلى أن الحملات الرئاسية تعد عمومًا غير مؤثرة فى الإقناع، فبدلاً من تحويلها الناخبين من جانب إلى آخـــر، فإنهـــا، تدعم reinforce من قرروا موقفهم مبكـــرًا وتفعـــل activate الاســـتعدادات الكامنة لمن كانوا فى البداية غير ملتزمين.

وقد كان الأمر كذلك عام ١٩٤٠، وعام ١٩٤٨ أيضا. فتحت عنـــوان *الناخب يقرر The Voter Decides* استعرض كل من بيرلـــسون ولازرســـفيلد وماكفى Berelson, Lazersfeld, and McPhee (1948) نتائج بحث مماثل، تم هذه المرة فى إلميرا بنيويورك Elmira, New York، يركز على المنافسة الرئاسية الشهيرة بين ديوي– ترومان Dewey- Truman. ومرة أخرى، أو هكـــذا بـــدا الأمر، كان للاتصالات الجماهيرية أن تقوم بدور "البلورة والتدعيم أكثر من التحويل وتغيير الآراء". (p. 248).

وقد أخذ كلابر النتائج من هاتين الدراستين النموذجيتين على محمـــل الجد، وكان من الحكمة أن يفعل هذا، فقد ثبت صحة الاستنتاجات الرئيـــسية

المستخلصة منهما. وبالرغم من التغييرات الشديدة على مر نصف القرن الماضى فى السياسة والمجتمع، فإن حملات الرئاسة الأمريكية لا تزال تخفق كتدريبات فى الإقناع السياسى(٢٠٤). وهذا ما نعرفه من خلال دراسات تتبعية جماعية(٢٠٥) panel studies تمت على نفس المنوال بعد التصميم الأصلى الذى قدمه "لازرسفيلد" (انظر على سبيل المثال: Bartels, 1997; Finkel, 1993; Markus; 1982; Patterson, 1980) وكذلك من تجميع نماذج تنبؤية، تنبأت على نحوٍ دقيق بنتيجة الانتخابات الرئاسية الأمريكية من خلال المعلومات التى كانت متوافرة قبل أن تبدأ الحملات (انظر مثلاً: Bartels, 1992; Gelman & King, 1993; Rosenstone, 1983). كان كلابر مصيبًا إذن فيما يتعلق بالحملات الرئاسية: فهى لا تقوم بإقناع كبير، بل فى الغالب بتدعيم وتفعيل"(٢٠٦).

ومع ذلك، فإن التسليم بهذه النقطة- أى عدم حدوث الإقناع سوى بقدر قليل من عيد العمال إلى عيد الانتخابات- لا ينبغى أن يقودنا إلى الاستنتاج

---

(٢٠٤) كما هو الحال مع المناظرات الرئاسية، التى قد يظن أنها كحملات فى صيغة مصغرة؛ هنا أيضًا يوجد قليل من الإقناع كثير من التنشيط والتدعيم (Katz & Feldman, 1962; Sears & Chaffee, 197). (المؤلف)

(٢٠٥) دراسات تقوم على تكرار قياسات نفس العينة من الأفراد مرات متتالية عبر فترات زمنية متتالية (المراجع)

(٢٠٦) فى التوصل إلى استنتاجه الخاص بالتأثيرات الصغرى، بنى "كلابر بشكل مشدَّد، على النتائج التى ظهرت من سلسلة دراسات قام بها "كارل هوفلاند" Carl Hovland وزملاؤه لقسم المعلومات والتربية Information and Education Division فى قسم الحرب War Department أثناء الحرب العالمية الثانية، وتم تقديمها فى تجارب حول الاتصال الجماهيرى Experiments on Mass Communication (1949). قام فريق "هوفلاند" بتجارب عشوائية على عدد كبير من العينات الممثلة من بين المدنيين الأمريكان لقياس آثار أفلام الدعاية التى تبثها وزارة الحرب. فقد اكتشفوا أن الأفلام كانت ناجحة تمامًا بشكل عام فى حمل حقائق بارزة ولكن فى الغالب غير فاعلة على الإطلاق فى تغيير الاتجاهات (Hovland, Lumsdaine, & Sheffield, 1949, p. 65). والنتيجة- الحصول على المعلومات دون تغيير الاتجاهات ملازم (انظر أيضًا: Robinson, 1976)- ستبدو كإشارة على المقاومة، والتى سنناقشها لاحقًا فى هذا الجزء. (المؤلف)

بأن الحملات الرئاسية ليست ضرورية. على العكس تمامًا، فالتفعيل والتدعيم يمثلان عمليتين سياسيتين حيويتين، وذلك على حد ما وجده لازرسفيلد وزملاؤه. فالحملات تفعل الناخبين بإثارة اهتماماتهم ومدهم بالمعلومات، ومن ثم السماح لهم بالاختيار بحكمة- أو على أية حال، بحكمة تفوق ما كانوا سيقومون به في عدم وجود تلك الحملات (Bartels, 1988; Gelman & King, 1993; Johnston, Blais, Brady, & Crete, 1992; Shnaks & Miller, 1992) والحملات إنما تدعم الناخبين عن طريق مدهم بأسباب وجيهة لاختيارهم، وتذكيرهم بسبب كونهم ديمقراطيين أو جمهوريين، ومن ثم المحافظة على الموالين للحزب وتقليل عدد المنشقين إلى أقل قدر ممكن (Bartels, 1993; Kartz & Feldman, 1962; Sears & Chaffee, 1979).

وبتقدير أهمية التفعيل والتدعيم، يصبح الدرس الرئيسى والآسر على مدى أكثر من نصف قرن من البحث الامبريقى حول الحملات الرئاسية هو إخفاق الإقناع. وفيما يلى سوف نستعرض ثلاثة أسباب عن احتمال حدوث ذلك- هناك ثلاث عقبات رئيسية أمام الإقناع، هى: التحييد neutralization، والمقاومة resistance، وعدم الاكتراث indifference.

التحييد

أحد الأسباب التى تجعل الحملات الرئاسية غير مؤثرة كأدوات للإقناع أن الحملة التى تشن من قبل أحد الأطراف تكون "محيدة" من قبل الحملة التى تشن من قبل الطرف الآخر، (Lazarsfeld & Merron, 1948; Bartels, 1992; Gelman & King, 1993). ففى ظل الترتيبات الجارية: تنافس انتخابى يسيطر عليه حزبان متمكنان وحملات رئاسية تمول بشكل رئيسى من خلال موارد عامة- يقوم كل طرف بتجميع فرق متكافئة تقريبًا فى الكفاءة، بخبرات وذكاء متساوٍ تقريبًا، يقررون ما يتعلق بإنفاق مبالغ (كبيرة) من المال تكاد تكون

متساوية وتقريبًا بالطريقة نفسها[٢٠٧]. وأيًا كان الأثر المقنع الذى تم إنجازه بواسطة أحد الأطراف فإن الطرف الآخر يستبعده.

لو تخيلنا عالمًا مختلفًا عن الولايات المتحدة، ماذا يمكننا أن نرى إذا عمل أحد الأطراف السياسة- بطريقة أو بأخرى- على احتكار الاتصالات الجماهيرية؟

تشير التجربة الأوروبية، مع السيطرة الشمولية على الاتصالات، إلى أنه فى ظل ظروف بعينها قد تتقلص المعارضة حتى لا يصبح هناك سوى الثابتين على أفكارهم عن قناعة. فى أنحاء كثيرة من هذا البلد (الولايات المتحدة)، من المحتمل أن يكون هناك عدد قليل نسبيًا من الناس سوف يثبتون بقوة على آرائهم السياسية فى وجه التدفق المستمر من الحجج والدفوع العدائية. فمعظم الناس يريدون- ويحتاجون- إلى أن يقال لهم إنهم على حق، وإن الآخرين يتفقون معهم. فالأحزاب يمكن أن تمضى فى الدعاية بقدر معقول من المخاطرة، وليس إطلاقًا على أساس أحادى الجانب. (Lazersfeld, Berelson, & Gaudet 1948, p. 87).

يبدو أنه من غير المتخيل أن أيًا من الطرفين سينزع أسلحته بشكل أحادى، للأسباب التى يشير إليها كل من "لازرسفيلد وبيرلسون وجوديت، ومن ثم فإن التحييد- كإرساء لقوى متعارضة ومتساوية تقريبًا- من المحتمل أن يبقى ملازمًا إلى أجل غير معلوم فى الحملات الرئاسية. إلا أن الحملات لا تحتاج إلى أن تكون ثنائية الأطراف مثلما هو حال المنافسات الرئاسية بالطبع. ولنأخذ فى الاعتبار- كمثال مقابل وفعلي- حملات الكونجرس الأمريكى، التى تشتهر هذه الأيام كونها لا تجرى بين أطراف متكافئة،

---

(٢٠٧) ناهيك عن المرشحين أنفسهم، فهم أيضًا مضاهون على نحو متكافئ تقريبًا وتم اختبارهم على المعارك. وحيث إن المرشحين تم انتقاؤهم باليانصيب، فنحن بلا شك من شأننا أن نرى مزيدًا من الدليل على إقناع الحملة، حيث المرشحون يترنحون من كارثة إلى أخرى. (المؤلف)

متفاوتة الأطراف، فأعضاء الكونجرس الذين يخوضون الانتخابات، عادة ما يوفرون أموالا طائلة، تفوق ما يوفره خصومهم، مما يمكنهم فى النهاية من إجراء حملات متواصلة لإعادة انتخابهم (Jacobson, 1980, 2001). والنتيجة هى أن المرشحين يقومون بإغواء أعداد كبيرة من الناخبين الذين كانوا من المفترض أن يصوتوا لمنافسى هؤلاء المرشحين كى يصوتوا لهم هم، وتتركز هذه الحالات من نقض الولاء وسط ناخبين على قدر متواضع من الانتباه والمتابعة: فقط أولئك الأكثر احتمالاً لملاحظة حملة المرشحين من أعضاء الكونجرس بينما يفوتهم الحملة التى يشنها المنافس لضعفها(Zaller, 1992).

وقد أثار النجاح الملحوظ الذى يتمتع به "روس بروت" Ross Perot عام ١٩٩٢ نقطة مماثلة. فمرشحو الحزب الثالث عادة ما يكونون ملمحًا منتظمًا ولكن غير مرئيين فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية، ولكن فى عام ١٩٩٢ حقق "بروت" ما يقرب من ٢٠ فى المائة من الأصوات العامة، متجاوزًا ما حققه أى مرشح للحزب الثالث منذ "تيدى روزفلت" Teddy Roosevelt. وقد حقق بروت هذا على الأقل جزئيًا بسبب قدرته على إطلاق حملة جادة. لقد تجاوز بروت كُلاًّ من كلنتون وبوش عام ١٩٩٢ منفقاً حوالى ٧٣ مليون دولار، سحبت كلها تقريبًا على أساس ثروته الشخصية. ويبدو أنه قد أتقن إنفاقها فى بناء وصيانة منظمة قومية ومحترفة وإطلاق حملة دعائية لا تنسى، منفقاً ٤٥ مليون دولار على التلفزيون وحده. لقد جرت العادة على أن تكون أغلب حملات الحزب الثالث أقل تمويلاً، وترتيبًا. وتجربة بروت المختلفة تمامًا تبين القوى الإقناعية المحتملة للحملات (Alvarez & Nagler, 1995; Rosenstone, Behr, & Lazarus 1996; Zaller & Hunt, 1994, 1995).

المقاومة

اعتقد "كلابر" Klapper (1960) أن التعرض الانتقائى كان سببًا رئيسيًا للاستقرار فى التفضيلات الحزبية للناخبين على مدى الحملات الرئاسية؛ أى

أن الناس "يميلون عمومًا إلى تعريض أنفسهم لتلك الاتصالات الجماهيرية التى تتسق مع اتجاهاتهم واهتماماتهم. وهم فى ذلك يتجنبون شعوريًا أو لا شعوريًا الاتصالات الخاصة بالمعارضين" (p. 19). وقد كان "كلابر" متأكدًا من أن هذا هو الأمر، ولم يكن وحده من اعتقد هذا (Behavioral Sciences Subpanel, 1962; Berelson & Steiner, 1964; Festinger, 1957, 1964; Hyman & Sheatsley, 1947; Lazarsfeld, Berelson, & Gaudet, 1948).

وبالرغم من كل الثقة والتأكيد المبكر فإن الدليل على التعرض الانتقائى أصبح محدودًا. فنحن الآن على معرفة بأن الناس، فى أغلب الأحوال، لا يسعون فقط إلى الاتصالات الجماهيرية التى تدعم ميولهم السياسية ولا يختارون حبس أنفسهم بعيدًا عن الاتصالات التى تهددهم (انظر على سبيل المثال: Eagly & Chaiken, 1998; Freedman & Sears, 1965; Iyengar et al., 2001; Milburn, 1979; Mutz, 2001; Sears & Freedman, 1967)، فجميع الأشياء تؤخذ فى الاعتبار. وهو شيء قد يكون جيدًا، حيث إن التعرض الانتقائى يفترض أن الناس "يعيشون صمًّا بكمًّا عميًا فى جنة الحمقى، محاولين البقاء سعداء بجهلهم بالمواد التى تهدد معتقداتهم، حتى بالرغم من أنه فى العالم الواقعى غالبًا ما يكون من الملائم أن يتعرف المرء على حجج المعارضة (McGuire, 1985, p. 275). وسواء كان التعرض الانتقائى ملائمًا أم لا، فإنه لا يمكن أن يفضى إلى إخفاق الاقناع[٢٠٨].

إن الناس مجبولون على الدفاع بمهارة عن وجهة نظرهم، ليس بالاختباء من الرسائل المهددة، ولكن برفضها (Abelson, 1959, 1968; Sears &

---

(٢٠٨) بدون اختيار متعمد للقيام بذلك، عادة ما يجد الناس أنفسهم فى بيئات معلوماتية تتسم بالتدعيم المتوازن، وهو ما نجده بدرجة أكبر فى انتقاء الأصدقاء والزملاء عما هو فى اختيار مصادر الاتصال (Mutz & Martin, 2001). ويشير كل من "سيرز وفريدمان" Sears & Freedman (1967) إلى هذا بمسمى "الانتقائية الفعلية" de facto selectivity. (المؤلف)

(Freedman, 1967)، أى أن الإقناع لا يفشل من خلال الانتقائية فى التعرض، بل من خلال الانتقائية فى القبول. وقد وجد فى عدد كبير من الدراسات الخاصة بالمناظرات الرئاسية، على سبيل المثال، أن تقييمات الناخبين لأداء المناظرات تستقطب الناس بحدة حول خطوط حزبية (Katz & Feldman, 1962; Sears & Chaffee, 1979). الشيء الأكثر عمومية أن الناس يقيمون الاتصالات التى تتحدى اتجاهاتهم على أنها ضعيفة الحجة وغيرمقنعة ومغلفة بالأخطاء (انظر على سبيل المثال: Lord, Ross, & Lapper, 1997; Pomerantz, Chaiken, & Tordesillas, 1995)، كما أنهم يعرضون تلك الاتصالات لحجج مضادة، أكثر فاعلية ودقة مما يقومون به مع اتصالات تؤكد على اتجاهاتهم (انظر مثلاً: Cacioppo & Petty, 1979; Edwards & Smith, 1996; Feather, 1963).

ومن وجهة النظر هذه، تتمتع الحملات الرئاسية بنجاح محدود فى تحويل الناخبين من جانب إلى آخر، وذلك يرجع جزئيًا إلى أنها تجرى ضد مقاومة ثقيلة. وتكون المقاومة ثقيلة على نحوٍ خاص لأن الحملات الرئاسية تلعب مباشرة على الميول السياسية الرئيسية للناخبين، وارتباطهم بالحزب. وبالنسبة لكثير من الموالين للحزب، فإن التفاصيل التى تقدم بواسطة أية حملة من الحملات تعد ببساطة بمثابة مزيد من التأكيد على المهارة المقارنة للحزب (Bartels, 1993; Campbell et al., 1960; Converese, 1966;)، وحول انحدار المنافسة للموالاة الحزبية القوية فى العملية الانتخابية الأمريكية، انظر: (Bartels, 2000)[٢٠٩].

---

(٢٠٩) تختلف المفاهيم الخاصة بتعريف الموالاة الحزبية على هذه النقطة الخاصة بالحصانة ضد الحملة (انظر، على سبيل المثال: Fiorina, 1981; Jennings & Markus, 1984; Markus & Converse, 1979). (المؤلف)

إن المقاومة تمثل عقبة خطيرة أمام الإقناع السياسى، ولكن إذا لم يكن من الممكن تجنبها ككل، فإنه يمكن تقليلها. فينبغى للمقاومة، على سبيل المثال، أن تكون أكثر عمومية أثناء عملية الترشيح الرئاسى، حيث الميول الحزبية القوية تكون أقل ارتباطًا (Bertels 1988). وبالمثل، فإن القضايا الظاهرة الطارئة أو المواضيع التى تستخلص اتجاهات ضعيفة نسبيًا ينبغى أن تكون فرصًا للإقناع أيضًا (Bassili, 1993, Krosnick & Abelson, 1992). من ناحية أكثر عمومية، فإن المقاومة تتقلص عندما يفتقد الناس إلى المعلومات السياقية التى من شأنها أن تمكنهم من ملاحظة وجود رسالة قادمة غير متسقة مع ميولوهم واستعدادهم (Zaller, 1992).

عدم الاكتراث

إذا كان الموالون للأحزاب يتسمون أساسًا بعدم القابلية للتحرك بسبب التزامهم المتجذر، فإن من عداهم من الناخبين المحتملين يكون من الصعب إقناعهم لأنهم لا يولون اهتمامًا. وقد لاحظ كل من لازرسفيلد وبيرلسون وجوديت Lazersfeld, Berlson and Gaudet (1948) فى معرض تحليلهما لتدفق الدعاية السياسية التى أطلقتها الحملة الرئاسية عام ١٩٤٠، أنه بالرغم من أن الناخبين قد غُمروا بالمعلومات، فإنهم لم يُبَلّ لهم طرف من هذا الانغمار" (p. 121).

كان لازرسفيلد وزملاؤه يشيرون إلى الحملات الرئاسية، لكن هدفهم كان شديد العمومية. "فربما يكون المغزى الرئيسى للبيانات المتعلقة بالسياسة والاتصالات الجماهيرية، والذى لا يختلف عليه" على حد قول V.O Key: "هو أن كثيرًا من الرسائل السياسية التى تحملها شبكات الاتصال لا تصل إلى كثير من الناس. وأن حدود الجمهور المخاطب تحدد مجال التأثير المباشر لوسائل الإعلام: والرسالة غير المسموعة هى رسالة لم يُفطن إليها" (1961, p.

345). ومن بين العقبات الرئيسية التى تعترض طريق الإقناع يأتى الجمهور الذى اعتاد على عدم الانتباه والذى غالبًا ما يعانى التشتت (Converse, 1975; Delli Carpini & Keeter, 1996; Hyman & Sheatsley, 1947).[٢١٠] وبهذا، يبقى هناك منفذان عامّان للإقناع.

المنفذ الأول سأدعوه *إقناع المعلومات القليلة* *low-information persuasion*. الزعم الرئيسى هنا أن المواطنين غير المكترثين عامة قد يظلون قابلين للإقناع عندما توفر مصادر النخبة هاديات بسيطة وحاسمة: بسيطة أى يمكن للهادية cue أن تصل بسهولة، وحسم، أى أنها من الممكن أن تسبب فرقًا. والتوضيح الدقيق لهذه النقطة يقدمه "لوبيا" Lupia (1994) الذى بين أن الناخبين فى كاليفورنيا الذى عرفوا قليلاً عن تفاصيل متعلقة بمقترحات مختلفة لإصلاح صناعة تأمين السيارات فى ولايتهم، قد قاموا بالرغم من ذلك باختيارات كانت غير متميزة عن تلك الخيارات التى قام بها الناخبون العارفون جيدًا. وجميع الناخبين المفتقرين إلى المعلومات عامة، احتاجوا إلى معرفة أى المقترحات تمت مساندتها ومن قبل أى من جماعات المصالح. وعندما علم الناخبون فى كاليفورنيا، على سبيل المثال، أن صناعة التأمين نفسها كانت وراء أحد المقترحات، فإنهم بذلك قد عرفوا ما يكفى ليجعلهم يصوتون ضده. وفى ضوء ما قدمه "بيتى وكاسيبو" Petty and Caciopp من

---

(٢١٠) أفضل متنبئ بالتعرض لمعلومات جديدة هو صندوق الشخص من المعلومات الموجود سلفًا (Delli Carpini & Keeter, 1996; Gilens, 2001; Graber, 1984; Price & Zaller, 1993). هذا ما يظهر نوعًا من الدائرة المفرغة، حيث تغذى المعلومات الاهتمام والذى يغذى بدوره الشهية لمزيد من المعلومات، وحيثما تنحدر تكلفة بث المعلومات الجديدة بشكل شديد بين من يعرفون بالفعل. وهذا ما يعنى أن الجمهور المخاطب فى الاتصالات السياسية يتألف بنسب متفاوتة من أشخاص على معرفة جدية نسبيًا، وهذه الحقيقة لها تطبيق ذو خطوط متقاطعة فيما يتعلق بالإقناع. فمن ناحية يكون الجمهور الذى يظهر فعليًا لأية حملة إعلامية مجهزًا جيدًا نسبيًا لاستيعاب وامتصاص ونيل الرسالة؛ ولكنه من ناحية أخرى أى الجمهور يكون مجهزًا جيدًا وأيضًا نسبيًا للدفاع وأخيرًا رفض الرسائل التى تدحض ما لديه من رؤى مسبقة. (المؤلف)

توضيح لنموذج الاحتمالات الخاصة بتغيير الاتجاهات، يقتفى "لوبيا" طريقًا طرفيًا للإقناع (Petty & Caioppo, 1986. ولمزيد من المعلومات ذات الصلة، انظر: Chaiken, Liberman, & Eagly, 1989).[٢١١] وباتخاذ الهاديات من أولئك العارفين جيدًا (انظر على سبيل المثال: Brpdy, 1991; Katz & Lazasfeld, 1955; Huckfeld & Sprague, 1995; Lupia & McCubbins, 1998) يمكن لعامة المواطنين أن يكونوا "على معرفة باستدلالهم حول الاختيارات السياسية" (Sniderman, Brody, & Tetlock, 1991, p. 19).[٢١٢]

المنفذ الثانى يتمثل فى *الإقناع على المسافة الطويلة* *persuasion over the long haul*. وهى حالة ممتازة مناسبة للسياق قدمها "بيج وشابيرو" Page and Shapiro (1992)، اللذان وجدا فى دراسة واسعة المدى أنه عندما يتغير الرأى العام الأمريكى بصدد موضوع معين فى السياسة، "فإن هذا لا يحدث بشكل واسع أو بشكل هوائى أو عشوائى؛ بل يتغير عامة بطرق مقبولة ومستوعبة، استجابة لمعلومات جديدة وظروف متغيرة" (p. 321). والظروف المتغيرة التى كانت فى ذهن بيج وشابيرو هى فى الغالب تتمثل فى أحداث تاريخية- الحرب العالمية الثانية، أحداث شغب انتشرت عبر المدن الأمريكية فى الستينيات، التضخم الشديد فى أواخر السبعينيات، تشيرنوبيل- والمعلومات الجديدة التى قالوا إنها تحرك الرأى تأتى بشكل ملحوظ من الرؤساء والمعلقين والخبراء، وتقدم إلى الجمهور العام من خلال الاتصالات الجماهيرية.

---

(٢١١) بطريقة ما يعد هذا المثال مذكرًا للزعم الخاص بـ الناخب الأمريكى The American Voter (Campbell et al., 1960) القائل بأن المواطنين يفضلون كثيرًا الهياكل البسيطة لجماعات المصالح عن التجريد الإيديولوجى عندما يتعلق الأمر بتقييم الأحزاب والمرشحين (الإيديولوجية بالعوض "ideology by proxy"). (المؤلف)

(٢١٢) يزدهر البحث فى الأخذ بالهاديات، كما ينبغى، ولكن من غير المحتمل فى النهاية أن يقدم حلاً مرضيًا تمامًا لمشكلة الجهل، وذلك لأسباب أفصح عنها فى محل آخر (Kinder 1998). (المؤلف)

تتحول نتائج "بيج وشابيرو" إلى نتائج ممثلة تمامًا للعوائد الامبريقية الناتجة عن مدى واسع من التقصى الحديث لديناميات الرأى العام (انظر، على سبيل المثال: Fan, Haller & Norpoth, 1994; Hynes & Jacobs, 1994; Hibbs, Rivers, & Vasilatos, 1982; Kellstadt, 2000; MacKuen, 1983; MacKuen, Erikson, & Stimson, 1989, 1992; Mueller, 1971, 1991, 1994; Ostron & Simon, 1985; Stimson, 1991/1998). فى تلك الأبحاث المتنوعة، يبدو الرأى العام *على وجه الإجمال* مستجيبًا تمامًا للتغير الاجتماعى والاقتصادى والسياسى. والحقيقة أن هذا أحيانًا ما يكون بشكل حاد وشديد. ودور الوسائط الإعلامية فى هذه الديناميات لا يكون علنيًا دائمًا، بل ضمنيًا. باختصار، لم يكن السؤال حول المدى القصير، بل عن المدى الطويل، وليس حول الأفراد بل حول الجمهور ككل، ومن ثم يبدو الإقناع بمثابة القاعدة وليس الاستثناء.

كيف ذلك؟ كيف يمكن، على وجه الخصوص، أن يتم التوفيق بين هذه النتائج وبين العقبة التى تعترض الإقناع بفعل مستوى التعرض وكذلك مستوى الاهتمام المنخفض لدى عامة المواطنين؟ من بين الإجابات التى قدمت على هذا السؤال أن المحرك الخاص بتغير الرأى قد أشير إليه فى هذه الدراسات على أنه "التاريخ" بألف ولام التعريف- ليست السياسة العادية الخالية من الإثارة بل منحنيات التحول التاريخية، مثل الحرب العالمية الثانية أو حركة الحقوق المدنية التى تعد استثنائية فى الانتباه الذى يولونه والاهتمام الذى يظهرونه.

ومن الإجابات الأخرى على هذا السؤال أن الحركة فى الرأى الجماعى التى كشفت عنها هذه الدراسات قد تكون راجعة بشكل رئيسى إلى التغير وسط الأعضاء الأكثر انتباهًا أو اهتمامًا من بين أعضاء الجمهور. وفى إجمال ما يتعلق بالجمهور ككل، قد يكون الخطأ العشوائى الذى يساهم به

جهلُ الفرد وعدمُ الاكتراث، والتشوشُ محذوفًا خارج الحسبة (بالرغم من أن هذا ليس هو الحال دائمًا أو لم يكن يومًا على نحوٍ كامل، انظر على سبيل المثال: Althaus. 1998; Bartels, 1996a; Berinsky, 1999). وبوجود عدد كاف من الحالات، يمكن أن تظهر إشارات واضحة حتى ولو في "بحر من الضوضاء" (Converse, 1990, p. 382). الفحوى التطبيقية هنا أن الحركة المنتظمة والمفهومة للرأى العام فى الإجمال قد تحددها وبشكل غير متناسب مجرد حفنة من المواطنين ممن يعيرون انتباهًا عن كثب (Converse, 1990; Stimson, 1991/1998; Zaller, 1992)[٢١٣].

لتلخيص ما ناقشناه حتى الآن: يمثل الإقناع السياسى شيئًا متوقفًا على الوقائع. فتنامى الإقناع يكون أكثر احتمالاً عندما تواجه الحملة معارضة، وعندما تنخفض المقاومة، وعندما يقحم التاريخ نفسه على المواطنين المهتمين. ومن ثم فإن التحييد والمقاومة وعدم الاكتراث تمثل عقبات هائلة أمام الإقناع ولكنها ليست عصية على التذليل. وإذا كان "كلابر" محقًا فى قوله إن الحملات الرئاسية، على نحو خاص، نادرًا ما تقنع فإنه يبدو بالرغم من ذلك أننا قد ذهبنا بعيدًا عن استنتاجه العام الخاص بـ "التأثيرات الصغرى."

أما "زالر" Zaller (1996) فهو يريد أن يأخذنا إلى أبعد من ذلك، مفيدًا أن الاستنتاج الصحيح يتمثل فى الإقناع الهائل، غالبًا طوال الوقت. وقد أخفقنا فى فهم هذا، والكلام لزالر، لأسباب ثلاثة: **الأول**، أننا قمنا بقياس التعرض للاتصالات الجماهيرية بشكل ضعيف (مرددًا هنا أصداء شكوى بارتلز Bartels, 19936). **السبب الثانى**، أننا تطلعنا إلى دليل عن تغير الرأى حيث لم يكن هناك تغير فى محتوى الاتصالات الجماهيرية[٢١٤].

---

(٢١٣) سواء كان الجمهور ككل يستحق فعليًا عزو العقلانية الذى يتمنى بعض المحللين خلعه عليه، فإن الأمر يعد مفتوحًا على سؤال جاد (Converse, 1975, 1990; Kinder, 1998). (المؤلف)

(٢١٤) يزعم زالر (1996) Zaller أن "تدفق الاتصال السياسى فى الولايات المتحدة حول مواضيع كثيرة مهمة (ربما أغلب المواضيع) يعد مستقرًا نسبيًا على مدار الوقت- حيث يكون فى إطار نماذج مثبتة تعكس التقسيمات المؤسسة للقوى، والشراكة، والقصور الذاتى الاجتماعى' (p.19). (المؤلف)

والسبب الثالث، (لب الموضوع) أننا أخفقنا فى تشكيل الإقناع بشكل صحيح. خاصة وأن "زالر" يزعم بأن القياسات المعيارية للإقناع تعطى صورة عامة للحقيقة الحيوية بأن المواطنين غالبًا ما يتعرضون لرسائل متساوية القوة، ولكن متعارضة، ومن ثم فهم مدفوعون لاتجاهات متعارضة بشكل متزامن. وما يظهر فى التحليل القياسى على أنه تأثيرات صغرى، هو فعليًا، فى رواية "زالر" تأثيرات هائلة ولكن بلا جدوى.

وفى محاولته العمل على نحو أفضل، بدأ "زالر" بالقياس على المجموعة نفسها من الأفكار السيكولوجية التى تنقل إلينا بحوثًا أحدث عن الاتصالات بشكل عام. ويفترض "زالر" أن الناس تصل إلى آرائها عن طريق التوفيق التعادلى بين الاعتبارات التى يكون من الممكن التوصل إليها فى اللحظة نفسها، وهى إمكانية تعتمد بدورها على استدعاء الذاكرة التى تتصف بالاحتمالية وعدم الاكتمال. والاعتبارات التى أصبحت مؤخرًا "محل تفكير" هى الأكثر احتمالاً كعينة. ولجعل هذا النموذج من الرأى واقعًا حيًا من أجل فهم الإقناع السياسى، يقدم "زالر" Zaller (1992) افتراضين إضافيين، بانيًا على الاستبصارات التى عرضها "هوفلاند" Hovland (1959; Hovland, Lumsdaine, & Sheffield, 1949), Converse (1962), and McGiure (1968). **الافتراض الأول**، أن الناس سوف يكونون أكثر احتمالاً لتلقّى الاتصال كوظيفة مباشرة لمستواهم من المعلومات العامة حول السياسة، حيث يتضمن التلقى هنا كلاً من التعرض للاتصال المقصود واستيعابه. **الافتراض الثانى** أن الناس سوف يقاومون الاتصالات التى لا تتسق مع ميولهم السياسية فقط، بقدر ما يمتلكون من معلومات كافية لملاحظة عدم الاتساق هذا. ويرى نموذج "زالر" أن المواطنين يختلفون بشكل حاد عن بعضهم البعض فى ميولهم الحزبية والإيديولوجية، وأنهم يختلفون بشكل كبير عن بعضهم البعض فى الرعاية والانتباه اللذين يستثمرونهما فى السياسة.

ومع هذا التحديد الدقيق، يمكن لنموذج "زالر" أن يفسر عددًا متنوعًا من الحالات الإمبريقية: الميزات الانتخابية التى يتمتع بها مرشحو الكونجرس، والتحولات فى الرأى الأمريكى حول الفصل بين السود والبيض فى المدارس، والتباينات فى التأييد الجماهيرى لمغامرة روس بيروت إبان حملته الرئاسية ذات الـ ٧٣ مليون دولار عام ١٩٩٢، وكذلك التغيرات فى الرأى الأمريكى حول حرب فيتنام، وغيرها من الحالات (Zaller, 1989, 1991, 1992; Zaller & Hunt, 1994, 1995). وفى جميع هذه الأمثلة، يظهر الرأى العام ليتحرك استجابة للتغيرات أو التبدلات فى كمية المعلومات التى تقدمها النخبة. وتعد القصة معقدة لأنها تأخذ فى الاعتبار الفروق فى الدافعية motivation والمهارة التى يجلبها الناس للسياسة، ولأنها تعترف بأن التحولات العامة فى الرأى العام تخفى تمامًا تركيبات أساسية من التغيرات التى تتحرك فى اتجاهات معاكسة وغير مجدية من الناحية الجزئية.

وقد عرض "زالر" نموذجه كمحاولة لتوفير قياس عام للرأى العام. وفى الصفحة الأولى من "*طبيعة وأصل الرأى الجماهيرى* *Nature and Origins of Mass Opinion* (1992)"، أعلن "زالر" عن هدفه فى "دمج أكثر ما يمكن من الديناميات الخاصة بالرأى العام داخل نسق نظرى متماسك." والحقيقة أن النموذج يعمل بشكل جيد، حتى لو جرى تقييمه فى ضوء ذلك الأمل الطموح. إلا أن نموذج زالر ليس هو الطريق الوحيد لتقديم وفهم الإقناع السياسى. فالنموذج السيكولوجى البديل والأقوى الذى يعمل حاليًا يوفره "ميلتون لودج" Milton Lodge (1995) وزملاؤه، ممن يأملون فى تحديد "الملامح المعمارية والإجرائية الرئيسية لنموذج سيكولوجى واقعى لعملية تقييم المرشح" (p. 114) فى هذا المسار يستلهم "لودج" الأمل من مقاربة معالجة المعلومات للمعرفة الإنسانية عامة، بانيًا بشكل رئيسى فى هذا الصدد على نموذج معالجة المعلومات "المباشر" الذى طوره "هاستى" Hastie على

نحـــو خـــاص (Hastie & Park, 1986; Hastie & Pennington, 1989). ويـــدفع "لودج" بأنه على مدار إحدى الحملات يطور أغلب الناس- فى معظم الوقت- انطباعاتهم حول المرشحين على الخط المفتـــوح: أى أن "كـــل جـــزء مـــن معلومات الحملة يتم تقييمها على نحو مباشر وفورى، ويتم ربطها بوصـــلة المرشح الإجمالية فى ذاكرة العمل فى وقت العرض، عندما تكون المعلومات فى العقل، يمكن النطق بها ولا يتم حسابها بشكل تام فى موعد لاحـــق مـــن مسارات الذاكرة" (p.119). فالحملة تطلق رسائل، أحيانًا يلاحظها المواطنون؛ أينما يعملون، فهم (بطريقة أو بأخرى) يلاحظون معنى وتطبيقات الرســـائل من أجل تقاييمهم للمرشح، وبناءً عليه يقومون على الفور بدمج هذه المعانى والتطبيقات فى تقييمهم المختصر (أو يقومون بإجراء مـــضاهاة") للمرشـــح؛ ويحولون تقييمهم الكلى الذى أصبح محدثًا للذاكرة طويلة المدى، وسرعان ما ينسون التأصيل الذى أسفر عن التحديث فى المقام الأول (ولتجميـــع الـــدليل على هذا القياس، الذى تم تجميعه عن طريـــق التجـــارب، انظـــر: Lodge, MvGraw, & Stroh, 1989; Lodge & Steenbergen, 1995; Lodge & Stroh, 1993; Than, Aldrich, & Borgida, 1994).

إننا لا شك فى حاجة إلى كل من نماذج المعالجة المباشـــرة وإمكانيـــة الوصول accessibility أو النماذج (القائمة على الذاكرة). كيف لنا أن نوفـــق بين الفروق والاختلافات بينها؟ إحدى الإمكانات هو تقديم حل أو على الأقل تلطيف الفروق بينهما، وذلك بتحديد النماذج الوسيطة أو المهجنة من تشكيل الرأى وتغييره، جزئيًا من خلال المعالجة المباشرة وجزئيًا بالاســـتناد إلـــى الذاكرة (Hastie & Pennington, 1989). الإمكانية الأخرى أن يكـــون النـــاس مختلفين بشكل منتظم ومتواصل فى اعتمادهم على عملية أو أخرى (Jarvis & Petty, 1996). وتبقى هناك إمكانية أخرى للقول إن النموذجين يغطيان مجالين مختلفين. ربما تكون المعالجة المباشرة تنطبق أساسًا على تقييم المرشـــحين.

فالمواطنون يفهمون أنه عندما تصل الحملات إلى طريق مسدود فسوف يُطلب منهم اتخاذ قرار، وهو ما ينبغى أن يشجع على المعالجة المباشرة. وفى المقابل، ربما تنطبق النماذج القائمة على الذاكرة عندما يفاجأ الناس بسؤال للحكم على مواضيع اعتبروها فيما سبق مهمة وذات دلالة (Hastie & Park, 1986). ومثل تلك المفاجأة إنما تقع، كما يشير "زالر" (1992) Zaller، عندما يجد الناس أنفسهم مداهمين من قبل مذيع أو محقق يريد معرفة ما يعتقدونه حول الرعاية الصحية أو الحرب فى أفغانستان.

الفعل

أرانى حتى الآن، معنيًا بالاتصال الجماهيرى كوسيلة أو أداة لتوجيه الانتباه وتغيير الاتجاهات. وسوف نتحول وبشكل مختصر الآن إلى الدور الذى قد تلعبه الاتصالات فى عمل مؤثر.

إن المشاركة فى السياسة يمكن أن تأخذ أشكالاً مختلفة ومتنوعة، إلا أن الشكل الأكثر شيوعًا هو الذهاب إلى التصويت (Rosenstone & Hansen, 1993; Tilly, 1978; Verba, Schlozman, & Brady, 1995; Verba & Nie, 1972). وحول سؤال تعبئة المشاركين، تشير الأدلة إلى أن الاتصالات الجماهيرية تعد أقل أهمية من التأثير الشخصى. ولكن المسوح والتجارب تبين أن الناس المتعاقد معهم من قبل ممثل الحزب أثناء الحملة يكونون أكثر احتمالاً للتصويت (انظر على سبيل المثال: Calderia Clausen, & Patterson, 1990; Eldersveld, 1996; Gosnell, 1927; Krmaer, 1970; Rosenstone & Hansen, 1993; Wielhouwer & Lockerbie, 1994). ففى تجربة ميدانية تمت حديثًا فى New Haven, Connecticut وجد Berber and Green (2000) أن عدد المشاركين قد ازداد بشكل واضح بفعل الترويج الشخصى، وبقدر أقل عن طريق البريد المباشر ودون زيادة على الإطلاق من خلال الاتصالات الهاتفية.

وتشير هذه النتائج إلى تفسير اختفاء الناخب الأمريكي. فعدد المشاركين من الناخبين فى الانتخابات القومية الأمريكية ينحدر بشدة من المستويات الأعلى لها فى بداية القرن العشرين (Burnham, 1970; Converse, 1972; McDonald & Popkin, 2001) وقد يكون لهذا صلة فى جزء منه بالتحولات التى طرأت على الحملات السياسية على مدى هذه الفترة. حيث كانت التعبئة تقوم وتستند على العقد المباشر وجهًا لوجه بين الناخبين المحتملين والنشطاء الحزبيين (Gosnell, 1937; Wolfinger, 1974)، أما التعبئة الآن فإنها تخص "مستشارى الحملات المحترفين، ومسوّقى المخاطبات المباشرة، وبنوك الهواتف التجارية" (Gerber & Green, 2000, p. 653). فعندما استعانت الأحزاب السياسية بالمكالمات الهاتفية والمخاطبات البريدية المباشرة بدلاً من الترويج والجولات الشخصية، ازداد عدد الناخبين القابعين فى منازلهم (Rosenstone & Hansen, 1993; Gerber & Green, 2000).

وفى حين نجد المرشحين والأحزاب قد أنفقوا قليلاً من مواردهم على الجولات الشخصية، نراهم قد أنفقوا المزيد على الاتصالات الجماهيرية، خاصة التليفزيون. وفيما تم شن الحملات بشكل متزايد على الخطوط الجوية، فقد زاد تحولها إلى حملات سلبية. وهكذا على الأقل كانت رؤية لينجار وانسولوبهير Ansolobehere وIyengar، ففى عصر التلفزيون، أصبحت الحملات "عدوانية وقبيحة. ولم يسبق أن حدث بهذا التكرار أن يقوم المرشحون والمواطنون بذم أو تكذيب معارضيهم بدلاً من الترويج لأفكارهم الخاصة بهم وببرامجهم" (Ansolobehere, Iyengar, Simon, & Valentino, 1994). ووفقًا لكل من لينجار وانسولوبهير مرة أخرى، فإن هذا التطور لا يتسم فقط بعدم اللياقة، بل أيضًا كونه ورطة حقيقية للنظام السياسى الأمريكى. حيث إن الحملات السلبية تقوم بفض التعبئة: أى إنها توغر صدر المواطنين من السياسة وتبعدهم عن صناديق الاقتراع. وقد توصل لينجار

وانسولوبهير إلى هذه المحصلة على أساس سلسلة من التجارب المعدة جيدًا والتى تم فيها تقديم إعلانات سلبية فى انتخابات حقيقية. وقد وجدا النتائج نفسها-الحملات السلبية تبعد الناخبين- وذلك عندما اختبروا معدلات التصويت فى انتخابات مجلس الشيوخ والتى تتنوع فى سلبية الحملات، وكذلك فى تحليلهما لعدد المشاركين من بين الأمريكان المفحوصين فى اثنين من المسوح لدراسة الانتخابات القومية، بعضهم كانوا شهودًا على إعلانات سلبية وبعضهم لم يروا أيًا منها (Ansolobehere et al., 1994; Ansolobehere & Iyengar, 1995; Ansolobehere, Iyengar, & Simon, 1999).

يعد هذا خطأ بحثيًا مثيرًا، ولكن يبدو لى أن الاستنتاجات التى تم التوصل إليها حول تأثيرات الحملات السلبية ليست ممكنة حتى الآن. فالحملات السلبية لا تؤدى دائمًا إلى فض التعبئة (Lau, Sigelman, Heldman, & Babbitt, 1999) وبعض أشكال الإعلان السلبى، بتوضيح وجود فروق مهمة تفرق بين المرشحين، قد تعزز بالفعل عدد المشاركين (Kahn, 1999, West, 1993). وأخيرًا، فإنه من غير الواضح كذلك أن تكون الحملات الحديثة كلها سلبية (Jamieson, 1992; West, 1993). بالنسبة لهربرت هوفر Herbert Hoover كان العهد الجديد New Deal[٢١٥] عبارة عن "فاشية" و"طغيان" و"تسميم للروح الأمريكية" (Sundquist, 1983, p. 301). وقد وصف برايس Bryce الحملات الأمريكية فى أواخر القرن العشرين على أنها "معبأة بالشحنات والدفاعات وتبادل الاتهامات إلى درجة أن الناخب لا يعرف بماذا يؤمن" (1888/1995, p. 879, quoted in Lau et al., 1999, p. 851). وقد اكتشف ريكر Riker (1996)

---

(٢١٥) كان هوفر رئيسا للولايات المتحدة فى الفترة من ١٩٢٩ - ١٩٣٣ وهزم أمام فرانكلين روزفلت فى انتخابات ١٩٣٣ وكان معارضا شديد التعبير على برامج التخطيط الاقتصادى المركزى التى أطلق عليها روزفلت تعبير العقد الجديد New Deal والتى استمرت منذ ١٩٣٣ حتى ١٩٣٨ (المراجع)

كثيرًا من النقد والعدوانية فى الحملة الخاصة بالتصديق على دستور الولايات المتحدة[٢١٦].

استخلاصات وتطبيقات

إذا كان ينبغى على حكم التأثيرات الصغرى، كما يؤكد بارتلز Bartels (ربما بطريقة مشاكسة) أن توضع فى الاعتبار كـ "واحدة من أكثر الأمور المحيرة فى العلوم الاجتماعية الحديثة" (1991, p. 267)، فإنه يسعدنى أن أعلن أننا الآن قد تخلصنا على الأقل من هذا الحمل. فأفضل ما تم حتى الآن، هو أننا قمنا بإحلال نوع من التعميم الكاسح بمجموعة من الاستخلاصات العرضية contingent والمنقحة على نحوٍ معقول.

فعندما كان "كلابر" Klapper يكتب مراجعته، لم يكن التلفزيون وقتها قد ترسخ كجزء من الحياة السياسية؛ كما كانت الثورة الرقمية، والحواسب الشخصية، والإنترنت وشبكة المعلومات مازالت بعيدة بعقود. بيد أن هناك تغيرات كبيرة قد طرأت بالتأكيد على تكنولوجيا الاتصالات الجماهيرية. فالنظام يتطور على نحوٍ سريع، وسيكون من الحمق أن نزعم بأن هذه التطورات ستثبت عدم صلتها بالسياسة (Mutz & Martin, 2001; Neuman, 1991). ولكن التغيير فى تفكيرنا حول الاتصالات الجاهيرية والسياسة على مدار الأربعين سنة الأخيرة كان لابد أن يكون متعلقًا ببدائل فى العلوم الاجتماعية أكثر من تكنولوجيا الاتصالات. تلك التحولات تعد من الناحية الجزئية تغيرات منهجية: فهناك تصميمات أقوى، وأجهزة أكثر حساسية، وتحليلات أفضل. ولكن تبقى التقدمات النظرية والمفاهيمية، وكذلك انتشار

(٢١٦) حول إمكانية أن ينفض الناخبون كذلك بفعل التغطية الإخبارية التى تشدد على الجانب الاستراتيجى للحملات على حساب القضايا، انظر: Capells and Jamieson (1997) and Valentino, Beckmann, and Buhr (2001). (المؤلف)

أفكار جيدة أمرًا أكثر أهمية، أو كذلك ما يبدو بالنسبة لى. فبينما كان "كلابر" يضع اللمسات الأخيرة على كتابه "*تأثيرات الاتصالات الجماهيرية The Effects of Mass Communications*"، كانت هناك ثورة تختمر في علم النفس، ثورة وضعت الجانب المعرفى فى مركز الدراسة. ويرجع الفضل والإلهام فى جزء كبير من الصورة الحديثة لبحوث الاتصالات إلى هذا التحول صوب الجانب المعرفى (انظر على سبيل المثال: Anderson, 1983; Collins & Loftus, 1975; Simon, 1955; Tversky & Kahneman, 1973, 1981). فبامتلاك الفهم الأكثر حنكة ودراية بالحكم والاختيار الإنسانى، بدأ البحث فى تطوير منحى معقد ومفصل ويمكن الاعتماد عليه، لكيفية تأثير الاتصال الجماهيرى فى السياسة بالنسبة لعامة المواطنين.

ويمضى ذلك التأثير فى مسارات وطرق متنوعة، مثلما حاولت أن أبين هنا. فالاتصالات الجماهيرية إنما تؤطر وتنظم المعلومات والحقائق، ومن ثم فإنها تشجع المواطنين على رؤية وفهم السياسة بطرق محددة. فإذا أفردنا بعض جوانب السياسة وأوليناها اهتمامًا خاصًا، سنجد أن الإعلام يؤثر على المشكلات التى يراها المواطنون ملحة (ويأخذها المرشحون على محمل الجد). فعندما يعمل الإعلام على بعض المشكلات والقضايا ويتجاهل أخرى، فإنه بهذا إنما يهيئ ذواكر معينة دون غيرها، ومن ثم يقوم بتبديل المعايير التى يطبقها المواطنون عندما يقومون بتقييم حكمة السياسة، أو فضيلة الترشيح، أو أداء حكومتهم. وبتقديم حجج متكاملة وهاديات حاسمة، فإن الاتصالات الجماهيرية تقنع المواطنين بإحلال رأى محل آخر. وبالمرور عبر أنواع معينة من الإعلانات السلبية، سنجد أن الإعلام (ربما) يثبط المشاركة فى السياسة.

إجمالاً، نجد أن قوة الإعلام عبر هذه الطرق المختلفة تبدو مذهلة جدًا- ولكنها ليست مطلقة الحدود. فلأحد الأسباب، نجد أن التأطير، ووضع

الأجندة، والإعداد والتهيؤ، والإقناع جميعها مقيدة برد الفعل المتوقع للجمهور المخاطَب، أو باستخدام لغة مختلفة، مقيدة بما تسمح بـــه الثقافـــة الـــسياسية الأمريكية. فإذا ما شردت الاتصالات بعيدًا عن الميدان، ســـيكون مـــصيرها الرفض (انظر على سبيل المثـــال: Gamson & Modigliani, 1987; Sherif & Hovland, 1961; Pettty, Cacioppo, & Haugtvedt, 1992). بالمثل، يبدو وضـــع الأجندة محدودًا بتبديل أو تغيير الأولويات التي يعلقها المواطنون على تلـــك المشكلات *الغرارة plausible* مثل البطالـــة أو تعـــاطي المخـــدرات، تلـــك المشكلات التي تعتبر على نحوٍ معقول ذات صلة بالمصلحة القومية، ومفهوم على نحو واسع احتمال كونها مؤثرة في حياة الملايين من الأمريكان. فـــي الوقت نفسه، تبدو عملية الإعداد والتهيؤ مقيدة بتـــصعيد أهميـــة المعـــايير *المعقولة reasonable*: محاباة الأمن القومي أو الرعاية الصحية على حـــساب مشكلات أخرى ضاغطة. والإعلام إنما ينتقي أيـــة الروايـــات والمـــشكلات والمعايير التي تسود في الخطاب العام، ولكن هذه الانتقاءات مـــأخوذة عـــن قائمة قصيرة من الاحتمالات الخطيرة السائدة التي تتنازع على لفت الانتباه.

وبالطبع فإن التأثير لا يقع على الجميع. فالمسار القياســـي للتـــأثيرات المتوسطة التي تبنيتها هنا تستشرف اليقين القريب بأن الأمريكان يختلفـــون عن بعضهم البعض بطرق متعلقة بقابليتهم لتأثير الإعلام. والمتغيـــر الـــذي جذب معظم الاهتمام البحثي حتى الآن في هذا الشأن هـــو الانخـــراط فـــي السياسة. ذلك أن الاهتمام العميق من قبل بعض الأمريكيين بالسياسة وعـــدم اهتمام البعض الآخر يعد مسألة مقدرة بشكل واسع، لكن كيفية تطبيـــق هـــذا الفرق- في ضعف المواطنين vulnerability أمام تأثير الإعلام- غير واضحة (انظر على سبيل المثال: Iyengar & Kinder, 1987; Kinder & Sanders, 1990; Krosnick & Brannon, 1993; Krosnick and Kinder, 1990; Miller & Krosnick, 2000; MacKuen, 1981, 1984; Weaver, Garber, McCombs, & Eyal,

1981).[٢١٧] والأمر الأكثر وضوحًا فى هذا الصدد يتمثل فى النتائج المتعلقة بالمصداقية credibility. فالذين لا يثقون بمنظمات الإعلام يكونون أقل عرضة لتأثيرها: أقل انخراطًا بأطرها (Druckman, 2001)؛ أقل تشكلاً بأجنداتها (Iyengar & Kinder, 1985)؛ وأقل تهيؤًا less thoroughly primed (miller & Krosnick, 2000)؛ وأقل اقتناعًا بحججها (Lupia & McCubbins 1998). وهذه النتيجة تكملها أعداد كبيرة من تجارب تغيير الاتجاهات فى علم النفس الاجتماعى، والتى تبين أن مصداقية المصدر مكون حيوى فى الإقناع (McGuire, 1969, 1985; Petty & Duane 1998).

وإحاطة بكل ما قيل، يبدو أننا الآن أكثر مضيًا صوب "علم الاتصالات" الذى كان كل من Klapper (1960) وآخرون من مؤسسى هذا الحقل يأملون فيه. وبالطبع، لا يزال هناك القليل مما يجب القيام به. فنحن من ناحية، وبناءً على كل الأدلة حول أهمية الاتصالات الجماهيرية، نحتاج أن نكون أكثر ذكاءً بصدد كيفية خلق المعلومات وبثها. ولهذا فنحن فى حاجة إلى نظريات للحملات والصحافة، ونحتاج أيضًا عملاً تجريبيًا منظمًا يربط بين "نظام المعلومات information system" من ناحية وبين الأحكام والأفعال

(٢١٧) جزء من المشكلة يكمن فى أن الانخراط من المحتمل أن يكون له عواقب جانبية فى مراحل مختلفة من عملية التأثير. وجزء من المشكلة أن الجوانب المختلفة من الانخراط يكون لها تطبيقات متميزة أو حتى معارضة لتأثيرات (Krosnick & Brannon, 1993). وأخيرًا فإن مسألة كون الانخراط فى السياسة يجعل الناس مهيئين بشكل أو بآخر لتأثير الإعلام، قد يعتمد أيضًا على حجم أو ضخامة "الخبر". فالهجوم الإرهابى على نيويورك وواشنطن فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ كانت أحداثًا من الضخامة بما يجعلها تزيح جانبًا كثيرًا من التباين الطبيعى فى مسألة التناول أو التعرض للخبر. وفى الغالب فإن الأخبار تتطلب انتباهًا أقل. وفى عالمنا هذا الروتينى، كثير من المواطنين الأقل انخراطًا فى السياسة قد يفقدون الرسالة معًا. ويبدو أن المزاعم الجريئة مع ذلك (Miller & Krosnick, 2000) غير ناضجة فى هذه المرحلة للقول بأن أى شىء استخلاصى حول العلاقة ما بين الانخراط والتأثير. (المؤلف)

التى يقدمها ويقوم بها المواطنون الأفراد من ناحية أخرى (للاطلاع على خطوات واعدة فى هذا الشأن، انظر: Armstrong, Carpenter, & Hojnacki, 2000; Bartels, 1996b; Bovitz, Druckman, & Lupia, 2000; Freedman, 1999; Gamson & Modigliani, 1987, 1989; Glaser, 1996; Hilgartner & Bosk, 1988; Jones, 1994; Page, 1996; Petrocik, 1996; Schudson, 1978).

من ناحية أخرى، نحتاج إلى توضيح للآليات السيكولوجية التى تتوسط تأثير الاتصالات الجماهيرية. فالتفسير القياسى للتأطير ووضع الأجندة والإعداد والتهيؤ يبنى مباشرة على البحث الأساسى فى المعرفة cognition ويعطى مكانة مركزية للمعالجة التلقائية أو automatic processing (Cappella & Jamieson, 1997; Price & Tewksbury, 1997). والقصة تمضى تقريبًا على هذا المنوال: تقوم الاتصالات بإبراز بعض جوانب السياسة على حساب جوانب أخرى، وعندما يلاحظ المواطنون تلك الاتصالات، فإن أجزاء من ذاكرتهم تنشط تلقائيًا، ومن ثم تصبح هذه القطع والأجزاء من الذاكرة المنشطة فى المتناول؛ وتمارس الأنساق والمعلومات القابلة للتناول هذا التأثير بنسب متفاوتة على الآراء والتقييمات التى يعبر عنها المواطنون. ووفقًا لهذا المنحى، فإن العمليات العقلية تصبح فى حالة حركة بفعل المثيرات البيئية وتعمل خارج الوعى الحسى أو الشعورى.

ومسألة الإمكانية الفعلية لتفسير تأثير التأطير، ووضع الأجندة، والإعداد والتهيؤ على هذا المنوال هى مسألة محل نزاع فى الوقت الراهن. فالدليل على وجود القابلية للتناول والمعالجة التلقائية إما نجده مختلطًا (انظر مثلاً، Valentino, Hutchings, & White, 2002 حيث وجد دليلاً على أن الإعداد والتهيؤ تتوسطه القابلية للتناول، بينما لم يجد كل من Miller & Krosnick, 2000 دليلاً على ذلك)، نقول إما أننا نجد هذا الدليل مختلطًا أو غير مباشر

(انظر: mendelberg, 2001). والبديل الرئيسى للقابلية للتناول يستلزم عملية أكثر تفكيرًا ووعيًا وجهدًا. وفى حالة التأطير، على سبيل المثال، تتمثل الحجة فى أنه بتركيز الفرد على ملامح معينة من قضية أو حدث ما، فإن عملية التأطير تضع ذلك فى الاعتبار، ولكن الحكم الأخير فى هذا هو المواطن الذى *يختار* أيًا من الاعتبارات المتوافرة تكون ذات صلة، وهو أيضًا من *يقرر* مدى الأهمية الذى ينبغى أن تكون عليه كل واحدة من تلك الاعتبارات (Gross, 2001; Nelson, Glawson, & Oxley, 1997; Nelson, Oxley, & Clawson, 1997; Chong, 1996).

ويستأثر هذا الجدل حول الدعائم السيكولوجية للتأطير بمناقشة واسعة فى علم النفس حول مسألة إلى أى مدى تكون الأحكام اليومية، والقرارات والسلوك تحت التحكم الواعى أو الشعورى (انظر، على سبيل المثال: Posner & Snyder, 1975; Bargh & Ferguson, 2000). ويتمثل قصدى هنا ببساطة فى أن الفهم العميق للاتصالات والسياسة فى عصرنا عصر المعلومات يتطلب تحديدًا لآليات سيكولوجية.

وأخيرًا، تبقى هناك مهمة شرح وتفسير العواقب المتلاحقة لتأثير الاتصالات الجماهيرية، وتوضيح الفروق السياسية التى يصنعها التأطير والإقناع فعليًا. والالتزام هنا يتمثل فى دمج نتائج الاتصالات فى القصة الأكبر للسياسة. وربما يمكن الظن فى أن هذا العمل- من اختصاص شخص أو جهة أخرى- ينتمى إلى علم السياسة العام، وليس لعلم النفس السياسى. ربما. ولكن يبدو لى أن العلم الناجح فعليًا للاتصالات الجماهيرية لا يمكن أن يكون مجرد جناح فى علم النفس المعرفى، فهو من الأهمية بمكان مثله مثل علم النفس ما يجعله مهمًا لتطوير المجال. والقصة الكاملة يجب أن تذكر على الأقل بطرق مختلفة- جزئيًا وكاملة ومتقطعة ومترددة كما يمكن أن

تكون- حيث القلق والطموحات والعواطف لعامة المواطنين تــشكل وتحــدد المسار للحكومة[٢١٨].

تنويه

أشكر المحررين على صبرهم، وأشكر كُلاًّ مــن Skip Lupia و David Sears و Nick Valentine على تعليقاتهم القيمة على النسخة الأولى مــن هــذا الفصل. (المؤلف)

---

(٢١٨) انظر على سبيل المثال: key (1961); Bartels (1991; and Stimson, MacKuen, and Erickson (1995). (المؤلف)

16. Zaller (1996) claims that "the flow of political communication in the United States on many (and perhaps most) important matters is relatively stable over time—locked into fixed patterns that reflect underlying divisions of power, partisanship, and social inertia" (p. 19).

17. On the possibility that voters might also be turned off by news coverage that emphasizes the strategic side of campaigns at the expense of issues, see Capella and Jamieson (1997) and Valentino, Beckmann, and Buhr (2001).

18. Part of the problem is that engagement is likely to have offsetting consequences at different stages of the influence process. Part of the problem is that different aspects of engagement have distinctive or even opposite implications for influence (Krosnick & Brannon, 1993). And, finally, whether engagement in politics makes people more or less susceptible to media influence may also depend on the magnitude of the "story." The terrorist attack on New York and Washington on September 11, 2001, was such big news that it probably washed away much of the normal variation in exposure. More often, news commands far less attention, and in this routine world, many less-engaged citizens may miss the message altogether. Bold claims notwithstanding (Miller & Krosnick, 2000), it seems premature at this stage to say anything conclusive about the relationship between engagement and influence.

19. As in, for example, Key (1961); Bartels (1991); and Stimson, MacKuen, and Erickson (1995).

References

Abelson, R. P. (1959). Modes of resolution in belief dilemmas. *Journal of Conflict Resolution, 3,* 343–352.

Abelson, R. P. (1968). Psychological implication. In R. P. Abelson, E. Aronson, W. J. McGuire, T. M. Newcomb, M. J. Rosenberg, & R. H. Tannenbaum (Eds.), *Theories of cognitive consistency: A sourcebook* (pp. 112–139). Chicago: Rand McNally.

Althaus, S. L. (1998). Information effects in collective preferences. *American Political Science Review, 92,* 545–558.

Alvarez, R. M., & Nagler, J. (1995). Economics, issues and the Perot candidacy: Voter choice in the 1992 presidential election. *American Journal of Political Science, 39,* 714–744.

Anderson, C. A., Lindsay, J. J., & Bushman, B. (1999). Research in the psychological laboratory: Truth or triviality? *Current Directions in Psychological Science, 8,* 3–9.

Anderson, J. R. (1983). *The architecture of cognition.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Ansolabehere, S. D., & Iyengar, S. (1995). *Going negative: How political advertising shrinks and polarizes the electorate.* New York: Free Press.

Ansolabehere, S. D., Iyengar, S., Simon, A., & Valentino, N. (1994). Does attack advertising demobilize the electorate? *American Political Science Review, 88,* 829–838.

Ansolabehere, S. D., Iyengar, S., & Simon, A. (1999). Replicating experiments using aggregate and survey data: The case of negative advertising and turnout. *American Political Science Review, 93,* 901–909.

Armstrong, E. M., Carpenter, D. P., & Hojnacki, M. (2000, August). *The dynamics of media and congressional attention to disease.* Paper prepared for the annual meeting of the American Political Science Association.

Bachrach, P., & Baratz, M. S. (1970). *Power and poverty.* New York: Oxford University Press.

Banaji, M. R., & Greenwald, A. G. (1995). Implicit gender stereotyping in judgments of fame. *Journal of Personality and Social Psychology, 68*(2), 181–198.

Bargh, J. A., & Ferguson, M. J. (2000). Beyond behaviorism: On the automaticity of higher mental processes. *Psychological Bulletin, 126,* 925–945.

Bargh, J. A., & Pietromonaco, P. (1982). Automatic information processing and social perception: The influence of trait information presented outside of conscious awareness on impression formation. *Journal of Personality and Social Psychology,* 55, 1173–1182.

Bartels, L. M. (1988). *Presidential primaries and the dynamics of public choice.* Princeton: Princeton University Press.

Bartels, L. M. (1991). Constituency opinion and congressional policy making: the Reagan defense build-up. *American Political Science Review, 85,* 457–474.

Bartels, L. M. (1992). The impact of electioneering in the United States. In D. Butler & A. Ranney (Eds.), *Electioneering* (pp. 244–277). New York: Oxford University Press.

Bartels, L. M. (1993). Messages received: the political impact of media exposure. *American Political Science Review, 87,* 267–285.

Bartels, L. M. (1996a, August). Politicians and the press: Who leads, who follows? Presented at the annual meeting, of the American Political Science Association, San Francisco.

Bartels, L. M. (1996b). Uninformed votes: Information effects in presidential elections. *American Journal of Political Science, 40,* 194–230.

Bartels, L. M. (1997). *How campaigns matter.* Unpublished paper. Department of Politics, Princeton University.

Bartels, L. M. (2000). Partisanship and voting behavior, 1952–1996. *American Journal of Political Science 44,* 35–50.

Bartels, L. M. (2002). Democracy with attitudes. In M. MacKuen & G. Rabinowitz (Eds.), *Essays in honor of Philip Converse.* Ann Arbor: University of Michigan Press.

Bassili, J. N. (1993). Response latency versus certainty as indices of the strength of voting intentions in a CATI survey. *Public Opinion Quarterly, 57,* 54–61.

Bassili, J. N. (1996). Meta-judgemental versus operative indexes of psychological attributes: The case of measures of attitude strength. *Journal of Personality and Social Psychology, 71,* 637–653.

Behavioral Sciences Subpanel, President's Science Advisory Committee. (1962). Report to the President. *Behavioral Science, 7,* 277.

Behr, R. L., & Iyengar, S. (1985). Television news, real-world cues, and changes in the public agenda. *Public Opinion Quarterly, 49,* 38–57.

Berelson, B., Lazarsfeld, P., & McPhee, W. N. (1954). *Voting: A study of opinion formation in a presidential election.* Chicago: University of Chicago Press.

Berelson, B., & Steiner, G. A. (1964). *Human behavior.* New York: Harcourt Brace and World.

Berinsky, A. J. (1999). The two faces of political opinion. *American Journal of Political Science, 43,* 1209–1230.

Berinsky, A. J., & Kinder, D. R. (2000, August). *Making sense of issues through frames: Understanding the Kosovo crisis.* Paper prepared for annual meeting of the American Political Science Association.

Blumer, H. (1971). Social problems as collective behavior. *Social Problems, 18,* 298–306.

Bobo, L., & Kleugel, J. R. (1993). Opposition to race targeting: Self-interest, stratification ideology, or racial attitudes? *American Sociological Review, 58,* 443–464.

Bovitz, G. L., Druckman, J. N., & Lupia, A. (2000). *When can a news organization lead public opinion? Ideology versus market forces in decisions to make news.* Unpublished paper.

Branch, T. (1988). *Parting the waters.* New York: Simon and Schuster.

Brody, R. A. (1991). *Assessing the president.* Stanford, CA: Stanford University Press.

Bryce, J. (1888/1995). *The American commonwealth.* London: Macmillan.

Budge, I. (1993). Issues, dimensions, and agenda change in post-war democracies: Longterm trends in party election programs and newspaper reports in twenty-three democracies. In W. H. Riker (Ed.), *Agenda formation* (pp. 41–79). Ann Arbor: University of Michigan Press.

Burnham, W. D. (1970). *Critical elections and the mainsprings of American politics.* New York: Norton.

Burstein, P. (1985). *Discrimination, jobs, and politics.* Chicago: University of Chicago Press.

Cacioppo, J. T., & Petty, R. E. (1979). Attitudes and cognitive response: An electrophysiological approach. *Journal of Personality and Social Psychology, 37,* 2181–2199.

Caldiera, G. A., Clausen, A. R., & Patterson, S. C. (1990). Partisan mobilization and electoral participation. *Electoral Studies, 9*(3), 191–204.

Campbell, A., Converse, P. E., Miller, W. E., & Stokes, D. E. (1960). *The American voter.* New York: Wiley.

Cappella, J. N., & Jamieson, K. H. (1997). *Spiral of cynicism: The press and the public good.* New York: Oxford University Press.

Chaiken, S., Liberman, A., & Eagly, A. H. (1989). Heuristic and systematic processing within and beyond the persuasion context. In J. S. Uleman & J. A. Bargh (Eds.), *Unintended thought* (pp. 212–252). New York: Guilford Press.

Chong, D. (1993). How people think, reason, and feel about rights and liberties. *American Journal of Political Science, 37,* 867–899.

Chong, D. (1996). Creating common frames of reference on political issues. In D. C. Mutz, P. M. Sniderman, & R. A. Brady (Eds.), *Political persuasion and attitude change* (pp. 195–224). Ann Arbor: University of Michigan Press.

Cohen, B. (1963). *The press and foreign policy.* Princeton: Princeton University Press.

Collins, A., & Loftus, E. (1975). A spreading-activation theory of semantic memory. *Psychological Review, 82,* 407–428.

Converse, P. E. (1962). Information flow and the stability of partisan attitudes. *Public Opinion Quarterly, 26,* 578–599.

Converse, P. E. (1966). The concept of a normal vote. In A. Campbell, P. E. Converse, W. E. Miller, & D. E. Stokes (Eds.), *Elections and the political order* (pp. 9–39). New York: Wiley.

Converse, P. E. (1964). The nature of belief systems in mass publics. In D. E. Apter (Ed.), *Ideology and discontent* (pp. 206–261). New York: Free Press.

Converse, P. E. (1970). Attitudes and non-attitudes: Continuation of a dialogue. In

Edward R. Tufte (Ed.), *Analysis of social problems* (pp. 168–189). Reading, MA: Addison-Wesley.

Converse, P. E. (1972). Change in the American electorate. In A. Campbell & P. E. Converse, *Human meaning of social change* (pp. 307–317). New York: Russell Sage Foundation.

Converse, P. E. (1975). Public opinion and voting behavior. In F. I. Greenstein & N. W. Polsby (Eds.), *Handbook of political science* (pp. 75–168). Reading, PA: Addison-Wesley.

Converse, P. E. (1990). Popular representation and the distribution of information. In J. A. Ferejohn & J. H. Kuklinski (Eds.), *Information and democratic processes* (pp. 369–388). Urbana: University of Illinois Press.

Converse, P. E. (2000). Assessing the capacity of mass electorates. *Annual Review of Political Science, 3,* 331–354.

Dahl, R. A. (1989). *Democracy and its critics.* New Haven: Yale University Press.

Delli Carpini, M. X., & Keeter, S. (1996). *What Americans know about politics and why it matters.* New Haven: Yale University Press.

Devine, P. (1989). Stereotypes and prejudice: Their automatic and controlled components. *Journal of Personality and Social Psychology, 56,* 5–18.

Druckman, J. N. (2001). On the limits of framing effects. *Journal of Politics, 63,* 1041–1066.

Eagly, A., & Chaiken, S. (1998). Attitude structure and function. In D. Gilbert, S. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *Handbook of social psychology* (4th ed., vol. 1, pp. 269–322). New York: McGraw-Hill.

Edwards, K., & Smith, E. E. (1996). A disconfirmation bias in the evaluation of arguments. *Journal of Personality and Social Psychology, 71,* 5–24.

Eldersveld, S. J. (1956). Experimental propaganda techniques and voting behavior. *American Political Science Review, 50,* 154–165.

Ellingson, S. (1995). Understanding the dialectic of discourse and collective action: Public debates and rioting in antebellum Cincinnati. *American Journal of Sociology, 101,* 100–144.

Entman, R. M. (1993). Framing: Toward clarification of a fractured paradigm. *Journal of Communication, 43,* 51–58.

Erbring, L., Goldenberg, E. & Miller, A. H. (1980). Front-page news and real-world cues: Another look at agenda-setting by the media. *American Journal of Political Science, 24,* 16–49.

Fan, D. P. (1988). *Predictions of public opinion from the mass media: Computer content analysis and mathematical modeling.* Westport, CT: Greenwood.

Feather, N. T. (1963). Cognitive dissonance, sensitivity, and evaluation. *Journal of Abnormal and Social Psychology, 66,* 157–163.

Festinger, L. (1957). *A theory of cognitive dissonance.* Evanston, IL: Row, Peterson.

Festinger, L. (1964). *Conflict, decision, and dissonance.* Stanford, CA: Stanford University Press.

Finkel, S. E. (1993). Reexamining the "minimal effects" model in recent presidential campaigns. *Journal of Politics, 55,* 1–21.

Fiorina, M. P. (1981). *Retrospective voting in American national elections.* New Haven: Yale University Press.

Freedman, J. L., & Sears, D. O. (1965). Selective exposure. In L. Berkowitz (Ed.), *Advances in experimental social psychology* (Vol. 2, pp. 58–97). New York: Academic Press.

Freedman, P. (1999). *Framing the abortion debate: Public opinion and the manipulation of ambivalence.* Unpublished doctoral dissertation, University of Michigan: Ann Arbor.

Funkhouser, G. R. (1973). The issues of the sixties: An exploratory study in the dynamics of public opinion. *Public Opinion Quarterly 37,* 62–75.

Gamson, W. A. (1992). *Talking politics.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Gamson, W. A., Croteau, D., Hoynes, W., & Sasson, T. (1992). Media images and the social construction. *Annual Review of Sociology, 18,* 373–393.

Gamson, W. A., & Modigliani, A. (1987). The changing culture of affirmative action. In R. A. Braumgart (Ed.), *Research in political sociology* (Vol. 3, pp. 137–177). Greenwich, CT: JAI Press.

Gamson, W. A., & Modigliani, A. (1989). Media discourse and public opinion on nuclear power: A constructionist approach. *American Journal of Sociology,* 95, 1–37.

Garrow, D. J. (1978). *Protest at Selma: Martin Luther King, Jr., and the Voting Rights Act of 1965.* New Haven: Yale University Press.

Gelman, A., & King, G. (1993). Why are American presidential election campaign polls so variable when votes are so predictable? *British Journal of Political Science, 23,* 409–451.

Gerber, A. S., & Green, D. P. (2000). The effects of personal canvassing, telephone calls, and direct mail on voter turnout: A field experiment. *American Political Science Review, 94,* 653–664.

Gerhards, J., & Rucht, D. (1992). Mesomobilization: Organizing and framing in two protest campaigns in West Germany. *American Journal of Sociology, 98,* 555–596.

Gilens, M. (2001). Political ignorance and collective policy preferences. *American Political Science Review, 95,* 379–396.

Gitlin, T. (1980). *The whole world is watching: Mass media in the making and unmaking of the new left.* Berkeley: University of California Press.

Glaser, J. M. (1996). *Race, campaign politics, and the realignment in the South.* New Haven: Yale University Press.

Gosnell, H. F. (1927). *Getting-out-the-vote: An experiment in the stimulation of voting.* Chicago: University of Chicago Press.

Gosnell, H. F. (1937). *Machine politics: Chicago model.* Chicago: Chicago University Press.

Graber, D. (1984). *Processing the news: How people tame the information tide.* New York: Longman.

Gross, K. A. (2001). *Images of "others": The effects of media coverage of racial unrest on public opinion.* Unpublished dissertation, University of Michigan, Ann Arbor.

Haller, H. B., & Norpoth, H. (1994). Let the good times roll: The economic expectations of U.S. voters. *American Journal of Political Science, 38,* 625–650.

Hastie, R., & Park, B. (1986). The relationship between memory and judgment depends on whether the task is memory-based or on-line. *Psychology Review, 93,* 258–268.

Hastie, R., & Pennington, N. (1989). Notes on the distinction between memory-based versus on-line judgments. In J. Bassili (Ed.), *On-line cognition in person perception* (pp. 1–18). Hillsdale, NJ: Erlbaum.

Haynes, S. E., & Jacobs, D. (1994). Macroeconomics, economic stratification, and

partisanship: A longitudinal analysis of contingent shifts in political identification. *American Journal of Sociology, 100*, 70–103.

Hibbs, D. A., Jr., Rivers, R. D., & Vasilatos, N. (1982). The dynamics of political support for American presidents among occupational and partisan groups. *American Journal of Political Science, 26*, 312–332.

Higgins, E. T., Bargh, J. A., & Lombardi, W. (1985). The nature of priming effects on categorization: learning, memory, and cognition. *Journal of Experimental Psychology, 11*, 59–69.

Higgins, E. T., Rholes, W. S., & Jones, C. R. (1977). Category accessibility and impression formation. *Journal of Experimental Social Psychology, 13* (2), 141–154.

Hilgartner, S., & Bosk, C. L. (1988). The rise and fall of social problems: A public arenas model. *American Journal of Sociology, 94*, 53–78.

Holyoak, K. J., & Thagard, P. (1995). *Mental leaps: Analogy in creative thought.* Cambridge, MA: MIT Press.

Hovland, C. I. (1954). Effects of the mass media of communication. In G. Lindzey (Ed.), *Handbook of social psychology: Special fields and applications* (pp. 1062–1103). Cambridge, MA: Addison-Wesley.

Hovland, C. I. (1959). Reconciling conflicting results derived from experimental and survey studies of attitude change. *American Psychologist, 14*, 8–17.

Hovland, C. I., Janis, I. L., & Kelley, H. H. (1953). *Communication and persuasion.* New Haven: Yale University Press.

Hovland, C. I., Lumsdaine, A. A., & Sheffield, F. D. (1949). *Experiments on mass communication.* Princeton: Princeton University Press.

Huckfeldt, R., & Sprague, J. (1993). Citizens, contexts, and politics. In A. Finifter (Ed.), *Political science: The state of the discipline II* (pp. 281–303). Washington, DC: American Political Science Association.

Huckfeldt, R., & Sprague, J. (1995). *Citizens, politics, and social communication: Information and influence in an election campaign.* Cambridge: Cambridge University Press.

Hyman, H. H., & Sheatsley P. B. (1947). Some reasons why information campaigns fail. *Public Opinion Quarterly, 11*, 413–423.

Iyengar, (1991). *Is anyone responsible?: How television frames political issues.* Chicago: University of Chicago Press.

Iyengar, S., Hahn, K., & Prior, M. (2001, August). *Has technology made attention to political campaigns more selective? An experimental study of the 2000 presidential campaign.* Paper prepared for the annual meeting of the American Political Science Association.

Iyengar, S., & Kinder, D. (1985) Psychological accounts of agenda-setting. In S. Kraus & R. Perloff (Eds.), *Mass media and political thought.* Beverly Hills, CA: Sage.

Iyengar, S., & Kinder, D. (1987). *News that matters: Television and American opinion.* Chicago: University of Chicago Press.

Jacobs, L. R., & Shapiro, R. Y. (1994). Issues, candidate image, and priming: The use of private polls in Kennedy's 1960 presidential campaign. *American Political Science Review, 88*, 527–540.

Jacobs, L. R., & Shapiro, R. Y. (2000). *Politicians don't pander: Political manipulation and the loss of democratic responsiveness.* Chicago: University of Chicago Press.

Jacobson, G. C. (1980). *Money in Congressional elections.* New Haven: Yale University Press.

Jacobson, G. C. (2001). *The politics of Congressional elections* (5th edition). New York: Longman.

Jacoby, W. G. (2000). Issue framing and public opinion on government spending. *American Journal of Political Science, 44*(4), 750–767.

Jamieson, K. H. (1992). *Dirty politics: Deception, distraction, and democracy.* New York: Oxford University Press.

Jarvis, W. B. G., & Petty, R. E. (1996). The need to evaluate. *Journal of Personality and Social Psychology, 70,* 172–194.

Jennings, M. K., & Markus, G. B. (1984). Partisan orientations over the long haul: Results from the three-wave political socialization panel study. *American Political Science Review, 78,* 1000–1018.

Johnston, R., Blais, A., Brady, H. E., & Crete, J. (1992). *Letting the people decide: Dynamics of a Canadian election.* Stanford, CA: Stanford University Press.

Jones, B. D. (1994). *Reconceiving decision-making in democratic politics.* Chicago: University of Chicago Press.

Kahn, K. F., & Kenney, P. J. (1999). Do negative campaigns mobilize or suppress turnout? Clarifying the relationship between negativity and participation. *American Political Science Review, 93,* 877–890.

Katz, E., & Feldman, J. J. (1962). The debates in the light of research: A survey of surveys. In S. Kraus (Ed.), *The great debates* (pp. 173–223). Bloomington: Indiana University Press.

Katz, E., & Lazarsfeld, P. F. (1955). *Personal influence: The part played by people in the flow of mass communication.* New York: Free Press.

Kellstedt, P. M. (2000). Media framing and the dynamics of racial policy preferences. *American Journal of Political Science, 44,* 245–260.

Key, V. O., Jr. (1961). *Public opinion and American democracy.* New York: Knopf.

Kinder, D. R. (1998). Opinion and action in the realm of politics. In D. Gilbert, S. Fiske, & G. Lindsey (Eds.), *Handbook of social psychology* (4th ed., pp. 778–867). Boston: McGraw-Hill.

Kinder, D. R., & Nelson, T. E. (1990). *Experimental investigations of opinion frames and survey responses.* A report to the National Election Studies Board. Institute for Social Research, University of Michigan, Ann Arbor.

Kinder, D. R., & Palfrey, T. R. (Eds.). (1993). *Experimental foundations of political science.* Ann Arbor: University of Michigan Press.

Kinder, D. R., & Sanders, L. M. (1990). Mimicking political debate with survey questions: The case of white opinion on affirmative action for blacks. *Social Cognition, 8,* 73–103.

Kinder, D. R., & Sanders, L. M. (1996). *Divided by color: Racial politics and democratic ideals.* Chicago: University of Chicago Press.

Kintsch, W. (1998). *Comprehension: A paradigm for cognition.* Cambridge: Cambridge Press.

Klapper, J. T. (1960). *The effects of mass communications.* Glencoe, IL: Free Press.

Kramer, G. H. (1970). The effects of precinct-level canvassing on voting behavior. *Public Opinion Quarterly, 34,* 560–72.

Krosnick, J. A., & Abelson, R. P. (1992). The case for measuring attitude strength in surveys. In J. Tanur (Ed.), *Questions about questions: Inquiries into the cognitive bases of surveys* (pp. 177–203). New York: Russell Sage Foundation.

Krosnick, J. A., & Brannon, L. A. (1993). The impact of the Gulf War on the ingredients of presidential evaluations: Multidimensional effects of political involvement. *American Political Science Review, 87,* 963–75.

Krosnick, J. A., & Kinder, D. R. (1990). Altering the foundations of popular support for the president through priming: Reagan and the Iran-Contra affair. *American Political Science Review, 84,* 495–512.

Kuhn, T. S. (1962). *The structure of scientific revolutions.* Chicago: University of Chicago Press.

Lau, R. R., Sigelman, L., Heldman, C., & Babbitt, P. (1999). The effects of negative political advertisements: A meta-analytic assessment. *American Political Science Review, 93,* 851–876.

Lazarsfeld, P., Berelson, B., & Gaudet, H. (1948). *The people's choice* (2nd ed.). New York: Columbia University Press.

Lazarsfeld, P. F., & Merton, R. K. (1948). Mass communication, popular taste, and organized social action. In L. Bryson (Ed.), *The communication of ideas* (pp. 95–118). New York: Harper.

Lindblom, C. E. (1977). *Politics and markets.* New York: Basic Books.

Lippmann, W. (1922/1965). *Public opinion.* New York: Macmillan.

Lippmann, W. (1925). *The phantom public.* New York: Harcourt, Brace and Company.

Lodge, M. (1995). Toward a procedural model of candidate evaluation. In M. Lodge & K. M. McGraw (Eds.), *Political judgment: Structure and process* (pp. 11–140). Ann Arbor: University of Michigan Press.

Lodge, M., McGraw, K. M., & Stroh, P. (1989). An impression-driven model of candidate evaluation. *American Political Science Review, 83,* 399–419.

Lodge, M., & Steenbergen, M. (1995). The responsive voter: Campaign information and the dynamics of candidate evaluation. *American Political Science Review, 89,* 309–326.

Lodge, M., & Stroh, P. (1993). Inside the mental voting booth. In S. Iyengar & W. McGuire (Eds.), *Explorations in political psychology* (pp. 225–263). Durham, NC: Duke University Press.

Lord, C. G., Ross, L., & Lepper, M. R. (1979). Biased assimilation and attitude polarization: The effects of prior theories on subsequently considered evidence. *Journal of Personality and Social Psychology, 37,* 2098–2109.

Lupia, A. (1994). Shortcuts versus encyclopedias: Information and voting behavior in California insurance reform elections. *American Political Science Review, 88,* 63–76.

Lupia, A., & McCubbins, M. (1998). *The democratic dilemma: Can citizens learn what they need to know?* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

MacKuen, M. (1981). Social communication and the mass policy agenda. In M. B. MacKuen & S. L. Coombs (Eds.), *More than news: Media power in public affairs* (pp. 19–144). Beverly Hills, CA: Sage.

MacKuen, M. (1983). Political drama, economic conditions, and the dynamics of presidential popularity. *American Journal of Political Science, 27,* 165–192.

MacKuen, M. (1984). Exposure to information, belief integration and individual responsiveness to agenda change. *American Political Science Review, 78,* 372–391.

MacKuen, M., Erikson, R. S., & Stimson JA. (1989). Macropartisanship. *American Political Science Review, 83,* 1125–1142.

MacKuen, M., Erikson, R. S., & Stimson, J. S. (1992). Question wording and macro-partisanship. *American Political Science Review, 86,* 475–481.
Manoff, R. K. (1986). Writing the news (by telling the "story"). In R. K. Manoff & M. Schudson (Eds.), *Reading the new: A pantheon guide to popular culture* (pp. 197–229). New York: Pantheon Books.
Markus, G. B. (1982). Political attitudes during an election year: A report of the 1980 NES Panel Study. *American Political Science Review, 76,* 538–560.
Markus, G. B., & Converse, P. E. (1979). A dynamic simultaneous equation model of electoral choice. *American Political Science Review, 73,* 1055–1070.
Masterman, M. (1970). The nature of a paradigm. In I. Lakatos & A. Musgrave (Eds.), *Criticism and the growth of knowledge* (pp. 59–90). Cambridge, UK: Cambridge University Press.
McAdam, D. (1982). *Political process and the development of black insurgency, 1930–1970.* Chicago: University of Chicago Press.
McAdam, D. (1996). The framing function of movement tactics: Strategic dramaturgy in the American civil rights movement. In D. McAdam, J. D. McCarthy, & M. N. Zald (Eds.), *Comparative perspectives on social movements: Cambridge Studies in Comparative Politics* (pp. 338–355). Cambridge, UK.: Cambridge University Press.
McAdam, D., McCarthy, J. D., & Zald, M. N. (Eds.). (1996). *Comparative perspectives on social movements.* Cambridge Studies in Comparative Politics. Cambridge, U.K.: Cambridge University Press.
McCarthy, J. D., & Zald, M. N. (1973). *The trend of social movements in America: Professionalization and resource mobilization.* Morristown, NJ: General Learning Press.
McCombs, M., & Zhu, J. H. (1995). Capacity, diversity, and volatility of the public agenda: Trends from 1954 to 1994. *Public Opinion Quarterly, 59,* 495–525.
McCombs, M. E., & Shaw, D. L. (1972). The agenda-setting function of the media. *Public Opinion Quarterly, 36,* 176–187.
McDonald, M. P., & Popkin, S. L. (2001). The myth of the vanishing voter. *American Political Science Review, 95,* 963–974.
McGuire, W. J. (1968). Personality and susceptibility to social influence. In E. F. Borgatta & W. W. Lambert (Eds.), *Handbook of personality theory and research* (pp. 1130–1187). Chicago: Rand McNally.
McGuire, W. J. (1969). The nature of attitudes and attitude change. In G. Lindzey & E. Aronson (Eds.), *Handbook of social psychology* (2nd ed., vol. 3, pp. 136–314). Reading, MA: Addison-Wesley.
McGuire, W. J. (1973). Persuasion, resistance, and attitude change. In I. De Sola Pool and Wilbur Schramm (Eds.), *Handbook of communication* (pp. 216–252). Chicago: Rand McNally.
McGuire, W. J. (1985). Attitudes and attitude change. In G. Lindzey & E. Aronson (Eds.), *Handbook of social psychology* (3rd ed., vol. 2, pp. 233–246). New York: Random House.
McGuire, W. J. (1986). The myth of massive media impact: Savagings and salvagings. *Public Communication and Behavior, 1,* 175–259.
McGuire, W. J. (2001). After a half century of election studies: Whence, where, and whither? In E. Katz & Y. Warshel (Eds.), *Election studies: What's their use?* (pp. 15–57). New York: Westview.

Mendelberg, T. (1997). Executing Hortons: Racial crime in the 1988 presidential campaign. *Public Opinion Quarterly, 61,* 134–57.

Mendelberg, T. (2001). *The race card.* Princeton: Princeton University Press.

Milburn, M. A. (1979). A longitudinal test of the selective exposure hypothesis. *Public Opinion Quarterly, 43,* 507–517.

Miller, J. M., & Krosnick, J. A. (2000). News media impact on the ingredients of presidential evaluations: Politically knowledgeable citizens are guided by a trusted source. *American Journal of Political Science, 44*(2), 301–315.

Mueller, J. E. (1971). Trends in popular support for the wars in Korea and Vietnam. *American Political Science Review, 65,* 358–375.

Mueller, J. E. (1991). Changing attitudes toward war: The impact of the First World War. *British Journal of Political Science, 21,* 1–28.

Mueller, J. E. (1994). *Policy and opinion in the Gulf War.* Chicago: University of Chicago Press.

Mutz, D. C. (1998). *Impersonal influence.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Mutz, D. C., & Martin, P. S. (2001). Facilitating communication across lines of political difference: The role of mass media. *American Political Science Review, 95* (1), 97–114.

Nelson, T. E., & Kinder, D. R. (1996). Issue frames and group-centrism in American public opinion. *Journal of Politics, 58,* 1055–1078.

Nelson, T. H., Clawson, R. A., & Oxley, Z. M. (1997). Media framing of a civil liberties conflict and its effect on tolerance. *American Political Science Review, 91,* 567–583.

Nelson, T. H., Oxley, Z. M., & Clawson, R. A. (1997). Toward a psychology of framing effects. *Political Behavior, 19,* 221–246.

Neuman, W. R. (1990). The threshold of public attention. *Public Opinion Quarterly, 54,* 159–176.

Neuman, W. R. (1991). *The future of the mass audience.* New York: Cambridge University Press.

Ostrom, C. W., & Simon, D. M. (1985). Promise and performance: A dynamic model of presidential popularity. *American Political Science Review, 79,* 334–358.

Page, B. I. (1996). *Who deliberates? Mass media in modern democracy.* Chicago: University of Chicago Press.

Page, B. I., & Shapiro, R. Y. (1992). *The rational public.* Chicago: University of Chicago Press.

Patterson, T. E. (1980). *The mass media election: How Americans choose their president.* New York: Praeger.

Patterson, T. E. (1993). *Out of order.* New York: Knopf.

Pennington, N., & Hastie, R. (1992). Examining the evidence: Tests of the story model for juror decision making. *Journal of Personality and Social Psychology, 62* (2), 189–206.

Pennington, N., & Hastie, R. (1993). Reasoning in explanation-based decision-making. *Cognition, 49,* 123–163.

Petrocik, J. R. (1996). Issue ownership in presidential elections, with a 1980 case study. *American Journal of Political Science, 40,* 825–850.

Petty, R. E., & Cacioppo, J. T. (1986). *Communication and persuasion: Central and peripheral routes to attitude change.* New York: Springer-Verlag.

Petty, R. E., Cacioppo, J. T., & Haugtvedt, C. (1992). Involvement and persuasion: An appreciative look at the Sherifs' contribution to the study of self-relevance and attitude change. In D. Granberg & G. Sarup (Eds.), *Social judgment and intergroup relations: Essays in honor of Muzafer Sherif* (pp. 147–175). New York: Springer-Verlag.

Petty, R. E., & Duane, T. (1998). Attitude change: Multiple roles for persuasion variables. In D. Gilbert, S. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *Handbook of social psychology* (4th ed., vol. 1, pp. 323–390). New York: McGraw Hill.

Pollock, P. H., III. (1994). Issues, values, and critical moments: Did "Magic" Johnson transform public opinion on AIDS? *American Journal of Political Science, 38,* 426–446.

Pomerantz, E. M., Chaiken, S., & Tordesillas, R. S. (1995). Attitude strength and resistance processes. *Journal of Personality and Social Psychology, 69,* 408–419.

Pool, I. de S. (1973). Communication systems. In I. de S. Pool, W. Schramm, F. W. Frey, N. Maccoby, & E. B. Parker (Eds.), *Handbook of communication* (pp. 3–26). Chicago: Rand McNally.

Pool, I. de S. (1983). Tracking the flow of information. *Science, 221,* 609–613.

Popkin, S. L. (1991). *The reasoning voter.* Chicago: University of Chicago Press.

Popkin, S. L. (1993). Information shortcuts and the reasoning voter. In B. Grofman (Ed.), *Information, participation, and choice: An economic theory of democracy in perspective* (pp. 17–36). Ann Arbor: University of Michigan Press.

Posner, M. I., & Snyder. C. R. R. (1975). Attention and cognitive control. In R. L. Solso (Ed.), *Information processing and cognition: The Loyola Symposium* (pp. 55–85). Hillsdale, NJ: Erlbaum.

Price, V. (1989). Social identification and public opinion: Effects of communicating group conflict. *Public Opinion Quarterly, 53,* 197–224.

Price, V., & Tewksbury, D. (1997). News values and public opinion: A theoretical account of media priming and framing. In G. A. Barnett & F. J. Boster (Eds.), *Progress in the communications sciences* (vol. 13). Greenwich, CT: Ablex.

Price, V., & Zaller, J. (1993). Who gets the news? Alternative measures of news reception and their implications for research. *Public Opinion Quarterly, 57,* 133–164.

Protess, D. L., Cook, F. L., Doppelt, J. C., Ettema, J. S., Gordon, M. T., Leff, D. R., & Miller, P. (1991). *The journalism of outrage: Investigative reporting and agenda building in America.* New York: Guilford.

Rahn, W. M., Aldrich, J. H., & Borgida, E. (1994). Individual and contextual variations in political candidate appraisal. *American Political Science Review, 88,* 193–199.

Riker, W. H. (1982). *Liberalism against populism: A confrontation between the theory of democracy and the theory of social choice.* San Francisco, CA: Freeman.

Riker, W. H. (1993). *Agenda formation.* Ann Arbor: University of Michigan Press.

Riker, W. H. (1996). *The strategy of rhetoric: Campaigning for the American Constitution.* New Haven: Yale University Press.

Robinson, M. J. (1976). Public affairs television and the growth of political malaise: The case of "the selling of the Pentagon." *American Political Science Review, 70,* 409–432.

Rosenstone, S. J. (1983). *Forecasting presidential elections.* New Haven: Yale University Press.

Rosenstone, S. J., Behr, R. L., & Lazarus, E. H. (1996). *Third parties in America: Cit-*

izen response to major party failure (Rev. ed.). Princeton: Princeton University Press.

Rosenstone, S. J., & Hansen, J. M. (1993). *Mobilization, participation and democracy in America*. New York: Macmillan Press.

Schattschneider, E. E. (1960). *The semisovereign people*. New York: Holt, Rinehart, and Winston.

Schudson, M. (1978). *Discovering the news*. New York: Basic Books.

Schudson, M. (1984). *Advertising, the uneasy persuasion*. New York: Basic Books.

Sears, D. O. (1986). College sophomores in the laboratory: influence of a narrow data base on social psychology's view of human nature. *Journal of Personality and Social Psychology, 51*, 515–530.

Sears, D. O., & Chaffee, S. H. (1979). Uses and effects of the 1976 debates: An overview of empirical studies. In S. Kraus (Ed.), *The great debates, 1976: Ford vs. Carter* (pp. 223–261). Bloomington, IN: Indiana University Press.

Sears, D. O., & Freedman, J. L. (1967). Selective exposure to information: A critical review. *Public Opinion Quarterly, 31*, 195–213.

Sears, D. O., Whitney, R. E. (1973). Political persuasion. In I. de S. Pool & W. Schramm, F. W. Frey, N. Macroby, & E. B. Parker (Eds.), *Handbook of communication* (pp. 253–63). Chicago: Rand McNally.

Sherif, M., & Hovland, C. I. (1961). *Social judgment: Assimilation and contrast effects in communication and attitude change*. New Haven: Yale University Press.

Simon, H. A. (1955). A behavioral model of rational choice. *Quarterly Journal of Economics, 69*, 99–118.

Sniderman, P. M., Brody, R. A., & Tetlock, P. E. (1991). *Reasoning and choice: Explorations in political psychology*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Sniderman, P. M., & Grob, D. (1996). Innovations in experimental design in general population attitude surveys. *Annual Review of Sociology, 22*, 377–399.

Snow, D. E., & Benford, R. D. (1992). Master frames and cycles of protest. In A. Morris & C. M. Mueller (Eds.), *Frontiers in social movement theory* (pp. 133–55). New Haven: Yale University Press.

Srull, T. K., & Wyer, R. S., Jr. (1979). The role of category accessibility in the interpretation of information about persons: Some determinants and implications. *Journal of Personality and Social Psychology, 37*(10), 1660–1172.

Stimson, J. A. (1991/1998). *Public opinion in America: Moods, cycles, and swings*. Boulder, CO: Westview Press.

Stimson, J. A., MacKuen, M. B., & Erikson, R. S. (1995). Dynamic representation. *American Political Science Review, 89*, 543–565.

Stoker, L. (1993). Judging presidential character: The demise of Gary Hart. *Political Behavior, 15*, 193–223.

Sundquist, J. L. (1983). *Dynamics of the party system: Alignment and realignment of political parties in the United States* (Rev. ed.). Washington, DC: Brookings Institution.

Tarrow, S. (1994). *Power in movement: Social movements, collective action and politics*. Cambridge, MA: Cambridge University Press.

Tilly, C. (1978). *From mobilization to revolution*. Reading, MA: Addison and Wesley.

Tversky, A., & Kahneman, D. (1973). Availability: A heuristic for judging frequency and probability. *Cognitive Psychology, 5*, 207–232.

Tversky, A., & Kahneman, D. (1981). The framing of decisions and the psychology of choice. *Science, 211*, 453–458.

Valentino, N. A. (1999). Crime news and the priming of racial attitudes during evaluations of the president. *Public Opinion Quarterly, 63,* 293–320.

Valentino, N. A., Beckmann, M. N., & Buhr, T. A. (2001). A spiral of cynicism for some: The contingent effects of campaign news frames on participation and confidence in government. *Political Communication, 18,* 347–367.

Valentino, N. A., Hutchings, V. L., & White, I. (2002). Cues that matter: How political ads prime racial attitudes during campaigns. *American Political Science Review.*

Verba, S., & Nie, N. H. (1972). *Participation in America: Political democracy and social equality.* New York: Harper and Row.

Verba, S., Schlozman, K. L., & Brady, H. E. (1995). *Voice and equality: Civic voluntarism in American politics.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Weaver, P. (1972). Is television news biased? *Public Interest, 26,* 57–74.

Weaver, D. H., Graber, D. A., McCombs, M. E., & Eyal, C. E. (1981). *Media agenda-setting in a presidential election: Issues, images, and interest.* New York: Praeger.

West, D. (1993). *Airwars, TV advertising, and election campaigns, 1952–1992.* Washington: CQ Press.

Wielhouwer, P. W., & Lockerbie, B. (1994). Party contacting and political participation. *American Journal of Political Science, 38,* 211–229.

Winter, N. J. G. (2001). *Mental images and political stories: Tracing the implicit effects of race and gender rhetoric on public opinion.* Unpublished doctoral dissertation, University of Michigan, Ann Arbor.

Wolfinger, R. E. (1974). *The politics of progress.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Zaller, J. (1989). Bringing Converse back in: Modeling information flow in political campaigns. In J. A. Stimson (Ed.), *Political analysis: an annual publication of the methodology section of the American Political Science Association* (vol. 1, pp. 181–234). Ann Arbor, MI: University of Michigan Press.

Zaller, J. (1990). Political awareness, elite opinion leadership, and the mass survey response. *Social Cognition, 8,* 125–153.

Zaller, J. (1991). Information, values, and opinion. *American Political Science Review, 85,* 1215–1237.

Zaller, J. (1992). *The nature and origin of mass opinion.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Zaller, J. (1996). The myth of massive media impact revived: New support for a discredited idea. In D. C. Mutz, P. M. Sniderman, & R. A. Brody (Eds.), *Political persuasion and attitude change* (pp. 17–78). Ann Arbor: University of Michigan Press.

Zaller, J. (1998) Monica Lewinsky's contribution to political science. *PS: Political Science and Politics,* 182–189.

Zaller, J., & Hunt, M. (1994). The rise and fall of candidate Perot: Unmediated versus mediated politics, Part I. *Political Communication, 11,* 357–390.

Zaller, J., & Hunt, M. (1995). The rise and fall of candidate Perot: The outsider versus the political system, Part II. *Political Communication, 12,* 97–123.

الفصل الثانى عشر

الانطباعات السياسية: تشكُّلها وإدارتها[٢١٩]

كاثلين م. ماكجرو

أينما تتم مناقشة الرجال (وخاصة الأمراء، الأكثر عرضة للرؤية)؛ فإنهم يكونون تحت الملاحظة لعدة صفات مختلفة تكسبهم المديح أو الذم. البعض، على سبيل المثال، يعتَبرون كرماء، والبعض الآخر بخلاء. البعض يعتبرون من المنعمين والبعض الآخر من الجشعين؛ البعض قساة والبعض الآخر عطوفون: شخص بلا إيمان وشخص مؤمن؛ إنسان متخنث جبان، وآخر شرس شجاع... لذلك فإن الأمير لديه من الضرورة ما يجعله يفخر بأنه يعرف كيف يتحاشى السمعة السيئة المرتبطة بتلك الأصوات التى يمكن أن تفقده إمارته، وكيف يتجنب تلك الأصوات التى ليست جد خطيرة، إذا أمكنه ذلك.

...إن الأمير لا يحتاج بالضرورة أن يتمتع بكل الصفات الحميدة التى ذكرناها آنفاً، لكنه ينبغى عليه أن يظهر وكأنه يتمتع بها.

– نيقول مكيافيللى، "الأمير"

فى هذه الرسائل الشهيرة التى تصف "الأشياء التى على أساسها يتم مدح أو ذم الناس، خاصة الأمراء" (الفصل: ١٥)، يشير ميكافيللى إلى أن الأمراء، مثل العامة من الناس، لديهم سمعة عليهم "بالضرورة" أن يعرفوا

---

(٢١٩) قام بترجمة هذا الفصل ربيع أحمد مرسى وهبة.

كيف يديرونها. هذا بالإضافة إلى ما يمثله المظهر من أهمية تفوق أهمية الواقع فى تصدير السمعة. وهكذا تكون السمعة السياسية محمولة فى الأذهان كونها الإدراكات التى تمثل النتيجة النهائية لعملية دينامية تربط بين المواطنين والساسة. ومن ثم فإن حضور السمعة (فى أذهان المواطنين الأفراد) وتشكلها (عبر استراتيجيات الساسة) يمثلان عنصرين أساسيين للسياسة الديمقراطية، وفى هذا الصدد نجد أن علماء النفس السياسى لديهم الكثير للإسهام به فى فهم هذه الديناميات.

ولإعادة صياغة هذا الكلام بلغة العلوم الاجتماعية المعاصرة، نقول: إن السمعة السياسية تمثل وظيفة لعمليتين مرتبطتين ببعضهما البعض، تشكيل الانطباع *impression formation* وإدارة الانطباع *impression management*(٢٢٠). ويشير المصطلح الأول إلى بناء الفرد لتمثيل عقلى mental representation– بناء معرفى مخزن فى الذاكرة– يتألف من معرفة ومعتقدات حول شخص آخر. وفى العالم السياسى، تتألف انطباعات الناس حول السياسيين من استدلالات لا تقتصر على الأنماط التى كان "مكيافيللى" معنيًا بها فقط بل أيضًا حول الصفات الشخصية والسياسية، والمظهر، والسلوك، إلى آخر ذلك. أما إدارة الانطباع، فإنها تشير إلى الأنشطة التى ينخرط فيها الناس لتنظيم وضبط المعلومات حول أنفسهم وتلك التى يقدمونها إلى الآخرين. وفى كتابه الكلاسيكى نمط البيت *Home Style* (1978)، يؤكد "فينو" Fenno أن التقديم الذاتى يعد أمرًا محوريًا لإحداث التأييد السياسى: "حيث يعتقد الساسة أن قدرًا كبيرًا من دعمهم إنما ينالونه عن طريق نوع الذات الفردية التى يقدمونها إلى الآخرين، أىّ لقاعدتهم الشعبية.

---

(٢٢٠) يشار أيضا إلى *إدارة الانطباع* *impression management* بـ *تقديم الذات* *self-presentation*. وبالرغم من استخدامهما بشكل متبادل فإن المصطلحين يمكن أن يستخدما لتوصيف عمليات مختلفة (Schlenker & Weigold, 1992). وفى هذا الفصل، لا ترانى أميز بين الاثنين. (المؤلف)

وهم فى ذلك يسعون بوعى إلى التحكم فى هذا التقديم بما يفوق ما يقوم به معظم الناس". (p. 55).

ويتمثل هدفنا من هذا الفصل فى مسح ما يعرفه علماء النفس السياسى، وما عليهم أن يكتشفوه، حول تشكيل الانطباع وإدارته. فهاتان العمليتان تمثلان وجهين لعملة واحدة، والافتراض الذى بدأنا الحديث به يعد افتراضًا بسيطًا مفاده: أنه لا يمكن بلوغ الفهم الكامل لما يفكر فيه عامة المواطنين حيال الساسة إلى درجة تمكن علماء النفس السياسى من وضع التأثير المتبادل- بين النخب والجمهور العام- فى الاعتبار. وبالرغم من كون هذا الافتراض بسيطًا وربما واضحًا، فإن الأمر يقتضى ملحوظة تحذيرية من البداية، وهى: أن البحث الإمبريقى نادرًا ما يتعامل مع مشكلة الروابط الظاهرة بين العمليتين المذكورتين. ويوضح "جيرفيس" Jervis (2002) هذه النقطة فى دعوته الحديثة إلى توحيد دراسة "الإشارة والإدراك" signaling and perception فى السياسة الدولية، عندما يزعم بأن "ما نحتاجه هو دراسات ثنائية الجانب فى النظر إلى كل من الفاعل والمتلقى" (p. 308). ولسوء الحظ فإن الموضوعين- كيف يفكر المواطنون حيال الساسة والمحاولات الاستراتيجية من قبل الساسة للتأثير على تلك الإدراكات- تشغل أرففًا منفصلةً فى مكتباتنا وفصولاً منفصلة فى المعالجات الدراسية، كما أن التخصيب المتبادل والمتقاطع بين مكونات التراث التى تغطى الموضوعين يعد نادرًا. والنتيجة أن الروابط الامبريقية الواضحة بين العمليتين تعد قليلة وبعيدة عن بعضها البعض. وسوف نحاول فيما يلى تقديم بعض الخطوات المحدودة فى الربط بين الاثنين، ولكن يبقى هدفنا النهائى هو الإلقاء بالتحدى أمام الجيل القادم من الدارسين فى علم النفس السياسى لأن يطوروا أجندات بحثية تكون أكثر إدماجًا لهذه المنظورات على نحو أكثر اكتمالاً.

هناك ثلاث عمليات سيكولوجية تعد حيوية للإحاطة بكل من فهم وإدارة الانطباع: المعرفة cognition، والوجدان affect، والدافعية motivation. هذا التمييز الثلاثى يمكن اقتفاء مساره على الأقل بالرجوع إلى أفلاطون، الذى يرى النفس البشرية مكونة من ثلاثة عناصر متميزة هى: النفس العقلانية (التفكير والعقل) والنفس الروحانية (العزيمة أو الإرادة) والنفس الشهوانية (الوجدان والرغبة). وقد مارس التقسيم الثلاثى للنفس عند أفلاطون تأثيرًا هائلاً على التفكير الغربى، ويكاد جميع علماء الاجتماع تقريبًا أن يعترفوا بأهمية الثلاثة كعناصر مفسرة للسلوك الإنسانى(٢٢١). وكما ستبين الصفحات التالية، فإن المعرفة والتأثير والدافعية تلعب جميعها دورًا مهمًا فى تنظيرنا وفهمنا للروابط المعقدة بين انطباعات المواطنين ومحاولات الساسة التأثير على تلك الانطباعات. وبناءً على هذا الزعم، نريد التوقف على الفور لذكر ملاحظة عن أن قليلاً من الأساتذة الجدد، إن وجد، قد قاموا عن كثب وبدقة بتتبع توثيق هذه المحددات المتعددة فى إطار برنامج معين من البحث.

(٢٢١) بالرغم من أن هناك اعترافًا واضحًا بأن العناصر الثلاثة تمثل أنساقًا تفسيرية ذات معنى، فإن الجدال قد احتدم فى علم النفس الاجتماعى حول الأهمية الرئيسية لواحد من الثلاثة (أى المعرفة مقابل التأثير [Lazarus, 1999; Zajonc, 1980] والمعرفة مقابل الدافعية [Miller & Ross, 1975; Tetlock & Levi, 1982]. وبمجرد هدوء العاصفة، ظهر اتفاق على أنه فى كثير من التطبيقات، مالم تكن كلها، تكون المفاهيم الثلاثة غير متمايزة عن بعضها البعض من الناحية الإمبريقية، وكذلك مسألة الأهمية الرئيسية فهى دائمًا ما تكون قاطعة لا ترد (انظر على سبيل المثال، Eagly & Chaiken, 1993; Tetlock, & Levi, 1982). وكما يروى "جلبرت" Gilbert (1998) فى مراجعته لجانب من هذا التاريخ، "لم يُحل قط الجدال الخاص بالدافعية- المعرفة فى صالح أى أحد بسبب أنه لا يوجد من استطاع إنتاج تجربة حيوية من شأنها دحض الجانب الآخر بشكل مباشر. وإلى هنا، فقد استدعت هذه اللعبة رواية عن الملل- كما ينبغى أن تكون، فإن هذا كان منافسة للحقائق أكثر منها للتعريفات" (p. 124). بمعنى آخر، فإن قياس أحد الدارسين للـ "معرفة" cognition غالبًا ما يكون القياس للدافعية أو التأثير لدى دارس آخر. ونأمل أن يتعلم المتخصصون فى علم النفس السياسى من هذا التاريخ العبثى وألا يستثمروا كثيرًا (أو مطلقًا) من الطاقة فى محاولة إثبات أى من "التأثير/المعرفة/ الدافعية، له الأهمية الرئيسية. (المؤلف)

الأكثر من ذلك أنه قد تم تجميع دورها من مصادر متفرقة. ومن ثم فإن الهدف الثانى من هذا الفصل هو حث علماء النفس السياسى على تطوير واختبار نظريات أكثر دقة تفصّل بشكل متزامن هذه الآليات الثلاث.

وسوف نستخدم هذه المصطلحات الثلاثة هنا بمعناها الأكثر عمومية، دون التزام بأطر نظرية محددة أو تعريفات إجرائية. فـ المعرفة *cognition* أقصد بها هنا ببساطة العمليات العقلية المتضمنة فى تفسير العالم السياسى– كيفية إدراك الناس للآخرين، والجماعات، والسياسة، وكذلك الأحداث. وتعتبر هذه العمليات العقلية – الإدراكات – أساسيةً بالنسبة لوجهى العملة، وهما تشكيل الانطباع وإدارته، كما أنها قد تبدو واضحة عندما نتحدث حول تشكيل الانطباع وسط الناس العاديين، ولكن ربما تكون أقل وضوحًا عندما نتحدث عن استراتيجيات النخبة لإدارة الانطباع، إلا أن إدراكات النخبة للجمهور تعد هى أيضًا حيوية ومهمة لفهم كيفية اختيار النخب لاستراتيجياتهم من بين الاستراتيجيات المختلفة للتقديم الذاتى self-presentation، وذلك بالرغم من قلة الدلائل الامبريقية المتوفرة حول تلك العمليات (Fenno, 1978; Jervis, 2002). أما الوجدان *affect* فهو مصطلح عمومى يقصد به عددًا من الظواهر: تفضيلات، وتقييمات، وأمزجة، وانفعالات (Fiske & Taylor, 1991). وبما أن السياسة نادرًا ما تكون بلا أهواء أو عواطف، فإن الوجدان والمعرفة لابد أن يتناسجا على نحو فعلى فى الإدراك السياسى وكذلك فى نظرياتنا التى تقف على وصف تلك العمليات.

وأخيرًا، يشير مصطلح الدافعية *motivation* إلى الآليات السيكولوجية التى تقود الفكر والسلوك نحو هدف ما؛ فالدوافع هى الأسباب (الشعورية أو اللاشعورية) التى تكمن وراء ما نقوم به من اختيارات (للاطلاع على مناقشات فى علم النفس السياسى، انظر: lane, 1986, and Lau, 1990). وفى التنظير حول الإدراك الاجتماعى والسياسى وسط عامة الناس، نجد أن هناك

دافعين محوريين: استهداف الدقة التى تدفع المتلقى إلى الوصول لحكم دقيق، أو صحيح بقدر الإمكان فى ظل الظروف الواقعية. وفى المقابل استهداف الحفاظ على الوجهة التى تدفع المتلقى إلى الوصول لحكم يتسق مع استنتاج مفضل أو موجود بالفعل. وهذه العملية غالبًا ما يشار إليها كتبرير مدفوع *motivated reasoning* (Kunda, 1990; Lodge & Taber, 2000). وتتمثل الحيلة الإدراكية بالنسبة للمواطنين فى تحقيق توازن، أى "التفكير فى أىٍّ من البيانات تعد مُرْضِيةً للدليل الحسى، وأيها المناسب لأغراضهم" (Fiske, 1992).

وكما هو مفترض، فالساسة كبشر يمتلكون نفس الآليات الدافعية مثلهم فى ذلك مثل عامة الناس، إلا أن تلك الآليات لم يتم التشديد عليها فى تراث الدراسات الذى نستقى منه تحليلنا، بل كان التشديد على الدوافع السياسية *political motivations*(٢٢٢). لقد خلصت التحليلات حول السياسيين فى السياسات الديمقراطية إلى أن هناك دافعين سائدين: الأول، تفعيل السياسات التى يفضلونها هم شخصيًا، و/أو تكون مفضلة لدى المخلصين للحزب. والدافع الثانى هو السعى إلى إعادة الانتخاب (Fenno, 1973; Smith & Deering, 1990). ويعترف معظم الدارسين بأن كلا الدافعين مهمان، (باستثناء "ماهيو" (Mahew (1974) الذى تناول بالدراسة عددًا من أعضاء الكونجرس كـ "ساعين إلى إعادة الانتخاب منفردى التفكير" (p. 17)، حيث كانت المشكلة الفنية التى تواجه الساسة هى تحقيق التوازن بين أهداف السياسة وبين إعادة الانتخاب فى مواجهة اعتبارات غالبًا ما تكون متصارعة. ويعد بروز هدف إعادة الانتخاب أساسيًا بالنسبة للمواضيع الرئيسية لهذا الفصل،

---

(٢٢٢) بالتالى، لا أضع فى الاعتبار أنماط الدافعية المرتبطة بآليات أكثر أساسية والتى بعثت فى بعض بحوث علم النفس السياسى للقادة السياسيين (انظر على سبيل المثال، Lasswell, 1948; انظر: الفصل الرابع، لمزيد من المناقشة). (المؤلف)

حيث إنه وعلى وجه التحديد والدقة بسبب احتياج الساسة إلى زرع واستدامة التأييد العام، فإن أعمالهم تكون رئيسية عند فهم الانطباعات التى يكونها المواطنون عنهم.

ولنأخذ لمحة مختصرة حول التاريخ الفكرى. فمن الأشياء التى لا يمكن إنكارها أن دراسة علم النفس السياسى حول الانطباعات قد أثارتها بقوة نظريات ومناهج علم النفس الاجتماعى. وهى حقيقة تنطبق على نحو خاص بالنسبة للوجه الأول من العملة، أى تشكيل الانطباع. أما علماء النفس السياسى فقد ذهبوا بدرجة ما إلى ما وراء التطبيقات المباشرة للأسس النظرية من دراسة "علم الشخصية لدى العامة"(٢٢٣) ordinary personology (Gilbert, 1998)، ولكننا نستطيع الذهاب إلى أبعد من ذلك. خاصة، أن أغلب البحوث عن تشكيل الانطباع السياسى تتبنى التجربة المعملية النموذجية لعلم النفس الاجتماعى، حيث يتم توفير معلومة حول أحد السياسيين فى حزمة مرتبة ودقيقة، ويتم أخذ قياسات مختلفة تسمح لنا بالتفريق بين البناء الأساسى للانطباع الناتج وبين محتواه. هذا النموذج له عدد من الملامح المحمودة، إلا أنه ينبغى على الباحثين أن يكونوا على وعى بما هو متجذر فى التفضيل التاريخى لعلم النفس الاجتماعى فى الحصول على لقطات نفسية داخلية للتمثيلات الفردية تتسم بالوضوح والثبات عن الحصول على تمثيلات أكثر دينامية وشخصية (Gilbert, 1998). والحقيقة، أنه من النادر أن نجد فى المعرفة الاجتماعية تلك الدراسة التى تتناول تطور الانطباعات على مدى فترة ممتدة من الوقت الفعلى. (انظر: Park, 1986 كاستثناء). أو دراسة تتناول المحاولات الاستراتيجية من طرف أحد الفاعلين للتأثير على العمليات

---

(٢٢٣) يطلق تعبير علم الشخصية عادة على الأساليب ووسائل القياس العلمية التى يستخدمها علماء النفس لدراسة الشخصية، أما مصطلح علم الشخصية لدى العوام فهو يعنى كيفية تكوين العامة من غير المتخصصين فى علم النفس تصوراتهم عن شخصيات الآخرين. (المراجع)

المعرفية لدى المتلقى. إلا أنه من البديهى والمسلم به فى السياسة أن الساسة يلعبون دورًا فاعلاً فى محاولة تشكيل وإدارة إدراكات المواطنين (McGraw, 1991). ولا شك أن وجود محاولات ناجحة فى بناء نظريات تجمع بين كل من التفاعلات النخبوية الاستراتيجية والعمليات المعرفية للمواطنين، إنما يوفر مسارًا لعلماء النفس السياسى للإسهام فى تطوير نظرية سيكولوجية أكثر عمومية (Krosnick & McGraw, 2002).

تنبيه أخير قبل المضى قدمًا: فقد وجدنا أن كثيرًا من تراث علم النفس السياسى المتوافر حول تشكيل الانطباعات عن الساسة، إنما يركز عليهم كأفراد، خارج سياق الاختيار الانتخابى. وهذا ما تأتينا به نماذج علم النفس السياسى حول تشكيل الانطباع، تلك النماذج التى أخبرتنا بالكثير عن هذا التقليد، حيث إنها معنية فى الأساس بالتفكير حول أفراد لا يختارون من بين بدائل (وهذه هى بؤرة التراث الخاص بصنع القرار المتميز، حيث تحديد العمليات العقلية يكون أمرًا فى الاهتمام الثانوى). ومثلما يتجاهل تراث علم النفس الاجتماعى ديناميات تشكيل الانطباع، فإنه أيضًا لا يمتلك ما يقوله حيال تشكيل الانطباع لدى الأفراد فى سياق عملية الاختيار. وسوف تجدنى فى معظم الأجزاء متسقًا مع هذا التقليد مركزًا على الانطباعات عن الساسة كأفراد، ليس لدى فى هذا ما أقوله سوى القليل حول سياق الاختيار، خاصة التصويت (للاطلاع على مناقشة مطولة فى هذا الصدد، انظر: الفصل الثانى). وأود أيضًا إضافة أن البحث فى آليات تشكيل الانطباع فى سياق الاختيار يعد مسارًا مهمًا بالنسبة للبحث الإسمبريقى (انظر McGraw, 2000; على سبيل المثال، Lau, 1995; Lau and Redlawsk, 1997, 2001; Rahn, Aldrich, Borgida, & Sullivan, 1990; Redlawsk, 2001).

والآن وقد تم توضيح المواضيع الأساسية، فإن ما يتبقى لنا فى هذا الفصل ثلاثة أقسام. القسم الأول ينظر فى الدلائل البحثية حول تشكيل

الانطباع: كيف تتشكل الانطباعات عن الساسة ومحتوى تلك الانطباعات. الثانى، أتناول فيه قضية إدارة الانطباع السياسى، آخذًا فى الاعتبار البحث الدراسى الأكاديمى الذى أدى إلى فهمنا لكيفية تأثير الساسة- على المستوى الاستراتيجى- فى رؤية المواطنين لهم. وأخيرًا، أتناول بدقة كيفية رد فعل المواطنين حيال تلك الاستراتيجيات الخاصة بإدارة الانطباع، وبخاصة حساسيتهم للمراوغة والخداع.

تشكيل الانطباع

تشير عبارة "تشكيل الانطباع" إلى أن الانطباعات هى نتاج عملية دينامية تتضمن بناء نسق عقلى ما، فهى تتخطى كونها مجرد أحكام تقييمية مختصرة حول أناس آخرين، فهى أنساق عقلية مخزنة فى الذاكرة ذات خاصيتين: الخاصية الأولى، أنها تتكون مما نعرفه ونعتقده حول شخص آخر، بما فى ذلك المعلومات التى تعلمناها والاستدلالات التى بنيناها. والخاصية الثانية، أن هذه الأنساق ليست تجميعات عشوائية لعزو غير متصل، بل هى تقريبًا منظمة فى تجميعات متشابهة من الناحية المفاهيمية. ويتسم تشكيل الانطباع بكونه عملية دينامية وبنَّاءة تتطور عبر الزمن، حيث إنه بإدماج معلومات جديدة يتم تنقيح الانطباعات بشكل منظم أحيانًا وبشكل غير منظم بدرجة كبيرة فى أحيان أخرى. ويمكن لهذه التنقيحات أن تتم بإيقاع بطىء غير مدرك حسيًا، أو يمكن أن تكون شديدة ومحسوسة (القراء ذوو الميول اليسارية ربما يفكرون فى انطباعاتهم عن الرئيس بوش أو العمدة جوليناى Giulinai[٢٢٤] قبل وبعد ١١ سبتمبر/أيلول، ٢٠٠١). وهذا لأن الانطباعات تعد كيانات دينامية يمكن للساسة أن يشكلوها.

---

(٢٢٤) عمدة نيويورك خلال الهجوم على برجى التجارة العالمية فى ١١ سبتمبر ٢٠٠٠ (المراجع)

وبالرغم من وجود عدة مواضيع بحثية يمكن أن تؤخذ فى الاعتبار عند مناقشة تشكيل الانطباعات السياسية، فإننى أركز هنا على موضوعين اثنين: (١) محتوى الانطباعات السياسية (خاصة، السمات traits والأنماط الجامدة stereotypes، والوجدان affect) و(٢) العمليات التى تتشكل بها الانطباعات، خاصة الآراء المختصرة (Lodge & McGraw, 1995).

المحتوى: المواد الخام للانطباعات السياسية

السمات المحورية

ما الفئات الأساسية أو الكتل البنائية لانطباعاتنا حول الساسة؟ أفاد التحليل الذى أجراه كل من ميلر، وواتنبيرج، وملانشوك Miller, Wattenberg, and Malanchuk (1986) للاستجابات المرصودة فى المسح القومى للانتخابات NES على الأسئلة المفتوحة حول "ما تحبونه وما لا تحبونه" فى المرشحين للرئاسة، أفاد عن وجود أربع فئات عامة: المواقف من القضايا العامة، والانتماءات الحزبية، ومعتقدات تتعلق بالجماعة group-related beliefs، وصفات شخصية (وهذه الأخيرة تتألف من السمات، والمظهر، والمعلومات التى توفر خلفية حول الأمر)[٢٢٥]. وجدير بالذكر أن هذه القائمة تختلف عن دليل الفئات "الثلاث-الكبرى" المنبثقة عن دراسات علم النفس المعتاد، أى

---

(٢٢٥) بالطبع، تعد هذه الفئات قابلة للمقارنة مع الفئات الواضحة من التحاليل التى قام بها Convesre (1964) *الناخب الأمريكى The American Voter* (Campbell, Converse, Miller, & Strokes. 1960). ويمثل استخدام أسئلة NES مفتوحة النهاية حول ما تحبه وما لا تحبه مجرد وسيلة أو تكنيك واحد لقياس محتوى الذاكرة السياسية، وهذه الأسئلة يمكن أن تكون إشكالية لهذه الاستدلالات. ومع ذلك، فإن الفئات الأساسية التى حددها كل من Miller, Wattenberg, and Malanchuk (1986) تعد هى الأخرى دليلاً يستخدم مناهج أخرى لاستخلاص محتوى الانطباع السياسى، بالرغم من الدليل المنتشر نسبيًا للفئات المختلفة، تتوقف على كيفية سبر أغوار الذاكرة (McGraw, Fischle, & Stenner, 2000). (المؤلف)

المظهر والسلوك والسمات (Fiske & Taylor, 1991, Park, 1986). ومن ثم فإن وجود القضايا والحزبية والاهتمامات الجماعية فى الانطباعات السياسية، يوضح أن هناك جوانب فريدة لتشكيل الانطباع السياسى تعكس الأدوار والمسئوليات الخاصة بالسياق السياسى. وبالرغم من الفروق السياقية، فإن السمات تمثل أيضا العناصر الرئيسية المكونة للانطباعات العادية والسياسية، وهى بذلك، أى السمات، قد نالت نصيب الأسد من الاهتمام الإمبريقى (للاطلاع على معالجات نظرية مشابهة، انظر: Asch, 1946; Heider, 1958; Jones & Davis, 1965; ولمراجعة حديثة، انظر: Gilbert, 1998). لهذا نجد أن الاستدلالات القائمة على السمات تسيطر على الانطباعات، والتنظير حولها لأنها وظيفية. ومن ثم فإن الدافعية تعد ذات مكانة مركزية هنا. فالاستدلالات القائمة على السمات تتجذر فى حاجة المتلقى لفهم الأسباب الجذرية للسلوك الإنسانى، ليكون قادرًا على التنبؤ بالمستقبل والتحكم فى الأحداث. ولا يكون القائم بالملاحظة- من وجهة نظر هايدر Heider - "ملمًا بالواقع وقادرًا على التنبؤ والتحكم فيه، سوى عن طريق إرجاع السلوك والأحداث العابرة والمتغيرة إلى شروط أساسية ثابتة نسبيًا" (1958, p. 79)، وفى هذا "تحتاج إلى أن ندرك الأشياء والناس بخواص غير متباينة" (p. 53). وقد دفع عدد من العلماء الدارسين بأن السمات تؤدى هذا الدور المساعد فى الانطباعات السياسية، أى القدرة على التنبؤ بالطريقة التى سيؤدى بها قائد ما فى المنصب المنتخب (Barber, 1972; Kinder, 1986; Page, 1978).

إن السمات تمثل أشياء غير قابلة للملاحظة. فعلى خلاف اللون "الأخضر" أو المذاق "الحلو"، لا يشعر أحد فينا قط وبشكل مباشر بـ "الكفاءة" أو "الأمانة". بل إن هذه السمات يتم الاستدلال عليها من الخواص القابلة للملاحظة لدى الساسة. هذا ويشير النموذج السيكولوجى الأكثر تطورًا فيما يتعلق بعملية الاستدلال القائم على السمات إلى ثلاث عمليات متسلسلة:

(١) تصنيف السلوك الملاحظ؛ (٢) استدلال للسمات؛ و(٣) تعديل (ربما) لقيود موقفية(Gilbert, 1989). المرحلتان الأوليان تعدان تلقائيتين نسبيًا، بينما المرحلة اللاحقة الخاصة بالتعديل، تتطلب مزيدًا من الجهد المعرفى. ولنأخذ فى الاعتبار، مثلاً، ما قام به السيناتور إدموند موسكى Edmund Muskie من بكائه على الملأ فى إحدى خطبه أثناء حملته الانتخابية فى نيو هامبشاير عام ١٩٧٢، وذلك دفاعًا عن زوجته. وقد تمكن أحد الملاحظين لسلوك السيناتور من استخلاص عدد من الاستدلالات المختلفة على سماته: فهو، انفعالى، مخلص لزوجته، عاطفى، ضعيف، غير مستقر. والحقيقة أن التفسير الذى ساد التغطية الصحفية اللاحقة للحدث تمثل فى أن الحادثة كانت دالة على ضعف موسكى، وقد قيمت الحادثة كحدث أدى إلى انهيار حملته. ماذا عن الخطوة الثالثة، أى التوافق مع الوضع؟ لقد تم إلقاء خطاب موسكى فى أجواء مفتوحة أثناء عاصفة ثلجية ورياح، ومن ثم فمن الممكن أن تكون وجنتاه مبتلتين بسبب الثلج (تفسير موقفىّ، تبنته حملة موسكى بعد الواقعة) وليست ممثلة لأية سمة شخصية ثابتة. والملاحظ الذى كان على استعداد، فى هذا الموقف، لاستثمار المصادر المعرفية لتقبل هذا القيد الموقفى، ربما يصبح من الصعب عليه التوصل إلى أى استدلال حول شخصية موسكى من هذا السلوك الخاص.

ويبين المثال المذكور مبادئ إضافية حول استدلال السمات. فالسلوك غالبًا ما يكون غامضًا، ومن ثم فإنه من النادر أن تكون هناك علاقة حتمية بين حدث سلوكى مهم وبين ما ينتج عنه من استدلال للسمات. فالسلوك نفسه يجب أن يفسر ويتبعه استدلال للسمات. وتوافقًا مع الحجج الخاصة بالاستدلال المدفوع motivated reasoning، تميل الانطباعات إلى الاتساق من الناحية التقييمة، بحيث يمكن للناس ذوى الرؤى الإيجابية الموجودة سلفًا حول موسكى أن يقدموا استدلالات مختلفة تمامًا (مثل الحكم بأنه عاطفى) عن تلك

المصحوبة بآراء سلبية (رؤيته كشخص ضعيف). علاوة على أنه فى عالم السياسة، تكون استدلالات السمة معرضة للمعالجة و"التحوير spin" من قبل النخب التى تراهن على النتائج؛ ففى حالة موسكى حاول كلا الطرفين التلاعب بتفسير الجمهور للسلوك.

ولقد تم إجراء عدد كبير من البحوث لفهم الدور الخاص بالسمات فى تقييمات السياسيين (انظر: Funk, 1996 للمراجعة). وقد تم الاهتمام فى هذا السياق بثلاثة مجالات رئيسية من التقصى: أولاً، أنه بالرغم من وجود عدد غير محدود من السمات المتوافرة فى قاموس اللغة العادية، فإن السمات المستخدمة لتوصيف السياسيين تميل إلى الوقوع فى عدد محدود من الفئات العريضة، وهناك نوع من الاختلاف حول العدد الدقيق لتلك الفئات. وتعتمد هذه الاستنتاجات بالتأكيد على كل من التكنيكات المحددة المستخدمة فى قياس السمات وعلى المنهج الإحصائى المستخدم لاستخلاص الأبعاد الأساسية. عمومًا، تظهر الكفاءة، والقيادية، والنزاهة، والمشاركة الوجدانية، من الناحية الإمبريقية، كأبعاد قابلة للانفصال عن بعضها البعض (Kinder, 1986). الكفاءة كبعد من أبعاد الشخصية السياسية تشير إلى أى مدى يكون القائد مؤهلاً، ومديرًا ذكيًا (مصطلحات مثل ذكى وكادح فى العمل تستخدم لقياس وتقدير هذا البعد)، بينما نجد القيادية تمثل البعد "البطولى والأسطورى" (p. 236)، ويمكن الوقوف عليها من خلال مصطلحات مثل "ملهم" و"(ليس) ضعيفاً". أما النزاهة فهى تعنى إلى أى مدى يمكن للقائد أن يكون على خلق ("أمين" و"أخلاقى")، بينما المشاركة الوجدانية هى مدى تفهم القائد واتصاله بالمواطن العام" ("متعاطف ومهموم بالناس").

ثانيًا، إن السمات المحددة المستخدمة لتوضيح هذه الأبعاد ذات المرتبة العليا تكون عرضة لمحاباة منظمة ومحفزة. فالسمات تتنوع فى عرضها، من سمات عريضة (مثل سمة "خير") التى تضم عددًا كبيرًا من السلوكيات

المميزة، إلى سمات ضيقة (مثل "محسن") والتى تنطبق على عدد محدود من السلوكيات. فإذا كان لدىّ انطباع إيجابى عن إحدى السياسيات، فإن استخدام سمات إيجابية عريضة يعنى ضمنًا أنها ستقوم بإظهار هذه السمة (ولنقل "الذكاء") فى عدد كبير من الظروف. وإذا كان علىّ أن أعترف على مضض بأن لدى تلك السياسية صفات سلبية، فإن اختيار سمة ضيقة (مثل "ماكرة") تحدد وتقيد المواقف التى يمكن لهذه السمة أن تنطبق فيها، ومن ثم لن يلحق بانطباعى العام الإيجابى سوى أقل ضرر ممكن. واتساقًا مع هذا المنطق، يميل الناس إلى اختيار سمات إيجابية عريضة (مثل "طيب") وسمات سلبية ضيقة ("سهل الانخداع")؛ ليصفوا بها من يحبون من الساسة، بينما يميلون فى المقابل إلى اختيار سمات سلبية عريضة ("غير ذكى") وسمات إيجابية ضيقة ("رقيق القلب") لوصف من لا يحبون من السياسيين (McGraw, Fischle, Stenner, & Lodge, 1996) وهذا تصوير لكيفية إنجاز عمل متوازن بين أهداف الدقة والأهداف التوجيهية، حيث يكون الناس على استعداد للاعتراف بأن السياسى المفضل لديه عيوب، لكنهم يفعلون هذا بطريقة تعمل على تدعيم الرأى الكلى.

وأخيرًا، فإن استدلالات السمات تعد نتيجة لاحقة لتقييمات المرشحين السياسيين واختيار الناخب فى الولايات المتحدة (انظر: Funk, 1996 and Kinder, 1998, كمرجع مفصل). ومن بين الأبعاد المختلفة، تبدو الكفاءة الأكثر تأثيرًا، على الأقل فى ضوء تقييمات المرشحين للرئاسة (Kinder, 1986; Markus, 1982). ويعد كثير من البيانات المتوافرة عرضية المقطع، وتبرز الإمكانية الفعلية بأن تكون استدلالات السمة استدلالات عقلانية بدلاً من أن تكون أسبابًا للتقييم. ومع ذلك، فإن البحث التجريبى (مثل، Funk, 1996; Huddy & Terkildsen, 1993) يصدق على أن السمات يمكن أن تلعب دورًا سببيًا فى تشكيل التقييمات للسياسيين.

التنميط

بعد إرساء وتوضيح طبيعة وتوابع السمات بالنسبة للانطباعات السياسية، يصبح من المهم الإلمام بمصادر الاستدلالات القائمة على السمات. وقد خلص "كيندر" Kinder (1986) إلى أن "الأحكام المقدمة حول الشخصية الرئاسية تعكس افتراضات (ثابتة) يفترضها الناس حول القادة السياسيين عامة، إضافة إلى أشياء مميزة يعرفونها فى الغالب حول قادة معيّنين" (p. 253). بمعنى آخر، يمكن لاستدلالات السمة أن تكون متجذرة فى كل من الأنماط الجامدة وكذلك الدليل المتوافر حول الحالة المحددة. ولنتذكر أن استدلال السمة يُستهل بعمليةٍ من التصنيف إلى فئات. وهناك معالجات وبيانات معاصرة حول التنميط تراه منتجًا فرعيًا حتميًا للعمليات المعرفية القياسية، وذلك فى تصنيف خاص للأفراد إلى أنماط أو "مجموعات" (Allport. 1954; Fiske, 1998). وكنمط من النسق المعرفى، تضم التنميطات عناصر عقلية، تشمل السمات التى تنطبق تلقائيًا على أعضاء فئة فردية، خاصة إذا لم تكن هناك معلومات محددة حول القابلية للتطبيق لتلك السمة المتوفرة. (انظر: الفصل الثالث والفصل السادس عشر لمزيد من المنظورات حول التنميط).

وقد بحث علماء النفس السياسى الأساس التنميطى لاستدلالات السمة السياسية بالتركيز على أربع فئات: المظهر البدنى الخارجى، والنوع الاجتماعى، والسلالة أو العرق، والانتماء الحزبى. وتعد الفئات الثلاث الأولى معززة للتنميط بحكم وضوحها من الناحية الخارجية، ومن ثم فإنها تنشط بفعل الهاديات البصرية. وهناك سبب وجيه للاعتقاد فى أن العضوية فى هذه الفئات لها نتائج قوية، حيث إن استدلالات السمة التى تتم عبر الهاديات الجسدية أو غير اللفظية، تميل إلى أن تكون أكثر تلقائية من تلك المستخلصة من المصادر اللفظية (Gilbert, 1989). وقد تعزز تلك الفئات-

النوع الاجتماعى والعرق وكذلك الانتماءات الحزبية- من التنميط بسبب أنها فئات ذات معنى من الناحية السياسية تلعب دورًا بارزًا فى السياسة المعاصرة. وتراني فى المناقشات التالية، أشدد على مسألة إلى أى مدى تشكل هذه الفئات التنميطية استدلالات السمة. مع ذلك، فإن التنميط يشمل أيضًا معلومات حول عزو آخر لأعضاء المجموعة، وهنا سوف أذكر باختصار أمثلة من الدراسة التى قدمت دليلاً حول هذا العزو الآخر (خاصة،المواقف السياسية policy positions).

المظهر البدنى الخارجى.

بالرغم من الحكمة القائلة "لا تحكم على الكتاب من غلافه"، إلا أنه من الواضح أن الناس لديهم نزوع قوى نحو الاعتماد على المظهر الخارجى عند الوصول للانطباعات الأولى. فمع غياب أية معلومات حول صفات أحد المرشحين (باستثناء العرق والنوع الاجتماعى) نجد أن المظاهر الخارجية الجذابة تنتج استدلالات للسمات أكثر إيجابية من المظاهر غير الجذابة، وذلك بالنسبة للذكور من المرشحين السياسيين (Rosenberg, Bohan, McCafferty, & Harris 1986) وأيضًا بالنسبة للإناث منهم (Sigelman, Sigelman, & Fowler, 1987). أما عندما تتوافر المعلومات حول الولاء الحزبى والموقف من القضية، فإن الجاذبية المظهرية أو الخارجية لا يكون لها تأثير، مشيرة بذلك إلى وجود حد لتأثيرات الجاذبية على استدلالات السمة (Riggle, Ottati, Wyer, Kuklinnks, & Schwartz, 1992).

وبالإضافة إلى الجاذبية، فقد تم ربط هاديات جسدية أخرى بإدراكات السمة السياسية. فالطول على سبيل المثال، وجد أنه يرتبط إيجابيًا بالإدراكات حول القيادة (Chaiken, 1986; Stogdill, 1948). كما تم تضمين الإشارة أيضًا إلى نضج ملامح الوجه، فالناس يعزون قدرًا كبيرًا من الدفء والأمانة

والاستكانة إلى الأشخاص ذوى الوجه الطفولى (الذين يتمتعون بأعين كبيرة نسبيًا، وذقون دائرية، وشفاه غليظة) وذلك أكثر من عزوها إلى الملامح الوجهية الأكثر "نضجًا" (مثل الأعين الصغيرة، والفك المربع، والشفاه الرفيعة)، وهو ما يتيح تفسيرها باعتبارها تشير إلى السيطرة والقوة؛ (Zebrowitz, 1994). وفى بيان إبداعى حول أثر هاديات النضج الوجهى على استدلالات السمة السياسية، عالج كل من Keating, Randall, and Kendrick (1999) الصور الوجهية لرؤساء معاصرين معروفين من خلال تكنيكات رقميةdigital، فخلّقوا نسخة ذات وجه طفولى وأخرى أكثر نضجًا من كل رئيس مختار. وقد أثّرت هذه التغيرات فى الهاديات الوجهية على معدلات السمة لدى المتلقين حيال أولئك القادة المعروفين. ووجد على سبيل المثال، أن المؤيدين وغير المؤيدين للرئيس كلينتون رأوه شخصًا أكثر أمانة وجاذبية وعطفا عندما تم إحلال الملامح الوجهية الطفولية (شفاه غليظة وأعين كبيرة) بدلاً من ملامحه المعتادة. وقبل أن يهرع المستشارون السياسيون لطلب الكولاجين ومعالجات ست الحسن belladonna لعملائهم استنادًا لهذه النتائج، ينبغى الملاحظة أن الملامح الطفولية لها أيضًا توابع سمة سلبية، مثل انتقاص القوة.

النوع الاجتماعى.

من بين فئات النمط الأربع، نالت فئة النوع الاجتماعى الاهتمام الدراسى الأكبر، ووجد أن النتائج التى ظهرت من مختلف المنظورات المنهجية تتلاقى بشكل دقيق (انظر: Huddy, 1994, and Huddy & Capelos, وسنأتى إليها للمراجعة). كل ما عدا ذلك سواء، فالمرشحات الإناث تم عزوهن إلى سمات نسائية نمطية (على سبيل المثال، حساسات، دافئات، وجدانيات) فى حين تم عزو المرشحين الذكور فى ضوء الذكر النمطى

(مثل: توكيديون، قساة، أكفَّـــاء؛ Kahn, 1992; Rosenwasser & Seale, 1988; Sapiro, 1983). بالإضافة إلى تلك التفسيرات للسمة، تمتد أنماط المرشـــحين من الذكور والإناث إلى تفسيرات سياسية أخـــرى (الإيديولوجيـــة والـــولاء الحزبى) وأيضًا الكفاءة فى مجالات سياسية مختلفة (Huddy and Terkidsen, 1993; Koch, 2000; Sanbonmatsu, 2002; Sapiro, 1983). وقد قدم كـــل مـــن هودى وتيركلدسن Huddy and Terkildsen (1993) التحليل الأكثر حنكة ودقـــة للعقدة التى تربط بين نوع المرشح والسمات والمعتقدات وجـــدارة القـــضية مستخلصين من ذلك أن أنماط السمة للنوع الاجتماعى تلعب دورًا عرضـــيًا مستقلاً فى تشكيل المعتقدات حول الكفاءات فى السياسة.

وبالرغم من أن أنماط النوع الاجتماعى يمكن أن تكون قوية المفعول، فإنها لا تكون بالضرورة ضد مصالح المرشحات. على سبيل المثال، بالرغم من أن الكفاءة المدركة تعد محدِّدًا مهمًا لتقييمات المرشـــح، وأن للمرشـــحين الذكور المصلحة فى ضوء كفاءة السمة للنوع الاجتماعى، وأيضًا الكفاءة فى بعض مجالات السياسة (مثل الاقتصاد والسياسة الخارجية)؛ فإن المرشحات أيضًا لهن الميزة فى الكفاءة بالنسبة لقضايا الرفاهية الاجتماعية، وهن أيضًا يحصدن درجات عالية فيما يتعلق بالعاطفة والنزاهة. ومن ثم، فإنه فى بعض الظروف الانتخابية قد تفتقر النساء إلى بعض الميزات (مثلا: فـــى أوقـــات الصراع الخارجى) وفى ظروف أخرى قد يكون لهن ميزات (عندما تكـــون قضايا الرفاهية الاجتماعية فى مقدمة المشهد). ونتيجة لذلك، وبـــالرغم مـــن وجود وتوثيق أنماط نوعية جامدة فى السياسة، فى كل من الدرسات المعملية والواقعية، فإنه لا يوجد سبب نظرى إجبارى يجعلنا نتوقع أن التنميط القـــائم على النوع الاجتماعى ينبغى أن يترجم- وبشكل موحد- إلى انحياز الناخب ضد المرشحات كإناث. علاوة على ذلك، فمن الواضح أن هناك فروقًا فردية فى النزعة إلى المرشحين السياسيين النمطيين على أساس النـــوع (Huddy,

1994). وتماشيًا مع هذه الحجة، أفاد سانبونماتسو Sanbonmatsu (2002) أن كثيرًا من الناخبين لديهم نزوع إلى تأييد المرشح أو المرشحة وأن هذا النزوع (والذى ينفع المرشحين من كلا الجنسين) قد يكون مرتبطًا بالمعتقدات النمطية الجندرية أو النوعية.

العرق

من الواضح جدًا أن الاعتبارات العرقية تكون مترتبة على الرأى العام، بالرغم من أن تأثيرها يعتمد على عدد من العوامل العرضية (Citrin, Gree, & Sears, 1990; Peffley, Hurwitz, & Sniderman, 1997). ومع ذلك، فبخصوص السؤال المحدد للأنماط العرقية الجامدة حول السياسيين ونتائجها، تعد الأدلة قليلة إلى درجة تثير الدهشة، وتشير إلى استخلاصات متناقضة (انظر: Callaghan and Terkildsen، سنورد مراجعة لها). وبناءً على كون الأمريكان البيض قد تبنوا تاريخيًا أنماطًا سلبية تجاه السود (Devine, 1989; Katz & Braly, 1933; but see Judd, Park, Ryan, Brauer, & Krauss, 1995)، فقد يتوقع المرء أثرًا سلبيًا للأنماط العرقية على الأحكام حول المرشحين السود. إلا أن الدليل التجريبى قد حكم عليه بأنه مختلط، حيث تم وصف المرشحين السود فى ضوء سمات أكثر سلبية من المرشحين البيض فى بعض الدراسات (Williams, 1990)، ولكن تم إرجاع ذلك إلى سمات إيجابية فى دراسات أخرى (Colleau et al., 1990; Sigelman, Walkosz, & Nitz, 1995). والاضطهاد العرقى (أى تبنى اتجاه سلبى نحو السود بشكل عام) تبدو ملطفة لتلك التأثيرات، حيث يعزو العنصريون البيض مزيدًا من سمات شخصية سلبية إلى مرشح أسود، فى حين يعزو البيض من غير العنصريين– وعلى نحو هامشى– مزيدًا من السمات الإيجابية إلى نفس المرشح (Moskowitz & Stroh, 1994). وكما هو الحال مع تراث النمط المتعلق بالنوع الاجتماعى، لا يوجد دليل على أن الأنماط العرقية بمفردها (فى مقابل المسألة الأكبر الخاصة

بالاضطهاد العرقى) تساهم فى تحيز الناخب فى الاقتراعات، وهو ما يرجع فى جزء كبير منه إلى أن هذه المسألة لم تكن موضوعًا لفحص دقيق. ومن ثم يقتضى الأمر اهتمامًا دقيقًا بالقياس، كما سيكون من الصعب تفكيك الأثر للأنماط والاضطهاد بغرض تقدير تأثيراتهما المستقلة على تقييمات واختيارات الناخب.

الانتماء الحزبى

يعد الانتماء الحزبى من الهاديات المركزية فى الحكم أو الرأى السياسى وصنع القرار (Rahn, 1993)، ولكن وفقًا لمعرفتى لا يوجد دليل يبين أن أنماط الانتماءات الحزبية تؤثر فى عزو السمات. وليس من المدهش أن يختلف المواطنون المنتمين إلى قطاعات حزبية مختلفة فى استعدادهم لعزو السمات إلى سياسيين معينين (فالجمهوريون على سبيل المثال، وصفوا ريجان بصورة أكثر إيجابية عما وصفه به الديمقراطيون؛ Kinder, 1986)، إلا أن هذه الظاهرة تختلف عن نزوع معمم لتعيين سمات مختلفة للمسئولين الجمهوريين والديمقراطيين. ومن الواضح أن التنميطات الحزبية الجامدة موجودة فى عالم السياسة، حيث يتبنى الناس معتقدات واضحة وإجماعية حول المواقف السياسية (والكفاءات) التى "تلازم" الانتماءات الحزبية (Fledman & Conover, 1983; Hamill, Lodge, & Balke, 1985; Lodge & Hamill, 1986). وبناءً على ما يوجد فى التراث المتعلق بنمط النوع الاجتماعى من أدلة تبين الصلات بين الكفاءات السياسية المدركة، وبين السمات والمعتقدات الحزبية (Huddy & Terkildsen, 1993)، فإنه من المتوقع أن يكون لوصف المرشح حزبيًا تطبيقات أو دلالات على العزو للسمات ربما فى بعض الظروف، ولنقل لقلة المعلومات، ولكن هذا مجرد حدس ينتظر التصديق التجريبى.

اختصارًا، تشير الأدلة التجريبية ضمنًا إلى عمليات التنميط فى تشكيل الأحكام حول خصائص السمات لدى السياسيين. ومـن المؤكـد أن الـدليل بالنسبة لبعض أنواع الفئات التنميطية يعد أفضل عنه مع فئات أخرى، فهناك كثير من الثغرات فى معرفتنا، حيث لا نعرف حتى الآن إلا القليل عن أثـر الأنماط المتعددة فى سياق واحد وكيف يساير المواطنـون الـدلالات غيـر المتسقة خلال وعبر فئات نمطية جامدة (انظر: Huddy & Capelos، سـنورد مراجعة لها، من أجل استعراض دليل على أن الانتماء الحزبى للمرشح إنما يسيطر على نوع المرشح. وانظـر أيـضًا: Sigelman et al., 1995، وذلـك لاستعراض الدليل حول التفاعلات بين إيديولوجية المرشح والعـرق). كمـا اتضح لنا أننا لا نعرف سوى النذر اليسير حول كيفيـة تـأثير الخـصائص الفردية للمواطنين، مثل الحنكة والتمكن والخصائص الشخصية، فى استخدام التنميطات السياسية.

عمليات تفرُّدية

يعتمد استخدام الأنماط العامة على عدد مـن الظـروف التحديديـة، وخاصة التناسب بين الهدف الخاص من الحكم والنمط الأوسع (انظر مـثلاً: Hurwitz & Peffley, 1997; Peffley, Hurwitz, & Sniderman, 1997; Rahn, 1993; Terkildsen, 1993). ويعد المواطنون هنا معالجين مرنين للمعلومات، قادرين على الانخراط فى كل من المعالجة (النمطيـة) "الناتجـة عـن النظريـة"، والتفردية الناتجة عن البيانات، وذلك عند القيام بإبداء الأحكـام الـسياسية، تماشيًا مع التنبؤات النظرية المسحوبة من نماذج المعالجة المزدوجة (Fiske, 1986; Fiske & Neuberg, 1990). وأعنى بالتفردية عمليات إبداء الحكم التـى تستند على المعلومات المحددة المتوافرة، بدون الرجوع إلى معرفـة قائمـة على الفئات. باختصار، هناك ثلاثة أنواع من إضفاء التفردية على المعلومات

تم ربطها باستدلال السمات السياسية: الأول، وآمل ألا يكون ذلك مفاجئًا، اختلافات تختص بالمرشح تكون واضحة فى معدلات السمات للسياسيين الحقيقين، سواء وسط الخبراء (Simonton, 1986) أو بين عامة الناس (Kinder, 1986)، تقابل تباينات فعلية فى تاريخ السياسيين وسمعتهم. ولتوضيح ذلك أستعين بمثال سلبى يتعلق بالرؤساء الأمريكان المعاصرين (انظر: Weisberg & Hill, 2001, بالنسبة للبيانات)، فقد حصل جيمى كارتر على أقل معدلات للسمة من بين الرؤساء الحديثين فيما يتعلق بالبعد الخاص بالقيادة، وربما يكون تواضعه هو ما أدى إلى ذلك، ومسلكه غير الرسمى، وحادثة التجديف المشئومة "الأرنب المسعور(٢٢٦) rabid rabbit." أما بل كلينتون فقد كان يُرَى على أن لديه أقل معدل من الاستقامة- وهو شيء من السهل فهمه بناءً على التيار المتواصل من الفضائح التى تفشت فى إدارته. وجاء جورج بوش (الأب) لينال المعدلات الأقل، فيما يتعلق بالتعاطف مع الآخرين، وكان ينظر إليه بوصفه "خارج السياق" وهو الإدراك الذى غذّته بلا شك حوادث معينة من قبيل عدم ألفته المشهورة بتكنولوجية آلة التسعير فى المتجر. أما رونالد ريجان فكان يُرَى كأقل معدل فى الكفاءة والذكاء، وذلك تماشيًا مع نمطه العام فى تسييره لإدارة لا تستطيع اتخاذ القرارات بنفسها، وكذلك لنومه القيلولة يوميًا، وإدعاء الجهل حول بيع الأسلحة إلى إيران. علاوة على ذلك، كان أثر أحكام السمة على التقييمات العامة متباينًا بين المرشحين (إدراكات الاستقامة على سبيل المثال، كانت محددات دالة لتقييمات كلينتون فى عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٦ ولكن لم تكن كذلك بالنسبة للرئيس بوش عام ١٩٨٨ وعام ١٩٩٢؛ Funk, 1999).

---

(٢٢٦) فى إحدى رحلات الصيد فى بلاينز بجورجيا Plains, Georgia وُوجه الرئيس كارتر بأحد "أرانب المستنقعات". وقد حدثت ضجة صحفية كبيرة على الحادثة، كما كانت بمثابة نوع من اختبارات رورشاخ Rorschach test للرئيس كارتر: فقد رأى المراسلون والمعلقون فى هذه القصة ما يريدون أن يروه فى إدارة كارتر. (المترجم)

ثانيًا، تنبثق الاستدلالات حول الخواص السماتية من خلال المعلومات المتعلقة بموقف المرشح من القضية، وذلك على حد ما وجد كل من رابوبورت Rapoport، وميتكالف Metcalf، وهارتمان (1989) Hartman. الأمر المثير هنا، أن استدلالات السمة فى تلك الدراسة جاءت فى الغالب من نوع فريد، حيث تشير إلى أن المسألة ليست فى إدارة تنميط جامد جماعى حول المواقف من القضية بل فى الاستدلالات الناتجة عن المجموعة الفريدة من معتقدات الفرد واستعداداته. هذه الصلة العرضية بين المواقف من القضية وبين السمات، تعد محورية بالنسبة لتحليل "فينو" (1974) Fenno، عندما أشار إلى أن "القضايا لها تأثير تلقائى ضئيل... وبالأحرى فإن القضايا تعد وسائل يستخدمها بعض أعضاء المنزل لتوصيل مؤهلاتهم، وإحساسهم بالهوية، وبالتعاطف (p. 134).

أخيرًا، والأهم بالنسبة لمقترحاتى، فإن إدراكات السمة تقع تحت سيطرة السياسيين أنفسهم، الذين يستطيعون بناء استراتيجيات الاتصال للتأكيد على أو إزاحة التأكيد عن خواص شخصية مختلفة. فقد وثق "كان" Kahn (1996) على سبيل المثال، الاستراتيجيات التى تستخدمها المرشحات لمجلس الشيوخ وحكم الولايات فى دعايتهن للتأكيد على صفاتهن "الذكورية" من قبيل الكفاءة، وبذلك تجنب الآثار السلبية للأنماط الجندرية. بالإضافة إلى الاستراتيجيات التوضيحية التى يفيد منها السياسيون لاحتواء أو تقليل أحكام نفوذ الضرر السياسى حول سمات شخصيتهم (McGraw, 2001). ويشير التحليل الذى قام به كل من "جاكوب وشابيرو" (1994) Jacobs and Shapiro للحملة الرئاسية لجون كينيدى، إلى أن إدارة التفسيرات المتعلقة بشخصيته كانت هدفًا محوريًا. (سنعود لهذه الموضوعة المهمة لاحقًا). مع ذلك، وانعكاسًا للتخصيب المتقاطع بين الموضوعتين الرئيسيتين لم يكن هناك اهتمام منظم، إلا بقدر ضئيل حول الأثر النسبى للأنماط والسلوك الاستراتيجى النخبوى حول انطباعات المواطنين عن المرشحين السياسيين.

الوجدان

تهتم البحوث التى تمت حول أثر السمات والأنماط والمعلومات التفردية، وبدرجات مختلفة، بالتطور والتمثيل العقلى، وتبعات الأنماط المختلفة من مضمون المعلومات الخاصة بالانطباعات السياسية. والشىء الذى يعد مستقلاً تمامًا عن مضمون المعلومات هو التعادل الوجدانى. ليس فى ذهنى استجابات انفعالية بالنسبة للمرشحين (انظر: الفصل السادس) بل بالأحرى ردود فعل ايجابية وسلبية أكثر بساطة، أو تقييمات. لذا، فإن فئة "الجمهوريين"، على سبيل المثال، لا تحمل فقط معلومات عن التفضيلات السياسية المحتملة (المضمون النمطى)، بل أيضًا من المرجح أن تولّد رد فعل وجدانى يتنوع فى الاتجاه والشدة. ويمكننا أن ننظر فى التطبيقات الخاصة برد الفعل الوجدانى هذا بمفرده. هناك عدد من الأسئلة دفعت إلى القيام ببحوث عن دور الوجدان فى الانطباعات السياسية. أولاً: ماذا يهم أكثر، المعلومات الإيجابية أم السلبية؟ ويعد عدم التجانس فى الأثر واضحًا، حيث يشير عدد من الدراسات فى تشكيل الانطباع السياسى إلى أن المعلومات السلبية لها تأثير أكبر على الانطباعات من تأثير المعلومات الإيجابية (انظر على سبيل المثال: Holbrook, Krosnick, Visser, Gardner, / Caioppo, 2001; Klein, 1996; Lau, 1982, 1985). فهذا الذى يسمى الانحياز السلبى موجود بالنسبة لكل من الأسباب المعرفية (الإدراكية) والأسباب المتعلقة بالدافعية[٢٢٧]. أى أن المعلومات السلبية تميل إلى أن تكون أكثر

---

(٢٢٧) وجود الانحياز السلبى فى تشكيل الانطباع لا يمنع وجود *الانحياز الإيجابى*، حيث النوعان من الانحياز يشيران إلى ظاهرة متميزة، يشير الانحياز السلبى إلى الأثر الأكبر للمعلومات السلبية أكثر من أثر الإيجابية منها على الآراء، ويشير "الانحياز للإيجابية" إلى النتيجة الملازمة القائلة إن السياسيين مقيمون بشكل مفضل (على سبيل المثال، فوق نقطة المنتصف للقياسات التقييمية: Lau, Sears.& Centers, 1979; Sears. 1993) حتى عندما يكون الفرد على غير معرفة بأى شيء حول السياسى (Holbrook et al.. 2001;ويمكن كذلك مراجعة Blais., Envite. Gidengil, & Nadeau, 2000, وذلك لمزيد من النتائج البحثية المتناقضة). (المؤلف)

تشخيصية بما يسمح لها أن تصبح أساسًا للسمات والقدرات (Showeonski & Carlston, 1989)، وهى تجذب مزيدًا من الاهتمام، لأن الأعمال وأشكال العزو السلبى تعد أقل شيوعًا من المعلومات الإيجابية (Lau, 1985)؛ ويرتبط المكون الوجدانى بالميل إلى تجنب الخسائر أكثر من ارتباطه بالبحث عن المكاسب (Lau, 1985). ويبين التحليل الذى قام به هولبروك Holbrook وزملاؤه (2001) أن الفائدة الهامشية من المعلومات السلبية تبقى أطول من الفائدة الهامشية للمعلومات الإيجابية، بما يشير إلى أن المعلومات السلبية حول السياسيين لها "نصف-عمر(٢٢٨)" أطول longer half-life.

ثانيًا، أصبح هناك بعض الاعتبارات للمدى الذى تتصف به الانطباعات حول السياسيين بعدم التوازن *ambivalence*، أى التبنى المتزامن لمعتقدات إيجابية وسلبية حول السياسيين. بالرغم من أن معظم الأعمال حول عدم التوازن فى علم النفس السياسى كانت معنية بالتفضيلات السياسية (Alvares & Breham, 1995. 1997, 1998; Huckfeldt & Sprague, 1998; Steenbergen & Brewer, 2000; Zaller, 1992; Zaller & Feldman, 1992)، فقد جرت مؤخرًا حفنة من الدراسات على اختبار التوابع المتعلقة بعدم التوازن بالنسبة للآراء حول السياسيين. وقد وُجد أن ازدياد عدم التوازن حول السياسيين مرتبط بتقييمات أكثر اعتدالاً وأقل ثقة (Meffert, Guge, & Lodge, 2000)، وأيضًا تقييمات أكثر سلبية (McGraw, Hasecke, & Conger, ستَرد مناقشته لاحقًا). بالإضافة إلى ذلك، أصبح عدم التوازن مرتبطًا بتقييمات أقل استقرارًا قابلة للتنبؤ، وكذلك بتأخر فى تشكيل النية للتصويت (Lavine, 2001).

(٢٢٨) نصف عمر = المدة (من الزمن) التى ينبعث فى أثنائها نصف قوة الإشعاع الذرى الأصلية لمادة (أو عنصر) ما. (المترجم).

السؤال الثالث يبحث فى أى مدى تتكون الانطباعات عن الشخصيات السياسية عبر البعد الوجدانى، وهو افتراض يشير فى الأساس إلى أن المعتقدات والمعلومات الإيجابية ستكون مخزنة فى جزء من البناء العقلى، بينما تكون المعتقدات والمعلومات السلبية فى جزء آخر. وكنا قد خلصنا من البحوث التى أجريناها على هذه الإمكانية، باستخدام استرجاع القياسات المجمعة، إلى استخلاص مفاده أن التنظيم التقييمى لا يغلب على الوضع؛ بل إن الناس كما يبدو ينظمون انطباعاتهم حول الفاعلين السياسيين عبر "المادة" الأساسية (أى القضايا والخصائص الشخصية) للسياسة (McGraw, Pinney, & Steenbergen, 1995). وبقدر ما تم من تنظيم الذاكرة التقييمية فى تلك الدراسات، بقدر ما كانت أكثر وضوحًا بين الأفراد الأقل اهتمامًا ومعرفة حول السياسة؛ تلك الأحكام السياسية للناس تميل إلى التشكل عمومًا بفعل اعتبارات وجدانية (Rahn, 2000; Sniderman, Brody, & Tetlock, 1991).(٢٢٩)

عمليات تشكيل الانطباع

فى انفصال تام، من ناحية الممارسة الدراسية، عن البحوث الخاصة بمضمون الانطباعات السياسية تأتى قضية العملية process، أو بمعنى آخر

(٢٢٩) هذا الاستنتاج قد يبدو متناقضًا مع النتيجة البحثية المعروفة جيدًا القائلة إن آراء السياسة العامة للمواطنين الأكثر ثقافة وحنكة تظهر أكثر تقييدًا (Converse, 1964; Judd, Krosnick, & Milburn, 1981)، إلا أن الاستنتاجات تتنوع عبر المجالين الخاصين بالحكم ويتم تمييزها بواسطة منهجيات مختلفة جدًا. وفى عالم الانطباعات حول المرشحين السياسيين، تحدث تنظيمات تقييمية (كما تم الإشارة إليها بواسطة مجموعات متفرقة بالنسبة للعزو المقيم إيجابيًا وسلبيًا فى الاستدعاء) بشكل أكثر تكرارًا بين الأشخاص الأقل ثقافة؛ فالأكثر ثقافة ينظمون انطباعاتهم فى المقابل عبر مجالات مضمون جوهرية. فى المقابل، فى مجال التفضيلات السياسية، يكون القيد مشارًا إليه بواسطة الارتباطات فى الاتفاق السياسى بين السياسات التى تمضى معًا منطقيًا (أى من منظور الإيديولوجيا)؛ وهذه الارتباطات الخاصة بالاتفاق السياسى تعد أكثر جوهرية للأفراد الأكثر ثقافة ودراية. (المؤلف)

"كيفية تجميع المواطنين لرؤاهم، وكيفية وضعهم للمكونات المختلفة معًا" (Zinder, 1998, p. 812). في هذا السياق تم وضع نموذجين لوصف العمليات التي تؤسس لتشكيل الآراء حول السياسيين، ويتميز هذان النموذجان إلى حد كبير بالقياس المادي لمسألة متى تتشكل الآراء (Hastie & Park, 1986; Lodge, McGraw, & Stroh, 1989). تبعا للنموذج الأول فإن الآراء حول السياسيين تتشكل مباشرة في وقت التعرض الاستهلالي للمعلومات. وفي ظل المعالجة المباشرة، يقوم الناس بدمج التطبيقات التقييمية للمعلومات الجديدة حول الفاعلين السياسيين عن طريق التحديث المتواصل "للتسجيل الجاري المباشر للتقييم الملّخص عندما يتم تناول المعلومات للمرة الأولي. وعندما يكون من الضروري التعبير عن رأي ما، فإن ما يتم استدعاؤه من الذاكرة هو التسجيل الملّخص (كجزء من نسق الانطباع) وليست الأجزاء المحددة من المعلومات التي ساهمت في تشكيله. في المقابل من ذلك، وفي ظل المعالجة القائمة على الذاكرة فإن الآراء تتكون في الوقت الذي يتم فيه التعبير عن الأحكام، وذلك باستدعاء أجزاء محددة من المعلومات من الذاكرة طويلة المدى وتجميع التطبيقات التقييمية للمعلومات المستدعاة لحساب الحكم (Zaller, 1992; Zaller & Feldman, 1992). وفي تقييم عمل النموذجين في أي سياق معطىً، استفاد الباحثون إما من الارتباطات الإحصائية بين المعلومات المستدعاة من الذاكرة والحكم التقييمي الملخص، أو من قياسات الاستجابات المرجأة (المعالجة المباشرة يدعمها الترابطات المهملة بين الذاكرة والحكم وكمونات الاستجابة السريعة، حيث تتصف المعالجة القائمة على الذاكرة بترابطات جوهرية بين الذاكرة والحكم وكمون استجابة أبطأ).

إن كلاً من النموذجين معنيّ أساسًا بالعمليات المعرفية (كيف تستخدم المعلومات المشفرة والمحفوظة في الذاكرة لبناء آراء مختصرة)، ولكن الوجدان أيضًا يعد أساسيًا في هذا السياق. بمعنى أن كلا النموذجين يفترضان

أن الاتجاه العام الكلى للمعانى الضمنية أو التطبيقات الوجدانية للمعلومات، أو "الاعتبارات"، هى أساس الآراء. مع ملاحظة أنه فى الممارسة، نجد أن البحوث النفسية السياسية للمعالجة المباشرة والقائمة على الذاكرة قد ركزت على حصر كلى صاف (إيجابي– سلبى) تم بناؤه إما كمعلومات تم تسجيلها (فى حالة المعالجة المباشرة) أو فى وقت الحكم (فى حالة المعالجة القائمة على الذاكرة). هذا التركيز على التقييم الملّخص قد يبدو غير متسق، وربما متناقضًا، مع المناقشة السابقة حول أهمية السمات، وخاصة التمييز بين أحكام السمات حول السياسيين فى فئات ذات معنى، ومنفصلة. والحقيقة فإن التفاوت هو مجرد وظيفة للتأكيد المحدود من خلال البحث المتاح ولا يشير إلى أى نوع من عدم التوافق الأساسى بين الأطر النظرية. ومن الممكن، بل وقد أرى أنه من المرغوب أن نصوغ مفهوم الانطباعات بوصفها تحتوى على تسجيلات مباشرة كلية أو فائقة، وتسجيل مباشر فئوى فرعى لمجالات سمات مختلفة ومجالات أخرى. وقد تكون المعلومات ذات صلة بأحد أنواع التسجيل ولكن ليس بالآخر، والتسجيلات الفرعية نفسها هى الأجزاء المكونة لتقييم كلى أكبر. وقد بينت أبحاث علم النفس السياسى أن الإشارات المرجعية أو الاستدلال السماتى الخاص يحدث مباشرة (انظر على سبيل المثال: Park, 1989; Uleman, Hon, Roman, & Moskwitz, 1996)، وللأسف فإن الدراسات فى هذا التراث لم تنظر بعين الاعتبار للتطبيقات التقييمية الكلية لهذه الاستنتاجات السماتية المحددة. فى المقابل، نجد علم النفس السياسى يركز على التسجيل الملخص الكلى لكنه لا يأخذ بعين الاعتبار الروابط بالعناصر الأقل مستوى. والمطلوب هو استراتيجية بحثية أكثر شمولاً تهدف إلى ربط فهمنا لعملية المعالجة المباشرة عبر الأبعاد المتعددة أثناء تشكيل الانطباع.

وقد أصاب التراث نوع من التطور عن طريق تحديد الطبيعة العارضة لهذين النمطين من نماذج المعالجة، وكذلك بتحديد العديد من المتغيرات

التعديلية[٢٣٠]. ويعد الشرط الرئيسى المنظم للمعالجة المباشرة مثيرًا للدافعية: فالوجود السابق أو التفعيل والتحديث المستمر للتسجيل المباشر يتطلب بعض الاستثمار للمصادر المعرفية من أجل إيلاء الاهتمام بالمعلومات ذات الصلة كما هى مسجلة، وكذلك لتحديث الحكم. وقياسًا على هذا فإن الأفراد الأكثر حنكة يكونون أكثر احتمالاً للانخراط فى المعالجة المباشرة من أولئك الأقل حنكة، وهذا لأنهم، أى المحنكين، يكونون بعادتهم أكثر دافعية لتحصيل المعلومات والإدلاء بالآراء حول السياسة، ومن ثم تكون لديهم الدافعية لتشكيل الانطباعات حول البارزين من الساسة (McGraw, Lodge, & Stroh, 1990).

وتشير مجموعة ثانية من مبادئ العرضية contingency principles إلى القياسات الموقفية situational parameters. فالبيئة التعلمية المعقدة، مثل التعلم حول تعدد المرشحين (أربعة أو ستة) على نحو متزامن (Redlawsk, 2001)، وأيضًا استقبال معلومات فى صيغة تشبه المناظرة (تناظر بين المرشحين؛ Rahn, Aldrich, & Borgida, 1994)، تسفر عن معالجة أكثر ارتكازًا على الذاكرة، وذلك- جدلاً- بسبب أن تعقيد هذه المواقف يعطل روتينيات المعالجة "الطبيعية". ثالثًا، إن الفروق الفردية أصبحت مضمنة فى التطبيقات غير السياسية، مع الأفراد الذين لديهم حاجة شديدة إلى القيام بالتقييم (Tormala & Petty, 2001) والذين وُصفُوا كـ "منظّرين للهوية" "entity theorists" (أى من يميلون إلى الاعتقاد فى أن شخصيات الآخرين أكثر استاتيكية وثباتًا وليست ديناميكية وقابلة للتكيف McConnell, 2001) وبالتالى فإنهم أكثر احتمالاً لتطبيق المعالجة المباشرة. وكلا هذين النوعين من الخصائص يمكن أن يتم

---

(٢٣٠) تم تطبيق المعالجة المباشرة والمرتكزة على الذاكرة على المعلومات الخاصة بالآراء حول التفضيلات السياسية والمرشحين. ونحن نحدد المناقشة هنا بالقائمين على تعديل النموذج الأخير. (المؤلف)

ربطهما بهدف تشكيل الانطباع، مع أولئك المتمتعين برغبة شديدة ومزمنة فى القيام بالتقييم، حيث يكون لديهم وبحكم التعود، دافعية لتشكيل أحكام تقييمية ملّخصة، كما أن "منظرى الهوية" يصبح لديهم أيضا - بحكم التعود - الميل إلى الاعتقاد فى أن ثمة انطباعًا متماسكًا لابد من أن يتكون.

اختصارًا، تشير الأدلة إلى مجموعة من القياسات الدالة نظريًا، تضبط النزوع إلى الانخراط فى نوعى المعالجة: المباشرة، والمرتكزة على الذاكرة، بدافع تشكيل انطباع كمحدد حيوى لأىٍّ من طريقتى المعالجة قد تم تبنيها. ويتمثل أحد الحدود المقيدة للبحث فى هذا الإطار، حتى اليوم، فى أن الدارسين قد تبنوا مقاربة (إما - أو) either- or approach بالنسبة للمنهجين، حتى بالرغم من وجود سبب وجيه للشك فى أن مقاربة مهجنة، تدمج كلاً من معلومات وقت التعرض *time-of-exposure* ومعلومات وقت الحكم *time- of- judgment* وتؤثر على الأحكام التقييمية، قد توفر نموذجًا سيكولوجيًا أكثر واقعية (Hastie & Pennington, 1989; Lavine, 2002). ففى إطار النموذج المهجن، يمكن للمواطن أن يعالج المعلومات حول مرشح من المرشحين مباشرة ويكون فى الوقت نفسه متأثرًا بالاعتبارات المتاحة فى الوقت الذى يطلب منه التعبير عن رأيه حول المرشح. وهناك دليل حديث من معملى الخاص يوفر تدعيمًا أوليًا لهذه المقاربة الهجين (McGraw, Hasecke, & Conger, آتية مناقشته). فى تلك الدراسة، كانت تقييمات المرشحين مشكّلة بشكل قوى عن طريق آليات المعالجة المباشرة، لكنها أيضًا متأثرة بالحالة العقلية (التناقض وعدم اليقين) فى وقت الحكم.

وتعد التضمينات الجوهرية لنماذج المعالجة القائمة على الذاكرة والمباشرة ذات أهمية، حيث جاء البحث نتيجة الفهم لكيفية تشكل الانطباعات عن السياسيين، والظروف التى تطبق فى ظلها نماذج المعالجة المختلفة. إلا أن التضمينات المعيارية تعد أيضًا جديرة بالاعتبار، حيث يرسم كل من

النموذجين تصويرات مختلفة من قدرة المواطنين على التوافق مع المعايير الديمقراطية. وكما دفع كل من لودج Lodge وستينبرجن (1995; Lodge, 1995) بقوة فى هذا السياق، فإن نموذج المعالجة المباشرة يأخذ صورة وردية لأنه يوحى بأن المواطنين مستجيبون لأن يضعوا فى الاعتبار المعلومات التى يهتمون بها، حتى ولو كانت تلك المعلومات تتلاشى فى نهاية الأمر من الذاكرة. وقد تعتبر "الاستجابية" مستوى منخفضا من حيث الإنجاز، ولكنها فى الوقت نفسه تعد تشخيصًا أكثر إيجابية للمواطنين الديمقراطيين من أولئك الذين يسيطرون على تراث الرأى العام. ومن ناحية أخرى فإن الحسابات المرتكزة على الذاكرة، توحى بأساس زائل وعشوائى للأحكام السياسية، حيث يقوم المواطنون بـ "عملها وهم ماضون فى طريقهم" ويكونون متأثرين بشكل كبير بأية معلومات، ومن أية مصادر متوافرة وقت إبداء الحكم (Zaller, 1992). وإنى لأتوافق مع كيندر kinder (1998) فى رأيه أن الاستخلاصات حول التفوق المعيارى للنموذجين لن تصبح ناضجة إلى أن يقوم الدارسون بتقييم أكثر انتظامًا لطبيعة المعلومات ومصادرها التى تساهم فى تشكيل الرأى فى كل من النموذجين.

استراتيجيات إدارة الانطباع

إن موضوع "إدارة الانطباع السياسى" كموضوع عام، يمكن أن يصبح واحدًا من المواضيع الكبيرة، حيث إنه يضم أدبيات حول الحملات والدعاية وتنمية الموارد، والتكتيل، والتحكم فى الإعلام، وغير ذلك كثير (انظر: الفصل الحادى عشر لاستعراض تقييم للتراث المتعلق بالإعلام والرأى العام). وقد اخترنا تضييق بؤرة التركيز بدرجة كبيرة بغرض وصف المواضيع البحثية الرئيسية المحددة التى تصور أثر السلوكيات الاستراتيجية المتنوعة على انطباعات المواطنين والتى تشير إلى المحتمل بالنسبة لتوسيع

هذا الخط من البحث فى إطار علم النفس السياسى. وسوف نركز هنا بشكل خاص على ثلاثة مواضيع فى التقاطع بين علم النفس السياسى والسياسة التشريعية، والتى نراها ونفهمها هنا ديمقراطية نيابية فى حالة عمل، والمواضيع الثلاثة، هى: تحليل فينو (1978) Fenno للنمط المحلى "home style"؛ واتخاذ الموقف position-taking (خاصة، الغموض ambiguity وإرضاء الأهواء pandering)؛ والموضوع الثالث هو التعليلات السياسية.

النمط المحلى

وضع ريتشارد فينو (1978) Richard Fenno عبارة "النمط المحلى" للإشارة إلى ثلاث مجموعات من الأنشطة ينخرط فيها الممثلون المنتخبون فى مقاطعاتهم المحلية (مقابل واشنطن العاصمة) لزرع تأييد قاعدتهم الشعبية (حيث الهدف الانتخابى يعد أساسيًا بالنسبة لهذا التحليل). هذه الأنشطة هى تخصيص الموارد للمقاطعة (وقت ومواد)، وتفسير نشاط واشنطن لأفراد القاعدة الشعبية، وتقديم الذات. وسوف ننظر بعين الاعتبار فى موضوع التعليلات على نحو منفصل لاحقًا، وستكون بضع كلمات هنا كافية حول استبصارات "فينو" عن تقديم الذات، والتى تمس الناحية السياسية والسيكولوجية. لقد رأى "فينو" تقديم الذات بصفته "واسطة العقد" (p.60) للنمط المحلى. والهدف النهائى فى تقديم الذات ليس فى معدلات التحبيذ المرتفعة، بل فى النسق الأكثر غموضا وهشاشة للثقة، والتى تمت صياغتها كمفهوم على أنه يعنى الاستعداد لدى المواطنين لجعل الممثل يتبنى دور الوصى بالنسبة لهم، وأن يستخدم/ تستخدم الممثلة النيابية حكمه أو حكمها فى صنع القرارات (يقدم Bianco, 1994 تحليلاً واسعًا للثقة بين المشرعين والقاعدة الشعبية). ويوضح تحليل فينو ثلاثة عناصر مكونة لأنماط تقديم الذات: تصدير المؤهلات (الكفاءة والأمانة)، إحساسًا بالتطابق مع أفراد القاعدة

الشعبية (أنا واحد منكم) والمشاركة الوجدانية.[٢٣١] لاحظ أن هذه العناصر المكونة تتلاحم مع الإعزاءات الخاصة بالسمة والتى تسود فى المسوح الخاصة بانطباعات المواطنين عن المرشحين، بالرغم من عدم وجود دليل امبريقى مباشر فيما يتعلق بكيفية إدراك المواطنين لاستراتيجيات تقديم الذات التى يصفها فينو، أو ما إذا كانت تلك الإدراكات تساهم فى ثقة المواطن وبأية كيفية. بالإضافة إلى ذلك فإن ورود الإنترنت كوسيط أساسى للاتصال بين الممثلين وقاعدتهم الشعبية (Davis, 1999) قد أنتج استراتيجيات جديدة لتقديم الذات وألقى بالغموض على التمييز بين ما هو "فى واشنطن" وما هو "فى المقاطعة"، مشيرًا إلى أن توسيع تحليل فينو قد تأخر طويلاً.

ومما يثير السخرية أن الإجابة على السؤال المحورى الذى يطرحه فينو فى مطلع النمط المحلى – وهو "ماذا يرى الممثل/ة المنتخب/ة عندما يرى أو ترى قاعدة شعبية؟" (p. xiii)- الإجابة على هذا السؤال مازالت مراوغة. وقد تمت صياغة المشكلة على أنها واحدة من المشكلات المتعلقة بتشكيل الانطباع من جانب الممثلين المنتخبين. ويشير تحليل فينو إلى أربع دوائر متقاطعة من القواعد الشعبية (المتاحين جغرافيًا، الموجودين فى إعادة الانتخاب، والقاعدة الرئيسية، والقاعدة الشعبية الشخصية) إنه "سياق مركب" (p. 27) يتطلب قدرًا معقولاً من المهارة الاستراتيجية من جانب الممثل وتنويعًا تحليليًا دقيقًا من جانب الدارسين المهتمين بالروابط بين الممثلين والمواطنين. ويسرع فينو فى الاعتراف بأن هناك طرقًا أخرى قد "يرى" بها أعضاء البيت الأبيض قاعدتهم الشعبية، ومن ثم فإن التطوير النظرى والامبريقى حول هذا السؤال يعد مسألة مضمونة.

(٢٣١) الآليات المحددة التى يتم بها توصيل هذه الأشكال من العزو تتنوع كوظيفة لما هو سياقى (المقاطعة) وشخصى، وكذلك كاعتبارات استراتيجية؛ وجوهر *النمط المحلى* *Home Style* معنى بفهم كيفية تشكيل هذه العوامل لأنماط تقديم الذات لدى الممثل الفرد. (المؤلف)

اتخاذ الموقف

إحدى الخواص الجاذبة فى تحليل فينو هى أنه يصور التمثيل فى ضوء الديناميات والعملية، كسلسلة من الاتصال ذى الاتجاهين بين الممثل والقاعدة الشعبية. هذه الصياغة المفاهيمية الإجرائية للتمثيل تعد مقابلة لوجهة النظر البنائية التقليدية السائدة حتى الآن والتى تؤكد على تطابق السياسات. أما فى النظرية المعيارية وفى التحاليل الامبيريقية، فقد تمت معالجة التمثيل بشكل تقليدى على أنه تطابق بين التفضيلات السياسية للقاعدة الشعبية فى المقاطعة الجغرافية، وبين القرارات المتعلقة بالسياسات (أسلوب مناداة الأصوات roll call votes) الخاصة بالممثل؛ ومن ثم يحدث "التمثيل" عندما يكون هذا التطابق مرتفعًا. وقد كان تحليل مايهيو Mayhew (1974) مؤثرًا فى هذا الصدد، حيث أشار إلى "اتخاذ الموقف position-taking" كواحد من الأنشطة الرئيسية التى "يجدها عضو الكونجرس مفيدة من الناحية الانتخابية للانخراط فيها" (p. 49). ذلك أن تبنّى وبلورة مواقف متطابقة مع تفضيلات القاعدة الشعبية لا يرضى فقط مطلب العامة فيما يتعلق بالتمثيل، بل أيضًا يعد الوسيلة المركزية لإرضاء الأهداف الانتخابية للمسئول المنتخب. وأخيرًا، يعد اتخاذ الموقف فى تحليل مايهيو استراتيجيًا– فهو ليس مدفوعًا، على سبيل المثال بالتزام مبدئى أمام نموذج "الوفد" من التمثيل. وهناك سؤالان على علاقة بشكل خاص بفهم الرباط بين اتخاذ الموقف وانطباع المواطن، وهما يتعلقان بالمدى الذى يصل إليه الانطباع فى "إرضاء الأهواء pandering" وحدوث اتخاذ موقف غامض.

إرضاء الأهواء

هو واحد من المبادئ المقبولة على نحو واسع فى سلوك النخبة، وقد تبنّاه الصحفيون والدارسون على حدٍّ سواء، وهو أن الساسة فى اندفاعهم

بالاهتمامات الانتخابية إنما يسوّقون أنفسهم استراتيجيًا لدى القاعدة الشعبية عن طريق تعديل مواقفهم من القضايا، لتكون متسقة مع الرأى العام (انظر على سبيل المثال: Barone, 1978; Dowd, 1998; Geer, 1996; Garber, 1976; Lippmann, 1955; Page, 1978). قُدِّمت هذه الحجة حديثًا وبقوة من قبل "ستيمسون وماكوين وإريكسون Stmson, MacKuen and Erikson (1995)، بزعم أنه "مثل الظباء فى حقل مفتوح...عندما يدرك الساسة تغير الرأى العام، فإنهم يكيفون سلوكهم لإسعاد قاعدتهم الشعبية" (p. 545, 559). ويمكن لهذا السلوك الاستراتيجى أن يوصف إيجابيًا كـ "استجابة ديمقراطية" (Jacoboc & Shapiro, 2000; Page & Shapiro, 1992) لكنه غالبًا ما يُرى كأمر مبتذل باعتباره "إرضاء للأهواء pandering". ويقدم كل من لارى جاكوبز Larry Jacobs وبوب شابيرو Bob Shapiro تحديًا مثيرًا للحكمة التقليدية، مبرهنين ضدها فى كتابهما "السياسيون لا يرضون الأهواء *Politicians Don't Pander* (2000)". ويزعم الاثنان أن الساسة يكونون مدفوعين بواسطة كل من الأهداف الانتخابية وأهداف "السياسة الجيدة"، وأنهم يتبعون الاثنين بشكل متزامن عن طريق استراتيجية "الحديث الماكر crafted talk" الذى يهدف إلى تغيير الرأى العام بغرض تقليل مخاطر الانتقام الانتخابى- التى قد تحدث نتيجة للظهور بصورة غير ممثلة لتفضيلات الناخبين- إلى أقل قدر ممكن. افتراض البداية يعد حرجًا، حيث يضع التفضيلات السياسية الخاصة بالسياسيين كهلب لاستراتيجيات لاحقة ومن ثم يرسم صورة لاستراتيجية سياسية مناقضة لإرضاء الأهواء. وهناك ثلاثة تكنيكات تساهم فى عملية الحديث الحاذق: الأول، أن الساسة يفيدون من الاقتراعات وجماعات التركيز لتحديد الحجج والرموز حول السياسات التى يجدها العامة أكثر تحبيذًا. الثانى، إنهم يؤثّرون فى التغطية الإعلامية بواسطة "البقاء على اتصال" برسائل بسيطة ومصنوعة بعناية. التكنيك الثالث، بدلاً من تبنى استراتيجية من الإقناع المباشر أو التلقين للعامة، فإن الساسة يفيدون من استراتيجية

"التهيؤ priming" التى لا تهدف إلى تغيير القيم الأساسية للعامة أو تفضيلاتهم، بل تهدف إلى التأثير على الثقل الذى يضعه العامة للاعتبارات ذات الصلة فى عالم السياسات.

يعد تصوير كل من جاكوبز Jacobs وشابيرو (1994) Shapiro للحملة الرئاسية لجون كيندى عام ١٩٦٠ وثيق الصلة وعلى نحو خاص باهتمامات هذا الفصل،. فقد اعتمدت حملة كيندى بشكل كبير على الاقتراعات الخاصة لتطوير مقترحات سياسية محددة. علاوة على ذلك، فإن الحملة قد شهدت اتخاذ الموقف بصدد القضايا الأكثر أهمية، مثل (الوسائل التى يتم بها طرح صورة المرشح ماضيا قدما... معبرا عن عنايته واستعداده لعرض مقاربات جديدة) (p. 535). بمعنى آخر، لقد استخدمت استراتيجية الحديث الحاذق لمراقبة المواقف من القضايا، تلك المواقف التى ستشكل فى النهاية انطباعات المنتخبين حول سمات شخصية كيندى (استراتيجية دافع عنها فينو، انظر: Fenno, 1978, and Rapoport, Metcalf, & Hartman, 1989, وقد أوردنا تحليلاتهم فيما سبق)، نقول إن تلك المواقف تبخس اعتماد القضايا والسمات على بعضها البعض فى الانطباعات السياسية.

وينتظر نموذج جاكوبز وشابيرو الخاص بـ "الاستجابة المتضاهية simulated responsiveness" مزيدًا من التصديق المنتظم. وقد يكون النموذج توصيفا تشخيصيًا صالحًا للاستخدام مع الساسة البارزين على المستوى القومى، مثل الرؤساء والأعضاء ذوى المكانة الرفيعة فى الكونجرس، ممن لديهم قوة "مواجهة العامة" من خلال الإعلام لتأمين التأييد لسياستهم (Kernell, 1997). والساسة على مستوى الدولة والمستوى المحلى يكونون أقل براعة فى إدارة التغطية الإعلامية، ومن ثم قد يكونون أكثر احتمالاً لإرضاء الأهواء. مع ذلك، فإن الإطار الذى قدمه كل من جاكوبز وشابيرو وإلى جانب دقته فى وصف سلوك الساسة، فإنه يقدم صورة أكثر حنكة للعلاقات

البينية وسط الرأى العام والنخب والإعلام، تفوق تلك الصورة التى تفترض التدفق أحادى الاتجاه أو المسبب (أى أن الرأى العام يحدد مواقف النخب أو العكس صحيح).

الغموض

لاحظ كل من داونز (1957) Downs وكى (1958) Key أن المرشحين غالبًا ما يكون لديهم باعث لتبنى مواقف غامضة أو غير واضحة من القضايا، ويذهب "كى" فى هذا السياق للإشارة إلى أن الساسة "يصبحون مدمنين على المواربة والغموض" (P.241). والدافع وراء هذا، مثل إرضاء الأهواء، يكون انتخابيًا: "بتحاشى مواقف واضحة، فإنهم يتجنبون الإساءة إلى القاعدة الشعبية التى تحمل آراء معاكسة؛ وهنا فإن الغموض يزيد التأييد إلى أقصاه" (Page, 1976, p. 742). ومن ثم، فقد دفع كل من بيج وبرودى Page and Brody (1972) على سبيل المثال، فى تحليلهما الكلاسيكى بأن كلاً من ريتشارد نيكسون وهربرت هامفرى قد أسقطا الغموض على فيتنام فى حملة عام ١٩٧٢ بغرض تجنب الأصوات العازفة عن التأييد. وقد صاغ الدارسون البواعث وراء اتخاذ مواقف غامضة، وكذلك الظروف التى ينبغى فى ظلها تجنب تلك المواقف (Enelow & Hinich, 1984; Page, 1976; Shepsle, 1972). ومن المفاجئ، أنه لم يكن هناك تحليل منتظم لكيفية طرح الساسة الغموض أو الوضوح، أو انتشار تلك الممارسة، أو الظروف التى فى ظلها تكون أكثر أو أقل احتمالاً فى الحدوث.

ومن منظور علم النفس السياسى، فإن اتخاذ مواقف غامضة من القضايا له ثلاثة مثالب محتملة. فعندما تكون المعلومات غامضة، يكون الناس أكثر احتمالاً للاعتماد على المعتقدات الموجودة سلفًا، بما فى ذلك الأنماط الإدراكية الجامدة، وذلك لرسم استدلالات حول هدف ما (Darley & Gross, 1983; Devine, 1989).

وتعمل الأنماط الثابتة كعدسة يتم من خلالها ترجمة الموقف الغامض. والنتيجة أن الغموض حول موقف مرشح من سياسة ما ينبغي أن يزيد الاعتماد على الأنماط الإدراكية الجامدة، وهى محصلة قد تكون معاكسة لأهداف المرشح. ثانيًا، من المحتمل أن يخلق الغموض حالة من عدم اليقين حول موقف المرشح، وهو ما قد تم ربطه بتقييمات أكثر سلبية للقادة السياسيين (Alvarez, 1997; Glasgow & Alvares, 2000; McGraw, Lodge, & Jones, 2002). ثالثًا، بقدر ما يفضل المواطنون نمط "الوفد الممثل"، حيث يتبنى الساسة مواقف تتسق مع التفضيلات العامة، أكثر من الفشل فى الاتساق مع هذا التوقع، بقدر ما يكون ذلك مدمرًا سياسيًا (وتشير الأدلة إلى أن المواطنين يريدون مسئولين منتخبين للعمل كوفود تمثلهم بدلاً من أن يكونوا أوصياء عليهم؛ Patterson, Hedlund, & Boynton, 1975; Sigelman. Sigelman, & Walkosz, 1992).

التعليلات

تعد التفسيرات أو المساءلة (حيث إننى أستخدم المصطلحين بالتبادل وبالمعنى نفسه) شكلاً مهمًا من أشكال الاتصال السياسى وذلك فى ضوء النظرية المعيارية وأثرها على الرأى العام. من الناحية المعيارية، يعد التعليل إظهارًا أساسيًا للمساءلة فى ديمقراطية نيابية. ووفقًا لبيتكين Pitkin (1967) فإن التمثيل يعنى ضمنًا "العمل لصالح الناخبين، بأسلوب استجابى لهم... والممثل يجب أن يعمل بطريقة توحى بعدم وجود صراع، أو إذا ما حدث ذلك، فإنه يجب تقديم تعليل (pp. 209-210). ويؤكد فينو هو الآخر Fenno (1978) على مركزية التعليل بالنسبة لنظريات التمثيل: "إن نظريات التمثيل ستبقى دائمًا غير مكتملة بدون نظريات توضح التعليل" (p. 162).

ولطالما اعترف الدارسون المرتبطون بالكونجرس بأهمية "تعليل الصوت" (Bianco, 1994; Fenno, 1978; Kingdon, 1973; Mayhew, 1974). وأحد الاستبصارات المهمة من هذا التراث هو أن التعليلات تظهر بشكل كبير فى حساب التفاضل والتكامل للمشرعين. فهم يتوقعون الحاجة الممكنة أو المحتملة لتعليل قراراتهم التصويتية بالنسبة لقواعدهم الشعبية، وهذا التوقع للمساءلة يسفر عن تنوع من سلوكيات تجنب اللوم موجهًا نحو تفادى وضع سلبى بشكل جماعى (على سبيل المثال، من خلال تكيف قرارات التصويت؛ انظر Austen-Smith, 1992; Kingdon, 1973; وأيضًا لمجموعة من السلوكيات الاستراتيجية مثل وضع الأجندة والترقيم التلقائى أو الأتوماتيكى؛ Weaver, 1986, 1988). وفيما يتجاوز مسألة تجنب التعليلات، يعد الدليل على سوابق antecedents التعليل السياسى- أى من يقوم بالتفسير - "انطباعيًا فى الغالب" (Rivers & Fiorina, 1991, p. 17) بدلاً من أن تكون قائمة على دليل امبريقى منظم، والتقدم فى هذا الاتجاه مسألة طال انتظارها (Bianco, 1994; McGraw, Anderson, & Willey, 2000; Willey, 2002). وتشير خبرة الكونجرس إلى أن الممثلين من المقاطعات الآمنة، وأولئك الذين يتمتعون بأسبقية أكبر، أقل احتمالاً فى تعليل قرارات تصويتهم من أولئك الذين لديهم ضمان انتخابى أقل (Kingdon, 1973). والممثلون من مقاطعات أكثر تنوعًا قد يعللون بشكل يفوق فى الغالب أولئك الممثلين من مقاطعات متجانسة، لأن الأولين أكثر احتمالاً لأن يلقوا أصواتًا تختلف معها قطاعات كبيرة من قواعدهم الشعبية (Fenno, 1978; Kingdon, 1973).

هناك موضوع محورى فى الأدبيات تعكسها حكمة تقول: "إذا كان عليك أن تعلل، فلابد أنك تواجه متاعب" (Fenno, 1978, p. 145). بمعنى آخر، يحدث التعليل عندما يكون لأعمال الساسة ملابسات/ تضمينات سلبية، سواء كانت سوء تصرف شخصى أم إقرارًا لسياسة غير شعبية. والمناقشة التى

أوردناها آنفًا لبيتكين Pitkin تفترض أيضًا أن التعليل يتبع "صراعًا" أو أعمالاً غير شعبية، وهو ما تفترضه كذلك معالجات سيكولوجية اجتماعية بارزة (Goffman, 1971; Schlenker, 1980). ولا شك فى أنه عندما ينتهك الساسة توقعات قاعدتهم الشعبية، فهم يستجيبون بالتعليلات، أو باستراتيجيات لوم الإدارة (McGraw, 1991, 2001) وذلك لاحتواء السقطة السياسية والضرر اللاحق بسمعتهم السياسية. ومع ذلك، فإن التعليلات يمكن أيضًا أن تقدم فى سياق الأعمال الإيجابية. وقد دفع بيانكو (1994) Bianco بأن التعليلات يمكن أن تستخدم لتقوية الإدراكات لإمكانية إتاحة التواصل، وأيضًا كآلية لاتخاذ الموقف. وبشكل أكثر عمومية، يمكن للتعليلات أن تكون عنصرًا مكونًا رئيسيًا للأنشطة "المفيدة انتخابيًا" التى حددها مايهيو Mayhew (الدعاية، وادعاء حسن السمعة، واتخاذ المواقف؛ 1974). وبالرغم من قلة البحث المنظم عن سوابق التعليلات السياسية، فإن هناك دراسة حديثة تلقى بعض الضوء على مسألة التعليلات كإدارة اللوم أو ادعاء حسن السمعة (McGraw, Anderson, & Willey, 2000). وقد اختبرنا التعليلات التى أرسلت إلى صفحات الإنترنت الخاصة بأعضاء المجلس التشريعى على تصويتهم بصدد المواد الخاصة بتوجيه التهم للرئيس كلينتون عام ١٩٩٨. كان الأعضاء أكثر ميلاً لإرسال تعليل لأصواتهم حول توجيه الاتهام عندما كانت تلك الأصوات متسقة مع التفضيلات المحلية، أى داخل المقاطعات، أكثر مما كانت فى حالة انتهاك تلك التفضيلات، وهو ما يتسق مع الحجة القائلة إن التعليلات يمكن أن تكون بدافع الترويج للذات.

إن التعليلات ليست مجرد "كلام فارغ" بل هى بالأحرى لها نتائج منظمة بالنسبة لمجال واسع من ظواهر الرأى العام (انظر: McGraw, 2001, 2002 لمناقشة أوسع). فالأعذار على سبيل المثال (كفئة من التعليلات التى تستلزم إنكارًا لمسئولية جزئية عن نتيجة ما) إنما تؤثر فى التفسيرات المتعلقة

بالمسئولية، مع أعذار مرضية تسفر عن مصداقية أكبر وأعذار غير مرضية تسفر عن مزيد من اللوم. أما التبريرات (كفئة من التعليلات التـــى تحـــاول إعادة تحديد التقييمات للفعل وتوابعه) فإنها تؤثر فى الآراء حـــول الفعـــل أو السياسة المثيرة للجدل. ثالثًا، نجد التعليلات السياسية تشكل الاستدلالات حول خصائص سماتية معينة. فالتبرير، على سبيل المثال الذى يكون "على هيئة- الوصى" ("فى النهاية استخدمت حكمى الخاص قياسًا على ما هو الأفضل فى مصلحتك") تزيد من الإدراك للقيادة، حيث التبرير "على هيئة الأمين" (أديـــن بها إلى القاعدة الشعبية للتصويت وفقًا لرغباتهم، وهذا ما فعلته") يزيد مـــن إدراكات التعاطف (McGraw, 2001).

وأخيرًا، فإن التعليلات غير المرضية تدعم التقييمات الخاصة بالساسة، حيث تكون لها توابع تقييمية مدمّرة. وهذا ما يثير السؤال حول مـــا الـــذى يجعل تعليلاً سياسيًا مرضيًا، وتعميمات واسعة إلى حد ما موجودة. أولاً، إن التعليلات التى تدرك على أنها أكثر شيوعًا فى الخطاب السياسى تكون عامة أكثر إرضاءً (Bennett, 1980; McGraw, 1991) بما يتماشى مع الحجة العامـــة التى تقول إن العامة يستجيبون بشكل أكثر تحبيذًا للخطاب السياسى المألوف (Edelman, 1988). وهناك مبدأ ثانٍ يشير إلى الخصائص الفردية: مواطنـــون أكثر ثقة وأقل حنكة يكونون أكثر رضًـــا مـــع التعليـــلات الـــسياسيـــة (McGraw & Hubbard, 1996). ثالثًا، إن الاتجاهات الموجودة حول الـــسياسة (Gonzalez, Kovera, Sullivan, & Chanley, 1995) أو القرار الذى يجب تعليله (McGraw, Best, & Timpone, 1995) هذه الاتجاهات تخـــدم كمـــلاذ آمـــن: ببساطة، يكون المواطنون أكثر رضا بالتعليلات التى يقدمها الـــساسة الـــذين يحبونهم أو للقرارات التى يشعرون بإيجابية نحوها. وقد أشار فينـــو Fenno إلى أهمية الاتساق فيما بين السمعات المعروفة والـــنمط التعليلـــى (١٩٧٨)، ويقدم الدليل المعملى تدعيمًا لهـــذا الحـــدس (McGraw, Timpone, & Bruck,

1993). وأخيرًا، وعلى الأقل فى العالم السياسى[٢٣٢]، تكون التعليلات المحبذة لمبادئ معيارية (خاصة المعايير الأخلاقية مثل العدالة، والضمير الأخلاقى، والمنافع الاجتماعية الجماعية) تأتى بشكل متسق من بين التعليلات المقيمة إيجابيًا، حيث تتضمن الأعذار تشتيتًا للمسئولية تكون من ناحية الاتساق غير مقبولة (Chanley, Sullivan, Gonzales, & Kovera, 1994; McGraw, et al., 1995; McGraw, et al., 1993).

وتعد التعليلات السياسية مهمة على المستوى المعيارى normatively والمستوى الفعلى substantively، وهناك ثغرات كثيرة فى فهمنا لهذه الديناميات. فقد تركزت كثير من الأعمال على "تعليل التصويت"، بينما تم تجاهل الفضيحة والفساد، بالرغم من وجود أمثلة كثيرة قدمها سياسيون معاصرون (Chanley et al., 1994, and Gonzales et al., 1995 استثناءات فى هذا السياق). وقد كان هناك قليل من الاهتمام بكيفية تطور التعليلات عبر الزمن، أى كيف ومتى ولماذا يختار الساسة عددًا متنوعًا من التعليلات المتناقضة لتبرير أفعالهم، وكيف يستجيب المواطنون لهذه السلسلة التعليلية الممتدة. والحقيقة أنه لا يوجد شىء معروف حول نتائج التعليلات السياسية خارج المعمل التجريبى. فمن الواضح أن حالة الشحن بسوء السلوك misconduct تكون لها نتائج سلبية بالنسبة للتأييد الانتخابى (بالرغم من أن الانحدار فى نصيب الأصوات قد لا يكون كافيًا لإنتاج الهزيمة؛ Alford, Teeters, Ward, & Wilson, 1994; Kacobson & Dimock, 1994; Welch & Hibbing, 1997)، ولكن إلى أى مدى يخفف الخطاب التعليلى المصاحب من أثر هذه النتائج، مسألة مازالت غير معروفة. وأخيرًا، عندما يكون لدينا فهم

(٢٣٢) هذا الاستخلاص محدود بالعالم السياسى، لأن الدليل الذى تقاس عليه الأنماط العامة للتعليلات التى تكون أكثر أو أقل فاعلية خارج السياسة تتنوع بفعل السياق (قد تكون مثلاً، شخصية، قانونية، تنظيمية، Cody & McLaughlin, 1990). (المؤلف)

معقول لأثر الأعذار والتبريرات، فإن فهمنا لأنماط أخرى من التعليلات، مثل الإنكار والتنازلات (التى غالبًا ما تشمل اعتذارات) يكون أقل بكثير. وينبغى أن تكون الأخيرة تتعلق بمصالح خاصة، مع كثرة الاعتذارات من أجل ارتكاب خطأ شخصى أو مؤسسى أو قومى فى الخطاب السياسى المعاصر. وتعتبر الاعتذارات فى الصراعات الشخصية بوجه عام أكثر التعليلات تأثيرًا، وذلك فى ضوء تقليل الآثار السلبية للفاعل المتعدى (Schlenker & Weigold, 1992)، ولكن المدى الذى يتم عنده إظهار تلك الفوائد الإيجابية أيضًا فى السياق السياسى يعد هو الآخر سؤالاً مفتوحًا.

الخداع والمناورة واستجابات المواطنين لاتصالات النخبة

تبين الاستراتيجيات التى تم وضعها فى الاعتبار حتى الآن - تقديم الذات، واتخاذ الموقف، والخطاب التعليلى- الخطوات التى يمكن للساسة أن يتخذوها لتشكيل الرأى العام بطريقة مؤثرة، بما فى ذلك انطباعات المواطنين عنهم. وتطرح كفاءة هذه الاستراتيجيات عددًا من الأسئلة المعيارية إذا ما كان لنا أن نفترض أن الاتصالات/ الرسائل التى يقدمها الساسة تكون حقيقية، أى البلورة الدقيقة والصادقة لذاتهم الحقيقية، ومواقفهم وأسبابهم للتحرك. ومع ذلك، فإن السياسة بالنسبة لمعظم الناس تبدو غير متخيلة فى الغالب بدون بعض الخداع، وأغلب الدارسين يتعاملون مع هذا الأمر كمسألة مسلّم بها؛ كون الساسة أحيانًا ما يراوغون ويناورون ويخدعون العامة (Bok, 1989; Jamieson, 1992; Page, 1996; Page & Shapiro, 1992).

وفيما يلى سأتجنب تناول معظم الأسئلة المهمة المحيطة بمشكلة المناورة والخداع فى السياسة (بأى قدر تحدث؟ متى، هل إذا ما حدثت تكون مبررة؟ وهل تعزز أوضاعٌ سياسيةٌ معينةٌ وخصائصُ فردية بعينها حدوثَ مزيد من الخداع السياسى أكثر من غيرها؟)، سنترك هذه الأسئلة، ونركز

بدلاً منها على سؤال يعتبر محور الربط الحقيقى بين الموضوعين الرئيسيين فى هذا الفصل، وهو: كيف يستجيب المواطنون لاتصالات النخبة الاستراتيجية التى يحتمل كذبها؟ هناك افتراض يؤسس لهذا السؤال يتمثل فى أن المعلومات السياسية ليست جميعها مخلوقة بشكل متساو. فجميع المعلومات يتم إدراكها، ومن ثم فهى تحمل نتائج محتملة للانطباعات. إلا أننى لست مجبرًا على ضرورة التفكير مليًا وطويلاً فى حقيقية أو صدق بعض المعلومات- الرئيس جمهورى ذكر أبيض من تكساس، هذه حقائق غير قابلة للتشكيك (لندع جانبًا النقد ما بعد الحداثى). فى المقابل، فإن المعلومات أو الإشارات (Jervis, 2002)، التى تكون تحت سيطرة الفاعل يمكن فى الغالب أن تطرح أسئلة حول المعنى والأصالة. ولا تشتمل الإشارات هنا على محاولات اتصال مقنعة وصريحة فقط، بل تشتمل أيضًا على استراتيجيات لتقديم الذات أكثر دقة (على سبيل المثال: الملابس والجوانب الأخرى للمظهر الشخصى، السلوكيات العامة، الروابط التى توصل إلى الرموز). وسوف أركز هنا على استراتيجيات الاتصال الصريحة أو العلنية، ولكن المبادئ قد تنطبق بشكل أكثر عمومية على تلك الفئات الأوسع من الإشارات. فقد يستجيب المواطنون لاتصال من قبل النخبة بطرق متنوعة: بقبول الرسالة، أو تعليق الحكم عليها، أو بتحريف منظم لها. وسوف نتناول كلاً من هذه الاستجابات على حدة فيما يلى.

القبول السلبى

اعتقد ميكافيلى الكاهن الأكبر فى المناورة السياسية، أن الاستجابة السائدة للمواطنين على المحبذات الاستراتيجية هى القبول السلبى. وقد دفع فى كتابه الأمير *The Prince* بأن ممارسة النفاق والمناورة ليست فقط ضرورية، بل إنها من السهل أيضًا أن تدوم، لأن المواطنين "بسطاء جدًا

ومعرضون جدًا لضرورات الحاضر إلى درجة أن من يريد أن يمارس الخداع سيجد دومًا من يسمح لنفسه بأن يُخْدَعَ" (انظر: الفصل الثامن عشر من "الأمير"). هذا التوصيف نجد صداه فى فهم المواطنة المعاصرة: الناس مشتتون بدرجة كبيرة بفعل "الضروريات الحالية" بأن السياسة هى مجرد "عرض فرعى " يكرسون له بعض الموارد؛ إلى حد أن اهتمامهم بالسياسة يكون بشكل تبسيطى غير متعمق (Converse, 1964; Dahl, 1961; Kinder, 1998; Lippmann, 1992). مع ذلك، ليس هناك رابط ضرورى بين الرغبة السياسية البسيطة وبين قبول الاتصالات الاستراتيجية. ومن أجل هذا نتحول إلى علم النفس، حيث طرح "جيلبرت" Gilbert (1991) قياسًا على اسبنوزا Spinoza الحجة المثيرة بأن الغريزة الأولى للنظم العقلية الإنسانية هى تصديق وقبول ما يتم إدراكه؛ حيث يتطلب الرفض خطوة ثانية مترتبة على ما سبقها، تستغرق جهدًا معرفيًا قد لا يكون لدينا الوازع للقيام به. لاحظ أن النقطة هنا ليست فى كون القبول حتميًا، بل المسألة فى طبيعة رد الفعل الأول الذى يميل إلى التمادى مع تغييب أية محاولة تحتوى على جهد من جانب المتلقى (بتحريض ذاتى أو بتعزيز من مصادر خارجية) لتعريض الرسالة إلى مزيد من التمحيص.

إن القوى السيكولوجية الفاعلة التى تسهم فى قبول رسائل استراتيجية تكون مدعومة بواسطة المسئولية عن كشف الخداع، حتى عندما يكون الناس مدفوعين للتدقيق فى الصحة أو الصدق. وفيما يتعلق بقدرة الناس على كشف الخداع، نجد التراث واضحًا تمامًا: نحن لسنا جيدين فى هذا، ونادرًا ما نستعرض معدلات الدقة ما وراء مستويات الصدفة (Friedman & Tucker, 1990) و"كشافو الكذب المحترفون (مثل: ضباط الشرطة، والصحفيين، وأساتذة الجامعات) لديهم استراتيجيات يعتقدون أنها أكثر فاعلية فى كشف الخداع، إلا أن جميع هذه الاستراتيجيات تتطلب تفاعلاً مباشرًا بين الملاحظ والخادع (Kalfbleish, 1994)، وهى حالة نادرة فى الاتصال السياسى. ويمكن

للمؤشرات غير اللفظية أن تقدم هاديات للخداع تتمتع بمصداقية، غير أن الطبيعة التوسطية لكثير من الاتصالات السياسية تجعل هذه الهاديات أقل فائدة، خاصة إذا كان الوسيط البصرى قد تم تجريده أو إزالته تدريجيًا.

وإذا كان المواطنون محجمين عن كشف الاتصالات الخادعة، وإذا ترك الأمر لوسائلهم السيكولوجية، فمن الوارد أن تثير القوى السياسية الشك والتدقيق. فالسياسة خلافية، والمعارضون أو الإعلام قد يشككون فى صحة أو شرعية البيانات. ولا يوجد لدينا فهم جيد بالفعل للدور الذى تلعبه هذه الديناميات الخلافية فى تشكيل الانطباع ورفض الاتصالات النخبوية، ولكن هناك أسبابًا وجيهة لتوقع عدم حدوث الشحنات المضادة "للكاذب " ومرادفاته بمعدل تكرار كبير (McGraw, 1998). ويعترف الموظفون العموميون بأن الخطاب السياسى يأخذ "مسحة طقوسية شديدة heavily ritualized " (Graber, 1976, p. 12)، وهم يتقاسمون احترامًا متبادلاً لتلك الطقوس، حتى لو كانت تعنى القبول، وإلقاء الظلال على الحقيقة أو تشويهها. علاوة على أن إعلان شخصٍ ما كاذبًا، غالبًا ما يكون موقفًا لا رابح فيه بالنسبة لمن يلقى الاتهام: "يبدو من الناحية التقليدية أن الطاعن وليس المدعى عليه بالكذب هو الذى يكسر القاعدة الأقوى" (Robinson, 1993, p. 364). وأخيرًا يشير تحليل جاميسون Jamieson (2001) للخطاب على أرض الواقع لممثلى المجلس التشريعى إلى أن الاستخدام العلنى لكلمة "كاذب" ومرادفاتها يكون نادرًا، وعندما يحدث ذلك فإنه من الأكثر احتمالاً أن تكون موجهة إلى أجانب دون الساسة الأمريكان.

الشك وتعليق الحكم

قد يكون القراء فى شك من أمرهم حول حجةٍ ما تفترض القبول الأعمى بالنسبة لمجموعة من المواطنين يتصفون بانعدام للثقة عميق ومتزايد فى السياسيين والنظام. وتعد ردود الأفعال الوجدانية للاتصالات السياسية

محددًا مهمًا لما إذا كان القبول الأعمى أو رد الفعل المعرفى الأكثر جهدًا- تحديدًا الشك- هو ما سينتج (McGraw, Lodge & Jones, 2002). في تلك الدراسة، وقف أحد الساسة موقفا سياسيًا في ظروف توحي بشكل شديد باسترضاء الأهواء. وقد وجد أن أولئك المختلفون معه سياسيا هم فقط من عبروا عن ردود أفعال تدل على معالجة معرفية أكثر جهدًا (شك، تشديد فى تمحيص الرسالة، ومراجعة أفضل) وبالتالى فقد عبروا عن شك أعظم حول فضائل ذلك السياسى. ويعد الانتباه الشديد والشك فى حالة الاختلاف مع الرسالة مثالاً على ميل أكثر عمومية نحو رصد مستمر لبيئة المعلومات السياسية فى ظل حالات وجدانية سلبية (Marcus, Neuman, & MacKuen, 2000). فى المقابل وفى حالة الاتفاق مع الرسالة، نجد أن الاستجابة المحبذة للرسالة قد نتجت عن قدر أقل من التمحيص، وشك، والتوجس حول السياسى، حتى فى موقف تفوح منه رائحة استرضاء الأهواء. وتشير هذه النتائج إلى أن الناس يأخذون الأشياء التى يميلون إلى الاتفاق معها بقيمة ظاهرية وبطريقة غير نقدية فى مجملها، حتى ولو فى موقف مريب. وأخيرًا، فإن ملاحظة هذا الميل لدى الناس لأن يكونوا مستهلكين غير نقديين لما يريدون تصديقه يصب مباشرة فى صالح السياسى العقلانى المهتم بذاته على مستوى استراتيجى، والذى من غير المحتمل أن يسقط صفات أو يتخذ مواقف قضية تكون قابلة للخلاف مع قطاعات عريضة من القاعدة الشعبية.

الرفض من خلال تحريف منظم

إن الشك والتفكر فى إمكانية أن تكون الرسالة خادعة يتضمن بين طياته تعليقًا للحكم، (منطقة تتوسط قبول الرسالة ورفضها). وقد تم تناول آليات الرفض من قبل نظريات للاستدلال المدفوع - وهى رؤى محدثة من نظريات الاتساق المعرفى (Kunda, 1990, 1999; Lodge & Taber, 2000; Steenbergen, 2001; Taber & Lodge, 2000). ونجد فى هذه التناولات، أن

الهدف التوجيهى - لبلوغ الأحكام التى تتسق مع الآراء المفضلة أو الموجودة مسبقًا- يغلب على هدف الدقة فى معالجة المعلومات السياسية. وبالتالى، فإن الناس يعملون بكد ليثبتوا على رؤاهم الموجودة (Festinger, 1957). إن أحد المظاهر الدالة على ذلك نجدها فى الانحياز فى التأكيد، حيث يتم استبعاد المعلومات التى تتعارض مع الآراء الموجودة.(٢٣٣) ونجد كثيرا من العمل الامبريقى ذى الصلة فى هذا السياق قد ركز على رفض الرسائل المقنعة حول السياسات، ولكن فيخل Fischle (2000) يقدم بيانًا دقيقا لآليات التحيز الدافعى فى تقييمات شخصية سياسية، وهو بالتحديد بل كلنتون أثناء فضيحة لونسكى. كان من المفترض ألا يكون الأمر مفاجئًا بالمرة لأحد كان على قدر من الإحساس- من الناحية السياسية أثناء تلك الفترة- بأن مؤيدى كلنتون ومنتقديه كان لهم ردود فعل مختلفة حيال الفضيحة. وموطن القوة فى تحليل فيخل هو تبيان الآلية التى حافظ بها الموالون له على تأييدهم، أى التعبير عن الشك حيال حقيقة الادعاءات، مثبطين بذلك من أهمية الفضيحة، وهم فى ذلك قد عَزَوْا الفضيحة إلى "المؤامرة الكبرى للجناح اليمينى." كما أن هناك بحثًا آخر يشير إلى محاجة مضادة فاعلة، وكذلك إلى بناء التبريرات (Kunda, 1999).

وتعد هذه الآليات الخاصة بالاستدلال الدافعى مهمة، لأنها تشير إلى أن الناس عندما يواجَهُون بدليل غير مرغوب فيه، فإنهم يعملون بكل ما فى وسعهم- يستثمرون المصادر المعرفية- لتقويض هذا الدليل. ومن ثم فإنه من خلال هذا العمل المعرفى الشاق يكون رفض محاولات أحد الساسة لإدارة

---

(٢٣٣) هناك إمكانية أخرى تتمثل فيما قدمه شتينبيرج Steenbergen (2001) وأسماه انحياز المذهب المحافظ، حيث تعدل المعتقدات المسبقة، ولكن بشكل كفؤ، فى ضوء معلومات جديدة. ومن ثم فإن كلا من الانحياز التأكيدى وانحياز المحافظ لديه تطبيقات بالنسبة للدقة الوصفية لنماذج Bayesian لصنع القرار السياسى (للاطلاع على مناقشة تنويرية خاصة، انظر: Gerber & Green, 1999; Steenbergen, 2001). (المؤلف)

الانطباع مسألة أكثر احتمالاً، ولكن وبشكل رئيسى وسط أولئك المستعدين لرفضه. وهذه التحريفات المنظمة للدليل إنما تساهم فى "المعايير المزدوجة" "double standards" فى الحكم السياسى، حيث يطبق الناس مجموعة من المعايير على فاعلين سياسيين يحبونهم ومعايير أخرى على فاعلين آخرين لا يحبونهم (ولنسترجع التهم ضد النسويين(٢٣٤) feminists، فى أواخر التسعينيات، على ردود الفعل المختلفة على ادعاءات التحرش الجنسى ضد كلارينس توماس Clarence Thomas(٢٣٥) [بواسطة آنيتا هيل Anita Hill] وبل كلنتون [بواسطة بولا جونز(٢٣٦) Paula Jones]). الشيء المثير للسخرية هنا أن إعمال معايير مزدوجة يبدو من الظاهر أنها أكثر احتمالاً للحدوث عندما يستثمر الناس مصادر معرفية للتفكير حول المشكلة، وخاصة وسط أولئك المحنكين، والمنخرطين، والمهتمين بالسياسة (Lodge & Taber, 2000).

وأقول من الظاهر لأننا لا نعرف الحقيقة بعد. لا نزال نفتقد كثيرًا من الأدلة الجيدة على مدى ذلك الاستدلال الدافعى فى تشكُّل الانطباع السياسى أو الانطباع الاجتماعى. وهناك تراث طويل من البحث فى علم النفس الاجتماعى يؤدى إلى استنتاج مفاده أن الملاحظين لديهم "دقة ممتازة فيما

---

(٢٣٤) حركة عالمية تنادى بالمساواة الكاملة بين النساء والرجال فى الحقوق والواجبات فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والجنسية وقد بلغت تلك الحركة أوجها فى الولايات المتحدة فى التسعينيات (المراجع)

(٢٣٥) كلارينس توماس قاضٍ أمريكى أسود معروف باتجاهه المحافظ المتشدد.عين فى منصب قضائى رفيع فى المحكمة العليا عام١٩٩١، وقبيل تسلمه المنصب اتهمته محامية كانت تعمل فى مكتبه فى فترة سابقة على اشتغاله بالقضاء بالتحرش بها جنسيا وظلت المساجلات بينهما طويلا، ثم أحيل الموضوع برمته إلى الكونجرس حيث أيد تعيين توماس فى منصبه بأغلبية ضئيلة كان جلها من الحزب الجمهورى المحافظ. (المراجع)

(٢٣٦) بولا جونز اتهمت كلينتون بالتحرش الجنسى بها خلال فترة حكمه لولاية اركنسو، حيث كانت ضمن طاقم فريق العمل فى حكومة الولاية وقد توصلت فى نوفمبر ١٩٩٨ فى الحصول على تعويض من كلينتون. دفع الرئيس السابق بموجبه ٨٥٠ ألف دولار... ولكن دون الاعتراف بمخالفة للقانون. (المراجع)

يتعلق بالسمة" (fisk, 1992)، وهو ما يثبت عكس الرؤية القائلة إن الانطباعات تكون منحازة فعليًا للأهداف التوجيهية. ومع ذلك، فإن العمل فى هذا التراث لم يضع فى الاعتبار دقة إدراكات السمة فى سياق قد يكون فيه التقديم الذاتى الاستراتيجى واردًا، وهنا قد تكون المنظورات السيكولوجية السياسية مفيدة نسبيًا فى هذا الجانب. ومن الممكن أن تكون الإدراكات للسمة السياسية دقيقة نسبيًا، ولكن إدراكات صفات أخرى، مثل المواقف من القضية أو مواقف سياسية أخرى، تكون عرضة للقبول الأعمى أو التحريف المنظم.

ومع ذلك، وتأسيسًا على التنظير والدليل المتاح، فإن استخلاصاتى حول قدرة المواطنين على التمحيص بعناية وملاحظة الإشارات الخادعة قد أصبحت واضحة. فهناك مساران مسيطران مقترحان. فى الأول، يكون الناس مستقبلين سلبيين للمعلومات، ويكون من ثم القبول الأعمى هو الاستجابة التلقائية الأولى (Gilbert, 1991)، خاصة إذا كانت الرسالة أو التقديم الذاتى محل اتفاق (McGraw, Lodge, and Jones. 2002). وبناءً على افتراض أن الساسة المهتمين بأنفسهم على نحو عقلانى من غير المحتمل أن يسقطوا صفات أو يتخذوا مواقف من قضية قد تجدها غالبية الإرادة العامة محل خلاف، وكذلك الاستخدام الاستراتيجى لـ "الحديث الحاذق" لجعل الناس على وتيرة واحدة مع الصور والمواقف السياسية المرغوبة (Jacobs & Shapiro, 2000)، فإن هذا المسار سوف ينتشر بشكل جيد. ووفقًا لتناول الاستدلال الدافعى، يعد الناس مستعدين وقادرين على استثمار مصادر معرفية لتمحيص الاتصالات بحثًا عن الحقيقة. ومع ذلك فإن هذا التمحيص لا يُثمر عن تمحيص مدعم للمعلومات بل تحريفات منظمة قائمة على آراء سابقة.

تعليقات استخلاصية

أشك فى أن القراء سوف يكون لديهم ردود أفعال مختلطة حول التراث والأدبيات التى استعرضناها والحجج التى قدمناها فى هذا الفصل. وقد حقق

علماء النفس السياسى وعلماء السياسة تقدمات ملحوظة داخل كل موضوع على حدة، ولكن فهمنا للروابط بين تشكيل الانطباع واستراتيجيات إدارة الانطباع تعتبر فى مرحلة البداية. والنظر إلى "النصف الفارغ" من الكوب يتمثل هنا فى إهمالنا للتعامل الجاد مع العمليات المترابطة ببعضها البعض لمدة طويلة، ونتيجة ذلك هو أن نرى حتى الوصول إلى استخلاصات تجريبية أو مبدئية يعد مسألة محبطة، أما النظر إلى النصف المملوء من الكوب، فهو يتمثل فى أنه قد تم إرساء بعض من العمل التمهيدى، وأن هناك فرصًا هائلة للبحث المستقبلى لتوسيع وتوضيح هذه العمليات. ومن الواضح أن فهم ديناميات تشكيل الانطباع وإدارته تتطلب الدمج ما بين الوجدان والمعرفة والدافعية. فالانطباعات السياسية تمثل أنساقًا معرفية تتألف من معتقدات واستدلالات تتضمن بدورها تقييمات وجدانية عامة تكون استجابية- وبشكل مختلف- للمعلومات الإيجابية والسلبية وتتكون بشكل كبير بواسطة اعتبارات دافعية وذلك فى تشكلها وتعديلها. وقد تم تبنى استراتيجيات إدارة الانطباع من قبل سياسيين متأصلين فى حسابات استراتيجية مرتبطة بدافعين (استدامة الدعم وتفعيل سياسة جيدة)، وكلاهما يتمتعان بتأثير كبير من حيث الوظيفة (أى أن تكون مفضلة ومحل إعجاب وأن تروج للسياسات المفضلة)؛ كما أن إدراكات السياسيين المعرفية لقواعدهم الشعبية، وتفضيلاتهم، لابد وأنها تلعب دورًا فى كيفية انتقاء الاستراتيجيات الخاصة بإدارة الانطباع وتقديمها. وأخيرًا، نجد أن استجابات المواطنين للاتصالات أو الرسائل المراوغة والخادعة من قبل النخب السياسية تتشكل عن طريق العمليات الثلاث: التدليل بالنماذج الخاصة بالقبول الأعمى للرسائل أو الاتصالات الإيجابية المتفق عليها؛ واستثمار المصادر المعرفية للتمحيص فى ظل بعض الشروط المحدودة، وكذلك التحريف المنظم الذى يُعزى إلى الأهداف التوجيهية أو الاستدلال الدافعى. وهذا هو بالتحديد السبب فى الاعتقاد بأن التنظير المستقبلى حول هذه الظواهر سيكون أكثر حنكة وطرافة وبساطة فى دمج هذه العمليات الثلاث.

فإذا تعاطى الجيل القادم من علماء النفس السياسى جديًا مع ما يحدث فى منطقة التقاطع بين العمليات الفردية التى يتبعها المواطنون عند تشكيل الانطباع وبين استراتيجيات النخبة فى إدارة الانطباع، فسوف يكونون مهيئين للإسهام فى مجالى العلوم السياسية وعلم النفس بالنسبة لسابقيهم. وتعد القضايا أساسية بالنسبة لكلا المجالين، فحتى الآن لم يحدث أى منهما تقدمًا كبيرًا فى تطوير نظريات حول هذه الآليات. وفى المناقشات ذات الصلة، دفع الأساتذة مؤخرًا من أجل دمج التناولات "الداخلية internalist" للعمليات المعرفية الفردية مع التناولات "الخارجية externalist" التى تتعامل بجدية مع القيود المفروضة من خلال السياق السياسى، بما فى ذلك استراتيجيات النخبة والآليات المؤسساتية (Jackman & Sniderman, 2002; Lupia, McCubbins, & Popkin, 2000). ومن ثم فإن التحدى الذى أعرضه هنا يتناسب تمامًا مع هذا التقليد الجديد (انظر أيضًا: Jervis. 2002).

وأخيرًا، فإنه بالإضافة إلى فرص الإسهام للفهم النظرى للروابط بين النخب وعامة الجماهير، نجد أن تتبع هذه الأسئلة كان له تطبيقات معيارية هائلة، تناولنا معظمها باختصار فى هذا الفصل. ويبدو من الواضح أن سلوكيات واستراتيجيات القادة السياسيين لها توابع بالنسبة للرأى العام وتجرى مع التيار بالنسبة للنظام السياسى الأكبر (انظر: الفصل الحادى عشر). والاستخلاصات التى توصَّلنا إليها حول هذه الاستراتيجيات والتوابع لها تطبيقات أساسية بالنسبة لنظريات العلوم السياسية ولكن بشكل أوضح وأكبر. ولكن ما مدى الخداع والمناورة فى السياسة، كيف تمارَس، وكيف تكون مؤثرة؟ ما الطبيعة الحقيقية للتمثيل؟ كيف يكافح المسئولون المنتخبون كى "يكونوا ممثلين/ نوابًا"، وكيف يستجيب المواطنون لهذه المحاولات؟ ولنكن أكثر عمومية ونسأل: كيف تُشكل أحكام المواطنين حول النخب السياسية واستجاباتهم للاتصالات الاستراتيجية فهمنا لصفات المواطنة

الديمقراطية democratic citizenship؟ كيف ترتبط انطباعات المواطنين حول المسئولين المنتخبين بمشاعر أكثر عمومية من الثقة فى النظام السياسى؟ هذه أسئلة نظرية أساسية نرى أن علماء النفس السياسى على استعداد للإسهام فى الإجابة عليها.

4. Of course, these are comparable to the categories evident from the analyses of Converse (1964) and *The American Voter* (Campbell, Converse, Miller, & Stokes, 1960). The use of the open-ended "like/dislike" NES questions represents just one technique for measuring the content of political memory, and these questions can be problematic for making these inferences. However, the basic categories identified by Miller, Wattenberg, and Malanchuk (1986) are also evident using other methods to elicit the content of political impressions, although the relative prevalence of the various categories is contingent on how memory is "probed" (McGraw, Fischle, & Stenner, 2000).

5. The existence of a negativity bias in impression formation does not preclude the existence of a *positivity bias*, as the two biases refer to distinct phenomena. Whereas the negativity bias refers to the greater impact of negative rather than positive information on opinions, the "positivity bias" refers to the persistent finding that politicians are evaluated favorably (e.g., above the midpoint of evaluative scales; Lau, Sears, & Centers, 1979; Sears, 1983), even when the individual knows nothing about the politician (Holbrook et al., 2001; although see Blais, Nevitte, Gidengil, & Nadeau, 2000, for contradictory findings).

6. This conclusion may appear to contradict the well-known finding that the public policy opinions of more sophisticated citizens exhibit more constraint (Converse, 1964; Judd, Krosnick, & Milburn, 1981), but the conclusions diverge across the two judgment domains and are characterized by very different methodologies. In the realm of impressions of political candidates, evaluative organization (as indexed by separate clusters for positively and negatively evaluated attributes in recall) occurs more frequently among less sophisticated individuals; the more sophisticated organize their impressions instead along substantive content domains. In contrast, in the domain of policy preferences, constraint is indexed by correlations in policy agreement among policies that logically go together (i.e., from the perspective of ideology); these policy agreement correlations are more substantial for more sophisticated individuals.

7. On-line and memory-based processing models have been applied to the formation of opinions about policy preferences and candidates. I limit this discussion of moderators to the latter.

8. The specific mechanisms by which these attributes are conveyed varies as a function of contextual (district), personal, and strategic considerations; the core of *Home Style* is concerned with understanding how these factors shape individual representatives' self-presentation styles.

9. This conclusion is limited to the political realm, because the evidence as to which general types of accounts are more or less effective outside of politics varies by context (e.g., interpersonal, legal, organizational; Cody & McLaughlin, 1990).

10. A second possibility is what Steenbergen (2001) has labeled a *conservatism bias*, where prior beliefs are modified, but insufficiently, in the light of new information. Both the confirmation bias and the conservatism bias have implications for the descriptive accuracy of Bayesian models of political decision making (Gerber & Green, 1999; see Steenbergen, 2001, for a particularly enlightening discussion).

References

Alford, J., Teeters, H., Ward, D. S., & Wilson, R. K. (1994). Overdraft: The political cost of congressional malfeasance. *Journal of Politics, 56*, 788–801.

Allport, G. (1954). *The nature of prejudice.* Reading, MA: Addison-Wesley.

Alvarez, R. M. (1997). *Information and elections.* Ann Arbor: University of Michigan Press.

Alvarez, R. M. & Brehm, J. (1995). American ambivalence towards abortion policy: Development of a heteroskedastic probit model of competing values. *American Journal of Political Science, 39,* 1055–1082.

Alvarez, R. M. & Brehm, J. (1997). Are Americans ambivalent towards racial policies? *American Journal of Political Science, 41,* 345–374.

Alvarez, R. M., & Brehm, J. (1998). Speaking in two voices: American equivocation about the Internal Revenue Service. *American Journal of Political Science, 42,* 418–452.

Asch, S. E. (1946). Forming impressions of personality. *Journal of Abnormal and Social Psychology, 41,* 1230–1240.

Austen-Smith, D. (1992). Explaining the vote: Constituency constraints on sophisticated voting. *American Journal of Political Science, 31,* 68–95.

Barone, M. (1997). Polls are part of the air politicians breathe. *The Public Perspective, 8,* 1–2.

Barber, J. D. (1972). *The presidential character.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Bennett, W. L. (1980). The paradox of public discourse: A framework for the analysis of political accounts. *Journal of Politics, 42,* 792–817.

Bianco, W. T. (1994). *Trust: Representatives and constituents.* Ann Arbor: University of Michigan Press.

Blais, A., Nevitte, N., Gidengil, E., & Nadeau, R (2000). Do people have feelings toward leaders about whom they say they know nothing? *Public Opinion Quarterly, 64,* 452–463.

Bok, S. (1989). *Lying: Moral choice in public and private life.* New York: Vintage Books.

Campbell, A., Converse, P., Miller, W., & Stokes, D. (1960). *The American voter.* New York: Wiley.

Chaiken, S. (1986). Physical appearance and social influence. In C. P. Herman, M. P. Zanna, & E. T. Higgins (Eds.), *Physical appearance, stigma, and social behavior: The Ontario symposium* (Vol. 3, pp. 143–177). Hillsdale, NJ: Erlbaum.

Chanley, V., Sullivan, J. L., Gonzales, M. H., & Kovera, M. B. (1994). Lust and avarice in politics: Damage control by four politicians accused of wrongdoing (or, politics as usual). *American Politics Quarterly, 22,* 297–333.

Citrin, J., Green, D. P., & Sears, D. O. 1990. White reactions to black candidates: When does race matter? *Public Opinion Quarterly, 54,* 74–96.

Cody, J. J., & McLaughlin, M. L. (1990). Interpersonal accounting. In H. Giles & W. P. Robinson (Eds.), *Handbook of language and social psychology.* New York: Wiley.

Colleau, S. M., Glynn, K., Lybrand, S., Merelman, R. M., Mohan, P., & Wall, J. E. (1990). Symbolic racism in candidate evaluation: An experiment. *Political Behavior, 12,* 385–402.

Converse, P. E. (1964). The nature of belief systems in mass publics. In D. E Apter (Ed.), *Ideology and discontent.* London: Collier-Macmillan.

Dahl, R. A. (1961). *Who governs? Democracy and power in an American city.* New Haven: Yale University Press.

Darley, J. M., & Gross, P. H. (1983). A hypothesis-confirming bias in labeling effects. *Journal of Personality and Social Psychology, 44,* 20–33.

Davis, R. (1999). *The web of politics: The Internet's impact on the American political system.* New York: Oxford University Press.

Devine, P. (1989). Stereotypes and prejudice: Their automatic and controlled components. *Journal of Personality and Social Psychology, 56,* 5–18.

Dowd, M. (1997, January 12). Leaders as followers. *New York Times.* Section 4, p. 17.

Downs, A. (1957). *An economic theory of democracy.* New York: Harper and Row.

Eagly, A. H., & Chaiken, S. (1993). *The psychology of attitudes.* Fort Worth, TX: Harcourt Brace Jovanovich.

Edelman, M. (1988). *Political language: Words that succeed and policies that fail.* New York: Academic Press.

Enelow, J. & Hinich, M. J. (1984). *The spatial theory of voting.* New York: Cambridge University Press.

Feldman, S., & Conover, P. J. (1983). Candidates, issues and voters: The role of inference in political perception. *Journal of Politics, 45,* 810–839.

Fenno, R. E. (1973). *Congressmen in committees.* Boston: Little, Brown.

Fenno, R. E. (1977). U.S. House members in their constituencies: An exploration. *American Political Science Review, 71,* 883–917.

Fenno, R. E. (1978). *Home style: House members in their districts.* Boston, MA: Little, Brown.

Festinger, L. (1957). *A theory of cognitive dissonance.* Stanford, CA: Stanford University Press.

Fischle, M. (2000). Mass response to the Lewinsky scandal: Motivated reasoning or Bayesian updating? *Political Psychology, 21,* 135–159.

Fiske, S. T. (1986). Schema-based versus piecemeal politics: A patchwork quilt, but not a blanket, of evidence. In R. R. Lau & D. O. Sears (Eds.), *Political cognition: The nineteenth Annual Carnegie Symposium on Cognition.* Hillsdale, NJ: Erlbaum.

Fiske, S. T. (1992). Thinking is for doing: Portraits of social cognition from daguerreotype to laserphoto. *Journal of Personality and Social Psychology, 63,* 877–889.

Fiske, S. T. (1998). Stereotyping, prejudice, and discrimination. In D. T. Gilbert, S. T. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *The handbook of social psychology* (4th ed., vol. 2, pp. 357–411). New York: McGraw-Hill.

Fiske, S. T., & Neuberg, S. L. (1990). A continuum model of impression formation: From category-based to individuating processes as a function of information, motivation, and attention. In M. P. Zanna (Ed.), *Advances in experimental psychology* (Vol. 23, pp. 1–108). San Diego, CA: Academic Press.

Fiske, S. T., & Taylor, S. E. (1991). *Social cognition* (2nd ed.). New York: McGraw-Hill.

Franklin, C. (1991). Eschewing obfuscation? Campaigns and the perception of U.S. Senate incumbents. *American Political Science Review, 85,* 1193–1214.

Friedman, H. S., & Tucker, J. S. (1990). Language and deception. In H. Giles & W. P. Robinson (Eds.), *Handbook of language and social psychology.* New York: Wiley.

Funk, C. L. (1996, a). Understanding trait inferences in candidate images. In M. X. Delli Carpini, L. Huddy, & R. Y. Shapiro (Eds.), *Research in micropolitics* (Vol. 5, pp. 97–123). Greenwich, CT: JAI Press.

Funk, C. L. (1996, b). The impact of scandal on candidate evaluations: An experimental test of the role of candidate traits. *Political Behavior, 18,* 1–24.

Funk, C. (1999). Bringing the candidate into models of candidate evaluation. *Journal of Politics, 61,* 700–720.

Geer, J. G. (1996). *From tea leaves to opinion polls.* New York: Columbia University Press.

Gerber, A., & Green, D. R. (1999). Misperceptions about perceptual bias. *Annual Review of Political Science, 2,* 189–210.

Gilbert, D. T. (1989). Thinking lightly about others: Automatic components of the social inference process. In J. S. Uleman & J. A. Bargh (Eds.), *Unintended thought.* New York: The Guilford Press.

Gilbert, D. T. (1991). How ordinary mental systems behave. *American Psychologist, 46,* 107–119.

Gilbert, D. T. (1998). Ordinary personology. In D. T. Gilbert, S. T. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *The handbook of social psychology* (4th ed., Vol. 2, pp. 89–150). New York: McGraw-Hill.

Glasgow, G., & Alvarez, R. M. (2000). Uncertainty and candidate personality traits. *American Politics Quarterly, 28,* 26–49.

Goffman, E. (1971). *Relations in public: microstudies of the public order.* New York: Basic Books.

Gonzales, M. H., Kovera, M. B., Sullivan, J. L., & Chanley, V. (1995). Private reactions to public transgressions: Predictors of evaluative responses to allegations of political misconduct. *Personality and Social Psychology Bulletin, 21,* 136–148.

Graber, D. A. (1976). *Verbal behavior and politics.* Urbana: University of Illinois Press.

Hamill, R., Lodge, M., & Blake, F. (1985). The breadth, depth, and utility of class, partisan, and ideological schemata. *American Journal of Political Science, 29,* 850–870.

Hastie, R., & Park, B. (1986). The relationship between memory and judgment depneds on whether the task is memory-based or on-line. *Psychological Review, 93,* 258–268.

Hastie, R., & Pennington, N. (1989). Notes on the distinction between memory-based versus on-line judgments. In J. M. Bassili (Ed.), *On-line cognition in person perception.* Hillsdale, NJ: Erlbaum.

Heider, F. (1958). *The psychology of interpersonal relations.* New York: Wiley.

Holbrook, A. L., Krosnick, J. A., Visser, P. S., Gardner, W. L., & Cacioppo, J. T. (2001). Attitudes toward presidential candidates and political parties: Initial optimism, inertial first impressions, and a focus on flaws. *American Journal of Political Science, 45,* 930–950.

Huckfeldt, R., & Sprague, J. (1998, July). Sources of ambivalence in public opinion: The certainty and accessibility of abortion attitudes. Paper presented at the annual meeting of the International Society of Political Psychology, Montreal, Canada.

Huddy, L. (1994). The political significance of voters' gender stereotypes. In M. X. Delli Carpini, L. Huddy, & R. Y. Shapiro (Eds.), *Research in micropolitics* (Vol. 4, pp. 169–196). Greenwich, CT: JAI Press.

Huddy, L., & Capelos, T. (2002). Gender stereotyping and candidate evaluation: Good news and bad news for women politicians. In V. C. Ottati, R. S. Tindale, J. Edwards, F. B. Bryant, L. Heath, D. C. O'Connell, Y. Suarez-Balcazar, & E. J. Posavac (Eds.), *The social psychology of politics* (pp. 29–53). New York: Kluwer Academic/Plenum Publishers.

Huddy, L., & Terkildsen, N. (1993). Gender stereotypes and the perception of male and female candidates. *American Journal of Political Science, 37,* 119–147.
Hurwitz, J., & Peffley, M. (1997). Public perceptions of race and crime: The role of racial stereotypes. *American Journal of Political Science, 41,* 375–401.
Jackman, S., & Sniderman, P. M. (2002). Institutional organization of choice spaces: A political conception of political psychology. In K. M. Monroe (Ed.), *Political psychology* (pp. 209–224). Mahwah, NJ: Erlbaum.
Jacobs, J. R., & Shapiro, R. Y. (1994). Issues, candidate image, and priming: The use of private polls in Kennedy's 1960 presidential campaign. *American Political Science Review, 88,* 527–540.
Jacobs, L. R., & Shapiro, R. Y. (2000). *Politicians don't pander: Political manipulation and the loss of democratic responsiveness.* Chicago: University of Chicago Press.
Jacobson, G., & Dimock, M. A. (1994). Checking out: The effects of bank overdrafts on the 1992 House elections. *American Journal of Political Science, 38,* 601–624.
Jamieson, K. H. (1992). *Dirty politics: Deception, distraction, and democracy.* New York: Oxford University Press.
Jamieson, K. H. (2001). *Civility in the House of Representatives: The 106th Congress.* Annenberg Public Policy Center of the University of Pennsylvania. Philadelphia, PA.
Jervis, R. (2002). Signaling and perception: Drawing inferences and projecting images. In K. R. Monroe (Ed.), *Political psychology* (pp. 293–312). Mahwah, NJ: Erlbaum.
Jones, E. E., & Davis, K. E. (1965). From acts to dispositions: The attribution process in person perception. In L. Berkowitz (Ed.), *Advances in experimental social psychology* (Vol. 2, pp. 219–266). New York: Academic Press.
Judd, C. M., Krosnick, J. A., & Milburn, M. A. (1981). Political involvement and attitude structure in the general public. *American Sociological Review, 46,* 660–669.
Judd, C. M., Park, B., Ryan, C. S., Brauer, M., & Kraus, S. (1995). Stereotypes and ethnocentrism: Diverging interethnic perceptions of African-American and white urban youth. *Journal of Personality and Social Psychology, 69,* 460–481.
Kahn, K. F. (1992). Does being male help? An investigation of the effects of candidate gender and campaign coverage on evaluations of U.S. Senate candidates. *Journal of Politics, 54,* 497–517.
Kahn, K. F. (1996). *The political consequences of bring a woman: How stereotypes influence the conduct and consequences of political campaigns.* New York: Columbia University Press.
Kalfbleisch, P. J. (1994). The language of detecting deceit. *Journal of Language and Social Psychology, 13,* 469–496.
Katz, D., & Braly, K. W. (1933). Racial stereotypes of 100 college students. *Journal of Abnormal and Social Psychology, 28,* 180–290.
Keating, C. F., Randall, D., & Kendrick, T. (1999). Presidential physiognomies: Altered images, altered perceptions. *Political Psychology, 20,* 593–610.
Kernell, S. (1997). *Going public: New strategies of presidential leadership.* Washington, DC: CQ Press.
Key, V. O. 1958. *Politics, parties, and pressure groups* (4th ed.) New York: Crowell.
Kinder, D. R. (1986). Presidential character revisited. In R. R. Lau and D. O. Sears

(Eds.), *Political cognition: The nineteenth Annual Carnegie Symposium on Cognition*. Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum.

Kinder, D. R. (1998). Opinion and action in the realm of politics. In D. T. Gilbert, S. T. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *The handbook of social psychology* (4th ed., vol. 2, pp. 778–867). New York: McGraw-Hill.

Kingdon, J. W. (1973). *Congressmen's voting decisions*. New York: Harper and Row.

Klein, J. G. (1991). Negativity effects in impression formation: A test in the political arena. *Personality and Social Psychology Bulletin, 17*, 412–418.

Klein, J. G. (1996). Negativity in impressions of presidential candidates revisited: The 1992 election. *Personality and Social Psychology Bulletin, 22*, 288–295.

Koch, J. W. (2000). Do citizens' apply gender stereotypes to infer candidates' ideological orientations? *Journal of Politics, 62*, 414–429.

Krosnick, J. A., & McGraw, K. M. (2002). Psychological political science v. political psychology 'true to its name:' A plea for balance. In K. R. Monroe (Ed.), *Political psychology* (pp. 79–94). Mahwah, NJ: Erlbaum.

Kunda, Z. (1990). The case for motivated reasoning. *Psychological Bulletin, 108*, 480–498.

Kunda, Z. (1999). *Social cognition: Making sense of people*. Cambridge, MA: MIT Press.

Lane, R. E. (1986). What are people trying to do with their schemata? The question of purpose. In R. R. Lau & D. O. Sears (Eds.), *Political cognition: The nineteenth Annual Carnegie Symposium on Cognition*. Hillsdale, NJ: Erlbaum.

Lasswell, H. D. (1948). *Power and personality*. New York: Norton.

Lau, R. R. (1982). Negativity in political perception. *Political Behavior, 4*, 353–377.

Lau, R. R. (1985). Two explanations for negativity effects in political behavior. *American Journal of Political Science, 29*, 119–138.

Lau, R. R. (1990). Political motivation and political cognition. In E. T. Higgins & R. M. Sorrentino (Eds.), *Handbook of motivation and cognition: Foundations of social behavior*. (Vol. 2). New York: Guilford Press.

Lau, R. R. (1995). Information search during an election campaign: Introducing a process-tracing methodology for political scientists. In M. Lodge & K. M. McGraw (Eds.), *Political judgment: Structure and process*. Ann Arbor: University of Michigan Press.

Lau, R. R., & Redlawsk, D. P. (1997). Voting correctly. *American Political Science Review, 91*, 585–598.

Lau, R. R., & Redlawsk, D. P. (2001). Advantages and disadvantages in using cognitive heuristics in political decision making. *American Journal of Political Science, 45*, 951–971.

Lau, R. R., Sears, D. O., & Centers, R. (1979). The "positivity bias" in evaluations of public figures: Evidence against instrument artifacts. *Public Opinion Quarterly, 43*, 347–358.

Lavine, H. (2001). The electoral consequences of ambivalence toward presidential candidates. *American Journal of Political Science, 45*, 915–929.

Lavine, H. (2002). On-line versus memory-based process models of candidate evaluation. In K. R. Monroe (Ed.), *Political psychology* (pp. 225–247). Mahwah, NJ: Erlbaum.

Lazarus, R. S. (1999). *Stress and emotion: A new synthesis*. New York: Springer.

Lippmann, W. (1922). *Public opinion*. New York: Macmillan.

Lippmann, W. (1955). *Essays in the public philosophy.* Boston: Little, Brown.

Lodge, M. (1995). Towards a procedural theory of candidate evaluation. In M. Lodge & K. M. McGraw (Eds.), *Political judgment: Structure and process* (pp. 111–140). Ann Arbor: University of Michigan Press.

Lodge, M., & Hamill, R. (1986). A partisan schema for political information processing. *American Political Science Review, 80,* 505–519.

Lodge, M., & McGraw, K. M. (Eds.) (1995). *Political judgment: Structure and process.* Ann Arbor: University of Michigan Press.

Lodge, M., McGraw, K. M., & Stroh, P. (1989). An impression-driven model of candidate evaluation. *American Political Science Review, 83,* 399–420.

Lodge, M., & Steenbergen, M., with Brau, S. (1995). The responsive voter: Campaign information and the dynamics of candidate evaluation. *American Political Science Review, 89,* 309–326.

Lodge, M., & Taber, C. (2000). Three steps toward a theory of motivated reasoning. In A. Lupia, M. D. McCubbins, & S. L. Popkin (Eds.), *Elements of reason: Cognition, choice, and the bounds of rationality* (pp. 183–213). New York: Cambridge University Press.

Lupia, A., McCubbins, M. D., & Popkin, S. L. (2000). *Elements of reason: Cognition, choice, and the bounds of rationality.* New York: Cambridge University Press.

Marcus, G. E., Neuman, W. R., & MacKuen, M. (2000). *Affective intelligence and political judgment.* Chicago: University of Chicago Press.

Markus, G. B. (1982). Political attitudes during an election year: A report on the 1980 NES Panel Study. *American Political Science Review, 76,* 538–560.

Mayhew, D. (1974). *Congress: The electoral connection.* New Haven: Yale University Press.

McConnell, A. R. (2001). Implicit theories: Consequences for social judgments of individuals. *Journal of Experimental Social Psychology, 37,* 215–227.

McGraw, K. M. (1991). Managing blame: An experimental investigation into the effectiveness of political accounts. *American Political Science Review, 85,*1133–1158.

McGraw, K. M. (1998). Manipulating public opinion with moral justification. *Annals, AAPSS, 560,* 129–142.

McGraw, K. M. (2000). Contributions of the cognitive approach to political psychology. *Political Psychology, 21,* 805–832.

McGraw, K. M. (2001). Political accounts and attribution processes. In J. H. Kuklinski (Ed.), *Citizens and politics: Perspectives from political psychology* (pp. 160–197). New York: Cambridge University Press.

McGraw, K. M. (2002). Manipulating public opinion. In B. Norrander & C. Wilcox (Eds.), *Understanding public opinion.* Washington, DC: CQ Press.

McGraw, K. M., Anderson, W., & Willey, E. (2000, April). *The E-Connection: House members' use of the internet to explain impeachment votes.* Paper presented at the annual meeting of the Midwest Political Science Association. Chicago, IL.

McGraw, K. M., Best, S., & Timpone, R. (1995). What they say or what they do? The impact of elite explanation and policy outcomes on public opinion. *American Journal of Political Science, 39,* 53–74.

McGraw, K. M., Fischle, M., & Stenner, K. (2000). *What citizens "know" depends on how they are asked.* Unpublished manuscript.

McGraw, K. M., Fischle, M., Stenner, K., & Lodge, M. (1996). What's in a word? Bias in trait attributions of political leaders. *Political Behavior, 18*, 263–281.

McGraw, K. M., Hasecke, E., & Conger, K. (In press). Ambivalence, uncertainty and processes of candidate evaluation. *Political Psychology.*

McGraw, K. M., & Hubbard, C. (1996). Some of the people some of the time: Individual differences in acceptance of political accounts. In D. C. Mutz, P. M. Sniderman, & R. Brody (Eds.), *Political persuasion and attitude change.* Ann Arbor: University of Michigan Press.

McGraw, K. M., Lodge, M., & Jones, J. (2002). The pandering politicians of suspicious minds. *Journal of Politics, 64*, 362–383.

McGraw, K. M., Lodge, M., & Stroh, P. (1990). On-line processing in candidate evaluation: The effects of issue order, issue salience and sophistication. *Political Behavior, 12*, 41–58.

McGraw, K. M., Pinney, N., & Neumann, D. (1991). Memory for political actors: Contrasting the use of semantic and evaluative organizational strategies. *Political Behavior, 13*, 165–189.

McGraw, K. M., & Steenbergen, M. (1995). Pictures in the head: Memory representations of political actors. In M. Lodge & K. M. McGraw (Eds.), *Political judgment: Structure and process.* Ann Arbor: University of Michigan Press.

McGraw, K. M., Timpone, R., & Bruck, G. (1993). Justifying controversial political decisions: *Home Style* in the laboratory. *Political Behavior, 15*, 289–308.

Meffert, M., Guge, M., & Lodge, M. (in press). Good, bad, indifferent, and ambivalent: The consequences of multidimensional political attitudes. In P. Neijens & W. Saris (Eds.), *Real opinions, real change.* Princeton: Princeton University Press.

Miller, A. H., Wattenberg, M. P., & Malanchuk, O. (1986). Schematic assessments of presidential candidates. *American Political Science Review, 79*, 359–372.

Miller, D. T., & Ross, M. (1975). Self-serving biases in the attribution of causality: Fact or fiction. *Psychological Bulletin, 82*, 213–225.

Moskowitz, D., & Stroh, P. (1994). Psychological sources of electoral racism. *Political Psychology, 15*, 307–329.

Page, B. I. (1976). The theory of political ambiguity. *American Political Science Review, 70*, 742–752.

Page, B. I. (1978). *Choices and echoes in presidential elections.* Chicago: University of Chicago Press.

Page, B. I. (1996). *Who deliberates? Mass media in modern democracy.* Chicago: University of Chicago Press.

Page, B. & Brody, R. (1972). Policy voting and the electoral process: The Vietnam War issue. *American Political Science Review, 66*, 979–995.

Page, B. I., & Shapiro, R. Y. (1992). *The rational public: Fifty years of trends in Americans' policy preferences.* Chicago: University of Chicago Press.

Park, B. (1986). A method for studying the development of impressions of real people. *Journal of Personality and Social Psychology, 51*, 907–917.

Park, B. (1989). Trait attributes as on-line organizers in person impressions. In J. N. Bassili (Ed.), *On-line cognition in person perception* (pp. 39–59). Hillsdale, NJ: Erlbaum.

Patterson, S. C., Hedlund, R. D., & Boynton, G. R. (1975). *Representatives and represented: Bases of public support for the American legislature.* New York: Wiley.

Peffley, M., Hurwitz, J., & Sniderman, P. M. (1997). Racial stereotypes and whites' political views of blacks in the context of welfare and crime. *American Journal of Political Science, 41,* 30–60.

Pitkin, H. F. (1967). *The concept of representation.* Berkeley: University of California Press.

Rahn, W. M. (1993). The role of partisan stereotypes in information processing about political candidates. *American Journal of Political Science, 37,* 472–496.

Rahn, W. M. (1995). Candidate evaluation in complex information environments: Cognitive organization and comparison processes. In M. Lodge & K. M. McGraw (Eds.), *Political judgment: Structure and process* (pp. 43–64). Ann Arbor: University of Michigan Press.

Rahn, W. M. (2000). Affect as information: The role of public mood in political reasoning. In A. Lupia, M. McCubbins, & S. Popkin (Eds.), *Elements of reason* (pp. 130–150). New York: Cambridge University Press.

Rahn, W. M., Aldrich, J. H., & Borgida, E. (1994). Individual and contextual variations in political candidate appraisal. *American Political Science Review, 88,* 193–199.

Rahn, W. M., Aldrich, J. H., Borgida, E., & Sullivan J. L. (1990). A social cognitive model of candidate appraisal. In J. A. Ferejohn & J. H. Kuklinski (Eds.), *Information and democratic processes* (pp. 136–159). Urbana: University of Illinois Press.

Rapoport, R. B., Metcalf, K. L., & Hartman, J. A. (1989). Candidate traits and voter inferences: An experimental study. *Journal of Politics, 51,* 917–932.

Redlawsk, D. (2001). You must remember this: A test of the on-line model of voting. *Journal of Politics, 63,* 29–58.

Riggle, E. D., Ottati, V. C., Wyer, R. S., Kuklinski, J. H., & Schwarz, N. (1992). Bases of political judgments: The role of stereotypic and nonstereotypic judgment. *Political Behavior, 14,* 67–87.

Rivers, D., & Fiorina, M. P. (1991). Constituency service, reputation, and the incumbency advantage. In M. P. Fiorina & D. W. Rohde (Eds.), *Home style and Washington work: Studies of congressional politics* (pp. 17–46). Ann Arbor: University of Michigan Press.

Robinson, W. P. (1993). Lying in the public domain. *American Behavioral Scientist, 36,* 359–382.

Rosenberg, S. W., Bohan, L., McCafferty, P., & Harris, K. (1986). The image and the vote: The effect of candidate presentation on voter preference. *American Journal of Political Science, 30,* 108–127.

Rosenwasser, S. M., & Seale, J. (1988). Attitudes toward a hypothetical male or female presidential candidate: A research note. *Political Psychology, 9,* 591–598.

Sanbonmatsu, K. (2002). Gender stereotypes and vote choice. *American Journal of Political Science, 46,* 20–34.

Sapiro, V. 1983. *The political integration of women: Roles, socialization and politics.* Urbana: University of Illinois Press.

Schlenker, B. R. 1980. *Impression management.* Monterey, CA: Brooks/Cole.

Schlenker, B. R., & Weigold, M. F. (1992). Interpersonal processes involving impression regulation and impression management. *Annual Review of Psychology 43,* 133–168.

Sears, D. O. (1983). The person-positivity bias. *Journal of Personality and Social Psychology, 44,* 233–240.

Shepsle, K. (1972). The strategy of ambiguity: Uncertainty and electoral competition. *American Political Science Review, 66,* 555–68.

Sigelman, L., Sigelman, C. K., & Fowler, C. (1987). A bird of a different feather? An experimental investigation of physical attractiveness and the electability of female candidates. *Social Psychological Quarterly, 50,* 32–43.

Sigelman, L., Sigelman, C. K., & Walkosz, B. (1992). The public and the paradox of leadership: An experimental analysis. *American Journal of Political Science, 36,* 366–385.

Sigelman, L., Sigelman, C. K., Walkosz, N., & Nitz, M. (1995). Black candidates, white voters: Understanding racial bias in political perceptions. *American Journal of Political Science, 39,* 243–265.

Simonton, D. K. (1986). Presidential personality: Biographical use of the Gough Adjective Check List. *Journal of Personality and Social Psychology, 51,* 149–160.

Skowronski, J. J., & Carlston, D. E. (1989). Negativity and extremity biases in impression formation: A review of explanations. *Psychological Bulletin, 105,* 131–142.

Smith, S. S., & Deering, C. J. (1990). *Committees in Congress.* Washington, DC: CQ Press.

Sniderman, P. M., Brody, R. A., & Tetlock, P. E. (1991). *Reasoning and choice: Explorations in political psychology.* New York: Cambridge University Press.

Steenbergen, M. (2001, July). *The Reverend Bayes meets John Q. Public: Patterns of belief updating in citizens.* Paper presented at the annual meeting of the International Society of Political Psychology. Cuernavaca, MX

Steenbergen, M., & Brewer, P. (in press). The not-so-ambivalent public. In P. Neijens & W. Saris (Eds.), *Real opinions, real change.* Princeton: Princeton University Press.

Steenbergen, M., Wolak, J., & Kilburn, W. (2001, April). Affective moderators of on-line and memory-based processing in candidate evaluation. Paper presented at the annual meeting of the midwest Political Science Association. Chicago, Il.

Stimson, J. A., MacKuen, M. B., & Erikson, R. S. (1995). Dynamic representation. *American Political Science Review, 89,* 543–565.

Stogdill, R. (1948). Personal factors associated with leadership. *Journal of Psychology, 25,* 35–71.

Taber, C., & Lodge, M. (2000). *Motivated skepticism in the evaluation of political beliefs.* Manuscript submitted for publication.

Terkildsen, N. (1993). When white voters evaluate black candidates: The processing implications of candidate skin color, prejudice, and self-monitoring. *American Journal of Political Science, 37,* 1032–1053.

Tetlock, P., & Levi, A. (1982). Attribution bias: On the inconclusiveness of the cognition-motivation debate. *Journal of Experimental Social Psychology, 18,* 68–88.

Tormala, Z., & Petty, R. E. (2001). On-line versus memory-based processing: The role of "need to evaluate" in person perception. *Personality and Social Psychology Bulletin, 27,* 1599–1612.

Uleman, J. S., Hon, A., Roman, R. J., & Moskowitz, G. B. (1996). On-line evidence for spontaneous trait inferences at encoding. *Personality & Social Psychology Bulletin, 22,* 377–394.

Weaver, R. K. (1986). The politics of blame avoidance. *Journal of Public Policy, 6,* 371–398.

Weaver, R. K. (1988). *Automatic government: The politics of indexation*. Washington, DC: Brookings Institution.

Weisberg, H., & Hill, T. (2001). *The succession presidential election of 2000: The battle of legacies*. Paper presented at the Conference on the 2000 Elections, The Ohio State University, Columbus, OH.

Welch, S., & Hibbing, J. R. (1997). The effects of charges in corruption on voting behavior in Congressional elections, 1982–1990. *Journal of Politics, 59*, 226–239.

Willey, E. (2002). *Explaining the vote: Claiming credit and managing blame in the United States Senate*. Unpublished doctoral dissertation, Ohio State University. Columbus, OH.

Williams, L. F. (1990). White/black perceptions of the electability of black political candidates. *National Political Science Review, 2*, 145–164.

Zajonc, R. (1980). Feeling and thinking: Preferences need no inferences. *American Psychologist, 35*, 151–175.

Zaller, J. R. (1992). *The nature and origins of mass opinion*. New York: Cambridge University Press.

Zaller, J. R., & Feldman, S. (1992). A simple theory of the survey response: Answering questions versus revealing preferences. *American Journal of Political Science, 36*, 579–616.

Zebrowitz, L. A. (1994). Facial maturity and political prospects: Persuasive, culpable, and powerful faces. In R. C. Schank & E. Langer (Eds.), *Beliefs, reasoning, and decision making: Psych-logic in honor of Bob Abelson* (pp. 315–345). Hillsdale, NJ: Erlbaum.

الفصل الثالث عشر

معالجة المعلومات والرأى العام[٢٣٧]

تشارلز تابر

"إننى لدى آرائى الخاصة- آراء قوية لكنى لا أتفق معها طوال الوقت".

جورج هربرت ووكر بوش

George Herbert Walker Bush

إن "الديمقراطية" على حد ما وصفها "هنرى لويس منكن"[٢٣٨] H. L. Mencken مازحًا، منذ أكثر من نصف قرن (١٩٤٩) "هى فن وعلم إدارة السيرك من قفص القرد" (p. 622). صحيح أن الأفيال والحمير[٢٣٩] قد تكون- وعلى المستوى الهامشى فقط- هى الأفضل تهيؤًا للحكم، على حد ما قد يوحى به القول المأثور، إلا أن السؤال المحورى للمنظِّرين السياسيين، والمعلقِين، وكذلك العلماء؛ يتمثل فيما إذا كانت القرود جديرة بتلك المهمة؟ وقد جاءت الإجابة فى أغلب الأحوال بالنفى. ويمكن إلقاء اللوم فى ذلك على قلة الاهتمام بالسياسة، وعلى الجهل، والقيم غير الديمقراطية، وغياب الدراية

---

(٢٣٧) قام بترجمة هذا الفصل ربيع أحمد مرسى وهبه.

(٢٣٨) هنرى لويس منكن (١٢ سبتمبر ١٨٨٠ - ٢٩ يناير ١٩٥٦) كان صحفيًا، وناقدًا اجتماعيًا، ومفكرًا حرًا طالما تم اعتباره واحدًا من أكثر الكتّاب الأمريكيين تأثيرًا خلال القرن العشرين (المترجم).

(٢٣٩) المقصود بالأفيال والحمير هنا رموز الحزبين الرئيسيين فى الولايات المتحدة الجمهورى والديمقراطى، والمقصود بالقرود بالطبع المواطنين (المترجم).

عن عامة المواطنين، وهى عيوب من الصعب إنكارها، على الأقل فى الحياة العامة الأمريكية. ولكن على أية حال، فبعد قرنين وربع القرن لا تزال التجربة الأمريكية مع الديمقراطية متواصلة؛ فلم يحل الطغيان محل الحكم الجمهورى، ولم تنتحر الديمقراطية، مثلما خشى جون آدامز John Adams؛ فضلاً عن أن القرود مازالت تدير السيرك الذى يعد- بالرغم من مشاكله الكثيرة - محط إعجاب جميع المهرجانات الاحتفالية فى العالم! غير أن العبارة القائلة "إن المواطنين الذين يبدون معتلين يشكلون جمهورًا يبدو فاعلاً" والتى تحمل تناقضًا واضحًا، نجدها بارزة بروزًا حادًا عند اختبارنا للنتائج الإمبريقية والنقاشات النظرية لبحوث الرأى العام على مدى نصف القرن الماضى.

ومهمتى فى هذا الفصل تتمثل فى مراجعة البحوث الحديثة فى الرأى العام من منظور معالجة المعلومات، ولن تكون الجولة شاملة ولا ممثِّلة بشكل خاص لمجال الرأى العام ككل، حيث أتبنّى هنا بؤرة ميكروسكوبية قد تكون غير متناغمة مع أولئك الذين يفضلون عدسة أكثر شمولاً. وبالطبع ليس ثمة جديد فى رؤية الرأى العام من منظور فردى، حيث إن تأثير علم النفس الاجتماعى على تطور المجال يظهر واضحًا على الفور. ولكن ما قد يكون جديدًا هو خصوصية العلاقة مع علم النفس والاهتمام المتنامى بالعملية العقلية. (انظر: Kinder, 1998; Kuklinski & Quirk, 2000; Lavine, 2002; Lodge, n.d.; Sullivan & Rahn, 2002).

إن علماء النفس السياسى وعلماء النفس الاجتماعى يستخدمون- على نحو متزايد- لغة مشتركة لتناول مجموعة متداخلة من الأسئلة البحثية. فهناك مثلاً، سبعة سطور من الاستشهادات لـ "فيليب كونفيرس" Philip Converse فى المسرد الوارد فى مرجع *علم النفس الاجتماعى* *Handbook of Social Psychology* الصادر حديثًا (Gilbert, Fiske, & Lindzey, 1998) ويمكننا أن نجد

إشارة مرجعية إلى علماء نفس اجتماعيين أمثال "سوزان فيسك" Susan Fiske أو "راسل فازيو" Russell Fazio فى *مجلة العلوم السياسية الأمريكية*(٢٤٠) *American Political Science Review*. لقد أصبح هناك عدد كبير من علماء النفس الاجتماعى ينتمون فى الوقت الحالى إلى أقسام العلوم السياسية، بل ويتقاضون رواتبهم منها (MacGraw, 2000)، وهو ما يقود بلا شك إلى حالة أكثر حميمية من تبادل الأفكار. علاوة على أن علم النفس الاجتماعى قد تغير بشكل حقيقى على مدار الفترة محل البحث. فكثير من الأعمال الحديثة فى الرأى العام التى سأناقشها تجتذب طموحًا نظريًا على الأقل جزئيًا من بحوث *المعرفة الاجتماعية social cognition*، وهناك تطور جديد نسبيًّا فى علم النفس الاجتماعى استعار إطاره النظرى من علم النفس المعرفى.

هناك أيضا عديد من مجالات البحث المهمة حول الرأى العام ومعالجة المعلومات تم تناولها فى فصول أخرى من هذا الكتاب: فتناقش "كاثلين ماكجرَو" Kathleen McGraw تشكيل الانطباع وتقييم المرشح؛ وينظر "ريتشارد لاو" Richard Lau فى صنع القرار بصورة أكثر عمومية؛ و"دونالد كندر" Donald Kinder معنى بإدارة النخبة لبيئة المعلومات، بما فى ذلك تأثير الإعلام الجماهيرى؛ أما "ستانلى فليدمان" Stanley Fledman فيراجع بنية وثبات القيم structure and stability والثقافة السياسية، فى حين يراجع "ليونى هادى" Leonie Huddy الهوية الاجتماعية؛ و"جون داكيت" John Duckitt يكتب

(٢٤٠) سيكون من المعاندة، مع ذلك، أن ننكر أن التأثير النظرى لايزال يجرى بصورة سائدة من علم النفس الاجتماعى إلى العلوم السياسية. ولنلحظ أن اثنين من المحررين الثلاثة لهذا الكتاب هم سيكولوجيون بالتدريب. وإنى لا أعتقد من ناحية أخرى، أنه سيكون من الدقة القول إن علماء النفس السياسيين يمثلون ببساطة عينة من الحساء اليومى – the soup *du jour* لعلم النفس الاجتماعى، كما اتهم البعض (انظر الجدل حول هذا فى Kuklinski, 2002). فعلماء النفس السياسى، كما يبدو لى، أصبحوا مهتمين – وبصورة متزايدة – بالعملية العقلية كجزء من التأثير الأكبر للثورة المعرفية على مستوى العلوم الاجتماعية، والاهتمامات النظرية المشتركة هى التى تجعل المعرفة الاجتماعية social cognistion شيئًا جذابًا. (المؤلف)

عن الأنماط العامة والتعصب stereotypes and prejudice؛ بينما يكتب جورج ماركوس George Markus عن الانفعال emotion. وسوف أحاول جاهدًا ألاّ أتجاوز كثيرًا هذه الموضوعات، إلا أن العالم الذى نحلله فى إطار فئات مفاهيمية يعد فى الحقيقة بلا خطوط ترابط، ومن ثم لن نستطيع تجنب التعدى من وقت لآخر. من ناحية أخرى فإن أى تداخل قد يحدث سيكون بالتأكيد مفيدًا فى عرض الصلة الإيجابية بين جهودنا الفردية.

وسوف نمضى فى هذا الفصل على النحو التالى: فى الجزئية التالية، سنحاول الإلمام بدور "المواطن فى الديمقراطية" وأهمية "الرأى العام" فى فهم ذلك الدور. ثم ننطلق فى نقاش نظرى وتاريخى لـ "منظور معالجة المعلومات" وتأثير الثورة المعرفية على بحوث الرأى العام. وأخيرًا فى نهاية الفصل، سنعود إلى الأسئلة المعيارية والإمبريقية التى طرحت فى الفقرة الافتتاحية المتعلقة بـ "مفارقة المواطن المعتل"، وننظر فى عدد من الحلول التى تم اقتراحها. والحقيقة، وبناء على الاستمرار فى الحالة الراهنة السائدة على مدار عقود من البحث الذى يدعم مفهوم الحدود الدنيا "من أن عامة المواطنين [يميلون] إلى أن يكونوا ذوى عقول مشوشة (يفتقدون كبح عواطفهم وانفعالاتهم)، أو عقولاً فارغة (تفتقد اتجاهات أصيلة)- أو كليهما" (Sniderman, 1993, p. 219)- فقد يبدو غريبًا على كل حال أن تتمثل الصيحة الحالية فى التأكيد على أن "القرود" قد يكونون جديرين بمهمة إدارة السيرك.

المواطن الديمقراطى والرأى العام

كما يمكننا القول دون مبالغة إن الرأى العام يعد شريان الحياة للديمقراطية. وفى مراجعته الرائعة لتراث الرأى العام، يصف "دونالد كيندر" Donald Kinder (1998) "الحتمية الديمقراطية" على أنها "ترجمة الرأى إلى فعل" (p. 823)، وهو ما يفترض بالطبع وجود الرأى كدليل أساسى موجِّه

للعمل السياسى. ولكن كيف يصبح المواطنون على دراية بما يريدون، وكيف يمكن لآرائهم أن تؤثر فى العملية السياسية الأوسع؟

تكوين الرأى

أود التأكيد هنا، وبتشدد، أن محركات تكوين الرأى العام تتمثل فى المواطنين الأفراد كمعالجين للمعلومات، وبالرغم من تواضع موقع الناس فى العملية السياسية، فإنهم *عندما* يكوّنون آراءهم، إنما يكونونها استجابةً للخطاب السياسى، العام والخاص. ففى الأوقات التى قد يلتمس فيها المواطنون معلومات حول المرشحين أو الأحزاب أو القضايا، فإنهم يتلقّون- وبصورة متكررة- معلومات سياسية غير مطلوبة، وعندما يتعاملون معها فإنهم يقومون بتفسيرها وتقييمها وإدماجها فى اتجاهاتهم ومعتقداتهم السياسية الموجودة لديهم. ثم إن هذه "الآراء الخاصة" تصبح "عامة" عندما تتحول إلى شكل من أشكال العمل أو التحرك السياسى، مثل التصويت، أو الرد على مسح للرأى العام، أو تجاذب أطراف الحديث عن السياسة مع الأصدقاء والأسرة. والحقيقة، أن المواطنين الأفراد نادرًا ما يشاركون جميعًا، أو حتى يولون اهتمامًا، للخطاب السياسى. فالسياسة قد تكون بالنسبة لمعظم الناس مجرد "عَرَضْ فرعى" (Dahl, 1961, p. 305) وربما كانت الديمقراطية فى أمريكا قد نمت "شاحبة" (Kinder, 1998, p. 826) مثلما أشار "توكفيل" Tocqueville (١٨٨٤-١٩٥٤) إن النقاش السياسى كان "الهم الأكبر" "واللذة الوحيدة" للمواطنين الأمريكان (p. 260)، ولكن هذا لا يغير من حقيقة أن الديمقراطية فى الأساس تستثمر المسئولية عن الرأى العام لدى المواطنين الأفراد. فالديمقراطية على الأقل فى صيغتها التنويرية تعد فردية بالوراثة.

من الطبيعى أن نسمع اعتراضات. فالرأى العام، كما سمعت، هو ظاهرة جماعية ولا معنى سياسيًّا له (ناهيك عن التماسك) إلا فى مجموعه،

وأن الديمقراطية ترتبط بالأغلبية، وهى جماعية وقائمة على الجماعة. والرأى العام يجمع الزخم أو القوة الحركية، ويغيّر المسار، ويضرب عرض الحائط بمن يقف فى طريقه. وفى أدبيات علم الاجتماع، يعتبر الرأى العام أحد الخواص البارزة للجماعة، ولا يمكن ردها ببساطة إلى الأفراد من أعضاء الهيئة السياسية. أما بالمعنى العضوى، فإن الرأى العام *حقيقى واقعى*.

وبدون الزعم بأن هذه المفاهيم بلا قيمة، أود أن أشدد على أنها الأفضل على مستوى البناءات التحليلية للرأى العام، والتى تعد الأكثر إفادة عند النظر فى *تأثيرات* الرأى العام على العملية السياسية الأوسع، ولكنها تعد أقل إفادة عند النظر فى *مسببات* الرأى. إنها مفاهيم تمثل نوعًا من الاختزال المفيد يسمح لنا بإزالة التعقيد الخاص بالفردية الذى يبرز عند التنظير حول كيفية ترجمة الأحداث والقوى البيئية إلى استجابات سياسية فى النظام السياسى. والمسألة بالطبع بالنسبة للبعض أن الرأى العام- بهذا المعنى "العضوى"- يعد أكثر من مجرد تبسيط مريح (Blumer, 1946; MacKuen, Erikson, & Stimson, 1989; Stimson, 1991). "إنه المتحدث باسم الجمهور" هكذا كان التوصيف الجزل للفرد عند جيمس ستيمسون James Stimson.(٢٤١)

(٢٤١) يذهب ستيمسون Stimson (١٩٩١) إلى أن الفرد يعتبر أيضا تجريدًا an abstraction: "ربما باستثناء النساك أو الزاهدين، لا يوجد أفراد ذريين atomistic تكون أفكارهم أو سياقها ملكًا لهم بشكل كامل" (P. 2). اتفقنا. والمواطنون الأفراد موجودون فى شبكات اجتماعية (Huckfeldt & Sprague, 1995)، تؤثر بشكل كبير على المدخلات المعلوماتية التى يتلقونها ومن ثم منظوراتهم وعملياتهم الاعتيادية (بما فى ذلك، استدلالاتهم المفضلة) عبر الزمن. ومع ذلك، فإن موضع معالجة المعلومات، يكون داخل أذهان الأفراد. والتجريد الأكثر "طبيعية" عندما نتحدث عن الرأى العام، يبدو بالنسبة لى متمثلا فى الفرد. والوعى الذاتى وواقع الخبرة للأفراد (*ينزفون* they *bleed*!) تنحيهم بعيدًا عن الجماعات. وبالرغم من أن عمليات التجميع تخلو من التأثيرات غير التافهة nontrivial على القرارات، فإن الجماعات لا تملك تفضيلات على المحصلات منفصلة عن تفضيلات أعضائها الأفراد. ونحن نقيّم عقلانية الجهة الجماعية (باستدعاء *العقل العام* *The Rational Public* لـ Page & Shapiro) فى ضوء أن هذه تكون ذات معنى فقط بالنسبة للأفراد. والخط القاعدى هنا هو أن الجماعات لا تخبر محصلات سياسية: وإنما الأفراد يخبرونها. (المؤلف)

ونظرًا إلى أن اهتمامنا الأساسى هنا ينصب على عملية تشكيل الرأى العام، فسوف أقدم ردًا سريعًا على هذه التحديات الأكثر خطورة بالنسبة للديمقراطية الفردية.[٢٤٢]

بداية، على المستوى المعيارى يبدو بالنسبة لى أن بعضًا من هذه المفاهيم التى تذهب إلى ما وراء الرؤى الجماعية أو الأغلبية للرأى العام، تبدو غير متسقة مع المُثل التى طالما احتضنتها النظرية الديمقراطية. فإذا كان الاعتقاد بأن مجموع الأشياء يكون أكثر دلالة من – ومختلفًا عن – تجميع التفضيلات الفردية، أى أكثر من مجرد تسجيل الاستجابات بنعم ولا، حول قضية معينة، بحيث ننكر الصلة النقدية بين التفضيلات الفردية والتحرك العام الذى يتشكل بفعل مفاهيم أكثر فردية للرأى العام، فإننا بذلك نكون قد طرحنا تحديًا قد يكون مصيريًا بالنسبة للعدالة والمساواة الفردانية فى الديمقراطية، غير مختلف عما طرحته مفارقة التصويت[٢٤٣] paradox

---

(٢٤٢) من الجدير بالذكر أن هناك نقاشات مشابهة أثيرت فى الأدبيات الخاصة بالمجموعات الصغيرة فى علم النفس الاجتماعى (Levine & Moreland, 1998). وهناك منظور آخر من البيولوجيا الارتقائية ربما ستؤثر فى بحوث الرأى العام فى العقد القادم. والعمل يقع تحت مسميات مختلفة- النشوء/ التشكل morphogenesis، نظرية النشوء، نظرية التنظيم الذاتي- ولكن الدفعة المشتركة هى الفكرة القديمة نسبيا من أن أنظمة العناصر الفردية لها خواص مهمة قد لا يمكن تعقبها أو اقتفاء أثرها إلى هذه العناصر agents. والأنظمة البيولوجية لكل العناصر البسيطة (التى تبدو غير ذكية) أحيانًا ما تظهر سلوكًا اجتماعيا ذكيًا واضحًا. (على سبيل المثال، نموذج الخلايا الدقيقة لـ إدوارد ولسون Edward Wilson أو النمل الذى "يتعلم" أن يجوب المتاهة). أود أن أحذر من أنه من غير الواضح تمامًا أن السلوك الجماعى للعناصر الذكية (حتى المواطنين الديمقراطيين) سوف يتبعون مبادئ التجميع نفسها كما هو الحال فى التنظيم الذاتى فى العناصر التى تفتقد القدرة على الإحساس non sentient. (المؤلف)

(243) يطلق على تناقض التصويت أحيانا تناقض كوندورسيه نسبة إلى صاحبها ماركيز دى كوندورسيه (١٧٤٣-١٧٩٤) الفيلسوف والرياضى الفرنسى وصاحب الإسهامات المبكرة فى علم السياسة ورغم أنه كان يتبنى فكرا ليبراليا فقد مات ميتة غامضة فى السجن الذى أودعته فيه سلطات الثورة الفرنسية. ويقوم "تناقض التصويت" على أنه إذا ما طلب من جماعة أن تدرج ثلاثة مرشحين مثلا وفقا لأفضليتهم، فإنه يستحيل منطقيا التوصل إلى الحائز على أغلبية الأصوات (المراجع)

عندvoting "كوندورسيت" Condorcet. ولسوء الحظ، فإن مجمل الخطاب الديموقراطى ينبثق فى غالبيته عن إخفاق فى تفهم صياغتنا النظرية الأساسية لمفهوم الرأى العام.

وعلى الأقل فإن بعض النقد الموجه للفردانية قد يعنى فى حقيقة الأمر أن المواطنين ليسوا فاعلين مستقلين بشكل كامل، حيث يبدو سلوكهم وكأنه منبثق عن قوى جماعية أو بيئية. إننا أحياناً ما نكون كيانات للحشد ونخفق فى مقاومة قوى الانسياق أو الامتثال. وقد ذكر "جون راسكن" John Ruskin(٢٤٤) (١٨٦٤/٢٠٠١) عن الرجل العام، أنه "يفكر بالعدوى، ويصاب بالرأى مثل البرد" (P. 48). ونحن هنا إنما نخفق فى أن نكون مستقلين بمفاهيمنا عن الرأى العام المجمع، وهى مشكلة قد تتضاعف بانتشار إصدار بيانات الاقتراع. وربما نتحرك جماعيًا بفعل حدثٍ ما ذى قوة أو بفعل قوى أخرى فى بيئتنا؛ وعلى سبيل المثال فعندما أكتب بعد مرور أسبوع واحد على الهجوم الإرهابى على نيويورك وواشنطن فى الحادى عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، سيبدو من الواضح تمامًا أن الأمريكان على غير العادة متوحدون فى رأيهم *وانفعالاتهم*. أو ربما نتأثر بشدة بالمعلومات التى نتلقاها من خلال الشبكات الاجتماعية التى تضفى طابعا من الوحدة على الخبرة على المستوى المحلى، أو قد نتعرض لخداع وبشكل جماعى من قبل الإعلام، أو الحكومة، أو المصالح التجارية. كل هذه المواقف- دون أن أستنفذ بالتأكيد كل التنوعات الممكنة- تؤكد وجود قوى خارجية، أو تجميعة من القوى، تظهر لتفسر الرأى العام بدون اللجوء إلى المواطنين الأفراد.

---

(٢٤٤) John Ruskin جون راسكين (١٨١٩ - ١٩٠٠) شخصية بريطانية متعددة المواهب والاهتمامات. كتب فى النقد الفنى والهندسة، إلى جانب أنه كان شاعرا ومفكرا اجتماعيا ترك أثره على العصر الفيكتورى فى بريطانيا، ويقتبس المؤلف من كتاب راسكين Sesame and Lilies الصادر عام ١٨٦٥، وأعيدت طباعته عام ٢٠٠١ ويعرض فيه راسكين لطبائع وواجبات الرجال والنساء (المراجع)

ومع ذلك، فإن هذه الحجج بقدر ما تمحو الأفراد من تفسيراتنا للرأى العام، بقدر ما تقع فريسة للخطأ المنطقى. فعندما تكون تلك القوى العارضة غير مستقلة *لأنها تشكل سلسلة أو متوالية*، فإنه لا يمكننا إلغاء العمليات الوسيطة بدون كسر السلسلة التفسيرية (Greenstein, 1969; Hyman, 1955). ففى الحالات المختلفة التى صورناها للتو، نجد أن القوى الخارجية لا تتسبب مباشرة فى تجميع الرأى العام، بل إنها تمر عبر الإدراكات ومعالجة المعلومات للمواطنين الأفراد الذين قد تكون استجاباتهم قد تجمعت وقتئذٍ[٢٤٥]. علاوة على أن هناك بالتأكيد أوقاتًا *لا* يمكن فيها للاستجابات الجماعية للقوى الخارجية أن يتم التنبؤ بها بسهولة بدون وضع التباين الفردى فى الاعتبار. والعامة لا يتكلمون غالبًا بصوت واحد، حيث يبدو من الصعب- على المستوى النظرى - صياغة مفهوم الرأى العام بعيدًا عن معالجة المعلومات لدى الأفراد.

تجميع الرأى

بالرغم من أنه يمكن أن يكون للمواطنين الأفراد- كعناصر فردية- أثر مباشر على العملية السياسية (مثل تمرير الصوت الحاسم فى انتخابات)، فإن الاحتمال الأكبر أن يؤثروا على السياسة العامة جماعيًا. وهذا ما يطرح السؤال الصعب الخاص بكيفية تجميع الآراء الفردية معًا.

---

(٢٤٥) حتى لو أن جميع الأفراد استجابوا لحدث خارجى بالطريقة نفسها تمامًا، بحيث لم يكن هناك تباين فى الصلات العارضة من القوى الخارجية مع المواطن ومن المواطن للرأى العام- وهو ما يعد نادرًا جدًا- فإننا سنظل فى حاجة إلى أن نضع فى الحسبان الفرد فى تحليل تفسيرى. ولنلحظ أن هذا الخطأ يعد شائعًا جدًا فى تحليلات أنماط النكوص regression type التى قد نسعى فيها إلى ضبط العوامل غير المستقلة ناسين أنها قد تشكل جزءًا من سلسلة عارضة. (المؤلف)

التجميع القائم على الأكثرية

يتمثل أحد الاحتمالات الممكنة فى تلك الرؤية السائدة على الأقل منذ صدور كتاب *الناخب الأمريكى The American Voter* (Campbell, Converse, Miller, & Stokes, 1960) ومؤداها أن الآراء *تحسب عدديًا*، والرأى الجماعي- بالقياس مباشرة على التجميع الانتخابي- هو نتيجة حاصل الجمع البسيط للآراء الفردية حول موضوع ما. وهذا هو الرأى الجماعى الذى يدعم الفردانية المعيارية لديمقراطية التنوير والفردانية الوصفية لاقتراع الرأى العام الحديث (J. Converse, 1987; P. Convere, 1987). والرؤية الأولى لأدوات المسح، على نحو خاص، كانت فى الأساس تنتمى للقياس النفسى؛ كيف تقيس كميًّا قوة وجاذبية آراء فردية بغرض تحديد الترددات الهامشية للعيّنة فى فئات الاستجابة الدالة (Thurstone, 1927). وبناءً على تحديد كهذا يستطيع المرء أن يدفع ببعض المزاعم حول تنوع وتوزيع آراء فردية داخل الجماعة. ولكن وكما سأوضح، فإن هذه الرؤية بالرغم من أنها ما زالت مؤثرة فى بحوث الرأى العام اليوم- إلا أنها مثيرة للشك سواء من الناحية السياسية أو السيكولوجية.

التجميع المرجِّح Weighted Aggregation

بالرغم من البساطة الخادعة للرؤية القائمة على الأكثرية، فقد يكون هناك سبب جيد للشك فى الصدق الإمبريقى لحساب "شخص واحد، صوت واحد" عند تجمَيع الآراء. ومن بين الأسباب أن هذه الرؤية - على الأقل فى صورتها العقلية البسيطة - تبدو ساذجة لدرجة مؤلمة عندما تواجَه بما نعرفه نحن من "سياسة واقعية". لقد مر أربعون سنة منذ أن أطاح "روبرت دال"

Robert Dahl (1961)[٢٤٦] بأسطورة المساواة الفردية فى السياسة الأمريكيـــة، عندما استهل كتابه من يحكم؟ *Who Governs?* بالسؤال التـــالى: فـــى نظـــام سياسى يمكن فيه لكل شخص تقريبًا أن يدلى بصوته، بينما تكـــون المعرفـــة والثروة والوضع الاجتماعى والوصول إلى المسئولين وغير ذلك من الموارد ليست موزعة بالتساوى، ترى من يحكم بالفعـــل؟" (P.1). وجـــاءت إجابتـــه لتذكرنا برواية "جورج أورويل" *مزرعة الحيوانات* "George Orwell's *Animal Farm*" (١٩٤٦)، وهى أن هناك تنوعًا من الكيانات التى تشارك فـــى إدارة السيرك، ولكن على نحو غير متكافئ. وبالنسبة للمتهكمين السياسيين ومـــن يألفون أعمال السياسة الحقيقية (وهى فئات متداخلة بالتأكيد) فإن "قوة الناس" عادة ما تكون أكثر قليلا من قوة رمزية. أما نخبة القوة و*نخبة الرأى* *opinion elites* فهى تمارس تأثيرًا غير متناسب. واختصارًا، فإن العمليـــة الـــسياسية للتجميع قد تحابى أو ترجِّح آراء فردية بشكل مختلف قبل إضـــافتها، وهـــو الأمر الذى نادرًا جدًّا ما وضع فى الاعتبار فى الدراسات الإمبريقية للـــرأى العام، وهذا الترجيح قد يتنوع حـــسب القـــضية (Converse, 1964; Lavine & Gschwend, n.d.).

التجميع التوليفى Compositional Aggregation

فى كتابهما المؤثر؛ *الجمهور الرشـــيد* *The Rational Public* (١٩٩٢)، يعرض كل من بنيامين بيج Benjamin Page وروبرت شابيرو Robert Shapiro تناولاً لكيفية تجميع الرأى يقوم على عملية نقاشية أو تداولية موروثـــة فـــى الخطاب العام، باعتبار أن المداولة الجماعية تتوقف على "المحادثات" العامة

(٢٤٦) Robert Alan Dahl يعد من أبرز علماء الساسة المعاصرين. لمن يرغب فى الاستزادة فيما يتعلـــق بنقده للديمقراطية الأمريكية أن يطلع على كتاب حديث صدر عام ٢٠٠١ له يبدو فيه أشد تـــشاؤما: How Democratic is the American Constitution? (المراجع)

وسط المسئولين، ونخب الرأى، والإعلام، والمواطنين. وأن المواطنين الأفراد ليسوا فى حاجة إلى السيطرة أو التمكن من الحجج السائرة أو المتداولَة، بل هم فى حاجة إلى الإسهام قليلا فى النقاش فحسب، ربما فى صورة أسئلة، أو انتقادات، أو أفكار جزئية. وهذا "التقسيم للعمل السياسى" باستخدام وصف كيندر (Kinder (1998, p. 800 يتصور تجميع الرأى كعملية توليفية تكون فيها الآراء غير المشكلة فرديًا مجمعةً فى رأى مجمع متماسك من خلال عملية "النقاش" الجماعى. فالمواطنون الأفراد ليسوا فى حاجة إلى امتلاك آراء كاملة كى يتم أخذها فى الاعتبار، كما هو الحال فى حالة الرؤية القائمة على الأكثرية.

ربما تكون الصيغة الأكثر تشويقًا لمقاربة التجميع التوليفى هى تركيزها على الشبكات الاجتماعية التى يتفاعل المواطنون الأفراد فى إطارها (Huckfeldt and John Sprague 1987; Page & Shapiro, 1992). وقد صاغها كل من روبرت هاكفيلد Robert Huckfeldt وجون سبريج John Sprague (١٩٩٥) على النحو التالى: "إذا كنا نرى المواطنين بصفتهم معالجين للمعلومات على نحو فردى ودون اتصال ببعضهم البعض، فإنه من غير المحتمل تحقيق تقدم حقيقى ذى دلالة بصدد ربط دراسة الناخبين الأفراد بالدراسة الكبرى للسياسة ومجموعات الناخبين. فى المقابل، فإنه بمقدار ما نرى المواطنين معتمدين على بعضهم البعض، فإن المجموعات الناخبة ستتعدى كونها مجرد حاصل جمع المواطنين الأفراد" (pp. 290- 291). وهذه الرؤية للمواطنين الماثلة فى الشبكات الاجتماعية قد تبدو من الوهلة الأولى غير ودود من المنظور الفردى الذى تم تبنّيه مبكرًا، لكننى أعتقد أن تفسيرًا كهذا من شأنه أن يخطئ- على نحو خطير- فى قراءة الرؤية الفردية- التى تزعم أن المواطنين معالجون *مستقلون* للمعلومات- ومفهوم هاكفلد وسبيريج Huckfeldt and Sprague للشبكات الاجتماعية للمواطنين المعتمدين على بعضهم البعض

الذين يبنون تفضيلاتهم انبثاقًا عن تبادل التأثير المعقد وسط البيئات المعلوماتية *المحلية* (مثل النقاشات حول مبرد الماء)، والسياقات المؤسساتية والتنظيمية والأهداف الفردية والدافعية.

وبالتركيز على الاعتماد المتبادل للمعلومات بصفته الجوهر النظرى لدى كل من هاكفيلد وسبيريج، يتوافر لدينا موقع متميز وفريد للإمساك بطبيعة التجميع التوليفى، فهذا التجميع إنما يتشكل على جانب *المدخلات* فى معالجة المعلومات فرديًّا أكثر من تشكله على جانب *المخرجات*. ومثلما وردت الإشارة فى مفهوم بيج وشابيرو حول النقاش الجماعى، فإن هذا التجميع يظهر عن المعالجة الفردية للمعلومات فى إطار السياق الاجتماعى للخطاب العام. وهو ليس تجميعًا قائمًا على الأكثرية، ما دامت معالجة المعلومات لا تزال فردية.

ملخص

إننا قد نفكر فى المواطنين الديمقراطيين على نحو مثمر كمعالجى معلومات. ويُتوقع من المواطنين المثاليين- بانغماسهم فى بيئة معلوماتية معقدة- الوصول إلى (التلمس النشط) لمصادر المعلومات الرسمية (الإعلام) وغير الرسمية (النقاشات) وتشكيل رأى (أو على الأقل "أجزاء" من الآراء) حول قضايا ذات صلة بالسياسة، أو بالمرشحين أو بالجماعات السياسية. ومن يُتوقع تحويل آرائهم الخاصة إلى مشاركة عامة تتضمن التعبير ببساطة عن آرائهم أو طرح أسئلة كجزء من الخطاب السياسى الدائر. إذّاك يكون لآرائهم *العامة* الأثر الأكبر على السياسة العامة وعلى التحرك السياسى الأوسع مجتمعة مع آراء الآخرين، ولكن هذا لا يضفى الصدق على الطبيعة الفردية لعملية تشكيل الرأى.

معالجة المعلومات

قد يتحدث المرء بالطبع عن الرأى العام على المستوى الفردى دون أن يضع فى اعتباره *معالجة المعلومات* للمواطنين الأفراد. وبدون الإيحاء ببناء مؤقت كاذب لبحوث الرأى العام كأنها تتبع مراحل تطور مميزة، يمكن أن نقسم المجال إلى ثلاث فئات. شكل ١٣- ١ (أ) يقدم نموذجا سلوكيا يمثّل فيها الفرد كحزمة من الاستجابات غير المحددة فحسب؛ أى أن الاستجابات التى تمت إثارتها تعتمد *فقط* على طبيعة المنبه البيئى؛ فالمواطنون فعليًّا ليسوا أفرادًا؛ قياسًا إلى أن النموذج لا يعطينا طريقة للاعتداد بالتباين الفردى. والشكل ١٣-١ (ب) يقدم *نموذجًا إدراكيًّا* بسيطًا نسبيًا وفقًا له يتم شحذ إدراك الأفراد الذاتى للمنبهات البيئية من خلال مجموعة من الاستجابات المتاحة التى يتم من بينها انتقاء استجابة سلوكية فعلية. أما الشكل ١٣-١ (ج) فهو يمثل رؤية أكثر تعقيدًا *للمعالجة والبناء المعرفى* للفرد؛ وفى هذا النموذج المعرفى يتسم النشاط الذهنى وما ينتج عنه من سلوك بالتفاعل بين المنبهات البيئية والمعرفة المختزنة. ويمثل كلا الشكلين ١٣-١ (ب)، و(ج) نماذج معالجة المعلومات، بمعنى أن هناك *تناولاً* معينًا *تمت تجربته للآليات الفعلية التى تتدخل بين المنبه والاستجابة*. وهذه الآليات يفترض أن يكون موضعها جغرافيًّا فى مكان بين الأذن اليسرى واليمنى للمواطن؛ وربما لا يمكن ملاحظتها، إلا بالاستعانة ببعض المناهج الفسيولوجية العصبية على نحو غير مباشر (Morris, Squires, Taber, & Lodge, forthcoming; Schreiber & Zaller, 2001). وسوف يكون تركيزى على العمل الذى يشبه الشكلين (ب) و(ج) من حيث التوجه النظرى بصفة خاصة.

وتوخيًا للدقة، فإن منظور معالجة المعلومات يتوقف على المجموعة التالية من الافتراضات الأساسية (التى تم تعديلها عن Eysenck & Keane,

:(1990; Hastie, 1986

- يصوَّر المواطنون على أنهم أفراد معالجون للمعلومات مثبتون فى بيئة معلوماتية، وتكون معالجتهم العقلية تفاعلية بين المعلومات البيئية والمعلومات المختزنة داخليًا.
- يتم إدراك وتغيير هذه المعلومات فى صيغة رمزية بواسطة العقل الذى يصوَّر كمعالج رمزى عام.
- تستغرق العمليات العقلية وقتًا وجهدًا، وهو ما يمكن قياسه من خلال تجارب موقوتة أو تداخلية.
- تعتمد المعالجة الرمزية للذهن على نظام جسمى داعم (الجهاز العصبى)، ولكننا لسنا فى حاجة إلى التنظير على مستوى جسمى كى نفهم أحداثًا عقلية.

(أ) نماذج الصندوق الأسود للفرد

S R →

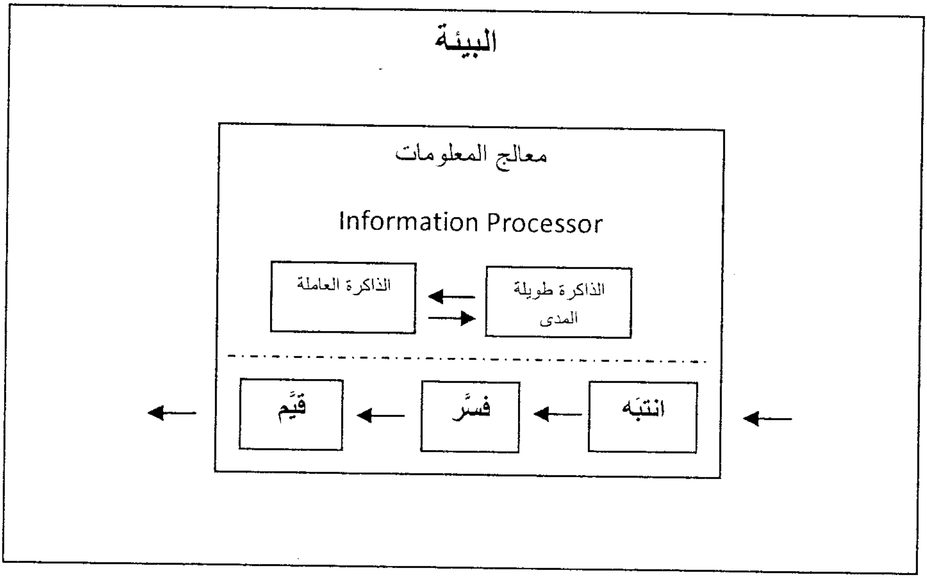
منبه استجابة ←

(ب) نماذج المنبه/ الكائن حي/ الاستجابة للفرد

S O R → →

منبه كائن حى استجابة ← ←

(ج) النماذج المعرفية للفرد



شكل ١٣ - ١

والحقيقة، أن عددًا قليلاً جدًّا من علماء الرأى العام شعروا أنــه مــن الضرورى مواجهة هذه الافتراضات بوضوح، مقتنعين بضرورة التفكير فى المعالجة العقليــة بــصور أبســط. ولكــن حتى "نموذج الاتجاه" attitudinal method السائد للرأى العام (fig 13.1b) على الأقل يعتمد بوضوح على بعض هذه الافتراضات، وقد وجدت الأعمال الأكثر حداثة التى تعمل على تنظــيم الاتجاهات، وآثار التأطير، واسترجاع الذاكرة، أنه من المفيد إلقــاء نظــرة فاحصة على مدعّمات معالجة المعلومات للرأى العام. وسوف ننظر ســريعًا فى النموذج الأكثر تأثيرًا للبناء المعرفى والمعالجة المعرفية- نموذج الشبكة الترابطية للذاكرة- ومن ثم فإن جولة تاريخية مختصرة قد تساعد فى توفير نوع من السياق.

استعراض تاريخى

هناك عدة تأثيرات مختلفة تعد فى حد ذاتها غير مستقلة تمامًا، ويمكن تحديدها عند وضع الإرث الثقافى لمقاربة معالجة المعلومات لعلــم الــنفس

الإنسانى فى اعتبارنا. أولاً، لا ينبغى إغفال السياق العام الذى أرسته وجهة النظر التنويرية فى الإنسان، فالإنسان "كآلة حاسبة عقلانية"- فى محاولة تشارلز بابيدج Charles Babbage اقتفاء ذروتها لتصميم آلة تحليلية عامة- أكد على مقدرة فكرية للارتقاء فوق كل من الطبيعة الإنسانية والطبيعة الأم؛ فضلاً عن أن هذه العملية الفكرية- مثلها مثل جميع العمليات التى وجدت فى الطبيعة- كانت ذات طابع ميكانيكى سواء من حيث الشكل أم من حيث الأداء. أما عقلانية سيجموند فرويد، فبالرغم من كونها ليست معروفة إلا بدرجة أقل فى علم النفس المعرفى، فقد مثّلت التأثير الثانى الأهم فى تأسيس المبدأ الواجب أخذه فى الاعتبار بالنسبة للأحداث العقلية، إذا أردنا فهم السلوك الإنسانى. بالإضافة إلى ذلك، فإن اهتمام علماء النفس الاجتماعى الأوائل بتنظيم الذاكرة (Barrrlett, 1932; James, 1890) وبالتعلم المعرفى الأعلى (Tolman, 1932)، وبالدافعية المعرفية (Allport, 1935) كان له أثر عميق وممتد على ما أصبح معروفاً لاحقاً بالثورة المعرفية.

ومع حلول خمسينيات القرن العشرين أصبحت السلوكية ورفضها للحالات والعمليات العقلية الداخلية مناط هجوم متواصل من عدة اتجاهات؛ فقد بين إدوارد تولمان Edward Tolman نفسه وهو السلوكى البارز، وباقتناع، أن نظريات "التعلم الضحل shallow learning" (مثل Hull, 1930) لا يمكن أن تفسر سلوك التعلم للفئران فى المتاهة. فقد وجد تولمان فى دراسة تقليدية أن الفئران التى تعلمت الجرى فى متاهة كانت قادرة على السباحة فيها عندما غُمرت بالمياه، مُظهرًا وبشكل أكثر تحديدًا أن معرفتهم المتعلمة (كانت العبارة التى استخدمها تولمان هى "الخرائط المعرفية cognitive maps") قد ذهبت إلى أبعد من مجرد الاستجابات الحركية. أيضا فإن تعلم اللغة والقدرة على حل مشكلات معقدة قد بدا متجاوزًا للسلوكية، حيث يتطلب ذلك نظريات حول الحالات والعمليات العقلية (Broadbent, 1958; Bruner, Goodnow, & Austin, 1956; Chomsky, 1957: Miller, 1957; Newell, Shaw, & Simon, 1958).

لقد كان اختراع الحاسوب[٢٤٧] هو التطور الأهم في بناء منظور معالجة المعلومات دون أن نغفل أن التشابهات بين الحواسب والاستدلال الإنساني تعود إلى زمن أبعد من اختراع الكمبيوتر، وبالرغم من ذلك، فمن الصحيح أن الحاسب قد وفر نموذجًا قويًا (*و/داة! tool*) للتنظير حول التفكير (Broadbent, 1958). وكما كتب هربرت سيمون Herbert Simon عام ١٩٨٠ (p.45)، "ربما كان من الضرورى منذ عقد مضى، أن نبرهن على عمومية العمليات المعلوماتية التى تقوم بتشغيلها تلك الأنظمة المميزة أصلا عن بعضها البعض مثل الحواسب والجهاز العصبى للإنسان. وقد أصبح الدليل على تلك العمومية دامغًا". وبالرغم من أن كثيرًا من علماء النفس قد يأنفون من هذا الزعم المتطرف، فإن *الفلسفة الحاسبية للعقل* الواردة فى الاستشهاد السابق قد حملت راية الثورة المعرفية، وقادت إلى خلق علم معرفى وفلسفة معرفية جديدة تمامًا (Boden, 1988; Fiegenbaum & Feldman, 1963/ 1995; Luger, 1995).

وفى الوقت نفسه الذى كان فيه المنظور المعرفى محل إجماع فى علم النفس، بل ويفيض على العلوم ذات الصلة، كانت هناك حركة موازية تخطو قُدمًا فى الاقتصاد؛ إنها رؤية الاختيار العقلانى القائلة إن السلوك الإنسانى يمكن تفسيره كاملاً عن طريق تعظيم الفائدة، حيث يجرى التعريف هنا فى ضوء التفضيلات الفردية بدلاً من النتائج الممكنة. وهذه الرؤية سرعان ما تسيّدت كثيرًا من العلوم السياسية، وأثرت بعمق فى علم النفس أيضًا (مثل، نظرية القرار السلوكى التى استعرضناها فى الفصل الثانى).

---

(٢٤٧) جدير بنا أن نذكر القارئ بأن الحواسب التى تم تطويرها أثناء الحرب العالمية الثانية جاءت بدقة لتتناول النواقص فى معالجة المعلومات والقدرات الحسابية- لفك الشفرة مثلا أو تنبيه العمليات ما تحت الذرية. (المؤلف)

وبالرغم من أن الفكر الحالى قد أصبح أكثر استنارة (انظر مثلاً: Lupia, McCubbins, & Popkin, 2000)، فإن *الإنسان الاقتصادى*[٢٤٨] homo economicus *والإنسان النفسى* homo psycholoicus and يبدوان بالنسبة لكثير من علماء الاجتماع متنافريْن تمامًا. وقد توصّل هربرت سيمون- الذى عُرف كمفكر أصيل فى العلوم السياسية، والاقتصاد، وعلم النفس، وعلوم الحاسوب- إلى طريقة مُثلى نحو سد هذه الفجوة عن طريق تمييز العقلانية المحدودة والحقيقية (Simon, 1978, 1985)؛ فنموذج العقلانية المحدودة للسلوك الإنسانى الذى سرعان ما تم تبنّيه لدى كثير من علماء الاقتصاد السياسى، كان مقبولاً أيضًا لدى كثير من علماء النفس السياسى. وفى الحقيقة قد وجد البعض تشابها مثيرًا للشك مع *الإنسان النفسى*. وعلى أية حال، فإن مفاهيم الإشباع قد وفرت الأرضية المشتركة المطلوبة لنقاش بنَّاء بين علماء الاقتصاد السياسى وعلماء النفس السياسى أكثر مما وفرته مفاهيم القصوية، والسلوك، والمقدرة المحدودة على معالجة البيانات.

البناء المعرفى والعملية المعرفية

يوجد على الأقل نظريتان عامّتان للمعرفة الإنسانية نالتا قبولاً فى العلوم المعرفية (Hastie, 1986). إحداهما مقاربة المعالجة الموازية الموزعة parallel distributed processing (PDP) لديفيد راملهارت David Rumelhart وزملائه (Rumelhart, McClelland, and the PDP Research Group, 1986)- والتى كان لها تأثير ضئيل نسبيًا فى علم النفس الاجتماعى والسياسى. وفى

(٢٤٨) الإنسان الاقتصادى يتمثل فى الرأى القائل بأن العوامل الاقتصادية وحدها هى التى تحدد مسلك الإنسان. وأن هم الإنسان الوحيد هو الكسب إلى أبعد حد ممكن والرغبة التى لا حدود لها فى تجميع الثروة. ومن ثم فالقرارات التى يتخذها قرارات ذات صفة اقتصادية بحتة. أما الاعتبارات الأخلاقية والأدبية فلا مكان لها فى تفكيره ولا فى تصرفاته أو قراراته. انظر: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية؛ د. أحمد زكى رمزى، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٦. (المترجم).

المقابل نموذج الشبكة الترابطية للذاكرة (Anderson, 1983; Collins & Quillian, 1969) الذى أصبح الإطار المفاهيمى المركزى لطراز بناء المعرفة الاجتماعية، وبالرغم من أن تطبيقاتها فى بحوث الرأى العام غالبًا ما كانت مجازية أكثر من كونها نظرية واضحة، إلا أن تأثيرها كان عميقًا.(٢٤٩)

نموذج الشبكة الترابطية فى الذاكرة

تتميز الذاكرة الإنسانية أول ما تتميز بما تحتويه من متضادات: سعة غير محدودة للتخزين مع عمليات استرجاع غير كافية نسبيًّا؛ فالقدرة على الاستدعاء الواضح للأحداث من الطفولة المبكرة تقترن بعجز عن الاحتفاظ فى الذهن بقائمة الغذاء فى مطاعم ماكدونالد؛ القدرة على معالجة كميات مذهلة من المعلومات تلقائيًا (أى دون وعى) جنبًا إلى جنب مع تركيزٍ انتباهى ضيق جدًّا للمعالجة الواعية للفكر المعقد المقصود. ويمكن القول بأن هناك مساحة، فى ما نعرفه بمعالجة المعلومات الإنسانية، لكل من هلاوس العظمة (*الإنسان الاقتصادى*) والتواضع (*الإنسان النفسى*). وكان النموذج الهيكلى السائد للعقل بالنسبة لعلماء المعرفة الاجتماعية والسياسية والقائم على التمييز المعمارى التقليدى بين الذاكرة طويلة المدى (LTM) والذاكرة العاملة (WM)، قد تطور فى علم النفس المعرفى منبثقًا عن جهود التوفيق بين هذين المتضادين (Anderson, 1983; Atkinson & Shiffrin, 1968; Broadbent, 1958; James, 1890; Miller, 1957).

إن الذاكرة الإنسانية طويلة المدى منظمة بشكل مترابط فى شبكات من الدلالات أو المعنى. وعندما يُطلب من الناس القيام بالاستدعاء الحر لما يعرفونه حول موضوع ما- لنقل عن الإرهاب مثلاً- فإن ما يقولونه يبدو فى

(٢٤٩) يفسر تابر وتيمبون Taber and Timpone (1996) المعالجة الموازية الموزعة PDP ونماذج الشبكة اللغوية semantic بمزيد من التفاصيل. (المؤلف)

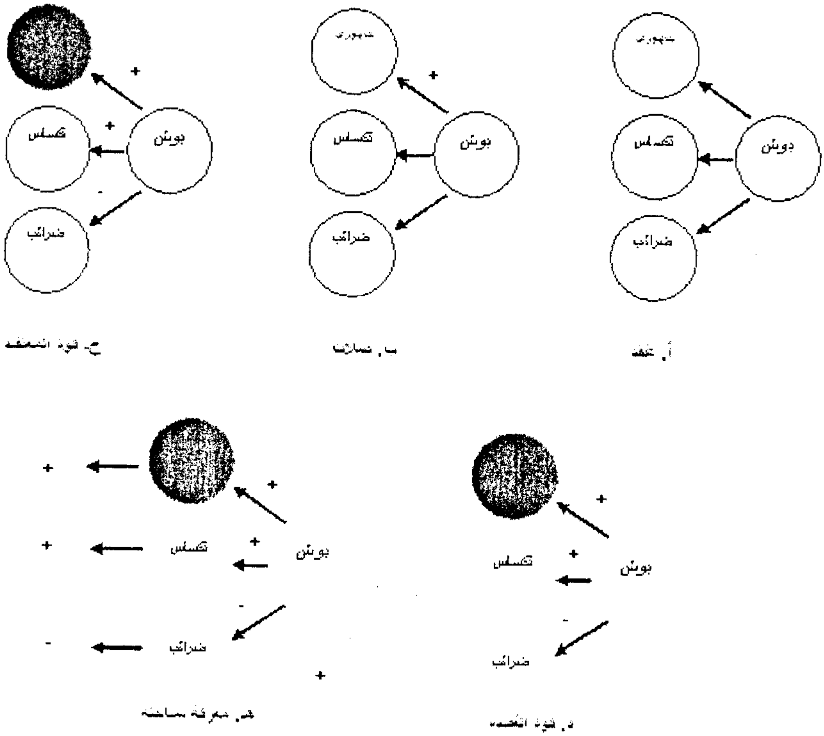
الأغلب وكأنه منظم بنائيًّا على نحو ملحوظ، حيث إن كل ذاكرة تشحذ أفكارًا إضافية فى رد فعل يتمثل فى سلسلة معرفية. فضلاً عن أن هناك هاديات cues مترتبة على الموضوع- فالإرهاب *الداخلى* مثلا- قد يشحذ مجموعة أخرى من الأفكار التى تبدو أيضا متجمعة بطرق ذات مغزى.

وتبقى الطريقة الدقيقة لكيفية تنظيم الذاكرة مسألة خلافية مثيرة للجدل؛ وما إذا كانت منظمة بشكل مترابط أم لا؟ ويمثل نموذج الشبكة الترابطية هذا الملمح الإنسانى المحورى للذاكرة الإنسانية طويلة المدى عن طريق تبنّى النسق الشكلى للعقد المتصلة ببعضها البعض، كما هو مصوّر فى الشكل ١٣-٢ (تم تعديله عن Lodge & Taber, 2000). وتمثُل موضوعات الذاكرة كعُقد (الدوائر فى الشكل ١٣-٢) ومعتقدات أو "علاقات تطبيقية" (Judd & Krosnick, 1989) تظهر كصلات توجيهية (الأسهم فى الشكل ١٣-٢).

تتنوع المعتقدات والمفاهيم فى قوّتها (سُمك الأسهم الدالة على الصلات وكذلك دوائر العقد فى الشكل ١٣-٢ ج ود). وفى هذه النسخة الحديثة من النموذج، تحمل الأشياء فى الذاكرة أسماء مؤثرة (شكل ١٣-٢ هـ). ويمكننا أن نترجم التشظى فى معرفة الفرد فى شكل ١٣-٢ كما يلى: (١) هناك اعتقاد قوى بأن بوش جمهورى، واعتقاد متوسط أنه من تكساس، واعتقاد ضعيف أنه يعارض الضرائب؛ (٢) مفاهيم *بوش* وجمهورى أقوى فى الذاكرة (أى أيسر فى الوصول إليها وأكثر ممارسة) من مفاهيم *تكساس والضرائب*؛ و(٣) بوش والجمهوريون محبوبون بدرجة قوية، تكساس محبوبة بصورة ضعيفة، وتكساس مكروهة على نحو ضعيف.(٢٥٠)

---

(٢٥٠) لم نناقش نظرية التوازن على الإطلاق، ولكن من الجدير أن نذكّر بأن جميع العناصر المتعلقة بالاتجاهات فى الشكل ١٣-٢ هـ هى فى توازن. وهذا بالطبع ليس المطلوب. (المؤلف)



شكل ١٣-٢. هندسة العقد- الصلات للمعتقدات والاتجاهات السياسية.

إن الذاكرة طويلة المدى توفر مخزنًا أساسيًّا لمعالجة المعلومات، ولتسجيل الخبرة والنشاط العقلى. ولنتخيل هنا شبكة معقدة وضخمة من عُقد المفاهيم والصلات مرسومةً على سبورة ضخمة فى حجرة مظلمة، لديك فى يدٍ بطارية للضوء صغيرة تسمى "الوعى الشعورى" وفى اليد الأخرى قطعة من الطباشير.(٢٥١) وهذا ما يأخذنا إلى العنصر البنائى الثانى فى نموذج الشبكة الترابطية. فالذاكرة العاملة ترتبط بالذاكرة طويلة المدى فى جزئها الخاص الذى تستطيع تصويره فى بؤرة التركيز فى أية لحظة. إلا أن حدود المعالجة التى قادت "سيمون"(٢٥٢) Simon إلى مفهومه عن العقلانية المحدودة تنبثق عن النقص فى الذاكرة العاملة (أى من ضعف الضوء فى بطاريتك). وهناك ثلاث مراحل أساسية تمثل عنق الزجاجة فى الذاكرة العاملة:

- سعة محدودة جدًّا- نكون قادرين على الاحتفاظ فقط بـ ٧ + أو – ٢ من كتل المعلومات فى الوعى فى الوقت ذاته (Miller, 1957).
- انتباه تسلسلى، حيث يجب أن يتم إحلال المعلومات القديمة، لإدخال المعلومات الجديدة للذاكرة العاملة من الذاكرة طويلة المدى أو من الخبرة الحسية (Payne, 1982).
- معدل التثبيت لتسجيل (تشفير) المعلومات من الذاكرة العاملة إلى الذاكرة طويلة المدى بطيء جدًّا- يستغرق عادة من ٨ إلى ١٠ ثوان لتنظيم المعلومات الجديدة "وكتابتها" (Simon, 1978).

---

(٢٥١) من بين الحدود المتعددة لهذا التشبيه أنه يتجاهل المدخلات من العالم (خبرة الإحساس). والذاكرة العاملة (فى هذه الحالة، تتمثل فى الشخص مع ضوء البطارية) تقف ما بين الذاكرة طويلة المدى والخبرة، وإلى درجة من أسر الانتباه بواسطة أى منهما يضمحل الوعى بالأخرى. (المؤلف)

(٢٥١) انظر الهامش رقم (٥٨) فى الفصل الثانى "مقاربات نظرية" حيث توجد نبذة تعريفية عن هربارت الكسندر سيمون وفكرة العقلانية المحدودة (المراجع)

إلى هذه النقطة، تعد مناقشتى لنمـوذج الـشبكة الترابطيـة مناقـشة استاتيكية إلى حد كبير، ولكن كيف يتسنى لنا- وفـق هـذا البنـاء الثنـائى للذاكرة- أن نقوم بتمثيل العمليات الأساسية لاستدعاء الذاكرة[٢٥٣]؟ اختصارًا فإن الآلية الأساسية للاستدعاء هى *نشر التنشيط* فى الذاكرة طويلة المـدى. ففى أية لحظة يكون لكل الأشياء فى الذاكرة (أى العُقد) بعـض الفاعليـة أو النشاط أو مستوى من الاستثارة الذى يمكن أن يصعد أو يهبط نتيجة للمعالجة الشعورية أو غير الشعورية. حيث إن احتمال صعود عقـدة إلـى الـذاكرة العاملة الشعورية (أى استدعاءها) لمستواها الأول من النشاط، يمثل وظيفـة متزايدة على وتيرة واحدة، وهذه العمليات الخاصة بالنشاط تعد مهمـة جـدًا (لمزيد من التفنيد الفنـى، انظـر: Taber & Timpone, 1996). أولاً، الفكـرة الشعورية تزيد من مستوى النشاط للأهداف المتضمنة فى الذاكرة؛ فـالقراءة حول "جورج بوش" تنشّط العقد ذات الصلة فى الذاكرة طويلة المدى. ثانيًـا، التنشيط ينتشر تلقائيًا عبر الذاكرة طويلة المدى من العقد المستثارة بدرجـة عالية إلى جميع العقد المتصلة على نحو مبـاشر، ومن ثـم إلى العُقـد ذات المستـوى الثانـى، وهكـذا، فيما يـعرف بتـأثير المروحـة (انظـر: Thomsen, Lavine, & Kounios, 1996)[٢٥٤]. ثالثا، التنشيط يفسد سريعًا وتفسد معه القدرة على الوصول إلى المعالجة الشعورية، بـالرغم مـن أن بعـض الأشياء فى الذاكرة قد تكون أكثر تناولاً زمنيًا من أشـياء أخـرى (Bargh, CHaiken, Govender, Pratto, 1992; Fazio, Sanbonmatsu, Powel, & Kardes, 1986; Neely, 1977).

---

(٢٥٣) لمزيد من المعلومات حول هذه العمليات وغيرهـا (مثـل النـسيان) انظـر: Callins and Smith (1988), Conway (1997), and Eysenck and Keane (1900)، ويـوفر كـل مـن Taber and Timpone (1996) علاجًا لعلماء الاجتماع. (المؤلف)

(٢٥٤) كلمة "وهكذا" هنا غير مرضية، حيث تبقى مسألة إلى أى مدى ينتشر التفعيل أو التنشيط وبأى قـدر تتقلص وهى تنتشر.. مازالت مسائل لم تحل. (المؤلف)

نموذج لمرحلة من معالجة المعلومات

كثير من نماذج معالجة المعلومات بُنيت على تأسيس هيكلى لنموذج الشبكة الترابطية للذاكرة. والشكل ١٣-١ ج يترك كثيرًا من الأمور غير محددة، فيما يتعلق بكيفية تحويل الفرد للمدخلات المعلوماتية الهائلة الواردة من البيئة ومن الذاكرة طويلة المدى إلى مخرجات فى صورة رأى عام وتحرك سياسى. والمقاربة الشائعة التى حازت على بعض التطبيق فى علم النفس السياسى تقسم معالجة المعلومات إلى مراحل عريضة (Lodge, 1995; & Taber, 2000; Ottati & Wyer, 1990; Steenbergen & Lodge, n.d; Taber, 1998; Taber, Lodge, & Glathar, 2001; Wyer & Ottati, 1993) على النحو التالى:

- الانتباه والتعرض: يجب أن تستحوذ المعلومات على الانتباه (أى تدخل الذاكرة العاملة) قبل أن تؤثر فى المعالجة الناتجة والمخرجات السلوكية.
- التفسير: يجب على المعلومات الجديدة أن تنظَّم فى إطار المعرفة الموجودة من الذاكرة طويلة المدى لتكون ذات معنى. وهذه التمثيلات الداخلية للمعلومات هى التى قد تؤثر فى المعالجة الناتجة.
- التقييم: بعض أهم الأحكام التى يجب أن تقدَّم حول المعلومات تتعلق بالتطبيقات التقييمية لتلك المعلومات الخاصة بالفرد؛ الاتجاهات المشكَّلة، "معدلات" الحب- الكره المتولدة، وربما بعض الانطباعات التلخيصية المشكَّلة أو التى يتم تحديثها بصدد المرشحين أو الجماعات أو القضايا ذات الصلة.
- التخزين: إذا كان ينبغى لتلك المعلومات التى تم تفسيرها وتقييمها (والتى أصبحت الآن فى صورة معرفة) أن توجّه المعالجة الناتجة للمعلومات

والتحرك أيضًا، فإنها يجب أن تكون معلومات متصلة مرة أخرى بالشبكة الترابطية للذاكرة طويلة المدى.

وقد يكون رسم المراحل العامة لمعالجة المعلومات جد مفيد فى توجيه البحث أو تنظيم مراجعة التراث، إلا أن هناك أيضا معوقات: أولاً تحديد المراحل قد يتضمن تسلسلاً حديديًا، تخطو فيه معالجة المعلومات خطوات متصلبة عبر خط تجميع من المواد الخام إلى المنتج النهائى. فضلاً عن أن فصل المعالجة إلى مراحل قد يوحى بتمييزات امبريقية لا توجد سوى فى الطبيعة بالكاد. والمعالجة العقلية ليست، ببساطة، بهذا الترتيب أو التنظيم، وغالبًا ما تكون الخطوات غير متسلسلة أو مختلطة.

ثانيًا، قد يكون هناك تأكيد مبالغ فيه على المعالجة الشعورية فى النموذج المرحلى، على النشاط المضبوط فى الذاكرة العاملة. وهذا ما قد يجعلنا نفهم أهمية الأوتوماتيكية فى معالجة المعلومات. وأخيرًا، ليس من المعروف دائمًا كون النموذج المرحلى العام لا يرقى إلى منزلة نموذجٍ عمليةٍ "ناجح" للمعرفة(٢٥٥). وبالرغم من وجود تراث امبريقى ونظرى معقول عن المراحل المختلفة للمعالجة، فإن الآليات الفعلية- أى ما يسمى بعمليات المعلومات الأساسية elementary (Payne, Bettman, &Johnson, 1992; Taber & Steenbergen, 1995)- تبقى غير محددة، ومثيرة للخلاف.

ملخص

إن مقاربة معالجة المعلومات لدراسة الذكاء الإنسانى لها سلالة طويلة ومتميزة، ورؤيتها *للإنسان الرمزى* تشكل الجوهر النظرى للعلوم المعرفية

---

(٢٥٥) من بين الأهداف الأساسية للعلوم المعرفية خلق وصياغة نظريات عمل للمعرفة الإنسانية. والنماذج الحاسبية (أى التمصيل الحاسوب العامل) لهذه النظريات تعد أدوات رئيسية لتحديد اكتمال وتوليد التطبيقات لهذه النظريات المعرفية (انظر: Anderson, 1983; Boynton & Lodge, 1998; Taber, 1992; Taber & Steenbergen, 1995; Taber & Timpone, 1996). (المؤلف)

الحديثة، وتنشّط "الثورة المعرفية" عبر العلوم الاجتماعية. فالأفراد يتم تصورهم كمعالجين رمزيين فى إطار بيئة معلوماتية معقدة، ويكون تفكيرهم حصيلة كل من المعالجات والإدارة المضبوطة أوتوماتيكيا للمعلومات الخارجية والمعرفة المختزنة (متضمنة المعتقدات والاتجاهات). وعمليات الذاكرة- مقسمة إلى هياكل من الذاكرة طويلة المدى والذاكرة العاملة وهى على الأغلب ممثلة كشبكة ترابطية- تلعب دورًا محوريًّا. أما النموذج المرحلى، فهو يوفر إطارًا مفيدًا للتنظير حول العمليات الرئيسية للانتباه، والتفسير، والتقييم، والتخزين. والحقيقة هى أن مناقشتنا للبحث الحديث فى الرأى العام سيتم تنظيمها حول المراحل الثلاث الأولى من هذه المراحل.

معالجة المعلومات وبحوث الرأى العام

ربما يكون التعقيد السيكولوجى المبكر لنموذج الاتجاهات الوارد فى كتاب *الناخب الأمريكى The American Voter* (Campbell et al., 1960)، هو السبب فى أن تصبح الحركة المعرفية فى بحوث الرأى العام تطورية evolutionary أكثر منها ثورية revolutionary[٢٥٦]. وقد بدا الاهتمام الأعمق بالمعالجة المعرفية فى معلومات الرأى العام طبيعيًا، طارحًا مسائل طويلة العهد تتعلق ببنية المعتقدات والإيديولوجية، وثبات وكبح الاتجاهات والقيم، والمكونات المعلوماتية للرأى.

---

(٢٥٦) يمكننا بالتأكيد أن نرى هذه الحركة- رغم ذلك- عن طريق مقارنة الصور الخاصة بالمجال فى ١٩٨١ (Kinder & Sears) وفى عام ١٩٩٨ (Kinder) فى الفصول الواردة فى المرجع فى علم *النفس الاجتماعى Handbook of Social Psychology*. ونجد كل من ستينبرجن ولودج Steenbergen and Lodge (نسخة) يقتفون نقطة البداية لهذا المجال فى المعرفة السياسية political cognition إلى إصدارات عديدة فى بداية الثمانينيات من القرن العشرين (Fiske & Kinder, 1981; Graber, 1984; Herstein, 1981)، ولكنهم يسرعون بالإشارة إلى عمل ليبمان الممهّد لذلك المسار Lippman (1922)، وماكافى McPhee (1963)، وآكسلرود Axelrod (1973). وأود أن أضيف إلى هذه القائمة سلسلة من الإصدارات التى ركزت على صنع القرار فى السياسة الخارجية (Carbonell, 1978; Jeivis, 1970; Snyder, Bruck, & Sapin, 1962). (المؤلف)

المدخلات المعلوماتية

متى يرتفع الخطاب السياسى بما يكفى فوق صخب الحياة العصرية بما يسمح للمواطنين ملاحظته؟ وما أنماط المعلومات السياسية المثيرة للتفكير أكثر من غيرها؟ وهل للتباين غير المحدود فى البيئات المعلوماتية والمواطنين الذين يحددون جانب المدخلات للمعرفة السياسية أن ينخفض إلى مجموعة من الأبعاد القابلة للتحكم؟

فى تعليقاته الحديثة على هذا المجال، يعرف دونالد كيندر Donald Kinder (1998, see also Sears & Funk, 1991) ثلاثة أنماط عريضة من المعلومات التى قد تكون ذات أهمية خاصة بالنسبة للمواطنين وهم يشكلون آراءً حول شخصيات وجماعات وقضايا سياسية: "(١) المصالح المادية التى يراها المواطنون مرتقبة أو متعلقة بالموقف، (٢) التعاطف والسخط الذى يشعر به المواطنون نحو التجمعات الاجتماعية، و(٣) الالتزام بالمبادئ السياسية التى أصبحت متعلقة بالقضايا العامة" (p.800). وينبغى أن ننظر بعين الاعتبار إلى كل من هذه الأنماط الثلاثة العريضة فى ضوء كيفية توفيرها "التوجهات الدافعية motivational orientations" للمواطنين فى معالجة المعلومات السياسية. وسوف ننهى هذا القسم بمناقشة مختصرة للانتباه والتعرض الانتقائى.

المصلحة الذاتية المادية

لقد طرح المنظّرون السياسيون، من "ماركس" Marx إلى "موسكا" Mosca، ومن "دال" Dahl إلى "داونز" Downs، طرقهم المختلفة فى فهم النظم السياسية على أسس صلبة، كما يبدو من المصلحة الذاتية. وليس فى هذا السياق ما هو أكثر محورية من تشريح *الإنسان الاقتصادى*. حتى إن علماء

النفس قد سلموا بسطوة الأنانية فى دفع الفكر والسلوك الإنسانى. ويتميز هذا المبدأ بقوة الثبات فى تفسيرات العلوم السياسية للتصويت والرأى العام فى دوائر معينة تتناول العقائدية dogma(٢٥٧). وليست المفاجأة فى أن تتفشّى الواقعية الساخرة cynical realism(٢٥٨) فى التفسيرات المعيارية للعمل السياسى فى الإعلام والثقافة العامة. وبالرغم من الوجود العام لتفسيرات المصلحة الذاتية للرأى العام، فإن هناك أسبابًا قوية لاختبار أهميتها الإمبريقية (Citrin & Green, 1990; Sears & Funk, 1991).

وللأسف فإن المصلحة الذاتية كانت- بالنسبة لهؤلاء الذين يتمنون اختبار سطوتها فى تفسير الرأى العام- مفهومًا زلقًا مخادعًا مثل العقلانية، لأسباب متعلقة ببعضها البعض. وبالنسبة تقريبًا لأى قيد على التعريف، من الممكن الرد بأن "جوهر" الأنانية قد فقد إلى حد ما. ويقترح "ديفيد سيرز" David Sears وزملاؤه الذين وضعوا الاستكشاف الإمبريقى الأكثر استدامة لدور المصلحة الذاتية فى الرأى العام، ثلاثة معايير: أولاً، يجب أن تكون المصالح المتضمنة ملموسة أو مادية. ثانيًا، أن تكون الذات المتضمنة هى الفرد (أو ربما أسرة الفرد). ثالثًا، أن تكون المصلحة الذاتية تتعلق بنتائج وشيكة (Sears & Funk, 1991). أما الإشباع النفسى، والأهمية، بالنسبة للآخرين والاعتبارات المستقبلية فكلها مستبعدة، ويبدو لى أن السبب فى ذلك كونها تميل إلى مد المصلحة الذاتية إلى ما وراء الاعتراف بل وتجعلها تنظيرية وتعليمية وغير قابلة للقياس إمبريقيًا.

---

(٢٥٧) التعريفات الحديثة للعقلانية من قبل علماء الاقتصاد السياسى (يمكن العثور على أمثلة ممثلة لدى Lupia, McCubbins, & Popkin, 2000) تفصل وبشكل واع مبدأ العقلانية من الأهداف الأنانية. وكان تحدى سيمون Simon's (1985)، كما يبدو قد وصل إلى صلب الموضوع. (المؤلف)

(٢٥٨) الواقعية الساخرة حركة حديثة فى فن الرسم الصينى بدأت فى بكين عام ١٩٠٠ وتعتمد على انطلاق التعبير الفنى الفردى بعيدا عن حدود العقل الجمعى للثورة الثقافية والتركيز على تناول ساخر لما شهدته الثورة الصينية منذ ١٩١١ من أحداث ذات طابع سياسى اقتصادى (المراجع)

ويتضح من دراسة تلو أخرى أن المصلحة الذاتية المادية قصيرة المدى ليست ذات صلة قوية بالرأى العام على مدى واسع من القضايا السياسية. ويقدم كيندر kinder (1998) قائمة طويلة من الأمثلة:

إن الأمريكان من السود والبيض-عندما تواجههم إجراءات تعويضية[٢٥٩] affirmative action - يصلون إلى رؤاهم بدون حساب الأضرار أو المنافع الشخصية (Kinder & Sanders, 1996; Kluegel & Smith, 1986). كما نجد أن المتعطلين عن العمل لا يصطفون وراء السياسات الموضوعة لتخفيف الأزمة الاقتصادية (Schlozman & Verba, 1979)، والمحتاجين إلى خدمات طبية لا يصبحون أميل إلى الامتنان إلى التأمين الصحى الحكومى أكثر من أقرانهم المتمتعين بتأمين كامل (Sears et al., 1980)، وآباء الأطفال المسجلين فى المدارس العامة لا يؤيدون دعم الحكومة للتعليم أكثر من المواطنين الآخرين(Jennings, 1979)، كما أن الأمريكان المعرضين للانتداب العسكرى ليسوا معارضين للتدخل العسكرى على نحوٍ خاص، أو لتصعيد الصراعات المشتعلة فعليًّا (Lau, Brown, & Sears, 1978; Mueller, 1973, 1994)، وأيضًا النساء العاملات خارج الوطن لا يختلفن عن العاملات داخل الوطن فى تأييدهن للسياسات المقصود بها إفادة المرأة فى العمل (Sears & Huddy, 1990)، (p. 801).

بالإضافة إلى ذلك، فقد تبين أن الاعتبارات الاقتصادية الشخصية أقل أهمية بكثير فى التصويت للرئاسة من الاهتمامات العامة حول الاقتصاد القومى (Kiewiet, 1993). والمؤكد أننا سنخلص من ذلك- وبالنظر إلى النتائج السلبية- إلى أن المواطنين لا يبدون على درجة خاصة من الحساسية تجاه مصالحهم الخاصة عندما يتخذون قرارات سياسية. وبدون أن تكون

---

(٢٥٩) انظر الهامش رقم (١٩٤) فى الفصل الحادى عشر: الاتصالات والسياسة فى عصر المعلومات(المؤلف)

المحصلات المادية من سياسة أو قضية عامة واضحة وكبيرة ووشيكة جدًّا (Sears & Funk, 1991) فإن المصلحة الذاتية لا تكون محدِّدة للرأى أو التحرك.(٢٦٠)

هل من الممكن استخلاص أن المصلحة الذاتية، بأثرها الضعيف على الاتجاهات والتحركات السياسية، تعد غير مهمة بالنسبة لمعالجة المعلومات السياسية؟ المثير للدهشة، أنه وبناءً على الرفض التوكيدى للمصلحة الذاتية كمحدِّد للرأى، يتبين أن المصلحة الذاتية المادية تؤثر *بالفعل* على الانتباه إلى المعلومات السياسية. فالمواطنون الذين تتداخل مصالحهم مع قضية من القضايا يميلون إلى اعتبار تلك القضية مهمة، وبالفرض فإنهم أيضًا يكونون أكثر انتباهًا للمعلومات المتعلقة بها، بالرغم من أن الدليل هنا يبقى دليلاً أوليًّا مجملاً (Krosnick, 1988, 1990). فالمسنون، والمتعطلون عن العمل، والأمريكان السود، أولئك الذين من شأنهم الانتفاع أو المعاناة من تخفيف الضرائب، يعلقون جميعهم أولوية قصوى على القضايا التى تؤثر فيهم على نحو شخصى أكثر (Boninger, Krosnick, Barent, & Fabrigar, 1995; Iyengar & Kinder, 1987; Sears & Citrin, 1982; Thomson, Borgida, & Lavine, 1995). وفى تحديد نوعية المعلومات التى سيولون الانتباه إليها، فإن المصلحة الذاتية توفر بعضًا من التوجيه بالنسبة لعامة الناس.

التوجهات الجماعية

إذا لم تكن المصلحة الذاتية الضيقة مرشدًا جيدًا للرأى العام، فربما تُثبت التوجهات الأساسية للجماعات الاجتماعية والسياسية قدرةً أكبر على

---

(٢٦٠) الحملات التى تشتعل منافسة على مصالح مادية مفهومة بسهولة، كما هو الحال فى بعض الاقتراعات حول تخفيف الضرائب، وجد أنها تشحذ قدرًا أكبر بكثير من العمل القائم على المصلحة الذاتية (Courant, Gramilich, & Rubinfield, 1980; Hawthrone & Jackson, 1987). (المؤلف)

ذلك. فلقد فهمنا، على أية حال، منذ وقت طويل أهمية الهوية الاجتماعية بالنسبة لتطوير الاتجاهات الاجتماعية والسياسية (brewer & Brown, 1998; Kinder, 1998). حيث إن الانتماءات لجماعات اجتماعية وسياسية ودينية وتاريخية وثقافية وقومية وسياسية، تعد بلا شك قوى توجيهية فاعلة فى توجيه الرأى العام والتحرك المحتمل. وقياسًا للطبيعة التسلسلية تكون هوياتنا السلبية ومشاعرنا ومعارفنا تجاه الجماعات التى لا ننتمى إليها.(٢٦١) وقد أفاد روجر براون Roger Brown فى مرجعه التقليدى لعلم النفس الاجتماعى بأن "الصراع بين الجماعات يشبه مقعدًا ثلاثى القوائم شديد الثبات؛ لأن هناك قائميْن يمثلان العمليات السيكولوجية العامة التى لا يمكن مكافحتها، وهى التمركز حول العرق ethnocentrism، والنمطية stereotyping أما القائم الثالث فيمثل حالة المجتمع، والتوزيع غير العادل للموارد، وهو ما يوجد دائمًا فى كل مكان" (p. 533).

للأسباب نفسها، تبين أن تصدعات الجماعة الاجتماعية، من النوع إلى الجيل، ومن الطبقة الاجتماعية الاقتصادية إلى الإقليمية، تعد محددات مهمة للرأى العام على مدى واسع من القضايا (Kinder, 1998). ومن بين النتائج الأكثر رسوخًا فى هذا التراث، مثلاً، أن السود والبيض من الأمريكان يختلفون فى مواقفهم حول كثير من القضايا السياسية، وبشكل واضح وملحوظ جدًّا أحيانًا. وتظل المناظرات المهمة المتعلقة بالدرجة التى انحدر إليها الاضطهاد العرقى فى العقود الأخيرة، والتفسير النظرى لـ "العنصرية الحديثة" (Kinder, 1986; Sniderman & Tetlock, 1986b, 1986a)، ودور

---

(٢٦١) الاعتراف بأن المجتمع الجماعى الحديث يضع الفرد فى إطار مجال من التوحد الجماعى المعقد وأحيانًا القاطع، وأن الهوية نفسها تتغير مع الوقائع الاجتماعية والسياسية واللغة البسيطة للجماعة وخارج الجماعة توفر رغم ذلك إطارًا قويًا لمناقشة أثر العلاقات الجماعية على الرأى العام. (المؤلف)

"الصراع الجماعى الواقعى" فى تفسير التمييز (Bobo, 1988; Coser, 1956)، والعرق تظل كلها- كما هو واضح- قوى موجهة فاعلة لكثير من الأمريكان (Black & Black, 1987; Bobo & Sanders, 1996). وبالمثل، فإن الاتجاهات حول الرفاهية (Gilens, 1999)، والهجرة (Pettigrew & Meertens, 1995) وسياسات مكافحة الإيدز (Price & Hsu, 1992) تتحول كلها إلى عدائية نحو الجماعة الأخرى.

ولكن تحت أية ظروف ستمارس الهويات الجماعية أكبر جذب ممكن على الرأى العام؟ تشير النظرية والبيانات إلى ثلاثة عوامل تتوافق على نحو دقيق مع مقعد براون ثلاثي القوائم. أولاً، هناك قدر كبير من البحوث- أكثرها شهرة، *الشخصية التسلطية* *The Authoritarian Personality* (Adorno, Frankel- Brunswick, Levinson, & Sanford, 1950)- يؤكد على الفروق الفردية. فبعض الناس يكونون أكثر تمركزًا على الهوية العرقية أو أكثر استثمارًا من الناحية الشخصية فى الهويات الجماعية عن الآخرين. أما الحجة الثانية فقد ركزت على بيئة المعلومات والأنماط الجماعية المشتركة على نحو واسع. ولا يمكن للتوجهات الجماعية أن تؤثر على الآراء فى قضية سياسية، مثلاً، إذا كانت هذه التوجهات غير مفهومة باعتبارها ذات صلة بالقضية، وهذه الصلة أو "الارتباط" قد توفره المعالجات النخبوية للمعلومات المتعلقة بالأنماط (انظر على سبيل المثال: Kinder & Sanders, 1996; chapter 11). ثالثًا، فإن الصراع الجماعى، والاعتماد على الهوية الاجتماعية من أجل معالجة المعلومات، تكون مستجيبة أيضًا إلى الصراعات الحقيقية للمصلحة (Bobo, 1988; Coser, 1956; Summer, 1906; chapter 5). أيضًا فإن فترات الصراع الأشد بين الجماعات أو القضايا التى تركز على المصالح الجماعية المتصارعة ينبغى أن تعزز من أهمية الهويات الجماعية فى معالجة المعلومات الفردية.

القيم السياسية

إن السياسة بالنسبة لكثير من الناس تدور كلها حول المبادئ، فالجدل العام حول الإجهاض، والصحة القومية، والسيطرة على استخدام الأسلحة، وعقوبة الإعدام، والرفاهية، وتمويل الفنون كلها تدور حول المحاور المركزية لجملة الأخلاق الأمريكية: الروح الفردية، المساواة، هاجس القوة (Kinder, 1998). وتعد السياسة فى جزء منها تنازعية contentious لأنها تجلب القيم إلى الصراع، على المستوى الاجتماعى بالتأكيد (Feldman & Zaller, 1992; Kinder & Sanders, 1996; Stoker, 1992) ولكن أيضًا داخل المواطنين الأفراد (Feldman & Zaller, 1992; Tetlock, 1986). هذا فضلاً عن أن القيم قد تكون عناصر رئيسية فى *بنية* المعرفة السياسية (أى الذاكرة)، حيث توفر كابحًا عبر القضايا وثبات الاستجابة عبر الوقت، لدى بعض المواطنين على الأقل (Feldman, 1988; chapter 14). وبناء على مركزيتها فى الخطاب السياسى وفى النظرية الديمقراطية، قد نتوقع أن تكون القيم محدِّدة على نحو فعال للرأى الفردى بالنسبة إلى عدد كبير من القضايا السياسية. ومن ثم قد يكون من قبيل المفاجأة أن تصبح آثار الروح الفردية، والمساواة، والتسامح، ومعارضة الحكومة، آثارا عارضة مركبة لا صوت لها. ولتفسير هذه النقطة، سننظر وباختصار فى البحث حول الروح الفردية.

الفردانية الصلبة hardy individualism: المفهوم الذى يعنى أن الناس مسئولون عن كثير من أوجه حياتهم، وهو مفهوم يساعد على تفسير معارضة برامج المساعدة الحكومية (Feldman, 1988; Feldman & Zaller, 1992; Kinder & Sanders, 1996) وميل الفقراء للوم المعتقدات الشائعة عنهم باعتبارها متسببة فى الأوضاع التى يعيشون فيها (Fledman, 1983; Sniderman & Brody, 1977). ولكن الأشياء تبدأ فى الغموض عندما نضع فى الاعتبار

اتجاهات الأمريكان البيض نحو السود. فمعارضة برامج الحكومة الموضوعة لتخفيف الأعباء الاقتصادية على الأمريكان السود قد تفهم على أنها امتداد بسيط لهذا المنطق المبدئى نفسه: السود فقراء لأنهم لا يعملون بما يكفى من الجدية (Sniderman, 1985; Sniderman & Tetlock, 1986b, 1986c). من ناحية أخرى، قد بيَّنا أن الهويات الجماعية العرقية توفر تفسيرًا فعالاً للاتجاهات السياسية ذاتها، خاصة عندما نضع فى الاعتبار دور المساواة الاجتماعية (Kinder, 1986; Kinder & Mendelberg, 2000; Sanders, 1996; Kinder & Winter, 2001).

التعرض الانتقائى

إن المصلحة الذاتية، والقيم السياسية، والهويات الجماعية على نحو خاص، تخلق مجالاً فعالا للقوى الدافعية التى توجه المواطنين فى بيئتهم المعلوماتية. ومن الناحية التقليدية، صورت بحوث الرأى العام المواطن كمجرد أداة تتسم بالسلبية نسبيًّا فى إطار قوى أكبر، قد تكون شريرة فى بعض الأحيان، دون الميل أو القدرة على ضبط البيئة المعلوماتية. فى المقابل، نجد قدرًا كبيرًا من الأعمال الحديثة تصور المواطن منخرطًا على نحو أكثر إيجابية، هذا إذا لم يكن فعليًّا واقفًا فوق قمة المعالجة المعلوماتية (Kuklinski & Quirk, 2000; Lavine, 2002; Lodge & Taber, 2000, 2001; Rahn, Aldridsh, & Borgida, 1994; Taber & lodge, 2000; Taber, Lodge, & Glather, 2001; Zaller & Feldman, 1992). النقطة الحرجة للأهداف الحالية هى أن المواطنين، إذا كانت لديهم الدافعية، قد ينتبهون وبصورة انتقائية، أو يسعون، إلى معلومات معينة من البيئة؛ ولا يكونون فى حاجة إلى أن يصبحوا مجرد متلقين سلبيين.

المفاجأة، أن قدرًا كبيرًا من التراث الموجود حول التعرض الانتقائى المنبثق عن تقليد التنافر المعرفى[٢٦٢] cognitive dissonance فى علم النفس الاجتماعى، لا يوفر دعمًا مباشرًا على طول الخط لهذا الفرض (Eagly & Chaiken, 1993; Frey, 1986; Kunda, 1990; Sears & Freedman, 1967). وربما يكون الدليل الأوضح على التعرض الانتقائى فى معالجة المعلومات السياسية آتيًا من سلسلة التجارب التى أجريتها مع ميلتون لودج Milton Lodge (Taber & Lodge, 2000). حيث قام المفحوصون فى هذه الدراسات- وباستخدام نموذج واسع من لوحات المعلومات على الحاسب[٢٦٣]- بالبحث عن المعلومات التى يعرفون أنها ستؤيد معتقداتهم السابقة حول الإجراءات التعويضية، والسيطرة على الأسلحة، بينما تجنبوا المعلومات التى أدركوا أن من شأنها أن تتحدى هذه المعتقدات. وقد كان التعرض الانتقائى فى أعلى حالاته وسط المفحوصين الأكثر اطلاعا، والذين تتوافر لديهم معتقدات قوية، وبالتحديد مَنْ قد نتوقع منهم أن يكونوا الأكثر دافعية لضبط المعلومات.

بنية الذاكرة وعمليات التفسير

من بين المبادئ الأساسية لنظرية معالجة المعلومات أن الناس لا يستجيبون مباشرة إلى المنبهات الخارجية، بل يجب أولاً أن يبنوا تمثيلات

---

(٢٦٢) التناقض الإدراكى: نظرية وضعها "فيستنجر" Festinger تقر بأن الفرد يتميز بنوع من التماسك الداخلى فى عواطفه وتصوراته ومعتقداته. كما أن أفعاله تكون مجموعًا متوازنًا ومتجانسًا. وإذا اضطر الفرد إلى أن يؤدى عملاً يتعارض مع نسق قيمه مما يترتب عليه تصدع التوافق بين عواطفه وبين تصوراته عن آراء الآخرين تنشأ حالة التنافر الإدراكى وتسبب اضطراب نفسية الفرد. انظر: معجم المصطلحات الاجتماعية، د. أحمد زكى بدوى، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٦. (المترجم).

(٢٦٣) لوحة المعلومات هى مصفوفة للمعلومات الخفية؛ يجب على المفحوصين أن يقوموا بالضغط على خلية فى المصفوفة لإطلاق المعلومة من الخلية. وفى هذه المعلومات المتغايرة الخفية المتكونة من حجج مؤيدة ومضادة للعمل التوكيدى أو ضبط الأسلحة، والصفوف، مميزة بمصدر الحجج (مثل: NRA أو اللجنة المناهضة للأسلحة الشخصية). (المؤلف)

داخلية للمعلومات internal representations، وهو ما يدعوه "والتر ليبمان" Walter Lippman (1922) بـ "الصور داخل العقل pictures in the head". وسوف نتناول فى هذه الجزئية مسألة كيفية بناء المعرفة وأثر ذلك البناء على تفسير المعلومات الجديدة. وبدلاً من محاولة تقديم رؤية شاملة (انظر: Eagly & Chaiken, 1993; McGraw & Steenbergen, 1995)، سأركز على عدة أفكار ذات أهمية خاصة بالنسبة للرأى العام.

كان أحد النقاشات النزاعية قد انطلق مع صدور مقالة "فيليب كونفيرس" Philip Converse عام ١٩٦٤ حول نسق المعتقدات الجماهيرية. وقد أعلن "كونفيرس" أن عامة الناس كانوا "أبرياء تمامًا" (p. 255) من "نسق المعتقدات المألوفة، التى تميل على الأغلب- من وجهة نظر أهميتها التاريخية- إلى جذب المراقب المحنك" (1964, p. 256). ولم يبدُ الفكر الغربي- بأبعاده: اليمين، اليسار، الليبرالى، المحافظ- مقيدًا للمعتقدات السياسية للمواطنين الأمريكان. وبافتقادها للبناء التاريخى، فإن المعتقدات الجماهيرية لم تتمتع إلا بقليل من التماسك ودرجة أقل من الاستقرار أو الثبات. ويمكن قراءة البحوث التى أجريت حول الإيديولوجيا والرأى العام، منذ "كونفيرس" كمحادثة ممتدة على مدى هذه الأطروحة المحورية (kinder, 1998; Sniderman, 1993; Sniderman & Tetlock, 1986a; chapter 14). وقد اقترح كونفيرس نفسه إجابة نصها: "نحن لا نكذِّب وجود كيانات يمكن على أفضل الأحوال تسميتها بـ "إيديولوجيات الناس folk ideologies"، ولا ننكر للحظة واحدة أن التمييزات الحادة فى تنوعٍ من القيم الضيقة، قد توجد فى إطار البنى الفرعية للناس الأقل تعليمًا" (pp. 255-256). بمعنى آخر: إن المواطنين قد ينظمون معتقداتهم السياسية على نحو هرمى، ولكن فى ضوء القيم الجوهرية وليس البعد الليبرالي- المحافظ (Feldman, 1988; Hurwitz & Peffley, 1987; but see Abramowitz & Saunders, 1998).

وهناك نقاش آخر ذو صلة بالمنظومات (انظر: Conover & Feldman, 1991; Kuklinski, Luskin, & Bolland, 1991; Lodge & McGraw, 1991): هل الذاكرة منظمة فى اتجاهات ومعتقدات منفصلة (عُقد وصلات مفردة)، أم أنها "فى كتل" (شبكات فرعية معقودة على نحو وثيق الصلة بموضوع معين فى الذاكرة)؟ على سبيل المثال، عندما يتناول الناس هيلارى كلينتون Hillary Rodham Clinton فى خبر صحفى، فإلى أى مدى؟ وكيف تكون المعرفة التى استحضروها من الذاكرة طويلة المدى منظمة؟ لقد تبين أن الناس الذين اعتقدوا أو فكروا قليلا حول السناتور كلينتون فى الماضي- المحنكين أو المثقفين سياسيًا- على سبيل المثال، أو الذين اهتموا بشكل خاص بقصة كلينتون- هم الأكثر احتمالاً لامتلاك منظومة فى الذاكرة طويلة المدى تنظم معرفتهم، واتجاهاتهم، واستنتاجاتهم حول هيلارى. وأن الاتجاهات المهمة من الناحية الشخصية أكثر احتمالاً من الاتجاهات غير المهمة بالنسبة لـ "تطور" بُنى أو هياكل مكتملة ومتبلورة فى الذاكرة (Barent & Krosnick, 1995). وهناك تطبيقان للتنظيم المخططى schematic organization للذاكرة يستحقان التعليق: أولاً، بقدر ما تكون المخططات فى الذاكرة طويلة المدى "موحدة unitized" بقدر ما يمكن أن توسع وعلى نحو دال من قدرة الذاكرة العاملة، وبالتالى من مقدار المعرفة التى يمكن الاحتفاظ بها فى الوعى الشعورى. ثانيًا، إن المخططات تُثرى "الصور داخل العقل" بملء كثير من التفاصيل حول الموضوع محل التفكير من خلال المعرفة الاستنتاجية. وهذا ما يوفر لمعالجة المعلومات مكسبًا جديدًا فى الكفاءة، ولكن فى ظل خطر الاستنتاج الخاطئ.

على غير المتوقع، فإن دور الانفعال فى تنظيم الذاكرة لم يحز على اهتمام كبير فى بحوث الرأى العام (انظر: الفصل السادس)، وعندما تم وضعه فى الاعتبار، لم يحدث أن وُجد الانفعال التقييمى عمومًا فيما يتعلق

ببناء المعرفة السياسية (McGraw & Steenbergen, 1995). وقد عرضنا حديثًا أنا وميلتون لودج (2000) Milton Lodge نظريةً للاستدلال السياسى القائم على الدافعية والمبنى على الدمج الشديد للانفعال التقييمى (الحب والكره، أو يروق ولا يروق likes and dislikes) فى الذاكرة الترابطية (راجع الشكل ١٣-٢). ونزعم أن جميع المفاهيم السياسية التى تم تقييمها فى الماضى إنما تحمل علامة مؤثرة فى الذاكرة طويلة المدى. وهذه التقييمات ترد *تلقائيًا* وبلا مفر إلى الذهن حينما تدخل عقدة المفهوم إلى حيز الوعى، مع تطبيقات مهمة للاستدلال الناتج (سنناقشه لاحقًا). وهذه المقاربة ذات فائدة تتمثل فى اقتران رؤية أبسط للانفعال بالنموذج المعيارى لمعالجة المعلومات التى وجهت البحث فى المعرفة السياسية لعدة عقود. ومع ذلك فهى غير مفيدة من حيث إنها قد تكون *شديدة* البساطة. وعلى نحو خاص فإن رؤيتها للانفعال فى ضوء تقييمات ما يروق وما لا يروق قد تبدو شديدة الفتور لدى المهتمين بالانفعالات الصادقة (Marcus & MacKuen, 1993). وعلاوة على ذلك، فإن آليات تحديث العلامات الوجدانية تبقى مثيرة للخلاف، والنموذج على حالته هذه لا يمكن أن يكون مسئولاً بسهولة عن الازدواج الوجدانى فى الاتجاهات السياسية (Lavine, 2001).

التقييم

يتمثل دور المواطن الأساسى فى تشكيل الرأى العام فى مهمة تقويمية. فالمواطنون فى المحادثة، فى مكان الاقتراع، حول مسح الرأى يُطلب منهم تقرير تقييماتهم المهمة للمرشحين، أو الجماعات، أو القضايا. وذلك بناءً على افتراض أن المواطنين لديهم آراء يخبرون عنها. ولكن "كونفيرس" لم يعتقد فى ذلك (1964) Converse. أما الاتهام الثانى ضمن الاتهامين التوءمين اللذين وجههما إلى المواطن الأمريكى يكمن فى أن معظم الأمريكان لا يتبنون

اتجاهات سياسية تستحق مجرد الاسم. مما أسفر، على أية حال، عن جدل أشد سخونة مما أثارته أطروحته القائلة "البراءة من الإيديولوجيا".

وسوف أقصر تعليقى على الجدل حول "انعدام الاتجاهات nonattitudes" فى ردين رئيسيين على "كونفيرس": أولاً، ربما يكون ذلك القياس غير الملائم هو الأكثر مسئولية عن عدم استقرار الاستجابة، من المواطنين غير الملائمين (Achen, 1975). الملاحظ فى إعادة تحليل بيانات كونفيرس، أن "كريستوفر آخن" Christopher Achen استطاع الاهتمام – وبصورة حقيقية – بجميع الاتجاهات التى غالبًا ما كانت ثابتة وعلى نحو أكمل. ولكن كيف لنا أن نفسر هذا الخطأ فى القياس؟ إنه غير منتظم، كما أشار آخن، أو ربما هناك تفسيرات جيدة لمعالجة المعلومات لصياغة السؤال، أو الترتيب، أو التأثيرات السياقية التى يمكن أن تكون متضمنة فى نماذج الرأى العام؟ وهذا السؤال يأخذنا إلى الرد الثانى على "كونفيرس" الذى يشير إلى أن الناس لا *يحملون* اتجاهات يستدعونها ويخبرون عنها بسهولة، ولكنهم *يبنون* اتجاهاتهم اعتمادا على عينة محددة من الاعتبارات التى يستدعونها من الذاكرة طويلة المدى لحظة استجابتهم للسؤال الوارد فى استطلاع الرأى (Martin & Tesser, 1992; Tourangeau, Rips, & Rasinski, 200; Zaller & Feldman, 1992). ونظرًا إلى أن استدعاء الذاكرة فى نموذج الشبكة الترابطية يعد احتماليًا ويهدى إليه سياقٌ محدَّدٌ للحظة، فإن عينة الاعتبارات المستدعاة إلى الذاكرة العاملة فى استجابة إلى سؤالٍ استطلاع الرأى ستتأثر بصياغة السؤال، وبطبيعة الأسئلة السابقة، وبمجموعة العوامل السياقية. ويقول كل من "جون زالر" و"ستانلى فيلدمان" John Zaller and Stanley Feldman (1992) إنه بعيدًا عن العقل الفارغ empty headed، فإن كثيرًا من المواطنين يملكون اعتبارات متعددة متصارعة تتعلق بموضوع معين؛ وإن استجاباتهم غير المستقرة لأسئلة الاستطلاع تعكس بسهولةٍ هذه الحالة من الازدواج الوجدانى.

إن نموذج "زالر وفيلدمان" يرتكز على الذاكرة، بمعنى أن التقييمات تتشكل من الأشياء التى تروق والأشياء التى لا تروق، ويستطيع المواطنون استدعاءها عند حاجتهم إلى إصدار الحكم. وقد نتخيل المواطن/ة فى مركز الاقتراع يحسب/تحسب المزايا والسلبيات بدقة قبل سحب الرافعة. فى المقابل، نجد النماذج الإلكترونية on line للتقييم السياسى (Lodge, McGraw, & Stroh, 1989; Lodge, Steenbergen, & Brau, 1995) تزعم "أن المواطنين يستخلصون تلقائيًّا وحالاً التطبيقات التقييمية للمعلومات السياسية بمجرد تعرضهم لها، ويدمجون هذه التطبيقات فى حسبة تلخيصية متواصلة أو فى سجل جار، ثم يعملون على نسيان التفاصيل الوصفية غير الجوهرية لتلك المعلومات" (Lavine, 2002, p. 227). فالمواطن فى مركز الاقتراع لا يحتاج إلى إعادة النظر فى المزايا والسلبيات، حيث إن التقييم قد يكون تم بالفعل.

وهذه النماذج تقدَّم- على نحو شائع- كنماذج متنافسة، أو بالأحرى متنافرة- حيث يُنظر إلى العمليات القائمة على الذاكرة بوصفها أكثر قابلية للتطبيق على الأهداف أو القضايا المعقدة الجامعة بين نقيضين، فى حين تكون العمليات الفورية on-line أكثر قابلية للتطبيق على الأشياء الأبسط أحادية التكافؤ، خاصة عندما يتوقع المواطنون تعرضهم لإصدار حكم (المفاضلة بين مرشحين). وبالرغم من ذلك أعتقد أن هذا النقاش لم يكن مثمرًا على نحو خاص، وهو ما يعود جزئيًّا إلى أن ما كان يحركه هى تفسيرات حادة لا يصدقها أحد. والنموذج الفورى online model لا يعنى أبدًا أن التفاصيل منسية؛ فهو ككائن حى لن يحتفظ فى ذاكرته طويلة المدى بالمكونات الضرورية ليتبين التطبيقات التقويمية للمعلومات الجديدة عند تعرضه لها. على العكس من ذلك، نجد أن المقاربة القائمة على الذاكرة لا تعنى أن الناس يكفون عن تقييم المعلومات كليًّا عند التعرض لها؛ فالكائن الحى حينئذ لن تكون لديه القدرة على مقاومة الإقناع، ولا الحفاظ على

معتقداته بمرور الوقت. والتناول الأكثر إقناعًا للمعلومات الانطباعية، من وجهة نظرى، هو ما يقوم على نماذج مهجنة (Hastie & Pennington, 1989; Scherpenzeel & Saris, 1997). فالعلامات التقييمية التى تتشكل عبر عملية فورية online قد تصبح، مثلاً، مفعّلة وتدخل الذاكرة العاملة مع اعتبارات أخرى؛ فعلامة تقييمية قوية قد تعتبر دليلا على شدة تكوين الحكم (وفى الحالة القصوى، قد تحدده)، فى حين أن العلامة الضعيفة لا تؤثر إلا كواحدة ضمن اعتبارات كثيرة (Lavine, 2002).

فى السنوات الأخيرة شهدت النماذج القائمة على الدافعية لمعالجة المعلومات انتعاشًا، بما فيها التعرض الانتقائى الذى وصفناه فيما سبق، وتنوع من العمليات التقييمية القائمة على الدافعية (Kunda, 1990; Lodge & Taber, 2000; Taber and Lodge, & Glathar, 2001). وكما هو الحال فى نظريات الاتساق المعرفى (Festinger, 1957; Heider, 1958)، تؤكد هذه الأطر على أن الضغط من أجل الاتساق التقييمى فى الاتجاهات، يعد قوة دافعية شديدة فى معالجة المعلومات. وقد بنينا أنا وميلتون لودج Milton Lodge، على سبيل المثال، نظرية للاستدلال السياسى القائم على الدافعية على ثلاثة مبادئ: الأول، أن التأثير التقييمى يتصل على نحو متلازم فى بناءات الذاكرة طويلة المدى فيما يسميه "روبرت آبلسون" Robert Abelson (1963) "المعرفة الساخنة hot cognition"؛ والمبدأ الثانى، أن هذه التقييمات يتم تحديثها بشكل فورى online، فيما يقوم به الفرد من تناول معلومات سياسية ذات صلة؛ والمبدأ الثالث؛ أن استدعاء هذه التقييمات يكون تلقائيًا، وفقًا لعمليات الاستدعاء ذاتها من الذاكرة المستخدمة من أجل "المعرفة الباردة cold cognition".

وباستخدام مهمة تحديد الأولويات الوجدانية (Bargh, Chaiken, Govednorm & Pratto, 1992; Fazio, Sanbonmatsu, Powell, & Kardes, 1986)،

نجد دليلاً تجريبيًا واضحًا على المعرفة الساخنة وفرض التلقائية فى معالجة المعلومات حول عدد متنوع من الموضوعات السياسية (Lodge & Taber, 2000, 2001)(٢٦٤)، أى أن الأشخاص المنخرطين فى التجارب يملكون بوضوح وجدانًا تلقائيًا نحو كثير من المرشحين السياسيين، والجماعات، والقضايا؛ وتقييماتهم ترد إلى الذهن بعد مضى مليمترات من الثانية منذ لحظة تعرضهم إلى أولوية سياسية، وأسرع بكثير لهم من أن تُبنى فى الذاكرة العاملة، وهذه النظرية ثلاثية الأجزاء لها تطبيقات مهمة للاستدلال السياسى. فقد نتوقع على سبيل المثال الوجدان التقييمى الذى يرد تلقائيًا إلى الذهن عند كثير من المواطنين عندما يهتمون بالمعلومات حول المرشحين السياسيين، أو الجماعات أو القضايا السياسية لصبغ معالجتهم لتلك المعلومات على نحو فعلى وحقيقى. وقد دعمت التجارب وبشكل قوى هذا "الانحياز لعدم التأكيد "disconfirmation bias (Edwards & Smith, 1996; Taber & Lodge, 2000): والأشخاص الذين تعرضوا قبل ذلك لتأثير قوى لإجراءات تعويضية affirmative action، والسيطرة على الأسلحة والدعم العام للفن، على سبيل المثال، أظهروا دليلاً للانحياز فى معالجتهم للحجج والأدلة ذات الاتجاهات المضادة، وقد نمت اتجاهاتهم بشكل أكثر حدة من هذه الحجج المضادة.

ومن ثم فقد تركزت مناقشتى للتقييم السياسى بشكل حصرى على العمليات الداخلية للمواطنين. فى المقابل، نجد أن البحوث التى جرت على *التأطير framing* و*تحديد الأولويات priming* فى المعلومات الخاصة بالاتجاهات السياسية، تعرض مثالاً رائعًا للفوائد النظرية التى تنمو عندما نأخذ تفاعل المواطن على محمل الجد، مع البيئة المعلوماتية والسياق السياسى

(٢٦٤) لدينا دليل إضافى فى تدعيم المعرفة الساخنة والتلقائية فى معالجة الموضوعات السياسية من دراسات محتملة ذات صلة بالأحداث التى تقتفى نشاط المخ باستخدام الطرق الفسيولوجية (EEG). والفرض المتعلق بالـ OL قد تم تدعيمه جيدًا فى عدد متنوع من دراسات سابقة (انظر على سبيل المثال: Lodge, Steenbergen, & Brau, 1995). (المؤلف)

الأوسع (Gamson, 1992; Iyengar, 1991; Iyengar & Kinder, 1987; Lau, Smith, & Fiske, 1991; Nelson, Clawson, & Oxley, 1997; chapter 11). وسـوف أقصر مناقشتى هنا على ما أراه جوهرًا نظريًا، وأشير على القارئ بالفصل الحادى عشر. الأمر الأهم فى هذا السياق، أن هذا العمل إنما يؤكـد علـى الدور النقدى للبناءات المعرفية (المخططات، الأطر، المقتطفات)، التى تسمح للنخب باختراق وإدارة التقييم وعمليات الاستنتاج لعامة المواطنين. وللتبسيط المعقول، فإن التأطير- الذى يفترض فيه عمومًا أن يكون اسـتراتيجيًا مـن طرف النخب، ولا يجب أن يكون كذلك- يمكـن أن يحـدث علـى الأقـل بطريقتين: حيث يمكن للنخب أن تبلور وتوضح إطارًا لطريقة فهم موضوع سياسى معين، مع توقعات بأن كثيرًا من المواطنين سينظرون إلى المرشح، أو إلى القضية أو الجماعة من خلال تلك العدسات؛ أو أن النخب قد تزيد من إمكانية الوصول أو الصلة المدركة لإطار معين مشترك. على سبيل المثال، إن مظاهرات الكلوكلوكس Klu Klux Klan يمكن أن تؤطّر من قبل الإعـلام فى ضوء حرية التعبير أو فى ضوء النظام العام، مع التنبؤ بتأثيراتها علـى اتجاهات المواطنين نحو المظاهرة (Nelson, Clawson, & Oxley, 1997).

ملخص

لقد ساور "فيليب كونفيرس" Converse القلق من أن دراسـات نـسق المعتقدات "غالبًا ما تم التعامل معها كعروض أساسية للمبدأ القائل بـأن مـا يكون مهمًّا للدراسة لا يمكن أن يقاس، وما يمكن قياسـه لا يكـون مهمًّـا للدراسة" (P.206). والبحث الوارد فى هذا الجزء، وقد ساعد فى بلورته العمل الأصيل لــ "كونفيرس"، يبين إلى أى مدى وصلنا. فالموضوعات على درجة كبيرة من الأهمية على المستوى الامبريقى، والنظرى، والمعيارى؛ ومقاربة معالجة المعلومات تعطينا مناهجَ، ونظريةً تتيح لنا النظر عن كثـب داخـل

أذهان المواطنين. فضلا عن ذلك، فإن نموذج المراحل لمعالجة المعلومات- الانتباه، والتفسير، والتقييم- الذى استخدمته لتنظيم رؤيتى، لا يشوه- فى اعتقادى وبشكل أساسي- الواقع المؤسس له؛ تبنيًا لعبارة كريستين مونترو Kristin Montroe (1994) المجازية الخالدة: إن التراث الخاص بالرأى العام عندما يرتدى منظور معالجة المعلومات، فإنه لا يشبه "امرأة بدينة فى الكورسيه".

مفارقة المواطن العاجز

إن الناخب الأمريكى، كما ورد فى بحوث الرأى العام على مدى النصف الأخير من القرن الماضى، يتمثل فى كاريكاتير بائس من المواطن النبيل فى النظرية الديمقراطية المعيارية؛ غير مهتم بالسياسة، يحصل على معلومات ضئيلة حول المسائل العامة، غير متسامح مع التنوع، وتعوزه الدراية والخبرة على المستوى الإيديولوجى. ويبدو أنه من قبيل الإعجاز أن يعتمد نظام ما على مثل هذا المسخ، ويمكن أن يستمر على قيد الحياة، ناهيك عن ازدهاره.

المواطن العاجز

لقد طرحت النظرية الديمقراطية، ومثلها الأعمالُ النقدية، تساؤلات حول ما إذا كان عامة المواطنين لديهم أى اهتمام حقيقى بالشئون العامة، وذلك بناءً على العلاقة الأكثر شخصية والأكثر مباشرة للاهتمامات الخاصة، وكذلك ترديدًا لصدى الشبح الذى أطلقه "والتر ليبمان" Walter Lippman و"روبرت دال" Robert Dahl (1961) اللذان أكدا كما هو معروف على أن "السياسة عبارة عن عرض فرعى فى سيرك كبير للحياة" (p. 305). وتتفق البيانات الواردة من المسوح مع هذا مؤكدة على أن المواطنين لا يهتمون

بالسياسة سوى على نحو ضعيف نسبيًا (Bennett, 1986; Bennett & Resnick, 1990). وبالطبع قد نكون من السذاجة بما يجعلنا نتوقع أى شيء عدا ذلك. فتبلد المواطن قد يكون أيضًا تخصيصًا عقلانيًا للموارد المحدودة سواء بالمعنى الاقتصادى (Downs, 1957) أو السيكولوجى (Fiske & Taylor, 1991). فبناء على تكلفة المعلومات والعائد البخس المنتظر من وراء الانخراط فى السياسة، فإن المواطنين قد يكونون أيضا "بائسين معرفيًا" فى معالجتهم للمعلومات السياسية.

قد يتوقع المرء أن فقدان الاهتمام سيدفع به إلى الجهل السياسى، وهو ما يبدو أنه الحاصل فى أمريكا (Dahli Carpini & Keeter, 1996). والحقيقية "أن عمق الجهل الذى تفصح عنه السياسة الجماهيرية الحديثة قد يصل إلى حد الإدهاش" (Kinder, 1998, p. 785). فهناك عدد كبير من الناس لا يفهمون الهياكل الأساسية لحكوماتهم، أو المواقف من القضايا أو حتى هويات ممثليهم، ولا الحقائق الجغرافية أو السياسية المحيطة بالأزمات الدولية الحالية. وهم بالتأكيد لا يعرفون سوى أقل القليل حول ما تقوم به حكوماتهم فعليًا (على سبيل المثال، يتكلم أغلبية الأمريكان بانتظام عن اعتقادهم بأننا ننفق على الخدمات الطبية أقل مما ننفق على المساعدات للبلدان الأجنبية).

علاوة على ذلك، فهناك - كما بينتُ سابقًا - سبب ما للقلق حول الثقافة الإيديولوجية للمواطنين الأمريكان، فالقليل الذى يعرفه المواطن يبدو غير مهيكل أو منظم حسبما يتوقع المنظّرون الديمقراطيون على نحو معيارى. أى أن البعد اليساري- اليمينى الذى يعد مهما جدا بالنسبة لمنظّرى السياسة يبدو إلى حد كبير بعدًا غير ذى صلة بالمواطن العادى. مما يعنى، وفق إحدى طرق التفكير على الأقل، أن المواطنين ضعيفو الإعداد لاستيعاب الخطاب العام المقدّم فى ضوء اليمين- اليسار، وعلى أقصى تقدير فإن المواطنين يفتقدون النقاط الأساسية للمرجعية الضرورية المطلوبة للمعتقدات

السياسية الثابتة والمتماسكة داخليًا. وبالطبع، هذا الافتقاد إلى التقييد الإيديولوجى قد يكون أقل إنهاكًا إذا وجد المواطنون معايير أخرى لتنظيم معتقداتهم واستخدموها.

إن من بين المبادئ التى ساد الاعتقاد بكونها محورية للديمقراطية، مبدأ التسامح مع التنوع والاختلاف (Mill, 1861/ 1951). وكانت حرية الخطاب والصحافة، متضمنة فى شرعة الحقوق كقيم أساسية، ضرورية لاستمرار الديمقراطية على قيد الحياة. ماذا عسانا أن نفعل مع الخط الطويل للبحث فى الرأى العام الذى يوثق انعدام التسامح المنتشر فى أمريكا؟ لقد ظهر أن هناك تفسخًا مؤلمًا بين تأييد التسامح (ومبادئ أخرى فى هذا الصدد) على نحو مجرد، وبين الافتقاد إليه فى حالات بعينها (McClosky, 1964; Prothro & Grigg, 1960). إن المواطنين الذين قد يتفقون، مثلاً، على أن حرية التعبير هى حجر الزاوية للديمقراطية الأمريكية، نجدهم الآن ينكرون حقوق الشيوعيين وهم مبتهجون، أو حقوق الاشتراكيين، أو الملحدين فى التحدث على الملأ أو فى التدريس فى مدارسنا (Stouffer, 1995). والتفاؤل الذى ساد وسط أولئك الذين رأوا تغيرًا مفاجئًا فى التسامح خلال السبعينيات (Davis, 1975; Nunn, Crockett, & Williams, 1978) تبخر عندما بات معروفًا أن الأمريكان عمومًا أصبحوا غير متسامحين، بالرغم من أنهم أقل توحدًا داخل جماعاتهم المستهدفة (Sullivan, Pierson, & Marcus, 1982; but see Wilson, 1994). والواقع أن هناك سببًا وجيهًا للاعتقاد بأن المشاعر نحو الجماعات الداخلية والجماعات الخارجية أصبحت ضمن أكثر المصادر احتمالا للتوجه القائم على الدافعية بالنسبة للمواطنين الأمريكان فى عملية معالجة المعلومات. ومن الممكن أن تصبح هذه الأشكال من التوحد مع الجماعة ذات أهمية خاصة فى ظل ظروف من التهديد؛ كالتحمس فى أعقاب الهجمات الإرهابية فى الحادى عشر من أيلول/ سبتمبر لإسدال الستائر على الحريات المدنية

للمهاجرين وخاصة العرب والمسلمين، وهو ما يبدو حالة واضحة فى هذا الصدد.

ولكن، كما أوضحت، إن نعى الديمقراطية لا يزال مبكرًا.

اقتلاع المأزق

هناك ثلاثة أنماط لحل المفارقة الخاصة بالمواطن العاجز تمت مناقشتها فى تراث الرأى العام: عمليات التجميع، وعمليات المعلومات الفردية، والقيود الخارجية على الأفراد.

التجميع

إن الآليات التى تكون جمهورًا منبثقًا عن المواطنين الأفراد قد تعوّض "بإعجاز" القصور الفردى الذى يعانون منه (Kinder, 1998). وقد حددنا فيما سبق مبادئ تجميع الأكثرية والتجميع المرجح والتوليفى، وأفردنا لكل منها إجابة على المواطن المختل وظيفيًا.

التجميع القائم على الأكثرية، هو كما ذكرنا، مفهوم مفاده أن الآراء حول أية قضية سياسية يمكن ببساطة تسجيلها فى فئات للاستجابة؛ رأى عام جماعى موجود فى توزيع الاستجابات. كيف لعملية كهذه أن تكشف عن جمهور عقلانى فى الوقت الذى يوجد فيه كثير من الأفراد غير مكترثين، جاهلين، على دون دراية، ومفتقدين إلى التسامح؟ إن قانون الأعداد الكبيرة من وجهة نظر النظرية الإحصائية يعطى تبريرًا رسميًا لمعتقد يقول: "إن مظاهر قصور المواطنين الأفراد عندما تجمع معًا يكون من الأرجح زوالها أكثر من تعددها" (Kinder, 1998, p. 797) علاوة على هذا، فعندما نضع فى الاعتبار أن المواطنين غير المكترثين قد يكونون أقل ميلا للمشاركة، فقد

نتوقع بالتالى أن يكون "الجمهور النشط" أكثر عقلانية من أوجه قصوره المعيارية (Converse, 1990)، وهذه الحسبة للتجميع غير مرضية كآلية للعقلانية الجماعية. وبيت القصيد هنا أن "الخطأ" فى معالجة المعلومات الفردية متكرر وليس عشوائيًّا، كما هو مفترض فى التناول الإحصائى، ولكنه موزع بشكل منظم، بحيث يتراكم على مدار التجميع بدلا من زواله (Page & Shapiro, 1992). وعلى سبيل المثال إذا كان المواطنون ضعيفى المعلومات، قد تم توجيههم على نحو غير متناسب إلى جانبٍ ما فى النقاش أو الانتخاب- ربما لأنهم بسهولة أكثر يقعون فريسة للمناورة المعلوماتية- فإن آراءهم غير المخبر عنها ستُمحى دون شك (Bartels, 1996).

أما التجميع المرجِّح، فيسعى إلى حساب الاتساقات الدافعية والمعلوماتية فى الدائرة الانتخابية. فالنخب- المواطنون المدفوعون والمتبنون موقفًا للتأثير على السياسة الواقعية- يكونون أكثر اهتمامًا، ومن ثم فإن آراءهم يجب أن تكون أكثر تقديرًا (Stimson, 1991)، وهنا أيضًا توجد اعتراضات معيارية وامبريقية: أولاً، ينبغى أن أوضح أن التبنى الواسع لرؤية الأكثرية فى استطلاع الرأى العام، تمنح التسجيل البسيط للآراء الفردية قوةً معقولة من الإنجاز أو التحقق الذاتى. ولمزيد من التوضيح، نقول إنه لا يكون واضحًا دائمًا ما إذا كانت النخب هى التى تقود رأى الأكثرية أو العكس هو الصحيح. فإذا كانوا يعتقدون فى أن الاقتراعات تعكس عاطفة حقيقية، فقد يكونون أميل إلى تعديل مواقفهم بدلاً من محاولة قولبة الرأى الجماهيرى. ثانيًا، إن الموقف المرجِّح يفترض فى النخب أن يكونوا أكثر حكمة من المواطنين، حيث إنهم يمتلكون سيطرة قوية على المعلومات ذات الصلة وسوف يتخذون قرارات أكثر معلوماتية. والمؤكد أن ثمة حقيقة فى هذا؛ فوفقًا للتعريف فإن النخب أكثر معرفة واهتمامًا، على الأقل بمجالاتها من المصالح الخاصة. ولكن لا يوجد ما يضمن أن النخب لديها أية معرفة

حول الأبعاد الحيوية لقرار معين، ويمكننا بسهولة أن نجد أمثلة فى استقراء الأحداث، حيث تتبنى الأكثرية آراءً أكثر حكمة مما تتبناه النخب.

أما التجميع التوليفى، وبخاصة معامل انحراف الشبكة الاجتماعية فإنه يوفر ما أراه الإجابة الأكثر إرضاءً من الناحية الثقافية أو الفكرية من منظور التجميع (Huckfeldt & Sprague, 1987, 1995; Page & Shapiro, 1992). فالمشاورة الجماعية الموزعة عبر بيئة معلوماتية معقدة من الشبكات الاجتماعية المحلية، والقيود المؤسساتية، والتفاعل بين النخبة والجماهير، تجمع رأيًا جماعيًّا عقلانيًّا حتى عندما يكون معظم الأفراد المنخرطين لا يملكون آراء كاملة. فعامة الناس يساهمون فى الخطاب العام بأجزاء صغيرة وقطع من المعلومات، والتفضيلات، والأسئلة. إنه النظام المعقد الذى يجمع الأشياء معًا. وإنى لتروقنى هذه القصة التى تصبح أكثر إثارة للاهتمام عند اختبار الحسابات النظرية للطريقة التى يمكن بها للنظام أن يجمع الأشياء معًا (انظر على نحو خاص:Huckfeldt & Sprague, 1995)، ولكن كيندر Kindr (1998) كان محقًا عمومًا فى كونها "حتى الآن مجرد قصة" (p.800). وقد جاء التحليل الإمبريقى مقصورًا على: ١- مظاهر أكثر عمومية للرأى العام، مثل "المزاج القومى" (Stimson, 1991) أو "مشايعة الأحزاب الكبرى" (MacKuen, Erikson, & Stimson, 1989)، و٢- التحليل الموضعى لأثر الشبكات الاجتماعية على معالجة المعلومات والاستنتاجات الفردية (Huckfeldt, 2001; Huckfeldt & Sprague, 1987, 1995). علاوة على أن عمليات التجميع التوليفى تحتاج إلى مزيد من التطوير النظرى. وفى هذا الصدد، فإن النظريات والمناهج التى تم تطويرها لتحليل النظم غير الخطية المعقدة- القولبة التكيفية، على سبيل المثال (انظر: Kollman, Miller, & Page, 1992)- قد تكون مفيدة على نحو خاص.

العمليات المعلوماتية الفردية

إحدى الأفكار التى أصبحت أكثر تأثيرًا فى السنوات الأخيرة، وتتعلق بعقلانية المواطن، هى "أن الأفراد يستخدمون موجزات كشفية[٢٦٥]– مختصرات عقلية، تكاد لا تتطلب أية معلومات لتكوين أحكام سياسية يمكن الاعتماد عليها على نحو معقول" (Kuklinski & Quirk, 2000, p. 153). التوحد مع الحزب (Campbell et al., 1960)، سمات المرشحين (Popkin, 1991)، النخب محل الثقة (Mondak, 1993)، جماعات المصالح (Lupia, 1994)، المزاج العام، (Rahn, 2000) والليبراليون فى مقابل المحافظين (Sniderman, Brody, & Tetlock, 1991).. جميعها توفر هاديات مفيدة للمواطنين فى معالجتهم للمعلومات. وهذه العوامل الموجزات الكشفية قد تتيح "عقلانية معلوماتية محدودة" (Popkin, 1991)؛ أى أن المواطنين الذين يبدون قاصرين غير ملائمين قد يكونون قادرين على السلوك بعقلانية تامة. والمزاعم القوية تقول إن المواطنين ذوى المعلومات الضعيفة يتصرفون كما لو كانوا مسلحين بكامل المعلومات، وإن مثل هذه العملية تنقذ الديمقراطية من جهل مواطنيها.

وبدون إنكار انتشار الاستدلال القائم على الموجزات الكشفية، فإن هناك سببًا ما للشك فى كل من الروايتين: أولاً، قد يكون من باب التنوير أن نلاحظ أن العمل على الموجزات الكشفية فى علم النفس الاجتماعى لا يشدد على الفائدة من تلك الهاديات المختصرة لمعالجة المعلومات فحسب، بل يشدد أيضًا على العيوب الاستنتاجية (Nisbett & Ross, 1980). والاستدلال القائم على الموجزات الكشفية قد يضلل المواطنين، وعلى نحو خطير أحيانًا (kuklinski & Quirk,, 2000; Lau & Redlawsk, 2001). فالمواطنون ضعيفو المعلومات، على سبيل المثال، لا يوزعون أصواتهم فى الانتخابات الرئاسية

(٢٦٥) أنظر الهامش رقم (٤٥) فى الفصل الأول: علوم النفس وراء علم النفس السياسى (المراجع)

كما يفعل أقرانهم ممن يمتلكون معلومات أفضل (Bartels, 1996; see also Gilens, 2001) وبافتراض أن هؤلاء هم الأكثر اعتمادًا على الموجزات الكشفية، فإن هذا لا يبدو صفقة مبهجة على الإطلاق. وعلى الأقل هناك مصدران للخطأ يتدخلان هنا: إن المعلومات التى توفرها المصادر الهادية cue sources قد تكون غير دقيقة، وقد لا تُستقبل بدقة. والحقيقة أن هناك عددًا متنوعًا من الانحيازات النظامية يقف فى طريق الاستخدام المستقيم للموجزات الكشفية السياسية political heuristics (Kuklinski & Quirk). الخط الأساسى، كما يبدو لى، كالآتى: هناك شك قليل فى أن المواطنين يستخدمون الاستدلالات المعتمدة على الموجزات الكشفية لتبسيط معالجتهم للمعلومات؛ وهناك شك معقول فيما إذا كانت الهاديات المرشدة تتيح لهم إمكانية التصرف بكفاءة.

ويشير "ميلتون لودج" وزملاؤه فى Stony Brook (Lodge, McGraw, & Stroh, 1989; Lodge, Steenbergen, & Braw, 1995; Lodge & Taber, 2000) إلى إجابة مختلفة بعض الشيء- على مشكلة المواطن المختل وظيفيًا تقوم على النموذج الفورى online فى معالجة المعلومات. فالمواطنون، كما يبدو، قد يمتلكون "معرفة" بقدر أكبر بكثير مما يستطيعون توضيحه وبلورته. وانطباعاتهم عن الأهداف السياسية- المرشحين، والجماعات، وربما القضايا- قد تدمج قدرًا كبيرًا من معالجة معلومات سياسية سابقة، حتى بالرغم من أنهم لا يمكنهم سوى استدعاء القليل من تلك المعلومات. فإذا سألت إحدى مرتادات المقاهى فى مانهاتن حول باتاكى[٢٦٦] حاكم نيويورك، فقد ترد وهى متأكدة تمامًا بأنه لا يروقها، فى حين أنها ستكون أقل تأكدا من

(٢٦٦) جورج باتاكى George Pataki سياسى أمريكى محافظ ينتمى للحزب الجمهورى. شغل منصب حاكم نيويورك ثلاث دورات متعاقبة من أول ١٩٩٦ حتى نهاية ٢٠٠٦ أى أنه كان العمدة فترة إعداد هذا الكتاب (المراجع)

سبب ذلك. والأهم هو أن هذا الانطباع القوى عن الذى لا يمكنها تدعيمه سوى بقليل من الاستدعاءات (وربما بقدر أكثر قليلاً من العقلانية) قد يكون مستجيبًا بشكل فائق للمعلومات الجيدة التى عالجتها تلك السيدة فيما يتعلق بالحاكم.

وقد أوضحتُ بالفعل وجهات نظرى الخاصة فيما يتعلق بالنقاشات العديدة التى تحيط بهذا النموذج. وربما الأمر الأكثر أهمية لأهدافى هنا يتعلق بمدى قدرة نموذج "المعرفة الساخنة" والنموذج الفورى لتحديث الانطباعات، على التمكين من قيام تحرك عقلانى بواسطة المواطنين فى مجتمع ديمقراطى. وقد حاجَّ "لودج" Lodge وزملاؤه فى أعمالهم الأولى بالإيجاب، والحقيقة أن كثيرًا من دليل الجودة على النموذج الفورى، ينبثق عن الاعتقاد بأنه قد يوفر الإجابات الأكثر قوة على المستوى الفردى بالنسبة لمشكلة المواطن المختل وظيفيًا (Kinder, 1998). وببساطة، إن المعالجة الفورية على خلاف المعالجات القائمة على الموجزات الكشفية، تثبت المنظور المشهّى للعقلانية ذات المعرفة *الرفيعة*.

ولكن ليست كل الأشياء وردية فى عالم "ستونى بروك"[(٢٦٧)] Stony Brook. أولاً، هناك سبب وجيه للتفكير فى أن نموذج التسجيل الفورى On Line (OL) tally قد يكون ملخصًا *شديد الانحياز* للمعلومات التى تمت معالجتها. والنماذج المعيارية لتحديث المعتقدات تتطلب درجة من الاعتماد المتبادل بين المعتقدات السابقة للمرء وبين المعلومات الجديدة قد لا تكون ممكنة عندما تكون المعرفة cognition ساخنة. وعلى العكس تمامًا من النماذج الأولى فى "التعلم" للنخب أو تأثير الإعلام، فإن بعض المواطنين قد يتمسكون بمعتقداتهم فيما وراء السبب ويقاومون الإقناع حتى عندما يضمن الدليل وبصورة واضحة تغيير الجوهر

---

(٢٦٧) جامعة ستونى بروك هى الجامعة التى ينتمى إليها المؤلف (المراجع)

(Lazersfeld, Berlson, & Gaudet, 1948). ثانيًا، إن الاتجاهات كثيرا، ما تصبح، وعلى نحو متكرر، أكثر حدة عندما يعالج المواطنون دليلاً اتجاهيًّا معاكسًا. ثالثًا، إن المواطنين يسعون إلى المعلومات الموائمة، ويتجنبون الدليل على أنهم يتوقعون ما قد يشكك فى معتقداتهم. رابعًا، إن المواطنين المحنكين- افتراضًا من نعتمد عليهم أكثر- يكونون أكثر عرضة لهذه الانحيازات فى الاستدلال القائم على الدافعية تتمثل فى "عدم التأكيد disconfirmation" و"التأكيد confirmation" (Taber & Lodge, 2000). من ناحية أخرى، قد يكون من العقلانية تمامًا فى ظل ظروف معينة أن نحمى معتقدات المرء السابقة، وما أدعوه أنا بالانحياز قد يعاد تفسيره كشك صحى. ومن وجهة نظرى على الأقل إن المحلفين مازالوا مستبعدين حول السؤال الخاص بالمعالجة العقلانية المباشرة القائمة على وفرة المعلومات.

القيود الخارجية

لقد تم عرض المؤسسات السياسية، ودورها فى بناء الخيارات والتفضيلات الفردية، مؤخرًا كحل لمشكلة المواطن العاجز (Lupia & McCunnins, 1998; Sniderman, 2000). وعلى سبيل المثال، يحاجج "آرثر لوبيا" Arthur Lupia و"ماثيو ماكّوبينس" Mathew McCubbins بأن المؤسسات تبسط تطبيق الإرشادات السياسية بالإجابة على أسئلة من قبيل: "من يمكن أن نوليه ثقتنا؟ والمواطنون ليسوا فى حاجة إلى معلومات كثيرة كى يكونوا أكفاء. وهم يستطيعون الاعتماد على خبراء، ونخب، ومصادر إعلامية- وعلى مجموعة من الآخرين، ربما يتوسمون وبدرجة معقولة أن يكونوا أكثر معلوماتية مما هم عليه. والمؤسسات إنما "تضبط" الثبات لهذه المصادر من المعلومات بفرض عقوبات على الكذب، وبواسطة تهديد ترجيحى لإثبات صحة الشيء، وبواسطة توضيح التكاليف التى تتحملها النخبة فى إذاعة

وجهات نظرها. فبقدر ما تكون المحادثة مكلفة للمصادر المحتملة من المعلومات، تكون أكثر مصداقية. ويقدم "بول سنيدرمان" Paul Sniderman محاجة شبيهة، بيد أنها تركز على تبسيط "مجموعات الاختيار" بواسطة المؤسسات السياسية، بخاصة الأحزاب السياسية.

وهذه المقاربة على الأقل تخفف من حدة إحدى الشكاوَى ضد منظور المعالجة القائمة على الكاشفات الإرشادية heuristic processing. فالمؤسسات قد تزيد من الثقة فى الكفاءة والوثوق فى مصادر المعلومات. ومن ناحية أخرى، بالرغم من وجود بعض الأدلة التجريبية الموحية (Kuklinski, Quirk, Jerit, & Rich, 2001)، تظل هذه النقطة الأساسية فى انتظار التأكيد الإمبريقى. وعلى نحو خاص، سأكون شخصيًّا مهتمًا بكيف تنظم المؤسسات بكفاءةٍ للسلوك النخبوى. وهناك انتقادات أخرى على المقاربة الإرشادية heuristic تنطبق هنا أيضًا، كما يبدو لى. وأخيرًا إن المعارضين للقيود المؤسساتية يحتاجون إلى مزيد من التناول الواضح لأسئلة معيارية للعقلانية بالنسبة للأفراد. وبقدر ما تعضد هذه الآليات المناورةَ النخبوية بالاختيار الفردى، فإنها قد لا تحل المأزق الديمقراطى الذى نواجهه.

ملخص

بناءً على التبلد، والجهل، وعدم الخبرة، وغياب التسامح؛ تلك الصفات التى يتحلى به كثير من الأمريكان، فإن أساتذة الرأى العام كثيرًا ما تساءلوا: كيف استطاعت الديمقراطية الاستمرار والصمود؟ تركز مجموعة من الإجابات على عقلانية جماعية؛ عمليات تجميع قد تصحح بطريقة ما عيوب المواطنين الأفراد. وحاجّ آخرون بأن المواطنين الأفراد هم فى الحقيقة أكفاء بما يكفى، إما لأنهم يستخدمون موجزات إرشادية heuristic cues لتعويض افتقادهم للمعرفة، أو بسبب امتلاكهم "المعرفة" التى لا يمكنهم توظيفها.

والأحدث من ذلك، أن الأساتذة قد لاحظوا أن المؤسسات السياسية ربما تبسّط من استخدام تلك الإرشادات. وهذه فى الحقيقة ليست فى رأيى آليات للتنافس؛ فكل منها يعرض استبصارات مهمة تساعد بلا أدنى شك فى تفسير المفارقة الخاصة بالمواطن المختل وظيفيًا وسط جمهور فاعل، وعيوبها مختلفة بما يكفى لأن يأمل المرء فى أن يعرض الاندماجُ النظرى حلاً أكثر إرضاءً. ومن الملاحظ مع ذلك، أن أحدًا لم يتناول مسألة عدم التسامح، بالرغم من وجود أخبار "جيدة" هنا: إذ يبدو أن المواطنين عمومًا قد لا يتحركون على أساس معتقداتهم أو قيمهم غير الديمقراطية (Kinder. 1998). وعلى أية حال، فإننى أعتقد أن التفاؤل مضمون هنا: المواطنون أقل خللاً وعيوبهم أقل أهمية مما اعتقدنا طويلاً.

ثعالب فى حظيرة الدواجن

مثلما عملت على مدار هذا الفصل، فإن حماسى لبحث الرأى العام قد أعيد إشعاله مرة أخرى. وقد أصبحت مقتنعًا أكثر من أى وقت مضى بأن معالجة المعلومات هى المقاربة التحليلية الأكثر طبيعية بالنسبة للرأى العام. إلا أن هناك أيضًا ثعالب فى الحظيرة.

كانت الشكوى الشائعة من التناول الهزيل للانفعال والوجدان فى نظرية معالجة المعلومات. ورؤية التنوير التقليدية للانفعال كرؤية مَرَضية pathological بالنسبة لصناعة القرار تحتاج بوضوح إلى مراجعة؛ فالبحث الآن من زوايا عديدة إنما يضع الوجدان فى مركز المعرفة الإنسانية (انظر Marcus, this *Handbook*). على سبيل المثال، من الواضح والمعروف جيدًا أن الوجدان يمكن أن يقود الانتباه، ويدفع بعمق ويعالج المعلومات على نحو أقل بطريقة الإرشاد التوجيهى، وتعزز بناءات معرفة أكثر كفاءة فى الذاكرة. ومن الناحية الإمبريقية يمكن للعمليات التقييمية أن تكون غير قابلة للانفصال

عن المعرفة (انظر مثلاً: Damasio, 1994). والحقيقة، أن الشكوى من "النقص الشديد فى الوجدان" يعد أمرًا مبالغًا فيه. فقد صار علماء النفس السياسى مهتمين لزمن طويل بالوجدان (David Sears and John Sullivan)، وعلى مدى العقد الأخير أصبح الوجدان التقييمى أحد الموضوعات "الجديدة" الساخنة فى المعرفة السياسية (Judd & Krosnick, 1989; Lodge & Taber, 2000; Marcus & MacKuen, 1993; McGraw & Steenbergen, 1995; Ottati, Steenbergen, & Riggle, 1992; Rahn, 2000; Sniderman, Brody, & Telock, 1991).

والحدود الحقيقية للعمل الذى راجعناه هنا، قد تكون فى الفردية التى لا تهدأ؛ فمع استثناءات عديدة ملحوظة- مثل العمل على الشبكات الاجتماعية والعمل الذى يعتد بوضوح بالنخبة والمناورات الإعلامية للمعلومات- فإن هذا التراث لا يولى سوى اهتمام ضئيل بسياق المعلومات؛ فقد كان عملى على الاستدلال القائم على الدافعية، مثلاً، يركز على عمليات المعلومات الداخلية للاستبعاد الحقيقى لكيفية تفاعل هذه العمليات مع السلوك الخارجى. ومن ناحية أخرى، ينتابنى القلق من أن البحث الذى يركز على نحو كبير على السياق، قد يولى اهتمامًا ضئيلاً للعمليات المعرفية الداخلية، تاركة إيانا مع جيل جديد من نماذج الصندوق الأسود على المستوى الفردى.

أما التحدى الأكثر إلحاحًا فيما يتعلق بالتراث حول المعرفة السياسية والرأى العام، فى تقديرى، قد يبدو أيضًا الأكثر غموضًا[٢٦٨]. وربما يقرأ المرء الثورة المعرفية فى علم النفس كسيمفونية فى ثلاث حركات: الأولى، الموضوعات الأساسية لمعالجة المعلومات ونماذج العقل. والثانية التباينات

(٢٦٨) إننى أدرك أن بعض القراء سيرون فى اهتمامى بالتلقائية خطوة أخرى بعيدًا عن مادة السياسة، ولكننى لا أقدم عذرًا. فقد أعتقد دومًا أن الانتقادات للمعرفة السياسية سيكولوجية جدا وغير سياسية تفتقد إلى النقطة الأساسية لهذا البحث، وهى فهم تشكيل الاتجاهات والمعتقدات السياسية بطرق عملية، وبالتأكيد، فهم الآراء السياسية يعد محوريًا بالنسبة للسياسة. (المؤلف)

على هذه الموضوعات المصممة للعمل على الوجدان. والثالثة، التصاعد التدريجى البطىء للاهتمام بالتلقائية automaticity. ويعتبر علماء النفس الاجتماعى اليوم التمييزَ بين العمليات التلقائية والمضبوطة مسألة حيوية جدًّا لفهم المعرفة الإنسانية (انظر على سبيل المثال: Banaji, Lemm, & Carpenter, 2001; Bargh, 1997; Bargh & Chartrand, 1999; Bargh & Ferguson, 2000; Gardner & Caioppo, 1997; Logan, 1992). والنماذج الأكثر خصوبة للإقناع، على سبيل المثال، تميز بين المعالجة العميقة، والمنظمة، والمضبوطة، والمعالجة الإرشادية الطرفية peripheral heuristic والتلقائية أو الذاتية (Eagly & Chaiken, 1993; Petty & Wegner, 1998). واستخدام الأنماط الجامدة stereotypes يعد بالتأكيد أمرًا مركزيًّا للمعرفة السياسية، طالما تم إدراكها فى ضوء عمليات التصنيف غير المضبوطة (Banaji & Dasgupta, 1998; Bargh, Chen, & Burrows, 1996; Devine, 1989; Fiske & Taylor, 1991). حتى سوء استخدام القوة والفساد تم ربط الصلة بينهما وبين الفروق الفردية فى التلقائية أو الذاتية؛ أى أن بعض الناس يكونون أكثر ميلاً لسوء الاستخدام- وبأنانية- للسلطة أكثر من غيرهم، لا لأنهم يختارون فعل ذلك، بل لأن أهداف السلطة يمكنهم الوصول إليها زمنيًا فى الذاكرة طويلة المدى (Lee- Chai & Bargh,2001). وبعض هذه القضايا أثرت على علم النفس السياسى - وليس الحركة الإرشادية[٢٦٩]- ولكن مع بعض الاستثناءات الحديثة (Bassili, 1995; Huckfeldt, Levine, Morgan, & Sprague, 1999; Krosnick, 1989; Lodge & Taber, 2000; Miller & Krosnick, 2000)، ونادرًا ما يرى المرء إشارة واضحة للتلقائية (للرجوع إلى استثناءات ملحوظة، انظر: عمل سيرز Sears بصدد الاستعدادات الرمزية، ملخصة فى Sears, 1993). والعلوم السياسية فى ضوء رؤية التنوير العقلانية، أصبحت أرضية مساعدةِ على نحو خاص لنمو

(269) ومع ذلك فإن الإرشادات السياسية قد نوقشت وعلى نحو شائع كما لو أنها مختارة عن وعى. (المؤلف)

نماذجها، سواء الأوتوماتيكية أو الوجدانية لمعالجة المعلومات، وأعتقد أن هذا ما يميل إليه البحث فى الرأى العام اليوم.

وتعد تشعبات الأتمتة automaticity، فى رأيى، خطيرة جدًّا، بالنسبة للبحث فى الرأى العام بصفة خاصة. فالمعالجة العقلية التى تتم خارج الوعى وتختلف عن الفكر الواعى، سوف تكون غير مرئية للتقنيات الامبريقية لبحوث المسح (ولكثير من البحث التجريبى أيضًا). وعلى مدى عدة عقود تنامى الدليل على أن قدرًا كبيرًا من العمل فى التفكير هو فى الحقيقة مضغم فى العمليات الأوتوماتيكية (Bargh & Chartrand, Neely, 1977; Uleman & Bargh, 1989)، والدراسات التى تقارن مباشرة الاستجابات الواعية بالقياسات غير التفاعلية (قياسات خارج التحكم الشعورى) وجدت اختلافات كبيرة (Crosby, Bromley, & Seaxe, 1980; Devine, 1989). على سبيل المثال، إحدى الدراسات الحديثة وجدت أن القياسات السيكولوجية للاتجاهات العرقية racial ترتبط بقوة مع القياسات غير الواعية (اختبار التداعى الضمنى Implicit Association Test والاستجابة المفاجئة) ولكنها كانت غير مرتبطة بالتعبير الشعورى عن الاتجاهات العرقية، كما تم قياسها بمقياس العنصرية الحديثة Modern Racism Scale (Phelps, et., al; 2000).

هذه النتيجة وعدد كبير من نتائج مشابهة إنما تتجاوز تفسيرات الرغبة الاجتماعية البسيطة للتباين بين الاتجاهات المعبر عنها و"الحقيقية"؛ لأن الأشخاص فى هذه الدراسات غير واعين بصورة حقيقية بالتنميط الأوتوماتيكى. وفى العقد القادم، أعتقد أننا سيكون علينا أن نبذل جهدًا للفهم والتعامل مع ما دعاه "جون بار" John Bargh (1999) "الوحش المعرفى" cognitive monster": وهى الدعائم اللاشعورية والأوتوماتيكية للفكر. وكنتيجة لن تصيبنى الدهشة إذا أصبح ما نعرفه عن الانتباه، وبناءات المعرفة، والترجمة، والتقييم فى معالجة المعلومات فى حاجة إلى مراجعة حقيقية.

إن جزءًا منّى سعيد بأننا لدينا ثعالب لنحاربها. وبالتأكيد فـــإن بعـــض الدجاجات ستؤكل، وأن عددًا أكثر منها سيطرد من أعشاشه، ولكن حظيـــرة الدجاج ككل ستكون أفضل إذا نما الرأى العام الجماهيرى فى مجال إنتـــاجى وناضج من علم النفس السياسى مع تاريخ ملحوظ من النقاش والنجـــاح. ولا نستطيع أن نساعد، ولكن نأخذ الانطباع بإنجازات النصف الأخير من القرن الماضى. ولكننا فى حاجة لبعض الثعالب للحفاظ على أن ألا تكون الحظيرة مكانًا كئيبا ساكنا.

work of Lippman (1922), McPhee (1963), and Axelrod (1973). I would add to this list a series of publications focused on elite foreign policy decision-making (Carbonell, 1978; Jervis, 1970; Snyder, Bruck, & Sapin, 1962).

13. Recent definitions of rationality from political economists (representative examples can be found in Lupia, McCubbins, & Popkin, 2000) consciously dissociate the principle of rationality from selfish goals. Simon's (1985) challenge, it seems, has been taken to heart.

14. Hotly contested campaigns over easily understood material interests, as in some tax relief referenda, have been found to trigger much greater self-interested action (Courant, Gramlich, & Rubinfield, 1980; Hawthorne & Jackson, 1987).

15. Recognizing that modern pluralist society locates the individual within a field of complex, and sometimes crosscutting, group identifications, and that identity itself changes with social and political circumstance, the simple language of ingroups and outgroups nevertheless provides a powerful framework for discussing the effect of intergroup relations on public opinion.

16. An information board is a matrix of hidden information; subjects must click on a cell of the matrix to reveal the information from that cell. In this variant, the hidden information consisted of pro and con arguments on affirmative action or gun control, and the rows were labeled with the source of the arguments (e.g., NRA or Committee Against Handguns).

17. We have additional evidence in support of hot cognition and automaticity in the processing of political objects from Event Related Potential studies that track brain activity using a physiological (EEG) method. The OL hypothesis has been well supported in a variety of prior studies (e.g., Lodge, Steenbergen, & Brau, 1995).

18. I realize that some readers will see in my concern for automaticity yet another step away from the stuff of politics, but I make no apology. I have always believed that critiques of political cognition as too psychological and apolitical miss the basic point of this research, which is to understand in process terms the formation of political attitudes and beliefs. Surely understanding political opinions is central to politics!

19. However, political heuristics are commonly discussed as if they are consciously chosen.

References

Abelson, R. (1963). Computer simulation of "hot" cognition. In S. S. Tomkins & S. Messick (Eds.), *Computer simulation of personality* (pp. 277–298). New York: Wiley.

Abramowitz, A. I., & Saunders, K. L. (1998). Ideological realignment in the U.S. electorate. *Journal of Politics, 60*, 634–652.

Achen, C. H. (1975). Mass political attitudes and the survey response. *American Political Science Review, 69*, 1218–1231.

Adorno, T. W., Frankel-Brunswick, E., Levinson, D. J., & Sanford, N. (1950). *The authoritarian personality*. New York: Harper and Row.

Allport, G. W. (1935). Attitudes. In C. Murchison (Ed.), *Handbook of social psychology*. Worcester, MA: Clark University Press.

Anderson, J. R. (1983). *The Architecture of Cognition*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Atkinson, R. C., & Shiffrin, R. M. (1968). Human memory: A proposed system and its control processes. In K. W. Spence & J. T. Spence (Eds.), *The psychology of learning and motivation* (Vol. 2, pp. 90–195). London: Academic Press.

Axelrod, R. (1973). Schema theory: An information processing model of perception and cognition. *American Political Science Review, 67,* 1248–1266.

Barent, M. K., & Krosnick, J. K. (1995). The relation between political attitude importance and knowledge structure. In M. Lodge & K. McGraw (Eds.), *Political judgment: Structure and process.* Ann Arbor, MI: University of Michigan Press.

Banaji, M. R., & Dasgupta, N. (1998). The consciousness of social beliefs: A program of research on stereotyping and prejudice. In V. Y. Yzerbyt, G. Lories, & B. Dardenne (Eds.), *Metacognition: Cognitive and social dimensions* (pp. 157–170). London: Sage.

Banaji, M. R., Lemm, K. M., & Carpenter, S. J. (2001). Automatic and implicit processes in social cognition. In A. Tesser & N. Schwartz (Eds.), *Blackwell handbook of social psychology: Intraindividual processes* (pp. 134–158). London: Blackwell.

Bargh, J. A. (1997). The automaticity of everyday life. In R. S. Wyer (Ed.), *The automaticity of everyday life, advances in social cognition* (Vol. 10, pp. 1–61). Mahwah, NJ: Erlbaum.

Bargh, J. A. (1999). The cognitive monster: The case against controllability of automatic stereotype effects. In S. Chaiken & Y. Trope (Eds.), *Dual process theories in social psychology* (pp. 361–382). New York: Guilford.

Bargh, J. A., Chaiken, S., Govender, R., & Pratto, F. (1992). The generality of the automatic attitude activation effect. *Journal of Personality and Social Psychology, 62,* 893–912.

Bargh, J. A., & Chartrand, T. L. (1999). The unbearable automaticity of being. *American Psychologist, 54,* 462–479.

Bargh, J. A., Chen, M., & Burrows, L. (1996). Automaticity of social behavior: Direct effects of trait construct and stereotype priming on action. *Journal of Personality and Social Psychology, 71,* 230–244.

Bargh, J. A., & Ferguson, M. L. (2000). Beyond behaviorism: On the automaticity of higher mental processes. *Psychological Bulletin, 126,* 925–945.

Bartels, L. M. (1996). Uninformed votes: Information effects in presidential elections. *American Journal of Political Science, 40,* 194–230.

Bartlett, F. C. (1932). *Remembering: A study in experimental and social psychology.* Cambridge: Cambridge University Press.

Bassili, J. N. (1995). Response latency and the accessibility of voting intentions: What contributes to accessibility and how it affects vote choice. *Personality and Social Psychology Bulletin, 21,* 686–695.

Bennett, S. E. (1986). *Apathy in America.* Dobbs Ferry, NY: Transnational.

Bennett, S. E., & Resnick, D. (1990). The implications of non-voting for democracy in the United States. *American Journal of Political Science, 34,* 771–802.

Black, E., & Black, M. (1987). *Politics and society in the south.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Blumer, H. (1946). Collective behavior. In A. M. Lee (Ed.), *New outlines of the principles of sociology* (pp. 167–22). New York: Barnes & Noble.

Bobo, L. (1988). Attitudes toward the black political movement: Trends, meaning, and effects on racial policy preferences. *Social Psychology Quarterly, 51,* 287–302.

Bobo, L., & Kluegel, J. R. (1993). Opposition to race targeting: Self-interest, stratification ideology, or racial attitudes? *American Sociological Review, 58*, 443–464.

Boden, M. A. (1988). *Computer models of mind.* Cambridge: Cambridge University Press.

Boninger, D. S., Krosnick, J. A., Barent, M. K., & Fabrigar, L. R. (1995). The causes and consequences of attitude importance. In R. E. Petty & J. A. Krosnick (Eds.), *Attitude strength: Antecedents and consequences* (pp. 159–189). Mahwah, NJ: Erlbaum.

Boynton, G. R., & Lodge, M. (1998). J. Q. Public: A computational model of a survey respondent. *Political Communication*, CD-ROM insert.

Brewer, M. B., & Brown, R. J. (1998). Intergroup relations. In D. T. Gilbert, S. T. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *Handbook of social psychology* (4th ed., pp. 554–594). London: Oxford University Press.

Brown, R. (1986). *Social psychology: The second edition.* New York: Free Press.

Broadbent, D. E. (1958). *Perception and communication.* Oxford: Pergamon.

Bruner, J. S., Goodnow, J. J., & Austin, G. A. (1956). *A study of thinking.* New York: Wiley.

Campbell, A., Converse, P., Miller, W., & Stokes, D. (1960). *The American voter.* New York: Wiley.

Carbonell, J. G., Jr. (1978). Politics: Automated ideological reasoning. *Cognitive Science, 2,* 27–51.

Chomsky, N. (1957). *Syntactic structures.* The Hague: Mouton.

Citrin, J., & Green, D. (1990). The self-interest motive in American public opinion. *Research in Micropolitics, 3,* 1–27.

Collins, A. M., & Quillian, M. R. (1969). Retrieval time from semantic memory. *Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior, 8,* 240–248.

Collins, A., & Smith, E. E. (Eds.). (1988). *Readings in cognitive science: A perspective from psychology and artificial intelligence.* San Mateo, CA: Morgan Kaufmann.

Conover, P. J., & Feldman, S. (1991). Where is the schema? Critiques. *American Political Science Review, 85,* 1364–1369.

Converse, J. M. (1987). *Survey research in the United States.* Los Angeles: University of California Press.

Converse, P. E. (1964). The nature of belief systems in mass publics. In D. E. Apter (Ed.), *Ideology and discontent* (pp. 206–261). New York: Free Press.

Converse, P. E. (1987). Changing conceptions of public opinion in the political process. *Public Opinion Quarterly, 51,* 12–24.

Converse, P. E. (1990). Popular representation and the distribution of information. In J. A. Ferejohn & J. H. Kuklinski (Eds)., *Information and democratic processes.* Urbana: University of Illinois Press.

Conway, M. A. (Ed.). (1997). *Cognitive models of memory.* Cambridge, MA: MIT Press.

Coser, L. A. (1956). *The functions of social conflict.* Glencoe, IL: Free Press.

Courant, P. N., Gramlich, E. M., & Rubinfield, D. L. (1980). Why voters support tax limitation amendments: The Michigan case. *National Tax Journal, 32,* 147–158.

Crosby, F., Bromley, S., & Saxe, L. (1980). Recent unobtrusive studies of black and white discrimination and prejudice: A literature review. *Psychological Bulletin, 87,* 546–563.

Dahl, R. A. (1961). *Who governs?* New Haven: Yale University Press.

Damasio, A. R. (1994). *Descartes' error: Emotion, reason, and the human brain.* New York: Putnam.

Davis, J. A. (1975). Communism, conformity, cohorts and categories: American tolerance in 1954 and 1972–1973. *American Journal of Sociology, 81,* 491–513.

Dawson, M. (1994). *Behind the mule.* Princeton: Princeton University Press.

Deaux, K., Reid, A., Mizrahi, K., & Ethier, K. A. (1995). Parameters of social identity. *Journal of Personality and Social Psychology, 68,* 280–291.

Delli Carpini, M. X., & Keeter, S. (1996). *What Americans know about politics and why it matters.* New Haven: Yale University Press.

Devine, P. G. (1989). Stereotypes and prejudice: Their automatic and controlled components. *Journal of Personality and Social Psychology, 56,* 5–18.

Downs, A. (1957). *An economic theory of democracy.* New York: Harper and Row.

Eagly, A. H., & Chaiken, S. (1993). *The psychology of attitudes.* Fort Worth, TX: Harcourt Brace Jovanovich.

Edwards, K., & Smith, E. E. (1996). A disconfirmation bias in the evaluations of arguments. *Journal of Personality and Social Psychology, 71,* 5–24.

Eysenck, M. W., & Keane, M. T. (1990). *Cognitive psychology: A student's handbook.* London: Erlbaum.

Fazio, R. H., Sonbonmatsu, D. M., Powell, M. C., & Kardes, F. R. (1986). On the automatic activation of attitudes. *Journal of Personality and Social Psychology, 50,* 229–238.

Feigenbaum, E. A., & Feldman, J. (Eds.). (1963/1995). *Computers and thought.* Menlo Park, CA: AAAI Press.

Feldman, S. (1983). Economic individualism and American public opinion. *American Politics Quarterly, 11,* 3–29.

Feldman, S. (1988). Structure and consistency in public opinion: The role of core beliefs and values. *American Journal of Political Science, 32,* 416–440.

Feldman, S., & Zaller, J. (1992). The political culture of ambivalence: Ideological responses to the welfare state. *American Journal of Political Science, 36,* 268–307.

Festinger, L. (1957). *A theory of cognitive dissonance.* Palo Alto, CA: Stanford University Press.

Fiske, S. T. (1998). Stereotyping, prejudice, and discrimination. In D. T. Gilbert, S. T. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *Handbook of social psychology* (4th ed., pp. 357–419). London: Oxford University Press.

Fiske, S. T. & Kinder, D. R. (1981). Involvement, expertise, and schema use: Evidence from political cognition. In N. Cantor & J. F. Kihlstrom (Eds.), *Personality, cognition, and social interaction.* Hillsdale, NJ: Erlbaum.

Fiske, S. T., & Taylor, S. E. (1991). *Social cognition* (2nd ed.). New York: McGraw-Hill.

Frey, D. (1986). Recent research on selective exposure to information. In L. Berkowitz (Ed.), *Advances in experimental social psychology* (Vol. 19, pp. 91–80). New York: Academic.

Gamson, W. A. (1992). *Talking politics.* New York: Cambridge University Press.

Gardner, W. L., & Cacioppo, J. T. (1997). Automaticity and social behavior: A model, a marriage, and a merger. In R. S. Wyer, Jr. (Ed.), *Advances in social cognition* (Vol. 10, pp. 133–141). Mahwah, NJ: Erlbaum.

Gilbert, D. T., Fiske, S. T., & Lindzey, G. (Eds.). (1998). *Handbook of social psychology* (4th ed.). London: Oxford University Press.

Gilens, M. (1999). *Why Americans hate welfare: Race, media, and the politics of antipoverty policy*. Chicago: University of Chicago Press.

Gilens, M. (2001). Political ignorance and collective policy preferences. *American Political Science Review, 95*, 379–396.

Graber, D. (1984). *Processing the news: How people tame the information tide*. New York: Longman.

Green, D. P., & Shapiro, I. (1994). *Pathologies of rational choice theory*. New Haven: Yale University Press.

Greenstein, F. 1969. *Personality and politics*. Princeton: Princeton University Press.

Hastie, R. (1986). A primer of information-processing theory for the political scientist. In R. R. Lau & D. O. Sears (Eds.), *Political cognition* (pp. 11–39). Hillsdale: Erlbaum.

Hastie, R., & Pennington, N. (1989). Notes on the distinction between memory-based and on-line judgment. In J. Bassili (Ed.), *On-line cognition in person perception* (pp. 1–17). Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum.

Hawthorne, M. R., & Jackson, J. E. (1987). The individual political economy of tax policy. *American Political Science Review, 81*, 757–774.

Heider, F. (1946). Attitudes and cognitive organization. *Journal of Psychology, 21*, 107–112.

Heider, F. (1958). *The psychology of interpersonal relations*. New York: Wiley.

Herstein, J. (1981). Keeping the voter's limits in mind: A cognitive process analysis of decision making and voting. *Journal of Personality and Social Psychology, 40*, 843–861.

Huckfeldt, R. (2001). The social communication of political expertise. *American Journal of Political Science, 45*, 425–438.

Huckfeldt, R., Levine, J., Morgan, W., & Sprague, J. (1999). Accessibility and the political utility of partisan and ideological orientations. *American Journal of Political Science, 43*, 888–911.

Huckfeldt, R., & Sprague, J. (1987). Networks in context: The social flow of political information. *American Political Science Review, 81*, 1197–1216.

Huckfeldt, R., & Sprague, J. (1995). *Citizens, politics, and social communication*. New York: Cambridge University Press.

Hull, C. L. (1930). Knowledge and purpose as habit mechanisms. *Psychological Review, 37*, 511–525.

Hurwitz, J., & Peffley, M. (1987). How are foreign policy attitudes structured? A hierarchical model. *American Political Science Review, 81*, 1099–1110.

Hyman, H. H. (1955). *Survey design and analysis: Principles, cases, and procedures*. Glencoe, IL: Free Press.

Iyengar, S. (1991). *Is anyone responsible? How television frames political issues*. Chicago: University of Chicago Press.

Iyengar, S., & Kinder, D. (1987). *News that matters: Television and American opinion*. Chicago: University of Chicago Press.

James, W. (1890). *Principles of psychology*. New York: Holt.

Jennings, M. K. (1979). Another look at the life cycle and political participation. *American Journal of Political Science, 23*, 755–771.

Jervis, R. (1970). *The logic of images in international relations*. Princeton: Princeton University Press.

Judd, C., & Krosnick, J. (1989). The structural basis of consistency among political

attitudes: Effects of political expertise and attitude importance. In A. Pratkanis, S. Becker, & A. Greenwald (Eds.), *Attitude structure and function* (pp. 99–128). Mahwah, NJ: Erlbaum.

Kiewiet, D. R. (1983). *Macroeconomics and micropolitics*. Chicago: University of Chicago Press.

Kinder, D. R. (1986). The continuing American dilemma: White resistance to racial change forty years after Myrdal. *Journal of Social Issues, 42*, 151–172.

Kinder, D. R. (1998). Opinion and action in the realm of politics. In D. T. Gilbert, S. T. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *Handbook of social psychology* (4th ed., pp. 778–867). London: Oxford University Press.

Kinder, D. R., & Mendelberg, T. (1995). Cracks in American apartheid: The political impact of prejudice among desegregated whites. *Journal of Politics, 57*, 401–424.

Kinder, D. R., & Mendelberg, T. (2000). Individualism reconsidered: Principles and prejudice in contemporary American opinion. In D. O. Sears, J. Sidanius, & L. Bobo (Eds.), *Racialized politics* (pp. 44–74). Chicago: University of Chicago.

Kinder, D. R., & L. M. Sanders. (1996). *Divided by color: Racial politics and democratic ideals*. Chicago: University of Chicago Press.

Kinder, D. R., & Sears, D. O. (1981). Public opinion and political action. In G. Lindzey & E. Aronson (Eds.), *Handbook of Social Psychology* (3rd ed., Vol. 2, pp. 659–741). New York: Random House.

Kinder, D. R., & N. Winter. (2001). Exploring the racial divide: Blacks, whites, and opinion on national policy. *American Journal of Political Science, 45*, 439–453.

Kluegel, J. R., & Smith, E. R. (1986). *Beliefs about inequality: Americans' views about what is and what ought to be*. New York: de Gruyter.

Kollman, K., Miller, J. H., & Page, S. E. (1992). Adaptive parties in spatial elections. *American Political Science Review, 86*, 929–937.

Krosnick, J. A. (1988). Attitude importance and attitude change. *Journal of Experimental Social Psychology, 24*, 240–255.

Krosnick, J. A. (1989). Attitude importance and attitude accessibility. *Personality and Social Psychology Bulletin, 15*, 297–308.

Krosnick, J. A. (1990). Government policy and citizen passion: A study of issue publics in contemporary America. *Political Behavior, 12*, 59–92.

Kuklinski, J. (Ed.). (2002). *Thinking about political psychology*. Cambridge: Cambridge University Press.

Kuklinski, J. H., Luskin, R., & Bolland, J. (1991). Where is the schema? Going beyond the "S" word in political psychology. *American Political Science Review, 85*, 1341–1356.

Kuklinski, J. H., & Quirk, P. J. (2000). Reconsidering the rational public: Cognition, Heuristics, and Mass Opinion. In A. Lupia, M. D. McCubbins, & S. L. Popkin (Eds.), *Elements of reason: Cognition, choice, and the bounds of rationality* (pp. 153–182). Cambridge,: Cambridge University Press.

Kuklinski, J. H., Quirk, P. J., Jerit, J., & Rich, R. F. (2001). The political environment and citizen competence. *American Journal of Political Science, 45*, 410–424.

Kunda, Z. (1990). The case for motivated reasoning. *Psychological Bulletin, 1083*, 480–498.

Lau, R. R., Brown, T. A., & Sears, D. O. (1978). Self-interest and civilians' attitudes toward the Vietnam War. *Public Opinion Quarterly, 42*, 464–483.

Lau, R. R., & Redlawsk, D. P. (2001). Advantages and disadvantages of cognitive heuristics in political decision making. *American Journal of Political Science, 45*, 951–971.

Lau, R. R., Smith, R. A., & Fiske, S. T. (1991). Political beliefs, policy interpretations, and political persuasion. *Journal of Politics, 53*, 644–675.

Lavine, H. (2001). The electoral consequences of ambivalence toward presidential candidates. *American Journal of Political Science, 45*, 915–929.

Lavine, H. (2002). On-line vs. memory-based process models of political evaluation. In K. Monroe (Ed.), *Political psychology* (pp. 225–248). Mahwah, NJ: Erlbaum.

Lavine, H., & Gschwend, T. (n.d.). *Ideology and rationality: The role of issue constraint in electoral decision-making.* Mimeograph. Department of Political Science, State University of New York at Stony Brook.

Lazersfeld, P. F., Berelson, B. R., & Gaudet, H. (1948). *The people's choice.* New York: Columbia University.

Lee-Chai, A. Y., & Bargh, J. A. (Eds.). (2001). *The use and abuse of power.* Philadelphia: Psychology Press.

Levine, J. M., & Moreland, R. L. (1998). Small groups. In D. T. Gilbert, S. T. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *Handbook of social psychology* (4th ed., pp. 415–469). London: Oxford University Press.

Lippman, W. (1922). *Public opinion.* New York: Macmillan.

Lodge, M. (1995). Toward a procedural model of candidate evaluation. In M. Lodge & K. McGraw (Eds.), *Political judgment: Structure and process* (pp. 111–139). Ann Arbor: University of Michigan Press.

Lodge, M., & McGraw, K. (1991). Where is the schema? Critiques. *American Political Science Review, 85*, 1357–1364.

Lodge, M., & McGraw, K. (Eds.). (1995). *Political judgment: Structure and process.* Ann Arbor: University of Michigan Press.

Lodge, M., McGraw, K., & Stroh, P. (1989). An impression-driven model of candidate evaluation. *American Political Science Review, 83*, 399–419.

Lodge, M., Steenbergen, M., & Brau, S. (1995). The responsive voter: Campaign information and the dynamics of candidate evaluation. *American Political Science Review, 89*, 309–326.

Lodge, M., & Taber, C. (2000). Three steps toward a theory of motivated political reasoning. In A. Lupia, M. D. McCubbins, & S. L. Popkin (Eds.), *Elements of reason: Cognition, choice, and the bounds of rationality* (pp. 183–213). Cambridge: Cambridge University Press.

Lodge, M., & Taber, C. S. (2001, April). *Automatic affect: A test of hot cognition for candidates, groups, and issues.* Paper presented at the annual meeting of the Midwest Political Science Association, Chicago.

Logan, G. D. (1992). Attention and preattention in theories of automaticity. *American Journal of Psychology, 105*, 317–339.

Luger, G. F. (Ed.). (1995). *Computation and intelligence.* Menlo Park, CA: AAAI Press.

Lupia, A. (1994). Shortcuts versus encyclopedias: Information and voting behavior in California insurance reform elections. *American Political Science Review, 88*, 63–76.

Lupia, A., & McCubbins, M. D. (1998). *The democratic dilemma: Can citizens learn what they need to know?* Cambridge: Cambridge University Press.

Lupia, A., McCubbins, M. D., & Popkin, S. L. (Eds.). (2000). *Elements of reason:*

Cognition, choice, and the bounds of rationality. Cambridge: Cambridge University Press.

MacKuen, M., Erikson, R. S., & Stimson, J. A. (1989). Macropartisanship. *American Political Science Review, 83,* 1125–1142.

Marcus, G. E., & MacKuen, M. B. (1993). Anxiety, enthusiasm and the vote: On the emotional underpinnings of learning and involvement during presidential campaigns. *American Political Science Review, 87,* 672–685.

Martin, L. L., & Tesser, A. (Eds.). (1992). *The construction of social judgments.* Hillsdale, NJ: Erlbaum.

McClosky, H. (1964). Consensus and ideology in American politics. *American Political Science Review, 58,* 316–382.

McGraw, K. (2000). Contributions of the cognitive approach to political psychology. *Political Psychology, 21,* 805–832.

McGraw, K., & Steenbergen, M. (1995). Pictures in the head: Memory representations of political candidates. In M. Lodge & K. McGraw (Eds.), *Political judgment: Structure and process* (pp. 15–42). Ann Arbor: University of Michigan Press.

McPhee, W. N. (1963). *Formal theories of mass behavior.* New York: Free Press.

Mencken, H. L. (1949). *A Mencken chrestomathy.* New York: Knopf.

Mill, J. S. (1861/1951). *Three essays.* Oxford: Oxford University Press.

Miller, G. A. (1957). The magic number seven, plus or minus two: Some limits on our capacity for processing information. *Psychological Review, 63,* 81–93.

Miller, J. M. & Krosnick, J. A. (2000). News media impact on the ingredients of presidential evaluations: Politically knowledgeable citizens are guided by a trusted source. *American Journal of Political Science, 44,* 295–309.

Mondak, J. (1993.) Source cues and policy approval: The cognitive dynamics of public support for the Reagan agenda. *American Journal of Political Science, 37,* 186–212.

Monroe, K. R. (1994). A fat lady in a corset: Altruism and social theory. *American Journal of Political Science, 38,* 861–893.

Morris, J. P., Squires, N. K., Taber, C. S., & Lodge, M. (forthcoming). The automatic activation of political attitudes: A psychophysiological examination of the hot cognition hypothesis. *Political Psychology.*

Mueller, J. E. (1973). *War, presidents, and public opinion.* New York: Wiley.

Mueller, J. E. (1994). *Policy and opinion in the Gulf War.* Chicago: University of Chicago Press.

Neely, J. H. (1977). Semantic priming and retrieval from lexical memory: Roles of inhibitionless spreading activation and limited capacity attention. *Journal of Experimental Psychology: General, 106,* 226–254.

Nelson, T. E., Clawson, R. A., & Oxley, Z. M. (1997). Media framing of a civil liberties conflict and its effect on tolerance. *American Political Science Review, 91,* 567–583.

Newell, A., Shaw, J. C., & Simon, H. A. (1958). Elements of a theory of human problem solving. *Psychological Review, 65,* 151–166.

Nisbett, R. E., & Ross, L. (1980). *Human inference: Strategies and shortcomings of social judgment.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Nunn, C. Z., Crockett, Jr., H. J., & Williams, J. A., Jr. (1978). *Tolerance for nonconformity.* San Francisco: Jossey-Bass.

Orwell, G. (1946). *Animal farm*. New York: Harcourt Brace.

Ottati, V. C., Steenbergen, M. R., & Riggle, E. (1992). The cognitive and affective components of political attitudes: Measuring the determinants of candidate evaluations. *Political Behavior, 14,* 4223–4442.

Ottati, V. C., & Wyer, R. S. (1990). The cognitive mediators of political choice: Toward a comprehensive model of political information processing. In J. A. Ferejohn & J. H. Kuklinski (Eds.), *Information and democratic processes* (pp. 186–216). Urbana: University of Illinois Press.

Page, B. I., & Shapiro, R. Y. (1992). *The rational public: Fifty years of trends in Americans' policy preferences*. Chicago: University of Chicago Press.

Payne, J. W. (1982) Contingent decision behavior. *Psychology Bulletin, 92,* 382–402.

Payne, J. W., Bettman, J. R., & Johnson, E. J. (1992). Behavioral decision research: A constructive processing perspective. *Annual Review of Psychology, 43,* 87–131.

Pettigrew, T. F., & Meertens, R. W. (1995). Subtle and blatant prejudice in western Europe. *European Journal of Social Psychology, 25,* 57–75.

Petty, R. E., & Wegener, D. T. (1998). Attitude change: Multiple roles for persuasion variables. In D. T. Gilbert, S. T. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *Handbook of social psychology* (4th ed., pp. 323–390). London: Oxford University Press.

Phelps, E. A., O'Connor, K. J., Cunningham, W. A., Funayama, E. S., Gatenby, J. C., Gore, J. C., & Banaji, M. R. (2000). Performance on indirect measures of race evaluation predicts amygdala activation. *Journal of Cognitive Neuroscience, 12,* 729–738.

Popkin, S. L. (1991). *The reasoning voter: Communication and persuasion in presidential campaigns*. Chicago: University of Chicago Press.

Price, V., & Hsu, M. L. (1992). Public opinion about AIDS: The role of misinformation and attitudes toward homosexuals. *Public Opinion Quarterly, 57,* 133–164.

Prothro, J. W., & Grigg, C. W. (1960). Fundamental principles of democracy: Biases of agreement and disagreement. *Journal of Politics, 22,* 276–294.

Rahn, W. M. (2000). Affect as information: The role of public mood in political reasoning. In A. Lupia, M. D. McCubbins, & S. L. Popkin (Eds.), *Elements of reason: Cognition, choice, and the bounds of rationality* (pp. 130–152). Cambridge: Cambridge University Press.

Rahn, W. M., Aldrich, J., & Borgida, E. (1994). Individual and contextual variations in political candidate appraisal. *American Political Science Review, 88,* 193–199.

Rumelhart, D. E., McClelland, J. L., & the Parallel Distributed Processing Research Group (Eds.). (1986). *Parallel distributed processing: Vol. 1. Foundations*. Cambridge, MA: MIT Press.

Ruskin, J. (1864/2002). *Sesame and lilies*. New Haven: Yale University Press.

Scherpenzeel, A. C., & Saris, W. E. (1997). The validity and reliability of survey questions: A meta-analysis of MTMM studies. *Sociologocal Methods and Research, 23,* 341–383.

Schreiber, D., & Zaller, J. 2001. *Thinking about politics: A functional magnetic resonance imaging study*. Unpublished paper presented at the American Political Science Association Annual Meeting, San Francisco.

Schlozman, K. L., & Verba, S. (1979). *Injury to insult*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Sears, D. O. (1993). Symbolic politics: A socio-psychological theory. In S. Iyengar & W. J. McGuire (Eds.), *Explorations in political psychology*. Durham, NC: Duke University.

Sears, D. O., & Citrin, J. (1982). *Tax revolt: Something for nothing in California*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Sears, D. O., & Freedman, J. L. (1967). Selective exposure to information: A critical review. *Public Opinion Quarterly, 31*, 194–213.

Sears, D. O., & Funk, C. L. (1991). The role of self-interest in social and political attitudes. *Advances in Experimental Social Psychology, 24*, 1–91.

Sears, D. O., & Huddy, L. (1990). On the origins of political disunity among women. In L. A. Tilly & P. Gurin (Eds.), *Women, politics, and change* (pp. 249–280). New York: Russell Sage Foundation.

Sears, D. O., Lau, R. R., Tyler, T., & Allen, A. M., Jr. (1980). Self-interest versus symbolic politics in policy attitudes and presidential voting. *American Political Science Review, 74*, 670–684.

Simon, H. A. (1978). Rationality as process and as product of thought. *American Economic Review, 68*, 1–16.

Simon, H. A. (1980). Cognitive science: The newest science of the artificial. *Cognitive Science, 4*, 33–46.

Simon, H. A. (1985). Human nature in politics: The dialogue of psychology and political science. *American Political Science Review, 79*, 293–304.

Sniderman, P. M. (1985). *Race and inequality: A study in American values*. Chatham, NJ: Chatham House.

Sniderman, P. M. (1993). The new look in public opinion research. In A. Finifter (Ed.), *Political science: The state of the discipline II* (pp. 219–245). Washington, DC: American Political Science Association.

Sniderman, P. M. (2000). Taking sides: A fixed choice theory of political reasoning. In A. Lupia, M. D. McCubbins, & S. L. Popkin (Eds.), *Elements of reason: Cognition, choice, and the bounds of rationality* (pp. 67–84). Cambridge: Cambridge University Press.

Sniderman, P. M., & Brody, R. A. (1977). Coping: The ethic of self-reliance. *American Journal of Political Science, 21*, 501–522.

Sniderman, P. M., Brody, R. A., & Tetlock, P. E. (1991). *Reasoning and choice: Explorations in political psychology*. New York: Cambridge University Press.

Sniderman, P. M., & Tetlock, P. E. (1986a). Interrelationship of political ideology and public opinion. In M. G. Hermann (Ed.), *Political psychology* (pp. 62–96). San Franciso: Jossey-Bass.

Sniderman, P. M., & Tetlock, P. E. (1986b). Reflections on American racism. *Journal of Social Issues, 42*, 173–187.

Sniderman, P. M., & Tetlock, P. E. (1986c). Symbolic racism: Problems of motive attribution in political analysis. *Journal of Social Issues, 42*, 129–150.

Snyder, R. C., Bruck, H. W., & Sapin, B. (1962). *Foreign policy decision making: An approach to the study of international politics*. New York: Free Press.

Steenbergen, M. R., & Lodge, M. (n.d.). *Process matters: Cognitive models of candidate evaluation*. Mimeograph. Department of Political Science, State University of New York at Stony Brook.

Stimson, J. A. (1991). *Public opinion in America: Moods, cycles, and swings*. Boulder, CO: Westview.

Stoker, L. (1992). Interests and ethics in politics. *American Political Science Review, 86*, 369–380.

Stouffer, S. (1955). *Communism, conformity, and civil liberties.* New York: Doubleday.

Sullivan, J. L., Pierson, J. E., & Marcus, G. E. (1982). *Political tolerance and American democracy.* Chicago: University of Chicago Press.

Sullivan, J. L., Rahn, W. M., & Rudolph, T. J. (2002). The contours of political psychology: Situating research on political information processing. In J. H. Kuklinski (Ed.), *Thinking about political psychology* (pp. 23–51). Cambridge: Cambridge University Press.

Sumner, W. G. (1906). *Folkways.* Boston: Ginn.

Taber, C. S. (1992). POLI: An expert system model of U.S. foreign policy belief systems. *American Political Science Review, 86*, 423–428.

Taber, C. S. (1998). The interpretation of foreign policy events: A cognitive process theory. In D. A. Sylvan & J. F. Voss (Eds.), *Problem representation in political decision making* (pp. 29–52). London: Cambridge University Press.

Taber, C. S., & Lodge, M. (2000, August). *Motivated skepticism in the evaluation of political beliefs.* Paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, Washington, DC.

Taber, C. S., Lodge, M., & Glathar, J. (2001). The motivated construction of political judgments. In J. H. Kuklinski (Ed.), *Citizens and politics: Perspectives from political psychology* (pp. 198–226). Cambridge: Cambridge University Press.

Taber, C. S., & Steenbergen, M. R. (1995). Computational experiments in electoral behavior. In M. Lodge & K. McGraw (Eds.), *Political judgment: Structure and process.* Ann Arbor: University of Michigan Press.

Taber, C. S., & Timpone, R. J. (1996). *Computational modeling.* Sage University Paper Series on Quantitative Applications in the Social Sciences, No. 07-113. Newbury Park, CA: Sage.

Tetlock, P. E. (1986). A value pluralism model of ideological reasoning. *Journal of Personality and Social Psychology, 50*, 819–827.

Thomsen, C. J., Borgida, E., & Lavine, H. (1995). The causes and consequences of personal involvement. In R. E. Petty & J. A. Krosnick (Eds.), *Attitude strength: Antecedents and consequences.* Mahwah, NJ: Erlbaum.

Thomsen, C. J., Lavine, H., & Kounios, J. (1996). Social value and attitudinal concepts in semantic memory: Relational structure, concept strength, and the fan effect. *Social Cognition, 14*, 191–225.

Thurstone, L. (1927). A law of comparative judgment. *Psychological Review, 34*, 273–286.

Tocqueville, A. de. (1848/1945). *Democracy in America.* New York: Appleton-Century-Crofts.

Tolman, E. C. (1932). *Purposive behavior in animals and men.* New York: Appleton-Century-Crofts.

Tourangeau, R., Rips, L. J., & Rasinski, K. (2000). *The psychology of the survey response.* Cambridge: Cambridge University Press.

Uleman, J. S., & Bargh, J. A. (Eds.). (1989). *Unintended thought.* New York: Guilford.

Wilson, T. C. (1994). Trends in tolerance toward rightist and leftist groups, 1976–1988: Effects of attitude change and cohort succession. *Public Opinion Quarterly, 58*, 539–556.

Wyer, R. S., Jr., & Ottati, V. C. 1993. Political information processing. In S. Iyengar & W. J. McGuire (Eds.), *Explorations in political psychology* (pp. 264–295). Durham, NC: Duke University Press.

Zaller, J. R. (1992). *The nature and origins of mass opinion.* Cambridge: Cambridge University Press.

Zaller, J. R., & Feldman, S. (1992). A simple theory of the survey response. *American Journal of Political Science, 36,* 579–616.

الفصل الرابع عشر

القيم، والإيديولوجية، وبنية الاتجاهات السياسية[٢٧٠]

ستانلى فيلدمان

الاتجاهات السياسية، والقيم، والإيديولوجية

سيكون من الصعب، إن لم يكن مستحيلاً، إحصاء عدد الاتجاهات السياسية التى يمكن لشخص أن يكوّنها على مدار عمره. فالشخصيات السياسية، والجماعات، والسياسات الحكومية، والمقترحات السياسية هى مجرد بعض العناصر المحتملة للمشهد السياسى الذى قد يكون الناس بصدد تقييمه. وفى الوقت الذى قد تكون فيه كثير من هذه الاتجاهات مهمة ومثيرة للدراسة فى حد ذاتها، إلا أن قدرًا كبيرًا من البحث فى علم النفس السياسى قد تم تكريسه للعثور على مصادر بناء الاتجاهات السياسية. وبناءً على تعقيد السياسة، وغموض كثير من المعلومات السياسية، والمستويات المتدنية نسبيًا من المعرفة السياسية وسط عامة الناس، سيكون من السهل الاعتقاد فى أن هذه الاتجاهات غير مبنية وغير قابلة للتنبؤ إلى حد كبير. وبالرغم من أنه مازال هناك جدل ملحوظ حول المقدار الكبير المعهود من بناء الاتجاهات السياسية، فمن الواضح أن تقييمات الناس السياسية تعد على الأقل قابلة للتنبؤ بطريقة أو بأخرى، وأن العلاقات بين بعضها البعض تتجاوز الصدفة تجاوزًا كبيرًا. وهناك كثير من المصادر الممكنة للبناء قد تتفاعل بطرق معقدة.

---

(٢٧٠) قام بترجمة هذا الفصل ربيع أحمد مرسى وهبه.

فالشراكة، على سبيل المثال، تمنح كثيرًا من النـــاس خطًّــا قاعــديًا لتقيـــيم المرشحين للمواقع السياسية والسياسات التى يقترحونها. وبالمثل، قد تـــسمح الكيانات الجماعية الاجتماعية للناس بتحديد ما هو الأفضل بالنسبة لاهتمامهم أو مصلحتهم كجماعة.

والتركيز على بنية الاتجاهات السياسية يطرح طبيعيًّا أسئلة عن الدور الذى تلعبه الإيديولوجية. وقد كثرت الإشارات إلى الإيديولوجية فى مناقشات السياسة على مدى القرون الثلاثة الماضـــية. فلغـــة وخطـــاب الـــسياسيين والصحفيين غالبًا ما توحى بأن تقييمات السياسيين ينبغى أن تنتظم بـــالتوازى مع البعد اليسار– اليمين أو الليبرالي– المحافظ. وكثير من نماذج السلوك فى التصويت والتنافس الحزبى تفترض أن الأحزاب والناخبين يمكن وضعهم فى مساحة إيديولوجية بسيطة (Downs, 1957).

وبالرغم من أن السياسيين، والفلاسفة، وعلماء الاجتمـــاع غالبًـــا مـــا يناقشون السياسة كما لو كانت منظمة على بعد واحد هو اليمين– اليسار، فإن خمسين سنة من البحث فى الرأى العام تبين أن نموذج الإيديولوجية أحـــادى البعد يعد وصفًا فقيرًا للاتجاهات السياسية لدى النسبة الكبيرة من الناس فـــى كل مكان (Kinder, 1989). وهذا الاستنتاج ليس مجرد نتيجة لبحث قائم على مسح للاتجاهات (انظر على سبيل المثال: Converse, 1964). وتبين دراسات المقابلات المتعمقة أن الناس نادرًا ما يستخدمون معيارًا بسيطًا ومهمًـــا مـــن أجل تقييم السياسات (Hochschild, 1981; Lane, 1960).

والدليل على وجود البناء الإيديولوجى بين الاتجاهات السياسية يعتمـــد جزئيًّا على المقاربة البحثية. فعندما تحسب الارتباطـــات بـــين الاتجاهـــات السياسية– تفضيلات القضايا كنموذج– ستجد دائمًا دليلاً ما علـــى الاتـــساق الإيديولوجى. فى حين أن مقدار هذه الارتباطات يتباين على نحو ملحوظ من دراسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر. (للحصول على ملخص جيد فـــى هـــذا

الصدد، انظر: Knusten, 1995a). ويتسق نموذج العلاقة بين تفضيلات القضايا عمومًا مع البعد التقليدى اليسار- اليمين. غير أنه وحتى عندما تصل معاملات الارتباط إلى مستوى.٥ (كما يحدث أحيانًا فى أوروبا وعلى نحو نادر فى الولايات المتحدة)، فإن أقل من ٢٥ % من التباين فى المواقف تجاه القضايا يتم توضيحها عن طريق عامل اليسار- اليمين.

وفى الوقت الذى قد تكون فيه الارتباطات بين الاتجاهات بعضها البعض متسقة مع البعد الإيديولوجى، فإنها لا تبين أن الناس يستخدمون الإيديولوجية بفاعلية لبناء تلك الاتجاهات. وفى إحدى مقالاته الكلاسيكية برهن "كونفيرس" Converse (1964) وبقوة على أن البعد الليبرالي- المحافظ لم يكن مصدرًا رئيسيًّا لكبح الاتجاه بالنسبة لمعظم الأمريكان. وأغلبية كبيرة من الناس قد لا يستطيعون تعريف مصطلحات *الليبرالى والمحافظ* على نحو ملائم، حيث تبين أن مجموعة ضئيلة فقط من الناس تستخدم البعد الليبرالي- المحافظ فى تقييماتهم للمرشحين والأحزاب السياسية، ويدعم تحليلُ البيانات فى بلدان أخرى الاستنتاجَ نفسه. فعلى سبيل المثال، يفيد "دالتون" Dalton (2002) بأنه وفقًا للبيانات التى جُمعت عام ١٩٧٤-١٩٧٥، استخدم ٢١% فقط من الناس فى الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى مفاهيمَ إيديولوجية فى تقييم الأحزاب السياسية، بينما ٣٤% من الناس فى ألمانيا الغربية لم يستخدموها.

وكثير من الناس فى حالات معينة يكونون على استعداد لوضع أنفسهم على مقاييس تمثل متصلَ اليمين- اليسار، أو الليبرالي- المحافظ. وهذا التحديد الذاتى يساعد فى التنبؤ بالتفضيلات السياسية (Jacoby, 1991). ومع ذلك، توحى الأدلة بأن التعيينات الذاتية الإيديولوجية لا تعكس بالضرورة استخدام المفاهيم الإيديولوجية. وقد وجد "كونوفر" و"فريدمان" Conover and Fredman (1981) أن التعيينات الذاتية على الأساس الليبرالي- المحافظ فى

الولايات المتحدة، كانت إلى حد كبير وظيفة للاتجاهات نحو جماعات سياسية واجتماعية بارزة. ومن ثم، فإنه من الممكن للناس أن ينتفعوا من المسميات الإيديولوجية بدون معرفةٍ عمليةٍ للمنطق الكامن وراء إيديولوجية سياسية ما.

وفى حين أنه من السهل، من المنظور السيكولوجى، تخيل الطريقة التى يمكن بها أن يتعامل الأفراد بدون استخدام الإيديولوجيا لفهم السياسة، فإن هذا لا يخلق صعوبات دالة أمام السياسة. فإذا لم تكن الاتجاهات السياسية مهيكلة عمومًا عن طريق أية إيديولوجية عامة، إذن كيف يمكن للقادة السياسيين أن يتواصلوا مع الجمهور؟ ففى غياب الإيديولوجيا، يصبح من الصعب على المرشحين أن يحكموا على أى المواقف ستروق للأغلبية فى الدائرة الانتخابية. بل إنه من الأصعب أن نرى كيف يمكن للأحزاب السياسية أن تُنَظَّم بدون أساس متسق يميزها عن الأحزاب الأخرى. ويبدو أن السياسة لا "تعمل" بدون بنية ما تتيح مجموعات واسعة من السياسات تسير معًا بطريقة معينة. وقد يعتمد التمثيل الديمقراطى على أناس لديهم إلمام ما بذلك البناء. وإذا كان خط بيانى إيديولوجى متصل لا يمثل نموذجًا جيدًا لفهم كيفية تنظيم الناس لاتجاهاتهم السياسية، فهل هناك بديل ما يمكن أن يوفر الأساس للاتصالات والمنافسة السياسية؟

وتقوم إحدى المقاربات القيّمة المحتملة لمشكلة تنظيم الاتجاهات التى لم تلق انتباهًا كافيًا فى تراث علم النفس السياسى على بنية القيم. فقد ناقش المنظّرون والباحثون فى الفلسفة، والأنثروبولوجيا، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، وعلى مدى زمنى طويل دور القيم فى الحياة الإنسانية (للمراجعة انظر، Rohan, 2000). وكمقاييس معممة، يفترض فى القيم أن تكون بمثابة "المعايير التى يستخدمها الناس لاختيار وتبرير الأعمال وتقييم الناس (بمن فيهم أنفسهم) والأحداث" (Schwartz, 1992, p. 1). وكان "روكيتش" Rokeach (1973) قد بدأ دراسته الرئيسية للقيم بالتأكيد على أنه "من الصعب بالنسبة لى

أن أتصور أية مشكلة تهم علماء الاجتماع ولا يكون ذلك متضمنًا- وبشكل عميق- القيمَ الإنسانية" (p. ix).

كثير من الباحثين حاجّوا بأن القيم هى الأسس الأهم للاتجاهات. ووصف "بم" Bem (1970) كيف تظهر الاتجاهات عن طريق الاستدلال المنطقى الذى يفضى، فى النهاية، إلى قيمة ما. ويفترض نموذج "تيتلوك" Tetlock (2000) لتعدد القيم أن "هناك قيمًا نهائية تدعم جميع أنظمة الاعتقاد السياسى وتحدد الحالات النهائية للسياسة العامة. هذه القيم- التى قد تأخذ أشكالاً مختلفة كالكفاءة السياسية، والمساواة الاجتماعية- تعمل كحدود لأنظمة المعتقد" (p. 247).

وللقيم خصائص مفيدة فى تحليل الاتجاهات السياسية والسلوك السياسى، فالقيم يفترض أن تكون قليلة نسبيًّا فى عددها، أقل بلا شك من عدد الاتجاهات التى يمكن لشخص أن يحملها، فهى يمكن أن توفر أساسًا لتقليل التعقيد الخاص بالأحكام السياسية ولخلق الاتساق وسط الاتجاهات. من ناحية أخرى، فإن كل المناقشات للقيم توحى بأنها أكثر عددًا من البعد الإيديولوجى الواحد الذى يُستخدم على نحوٍ تقليدى لفهم الصراع السياسى. والاتجاهات السياسية المبينة عن طريق القيم قد لا تفصح عن أى بناء بسيط أحادى البعد. فضلاً عن أن كثيرًا من المنظرين يدفعون بعدم وجود القيم منفردة، بل توجد كنظام. وإذا كان هناك بالفعل تنظيم للقيم التى يمكن للناس أن يتبنوها، فإن هذا قد يوفر بناءً أبسط للاتجاهات السياسية- وأساسًا داعمًا للإيديولوجية. وأخيرًا، يفترض أيضًا أن تكون القيم مستقرة نسبيًّا، وهى خاصية ضرورية للقيم كى تعمل كمعايير مستمرة للتقييم. وخصائص القيم قد تتغير ببطء عبر الزمن، وهو ما قد يكون ضروريًّا لمن يتكيفون مع بيئة متغيرة، ومع ذلك فإنها ينبغى أن تكون ثابتة بدرجة كافية، لتوفير الاستقرار للتقييمات والسلوك.

ونسق القيم، والعلاقات الكلية بينها قد تكون حرجة بالنسبة للتطورات فى النظريات والاتجاهات السياسية. وهذه الإمكانية تسلط الضوء أيضًا على فرق رئيسى فى المقاربات التى تُستخدم بشكل تقليدى من قبل علماء السياسة وعلماء النفس. ويشيع فى كثير من البحوث التى تستخدم القيم كمنبئات للاتجاهات السياسية، تضمينُها لواحدة أو أكثر من القيم التى تعتبر الأوثق صلة بالاتجاهات التى تمت دراستها، وهذا ما يصح بشكل خاص فى العلوم السياسية. وقد كان علماء النفس أكثر اهتمامًا بتحديد المدى الكامل للقيم الإنسانية والعلاقات فيما بين تلك القيم وبعضها البعض. وفى الوقت الذى نجد فيه المقاربة التدريجية للقيم قد أنتجت هيكلا كبيرًا من البحوث المهمة، فإنها تترك الاحتمال مفتوحًا على اعتبار أن تأثيرات مهمة للقيم على الاتجاهات السياسية مازالت مفقودة. وربما يتمثل الأمر الأكثر أهمية، فى فهم النسق الكلى للقيم ونُظُمها التى قد تسفر عن استبصار لطبيعة نسق الاتجاه والإيديولوجيا.

والطريقة الأخرى التى يمكن بها للقيم أن تكون مفيدة فى فهم العمليات السياسية هى توفير صلة بين المستويات المجتمعية والفردية. ولم تتوقف محاولات الباحثين عند دراسة القيم التى يحملها الناس، بل امتدت إلى رسم خريطة لنماذج مختلفة للقيم عبر المجتمعات. وبالإضافة إلى التباين فى القيم عبر الأفراد فى المجتمع، يبدو أن هناك اختلافات متوسطة فى أولويات القيم عبر الناس الذين يعيشون فى مجتمعات مختلفة. والسؤال المهم فى هذا السياق، هو ما إذا كانت اختلافات القيم عبر المجتمعات مجرد وظيفة لخصائص غير قابلة للتحديد، أم أن القيم المجتمعية نفسها تمارس تأثيرًا متواصلاً على القيم الفردية، وأن لوجود القيم المجتمعية أيضا تطبيقات لمصادر النسق الداعم للاتجاهات السياسية.

تعريفات القيم

بالرغم من انقضاء عقود من البحوث التى تستخدم القيم، فإن التعريف والتعريف الإجرائى للمفهوم مازال واحدًا من المشكلات الرئيسية التى تواجه الباحثين، ولكى تكون القيم مفيدة فى تفسيرات المعارف السياسية الأخرى، فإنه من الضرورى أن تتميز بوضوحٍ عن أنساق مثل الاتجاهات والمعتقدات. وهذه مهمة ليست سهلة فى بحوث الرأى العام، حيث إن جميع المعارف- بما فيها القيم- يجب أن تُستنتج من استجابات لمنبهات، وتحديدًا من استجابات فعلية.

كيف نميز القيم عن معارف أخرى، مثل المعتقدات والاتجاهات؟ كما أشار "بِم" Bem (1970)، فإن القيم مثل الاتجاهات، هى فى الأساس تقييمية، وعلى عكس الاتجاهات، تعد قليلة نسبيًّا وأكثر مركزية. وهناك تعريفان من قبل باحثَيْن بارزيْن فى القيم يقدمان معنىً جيدًا للاستخدام المعاصر للنسق المعرفى. وفقًا لـ "روكيتش" Rokeach (1973) تمثل *"القيمة"* معتقدًا متواصلاً بأن نموذجًا معينًا من السلوك أو الحالة النهائية للوجود مفضلاً على المستوى الشخصى أو الاجتماعى عن نوع معاكس أو مقابل من السلوك أو الحالة النهائية للوجود. ونسق *القيم* هو تنظيم متواصل للمعتقدات التى تتعلق بأنواع مفضلة من السلوك أو الحالات النهائية للوجود على متصل من الأهمية النسبية" (p. 5). وبالنسبة لـ "شفارتس" Schwartz (1992) فإن "القيم تعد: ١- مفاهيم أو معتقدات، ٢- ذات صلة بحالات نهائية أو سلوكيات مرغوبة، ٣- تتجاوز المواقف المحددة، ٤- توجه اختيار أو تقييم السلوك والأحداث، ٥- مرتبة وفقًا للأهمية النسبية. والقيم، عند فهمها بهذه الطريقة، تختلف عن الاتجاهات على نحو أساسى فى عموميتها، أو تجريدها (الشكل ٣) وفى ترتيبها الهرمى وفقًا للأهمية (الشكل ٥)" (p. 4).

إذن يعد التمييز بين الاتجاهات والقيم واضحًا مبدئيًّا. فالاتجاهات إنما تشير إلى تقييمات لأهداف محددة، بينما القيم أكثر عمومية بكثير كمعايير تستخدم كأساس لتقييمات محددة كثيرة عبر المواقف المختلفة. ومثلما يبرهن "روهان" Rohan (2000): "إن نسق القيم عندما يُرى فى ضوء بناء معرفى منتجٍ للمعنى ومجرَّد، فإن التقسيم بين أولويات القيم وتقييمات كيانات محددة يبدو فى الحقيقة واسعًا" (p. 258). ومع ذلك، فإذا كان هذا التقييم واسعًا بما يكفى لخلق تميز واضح، فليس من الضرورى أن يكون صحيحًا أن الفجوة ستكون دائمًا واسعة جدًّا فى كل حالة من الحالات. ولكن على أى مستوى من العمومية يصبح الاتجاه قيمة؟

بالنظر إلى أن القيم تشير إلى طريقة مفضلة من السلوك أو الحالة النهائية المرغوبة، فمن المحتمل أن يقوم الفرد بالتقييم الإيجابى لعدد معقول من القيم، وربما لا يعطى تقييمًا سلبيًا لأية قيمة. ومن ثم فمن الشائع أن تتكلم عن *أولويات* القيم: التصديق النسبى للقيم فيما يتعلق ببعضها البعض. وقد يعتقد الناس أن الطموح، والنجاح، والمسئولية، والعدالة الاجتماعية- على نحو فردي- تعد كلها قيمًا مرغوبة. ومن هنا فإن البعض قد يعلق أولوية عالية على الطموح والنجاح فى حين يمكن للبعض الآخر أن يرى المسئولية والعدل الاجتماعى أكثر أهمية.

وفكرة أن القيم تكون مرتبة فى ضوء الأولويات تطرح قضيتين مهمتين: الأولى، إذا كانت معظم القيم، مقيمة على نحو إيجابى، فمن المحتمل أن يكون هناك تقييمات كثيرة معينة تتطلب حلاً للصراعات بين القيم (Tetlock, Peterson, & Lerner, 1996). و"الاتجاهات والسلوكيات المحددة لا تسير فقط بتوجيه الأولوية التى أُعطيت لقيمة واحدة بل أيضًا بالتوازنات وسط القيم المتنافسة التى تكون مضمنة على نحو متزامن فى سلوك أو اتجاه" (Schwartz, 1996, p. 2). القضية الثانية، إذا كان على الناس أن يضعوا

أولويات لعدد من القيم، فإن هذا يشير إلى أنه قد يكون من الأفضل التفكير في ضوء أنساق القيم. والقيم قد لا توجد منعزلة عن بعضها البعض، ولكن بناءً على الصراعات المحتملة بين بعضها البعض، فإنها، أى القيم، يمكن أن ترتبط بنوع معين من التركيبة العامة. فإذا وجدتْ القيم ضمن أنساق قيم كلية غالبًا ما تكون فى صراع مع بعضها البعض، فإن البحوث التى تركز على عدد ضئيل من القيم قد يفوتها الصراع والتوتر الذى حاج به كل من "تيتلوك" Tetlockو"شفارتز" Schwartz على أنه مركزى بالنسبة لديناميات القيم.

المقاربات الأولى للقيم

لقد تطورت النظرية والبحث فى القيم خلال القرن العشرين فى منطقة التقاطع ما بين الفلسفة والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع وعلم النفس. وقد أدى غياب الاتفاق على تحديد وتعريف القيم الإنسانية إلى وجود أدوات قياس (وبحوث) كانت غير مطابقة بشكل عام. وقد استخدم الباحثون مقاربات شديدة الاختلاف عن بعضها البعض فى دراستهم للقيم. فبالرغم من إنتاج كثير من البحوث المهمة، إلا أن كل إسهام منها يبقى منعزلاً نسبيًّا.

وعلى سبيل المثال، و تأسيسًا على دراسة "سبرانجر" Spranger *أنماط الرجال* (1928) *Types of Men*، فقد طور كل من آلبورت Allport، وفرنون Vernon، ولندزى (1960) Lindzey أدوات لدراسة القيم (نشرت الطبعة الأولى فى عام ١٩٣١). وقد سعى القياس الذى وضعوه إلى تناول ستة توجهات قيمية تتأسس على أنماط مثالية من الناس: الشخص النظرى، والشخص الاقتصادى، والشخص الجمالى، والشخص الاجتماعى، والشخص السياسى، والشخص الدينى. وكان هذا، فيما قبل سبعينيات القرن العشرين، القياس الأكثر استخدامًا على مستوى واسع.

وبالبدء من منظور مختلف تمامًا، طور "موريس" Morris (1956) قياسًا يقوم على ١٣ "طريقة للعيش" قدمه كوصفات فى شكل فقرات كانت مقدرة على أساس مدى تحبيذ أو نبذ كل وصف. وقد أتاح المدى الواسع من أنماط القيم التى تضمنها المقياس إمكانية استخدامه عبر ثقافات مختلفة (Braithwaite & Scott, 1991). وعلى أساس عينات الطلاب فى الولايات المتحدة، تمكن "موريس" من تقليل المعلومات فى المعدلات الـ ١٣ إلى خمسة عوامل أساسية، هى: القيد الاجتماعى والتحكم الذاتى، والتمتع والتقدم فى التحرك، والانسحاب والكفاءة الذاتية، والقابلية للتأثر والاهتمام العاطفى، والتمتع الذاتى.

المثال الثالث، من علم الاجتماع، يتمثل فى دراسة *التباينات فى التوجهات القيمية* *Variations in Value Orientations* لـ "كلوكهوهن" و"سترودتبيك" Kluckhohn and Strodtbeck (1961). وقد اكتشف هذا البحث الفروق فى القيم عبر "الثقافات" فى جنوب غرب الولايات المتحدة. فقد قام الباحثان بتطبيق مقابلات مع عينات من الهنود الأمريكان، والأمريكان الأسبان، ومن أبناء طائفة المورمون Mormons، وفلاحى تكساس وأوكلاهوما. وقد صُممت القياسات لتناول خمسة توجهات قيمية عريضة تحددها الأسئلة التالية: ١- ما خاصية الطبيعة الإنسانية الفطرية؟ ٢- ما علاقة الإنسان بالطبيعة؟ ٣- ما التركيز المادى أو الدنيوى لحياة الإنسان؟ ٤- ما شرط النشاط الإنسانى؟ ٥- ما شرط علاقة الإنسان بالآخرين؟ (Kluckhohn and Strodtbeck 1961, p. 11). وقد تركز بحثهما على إيجاد توجهات القيم المميزة فى إطار كل مجتمع واستكشاف الفروق عبر تلك المجتمعات.

ميلتون روكيتش Milton Rokeach

ما من شك فى أن البحث حول القيم على مدار الثلاثين سنة الماضية قد تأثر بشكل هائل بأعمال "ميلتون روكيتش" *Milton Rokeach*، وخاصة فى علم النفس. وقد قدم كتابه *طبيعة القيم الإنسانية The Nature of Human Values* عام ١٩٧٣ دفعة هائلة للدراسة الإمبريقية للقيم. وقد كرس "روكيتش" الفصل الأول فى كتابه للتفنيد المفاهيمى الدقيق للقيم ونسقها. وقد ساعد قياسه للقيم هذا فى تقنين البحث الإمبريقى. وأصبح مستخدمًا على نحو واسع فى علم النفس بالإضافة إلى أنه خدم كأساس لأدوات قيمية لاحقة. كما أنه أجرى عددًا من الدراسات تبين خصائص مقياسه للقيم، وأثر القيم على الاتجاهات والسلوك وعمليات تغير القيمة. ويمكن لأية مراجعة للتراث منذ عام ١٩٧٣ أن تبين بسهولة، أن الصياغة المفاهيمية عند "روكيتش" وقياسه للقيم كان إلهامًا رئيسيًّا للباحثين.

وكان من بين إسهامات روكيتش الرئيسية تسليط الضوء على أهمية النسق الكلى لنظم القيم. فالقيم لا توجد منعزلة، ونادرًا ما يكون لأى اتجاه أو سلوك منفرد وظيفة لقيمة واحدة فقط. ولم يكن "روكيتش" يسعى بسهولة إلى دراسة بعض القيم، بل كان هدفه تحديد جميع القيم الرئيسية الموجودة عبر الثقافات الإنسانية. وقد تناول هذه المشكلة بافتراض أن القيم كانت ضئيلة نسبيًا فى عددها. إلى أى مدى كانت ضئيلة؟ لم يعط روكيتش إجابة دقيقة على هذا السؤال مطلقًا، ولم يقدم فى الوقت ذاته آلية واضحة للحصول على إجابة. ولم يوح "روكيتش" بأن عدد القيم الإنسانية ينبغى أن يكون مرتبطًا بحاجات بيولوجية واجتماعية، برغم أنه لم يسر عبر هذا الخط من الاستدلال.

وكان تحديد "روكيتش" لعدد القيم، فى النهاية، مرتبطًا على نحو وثيق بتطويره لمقياس للقيم. والحقيقة، أنه فى الوقت الذى كان روكيتش يولى قدرًا كبيرًا من الانتباه إلى صياغة مفهوم القيم ونسقها، كان مقياسه للقيم قد أصبح له التأثير الأعظم. وكان المقياس الذى وضعه للقيم يعد فى حقيقة الأمر مقياسين تم وضعهما للتمييز بين القيم الغائية والقيم النهائية.(٢٧١) وقد احتوى كل مقياس على قائمة من ١٨ قيمة ومع كل قيمة أعطيت تسمية قصيرة من كلمة أو كلمتين مع توضيح إضافى فى الجمل الاعتراضية الشارحة، على سبيل المثال: حرية (الاستقلال، وحرية الاختيار). واتساقًا مع الفكرة التى تقول إن جميع القيم (أو أغلبها) تقيَّم على نحو إيجابى، يطلب من الأشخاص المفحوصين "ترتيبها حسب الأهمية بالنسبة للشخص، كمبدأ موجه فى حياته" (Rokeach, 1973, p. 27). وتلك محاولة لتجنب مشكلة وجود أشخاص يقدرون جميع القيم باعتبارها ذات أهمية قصوى لديهم، وهو ما ينتج قليلاً من التغاير أو التباين. وقد بدأت البحوث اللاحقة فى تقييم الفوائد والعيوب باستخدام إجراءات التراتبية لقياس أولويات القيم (Alwin & Krosnick, 1985).

ويبدو من الغريب عند إعادة النظر أن "روكيتش" قد استخدم مثل تلك الإجراءات الخاصة لتطوير قياساته للقيم، حيث إنه كان معنيًّا بتناول المدى الكلى للقيم التى قد تكون موجودة بين جميع الناس فى كل مكان. وبناء على الكم الكبير من العمل الذى وضعه روكيتش فى قياس ودراسة القيم، فإن التطوير "الحدسى" لقائمة القيم فى مقياسه الأخير يجب أن يُعتبر حدًّا رئيسيًّا. وهو ما يترك المجال مفتوحًا للادعاء بأن قياسه للقيم ليس مكتملاً، وسرعان ما اقترح الباحثون بعض الاستبعادات التى كان من شأنها أن تزيد على نحو دال من عدد القيم التى على المفحوص أن يرتبها (Braithwaite & Law, 1985).

(٢٧١) تشير القيم الوسيلية أو الغائية إلى "طرق من السلوك" بينما القيم النهائية تتضمن "حالة نهائية للوجود". وقد أخفقت البحوث اللاحقة عمومًا فى تدعيم هذا التمييز (Schwartz, 1992). (المؤلف)

وبالرغم من احتمال كونها ناقصة من نواحٍ عديدة، فمن الصعب أن نبالغ فى تقدير إسهام روكيتش. فقد قدم صياغة مفاهيمية واضحة للقيم ونُظمها. وكان قياسه قد استُخدم على نحو واسع فى علم النفس وأصبح أساسًا لمقاييس القيم. وقد بين بحثه فائدة اختبار تأثيرات نظم كبيرة للقيم على الاتجاهات والسلوكيات. وقد استخدم باحثون آخرون القاعدة التى بناها من أجل تحسين دراسة القيم.

شالوم شفارتز Shalom Scwartz

إذا كان روكيتش قد أفاد كثيرًا فى تحفيز كثير من البحث السيكولوجى الحديث على القيم، فيبدو أن الأعمال التى قدمها "شالوم شفارتز" قد أصبحت المعيار الجديد للباحثين فى علم النفس. وفى حين أننى سأركز على نظريته وقياسه للقيم، فإن شفارتز يعد مهتمًا أكثر بتأثيرات القيم على الاتجاهات والسلوك، وأصول القيم فى خبرات الناس المشتركة والفريدة، والفروق بين الثقافات فى أولويات القيم.

وعلى خلفية اهتمام شفارتز بالفروق بين الثقافات فى القيم، فقد كانت المهمة الأولى التى تولاها هى تحديد واختبار البناء الكلى للقيم. وبينما كان هذا من بين الأهداف الأصلية لـ "روكيتش" فى بحثه أيضًا ــ إلا أن غياب نظرية فاعلة لنسق القيم فى بحثه منعه من معرفة ما إذا كان قد أنجز هذا الهدف أم لا.(٢٧٢) ويبدأ شفارتز بتطوير نظرية تحدد *أنماط القيم* *types of values* التى ينبغى أن تكون موجودة فى جميع المجتمعات الإنسانية (Schwartz & Blisky 1987, 1990). ولكى يقوم بهذا نجده يعود إلى ملاحظة روكيتش الخاصة بأن القيم ينبغى أن تنبثق عن حاجات بيولوجية واجتماعية

---

(٢٧٢) علاوة على ذلك، فإن كل تحليل روكيتش كان مشفوعا بعينات من الولايات المتحدة. والواضح أن هذا قد منعه من تقييم أى تباين ثقافى فى مضمون ونسق القيم. (المؤلف)

أساسية. ومن ذلك يستدل شفارتز على أن القيم المحددة المؤسِّسة تمثل عددًا صغيرًا من الأهداف أو الدوافع. ويحاج على نحو خاص (١٩٩٢) بأن "القيم تمثل، فى صورة أهداف شعورية" ثلاثة متطلبات كلية للوجود الإنسانى يجب أن يستجيب إليها جميع الأفراد والمجتمعات: حاجات الأفراد ككائنات بيولوجية، متطلبات التفاعل الاجتماعى المنسق، وحاجات البقاء والرفاهية للجماعات" (p. 4). وفى حين أن كثيرًا من الناس قد أشاروا إلى أن القيم تقوم على مجموعة من الحاجات أو الدوافع الإنسانية الكلية، فإن شفارتز حاول أن يبنى نظرية شاملة للقيم عن طريق تحديد هذه الحاجات.

وباستخدام هذا الإطار، والعينات المسحوبة من ٢٠ دولة، تم اشتقاق عشرة أنماط من القيم الدافعة.[٢٧٣] وقد قصد بهذه الأنماط من القيم أن تمثل دوافع أو أهدافًا إنسانية أساسية. وعناصر القيمة الفردية (الحرية، المساواة) تشتق معناها من الدافعية التى تمثلها. ولتحديد هذه الأنماط من القيم، استخدم شفارتز ٢١ بندًا من بنود روكيتش وأضاف عددًا من قيم أخرى مأخوذة من دراسات للقيم خارج الولايات المتحدة. والجدول ١٤,١ يبين مجموعة أنماط القيم العشرة والقيم الفردية التى أدرجت فى كل نمط من تلك الأنماط. وتعد أنماط القيم أكثر عمومية من القيم الفردية الواردة فى مقياس روكيتش. والحقيقة، أن بنود القيم الفردية التى استخدمها روكيتش أصبحت مؤشرات لنمط القيمة بالنسبة لشفارتز. على سبيل المثال، بينما اعتبر روكيتش الحرية والاستقلال قيمًا مميزة، كانت هذه القيم بالنسبة لشفارتز مؤشرات لنمط قيم التوجه الذاتى.

ويقلل نموذج شفارتز فى الوقت ذاته من عدد أنماط القيم الأساسية إلى ١٠ ويزيد من عدد القيم الفردية. ويتضمن مقياس روكيتش للقيم ١٨ قيمة

---

(٢٧٣) بدأت القائمة أصلاً بأنماط ثمانية ثم امتدت لتشمل ١١ نمطًا ثم خفضت إلى ١٠ أنماط عندما فشل نوع منها- روحانيًا- فى الظهور خلال التحليل. (المؤلف)

نهائية و١٨ قيمة غائية. أما مقياس شفارتز فيتضمن ٥٤ (أو أكثر) من بنود القيم الفردية. وفى حين أن الزيادة فى عدد بنود القيم يبدو غير متسق مع فكرة أنه ينبغى أن يكون هناك عدد ضئيل من القيم، فإن شفارتز يركز على ١٠ أنماط للقيم وهو أقل اهتمامًا بعدد البنود الفردية. وحيث إن طلب ترتيب قائمة تتألف من ٥٤ قيمة سيكون أمرًا صعبًا على المفحوصين، إن لم يكن مستحيلاً، فقد طلب منهم وضع معدل لكل قيمة على نحو فردى، على مدرج يتراوح بين ٧ "للأهمية الفائقة" وصفر "غير مهمة" و-١ "مناقضة لقيمى".

جدول ١٤ - ١

أنماط وبنود القيم عند شفارتز

١- التوجيه الذاتى: الفكر والتحرك المستقل (الإبداع، الحرية، اختيار الأهداف الخاصة، فضولى، مستقل).

٢- الإثارة: التنوع، الجدة/ الحداثة، التحدى (حياة متنوعة، حياة مثيرة، الجرأة).

٣- العكوف على الذات: المتعة، الإشباع (اللذة، التمتع بالحياة).

٤- الإنجاز/ التحقق: النجاح الشخصى من خلال إظهار الكفاءة (طموح، ناجح، قادر، مؤثر).

٥- القوة: المكانة الاجتماعية، المظهر، السيطرة والتحكم (سلطة، ثروة، سلطة اجتماعية، المحافظة على صورتى العامة، الاعتراف الاجتماعى).

٦- الأمان: الأمن، الانسجام، استقرار المجتمع (النظام الاجتماعى، أمن الأسرة، الأمن القومى، تبادل المعروف، النقاء، الشعور بالانتماء، الصحة).

٧- الاقتداء: كبح الأفعال، الميول/ النوازع، والحوافز التي يُحتمل أن تضر بالآخرين وتنتهك التوقعات أو المعايير الاجتماعية (مطيع، منضبط، مؤدٍّ، يقدر آباءه وكبار السن).

٨- التقاليد: الاحترام، الالتزام، وقبول العادات والأفكار التي يفرضها دين أو ثقافة معينة على الفرد (محترم للتقاليد، متواضع، ورع، أرضى بنصيبي فى الحياة، معتدل).

٩- الإحسان: الاهتمام بالرفاهية للمقربين فى التفاعلات اليومية (متعاون، مخلص، متسامح، أمين، مسئول، صداقة حقيقية، حب ناضج).

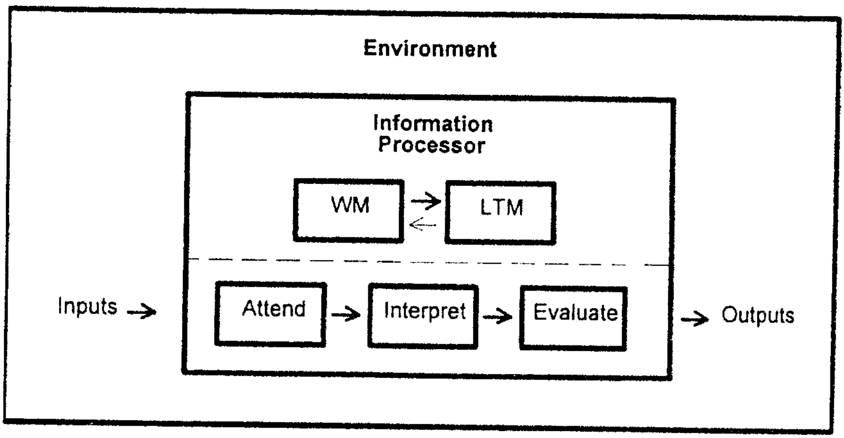
١٠- الشمولية: التفهم، التقدير، التسامح، وحماية رفاهية جميع الناس والطبيعة (عقل متفتح، وعدالة اجتماعية، العالم فى سلام، العالم جميل، التوحد مع الطبيعة، الحكمة، حماية البيئة).

وتعد صياغة المفاهيم للقيم عند شفارتز شيقة ومثيرة، لأنها تبدو وكأنها تشير إلى كيفية تنظيم نظم القيم. وبفهم أنماط القيم فى ضوء الحاجات الإنسانية والاجتماعية، نجده قادرًا على تحديد العلاقات بين ١٠ أنماط من القيم: أى من هذه الأنماط يتوافق وأيها يتعارض. على سبيل المثال، الإحسان والشمولية benevolence and universalism ينبغى أن يكونا متوافقيْن حيث إنهما يعكسان (جوانب مختلفة من) توجهات اجتماعية. ومن ناحية أخرى، يجب أن تكون الشمولية والقوة متعارضتين، حيث إن القوة تتضمن تراكم السيطرة الفردية والتحكم فى الموارد، بينما الشمولية معنية بحماية رفاهية جميع الناس. وهذه العلاقات تشير إلى أن بنود القيم الفردية ينبغى أن تكون مرتبة فى مساحة ثنائية البعد، مع ظهور الأنماط العشرة كمناطق فى هذه المساحة بقيم متوافقة قريبة من بعضها البعض.

ولاختبار هذا النموذج من نسق القيم، أخذ شفارتز الارتباطات بين الدرجات التى حصلت عليها كل قيمة وحللها باستخدام نظام العد العشرى المتدرج متعدد الأبعاد. وكما هو مبين فى شكل ١٤,١ هناك شكل عام ثنائى الأبعاد مكون من ٥٤ قيمة من ٤٠ عينة أخذت من ٢٠ دولة يبين النموذج المتوقع (بدرجة كبيرة). وقد تم توزيع القيم الفردية عبر المساحة، التى قسمت بعد ذلك إلى شرائح من ٩ قطع، مع تقسيم واحدة من هذه الشرائح إلى اثنين- من أنماط القيم هما: التقاليد، والامتثال.

ومن المهم الاعتراف بأن الخطوط التى تقسم المساحة إلى أنماط القيم ليست وظيفة للتحليل، بل بالأحرى تفسيرًا للحل المتدرج متعدد الأبعاد. وهذا ما يعنى، أن أنماط القيم، تعد من الناحية الإمبريقية، استنتاجًا من تجمع القيم الفردية فى المساحة ثنائية الأبعاد. بينما وضْعُ البنود الفردية فى المساحة يُعد وظيفة للارتباطات الملاحظة بين الدرجات التى حصلت عليها كل قيمة، وتقسيم هذه المساحة إلى أنماط القيم تعد مفاهيمية، وهناك باحثون آخرون يمكنهم تقسيم المساحة على نحو مختلف. على سبيل المثال، إن الزوايا التى تحدد العكوف على الذات والإثارة تعد ضئيلة نسبيًا مقارنة بالزوايا المحددة للشمولية والإحسان. وهل العكوف على الذات والإثارة تعد أنماط قيم مميزة، أم ينبغى للمجموعات الصغيرة من القيم فى هذه المساحة أن تمثل نمطًا واحدًا؟ مثلما يشير "شفارتز" Schwartz (1992):

إن ما يعنيه هذا هو أن الخطوط الفاصلة فى [تحاليل المساحة الأصغر] Smallest Space Analyses تمثل قرارات ملائمة من الناحية المفاهيمية حول المكان الذى ينتهى عنده نمط الدافعية ويبدأ نمط آخر. ولأن مدى القيم يمثل متصلاً للدوافع، فإن المواضع الدقيقة للخطوط الفاصلة تعد تعسفية.


Environment
Information
Processor
WM
LTM
Inputs
Attend
Interpret
Evaluate
Outputs

(شکل ۱۳ - ۱)

والقيم الموجودة قريبة من خط فاصل تعبر عن تجميع للأهداف الدافعية وثيقة الصلة ببعضها البعض مع أنماط القيم على جانبى الخط الفاصل. (p. 45).

ويمكن لمساحة ثنائية الأبعاد أيضًا أن تحدد بواسطة محورين متقاطعين فى منتصف المساحة. ويقترح شفارتز أن هذين البعدين يشيران إلى فهم أبسط لنسق القيم الكلى. أحد هذين البعديْن يسير من التوجيه الذاتي والإثارة فى أحد طرفيه عبر الأمان، والامتثال، والتقاليد يتميز بالانفتاح على التغيير مقابل المحافظة. والبعد الثانى، التجاوز الذاتى، مقابل التعزيز الذاتى، نجده موضوعًا فى زاوية درجتها ٩٠ تقريبًا بالنسبة للأول، ويحتوى على أنماط قيم الشمولية والإحسان فى أحد طرفيه والتحقق والقوة فى الطرف الآخر. وكما سأبين بالتفنيد بمزيد من التفصيل، فإن هذا الحل ثنائى البعد يوفر طريقة مهمة لرؤية نسق القيم والعلاقة الممكنة بين القيم والعمليات الاجتماعية والسياسية الأساسية.

ومن الضرورى كما هو واضح القيام بمزيد من البحوث لتفعيل الصياغة المفاهيمية عن نسق القيم عند شفارتز، ولتحديد ما إذا كان هذا، فى حقيقة الأمر، نموذجًا شاملاً من القيم أم لا. ويقدم شفارتز بعض النتائج التى تشير إلى أن أنماط القيم الـ ١٠ قد لا تكون شمولية تمامًا. فالنموذج لا يتكرر سوى بشكل جزئى فى عينات عدة من الصين، وفى بعض أنماط القيم الأخرى التى تظهر فى تلك العينات. ومع ذلك فإنه من الوشيك جدًّا أن نعرف ما إذا كان هناك مجرد قضايا ممثلة لعينات أو ما إذا كانت ستتكرر مع عينات صينية أخرى وفى مجتمعات سكنية أخرى. ومن الصعب أيضًا معرفة ما إذا كانت أية تباينات عبر الثقافات هى نتيجة التباينات الثقافية الحقيقية فى نسق القيم أم هى نتيجة لمشكلات فى ترجمة أداة القيم إلى لغات مختلفة.

إن الصياغة المفاهيمية التى قدمها شفارتز تتميز بكونها قائمة على تحليل للدوافع التى تدعم أساس القيم بحيث يكون المفهوم الناتج أقل خصوصية من المفاهيم السابقة. والأساس الدافعى المفترض لأنماط القيم ينبغى أيضًا أن يسهل من توليد فروض علمية تتعلق بأنماط القيم مع اتجاهات وسلوكيات محددة. والعدد القليل نسبيًا من أنماط القيم يعنى أيضًا أن نماذج الاتجاهات السياسية القائمة على قيم يمكن أن تخفض من درجة تعقيد التفسيرات إلى ١٠ أو أقل، أو حتى إلى بعدين أساسيين.

من ناحية أخرى، لا يتضح سوى بدرجة طفيفة أى مكانة للقيم الفردية تكمن فى هذه الصياغة المفاهيمية. وبالنظر، مثلاً، إلى نمط قيمة الشمولية، نجد أنها تتضمن القيم الفردية *للمساواة، والتوحد مع الطبيعة*، *وسلام العالم*، وغيرها. وهذه الدرجة التقريبية فى المساحة ثنائية الأبعاد هى نتيجة لكونها مقدرة بصورة مشابهة من قبل الناس. فمن المحتمل لو قدر شخص ما *المساواة تقديرًا* عاليًا، فإنها ستعطى أيضًا درجة عالية *لسلام العالم*. ومقياسٌ للشمولية كنمط قيمى من شأنه أن يقوم على مجموعة تقديرات الشخص لهذه القيم المختلفة. ومع ذلك، فمن الممكن لاتجاهات معينة أن يتم التنبؤ بها عن طريق واحدة أو أخرى من تلك القيم الفردية، أفضل من التنبؤ بها عبر نمط القيم الكلى للشمولية. فالاتجاهات نحو الرفاهية الاجتماعية، على سبيل المثال، قد يمكن التنبؤ بها بقوة عن طريق *المساواة* وليس عن طريق *سلام العالم*. ولكن إلى أى مدى ينبغى لعلماء النفس السياسى أن يكونوا مهتمين بالعلاقة بين الاتجاهات السياسية والقيم المعرفة على نحو دقيق مثل المساواة، أو أنماط قيم أكثر عمومية مثل الشمولية؟

القيم، والاتجاهات السياسية، والاستدلال السياسى

لقد وجدت دراسات بحثية عديدة دليلاً على العلاقات بين القيم والاتجاهات السياسية. وسوف يستغرق الأمر عشرات الصفحات لإدراج

الدراسات المنشورة التى قدمت بيانات عن هذا الموضوع. وتتباين جودة هذا الدليل على نحو ملحوظ. ففى بعض الحالات تجده لا يزيد عن مجرد ارتباطات ثنائية المتغايرات bivariate correlations بين قيمة واتجاه، بدون ضوابط إحصائية على القيم الأخرى. وفى حالات أخرى، نماذج معقدة متعددة المتغايرات تقدّر على أنها تضبط متغيرات أخرى، وتضع فى الحسبان أخطاء القياس. وحيث إن القيم تميل إلى الارتباط بكثير من العوامل الأخرى التى يمكن أن تتنبأ بالاتجاهات السياسية، فمن الصعب أن نثق فى النتائج القائمة على معاملات الارتباط فقط.

وحتى لو اقتصر تناولنا على الدراسات متعددة المتغايرات، فمن الواضح أن هناك دليلاً وافرًا على أن القيم والاتجاهات مرتبطة ببعضها البعض. وقد بين البحث أن هناك تأثيرات متسقة للقيم على التفضيلات السياسية (Feldman 1988; Peffley & Hurwitz, 1985; Pollock, Lilie, & Vittes, 1993; Zaller, 1992) والاتجاهات نحو الجماعات الاجتماعية (Biernat, Vescio, Theno, & Crandall, 1996; Kinder & Sanders, 1996; Sagiv & Schwartz, 1995)، والتحرك السياسى (Borg, 1995; Gundelach, 1995) والسياسيين والأحزاب (Knutsen, 1995b; Miller & Shanks, 1996).

وبالرغم من الدليل الإمبريقى الجماعى، فنحن مازلنا لا نمتلك سوى دليل منظم صغير عن العلاقات بين كثير من القيم التى اقترحها منظرون أمثال روكيتش وشفارتز، وبين الاتجاهات السياسية. ومعظم الدراسات التى تختبر تأثيرات القيم تختار على نحو مطابق عددًا صغيرًا (ربما واحدة فقط) وتقدر تأثيراتها على الاتجاهات السياسية. فدراسة للاتجاهات نحو اتجاهات الرفاهية الاجتماعية قد تشتمل على قيم من قبيل المساواة والفردية، بينما اختبار الاتجاهات نحو الإجهاض قد تتركز على القيم الدينية والتقاليد. وتحديد مواصفات القيم وقياسها غالبًا ما يختلف على نحو ملحوظ من دراسة إلى

أخرى. ونادرًا ما تكون هناك بطارية كاملة من القيم (أو أنماط القيم) مثل تلك المتضمنة عند شفارتز. والدليل على علاقة القيم والاتجاهات السياسية الذى يتراكم على نحو متجزئ، يسلط ضوءًا بسيطًا على التأثيرات الأوسع للقيم.

وقد حاجّ شفارتز (١٩٩٦) على أن النسق ثنائى الأبعاد الذى قدمه والمكون من ١٠ أنماط للقيم يتنبأ بأن الاتجاهات ينبغى أن تكون مرتبطة بالمجموعة الكاملة لأنماط القيم فى نموذج قابل للتحديد الواضح. فارتباطات الاتجاهات مع القيم ينبغى أن تزيد وتقل بشكل موحد عبر القيم المجاورة. ويقدم شفارتز دليلاً على هذا النموذج مع بيانات حول التعاون، واختيار التصويت، والاتصال بين الجماعات. فالاستعداد الملاحظ، على سبيل المثال، لدى مدرسى المدارس العامة الإسرائيليين (اليهود) لأن يكون هناك اتصال بينهم وبين المدرسين العرب الإسرائيليين يرتبط على نحو إيجابى بنمط قيم الشمولية (معامل الارتباط: r = 40) وقيم التوجيه الذاتى المجاورة (معامل الارتباط= ٣٢). وانحدار الارتباطات إلى الحد الأقصى للارتباط السالب - ٤٠ مع نمط القيم الخاص بالتقاليد، والارتباطات بدرجة -٣١، و-١٩ مع الأنماط المجاورة من الأمان والامتثال. وبالرغم من أن هذا التحليل يقدم ثانية ارتباطات بسيطة فقط بين القيم وبين المتغيرات المستقلة بدون ضوابط إحصائية، فإنه يشير إلى أن التنبؤ بالاتجاهات من نظام للقيم يميل إلى أن يكون أفضل وأكثر معلوماتية من التنبؤات من قيم فردية واحدة أو متعددة.

وللأسف، مازالت هناك نظرية صغيرة تحدد كيف ينبغى للقيم أو نسق القيم أن يكون مرتبطًا بالاتجاهات السياسية. ويقدم نموذج شفارتز تنبؤات حول أنماط الارتباط للاتجاهات مع نموذج الأنماط العشرة الذى قدمه، وهو يقدم فى مرة أنماط القيم التى ينبغى أن تكون لديها الارتباطات الأكثر إيجابية والأكثر سلبية مع كل اتجاه من الاتجاهات. وبينما من الجائز أن نجد حدسًا

قويًا حول العلاقات، فليس هناك نظرية تولد تلك التنبؤات. وكما أشار روكيتش (١٩٧٣)، "إن القيم التى يحملها الناس يتم تصورها على أنها تفسيرات للاتجاهات التى يحملونها (والسلوكيات التى ينخرطون فيها)، ولكن أى قيم تدعم أى اتجاهات (وسلوكيات)، ولماذا؟ فى هذه المرحلة من النظرية والبحث، نحن ببساطة لا نعرف ما يكفى حول طبيعة القيم وكيف تحدد الاتجاهات والسلوك لإجابة الأسئلة من هذا النوع على نحو مُرضٍ" (pp. 120-121).

كما أن الباحثين لم يكرسوا اهتمامًا كافيًا للظروف التى سترتبط القيم فى ظلها بالاتجاهات السياسية ارتباطًا قويًا. ومعظم الدراسات تختبر العلاقات البسيطة بدون اختبار أية حوادث عرضية من شأنها أن تؤثر على مقدار العلاقة. وأحد العوامل الذى يوجد بسببه دليل هو عامل الحنكة السياسية. وبالرغم من أنه قد يكون مقنعًا افتراض أن الارتباط بين القيمة- الاتجاه، ينبغى أن يكون بسيطًا بما يكفى لتطلّب حنكة سياسية، حاجّ "زالر" Zaller (1991, 1992) بأن العلاقة بين القيم والاتجاهات السياسية ستعتمد على مستويات الحنكة السياسية. فالأقل حنكة لن يكونوا قادرين على ربط الهاديات cues- فى الرسائل التى يتلقونها- بالقيم، ومن ثم سيخفقون فى تشكيل علاقات قوية ما بين قيمهم واتجاهاتهم.

وفى الوقت الذى يقدم فيه "زالر" دليلاً يبين أن العلاقات بين القيم والاتجاهات تنمو على نحو أقوى مع تزايد الحنكة السياسية، يشير كل من "بولوك"، و"ليلى"، و"فيتس" Pollock, Lilie, and Vittes (1993) إلى أن التأثير الملطف للحنكة قد يعتمد على طبيعة الاتجاهات. أما "كارمنز" و"ستيمسون" Carmines and Stimson (1980) فيميزان بين القضايا "الصعبة" و"السهلة". القضايا السهلة لها "إشارات حرفية تثير مباشرة القيم الأخلاقية أو الاقتصادية" (Pollock, Lillie, & Vittes, 1993, p. 30). وهناك قضايا "رمزية" تميل إلى أن

تكون مألوفة لمعظم الناس. ونتيجة لذلك فمن السهل فهمها وربطها بالقيم الرئيسية.

أما القضايا الصعبة، تلك التى تعد أكثر فنية وأقل ألفة، فهى تتطلب تأطير النخبة السياسية لها فى ضوء القيم، وأن يتوافر لدى الناس مستويات مرتفعة من الدراية السياسية لفهم تلك الأطر. ومن ثم ينبغى أن نجد علاقات قوية بين القضايا السهلة والقيم التى لم تعدل بواسطة الدراية والصلات الأكثر ضعفاً للقضايا الصعبة التى تظهر فقط من أجل المحنكين سياسيًا.

ويقدم كل من بولوك Pollock، وليلى Lilie، وفيتس Vittes، بعض الدليل على هذه الفروض، على أساس تحليل للاتجاهات نحو الطاقة النووية (قضية صعبة) و""القضايا السهلة" للإجهاض، وإحراق العَلَم، والمثلية الجنسية. ووجدوا أن العلاقة بين القيم والاتجاهات نحو الطاقة النووية أكبر بالنسبة لمن حصلوا على درجات مرتفعة فى الانخراط السياسى مقارنة بمن حصلوا على درجات أقل. ولكن، تأثيرات القيم مازالت عمومًا دالة إحصائيًا حتى وسط الذين حصلوا على درجات منخفضة فى الانخراط السياسى. فى المقابل، ثمة دليل ضعيف على أن العلاقة بين القيم وبين الاتجاهات نحو القضايا السهلة تتأثر بمستويات الانخراط. وتشير الدراسة إلى أن دور الحنكة السياسية فى العلاقة بين القيم والاتجاهات تعتبر معقدة نوعًا ما. ولا شك فى أن تحليلات تأثير القيم تحتاج إلى النظر فى نعوت الاتجاهات السياسية فى ظل الدراسة، وأيضًا طبيعة الخطاب النخبوى وتقديم الإعلام للقضايا المتضمنة.

العامل الآخر الذى قد يلعب دورًا فى العلاقة بين القيم والاتجاهات يتمثل فى الأساس الدافعى للاتجاهات. فقد اقترح بعض مُنظّرى الاتجاهات نماذج للوظائف السيكولوجية للاتجاهات (Katz, 1960; Smith, Bruner, & White, 1956). ويشير نموذج "كاتس" Katz إلى وجود أربع وظائف رئيسية

للاتجاه: وظيفة نفعية utilitarian، والدفاع عن الذات self-defensive، والمعرفة knowledge، والتعبير عن القيم value-expressive. الوظيفة *النفعية* تتضمن تعظيم المكافآت وتقليل التدعيمات السلبية negative reinforcements؛ فى حين أن *الدفاع عن الذات* يخدم فى حماية الذات من التهديدات والحوافز impulses؛ أما وظيفة *المعرفة*، فهى تخدم فى إضفاء المعنى وفهم البيئة؛ فى حين أن *التعبير عن القيم* يساعد فى التعبير عن القيم الأساسية ومفهوم الذات. وتشير البحوث الحديثة فى هذا الصدد إلى أن الوظائف التى تقوم بها الاتجاهات قد تؤثر على العلاقة بين القيم والاتجاهات (Kristiansen & Zanna, 1998; Maio & Olsen, 1994, 1995). على نحو خاص، فإن اتجاهات التعبير عن القيم ينبغى أن تفصح عن روابط مع القيم أقوى منها مع الاتجاهات التى تخدم وظائف أخرى.

وهناك دراستان قام بهما كل من "مايو" Maio و"أولسون" Olson تقدمان دليلاً على أهمية وظيفة الاتجاه. فى الدراسة الأولى للاتجاهات نحو التدخين (Maio & Olson, 1994). وجدا علاقات دالة بين قيم عديدة واتجاهات بين أناس يتحلون باتجاهات التعبير عن القيم ولكن لم تكن هناك علاقة وسط أصحاب اتجاهات نفعية. وفى الدراسة الثانية، قاموا بضبط وظائف الاتجاهات نحو السرطان عن طريق إيجاد أسباب وجيهة سواء فى التعبير عن القيم أو النفعية لتقديم تبرعات لبحوث السرطان. وكما هو متوقع، وجد "مايو" و"أولوسن" فروقًا حقيقية فى المنبئات الخاصة بالاتجاهات فى الحالتين، مع واحد من أبعاد القيم عند شفارتز- تدعيم ذاتى مقابل تجاوز الذات- ترتبط مع اتجاهات فى ظرف التعبير عن القيم وليس مع الظرف النفعى.

إن المقاربة الوظيفية للاتجاهات يمكن أن تقدم إسهامًا مهمًا فى فهم أفضل لدور القيم فى السياسة. ونحن فى حاجة إلى أن نعرف متى ستخدم الاتجاهات السياسية وظيفة أولية للتعبير عن قيم جوهرية ومفاهيم ذاتية.

فهناك اتجاهات بعينها يمكن أن تكون أكثر ميلاً للعمل بهذه الطريقة، وربما يكون هناك ظروف تصبح فى ظلها وظيفة التعبير عن القيم أكثر أهمية. والتمييز بين وظائف التعبير عن القيم والوظائف النفعية يبدو مهمًا بدرجة كبيرة للسياسة، حيث إن إحدى النقاط الرئيسية إثارة للجدل فى تراث السلوك السياسى والرأى العام تتمثل فى التأثير النسبى للمصلحة الذاتية فى مقابل "الرمزية" فى الاتجاهات السياسية. فالمصلحة الذاتية ينبغى أن ترتبط باتجاهات تعمل كوظيفة نفعية. وبالرغم من أن الاتجاهات الرمزية أقل وضوحًا نوعًا ما، فإنها تميل إلى أن تكون أكثر تعبيرًا عن القيم فى طبيعتها. وبقدر ما يكون هذا التمييز ذا معنى، ينبغى أن تكون الاتجاهات الرمزية أكثر قابلية للتنبؤ عن طريق القيم. وبناء على صعوبات ربط المصلحة الذاتية والاتجاهات السياسية (Sears & Funk, 1991) فإن الاتجاهات السياسية قد تكون أميل على نحو خاص إلى العمل كوظيفةِ تعبيرٍ عن القيم بالنسبة لكثير من الناس.

القيم والإيديولوجية السياسية

استعرضنا فى الجزئية السابقة الدليل على العلاقة بين القيم واتجاهات سياسية معينة. فإذا كان معظم الناس يفكرون فى السياسة من منظور إيديولوجى، فإن القيم يمكن أن تتيح للناس تنظيم تقييماتهم السياسية بطريقة متسقة نسبيًا. ولكن من الضرورى أيضًا أن نضع فى الاعتبار كيف ترتبط بنية هذه الاتجاهات بالصراع السياسى فى المجتمع. فإذا كان على الناس أن يعتمدوا على عدد كبير من القيم أو إذا كانوا يختلفون على نحو دال فى استخدامهم للقيم، فإن درجة التعقيد الناجمة من شأنها أن تجعل العلاقات بين الجمهور، والأحزاب، والساسة أقل ارتباطًا. والحقيقة أن هذه هى جاذبية البنية الإيديولوجية: إنها تتيح الاتصال السهل بين الساسة والجمهور وتوفر

أساسًا لتنظيم الأحزاب السياسية. ومن ثم فمن الأهمية أن ننظر إلى ما وراء العلاقات البسيطة بين القيم والاتجاهات؛ لنرى ما إذا أمكن لقيم أن توفر هذا المستوى الأكثر عمومية من البناء للاتجاهات السياسية.

لقد حاول عديد من الباحثين خلق روابط بين القيم والإيديولوجية السياسية من خلال البرهنة على أن قيمًا بعينها يمكن أن تشكل الأساس الأوّلى للفروق بين الإيديولوجيات. فقد قدم "روكيتش" نموذجًا بسيطًا للإيديولوجية القائمة على القيم، فى كتابه *طبيعة القيم الإنسانية* *The Nature of Human Values*. وقد بدأ بالبرهنة على أن الإيديولوجيات الأربع الرئيسية فى القرن العشرين: الاشتراكية، والشيوعية، والفاشية، والرأسمالية، تم فهمها على النحو الأمثل من منظور ثنائى الأبعاد. ووفقًا لـ "روكيتش"، فإن التوزيع غير المتكافئ للسلطة فى كل مجتمع سيقود إلى مشروعات/ مقترحات تنافسية للتعامل مع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. وسيتم التعبير عن طبيعة هذه الصراعات فى ضوء مستويات مختلفة من الإشباع مع قدر من الحرية وعدم التكافؤ فى المجتمع. فالفروق الرئيسية بين الإيديولوجيات ينبغى أن تحددها الأولويات المعوّلة على القيم الرئيسية للحرية والمساواة.

وعلى أساس هذا المنطق، دفع روكيتش بأن البعدين المدعمين للإيديولوجيات الحديثة إنما تتشكل بواسطة هذين القيمتين. وهذا النموذج ثنائى الأبعاد يثمر عن أربعة خلايا خلقتها كل من الأولويات العليا والمنخفضة المقترنة بكل قيمة. فالاشتراكية تحتل خانة المساواة المرتفعة، والحرية المرتفعة، بينما تحتل الفاشية خانة المساواة المنخفضة والحرية المنخفضة. فى حين أن الشيوعية تحتل خانة المساواة المرتفعة والحرية المنخفضة، بينما الرأسمالية تحتل خانة المساواة المنخفضة والحرية المرتفعة.

ولاختبار هذا النموذج، أجرى روكيتش Rokeach (1973) تحليل مضمون لعينات من كتابات ممثلين رئيسيين لهذه المواقف الإيديولوجية الأربعة. وقد أحصى تحليل المضمون الأقوال الإيجابية والسلبية لكل القيم الغائية والنهائية بما فيها الحرية والمساواة. وقد قدم هذا التحليل دعمًا معقولاً لنموذج روكيتش، مع ترتيب القيم فى الكتابات المختارة تضاهى التنبؤات فى كل حالة.

وبالإضافة إلى تحليل المضمون للقادة السياسيين، قام روكيتش أيضًا بقياس الأولويات القيميّة لعينة من الأمريكان وتفضيلاتهم الرئاسية فى عام ١٩٦٨. وفيما جاء معارضًا لتحليل المضمون لقيم الشخصيات الإيديولوجية الأربعة، أمكن ترتيب الأولويات القيميّة لمؤيدى المرشحين الرئاسيين المختلفين بسهولة على أساس البعد الواحد يساري- يمينى. وقد كان هذا ممكنًا؛ لأن كل الجماعات رتبت الحرية فى مرتبة مرتفعة (من ١: ٤ من بين إجمالى ١٨ قيمة نهائية)، ولم يميزها سوى الأولوية التى علقوها على المساواة. أما مؤيدو المرشحين الليبراليين مثل روبرت كينيدى، وأوجين، وماكارثى، وهربرت هامفرى، فقد رتبوا المساواة بالقرب من قمة القائمة فى حين رتب مؤيدو المرشحين المحافظين، ريتشارد نيكسون، ورونالد ريجان، وجورج والاس، المساواة فى مرتبة منخفضة بكثير. وعلى أساس هذه النتائج، دفع روكيتش بأن المساحة الإيديولوجية ثنائية الأبعاد يمكن أن يتم خفضها إلى بعد واحد عندما يكون هناك تباين variance طفيف فى إحدى القيم (الحرية فى هذه الحالة).

وقد توقعت نتائج روكيتش عن أثر المساواة على اختيار المرشحين قدرًا كبيرًا من البحوث التى تبين أهمية هذه القيمة بالنسبة للاتجاهات السياسية. وقد بينت دراسات فى الولايات المتحدة أن المساواة تعد مؤشرًا تنبؤيًّا رئيسيًّا لاتجاهات الرفاهية الاجتماعية (Feldman, 1988; Feldman &

(Steenbergen, 2001; Kluegel & Smith, 1986)، والاتجاهات العرقية (Kinder & Sanders, 1996; Sears, Henry, & Kosterman, 2000)، وتقييم المرشحين (Miller & Shanks, 1996). وقد بين "فيربا" وزملاؤه Verba (1987) مركزية المساواة بالنسبة للسياسة فى الولايات المتحدة، والسويد، واليابان. فى حين وجد البحث فى أوربا تأثيرات حقيقية للبعد التقليدى اليسار- اليمين، الذى تم تفسيره مرارًا وتكرارًا (على الأقل جزئيًا) كانعكاس لقيمة المساواة (Knutsen, 1995a).

وبالرغم من أن نموذج روكيتش ثنائى القيم يمثّل طريقة مقتصدة فى تفسير الإيديولوجيات السياسية الحديثة، فإن هناك مشكلات دالة مقترنة بها. أولاً، إن معنى قيم مثل الحرية والمساواة يمكن أن يتغير من سياق إلى آخر ومن بيئة إلى أخرى. فالحرية، على نحو خاص، تمثل قيمة يصعب تجريدها. بالنسبة لشخص رأسمالى، تمثل الحرية القدرة على إنجاز أهدافك، وهذا ما قد يتطلب جهودًا حكومية لإزالة العوائق مثل الفقر والعنصرية. ولهذا فالمشاركون فى جميع الإيديولوجيات يمكنهم أن يثمّنوا الحرية بقدر ما يتناسب تسييرها مع ما يروقهم.

ثانيًا، فى حين نجد أن روكيتش قد توصل إلى دليل متسق مع نموذجه من تحليل لكتابات شخصيات سياسية رئيسية ومنظّرين، فإن ترتيبات القيم من لدن مؤيدى هذه الإيديولوجيات ليست متسقة مع التنبؤات الرئيسية. ويخرج روكيتش ضمن النتائج بأنه فى الولايات المتحدة، ترتبط الأولوية المعلقة على المساواة بالتباينات فى الإيديولوجيات التى قد تكون محسوسة: بدون تاريخ من التأييد الدال سواء للشيوعية أو الفاشية، فإن الجدل الإيديولوجى ينخفض إلى اشتراكية المعارضة ذات البعد الواحد (أو الليبرالية فى الولايات المتحدة) مع الرأسمالية (المحافظة). ومع ذلك فإن دور الحرية ينبغى أن يظهر فى سياق يكون الشيوعيون والفاشيون ممثّلين فيه. وقد كان

هذا هو الهدف من دراسة فى إنجلترا أجراها كل من "كوشرين"، و"بيليج"، و"هوج" Cochrane, Billig, and Hogg (1979). ومن عينات مأخوذة من نشطاء ومؤيدين محليين لأحزاب العمل، والمحافظين، والشيوعيين، والجبهة الوطنية، توصّل هؤلاء الباحثون إلى ترتيبات للقيم باستخدام مقياس روكيتش للقيم الذى يشمل ١٨ قيمة نهائية. واتساقًا مع نتائج روكيتش تبين أن هناك تمييزًا ضد المساواة بصورة قوية بين كل من النشطاء والمؤيدين. ومع ذلك، فإن الحرية لم تتعرض لتمييز على الإطلاق فى عينة المؤيدين، بينما جاءت الفروق فى عينة النشطاء غير متسقة مع تنبؤات روكيتش.

وقد اقترحت "بريثويت" Braithwaite (1982, 1994, 1997) مقاربة أخرى للعلاقة بين القيم والإيديولوجية. وبدأت بمحاولة تصحيح القيود على نموذج روكيتش ثنائى القيم ولكنها أنتجت نسخة مختلفة تمامًا. وبعد تعديل مقياس روكيتش للقيم ليشمل قيمًا أكثر اجتماعية وسياسية، قامت بريثويت بتحليل عاملى للاستجابات لهذه القيم، وتوصلت إلى بعدين غير مترابطين نسبيًا. الأول سمى *الانسجام الدولى والمساواة*، ويشمل قيم "حياة جيدة للآخرين" و"حكم الناس"، و"التعاون الدولى"، و"التقدم الاجتماعى" و"الإصلاح الاجتماعى"، "وسلام العالم"، و"عالم جميل"، و"الكرامة الإنسانية"، و"مساواة اقتصادية أعظم"، و"الفرص المتساوية" و"مزيد من الفرص الاقتصادية" و"حماية البيئة الطبيعية". العامل الثانى، *القوة الوطنية والنظام* *national strength and order* والذى يقاس بـ "العظمة الوطنية" و"التنمية الاقتصادية الوطنية" و"حكم القانون" "والأمن الوطنى". وقد كان هذان العاملان من عوامل القيم الاجتماعية مقترنيْن بقيم أكثر شخصية لخلق بعدين أرحب نوعًا ما، هما "الانسجام" و"الأمن" (Braithwaite, 1997).

وتبين بريثويت أن هذين العاملين مرتبطان بقيم شخصية مختلفة ومرتبطة نسبيًا (الحقيقة أنها مرتبطة ارتباطًا إيجابيًا نوعًا ما). ومع ذلك فإن

نقص الارتباط بين العوامل، مثلما يشير شفارتز (1994) Schwartz قد يكون مصطنَعًا منهجيًا. حيث إن جميع القيم تقريبًا تميل إلى تسجيل معدلات إيجابية، فإن هناك ارتباطات سلبية قليلة جدا وسط أى زوجين من بنود القيم. لذلك، فإن جميع المقاييس التى تقوم على تقييمات لبنود القيمة ستتضمن نوعًا من الارتباط الإيجابى بين بعضها البعض. وقد تبدو غير مترابطة أو حتى مرتبطة إيجابيًا عندما يكون الارتباط "الحقيقى" بين البُنى سلبيًا تمامًا.

وهناك مشكلات أخرى تتعلق بالدليل الذى تقدمه بريثويت على هذه العوامل القيمية. فقد كان من بين البراهين الأهم عند روكيتش أن كل بناء للإيديولوجية يتطلب نموذجًا ثنائى الأبعاد: فالإيديولوجيات لا يمكن أن تُنَظَّمَ على نحو سليم وفق بعد منفرد. ومن ثم فإن جميع الأدلة التى تقدمها بريثويت تبين كل من بعدى القيمة المرتبطة مع الاتجاهات السياسية واختيار التصويت. وبُعد الانسجام الدولى والمساواة دائمًا ما يكون مرتبطًا سلبيًا مع الاتجاهات المحافِظة والسلوك المحافظ، كما أن عاملى القوة الوطنية والنظام مرتبطان إيجابيًا. على أثر ذلك، فإن هذين البعدين من القيم دائمًا ما يُخفَّضَان إلى بعد إيديولوجى واحد.

إن النموذج ثنائى الأبعاد للقيم الذى قدمه شفارتز يوفر منظورًا آخر حول الإيديولوجية السياسية يبدو واعدًا بالفعل. ولنتذكر بالإضافة إلى أنماط القيم العشرة التى حددها شفارتز، أنه أوضح أيضًا وجود محورين يبدوان مناسبيْن لشكل القيم العام: الانفتاح على التغيير مقابل التحفظ، وتجاوز الذات مقابل تدعيم الذات. ويشير شفارتز (1994) Schwartz إلى أن هذين البعدين يناظران بعدين فى الإيديولوجية: الأول: ويسميه الليبرالية الكلاسيكية، "يشير إلى ما إذا كان على الحكومة أن تكرس مزيدًا من حماية وزرع الحريات الفردية والمجتمع المدنى، أو أن تحمى الوضع الراهن الاجتماعى بالسيطرة على الانحراف من الداخل أو الأعداء من الخارج" (p. 39). وينبغى لهذا البعد

الإيديولوجى الأول أن يكون الأكثر ارتباطًا بالانفتاح على بعد قيمة التغيير مقابل المحافظة. أما البعد الإيديولوجى الثانى: المساواة الاقتصادية، فيشير إلى ما إذا كان على الحكومة أن تكرس نفسها لمزيد من ترويج المساواة بتوزيع الموارد، أو أن تحمى قدرة المواطنين على تحصيل الثروات التى يكونونها بغرض تدعيم الذات كبعد قيمى ينبغى أن يكون الأكثر ارتباطًا بالمساواة الاقتصادية.

وثمة دليل على أن هذه الأبعاد القيمية مرتبطة ببناءات أخرى ترتبط بدورها– وبقوة– بالاتجاهات السياسية. وقد وجد عدة باحثين (Altemeyer, 1998; Rohan & Zanna, 1996) أن التسلطية اليمينية وثيقة الارتباط ببعد الانفتاح على التغيير مقابل المحافظة. وارتباطاتها الأقوى إيجابيًا تكون مع أنماط قيم الامتثال والتقاليد، وأقوى ارتباطاتها السلبية تكون مع قيم التوجه الذاتى. ويشير آلتماير Altemeyer أيضًا إلى دليل يؤكد أن توجه الهيمنة الاجتماعية (Sidnaius & Pratto, 1999) مرتبط بالتدعيم الذاتى مقابل بُعد تجاوز الذات.

إن نموذج القيم ثنائى الأبعاد الذى وضعه شفارتز يشير أيضًا إلى تباينات مهمة فى مسار هذين البعدين. فقيمة تجاوز الذات، على سبيل المثال، تمثلها قيم من أنماط الشمولية والإحسان. إذ فى الوقت الذى تعد الشمولية فيه متشابهة فى عدة جوانب، فإن لها مجالاً أوسع مقارنة بقيمة الإحسان التى تتميز بتركزها أكثر على ما بين الجماعات. وبالمثل، يجد شفارتز أنه على الطرف الآخر من هذا البعد، فإن قيم القوة تتصارع مع الإحسان والشمولية أكثر من تصارعها مع قيم التحقق. فالتغييرات الطفيفة فى التوجه خلال هذه المساحة ثنائية البعد قد تتسبب فى ظهور توجهات سياسية وتفضيلات إيديولوجية مختلفة. والبناء ثنائى الأبعاد الذى يدعم مفهوم شفارتز قد يوفر أساسًا مفيدًا للتفكير حول الصراع السياسى والاجتماعى فى المجتمع.

ثبات وأولية القيم

لكى تساعد القيم على بناء اتجاهات سياسية، من الضرورى أن تكون القيم أكثر ثباتاً من الاتجاهات، حتى يمكنها أن تساعد فى بناء اتجاهات سياسية وأن تجرى أيضًا العلاقة السببية من القيم إلى الاتجاهات. فإذا تبين أن القيم لا تتمتع بالثبات بصورة مؤقتة أو مواقفية، أو إذا كانت هناك أدلة على أن القيم تتأثر على نحو دال بالاتجاهات، فسيكون من الصعب الدفع بأن القيم تلعب دورًا محوريًّا فى تنظيم الاتجاه السياسى. على مستوى الحد الأدنى، سيكون فهمنا للعلاقة بين القيم- الاتجاه معقدة بصورة حقيقية. وللأسف فإن الأدلة الامبريقية المتوافرة فى هذا السياق نادرة بما لا يكفى لتقديم إجابة حاسمة على هذه الأسئلة المهمة.

وقد افترض جميع المنظرين فى مجال القيم أن القيم تعد ثابتة *نسبيًّا*. وأن القيم الثابتة ثباتاً كليًّا ستكون غير فاعلة وظيفيًّا بالنسبة للناس، وسوف تجعلهم غير قادرين على التعامل مع التغيرات فى العالم من حولهم. والسؤال المهم هنا هو: كيف ينبغى ملاحظة عدم الثبات المؤقت قبل أن تفقد القيم مكانتها كمعايير مستمرة تشكل الاتجاهات والسلوك؟

وقد قدم روكيتش (1973) Rokeach قياسات لثبات قياساته للقيم بحساب ارتباط نظام الرتب rank-order correlation لكل أداة على مدار فترات لعدة أسابيع (وعلى مدى سنة فى حالة واحدة). وارتباط نظام الرتب الكامل إنما يشير إلى أن الفرد قد رتب القيم الثمانية عشرة بالطريقة نفسها، مثلما تشير نقطتا القياس، والارتباط المتوسط كان عمومًا من ٧ إلى ٨ للقيم النهائية. وحيث إن هذه الارتباطات لنظام الرتب تُحسب لكل فرد، فمن الممكن اختبار توزيع الثبات على الأفراد. وبينما أظهر معظم المفحوصين فى هذه الدراسات مستويات مرتفعة من الثبات، فقد كان هناك آخرون أكثر تذبذبًا وبدرجة دالة.

ومن الممكن بالطبع (بل ومن المرجح) أن يكون بعض من هذا التذبذب أو عدم الثبات راجعًا إلى خطأ القياس. ومع ذلك، فقد أشار روكيتش إلى أن بعض التباين فى استقرار القيم كان مرتبطًا بخصائص المفحوصين: الجنس، والسن، والقدرة الفكرية، والليبرالية.

وهذه النتائج تشير إلى وجود درجة جوهرية من الثبات فى التكوين الكُلى للقيم. ولكن ماذا عن بنود القيم الفردية؟ ذكر روكيتش أن ارتباطات الاختبار- إعادة الاختبار لكل قيمة بحساب معاملات بيرسون للارتباطات Pearson correlation coefficients فى تجربتين لقياسات القيم، قد تباينت على نحو ملحوظ، من.٤٥ "مستجيب" و.٥١ "شعور بالإنجاز" إلى.٧١ "المساواة" و.٨٨ "الإنقاذ" وأغلبية الارتباطات كانت فى مدى.٦، فقد أظهرت القيم الفردية درجة أكبر من عدم الثبات تفوق المجموع الكلى للتقديرات. ولا بد أن يكون هناك خطأ قياس لبنود القيم الفردية يفوق التقديرات النسبية لكثير من القيم، لذلك فإن هذه النتائج ليست مفاجئة تمامًا. ما الذى نستخلصه إذن حول ثبات القيم من نتائج كهذه؟ يمكننا أن نسعد بارتباطات نظام الرتب بالنسبة لنظم القيم حول.٨، وهل ينبغى أن نكون معنيين بإيجاد الارتباطات للقيم الفردية عند.٦ فقط؟

من ناحية أخرى فقد تبين أن الدليل على ثبات القيم الفردية فى قياسات أخرى يعد محدودًا، خاصة بالنسبة للعينات الوطنية الممثلة. ومثل هذا الدليل يتطلب أن تكون قياسات القيم متضمنة فى دراسات نقاشية عامة panel studies. حتى عندما تتوافر مثل هذه البيانات، فإن النتائج تبدو متباينة بشكل واضح. على سبيل المثال، استخدام قياس "ليكرت" رباعى البنود four-item Likert- type لتدعيم المساواة فى الفرص فى دراسات الانتخابات القومية الأمريكية، McCann (1997)، يبين مُعامل ثبات (مقنن) منخفض بدرجة مفاجئة عند.٤١ على مدى عامين (١٩٩٠-٩٢). ومُعامل الثبات stability coefficient

لقياس رباعى البنود "لمدرسة التقاليد الأخلاقية" يعد أكثر ارتفاعًا بكثير، عند.٨٤. وبإضافة مؤشريْن إضافيين للمساواة فى الفرص يبين "شنج" Shing (1995) فى استخدامه البيانات نفسها وجود ثبات غير مقنن.٨١.(٢٧٤) ويمثل تقديره لثبات التقاليد الأخلاقية ١,٠٠. وكل من هذه التقديرات تضع فى الاعتبار أخطاء القياس (العشوائية والمنظمة).

ومن الواضح أننا فى حاجة- وبدرجة ملحوظة- إلى مزيد من الأدلة الإمبريقية حول ثبات القيم. ونحتاج أيضًا إلى التفكير أكثر حول الطريقة التى ينبغى بها استخدام القيم الثابتة ونمط القياس الذى يتم استخدامه. هذا، وتبين نتائج روكيتش فروقًا حقيقية بين ثبات نظم القيم (الرتب) وبين القيم الفردية. وكل من القياسات يتمثل فى بند واحد مع عبارة موجزة جدا. وتتمثل الأسئلة التى استخدمتها دراسات الانتخابات القومية الأمريكية فى بيانات يتفق معها المستجيبون أو يختلفون (مثل: "إنها ليست مشكلة كبيرة إلى هذا الحد إذا كان لدى الناس من الفرص فى الحياة ما يفوق ما لدى الآخرين.") هل ينبغى لهذا النوع من قياسات القيم التى تبنى من بيانات متعددة أن تكون أكثر ثباتًا reliable عن البنود المفردة؟ أو هل مضمون البيانات يجعلها *أكثر إثارة* للشك من التغيرات قصيرة المدى؟

هل تتغير القيم بصورة منتظمة على المدى الطويل؟ لقد كرس روكيتش (Rokeach 1973) قدرًا كبيرًا من الانتباه إلى هذا السؤال. وباستخدام طريقة كهذه وفرت عائدًا للمفحوصين حول التباينات بين أولويات القيم لديهم ومفهوم الذات (طريقة تشكُّل القيم)، كان روكيتش قادرًا على ملاحظة تغيرات منتظمة فى أولويات القيم والاتجاهات. ولاحظ آخرون (Kristiansen & Hotte, 1996) أن هذا التحكم يبدو منتجًا لتغيرات فى القيم.

---

(٢٧٤) يشير "ماكان" McCann إلى معامل ثبات غير مقنن عند.٤٩. (المؤلف)

ومن الصعب العثور على دليل جيد على تغير القيم طويل المدى، حيث يتطلب هذا مقابلات مع الناس على فترات زمنية طويلة. ومن الأسهل بكثير مقارنة أولويات القيم على مدى الزمن باستخدام عينات مستقلة، ولكن تفسير التغيرات الملاحظة فى بيانات كهذه ليس واضحًا. فقد وجد روكيتش وبول روكيتش Rokeach and Ball- Rokeach (1988) أن ترتيب المساواة عند عينات قومية أمريكية قد انخفض على نحو دال منذ أواخر ستينيات القرن العشرين إلى أوائل الثمانينيات من القرن ذاته، فيما هم يدفعون بأن هذا كان نتيجة التغيرات فى البيئة السياسية والخطاب النخبوى، فلا بد من أن نختبر مثل هذا الفرض ببيانات مثل هذه. وثمة دليل على التغير المنتظم فى القيم يأتى من "ماكان" McCann (1997)، ففى استخدامه لبيانات نظام الانتخابات القومية العلنية، بين "ماكّان" أن الناس الذين صوتوا لصالح بل كلينتون عام ١٩٩٢ زادوا من تأييدهم للمساواة فى الفرص، وخفضوا من تأييدهم للتقاليد الأخلاقية. وهؤلاء الذين صوتوا لصالح جورج بوش حولوا أولوياتهم القيمية إلى الاتجاه المضاد. وفى غياب دراسات أخرى من هذا النوع، سيكون من الصعب معرفة إلى أى مدى يمكن تعميم مثل هذه النتائج.

وبالإضافة إلى الثبات، ينبغى للقيم أيضًا أن تنمو خارجيًّا exogenous نحو الاتجاهات. فإذا كانت القيم متأثرة على نحو دال بالاتجاهات، سيكون من الصعب رؤية القيم كأساس لتنظيم الاتجاه. وحيث إن معظم دراسات تأثيرات القيم حول الاتجاهات تبدأ بافتراض أن القيم من الناحية السببية سابقة على الاتجاهات، فإن الدليل الدامغ على التولد الداخلى للقيم يلقى بالشك على استخلاصات تلك الدراسات. وكما هو الحال مع ثبات القيم، فإن الطريقة الأفضل لاختبار العلاقة السببية بين القيم والاتجاهات هى مع البيانات المناقشة علنيًّا.

ويوفر اختبار "ماكّان" (١٩٩٧) لبيانات النظام الانتخابى الوطنى بعضَ التأييد للتوالد الخارجى للقيم، وبالرغم مما نراه من أن هذا التأييد للمساواة فى الفرص والتقاليد الأخلاقية كان مؤثرا بشكل دال على التفضيلات الرئاسية فى الانتخاب، فقد بيّن ماكّان أن تفضيلات القضايا عند الناخبين لم تكن ذات تأثير دال للقيم على هذين القيمتين. من ناحية أخرى، كانت هناك تأثيرات دالة للقيم على عدد من تفضيلات القضايا فى عام ١٩٩٢، حتى بالرغم من ثباتها على نفس المستوى قبل ذلك بسنتين. فبينما تظهر هذه القيم متأثرة بتفضيلات المرشحين للرئاسة (أو جانب من الحملة الانتخابية)، فليس من دليل على أن القيم تعتبر داخلية التولد للتفضيلات السياسية- فى هذه الدراسة.

وهناك باحثان آخران كانا أكثر اهتمامًا بالتوالد الخارجى للقيم، وهما "سيلجمان" و"كاتس" Silgman and Katz (1996) اللذان قدّما دليلاً فى سلسلة دراسات، على أن نظم القيم ليست ثابتة كما يفترض كثيرون. وقد أكمل المفحوصون أولاً ترتيب القيم التابعة لروكيتش، ثم بعد قياس الاتجاهات نحو قضية من القضايا (الإجهاض، البيئة) قام المفحوصون بترتيب القيم مرة أخرى. وقد تم إعطاء نصف المفحوصين التعليمات العامة ذاتها لترتيب القيم، بينما طلب النصف الآخر ترتيب القيم فى ضوء مشاعرهم حول القضية. وقد وجد الباحثان أن الارتباط بين هذين الترتيبين كان منخفضًا بصورة واضحة عندما طُلب إلى المفحوصين التعبير عن القيم فى ضوء القضية لا فى الظروف العامة. كما أن الارتباط بين عدة قيم وتفضيلات القضايا كانت مرتفعة فى ظرف القضية.

وتشير هذه الدراسة إلى أن أولويات القيم تتأثر بعوامل السياق أكثر من كونها هياكل ثابتة. ولكن من الصعب أن نعرف من خلال هذه المعالجات ما إذا كنا نلاحظ التغيرات الصحيحة فى أولويات القيم، أم أن نردّ التغيرات فى القيم الملاحظة إلى الخصائص المطلوبة للدراسات. وحيث إن المفحوصين

مطلوب منهم ترتيب القيم على أساس مشاعرهم تجاه القضية ـ فهناك ضغوط قوية تدفعهم إلى أن يكونوا متسقين. بالإضافة إلى ذلك، فقد أضاف "سيلجمان" و"كاتس" قيمتين أو ثلاثًا مرتبطة على نحو وثيق بالقضية أضافاها إلى قائمة روكيتش للقيم النهائية. والأكثر احتمالاً أن تكون هذه القيم الإضافية متأثرة بضغوط الاتساق، وثمة إشارة على أن القدر الدال من التغير القيمي الملحوظ إنما يعود إلى البنود الإضافية.

وهناك أسباب للاهتمام بالعلاقات السببية بين القيم والاتجاهات، فمثلما يشير "كريستيانسن" و"زانا" Christiansen and Zanna (1994) في المقاربة الوظيفية، فإن الاتجاهات قد لا تخدم وظيفة التعبير عن القيم فحسب، بل وتخدم أيضًا وظيفة الدفاع عن الذات. وربما تكون القيم طريقة مهمة يبرر بها الناس اتجاهاتهم وسلوكهم. ومن هذا المنظور، قد تكون القيم وظيفة للاتجاهات بقدر ما تكون سببًا لها، وهذه منطقة تحتاج بلا شك إلى مزيد من البحث. ومعظم العمل على القيم يبدأ بافتراض أنها تؤثر فى الاتجاهات وليس العكس. وعند هذه النقطة، ليس هناك سوى دليل ضعيف لتأييد هذا الافتراض.

القيم الاجتماعية والفردية

ضمن جهود الاهتمام ببنية الاتجاهات السياسية، ركز علماء النفس السياسى بطبيعة الحال على أولويات القيم لدى الأفراد. والحقيقة، أن القيم من الناحية السيكولوجية توجد كبنى عقلية. ومع ذلك، فهناك تقليد قديم فى العلوم الاجتماعية تم تجريبه للعمل على الخصائص المحددة للمجتمعات على أساس القيم الاجتماعية المشتركة. وكثير من الأعمال الأولى التى تمت على هذا الموضوع تقوم على الملاحظة البسيطة للسلوك الاجتماعى والاتجاهات (للحصول على ملخص جيد لهذه المقاربة فى حالة الولايات المتحدة، انظر:

Lipset, 1979). الأكثر حداثة أن هناك جسمًا ناميًا من البحوث الكمية التى اختبرت الفروق فى القيم الثقافية وتأثيراتها على العمليات السيكولوجية للسلوك. وبالنسبة لعلماء النفس السياسى، فإن هذا البحث يعزز إمكانية استخدام القيم لربط مستويات التحليل الصغرى بالكبرى. وبقدر ما تتشكّل أولويات القيم للأفراد بواسطة القيم الاجتماعية (أو بواسطة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل أكثر عمومية) بقدر ما ستكون العلاقة بين السلوك السياسى الفردى والظروف الاجتماعية أكثر وضوحًا. أما القيم الاجتماعية المشتركة فسوف تساعدنا بدورها على فهم الكيفية التى يتم بها تنظيم كلٍ من القيم الفردية، والاتجاهات السياسية الفردية.

ولضمان النجاح الكامل، يتطلب المشروع صياغة مفاهيمية واضحة للقيم الاجتماعية والطرق التى يتم بها تقاسمها وصيانتها. وللأسف فإن هذا يعد فى الوقت الحالى ثغرة رئيسية فى التراث. فالقيم الاجتماعية إما أن تؤخذ كما هى بغرض اختبار توابعها[٢٧٥] وإما أن تقاس من خلال مستويات متوسطة لأولويات القيم فى عينات صغيرة. وبينما نجد الباحثين قد استخدموا عددًا متنوعًا من الوسائل لاستكشاف الفروق عبر القوميات فى القيم، فإنهم لم يكتشفوا على نحو منظم كيف تظهر تلك الفروق. ونتيجة لذلك، فإن كثيرًا من البحوث التى أجريت فى هذا السياق تميل إلى أن كونها بحوثًا وصفية أكثر منها نظرية. وبالرغم من هذا، فإنه من المهم أن تضع فى الاعتبار ما إذا كانت قيم الناس قد تتنوع عبر الثقافات المختلفة وكيف تتنوع. وبناءً على العدد الهائل من الدراسات الموجودة حول هذا الموضوع، فإنه من المستحيل مجرد محاولة مراجعة هذا التراث فى المساحة المتبقية من هذا الفصل.

---

(٢٧٥) تعد الفروق الاستدلالية a priori differences فى القيم الاجتماعية مشتقة من ملاحظات عامة للخواص الاجتماعية (ربما على أساس الدراسات الأنثروبولوجية) أو من إحدى الدراسات الكمية النادرة للفروق فى القيم عبر القوميات، وهى أساس عمل هوفستيد (Hofstede (1980. (المؤلف)

وهدفى هنا أن أطرح بعض القضايا الرئيسية للإشارة إلى الكيفية التى يمكن بها لهذه البحوث أن تساعد على فهم الطريقة التى تبنى بها الاتجاهات العملية.

وبدون شك، فقد تمثّل بُعد القيم المركزى فى تراث القيم عبر الثقافات فى الفردية- الجماعية individualism - collectivism. والاهتمام بطبيعة الفردية وتوابعها إنما يعود تاريخيًّا على الأقل إلى الثورة الفرنسية. وكانت الحجج القائلة بأن الفردية أصبحت غالبة على السياسة والمجتمع فى الولايات المتحدة قد بدأت فى الظهور بعد تأسيس الدولة بقليل. (انظر: Lipset, 1979; Tocqueville). والدليل الإمبريقى الذى بدا مدعمًا لهذه الملاحظة ورد فى عام ١٩٨٠ من بحث لـ "جيرت هوفستيد" Geert Hofstede. فباستخدامه المقابلات الذاتية المركبة مع عمال من ٤٠ دولة، استخلص هوفستيد أربعة أبعاد للقيم الاجتماعية: مسافة القوة power distance، وتجنب عدم اليقين uncertainty avoidance، والذكورة masculinity، والفردية individualism، ووفقًا لـ "هوفستيد" Hofstede (1980) فإن الفردية "تصف العلاقة السائدة بين الفرد والجماعة فى مجتمع ما" (p. 213). وكما عرفها كل من "أويسرمان"، و"كوون"، و"كيميلماير" Oyserman, Coon, & Kemmelmeier (2002)، فإن "العنصر الجوهرى للفردية يكمن فى افتراض أن الأفراد مستقلون كلاً عن الآخر،" بينما "العنصر الجوهرى للجماعية هو افتراض أن المجموعات تربط بين الأفراد وتلزمهم على نحو تبادلى." (pp. 4-5).

وقد أنتج تحليل هوفستيد لبيانات محل العمل ترتيبًا لأربعين دولة على مقياس الفردية. وكما هو متوقع، كانت الولايات المتحدة الأعلى درجة، فيما كان الفرق بينها وبين من تلاها استراليا وبريطانيا العظمى فرقًا طفيفًا. أما الدول التى جاءت فى المراكز الثلاثة التالية، فهى كندا، وهولندا، ونيوزيلندا. وكانت الدول الأكثر جماعية هى فنزويلا، وكولومبيا، وباكستان، وبيرو،

وتايوان. عمومًا كانت الدول الغربية الصناعية هى الأعلى فى الفردية، خاصة تلك الدول ذات التراث البريطانى. والدول الأكثر جماعية كانت فى أمريكا الجنوبية وآسيا. وقد أمد تحليل "هوفستيد" الباحثين بدليل عن الدول الأعلى فردية والدول الجماعية، وهو ما يمكن أن يخدم كأساس لبحوث فى عواقب الفردية.

وسواء أكانت المجتمعات تختلف بصورة أكثر بروزًا فى الفردية، أم لا، فإن الفردية تعد قيمة ذات أهمية خاصة بالنسبة لعلم النفس السياسى. فمنذ الثورة الصناعية، أصبحت الفردية مرتبطة بالرغبة فى تحرك المجتمع وتدعيم اقتصاد السوق. كما أن الفردية ينبغى أن تساعد فى تشكيل الطريقة التى يستجيب بها لناس إلى الفقر وعدم المساواة. فالفرديون أو أصحاب المذهب الفردى يعتقدون أن الناس فى نهاية المطاف هم المسئولون عن أنفسهم، وأن المجتمع ينبغى ألا يكون ملزمًا بتقديم الدعم إلى المحتاجين. أما الجماعيون أو أصحاب المذهب الجماعى فيرون أن الفرد، فى المقام الأول والأخير، هو عضو فى مجموعة اجتماعية، ورفاهية المرء تعتمد على ازدهار الحال وتحركات الجماعة.

إن الافتراضات القائلة بأن الدول تختلف فى مستويات الفردية، وأن ترتيب البلاد على محك الفردية/ الجماعية يمكن تحديده بوضوح، أصبحت مهمة جدًّا لكثير من أدبيات القيم عبر الثقافات. وقد وُضِعت هذه الافتراضات مؤخرًا فى اختبار دقيق على يد أويسرمان، وكوون، وكيميلماير Oyserman, Coon, & Kemmelmeier (2002)، حيث أجروا تحليلاً مكثفًا extensive meta-analysis للدراسات التى تضمنت مقارنات لقياسات الفردية/ الجماعية للولايات المتحدة ودولة واحدة أخرى على الأقل. وجاءت النتائج التى خرجوا بها مدعِّمة عمومًا لهذه الافتراضات ولكن بمؤهلات دالة. ففى كثير من الحالات كانت الفروق بين الدول أصغر من المتوقع، وكان هناك تنوع

ملحوظ عبر الدول الآسيوية: فالعينات الصينية كانت منخفضة تمامًا في الفردية، بينما العينات اليابانية والكورية سجلت فيها درجات أعلى بكثير.

إن العلاقة بين القيم الاجتماعية والقيم الفردية تتطلب بدورها اهتمامًا عن كثب؛ فمن الواضح أنه ستظل هناك دائمًا علاقة واحدة- إلى واحدة بين القيم الثقافية التي تميز مجتمعًا عن الآخر والأولويات القيمية للناس في ذلك المجتمع. ولجعل التمييز واضحًا، أدخل "تريانديس" وآخرون Triandis et al. (1985) مصطلحات *التمركز حول الذات* *idiocentrism*، و*التمركز حول الجماعة* *allocentrism* ليصفوا قيم المستوى الشخصي الموافقة للفردية والجماعية. ووجد ترياندیس وزملاؤه أن التمركز حول الذات والتمركز حول الجماعة، على المستوى الفردي، لا يرتبطان بالضرورة سلبيًّا بدرجة كبيرة، حتى بالرغم من أن الفردية والجماعية تعتبران طرفي نقيض على بعد واحد متصل على المستوى الجماعي.

وصعوبة الانتقال من المستويات الثقافية إلى الفردية، قد تكون السبب في كون الفردية في دراسات الاتجاهات السياسية في الولايات المتحدة غالبًا ذات قوة أضعف مما هو متوقع (see Feldman, 1988; Feldman & Steenbergen, 2001, Sears, Henry & Kosterman, 2000; Kinder & Mendelberg, 2000). في هذه الدراسات كانت قيمة المساواة هي صاحبة الأثر الأقوى على اتجاهات الأمريكيين نحو سياسة الرفاهية الاجتماعية والعِرق. وبالرغم من أن هذه النتائج قد تبدو غير متسقة مع الزعم بأن الولايات المتحدة، كمجتمع، تسجل درجة مرتفعة في الفردية، فإنه من الممكن لهاتين النتيجتين أن تكونا قابلتيْن للتوافق بين بعضهما البعض: فإذا كانت الفردية قيمة مشتركة على نحو واسع في الولايات المتحدة، فقد يكون هناك تباين حقيقي طفيف يفسر الفروق في الاتجاهات السياسية. والحقيقة أن "فيلدمان" و"زالر" Feldman and Zaller (1992) قد وجدا أن مراجع الفردية

كانت منتشرة على نحو واسع فى التعليقات المفتوحة open-ended comments التى قُدمت حول سياسات الرفاهة الاجتماعية، حتى وسط الناس الذين دعموا تلك السياسات. وقد نعلم المزيد عن تأثير الفردية على الاتجاهات السياسية من البحوث العابرة للقوميات عنها من دراسات فى دولة واحدة (خاصة التى تسجل درجة مرتفعة فى الفردية). وثمة دليل على أن الفروق فى مستويات متوسطة من التأييد للفردية ترتبط بالتباينات فى الإنفاقات على الرفاهية الاجتماعية فى المجتمعات الغربية الصناعية (Smith, 1987).

وكانت محاولة الربط بين الظروف الاجتماعية والقيم قد جاءت من جراء العمل المكثف الذى قام به "رونالد إنلجهارت" Ingelhart (1977, 1990) مبتدئًا بافتراضات بسيطة حول التنشئة الاجتماعية لأولويات القيم socialization of value priorities بتطوير نموذج لتغير القيم يرتبط بالتحول من المجتمع الاقتصادى إلى الثراء النسبى. وقد أقام إنجلهارت نموذجه على افتراضين: الأول، *فرض الندرة* *scarcity hypothesis*، وفيه أن القيم تتطور استجابة للظروف غير الكافية. والثانى، فرض التنشئة الاجتماعية *socialization hypothesis*، تلك القيم التى تتشكل أثناء سنوات ما قبل النضج وتكون بعد ذلك مقاومة نسبيًا للتغير. وقد تمت بلورة بنية هذا النموذج وتنقيحه من خلال نظرية القيم الهرمية عند "أبراهام ماسلو" Abraham Maslow (1952)، تلك النظرية التى وضعت أولئك الذين يتبعون أهدافًا أساسية فى ترتيبها، من الحاجات الأساسية إلى الحاجة إلى النظام والانتماء والاجتماعية، وتقدير الذات، وأخيرًا حاجات ما بعد التحقق post actualization. فقط عندما تصبح الحاجات ذات الترتيب المنخفض مشبعة يتحول الأفراد إلى تحقيق نجاح فى القيم ذات الترتيب الأعلى. وفى إطار "إنجلهارت" نجد أن الحرمان الاقتصادى فى سنوات ما قبل النضج ينتج نوعًا من التركيز على الحاجات الأساسية والأمان، وهو ما يؤدى إلى تطور قيم

برجوازية أو مادية. أما غياب الحرمان الاقتصادى فيتيح الانتباه إلى حاجات الترتيب الأعلى، وهو ما يسفر عن قيم ما وراء البرجوازية أو ما وراء المادية. ومع زيادة الأمان الاقتصادى فى المجتمع، فإن كثيرًا من الشباب ينبغى أن يطوروا قيمًا ما بعد مادية، والتداول عبر الجيل ينبغى أن يسيّد هذه القيم وعلى نحو مضطرد فى هذا المجتمع.

ولقد قام إنجلهارت بقياس هذه القيم عبر جعل الناس يرتبون (جزئيًّا) مجموعات مرتبة من أربع قيم فردية. وكان قياسه الأول قائمًا على مجموعة واحدة من هذه الأربع: المحافظة على النظام فى الدولة، ومنح الناس مزيدًا من الأصوات فى عملية اتخاذ القرارات الحكومية، ومحاربة الغلاء، وحماية حرية التعبير. ويفترض أن يتناول البندان الأول والثالث قيمًا مادية، فى حين يتناول البند الثانى والرابع قيمًا ما بعد مادية. وفى دراسات لاحقة تم استخدام ما يصل إلى ١٢ عنصرًا. واستخدام العناصر أو البنود التى تشير مباشرة إلى الظروف الاقتصادية (محاربة الغلاء، والمحافظة على مستوى مرتفع من النمو الاقتصادى، والمحافظة على اقتصاد مستقر)، وقد دفع البعض بأن نسبة القيم المادية فى مجتمع ما تعد وظيفة لظروف اقتصادية على مدى قصير أكثر من كونها أولويات قيم ثابتة (Clarke & Dutt, 1991; Duch & Taylor, 1993). ورغم أن الجدل فى هذا السياق لم يصل إلى نتيجة، فمن الواضح أن قياسات القيم ما وراء المادية هى على الأقل بطريقة أو بأخرى (وربما بصورة حقيقية) مستجيبة لقوى قصيرة المدى.

حتى وسط هؤلاء الذين يتفقون على أن تغيير القيم يمضى قُدمًا، فإن طبيعة هذا التغيير تعتبر محل اختلاف إلى حدٍّ ما، فقد حاجّ "فلانجان" Flanagan (1982, 1987) بأن نموذج "إنجلهارت" يضفى غموضًا على نمطين مختلفين من التغيير: أحدهما يتضمن تحولاً من قيم اقتصادية إلى قيم غير اقتصادية، والثانى يتضمن تحولاً من قيم سلطوية إلى قيم ليبرالية. وتدفع كل

من "بريثويت"، و"ماكاى"، و"بيتلكــاو" Braithwaite, Makkai, and Pittelkow (1996)، مستخدمين إعادة تفسير "بريثويت" لنمــوذج "روكيــتش" الحريــة/ المساواة، بأن تغيير القيم يفسَّر على نحو أفضل كتحول من قيم الأمان إلــى قيم الانسجام.

ولكن ما نتائج هذا التغير فى القيم؟ لقد ركز البحــث الأصــلى لــــ "إنجلهارت" (١٩٧٧) على الاحتجاجات الطلابية وتحديات السلطة السياسية. أما ما جاء بعد ذلك من أبحاث فقد تعاملت مع قضايا من قبيل البيئة ودعــم أحزاب "الخضر" والطاقة النووية، ودور المرأة فى المجتمع. وتكــاد تكــون الارتباطات بين القيم ما بعد المادية وهذه القضايا ذات ارتباطــات موجبــة دائمًا، برغم أن حجمها يتباين تباينًا جوهريًّا. حيث يخبرنا "دالتــون" Dalton (2002)، على سبيل المثال، بوجود ارتباطات بين القيم ما بعد المادية وتأييــد المجموعات المناهضة للأسلحة النووية يتراوح من.٠٩ إلى.٢٦ فى الولايات المتحدة، وبريطانيا العظمى، وفرنسا، وألمانيا الغربية، مع وجــود ارتبــاط بدرجة.٠١ فى ألمانيا الشرقية. وهذه النتائج تعد مشابهة إلى حد كبير لتأييــد جماعات حقوق المرأة فى تلك البلاد. وهذه الارتباطات تعد منخفضة نسبيًّا، ولا يوجد ضبط لعوامل سياسية أو اجتماعية أخرى قد تكون مرتبطة بكل من القيم وتفضيل القضايا. فالقيم ما بعد المادية تتنبأ باختيار التصويت فــى دول أوروبا الغربية، بالرغم من أن العلاقة عادة ما تكون أضعف بالنسبة للبعــد اليساري– اليمينى التقليدى (Knutsen. 1995b). وللأسف فإننا فى كثير مــن هذه الدراسات لا نجد ماثلاً سوى الفروق فى النسب المئوية أو الارتباطــات البسيطة، وهو ما يجعل من الصعوبة تحديد إلى أى مدى من القــوة يمكــن لتأثير هذه القيم أن تكون فى النمــاذج ذات التغــاير المتعــدد multivariate والمحدَّدة للغاية.

وفى الوقت الذى تلقت فيه نظرية وأبحاث إنجلهارت نصيبها من النقد، فإنها أصبحت ذات تأثير نافذ فى العلوم السياسية، وخاصة فى دراسات الاتجاهات السياسية الأوروبية، والمشاركة، والتصويت. وقد عمل إنجلهارت، ربما بجدية أكثر من أى منظرٍ فى مجال القيم، على تطوير نظرية لتغير القيم يمكن أن تساعد على فهم ديناميات السياسة فى الدول الصناعية. وتساعد المقارنة الامبريقية بين البعد الخاص بالمادية/ ما بعد المادية عند إنجلهارت، وبين النموذج البنيوى لشفارتز على الدمج بين خطين رئيسيين فى البحث على الديناميات عابرة القوميات لنظم القيم (أحدهما فى العلوم السياسية والآخر فى علم النفس).

وسوف نختتم هذا الجزء بمثال مثير حول الكيفية التى يمكن بها لدراسة القيم الاجتماعية أن تلقى الضوء على العمليات الاجتماعية والسياسية. ففى الإفادة من البيانات حول القيم التى جمعها فى دول كثيرة، اكتشف شفارتز (1997) Schwartz التأثيرات المحتملة للشيوعية على القيم الاجتماعية. وقد قارن على نحو محدد عينات من مدرّسى المدارس العامة وطلاب الجامعة فى ٩ دول من أوروبا الشرقية مع عينات مقارنة من ١١ دولة فى أوروبا الغربية. وكانت جميع العينات قد جمعت ما بين عامى ١٩٨٩ و١٩٩٣.

ولقد وجد شفارتز فروقًا فى القيم جد كبيرة فى أبعاد كثيرة مهمة. فقد كانت عينات أوروبا الشرقية أعلى فى القيم المحافظة (نماذج القيم عند شفارتز من امتثال، وتقاليد، وأمن) أكثر من عينات أوروبا الغربية. وكانت عينات أوروبا الشرقية أعلى أيضا عن متوسط قيم (القوة) الهرمية من عينات أوروبا الغربية، بالرغم من أن الفروق لم تكن واضحة تمامًا. وعلى العكس من ذلك، جاءت عينات أوروبا الغربية منخفضة فى قيم الاستقلال الفعال (الإثارة) والاستقلالية الثقافية (التوجه الذاتى)، وعلى نحو متزايد فى قيم

المساواة (الشمولية والإحسان). أما فيما يتعلق بقيم المحافظة، فإن جميع عينات أوروبا الشرقية حصلت على متوسطات منخفضة فى قيم المساواة عن كل عينة من دول أوروبا الغربية. وتظهر هذه الفروق ثابتة أمام ضوابط مثل الدين والتنمية الاقتصادية. فنماذج القيم فى أوروبا الشرقية لا تتناسب بالتأكيد مع التوقعات حول المجتمعات "الاشتراكية" بالرغم من أنها، وكما يدفع شفارتز، تكون نتيجة للنظم السلطوية.

وكما يذكر شفارتز، إن التصميم الأفضل لاختبار تأثيرات النظم السياسية المختلفة على القيم الاجتماعية، هو أن نقوم بتكرار أخذ عينات على مدار الوقت فى دول تمر بتغيرات فى النظم السياسية. حيث إنه فى غياب هذا النوع من الدراسات، فإن بيانات مثل هذه يمكن أن توفر دليلاً مهمًّا لتوابع الهياكل السياسية الاجتماعية على القيم، وأخيرًا، على الاتجاهات الضرورية لتقوية الديمقراطية. ونظرًا إلى أنه من المحتمل أن يكون الشباب أكثر تأثرًا بتغير النظم السياسية، فإنه حتى العينات من مجتمعات ما بعد التغير السياسى يمكن أن تكون مفيدة، حيث إن قيم الجيل الأصغر ينبغى أن تختلف وعلى نحو متزايد عن الأجيال الأكبر فى المجتمع وبطرق قابلة للتنبؤ.

خاتمة: القيم، والسياسة، والإيديولوجية السياسية

إن مراجعة فى مثل هذا الطول لا بد أن تكون انتقائية تمامًا، فهناك قدر كبير من البحوث حول القيم لم أكن قادرًا على مناقشتها وتفنيدها هنا. وكان هدفى فى هذا الفصل الإشارة إلى: كيف يمكن للقيم أن تساعد علماء النفس السياسى على فهم بناء الاتجاهات السياسية؟. ولقد أصبح البحث فى تنظيم الاتجاهات واحدا من الاهتمامات الرئيسية للبحث فى العلوم السياسية وعلم النفس. وفى حين أن المقاربة الواحدة لهذه المشكلة لن تكفى، فإن هناك

الآن كمًا كبيرًا من الأدلة على أن القيم تعد مصدرًا رئيسيًّا لبناء الاتجاهات السياسية. وقد راجعنا بعضًا من هذه الأدلة، ولكننى أيضًا حاولت أن أبين كيف يمكن للنظريات والبحوث الحديثة أن تساعد فى تقدم فهمنا أكثر مما نحن عليه الآن. وقد قدم علماء النفس إسهامات جوهرية فى دراسة القيم منذ صدور كتاب روكيتش عام ١٩٧٣، ونجد الآن علماء النفس السياسى يتجاهلون فى الغالب هذا العمل ويدمجون القيم فى بحوثهم بالقطّاعى، وربما قد يكون هذا كافيًا بالنسبة لكثير من الأغراض. والاكتشافات القائلة بأن المساواة متنبئ رئيسى لاتجاهات الرفاهة الاجتماعية (Feldman, 1988)، أو أن الفردية ليست متنبئًا رئيسيًا للاتجاهات العرقية (Kinder & Mendelberg, 2000) تعد نتائج بحثية مهمة فى حد ذاتها. ولكن هناك سبب للاعتقاد بأن الانتباه لبناءات قيْميّة أوسع قد يكون أكثر إثمارًا.

إن العلاقة بين القيم تعد مهمة على صعيد خاص فى تحركنا من فهم اتجاهات معينة إلى تنظيم الاتجاهات والإيديولوجية. وإيجاد بناء بسيط أساسى للقيم قد يوفر لنا أساسًا لربط الأولويات القيْميّة الفردية والاجتماعية بالصراعات السياسية الاجتماعية والسياسية الأساسية. وهذه واحدة من الجوانب الواعدة فى نظرية القيم عند شفارتز. فبربط القيم بحاجات إنسانية أساسية يضع شفارتز طريقة منظمة فى التفكير حول العلاقة بين القيم وبعضها البعض. أما البناء ثنائى الأبعاد الواضح فى الارتباطات بين القيم، فهو يوفر الأساس لنموذج من الإيديولوجية القائمة على القيم، وقد أولى اهتمامًا كبيرًا بنظرية بناء القيم وقياسات أكثر شمولاً للقيم قد تكون ذات معنى ملحوظ بالنسبة لعلم النفس السياسى.

وكما أكدتُ على مدار الفصل، مازالت هناك أسئلة كثيرة حول استخدام القيم فى بحوث علم النفس السياسى. ونحن لا نعرف سوى القليل عن ثبات القيم وإلى أى مدى تكون القيم مولّدة خارجيًا بالنسبة للاتجاهات السياسية.

ونحن فى حاجة إلى أن نعلم المزيد حول الظروف التى تكون فى ظلها القيم مرتبطة وبقوةٍ بالاتجاهات. ونظريات القيم لا تمنحنا سوى توجيه ضئيل جدًا للتنبؤ بأى القيم تلك التى ستبنى اتجاهات سياسية معينة. وهنـاك ضـرورة لمزيد من العمل لتحديد القيمة النهائية للقيم بالنسبة لعلم النفس السياسى.

tion to a theory of value structure and a more comprehensive measure of values may have considerable value for political psychology.

As I have emphasized throughout, there are still many questions surrounding the use of values in political psychology research. We know too little about the stability of values and the extent to which they are exogenous to political attitudes. We need to learn more about the conditions under which values are most strongly related to attitudes. Theories of values give us too little guidance to predict which values will structure particular political attitudes. Much more work is necessary to determine the ultimate value of values for political psychology.

Notes

1. Instrumental values refer to "modes of conduct" while terminal values involve "end-states of existence." Subsequent research has generally failed to support this distinction (see Schwartz, 1992).

2. In addition, virtually all of Rokeach's analysis was with samples from the United States. This obviously prevented him from assessing any cultural variation in value content and structure.

3. The list began originally as eight types, was expanded to 11, and then reduced to 10 when one type—spirituality—failed to emerge from the analysis.

4. McCann reports an unstandardized stability coefficient of .49.

5. A priori differences in societal values are sometimes derived from general observations of societal characteristics (based perhaps on anthropological studies) or from one of the handful of quantitative studies of cross-national value differences, primarily the work of Hofstede (1980).

References

Allport, G. W., Vernon, P. E., & Lindsey, G. (1960). *Study of values* (3rd ed.). Boston: Houghton Mifflin.

Altemeyer, B. (1998). The other "authoritarian personality." In M. P. Zanna (Ed.), *Advances in experimental social psychology* (Vol. 30, pp. 47–92). San Diego, CA: Academic Press.

Alwin, D. F., & Krosnick, J. A. (1985). The measurement of values in surveys: A comparison of ratings and rankings. *Public Opinion Quarterly, 49,* 535–552.

Bem, D. J. (1970). *Beliefs, attitudes, and human affairs.* Belmont, CA: Wadsworth.

Biernat, M., Vescio, T. K., Theno, S. A., & Crandall, C. S. (1996). Values and prejudice: toward understanding the impact of American values on outgroup attitudes. In C. Seligman, J. M. Olson, & M. P. Zanna (Eds.), *The psychology of values* (pp. 153–190). Mahwah, NJ: Erlbaum.

Borg, S. (1995). Electoral participation. In J. W. van Deth & E. Scarbrough (Eds.), *The impact of values* (pp. 441–460). New York: Oxford University Press.

Braithwaite, V. (1982). The structure of social values: Validation of Rokeach's two-value model. *British Journal of Social Psychology, 21,* 203–211.

Braithwaite, V. (1994). Beyond Rokeach's equality-freedom model: Two-dimensional values in a one-dimensional world. *Journal of Social Issues, 50.* 67–94.

Braithwaite, V. (1997). Harmony and security value orientations in political evaluation. *Personality and Social Psychology Bulletin, 23,* 401–414.

Braithwaite, V. A., & Law, H. G. (1985). Structure of human values: Testing the adequacy of the Rokeach Value Survey. *Journal of Personality and Social Psychology, 49,* 250–263.

Braithwaite, V., Makkai, T., & Pittelkow, Y. (1996). Inglehart's materialism-postmaterialism concept: Clarifying the dimensionality debate through Rokeach's model of social values. *Journal of Applied Social Psychology, 26,* 1536–1555.

Braithwaite, V. A., & Scott, W. A. (1991). Values. In J. P. Robinson, P. R. Shaver, & L. S. Wrightsman (Eds.), *Measure of personality and social psychological attitudes* (pp. 661–753). San Diego CA: Academic Press.

Carmines, E. G., & Stimson, J. A. (1980). The two faces of issue voting. *American Political Science Review, 74,* 78–91.

Clarke, H., & Dutt, N. (1991). Measuring value change in western industrialized societies. *American Political Science Review, 85,* 905–920.

Cochrane, R., Billig, M., & Hogg, M. (1979). Politics and values in Britain: A test of Rokeach's two-value model. *British Journal of Social and Clinical Psychology, 18,* 159–167.

Conover, P. J., & Feldman, S. (1981). The origins and meaning of liberal/conservative self-identification. *American Journal of Political Science, 25,* 617–645.

Converse, P. E. (1964). The nature of belief systems in mass publics. In D. E. Apter (Ed.), *Ideology and discontent* (pp. 206–261). New York: Free Press.

Dalton, R. J. (2002). *Citizen politics.* New York: Chatham House.

Downs, A. (1957). *An economic theory of democracy.* New York: Harper and Row.

Duch, R., & Taylor, M. (1993). Postmaterialism and the economic condition. *American Journal of Political Science, 37,* 747–779.

Feldman, S. (1988). Structure and consistency in public opinion: The role of core beliefs and values. *American Journal of Political Science, 32,* 416–440.

Feldman, S. (1983). Economic individualism and American public opinion. *American Politics Quarterly, 11,* 3–29.

Feldman, S., & Steenbergen, M. R. (2001). The humanitarian foundation of public support for social welfare. *American Journal of Political Science, 45,* 658–677.

Feldman, S., & Zaller, J. (1992). The political culture of ambiguity: Ideological responses to the welfare state. *American Journal of Political Science, 36,* 268–307.

Flanagan, S. (1982). Changing values in advanced industrial society. *Comparative Political Studies, 14,* 403–444.

Flanagan, S. (1987). Value change in industrial society. *American Political Science Review, 81,* 1303–1319.

Gundelach, P. (1995). Grass-roots activity. In J. W. van Deth & E. Scarbrough (Eds.), *The impact of values.* New York: Oxford University Press.

Hochschild, J. (1981). *What's fair?* Princeton: Princeton University Press.

Hofstede, G. (1980). *Culture's consequences: International differences in work-related values.* Beverly Hills, CA: Sage.

Inglehart, R. (1977). *The silent revolution.* Princeton: Princeton University Press.

Inglehart, R. (1990). *Cultural shift in advanced industrial society.* Princeton: Princeton University Press.

Jacoby, W. (1991). Ideological identification and issue attitudes. *American Journal of Political Science, 35*, 178–205.
Katz, D. (1960). The functional approach to the study of attitudes. *Public Opinion Quarterly, 24*, 163–204.
Kinder, D. R. (1998). Opinion and action in the realm of politics. In D. T. Gilbert, S. T. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *Handbook of social psychology* (Vol. 1, pp. 778–867). New York: Oxford University Press.
Kinder, D. R., & Mendelberg, T. (2000). Individualism reconsidered. In D. O. Sears, J. Sidanius, & L. Bobo (Eds.), *Racialized politics* (pp. 44–74). Chicago: University of Chicago Press.
Kinder, D. R., & Sanders, L. M. (1996). *Divided by color.* Chicago: University of Chicago Press.
Kluckhohn, F. R., & Stodtbeck, F. (1961). *Variations in value orientations.* Evanston, IL: Row, Peterson.
Kluegel, J. R., & Smith, E. R. (1986). *Beliefs about inequality.* Hawthorne, NY: de Gruyter.
Knutsen, O. (1995a). Left-right materialist value orientations. In J. W. van Deth & E. Scarbrough (Eds.), *The impact of values* (pp. 160–196). New York: Oxford University Press.
Knutsen, O. (1995b). Party choice. In J. W. van Deth & E. Scarbrough (Eds.), *The impact of values* (pp. 460–491). New York: Oxford University Press.
Kristiansen, C. M., & Hotte, A. M. (1996). Morality and the self: Implications for the when and how of value-attitude-behavior relations. In C. Seligman, J. M. Olson, & M. P. Zanna, (Eds.), *The psychology of values* (pp. 77–106). Mahwah, NJ: Erlbaum.
Kristiansen, C. M., & Zanna, M. P. (1988). Justifying attitudes by appealing to values: A functional perspective. *British Journal of Social Psychology, 27*, 247–256.
Kristiansen, C. M., & Zanna, M. P. (1994). The rhetorical use of values to justify social and intergroup attitudes. *Journal of Social Issues, 50*, 47–65.
Lane, R. (1960). *Political ideology.* New York: Basic Books.
Lipset, S. M. (1979). *The first new nation.* New York: Norton.
Maio, G. R., & Olson, J. M. (1994). Value-attitude-behavior relations: The moderating role of attitude functions. *British Journal of Social Psychology, 33*, 301–312.
Maio, G. R., & Olson, J. M. (1995). Relations between values, attitudes, and behavioral intentions: The moderating role of attitude function. *Journal of Experimental Social Psychology, 31*, 266–285.
Maslow, A. (1952). *Toward a psychology of being.* New York: Nostrand.
Maslow, A. (1954). *Motivation and personality.* New York: Harper and Row.
McCann, J. A. (1997). Electoral choices and core value change: The 1992 presidential campaign. *American Journal of Political Science, 41*, 564–583.
Miller, W., & Shanks, J. M. (1996). *The new American voter.* Cambridge, MA: Harvard University Press.
Morris, C. (1956). *Varieties of human value.* Chicago: University of Chicago Press.
Oyserman, D., Coon, H. M., & Kemmelmeier, M. (2002). Rethinking individualism and collectivism: Evaluation of theoretical assumptions and meta-analyses. *Psychological Bulletin, 128*, 3–72.
Peffley, M. A., & Hurwitz, J. (1985). A hierarchical model of attitude constraint. *American Journal of Political Science, 29*, 871–890.
Pollock, P. H., Lilie, S. A., & Vittes, M. E. (1993). Hard issues, core values and verti-

cal constraint: The case of nuclear power. *British Journal of Political Science, 23,* 29–50.

Rohan, M. J. (2000). A rose by any name? The values construct. *Personality and Social Psychology Review, 4,* 255–277.

Rohan, M. J., & Zanna, M. P. (1996). Value transmission in families. In C. Seligman, J. M. Olson, & M. P. Zanna, (Eds.), *The psychology of values* (pp. 253–276). Mahwah, NJ: Erlbaum.

Rokeach, M. (1960). *The open and closed mind.* New York: Basic Books.

Rokeach, M. (1968). *Beliefs, attitudes, and values.* New York: Free Press.

Rokeach, M. (1973). *The nature of human values.* New York: Free Press.

Rokeach, M., & Ball-Rokeach, S. J. (1988). Stability and change in American value priorities, 1968–1981. *American Psychologist, 44,* 775–784.

Sagiv, L., & Schwartz, S. H. (1995). Value priorities and readiness for out-group social contact. *Journal of Personality and Social Psychology, 69,* 437–448.

Schwartz, S. H. (1992). Universals in the content and structure of values. In M. P. Zanna (Ed.), *Advances in experimental social psychology* (Vol. 25, pp. 1–65). New York: Academic Press.

Schwartz, S. H. (1994). Are their universal aspects in the structure and content of human values? *Journal of Social Issues, 50,* 19–46.

Schwartz, S. H. (1996). Value priorties and behavior: Applying a theory of integrated value systems. In C. Seligman, J. M. Olson, & M. P. Zanna (Eds.), *The psychology of values* (pp. 1–24). Mahwah, NJ: Erlbaum.

Schwartz, S. H. (1997). Influences of adaptation to communist rule on value priorities in eastern Europe. *Political Psychology, 18,* 385–410.

Schwartz, S. H., & Bilsky, W. (1987). Toward a psychological structure of human values. *Journal of Personality and Social Psychology, 53,* 550–562.

Schwartz, S. H., & Bilsky, W. (1990). Toward a theory of the universal content and structure of values: Extensions and cross-cultural replications. *Journal of Personality and Social Psychology, 58,* 878–891.

Sears, D. O., & Funk, C. L. (1991). The role of self-interest in social and political attitudes. *Advances in Experimental Social Psychology, 24,* 1–91.

Sears, D. O., Henry, P. J., & Kosterman, R. (2000). Egalitarian values and contemporary racial politics. In D. O. Sears, J. Sidanius, & L. Bobo (Eds.), *Racialized politics* (pp. 75–117). Chicago: University of Chicago Press.

Seligman, C., & Katz, A. N. (1996). The dynamics of value systems. In C. Seligman, J. M. Olson, & M. P. Zanna, (Eds.), *The psychology of values* (pp. 53–76). Mahwah, NJ: Erlbaum.

Shavitt, S. (1990). The role of attitude objects in attitude functions. *Journal of Experimental Social Psychology, 26,* 124–148.

Sheng, S. Y. (1995). *NES measurement of values and predispositions, 1984–1992.* National Election Studies, Technical Report No. 50.

Sidanius, J., & Pratto, F. (1999). *Social dominance: An intergroup theory of social hierarchy and oppression.* New York: Cambridge University Press.

Smith, M. B., Bruner, J. S., & White, R. W. (1956). *Opinions and personality.* New York: Wiley.

Smith, T. W. (1987). Report: The welfare state in cross-national perspective. *Public Opinion Quarterly, 51,* 404–421.

Spranger, E. (1928). *Types of men: The psychology and ethics of personality.* Halle, Germany: Max Niemeyer Verlag.

Tetlock, P. E. (2000). Coping with trade-offs: Psychological constraints and political implications. In S. Lupia, M. McCubbins, & S. Popkin (Eds.), *Political reasoning and choice* (pp. 239–263). Berkeley: University of California Press.

Tetlock, P. E., Peterson, R. S., & Lerner, J. S. (1996). Revising the value pluralism model: Incorporating social content and context postulates. In C. Seligman, J. M. Olson, & M. P. Zanna, (Eds.), *The psychology of values* (pp. 25–52). Mahwah, NJ: Erlbaum.

Tocqueville, A. de. (1975). *Democracy in American.* Garden City, NY: Doubleday.

Triandis, H. C., Leung, K., Villareal, M. J., & Clark, F. L. (1985). Allocentric versus idiocentric tendencies. *Journal of Research in Personality, 19,* 395–415.

Verba, S., Kelman, S., Orren, G. R., Miyake, I., Watanuki, J., Kabashima, I., & Ferree, G. D. (1987). *Elites and the idea of equality.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Zaller, J. (1992). *The nature and origins of mass opinion.* New York: Cambridge University Press.

Zaller, J. R. (1991). Information, values, and opinion. *American Political Science Review, 85,* 1215–1237.

العلاقات داخل الجماعة

الفصل الخامس عشر

هوية الجماعة والتماسك السياسى[٢٧٦]

ليونى هودى

اهتم علماء النفس السياسى منذ عهد طويل بأثر عضوية الجماعة على السلوك السياسى، الاهتمام الذى ازداد فى عصر سياسات الهوية، والحركات العرقية الانفصالية والقومية الصاعدة. ومن وجهة نظر الكثيرين، فإن النتيجة الوحيدة الأكثر شيوعًا- من بين عواقب سياسية عديدة- أن الولاء للجماعة فى العصر الحديث كان سببًا للنزاع المدنى والصراع العنيف. وهناك أشكال كثيرة من العضوية فى الجماعات لا ينتج عنها توابع أو عواقب سياسية، كما هو ملاحظ فى الأثر السياسى الطفيف للخواص الاجتماعية الديموغرافية sociodemographic مثل الطبقة، والسن، والحالة الاجتماعية، فى الولايات المتحدة ودول غربية أخرى. كما نجد فى بعض الجماعات أن العضوية تنتج مجموعة مشتركة من التفضيلات السياسية، بما يسفر عن فجوة بين الجنسين gender gap فى اختيار التصويت، على سبيل المثال، وبدون توليد عنف بين الجماعات. وأحيانًا ما تحد العضوية فى الجماعة من الصراع؛ عن طريق تعزيز التحالفات عبر الجماعات، كما هو مبين فى الحركات السياسية متعددة الأعراق والأجناس، مثل "ائتلاف قوس قزح"[٢٧٧] جيسى

(٢٧٦) قام بترجمة هذا الفصل ربيع أحمد مرسى وهبه

(٢٧٧) National Rainbow Coalition تجمع مدنى أسسه جيسى جاكسون فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٤ بهدف المطالبة بكفالة الحقوق المدنية والمساواة الاجتماعية والمشاركة السياسية (المراجع)

جاكسون Jesse Jackson فى الولايات المتحدة، أو التحالفات الدولية العابرة للحدود القومية. وفى بعض المواقف القليلة البارزة، تسفر العضوية فى الجماعات عن عدائية متطرفة بين تلك الجماعات، كما هو الحال فى الأعمال الهوجاء لمرتكبى التفجيرات الانتحارية. والعواقب السياسية المتنوعة للعضوية فى الجماعات تمثل موضوع هذه المراجعة.

لقد لعبت التوابع السياسية لعضوية الجماعات دورًا محوريًا فى بحوث السلوك السياسى المبكرة. فقد أماط "لازرسفيلد" Lazarsfeld وزملاؤه اللثام عن أثر الانتماءات العرقية والدينية على الاختيارات الانتخابية، (Berlson, Lazarsfeld, & McPhee. 1954; lazarsfeldm Berelson, & Gaudet, 1944)؛ وبيَّن "ستاوفر" Stouffer التأثيرات الفعالة للجماعات المرجعية فى تشكيل التوقعات حول النتائج الفردية (١٩٤٩)، فى حين اختبر كل من "كامبل" و"كونفيرس"، و"ميلر" و"ستوكس" Campbell, Converse, Miller, and Stokes (1960) أصول الانتماءات الحزبية فى عضوية الاتحادات، والديانات، والوضع الاقتصادى الاجتماعى. ولكن الاهتمام بالأصول الاجتماعية للسلوك السياسى كان قد تجمد وضعف تأثيره خلال العقود البينية. فقد كانت هذه الأصول الاجتماعية بؤرة رئيسية لبحوث السلوك السياسى خلال الخمسينيات وأوائل الستينيات، تلك الفترة التى تميزت بقدر معقول من التماسك السياسى؛ بفعل التأثير الواسع للجماعات العرقية التقليدية والدينية والمهنية فى الولايات المتحدة وأماكن أخرى. كما كان هناك أيضًا اهتمام متجدد بالأثر السياسى للجماعات فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، أشعله ظهور حركات اجتماعية جديدة تمركزت فى أوساط السود، وطلاب الجامعة، والنساء (Miller, Gurin, Gurin, & Malanchuk, 1981; Gurin, Miller, & Gurin, 1980). وكان لنهاية الشيوعية فى أوروبا الشرقية، والهجرة الدولية الكبيرة، وانفجار حركات الاستقلال العرقية والقومية الانفصالية أن تلهب مجددًا الاهتمام بمفهوم السياسات القائمة على الجماعة، خاصة الهوية، فى أواخر التسعينيات وسنوات القرن الحالى (Breakwell & Lyons, 1996; Huddy, 2001).

ومع تحول الاهتمام بالانعكاسات السلبية السياسية لعضوية الجماعة، تلك التى صاحبت التغير فى الواقع الاجتماعى والسياسى، تحولت أيضًا القضية المحورية المحركة للبحث فى مجال الجماعات تحولاً راديكاليًا، فقد كان السؤال المحورى الذى عمل عليه الباحثون إبان سبعينيات القرن العشرين: لماذا لا ينخرط أعضاء الجماعات ذات المكانة المنخفضة فى العمل الجماعى لرفع شأنهم الاجتماعى، بالمساواة مع الحركات الاجتماعية الجديدة من أجل حقوق المحرومين من التصويت؟ (Miller et al., 1981)؛ وفى التسعينيات من القرن العشرين والسنوات الأولى من الألفية الثالثة عكس الباحثون هذا السؤال ليصبح: كيف يمكن حماية الجماعات من الانخراط فى العمل الجماعى فى سياق يسيطر عليه القتل الجماعى والصراعات العنيفة بين الجماعات؟ (انظر أيضًا: Duckitt, 1994).

التركيز على الهوية الشخصية

إن إحدى النتائج المتواصلة والمستمرة للبحث فى الجماعات تقول بتفوق القوة السياسية للولاء الشخصى للجماعة subjective على العضوية الموضوعية objective. وقد كان هذا المفهوم محوريًا فى الأعمال الأولى التى أجريت على الجماعات المرجعية reference groups (Hyman & Singer, 1968; Merton & Kitt, 1950). وقد وفّر بحث "سنتر" Center (1949) عن التصنيف الطبقى class identification مثالاً جيدًا لمقاربة الجماعة المرجعية ونتائجها الرئيسية. فعندما سُئل المفحوصون المستجيبون عما إذا كانوا يعرّفون أنفسهم ضمن الطبقة المتوسطة أو الدنيا أو العاملة أو العليا، كان إحساسهم بالهوية الشخصية مؤشرًا لتوجههم المحافظ- الراديكالى، ولموقفهم من القضايا الاقتصادية الاجتماعية، وتفضيلاتهم فى التصويت، وكان ذلك من القوة بما يفوق ما يتعلق بالعضوية التى تم تحديدها موضوعيًا فى الطبقة الاقتصادية الاجتماعية القائمة على عوامل مثل الدخل والمهنة.

وقد أكدت نظرية الجماعة المرجعية بصورة متميزة على قوة التوحد مع الجماعات التى لا ينتمى إليها الأفراد، مثل توحد الشخص المنتمى إلى الطبقة العاملة مع الطبقة المتوسطة، أو توحد الأَسْوَدِ مع البِيض، (Hyman & Singer, 1986). فقد كان يُنظر إلى الولاء الشخصى للجماعة باعتباره أقوى فاعلية من العضوية الفعلية فى الجماعة. أيضًا، فإن التركيز على الجماعات التى لا يتطلب الانتماء إليها اكتساب عضوية nonmembership groups كان- إلى حدٍّ ما- بمثابة تفكيك لنظرية الجماعة المرجعية، بسبب الصعوبة التى واجهها الباحثون عند تفسير الظروف التى يمكن للمرء فى ظلها أن يختار التوحد مع جماعة لا تقوم على العضوية بدلاً من المجموعة التى ينتمى إليها، أو تفسير اختياره جماعة لا تقوم على العضوية بدلا من أخرى (Deutsch & Krauss, 1965).

لقد ظهرت نظرية الهوية الاجتماعية مؤخرًا كبديل سيكولوجى أكثر فاعلية من نظرية الجماعة المرجعية التى توفر تناولاً أكثر تفصيلاً لتبنّى الهوية الجماعية وتوابعها، إلا أن إحدى الرؤى النافذة والمهمة لنظرية الجماعة المرجعية تاهت فى هذا التحول، ففى الوضع الذى يمثل الحد الأدنى ما بين الجماعاتminimal intergoup situation، والذى كان نموذج البحث الأساسى لنظرية الهوية الاجتماعية، نجد أن التعامل مع عضوية الجماعة يكون- وبصورة مؤثرة- واجبًا موضوعيًّا objective assignment أكثر من كونه هوية شخصية. وأعتقد أن الهوية الشخصية تبقى جد مهمة لفهم التشعبات السياسية لعضوية الجماعة (Huddy, 2001; 2002)- وهى رؤية يتقاسمها كثير من علماء السياسية، ونالت قبولاً متزايدًا وسط علماء النفس السياسى (Branscombe, Schmitt, & Harvey, 1999; Conover, 1984; Ethier & Deaux, 1994; Lau, 1989). وقد تضمنت هذه الرؤية تركيزًا أساسيًا على

الهوية الشخصية من خلال جهد يصبو إلى إحياء الـرؤى العميقـة النافـذة المبكرة للجماعة المرجعية، وينسحب على تنوع من المقاربـات النظريـة، تشمل نظرية الهوية الاجتماعية، من أجل إلمام أفضل بتطور الهوية السياسية والاهتمام بتوابعها السياسية.

وسوف يكون التركيز على مدار هذه المراجعة على التأثيرات *السياسية* لعضوية الجماعة، برغم أننى أولى اهتمامًا للاتجاهات الـسياسية والـسلوك الانتخابى أكبر من الاهتمام بالعمل الجماعى الذى سيُناقش فى الفصل التاسع عشر. كما أننى أشدد على نتائج عضوية الجماعة بالنـسبة للتـضامن فـى الجماعة المتماسكة أو الداخلية، ولكنى لا أخصص سوى وقت أقل لمناقـشة التطبيقات الخاصة بمناوأة الجماعة أو عدم التعاطف من قبل مَنْ هم خـارج الجماعة أو الجماعة الخارجية outgroup، وهو أيضًا موضوع مستوفى فـى الفصل السادس عشر. وبمراجعة التراث الضخم فى كل مـن علـم الـنفس والعلوم السياسية، لا أستطيع أن آمل فى تغطية شاملة للبحوث النفسية حول العلاقات بين الجماعات أو مقارباتها النظرية الرئيسية، والتى تمت مراجعتها بتمحيص فى أمـاكن أخـرى (Brewer, 1998; Brown 1995, 2000; Duckitt, 1994; Taylor & Moghaddam, 1996).

عضوية الجماعة، وهوية الجماعة

عضوية الجماعة لا تقود دائمًا إلى نظرة سياسية مميزة أو تسفر عـن تحرك سياسى، وسوف أقوم هنا بتقديم تمييـزات عديـدة بالإضـافة إلـى المصطلحات ذات الصلة من أجل توضيح النتـائج البحثيـة المتـوافرة. إن *عضوية الجماعة* *Group membership* تقوم على انضمام موضوعى إليها، ولا

تتطلب إضفاء الصفة الذاتية أو استدماج المعايير[٢٧٨] internalized للعضوية. وهو ما يتناسب مع تعريف "نيوكومب" (1952) Newcomb لعضوية الجماعة: "جماعة يتم فيها الاعتراف بالمرء من قِبل آخرين كانتماء" بالرغم من أن التعريف الحالى يمتد إلى ما وراء المرئى بالنسبة للآخرين؛ ليشمل مؤشرات للعضوية سريةً وغيرَ متنازع عليها (مثل، الأصول اللاتينية أو وضع قدماء المحاربين). غير أن هذا التعريف لا يناسب بدقة جميع أنواع العضوية فى الجماعة، خاصة تلك العضوية التى تقوم على معايير غير واضحة وغامضة، أو ملتبسة، وتعد الطبقة الاجتماعية مثالاً تقليديًا على ذلك. ففى الولايات المتحدة، لا يوجد سوى عدد ضئيل نسبيًا من الأفراد يدعون أنفسهم طبقة عاملة، بالرغم من أن دخولهم ومهنهم قد تؤهلهم لهذه العضوية على أسس موضوعية. ومعايير العضوية الطبقية ليست محددة بدقة وسط عامة الناس، ومن الصعب معرفة مواضع الحدود التى تميز ما بين الطبقات الاقتصادية الاجتماعية.

والحقيقة أن الطبيعة الغامضة لبعض أنواع العضوية، وعدم شعور جميع الأعضاء الموضوعيين بإحساس الانضمام إلى آخرين ممن ينتمون إلى الجماعة نفسها يزيد من أهمية *التوحد مع الجماعة group identification*، وهو شعور أكثر انحصارًا وذاتية أو هو إحساس داخلى للانتماء إلى الجماعة. وإنى لأقصر الشعور بالتوحد مع الجماعة على مجموعة فرعية من الأعضاء

---

(٢٧٨) مصطلح internalization؛ إضفاء الذاتيَة، استدماج المعايير، يفيد قبول الفرد الاتجاهات والمعتقدات والقيم التى يعتنقها فرد آخر أو جماعة أخرى كجزء من ذاته. ويتكون بناء الشخصية بصفة أساسية من خلال توحد الفرد مع الآخرين ذوى الشأن (أفراد وجماعات) وإضفاء الصفة الذاتية على معاييرهم ورفض معايير الجماعات المرجعية السلبية واصطلاح امتصاص المعايير interjection ليس مرادفًا لاصطلاح internalization لأن الاصطلاح الثانى يدل على تكون الذات وتعديلها. (المترجم).

الموضوعيين فى الجماعة، بما يتعارض مع نظرية الجماعة المرجعية، التى تشدد على التوحد مع جماعات العضوية membership groups (Hyman & Singer, 1968). ولكن الفرق، قد يكون وهميًا أكثر من كونه حقيقيًّا، لأن معايير العضوية غامضة أو غير واضحة لدى عدد كبير من الجماعات الاقتصادية الاجتماعية أو السياسية.

ففى نظرية الجماعة المرجعية، على سبيل المثال، تم التعامل مع الطبقة على أنها قابلة للتحديد خارجيًا. لكن المعايير الموضوعية للانضمام إلى جماعة تعد أقل وضوحًا فى التفكير المعاصر، بما يجعل من الصعوبة بمكان معرفة أى مستوى من مستويات دخل الأسرة المعيشية يحدد الانتقال من الطبقة العاملة إلى الطبقة المتوسطة، أو من الطبقة المتوسطة إلى الطبقة المتوسطة الأعلى. فبعض الرجال يشعرون براحة تامة حين يعرّفون أنفسهم كمناصرين للمرأة، بينما ينتاب الآخرين القلق لأنهم لا يستطيعون نعت أنفسهم شرعيًّا كمناصرين للمرأة نظرًا لاعتقادهم بأن هذه الفئة تستبعد الرجال. ومع ذلك توجد بعض الجماعات تبدو فيها المعايير الموضوعية للعضوية واضحة التحديد، فمن المستحيل فى أغلب الأحوال أن يحدد رجل هويته بصفته امرأة بناءً على أن العضوية فى الجماعتين: الرجال والنساء، استبعادية على نحو متبادل. فمن الممكن لرجالٍ التعاطف مع النساء، ولا ينفى ذلك إمكانية أن يتعاطف رجال مع النساء غير أن هذا التعاطف لا يرقى لمستوى الشعور الشخصى للنساء بالانتماء، من حيث الفاعلية والمركزية ولذلك ترانى فى هذه المراجعة أؤكد على أهمية العضوية كمؤشر دال على الهوية، حتى بالرغم من أن تحديد العضوية بموضوعية ليس سهلاً دائمًا.

إن هوية الجماعة تتضمن إحساسًا شخصيًا، ويمكن تقسيمها إلى نوعين من الارتباطات: *هوية اجتماعية*، وإحساس بالاعتماد المتبادل الواقعى realistic *interdependence* أو المصير المشترك. وتتضمن الهوية الاجتماعية

دمج عضوية الجماعة فى مفهوم الذات self-concept. ووفقًا لـــ "تاجفيـــل" Tajfel (1981) تتضمن الهوية الاجتماعية "معرفة الفرد بعضويته فى جماعة اجتماعية (أو جماعات) بالإضافة إلى الدلالة القيميّة والوجدانيـة المرتبطـة بالعضوية" (p. 255). بمعنى آخر: الهوية الاجتماعيـة هـى "وعـى ذاتـى بالعضوية الموضوعية للمرء فى جماعة وشعور سيكولوجى بالارتباط بهـا" (Conover, 1984, p. 761). وهو ما يتناسب أيضًا مع تعريف كل من "كامبـل" وزملائه (١٩٦٠) للهوية الحزبية- فـى كتـاب *الناخـب الأمريكـى The American Voter*- لا بوصفها مجموعة من المعتقدات فحسب، بل كمشاعر أيضًا تصل فى ذروتها إلى إحـساس بــ "الارتبـاط النفـسى" بالجماعـة السياسية- ويمثلها فى هذا السياق الديمقراطيون أو الجمهوريون. ولكن ليس بالضرورة أن تكون جميع أشكال الارتباط بالجماعة مبنيـة علـى الهويـة، فالإحساس بالاعتماد المتبادل أو المصير المشترك مع أعضاء جماعة أخرى يعتمد ببساطة على الاعتراف بأن أعضاء الجماعـة يتقاسـمون اهتمامـات متشابهة أو يواجهون تهديدًا مماثلاً دون أن يتطلب ذلك أن يتوحـد أعـضاء المجموعة على نحو شخصى.

والتأكيد على الإحساس الشخصى للانتماء أو التوحـد يـساعد علـى تفسير: لماذا لا تنخرط الجماعات دائمًا فى الصراع ما بين بعضها البعض أو تتماسك فى قوة سياسية فاعلة، حتى عندما يكون أعـضاؤها بـارزين فـى مجتمع ما. والباحثون فى السلوك السياسى غالبًا ما يفاجأون بغياب صـراع الجماعة أو بضعف الاتجاهات السياسية وسط أعضاء الجماعـات المتميـزة والبارزة مثل الصينيين فى إندونيسيا، والشعوب الأصلية فى الأرجنتـين، أو الأمريكان الشماليين فى إيطاليا. وتلعب الهوية الشخصية دورًا رئيـسيًّا فـى تحديد متى يتحد أعضاء الجماعة سياسيًّا.

طبيعة الجماعات السياسية

يدفعنا التمييز بين عضوية الجماعة وبين الولاء لها، إلى مزيد من التقصى فى أنواع الجماعات التى يحتمل أن تعبئ أعضاءها، أو تعزز وجود نظرة سياسية متماسكة لديهم. فالباحثون فى مسألة الهوية غالبًا ما يميزون بين عضوية الجماعة التى تساعد على تحديد من نحن كأفراد؛ على أساس السن أو الحالة الاجتماعية مثلاً، وبين تلك العضوية التى تعرّفنا كجزء من مجموع، على أساس العرق أو الجنس. وعلى سبيل المثال، نجد "جنكينز" Jenkins (1996)، يميز فئة أفرادها "متحدون بفعل بعض الخواص المشتركة" الظاهرة لمن هم خارج تلك الفئة (مثل النوع/ الجندر)، عن جماعة يكون أعضاؤها "واعين بالتشابهات فيما بينهم" ويتخذونها أساسًا لتحديد أنفسهم؛ (النسويون مثلاً؛ p. 23). وعلى نهج مماثل، تصف "يونج" Young (1990) الفرق بين جمعية سطحية يحقق فيها الأفراد الشعور بهوية فردية، وبين جماعة تشكل جزءًا من الفرد نفسه. وترى "يونج" أن العضوية فى جمعية ما هى مرادف لإضافة هدف لتوصيف المرء لذاته، لكنها مع ذلك لا توصل سوى القدر الضئيل حول الخبرات أو النظرة المشتركة.

هذا التمييز يظهر أيضا فى علم النفس السياسى، حيث تدفع "بروير" مع آخرين (Brewer, 2001; Hogg, Hardie, & Reynolds, 1995; Thoits & Virshup, 1977) بأن هناك فرقًا بين الهويات الاجتماعية القائمة على العضوية فى جماعات عرقية أو إثنية، أو ذات مواصفات ديموغرافية أخرى، وبين هويات الدور القائمة على الأدوار المألوفة أو المرتبطة بالعمل. وتشير الباحثة كذلك إلى أن هويات الدور تشكل جزءًا من الذات، لكنها تحتوى على توجهات "الأنا" أكثر من "النحن"؛ لأنها تصف مردّ المرء كفرد، ولا تدل هويات الدور على التماثل مع جماعة، حيث ترى الباحثة أيضًا أن هويات الدور لا تمثل

مادة للتحرك أو العمل الجماعى لأنها تشكل هوية فردية وليست هوية جماعية.

ولكن حتى هويات الدور يمكن تحويلها إلى عمل سياسى، كما بينت جماعات مثل "أمهات ضد القيادة تحت تأثير الخمر" Mothers Against Drunk Driving، أو المنظمات التى تمثل أسر المصابين بالإيدز، أو اتحادات تمثل مهنة معينة. والواقع، أن الخط الفاصل بين الهوية المحددة على أساس فردى والهوية المحددة على أساس جماعى يعد خطًا غائمًا غير واضح. ومن الصعوبة بمكان أن نُسقط من الاعتبار طبقةً معينة من الجماعات كمصدر محتمل للمعتقدات السياسية الجماعية، حيث إن العضوية فى أية جماعة، سواء أكانت متحققة أم لا، تتضمن احتمال تعبئة أعضاء الجماعة. ولننظر إلى الجماعات السياسية مثل نشطاء البيئة، والنسويات، والمنتمين إلى الأحزاب السياسية، والمناصرين لتفوق البيض supremacist (Abrams, 1994; Duck, Hogg, & Terry, 1995; Duck, Terry, & Hogg, 1998; Greene, 1999; Huddy, 2001; Kelly, 1989). فمن ناحية تقوم العضوية فى هذه الجماعات على الدعم الفردى لنظرة سياسية معينة، ولكن عندما يتحدث المواطنون حول ما يروقهم وما لا يروقهم بصدد الأحزاب السياسية، على سبيل المثال، فإنهم يعلقون على المعتقدات والسمات المشتركة، والأفراد المحددين الذى يصبغون نمط العضوية فى الجماعة. ووجود هذه الأنماط الحزبية الثابتة الواضحة، يشير إلى أن الجماعات السياسية ترى ككيانات اجتماعية متماسكة بمعتقدات مشتركة وخواص اجتماعية مشتركة (Rahn, 1993). والحقيقة، أنه عندما بحث "ديوكس" و"ريد" و"ميزراحى" و"إيزر" Deaux, Reid, Mizrahi, & Either (1995) فى الطبيعة الفردية والجماعية لهويات مختلفة وسط طلاب الجامعة، فقد توقعوا "أن تكون تنبؤات نظرية الهوية الاجتماعية أكثر انطباقًا على الهويات العرقية، والدينية [و] السياسية، نظرًا إلى أنها الهويات الأكثر

"جماعية فى طبيعتها" من الجوانب الفردية الأخرى للهوية (p. 286). ولهذه الأسباب، فإننى أعتبر أية جماعة وأعضاءها مرشحين لتطوير نظرة سياسية متماسكة وعمل سياسى متناغم.

مقاربات نظرية

أربع طبقات عريضة لنظريةٍ تفسر ضمنيًّا تطور التماسك القائم على الجماعة، تم وضعها فى الاعتبار ضمن هذه المراجعة (للاطلاع على تمييز مشابه، انظر: Rothbart, 1993، وللحصول على قائمة شاملة، انظر: Brewer & Brown, 1998).[٢٧٩] تسلط كل نظرية الضوء على مجموعة مختلفة من المكونات الفاعلة فى تطور التماسك السياسى. وهدفى ليس تقييم كفاءة كل مقاربةٍ فى تفسير ظهور التضامن الجماعى، بل الخروج بمجموعة من العوامل المرتبطة بظهور وتطور الانتماء للجماعة والتماسك السياسى. وقبل المضى قُدمًا فى هذا، أحتاج إلى توضيح معنى مصطلح *التماسك السياسى* *political cohesion* الذى أستخدمه هنا على نحو مختلف عما استخدمه المنظّرون السيكولوجيون السابقون. فقد تم تعريف التماسك أصلاً ضمن بحث حول اتخاذ القرار فى مجموعة صغيرة على أنه "مدى أو درجة رغبة أعضاء جماعة معينة فى البقاء ضمن الجماعة" (Cartwright, 1968, p. 91) واستخدمه كل من "كونفيرس" و"كامبل" Converse and Campbell (1968) بمعنى مشابه للإشارة إلى درجة الجاذبية الموجبة بين أعضاء الجماعة. وسوف أحيدُ بدرجة ما عن هذا الاستخدام مُعرّفًا *التماسك السياسى* على أنه وجود اتجاهات ومعتقدات وسلوك مشترك وسط أعضاء الجماعة يمكن ردّها

---

(٢٧٩) يمثل هذا تناولاً انتقائيًا للمقاربات النظرية الرئيسية لتماسك الجماعة. ولم تتم تغطية مقاربات أخرى هنا تشمل علم النفس الارتقائى ومفهوم اللياقة الحاوية Inclusive fitness (انظر الفصل الخامس)، ومقاربة سيكودينامية، ونظرية المقارنة الاجتماعية (Brewer & Brown 1998). (المؤلف)

مباشرة إلى عضوية الجماعة. بهذا المعنى، يعنى التماسك السياسى شكل من أشكال الوحدة السياسية، أو التضامن الذى لا ينبثق بالضرورة عن أية جاذبية شخصية وسط أعضاء الجماعة.

المقاربة المعرفية cognitive approach

تؤكد هذه المقاربة على دور التصنيف الذاتى self-categorization فى تطور تماسك الجماعة (Turner, Hogg, Oakes, Reicher, & Wetherell, 1987). ففى إطار نظرية التصنيف الذاتى يكون التحول من هوية فردية إلى هوية اجتماعية مصحوبًا برغبة فى تقليد اتجاهات وسلوك الأعضاء النموذجيين فى الجماعة، وهو ما ينتج بدوره تماسكًا للجماعة (Turner et al., 1987). وإدراك حدود الجماعة الداخلية والخارجية ينتج تصنيفًا ذاتيًا كأعضاء فى الجماعة الداخلية ويعزز الاقتداء بالاتجاهات الخاصة بأعضاء الجماعة النموذجيين (Hogg, Hardie, & Reynolds, 1995). ويزيد هذا الاقتداء من درجة التماسك وسط أعضاء الجماعة، وأفضل تعبير عنه عندما تكون هوية الجماعة شديدة البروز. ويمتلك الباحثون دليلاً معقولاً على أن أعضاء الجماعة يقلدون أنماط بعضهم البعض، ويتوقعون الاتفاق فيما بينهم، ويكافحون من أجل الوصول إلى إجماع consensus (Abrams, Wetherll, Cochrane, Hogg, & Turner, 1990; Haslam, Oakes, Turner, McGarry, & Reynolds, 1998; ولمزيد من الاطلاع، انظر: Spears, Oakes, Ellemers, & Haslam, 1997). ومن هذا المنظور، يكون الاقتداء معرفيًا بطبيعته ومدفوعًا بشعور متزايد بالعضوية فى الجماعة، وليس كرغبة فى قبول الجماعة (واحدة من الدوافع المدعمة للاقتداء فى نظرية الجماعة المرجعية؛ Kelley, 1952).

ويستند منظور التصنيف الذاتي- إلى درجة كبيرة- على التطورات التى أنجزتها بحوث التصنيف؛ للابتعاد عن رؤية "تقليدية" للعضوية الفئوية

كما تحددها مجموعة من القواعد الواضحة أو الملامح المشتركة لرؤية الفئات، بدلاً من مجموعة غائمة بحدود غير واضحة، وبناء "مرتقب" أو احتمالى يتم فى إطاره ترتيب الأعضاء كأعضاء أكثر نموذجية أو أفضل من آخرين فى الفئة (Lakoff, 1987; Neisser, 1987). ويستعير "تيرنر" وزملاؤه Turner "نظرية العنصر البارز prototype theory"(٢٨٠) ليدفعوا بأن التشابه المدرك لعضو الجماعة النموذجى يلعب دورًا رئيسيًا فى تشكيل وتطور الهوية الاجتماعية وظهور الاقتداء بالجماعة (Hogg, 1996; Hogg & Harins, 1996; McGarty, Turner, Hogg, David, & Wetherell, 1992; Turner et al., 1987).

ويتبنى الباحثون فى التصنيف الذاتى رؤية سريعة التقلب للهوية الاجتماعية باعتبارها مدفوعة على نحو كامل تقريبًا بالسياق الإدراكى المباشر للمرء. وفى مقالة عن الأنماط الاسترالية من الأمريكان، يذكر "تيرنر" وزملاؤه أن "الفئات الذاتية البارزة تعد...بحكم طبيعتها متغيرة وسريعة التحول، وهى ليست مجرد "مفعلة" سلبًا بل إنها تبنى بفاعلية 'وفى الحال' لتعكس الخواص المعاصرة للذات وللآخرين" (Haslam, Turner, Oakes, McGarty, & Hayes, 1992, p. 5) ومن منظورهم، تتنوع الهويات بصورة جزئية فى البروز عبر المواقف بحسب الفئات الاجتماعية، مثل السن أو الجندر. والحقيقة، أنه من بين المسلمات الرئيسية لنظرية التصنيف الذاتى أن الأفراد دائمًا ما يتحركون جيئة وذهابًا بين هوية فردية واجتماعية (Brewer & Weber, 1994; Simon, 1997; Turner et al., 1987). ذلك أنه فى إطار المقاربة المعرفية، يتوقف التماسك الاجتماعى والاقتداء- بدرجة قوية- على بروز عضوية الجماعة.

---

(٢٨٠) نظرية العنصر البارز من النظريات المعرفية فى مجال التصنيف، ويعرف العنصر البارز بأنه المنبه الأكثر بروزا أو مركزية فى تشكيل الفئة، ومن ثم يكون أول المنبهات التى ترتبط بتلك الفئة. فعلى سبيل المثال، إذا ما طلب من المرء أن يعطى مثالا لمفهوم "المنزل" فالأرجح أن يفوق اختيار "الغرفة" اختيار "الباب" رغم أن كليهما من مكونات فئة "المنزل".

مقاربات المصلحة الواقعية

تتضمن هذه المقاربات الصراع الجماعى الواقعى realistic group conflict، والحرمان النسبى relative deprivation، ونظريات السيطرة الاجتماعية social dominance والمعنى الذى ساقه "بلومر" Blumer حول موقف الجماعة group position (Blumer, 1958; Bobo, 1983; Bobo & Hutchings, 1996; Campbell, 1965; Coser 1956; LeVine & Campbell, 1972; Sidanius & Pratto, 1999; ولمزيد من المراجعة انظر: Brown, 1995). ويشير كل هذا مجتمعًا إلى أن العضوية فى الجماعة تعد تسلسلية على المستوى السياسى إلى حد أن القرارات السياسية تسيّر المكتسبات والخسائر الممسوكة لأعضاء الجماعة. بمعنى آخر، إن العضوية فى الجماعة تترجَم إلى تماسك سياسى عندما يكون لدى أعضائها مصالح ملموسة مشتركة. وتشمل نظريات المصلحة الواقعية حماية المصالح الذاتية والجماعية التى قد تشير إلى مصالح طويلة المدى أو مستقبلية سواء كانت موضوعية أم شخصية، مباشرة أم غير مباشرة (Bobo, 1983). فالمتعطلون عن العمل قد يتماسكون سياسيًا حول اعتمادهم المتبادل على إعانات أو منافع البطالة؛ وكبار السن يمكن أن يتحدوا على أساس وجود تهديدات بقطع إعانات التأمين الاجتماعى؛ والأمريكان الأفارقة يمكن أن يتحدوا فى معارضة عقوبة الإعدام التى تؤثر بصورة غير عادلة وبنسب متفاوتة على أعضاء جماعاتهم.

وفى معظم الدراسات التى تتناول تفضيل السياسات لدى الأمريكان، كان للمصلحة الذاتية تأثيرات محدودة فيما يتعلق بعدد من السياسات؛ تشمل تأييد سياسات البطالة، والضرائب، والنقل العام، وقضايا المرأة، والتعليم ثنائى اللغة (Huddy & Sears, 1995; Sears & Citrin, 1985; Sears & Funk, 1991; Sears & Huddy, 1990). فالمصلحة الذاتية تكون ذات تأثيرات سياسية

أكثر وضوحًا كلما كانت مصالح كبيرة، وواضحة وأكيدة (Sears & Funk, 1991). ويمكن للمصلحة الذاتية فى بعض الأحيان أن تسيّر حتى العمل السياسى (Begley & Alker, 1982; Green & Cowden, 1992). غير أن التأثيرات السياسية للمصلحة الذاتية تحتاج إلى أن تنفصل عن تلك المصالح الخاصة بالجماعة، والتى يمكن أن تكون أكثر فاعلية. فربما، مثلاً، لا ينتفع أصحاب الدخل المرتفع من السود انتفاعًا مباشرًا من مشاريع السكن الخاصة بأصحاب الدخل المنخفض (مصلحة ذاتية) ولكنهم قد يرون نفعًا فيها لغيرهم من السود كجماعة يشعرون معها بالاعتماد المتبادل (مصلحة جماعية). وقد ساعد "بوبو" Bobo (1983) على إعادة الاهتمام بالبحث فى المصالح الجماعية مع بداية الثمانينيات باقتراح أنها تدفع المعارضة وسط البيض إلى مواقف عنصرية تأتى فى صالح السود؛ واستمر فى تطوير هذه المقاربة كبلورة لنموذج "بلومر" Blumer لموقف الجماعة (Bobo, 1999; Bobo & Hutchings, 1996; وللحصول على تفسير بديل للبيانات، انظر: Sears & Kinder, 1985).

وهناك من المنظّرين من يرى أن المعتقدات الإضافية مطلوبة لخلق تماسك سياسى حتى عندما يتقاسم أعضاء الجماعة إحساسًا بالمصير المشترك (simon & Klandermans, 2001). والإحساس بالحرمان الشخصى يعد حرجًا بالنسبة لـ *نظرية الحرمان النسبى* *relative deprivation theory* – إدراك أن ماليات جماعة المرء تتدهور نسبة إلى ماليات جماعة أخرى. ويشير منظّرو الحرمان النسبى إلى هذا كإحساس بالحرمان الأخوى ويقارنونه فى المقابل بالحرمان الذاتي/ الأنوى egoistic الذى يظهر عندما يشعر الفرد بأنه محروم نسبيًا مقارنة مع فرد أو جماعة يقارن نفسه به/بها (Gurr, 1970; Merton & Kitt, 1950).[٢٨١]

---

(٢٨١) لتناول أكثر اكتمالاً لنظرية المصلحة الواقعية والحرمان النسبى، انظر: Brown (1995) and Taylor and Mogghadam (1996). (المؤلف)

مقاربات رمزية: نظرية الهوية الاجتماعية

توفر سياسة المكانة Status politics واحدة من الاستكشافات الأولى للأثر الرمزى لموقف الجماعة من تأييد القضايا السياسية والعمل السياسى. وكانت هذه المقاربة قد تطورت، فى جزء منها، من أجل تناول الحركات السياسية اليمينية، والأثر السياسى لتدنى مكانة الجماعة، واحتمال رفعها (Bell, 1963; Gusfield, 1963; Lipset & Raab, 1973) وامتدت لتتناول معارضة مشروع تعديل الحقوق المتساوية المطروح على الكونجرس Equal Rights Amendment (Scott, 1985). وفى هذا الإطار، تمت رؤية حركات من قبيل الاعتدال الروحانى كمحاولة لتجديد المكانة الخاصة بنمط حياة حاز والملتصقون به إعجابًا فيما مضى (Gusfield, 1963). وتؤكد سياسة المكانة فى جوهرها على القوة السياسية للمكانة المنحدرة أو المتدنية لأعضاء الجماعة.

وتؤكد نظرية الهوية الاجتماعية أيضًا على الأهمية السياسية للاهتمامات الرمزية المحيطة بمكانة الجماعة، بالرغم من أنها أقل تركيزًا على أعمال الجماعة ذات المكانة المرتفعة سابقًا المتدنية حاليًا. وهناك فرعان متميزان لنظرية الهوية الاجتماعية: الرؤية التى طورها "تاجفيل" Tajfel (1981) و"تاجفيل" و"تيرنر" Tajfel and Turner (1979)، والمعروفة بنظرية الهوية الاجتماعية، والشعبة المعروفة بنظرية التصنيف الذاتى (Turner et al., 1987). وكلا النظريتين تعترفان بأصول الهوية الاجتماعية فى العوامل المعرفية والدافعية، بالرغم من تباين التأكيد واختلافه فيما يتعلق بهذه العوامل (Hogg, 1996, p. 67). والرؤى الأولى لنظرية الهوية الاجتماعية التى طورها تاجفيل Tajfel (1981) وتاجفيل وتيرنر Tajfel and Turner (1979)، أكدت بصورة رئيسية على الدوافع السيكولوجية التى تدفع عضو الجماعة إلى

التصديق على، أو التنصل من، عضويته فى جماعة موجودة. وقد وصف "تيرنر" وزملاؤه Turner (1987) هذا الباعث بالحاجة وسط أعضاء الجماعة إلى "التفريق بين جماعاتهم إيجابيًّا عن الجماعات الأخرى فى تحقيق هوية اجتماعية إيجابية" (p. 42).

فى المقابل من ذلك، ركزت نظرية التصنيف الذاتى التى طورها "تيرنر" وزملاؤه (١٩٨٧) على الفهم المعرفى للهوية الاجتماعية. وهذه المقاربة تقوم على بحث وتنظير مبكر لتاجفيل Tajfel (1981)، بدأ من منظور معرفى بحت، محاولاً تفسير التشوهات المفاهيمية التى صاحبت عملية التصنيف (Tajfel, 1981; Tajfel & Wilkes, 1963; ولمراجعة أطول لهذا العمل، انظر: Eiser, 1996). ولكن فى نقطة معينة خلص تاجفيل إلى أن العوامل المعرفية- التشوهات الإدراكية التى تظهر من التشديد على الفروق بين الجماعات- لا يمكن فى حد ذاتها أن تفسر ظهور التمييز بين الجماعات. واستجابة لذلك، فقد عدل نظرية الهوية الاجتماعية لتشمل عوامل دافعية إضافية (Wilder, 1986).

ووفقًا لـ "تاجفيل"، فإن تأثيرات الهوية الاجتماعية توجهها الحاجة إلى تميز إيجابى تكون فيه جماعة الفرد الخاصة متميزة إيجابيًّا عن مجموعة خارجية. وهذا يعنى أن هوية الجماعة تميل إلى الظهور وسط أعضاء جماعة ذات مكانة مرتفعة لأن العضوية تميز ايجابيًّا أعضاء الجماعة عمن هم خارجها؛ وفى المقابل، فإن تطور الهوية الجماعية تكون أقل تأكيدًا وسط أعضاء الجماعة ذات المكانة المنخفضة الذين يحتاجون إلى تطوير إضافى للهوية حول إسنادات جماعية بديلة قائمة على تقييم إيجابى (إبداع اجتماعى) أو محاربة تغيير الصورة السلبية لجماعة (تغيير اجتماعى) قبل أن يتمكن الأعضاء من تعزيز مكانتهم (Tajfel & Turner, 1979).[٢٨٢]

---

(٢٨٢) للاطلاع على مراجعة أكثر تفصيلا، لنظرية الهوية الاجتماعية، انظر: Brown (1995) and Brewer and Brown (1998).(المؤلف)

البنائية الاجتماعية ومعنى عضوية الجماعة

يمتد البحث فى البنائية الاجتماعية[٢٨٣] social constructivism إلى ما وراء ديناميات الهوية، ولكننى أضمّنها هنا لتناول القلق اللحوح من إخفاق مقاربات أخرى فى النظر فى المعنى الشخصى للهوية وقدرتها على تشكيل النظرة السياسية والعمل السياسى لأعضاء الجماعة (Duveen, 2001; Erikson, 1993; Huddy, 2001; 2002). إن البنائية الاجتماعية- المفهوم القائل بأن المفاهيم تستقى معناها من خلال العمليات الاجتماعية- تدعم قدرًا كبيرًا من التفكير عبر العلوم الاجتماعية والإنسانيات المعاصرة. وتعد المقاربات المعرفية والرمزية الرئيسية للهوية التى ناقشناها للتو ذات أهمية محورية بالنسبة للهوية الاجتماعية ونظرية التصنيف الذاتى. فكل من النظريتين تشددان على السهولة التى تتشكل بها الجماعات الاجتماعية والهويات الاجتماعية حتى وسط الجماعات المكونة من غرباء لا يشتركون فى شيء فيما عدا العضوية فى جماعة مصممة اعتباطًا أو تعسفًا. ومع ذلك، وكما أشارت عدة انتقادات، اكتشف منظّرو الهوية الاجتماعية الطبيعة سريعة التحول اجتماعيًا للهويات، ولكنهم لم يختبروا عن كثب أو يحللوا معنى الهويات (Duveen, 2001; Febes, 1997; Huddy, 2001). ومن منظور بنيوى اجتماعى، من الصعب أن نفهم نتائج الهوية الجماعية بدون فهم المعنى الشخصى بالنسبة للأعضاء (Billig, 1995; Burner, 1990; Gergen, 1989). وهذا ما قد يكون صحيحًا على نحو خاص بالنسبة للهويات ذات الصلة على

---

(٢٨٣) ينسب بزوغ مصطلح البنائية إلى ليف فايجوتسكى Lev Vygotsky. العالم الروسى صاحب الإسهامات الكبيرة فى مجال علم نفس النمو، ويقصد بالبنائية الاجتماعية أنه حين تقوم الجماعة بالتعاون مع غيرها من الجماعات فى بناء المعرفة، فإنها تقوم كذلك وبشكل تعاونى بخلق ثقافة صغرى مشتركة من المنتجات والمعانى. وحين ينشأ الفرد فى ثقافة كهذه فإنه يظل يتعلم طيلة الوقت كيف يكون جزءًا من تلك الثقافة على مختلف المستويات. (المراجع)

المستوى السياسى، والتى غالبًا ما تكون هدفًا للمناورة السياسية: جهود من قبل السياسيين ومدبرى الجماعات group entrepreneurs لخلق، وتحديد، وإعادة تحديد الهويات لتخدم أهدافهم السياسية (Erikson, 1993).

وقد أولى علماء الاجتماع، خاصة من يعملون منهم فى إطار التحركات الرمزية وعلماء الأنثروبولوجيا اهتمامًا كبيرًا يفوق ما أولاه علماء السياسة أو علماء النفس السياسى للعملية التى يتفاوض بمقتضاها الأفراد وأفراد الجماعات ويبنون معنى الهوية (Barth, 1969, 1981; Erikson; Jenkins, 1996; Mead, 1934). ويناقش "إريكسون" Erikson بالتفصيل كيف قام الهنود الذين تم نقلهم على يد البريطانيين فى القرن التاسع عشر ليعملوا فى الزراعة على مستوى الإمبراطورية بتطوير هوية جيدة سياسيًا سيئة تجاريًا فى موريشيوس، بينما نجد أن الهنود فى "ترنداد" Trinidad يرون أنفسهم فى صورة مناقضة تمامًا. ويمضى "إريكسون" فى ذلك ليوثق كيف شكّل الهنود فى "ترنداد" ثقافة وعى ذاتى وهوية على مدار العقود السبعة الأخيرة التى تتوقف أكثر على الرؤية الطبقية الاجتماعية العليا لحياة الهنود أكثر من نمط حياتهم السابق فى الهند كأعضاء فى طبقة أقل.

ومن منظور بنائى اجتماعى، فإن التأكيد على الجماعات الثانوية أو المتشكلة حديثًا والتى تفتقد إلى المعنى فى بحوث الهوية الاجتماعية ونظرية التصنيف الذاتى، قد يعرقل وبخطورةٍ فهمَ كل من اكتساب الهوية ونتائجها (Huddy, 2001). فالعضوية فى جماعات مختلفة قد يتسبب فى إلصاق معانٍ مختلفة لنفس الهوية فى مناطق مختلفة من البلد الواحد أو فى إطار مجموعات فرعية قومية متميزة (Cohen, 1986; Jenkins, 1996) ويمكن لعضوية الجماعة أن تأخذ أيضًا معانى متنوعة عندما يكون معناها محل تنافس، ربما لأسباب سياسية. ولتركيب الموضوع أكثر من ذلك، فإن المعنى الداخلى لمجموعة يمكن أن يكون مختلفًا تمامًا عن معناها لمن هم خارجها

(Cohen, 1986). ومحاولات أعضاء الجماعة لرفع مكانة جماعتهم وإعادة تحديد الهويات السلبية يلعب دورًا فى هذا التباين. فقد يختار أعضاء الجماعة حتى إضفاء البعد الداخلى على هوية جماعة ما لأنهم يحملون مفهومًا مختلفًا لما تعنيه عضوية الجماعة عما يفهمه الأعضاء المحتملون الذين يخفقون فى تبنى الهوية. وقد حاز معنى عضوية الجماعة اهتمامًا متزايدًا من علماء النفس الاجتماعى على مر العقد الأخير (Breakwell, 2001; Deaux, 1993, 2001).

مقابلة المقاربات الأربع

المقاربات النظرية الأربع التى ناقشناها تسلط الضوء على المصادر المختلفة للتماثل بين الأعضاء، وتلقى بتشديدات مختلفة على أهمية المصالح المتعارضة مع مجموعة أو جماعة خارجية، وعلى أنواع مختلفة من الجماعات كمرشحين للتعبئة السياسية، وتؤكد على قضايا مختلفة يكون الأعضاء أميل للتعبئة حولها. فالمقاربة المعرفية تتنبأ بالتماسك وسط أعضاء أية جماعة بارزة؛ بينما تقصر نظرية المصلحة الواقعية التماسك على جماعات يتقاسم أعضاؤها مصيرًا مشتركًا؛ فى حين تشير نظرية الهوية الاجتماعية إلى الوحدة وسط جماعات موصومة، مثل الجماعات العرقية أو الإثنية ذات المكانة المتدنية، والطوائف الدينية، والنساء، والمثليين الذين لا يمكن لأعضائها أن يمروا بسهولة كمنتمين إلى جماعة ذات مكانة أعلى؛ وأخيرًا نجد المنظور البنيوى الاجتماعى يتنبأ بالتماسك وسط الأعضاء الذين يتقاسمون فهمًا مشتركًا لعضوية الجماعة.

مصادر التماسك السياسى

إن أحد الأهداف المركزية فى هذه المراجعة هو تحديد الظروف التى تتحول فى ظلها عضوية الجماعة إلى تماسك سياسى. وهنا تشير بحوث علم

النفس الاجتماعى التجريبى التى أجريت على تقاليد الهوية الاجتماعية إلى أن التماسك الاجتماعى نتيجة تلقائية أوتوماتيكية للانضمام إلى عضوية جماعة بارزة. والظرف التجريبى الذى أذاعه "تاجفيل" وأتباعه، ولم تعرَّف فيه الجماعات سوى عن طريق صفة/ اسم مشترك، قد أصبح معروفًا بـ *ظرف الحد الأدنى بين الجماعات* (للمراجعة، انظر: Diehl, 1990). فى هذه الدراسات "اعتقد المفحوصون أنهم قد تم تعيينهم فى جماعات لا لشيء سوى للراحة الإدارية؛" فليس هناك عقد بين بعضهم البعض، وليس من سبب للاعتقاد فى أنهم يحملون مصالح مشتركة (Turner et al., 1987, p. 27). ويوثق عمل تاجفيل التأثيرات المذهلة للتصنيف الاجتماعى البسيط التى أصبحت الآن معروفة جيدًا. الأعين الزرقاء، تفضيل للرسام كادنسكى Kadinsky على "كلى" Klee، تسمية البعض "مغالون فى تقديراتهم over estimator" والبعض الآخر "مبخسون فى التقدير underestimators" يعد كافيًا لإنتاج تفضيل لأعضاء الجماعة والخلوص إلى التمييز ضد من هم خارجها (Allen & Wikder, 1975; Billing & Tajfel, 1973; Brewer & Silver, 1978; Doise & Sinclair, 1973; Tajfel, Billing, & Bundy, 1971، وللاطلاع على ملخص انظر: Brewer, 1979). وكما أشار "براون" Brown (1995)، إن المشاركين فى الدراسة لا يكافئون جماعاتهم ببساطة، لكنهم يحاولون عمل توازن فى التفضيلات ما بين الجماعات مقابل العدالة بينها. وفى التخصيص الجماعى المعتاد للمهام، تكون الاستراتيجية الأكثر عمومية هى نوع من "تعظيم الاختلاف maximizing difference" الذى تُمنح فيه جماعةُ الفرد درجةً أعلى من الجماعة الخارجية، حتى إذا كان الفرق بين الجماعتين ليس كبيرًا.

ومع ذلك فلم يحقق باحثو السلوك السياسى العاملون خارج المعامل سوى القليل من النجاح فى توثيق التأثيرات البسيطة لعضوية الجماعة. وفى دراسات كثيرة غير معملية، لا تنتج العضوية فى الجماعة نظرة سياسية أو

اجتماعية مشتركة بين أعضاء الجماعة بصورة تلقائية، وهو ما يوحى بوجود عوامل أخرى تتجاوز العضوية البسيطة فى الجماعة، ومطلوبة لتفسير ظهور التماسك السياسى فى جماعات العالم الواقعى.

قياس الهوية

قبل فحص الدليل على الظروف التى فى ظلها تؤدى الهوية إلى تماسك سياسى، أود أن أراجع باختصار قياس الهويات الذاتية، وهو المجال البحثى الذى تعرض لصعوبات بسبب نقص القياس المتسق، ومقاربات القياس المتشعب بين علماء النفس وعلماء السياسية، وعدد قليل نسبيًا من الدراسات التى جربت من أجل التثبت من الصدق المتعامد(٢٨٤) crossvalidate للقياسات.

لقد كان الشعور بقرب الجماعة group closeness أول القياسات التى ظهرت فى بحوث السلوك السياسى لقياس الارتباطات الذاتية بالجماعة، وما زالت تهيمن على قياس الولاء للجماعة فى العلوم السياسية، خاصة فى دراسات الانتخابات القومية الأمريكية. ويطرح السؤال الخاص بالقرب بعد أن يكون المستجيب قد استلم قائمة تضم عددًا من الجماعات. الصيغة الحالية فى دراسات الانتخابات القومية، تقول: "هذه قائمة من الجماعات. من فضلك اقرأ القائمة وأخبرنى بالحرف الدال على الجماعة التى تشعر بأنها الأقرب- للناس، والأكثر شبهًا إليك فى أفكارهم واهتماماتهم ومشاعرهم حول الأشياء." إذا ذكر المفحوصون أكثر من جماعة واحدة، يطلب منهم تحديد الجماعة الأكثر قربًا. وهذا ما يسمح بتقدير بعض الفروق فى قوة هوية الجماعة، ولكنه قياس ضعيف نسبيًا لأنها كمقاربة تتضمن تمييزًا عامًا بين القريب والأكثر قربًا، وليس مقاسًا لدى جميع أعضاء المجموعة وإنما لأولئك الأفراد

(٢٨٤) طريقة التثبت من الصدق المتصالبة cross-validation، طريقة لتحديد صدق عملية باختبارها مرة ثانية على عينة جديدة، وذلك بعد أن ثبت صدقها على عينة سابقة. (المترجم).

الذين يختارون الجماعة فحسب. ويتطور قياس القرب عن نظرية الجماعة المرجعية، ولكنه لم يعد ملائمًا لاختبار ما ظهر منذ ذلك الحين من تنقيحات نظرية، فهو لا يفصل الهوية عن المصير المشترك على سبيل المثال، ولا يميز بين الهوية والتعاطف مع جماعة لا ينتمى إليها الفرد المفحوص، ولا يميز أيضًا بين الانتماء الداخلى بين أعضاء الجماعة ومحبة أو استلطاف أعضاء جماعة أخرى (Conover, 1984; Herring, Jankowski, & Brown, 1999).

فى المقابل، تقاس الهوية الحزبية فى أغلب الأحيان بسؤال واحد مباشر يطرق بسهولة الهوية الذاتية. حيث يُطرح على المفحوصين ببساطة سؤال عما إذا كانوا، وإلى أى مدى، يعتقدون أنفسهم ديمقراطيين, أو جمهوريين، أو مستقلين (لمزيد من التفنيد، انظر: الفصل الثالث). وقد تم تبنّى المقاربة مع هويات سياسية أخرى مثل النسويين، والليبراليين والمحافظين. وعلى خلاف سؤال القرب من الجماعة، فإن هذه المقاربة تمسك على نحو أفضل بالبعد المهم فى قوة الهوية، وتتيح لكل فرد أن يشير أو تشير إلى هويتها أو اتحادها مع جماعة معينة. وقد ثبتت الأهمية الشديدة لدرجة التوحد التى يستخلصها هذا السؤال فى فهم النتائج السياسية للهوية. فالنساء، مثلاً، يكن أكثر ميلاً إلى نعت أنفسهن بالنسويين إذا كانت تنطبق عليهن مؤهلات الهوية النسوية، بالإشارة إلى أنهن لسن نسويات قويات على نحو خاص (Huddy, Neely, & LaFay, 2000).

وقد اتبع سيرز Sears وزملاؤه قياسًا مفتوحًا open-ended(٢٨٥) (جنبًا إلى جنب مع بنود مغلقة) للهوية الإثنية، وهو ما يذكّرنا بمقاربة قديمة لقياس الهوية تجسدت فى اختبار العبارات العشرين 20-statement الأصلى الذى

---

(٢٨٥) يقصد بالقياس المفتوح أن يترك للفرد الإجابة على أسئلة المقياس بالطريقة التى يريدها فى مقابل القياس المغلق وفيه يكون على الفرد اختيار إجابة من بين إجابتين أو أكثر (المراجع)

طوره كوهن kuhn وماك بارتلاند McPartland. لقد سألوا الطلاب الجدد في جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس UCLA في صيف ١٩٩٦ "أية جماعة عرقية ترونها أقرب لكم وتساوون أنفسكم بها؟" واستخدموا ١٣١ فئة مختلفة لتشفير 2.80 استجابة. وقد وقع كل هذا في هويات قومية عرقية عريضة عامة وخاصة (Sears, Henry, Fu, & Bui, 2001; انظر كذلك Gibson & Gouws, 2000).

أما باحثو الهوية الاجتماعية فقد انتحوا مقاربة مختلفة تمامًا لقياس الهوية. حيث افترضوا ظهور الهوية في ظرف الحد الأدنى للجماعة الذي يتعين على المشاركين فيه الالتزام بالجماعات على أساس اسم مشترك ليس إلا. فعندما أعلن أعضاء جماعة الحد الأدنى minimal group تفضيلاً لأعضاء الجماعة الداخليين عن أعضاء خارج الجماعة، افترض الباحثون على نحو تقليدي أن أعضاء الجماعة قد تبنوا مؤقتًا هوية اجتماعية مشتركة. والصعوبة الرئيسية في هذه المقاربة هي أنها تتنقل بسهولة إلى ظروف المسح a survey settings.(٢٨٦)

ومنذ عهد قريب، انتقل علماء النفس ونفر من علماء السياسة نحو المقاربة متعددة البنود التي توفر قياسًا أقوى لقوة الهوية يفوق ما يوفره بند واحد (لصياغة السؤال، انظر على سبيل المثال: Brown, Maras, Masser, Vivian, & Hewstone, 1986; Cadinu & Cerchioni, 2001; Herring et al., 1999; Hornsey & Hogg, 2000; Sears, Henry, Fu, & Bui, 2001; Verkuyten & Nekuee 1999). ويعد مقياس التقدير الذاتي الجماعي collective self-esteem عند "لوتانن" و"كروكر" Luhtanen and Crocker (1992; Crocker, Luhtanen, Blaine, & Broadnax, 1994) واحدًا من أكثر هذه المقاييس استخدامًا. ففي هذا

---

(٢٨٦) يرى باحثو الهوية الاجتماعية أن الأسئلة المباشرة تميل إلى التأكيد على الهوية الفردية أكثر من الهوية الاجتماعية وتتجاهل الطبيعة السائلة سياقيًا لكل الهويات (Brown 2000). (المؤلف)

المقياس يقسم التقدير الذاتى الجماعى إلى أربعة مقاييس فرعيـــة: الاعتمـــاد المتبادل للتقدير مع الأعضاء الآخرين (العضوية)، والتقدير الذاتى الجماعى الخاص، والتقدير الذاتى الجماعى العام، وأهمية الهوية بالنسبة لصورة الذات عند المرء. ويعد المقياس الفرعى للهوية ذا علاقة هى الأكثر قربًا بالنـــسبة لتقييم الهوية الذاتية كما عرّفناها هنا: ارتباط ذاتى غير مشوب باهتمامـــات حول مكانة الجماعة أو المصير المشترك. وكانـــت بنـــود التقـــدير الـــذاتى الجماعى قد تمت صياغتها فى الأصل لتشير عمومًا إلى مجموعـــة المـــرء، ولكن تم تعديلها لتكون من أجل جماعات معينة مثـــل العـــرق أو العنـــصر (Crocker, Luhtanen, Broadnax, & Blaine, 1999).

وقد صنف جاكسون وسميث Jackson and Smith (1999)، ومن خـــلال مجموعة عريضة من البنود المرتبطة بالهوية الاجتماعية والهويـــة- بعـــدًا مركزيًا- يشبه ذلك المقياس الفرعى للتقدير الذاتى الجماعى. وهما يـــشيران إلى هذا البعد كجاذبية جماعية يرون أنها تضم بين جنباتها مفهوم التماســـك الجماعى، أو الانجذاب إلى الجماعة وأعضائها، وإحساسًا بالهويـــة الذاتيـــة. علاوة على ذلك، فإن الطبيعة المركبة لجاذبية الجماعة (التى تـــضم هويـــة التقدير الذاتى الجماعى والمقياس الفرعى للعضوية) كانت شديدة الارتبـــاط بإحساس من الفخر بـــ، والانحياز إلى الجماعة الداخلية فى هذه الدراسة. وقد ذهب "كاراساوا (1991) Karasawa أبعد من ذلك ليميز بين البنود التى تتناول شعورًا بالارتباط أو الهوية الجماعية، ووجد أن التوحد مع جماعـــة المـــرء يمكن التنبؤ به بصورة أقوى عن طريق تقييمات الجماعة الداخلية أكثر مـــن التوحد مع أعضاء جماعة الشركاء.

ولكن الاتجاهات الضمنية توفر مقاربة أخرى لقياس الهويـــة الذاتيـــة، فعلى أساس العمل الذى قام به "آرون" (Aron, Aron Tudor, & Nelson, 1991; Aron, Aron, & Smalden, 1992) قام "سميث" وزملاؤه (Smith & Henry, 1996;

(Coats, Smith, Claypool, & Banner, 2000) بتطوير منهج لقياس مدى اندماج الاتجاهات التلقائية حول الصفات اللازمة attributes الخاصة بالجماعة مع مفهوم الذات self-concept. وقد افترض أن أعضاء الجماعة الذين استجابوا سريعًا للسمات التى تمثل خواصًا مميزة لأنفسهم وللجماعة الداخلية، قد استدمجوا معايير هوية الجماعة internalized group identity بصورة أكمل. ويمكن لهذه المقاربة أن تثبت كأداة مهمة لاختبار الفروق الفردية فى تقوية الهوية.

وللأسف، فإن دراسات قليلة جدًا تلك التى اختبرت الكيفية التى تعمل بها هذه المقاييس متعددة البنود أو مقاييس الاتجاهات الضمنية فى التنبؤ بالتماسك السياسى. فهناك حاجة كبيرة للاستزادة حول هذه الحجة. وقد وجد "جرين" Green (1999) أن القياس متعدد البنود للهوية الحزبية قد ساعد على تفسير الرؤى السياسية الفارقة للديمقراطيين والجمهوريين وغيرهم من المنتمين لأحزاب أخرى. ووجد سيرز Sears وزملاؤه أن الهويات الأقوى وسط الطلاب الجدد فى جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس UCLA التى تم قياسها بمقياس ثلاثى البنود، قد تنبأت بتأييد النشاط العرقى والانحياز إلى الجماعة، ووسط اللاتينيين أيدت مزيدًا من الهجرة والمعارضة للسياسات الرسمية الناطقة بالإنجليزية (Sears et al., 2001). وتشير كلتا الدراستين إلى أن القياسات متعددة البنود لهوية الجماعة تحمل وعدًا معقولاً لعلماء النفس السياسى.

الهوية الجماعية الذاتية القوية

يتوقف التماسك السياسى على تطور هويات ذاتية قوية، بل إنه حتى الهويات الذاتية الضعيفة يكون تأثيرها على العضوية السياسية أقوى من تأثير

العضوية الجماعية الموضوعية- وهى الحقيقة التى لاحظها بمهارة الباحثون الأوائل فى مجال السلوك السياسى (Centers, 1949; Hyman & Singer, 1968; Merton & Kitt, 1950) وكانت الدراسات التى تمت فى الأربعينيات والخمسينيات من القرن المنصرم حول التصويت قد أكدت هذه النتائج ووسعتها، مقدمة دليلاً على التأييد الأعظم للحزب الديمقراطى وسط اليهود، وقادة الاتحادات، والسود الذين شعروا بقربهم إلى جماعاتهم العضوية المتقبلة، بغض النظر عن قوة الهوية (Berelson et al., 1954; Campbell et al., 1960). وقد وجدت دراسات معاصرة عديدة أيضًا أن الهوية الجماعية الذاتية تعزز التماسك السياسى بصورة مستقلة عن الهوية القوية (Conover, 1988; Granberg, Jefferson, Brent, & King, 1981; Lau, 1989).

ولم يدافع باحثو الجماعة المرجعية عن دور الهوية الذاتية؛ وفهموا أيضًا أهمية قوة الهوية، ملاحظين أن الأفراد الذين أعطوا قيمة عالية لعضوية جماعتهم كانوا أكثر ميلاً لاستدماج معتقدات الجماعة المعيارية (للمراجعة انظر: Hyman & Singer, 1968). وقد تدعمت هذه النتيجة فى عمل لاحق من قبل "كونوفر" Conover (1984) الذى كشف عن دليل للنظرة السياسية المميزة وسط أعضاء الجماعة، ولكن فقط بين أولئك الذى يتوحدون بقوة مع جماعتهم الاجتماعية الديمغرافية. ولم يكن الأعضاء المتوحدون بدرجة عالية مع الجماعة يتقاسمون مواقفَ سياسيةً متشابهة فى بحث "كونوفر"، بل إنهم كانوا أيضًا أكثر ميلاً إلى الاهتمام بقضايا تتعلق بالجماعة والتصويت على هذا الأساس. وقد أوضح البحث أن الهوية القوية لا الهوية الاسمية هى الأكثر ميلاً إلى تعزيز التماسك السياسى وسط أعضاء الجماعة.

وقد تعاظمت الرؤية القائلة بأن الهويات الذاتية تنبئ عن تماسك سياسى فى عدد من الدراسات اللاحقة فى كل من علم النفس والعلوم السياسية، وذلك من خلال بيانات عن عدد متنوع من الجماعات. ففى الولايات المتحدة، كان

لدى الأمريكان الأفارقة إحساس بارز وواضح بالهوية الجماعية التى تجعلهم جماعة مثالية يمكن فى إطارها اختبار التأثيرات السياسية للهوية الذاتية عن كثب. وقد استخدمت "تيت" (1993) Tate دراسات الانتخابات القومية لعامى ١٩٨٤ و١٩٨٨ لاختبار التأثيرات السياسية لهوية الجماعة الذاتية وسط الأمريكان من الأصل الإفريقى (انظر، أيضًا: Dawson, 1994). وقد وجدت إحساسًا قويًّا بالهوية العرقية وسط الأمريكان السود، مع ٥٦% يشعرون بقرب شديد و٨٣% يشعرون بأنهم قريبين إلى حد معقول من أعضاء جنسهم فى ١٩٨٤؛ بالإضافة إلى أن ٧٥% شعروا بأنهم معتمدون اقتصاديًا اعتمادًا متبادلاً مع سود آخرين. ويؤكد "بوبو" و"جونسون" Bobo and Johnson (2000) أن هذا الإحساس المنتشر بالمصير المشترك المرتبط بالعرق وسط الأمريكان الأفارقة يعد أقوى مما هو ملاحَظ وسط البيض, أو اللاتينيين أو الآسيويين.

وتذهب تَيت (1993) Tate فى ذلك إلى إظهار أن الأمريكان الأفارقة الذين يساوون بين أنفسهم- وبقوة- وبين عرقهم، كانوا أكثر ميلاً إلى تبنّى موقف موالٍ للجماعة بصدد قضايا عرقية مثل التمييز الإيجابى وإعانة الحكومة للأقّليات، وجنوب أفريقيا، أكثر من ميل السود الأقل توحدًا. بالإضافة إلى أن السود المتوحدين بقوة كانوا أكثر تأييدًا لإنفاق الحكومة على الخدمات الاجتماعية متضمنة على سبيل المثال فى بونات الطعام، والعمل الذى تكفله الحكومة. ولكن أثر الهوية العرقية السوداء لا يمتد لقضايا ضعيفة الصلة بالعرق، مثل إنفاقات الولايات المتحدة على الدفاع أو سياسة الحكومة الأمريكية فى أمريكا الوسطى. ويشير دليل "تيت" على أن أصحاب الهوية الجماعية القوية يميلون على نحو خاص إلى تأييد سياسات تنفع جماعتهم. وقد تم التصديق على هذه النتيجة المستخلصة فى دراسات أخرى تضمنت أمريكانًا أفارقة وأعضاء من جماعات أقلية أخرى فى الولايات المتحدة. فالأمريكان الأفارقة الذين يتوحدون فى الهوية مع عرقهم هم أكثر ميلاً للتأكيد

على أهمية التصويت من أجل المرشحين السياسيين السود (Reese & Brown, 1995). وقد وجد سيرز وزملاؤه (2001) Sears أن طلاب جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس UCLA الذين كانوا يتصفون بتوحد قوى مع جماعتهم العرقية (بيض، أمريكان أفارقة، لاتين، آسيويين) كانوا أكثر نزوعًا إلى التصويت لعضو الجماعة، والتظاهر، وتوقيع مناشدات في صالح قضية تتعلق بالجماعة.

والروابط الجماعية القوية لا تؤثر فقط فى النظرة السياسية للأعضاء، بل تحبذ أيضًا مستوى العلاقات بين الجماعات (الموضوع الذى تم سبر أغواره بتفاصيل أكثر فى الفصل السادس عشر). فالاتجاهات السلبية نحو جماعة خارجية غالبًا ما يعبر عنها على نحو أشد وسط أولئك المتوحدين بقوة مع الجماعة. وقد جمع "جيبسون وجاوز" Gibson and Gouws (2000) دليلاً مؤيدًا فى جنوب أفريقيا، فقد وجدا أن الهويات العرقية والإثنية القوية وسط السود، والبيض، والملونين، والآسيويين زادت من حاجتهم إلى تضامن الجماعة. وهذا بدوره أنتج حالة شديدة من عدم التعاطف تجاه الجماعات الأخرى، مما زاد من إدراك تلك الجماعات الأخرى على أنها تشكل تهديدًا، وهو ما زكى حالة من عدم التسامح. وقد وجد "بيرّاو" و"بوريس" Perreault and Bourhis (1999) أن أصحاب الهويات الجماعية القوية يميلون إلى التمييز ضد جماعات خارجهم فى مهمة تخصيص الموارد.

هذا وقد قدم كل من "سيدانيوس"، و"فيشباخ"، و"ليفين" و"براتو" Sidanius, Feshbach, Levin and Pratto (1997) دليلاً مثيرًا للاهتمام على أن الإحساس القوى بالولاء للجماعة الذى يمر به أعضاء جماعات الأقلية المقموعة لا يبعث فقط على التأييد للسياسات النافعة للجماعة، بل إنه قد يخفض من التأييد للسياسات الموضوعة لمنفعة الجماعات الأخرى المنتمية للأغلبية. ويوازى الباحثون بين الأمريكان الأفارقة والإسرائيليين الفلسطينيين

ليجدوا أن أفراد الأقليات الذين يتوحدون بقوة مع جماعتهم العرقية أو الجنسية كانوا أقل وطنية من المواطنين الآخرين.

والأفراد أصحاب الهويات القوية يكونون أيضًا إيجابيين تجاه جماعتهم. ولننظر فى الدليل المؤيد التالى، فالألمان الذين يتمتعون بهوية إقليمية قوية لديهم شعور تجاه إقليمهم أكثر إيجابية من شعورهم نحو الأمة، ويظهرون تجانسًا إقليميًّا عظيمًا (Simon, Kulla, & Zobel, 1995). وطلاب مدرسة "بيرديو" Purdue الذين يشعرون بهويتهم القوية مع مدرستهم يظهرون مستويات مرتفعة من الانحياز إلى جماعتهم والفخر بها (Jackson & Smith, 1999). والأفراد من أصحاب الهويات القوية كأعضاء فى جماعات مهمشة (جنسيًا وسياسيًا مثلاً) يكونون أكثر ميلاً من أصحاب الهويات الضعيفة إلى تقبُّل هويتهم، وتقاسمها مع الأصدقاء والأسرة، ويكون شعورهم بالاغتراب أقل مما هو عند المجتمع عندما يشاركون فى جماعات أخبار إلكترونية جديدة مرتبطة بالجماعة (McKenna & Bargh, 1998). وقد سجل الطلاب الألمان والبريطانيون من المتمتعين بتوحد قوى مع بلدهم درجة إيجابية فى هويتهم القومية (Mummendey, Klink, & Brown 2001). فى حين أن الطلاب اليابانيين الذين ارتبطوا بقوة بهوية مدرستهم المهنية كانوا أقل ميلاً من ذوى أصحاب الهوية الأضعف إلى تحقير أعضاء جماعة الشركاء بعد قراءة معلومات سلبية حول جماعتهم (Karasawa, 1991).

وهناك صلات بين الهوية الجماعية القوية وبين التحرك السياسي، حيث يقدم "سيمون" وزملاؤه (1998) Simon دليلاً على أن الناس الأكبر سنا، والذين يتوحدون بقوة مع "الأسود الرمادية"(٢٨٧) Gray Panthers، والمثليين من

(٢٨٧) منظمة متعددة القضايا تضم أجيالا مختلفة تحت شعار الكبار والشباب، وتعمل على خلق مجتمع يفى بحاجات الناس دون أرباح، والمسئولية دون قوة والديمقراطية دون مؤسسات. رسالة المنظمة: العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسلام لجميع الشعوب. لمزيد من المعلومات، انظر موقع منظمة Gray Panthers: (المؤلف)
http://graypanthers.org/index.php?option=com_content&task=view&id=32&Itemid=45
(المترجم).

رجال يتوحدون بقوة مع حركة المثليين، كانوا أكثر ميلاً من الآخرين إلى التعبير عن استعدادهم للمشاركة فى تحرك سياسى ذى صلة بالجماعة، برغم أن توجيه السببية يبقى غير مختبرٍ فى هذا البحث.

وأخيرًا، فإن الأشكال الأقوى من الهوية الجماعية قد تكون أيضًا الأقل تأثرًا بالسياق، مساعدة بذلك فى صيانة قوة الهوية عبر الزمن. وقد فرق "كنكيت" و"فيركويتن" Kinket and Verkuyten (1997) بين قوة الهوية العرقية وسط طلاب المدارس الأتراك والهولنديين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و١٣ سنة من الملتحقين بالمدرسة الابتدائية فى هولندا. وقد ميزوا الهوية الذاتية الإثنية، والوصف الذاتى من التقدير الذاتى الإثنى، واستدماج التعليقات الجماعية السلبية (امتصاص المعايير[٢٨٨] introjection) ووجدوا أن المستوى الأعلى (أو الأقوى) من الهوية (مقاسًا بامتصاص المعايير) لم تتأثر بالسياق الموجود فى حجرة الدراسة (مثل، نسبة الطلاب الهولنديين والأتراك) حيث إن المستوى الأقل (أو الأضعف) كان الأكثر تأثرًا. وكان للهويات الذاتية القوية عمومًا تأثير نافذ على التماسك السياسى. والمتوحدون مع هوية الجماعة أكثر من الأقل توحدًا ميلاً إلى تأييد السياسات التى فى صالح جماعتهم، وحمل اتجاهات إيجابية تجاه جماعتهم، والتهجم على أو قدح جماعات أخرى، والانخراط فى التحرك السياسى (Huddy, 2002).

المعنى الذاتى المشترك لعضوية الجماعة

ولكن ليست كل الهويات الذاتية القوية تترجَم بسهولة إلى تضامن قائم على الجماعة، فهناك عوامل أخرى مطلوبة لفهم تطور التماسك السياسى

(٢٨٨) عملية يعتنق الفرد بمقتضاها الأفكار والسلوك، والاتجاهات والمعتقدات والقيم وغيرها من الصفات الخاصة بأفراد أو جماعات أخرى، وهى تأتى كخطوة أولى تؤدى إلى استدماج المعايير كما شرحناه فى هامش سابق. (المترجم).

(Sears & Jessor, 1996). والعامل الثانى الذى نضعه فى الاعتبار هنا كمؤشر على التماسك السياسى، هو المعنى المشترك/ المتقاسم لعضوية الجماعة (Deaux, 1993; Seller, Smith Shelton, Rowley, & Chavous, 1998). والدراسات التى تمت مراجعتها فى هذا الجزء تؤكد على أهمية المعنى بالنسبة لظهور التماسك السياسى، وتؤكد بصورة خاصة على المعنى *السياسى* للهوية. فالهوية يمكن أن تحصل على معنى لها بطرق مختلفة؛ والطريقتان الأكثر شيوعًا هما: أولاً عن طريق الخواص الاجتماعية لأعضاء الجماعة النموذجيين- الصورة، اختيارات نمط الحياة، والصفات الشخصية، وثانيًا من خلال القيم المشتركة التى يتقاسمها أعضاء الجماعة والتى أصبحت مرادفًا لعضوية الجماعة. وقد تم تناول هذين النوعين من المعنى فى الدراسات التى راجعناها هنا.

وتظهر نتائج المعنى الجماعى فى بحث "سيترين" Citrin وزملائه عن الهوية الأمريكية، فقد سبروا أغوار المعنى الذاتى لكون الشخص أمريكيًّا وأماطوا اللثام عن اتفاقات منتشرة على أن الأمر يعتمد على تأييد القيم الأمريكية الأساسية للمساواة والفردية. وبالرغم من ذلك، فقد اكتشفوا أيضًا جوانب متنازع عليها للهوية الأمريكية تتعلق بالحاجة إلى الإيمان بالله أو بالتعبير عن بلد الشخص بهدف أن يُعتبَر "أمريكيًّا حقيقيًّا" (Citrin, Reingold, & Green, 1990; Citrin, Wong, & Duff, 2001). وهذه الجوانب النزاعية للهوية الأمريكية هى التى تتوسط العواقب أو النتائج السياسية للهوية القومية. فالأفراد الذين يدعمون الجوانب الأقل اتفاقًا عليها والجوانب الأشد من الهوية الأمريكية مثل أن يكون المرء مسيحيًّا يكونون هم الأكثر ميلاً إلى معارضة السياسات التى يقصد بها نفع المهاجرين الجدد، والنظر على نحو سلبى إلى أثر الهجرة، والاعتقاد بأنه من الصعب على المرء أن يكون أمريكيًّا بدون تبنى العادات الأمريكية (Citrin et al., 1990; Citrin et al., 2001). وقد وجد

باحثون آخرون أن التأثيرات السلبية لمذهب الوطنية patriotism تعتمد على معناه الذاتى (Schatz, Staub, & Lavine, 1999).

ويلقى البحث حول هويات الجماعات العامة الضوءَ على أهمية المعنى فى كل من تشكيل الهويات وتحديد توابعها السياسية. ويوثق "بريكويل" (2000) Breakwell الفروق بين الأوروبيين فى إلى أى مدى يرون الهوية الأوروبية متوافقة مع هويتهم القومية الموجودة. وفى بيانات البارومتر الأوروبى من عام ١٩٩٢، كان هناك قليلون، بنسبة ١٣% من الإيطاليين، وكثيرون أيضًا بنسبة ٣٢% من الأيرلنديين و٣٨% من المملكة المتحدة ممن شعروا أنهم سوف يفقدون هويتهم القومية إذا أصبحت جميع البلدان الأوروبية معًا فى اتحاد أوروبى. ومن الواضح، أن عددًا كبيرًا من الأفراد الذين يعيشون فى الجزر البريطانية يرون، أن الهوية الأوروبية غير متوافقة مع هويتهم القومية الحالية، ويزيد عدد هؤلاء عن عدد من يرون ذلك فى الدول الأوروبية الأخرى. وهذا ما يتسق عمومًا مع الميل إلى رؤية الأوروبيين كأفراد يعيشون فى قارة. علاوة على ذلك، وضمن البيانات نفسها، كانت الخسارة المحتلمة للهوية القومية واحدة من الأسباب الثلاثة العليا لمعارضة الأفراد لتطوير اقتصاد سوق أوروبى واحد. ذلك، أن المعانى المختلفة للهوية الأوروبية تشكل ردود أفعال على السياسات المقصود بها خلق مجتمع واحد، يؤثر على مستويات التماسك السياسى بصدد هذه القضية.

وربما تكون النتائج السياسية لهوية معينة معتمدة حتى وبصورة أكثر مركزية على مضمونها ومعناها السياسى. وكما أشرنا سابقًا، فقد وجد سيمون وزملاؤه (1998) Simon أن الاستعداد للانخراط فى عمل جماعى يعتمد على انتماء وولاء عام للجماعة (كجماعة المثليين مثلاً) ككل. ويزعم كل من "برادى" و"كابلان" (2002) Brady and Kaplan أن المضمون السياسى يواصل تحديده لمعنى الهوية الاستونية والسلفاية فى استونيا. وهما يدفعان

بأن الهوية الاستونية تتوقف على تاريخ ما قبل السوفييت لاستونيا كجمهورية مستقلة، ومعاملتها اللاحقة من قبل السوفييت. وهذا ما ينتج هوية مرتبطة بوطن وتاريخ مشترك يتصل برفض عام مشترك للروابط القوية مع الروس، وإنكار انتهاكات الحقوق المدنية المحلية فى استونيا، وإنكار الميزة الاستونية. فى المقابل من ذلك، نجد السلاف فى استونيا لديهم هوية مُسيَّسة أقل وضوحًا ورؤى سياسية أقل توحدًا حول هذه القضايا.

فى جماعات أخرى، قد لا يكون معنى الهوية سياسيًا، ولكن قد تكون له توابع سياسية واضحة. وهذا ما يصدق فى التمييز الذى قام به "سيلرز" وزملاؤه Sellers (1998) بين هوية أمريكية أفريقية تتضمن التفرد بكون المرء أسود، وبين هوية تقوم على العمومية وسط السود وأعضاء أقليات أخرى مقموعة. هاتان الهويتان تحملان تطبيقات مختلفة تمامًا بالنسبة للحل السياسى المفضل للمساواة العرقية والجنسية فى الولايات المتحدة. فالأمريكان الأفارقة الذين تضم هويتهم أعضاء من جماعات أقلية أخرى سيكونون أكثر استعدادًا لتدعيم برامج تهدف إلى تحسين وضع اللاتينيين؛ والأمريكان الأفارقة الذين يرون وضعهم متفردًا سيكونون أقل استعدادًا لتدعيم البرامج التى تستهدف أعضاءً فى جماعات أقلية أخرى. فضلاً عن ذلك، فإن أعضاء الجماعة يمكن أن يختلفوا بين بعضهم البعض على معنى الهوية، مقوضين بذلك التماسك السياسى القائم على الجماعة. وقد وُجِد هذا الاختلاف وسط المكسيكيين فى الولايات المتحدة؛ فالمكسيكيون المولودون فى الولايات المتحدة يساوون بين مصطلحات *الهسبانيك* Hispanic *واللاتينيين* *Latino* مع هوية لاتينية عامة pan-Hispanic مسيَّسة politicized، ولكن بالنسبة للمكسيكيين الذين ولدوا فى المكسيك، فإنهم لا يرون أيًا من المصطلحين سياسيًا. (Gurin et al., 1994). وهذا ما يلمح إلى صعوبة تعبئة المهاجرين المكسيكيين تحت أى من هذين الاسمين للإثنية عمومًا.

اختصارًا، فإن معنى الهوية، السياسى خاصة، يؤثر على وقعها السياسى. ففى أوروبا، نجد الأفراد الذين يعتقدون أن هويتهم القومية فارقة عن كونهم أوروبيين، يكونون أقل ميلاً لتدعيم سوق اقتصادى أوروبى واحد، وهو الشعور الأكثر وضوحًا فى الجزر البريطانية لأسباب تاريخية. والمهاجرون المكسيك غير المطبّعين مع الولايات المتحدة الذين يرون مصطلح اللاتين مصطلحًا سياسيًّا مختلفًا لا يميلون إلى القيام بتحرك سياسى فى صالح اللاتين الآخرين. والأمريكان لا يميلون إلى تدعيم الهجرة من أمريكا اللاتينية إذ إنهم يعتقدون أن الأمريكى الحقيقى يحتاج إلى التحدث بالإنجليزية.

المصير المشترك:

الاهتمامات الواقعية مقابل الاهتمامات الرمزية

شددت نظرية المصلحة الواقعية على أن الإحساس بالهوية الذاتية غير كافٍ لدفع التحرك السياسى القائم على الجماعة. فأعضاء الجماعة يحتاجون إلى تقاسم مصالح مشتركة أو إدراك أنهم كذلك. من هذا المنظور قد يرتبط البيض الأثرياء مع بعضهم البعض ضد التمييز الإيجابى؛ لحماية ما يرونه تهديدًا للامتيازات التى يتمتعون بها، أو قد تتماسك النساء حول قضايا تتعلق بالتمييز ضد النوع الاجتماعي/ الجندر، ففى المقام الأول، تكون المصالح الجماعية المشتركة فى خطر وفى حاجة إلى الدفاع عنها، ثم وفى المقام الثانى يشعر الأعضاء بأنهم مغبونون وفى وضع سيئ، وبالتالى يأملون فى تحسين وضعهم. ووجود أو إدراك مصير مشترك يمثل العامل الثالث الذى نضعه فى الاعتبار هنا كأساس للتماسك السياسى.

إن الباحثين يساوون طبيعيًا بين المصير المشترك ووجود مصالح واقعية مشتركة. لكننى أمد هذه المناقشة لتشمل كلاً من المصالح *الواقعية*

المشتركة، مثل الدخل والعمل، وكذلك الاهتمامات *الرمزية* المشتركة، مثل التقدير والاحترام الذى يتلقاه أعضاء الجماعة من غيرهم خارج الجماعة. وينبثق الإحساس بالمصير المشترك من نظرية المصلحة المشتركة ويشمل الشعور بأن أعضاء الجماعة يتقاسمون محصلات اقتصادية متشابهة. أما الإحساس بالمصير المشترك الرمزى، فهو يمس الاهتمامات المشتركة حول المكانة والتقدير الممنوح للجماعة وهو يأتى من نظرية الهوية الاجتماعية والمقاربات ذات الصلة. والتمييز ما بين النمطين فى المصير المشترك يعد مهمًا، لأنهما يشيران إلى ظهور التماسك السياسى فى أنواع مختلفة من الجماعات: الجماعات الموصومة أكثر ميلاً للتماسك وفقًا لنظرية الهوية الاجتماعية، حيث تشير مقاربات المصلحة الواقعية إلى التماسك السياسى بين الأعضاء الذين يتقاسمون مصيرًا اقتصاديًا مشتركًا.

المصالح الواقعية

لقد تم تقييم المصالح المشتركة الواقعية بطريقتين: فى الطريقة الأولى، قام الباحثون بتقييم التوابع السياسية لإحساس المصير المشترك، وتدهور الحالة المالية للجماعة، دون أية مقارنة علنية مع مستويات الدخل الخاصة بجماعات أخرى. وبناءً على البيانات المأخوذة من دراسات الانتخابات القومية ١٩٨٤، فحص كل من "كندر" و"آدامز" و"جرونك" Kinder, Adams and Gronke (1989) أثر المصالح الاقتصادية المشتركة لدى الأعضاء على الاختيار فى التصويت. وقد وجدوا أن الأمريكان الذين شعروا باعتماد اقتصادى متبادل مع أعضاء جماعات أخرى، مثل المسنين والفلاحين أو الطبقة المتوسطة، ومن رأوا وضع جماعتهم يتدهور، هم من كانوا أكثر ميلاً إلى إعطاء درجة سلبية للاقتصاد القومى، ومن ثم التصويت على هذا الأساس. وفى هذا البحث، لعب الإحساس بالمصير المشترك بالارتباط

والإحساس بالغبن الاقتصادى دورًا فى صالح تعزيز التماسك السياسى. وفى حالات أخرى نجد أن الإحساس البسيط بالمصير المشترك يعزز التماسك السياسى فى غياب المَظْلَمَة (Gurin & Townsend, 1986).

ومع ذلك، فإنه على المستوى الأكثر شيوعًا، نجد أن المصالح الاقتصادية المشتركة قد تم فحصها فى شكل ثانٍ- وظيفةً للحرمان الأخوى fraternal deprivation: الإحساس بأن جماعة المرء تعمل بصورة أسوأ من الجماعات الأخرى. ويقدم هذا البحث دليلاً متسقًا على أن الحرمان الأخوى يبعث على التماسك السياسى، فالبيض الذين يشعرون بأنهم يعملون بشكل أسوأ من السود كانوا أكثر نزوعًا إلى تدعيم ترشيح جورج والاس عام ١٩٦٨ (Vanneman & Pattigrew, 1972) وأصبحوا منخرطين فى حركة مناهضة النقل العام (Begley & Alker, 1982). وقد رصد "جويموند" و"دوبى سيمارد" Guimond and Dube-Simard (1983) أن الكيبيكيين/ مواطنى إقليم الكيبك Quebecois الذين شعروا بالحرمان مقارنة بالكنديين الأنجلو، كانوا أكثر ميلاً إلى تأييد القومية الكيبيكية. وقد أوضح كل من "تريباثى" و"سيريفاستافا" Tripathi and Srivastava (1981) فى دراسة على المسلمين والهندوس فى الهند أن هؤلاء الذين شعروا بأن جماعتهم كانت محرومة نسبيًّا قد تبنوا اتجاهات أكثر سلبية تجاه الجماعات الدينية الأخرى خارجهم.(٢٨٩)

سيكون من المغرى أن نخلص من هذه الدراسات إلى أن الشعور بالحرمان الأخوى يبعث على تماسك سياسى. لكننا، وفى بعض البحوث نجد أن أثر الحرمان الأخوى كان مقصورًا على الأفراد الذين يتوحدون بقوة مع

(٢٨٩) المعتقدات الأخرى، مثل إلقاء اللوم لعدم المساواة على عدو خارجى أو ما يدرك من كفاءة على الاحتجاج، قد يكون مطلوبًا أيضا لترجمة المظالم الواقعية إلى تحرك سياسى (Klandermans 1984; chapter 19). (المؤلف)

جماعتهم، بما يكشف عن تفاعل بين الهوية والحرمان المدرَك. وهناك دليل داعم فى هذا السياق يأتى من دراسة قام بها "ستروش" و"شفارتز" Struch and Schwartz (1989) ظهر فيها أن العدائية تجاه الإسرائيليين الأرثوذكس واضحة جدًّا وسط الإسرائيليين غير الأرثوذكس الذين رأوا مصالح الجماعتين فى حالة صراع، وحددوا أنفسهم بقوة كيهود غير أرثوذكس. وقد وجد "براون" وزملاؤه (2001) Brown أن الركاب الإنجليز الذين منعوا من السفر إلى القارة على يد الصيادين الفرنسيين كانوا أقل إيجابية تجاه الفرنسيين عن أولئك الذين أتموا رحلتهم، وأن هذه السلبية كانت أكثر وضوحًا بين أصحاب الهوية الإنجليزية القوية. وقد أظهر الإحساس بالحرمان النسبى تنبؤًا أفضل بدرجة انخراط النشطاء فى حركة النساء وحرية الاختيار prochoice(٢٩٠) وسط الذين يتوحدون مع جماعتهم (Hinkle, Fox-Cardamone, Haseleu, Brown, & Irwin, 1996). ورصد "كرامر" و"بروير" Kramer and Brewer (1984) مستويات مرتفعة من التعاون فى أزمات عامة مشتركة تقاسم فيها الأعضاء مصالح جماعيةً مشتركة، وعضويةَ جماعةِ مشتركة. فى حين لاحظ كل من "سيرز" و"ماكوناهاى (1973) Sears and McConahay الإحساس بالظلم العرقى وأثره الواضح بصورة أكبر على المشاركة فى أعمال الشغب فى Watts وسط أولئك المعروفين كسود.

وإذا أتينا إلى نماذج الوعى الجماعى سنجد أنها تعقّد من هذه الصورة، بل وبدرجة أكبر عن طريق الإشارة إلى أن التماسك السياسى يعتمد على ثلاثة عوامل تعمل على نحو تفاعلى، وهى: أولاً العاملان اللذان ناقشناهما حتى الآن- التطابق والحرمان الأخوي- وإلقاء اللوم على النظام فيما يتعلق بيأس الجماعات. وقد فحص "ميلر" وزملاؤه (1981) Miller أثر وعى

---

(٢٩٠) pro-choice حركة تدعو إلى حرية المرأة فى اتخاذ قرارها فيما يتعلق بالإنجاب أو استخدام موانع الحمل أو الإجهاض (المراجع)

الجماعة على حضور الناخب وسط أعضاء جماعات مختلفة اقتصاديًا وديموغرافيًا فى الولايات المتحدة، باستخدام بيانات من دراسات الانتخابات القومية لعامى ١٩٧٢ و١٩٧٦. فقد قاموا بفحص مستوى حضور الناخب للتصويت من خلال تقارير ذاتية كوظيفة للقرب الجماعى الذاتى (التوحد بالجماعة) والمشاعر بالقوة القطبية قياسًا على الحرمان الأخوى (أى أن تكون لجماعة فرصة وصول أقل للسلطة من مجموعة منافسة)، تأثير قطبى (الشعور بإيجابية حول جماعة المرء الخاصة به أكثر من الجماعة المنافسة) ولوم النظام على اليأس القائم على الجماعة. وقد اختبر "ميلر" وزملاؤه التأثير المشترك لهذه القوة وسط الجماعات على أساس الطبقة، والعرق، والسن، والنوع الاجتماعى. وفى تحليلهم ظهرت المشاركة الانتخابية الأعلى وسط رجال الأعمال، والفقراء، والسود، والنساء ممن توحدوا مع جماعتهم، ورأوا أنها محرومة نسبيًا فيما يتعلق بالطاقة، وألقوا باللوم على النظام بخصوص هذا الوضع. بمعنى آخر، كانت المشاركة السياسية مدعمة وسط أعضاء الجماعة المتوحدة مع هوية الجماعة على نحو ذاتى، والذين شعروا أنهم محرومون أخويًا كنتيجة للتمييز الظالم من وجهة نظرهم.

ومن هنا يظهر أن المصالح المشتركة (مدركة أو فعلية) والمظالم ذات الصلة تلعب دورًا فى إنتاج التماسك السياسى، سواء أكان بصورة مباشرة أو فى تركيبة مع هوية الجماعة. ولكن ثمة حاجة إلى تحذير معين فى هذا السياق حول تفسير هذه النتائج. فالحرمان الأخوى النموذجى يتم تقييمه بصورة ذاتية. ولكن ثمة سبب للاعتقاد بأن المظالم الذاتية تكون مكثفة وسط هويات الجماعة القوية، طارحة بذلك أسئلة حول أصول المصير المشترك المدرَك. والدليل على التطابق داخل الجماعة يعلى من الإحساس بمظالم الجماعة، مسفرًا عن حرمان أخوى يأتى من مصدرين متميزين: دراسات تجريبية تبرز فيها هوية الجماعة، وتوفر اختبارًا مباشرًا للترتيب العلِّى/

السببى (Kawakami & Dion, 1993; Smith, Spears, & Oyen, 1994)، ودراسات ارتباطية أضعف، ترتبط فيها هوية الجماعة القوية بالمظالم (Gurin & Townsend, 1986; Petta & Walker, 1992; Reese & Brown, 1995; Tropp & Wright, 1999). وقد دفعت نتائج من هذا النوع كل من "سيمون" و"كلاندرمانس" Simon and Klandermans (2001, p. 325) إلى استنتاج أن العلاقة بين الهوية الجماعية وبين الوعى بالمظالم المشتركة تعد ثنائية التوجه".

وهذه النتائج تطرح عددًا من الأسئلة المهمة: هل الحرمان الأخوى يمثل وظيفة بسيطة للمصالح الواقعية الموضوعية والتعرض للتهديد؟ أو هل ينبثق عن الهوية الجماعية وبالاهتمامات الرمزية ذات الصلة، مثل التقدير واحترام الجماعة؟ إذا كانت الحالة الأخيرة هى الصحيحة، وكان المصير المشترك المدرك يعكس اهتمامات رمزية، سيصبح من الأصعب تفكيك أثر هذين الباعثيْن- المصالح الواقعية والتعرض للتهديد- بالنسبة للتماسك السياسى.

الاهتمامات الرمزية

إن الاهتمامات بموقف ومكانة الجماعة (الفعلية أو المدركَة) والعوامل المركزية فى نظرية الهوية الاجتماعية، تلعب أيضًا دورًا فى تشكيل التماسك السياسى. فبعد اختبار عدد كبير من الصراعات العرقية فى بلدان ما بعد الاستعمار، خلص "هوروفيتس" Horowitz (1985) إلى أن الصراع على الموارد الملموسة كان تفسيرًا غير كافٍ للعنف الإثنى؛ لأن أعضاء جماعات إثنية مختلفة لا يكونون عادة فى تنافس اقتصادى مباشر، وعندما تنخرط الجماعات فى الصراع فإنه غالبًا ما يجلب عواقب كارثية لأعضاء الجماعة. وكمثال على ما سبق، يشير "هوروفيتس" Horowitz إلى معارضة السينهاليين

Sinhalese لمطالب التاميل[٢٩١] لنزع المركزية فى سريلانكا، الوضع الذى من شأنه أن يتضاعف، دون أن يعارض المصالح الاقتصادية للسينهاليين. وفى ذلك يذهب "شفارتز" إلى التقاط دليل حدسى مثير على أن الصراعات الإثنية غالبًا ما تشتعل بفعل النزاعات على عوامل غير اقتصادية تتعلق بالمكانة والاحترام.

تقوم بيانات هوروفيتس Horowitz على تحديد موضوعى لمصالح الجماعة، والعمومية داخل الجماعة، والصراع بين الجماعات. وهناك عدة اتجاهات إضافية توفر الدليل على أن الاهتمامات الرمزية تدفع إلى التماسك السياسى عندما يتم تقييمها بطريقة ذاتية. وقد وجد هودى (1989) Huddy أن الاعتبارات الخاصة بالمكانة كانت أعظم أثرًا من الاهتمامات الاقتصادية على تأييد كبار السن لسياسات الحكومة الأمريكية مع المسنين من قبيل التأمين الاجتماعى والعناية البدنية. فقد تبين أن المستجيبين من المسنين (٦٠ سنة فما فوق) فى دراسة استطلاعية- ضمن دراسات الانتخابات القومية عام ١٩٨٥- الذين شعروا بأن مكانتهم قد تأثرت عمومًا بالمكانة الممنوحة لكبار السن، كانوا أكثر تأييدًا لسياسات المسنين المقصود بها مساعدة المسنين عما كان الآخرون. وقد كان هذا أكثر فاعلية وتأثيرًا بكثير على اتجاهات السياسية من الشعور بالاعتماد المتبادل اقتصاديًا بين الأقران من المسنين.

---

(291) **التاميل** أو شعب التاميل: هم مجموعة إثنية من شبه القارة الهندية ترجع أقدم سجلاتها التاريخية إلى أكثر من ألفى عام. أقدم المجموعات التاميلية هى تلك التى تسكن جنوب الهند وشمال شرق سيريلانكا. وهناك أيضًا جاليات تاميلية موزعة فى مختلف بقاع الأرض، خاصة فى وسط سيريلانكا، وماليزيا، وجنوب أفريقيا، وسنغافورة، وموريشيوس، بالإضافة إلى وجود جاليات منهم هاجرت حديثًا إلى أستراليا، وكندا، والولايات المتحدة، وأوربا. لمزيد من المعلومات، انظر:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%84.
(المترجم).

أما بحث "هودى" و"فيلدمان" (2001) Huddy and Feldman عن الاتجاهات حول مكانة اللغة الإنجليزية فى بورتوريكو، فإنه بحث يوفر دليلاً آخر على أن قوة الاعتبارات الرمزية أكبر نسبيًا من الاعتبارات الاقتصادية. فمواطنو بورتوريكو المستقرون على الجزيرة وأقل تهديدًا اقتصاديًا بإدخال الإنجليزية إلى الحياة اليومية- الأفراد الأفضل تعليمًا هم من يتحدثون الإنجليزية بطلاقة- هؤلاء هم المواطنون البسطاء الأكثر معارضة لجعل الإنجليزية اللغة الرسمية الوحيدة فى الجزيرة. وتنبثق معارضتهم من الاهتمام بالمحافظة على الثقافة التقليدية الإسبانية البورتوريكية ومكانة مواطنى بورتوريكا مقارنة بالأمريكان الآخرين، وذلك أكثر من أى تهديد اقتصادى أو مصلحة واقعية من النوع نفسه يمكن أن تعود عليهم أو على الجزيرة جراء تبنّيها اللغة الإنجليزية لغةً رسمية.

ويتخذ كل من "تاجفيل" و"تيرنر" (1979) Tajfel and Turner موقفًا مشابهًا لموقف باحثى وعى الجماعة group consciousness عندما يقولان بأن المظالم ضرورية ولكنها ليست كافية كدافع لحث الناس على القيام بتحرك أساسه الجماعة، بالرغم من أنهم يشددون بقوة على المظالم الرمزية فيما يتعلق بالمكانة، أكثر من تشديدهم على المظالم الواقعية المتعلقة بالوصول إلى السلطة أو بالقوة. ووفقًا لـ "تاجفيل" و"تيرنر"، فإن أعضاء الجماعة يحتاجون إلى التوحد مع جماعتهم، وإدراك الفروق فى المكانة بين الجماعات، وأن يروها فروقًا غير شرعية، قبل أن يصبح التحرك محتملاً. وفى حين أنه لم يتم اختبار هذا النموذج على تطور التماسك السياسى، إلا أن "إليميرز" و"ويلك" و"فان نيبينبيرج" (1993) Ellemers, Wilke, and van Knippenberg وجدوا دليلاً ذا صلة فى واقع تجريبى. ففى دراستهم، تم تخصيص المفحوصين عشوائيًا لدور إدارى يتسم بمكانة رفيعة أو لدور عامل ذى مكانة منخفضة، وأخبروهم أن اختيارهم لمواقعهم كان إما تعسفيًا وإما بناء على ما

يستحقونه بالفعل، وأنهم لهم أن يتركوا الجماعة ذات المكانة المنخفضة أو يبقون فيها. واتفاقاً مع تنبؤات نظرية الهوية الاجتماعية، فإن أولئك الذين تم تخصيصهم لجماعتهم بطريقة تعسفية كانوا الأكثر غضباً حول وضع جماعتهم. بينما المستويات الأعلى من التوحد مع الجماعة كانت ملحوظة وسط الأفراد من المجموعات منخفضة المكانة ممن بدت مكانتهم المنخفضة غير شرعية لكونها لا تعتمد على تقييم أدائهم. ويبقى أن ننظر فيما إذا كانت جميع العوامل الثلاثة- المكانة المنخفضة، وعدم الشرعية، والعضوية المغلقة- ضرورية لتوليد التماسك السياسى.

وكما أشرنا سابقاً، فإن هناك دراسات نادرة قامت بمقابلة دور الاهتمامات الواقعية مع مثيلتها الرمزية مباشرة. ولكن "تيت" (1993) Tate تبرهن على أن الاعتماد الاقتصادى المتبادل والاعتبارات الاقتصادية يمكن أن يؤثرا فى أنماط مختلفة من النتائج السياسية. فقد وجدت أن المصير الاقتصادى المشترك كان ذا أثر أعظم على تأييد السود لمرشح الرئاسة الديمقراطى عام ١٩٨٤ و١٩٨٨ يفوق أثر الهوية العرقية. ولكن الهوية العرقية التى تساوت فى إطار نظرية الهوية الاجتماعية مع الاعتبارات الرمزية دون الواقعية، لعبت دوراً مهماً فى تشكيل التأييد لـ "جيسى جاكسون" فى الجولات الانتخابية الرئاسية الديمقراطية والانتخابات الرئاسية. بمعنًى آخر، فإن ترشيح "جيسى جاكسون" قد طرح أسئلة رمزية بالنسبة للسود فيما يتعلق بهويتهم كأمريكان أفارقة، وحاجتهم إلى تدعيم مرشح أسود، حيث كان الاختيار الانتخابى برمته أكثر وظيفية للاعتبارات الخاصة بالأحوال المالية للسود.

اختصاراً: إن التهديدات الواقعية والحرمان الأخوى يمكن أن يعملا كمنبهات قوية لإثارة التماسك السياسى. ولكن يظل من غير الواضح ما إذا كان هذا التأثير مقصوراً على من يتوحدون بقوة مع جماعتهم أم أنه تقيَّد

بأولئك الذى يشعرون بأن الحرمان الأخوى غير عادل. وهناك اعتبارات أخرى إضافية حول درجة انبثاق الحرمان الأخوى الذاتى من اعتبارات رمزية مرتبطة بهوية الجماعة. ففى الدراسات القليلة التى قابلت على نحو مباشر بين الاعتبارات الرمزية والاعتبارات الواقعية تبيَّن أن الاعتبارات المتعلقة بالمكانة وهوية الجماعة قد ثبطت تأثيرات الاعتبارات الاقتصادية. إذن فهناك حاجة إلى مزيد من العمل لمقارنة هذه القوى على نحو مباشر، ولكن الدليل المتوافر من خلال الدراسات بين الجماعات يشير إلى أن المنافسة الاقتصادية ليست ضرورية لتنمية تماسك الجماعة (Brewer, 1979; Brewer & Brown, 1998).

تطور هوية الجماعة

أحد المكونات المهمة فى تطور التماسك السياسى يتمثل فى وجود هوية ذاتية متشبعة بالجماعة. هذه النتيجة تطرح تحديًّا إضافيًّا أمام علماء النفس السياسى: كيف نفسر قرار عضو جماعة بتعريف هويته كعضو جماعة؟ وقد تجاوز البحث فى هذه القضية مفهوم كامبل وزملائه Campbell (1960) القائل بأن الهوية الذاتية تعد- ببساطة- وظيفةً لما أنفقه المرء من حياته كعضو فى جماعة. وقد قام بحث حديث، متأثرًا جزئيًّا بنظرية الهوية الاجتماعية، بفحص عدة عوامل يمكنها أن تعزز تطور هويات اجتماعية قوية.

الهوية البارزة

إحدى الاستبصارات الرئيسية لنظرية الهوية الاجتماعية التى تطورت بالكامل تقريبًا فى نظرية التصنيف الذاتى، تقول: إن الأفراد يتحركون دائمًا جيئة وذهابًا بين هوية فردية وهوية اجتماعية، ووسط الهويات الاجتماعية

(Brewer & Weber, 1994; Simon, 1997; Turner et al., 1987). فإذا قابل أحد الشخصيات القومية العامة بين شجاعة جماعة مواطنين عرقيين وبين بلادة جماعة أخرى، نجد أن الهويات العرقية ستطفو إلى المقدمة. ولكن، في المقابل، إذا سخط السياسى على شرور أمة معادية، ستكون الهوية القومية هى التى تتقدم المشهد. ويعتبر الباحثون فى الهوية الاجتماعية بروز الجماعة مكونًا أساسيًا من مكونات تطور الهوية والتماسك السياسى للجماعة. ووفقًا لـ أوكس (Oakes (in Turner et al., 1987 فإن البروز يزداد عن طريق أى عامل يزيد من الانفصال و"وضوح" الفئة، ومكانة الأقلية هى أحد العوامل الأكثر احتمالا لزيادة وضوح فئة من الفئات، أى عندما يكون أعضاء جماعة ما أقل عددًا من أعضاء جماعة خارجية (انظر: Brewer & Brown, 1998).

إن بروز الفئة يلعب دورًا واضحًا فى تشكيل الهوية. يشير "ماكجير" وزملاؤه McGuire إلى أن الأطفال المنتمين إلى أقلية عرقية يكونون فى حجرتهم الدراسية (حيث تكون صفتهم العرقية بارزة) أكثر ميلاً إلى وصف أنفسهم فى ضوء جنسهم أو عرقهم؛ والأطفال فى العائلات التى يوجد بها عدد أكثر من الجنس المقابل، يكونون أكثر ميلاً إلى ذكر جنسهم (ذكر أو أنثى) عندما يقدمون أو يصفون أنفسهم (McGuire, McGuire, Child, & Fujioka, 1978; McGuire & Padawer- Singer, 1976). وبأسلوب مشابه، وجد "هوج" و"تيرنر" Hogg and Turner (1985) أن زيادة بروز النوع الاجتماعى للمشاركين فى الدراسة زاد من احتمالية تفكيرهم فى أنفسهم فى ضوء نمطى جندرى. وأهمية بروز الجماعة يؤكده تحليل بعدى أو ما ورائى meta-analysis(٢٩٢) قام به "مولن"، و"براون" و"سميث" Mullen, Brown, and Smith

(٢٩٢) يعد مصطلح **Meta Analysis** فى الإنكليزية حديثًا نسبيًا فى العلوم الطبية والإحصائية وغيرها.. ويستعمل فى تسمية أسلوب دراسة علمية يتم فيها تجميع نتائج أعداد كبيرة من دراسات مستقلة فى دراسة واحدة، حيث تصبح كل دراسة مستخدمة فيها عنصر للدراسة. وعادة ما يتم جمع دراسات سابقة تم البحث عنها وتجميعها ودراسة جانب أساسى منها للوصول إلى نتيجة محددة حول الجانب=

(1992) تم فيه تعزيز بروز الجماعة لتطور الانحياز داخل الجماعة عبر عدد كبير من الدراسات.

وتمتد النتائج أيضًا إلى الجماعات المُسيَّسة. فـــقد وجـــد أبرامـــز Abrams (1994)، على سبيل المثال، أن تأييد حزب سياسى لأقلية من الأقليات فى المملكة المتحدة (مثل الليبراليين أو الخضر) يعد أمرًا محوريًّـــا لهويـــة الشباب أكثر من تدعيم واحد من الحزبين الرئيسيين (العمـــل أو المحـــافظ). وهذا ما يتماشى مع التوقعات بأن الأحزاب الرئيسية أكثر بـــروزًا وإمـــدادًا لمؤيديها بهوية اجتماعية أكثر تميزًا من أحزاب سياسية كبيـــرة. فالجماعـــة السياسية البارزة يمكن أن يكون لها أثر أكبر على تطور الهوية وسط من هم ليسوا أعضاءها. وقد وجد هودى Huddy (1997) أن الذكور والإنـــاث غيـــر النسويين أقل احتمالا لدعوة أنفسهم نسويين بعد قراءة قصة حـــول حركـــة النساء توضح التفضيلات الخاصة بالنسويين، بالرغم من أن هذا لم يُعلِ من شأن الهوية النسوية وسط المؤيدين.

ولكن البحث فى السلوك السياسى يشير أيضًا إلى وجود حدود واضحة لأثر بروز الفئة على تطور الهوية الاجتماعية، فقد أماط كـــل مـــن سيـــرز وسيترين Sears and Citrin اللثام عن دليل جوهرى على أن أعضاء جماعات عرقية وجنسية مختلفة فى الولايات المتحدة يعرّفون أنفسهم أساسًا كأمريكان، وعلى نحو ثانوى فقط، كأعضاء فى جماعتهم العرقية أو الإثنية، بالرغم من البروز العالى لمكانة جماعات الأقلية فى الولايـــات المتحـــدة (Citrin et al..

= المدروس.. حيث تدل بعض الدراسات على فعالية دواء معين مثلاً فى حالة معينة بينمـــا دراســـات أخرى تدل على عكس ذلك.. وهذا النوع من الدراسات يحتاج إلى جهود ومراجعـــات لعديـــد مـــن الدراسات السابقة وأهميته فى أنه يعطى دليلاً إحصائيًا مفيد حول الجانـــب المـــدروس أو المختلـــف عليه. ولمزيد من المعلومات، انظر: القاموس النفسى العربى، نسخة إلكرتونية على الإنترنت، عبـــر الوصـــــلة التاليـــــة: http://www.hayatnafs.com/alkamos_alnafsi/alkamos_alnafs.htm. (المترجم).

2001; Sears, Citrin, heleden, & Van Laar, 1999; Sears & Henry, 1999). فى المقابل، يذكر سيدانيوس وزملاؤه (1997) Sidanius أن الطلاب السود الذين يعرّفون أنفسهم بعرقهم أقل وطنية من الطلاب السود الذين لا يفعلون ذلك، وهذه النتيجة تتعارض مع نتائج سيترين وزملائه (2001) Citrin وتعد أكثر اتساقًا مع تنبؤات نظرية الهوية الاجتماعية.

والقدرة المحدودة لبروز جماعة بسيطة على تفسير الهوية العرقية تدعمها دراسة قام بها "جورين" و"هيرتادو" و"بينج" Gurin, Hurtado, & Peng (1994) على الهوية القومية والعرقية وسط الأمريكان المكسيكيين. فقد وجد أن الأمريكان المكسيك الذين أصبحوا على اتصال مع الأنجلو، والعرق المكسيكى بارز لديهم بدرجة مرتفعة، لم يكونوا ميالين إلى تبنى هويات قومية (مكسيكية) أو عرقية (مثل الشيكانو Chicano) أكثر من الأمريكان المكسيكيين. وأن الطلاب الهسبانيين الذين التحقوا بمدارس عليا بها عدد قليل نسبيًا من الهسبانيين، وعضويتهم فى جماعة عرقية كانت بارزة بدرجة كبيرة، كانوا أقل ميلاً إلى تحديد هويتهم مع الهسبانيين أكثر من الطلاب الهسبانيين الذين التحقوا بمدارس فى مناطق يكثر فيها الهسبانيون (Eschbach & Gomes, 1998). وهذا ما يطرح أسئلة مهمة عن نظرية الهوية الاجتماعية، وبخاصة نظرية التصنيف الذاتى، حول مدى تفسير بروز جماعة عرقية أو إثنية- المكون الرئيسى فى تطوير الهوية لدى كثير من باحثى الهوية الاجتماعية- لظهور الهويات العرقية والإثنية.

معنى جاذبية الهوية

إذا كان للبروز أثر محدود ومهم- فى الوقت ذاته- على تطور هوية الجماعة، فإننا نحتاج إلى تحديد عوامل أخرى تتصدى لظهور هويات فاعلة سياسيًا. فمعنى عضوية الجماعة يعد مكونًا إضافيًا ذا أهمية خاصة بالنسبة

لجماعات تحتوى على معايير عضوية غامضة، وهو الوصف الذى يتناسب تمامًا مع الجماعات السياسية (Huddy, 2001). فقد وجد هودى Huddy (1998) كمثال على ذلك- فى سلسلة من الدراسات التجريبية- أن الهوية النسوية وسط النساء والرجال تعتمد على تقاسم السمات المرتبطة بالنوع الاجتماعى وعلى توجيه الدور للنساء الموصوفات كنسويات، وبخاصة القائدات فى حركات نسائية. وهذا ما يشير إلى أن *الصفات الاجتماعية* مثل سمات الشخصية واختيارات نمط الحياة لأعضاء جماعة نموذجية، يمكن أن تستخدم فى تحديد معنى الجماعات السياسية؛ عندما يكون تعريف العضوية غامضًا أو غير متفق عليه، ولكن حتى معنى الهوية القومية يمكن أن يكون غامضًا. ويلقى إريكسون Erikson (1993) الضوء على الغموض المحيط بمعنى الهوية الألمانية، فهل تشتمل جميع الناطقين بالألمانية؟ أولئك المنحدرين من أسلاف ألمان؟ الألمان الذين يعيشون فى بلد آخر؟ فتغاير الهوية الألمانية يظهر واضحًا بفعل التغير فى تعريف المواطن الألماني- فى أواخر تسعينيات القرن العشرين- من تعريف عرقى بحت إلى تعريف يمنح المواطنة إلى أطفال المهاجرين المولودين فى ألمانيا. وقد وجد "جيبسون" و"جاوز" Gibson and Gouws (2000) أن السود من جنوب أفريقيا كانوا أكثر ميلاً إلى نعت أنفسهم بالأفارقة، بينما كان البيض والملونون، وذوو الأصول الآسيوية أكثر ميلاً إلى تعريف أنفسهم كمواطنين جنوب أفريقيين. وهو ما يشير إلى أن السود يساوون جنوب أفريقيا بماضيها العرقى ويتجنبون بالتالى التسمية القومية.

وبالإضافة إلى الصفات أو الخواص الاجتماعية لأعضاء الجماعة، هناك مصدر آخر ممكن للمعنى بالنسبة للجماعات المسيَّسة توفره *القيم* التى يرتبطون بها. ففى عمل مبكر ألهمته نظرية الجماعة المرجعية، رصد "هارتلى" (1960) Hartley أن حمل معتقدات مشابهة لتلك التى يصدّق عليها

أعضاء جماعة ما قد زادت من تبنى هوية الجماعة. ويصور بحث قام به كل من "شفارتز" و"ستروش" و"بيسكى" Schwartz, Struch, and Biesky (1990) طريقة للوصول إلى القيم المدعمة لعضوية الجماعة، ففى دراستهم للطلاب الألمان والإسرائيليين، قام الطلاب بترتيب ١٠ قيم نهائية و١٨ قيمة غائية على أساس من تفضيلهم الخاص وتفضيلهم جماعتهم القومية أيضًا. ولم يكن مفاجئًا أن نجد رؤية المرء الخاصة به مرتبطة برؤية جماعته، بالرغم من أن هذه الصلة كانت لدى الإسرائيليين أقوى عنها مما لدى الطلاب الألمان. وهذا ما يشير إلى أن القيم المشتركة كمصدر مهم من مصادر الهوية القومية يكون وسط الإسرائيليين أقوى عنه وسط الألمان، وبالتالى يؤشر إلى مصدر مهم للهوية القومية الضعيفة وسط الألمان.

ويمثل التكافؤ جانبًا ثالثًا للهوية يلعب دورًا مهمًا فى التأثير على تطور الهوية، وهو فى جوهره النظير المؤثر للمعنى المعرفى الذى تحمله خواص أعضاء المجموعة وقيمها المشتركة. وهناك دليل على أن الهوية العرقية تكون أكثر تطورًا وسط الأعضاء فى جماعات ذات مكانة مرتفعة وهوية موضوعية، وأيضًا وسط الأفراد الذى يدركون أن جماعتهم ذات مكانة مرتفعة. فالهوية القومية، على سبيل المثال، تكون أكثر تطورًا وسط الكوبيين فى الولايات المتحدة، عنها وسط اللاتينيين الآخرين، لأن الكوبيين يعتقدون أن مكانتهم الاجتماعية تتجاوز بكثير مكانة الأمريكان المكسيك أو البورتوريكان (Huddy & Virtanen, 1995). وقد بين كل من "إيزير" وديوكس" Ethier and Deaux (1994) أن الطلاب الهيسبانيين الجدد فى جامعة Ivy League حين وجدوا بيئة الجامعة مهددّة لهويتهم الهيسبانية رأوا أن جماعتهم ذات مكانة منخفضة، مما أضعف بدوره هويتهم كهيسبانيين. وبطريقة مشابهة، وجد "سوان" وفاير" Swann and Wyer (1997) أن الرجال كانوا أكثر ميلاً إلى التفكير فى أنفسهم فى ضوء نمطى نوعى - وبالتالى توحدوا مع

نوعهم- عندما كانوا فى حالة أقلية، بينما النساء عضوات جماعة ذات مكانة منخفضة، لم يكنّ ميالات إلى تنميط أنفسهن كنساء عندما كانوا أقل عددًا من الرجال. ووجد "كوندور" Condor (1996) أن طلاب الجامعة الإنجليزية فضلوا تسمية أنفسهم "إنجليز" بدلاً من "بريطانيين" لأن تسمية الإنجليز تحمل معانى سلبية أقل فيما يتعلق بالاستعمارية والعدوان.

وهناك دليل أكثر تحديدًا على أن أعضاء جماعات ذات مكانة منخفضة ممن يدركون أن جماعة خارجهم ضدهم، كان لديهم إحساس عال بهوية الجماعة. ووجد "برانسكومب" وزملاؤه (1999) Branscombe أن الطلاب الأمريكان الأفارقة ممن لديهم بعض الخبرات فى الماضى مع التمييز كانوا أكثر ميلاً إلى أن إرجاع نتيجة شخصية سلبية إلى الاضطهاد العرقى وأكثر ميلاً إلى التوحد مع جماعتهم العرقية. علاوة على ذلك، فقد أشارت نتائجهم إلى أن الاستعداد إلى إدراك العنصرية كان له تأثير أكبر على هوية الجماعة عما هو العكس.

الهويات المكتسبة مقابل الرسمية

ترتبط قوة الهوية أيضًا باختيارها. وترانى هنا أميز بين الهويات المفروضة التى يصعب تمامًا تغييرها، وبين الهوية المكتسبة التى يتم تبنّيها بالاختيار. فهناك عدد من الهويات الحديثة معرض للاختيار أكثر مما كان الحال عليه فى الماضى. ويمتد مثل هذا الاختيار إلى الدين، والطبقة، والمهنة، والأدوار المنزلية، وحتى تبنّى الأهداف العرقية، مثل الأيرلندية أو اللاتينية. ويشير كل من "تيرنر" و""هوج" و"تيرنر وسميث" Turner, Hogg, Turner, and Smith (1984) إلى دراسة كان المفحوصون فيها إما معترفًا بهويتهم رسميًّا وإما فى إمكانهم اختيار الانتماء إلى أحد الفريقين، فى تدريب على حل المشكلات. سجل أعضاء الفريق الفائز تقديرًا مرتفعًا للذات وتماسكًا

قويًّا عندما أُقِرّ رسميًّا بانتمائهم للفريق. ولكن الأعضاء الذين اختاروا فريقهم طواعيةً كانوا أكثر ميلاً إلى تسجيل تقدير مرتفع للذات، وتماسك جماعى قوى عندما خسروا، وهو ما يشير إلى إحساس بالالتزام بالجماعة أقوى عندما تكون الهوية مكتسبة عنها عندما تكون مقرة رسميًّا. ويوسع كل من "بيرولت" و"بوريس" Perreault and Bourhis (1999) من هذا البحث ليشمل تأثيرات اكتساب الهوية على تطور التمييز ضد جماعة خارجية. وقد وجدا أن هوية الجماعة قد زادت فى قوتها مع الإحساس بأن عضوية الجماعة المعملية كانت طوعية. علاوة على ذلك، فإن الهوية القوية للجماعة الخارجية فى هذه الدراسة زادت من السلوك التمييزى ضد الجماعة الخارجية فى مهمة تخصيص الموارد.

الحدود المائعة للجماعة

إن إحدى التطبيقات الأكثر أهمية لاختيار الهوية هى أنها قد تسفر عن حدود مائعة للجماعة.[293] حيث يشير "تاجفيل" و"تيرنر" Tajfel and Turner (1979) إلى أن أحد الخيارات المتاحة أمام الأعضاء فى جماعة ذات مكانة منخفضة بحدود مائعة، أن ينكروا عضويتهم بالجماعة أو يتحدوا مع جماعة بديلة ذات مكانة أعلى. وهما يشيران إلى هذه الاستراتيجية كقدرة على الحراك الاجتماعى، ويبرهن كثير من الباحثين على وجود هذه الاستراتيجية وسط أعضاء الجماعات ذات المكانة المنخفضة (Jackson, Sullivan, Harnish, & Hodge, 1996; Taylor, Moghaddam, Gamble, & Zellerer, 1987; Wright,

(293) ميوعة الحدود غالبًا ما تعالج فى سياق تجريبى بطريقة شبيهة بالميوعة الخارجية كما هى مدركة لدى من هم خارج الجماعة. ولكن الإدراك الذاتى للميوعة يعد أكثر أهمية من الواقع فى التأثير على اكتساب الهوية وسط أعضاء الجماعة. فالميوعة الخارجية تضع حدودًا على إدراك الميوعة الذاتية، ولكن الاثنين يمكن أن يختلفا. (المؤلف)

(Taylor, & Mogghaddam, 1990).[294] كما يشير بحث أجراه "رايت" Wright (1997) إلى أن ميوعة الحدود لا يجب بالضرورة أن تكون ممتدة بقوة إلى حد تفكير أعضاء الجماعة فى حلول فردية بدلاً من حلول جماعية لمشكلات المكانة المنخفضة، وهو ما يشير إلى وجود هويات جماعة ضعيفة وسط أعضاء الجماعات المائعة. والميوعة ليست مجرد ملمح من ملامح الجماعات شديدة التقلب، بل يمكنها أيضًا أن تَسِمُ العضوية فى جماعات مرنة نسبيًّا تقوم على حدود عرقية وإقليمية. وقد وجد كل من "ماميندى" و"كيسلر" و"كلينك" و"كيلك" Mummendey, Kessler, Klink, and Kielke (1999) أن الألمان الشرقيين قد اختلفوا فى مدى سهولة التفكير فى اعتبارهم ألمانًا غربيين، وأن الأفراد الذين فكروا فى أن المرور كألمان غربيين مسألة صعبة، كانوا يحملون هويات أقوى كألمان شرقيين. فى المقابل، نجد الألمان الشرقيين الذين رأوا أن الحدود الإقليمية أكثر ميوعة نسبيًّا كانوا أكثر ميلاً إلى تبنّى هوية الألمان الغربيين وكانوا، بدورهم، أكثر ميلاً إلى التفكير فى أنفسهم ببساطة كألمان.

فى المقابل، عندما تكون حدود الجماعة منيعة، فإن هناك دليلاً على أن أعضاء الجماعات ذات المكانة المنخفضة يعززون هويتهم ويدعمون موقف جماعتهم من خلال استراتيجيات من الإبداع والتغيير الاجتماعى (Tajfel & Turner, 1979). وقد وجد "جاكسون" وزملاؤه Jackson (1996) أن أعضاء الجماعة منخفضة المكانة حاولوا تغيير مكانة جماعتهم بإعطاء الأسباب غير المرغوبة درجات أعلى أو بتقدير الجماعة بصورة أكثر تحبيذًا على أبعاد مختلفة أقل مركزية بالنسبة للصورة السلبية للجماعة.

---

(294) هناك توتر ما بين تأثير مكانة الجماعة المنخفضة وبين بروز الجماعة على اكتساب الهوية. فبقدر رفع مكانة الجماعة المنخفضة لبروز الجماعة، بقدر ما تعزز فى الحقيقة من اكتساب الهوية. ولكن هذا التأثير يحتاج إلى أن يميز تأثيرات المكانة المنخفضة للجماعة المستقلة عن بروز الجماعة التى تعد تأثيراتها معارضة تمامًا وتخدم فى إعاقة تطور هويتها. (المؤلف)

إجمالاً، تطرح ميوعة الجماعة أسئلة مصاحبة حول تأثير *التسمية الخارجية* على اكتساب الهوية. فكلما كانت عضوية الجماعة واضحة للآخرين، كان من الصعوبة الأكبر على أعضاء الجماعة تجنب التحديد الخارجي للهوية، فقد يكون من السهل نسبيًا بالنسبة لألمانى شرقى أن يمر كشخص من الغرب، ولكن الصعوبة الأكبر لأمريكى أفريقى أن يتجنب صفة "الأسود". وحدود الجماعة الأقل ميوعة والاحتمال العالى لوجود توصيف خارجى ينبغى أن يزيد من احتمالية استدماج أو تشرب عضو الجماعة هويتها. والهاديات الخارجية ذات الصلة تشمل البشرة، واللون، والنوع الاجتماعى والملامح الفيزيقية لجماعة معينة، واللغة، والممارسات الثقافية، بالرغم من إمكانية تغيير الأخيرتين بسهولة أكثر من الخواص الفيزيقية. وعلى العكس من ذلك، فإن الصفات التى يمكن أن تكون خفية أو مُقنَّعة تعزز دور الاختيار فى اكتساب الهوية (McKenna & Bargh, 1998).

الفروق الفردية

المفهوم القائل بأن الهويات الاجتماعية غالبًا ما تكون مكتسبة أكثر من كونها رسمية يشير إلى أهمية الفروق الفردية فى عملية اكتساب الهوية، وهى القضية التى تعرضت لتجاهل كبير من قبل الباحثين فى الهوية الاجتماعية. فهل هناك، على سبيل المثال، تباين فردى فى النزوع العام نحو التوحد مع الجماعات الاجتماعية؟ يشير "داكيت" Duckitt (1989) إلى أن السلوك التسلطى يمكن أن يفسَّر، جزئيًّا، بالميل القوى لدى بعض الأفراد إلى التوحد مع الجماعات الاجتماعية المهيمنة (مثل البيض فى الولايات المتحدة، والمسيحيين فى أوروبا الغربية)، فهل يمكن لهذا الميل أن يفسَّر عن طريق سمات شخصية من قبيل عدم التسامح مع الغموض، والحاجة إلى التماسك، أو غيابٍ التفتح على الخبرة؟ ربما يفضل الأفراد الأقل تفتحًا على الخبرة أو

غير المتسامحين مع الغموض الهوية الرسمية على الهوية المكتسبة، ويشعرون بعدم الراحة مع الاختيارات المتعددة للهوية، تلك التى تواجه الأفراد فى المجتمع المعاصر.

وفى واحدة من الدراسات القليلة لاختبار الفروق الفردية مباشرة فى اكتساب الهوية، كشف "بيرلوت" و"بوريس" Perreault and Bourhis (1999) تأثيرات التمركز حول الذات، والتسلطية، والحاجة الشخصية إلى البناء على قوة الهوية الجماعية فى مجموعة معملية مختلقة تجريبيًّا. وقد وجد الباحثان أن جميع قياسات الشخصية الثلاثة مرتبطة بقوة الهوية الجماعية، ولكن هذه العلاقات مع الهوية ظهرت منبثقة عن التمركز حول الذات. بمعنى آخر، إن الأفراد الذين عبروا عن عدم التعاطف تجاه من هم خارج جماعتهم، كانوا أكثر ميلاً إلى تبنى هوية جماعة داخلية فى المعمل. ولكن نتائج "بيرلوت" و"برويس" تطرح أسئلة أكثر من الإجابات. فما أصول كره من هم خارج الجماعة؟ هل يبعث هذا على الرغبة فى هوية داخلية؟ أو هل هناك صفات شخصية إضافية ومدعمة تفسر كلاً من التمركز حول الذات، وتبنّى هوية الجماعة؟ الواضح، أن الأمر فى حاجة إلى مزيد من البحث لفك السمات الشخصية الأكثر ميلاً إلى التأثير على تبنّى هوية الجماعة.

وهناك دليل ما، راجعته "بروير" و"براون" Brewer and Brown (1998) على أن هوية الجماعة وسط أعضاء جماعات الأقلية تكون أكثر وضوحًا عنها فى جماعات الأغلبية. (انظر أيضًا: Mullen et al., 1992). وتشير "بروير" Brewer إلى أن هوية الجماعة الداخلية تعتمد على التوازن بين الحاجة إلى الانتماء والحاجة إلى التفرد، وهى بواعث تعويضية countervailing motives جمعتها "بروير" فى إطار نظرية التمييز الأفضل (Brewer 1991, 1993). ووفقًا لـ "بروير"، تحتاج الهويات إلى جمع الخليط

الأفضل للأسانيد المتميزة والعامة، وهو ما يفسر سبب إظهار أعضاء الجماعات الكبيرة والممثِّلة للأغلبية هوياتٍ جماعيةً أضعف مما يُظهره أعضاءُ جماعات صغرى وأقلية. وسيكون من الجدير أيضًا أن نتبع "بروير" ونختبر أثر الفروق الفردية فى الحاجة إلى الانتماء والحاجة إلى التفرد كتأثيرات ممكنة على تطور الهوية.

وقد أدخل مولن وهوج (1998) Mullen and Hogg باعثًا إضافيًا لتناول الانحياز داخل الجماعة، والتى يصفها هوج وزملاؤه بأنها "حاجة الناس إلى الشعور باليقين من أن إدراكاتهم واتجاهاتهم وسلوكهم صحيحة" (Grieve & Hogg, 1999, p. 927). وهم يدفعون بأن الانحياز داخل الجماعة يظهر فى مواقف الحد الأدنى للعلاقة بين الجماعات؛ لأن أعضاء الجماعة يشعرون بعدم اليقين حول رؤيتهم وهويتهم مع أعضاء جماعات أخرى، خاصة أعضاء الجماعة النموذجية، لطرد هذه المشاعر غير السارة. وقد أشار تاجفيل Tajfel إلى دور اليقين، من حيث إن البحث عن التماسك قد يشحذ تطور التنميط والتعصب، وعلى المستوى الفكرى، توفر نظرية الجماعة المرجعية أصولاً أكثر وضوحًا لهذا البحث. فقد وصف كيلى (1952) Kelley الحاجة إلى التقدير الدقيق لآراء الشخص على أنها واحدة من البواعث الرئيسية لتبنّى جماعة مرجعية (الباعث الآخر هو الحصول على القبول). وقد اعتمد فيستنجر (1954) Festinger على هذا المفهوم ليطور نظرية أوسع للمقارنة الاجتماعية.

والحاجة إلى اليقين ترتبط بالتركيب أو التعقيد المعرفى، وهى صفة تتباين على مستوى الأفراد، وقد تكون مثمرة عند فحص أثر التعقيد المعرفى المتعلق بالصفات الشخصية على تبنى وتطوير الهوية (Neuberg & Newsome, 1993; Levey 1999).

أثر التهديد على هوية الجماعة

لقد واصلتُ التركيز فى هذه المراجعة حتى الآن على تماسك الجماعة، منحّيًا معظم الوقت مناقشةَ العدائيات بين الجماعات جانبًا. ولكن مفهوم التهديد- الذى يتضمن تهديدًا خارجيًّا من جماعة خارجية معروفة- يعد مفهومًا نسبيًا هنا، لأنه قد يقوّى الوحدة داخل الجماعة، بالإضافة إلى إشعال العدائيات خارج الجماعة (الموضوع الذى تمت مناقشته بتفاصيل أكثر فى الفصل السادس عشر). وهناك تأكيد طويل العهد، ودليل داعم على أن التهديد الخارجى يعزز التضامن داخل الجماعة، ويوثق حدودها، وأن التضامن داخل الجماعة يزداد اضطرادًا فى علاقته بدرجة التهديد (Coser, 1956; Levine & Campbell, 1972). وقد وجد "جيلز" و"إيفانز" Giles and Evans (1985) كدليل، أن المستجيبين البيض فى دراسات الانتخابات القومية عام ١٩٧٢ الذين أدركوا أن السود أكثر تهديدًا (بسبب أنهم شديدو النفوذ، وبسبب التحرك السريع لحركة الحقوق المدنية) قاموا بترتيب البيض بصورة أكثر إيجابية كجماعة. وقد كان هذا التأثير فى الجنوب أكثر وضوحًا عنه فى الشمال، بالرغم من دلالته فى كلا المنطقتين. وقد كان الانجذاب إلى داخل الجماعة مرتفعًا بعد الهزيمة والفشل، ففى بحث قام به "تيرنر" وزملاؤه Turner (1984) لاحظوا أن هذه العملية كانت أكثر وضوحًا بالنسبة لمن كانوا ملتزمين نحو الجماعة بدرجة عالية.

وليس هناك مفهوم وحدوى، مع ذلك، يضم كلاً من التهديدات الرمزية والواقعية، اتساقًا مع التمييز، الذى شرحناه سابقًا، بين المصالح الرمزية والواقعية كمصادر مختلفة للتماسك السياسى. فالتهديدات الرمزية معنية بهوية الجماعة أو تقديرها، بينما تفرض التهديدات الواقعية تحديًّا أمام قوة الجماعة ونفوذها وثروتها. وثمة دليل غامض على أن الحرمان الأخوى والمظالم

القائمة على الجماعة تعضد الهوية. فكما ذكرنا سابقًا، يُفيد عدد من الدراسات المقطعية cross-sectional studies وجود ارتباط بين الهوية والحرمان الأخوى أو المظالم. وقد ناقشت هذا سابقًا كدليل محتمل على أن المظالم قد تنبثق عن الهوية (Bobo & Johnson. 2000; Gurin & Townsend. 1986; Petta & Wlaker, 1992; Reese & Brown. 1995; Tropp & Wright. 1999). ولكن النتائج يمكن أيضًا أن تفسَّر كدليل على أن تهديد المصالح الواقعية للجماعة يكشف من الهوية. وإذا تحدثنا على نحو مثالى، فإن النقاشات المشتركة فى المستقبل سوف تحل اتجاه هذه العلاقة السببية.

وقد قام الباحثون أيضا بفحص ما إذا كانت التهديدات الرمزية تُزيد من الهوية داخل المجموعة؛ ويعد الدليل هنا إلى حد ما أكثر إقناعًا. ويحدد كل من "جرانت" و"براون" Grant and Brown (1995) التهديد للهوية الاجتماعية على أنه "عمل ما أو اتصال، يبدو على نحو مباشر أو غير مباشر، مقوِّضًا لقيمة أن يكون المرء عضوًا فى جماعة" (p. 198)، بالرغم من أن عدة باحثين آخرين قد وسعوا المفهوم ليشمل لا الهجوم على قيمة ومعتقدات الجماعة فحسب، بل وأيضًا تحدى عضوية أعضاء الجماعة الأفراد (Schmitt & Branscombe, 2001). وقد أدار "جرانت" و"براون" تهديد العضوية فى تجربة معقدة تتضمن مجموعات صغيرة من الطالبات تم اختيارهن على أساس تدعيمهن للمساواة فى النوع، وقد صاغت الطالبات بيانًا مشتركًا حول عدم المساواة فى الأجور على أساس النوع. وقد كانت الهوية مهددة من قِبل جماعة أخرى فى معالجتين: تقييم سلبى لبيان الجماعة الداخلية، ومعارضة للقيم التى تم التعبير عنها فى البيان. ولا يشير "جرانت" و"براون" إلى ما إذا كان التهديد يكثف من هوية الجماعة، ولكنهما لا يجدان انحيازًا أكبر للجماعة الداخلية لدى أعضاء الجماعة ممن كان عملهم قد تم تقييمه سلبيًا من قبل جماعة خارجية، وقد تم رصد تأثيرات مماثلة فى جماعات أخرى. فقد وجد

"روثجيربر" Rothgerber (1997) أن طلاب جامعة "تكساس أيه آند إم" Texas A & M الذين تم إخبارهم بأن الطلاب من جامعة تكساس the University of Texas كانوا منحازين ضدهم قد قيموا طلاب "تكساس أيه آند إم" على أنهم أكثر تشابهًا وقيموا أنفسهم على أنهم أكثر شبهًا لطلاب "تكساس أيه آند إم" مقارنة بالطلاب الذين لم يحصلوا على هذه المعلومات. وقد وجد كل من "جيتن" و"برانسكومب" و"شميت" و"سبير" Jetten, Branscombe, Schmitt, and Spears (2001) أن المستويات المرتفعة تجريبيًا من التمييز ضد الناس من ذوى الخوارق الجسدية زادت من هوية الجماعة وسط الطلاب الذين لديهم بالفعل خوارق جسدية.

أما "داكيت" و"مفوثينج" Duckitt and Mphuthing (2002) فيذكران أن الطلاب السود من جنوب أفريقيا داخل جنوب أفريقيا ممن كانوا محبطين أو غاضبين من الفروق بين المكانة الاقتصادية الاجتماعية للأفارقة السود والبيض الناطقين بالأفريكانو، توحدوا بقوة أكثر كأفارقة. ويفسر الباحثان ذلك باعتباره متسقًا مع تأثيرات التهديد الرمزى لا الاقتصادى، وذلك بمقارنة ردود الفعل الخاصة بالأفارقة السود بردود فعل البيض الناطقين بالإنجليزية والأفريكانو. وكدليل على ذلك، فقد أشاروا إلى فروق اقتصادية أكبر، مدركة بين السود والبيض الناطقين بالأفريكانو، ولاحظوا أن هذه الفروق لم تكن ذات أثر عند البيض الإنجليز على الهوية الإفريقية. ويمضى الباحثان ليشيرا إلى أن الإحساس الأكبر بالغضب من الفروق مع البيض الناطقين بالأفريكانو يحركه اعتقاد بأنهم أكثر تعرضًا للظلم تجاه السود من البيض الناطقين بالإنجليزية الذين يلعبون دورًا أكبر فى معارضة التفرقة العنصرية/ الأبارتيد. ويدفع الباحثان، فى الأساس، بأن الأفريكانو البيض يطرحون تهديدًا للهوية بالنسبة للأفريكانو السود، وهو ما يقوى بدوره من إحساس السود الأفريكانو بالهوية، ويشعل لديهم كرهًا أكبر نحو البيض الأفريكانو يفوق البيض الإنجليز.

فى الدراسات التى ناقشناها للتو، غالبًا ما يكون تهديد الهوية مرصودًا وسط أعضاء فى مجموعات ذات مكانة منخفضة، وهو ما يحد من وجود استخلاصات أكثر عمومية حول تأثيرات تهديد الهوية. وتشير دراسة قام بها "شميت" و"برانسكوب" و"كوبريونوفيكس" و"أوين" Schmit, Branscombe, Kobryonowicz, and Owen (2002) إلى مزيد من الحذر فى تعميم تأثيرات تهديد الهوية على نحو شديد الاتساع من أعضاء الجماعات منخفضة المكانة إلى أعضاء الجماعات ذات المكانة الأعلى. وقد وجدوا أن النساء قد استجبن بردود أفعال على التمييز ضد النوع/ الجندر بزيادة توحدهم مع نساء أخريات، ولكن التمييز ضد النوع/ الجندر لم يكن له تأثير على هوية النوع وسط الرجال، أعضاء جماعة ذات مكانة مرتفعة.

وأحد الطرق التى تزيد بها تهديدات الهوية من تماسك أعضاء الجماعة تكون خلال عملية الإبداع الاجتماعي- تصعيد أهمية الصفات الإيجابية داخل الجماعة التى تجتمع ملامح التفوق على جماعات أخرى (Jackson et al., 1996; Lalonde, 1992; Mummendey & Schrieber, 1984; Tajfel & Turner. 1979; van Knippenberg, 1978; van Knippenberg & van Oers, 1984). وقد رصد "كادينو" و"سيرشونى" Cadinu and Cerchoni (2001) هذه العملية فى العمل وسط المتطوعين فى خدمة الطوارئ الطبية فى إيطاليا. فقد تم إخبار العمال أن استجابة منظمتهم للطوارئ كانت أبطأ من استجابة منظمات منافسة؛ وقد قيم المتوحدون مع وحدتهم- بقوة- مجموعتهم بدرجات عالية على أبعاد الشخصية والأبعاد الأخرى غير المتعلقة بأداء العمل. وقد وجد "كروكر" و"ماجور" Crocker and Major (1989) أن أعضاء جماعة موصومة كانوا أكثر ميلاً إلى إرجاع العائد السلبى إلى التعصب أكثر من أعضاء جماعات غير موصومة. وقد خلصوا إلى أن هذا إنما يخدم فى حماية التقدير الذاتى للأعضاء فى جماعات منخفضة المكانة فى مواجهة نقد خارجى بواسطة تفكيك البواعث الخاصة بأعضاء جماعة خارجية.

وهناك بيانات إضافية لتدعيم هذه النتيجة، تشمل دليلاً على أن التهديد يمكن أن يقلل من ارتباطات الجماعة وسط الأعضاء الأقل توحدًا معها. وقد تم ملاحظة هذا وسط الطلاب الهيسبانيين الملتحقين بمدارس Ivy League فى دراسة قام بها "إيزير" و"ديوكس"(1994) Ethier and Deaux التـــى عرضـــناها سابقًا. وكان الطلاب الهيسبانيون الذين أدركوا وجود تمييز أكثر اتساعًا ضد الهيسبانيين فى بيئتهم المدرسية- عندما كانوا مستجدين- هم الأكثر سلبية من كونهم هيسبانيين فى مرحلة لاحقة. وقــد لاحــظ "فيركــويتن" و"نيكــوى" Verkuyten and Nekuee (1999) عملية مشابهة وسط المهاجرين الإيرانيين إلى هولندا. فالإيرانيون الذين يساوون بقوة بين أنفسهم وجماعتهم القومية والذين أدركوا أن الهولنديين عنصريون تجاه جمــاعتهم (فــى العمــل والــسكن، والشوارع) كانوا الأكثر ميلاً لتميط أنفسهم كإيرانيين أقحــاح. وكــان أثــر التمييز ضد الإيرانيين على التنميط الذاتى أقل وضوحًا وسط الإيرانيين الذين توحدوا بصورة أضعف مع جماعتهم.

وفى الأمثلة البحثية التى تم الاستشهاد بها هنا، تم تفسير التهديد علــى أنه تهديد من خارج الجماعة. ولكن البحث فى إطار نموذج إدارة الإرهــاب يبين وجود تماسك مرتفع فى الجماعة الداخلية عندما تكون احتمالات الموت متزايدة- موقف مهدد على المستوى الشخصى. وقد وجد كل من "جرينبيرج" و"يازيسنكى" و"سزلمزن" و"روزنبلات" و"فيديــد" و"كيركلانــد" Greenberg, Pyszczynski, Solomon, Rosenblatt, Veeded and Kirkland (1990) أن المسيحيين الذين طلب منهم تكوين انطباع عن فرد يهودى وآخــر مــسيحى قيموا المسيحى بصورة أكثر إيجابية واليهودى بصورة أكثر ســلبية عنــدما كانت أخلاقياتهم فى حالة بروز. وفى دراسات أخرى، وجــد بــاحثو إدارة الإرهاب أن تزايد احتمالات الموت يرفع أيضًا من الاستعداد لتنميط الأفــراد المنتمين إلى جماعات أخرى أو الجماعة الخارجية (Schimel et al., 1999).

السياق السياسى

كان الباحثون الأوائل فى مجال السلوك السياسى على وعى تام بأن التماسك السياسى القائم على الجماعة يتطور فى إطار سياق سياسى معين (Berelson et al., 1944; Campbell et al., 1960). وجميع العوامل السيكولوجية الرئيسية الثلاثة التى أشرت إليها كمحددات للتماسك السياسى: الهويات البارزة، والمعنى السياسى المشترك للعضوية، وأنماط المصالح التى يمتلكها أعضاء الجماعة بصورة مشتركة (الرمزية مقابل الواقعية)، يمكن أن تتأثر بالبيئة السياسية، ويمكن إدارتها بالخطاب السياسى، لتشكل عنصرًا قويًّا إضافيًّا فى تطوير الولاء للجماعة ومظاهره السياسية. وسوف أراجع هنا أثر السياق السياسى على كل واحد من هذه العوامل على حدة.

البروز السياسى

إن البروز السياسى لجماعة ما، هو المكون الرئيسى فى فهم أصول التماسك السياسى. حيث يمكن أن يعمل إما عن طريق تكثيف الهوية أو عن طريق رفع الصلة بين الهوية والسياسة. ويقدم "لاو" Lau (1989) دليلاً تجريبيًا مثيرًا للاهتمام على الحالة الأولى، مبينًا إحدى الطرق التى يرفع بها البروز من هوية الجماعة. فقد حدد "لاو" الليبراليين والمحافظين فى دراسات الانتخابات القومية لعامى ١٩٧٢ و١٩٧٦ (تأسيسًا على مشاعرهم القوية المتعارضة بالنسبة للمجموعتين الإيديولوجيتين وعلى مجموعة متسقة من المواقف الخاصة بالقضايا)، ثم قام بعد ذلك بتسجيل الإيديولوجية الخاصة بكل مرشح فى دائرة الفرد الذى يخوض انتخابات مجلس النواب الأمريكى. وقد وجد أن المواطنين الليبراليين والمحافظين الذين يعيشون فى مقاطعة ينافس عليها مرشح من الكونجرس يشاركهم إيديولوجيتهم السياسية شعروا

بقرب أكثر لجماعتهم الإيديولوجية، عن المواطنين الذين يعيشون فى مناطق بلا مرشح. وقد ذهب كل من "ريز" وبراون" Reese and Brown (1995) أبعد من ذلك ليبينا تأثير رسائل الكنيسة على الهوية العرقية للسود وسط المستجيبين منهم فى دراسة الانتخابات القومية للسود عام ١٩٨٤. فقد كان لدى المستجيبين السود الذى التحقوا بكنائس نشطة سياسيًا حيث يتم مناقشة السياسة على نحو منتظم، إحساس قوى أو هوية عرقية (كما قيست بواسطة الإحساس بالاعتماد المتبادل مع سود آخرين) يفوق ما كان لدى أعضاء تجمعات أخرى. هاتان الدراستان تقدمان دليلاً مباشرًا على أن السياق السياسى يمكن أن يكثف من هوية الجماعة.

والطريقة الثانية التى يعزز بها البروز التماسك السياسى تتم من خلال الصلة الوثيقة بين الجماعة وبين السياسة. حيث أشار "كامبل" وزملاؤه Campbell and colleagues (1960) إلى هذه الصلة *بالقرب السياسى* *political proximity* ودفعوا بأنها تزداد، جزئيًّا، أينما تمكن عضو جماعة مكتب سياسى من رفع البروز السياسى للجماعة. والعملية مازالت قيد العمل فى السياسة الأمريكية المعاصرة. فقد وجد "باولينو" Paolino (1995)، على سبيل المثال، أن وجود نساء ضمن المرشحين لانتخابات مجلس الشيوخ الأمريكى عام ١٩٩٢ قد زاد من احتمالية تحويل النساء تأييدهن لقضايا المرأة، مثل التمييز الإيجابى affirmative action، إلى تأييد انتخابى للمرشحات. بمعنى آخر، إن وجود مرشحات نساء قد زاد من بروز قضايا المرأة، برغم أنه من الصعب استبعاد المنظور القائل إن البروز المرتفع لقضايا المرأة قد شجع النساء على خوضهن لانتخابات الشيوخ فى ولايات بعينها.[٢٩٥]

(٢٩٥) المقصود الأراضى التى احتلتها إسرائيل من أرض فلسطين التاريخية خلال حرب ١٩٦٧ وتتمثل فى الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، وقد جرت العادة فى الخطاب الإسرائيلى على إطلاق تعبير "المناطق" دون إرفاقها بصفة المحتلة (المراجع)

ويقدم "شامير" و"آريان" Shamir and Arian (1999) مثالاً آخر واضحًا على كيفية تنوع العلاقة بين عضوية الجماعة والنتائج الانتخابية بمرور الوقت. فقد استندوا إلى بيانات من إسرائيل لتوثيق انقسام متنام فى اختيار التصويت بين اليهود المتدينين واليهود العلمانيين على مر العقود الماضية. تحمل المجموعتان هويات قومية/ دينية مختلفة- أفراد علمانيون يعرّفون أنفسهم كإسرائيليين، بينما يعتبر المتدينون أنفسهم يهودًا. وكلا المجموعتين متميزتان سياسيًا، تختلفان فى تأييدهما لعودة "المناطق Territories" والقضايا الأمنية الأكثر عمومية. وبظهور هذه القضايا إلى مقدمة المشهد فى السياسة الإسرائيلية، كان للهويات الدينية والقومية أثر متنامٍ على اختيارات التصويت فى الانتخابات الإسرائيلية. فى هذا المثال، نجد الأحداث قد صعّدت من الدلالة السياسية للانتماءات الدينية فى إسرائيل.

المعنى المختلف عليه

إن معنى الهوية ومنظورات التماسك السياسى تختلف أيضًا مع الخطاب السياسى. فقد ركز "هوبكينز" ورايشر" Hopkins and Reicher (1996) على الطبيعة المختلف عليها للهويات القومية، وصوّرا دور السياسة فى عملية تعريف الهوية. فقد اختبرا خطابات من الانتخابات الاسكتلندية عام ١٩٩٢ وقاما بتوثيق البروز والمعنى الذى أُعطى للهويات الموجودة للاسكتلنديين والبريطانيين. فقد وجدا أن الحزب الوطنى الاسكتلندى Scottish National Party، الذى يحبذ قيام الدولة المستقلة قد أكد أثناء الانتخابات عام ١٩٩٢ على أن الهوية الاسكتلندية كانت غير متوافقة مع الهوية الإنجليزية وأنكر وجود هوية بريطانية حقيقية تمتد على مستوى الجماعتين. فى المقابل، نجد المحافظين الذين دعموا الروابط المتواصلة مع بريطانيا قد أكدوا على الروح البريطانية Britishness والعموميات المشتركة بين الاسكتلنديين

والإنجليز، بينما بخسوا التميز الخاص بالاسكتلنديين حقه. وفي هذه الانتخابات كان القادة السياسيون في تنافس على بروز الهوية البريطانية والاسكتلندية؛ وكانوا أيضًا منخرطين في تعريف معنى هذه الهويات.

والنزاعات على معنى عضويةِ الجماعة يمكن أن يقوى المعارك على من يرسم ويحدد حدود الجماعة، فتبنّى مصطلح *الأمريكان الأفارقة* *African American* الذى انتصر له "جيسي جاكسون"، يحمل معه مفاهيم عن السلالة الإفريقية تحوّل معنى هوية السود، وقد لا تروق للجميع أو حتى إلى كثير من الأمريكان السود (Martin 1991). وقد تعاركت النسويات في الولايات المتحدة في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات على من يمكن ومن لا يمكن اعتباره نسويًا حقًا، مع اشتعال صراعات على الإيديولوجية السياسية للمرء، والتفضيلات الجنسية، والنوع الاجتماعي/ الجندر للأطفال (Ryan 1992). وعلى منوال مشابه، كانت هناك محاولة لصياغة تحالف " قوس قزح" وسط جماعات الأقلية العرقية والإثنية في الولايات المتحدة عن طريق ابتكار هوية أقلية تقوم على خبرات مشتركة مع التمييز (Sears et al., 2001).

في الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أن نعرف أن الخطاب السياسي ذو حدود، حيث إن أي سياسي قد حاول وأخفق في صك شعار سياسي جديد أو في الارتباط برمز شعبي يمكن أن يثبته. وقد وثق هودى Huddy 1997 الصعوبة في قلب التعريفات الثقافية المقبولة للنسويات النموذجيات. وتغيير النسويات في تناول جديد من قائدات لجماعات حقوق المرأة- النسويات النموذجيات- إلى نساء عاديات مثل ربات المنزل وعاملات موظفات أثبت أنه غير مقنع للمشاركين في الدراسة. فالنساء اللائي حملن رؤية مشابهة لتلك التي تم التعبير عنها في القصة التي كونتها النسويات، هن فقط اللائي تبنّين هوية نسوية عندما تم التعبير عن تلك الرؤى عن طريق قائدة جماعة حقوق المرأة. علاوة على ذلك، فإن الهويات الاجتماعية مثل الهوية الحزبية

والعرقية تبين ثباتًا ملحوظًا بمضى الوقت عندما يتم تقديرها فى مسوح على الموضوعات الاجتماعية والسياسية، وهى أكثر ثباتًا من عدد من الاتجاهات الاجتماعية والسياسية الأخرى، مما يشير إلى بعض الحصانة ضد السياق المباشر (Alwin, Cohen, & Newcombe; 1990; Converse & Markus, 1979; Ethier & Deaux, 1994; Sears & Henry, 1999; Sears, 1983، وانظر أيضًا: الفصل الثالث من هذا الكتاب).

المصالح المسيّسة

إن زيادة البروز أو تبديل معنى هويات الجماعة لا يمثلان الطريقة الوحيدة التى يؤثر بها السياق السياسى فى ظهور التماسك السياسي للجماعة، فالمنظّرون فى تعبئة الموارد يدفعون بأن مظالم أعضاء الجماعة تُصنع أو تأتى إلى المقدمة بفعل منظمات الحركة الاجتماعية وقادتها فى محاولة لتعبئة الأعضاء المحتملين (Jenkins, 1983; McCarthy & Zald, 1976; Snow, Rochford, Worden, & Benford, 1986). فالحادثة الواضحة للتحرش الجنسى مثل قضية "آنيتا هيل"[٢٩٦] Anita Hill ضد قاضى المحكمة العليا كلارنس توماس[٢٩٧] Supreme Court Justice Clarence Thomas، من المحتمل أن تزيد من عدد النساء اللائى يفصحن عن أنهن كن ضحايا للتحرش الجنسى، أو أن تسييس جريمةِ كراهية تستهدف شخصًا ما من جنس أو عرق أو توجه جنسى معين، يُحتمل أن يزيدٍ من إدراك الجماعة للتمييز الاجتماعى ضد جماعتهم.

(٢٩٦) "آنيتا هيل" هى المرأة التى أثارت صخبا شديدا حينما رفعت دعوة ضد القاضى كلارنس توماس فى صيف عام ١٩٩١، بالتحرش بها جنسيا. واعتبرت القضية فى حينها منعطفًا فى تعريف الجماهير بمفهوم التحرش الجنسى فى العمل، وخلال عام واحد فقط ارتفعت نسبة الشكاوى المقدمة من النساء فى أمريكا بنسبة ثلاثة أضعاف- الأمر الذى فسره المتابعون بأنه خروج نسائى من طور الكتمان إلى التمرد العلنى بعد تقبل المجتمع لقضايا من هذا النوع. (المترجم).

(٢٩٧) انظر الهامش رقم (٢٣٥) الفصل الثانى عشر: الانطباعات السياسية.

ومن ثم، يمكن لوعى أعضاء الجماعة بالمظالم أن تؤتى بنوع من التقوية بفعل الأحداث وبفعل تفسيرها السياسى، والخطاب الخاص بالسياسيين وقادة الجماعة. هذه التكتيكات تم إعمالها على نحو شائع مشترك فى عالم السياسة وهى تستحق تفحصًا أدق من قبل علماء النفس السياسى يفوق ما تم حتى تاريخه.

خاتمة

أحد الأشياء شديدة الوضوح فى هذه المراجعة هو أن عضوية الجماعة يمكن بالضرورة أن تكون شرطًا لتطور التماسك السياسى، ولكنها بالتأكيد ليست كافية. وقد ركز هذا التحليل على عدة عوامل إضافية تعد محورية بالنسبة لتطور نظرة سياسية متماسكة وهوية جماعية قوية. ولكن البحث عن كثير من هذه العوامل الوسيطة مازال بسيطًا وأوليًّا، ومازالت هناك عدة أسئلة لم تجد إجابات، مما يشير إلى وجود منطقة خصيبة للبحوث المستقبلية. فهل هناك، على سبيل المثال، حدود لقدرة السياسيين على إعادة تعريف معنى عضوية الجماعة؟ وهل هناك جهود مثمرة على الأقل وسط الأفراد الذين يتوحدون بقوة مع جماعتهم؟ وهل هناك أنواع محددة من الناس الذين يطورون إحساسًا بالهوية الجماعية بطريقة أكثر اكتمالاً وأكثر ديمومة من غيرهم؟ وما الميكانيزمات المعرفية والدافعية التى يحافظ بها أصحاب الهوية القوية على مشاعر إيجابية تجاه جماعتهم وأعضائها من الزملاء؟ وهل الاهتمامات الرمزية مثل تهديد الهوية كافية للتصدى أو تناول تطور التماسك داخل الجماعة وعدم التعاطف من خارج الجماعة؟ الإجابات على هذه الأسئلة وغيرها سوف تدفع البحث قدمًا للأمام على التأثيرات السياسية لعضوية الجماعة عندما تكون الصراعات الدولية والمدنية فى عالم الواقع قد ضاعفت من الاهتمام بهوية الجماعة عبر العلوم الاجتماعية.

2. For a more complete account of realistic interest and relative deprivation theory, see Brown (1995) and Taylor and Mogghadam (1996).

3. For a more detailed overview of social identity theory see Brown (1995) and Brewer and Brown (1998).

4. Social identity researchers counter that direct questions tend to emphasize individual over social identity and ignore the contextually fluid nature of all identities (Brown 2000).

5. Other beliefs, such as blaming inequality on an external enemy or the perceived efficacy of protest, may be additionally needed to translate realistic grievances into political action (Klandermans 1984; chapter 19).

6. Boundary permeability is often manipulated in an experimental setting in a way that is analogous to external permeability as it is perceived by outsiders. But the subjective perception of permeability is more important than reality in influencing identity acquisition among group members. External permeability places limits on the perception of subjective permeability, but the two can diverge.

7. There is some tension between the influence of low group status and group salience on identity acquisition. To the extent that low group status heightens group salience, it may actually enhance identity acquisition. But this effect needs to be distinguished from the effects of low group status independent of group salience, whose effects are quite opposite and serve to hinder the development of group identity.

References

Abrams, D. (1994). Political distinctiveness: An identity optimising approach. *European Journal of Social Psychology, 24*, 357–365.

Abrams, D., Wetherell, M., Cochrane, S., Hogg, M., & Turner, J. C. (1990). Knowing what to think by knowing who you are: Self-categorization and the nature of norm formation, conformity and group polarization. *British Journal of Social Psychology, 29*, 97–119.

Allen, V. L., & Wilder, D. A. (1975). Categorization, belief similarity, and group discrimination. *Journal of Personality and Social Psychology, 32*, 971–977.

Alwin, D. F., Cohen, R. L., &. Newcomb, T. M. (1992). *Political attitudes over the life span: The Bennington women after fifty years*. Madison: University of Wisconsin Press.

Aron, A., Aron, E. N., & Smollan, D. (1992). Inclusion of other in the self scale and the structure of interpersonal closeness. *Journal of Personality and Social Psychology, 63*, 596–612.

Aron, A., Aron, E. N., Tudor, M., & Nelson, G. (1991). Close relationships as including other in the self. *Journal of Personality and Social Psychology, 60*, 241–253.

Barth, F. (1969). Introduction to F. Barth (Ed.), *Ethnic groups and boundaries* (pp. 9–38). Boston: Little, Brown, and Co.

Barth, F. (1981). *Process and form in social life*. London: Routledge and Kegan Paul.

Begley, T. M., & H. Alker. (1982). Anti-busing protest: Attitudes and actions. *Social Psychology Quarterly, 45*, 187–197

Bell, D. (1963). *The new American right*. New York: Doubleday.

Berelson, B. R., Lazarsfeld, P. F., & McPhee, W. N. (1954). *Voting: A study of opinion*

formation in a presidential campaign (pp. 54–76). Chicago: University of Chicago Press.

Billig, M. (1995). Rhetorical psychology, ideological thinking, and imagining nationhood. In H. Johnston & B. Klandermans (Eds.), *Social movements and culture* (pp. 64–81). Minneapolis: University of Minnesota Press.

Billig, M., & Tajfel, H. (1973). Social categorization and similarity in inter-group behavior. *European Journal of Social Psychology, 3,* 27–52.

Blumer, H. (1958). Race and prejudice as a sense of group position. *Pacific Sociological Review, 1,* 3–7.

Bobo, L. D. (1999). Prejudice as group position: Micro-foundations of a sociological approach to racism and race relations. *Journal of Social Issues, 55,* 445–472.

Bobo, L. D. (1983). Whites' opposition to busing: Symbolic racism or realistic group conflict? *Journal of Personality and Social Psychology, 45,* 1196–1210.

Bobo, L. D., & Hutchings, V. L. (1996). Perceptions of racial group competition: Extending Blumer's theory of group position to a multiracial context. *American Sociological Review, 61,* 951–972.

Bobo, L. D., & Johnson, D. (2000). Racial attitudes in a prismatic metropolis: Mapping identity, stereotypes, competition, and views on affirmative action. In L. D. Bobo, O. L. Melvin, J. H. Johnson, Jr., & A. Valenzeula, Jr. (Eds.), *Prismatic metropolis: Inequality in Los Angeles.* New York: Russell Sage Foundation.

Bobo, L. D., & Kluegel, J. R. (1993). Opposition to race-targeting: Self-interest, stratification ideology, or racial attitudes? *American Sociological Review, 58,* 443–464.

Boninger, D. S., J. A. Krosnick, & Berent, M. K. (1995). Origins of attitude importance: Self-interest, social identification, and value relevance. *Journal of Personality and Social Psychology, 68,* 61–80.

Brady, H. E., & Kaplan, C. S. (2000). Categorically wrong: Nominal versus graded measures of ethnic identity. *Studies in Comparative International Development, 35,* 56–91.

Branscombe, N. R., Schmitt, M. T., & Harvey, R. D. (1999). Perceiving pervasive discrimination among African-Americans: Implications of group identification and well-being. *Journal of Personality and Social Psychology, 77,* 135–149.

Breakwell, G. M. (1996). Identity Processes and Social Change. In Breakwell, G. M., & Lyons, E. (Eds.), *Changing European identities: Social psychological analyses of social change* (pp. 13–30) Oxford: Butterworth-Heinemann.

Breakwell, G. M. (2001). Social representational constraints upon identity. In K. Deaux & G. Philogene (Eds.) *Representations of the social* (pp. 271–284). Malden, MA: Blackwell.

Breakwell, G. M., & Lyons, E. (1996). *Changing European identities: Social psychological analyses of social change.* Oxford: Butterworth-Heinemann.

Brewer, M. B. (1979). In-group bias in the minimal inter-group situation: A cognitive motivational analysis. *Psychological Bulletin, 86,* 307–324.

Brewer, M. B. (1991). The social self: On being the same and different at the same time. *Personality and Social Psychology Bulletin, 17,* 475–482.

Brewer, M. B. (1993). Social identity, distinctiveness, and in-group homogeneity. *Social Cognition, 11,* 150–164.

Brewer, M. B. (2001). The many faces of social identity: Implications for political psychology. *Political Psychology, 22,* 115–126.

Brewer, M. B., & Brown, R. (1998). Intergroup relations In D. Gilbert, S. Fiske, &

G. Lindzey (Eds.), *Handbook of social psychology* (4th ed., vol. 2, pp. 554–594). New York: McGraw Hill.

Brewer, M. B., & Silver, M. (1978). In-group bias as a function of task characteristics. *European Journal of Social Psychology, 8,* 393–400.

Brewer, M. B., & Weber, J. G. (1994). Self-evaluation effects of interpersonal versus intergroup social comparison. *Journal of Personality and Social Psychology. 66,* 268–275.

Brown, R. (1995). *Prejudice: Its social psychology.* Oxford: Blackwell.

Brown, R. (2000). Social identity theory: Past achievements, current problems and future challenges. *European Journal of Social Psychology, 30,* 745–778.

Brown, R., Condor, S., Mathews, A., Wade, G., & Williams, J. (1986). Explaining intergroup differentiation in an industrial organization. *Journal of Occupational Psychology, 58,* 273–286.

Brown, R., Maras, P., Masser, B., Vivian, J., & Hewstone, M. (2001). Life on the ocean wave: Testing some intergroup hypotheses in a naturalistic setting. *Group Processes and Intergroup Relations, 4,* 81–97.

Bruner, J. (1990). *Acts of meaning.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Cadinu, M. R., & Cerchioni, M. (2001). Compensatory biases after ingroup threat: "Yeah, but we have a good personality." *European Journal of Social Psychology, 31,* 353–367.

Campbell, A., Converse, P., Miller, W. E., & Stokes, D. E. (1960). *The American voter.* New York: Wiley.

Campbell, D. T. (1965). Ethnocentric and other altruistic motives. In D. Levine (Ed.), *Nebraska Symposium on Motivation.* Lincoln: Nebraska University Press.

Cartwright, D. (1968). The nature of group cohesiveness. In D. Cartwright, and A. Zander (Eds.) *Group Dynamics: Research and theory* (3rd ed., pp. 91–109). New York: Harper and Row.

Centers, R. (1949). *The psychology of social classes.* Princeton: Princeton University Press.

Citrin, J., Reingold, B., & Green, D. P. (1990). American identity and the politics of ethnic change. *Journal of Politics, 52,* 1124–1154.

Citrin, J., Wong, C., & Duff, B. (2001). The meaning of American national identity: Patterns of ethnic conflict and consensus. In R. D. Ashmore & L. Jussim (Eds.), *Social identity, intergroup conflict, and conflict reduction* (pp. 71–100). New York: Oxford University Press.

Coats, S., Smith, E. R., Claypool, H. M., & Banner, M. J. (2000). Overlapping mental representations of self and in-group: Reaction time evidence and its relationship with explicit measures of group identification. *Journal of Experimental Social Psychology, 36,* 304–314.

Cohen, A. P. 1986. Belonging: The experience of culture. In A. P. Cohen (Ed.), *Symbolising boundaries: Identity and diversity in British cultures* (pp. 1–17). Manchester: Manchester University Press.

Condor, S. (1996). Unimagined community? Some social psychological issues concerning English national identity. In G. M. Breakwell & E. Lyons (Eds.), *Changing European identities: Social psychological analyses of social change* (pp. 41–68). Oxford: Butterworth-Heinemann.

Conover, P. J. (1984). The influence of group identification on political perception and evaluation. *Journal of Politics, 46,* 760–785.

Conover, P. J. (1988). The role of social groups in political thinking. *British Journal of Political Science, 18*, 51–76.

Converse, P. & Campbell, A. (1968). Political standards in secondary groups. In D. Cartwright & A. Zander (Eds.), *Group dynamics: Research and theory* (3rd ed., pp. 199–211). New York: Harper and Row.

Converse, P. E., & Markus, G. B. (1979). Plus ca change . . . : The new CPS election study panel. *American Political Science Review, 73*, 2–49.

Coser, L. (1956). *The functions of social conflict*. New York: Free Press.

Crocker, J., Luhtanen, R., Blaine, B. and Broadnax, S. (1994). Collective self-esteem and psychological well-being among White, Black, and Asian college students. *Personality and Social Psychology Bulletin, 20*, 503–513.

Crocker, J., Luhtanen, R., Broadnax, S., & Blaine, B. E. (1999). Belief in U.S. government conspiracies against blacks among black and white college students: Powerlessness or system blame? *Personality and Social Psychology Bulletin, 25*, 941–953.

Crocker, J., & Major, B. (1989). Social stigma and self-esteem: The self-protective properties of stigma. *Psychological Review, 96*, 608–630.

Dawson, M. C. (1994). *Behind the mule: Race and class in African-American politics*. Princeton: Princeton University Press.

Deaux, K. (1993). Reconstructing social identity. *Personality and Social Psychology Bulletin, 19*, 4–12.

Deaux, K. (2001). Meaning and making: Some comments on content and process. In K. Deaux & G. Philogene (Eds.) *Representations of the social* (pp. 312–317). Malden, MA: Blackwell.

Deaux, K., Reid, A., Mizrahi, K.,& Ethier, K. A. (1995). Parameters of social identity. *Journal of Personality and Social Psychology, 68*, 280–291.

Deutsch, M., & Krauss, R. M. (1965). *Theories in social psychology*. New York: Basic Books.

Diehl, M. (1990). The minimal group paradigm: Theoretical explanations and empirical findings. *European Review of Social Psychology, 1*, 263–292.

Doise, W., & Sinclair, A. (1973). The categorization process in intergroup relations. *European Journal of Social Psychology, 3*, 145–157.

Duck, J. M., Hogg, M. A., & Terry, D. J. (1995). Me, us and them: Political identification and the third-person effect in the 1993 Australian federal election. *European Journal of Social Psychology, 25*, 195–215.

Duck, J. M., Terry, D. J., & Hogg, M. A. (1998). Perceptions of a media campaign: The role of social identity and the changing intergroup context. *Personality and Social Psychology Bulletin, 24*, 3–16.

Duckitt, J. (1989). Authoritarianism and group identification: A new view of an old construct. *Political Psychology, 10*, 63–84.

Duckitt, J. (1994). *The social psychology of prejudice*. Westport, CT: Praeger.

Duckitt, J., & Mphuthing, T. (2002). Relative deprivation and intergroup attitudes. In I. Walker & H. J. Smith (Eds.), *Relative deprivation: Specification, development, and integration*. (pp. 69–90). Cambridge: Cambridge University Press.

Duveen, G. (2001). Representations, identities, resistance. In K. Deaux & G. Philogene (Eds.), *Representations of the social* (pp. 257–270). Malden, MA: Blackwell.

Eiser, J. R. (1996). Accentuation revisited. In W. P. Robinson, (Ed.), *Social groups and identities: Developing the legacy of Henri Tajfel* (pp. 121–142). Oxford: Butterworth-Heinemann.

Ellemers, N., Wilke, H., & Van Knippenberg, A. (1993). Effects of the legitimacy of low group or individual status as individual and collective status-enhancing strategies. *Journal of Personality and Social Psychology, 64,* 766–778.

Eschbach, K., & Gomez, C. (1998). Choosing Hispanic identity: Ethnic identity switching among respondents to High School and Beyond. *Social Science Quarterly, 79,* 74–90.

Erikson, T. H. (1993). *Ethnicity and nationalism: Anthropological perspectives.* Boulder, CO: Pluto Press.

Ethier, K. A., & Deaux, K. (1994). Negotiating social identity when contexts change: Maintaining identification and responding to threat. *Journal of Personality and Social Psychology, 67,* 243–251.

Festinger, L. (1954). A theory of social comparison processes. *Human Relations, 7,* 117–40.

Forbes, H. D. (1997). *Ethnic conflict: Commerce, culture, and the contact hypothesis.* New Haven: Yale University Press

Gergen, K. (1989). Social psychology and the wrong revolution. *European Journal of Social Psychology, 19,* 463–84.

Gibson, J. L., & Gouws, A. (2000). Social identities and political intolerance: Linkages within the South African mass public. *American Journal of Political Science, 44,* 272–286.

Giles, M. W., & Evans, A. S. (1985). External threat, perceived threat, and group identity. *Social Science Quarterly, 66,* 50–66.

Granberg, D., Jefferson, N. L., Brent, E. B., Jr., & King, M. (1981). Membership group, reference group, and the attribution of attitudes to groups. *Journal of Personality and Social Psychology, 40,* 833–842.

Grant, P. R., & Brown, R. (1995). From ethnocentrism, to collective protest: Responses to relative deprivation and threats to social identity. *Social Psychology Quarterly, 58,* 195–211.

Green, D. P., & Cowden, J. A. (1992). Who protests: Self-interest and white opposition to busing. *Journal of Politics, 54,* 471–496.

Greenberg, J., Pyszczynski, T., Solomon, S., Rosenblatt, A., Veeded, M., & Kirkland, S. (1990). Evidence for terror management theory II: The effects of mortality salience on reactions to those who threaten or bolster the cultural world view. *Journal of Personality and Social Psychology, 58,* 308–318.

Greene, S. (1999). Understanding party identification: A social identity approach. *Political Psychology, 20,* 393–403.

Grieve, P. G., Hogg, M. A. (1999). Subjective uncertainty and intergroup discrimination in the minimal intergroup situation. *Personality and Social Psychology Bulletin, 25,* 926–940.

Guimond, S., & Dubé-Simard, L. (1983). Relative deprivation theory and the Quebec nationalist movement: The cognition-emotion distinction and the personal-group deprivation issue. *Journal of Personality and Social Psychology, 44,* 526–535.

Gurin, P., Hurtado, A., & Peng, T. (1994). Group contacts and ethnicity in the social identities of Mexicanos and Chicanos. *Personality & Social Psychology Bulletin, 20,* 521–532.

Gurin, P., Miller, A. H., & Gurin, G. (1980). Stratum identification and consciousness. *Social Psychology Quarterly, 43,* 30–47.

Gurin, P., & Townsend, A. (1986). Properties of gender identity and their implications for consciousness. *British Journal of Social Psychology, 25,* 139–148.

Gurr, T. R. (1970). *Why men rebel.* Princeton: Princeton University Press.

Gurr, T. R., & Moore, W. H. (1997). Ethnopolitical rebellion: A cross-sectional analysis of the 1980s with risk assessments for the 1990s. *American Journal of Political Science, 41,* 1079–1103.

Gusfield, J. (1963). *Symbolic crusade, status politics, and the American temperance movement.* Urbana: University of Illinois Press.

Hartley, R. E. (1960). Norm compatibility, norm preference, and the acceptance of reference group norms. *Journal of Social Psychology, 52,* 87–95.

Haslam, S. A., Turner, J. C., Oakes, P. J., McGarty, C., & Reynolds, K. J. (1998). The group as a basis for emergent stereotype consensus. *European Review of Social Psychology, 9,* 203–239.

Haslam S. A., Oakes, P. J., Turner, J. C., McGarty, C., & Hayes, B. K. (1992). Context-dependent variation in social stereotyping 1: The effects of intergroup relations as mediated by social change and frame of reference. *European Journal of Social Psychology, 22,* 3–20.

Herring, M., Jankowski, T. B., & Brown, R. E. (1999). Pro-black doesn't mean anti-white: The structure of African-American group identity. *Journal of Politics, 61,* 363–386.

Hinkle S, Fox-Cardamone, L., Haseleu, J. A., Brown, R., & Irwin, L. M. (1996). Grassroots political action as an intergroup phenomenon. *Journal of Social Issues 52,* 39–51.

Hogg, M. A. (1996). Intragroup processes, group structure, and social identity. In W. P. Robinson, (Ed.), *Social groups and identities: Developing the legacy of Henri Tajfel* (pp. 65–93). Oxford: Butterworth-Heinemann.

Hogg, M. A., & Hains, S. C. (1996). Friendship and group identification: A new look at the role of cohesiveness in groupthink. *European Journal of Social Psychology, 28,* 323–41.

Hogg, M. A., Hardie, E. A., & Reynolds, K. J. (1995). Prototypical similarity, self-categorization, and depersonalized attraction: A perspective on group cohesiveness. *European Journal of Social Psychology, 25,* 159–177.

Hogg, M. A., Terry, D. J., & White, K. M. (1995). A tale of two theories: A critical comparison of identity theory with social learning theory. *Social Psychology Quarterly, 58,* 255–269.

Hogg, M. A., & Turner, J. C. (1985). Interpersonal attraction, social identification, and psychological group formation. *European Journal of Social Psychology, 15,* 51–66.

Hopkins, N., & Reicher, S. (1996). The construction of social categories and processes of social change: Arguing about national identities. In G. M. Breakwell, & E. Lyons (Eds.), *Changing European identities: Social psychological analyses of social change* (pp. 69–94). Oxford: Butterworth-Heinemann.

Horowitz, D. L. (1985). *Ethnic groups in conflict.* Berkeley: University of California Press.

Hornsey, M. J., & Hogg, M. A. (2000). Intergroup similarity and subgroup relations: Some implications for assimilation. *Personality and Social Psychology Bulletin, 26,* 948–958.

Huddy, L. (1997, September). *Political identification as social identity.* Paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, Washington, DC.

Huddy, L. (1998, September). *The social nature of political identity: Feminist image and feminist identity.* Paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, Boston.

Huddy, L. (1989). *Generational agreement on old-age policies: Explanations based on realistic interests, symbolic political attitudes, and age identities.* Unpublished doctoral dissertation, University of California at Los Angeles.
Huddy, L. (2001). From social to political identity: A critical examination of social identity theory. *Political Psychology, 22,* 127–156.
Huddy, L. (2002). The role of context within social identity theory: A response to Oakes. *Political Psychology, 23,* 825–838.
Huddy, L., & Feldman, S. (2001). *Puerto Rican nationalism: Language policies and the protection of culture.* Unpublished manuscript. State University of New York at Stony Brook.
Huddy, L., Neely, F., & LaFay, M. (2000). Attitudes towards the women's movement. *Public Opinion Quarterly, 64,* 309–350.
Huddy, L., & Sears, D. O. (1995). Opposition to bilingual education: Prejudice or the defense of realistic interests? *Social Psychology Quarterly, 58,* 133–143.
Huddy, L., & Virtanen, S. (1995). Subgroup differentiation and subgroup bias among Latinos as a function of familiarity and positive distinctiveness. *Journal of Personality and Social Psychology* 68, 97–108.
Hyman, H. H., & Singer, E. (1968). Introduction. In *Readings in reference group theory and research* (pp. 3–21). New York: Free Press.
Jackson, J. W., & Smith, E. R. (1999). Conceptualizing social identity: A new framework and evidence for the impact of different dimensions. *Personality and Social Psychology Bulletin, 25,* 120–135.
Jackman, M. (1994). *The velvet glove: Paternalism and conflict in gender, class, and race relations.* Berkeley: University of California Press.
Jackson, L. A., Sullivan, L. A., Harnish, R., & Hodge, C. N. (1996). Achieving positive social identity: Social mobility, social creativity, and permeability of group boundaries. *Journal of Personality and Social Psychology, 70,* 241–254.
Jenkins, C. J. (1983). Resource mobilization theory and the study of social movements. *Annual Review of Sociology, 9,* 527–53.
Jenkins, R. (1996). *Social identity.* London: Routledge.
Jetten, J., Branscombe, N. R., Schmitt, M. T., & Spears, R. (2001). Rebels with a cause: Group identification as a response to perceived discrimination from the mainstream. *Personality and Social Psychology Bulletin, 27,* 1204–1213.
Karasawa, M. (1991). Toward an assessment of social identity: The structure of group identification and its effects on in-group evaluations. *British Journal of Social Psychology, 30,* 293–307.
Kawakami, K., & Dion, K. (1993). The impact of salient self-identities on relative deprivation and action intentions. *European Journal of Social Psychology, 23,* 525–540.
Kelley, H. H. (1952). Two functions of reference groups. In G. E. Swanson, T. M. Newcomb, & E. L. Hartley (Eds.), *Readings in Social Psychology* (2nd ed., pp. 410–414). New York: Holt.
Kelly, C. (1989). Political identity and perceived intragroup homogeneity. *British Journal of Social Psychology, 28,* 239–250.
Kinder, D. R., Adams, G. S., & Gronke, P. W. (1989). Economics and politics in the 1984 American presidential election. *American Journal of Political Science, 33,* 491–515.
Kinder, D. R., & Sanders, L. M. (1996). *Divided by color: Racial politics and democratic ideals.* Chicago: University of Chicago Press.

Kinder, D. R., & Winter, N. (2001). Exploring the racial divide: Blacks, whites, and opinion on national policy. *American Journal of Political Science, 45*, 439–456.

Kinket, B., & Verkuyten, M. (1997). Levels of ethnic self-identification and social context. *Social Psychology Quarterly, 60*, 338–354.

Klandermans, B. (1984). Mobilization and participation: Social-psychological expansions of resource mobilization theory. *American Sociological Review, 49*, 583–600.

Kramer, R. M., & Brewer, M. B. (1984). Effects of group identity on resource use in a simulated commons dilemma. *Journal of Personality and Social Psychology, 46*, 1044–1057.

Lakoff, G. (1987). *Women, fire, and dangerous things: What categories reveal about the mind.* Chicago: University of Chicago Press.

Lalonde, R. N. (1992). The dynamics of group differentiation in the face of defeat. *Personality and Social Psychology Bulletin, 18*, 336–342.

Lau, R. R. (1989). Individual and contextual influences on group identification. *Social Psychology Quarterly, 52*, 220–231.

Lazarsfeld, P. F., Berelson, B., & Gaudet, H. (1944). *The people's choice* (pp. 16–27). New York: Columbia University Press.

Levine, R. A., & Campbell, D. T. (1972). *Ethnocentrism: Theories of conflict, ethnic attitudes and behavior.* New York: Wiley.

Levy, S. R. (1999). Reducing prejudice: Lessons from social-cognitive factors underlying perceiver differences in prejudice. *Journal of Social Issues, 55*, 745–766.

Lipset, S., & Raab, E. (1973). *The politics of unreason.* New York: Harper and Row.

Luhtanen, R., & Crocker, J. (1992). A collective self-esteem scale: Self-evaluation of one's social identity. *Personality & Social Psychology Bulletin, 18*, 302–318.

Martin, B. L. (1991). From Negro to Black to African American: The power of names and naming. *Political Science Quarterly, 106*, 83–107.

McCarthy, J. D., & Zald, M. N. (1976). Resource mobilization and social movements: A partial theory. *American Journal of Sociology, 82*, 1212–1241.

McGarty, C., Turner, J. C., Hogg, M. A., David, B., & Wetherell, M. S. (1992). Group polarization as conformity to the prototypical group member. *British Journal of Social Psychology, 31*, 1–20.

McGuire, W. J., McGuire, C. V., Child, P., & Fujioka, T. (1978). Salience of ethnicity in the spontaneous self-concept as a function of one's ethnic distinctiveness in the social environment. *Journal of Personality and Social Psychology, 36*, 511–520.

McGuire, W. J., & Padawer-Singer, A. (1976). Trait salience in the spontaneous self-concept. *Journal of Personality and Social Psychology, 33*, 743–754.

McKenna, K. Y. A., &. Bargh, J. A. (1998). Coming out in the age of the Internet: Identity demarginalization through virtual group participation. *Journal of Personality and Social Psychology, 75*(3), 681–694.

Mead, G. H. (1934). *Mind, self, and society.* Chicago: University of Chicago Press.

Merton, R. K., & Kitt, A. S. (1950). Contributions to the theory of reference group behavior. In R. K. Merton & P. F. Lazarsfeld (Eds.), *Continuities in social research: Studies in the scope and method of the "The American Soldier"* (pp. 40–105). Glencoe, IL: Free Press.

Miller, A. H., Gurin, P., Gurin, G., & Malanchuk, O. (1981). Group consciousness and political participation. *American Journal of Political Science, 25*, 494–511.

Mullen, B., Brown, R., & Smith, C. (1992). Ingroup bias as a function of salience,

relevance, and status: An integration. *European Journal of Social Psychology, 22,* 103–122.

Mullin, B. A., & M. A. Hogg. (1998). Dimensions of subjective uncertainty in social identification and minimal intergroup discrimination. *British Journal of Social Psychology, 37,* 345–65.

Mummendey, A., Kessler, T., Klink, A., & Mielke, R. (1999). Strategies to cope with negative social identity: Predictions by social identity theory and relative deprivation theory. *Journal of Personality & Social Psychology, 76*(2), 229–45.

Mummendey, A., Klink, A., & Brown, R. (2001). Nationalism and patriotism: National identification and out-group rejection. *British Journals of Social Psychology, 40,* 159–172.

Mummendey, A., & Schrieber, H. J. (1984). "Different" just means "better": Some obvious and hidden pathways to ingroup favoritism. *British Journal of Social Psychology, 23,* 363–367.

National Opinion Research Council (NORC). General Social Survey, 1966. On-line; available at: www.icpsv.umich.edu/ass.

Neisser, U. (1987). From direct perception to conceptual structure. In U. Neisser, (Ed.), *Concepts and conceptual development: Ecological and intellectual factors in categorization.* Cambridge: Cambridge University Press.

Neuberg, S. L., & Newsom, J. T. (1993). Personal need for structure: Individual differences in the desire for simple structure. *Journal of Personality and Social Psychology, 65,* 113–131.

Newcomb, T. M. (1952). Attitude development as a function of reference groups: The Bennington Study. In G. E. Swanson, T. M. Newcomb, & E. L. Hartley (Eds.), *Readings in social psychology* (Rev. ed., pp. 420–30). New York: Holt.

Opp, K., & Gern, C. (1993). Dissident groups, personal networks, and spontaneous cooperation: The East German revolution of 1989. *American Sociological Review, 58,* 659–680.

Paolino, P. (1995). Group-salient issues and group representation: Support for women candidates in the 1992 Senate elections. *American Journal of Political Science, 39,* 294–313.

Perreault, S., & Bourhis, R. Y. (1999). Ethnocentrism, social identification, and discrimination. *Personality and Social Psychology Bulletin, 25*(1), 92–103.

Petta, G., & Walker, I. (1992). Relative deprivation and ethnic identity. *British Journal of Social Psychology, 31,* 285–293.

Rahn, W. M. (1993). The role of partisan stereotypes in information processing about political candidates. *American Journal of Political Science, 37,* 472–496.

Reese, L., & Brown, R. E. (1995). The effects of religious messages on racial identity and system blame among African Americans. *Journal of Politics, 57,* 24–43.

Reicher, S. (1982). The determination of collective behavior. In H. Tajfel (Ed.), *Social identity and intergroup relations* (pp. 41–83). Cambridge: Cambridge University Press.

Rothbart, M. (1993). Intergroup Perception and Social Conflict. In S. Worchel & J. A. Simpson (Eds.)., *Conflict between people and groups* (pp. 93–109). Chicago Nelson-Hall.

Rothgerber, H. (1997). External intergroup threat as an antecedent to perceptions of in-group and out-group homogeneity. *Journal of Personality and Social Psychology, 73,* 1206–1212.

Ryan, B. (1992). *Feminism and the women's movement: Dynamics of change in social movement ideology and activism.* New York: Routledge.

Schatz, R. T., Staub, E., & Lavine, H. (1999). On the varieties of national attachment: Blind versus constructive patriotism. *Political Psychology, 20,* 151–174.

Schimel, J., Simon, L., Greenberg, J., Pyszczynski, T., Solomon, S., Waxmonsky, J., & Arndt, J. (1999). Stereotypes and terror management: Evidence that mortality salience enhances steretoypic thinking and preferences. *Journal of Personality and Social Psychology, 77,* 905–26.

Schmitt, M. T., & Branscombe, N. R.. (2001). The good, the bad, and the manly: Threats to one's prototypicality and evaluations of fellow in-group members. *Journal of Experimental Social Psychology, 37,* 510–517.

Schmitt, M. T., Branscombe, N. R., Kobrynowicz, D., & Owen, S. (2002). Perceiving discrimination against one's gender group has different implications for well-being in women and men. *Personality and Social Psychology Bulletin, 28,* 197–210.

Schuman, H., Steeh, C., Bobo, L. D., & Krysan, M. (1997). *Racial attitudes in America: Trends and interpretations.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Schwartz, S. H., Struch, N., & Bilsky, W. (1990). Values and intergroup social motives: A study of Israeli and German students. *Social Psychology Quarterly, 53,* 185–198.

Scott, W. J. (1985). The Equal Rights Amendment as status politics. *Social Forces, 64,* 499–506.

Sears, D. O. (1983). The persistence of early political predispositions: The roles of attitude object and life stage. In L. Wheeler & P. Shaver (Eds.), *Review of personality and social psychology* (Vol. 4, pp. 79–116). Beverly Hills, CA: Sage.

Sears, D. O., & Citrin, J. (1985). *The tax revolt: Something for nothing in California.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Sears, D. O., Citrin, J., Cheleden, S. V., & Van Laar, C. (1999). Cultural diversity and multicultural politics: Is ethnic balkanization psychologically inevitable? In D. Prentice & D. Miller (Eds.). *Cultural divides: The social psychology of cultural contact.* New York: Russell Sage Foundation.

Sears, D. O., Citrin, J., Vidanage, S., & Valentino, N. (1994, September). *What ordinary Americans think about multiculturalism.* Paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, New York.

Sears, D. O., & Funk, C. (1991). The role of self-interest in social and political attitudes. *Advances in Experimental Psychology, 24,* 1–91.

Sears, D. O., & Henry, P. J. (1999). Ethnic identity and group threat in American politics. *Political Psychologist, 4*(1), 12–17.

Sears, D. O., Henry, P. J., Fu, M., & Bui, K. (2001, July). *The origins and persistence of ethnic identity among contemporary American university students.* Paper presented at the annual meeting of the International Society for Political Psychology. Cuernavaca, Mexico.

Sears, D. O., & Huddy, L. (1990). On the origins of the political disunity of women. In P. Gurin & L. Tilly (Eds.), *Women, politics, and change* (pp. 249–277). New York: Russell Sage.

Sears, D. O., & Jessor, T. (1996). Whites' racial policy attitudes: The role of white racism. *Social Science Quarterly, 77,* 751–759.

Sears, D. O. & Kinder D. R. (1985). Whites' opposition to busing: On conceptualizing and operationalizing group conflict. *Journal of Personality and Social Psychology, 48,* 1141–1147.

Sears, D. O., & McConahay, J. (1973). *The politics of violence: The new urban blacks and the Watts riots.* Boston: Houghton Mifflin.

Sellers, R. M., Smith, M. A., Shelton, J. N., Rowley, S. A. J., & Chavous, T. M. (1998). Multidimensional model of racial identity: A reconceptualization of African American racial identity. *Personality and Social Psychology Bulletin, 2,* 18–39.

Shamir, M., & Arian, A. (1992). Collective identity and electoral competition in Israel. *American Political Science Review, 93,* 265–277.

Sidanius, J., Feshbach, S., Levin, S., & Pratto, F. (1997). The interface between ethnic and national attachment: Ethnic pluralism or ethnic dominance? *Public Opinion Quarterly, 61,* 102–133.

Sidanius, J., & Pratto, F. (1999). *Social dominance: An intergroup theory of social hierarchy and oppression.* New York: Cambridge University Press.

Simon, B. (1997). Self and group in modern society: Ten theses on the individual self and the collective self. In R. Spears, P. J. Oakes, N. Ellemers & S. A. Haslam (Eds.), *The social psychology of stereotyping and group life* (pp. 318–335). Oxford: Blackwell.

Simon, B., & Klandermans, B. (2001). Politicized collective identity: A social psychological analysis. *American Psychologist, 56,* 319–331.

Simon, B., Kulla, C., & Zobel, M. (1995). On being more than just a part of the whole: Regional identity and social distinctiveness. *European Journal of Social Psychology, 25,* 325–340.

Simon, B., Loewy, M., Sturmer, S., Weber, U., Freytag, P., Habig, C., Kampmeier, C., & Spahlinger, P. (1998). Collective identification and social movement participation. *Journal of Personality and Social Psychology, 74,* 646–658.

Smith, E. R., & Henry, S. (1996). An in-group becomes part of the self: Response time evidence. *Personality and Social Psychology Bulletin, 22*(6), 635–642.

Smith, H. J., Spears, R., & Oyen, M. (1994). People like us: The influence of personal deprivation and group membership salience on justice evaluations. *Journal of Experimental Social Psychology, 30,* 277–299.

Snow, D. A., Rochford, E. B. Jr., Worden, S. K., & Benford, R. D. (1986). Frame alignment processes, micromobilization and movement participation. *American Sociological Review, 51,* 456–481.

Spears, R., Oakes, P. J., Ellemers, N., & Haslam, S. A. (1997). *The social psychology of stereotyping and group life.* Oxford: Blackwell.

Stouffer, S. A. (1949). *The American soldier.* Princeton: Princeton University Press.

Struch, N., & Schwartz, S. H. (1989). Intergroup aggression: Its predictors and distinctness from in-group bias. *Journal of Personality and Social Psychology, 56,* 364–373.

Swan, S., & Wyer, R. S., Jr. (1997). Gender stereotypes and social identity: How being in the minority affects judgments of self and others. *Personality and Social Psychology Bulletin, 23*(12), 1265–1276.

Tajfel, H. 1969. Cognitive aspects of prejudice. *Journal of Social Issues, 25,* 75–97.

Tajfel, H. C., Billig, M. G., and Bundy, R. P. (1971). Social categorization and intergroup behavior. *European Journal of Social Psychology, 1,* 149–178.

Tajfel, H. (1981). *Human groups and social categories.* Cambridge: Cambridge University Press.

Tajfel, H., & Turner, J. C. (1979). An integrative theory of intergroup conflict. In W. G. Austin & S. Worchel (Eds.), *The social psychology of intergroup relations* (pp. 33–48). Monterey, CA: Brooks/Cole.

Tajfel, H., & Wilkes, A. L. (1963). Classification and quantitative judgement. *British Journal of Psychology, 54,* 101–114.

Tate, K. (1993). *From protest to politics: The new black voters in American elections.* New York: Russell Sage.

Taylor, D., & Moghaddam, F. M. (1996). *Theories of intergroup relations.* Westport, CT: Praeger.

Taylor, D. M., Moghaddam, F. M., Gamble, I., & Zellerer, E. (1987). Disadvantaged group responses to perceived inequality: From passive acceptance to collective action. *Journal of Social Psychology, 127,* 259–272.

Thoits, P. A., & Virshup, L. V. (1997). Me's and we's: Forms and functions of social identities. In R. Ashmore & L. Jussim (Eds.), *Self and identity: Fundamental issues* (Vol 1, pp. 106–133). New York: Oxford University Press.

Tripathi, R. C., & Srivastava, R. (1981). Relative deprivation and intergroup attitudes. *European Journal of Social Psychology, 11,* 313–318.

Tropp, L. R., & Wright, S. C. (1999). Ingroup identification and relative deprivation: An examination across multiple social comparisons. *European Journal of Social Psychology, 29,* 707–724.

Turner, J. C. (1996). Henri Tajfel: An introduction. In W. P. Robinson (Ed.), *Social groups and identities: Developing the legacy of Henri Tajfel* (pp. 1–23). Oxford: Butterworth-Heinemann.

Turner, J. C., Hogg, M. A., Oakes, P. J., Reicher, S. D., & Wetherell, M. S. (1987). *Rediscovering the social group: A self-categorization theory.* Oxford: Blackwell.

Turner, J. C., Hogg, M. A., Turner, P. J., & Smith, P. M. (1984). Failure and defeat as determinants of group cohesiveness. *British Journal of Social Psychology, 23,* 97–111.

Van Knippenberg, A. (1978). Status differences, comparative relevance and intergoup differentiation. In H. Tajfel (Ed.), *Differentiation between social groups: Studies in the social psychology of intergroup relations,* London: Academic Press.

Van Knippenberg, A., & van Oers, H. (1984). Social identity and equity concerns in intergroup perceptions. *British Journal of Social Psychology, 23,* 351–361.

Vanneman, R. D., & Pettigrew, T. F. (1972). Race and relative deprivation in the urban United States. *Race, 13,* 461–486.

Verba, S., & Nie, N. H. (1972). *Particiaption in America: Political democracy and social equality.* New York: Harper.

Verkuyten, M., & Nekuee, S. (1999). Ingroup bias: The effect self-stereotyping, identification, and group threat. *Euorepan Journal of Social Psychology, 29,* 411–418.

Wilder, D. A. (1986). Social categorization: Implications for creation and reduction of intergroup bias. In L. Berkowitz (Ed.), *Advances in experimental psychology.* Orlando, FL: Academic Press.

Wright, S. C. (1997). Ambiguity, social influence, and collective action: Generating collective protest in response to tokenism. *Personality and Social Psychology Bulletin, 23,* 1277–1290.

Wright, S. C., Taylor, D. T., & Moghaddam, F. M. (1990). Responding to member-

ship in a disadvantaged group: From acceptance to collective protest. *Journal of Personality and Social Psychology, 58,* 994–1003.
Young, I. M. (1990). *Justice and the politics of difference.* Princeton: Princeton University Press.
Young, I. M. (1997). *Intersecting voices: Dilemmas of gender, political philosophy, and policy.* Princeton: Princeton University Press.

الفصل السادس عشر

التعصب والعدائية بين الجماعات[٢٩٨]

جون داكيت

استخدم علماء الاجتماع عددًا من المفاهيم لوصف وفهم العدوانية والصراع بين الجماعات. وقد يكون مفهوم التعصب، الذى تم تعريفه على أنه اتجاه سلبى بين الجماعات (Allport, 1954; Ashmore & Delboca, 1981; Brown, 1995)، هو المصطلح الأكثر تأثيرًا بين هذه المصطلحات.

وصياغة مفهوم التعصب كاتجاه سلبى بين جماعى يتضمن قضيتين أساسيتين: الأولى، هى التصنيف الاجتماعى social categorization، فعندما نرى الآخرين كأعضاء مصنفين فى جماعات أو فئات اجتماعية لا كأفراد، وقتها فقط يمكن لهذه الاتجاهات السلبية بين الجماعية أن تنشط تجاههم. القضية الثانية هى بنية وأبعاد هذه الاتجاهات السلبية بين الجماعية. فقد ميز علماء النفس الاجتماعى بين ثلاثة مكونات مميزة للتعصب، أو طرق يمكن بها التعبير عن الاتجاهات السلبية بين الجماعية، وهى: التنميط السلبى negative stereotype (مكون معرفى)، والمشاعر السلبية (مكون وجدانى) ونزوعات سلوكية سلبية (مكون سلوكى) نحو الجماعات الخارجية. وقد تم تناول هذه المكونات الثلاثة تقليديًا على أنها ثلاثة تعبيرات أو مكونات لبعد اتجاهى أساسى واحد للتقييم بين الجماعات. ومع ذلك، فقد تراكمت الأدلة

---

(٢٩٨) قام بترجمة هذا الفصل ربيع أحمد مرسى وهبه.

حديثًا لتشير إلى أنه قد يكون هناك بعدان مختلفان للتقييم بين الجماعى: ما يروق مقابل ما لا يروق، وعدم الاحترام مقابل الاحترام، مع بيان لكل واحدة من هذه الطرائق الثلاث للتعبير عن التعصب.

وسوف ننظر فى الجزئية التالية فى قضية التصنيف الاجتماعى كمصدر للأساس الاجتماعى المعرفى، أو شرط أساسى للتعصب، يتبع ذلك النظر فى طبيعة وقياس تباينات التعصب. وأخيرًا، سنختبر فى هذا الفصل أسباب التعصب، سواء كظاهرة فردية أو بين جماعية.

جماعات وفئات: الأساس الاجتماعي- المعرفى للتعصب

الشرط الأساسى للتعصب كاتجاه سلبى بين جماعى هو تقسيم المجتمع إلى جماعات أو فئات اجتماعية. ففى حين تعد الجماعات والفئات الاجتماعية حاضرة دائمًا وفى كل مكان فى الشئون الإنسانية، فإنها لا تتشكل بالطبيعة بل تُبنى اجتماعيًّا وتُخلق عن طريق نشاط إنسانى معرفى. والتصنيف الاجتماعى، أو التصنيف الإدراكى للأفراد إلى فئات أو جماعات منفصلة، هى عملية معرفية أساسية تُبسط وتَبنى وتُضفى المعنى على البيئة الاجتماعية. وهو شرط أساسى للسلوك بين الجماعى من أى نوع، وقد تم الاعتراف بدوره فى التعصب والتنميط منذ عهد قديم (Allport, 1954; Lippman, 1992; Tajfel, 1969). فالميل إلى إدراك الآخرين على أنهم أعضاء فى جماعة أو فئة بدلاً من التعامل معهم كأفراد يحدث بصورة منتشرة، وبسرعة، وبطريقة تبدو تلقائية فى كثير من المواقف. وقد لوحظ وجود عدد من التأثيرات المرتبطة بالتعصب على الإدراك، ومعالجة المعلومات، والسلوك، والتى كما أشارت "فيسك" Fiske (1998, 2000) تحدث غالبًا تلقائيًّا أوتوماتيكيًّا وخارج الوعى أو التحكم الشعورى.

وأحد تـأثيرات التـصنيف الاجتمـاعى التـشديد علـى التـشابهات والاختلافات ما بين الفئات، والتى دفع "تاجفيل" Tajfel (1969) بأنها أساسـية للتميط. وقد بينت دراسات عديدة أنه عندما يـتم تـصنيف الأفـراد إلـى جماعات، فإن التشابه بينهم وبين زملائهم من أعضاء الجماعـة المتماسـكة وعدم التشابه مع الأعضاء من خارج جماعتهم سيكون مبالغًـا فيـه (Allen &Wilder, 1975; Wilder, 1986). ومن النتائج الأخرى لتصنيف الأفراد إلـى من هم داخل الجماعة ومن هم خارجها، الميل العام لدى أعـضاء الجماعـة المتماسكة إلى رؤية من هم خارجها على أنهم أقل تعقيدًا وأقل تغايرًا وأقـل فردية من الأعضاء داخل الجماعة (Hamilton & Trolier, 1986; Judd & Park, 1988; Wilder, 1986).

وقد تم إظهار التأثيرات الأكثر درامية للتصنيف باستخدام نموذج الحد الأدنى للعلاقة بين الجماعات الذى اكتشفه "تاجفيل" Tajfel وزملاؤه (Tajfel, 1970; Tajfel, Flament, Billig, & Bundy, 1971). حيث تم إخبار المـشاركين ببساطة أنهم قد تم تقسيمهم إلى جماعـات تقريبًـا علـى أسـاس تعـسفى. والجماعات بهذه الصورة تمثل فى الحقيقة الحد الأدنى، حيـث لا تتـضمن نشاطًا للجماعة أو اتصالاً بين أعضائها. وعندما طلب من هؤلاء المشاركين تقييم أعضاء مجهولين داخل الجماعة وخارجها أو تخصيص مكافآت فيمـا بينهم، فعلوا هذا بطريقة منحازة يعتريها التمييز محبذين ومحابين مـن هـم داخل الجماعة على من هم خارجها (Brewer, 1979; Tajfel, 1981). عـلاوة على ذلك، فإنه كلما كان التصنيف بين الجماعى أكثر بروزًا كان الانحيـاز بين الجماعى والتمييز أكبر (Mullen, Brown, & Smith, 1992).

وهذا التمييز والانحياز بين الجماعات الذى يشحذه مجرد التصنيف إلى جماعات، غالبًا ما يُرى على أنه "شكل أولى من التعصب السلوكى" (Brown, 1995, p. 45). ولكن التعصب كمفهوم يُصاغ عمومًا بوصفه يتضمن سـلبية

تجاه من هم خارج الجماعة، وقد أشار الدليل من واقع دراسات الحد الأدنى للعلاقة بين الجماعات، إلى أن هذا الانحياز والتمييز ينبثق أساسًا من التقييمات المدعمة داخل الجماعة وليس من انتقاص لمن هم خارج الجماعة (Brewer, 1979; Brown, 2000). بالإضافة إلى ذلك، فإنه عندما يتم توزيع النتائج السلبية بين أعضاء الجماعة المتماسكة وأعضاء جماعة أخرى في مواقف الحد الأدنى بين الجماعية، فإن الانحياز والتمييز يظهران بطبيعة الحال قياسًا على اختفاء النتائج الإيجابية (Otten & Mummendey, 2000). وهذا ما يشير إلى أن التصنيف لا يولِّد سلبية أو تعصُّبًا تجاه من هم خارج الجماعة بل توحدًا مع، وتعزيزًا للجماعة المتماسكة، ومن ثم قد يكون الأكثر ملاءمة أن يُرى التصنيف كشرط أساسى أو مؤشر للتعصب أكثر من كونه شكلاً من أشكال التعصب (انظر Brown, 2000).

وإذا كان التصنيف الاجتماعى البارز شرطًا ضروريًّا وغير كافٍ للتعصب، فإنه اتساقًا مع ذلك لابد أن يكون مصاحبًا للتعصب. وتدعيمًا لهذا، يشير البحث إلى أنه عندما يمارس الناس التعصب ضد جماعة معينة، يكون وصول هؤلاء الناس إلى ذلك التصنيف ممكنًا وبدرجة عالية من السهولة. فالناس المعادون للسامية أكثر استعدادًا لتصنيف الآخرين كيهود (Allport & Kramer, 1946; Quanty, Keats, & Harkins, 1975)، فى حين أنه عندما يكون المستهدفون غامضين عرقيًّا، فإن الأشخاص المتعصبين عرقيًّا يستغرقون وقتًا أطول فى محاولة تصنيفهم (Blascovitch, Wyer, Swart, & Kibler, 1997). والأشخاص الذين يتعصبون لجماعات معينة يكونون على استعداد– وبصورة خاصة– إلى التحول من الحالة التى دعتها "برويز" Brewer (1998) بالمعالجة الشخصية للمعلومات الاجتماعية إلى حالة المعالجة القائمة على الفئة category-based processing عند الاستجابة إلى أفراد من تلك الجماعات. ومن

ثم فإنه فى المجتمعات التى تتصف بمستويات مرتفعة من التعصب، ستميل تلك التصنيفات الخاصة بين الجماعية إلى أن تكون أكثر بروزًا عبر المواقف (Brewer & Miller, 1984).

ومن ثم، فإن التصنيف عمومًا له تطبيقات فى التعصب والسلوك بين الجماعى بطرق عديدة. الطريقة الأولى، أن التصنيف إلى جماعات يعد شرطًا للسلوك بين الجماعى. الطريقة الثانية أن بروز التصنيف يؤثر فى قدر الانحياز بين الجماعى والتمييز المتولد، فى شكل تعزيز للجماعة الداخلية، وبالرغم من كونه لا يضارع التعصب، إلا أنه يبدو مؤشرًا أو نذيرًا له (للاطلاع على رؤية أوسع لتأثيرات التصنيف على الانحياز داخل الجماعة، وهوية الجماعة، والتماسك السياسى، انظر: الفصل الخامس عشر). والطريقة الثالثة أن التعصب ضد جماعات معينة يميل إلى أن يكون مرتبطًا بتصنيفات تلك الجماعات كونها من السهل الوصول إليها وبدرجة عالية بالنسبة للأشخاص المتعصبين، وعالية البروز فى المواقف الاجتماعية حيث يوجد التعصب.

الطبيعة الثلاثية للاتجاهات التعصبية بين الجماعية

لقد تمت صياغة مفهوم الاتجاهات بين الجماعية على أنها تضم ثلاثة مكونات أو طرق مختلفة، يمكن بها التعبير عن الجاذبية أو العدائية بين الجماعات. وهذا ما تضمن بصورة ثابتة مكونًا معرفيًا، فى شكل أنماط جماعية سلبية أو إيجابية، ومكونًا وجدانيًا، فى شكل مشاعر سلبية أو إيجابية نحو الجماعات؛ ومكونًا سلوكيًا، مُعَبَرًا عنه فى الميل إلى السلوك بصورة سلبية تجاه من هم خارج الجماعة، من خلال أعمال تمييزية مثلاً، والمحافظة على المساحة الاجتماعية (Allport, 1954; Rosenfeld &Stephan, 1981).

الأنماط والتعصب

يعرف علماء النفس الاجتماعى المعاصرون *الأنماط الجامدة* كمعتقدات حول الصفات الشخصية لجماعة، أو فئة من الناس (انظر Ashmore & DelBoca, 1981). وفى مقابل المقاربات الأكثر تقليدية التى رأت أن الأنماط بالضرورة غير صحيحة، أو غير عقلانية أو جامدة، أو مخطئة بطريقة ما، فإن هذه المقاربة ترى أن الأنماط تظهر أساسًا من خلال عمليات معرفية طبيعية وتكيفية فى الأساس، مثل التصنيف الذى يعمل على تقليل تعقيد معالجة المعلومات الاجتماعية (Brewer & Kramer, 1985; Messick & Mackie, 1989).

قدر كبير من البحث النفسى الاجتماعى المعاصر انبثق عن هذه الرؤية للتنميط كعملية معرفية بحتة، ومفهوم النمط كبناء معرفى ينظم ويمثّل معلومات حول الفئات الاجتماعية (انظر: Fiske, 1998, 2000; Hilton & von Hippel, 1996; Maccrae, Satngor & Hewstone, 1996). وقد كان هناك استخلاص مهم، من هذا البحث ويتحلى بجودة التنظيم، مفاده أن الأنماط تعمل كتوقعات معممة حول الفئات أو الجماعات التى تحابى إدراك وسلوك الأعضاء الأفراد لتلك الجماعات لحفظ النمط وتوليد تأكيد سلوكى لها.

ومع ذلك، فإن التنميط فى حد ذاته لا يتضمن بالضرورة تعصبًا. فالتنميط لمن هم خارج الجماعة يمكن أن يكون إيجابيًّا من الناحية التقييمية أو محايدًا أو سلبيًّا. والأنماط المقيّمة سلبًا هى فقط التى تُرى عادةً كتعبير عن اتجاهات تعصبية، الأمر الذى يطرح سؤالين مهمين حول التنميط والتعصب: **الأول**، إلى أى مدى من القوى ترتبط الأنماط السلبية لجماعات معينة بتعبيرات أخرى من التعصب ضد تلك الجماعات؟ **والسؤال الثانى**: هل التنميط السلبى لمن هم خارج الجماعة يقوم فقط على قياسٍ أو بعدٍ تقييمى،

أم أن هناك- كما أشارت البحوث الحديثة- بعديْن تقييميين متميزين للأنماط السلبية؟

في المقام الأول، تم الاعتراض وبصورة تقليدية على أن الأنماط السلبية ينبغي أن تكون شديدة الارتباط بتعبيرات أخرى عن التعصب، مثل السلوك الانفعالي التمييزي أو الكاره (Allport, 1954). ومع ذلك، فإن الدليل حتى الآن لا يدعم هذه الرؤية. وقد خلصت مراجعة "بريجهام" Brigham (1971) لأحد البحوث التي أجريت على التنميط، إلى أن الأنماط السلبية والتعصب كانا مرتبطيْن ولكن على نحو ضعيف ودون اتساق. وقد توصل بحث لاحق إلى نتائج مشابهة (Gardner, 1973, 1993; Lalonde & Gardner, 1989; Stephan, Ageyev, Coates-Shrider, Stephan, & Abalakina, 1994). وأشار تحليل بعدي/ ما ورائي meta-analysis لاختبارات تتضمن ٣٠ فرضًا علميًا من ١٢ دراسة مختلفة إلى أن التنميطات التقييمية لدى الأمريكان البيض تجاه السود قد ارتبطت بدرجة.25 مع اتجاهات عرقية عمومية للبيض عند درجة.16 مع مؤشرات للسلوك التمييزي ضد السود (Dovidio, Brigham, Johnson, & Gaertner, 1996).

المشكلة في هذا البحث هي أن هذه الدراسات اختبرت العلاقة بين التعصب والأنماط، مع تقييم الأنماط كبعد واحد عام للتقييم السلبي مقابل الإيجابي. ومع ذلك، فقد أشارت عدة دراسات إلى أن التنميط بين الجماعات يتضمن بعدين تقييميين متميزين تميزًا واضحًا: الأول يسمى بالكفاءة competence ويتضمن صفات لسمات تدل على الإنجاز، والقدرة، والمكانة، والقوة، والسلطة وذلك في مقابل عدم الكفاءة incompetence، والتدني، والضعف، ويوصف البعد الثاني عادة بالإحسان beneficence أو الدفء، أو الأخلاق ويتضمن صفات لسمات تدل على اللطف، والقبول، والكرم، وطيب

الأخلاق وذلك مقابل السوء badness، والإساءة، والوضاعة، والشر، وانعدام الأخلاق. هذان البعدان التقييميّان للأنماط ظهرا فى بحث "برووير" و"كامبل" Brewer and Campbell (1976) عن جماعات قبلية شرق أفريقية وكذلك فى دراسات تمت على الأنماط العرقية (Giles & Ryan, 1982; Singh, Choo, & Poh, 1998)، والأنماط القومية (Phalet & poppe, 1997; Poppe & Linnssen, 1999)، وأنماط الجماعات الاجتماعية (Fiske, Xu, Cuddy, & Glick, 1999).

بالإضافة إلى ذلك، فإنه يبدو أن هذين البعدين للأنماط التقييمية لهما ارتباطات مختلفة تمامًا. فالتقييم على بعد الكفاءة ارتبط بمكانة الجماعة (fiske, et al., 1999)، والقوة (Brewer & Campbell, 1976)، بينما التقييم على بعد الإحسان beneficence ارتبط بدرجة الصراع مع أو التهديد التنافسى من الجماعة (Fiske et al., 1999; Phalet & Poppe, 1997). وفى حين لم يتم سبر أغوار هذين البعدين من الأنماط التقييمية مباشرة فى علاقتهما بالأنماط العرقية، فسوف يكون هناك لاحقًا حجة أنهما يظهران كما لو أن لهما تطبيقات مهمة فى فهم العنصرية وتطوير لدراسة نماذج typology تناسب العنصرية.

إجمالاً، ومن ثم، فإن المقاربات الحديثة، لا ترى التنميط كعملية باثولوجية بل كعملية من بين عمليات شمولية ومعرفية تكيفية مثل التصنيف الذى يقلل من التعقيد الاجتماعى ويعمل كتوقعات مستديمة ذاتيًّا حول الآخرين. وعلى عكس التوقع، فقد وجدت الدراسات الإمبريقية علاقات ضعيفة نسبيًّا بين قياسات التعصب عمومًا ضد من هم خارج الجماعة والأنماط التقييمية التى حملتها تلك الجماعات. ومع ذلك، فإن هذه النتائج قد تكون مضللة، حيث هناك دليل حديث يشير إلى أن الأنماط تتضمن بعدين متميزين تمامًا من التقييم بين الجماعات: أبعاد الكفاءة والإحسان.

الموجدة بين الجماعات والتعصب

لقد ذكر "ستانجور" و"سوليفان" و"فورد" Stangor, Sullivan and Ford (1991) أنه فى الوقت الذى اعتقد فيه علماء النفس بطبيعة الحال أن الانفعال السلبى أو مشاعر كره الجماعة تجاه من هم خارجها كانت الجوهر الأساسى للتعصب، فإنه أثناء العقدين الأخيرين تحول تركيزهم على نحو كبير إلى الجوانب المعرفية، مثل التصنيف والتنميط. ولكن العديد من التعليقات المؤثرة أشارت إلى تحول آخر ممكن بالعودة إلى التأكيد على مركزية الوجدان بالنسبة للاتجاهات بين الجماعات، والسلوك، والعلاقات. فقد أشارت "فيسك" Fiske (1998)، وعلى سبيل المثال، أنه ينبغى أن يصاغ التعصب على نحو محدد كانفعال سلبى بين الجماعات. واقترح "سميث" Smith (1993) أيضًا نظرية تشير أنه عندما تكون هوية الجماعة بارزة، فإن الطريقة التى يمدح بها الناس السياقات بين الجماعية، أو العلاقات، تولد مشاعر خاصة حول الجماعة الخارجية أو من هم خارج الجماعة، وهذه "الانفعالات الاجتماعية social emotions" هى التى تشكل التعصب وتحدد السلوك داخل الجماعة.

ويشير البحث أيضًا إلى أن الوجدان تجاه الجماعات الخارجية قد يكون المكون الأكثر أهمية لاتجاهات التعصب. وقد وجد "ستانجور" وزملاؤه Stangor (1991) أن الاستجابات الوجدانية للجماعات القومية، والعرقية، والدينية كانت أفضل تنبؤًا بالتحبيذ العام والمسافة الاجتماعية لهذه الجماعات من الأنماط التى تكونت حول تلك الجماعات. وقد وجد أيضًا كل من "هادوك"، و"زانّا" و"إسس" Haddock, Zanna, and Esses (1994) أن الاستجابات الوجدانية كانت أفضل تنبؤًا من الأنماط الخاصة بالتقييمات العامة للناس فيما يتعلق بالجماعات العرقية. وقد وجد تحليل ما ورائى قام به "دوفيديو" وزملاؤه Dovidio (1996) لثلاثين فرضًا من ١٢ دراسة مختلفة أن التعصب

الوجدانى للسود يرتبط بالسلوك التمييزى ضدهم (معامل ارتباط=32.) بدرجة أكبر من ارتباطه بالأنماط المعتنقة حولهم (معامل ارتباط=16.)

وهناك دليل، مع ذلك، على أن الوجدان أو مشاعر التعصب تجاه الجماعة الخارجية، قد لا تكون أيضًا أحادية البعد، بل منظمة على بعدين متوازيين مباشرة مع تلك الأنماط التقييمية المذكورة (انظر: الفصل السادس، للاطلاع على المزيد من الأدلة حول الطبيعة ثنائية البعد للوجدان). وقد اختبر بحث قام به "ديجكر" Dijker (1987) الانفعالات التى استخلصها من ثلاث جماعات مهاجرة من المشاركين الهولنديين. وقد كشف التحليل العاملى factor analysis عن بعدين وجدانيين مستقلين نسبيًا للتعصب: الأول، اتصف بثلاث ظواهر وجدانية وثيقة الارتباط هى الغضب أو الاستثارة، والاعتناء أو الاهتمام، والقلق. بينما اتصف البعد الثانى بوجدان إيجابى، بحيث يمكن للتعصب أن يشار إليه إما عن طريق الوجدان السلبى المرتفع أو الوجدان الإيجابى المنخفض، نحو الجماعات الخارجية. وقد وجد "دجيكر" أن كلا التأثيرين السلبى والإيجابى قد تنبآ بالتقييم الكلى لجماعات الأقلية، إلا أن بعد الوجدان الإيجابى كان الأفضل تنبؤًا. كذلك وجد "ستانجور" وزملاؤه Stangor (1991) لاحقًا أن الوجدان الإيجابى المنخفض كان أفضل تنبؤًا من الوجدان السلبى للتعصب عامة، تجاه عدد من جماعات الأقلية فى الولايات المتحدة.

وقد توصل بحثان مهمان آخران إلى نتائج موازية لنتائج "ديجكر"، وأشار بحث قامت به "فيسك" وزملاؤها Fiske (1999) عن مضمون التنميط للجماعات الاجتماعية فى الولايات المتحدة أيضًا إلى وجود بعدين للاتجاهات بين الجماعية، أحدهما اتصف بالإعجاب مقابل الكره (يوازى أنماط الإحسان) والآخر اتصف بالاحترام مقابل عدم الاحترام (موازيًا لأنماط الكفاءة). أما "بروير و"كامبل" Brewer and Campbell (1976) فقد أشارا فى بحثهما عن الجماعات القبلية الشرق أفريقية، إلى أن الحب أو الجاذبية والاحترام بين

الجماعات قد ظهرا كبعدين متميزين للاتجاهات بين الجماعية. ويمكن للكره أن يتضمن وجدانًا سلبيًّا كما هو واضح نحو الجماعات الخارجية، بينما عدم الاحترام يبدو متضمنًا نقصًا فى الوجدان أو الانفعالات الإيجابية.

وهكذا، فإن النتائج المستخلَصة من البحوث والتحقيقات الثلاثة المختلفة تلتقى فى الإشارة إلى بعدين متميزين للمشاعر بين الجماعية أو الوجدان بين الجماعى، وهو يوازى مباشرة بعدى الأنماط التقييمية التى ذكرناها، ومن ثم فإن الوجدان السلبى تجاه الجماعات الخارجية أو كرههم يمكن أن يصاحب تنميطهم كأشرار أو غير أخلاقيين أو خبيثين، بينما نقص الوجدان الإيجابى (عدم الاحترام) يمكن أن يصاحب تنميطهم على أنهم غير أكفاء، ضعفاء، متخلفين، وغير ناجحين.

التعبيرات السلوكية عن التعصب: المسافة الاجتماعية، والتمييز، والعنف

فى الوقت الذى درس فيه علماء النفس الاجتماعى بصورة أساسية جوانب التعصب المعرفية، والإدراكية، والوجدانية، نجد علماء الاجتماع قد كرسوا اهتمامًا أكبر للتعبيرات السلوكية، فى شكل نوايا الناس ونوازعهم للسلوك على نحو سلبى تجاه أعضاء الجماعة الخارجية. وقد تتمثل التعبيرات السلوكية للتعصب- التى حازت القدر الأكبر من الدراسات- فى تفضيلات المساحة الاجتماعية (التجنب السلوكى) والسلوك التمييزى. والمثير هنا أن الأعمال القصدية من عنف خطير موجه ضد الأفراد بسبب عضويتهم فى فئة أو جماعة أو "جرائم الكراهية" هى الأقل بحثًا ودراسة.

إن المسافة الاجتماعية تقاس عادة عن طريق التباينات الموجودة فى استطلاع الرأى الأصلى لـ "بوجاردوس" (1925) Bogardus والذى يسأل فيه عن مدى استعداد الناس لاتصال شخصى بدرجات مختلفة من الحميمية ("مصاهرة قريبة عن طريق الزواج"، "فى شارعنا كجيران"، "العمل معا فى

مهنتى"، المواطنة فى بلدى") مع أعضاء جماعة اجتماعية معينة. ومن بين النتائج المستخلصة من بحث تم إجراؤه حول المسافة الاجتماعية كان الوقوف على الطبيعة الحسية النسبية أو المعيارية للتعصب فى المجتمعات، فقد رصدت دراسات عديدة ترتيبًا هرميًّا لتفضيلات المسافة الاجتماعية فى الولايات المتحدة كانت مقبولة على نحو واسع، وظلت ثابتة على نحو ملحوظ على مدى زمنى طويل فى القرن العشرين (Dovidio et al., 1996; Owen, Eisner, & McFaul, 1981). على قمة هذا الهرم جاءت الشعوب الأوروبية الشمالية الشقراء fair-skinned، تلاها الأوروبيون الشرقيون والجنوبيون، ثم الشعوب الآسيوية، وأخيرًا الشعوب الأفريقية فى قاع الهرم. حتى الأقليات ذات الترتيب المنخفض قبلوا الهرمية، فيما عدا مكانة جماعاتهم التى وضعوها فى مرتبة مرتفعة (Simpson & Yinger, 1985).

وقد أكد البحث المقارن لـ "هاجيندورن" Hagendoorn (1995) حول الترتيبات الهرمية للمسافة الاجتماعية داخل عدد من المجتمعات فى أوروبا الغربية والشرقية، أن هذه الهرميات كانت إجماعية consensual بدرجة عالية داخل الجماعات الاجتماعية. وقد مالت أيضًا إلى أن تكون إجماعية عبر المجموعات فى مجتمعات معينة، باستثناء حال وجود تصدعات إيديولوجية أو ثقافية حادة فى المجتمع، وهى الحالة التى قد تختلف فيها الجماعات المتصارعة على الهرمية. وقد كانت هذه هى الحال، على سبيل المثال، بالنسبة للجماعات الإسلامية مقابل الجماعات غير الإسلامية فى عديد من البلدان من الاتحاد السوفييتى سابقًا.

إن وجود تمييز سائد ضد جماعات تكون مستهدفة للتعصب قد نال قسطًا كبيرًا من التوثيق. فعلى سبيل المثال، قام "بيتيجرو" Pettigrew (1998b) بمراجعة الجزء الجوهرى من البحث على المستويات المرتفعة من التعصب والتمييز ضد الأقليات من المهاجرين الجدد فى أوروبا الغربية. وقد بينت

دراسات عدة وجود تمييز منتشر ضد السود فى الولايات المتحـــدة، بـــرغم الانخفاض الظاهر فى التعصب العلنى (انظر على ســبيل المثـــال: Crosby, Bromley, & Saxe, 1980).

ومن المثير أيضًا أنه على مستوى الجماعة يبدو هناك ميل قوى لتلك الجماعات المنمطة سلبيًا والمستهدفة من الوجدان التعصبى إلـــى أن تكـــون الأكثر تعرضًا للتمييز (انظر Hagendoorn, 1995). وهذا ما يناقض العلاقـــة الضعيفة المكتشفة بين السلوك التمييزى والأنماط السلبية والعلاقة المتوسطة بين السلوك التمييزى والوجدان بين الجماعى على مستوى الفروق الفرديـــة (Dovidio et al., 1996). إلا أنه وكما أشرنا، فإن ضعف النتائج الأخيرة قـــد يكون بسبب الفروق الفردية فى الاتجاهات بين الجماعية التى تبدو منظمـــة وفقًا لبعدين، وهو عادة ما لم يتم قياسه على نحو منفصل.

إن العدوانية والعنف ضد من هم خارج الجماعة، أو ضـــد أعـــضاء الجماعة الخارجية يشكلان التعبيرات السلوكية الأكثر تطرفًا للتعصب. وقـــد رصدت العديد من الدراسات التاريخ الطويل للعنف ضد السود فى الولايات المتحدة (Simpson & Yinger, 1985)، ووصـــف "بيتيجـــرو" Pettigrew (1998b) الانتفاضة الحديثة للعنف ضد المهاجرين فى أوروبا الغربية. ومن ثم فقد تم تركيز كثير من الاهتمام على الظروف التى تؤدى إلى التعبير عن التعصب بصور عنيفة.

ولم تجد النتائج الأولى التى تشير إلى وجود ارتباط بين قتل السود فى جنوب أمريكا والـــصعوبات الاقتـــصادية (Hovland & Sears, 1994; Raper, 1993) تأييدًا من قبل التحليلات الحديثة والبيانات الجديدة (Green, Glaser, & Rich, 1998). كما لم يظهر دليل واضح على العلاقة بين البطالـــة وجـــرائم الكره سواء ضد السود فـــى الولايـــات المتحـــدة (Green & Rich, 1998) أو "الأجانب" فى ألمانيا (Krueger & Pischke, 1997). وفـــى المقابـــل، أشـــارت

دراسات بيئية ecological إلى أن ردود الفعل الكارهة للأجانب xenophobic reactions قد تكون محتملة بشكل خاص فى المواقف التى تكون فيها "جماعات معترف بها ومتمكنة تواجه أناسًا خارجها يتحَدون بعددهم المتزايد وممارستها الاجتماعية الهرمية الموجودة مسبقًا والتى يشغلون فيها موقعًا مفضلاً" (Green, Abelson, & Garnett, 1999, p. 430).

وأخيرًا، فإن هناك أيضًا مؤشرات على أن بعدين مختلفين للسلوك التمييزى بين الجماعات، قد يكونان غير قابلين للتعريف، يوازيان تلك الأبعاد المعرَّفة بالنسبة للأنماط التقييمية والوجدان بين الجماعات. على سبيل المثال، أشار "كوفل" Kovel (1970) إلى التمييز بين العنصرية الكَرْهِيّة التى تتصف بكراهية السود وتجنبهم، وبين العنصرية القاهرة التى تتصف بالاعتقاد فى تدنيهم وتأييدها لإخضاعهم اجتماعيا. وهذا التمييز يماثل الفرق الأكثر حداثة الذى أشارت إليه "فيسك" Fiske (1998) بين التمييز "العنيف" "hot" discrimination والمرتبط بالانفعالات السلبية مثل الغضب والعدائية (والمفترض أن تقابلها الأنماط التى تعكس انفعالات سلبية مثل الشر، والسوء، وانعدام الأخلاق) وبين التمييز "الفاتر" "cold" discrimination المرتبط بأنماط سلبية حول جماعة خارجية يشير إلى وضاعتها (ومن المفترض أيضًا أن يكون مرتبطًا بالوجدان الإيجابى المنخفض أو عدم الاحترام). وتشير هذه التمييزات إلى أن الكراهية والوجدان السلبي- تجاه الجماعات الخارجية التى تُرى كجماعات سيئة منعدمة الأخلاق ومصدرِ تهديد يمكن أن يصاحبهما ويعبر عنهما فى أنواع معينة من التمييز بين الجماعى وخاصة بالتجنب، بينما عدم الاحترام أو الوجدان الإيجابى المنخفض تجاه الجماعات التى تُرى عديمة الكفاءة ووضيعة- سيصاحبهما ويعبر عنهما بأنواع أخرى من التجنب بين الجماعى وخاصة المعاملة التمييزية. والأنواع الأكثر خطورة للسلوك السلبى بين الجماعى مثل جرائم

الكراهية، قد تكون حينها موجهة ضد جماعات مكروهة وغير محترمة فى الوقت نفسه.

أنواع التعصب المختلفة

تتضمن الاتجاهات التعصبية بين الجماعية وعلى نحو متغاير المكونات الثلاثة للأنماط غير المحبذة، مشاعر الكره أو عدم الاحترام، وبعض التعبيرات السلوكية للتعصب، حتى لو كانت الأخيرة دقيقة إلى حد ما. ومن ثم فهذه هى الجوانب الشاملة نسبيًا للتعصب. والقضية النوعية هنا هى هل توجد أنواع مختلفة من التعصب؟ إحدى المقاربات التى ظهرت من بحث فى الولايات المتحدة تشير إلى وجود أنواع مختلفة من العنصرية. ومقاربة ثانية ميزت بين التعصب والأنماط الضمنية أو التلقائية فى مقابل العلنية أو الأنماط محل السيطرة. ومقاربة ثالثة تنبثق عن التعريف السابق بالبعدين المتميزين للتعصب وتستخدمهما لمقابلة أنواع عريضة من التعصب ببعضها البعض.

العنصرية التقليدية وأنواع العنصرية الجديدة

لقد عارضت نظريات عديدة شديدة الارتباط ببعضها البعض أن يكون هناك نوع جديد من العنصرية قد ظهر فى الولايات المتحدة فى العقود التى تلت انفصال الجنوب، يكون قد حل جزئيًّا محل نوع قديم من العنصرية أكثر تقليدية. وقد ظهرت هذه النظريات استجابة لنتائج تبين أنه برغم الدليل المسحى للانخفاض المتواصل والحاد فى التعصب العنصرى للبيض، بعد بدايات الستينيات من القرن العشرين (Schuman, Steeh, & Bobo, 1985)، فإن التمييز ضد السود وعدم المساواة العرقية لم تظهر انخفاضات موازية (Crosby, Bromely, & Saxe, 1980). علاوة على ذلك، فإن كثيرًا من البيض غير المتعصبين ظاهريًّا قد عارضوا بقوةٍ السياسات المقصود بها تخفيض

هذه الأشكال من انعدام المساواة (انظــر: Huddy, & Sears, 1995). وأشــار بحث آخر إلى أن السلوك الودود ظاهريًا لــدى البــيض تجــاه الــسود أو الاستجابات غير المتعصبة ظاهريًا على استطلاع الرأى يمكن أن يــصاحبها وجدان سلبى ظاهرى تكشفه مؤشرات دقيقة مثل نغمــة الــصوت (Weitz, 1972) ومــسافة الجلــوس (Hendericks & Bootzin, 1976)، أو الاســتخدام الملاحظ لخط الأنابيب الكاذب bogus pipeline، وهو تكنيك شائع الاســتخدام لزيادة الأمانة فــى التقــارير الذاتيــة. (Allen, 1975; Sigall & Page, 1971). وإجمالاً، فإن هذه النتائج تشير إلى أن العنــصرية الأمريكيــة التقليديــة أو القديمة، تتصف بمعتقدات فى النقص البيولوجى للسود وتفوق البيض والرغبة فى التفرقة والتمييز الرسمى قد حل محلها على الأقل جزئيًا نوع جديد مــن العنصرية أكثر دقة ومحل قبول على المستوى الاجتماعى.

وقد أصبحت هناك أربع مقاربات رئيسية لوصــف هــذه العنــصرية الجديدة: عنصرية رمزية أو معاصرة، تعصب متخفٍ مقابل تعصب صريح، عنصرية مترددة، وعنصرية كارهة aversive. وقد تباينت هــذه المقاربــات الأربع فى صياغة مفهوم هذه العنصرية الجديدة، إلا أن ملامحها الجوهريــة تبدو متشابهة. أولى هذه المقاربات هو وصــف العنــصرية بأنهــا رمزيــة (McConahay, 1983 & Hough, 1976; Sears & Kinder, 1971)، أو عــصرية (McConahay, 1983)، أو– الأحدث من ذلك– حقد عرقــى racial resentment (Kinder & Sanders, 1996). لقد تم وصفها كخليط من الوجدان المعادى للسود مع القيم الأخلاقية البروتستانتية التقليدية والمحافظة. فالسود مكروهون لأنهم فى نظر الناس منتهكون للقيم الأخلاقية الأساسية مثل الاعتماد على الــذات، والمسئولية الشخصية، وأخلاق العمل (Kinder &Sears, 1981). وقد تم تطوير مقياس العنصرية المعاصرة (McConahay & Hough, 1976) لقياس هذا البعد وقد مال إلى الارتباط بدرجة عالية بقياسات العنصرية التقليدية التى تتميــز

عامليًّا factorially عنها (McConahay, 1986; Sears, van Laar, Carillo, & Kosterman, 1997). وقد وجدت دراسات عديدة أن مقياس العنصرية العصرية يعد مؤشرًا أقوى بكثير لتفضيلات السياسة العرقية لدى البيض وكذلك التفضيلات الترشيحية فى الحملات الانتخابية ذات الصبغة العرقية، بما يفوق قياسات العنصرية التقليدية، أو التفضيلات السياسية، أو الإيديولوجية المحافظة (Kinder & Sanders, 1996; Kinder & Sears, 1981; Sears et al., 1997).

المقاربة الثانية للعنصرية الجديدة، تطورت بالتالى على يد "بيتجرو" و"ميرتينز" Pettigrew and Meertens (1995) اللذيْن وضعا مجموعة من المقاييس لقياس هياكل مشابهة جدًا للعنصرية الرمزية والتقليدية، والتى استخدماها بشكل واسع فى البلدان الأوروبية لقياس التعصب ضد الأقليات المحلية والجماعات الخارجية. وكان المكون الأول لديهما، "التعصب الصريح" قد تم قياسه عن طريق مقاييس فرعية لـ "التهديد"، و"الرفض"، وجوهريًّا يبدو مساويًّا للعنصرية التقليدية. أما المكون الثانى، "التعصب الخفى" فقد تم قياسه بثلاثة مقاييس فرعية، هى: "الدفاع عن القيم التقليدية" و"المبالغة فى الاختلافات الثقافية" و"نقص الوجدان الإيجابى" وهو مكوّن يشبه بوضوح العنصرية الرمزية.

المقاربة الثالثة قام فيها "كاتس" و"هاس" Katz and Hass (1988) بأخذ التمييز بين العنصرية الجديدة والقديمة إلى خطوة أبعد من خلال الإشارة إلى أن الاتجاهات العرقية لدى الأمريكان البيض يمكن أن تتضمن ليس فقط عنصرية رمزية أو خفية جديدة، بل أيضا تناقضا وجدانيًّا عرقيًّا racial ambivalence. وتشير النتائج التى توصلوا إليها إلى أن كثيرًا من البيض يمكن أن يتبنوا وعلى نحو متزامن اتجاهات معادية واتجاهات موالية للسود، وأن التناقض الوجدانى الناتج يمكن أن يفسر الاستجابات عالية الاستقطاب

للسود مع سلوك "مرغوب" من قبل السود مستخلصًا استجابات إيجابية على نحو خاص، وسلوك "غير مرغوب" من قبل السود مستخلصًا استجابات سلبية وتمييزية (انظر: Katz, Cohen, & Glass, 1975).

المقاربة الرابعة، وتقوم على العنصرية الكارهة التى، تؤكد أيضًا على التناقض الوجدانى فى اتجاهات الأمريكان البيض تجاه السود، برغم من أنها تأتى فى شكل مختلف نوعًا ما (Dovidio et al., 1996; Gaertner & Dovidio, 1986). وترى هذه المقاربة أن معظم البيض يكتسبون معتقدات المساواة والصورة غير التعصبية للذات على مستوى شعورى. إلا أن تعرضهم، وفى الوقت نفسه، لمجتمع يتصف بالاختلاف والتمايز بين السود والبيض وانعدام المساواة، إنما يولّد مشاعر سلبية واضحة تجاه السود. وهذا الازدواج يسفر عن مسلك للبيض عامة بأسلوب غير تمييزى ظاهريًا نحو السود، بغرض المحافظة على صورتهم الذاتية غير التعصبية، بينما يسلكون أيضًا على نحو تمييزى فى مواقف أكثر غموضًا، حيث يمكن للتمييز أن يكون طريقة معقولة أو مبررة.

ولكن مصطلح العنصرية الجديدة لم يمضِ دون إثارة للجدل، فقد أكدت التناولات النقدية أن العنصرية الرمزية قد تمت صياغتها كمفهوم وقياسها على نحو غير متسق على مر الوقت وأن التيمات أو الموضوعات المتباينة المعروفة بها لم يتم بلورتها وتوضيحها على نحو متماسك ولا قياسها بصورة ملائمة (Sinderman & Tetlock, 1986; Stoker, 1998). فالوجوه أو الجوانب المختلفة المرتبطة بالتعصب الخفى (Pettigrew & Meertens, 1995) والعنصرية العصرية أو الرمزية (kinder & Sears, 1981)، والكراهية، أو الحقد العرقى الذى عرفه "كيندر" و"ساندرز" Kinder and Sanders (1996) تشير فى الحقيقة إلى أن البناء قد يكون أكثر تعقيدًا ومتعدد الأوجه مما هو عليه الآن من خلال القياسات وصياغات المفاهيم الموجودة. وسوف أقترح

لاحقًا إمكانية تناول هذا التعقيد والإمساك به بصورة أكثر ملاءمة عن طريق دراسة للنماذج ثنائية الأبعاد فيما يتعلق بالتعصب.

التعصب الخفى والعلنى

إن النتائج التى تبين أن الأشخاص الذين يصنَّفون عرفًا على أنهم غير عنصريين، من الممكن أن يمارسوا التمييز بسهولة ضد السود أينما تم تبرير أو إتاحة السلوك التمييزى (Gaertner & Dovidio, 1986) هـذه النتـائج أدت أيضًا إلى بحث يميز التنميط والتعصب الخفى والعلنى (Greenwald & Banaji, 1995). والقياسات العلنية للتعصب والتنميط، مثل قياسات العنصرية العصرية أو التقليدية، تعمل على مستوى شعورى، بينما القياسات الخفية يفترض أنها تعمل بطريقة غير شعورية أو تلقائية.

وقد تم استخدام عدد متنوع من القياسات الخفية، بعضها مؤشرات سلوكية غير مباشرة أو ظاهرية خفية للتعصب، مثل الانحيازات اللغوية (Maass, 1999)، أو التخاطب بالعين (Weitz, 1972)، أو السلوكيات غير اللفظية (Brown, Dovidio, & Ellyson, 1990) والتى يمكن أن تكون عرضة للتحكم المقصود، على غير العادة. وثمة قياسات أخرى تعد خفية حقًا للاستجابات المعرفية التلقائية أو الفسيولوجية التى لا يمكن أن يتم التحكم فيها بشكل مقصود، وكانت القياسات الأكثر شيوعًا هى تلك المتعلقة بكمون الاستجابة بالنسبة لتنشيط الأنماط الإيجابية أو السلبية التى تلى تحديد الأولويات الفئوية category priming (Blair & Banaji, 1996; Dovidio, Evans, & Tylor, 1986; Gilbert & Hixon, 1991) والتباينات فى هذا الإجراء، مثل اختبار الترابط الضمنى Implicit Association Test (IAT; Greenwald, McGhee, & Schwarts, 1998).

وبالرغم من أنه غالبًا ما افتُرض أن القياسات الضمنية قد توفر معلومات أكثر دقة حول الاتجاهات الحقيقية للناس، فإن النتائج قد أشارت إلى صورة أكثر تعقيدًا، وهو الشيء الذى لا يزال غير مفهوم على نحوٍ جيد حتى الآن. فقد أبدى البيض عمومًا سلبية كبيرة على نحو ملحوظ تجاه السود على قياسات ضمنية للعنصرية، فيما يفوق ما أُحرز على القياسات العلنية (Dovidio & Gaertner, 1993). ومع ذلك فقد كانت المشكلة فى أن القياسات المختلفة للتنميط والتعصب الضمنى جاءت واهية الارتباط أو لم تكن مرتبطة على الإطلاق ببعضها البعض وبالقياسات العلنية للتعصب أو المؤشرات السلوكية للتمييز (Dovidio, et al., 2000). ومن المثير، أن المؤشرات الخاصة بالعاطفة السلبية أو الإيجابية، والتى تعد أكثر القياسات الضمنية على الإطلاق هى التى أظهرت عدم وجود ارتباط مع المؤشرات الأخرى للتعصب أو التمييز (Maass et al., 2000).

وأحد أسباب التفاوتات بين القياسات الضمنية والعلنية أنها قد تعكس نظم استجابة مختلفة. فقد بيّن "دوفيديو" وزملاؤه (1996) Dovidio أن الأنماط التقييمية الضمنية المنشطة تلقائيًا تتنبأ بردود الفعل بين العرقية العفوية لدى الناس (مثل المخاطبة بالعين، ومعدل البربشة) دون الأحكام أو السلوكيات المقصودة المتحكم بها بين العرقية (تقييمات المقابلة أو الأحكام بالإدانة). ومن ناحية أخرى، فإن القياسات العلنية للتعصب مثل مقياس العنصرية العصرية، تنبأت باستجابات مقصودة متعمدة وليست ردود فعل عفوية. وقد تم التوصل إلى نتائج "دوفيديو" وزملائه (1996) Dovidio باستخدام مهمة تحديد أولويات priming task لقياس التعصب الضمنى. ويبدو أن الدراسات التى اعتمدت على اختبار الارتباط الضمنى IAT المستخدم على نحو شائع كانت أقل نجاحًا فى التنبؤ بأى نوع من النتائج السلوكية (انظر على سبيل المثال: Karpinski & Hilton, 2001)، وهو ما يشير إلى أن صلاحيتها تحتاج إلى مزيد من الفحص والبحث (Devine, 2001).

السبب الثانى المحتمل للتفاوتات بين قياسات الاتجاه الضمنية والعلنية، هو أن المعايير الاجتماعية تحرّم التعصب ضد جماعات معينة قد تكون مسئولة عن التفاوتات بين قياسات العنصرية العلنية والضمنية. وتدعيمًا لهذه الرؤية، وجد "فرانكو" و"ماس" Franco and Maass (1999) أن قياسات التعصب الضمنية والعلنية غير مترابطة uncorrelated عندما تكون الجماعة المستهدَفة إحدى الجماعات التى لم يكن التعصب ضدها مقبولاً (اليهود) ولكنها تكون مترابطة وبصورة دالة عندما تكون الجماعة المستهدفة من الأصوليين الإسلاميين، ممن بدا التعصب ضدهم مقبولاً اجتماعيًا. ومع ذلك، فإن التأثيرات فى هذه الدراسة كانت ضعيفة نسبيًا، والمعايير الاجتماعية فيما يتعلق بالتعصب لم تُقس بل تم استنتاجها فقط. علاوة على ذلك، فقد بين "كاربنسكى" و"هيلتون" Karpinski and Hilton (2001) أن الاتجاهات الضمنية والعلنية تجاه عدد متنوع من الأهداف لم تكن مرتبطة عندما كانت الرغبة الاجتماعية غير ذات وزن.

هناك نظريتان تشيران إلى أن التفاوتات بين التعصب الضمنى والعلنى قد لا تنبثق عن معايير خارجية، بل من بواعث داخلية قائمة على القيم من أجل التحكم فى التعصبات المنشَّطة تلقائيًا، برغم من أن القيم والبواعث المقترحة تعد مختلفة نوعًا ما. وتشير نظرية العنصرية الكرهية إلى أن كثيرًا من البيض لديهم اتجاهات عنصرية أساسية خفية، ولكنهم يتبنون ويعبرون عن اتجاهات تتعلق بالمساواة على مستوى علنى بغرض المحافظة على صورة الذات كأشخاص غير متعصبين يدعون إلى المساواة (Gaertner & Dovidio, 1986). وبسبب عنصريتهم الخفية، فإنهم سوف يتصرفون بطرق تمييزية فى مواقف يمكنهم فيها عَقْلُ أو تبرير سلوكهم هذا، وسوف يفعلون ذلك دون شعور بالذنب. وتشير نظرية "ديفاين" Devine (1989) إلى أن جميع البيض يكتسبون أنماطًا وعاطفة سلبيتين تجاه السود أثناء التنشئة الاجتماعية.

وفيما بعد، يقوم بعض البيض بإدخال قيم معادية للعنصرية علنيًا واتجاهات غير تعصبية تكون حقيقية وعميقة الاعتناق. ونتيجة لذلك، فإن ردود أفعالهم التعصبية الأساسية والمنشّطة تلقائيًا تحيّد الشعور بالذنب، ومن ثم تكون فى حالة كف inhibited أينما تكون تحت سيطرة شعورية.

وقد افترضت هذه النظريات أن التعصب الضمنى والتنميطات الضمنية تعد توجهات تقييمية ثابتة نسبيًا ومنشّطة تلقائيًا فى وجود أعضاء جماعات موصومة (Devine, 2001)، إلا أن تراكم قدر كبير من الأدلة الآن يطرح إمكانية تحدى هذه الرؤية. فقد تبين أن التعصبات الضمنية، خاصة بقياسها عن طريق اختبار الترابط الضمنى IAT تبدو عالية المرونة ومتنوعة بدرجة ملحوظة فى الاستجابة إلى الهاديات الموقفية situational cues والتأثيرات الدافعية (على سبيل المثال، Blair, Ma, & Lenton, 2001; Dasgupta & Greenwald, 2001; Karpinski & Hilton, 2001; Rudman, Ashmore, & Gary, 2001). ومن ثم فقد أشار كاربنيسكى وهلتون Karpinski and Hilton (2001) إلى أن الاتجاهات الضمنية تعكس الارتباطات التقييمية مع الجماعات الخارجية التى تعرض لها الناس فى بيئتهم، وليس الدرجة التى يصدقون بها على هذه الارتباطات. ومن ثم فإن العنصرية الضمنية من شأنها أن تشير إلى التعرض لبيئة ارتبطت فيها المعلومات الإيجابية بالبيض والمعلومات الأقل إيجابية بالسود. والتقدير الاستقرائى extrapolation الذى يمكن تطبيقه هنا يفيد أنه بسبب عدم وضوح هذه الارتباطات "الضمنية" وأنها لم تكن منظمة ومثبتة بصورة شعورية فى صيغة "علنية"، فإن النموذج الفعلى للارتباطات التقييمية للجماعة الخارجية المستخلصة قد يكون متأثرًا على نحو ملحوظ بطبيعة الهاديات والإجراءات والمواقف المنشطة. وهذا ما قد يفسر مرونة التعصب الضمنى عبر المواقف وتكنيكات القياس، والارتباطات الضعيفة أو منعدمة التأثير بين القياسات الضمنية المختلفة، وبينها وبين القياسات العلنية للتعصب.

عمومًا، ما زالت دلالة التعصب الضمنى والتنميطات فى فهم التعصب تحتاج إلى استعراض أكثر وضوحًا. فالنظرية الحالية (Devine, 1989) والبحث الحالى (مثل Dovidio et al., 1996) تشير إلى أن الاستجابات الضمنية قد تكون أيضًا محددات دالة لردود أفعال الناس العفوية على أشخاص من الجماعة الخارجية فى مواقف شخصية، وأنها يمكن أن تكون غير متسقة على الإطلاق مع استجاباتهم العلنية الانفعالية المعرفية والسلوكية الأكثر اعتبارًا فى الجماعة الخارجية. ويبدو ممكنًا أن هذه الاتجاهات الضمنية قد تعكس على نحو كبير نوع الارتباطات التقييمية مع الجماعة الخارجية التى تعرض لها الناس فى بيئتهم الاجتماعية فى الماضى والتى يتم استجلابها فى مواقف بعينها.

نماذج التعصب

بالإضافة إلى التمييز الرمزي- التقليدى للعنصرية، هناك أنواع أخرى عديدة للتعصب أو العنصرية العلنية تمت الإشارة إليها. فقد ميز "فان دن بيرغى" van den Berghe (1967)، على سبيل المثال بين العنصرية الأبوية والعنصرية التقليدية. فى العنصرية الأبوية، لا يكره البيض السود، بل ربما يكون لديهم مشاعر إيجابية تجاههم، ولكنهم ينمطونهم أو يصنفونهم على أنهم أدنى ومعتمدون وطفوليون. وقد بين "جليك" وفيسك" Glick and Fiske (2002) أن مفهوم التعصب الأبوى يعد أيضًا مفيدًا لفهم العلاقات بين الجنسين والتعصب للجنس sexism (انظر: Jackman, 1994). ثانيًا، أشار كل من "بيتلهايم" و"جانوفيتس" Bettelheim and Janowitz (1964) إلى أن التعصب الموجَّه إلى جماعات عالية المكانة مثل اليهود من شأنه أن يصطبغ باهتمامات أو هواجس تتعلق بالأنا الأعلى Super Ego، مثل الحقد والحسد المنبثقين عن إخفاق المرء شخصيًا فى النجاح. ومن شأن هذا التعصب

الحاسد والناقم أن يكون مختلفاً عن "العنصرية التقليدية" الموجهة إلى الجماعات ذات المكانة المنخفضة، مثل الأمريكان السود، والتى تنبثق عن إسقاطات الهو id التى تصطبغ بالاحتقار أو التقزز.

أنواع عديدة أكثر شمولاً وتنظيمًا تأسست على الملاحظة التى قامت بها "فيسك" وزملاؤها Fiske (1999) ومؤداها أنه قد يكون هناك بعدان متميزان للاتجاهات المتعصبة: الكراهية أو النفور، مقابل الحب أو القبول. والبعد الآخر عدم الاحترام مقابل الاحترام. وهذا التمييز يتسق مع الدليل سابق الذكر حول أن هذين البعدين يجدان التعبير عنهما فى التقييم النمطى (الإحسان أو الأنماط الدافئة بالنسبة للحب، وأنماط الكفاءة بالنسبة للاحترام) والوجدان بين الجماعات (الوجدان السلبى بالنسبة للكراهية والوجدان الإيجابى المنخفض بالنسبة لعدم الاحترام) والسلوك التمييزى بين الجماعات (العنصرية النفورية بالنسبة للكراهية والعنصرية المهيمنة بالنسبة لعدم الاحترام).

وقد تمت الإشارة أيضًا إلى أن هذه الأبعاد الخاصة بالاتجاهات بين الجماعات يمكن أن ترى كتعبيرات عن نوعين أساسيين من منظومات التصنيف بين الجماعات، أى طرق للتفريق بين "نحن" و"هم" والتى ترتبط جوهريًا بالتعصب (Duckit, 2001). فى الحالة الأولى يتم تصنيف العالم الاجتماعى إلى "نحن" الطيبين، الظرفاء، والأخلاقيين، مقابل "هم" الأشرار، ممزقى الوحدة، عديمى الأخلاق. وفى الحالة الثانية، يُصنِّف العالَمُ الاجتماعى إلى "نحن" الفائقين، الأكفاء، الأقوياء والمسيطرين (أو لابد عن حق أن نكون مهيمنين) و"هم" الأدنى، عديمى الكفاءة، والضعفاء. هذان البعدان لمنظومات التصنيف بين الجماعات وما يوافقهما من تعبيرات نمطية وانفعالية وسلوكية وكل ما يتعلق بالاتجاهات ملخصة فى جدول ١٦-١.

لقد بين "جليك" و"فيسك" Glick and Fiske (2001) كيف أن تقاطع البعدين النمطيين للدفء المرتفع مقابل المنخفض (يُصطلح عليها أيضًا بالإحسان أو الأخلاق) والكفاءة العالية مقابل المنخفضة ينتج تصنيفاً رباعيًّا للاتجاهات نحو الجماعة الخارجية. وهذه الأنواع الأربعة من الاتجاهات حيال من هم خارج الجماعة أو الجماعات الأخرى هى: الإعجاب بمن هم خارج الجماعة (الجماعة الخارجية كفؤ ودافئة)، والتعصب الحاسد (الجماعة الخارجية كفؤ وغير دافئة)، والتعصب المزدرِى (الجماعة الخارجية غير دافئة وغير كفؤ)، والتعصب الأبوى (دافئة ولكنها غير كفؤ).

وقد اُقترحت إمكانية أن يكون هذا التصنيف أيضًا قائمًا على بعدين لمنظومات التصنيف (جيد مقابل سيئ، وفائق مقابل دنيء) توافقاً مع هذين البعدين النمطيين (Duckitt, 2001). وهذا من شأنه أن يوحى بإضافة مهمة إلى التصنيف. فبينما يبدو المستويان ملائميْن لنموذج الجماعات "الجيدة" مقابل "السيئة"، فإن البعد الثانى للتصنيف "الفائق" مقابل "الدنيء" يبدو فى حاجة إلى فئة ثالثة وسيطة للجماعات كـ "متكافئة".

جدول ١٦-١

بُعْدَا منظومات التصنيف بين الجماعات، وما يقابلهما من تعبيرات نمطية، وجدانية، وسلوكية، واتجاهية عامة

أبعاد منظومات التصنيف بين الجماعات	الأنماط التقييمية	العاطفة أو المشاعر بين الجماعات	السلوك بين الجماعات	التوجه العام بين الجماعات
الجيد (المدعم) مقابل السيء (المهدد)	سمات الإحسان المنخفض مقابل المرتفع (الأخلاق)	العاطفة السلبية المنخفضة مقابل المرتفعة (الغضب، الخوف، القلق)	التمييز "الساخن" النفوري والعنصرية	الحب بين الجماعات مقابل الكراهية
الفائق (المهيمن) مقابل الأدنى (التابع)	سمات الكفاءة المرتفعة مقابل المنخفضة	العاطفة الإيجابية المرتفعة مقابل المنخفضة (الإعجاب، والاحترام مقابل الازدراء)	التمييز والعنصرية المهيمنة "الباردة"	الاحترام مقابل عدم الاحترام بين الجماعات.

ومن ثم فإن هذا التصنيف المتمدد، المبين فى جدول ١٦-٢، يضيف إلى ما اقترحه "جليك" و"فيسك" نوعين مهمين للاتجاهات بين الجماعات. الأول: تركيبة من تصنيف الجماعات الخارجية كجماعات متكافئة وجيدة من شأنه أن يحدد اتجاه الجماعة الخارجية بالتسامح، أو عدم تعصب حقيقى. والثانى: تركيبة من تصنيف الجماعات الخارجية على أنها متكافئة ولكن سيئة (مهددة) من شأنها أن تعرّفها بالتعصب العدائى الذى سيكون النموذج المطابق

لعدائية الجماعة الخارجية المنبثق عن التهديد ضد الجماعات المنافسة التى تعد متكافئة نسبيًا فى المكانة والقوة (انظر Sherif & Sherif, 1953).

إن هذيْن النوعين من الاتجاهات بين الجماعات انبثق كلاهما عن تقاطع مستوى الجماعات "الفائقة" مع "الجيدة" و"السيئة"، ومن شأنه أن يتضمن وعلى نحو نموذجى اتجاهات الجماعات التابعة نحو الجماعات المهيمنة. وقد وصف "جليك" و"فيسك" Glick and Fisk (2001) فى تصنيفهما هذه الاتجاهات كـ "إعجاب بالجماعة الخارجية" و"تعصب حاسد" على التوالى. ومن شأن الإعجاب بالمجموعات الخارجية أن يكون موجهًا نحو جماعات تُرى أعلى مكانة، وقوية، وذات امتياز شرعى مقارنة بجماعة المرء، وهو ما سيترجم أو يتم التعبير عنه فى تحبيذ الجماعة الخارجية.

ونوع التعصب الموجه ضد الجماعات المصنفة كجماعات "سيئة" (مهددة) و"فائقة" سيبدو أفضل وصف كتعصب حاقد عن تعصب جليك وفيسك الحاسد، وذلك لأسباب عدة. حيث إن مثل تلك الجماعات ترى "سيئة"، فإن "تفوقها" سيرى على أنه غير شرعى، منتهك لمعايير وقيم المساواة والعدالة، إذ سيبدو الحقد فعلاً أكثر انطباقًا من الحسد. وهذا التعصب الحاقد من شأنه أن يكون مرتبطًا بحرمان نسبى ويمكن أن تمر به جماعات تابعة ضد جماعات مهيمنة، أو جماعات مهيمنة غير آمنة ضد جماعات تابعة قوية تحقق مكسبًا على حسابها.

جدول ١٦-٢

منظومتان للتصنيف بين الجماعات كأبعاد ثنائية تحدد تصنيفًا سداسيًا للاتجاهات نحو الجماعة الخارجية

تصنيف الجماعة الفائقة مقابل الدنيا	تصنيف الجيد مقابل السيئ	
	جيد (مدعم)	سيئ (مهدد)
فائق (مهيمن)		
اتجاه الجماعة الخارجية	تفضيل الجماعة الخارجية	تعصب حاقد
صورة الجماعة الخارجية	متقدم	متمايز بصورة غير عادلة
السلوك تجاه الجماعة الخارجية	فارقى	عدائى antagonistic
متكافئ		
اتجاه الجماعة الخارجية	تسامح	تعصب عدوانى
صورة الجماعة الخارجية	ودود (حليف)	مهدد (عدو)
السلوك تجاه الجماعة الخارجية	متقبل	صراع تجنب
الأدنى (التابع)		
اتجاه الجماعة الخارجية	تعصب أبوى	تعصب ازدرائى
صورة الجماعة الخارجية	معتمد	متدن ومهدد
السلوك تجاه الجماعة الخارجية	راعى patronizing	هيمنة/ استبعاد

وأخيرًا، فإن الفئتين "المتدنى والطيب" و"المتدنى والسيئ" سيدركان كخصيصة للجماعات التى تعد تابعة اجتماعيًا ومنخفضة المكانة والقوة. والتعصب الازدرائى موجه ضد جماعات مصنفة كـ "متدنية وسيئة" مكروهين ومتدنيين وهو ما يبدو مساويًا للنموذج الأمريكى للعنصرية

التقليدية. والجماعات التى ترى كـــ "متدنية وطيبة" تكون غير محترمة ولكن محبوبة، مع النموذج الذى أصبح خاصًا بالتعصب الأبوى.

هذا التصنيف التنميطى السداسى من شأنه أن يـضم أغلـب أنـواع التعصب التى تم تمييزها، برغم أن العنصرية الرمزية أو العـصرية مـن المحتمل أن تضم أنواعًا مختلفة عديدة من التعصب، قد يكون كل منها مميَّزًا لجماعة فرعية مختلفة من البيض. فالتعصب العدائى قد يكون الأكثر تمييزًا للبيض من الطبقة الوسطى المحافظة، وهو قد ينبثق عن إدراكهم للسود على أنهم غير متدنين (ومن ثم ما يعنى أنهم "متكافئون") ولكن كمهددين ومنتهكين للقيم الأخلاقية المحافظة البروتستانتية المهمة، ومن ثم فهم "سـيئون". أمـا التعصب الحاقد، فقد يكون أكثر تمييزًا للطبقة العاملة والبـيض الجنـوبيين، ويتضمن الحقد على مزايا أو مكتسبات السود التى تُرى على أنها غير عادلة (أى أن السود ينظر إليهم كمتمايزين ومن ثم "فائقون"، بهذا المعنى، ولكـن "سيئون"). وأخيرًا، التعصب الأبوى قد يكون مميزًا للبيض الليبـراليين مـن الطبقة المتوسطة. وهذا ما قد يتضمن مشاعر تعرض السود للتمييـز علـى أساسها، وتمت معاملتهم بدون عدل، ومن ثـم فهـم يـستحقون ("طيبـين" و"محبوبين") ولكنهم منخفضو المكانة الاجتماعية والتحقق، ولا يمكـنهم أن ينجحوا فى ذلك بدون مساعدة وسياسات داعمة (ومن ثم فهم "متدنون" و"غير محترمين").

مقاربتان لتفسير التعصب والصراع بين الجماعات

لقد هيمنت مقاربتان عريضتان على مجال البحث فى أسباب التعصب والعدائية بين الجماعات، رأت المقاربة الأولى العدائية بين الجماعات اتجاهًا يحمله الأفراد، بينما رأت المقاربة الثانية العدائية كظاهرة داخل الجماعـة أو بين الجماعات. وكلا المقاربتين لها أسس إمبريقية.

فقد بينت دراسات عديدة أن الأشخاص ممن يعدون غير محبّذين نسبيًا لدى جماعة خارجية أو أقلية، يميلون إلى أن يكونوا أقل تحبيذا نسبيًا لدى جماعات أخرى، بغض النظر عن خصائص هذه الجماعات الخارجية أو علاقتها بالجماعة الداخلية. ونتيجة لذلك، فإن الاتجاهات نحو الجماعات الخارجية المتخلفة كلية وحتى الجماعات الخيالية المختَلَقة تميل إلى أن تكون مرتبطة إيجابيًا ارتباطًا قويًا (Altemeyer, 1988; Bierly, 1985; Duckitt, 1992; Hartley, 1946). ويشير هذا "التعميم للتعصب generality of prejudice" إلى أن هناك خصائص ثابتة للأفراد تجعلهم أكثر أو أقل تعرضًا لتبّني واعتناق اتجاهات تعصبية بين جماعية بصفة عامة. وقد أنتجت هذه المقاربة نظريات تركز على الفروق الفردية فى التعصب وتفسره كاتجاه مكتسب ومعتنق لدى الأفراد.

من ناحية أخرى، نجد أن المقاربات الجماعية وبين الجماعية للتعصب قد نالت تأييدًا ودعمًا من الطبيعة الإجماعية والمتنمذجة اجتماعيًا للتعصب داخل الجماعات الاجتماعية الثقافية. وهذا ما يشير إلى أن العدائية بين الجماعات تنبثق عن طبيعة العلاقات بين الجماعات الاجتماعية، مسببة اعتناق جماعات معينة لاتجاهات سلبية مشتركة على نحو واسع تجاه جماعات بعينها أو أقليات دون غيرها.

وهاتان المقاربتان لتفسير التعصب؛ المقاربة الفردية والمقاربة بين الجماعية، سيتم تناولهما فيما يلى. وسوف يتبع ذلك نقاشٌ لنموذج يسعى إلى دمج المقاربتين فى تفسير أكثر شمولية للتعصب.

التفسيرات الفردية للتعصب

إحدى المقاربات لتفسير كيفية اكتساب الأفراد وتبنِّيهم لاتجاهات تعصبية بين جماعية، تفترض ببساطةٍ أن هذه الاتجاهات مُتَعَلَّمةٌ- مثلها مثل

الاتجاهات الأخرى- أثناء التنشئة الاجتماعية، ثم عُدّلت من خلال خبرات الاتصال مع أعضاء جماعة خارجية. وهناك نظريتان أخريان بارزتان، هما: نظرية الشخصية التسلطية authoritarian personality ومقاربات توجه السيطرة الاجتماعية social dominance orientation، وكلتاهما تركز على الخصائص أو الصفات التى يُفترض أنها تجعل الأفراد ينزعون، على نحو خاص، إلى التعصب والعدائية بين الجماعات.

التنشئة الاجتماعية وتعلم التعصب

هناك افتراض واسع الانتشار بأنه أثناء التنشئة الاجتماعية، يتم تعلم الاتجاهات بين الجماعية لدى الأفراد، ثم تُعدَّل من خلال التعرض للاتجاهات التى يعتنقها أشخاص آخرون مهمون فى بيئتهم تجاه هذه الجماعات، وأيضًا بالتعرض لمعلومات إيجابية وسلبية حول تلك الجماعات وطبيعة الخبرات الشخصية عبر الاتصال مع أعضاء الجماعة الخارجية (انظر Ashmore & DelBoca, 1976; Harding, Proshansky, Kutner, & Chein, 1969; Simpson & Yinger, 1985). وأشار "ألبورت" Allport (1954) إلى أن هذا التعلم من المفترض أن يكون غير مباشر بصورة رئيسية، من خلال الملاحظة، والاستنتاج، والخبرة أكثر من كونه من خلال تعليمات وتدعيم مباشر. فالتعصب يفترض أن يكون "مأخوذًا" caught وليس "متعلمًا" taught. وهذا ما يبدو شبيهًا للاقتراح الأكثر حداثة الذى قدمه كل من "كاربينسكى" و"هلتون" Karpinski and Hilton (2001) بأن الاتجاهات الضمنية بين الجماعات من شأنها أن تعكس نوع الارتباطات بين الجماعية التى يفترض أن يكون الناس قد تعرضوا لها فى بيئتهم الاجتماعية.

وقد ركزت نظرية الاتصال على نوع الاتصال الشخصى مع أعضاء الجماعة الخارجية الذى من شأنه أن يقلل من التعصب، أى أن الاتصال الذى

يجرى بين أطراف متكافئة، وعلى أساس تعاونى، ويحظى بدعم مؤسسى يؤدى إلى قيام صداقة مع أعضاء الجماعة الخارجية (Allport, 1954; Pettigrew, 1998a). والعكس صحيح أيضًا. فخبرات الاتصال التنافسية بين أطراف غير متكافئة، والتى تفتقد الدعم المؤسس، تدعم التعصب وتحول دون إقامة علاقة صداقة مع أعضاء الجماعة الخارجية.

وترى نظرية "ديفاين" Devine (1989) للأنماط التلقائية والمتحكم بها أن التعليم غير المباشر أثناء التنشئة الاجتماعية يمكن أن يسفر عن اكتساب تنميطات سلبية تجاه الجماعة الخارجية والتى سيتم استدعاؤها تلقائيًا عندما يصبح التصنيف الجماعى بعينه بارزًا. أما نظرية "ويلسون" و"ليندزى" و"سكولر" Wilson, Lindzey, and Schooler (2000) للاتجاهات المزدوجة فإنها تشير أيضا إلى أن التعلم غير المباشر من خلال الملاحظة والخبرة من شأنه أن يكون أساسًا لاتجاهات بين جماعية ضمنية وقابلة للتنشيط تلقائيًا، وهو ما قد يكون مختلفًا تمامًا، بل وربما عكس الاتجاهات بين الجماعية العلنية والمتشكلة والمعتنقة على أساس أكثر شعورية. وهذه الاتجاهات بين الجماعية العلنية تبدو محتملة الحدوث انبثاقًا عن التعلم الشعورى اللاحق للقيم والمعتقدات الإيديولوجية التى قد تناقض الاتجاهات الضمنية التى تشكلت أثناء التنشئة الاجتماعية المبكرة. وكلا المنظورين: الشخصية التسلطية وتوجه السيطرة الاجتماعية المتضمنيْن اتجاهات وقيمًا إيديولوجية مُعتنقة بصورة شعورية يبدوان مرتبطيْن بتشكيل هذه الاتجاهات العلنية بين الجماعية.

"الشخصية" التسلطية والتعصب

ترجع أصول نظرية "آدورنو" و"فرانكل- برانسويك" و"ليفنسون" و"سانفورد" Adorno, Frenkel-Brunswick, Levinson, and Sanford (1950) عن

الشخصية التسلطية authoritarian personality إلى نتائج الأبحاث التى قاموا بها[٢٩٩] والتى تقول إن الاتجاهات المعادية للسامية لم تكن معتنقة بمعزل عن- بل تشكلت كجزء من - مجموعة أعراض أوسع من الاتجاهات الاجتماعية تشمل التعصب المعمم ضد الجماعات الخارجية، والأقليات، وتمجيد التمركز حول الذات داخل الجماعة، والمذهب المحافظ السياسى الاقتصادى والاتجاهات المؤيدة للفاشية. لقد رأوا فى هذه الزملة المرضية من الاتجاهات attitudinal syndrome تعبيرًا عن بعد أساسى فى الشخصية، يتألف من تسعة سمات متغايرة، أطلقوا عليها "الشخصية التسلطية". وكان تطويرهم لمقياس الفاشية[٣٠٠] F Scale، الذى يحتوى على مصطلحات مثل "الطاعة واحترام السلطة باعتبارها أهم الفضائل التى يجب أن يتعلمها الأطفال" قد جاء بغرض قياس هذا البعد فى الشخصية. وقد اقترحت النظرية أن الشخصية التسلطية كانت تتصف بمشاعر مكبوتة من الحقد والعدائية ضاربة بجذورها فى التنشئة الاجتماعية العقابية على يد الأبوين، تلك المشاعر التى انتقلت لتكون موجَّهة إلى الجماعات الخارجية والأقليات حيث بدت مشاعر الكره ضدهم مسوغة من قبل السلطة التقليدية.

---

(٢٩٩) قامت الجمعية الأمريكية اليهودية فى مايو عام ١٩٤٤ بدعوة مجموعة من الأساتذة الأمريكيين المتخصصين فى العلوم الإنسانية بمختلف اتجاهاتها ومدارسها للقاء استمر يومين حول موضوع التعصب الدينى والعنصرى. وانبثق عن هذا اللقاء فريق للبحوث على رأسه أربعة من أشهر المتخصصين فى الموضوع آنذاك هم سانفورد وأدورنو وبرونشفيك وليفنسون، وقد صدرت عن هذا الفريق مجموعة من البحوث المنشورة التى حملت عنوان دراسات فى التعصب والتى كانت رغم عمومية عنوانها تكاد تقصر بحوثها على معاداة السامية، بل بالتحديد على المشاعر المعادية لليهود فحسب (المراجع)

(٣٠٠) مقياس الفاشية F Scale لقياس الاستعداد للفاشية وتقبل الأعمال غير الديمقراطية. وهو مقياس شهير وقديم لقياس الشخصية التسلطية، يمكنك إلقاء نظرة على النسخة الإنجليزية منه عبر هذه الوصلة: http://www.anesi.com/fscale.htm، ولمزيد من المعلومات حول المقياس، انظر أيضًا: http://en.wikipedia.org/wiki/F-scale. (المترجم).

وقد اجتذبت هذه النظرية ومقياس الفاشية اهتمامًا كبيرًا مبدئيًا. إلا أن هذا الاهتمام تضاءل مع بدايات ستينيات القرن العشرين، وذلك لأسباب منها، أولاً: إن الدليل الإمبريقى لم يدعم ميكانيزمات التحليل النفسى psychoanalytic mechanisms التى اقُترحت كأساس داعم للشخصيات التسلطية واتجاهاتها الاجتماعية (Altemeyer, 1981; Duckitt, 1992). ثانيًا، إن مقياس الفاشية ظهر مشوبًا بعيوب خطيرة انبثقت بشكل رئيسى عن افتقاده إلى الثبات، وقد اتضح اتصافه بأحادية البعد، عندما تم التخلص من الصياغة الإيجابية لكافة بنوده مما كان يؤدى إلى انحيازه إلى الموافقة acquiescent bias. وكما بين "آلتيماير" Altemeyer (1981) لاحقًا، فقد اتضح أن المقياس يقيس عدة عوامل ضعيفة الصلة ببعضها البعض.

ولكن بعد عدة عقود، تم إحياء فكرة الشخصية التسلطية. فقد وجد "آلتيماير" (1981) Altemeyer– اعتمادًا على بحث مكثف وموسّع– أن ثلاثة من الأوجه التسعة الأصلية للشخصية التسلطية التى وصفها "آدورنو" وزملاؤه (1950) Adorno، أى التقليدية والعدوانية السلطوية، والخضوع السلطوى قد تغايرت بقوة لتشكل بعدًا أحاديًا. لذلك فقد طور مقياسه لقياس هذا البعد وهو مقياس النزعة التسلطية اليمينية Right-Wing Authoritarianism (RWA).

وقد بيّن بحث لاحق لـ "آلتيماير" (Altemeyer (1981, 1988, 1998، وآخرين (انظر: Stone, Lederer, & Christie, 1993) أن مقياس النزعة التسلطية اليمينية أحادى الأبعاد ويتمتع بثبات سيكومترى، ويتنبأ بقوة بعدد كبير من الظواهر السياسية والاجتماعية والإيديولوجية وبين الجماعية، وأيضًا التعصب المعمم والتمركز العرقى الشوفينى. كما أشار بحث لاحق لـ آلتيماير" (1988, 1998) Altemeyer إلى أن عدائية الشخصيات التسلطية والاتجاهات العقابية تجاه الجماعات الخارجية والأقليات التى قد تكون راجعة

إلى تنشئتهم الاجتماعية على رؤية العالم الاجتماعى كمكان خطير ومهـدِّد. وتدعيمًا لهذا، أظهرت أبحاث أخرى ارتباطات دالة بين التسلطية والتهديد (انظر على سبيل المثال: Doty, Peterson, & Winter, 1991; Feldman & Stenner, 1997; Sales, 1973 & Friend, 1973).

توجه السيطرة الاجتماعية والتعصب

أثناء تسعينيات القرن العشرين ظهر منظور جديد عن صراع الجماعات والتمركز الذاتى العرقى ethnocentrism. وقد لاحظت نظرية السيطرة الاجتماعية أن المجتمعات تحد من صراع الجماعات إلى حدها الأدنى من خلال تعزيز الإيديولوجيات الإجماعية consensual التى تشرع انعدام المساواة والتمييز الاجتماعى، وبين الجماعى (Pratto, Sidanius, Stallworth, & Malle, 1994; Sidanius & Pratto, 1993, 1999). وقد اقترحت النظرية بُعدًا للفروق الفردية، وتوجهًا للسيطرة الاجتماعية، مقاسًا بمقياس توجُّه السيطرة الاجتماعية Social Dominance Orientation (SDO) scale الذى يمكن أن يتسبب فى تبنّى الأفراد واعتناقهم لاتجاهات متعصبة ومتمركزة عرقيًّا نحو الأقليات والجماعات الموصومة. وقد وصف "براتو" وزملاؤه Pratto (1994) توجه السيطرة الاجتماعية بصفته "توجهًا اتجاهيًّا عامًا general attitudinal orientation نحو العلاقات داخل الجماعات، يعكس ما إذا كان المرء يفضل عمومًا "أن تكون تلك العلاقات متساوية، أم هرمية" و"إلى أى مدى يرغب فى أن تكون جماعته الداخلية مسيطرة ومتفوقة على الجماعات الخارجية" (p. 742).

وقد بين أحد البحوث مع مقياس توجه السيطرة الاجتماعية SDO scale أنه يتنبأ بقوة بعدد من الظواهر الاجتماعية السياسية وبين الجماعية شبيهة بتلك التى يتنبأ بها مقياس النزعة التسلطية اليمينية RWA scale. ورغم هذا،

فإن كلا المقياسيْن يبدوان مستقليْن نسبيًا، وغالبًا ما يكـــون الارتبـــاط بـــين بعضهما البعض إما غيـــر دال أو ضـــعيف (Altemeyer, 1998; McFarland, 1998; McFarland & Andelson, 1996). فكلا المقياسين ينبئ بقوة بالتعـــصب والتمركز العرقى دون اعتماد أحدهما على الآخر، ويفـــسران معًـــا نـــسبة جوهرية من التباين فى التعصب المعمّم generalized prejudice (Altemeyer, 1998; Pratto et al., 1994; Sidanius, Pratto, & Bobo, 1994).

وقد تأكد الدور السائد للتسلطية اليمينية وتوجه الـــسيطرة الاجتماعيـــة كمؤشرات للفروق الفردية فى سلسلة من الدراسات التى لم تجـــد متغيـــرات سيكولوجية أخرى للفروق الفردية مضافة بصورة ملحوظة إلى نسبة التغاير variance فى التعصب المعمّم الذى فسرته النزعة التسلطية اليمينية وتوجـــه الـــسيطرة الاجتماعيـــة (Altemeyer, 1998; McFarland, 1998; McFarland & Adelson, 1996). وقد لاحظ "آلتيماير" Altemeyer (1950) أن مقياسى النزعـــة التسلطية اليمينية وتوجه السيطرة الاجتماعية، يبدوان ذا صـــلة بمجموعـــات مختلفة من تجمعات "السمات" التسعة الأصلية التى أدرجها "آدورنو" وزملاؤه Adorno (1950) ومن ثم خلص إلى أن هذين المقياسين يقيسان نوعين مختلفين من الشخصية التسلطية ("الخاضع" submissive و"المهـــيمن" dominant) مـــع تحديد الاثنين للميول الأساسية إلى التعصب المعمم والتمركز الذاتى العرقى.

النزعة التسلطية اليمينية وتوجه السيطرة الاجتماعية كاتجاهات شخصية أو اجتماعية

تعرضت النتيجة التى خلص إليها "آلتيماير" إلى النقد، رغم ذلك، وتبين أن كلاً من مقياسى النزعة التسلطية اليمينية وتوجه السيطرة الاجتماعية، قد تم النظر إليهما بصورة أكثر ملاءمة على أنهمـــا يقيـــسان أبعـــاد الاتجـــاه الاجتماعى أو المعتقدات الإيديولوجية وليس الشخصية (Duckitt, 2001). فقد

كرر المعلقون الإشارة إلى أن بنود مقياس توجه السيطرة الاجتماعية، وسلفه، مقياس الفاشية، لا يمتان بصلة إلى سمات الشخصية والسلوك، بل ينتميان إلى الاتجاهات والمعتقدات الاجتماعية ذات طبيعة إيديولوجية إلى حد كبير (Feldman & Stenner, 1997; Goertzel, 1987; Saucier, 2000; Stone, Lederer, & Christie, 1993, p. 232). وتتألف بنود توجه السيطرة الاجتماعية أيضًا من بيانات للاتجاه والمعتقد الاجتماعى، وعادة ما وصف "براتو" Pratto (1994) مقياس توجه السيطرة الاجتماعية كمقياس للمعتقدات الدائمة.

وكانت الرؤية القائلة بأن مقياسى النزعة التسلطية اليمينية وتوجه السيطرة الاجتماعية يقيسان اتجاهات اجتماعية أو إيديولوجية، قد نالت تدعيمًا من مراجعةٍ لبحث يبين أن التحقيقات التى جرت على بنية الاتجاهات الاجتماعية السياسية والقيم الاجتماعية الثقافية قد كشفت عن بعدين متعامدين orthogonal dimensions، أحدهما يتوافق عن قرب مع النزعة التسلطية اليمينية والآخر مع توجه السيطرة الاجتماعية (Duckitt, 2001, انظر جدول ٣). وعادة ما ميز المحققون البُعد المتوافق مع النزعة التسلطية اليمينية كنزعة محافظة اجتماعية social conservatism أو تقليدية، أو جماعوية مقابل الحرية الشخصية أو الانفتاح، أو الفردية، بينما وصفوا البُعد المتوافق مع توجه السيطرة الاجتماعية كمحافظة اقتصادية، أو اعتقاد فى انعدام المساواة، أو مسافة القوة فى مقابل الرفاهية الاجتماعية، أو المساواة، أو الإنسانية humanitarianism. علاوة على ذلك، فإن بُعد المحافظة الاجتماعية للاتجاهات الاجتماعية، عندما تم قياسه بدرجة من الثبات، تبين أنه مرتبط بقوة مع مقياس النزعة التسلطية اليمينية ومن ثم تم قياسه كعامل أو بُعدٍ واحد عمومى (Forsyth, 1980; Raden, 1999; Saucier, 2000). فقد حصل "سوسير" Saucier (2000)، على سبيل المثال، فى دراسة كبيرة الحجم للاتجاهات الاجتماعية، على معامل ارتباط.77 بين مقياس النزعة التسلطية اليمينية وبين مقياس

اتجاهى جيد التنظيم للمحافظة الاجتماعية. كما ظهر أن مقياس النزعة التسلطية اليمينية وسلفه مقياس الفاشية، شديدا التفاعل مع معالجات التهديد الموقفى (Altemeyer, 1988; Duckitt & Fisher, in press; Sales & Friend, 1973)، وهو ما يشير مُجددًا إلى أن هذه المقاييس تعد قياسات للاتجاهات الاجتماعية لا للشخصية.

إذا كان مقياسا النزعة التسلطية اليمينية وتوجه السيطرة الاجتماعية، هما قياسان لبُعدى الاتجاهات والقيم الاجتماعية أو الإيديولوجية، فإن هذا يطرح أسئلة عن ماهية الأسس الشخصية أو السيكولوجية لهذين البُعدين، ولماذا، وكيف، يؤثران على التعصب المعمم؟

نموذج معرفى دافعى للشخصية والإيديولوجية والتعصب

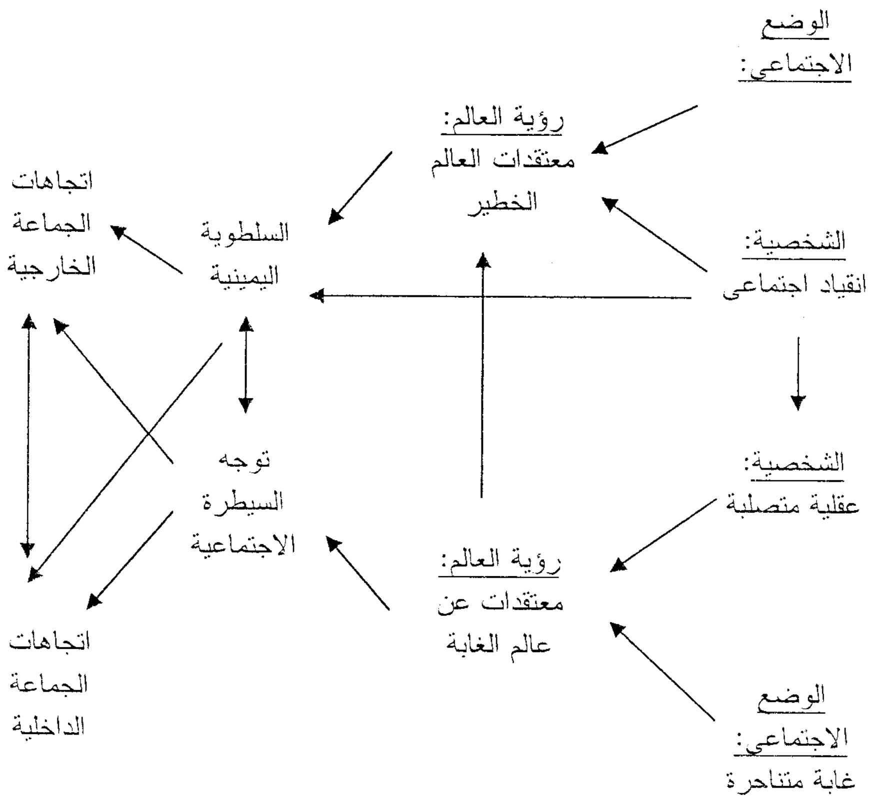
هناك نموذج مقترح تمت خلاله رؤية البعدين الأساسيين، للاتجاهات الاجتماعية أو الإيديولوجية، مُقاسيْن بمقياسى النزعة التسلطية اليمينية وتوجه السيطرة الاجتماعية تعبيرًا عن أهداف دافعية للأفراد تم إبرازها أو تنيشطها من خلال رؤاهم العالمية الاجتماعية؛ أى معتقداتهم حول طبيعة بيئتهم الاجتماعية وبواسطة أنماط شخصياتهم (Duckitt, 2000; 2001). ووفقًا لهذا النموذج، يفترض أن يكون المستوى المرتفع من النزعة التسلطية اليمينية معبرًا عن هدف دافعى للتماسك الاجتماعى (كطريقة لإرساء الاستقرار، والسيطرة، والأمن) تنشطه رؤية للعالم الاجتماعى كعالَم خطير ومهدِّد (مُقاسًا بالموافقة على بنود من قبيل: "نحن نعيش فى مجتمع خطير تتعرض فيه قيم الناس الطيبة والمهذبة والأخلاقية وطريقة حياتهم للتهديد والتمزق من قبل الناس الأشرار"). والبُعد السببى فى الشخصية سيكون متمثلاً فرضًا فى الانقياد الاجتماعى فى مقابل الاستقلال (أى سمات من قبيل "مطيع"، و"محترم" فى مقابل "غير منقاد" و"متمرد"). وكون المرء بطبعه مرتفع

الدرجة فى الانقياد الاجتماعى من شأنه أن يخلق استعدادًا أعلى لديه لإدراك التهديد الموجّه للنظام الاجتماعى الموجود، وأن يرى العالم الاجتماعى عالمًا خطيرًا ومهدِّدًا. والانقياد الاجتماعى المرتفع من شأنه أيضًا أن يكون ذا أثر مباشر على الاتجاهات التسلطية بجعل الهدف الدافعى للسيطرة الاجتماعية والأمن، والاستقرار أكثر بروزًا بالنسبة للفرد.

فى حالة توجه السيطرة الاجتماعية، يُشير النموذج إلى أن بُعد الشخصية المدعِّم هو العقلية المتصلبة مقابل العقلية المرنة التى تتميز بسمات معارضة لأن يكون المرء صلبًا، قاسيًا، غير رحيم، لا يشعر بالآخرين، متناقضًا مع أن يكون عاطفيًا، كريمًا، مباليًا، وغير أنانى. فالشخصيات متصلبة العقل من شأنها أن تميل إلى تبنّى رؤية العالم كغابة تنافسية لا ترحم يكسب فيها القوى ويخسر فيها الضعيف (مُقاسًا بالموافقة على بنود من قبيل: "إنه عالمٌ يأكل الكلب فيه صاحبَه، حيث يجب ألا تأخذك الرحمة فى بعض الأحيان"). وهذه الرؤية للعالَم من شأنها أن تنشِّط الأهداف الدافعة إلى القوة والسيطرة والتفوق على الآخرين، وهو ما سيجد التعبير عنه فى درجة مرتفعة على مقياس توجه السيطرة الاجتماعية.

هاتان الرؤيتان للعالم: الأولى كعالَم خطير مهدِّد والأخرى كعالَم مثل غابة متناحرة، ستكون متأثرة بشكل كبير بالأوضاع الاجتماعية الواقعية للأفراد، وبنمط شخصياتهم. فالأوضاع الاجتماعية الخطيرة والمهددة من شأنها أن تزيد التسلطية من خلال التأثير على الأفراد لتبنّى رؤية عالمية موافقة، بينما الأوضاع الاجتماعية التى تعد بالفعل غابة متناحرة ستؤثر على الاتجاهات الإيديولوجية للسيطرة الاجتماعية من خلال التأثير على الأفراد لتبنّى رؤية الغابة المتناحرة. والشكل ١٦-١ يلخص النموذج السببى فى الشخصية causal model، والوضع الاجتماعى، والاتجاهات الإيديولوجية والتعصب (انظر أيضًا: Duckitt, 2001). وكما يشير النموذج، فإن تأثير

الشخصية، والوضع الاجتماعى، ورؤى العالم لدى الأفراد حول التعصب قد تم التوسط بينها كليًّا من خلال أثرها على البعدين الإيـديولوجيين لاتجـاهى التسلطية اليمينية وتوجه السيطرة الاجتماعية.



شكل ١٦-١: نموذج أساسى لأثر الشخصية، والوضع الاجتماعى، ورؤية العالم على البعدين الإيديولوجيين للاتجاهات للسلطوية اليمينية وتوجه السيطرة الاجتماعية وأثرهما على الاتجاهات بين الجماعات.

وقد دعمت البحوث الحديثة هذا النموذج. أولاً، بينت ثلاث دراسات أن أبعاد الشخصية للانقياد الاجتماعى والعقلية المتصلبة يمكن أن يقاسا وبثبات، ويتم الربط بينهما- كما هو متوقع- بالاتجاهات الإيديولوجية (.Duckitt. 2001

study 1). وكان الانقياد الاجتماعى شديد الارتباط بالنزعة التسلطية اليمينية وليس بتوجه السيطرة الاجتماعية، بينما كانت العقلية المتصلبة مرتبطة بتوجه السيطرة الاجتماعية وليس بالنزعة التسلطية اليمينية. ثانيًا، بينت أربع دراسات تستخدم نمذجة المعادلة البنيوية مع المتغيرات الكامنة أنها ملائمة كلية بصورة فائقة بالنسبة لنموذج العلاقات السببية المقترحة بين بُعدى الشخصية، ورؤية العالم، والاتجاه الإيديولوجى مع بعضهما البعض مع اتجاهات الجماعة الداخلية لعينات كبيرة من نيوزيلاند، وجنوب إفريقيا، والولايات المتحدة (Duckitt, 2001; Wagner, du Plessis, & Birum, in press). وقد أكدت هذه الدراسات كل المسارات السببية التى اقترحها النموذج، فيما عدا مسارًا مباشرًا اقتُرح فى الأصل من العقلية المتصلبة لتوجه السيطرة الاجتماعية، وهو ما أسقط وقتها من النموذج وبالتالى لم يظهر فى الشكل ١٦-١.

ولهذا النموذج تطبيقات عدة، أولها أن هذين البعدين الإيديولوجيين للاتجاهات يهتمان بالمعتقدات والقيم الشعورية، ومن شأنهما أن يؤثرا رأسًا فى التعصب العلنى. وثانيها، أن النزعة التسلطية اليمينية وتوجه السيطرة الاجتماعية يعبران عن هدفين دافعيين تم إبرازهما للأفراد، وهما الأمان- التماسك منبثقًا عن التهديد، والسيطرة- التفوق المنبثق عن التنافس، على التوالى. وهذا ما يشير إلى أن أثر النزعة التسلطية اليمينية على التعصب من شأنه أن يقود- منبثقًا عن الدافعية للأمان- تماسك الجماعة، ويوجه مباشرة إلى جماعات مهدِّدة أو ممزِّقة لاستقرار وبقاء وتماسك الجماعة الداخلية أو المجتمع. وإدراك الجماعات الخارجية كمصدر تهديد من المحتمل أن ينشط منظومة التصنيف بين الجماعية لـ "هم" كسيئين، وخطيرين، وغير أخلاقيين، مقابل "نحن" طيبين ومهذبين وأخلاقيين، ومن ثم التقييم على أساس أبعاد اتجاه الكره- الحب على نحو خاص. فالجماعات الخارجية المهددة من شأنها أن تُرى أساسًا كجماعات أقل كفاءة أو متدنية أو غير محترمة.

وأثر توجه السيطرة الاجتماعية من شأنه أن يكون مدفوعًا بالرغبات التنافسية للمحافظة على السيطرة والتفوق على الجماعات الخارجية، وتكون موجهة أساسًا إلى جماعات خارجية ينبغى أن تكون أقل فى القوة والمكانة بالنسبة للجماعة الخارجية. وحيث إنه من المعتقد أن هذه الجماعات تكون شرعيًّا أدنى من الجماعة الداخلية فى القوة والمكانة، فمن المرجح أن ينشط هذا منظومة التصنيف بين الجماعات لـ "هم" الأقل جدارة والأقل قيمة، والأقل كفاءة، من "نحن"، ومن ثم التقييم على أساس بعد الاحترام- عدم الاحترام فى الاتجاهات بين الجماعية على نحو خاص. فالرغبة التى تدفعها المنافسة لتأسيس، أو للمحافظة على سيطرة مبررة على جماعة خارجية تُرى شرعيًّا أدنى من الجماعة الداخلية ينبغى أن تكون أساسًا مرتبطة بأن تكون تلك الجماعة الخارجية غير محترمة، دون أن تكون بالضرورة مكروهة.

وهذه التطبيقات تشير إلى أنه قد يكون من الممكن دمج مقاربات الفروق الفردية وديناميات الجماعة المفسرة للتعصب فى إطار دافعى عام. وسوف يتم النظر فى هذا عندما تتم مناقشة المقاربات بين الجماعية لتفسير التعصب.

التفسيرات بين الجماعية للتعصب

أربع مقاربات رئيسية تبدو قادرة على تفسير نوع العلاقات بين الجماعات، أو ظروف الاتصال والتفاعل بين الجماعات التى تولد اتجاهات سلبية مشتركة على نحو واسع تجاه جماعات بعينها دون الأخرى فى مجتمعات بعينها. المقاربة الأولى تركز على الظروف بين الجماعات التى تبرز بصورة مرتفعة وسائدة من تصنيفات بين جماعية معينة أو من تمييزات فارقة. والمقاربة الثانية حول المنافسة بين الجماعات، والثالثة حول التهديد بين الجماعات، والرابعة حول انعدام المساواة بين الجماعات فى القوة والمكانة.

التمييزات البارزة بين الجماعية

إن التمييزات الجماعية أو بين الجماعية البارزة تعد شروطًا أساسية للتنشيط والتعبير عن اتجاهات جماعية أو بين جماعية. الأمر الذى يطرح سؤالين: الأول، ما الظروف الاجتماعية وبين الجماعية التى تجعل الفروق الجماعية أو بين الجماعية بارزة ومنتشرة فى الأوضاع الاجتماعية؟ السؤال الثانى: هل الفروقات الجماعية البارزة بصورة مرتفعة والمنتشرة تولّد فى حد ذاتها التعصب تجاه الجماعة الخارجية، أم أنها فقط تولّد الوقائع الاجتماعية التى تيّسر من ظهور التعصب؟

وقد أولى علماء النفس الاجتماعى اهتمامًا قليلا نسبيًا للظروف الاجتماعية التى تجعل من تصنيفات اجتماعية معينة بارزة بصورة مرتفعة ومنتشرة عبر مدى واسع من المواقف أو الأوضاع. وفى واحدة من المناقشات القليلة لهذه المسألة، لاحظ كل من "بروير" و"ميلر" Brewer and Miller (1984) عدة عوامل من شأنها أن تشدد وتبرز الفروق الجماعية، مثل الحدود الجماعية المتقاربة convergent group boundaries، والمعاملة الجماعية الفارقة، والصراع والتنافس بين الجماعات، وانعدام المساواة بين الجماعات فى السلطة والمكانة.

فعندما تتصف الجماعات بالحدود المتقاربة – أى وجود العديد من التمايزات فى مجالات اللغة والدين والطبقة الاجتماعية والسكن الحضرى والريفى والانتماء السياسى وغيرها – ومن ثم تكون عضوية فئة اجتماعية محددة بصور متعددة، فإن هذا يجعل الاحتمال مرتفعًا لأن تكون واحدة على الأقل من الهاديات الدالة على هوية الفئة بارزة فى أى وضع من الأوضاع. وعندما لا تكون حدود الجماعة متقاربة، يجد الأفراد أنفسهم منتمين إلى جماعة مختلفة على أساس بعض المعايير، وللجماعة نفسها على معايير

أخرى. وقد لاحظ "لى فاين" و"كامبل" LeVine and Campbell (1972) كيف خفّفت العضوية الفئوية القاطعة والولاء الجماعى من حدة الصراع الداخلى فى المجتمعات القبلية، بينما ظهر أن التصنيفات القاطعة المختلقة تجريبيًا تقلل من الانحياز والتمييز بين الجماعات (Deschamps & Doise, 1978; Vanbeselaere, 1987). وقد بينت الدراسات التجريبية أيضًا كيف يمكن لخلق هويات تابعة وتصنيف التمييزات بين الجماعات إلى تمييزات داخل الجماعة أن يقلل من التحيز بين الجماعات (Dovidio, Gaertner, & Validzic, 1998).

إن مدى تعرض فئات مختلفة أو جماعات من الأشخاص لمعاملة متباينة خاصة من قبل الجهات الاجتماعية أو المؤسساتية يبدو دالا بدرجة مرتفعة فى خلق وتدعيم الهويات الجماعية وإبراز التفريق بين الجماعات. وقد ظهر هذا فى دراسات تجريبية تستخدم جماعات مصطنعة وحقيقية (Brewer & Brown, 1998; Rabbie & Horwitz, 1969) وتم توثيقها فى أوضاع طبيعية. على سبيل المثال، لاحظ "تشيروت" Chirot (2001) أن المعاملة التمييزية على يد القوى الاستعمارية فى رواندا قد حولت جماعتى الهوتو Hutu والتوسى Tusi من جماعتين متناسجتين كليةً- تتقاسمان اللغة والثقافة والمؤسسات العرفية نفسها، ونادرا ما وقع تفريق بينهما- إلى جماعتين متمايزتين وعرقين مفترقين بصورة جوهرية أدت فى نهاية المطاف إلى نتائج كارثية.

وأخيرًا، لاحظ "بروير" و"ميلر" Brewer and Miller (1984) عاملين يظهران وبصورة ملحوظة بروز التمييزات بين الجماعية: التنافس والصراع المباشر بين الجماعات، وانعدام المساواة بين الجماعات فى القوة والمكانة. ولكن هذين العاملين لا يجعلان التمايزات الجماعية أكثر بروزًا فحسب، بل أيضًا يبدوان وكأنهما محدّدان مباشران للتعصب والعدائية بين الجماعات. ومن ثم فإن التمييز بين دوريهما سيكون مختلفًا، بينما سيتم النظر فى ما إذا

كانت التمييزات البارزة والمنتشرة بين الجماعة تولّد فى حد ذاتها تعصب الجماعة الخارجية، أم تخلق الظروف الميسّرة لظهور التعصب فحسب.

وفكرة أن تمايزات الجماعة البارزة قد تخلق بنفسها التعصب، هى فكرة من شأنها أن تتسق مع المفهوم الكلاسيكى للتمركز العرقى ethnocentrism، عند "سامنر" (1906) Sumner الذى أشار إلى أن تمييز الجماعة يولّد لا مناص ارتباطًا داخل الجماعة وعدائية تجاه الجماعة الخارجية، فى حين تُظهر فيه النتائج البحثية الأكثر حداثة التى خلص إليها منظّرو الهوية الاجتماعية، أن أى نوع من التصنيف البارز للجماعة يولّد تحيزًا وتمييزًا فى صالح الجماعة الداخلية وضد الجماعة الخارجية (Brewer, 1979; Wilder, 1986). ومع ذلك فقد أشارت بحوث لاحقة إلى أن التحيز والتمييز اللذين يشحذهما مجرد التصنيف فى المواقف الجماعية العادية، يبدو أنهما يتضمنان تقييمًا معززًا وتطابقًا مع الجماعة الداخلية وليس سلبيةً وانتقاصًا من الجماعة الخارجية (Brewer, 1979; Brown, 2000).

علاوة على ذلك، فإن قياسات الهوية بين الجماعات، سواء فى جماعات الحد الأدنى أو الطبيعية، قد بينت ارتباطاتٍ ضعيفة نسبيًا وغير متسقة بسلبية الجماعة الخارجية (Brown, 2000; Hinckle, Ely, Fox-Cardamone, Maras, & Taylor, 1992; Duckitt & Muphuthing, 1998; Struch & Schwartz, 1989). وهناك أمثلة طبيعية متوافرة للمواقف بين الجماعية، حيث ميزات الجماعة متلاقية وبارزة، بينما الاتجاهات بين الجماعات تتسم بالتسامح، كما يبدو أنها حالة الأقليات الإيطالية والفرنسية والألمانية فى سويسرا (Willemsen & van Oudenhoven, 1989).

وتشير هذه النتائج إلى أن الفروق بين الجماعية البارزة بصورة مرتفعة قد لا تسبب التعصب فى حد ذاتها، ولكنها قد تخلق ظروفًا خصبة خاصة لأسباب أكثر مباشرة للتعصب لتولّد العدائية والصراع. فعندما تكون

التمييزات بين الجماعية بارزة ومنتشرة، فإن التهديدات التى تتسم بالتفاهة نسبيًّا بين الجماعات والأشكال الدنيا من انعدام المساواة فى القوة والمكانة قد تصبح بسهولة مشربة بالأهمية والعدائية. على صعيد آخر، عندما لا تكون التمييزات بين الجماعات بارزة كما هو الحال فى الغالب بالنسبة لتمييزات الطبقة الاجتماعية، فإن ظروف بين جماعية مهددة وأشكالاً جوهرية من انعدام المساواة قد تسقط بسهولة من الاهتمام.

التنافس بين الجماعات

هناك قدر كبير من الأدلة يظهر أن التنافس المباشر بين الجماعات على أية قضية تقريبًا سرعان ما يُولد وبصورة ملحوظة إدراكات واتجاهات عدائية بين الجماعات. وقد ركزت نظرية الصراع الواقعى على التنافس بين الجماعات الذى يجرى حول قضايا "واقعية" تتعلق بالقوة أو الموارد (Sherif & Sherif, 1953)، بينما ركزت نظرية الهوية الاجتماعية على التنافس "الاجتماعى" على المظهر والمكانة النسبية (Tajfel & Tuner, 1979).

وقد تم إظهار دور التنافس الواقعى فى سلسلة من التجارب الميدانية المهمة على يد "شيريف وشيريف" Sherif and Sherif (1953) باستخدام معسكرات الصيف للأولاد. فعندما بدأ معسكران للأولاد التنافس فيما بينهما فى دورى للرياضة، تطورت العدائية بين الجماعتين بسرعة وتصاعدت أحيانًا إلى صراع مفتوح. وعندما أعطيت الجماعتان هدفًا فرعيًّا مشتركًا كان عليهما التعاون لتحقيقه، أُبطل مفعول العدائية على نحو كبير. وقد تكررت هذه النتائج بصورة واسعة على مواقف وجماعات متنوعة (Blake & Mounton, 1979; Brown, Maras, Masser, Vivian, & Hewstone, 2001; Diab, 1970). ويقدم "سيمبسون" و"ينجر" Simpson and Yinger (1985) أمثلة كثيرة على أن ظهور الصراع أو التنافس المباشر بين الأمم على القضايا السياسية

أو الاقتصادية، يكون متبوعًا على نحو سريع باتجاهات وإدراكات عدائية بين الجماعات.

وترى نظرية الهوية الاجتماعية أنه عندما يكون التفريق بين الجماعات بارزًا، فإنه ينشِّط ميلاً محفَزًا للتفريق إيجابيًا بين الجماعة الداخلية، وبين الجماعة الخارجية أو إرساء هوية جماعية إيجابية (Tajfel & Turner, 1979). في الجماعات الصغرى[٣٠١] minimal group هذه الرغبة في تحقيق هوية اجتماعية إيجابية للجماعة الداخلية متصلة بالجماعة الخارجية تبدو منتجة لانحيازٍ وتمييزٍ داخل الجماعة يتضمن تعزيزًا داخلها فقط دون انتقاص أو كراهية الجماعة الخارجية. ومع ذلك، فإن ما تتضمنه هذه الرغبة من توجه تنافسي مدعم يبدو أنه يتصاعد بسهولة إلى تنافس مفتوح ومباشر على مكانة ومنزلة بين الجماعات، خاصة عندما تكون التمييزات بين الجماعية بارزة. ومثل ذلك التنافس المباشر على المكانة والمنزلة يبدو قادرًا على توليد سلبية تجاه الجماعة الخارجية في غياب أية أسس "واقعية" للتنافس. وقد كانت تجارب "شيريف" Sherif مدعمة لهذه الرؤية، لعدة أسباب: أولاً، أنها لاحظت أنه حتى قبل انعقاد الدوري الرياضي بين المعسكرين، فإن الأولاد كانوا "مُتَحَدِّين- وبحرارة- لبعضهما البعض في الرياضات التنافسية، كلٌّ واثق من فوزه" (Sherif & Sherif, 1969, p. 239). ثانيًا، إن التنافس بين معسكري الأولاد لم يكن على السلطة أو الموارد، بل فقط على منزلة الفوز دون الخسارة- وهو ما كان جديرًا بتوليد عدائية مكثفة بين جماعية.

والسؤال الذي لم يلق انتباهًا كبيرًا هو كيف بالضبط يولِّد التنافس بين الجماعات حالة السلبية تجاه الجماعة الخارجية؟ ومن بين إحدى الاحتمالات

---

(٣٠١) مصطلح **Minimal group** يستخدم في علم النفس الاجتماعي للإشارة إلى تلك الجماعات التي يتم تشكيلها عشوائيا وبمجرد إعلام أعضائها بأنهم "جماعة" وإسناد عمل ما إليهم فإنهم يشرعون في التصرف باعتبارهم جماعة في مقابل الجماعات العشوائية الأخرى (المراجع)

التى ستتم مناقشتها فى الجزء التالى، أن التنافس يتضمن عادة تهديد الجماعة الخارجية لاحتمال كسب الجماعة الداخلية أهدافًا محل تنافس. ومع ذلك، فإن التنافس يمكن أيضًا أن يتضمن الأمل فى الفوز بدلاً من الخوف من الخسارة، أو الرغبة فى الفوز دون الخسارة، وهو فيما يبدو ما كان عليه الحال مبدئيًا بالنسبة للأولاد فى تجارب "شيريف". فالتنافس يهدف إلى إرساء تفوق أو سيطرة جماعة على الأخرى، وهذا لا محالة ما يولد الاعتقاد بأن الجماعة الداخلية مخولة فى الحقيقة هذا التفوق أو هذه السيطرة، وأن الجماعة الخارجية فى مكانة أدنى بالمقارنة. وهذا التنافس أو الصراع بين الجماعات قد يستدر التعصب بطريقتين: الأولى، من خلال إدراك الجماعة الخارجية كجماعة مهددة للجماعة الداخلية. والثانية، باستدرار رغبة تنافسية لإرساء التفوق للجماعة الداخلية التى تميل إلى توليد تقييمٍ للجماعة الخارجية يُظهرها أدنى نسبيًا، أو أقل جدارة أو استحقاقًا، من الجماعة الداخلية.

التهديد بين الجماعات

هناك قدر كبير من الأدلة المؤيدة للرؤية القائلة بأن التهديد بين الجماعات، أو على الأقل إدراكه، يعد محددًا فعالاً للتعصب والعدائية بين الجماعات. وقد نالت ثلاثة أنواع من التهديد بين الجماعات اهتمامًا خاصًا فى التراث: تهديدات واقعية لموارد الجماعة من قوة وحسن العيش؛ وتهديدات رمزية لقيم الجماعة الداخلية، معتقدات ورؤية العالم؛ وتهديدات لهويات الجماعة القيّمة.

وقد لاحظ "لى فاين" وكامبل" LeVine and Campbell (1972) أن الصراع أو التنافس الواقعى بين الجماعات سوف يتضمن عمومًا تشكيل كل جماعة تهديدًا واقعيًا لموارد وحسن حال الجماعة الأخرى. وهذا التهديد الواقعى الذى يشير إليه الباحثان، سيستدر عدائية تجاه مصدر التهديد

وبالتأكيد تكون متوافقة نسبيًا مع قدر أو حجم هذا التهديد. وقد تم توثيق دور التهديد المدرك من الجماعة الخارجية ضد قوة وموارد وحسن حال الجماعة الداخلية بصورة واسعة فى العديد من الدراسات الامبريقية (Blake & Mouton, 1979; Brown et al., 2001; Huddy & Sears, 1995; Struch & Schwartz, 1989).

أما التهديدات الرمزية، فهى تظهر من الاختلافات بين الجماعات فى قيم ومعايير ومعتقدات أساسية تبدو مقوّضة أو متحدية لرؤية الجماعة للعالم. وقد أكدت نظريتان مهمتان على دور التهديدات الرمزية فى توليد التعصب ضد الجماعات الخارجية التى تحمل معتقدات وقيمًا أساسية مختلفة. وقد لاحظت نظرية "روكيتش" Rokeach لتطابق المعتقدات أن التعصب يحدث أساسًا بسبب عدم التشابه الحقيقى أو المفترض بين المعتقدات (Rokeach, Smith, & Evans, 1960). وترى نظرية إدارة الإرهاب أن الرؤى العالمية الثقافية للناس تعطيهم إحساسًا بمعنى وقيمة تحميهم وتصد عنهم القلق الوجودى الذى يصيب بالشلل، والذى يمكن أن يخلقه الوعى بعدم أهمية وفناء الإنسان (Solomon, Greenberg, & Pyszcznski, 1991). وعند المواجهة من قبل الآخرين من ذوى القيم والمعتقدات والمعايير المختلفة المهددة لرؤية العالم، فإن الناس يستجيبون بالانتقاص من هؤلاء الآخرين ورفضهم.

وهناك قدر كبير من الأبحاث تبيّن مدى ارتباط الاختلافات الجماعية بالتعصب. على سبيل المثال، فقد بيّن "روكيتش" وزملاؤه أن اختلاف المعتقدات كان أكثر أهمية من اختلاف العرق فى توليد رفض الآخرين (Rokeach et al., 1960). كما بين كل من "دى ريدر" و"تريباثى" De Ridder and Tripathi (1992) أن الآخرين ممن ينتهكون معايير الجماعة الداخلية يكونون مكروهين ومرفوضين، بينما بين "هادوك" و"زانّا" Haddock and Zanna (1993) أن الاختلافات فى القيم والمعتقدات الرمزية الأساسية تولّد

الكره تجاه الجماعة الخارجية. كم بينت البحوث بين الثقافية والانثروبولوجية وجود ارتباط قوى بين الاختلافات الثقافية والكره بين الجماعات (Brewer & Campbell, 1976; LeVine & Campbell 1972).

أما منظّرو الهوية الاجتماعية، فقد أشاروا إلى أنه عندما تكون محافظة جماعة أو تأسيسها لهوية اجتماعية إيجابية معرضةً لتهديدٍ من جماعة خارجية، فإن العدائية أو التعصب سيتولد تجاه هذه الجماعة الخارجية (Brown, 1995; Reynolds & Turner, 2001). ويصف "براون" على سبيل المثال (Brown, 1995, pp. 173-176) عدة دراسات تمت فيها إثارة مشاعر العدوانية تجاه جماعة خارجية، عندما سمع أعضاء الجماعة بأن الجماعة الخارجية قد انتقصت من، أو ذمت فى مكانتها أو إنجازاتها. وفى المواقف الاجتماعية الطبيعية، لاحظ كثير من المعلقين أن الإهانات العلنية للمنزلة والمكانة وكبرياء جماعات طبيعية أو عرقية بدت أكثر أهمية كمسببات للعدائية بين الجماعات أكثر حتى من الصراعات على مصالح اقتصادية وسياسية وعسكرية حقيقية (Chirot, 2001، انظر أيضًا: الفصل الخامس عشر). وكان من أوضح الأمثلة على ذلك الصراع بين الهند وباكستان على كشمير، وبين بريطانيا والأرجنتين على جزر فولكلاند Falklands. وقد ركز منظّرو الهوية الاجتماعية أيضًا- باهتمام خاص- على مهددات الهوية التى تنتج عن الاختلافات أو انعدام المساواة بين الجماعات من حيث المكانة والمنزلة (Tajfel & Turner, 1979)، وهو ما سنناقشه فى الجزئية التالية.

ومن ثم فهناك عمومًا، ثلاثة أنواع من التهديد بين الجماعات، تبدو قوية الارتباط بالعدائية والتعصب تجاه الجماعة الخارجية: تهديد "واقعى" لقوة وموارد وحسن حال الجماعة، وتهديدات رمزية لقيم ومعتقدات الجماعة الأساسية، وتهديدات للهوية الاجتماعية. ولا يبدو التهديد وحده مسببًا للعدائية تجاه الجماعة الخارجية التى يُنظر إليها كمصدر للتهديد، بل إنه من المرجح

أيضًا أن يُبرِز التهديد تمييزات الجماعة الداخلية بصورة مرتفعة، وقد يكون عاملاً حيويًا فى تحويل الهويات "المفتوحة" إلى هويات "متمترسة" أو متمركزة عرقيًّا (Jowitt, 2001).

انعدام المساواة بين الجماعات

فى الجماعات الاجتماعية الطبيعية يبدو انعدام المساواة بين الجماعات فى القوة والمكانة مرتبطة- على نحو متسق- بالاتجاهات السلبية بين الجماعات، فى أغلب الأحوال فى شكل تقييمات سلبية للجماعة الأقل رتبة والحفاظ على مسافة اجتماعية معها، وأحيانًا أيضا فى شكل عدائية حاقدة تجاه الجماعة الأعلى رتبة (Brewer & Campbell, 1976; Fiske et al., 1999; Hagendoorn, 1995; Poppe & Linssen, 1999). وقد يولد انعدام المساواة بين الجماعات صراعات للمصالح بين الجماعات ذات المكانة المنخفضة والمرتفعة، بحيث يمكن للتهديد بين الجماعات أن يكون مسئولاً عن بعض الاتجاهات السلبية. ومع ذلك فإن التقييمات السلبية للجماعة منخفضة القوة أو المكانة تعد شائعة، حتى عندما لا يوجد صراع أو تهديد للمصالح، حتى فى عدم وجود صراع على المصالح أو تهديد، وهذه التقييمات تبدو مصاحبة لأية اختلافات جماعية ظاهرة على أبعاد مقيّمة اجتماعيًا، مثل الدراية، والتعليم، والظروف المعيشية والمهارة والإنجاز.

وقد رأت نظريات مهمة عديدة أن انعدام المساواة بين الجماعات سبب أساسى للتعصب، سواء عن طريق التسبب فى التعصب مباشرة، أو بتوليد تهديدات بين الجماعات تسبب التعصب. فى الحالة الأولى ركزت نظرية السيطرة الاجتماعية على دور النظام أو تبرير انعدام المساواة كسبب فى التعصب، بينما فى الحالة الثانية ركزت نظرية موقف الجماعة ونظرية الهوية الاجتماعية على انعدام المساواة المولد للتهديد بين الجماعات.

وترى نظرية السيطرة الاجتماعية أن الكائنات البشرية لديها نزعة أساسية لإرساء وصيانة ترتيبات هرمية اجتماعية قائمة على الجماعة (Sidnaius & Pratto, 1993, 1999). وتحتاج انعدام المساواة القائمة على الجماعة إلى أن تكون مشرعة لتقليل الصراع الاجتماعى إلى حده الأدنى، وهذا ما يتم عبر خلق إيديولوجيات توافقية تبرر تفوق الجماعات المسيطرة على الجماعات التابعة. فالأنماط السلبية والاتجاهات المتعصبة نحو الجماعات التابعة، والأنماط والاتجاهات الأكثر إيجابية نحو الجماعات المسيطرة، تعمل مثل "أساطير مشرّعة legitimizing myths" تفسر وتعقلن انعدام المساواة بين الجماعات.

وقد رصد "سيدانيوس" و"براتو" Sidanius and Pratto (1999) عمومية وجود انعدام المساواة والتمييز القائم على الجماعة ضد الجماعات التابعة فى المجتمعات الإنسانية. وقد أظهرا هما وآخرون أن المعتقدات التى تشرع هذه الأشكال من انعدام المساواة وتحابى امتيازات الجماعة المسيطرة تعد مقبولة على نحو واسع لدى أعضاء الجماعات التابعة اجتماعيًا ("شعور زائف false consciousness": انظر: Jost & Banahi, 1994) وبالأحرى لدى المسيطرين.

وتبرير النظام لانعدام المساواة يمكن أيضًا أن يكون معبرًا عنه فى معتقدات العالَم العادل، أى المعتقدات التى ترى أن العالم يكون عادلاً ومكانًا قابلاً للتنبؤ، حيث يحصل الناس عمومًا على ما يستحقونه، ويستحقون ما يحصلون عليه (Lerner, 1980). فالناس الذين أصبحوا ضحايا لسوء الحظ أو الجماعات المحرومة، والمستغَلة، أو المقموعة، قد تكون منتَقَصَة ويُنظر إليها على أنها تستحق ما تعانيه. وقد بين "كراندال" (1994) Crandall على سبيل المثال، أن معتقدات العالم العادل كانت مرتبطة باتجاهات سلبية نحو من يعانون البدانة، حيث كانت تلومهم على ما هم فيه من أوضاع.

أما نظرية موقف الجماعة ونظرية الهوية الاجتماعية فكلتاهما ترى فى انعدام المساواة بين الجماعات مسببًا للتعصب، إما عبر توليد التهديد بين الجماعات أو بالارتباط بتهديد. فقد تمت صياغة نظرية موقف الجماعة group position theory (Blumer, 1958; Bobo, 1999) أصلاً لتفسير التعصب العرقى لدى الأمريكيين البيض، غير أنها- وكما هو واضح - لها تطبيقات أوسع من ذلك. فهى ترى أن التعصب ينبثق عن مواقف المكانة النسبية للجماعات فى النظام الاجتماعى. فأعضاء الجماعات المسيطرة سيكون لديهم شعور بالتفوق تجاه الجماعات التابعة، ومن ثم فهم يتبنون اعتقادًا بأن موقف جماعتهم المتفوق يخولهم نصيبًا أكبر نسبيًّا من السلع والموارد الاجتماعية.

ويتحول هذا الشعور بموقف الجماعة إلى تعصب ضد الجماعة التابعة عندما يبدأ أعضاء الجماعة المسيطرة فى إدراك أعضاء الجماعة التابعة كمصدر تهديد وتعدٍّ على حقوقهم الخاصة. ولا يوجد سوى بحوث قليلة اختبرت هذه النظريةً مباشرة، غير أن هناك دليلاً متسقًا معها يشير إلى أن العنف ضد السود فى الولايات المتحدة والأجانب فى أوروبا يرجح ارتباطه على نحو وثيق بالأقليات أو "الخارجيين" ذوى المكانة المنخفضة الذين يبدءون فى قطع الحدود التى كانت محرمة من قبل، أو التعدى على الحقوق الخاصة بجماعة أعلى فى الهرم الاجتماعى (Green et al., 1999).

وترى نظرية الهوية الاجتماعية أن وجود الفروق فى المكانة بين الجماعات سوف يرجح خلق تهديد للهوية الاجتماعية، ومن ثم فإنها تستدرّ سلوكًا واتجاهات عدائية بين الجماعات (Bettencourt, Dorr, Charlton, & Hume, 2001; Tajfel & Turner, 1979). وقد افترض وجود مجموعتين من العوامل توجهان أثر الفروق فى المكانة على تهديد الهوية الاجتماعية. وهاتان المجموعتان هما: قابلية حدود الجماعة للتخلل، أى إلى أى مدى يمكن للأفراد أن يتركوا الجماعة الداخلية ليصبحوا أعضاءً فى جماعة خارجية.

والمجموعة الثانية تتعلق بشرعية وثبات الفارق فى مكانة الجماعة الداخلية (Tajfel & Turner, 1979).

فإذا كانت الحدود بين الجماعات قابلة للتخلل، فإن أعضاء الجماعات ذات المكانة المنخفضة يستجيبون لتهديد الهوية الاجتماعية السلبية بتبنّى توجه للحراك الاجتماعى بدلاً من الانخراط فى منافسة مع الجماعة الأعلى مكانة. فمع حدود الجماعة القابلة للتخلل، من شأن أعضاء الجماعة الأقل مكانة أن يُظهروا انحيازًا ضئيلاً للجماعة الداخلية وتمييزًا أقل ضد الجماعة الخارجية الأعلى مكانة، وبدلاً من ذلك سيتطابقون معها ويطمحون فى الانتقال إليها. وقد بينت دراسات تجريبية قامت بها "إلميرز" وزملاؤها (Ellemeers, van Knippenberg, de Vries, & Wiljie, 1988; Ellemeers, van Knippenberg, & Wiljie, 1990) أن الجماعات ذات المكانة المنخفضة تُظهر فى الحقيقة انحيازًا أقل ضد الجماعة الخارجية وتتوحد بصورة أضعف مع جماعاتهم الداخلية، عندما تكون حدود الجماعة قابلة للتخلل مقارنة بالحالة المقابلة، أى عندما لا تكون الحدود قابلة للتخلل.

أما عندما تكون الحدود بين الجماعات غير قابلة للتخلل على نحو نسبى ولا يكون الحراك الاجتماعى مطروحًا كخيار، فإن استقرار وشرعية الفروق فى المكانة بين الجماعات من المتوقع أن يكون دالاً ومهمًّا. فإذا أُدركت الفروق فى المكانة بين الجماعات على أنها ثابتة وشرعية ("آمنة") فإن كلاً من الجماعات الأقل والأعلى مكانة ينبغى أن تُظهرا انحيازًا وتمييزًا ضئيلاً ضد بعضهما البعض. فمصالح ومزايا الجماعة الأعلى مكانة لن تكون مهددة على أية حال، ولن تكون الجماعة الأقل مكانة قادرة على حمل/ تصور "بدائل معرفية" للعلاقة الموجودة بين المكانات. من الناحية الأخرى، عندما يكون هناك إدراك بأن الفرق فى المكانة غير مستقر وغير شرعى ("غير آمن") فإن كلاً من الجماعتين يتوقع أن تُظهرا انحيازًا وتمييزًا أكثر بكثير مع محاولة الجماعة الأعلى مكانة الدفاع عن هويتها الإيجابية المهدَّدة،

ومحاولة الجماعة الأقل مكانة تعزيز هويتها الاجتماعية السلبية غير الشرعية بتحسين وضع مكانتها النسبى.

وقد عالجت دراسة تجريبية لـــ "تيرنر" و"براون" Turner and Brown (1978) مدى إدراك أو رؤية الفروق فى المكانة بين الجماعات مــن حيــث كونها ثابتة وشرعية. فتأثيرات الثبات كانت ضعيفة، ولكن النتــائج الكليــة كانت كما توقعت النظرية. فقد أظهرت كلتا الجماعتين الأعلى والأقل مكانة مستويات مرتفعةً فى الانحياز بين الجماعات والتمييز، عندما كانت الفــروق فى المكانةً غير آمنة، لا والفروق آمنة.

وفى حالات أكثر حداثة، أجرى "بيتينكورت" وزمــلاؤه Bettencourt (2001) تحليلاً ما ورائى meta analysis لدراسات تختبر أثــر الفــروق فــى المكانة بين الجماعات على الانحياز والاتجاهات فى ظل ظــروف متنوعــة لقابلية حدود الجماعة للتخلل، وشرعية المكانة، واستقرارها. وقد بــين هــذا التحليل الما ورائى نموذجًا من التأثيرات كان متسقًا مع ذلك الذى تنبأت بــه فيما يخص تهديد الهوية الاجتماعية فى الظروف المختلفة من القابلية للتخلل، والاستقرار والشرعية ولكن فقط بالنسبة للقياسات غير المرتبطــة بالمكانــة للانحياز بين الجماعات. وقد اشتمل هذا على قياسات للحب العام وبدا مناسبًا لبعد "الحب- الكره" للاتجاهات بين الجماعات (انظر جدول ١٦-١). ووفقًــا لهذه القياسات أظهرت الجماعات ذات المكانة المرتفعة انحيازًا أعلــى مــن الجماعات الأقل مكانة عندما كانت الحدود قابلة للتخلل، ولما كانت الحــدود غير ذلك، أظهرت الجماعات الأعلى مكانة انحيازًا منخفضًا عنــدما كانــت الفروق فى المكانة آمنة (شرعية ومستقرة)، وذلك يعد فرضًــا لأن هــويتهم الاجتماعية الإيجابية لم تكن مهددة. من ناحية أخرى، عندما كانــت حــدود الجماعة غير قابلة للتخلل وكانت الفروق فى المكانة غير مستقرة ولا شرعية (غير آمنة) فقد أظهرت الجماعات الأقل مكانة انحيــازًا يــضارع انحيــاز الجماعات الأعلى مكانة.

وكان هذا النموذج من النتائج مختلفاً تماماً بالنسبة لقياسات الانحياز المرتبطة بالمكانة، والتى تبدو مناسبة لبعد الاحترام- عدم الاحترام، أو اتجاه الكفاءة بين الجماعات (جدول ١٦-١). وقد أظهرت الجماعات ذات المكانة العالية مستويات مرتفعة متسقة من الانحياز بين الجماعى، عما أظهرته الجماعات الأقل مكانة عبر جميع الظروف من القابلية للتخلل والاستقرار والشرعية. وهذا التفاوت المثير للاهتمام بالنسبة لكلا النوعين من القياسات يبدو موحيًا بأن تهديد الهوية الاجتماعية ينتج تأثيرات على اتجاه الحب- الكره بين الجماعات، بينما الفروق فى المكانة فى حد ذاتها تنتج أيضا تأثيرًا مستقلاً عن تهديد الهوية الاجتماعية على بعد الاحترام- عدم الاحترام (الكفاءة).

ومن ثم، فإن انعدام المساواة بين الجماعات تنتج تأثيرات إيجابية فعالة على الاتجاهات بين الجماعات، ويبدو أن هناك ميلاً عامًّا بالنسبة للجماعات الأعلى فى القوة والمكانة لتقييم الجماعات الأقل مكانة وقوة على نحو سلبى، وقد تشاركها الجماعات الأقل مكانة وقوة هذا التقييم أيضا. ويوحى التحليل الما ورائى لـ "بيتينكورت" وزملائه Bettencourt (2001) بأن هذا التأثير قد يحدث أساسًا على بعد الاتجاه الخاص بعد الاحترام، ومع ذلك، فإن انعدام المساواة يبدو مولّدًا للتهديد، وهو ما يستدر اتجاهات سلبية نحو الجماعات أو الجماعة الخارجية المهددة، وهذا التأثير قد يحدث أساسًا على بُعد الكره فيما يتعلق بالاتجاهات بين الجماعات.

دمج التفسيرات الفردية وبين الجماعية للتعصب

يبدو أنه فى الوقت الذى قد لا تكون فيه التمييزات بين الجماعات مسببة مباشرةً للتعصب، فإنها ستكون شروطًا مهمة لظهوره. وبقدر بروز هذه التمييزات بين الجماعية على نحو إيجابى بقدر ما يكون الوضع مؤديًّا

للتعصب. ويبدو أن التنافس أو الصراع بين الجماعات، والتهديد من الجماعات الخارجية، وانعدام المساواة بين الجماعات تلعب معًا أدوارًا سببية أكثر مباشرة فى توليد التعصب. والطريقة الدقيقة التى تفعل بها ذلك لم تُوضح بشكل محدد حتى الآن. ومع ذلك، فإن أكثر النظريات أهمية تركز على الدافعية: سواء كانت ترشيدًا، أو تبريرًا محفزًا أو مدفوع لسيطرة، أو تفوق جماعات أعلى مكانة وقوة على جماعات تابعة فى الهرم الاجتماعى، أو رغبة مدفوعة بالتنافس لإرساء تفوق أو سيطرة الجماعة على الجماعات الخارجية التى يُنظر إليها على أنها أقل جدارة، أو قد تكون بجانب هذا وذاك عدائية متحفزة تجاه التهديد الصادر من الجماعة الخارجية.

وهذا ما يوحى بأن هذه العوامل الدينامية للجماعة يمكن أن تُدمج مع النموذج الدافعى لمحددات الفروق الفردية للتعصب والذى فندناه سابقًا (Duckitt, 2001). وهذا النموذج الدافعى المندمج يرى أنه عندما تكون التمييزات والهويات بين الجماعات بارزة، فإن انعدام المساواة بين الجماعات، أو المنافسة، أو التهديد ستنشّط واحدًا من الأهداف الدافعية التى سيتم التعبير عنها عند الأفراد فى معتقدات إيديولوجية سلطوية- محافظة، أو سيطرة اجتماعية، ومن خلالها تتولد العدائية تجاه الجماعة الخارجية.

فالتهديد الاجتماعى بين الجماعات، أو من جماعة خارجية أو أقلية، إنما ينشط من الترابط الاجتماعى والسيطرة والحافز إلى الدفاع عن الجماعة، وهو ما سيدل عليه مستوى الاتجاهات التسلطية لديها، وسوف تستدر أيضًا العدائية ضد الجماعة المهددة. فالاتجاهات التسلطية التى يحركها التهديد، من شأنها أن تحدد رد فعل الأفراد على تهديد الجماعة الخارجية، ومن ثم استعدادها لأن تكون عدائية تجاه الجماعات الخارجية التى أدركت أنها مهدّدة لها. وكما تمت الإشارة سابقًا، فإن إدراك التهديد من الجماعة الخارجية من شأنه أن يميل إلى تنشيط منظومة التصنيف بين الجماعية تجاه الجماعة

الخارجية المهدِّدة، بحيث يتم تصنيفها على أنها سيئة، وشريرة، وخطيرة، ومنعدمة الأخلاق مقابل "نحن" الطيبين، المحترمين، الأخلاقيين، (انظر الشكل ١٦-٢). فالجماعات الخارجية التى تشكل تهديدًا من المرجح أن تصبح مكروهة من قبل أشخاص يحملون اتجاهات تسلطية.

والفروق بين الجماعات فى القوة والمكانة وكذلك التنافس بينها من شأنه أن يفعل أو ينشط الدافعية لتفوق الجماعة وقوتها التى يحركها التنافس (مشارًا إليها عند الأفراد بمستوى توجه السيطرة الاجتماعية) لإرساء، أو المحافظة على، السيطرة والتفوق على جماعات خارجية يعتقد أنها أدنى شرعيًّا. ومن ثم فإن الأشخاص ذوى الدرجات المرتفعة على توجه السيطرة الاجتماعية من شأنهم أن يشعروا بمزيد من التنافسية مع الجماعات التابعة أو الجماعات الخارجية المنافسة، وهو ما سيولّد منظومة التصنيف بين الجماعات لبُعدِ "هم" كأقل جدارة، وأقل كفاءة، وأقل استحقاقًا من "نحن" الأكثر جدارة والأكثر كفاءة واستحقاقًا، ومن ثم ينبغى أن نكون المتفوقين. وهذه المنظومة للتصنيف ستكون مرتبطة ببعد الاتجاهات الخاص بعدم الاحترام مقابل الاحترام. فبقدر ارتفاع درجة توجه السيطرة الاجتماعية عند الأفراد بقدر ما يجب أن يكونوا مستجيبين للتنافس والعلاقات بين الجماعات للسيطرة- التبعية، وبقدر ارتفاع ميلهم إلى عدم الاحترام الاجتماعى للجماعات الخارجية المتنافسة أو التابعة، ومن ثم يشرعون سيطرتهم الفعلية أو المرغوبة.

تهديد اجتماعى أو بين الجماعات من الجماعة الخارجية

تنشط الدافعية التى يحركها التهديد إلى الدفاع عن أو حماية أمن الجماعة والترابط ضد الجماعة الخارجية (أشخاص أقوى فى السلطوية اليمينية ومن ثم يكونون أكثر سلبية تجاه الجماعات الخارجية المهددة).

ومن ثم فإن الجماعة الخارجية تدرك دون مبرر على أنها مهدد لأمن الجماعة وترابطها ومن ثم تصنف كجماعة سيئة، وشريرة، وخبيثة، ومكروهة (ولكن ليس بالضرورة أن ترى كجماعة ضعيفة، أو أدنى، أو غير محترمة)

تصنيف الجماعة الداخلية البارزة

انعدام المساواة بين الجماعات فى القوة- المكانة أو التنافسية على القوة- المكانة

تنشط التنافسية التى تحركها الدافعية إلى إرساء أو المحافظة على سيطرة وتفوق الجماعة على الجماعة الخارجية (أشخاص أقوى فى توجه السيطرة الاجتماعية المترفعة ومن ثم أكثر سلبية تجاه الجماعات التابعة أو المنافسة)

ومن ثم فإن الجماعة الخارجية تدرك على أنها أدنى شرعيًا بالنسبة للجماعة الداخلية ومن ثم تصنف كجماعة أقل فى الكفاءة، والجدارة، والقدرة، ومن ثم تكون غير محترمة (ولكن ليس بالضرورة أن ترى سيئة، أو خبيثة، أو شريرة، أو مكروهة)

شكل ١٦-٢: نوعا الديناميات الموقفية بين الجماعات التى تنشط فى حضور التصنيف البارز بين الجماعات من هدفين دافعيين متوافقين مع كل من النوعين (إمكانية الوصول المزمن والتى سيشار إليها عند الأفراد بالمعتقدات الإيديولوجية للسلطوية اليمينية وتوجه السيطرة الاجتماعية) لأعضاء الجماعة الداخلية ضد الجماعة الخارجية لتولد تبنى منظومتين للتصنيف بين الجماعات تتوافق مع التعصب وتقييمات اتجاهية سلبية.

ويأتى الدليل المدعم لهذا النموذج الدافعى الدامج، من بحث يشير إلى أن هذه العوامل الخاصة بالفروق الفردية وبين الجماعية، تبدو متفاعلة فى التنبؤ بالتعصب وتبدو أيضًا متنبئة بهذين البعدين للاتجاهات بين الجماعية بصورة مختلفة. فتأثير النزعة التسلطية اليمينية، مثلاً، على التعصب المعادى للمثلية قد يتوسطهما تهديد مدرَك (Esses, Haddock, & Zanna, 1993)، بينما

تأثير توجه السيطرة الاجتماعية على الاتجاهات المعادية للمهاجرين مثلاً يتوسطها منافسة اقتصادية (Esses, Jackson, & Armstrong, 1998). وهذا ما نال أيضًا تدعيمًا من خلال بحث يستخدم فئات اجتماعية تم اختيارها تعسفيًّا تتنوع فى التهديد أو التبعية الاجتماعية (Duckitt, 2002). فقد تبين أن النزعة التسلطية اليمينية قادرة على التنبؤ باتجاهات سلبية نحو فئات اجتماعية كانت مهددة اجتماعيًّا ولكنها ليست تابعة اجتماعيًا (مثل "نجوم الروك"، و"تجار المخدرات") بينما لم يستطع مقياس توجه السيطرة الاجتماعية التنبؤ بذلك، مع تأثير النزعة التسلطية اليمينية الذى توسطه التهديد المدرك من هذه الجماعات. وتنبأ مقياس توجه السيطرة الاجتماعية بالاتجاهات السلبية تجاه الفئات الاجتماعية التى تعد تابعة اجتماعيًّا ولكنها غير مهدِّدة (مثل ربات البيوت) بينما لم يستطع مقياس النزعة التسلطية اليمينية ذلك، مع كون تأثير توجه السيطرة الاجتماعية تتوسطه روح تنافسية تجاه هذه الجماعات. فضلاً عن أن النزعة التسلطية اليمينية كانت أكثر ارتباطًا بكره هذه الفئات المهددة اجتماعيًا من ارتباطها باحترامها، فى حين أن توجه السيطرة الاجتماعية كان أكثر ارتباطًا بعدم احترام هذه الفئات الاجتماعية التابعة أكثر من كرهها.

وقد وجدت "فيسك" وزملاؤها (1999) Fiske أن مكانة الجماعات الاجتماعية قد تنبأت بتقييم يقوم على أساس بعد نمط الكفاءة competence stereotype dimension، بينما التهديد المدرَك من هذه الجماعات تنبأ كيف تم تقييمهم على أساس بعد الدفء warmth. وبالمثل، وجد "بوب" ولينسن" Poppe and Linssn (1999) أن قوة الجماعات القومية والعرقية تنبأت بكيفية تقييمهم على أساس بعد الكفاءة، بينما درجة التهديد من أو الصراع مع هذه الجماعات تنبأت بكيفية تقييمها على أساس بعد الدفء.

ومن ثم، فإن هذا النموذج يبدو دامجًا لكل من الفروق الفردية والعوامل بين الجماعات فى نموذج دافعى واحد يفسر التعصب. ومع ذلك، فإنه يركز

على أهداف دافعية بارزة وعلى التعبير عنها علنية فى اعتناق أو حمل معتقدات وقيم إيديولوجية، مثل النزعة التسلطية اليمينية وتوجه السيطرة الاجتماعية. ومن هنا، فإن هذا النموذج يمكن أن يفسر الاتجاهات الضمنية بين الجماعات ولكنه لا يبدو من المحتمل أن يكون مسئولاً عن الاتجاهات الضمنية بين الجماعات، خاصة عندما تكون هذه الاتجاهات غير متسقة مع الاتجاهات العلنية. وفى تدعيم هذا النموذج بين "ماكفلارند" و"ماترن" McFlarland and Mattern (2001) أن النزعة التسلطية اليمينية وتوجه السيطرة اليمينية كانا شديدى الارتباط بأنواع التعصب العلنية ضد جماعات معينة ولكنهما غير مرتبطيْن بالتعصب الضمنى ضد هذه الجماعات (انظر أيضا Karpinski & Hilton, 2001). وقد تكون أنواع التعصب الضمنية، كما تشير نظرية "ديفاينز" (1989) Devine مكتسبة أثناء التنشئة الاجتماعية من خلال تعلّم غير مباشر واستنتاجات حول العلاقات بين الجماعات ذات طبيعة غير دافعية فى الأساس، وهو ما وصفه "آلبورت" (1954) Allport كتعصب "مكتَسَب وليس متعلَّمًا"، ومن ثم فإن هذا التعصب الضمنى المكتسب من شأنه كما أشار "كاربنيسكى" و"هلتون" Karpinski and Hilton (2001) أن يعكس تعرض الأفراد لبيئات اجتماعية تتصف بارتباطات سلبية سائدة مع جماعات موصومة، قد تكون مختلفة تمامًا عن الدرجة التى صدق بها هؤلاء الأفراد على هذه الارتباطات، فبقدر تصديقهم عليها بقدر ما سيتم التعبير عنها فى اتجاهات مكتسبة ومعتنقة علنية وبصورة أكثر شعورية لأنها تقوم على أساس وتدعيم معتقدات وقيم إيديولوجية معتنقة علنًا.

ففى الوقت الذى حدثت فيه أشكال مهمة من التقدم فى فهم طبيعة وأسباب الاتجاهات التعصبية المعتنقة علنًا، والعدائية العلنية بين الجماعات، لا تزال طبيعة وأسباب التعصبات الضمنية أو الخفية والعدائية الخفية بين الجماعات تطرح تحديات رئيسية جديدة أمام علماء الاجتماع؛ بغية فهمها.

وسوف يكمن التحدى الأكبر فى استخدام المعرفة المكتسبة بهــدف تطــوير برامج وسياسات من شأنها تخفيف حدة التوترات بين الجماعــات، وتقــزيم الدور المدمر للتعصب فى الشئون الإنسانية.

(1954) described as prejudice being "caught not taught." Such implicit "caught" prejudices would therefore, as Karpinski and Hilton (2001) have suggested, reflect individuals' exposure to social environments characterized by predominantly negative associations with stigmatized outgroups, which might be quite different from the degree to which these individuals endorsed these associations. The degree to which they actually endorsed these associations would then be expressed in more consciously acquired and held explicit intergroup attitudes based on and buttressed by overtly held ideological beliefs and values.

Thus, while important advances have occurred in the understanding of the nature and causes of explicitly held prejudiced attitudes and overt intergroup hostility, understanding the nature and causes of underlying implicit prejudices and covert intergroup hostility poses major new challenges for social scientists. The more ultimate challenge will be use the knowledge acquired to develop programs and policies to alleviate intergroup tensions and conflict and reduce the destructive role of prejudice in human affairs.

References

Adorno, T., Frenkel-Brunswick, E., Levinson, D., & Sanford, N. (1950). *The authoritarian personality.* New York: Harper.

Allen, B. (1975). Social distance and admiration reactions of unprejudiced whites. *Journal of Personality, 43,* 709–726.

Allen, V., & Wilder, D. (1975). Categorization, belief similarity, and intergroup discrimination. *Journal of Personality and Social Psychology, 32,* 971–977.

Allport, G. (1954). *The nature of prejudice.* Reading, MA: Addison-Wesley.

Allport, G., & Kramer, B. M. (1946). Some roots of prejudice. *Journal of Psychology, 22,* 9–39.

Altemeyer, B. (1981). *Right-wing authoritarianism.* Winnipeg, Canada: University of Manitoba Press.

Altemeyer, B. (1988). *Enemies of freedom: Understanding right-wing authoritarianism.* San Francisco: Jossey-Bass.

Altemeyer, B. (1998). *The other "authoritarian personality."* In M. P. Zanna (Ed.), *Advances in experimental social psychology* (Vol. 30, pp. 47–92). San Diego, CA: Academic Press.

Ashmore, R., & DelBoca, F. (1976). Psychological approaches to understanding intergroup conflict. In P. Katz (Ed.), *Towards the elimination of racism* (pp. 73–123). New York: Pergamon.

Ashmore, R., & DelBoca, F. (1981). Conceptual approaches to stereotypes and stereotyping. In D. Hamilton (Ed.), *Cognitive processes in stereotyping and intergroup behavior* (pp. 1–36). Hillsdale, NJ: Erlbaum.

Berkowitz, L., & Green, J. A. (1962). The stimulus qualities of the scapegoat. *Journal of Abnormal and Social Psychology, 64,* 293–301.

Bettelheim, B., & Janowitz, M. (1964). *Social change and prejudice.* London: Collier-Macmillan.

Bettencourt, B., Dorr, N., Charlton, K., & Hume, D. (2001). Status differences and in-group bias: A meta-analytic examination of the effects of status stability, status legitimacy, and group permeability. *Journal of Personality and Social Psychology, 127,* 520–542.

Bierly, M. M. (1985). Prejudice toward contemporary outgroups as a generalized attitude. *Journal of Applied Social Psychology, 15,* 189–199.

Blair, I., & Banaji, M. (1996). Automatic and controlled processes in stereotype priming. *Journal of Personality and Social Psychology, 70,* 1142–1163.

Blair, I., Ma, J., & Lenton, A. (2001). Imagining stereotypes away: The moderation of implicit stereotypes through mental imagery. *Journal of Personality and Social Psychology, 81,* 828–841.

Blake, R. R., & Mouton, J. S. (1979). Intergroup problem solving in organizations: From theory to practice. W. G. Austin & S. Worchel (Eds.), *The social psychology of intergroup relations* (pp. 19–32). Monterey, CA: Brooks/Cole.

Blascovitch, J., Wyer, N., Swart, L., & Kibler, J. (1997). Racism and racial categorization. *Journal of Personality and Social Psychology, 72,* 1364–1372.

Blumer, H. (1958). Race prejudice as a sense of group position. *Pacific Sociological Review, 1,* 3–7.

Bobo, L. (1999). Prejudice as group position: Microfoundations of a sociological approach to racism and race relations. *Journal of Social Issues, 55,* 445–472.

Bogardus, E. (1925). Measuring social distance. *Journal of Applied Sociology, 9,* 299–308.

Brewer, M. (1979). In-group bias in the minimal intergroup situation: A cognitive-motivational analysis. *Psychological Bulletin, 86,* 307–324.

Brewer, M. (1998). Category-based versus person-based perception in intergroup contexts. In W. Stroebe & M. Hewstone (Eds.), *European review of social psychology* (Vol. 9, pp. 77–106). New York: Wiley.

Brewer, M., & Brown, R. (1998). Fiske, S. (1998). Intergroup relations. In D. Gilbert, S. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *The handbook of social psychology* (4th ed., vol. 2, pp. 554–594). New York: McGraw-Hill.

Brewer, M., & Kramer, R. (1985). The psychology of intergroup attitudes and behavior. *Annual Review of Psychology, 36,* 219–243.

Brewer, M. B., & Campbell, D. T. (1976). *Ethnocentrism and intergroup attitudes: East African evidence.* New York: Sage.

Brewer, M. B., & Miller, N. (1984). Beyond the contact hypothesis: Theoretical perspectives on desegregation. In N. Miller & M. B. Brewer (Eds.), *Groups in contact: The psychology of desegregation* (pp. 281–302). San Diego, CA: Academic.

Brigham, J. (1971). Ethnic stereotypes. *Psychological Bulletin, 76,* 15–38.

Brown, C., Dovidio, J., & Ellyson, S. (1990). Reducing sex differences in visual displays of dominance: knowledge is power. *Personality and Social Psychology Bulletin, 16,* 358–368.

Brown, R. (1995). *Prejudice: It's social psychology.* Oxford: Blackwell.

Brown, R. (2000). Social identity theory: Past achievements, current problems and future challenges. *European Journal of Social Psychology, 30,* 745–778.

Brown, R., Hinkle, S., Ely, P., Fox-Cardamone, L., Maras, P., & Taylor, L. (1992). Recognizing group diversity: Individualist-collectivist and autonomous-relational social orientations and their implications for intergroup processes. *British Journal of Social Psychology, 31,* 327–342.

Brown, R., Maras, P., Masser, B., Vivian, J., & Hewstone, M. (2001). Life on the ocean wave: Testing some intergroup hypotheses in a naturalistic setting. *Group Processes and Intergroup Relations, 4*, 81–97.

Chirot, D. (2001). Introduction. In D. Chirot & M. Seligman (Eds.), *Ethnopolitical warfare: Causes, consequences, and possible solutions* (pp. 3–26). Washington, DC: American Psychological Association.

Crandall, C. (1994). Prejudice against fat people: Ideology and self-interest. *Journal of Personality and Social Psychology, 66*, 882–894.

Crosby, F., Bromley, S., & Saxe, L. (1980). Recent unobtrusive studies of Black and White discrimination and prejudice: A literature review. *Psychological Bulletin, 87*, 546–563.

Dasgupta, N., & Greenwald, A. (2001). On the malleability of automatic attitudes: Combating automatic prejudice with images of admired and disliked individuals. *Journal of Personality and Social Psychology, 81*, 800–814.

De Ridder, R., & Tripathi, R. (1992). *Norm violation and intergroup relations.* Oxford: Clarendon Press.

Deschamps, J-C., & Doise, W. (1978). Crossed category memberships in intergroup relations. In H. Tajfel (Ed.), *Differentiation in social groups: Studies in the social psychology of intergroup relations* (pp. 141–158). London: Academic.

Devine, P. (1989). Stereotypes and prejudice: Their automatic and controlled components. *Journal of Personality and Social Psychology, 56*, 5–18.

Devine, P. (2001). Implicit prejudice and stereotyping: How automatic are they? *Journal of Personality and Social Psychology, 81*, 757–759.

Diab, L. (1970). A study of intragroup and intergroup relations among experimentally produced small groups. *Genetic Psychology Monographs, 82*, 49–82.

Dijker, A. (1987). Emotional reactions to ethnic minorities. *European Journal of Social Psychology, 17*, 305–325.

Doty, R., Peterson, B., & Winter, D. (1991). Threat and authoritarianism in the United States, 1978–1987. *Journal of Personality and Social Psychology, 61*, 629–640.

Dovidio, J., Brigham, J., Johnson, B., & Gaertner, S. (1996). Stereotyping, prejudice, and discrimination: Another look. In N. Macrae, C. Stangor, & M. Hewstone (Eds.), *Stereotypes and stereotyping* (pp. 276–319). New York: Guilford.

Dovidio, J., Evans, N., & Tylor, R. (1986). Racial stereotypes: The contents of their cognitive representations. *Journal of Experimental Social Psychology, 22*, 22–37.

Dovidio, J., & Gaertner, S. (1993). Stereotypes and evaluative intergroup bias. In D. Mackie & D. Hamilton (Eds.), *Affect, cognition, and stereotyping* (pp. 167–193). San Diego, CA: Academic Press.

Dovidio, J., Gaertner, S., & Validzic, A. (1998). Ingroup bias: status, differentiation, and a common ingroup identity. *Journal of Personality and Social Psychology, 75*, 109–120.

Duckitt, J. (1992). *The social psychology of prejudice.* New York: Praeger.

Duckitt, J. (2000). Culture, personality, and prejudice. In S. Renshon & J. Duckitt, (Eds.), *Political psychology: Cultural and crosscultural foundations* (pp. 89–107). New York: New York University Press.

Duckitt, J. (2001). A dual process cognitive-motivational theory of ideology and prejudice. In M. P. Zanna (Ed.), *Advances in experimental social psychology* (Vol. 33, pp. 41–113). San Diego, CA: Academic Press.

Duckitt, J. (2002). Intergroup threat and competitiveness mediate the relationships

between dual dimensions of ideological attitudes and prejudice. Manuscript submitted for publication.

Duckitt, J., & Fisher, K. (in press). The impact of social threat on worldview and ideological attitudes. *Political Psychology*.

Duckitt, J., & Mphuthing, T. (1998). Group identification and intergroup attitudes: A longitudinal analysis in South Africa. *Journal of Personality and Social Psychology, 74*, 80–85.

Duckitt, J., Wagner, C., du Plessis, I., & Birum, I. (2002). The psychological bases of ideology and prejudice: Testing a dual process model. *Journal of Personality and Social Psychology, 83*, 75–93.

Ellemers, N., van Knippenberg, A., de Vries, N., & Wilkie, H. (1988). Social identification and permeability of group boundaries. *European Journal of Social Psychology, 18*, 479–513.

Ellemers, N., van Knippenberg, A., & Wilkie, H. (1990). The influence of the permeability of group boundaries and stability of group status on strategies of individual mobility and social change. *British Journal of Social Psychology, 29*, 233–246.

Esses, V., Haddock, G., & Zanna, M. (1993). Values, stereotypes, and emotions as determinants of intergroup attitudes. In D. Mackie & D. Hamilton (Eds.), *Affect, cognition, and stereotyping* (Vol. 17, pp. 137–166). San Diego, CA: Academic.

Esses, V., Jackson, L., & Armstrong, T. (1998). Intergroup competition and attitudes toward immigrants and immigration: An instrumental model of group conflict. *Journal of Social Issues, 54*, 699–724.

Feldman, S., & Stenner, K. (1997). Perceived threat and authoritarianism. *Political Psychology, 18*, 741–770.

Fiske, S. (1998). Stereotyping, prejudice, and discrimination. In D. Gilbert, S. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *The handbook of social psychology* (4th ed., vol. 2, pp. 357–411). New York: McGraw-Hill.

Fiske, S. (2000). Stereotyping, prejudice, and discrimination at the seam between the centuries: evolution, culture, mind, and brain. *European Journal of Social Psychology, 30*, 299–322.

Fiske, S., Xu, J., Cuddy, A., & Glick, P. (1999). (Dis)respecting versus (dis)liking: Status and interdependence predict ambivalent stereotypes of competence and warmth. *Journal of Social Issues, 55*, 473–489.

Forsyth, D. (1980). A taxonomy of ethical ideologies. *Journal of Personality and Social Psychology, 39*, 175–184.

Franco, F., & Maass, A. (1999). Intentional control over prejudice: When the choice of the measure matters. *European Journal of Social Psychology, 29*, 469–477.

Gaertner, S., & Dovidio, J. (1986). The aversive form of racism. In J. Dovidio & S. Gaertner (Eds.), *Prejudice, discrimination, and racism* (pp. 61–89). Orlando, FL: Academic.

Gardner, R. (1973). Ethnic stereotypes: The traditional approach, a new look. *Canadian Psychologist, 14*, 133–148.

Gardner, R. (1993). Stereotypes as consensual beliefs. In M. Zanna & J. Olson (Eds.), *The psychology of prejudice: The Ontario symposium* (Vol. 7, pp. 1–32). Hillsdale, NJ: Erlbaum.

Gilbert, D., & Hixon, J. (1991). The trouble of thinking: activation and application of stereotypic beliefs. *Journal of Personality and Social Psychology, 60*, 509–517.

Giles, H., & Ryan, E. (1982). Prolegomena for developing a social psychological theory of language attitudes. In E. Ryan & H. Giles (Eds.), *Attitudes toward language variation* (pp. 208–223). London: Edward Arnold.

Glick, P., & Fiske, S. (2001). Ambivalent sexism. In M. P. Zanna (Ed.), *Advances in experimental social psychology* (Vol. 33, pp. 115–188). San Diego, CA: Academic Press.

Goertzel, T. (1987). Authoritarianism of personality and political attitudes. *Journal of Social Psychology, 127*, 7–18.

Green, D., Abelson, R., & Garnett, M. (1999). The distinctive political views of hate-crime perpetrators and White supremacists. In D. Prentice & D. Miller (Eds.), *Cultural divides: Understanding and overcoming group conflict* (pp. 429–464). New York: Russell Sage.

Green, D., Glaser, J., & Rich, A. (1998). From lynching to gay-bashing: The elusive connection between economic conditions and hate crime. *Journal of Personality and Social Psychology, 75*, 82–92.

Green, D., & Rich, A. (1998). White supremacist activity and cross-burnings in North Carolina. Journal of Quantitative Criminology, 14, 263–282.

Greenwald, A., & Banaji, M. (1995). Implicit social cognition: Attitudes, self-esteem, and stereotypes. *Psychological Review, 102*, 4–27.

Greenwald, A., McGhee, D., & Schwartz, J. (1998). Measuring individual differences in implicit cognition: The Implicit Association Test. *Journal of Personality and Social Psychology, 74*, 1464–1480.

Haddock, G., Zanna, M., & Esses, V. (1994). The (limited) role of trait-laden stereotypes in predicting attitudes toward native peoples. *British Journal of Social Psychology, 33*, 83–106.

Hagendoorn, L. (1995). Intergroup biases in multiple group systems: The perception of ethnic hierarchies. In W. Stroebe & M. Hewstone (Eds.), *European review of social psychology* (Vol. 6, pp. 199–228). Chichester, UK: Wiley.

Hamilton, D. L., & Trolier, T. K. (1986). Stereotypes and stereotyping: An overview of the cognitive approach. In J. F. Dovidio & S. L. Gaertner (Eds.), *Prejudice, discrimination, and racism* (pp. 127–164). Orlando, FL: Academic.

Harding, J., Proshansky, H., Kutner, B., & Chein, I. (1969). Prejudice and ethnic relations. In G. Lindzey & E. Aronson (Eds.), *The handbook of social psychology*, Vol. 5 (pp. 1–76). Reading, MA: Addison-Wesley.

Hartley, E. L. (1946). *Problems in prejudice*. New York: King's Crown Press.

Hendricks, M., & Bootzin, R. (1976). Race and sex as stimuli for negative affect and physical avoidance. *Journal of Social Psychology, 98*, 111–120.

Hilton, J., & von Hippel, W. (1996). Stereotypes. *Annual Review of Psychology, 47*, 237–271.

Hinkle, S., & Brown, R. (1990). Intergroup comparisons and social identity: Some links and lacunae. In D. Abrams & M. Hogg (Eds.), *Social identity theory: Constructive and critical advances* (pp. 48-70). New York: Springer.

Hovland, C., & Sears, R. (1940). Minor studies of aggression. Vol. 1. Correlation of lynchings with economic indices. *Journal of Psychology, 9*, 301–310.

Huddy, L., & Sears, D. (1995). Opposition to bilingual education: Prejudice or the defense of realistic interests. *Social Psychology Quarterly, 58*, 133–143.

Jackman, M. (1994). *The velvet glove: Paternalism and conflict in gender, class, and race relations.* Berkeley: University of California Press.

Jost, J., & Banaji, M. (1994). The role of stereotyping in system justification and

the production of false consciousness. *British Journal of Social Psychology, 33*, 1–27.

Jowitt, K. (2001). Ethnicity, nice, nasty, and nihilistic. In D. Chirot & M. Seligman (Eds.), *Ethnopolitical warfare: Causes, consequences, and possible solutions* (pp. 27–36). Washington, DC: American Psychological Association.

Judd, C. M., & Park, B. (1988). Out-group homogeneity: Judgments of variability at the individual and group levels. *Journal of Personality and Social Psychology, 54*, 778–788.

Karpinski, A., & Hilton, J. (2001). Attitudes and the Implicit Association Test. *Journal of Personality and Social Psychology, 81*, 744–788.

Katz, I., Cohen, S., & Glass, D. (1975). Some determinants of cross-racial helping behaviors. *Journal of Personality and Social Psychology, 32*, 964–970.

Katz, I., & Hass, R. (1988). Racial ambivalence and American value conflict: Correlational and priming studies of dual cognitive structures. *Journal of Personality and Social Psychology 59*, 692–704.

Kinder, D., & Sanders, L. (1996). *Divided by color: Racial politics and democratic ideals*. Chicago: University of Chicago Press.

Kinder, D., & Sears, D. (1981). Prejudice and politics: Symbolic racism versus racial threats to the good life. *Journal of Personality and Social Psychology, 40*, 414–431.

Kovel, J. (1970). *White racism: A psychological history*. New York: Pantheon.

Krueger, A., & Pischke, J. (1997). A statistical analysis of crime against foreigners in unified Germany. *Journal of Human Resources, 32*, 182–209.

Lalonde, R., & Gardner, R. (1989). An intergroup perspective on stereotype organization and processing. *British Journal of Social Psychology, 28*, 289–303.

Lerner, M. J. (1980). *The belief in a just world: A fundamental delusion*. New York: Plenum.

LeVine, R., & Campbell, D. (1972). *Ethnocentrism: Theories of conflict, ethnic attitudes, and group behavior*. New York: Wiley.

Lippman, W. (1922). *Public opinion*. New York: Harcourt Brace Jovanovich.

Maass, A. (1999). Linguistic intergroup bias: stereotype-perpetuation through language. In M. P. Zanna (Ed.), *Advances in experimental social psychology* (Vol. 31, pp. 79–190). San Diego, CA: Academic Press.

Maass, A., Castelli, L., & Arcuri, L. (2000). Measuring prejudice: Implicit versus explicit techniques. In D. Capozza & R. Brown (Eds.), *Social identity processes: Trends in theory and research* (pp. 96–116). London: Sage.

MacCrae, C., Stangor, C., & Hewstone, M. (Eds.). (1996). *Stereotypes and stereotyping*. New York: Guilford.

McConahay, J. (1983). Modern racism and modern discrimination: The effects of race, racial attitudes, and context on simulated hiring decisions. *Personality and Social Psychology Bulletin, 9*, 551–558.

McConahay, J. (1986). Modern racism, ambivalence, and the modern racism scale. In J. Dovidio & S. L. Gaertner (Eds.), *Prejudice, discrimination, and racism: Theory and research* (pp. 91–125). New York: Academic.

McConahay, J., & Hough, J. C. (1976). Symbolic racism. *Journal of Social Issues, 32*, 23–45.

McFarland, S. (1998, July). *Toward a typology of prejudiced persons*. Paper presented at the annual meeting of the International Society of Political Psychology, Montreal.

McFarland, S., & Adelson, S. (1996, July). *An omnibus study of personality, values, and prejudice.* Paper presented at the annual meeting of the International Society of Political Psychology, Vancouver.

McFarland, S., & Mattern, K. (2001). *Generalized explicit and implicit prejudice.* Unpublished manuscript.

Messick, D. M., & Mackie, D. (1989). Intergroup relations. *Annual Review of Psychology, 40,* 45–81.

Mullen, B., Brown, R., & Smith, C. (1992). Ingroup bias as a function of salience, relevance and status: An integration. *European Journal of Social Psychology, 22,* 103–122.

Otten, S., & Mummendey, A. (2000). Valence-dependent probability of ingroup favouritism between minimal groups: An integrative view of the positive-negative asymmetry in social discrimination. In D. Capozza & R. Brown (Eds.), *Social identity processes: Trends in theory and research* (pp. 33–48). London: Sage.

Owen, C., Eisner, H., & McFaul, T. (1981). A half-century of social distance research: National replication of the Bogardus studies. *Sociology and Social Research, 66,* 80–98.

Pettigrew, T. (1998a). Intergroup contact theory. *Annual Review of Psychology, 49,* 65–85.

Pettigrew, T. (1998b). Reactions toward the new minorities of western Europe. *Annual Review of Sociology, 24,* 77–103.

Pettigrew, T., & Meertens, R. (1995). Subtle and blatant prejudice in western Europe. *European Journal of Social Psychology, 25,* 57–75.

Phalet, K., & Poppe, E. (1997). Competence and morality dimensions of national and ethnic stereotypes: A study in six eastern-European countries. *European Journal of Social Psychology, 27,* 703–723.

Poppe, E., & Linssen, H. (1999). Ingroup favouritism and the reflection of realistic dimensions of difference between national states in Central and Eastern European nationality stereotypes. *British Journal of Social Psychology, 38,* 85–102.

Pratto, F., Sidanius, J., Stallworth, L., & Malle, B. (1994). Social dominance orientation: A personality variable predicting social and political attitudes. *Journal of Personality and Social Psychology, 67,* 741–763.

Quanty, M., Keats, J., & Harkins, S. (1975). Prejudice and criteria for identification of ethnic photographs. *Journal of Personality and Social Psychology, 32,* 449–454.

Rabbie, J. M. & Horwitz, M. (1969). Arousal of ingroup-outgroup bias by a chance win or loss. *Journal of Personality and Social Psychology, 13,* 269–277.

Raden, D. (1999). Is anti-Semitism currently part of an authoritarian attitude syndrome. *Political Psychology, 20,* 323–244.

Raper, A. (1933). *The tragedy of lynching.* Chapel Hill: University of North Carolina Press.

Reynolds, K., & Turner, J. (2001). Prejudice as a group process: The role of social identity. In M. Augoustinos & K. Reynolds (Eds.), *Understanding prejudice, racism, and social conflict* (pp. 159–178). London: Sage.

Richards, G. (1997). *"Race," racism, and psychology.* London: Routledge.

Rokeach, M., Smith, P., & Evans, R. (1960). Two kinds of prejudice or one? In M. Rokeach (Ed.), *The open and the closed mind* (pp. 132–168). New York: Basic Books.

Rosenfield, D., & Stephan, W. (1981). Intergroup relations among children. In S.

Brehm, S. Kassim, & F. Gibbons (Eds.), *Developmental social psychology* (pp. 271–297). New York: Oxford University Press.

Rudman, L., Ashmore, R., & Gary, M. (2001). "Unlearning" automatic biases: The malleability of implicit prejudice and stereotypes. *Journal of Personality and Social Psychology, 81,* 856–868.

Sales, S. (1973). Threat as a factor in authoritarianism. *Journal of Personality and Social Psychology, 28,* 44–57.

Sales, S., & Friend, K. (1973). Success and failure as determinants of level of authoritarianism. *Behavioral Science, 18,* 163–172.

Samelson, F. (1978). From "race psychology" to "studies in prejudice": Some observations on the thematic reversal in social psychology. *Journal of the History of the Behavioral Sciences, 14,* 265–278.

Saucier, G. (2000). Isms and the structure of social attitudes. *Journal of Personality and Social Psychology, 78,* 366–385.

Schuman, H., Steeh, C., & Bobo, L. (1985). *Racial attitudes in America.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Sears, D., & Kinder, D. (1971). Racial tensions and voting in Los Angeles. In W. Z. Hirsch (Ed.), *Los Angeles: Viability and prospects for metropolitan leadership* (pp. 135–170). Cambridge, MA: Harvard University Press.

Sears, D., van Laar, C., Carillo, M., & Kosterman, R. (1997). Is it really racism? The origins of White Americans opposition to race-targeted policies. *Public Opinion Quarterly, 61,* 16–53.

Sherif, M., & Sherif, C. (1953). *Groups in harmony and tension.* New York: Harper.

Sherif, M., & Sherif, C. (1969). *Social psychology.* New York: Harper.

Sidanius, J., & Pratto, F. (1993). The dynamics of social dominance and the inevitability of oppression. In P. Sniderman & P. Tetlock (Eds), *Prejudice, politics, and race in America today* (pp. 173–211). Stanford, CA: Stanford University Press.

Sidanius, J., & Pratto, F. (1999). *Social dominance: An intergroup theory of social hierarchy and oppression.* Cambridge: Cambridge University Press.

Sidanius, J., Pratto, F., & Bobo, L. (1994). Social dominance orientation and the political psychology of gender: A case of invariance? *Journal of Personality and Social Psychology, 67,* 998–1011.

Sigall, H., & Page, R. (1971). Current stereotypes: A little fading, a little faking. *Journal of Personality and Social Psychology, 18,* 247–255.

Simpson, G., & Yinger, J. (1985). *Racial and cultural minorities: An analysis of prejudice and discrimination* (5th ed.). New York: Plenum Press.

Singh, R., Choo, W., & Poh, L. (1998). Ingroup bias and fair-mindedness as strategies of self-presentation in intergroup perception. *Personality and Social Psychology Bulletin, 24,* 147–162

Smith, E. (1993). Social identity and social emotions: Toward new conceptualizations of prejudice. In D. Mackie & D. Hamilton (Eds.), *Affect, cognition, and stereotyping: Interactive processes in group perception* (pp. 297–315). San Diego, CA: Academic.

Sniderman, P., & Tetlock, P. (1986). Symbolic racism: Problems of motive attribution in political analysis. *Journal of Social Issues, 42,* 129–150.

Solomon, S., Greenberg, J., & Pyszczynski, T. (1991). A terror management theory of social behavior: The psychological function of self-esteem and cultural worldviews. *Advances in Experimental Social Psychology, 24,* 93–159.

Stangor, C., Sullivan, L., & Ford, T. (1991). Affective and cognitive determinants of prejudice. *Social Cognition, 9,* 59–80.

Stephan, W., Ageyev, V., Coates-Shrider, L., Stephan, C., & Abalakina, M. (1994). On the relationship between stereotypes and prejudice: An international study. *Personality and Social Psychology Bulletin, 20,* 277–284.

Stoker, L. (1998). Understanding Whites' resistance to affirmative action: The role of principled commitments and racial prejudice. In J. Hurwitz & M. Peffley (Eds.), *Perception and prejudice: Race and politics in the United States* (pp. 51–88). New Haven, CT: Yale University Press.

Stone, W., Lederer, G., & Christie, R. (1993). The status of authoritarianism. In W. Stone, G. Lederer, & R. Christie (Eds.), *Strength and weakness: The authoritarian personality today* (pp. 229–245). New York: Springer.

Struch, N., & Schwartz, S. (1989). Intergroup aggression: Its predictors and distinctness from in-group bias. *Journal of Personality and Social Psychology, 62,* 564–576.

Sumner, W. G. (1906). *Folkways.* New York: Ginn.

Tajfel, H. (1969). Cognitive aspects of prejudice. *Journal of Social Issues, 25,* 79–97.

Tajfel, H. (1970). Experiments in intergroup discrimination. *Scientific American, 223*(2), 6–102.

Tajfel, H. (1981). *Human groups and social categories.* Cambridge: Cambridge University Press.

Tajfel, H., Flament, C., Billig, M., & Bundy, R. (1971). Social categorization and intergroup behaviour. *European Journal of Social Psychology, 1,* 149–177.

Tajfel, H., & Turner, J. (1979). An integrative theory of intergroup conflict. In W. Austin & S. Worchel (Eds.), *The social psychology of intergroup relations* (pp. 33–47). Monterey, CA: Brooks/Cole.

Turner, J. C., & Brown, R. J. (1978). Social status, cognitive alternatives and intergroup relations. In H. Tajfel (Ed.), *Differentiation between social groups* (pp. 201–234). London: Academic.

Vanbeselaere, N. (1987). The effects of dichotomous and crossed social categorizations upon intergroup discrimination. *European Journal of Social Psychology, 17,* 143–156.

Van den Berghe, P. L. (1967). *Race and racism.* New York: Wiley.

Weitz, S. (1972). Attitude, voice and behavior: A repressed affect model of interracial interaction. *Journal of Personality and Social Psychology, 24,* 14–21.

Wilder, D. (1986). Social categorization: Implications for creation and reduction of intergroup bias. In L. Berkowitz (Ed.), *Advances in experimental social psychology* (Vol. 19, pp. 291–355). New York: Academic.

Willemsen, T., & van Oudenhoven, J. (1989). Social psychological perspectives on ethnic minorities: An introduction. In J. van Oudenhoven & T. Willemsen (Eds.), *Ethnic minorities: Social psychological perspectives* (pp. 11–21). Amsterdam: Swets & Zeitlinger.

Wilson, T., Lindzey, S., & Schooler, T. (2000). A model of dual attitudes. *Psychological Review, 107,* 101–126.

الفصل السابع عشر

التنظير حول النوع الاجتماعي فى بحوث علم النفس السياسى(٣٠٢)

فرجينيا سابيرو

لندع الطغاة يرتجفون، لقد تصرفت دائمًا بنفسى هكذا، فى رعاية الرب، وقد وضعت قوتى الرئيسية وحمايتى فى القلوب المخلصة والإرادة الخيرة لرعاياى؛ لهذا أتيت بينكم، كما ترون، فى هذا الوقت، ليس للتنزه والتسلية، بل عاقدة العزم، فى وسط وقلب المعركة، أن أحيا وأموت بينكم جميعًا؛ أن أسلم وجهى لله، وأضحى فى سبيل مملكتى، وشعبى، شرفى ودمى، حتى فى التراب. أعرف أننى لا أملك سوى جسد امرأة ضعيفة واهنة؛ ولكنْ لدى قلب وأحشاء ملك، لا بل وملك إنجلترا، وإنى ليملأنى الازدراء والتقزز كيف يمكن لبارما(٣٠٣) أو إسبانيا، أو أى أمير فى أوروبا أن يجرؤ على غزو حدود مملكتى؛ أى خزى أكثر من هذا يمكن أن يتنامى بسببى، إننى سأحمل السلاح بنفسى، وسأكون قائدتكم وحكمكم ومن يكافئكم على فضائلكم فى الميدان. أعرف بالفعل؛ لتقدمكم، أنكم تستحقون مكافآت وأكاليل وإننا لنؤكد بكلمة أمير أنهم سيدفعون ثمن فعلتهم جيدًا.

– إليزابيث الأولى ملكة إنجلترا لقواتها فى "تيلبرى" Tilbury (1588)

---

(٣٠٢) قام بترجمة هذا الفصل ربيع احمد مرسى وهبة

(٣٠٣) مدينة إيطالية (المراجع)

فى عام ١٥٨٨ أعدت إنجلترا ومليكها للقاء الأرمادة التى لا تقهر، لقب الأسطول الإسبانى وقتها فى أوروبا. ولم يكن هذا فحسب كل ما فى الأمـر، فقد وضعت القوات الدولية كلاً من إنجلترا وإليزابيث الأولى فـى مواقـف محفوفة بالمخاطر. فقد أصبح لبريطانيا دين رسمى، مثل جيرانها، ولكن هذا الدين كان مختلفًا. فقد تأسست الكنيسة الجديدة- كنيسة *قومية*- غير موحَّـدة فى عهد هنرى الثامن، وبناءً على انسحاب قريبتها مارى، ملكة اسـكتلاندا، ووجود من فضلوا الكنيسة الرومانية، وكذلك هشاشة مؤسـساتها الحاكمـة وضعف حلفائها، علمت إليزابيث أنها لم تكن لديها من القوة ما يكفى لتثبيت نفسها بمجرد القوة.

إن إليزابيث الأولى لابد أن تكون معروفـة كاسـتراتيجية وتكتيكيـة بارعة، يمكن إرجاع نصيب كبير من بناء الأمة الإنجليزية إليها. وقد توقف ذلك النجاح فى جزء منه على فهمها للعلاقة بين الجنسين بالنسبة لعلم النفس السياسى. وعلى أساس مهارات مثيرة من التواصـل الـسياسى والـسياسة الرمزية استخدمت إليزابيث هذا الفهم فى صالحها. فشخصية المـرأة، التـى طالما اعتُقد أنها تكمن فى طبيعة الفروق البدنية التى تميزها عـن الرجـال، كانت عمومًا تعتبر متناقضة مع شخصية الأمير أو المحارب، ومن ثم فقـد كانت كل المشكلات التى واجهتها إنجلترا وإليزابيث تعود إلى كونها امـرأة. وكثيرًا ما استطاعت إليزابيث أن تحول "ضعفها" الأنثـوى إلـى مقومـات سياسية، من خلال الحضور الخطابى والرمزى. ففى "تيلبرى" Tulbory على سبيل المثال تحدثت عن نوع مختلف من القوة، ينبثق عن "القلوب المخلصة والإرداة الخيّرة لرعايا[ها]" وهذا ما يتعارض- وبصورة إيجابية- مع القسر أو إجبار "الطغاة" الذين يحكمون ممالك أخرى عظيمة. فلم تظهر من أجـل مجرد "تسلية ولهو" أنثوى بل لتقف وسط هؤلاء الرجال وترتبط معهم فـى دفاع مشترك.

لم تكن إليزابيث "جان دارك John of Arc؛ فلم تقص شعرها ولم ترتد سترة مدرعة. بل على العكس من ذلك، فقد حولت إحدى مسئولياتها الرئيسية- رفضها تسليم العرش مع وريثها أو زوجها الملك- وفضّلت الثياب البيضاء الزاهية وارتداء قناع الملكة العذراء Virgin Queen. لقد لفتت الانتباه إلى جسدها بلباسها وكلماتها وأساليب التورية فى خطابها التى جاءت فى مكانها المناسب، واستطاعت أن تؤطر وتحيط برؤية قواتها، عندما أعلنت أنه بدلاً من السماح لأى أمير أجنبى أن "يجرؤ على غزو حدود مملكتى" ولتجنب "العار" فإنها ستحمل بنفسها السلاح للدفاع عن نفسها ومملكتها. لقد تحدتهم للدفاع عن شرف أمتهم ومليكتهم، وهما رمزان ظهرا فى[٣٠٤] "جلوريانا" Gloriana"[٣٠٥]

كثير من العناصر فى هذا الخطاب تصلح بؤرًا للبحث المعاصر على النوع الاجتماعى وعلم النفس السياسى، بما فى ذلك طبيعة علاقة النوع، والجنس، والتعصب للجنس، ذكرًا أو أنثى، مع الشخصية السياسية والتحرك السياسى؛ أى بحث الصلات بين النوع والقيادة؛ الاستراتيجيات السياسية المختلفة للتحرك، صنع القرار والاتصال الذى قد يكون مطلوبًا من الرجال والنساء خاصة فى ضوء التوقعات القائمة على التنميط؛ وتطبيقات النوع الاجتماعى بالنسبة لطبيعة وحدوث العنف على أساس سياسى؛ والصلات بين الجندر وسياسات أخرى قائمة على الجماعة؛ ودور النوع الاجتماعى فى الاتصال السياسى والرمزية.

---

(٣٠٤) جلوريانا هو الاسم الذى خلعه الشاعر الإنجليزى فى القرن السادس عشر "إدموند سبينسر" على شخصية تمثل الملكة إليزابيث. وقد قيل إن الجنود فى تيلبرى صرخوا جلوريانا، جلوريانا، جلوريانا بعد انتصارهم على الأرمادة أو الأسطول الإسبانى عام ١٥٨٨. (المترجم).

(٣٠٥) الكتاب الممتاز الذى يبلور ويوضح هذه الرؤية لإليزابيث الأولى، انظر Weir. 1999. (المؤلف)

وبرغم وجود مجال بحث حيوى، فإن النوع الاجتماعى فى علم النفس السياسى يظل بمعناه الأوسع مصوغًا بصورة غامضة كمفهوم ودون مستوى التنظير. وبناء على مدى أهمية ومحورية النوع فى المفاهيم الإنسانية عن الذات وتنظيمها الاجتماعى، فإن علاقته بعلم النفس السياسى نادرًا ما تم استكشافها خارج ملاحظة الفروق بين الجنسين فى السياق الاجتماعى فى التصويت وفى بعض الأسئلة الخاصة بالرأى العام التى تتم فى بعض البلدان (أكثرها الولايات المتحدة) خلال بعض الفترات التاريخية (خاصة منذ سبعينيات القرن العشرين). ومن ثم، فإن هذا الفصل لا يعرض خلاصة نتائج الأبحاث، بل يعرض دليلاً منبثقًا عن تلك الأبحاث؛ للتنظير حول علاقة النوع بعلم النفس السياسى، مع عناصر أجندة البحث التى ذكرت على مدار الفصل. وهو أولاً يبدأ بمقدمة عن النوع فى بحوث الرأى العام والسلوك السياسى التى تدور حول استكشاف أربع مقاربات لتعريف النوع على الصعيد الإمبريقى. ثانيًا، سأقوم هنا باختبار كيفية فهم الناس للسياسة فى عالم مقسم على أساس النوع الاجتماعى من خلال البحث فى المعرفة السياسية والاجتماعية. وأخيرًا، نتحول إلى احتمالية إحاطة علم النفس السياسى بنظم النوع للوصمة stigma، والإجبار أو القسر coercion وانعدام المساواة فى السياسة.

إن البحث الاجتماعى فى النوع خلال هذه المرحلة من تاريخه يميل إلى أن يكون مؤطرًا بأربع ملاحظات تلقى قبولاً على نطاق واسع، كل ملاحظة منها لها تطبيقاتها المهمة للنظرية ولبناء التصميم فى علم النفس السياسى[٣٠٦]:

---

(٣٠٦) التأكيدات التالية تنبثق عن ٣٠ سنة من قراءة الجماهير فى التراث فى المجال وبدون الكشف عن الاستثناءات فى هذه التعميمات؛ وليس هناك دراسة واحدة يمكن أن يستشهد بها لبحثها على "جميع المجتمعات المعروفة". فإذا وجد أحد استثناءات نرجو الاتصال بالمؤلفة. (المؤلف)

أولاً: النوع *ظاهرة مبنية اجتماعيًا ومشكّلة تاريخيًّا*. لقد تنوعت تعريفات الذكر–الأنثى، والذكورة– الأنوثة، بطرق جوهرية على مر التاريخ وعبر ثقافات مختلفة. ولا ينبغى على الباحثين أن ينادوا بتعريفات الذكورة والأنوثة التى تم تبنيها فى أوقات وأماكن أخرى.

ثانيًا: فى جميع المجتمعات المعروفة، *أصبحت بعض المعايير المبنية اجتماعيًّا حول النوع– مثل عدم قدرة النساء على قيادة الرجال– معايير مطبّعة* *naturalized*؛ أى أنه يتم التعامل معها كحقائق أساسية فى الحياة. كما أن تاريخ تبرير القيود الاجتماعية والقانونية المفروضة على المرأة يبخس فى الحقيقة من درجة تدعيم المزاعم حول الفروق "الطبيعية" بين الجنسين لصالح فرض هذه القيود. ويجب أن يحذر الباحثون من افتراضاتهم حول الفروق "الطبيعية" بين الجنسين ويمحصوها.

ثالثًا: فى جميع المجتمعات المعروفة، كان *النوع أساسًا للتفريق ولتوزيع* كثير من الناس إلى مهام، وأنشطة، ومناصب مؤسساتية مختلفة. وغالبًا ما واجهت النساء استبعادًا متواصلاً من السياسات التقليدية أو جوانب محددة منها، بينما لم يواجه الرجال هذا النوع[٣٠٧] من الاستبعاد فى الأنشطة والمجالات السياسية. وبرغم درجة التفريق والمجالات التى تغطيها والتنوع عبر الثقافات وعبر الزمن، فإن الأساتذة لم يعرفوا مجتمعًا تاريخيًّا أو معاصرًا، كان أو مازال، النوع فيه منعدم الصلة بتقسيم المهام الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

---

(٣٠٧) فى مناقشتى للرجال أو النساء "من هذا النوع" أعنى القول إنه بينما الرجال والنساء قد يكونون تلقوا معاملة أو أدركوا على أساس أية خصائص قد يمتلكونها (أو يفترض أنهم يملكونها) فى هذه الحالة أركز على كيفية معاملة الرجال (أو النساء) أو إدراكهم *لأنه بسبب إلى جانب أى شيء آخر، فهم رجال* (أو نساء). وكما سأشير بعد قليل، فإن البناء الاجتماعى للنوع الاجتماعى يعنى أن معاملة الرجال كرجال أو النساء كنساء يمكن أن يخفف ويعدل من قبل خصائص اجتماعية وتصنيفات أخرى مثل العرق أو السن. (المؤلف)

رابعًا: فى جميع المجتمعات المعروفة، لم يكن *النوع أساسًا للتفريق فحسب، بل ولانعدام المساواة*، خاصة فى السياسة، ويعود ذلك فى جزء كبير منه إلى الاستبعاد التاريخى للنساء. وبالرغم من درجة انعدام المساواة والمجالات التى تغطيها، وتنوعها عبر الثقافات وعلى مر العصور، وبرغم جهود البحث الأكاديمى من أجل مجتمع متكافئ بين الجنسين، فإنه ينبغى على البحث إيجاد مجتمع لا يرتبط فيه النوع الاجتماعى بتقسيم القوة والسلطة. فالرجال عمومًا منحوا مكانة أعلى وسلطة وقوة أكبر، من ضمنها السلطة على حياة النساء، أكثر مما كان للنساء من سلطة على حياتهن أنفسهن وبالطبع على الرجال. ودائمًا ما امتلك الرجال أغلبية المقاعد فى جميع المجالس التشريعية فى العالم. ففى عام ٢٠٠١، وفى ست دول فقط، حصلت النساء على ما يقرب من ثلث مقاعد المجالس التشريعية القومية، بما فى ذلك السويد (٤٣%)، والدنمارك (٣٦%) وفنلندا (٣٧%)، والنرويج، وهولندا، وأيسلندا (٣٦%). لقد نالت النساء فى بعض هذه الدول مساعدة نظم صارمة للحصة العامة والحزبية. وفى ١٩ دولة فقط حصدت النساء على الأقل ٢٥% من مقاعد المجالس التشريعية القومية. أما فى أغلب البلدان، فإن النساء لا يشكلن أكثر من ٢٠% فى المجالس التشريعية. وهذه النماذج لن تظهر إذا كان النوع غير مرتبط بتقسيمات القوة والسلطة.

وإذا كان النوع يعمل بهذا الشكل العمومى الموجود فى كل شيء وفى كل مكان كعنصر مبنى اجتماعيًا وتاريخيًّا فى هياكل التفريق والتصنيف الطبقى السياسى، فإنه من الطبيعى أن يبدو مهمًا من أجل فهم طرق دمجه فى علم النفس السياسى، خاصة على أساس أن الديمقراطيات المعروفة نادرًا ما أدركت أن هذا الاستبعاد للنساء من الحكومة يعد مسألة إشكالية (Sapiro, 1998). وهو ما يمثل فى حد ذاته مشكلة مهمة ومثيرة فى إطار علم النفس السياسى.

مفاهيم بديلة للنوع الاجتماعى فى بحوث الرأى العام والسلوك السياسى

تُرى عندما يستخدم الأساتذة والعلماء النوع فى البحوث السياسية، فأى مفهوم إذن يكون وراء هذا المؤشر؟ على أبسط المستويات، بالطبع، يعنى "النوع" صفة اجتماعية يمكن لمعظم الناس حتى من سن ثلاث سنوات الإلمام بها أو فهمها: هل يعنى شخصًا يعرف عمومًا كذكر أو أنثى؟ ولكن فيما يتعلق بالأهداف الأكاديمية والعلمية نجد أن عمليات التصنيف الاجتماعى تكون على المستوى التحليلى أكثر تعقيدًا مما يستطيع مَنْ فى سن الثالثة الإحاطة بها.

والنقطة المحورية والمهمة فى هذا التعقيد الذى يعترى تعريف النوع، هى تفاعل البنية البيولوجية والاجتماعية للنوع. وقد استخدم العلماء منذ عهد طويل المصطلحين المتقابلين *الجنس* sex *والنوع* gender *على نحو خاص* لفهم التمييز النظرى بين الظواهر *البيولوجية* المتضمنة فى "الأنثى" و"الذكر"، من ناحية، والظواهر *الاجتماعية الثقافية* من الناحية الأخرى (Eagly, 1987, 1995; Eagly & Wood, 1999). وفائدة هذا التمييز تعد نظرية إلى حد كبير، لا تعتمد على القدرة على التصنيف الإمبريقى لأى عناصر الفكر والعمل الإنسانى تلك التى تسببها القوى البيولوجية أو الاجتماعية. وكثير من المفاهيم العامة التى استخدمها علماء الاجتماع والأحياء، تعد بالطبع هياكل نظرية قد لا تكون، فى حد ذاتها، قابلة للملاحظة المباشرة (Matheson & Kline, 1998, Maxwell, 1998).

ويعد النوع فى صورته الواضحة (أى ما يستطيع من فى سن الثالثة أن يفهمه) مرتبطًا على نحو متغير مع الجنس الفسيولوجى، خاصة فيما يعتمد على أى الجوانب من البيولوجيا البشرية human biology تؤخذ على أنها محددات للتمييز الجنسى، وكيف تتلبس الفروقُ الفرديةُ والاجتماعيةُ والثقافيةُ

الفروقَ فى النوع. والجنس كما يشار إليه من خلال الخصائص الجنسية الثانوية، لا يعنى أن تكون متوافقة بالضرورة مع الفصل بين كروموسومات "XX/XY" للمؤشر الجنسى الجينى، مُنَحين جانبًا الجوانب التعريفية الأخرى للنوع كما يستخدمه الناس مثل الملابس، والشعر، والأسلوب (Hyde 1996; Sloan 2001). فالباحثون الذين يحاولون إرجاع الاختلافات فى النوع- فيما يتعلق بالاتجاهات السياسية أو السلوك السياسي- إلى الظواهر البيولوجية "الطبيعية"، يجب أن ينظروا بشيء من الحيطة أى الجوانب بالضبط من الفروق الجنسية- البنية الجينية genomic structure، التشريح الفسيولوجى للمخ، النظام الهرمونى، القدرة والوظيفة التكاثرية، أو التشريح- هى التى تسوق النتائج السياسية. كما يجب أن يتناولوا كلاً من درجتى *التداخل بين الرجال والنساء فى إطار التباين الجنسى*، وأثرها فى خصائص "التفريق الجنسى" التى قد تكون لها توابع اجتماعية سياسية (Hyde 1996; Sloan 2001). وهناك بحوث قليلة نسبيًا تكشف أثر التباين الفسيولوجى المرتبط بالجنس على الظواهر السياسية ذات الصلة، وبعضها امبريقى بصورة مباشرة ومنظمة (Dabbs, Alford, & Fielden, 1998; Dabbs, Bernieri, Strong, Campo, & Milun, 2001; Peterson, 1989). ولكن الأكثر شيوعًا هو التنظير على أساس أخلاقى ethology وإجراء دراسات مختلفة حول التشريح الفسيولوجى الإنسانى وحول السلوك، والنظرية التقييمية (Masters, 1989, Mesquida & Wiener, 1999). ومعظم أبحاث علم النفس السياسى تتضمن مناطق تركيز تتعلق بالنوع من حيث المصادر الاجتماعية الثقافية، وسوف يتعامل هذا الفصل بصورة شاملة مع كل هذا.

فبالرغم من المعنى الذى يسوقه التصنيف العام كذكر وأنثى بالنسبة لمعظم الناس، فإنه ليس المفهوم الوحيد المثير المرتبط بالنوع الاجتماعى، سواء من الناحية النظرية أو الإمبريقية. والحقيقة أن الباحثين غالبًا ما

يستخدمون التصنيف العادى عند تفسيرهم المفاهيم المختلفة للنوع، ومن بينها، وكما سنناقش بدايةً من هنا: المضمون الذاتى؛ النوع الاجتماعى؛ والشخصية؛ وأنماط الشخصية؛ والممارسات؛ والأدوار والموارد الاجتماعية. وهذه ليست مفاهيم متنافسة على الشيء نفسه، بل عناصر مختلفة فى تركيبة النوع الاجتماعى (Eagly, 1995; Deaux & Lafrance, 1998, Ridgeway & Smith- Lovin, 1999).

التصنيف المعتاد، و"الفروق فى النوع الاجتماعى"

يجد أغلب الناس فى معظم الوقت التصنيف المعتاد للناس كذكر وأنثى، على أساس المظاهر الخارجية تصنيفاً ذا معنى. وهذا التصنيف إنما يخدم أكثر من ذلك كأساس للتنشئة الاجتماعية المقصودة وغير المقصودة والتى تنتج وتغير فى كلتا الحالتين معنى النوع الاجتماعى وسط أجيال جديدة، فهى آلية تصنيف تستخدم من قِبل القانون والسياسة والعمليات المؤسساتية، وهى أيضا عادة اجتماعية للتمييز بين الناس ووضعهم فى مناصب مختلفة، وهو بدوره ما قد يخلق مصالح، وتفضيلات واستجابات وأنماطًا سياسية مختلفة.(٣٠٨)

وبالرغم من وجود حجم هائل من البحوث تمتد فى القدم إلى عشرينيات القرن الماضى (Merriam & Gosnell, 1924; Ogburn & Goltra, 1919; Willey & Rice, 1924) تقوم على اختبار الاختلافات والتشابهات فى

(٣٠٨) فيما يتعلق بالمساس السياسى، كان تصنيف النوع الاجتماعى تاريخيًا أكثر تحديدًا من قبل التصنيفات الاجتماعية للرجال أكثر منه للنساء. لأن النساء هكذا كن يملن إلى كونهن مستبعدات من جوانب كثيرة من السياسة، وحتى من الحقوق الأساسية فى المواطنة، وكان سنهن، أو جنسهن، أو ديانتهن، على سبيل المثال غالبًا ما مثلت فرقًا أقل فيما يتعلق بموقفهن السياسى عما مثلته هذه العوامل بالنسبة للرجال. (المؤلف)

النوع الاجتماعى[٣٠٩]، فيما يتعلق بالرأى العام والمشاركة السياسية فى الولايات المتحدة، وبدرجة أقل، فى أماكن أخرى، فإن من الصعوبة الواضحة تلخيص تلك البحوث بدقة، وذلك لأسباب ثلاثة: **السبب الأول**، أن مراجعات التراث للسياسات المتعلقة بالنوع الاجتماعى تميل إلى تقديم رؤية غير ممثلة لحالة البحث، من خلال انتقاء نتائج تتعلق بالفروق مع تجاهل النتائج المتعلقة بالتشابهات، وغالبًا بالاعتماد على تقرير- أصبح الآن تقليديًّا بل وعتيقًا- حول نتائج الرأى العام (Shapiro & Mahajan, 1986). **السبب الثانى**، كما هو الحال فى معظم العلوم الاجتماعية الإمبريقية، فإن "النتائج البحثية" أكثر ميلاً لنشر ما لا يعد نتائجَ من بين موادّها، فالمقالات العلمية حول النوع تميل وبصورة غير متناسبة إلى الكشف عن الفروق فى النوع الاجتماعى. **السبب الثالث**، أن أغلبية النتائج عن تأثيرات النوع الاجتماعي- خاصة نقص هذه التأثُيرات- تكون ماثلة فى تقارير البحوث التى لا يلاحظ فيها النوع كتيمة/ موضوعة رئيسية فى العنوان أو الملخص؛ بل إن النتائج تذكر من باب نافلة القول (أو غير موضّحة أو ملاحظة فى جدول) عندما يكون النوع مجرد واحد من المتغيرات الضابطة أو مجرد خلفية. وهذه النتائج تمر دون أن تلاحظ بصورة واضحة فى تراث السياسات المتعلقة بالنوع. ففى مجلدات ١٩٩٥-٢٠٠٠ من *مجلة العلوم السياسية الأمريكية* *American Political Science Review* و*الجريدة الأمريكية للعلوم السياسية* *American Journal of*

---

(٣٠٩) استخدم مصطلح *الفروق بين النوع الاجتماعي*/ الجندر *gender differences* الفجوة بين النوع الاجتماعى. فالفجوة كانت وسيلة خطابية قائمة على مفهوم الفرق بين النوع الاجتماعى فى السياسة والذى كان فى الأصل يعنى المساعدة فى تمكين النساء فى السياسة الانتخابية (Bonk, 1988). وقد أصبح المصطلح معممًا وشعبيًا بحيث بدأ العلماء يستخدمونه للتعبير عن أى مفهوم للاختلاف بين النوع الاجتماعى. ومثلما على أن أوضح وأحاج: إن *الفجوة gap* هى بالضبط المفهوم الخاطئ للتعبير عن الظاهرة كما اكتشفها البحث. بالإضافة إلى ذلك، ليس من سبب لاستخدام المصطلح العلمى الذى يختلف عن الذى نستخدمه لأشكال أخرى من التفريق الاجتماعى مثل الطبقة والعرق أو *الفروق* بين القوميات. (المؤلف)

Politics Science – وهما دوريتان أساسيتان لبحوث الرأى العام والسلوك السياسي– كانت العناوين والملخصات فى سبعة مقالات تشير إلى النوع كمتغير variable (Burns, Scholzman, & Verba, 1997; Dolan, 1998; Kaufmann, & Petrocik, 1999; McDermott, 1997, Paolino, 1995; Schlozman, Burns, Verba, & Donahue, 1995; Stoker & Jennings, 1995)، وفى هذه الدراسات نجد النوع فارقًا. وتبين القراءة المتفحصة لهذه المجلدات وجود ٤٠ على الأقل من استخدامات أخرى للنوع كمتغير "ضابط" عادة دون التعرض له بالتنظير، وذلك مع تأثيرات غير ملاحَظة، أو غير دالة.(٣١٠)

إن حجج البحوث التى تم إجراؤها على الفروق والمتشابهات فى النوع الاجتماعى فيما يتعلق بالرأى العام تقود، عند تناولها ككل، إلى ستة استخلاصات مهمة تتعلق بالفروق فى النوع فى الرأى العام.

أولاً، إن حجم *مظاهر الرأى العام التى يجد البحث فيها فروقًا متسقة فى النوع الاجتماعى يعد محدودًا*. والجدول ١٧-١، على سبيل المثال، يبين ظهور الفروق فى النوع الاجتماعى فى حجم الإنفاقات الأساسية ضمن المسح الاجتماعى العام General Social Survey من سبعينيات القرن العشرين وحتى عام ٢٠٠٠.(٣١١) ومن بين الخمسة عشر مجالا التى نالت انتباهًا منتظمًا، يوجد أربعة فقط تبين الفروق فى النوع الاجتماعى من عدمها. وإذا نحينا جانبًا الأسئلة التى تمت صياغتها كقضايا تتعلق بالإنفاق، فإن الفروق فى النوع الاجتماعى الأكثر اتساقًا فى الرأى العام داخل الولايات المتحدة تتضمن اتجاهات نحو الاستخدام المشروع للعنف، بما فيها اتجاهات نحو الحرب والعسكرة، وعقوبة الإعدام، والسيطرة على استخدام الأسلحة، وبعض

---

(٣١٠) القائمة متوافرة لدى المؤلفة. (المؤلف)

(٣١١) فى هذه السلسلة، يسأل المستجيبون ما إذا كانوا يرون الإنفاقات من قبل الحكومة الوطنية الأمريكية كثيرة جدًا، أو قليلة جدًا أو بالمقدر المطلوب فى مدى واسع من المجالات السياسية. (المؤلف)

الجوانب المتعلقة بسياسات الرفاه الاجتماعية. فمنذ سبعينيات القرن العشرين، كانت النساء فى الولايات المتحدة أكثر ديمقراطية من الرجال. والنتائج الأخرى المتعلقة بالفروق فى النوع الاجتماعى تميل إلى الاعتماد أكثر على الطبيعة الدقيقة للمسألة والسياق التاريخى. وهناك فروق قليلة بين الجنسين ملحوظة، على سبيل المثال، فى الاتجاهات نحو حركة المرأة (Huddy, Needy, Lafay, 2000). وليس هناك من أبحاث كشفت أن الفروق الجنسية فى الرأى العام ظهرت متسقة عبر القوميات، بالرغم من أنه فى بلدان كثيرة لا يوجد تحليل طولى longitudinal analysis كافٍ للوصول إلى هذا الحكم.

ثانيًا، *إن فروق النوع الاجتماعى التى تظهر فى الرأى العام تميل إلى التواضع فى الحجم*. وفى الجدول ١٧-١، على سبيل المثال، عندما تكون هناك فروق حتى متسقة نسبيًّا بين الجنسين، فإن الارتباط العام مع الجندر يكون ضعيفًا وغالبًا ما يكون دالاً إحصائيًا بسبب عدد الحالات فقط. وإلى حد ما فإن الفروق الأكبر فى الرأى العام تحدث فى الاتجاهات نحو السيطرة على الأسلحة وعقوبة الإعدام. ففى تاريخ ٢٠ سنة من الاقتراع عبر المسح الاجتماعى العام حول هذه المسائل، كانت الفروق الأكبر بين الجنسين فى تأييد السيطرة على الأسلحة ٢٠ درجة مئوية، والفروق الأكبر فى تأييد عقوبة الإعدام كانت ١٣ درجة (Sapiro, 2001). وقد بدت الفروق بين الجنسين فى التصويت الحزبى شاسعة فى الأخبار الجديدة المتعلقة بالانتخابات الرئاسية الأمريكية، وظلت الفروق بين الجنسين عند درجة ٥ أو أقل فى ستة انتخابات بين عام ١٩٥٢ و٢٠٠٠ وتجاوزت الـ ١٠ درجات فى التسعينيات فقط، وفى عام ٢٠٠٠. وفى أغلب الحالات التى ظهرت فيها فروق بين الجنسين، فإن عددًا كبيرًا من الرجال والنساء أيّد بالفعل المرشح نفسه، وإن بدرجات مختلفة. وهذه فروق مهمة جوهريًا، إلا أن التداخل الكبير

فى الرأى النسائى والرجالى يبطل عزو الفروق إلى التشعب bifurcation فى الشخصيات الذكورية والأنثوية الذى غالبًا ما تستلزمه الكتابة عن الموضوع.

ثالثًا، *إن الحجم والوجود الفعليْن للفروق فى النوع الاجتماعى يعتمدان على صياغة السؤال والجانب المحدد فى القضايا والموضوعات السياسية المطروحة*. ويبين الجدول ١٧-١ توزيع الفروق فى النوع الاجتماعى عبر القضايا، فى أسئلة المسح الاجتماعى العام. وقد عرض المسح الاجتماعى العام صياغة معدلة نسبيًا لهذه الأسئلة فى بعض السنوات؛ باستخدام استجابات على تلك الأسئلة تحول بصورة طفيفة توزيع الفروق فى النوع الاجتماعى على مستوى مجالات القضايا وعلى مر السنوات.[٣١٢] وفى المجال العريض لـ "قضايا المرأة" نجد أن الفروق بين الجنسين تعتمد على ما هو موضوع قيد الاعتبار على وجه التحديد. على سبيل المثال إن البحث- وبشكل عام- يجد فروقًا بين الجنسين فى المعتقدات والاتجاهات فيما يتعلق بالاغتصاب والتحرش الجنسى، دون الإجهاض (Anderson, Cooper, & Okamura, 1997; Welsh, 1999). وبالرغم من أن النساء يملن إلى أن يكن معارضات للقوة العسكرية أكثر من الرجال، فإن البحث يظهر أن وجود وحجم الفروق بين الجنسين، يعتمد على ما إذا كان السؤال المطروح يتعلق بالمعتقدات أو الاتجاهات أو الانفعالات؛ الاتجاهات أو الرؤى العامة عن حرب معينة؛ تقييمات الحرب كما جرت أو احتمالية تصاعدها (Bendyna, Finucane, & Kirby, 1996; Conover & Sapiro, 1993; Schlesinger & Heldman, 2001). وتبين الدراسات القومية للانتخابات - وهى "دليل للرأى العام"- أنه بالنسبة للسؤال الخاص بالقطع أو الزيادة فى الخدمات والإنفاقات الحكومية، فإن هناك فروقًا بين الجنسين تصل من ٩ إلى ١٥ درجة على جانب قطع الخدمات والإنفاقات، ولكن الفجوة تتراوح ما بين ٣ إلى ١٥ درجة مئوية على جانب زيادة الخدمات والإنفاقات. وفيما يتعلق بما إذا كان ينبغى على

---

(٣١٢) تحليل أجرته المؤلفة. (المؤلف)

الحكومة أن تضمن وظيفة ومستوى جيدًا من المعيشة، بلغت الفــروق بــين الجنسين على جانب مساعدة الحكومــة إلـــى ١٠ % بــين عــامى ١٩٧٢ و ٢٠٠٠، ولكن فى أغلب الأحوال لم تكن هناك فروق دالة بين الجنسين. فى المقابل، على جانب ترك الناس كل على طريقته، تراوحت الفروق من ٨ إلى ١٧ %.[٣١٣] والتنظير حول الفروق والتشابهات بين الجنسين يجب أن يحــدد هذه الدقائق.

جدول 17-1

الفروق بين الجنسين في المسح الاجتماعي العام سلسلة (الإنفاقات) 1973- 2000

مجال السياسات	النساء أكثر تدعيمًا	لا يوجد فرق	الرجال أكثر تدعيمًا	ملخص السنوات
مدن كبيرة	75، 76، 77، 78، 80، 82، 83، 85، 86، 89، 91، 94، 96، 98، 00	73، 74، 84، 87، 88، 89، 90، 93		r= .08, SE= .007 N= 22.577
ظروف السود	76، 77، 80، 82، 83، 85، 86، 88، 94، 96، 98، 00	73، 74، 75، 78، 84، 87، 89، 90، 91، 93		r= -06, SE= .006 N= 24, 749
الجريمة	73، 77، 80، 82، 83، 84، 85، 86، 89، 91، 92، 93، 94، 96، 98، 00	74، 75، 76، 78، 87، 88، 90		r= .07, SE= .006 N= 24,749
الدفاع	91	73، 74، 75، 76، 77، 78، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 89، 90، 93، 94، 96	80، 88، 00	r= .01, SE- .006 N= 24.458
المخدرات	90، 91، 93، 94، 98، 00	73، 74، 75، 76، 77، 78، 80، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 93، 00		r= .05. SE= .006 N= 25.089
البيئة	75، 78، 80، 82	73، 74، 76، 77، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 93، 94، 96، 98، 00		r= .03. SE= .006 N= 24.561
المساعدات الأجنبية	80، 86، 89، 93، 96، 98، 00	73، 74، 75، 76، 77، 78، 82، 83، 84، 85، 87، 88، 90، 91، 94		r= -.03. SE= .006 N= 24.583
الصحة	80، 86، 91، 93، 96، 98، 00	73، 74، 75، 76، 77، 78، 82، 83، 84، 85، 87، 88، 89، 90		r= -.05, Se= .006 N= 24.982
الطرق السريعة والكباري		85، 86، 88، 89	84، 87، 90، 91، 93، 94، 96، 98، 00	r= .07. SE= .007 N= 23.333
النقل الجماعي		84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 93، 94، 96، 98، 00	91	r= .01, SE= .007 N= 21.981

(٣١٣) يمكن العثور على الدراسات القومية للانتخابات "الدليل إلى الرأى العام" من خلال الموقع الالكترونى التالى: (المؤلف) www.umich.edu/~nes/nesguide/nesguide.htm

رابعًا، *إن وجود وحجم الفروق فى النوع الاجتماعى على نفس القضايا أو الموضوعات السياسية يعتمدان على اللحظة التاريخية*. فمن الواضح أن فروق النوع الاجتماعى فى تأييد المرشح والحزب تختلف من انتخابات إلى أخرى فى بلدان مختلفة (Dominguez & McCann, 1995; Kaufmann & Petrocik, 1999; Norris, 1999, Shamir & Arian, 1999). فقد تباينت الفروق فى النوع الاجتماعى فى الولايات المتحدة فى التصويت الحزبى فى الانتخابات الرئاسية من ٠ إلى ١٤ %. وفى الخمسينيات جنح الرجال نحو الحزب الديمقراطى أكثر من النساء، ومنذ الثمانينيات مالت النساء أكثر نحو الديمقراطيين، وأحيانًا بصورة دالة. وكما يبين الجدول ١٧-١ وأيضًا النماذجُ التى تم الاستشهاد بها من الدراسات القومية للانتخابات "الدليل إلى الرأى العام"، فإن وجود فروق فى النوع تتباين عبر الوقت بطرق ينبغى أن تكون قابلة للتفسير على الأقل. والحقيقة أنه فيما يتجاوز بعض القضايا مثل السيطرة على الأسلحة وعقوبة الإعدام فى الولايات المتحدة، فإن الفروق لا تظهر بصورة متسقة على مدار الوقت، وحتى عندما يبدو وجود الفروق فى النوع متسقًا، فإن حجم هذه الفروق لا يكون متسقًا (Sapiro, 2001). كما أن بعض الفترات الزمنية قد تتميز بقدر أكبر من الاهتمام أو القلق حول القضايا المرتبطة بالنوع والقدرة الجنسية sexuality. فالحركات الاجتماعية وجماعات المصالح يمكن أن تزيد من أهمية المسائل المرتبطة بالفروق فى النوع الاجتماعى بالنسبة لقواعدها الشعبية فى أوقات محددة، كما هو الحال بالنسبة للحملات الانتخابية، ولأن حتى العلماء قد مالوا إلى الاعتماد على تفسيرات عريضة شبه طبيعية للفروق فى النوع الاجتماعى للأسف (مثل العاطفة الأكبر عند النساء أو العدوانية عند الرجال)، فإن بحوثًا قليلة جدًا تلك التى ركزت بدقة على تفسير التغير فى الفروق فى النوع الاجتماعى عبر الزمن. والمثال الجيد على الحالة العكسية نجده فى تفسير "كاوفمان" و"بيتروسيك" Kaufmann and Petrocik (1999) للنمو فى "فجوة النوع" فى الولايات المتحدة،

والتى تعيّن المصدر الرئيسى للتغير فى استجابات الرجال للقضايا السياسية الرئيسية.

خامسًا، إن *حجم وقدر الفروق فى النوع الاجتماعى تتنوع عبر البلدان والسكان*. فالفروق فى النوع الاجتماعى فى بلد ما لا تظهر كما هى فى بلد آخر، فقد تظهر بدرجة أكبر أو أقل منها بكثير (Christy, 1987; Banaszak & Pluzer, 1993; Claibourn & Sapiro, 2001; Prince-Gibson & Schwartz, 1998). وبالرغم من أن البحوث فى الولايات المتحدة تبين على نحو متسق أن النساء أقل تأييدًا للقوة العسكرية من الرجال، فإن الفروق بين الجنسين حول هذه المسائل تتغير عبر القوميات، وتغيب بصورة ملحوظة فى معظم البحوث فى إسرائيل والشرق الأوسط (Jelen, Thomas, & Wilcox, Hewitt, & Allsop, 1996). وهناك بحوث مقارنة حقيقية حول الفروق والتشابهات بين الجنسين فى الرأى العام، ولكنها للأسف أشد ندرة من محاولات تفسير التباين بين القوميات فى قدر الفروق فى النوع (Claibourn & Sapiro 2001). حتى فى البلد الواحد، نجد أن الفروق فى النوع الاجتماعى تتنوع عبر القطاعات السكانية الفرعية، حيث نجدها معرفة، على سبيل المثال، عن طريق الطبقة أو العرق أو السن (Everitt, 1998; Lien, 1998; Montoya, 1996; Welch & Sigelman, 1989)؛ وكذلك عبر المناطق الجغرافية التى يمكن لتباين السياق السياسى فيها أن يسوق التباين فى الفروق فى النوع الاجتماعى فيما يتعلق بالرأى العام. فعلى سبيل المثال، بيّن البحث الذى تم على الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ١٩٩٢ أن وجود مرشحة تتنافس على منصب سياسي- فى البيت الأبيض، أو مجلس الشيوخ، أو كحاكم لولاية- فى المناطق التى يعيش فيها الناخبون، يكون ذا أثر على وجود وحجم الفروق فى النوع الاجتماعى فيما يتعلق بالاستجابة للمرشحين *الرئاسيين*؛ بمعنى آخر: إن السياق الذى يخلقه التعرض إلى بعض المنافسات الانتخابية والذى تم فيه إبراز دور النوع

الاجتماعى، كان ذا تأثير على استجابات الناس لمنافسات أخرى تجرى فى الوقت ذاته (Sapiro & Conover, 1997). ومنظمو الحملات فى الولايات المتحدة على وعى جيد بهذه الفروق فى النوع، واعتمادًا على مصفوفة الاهتمامات الحزبية والانتخابية، فإنهم يعملون على الإفادة من مزايا هذه القوى أو على درئها (Sapiro & Canon, 1999).

حتى بإظهار فائدة التصنيف المعتاد بالنسبة لجوانب معينة من جوانب علم النفس السياسى، فقد بينتُ بالفعل، حقيقة السبب فى كون التصنيف المعتاد يعد مفهومًا للنوع الاجتماعى محدودًا للغاية بالنسبة لأغراض علم النفس السياسى. وحقيقة أن النوع الاجتماعى يظهر على نحو متغير فى سياق تفاعلات ومواقف وظروف اجتماعية معينة إنما هى حقيقة تبين أيضًا الحدود الخاصة بالتصنيفات المعتادة للنوع الاجتماعى والبسيطة بالنسبة للبحث فى النوع وعلم النفس السياسى. فالتصنيف المعتاد للنوع لا يعدو كونه بعدًا واحدًا فقط من أبعاد النوع الاجتماعى فى علاقته بعلم النفس السياسى.

المضمون الذاتى للنوع الاجتماعى

بمجرد أن يتعلم الأطفال تمييز أنفسهم كـ *ولد* أو *بنت* فإنهم يبدءون- وعلى مدى حياتهم- فى عملية من إيجاد المعنى والبناء للهوية. وبرغم وجود توقعات مهمة سائدة تحدد الشكل الأساسى لمعايير النوع الاجتماعى الثقافية، فإنها حتى تتباين عبر الوقت، والثقافة، والثقافات الفرعية- وتتباين تطبيقاتها بالنسبة للسلوك الإنسانى والتفاعل الاجتماعى الذى يتم تحريكه حسب السياق (Deaux & Lafrance, 1998; Farble, 1997; Howard, 2000; Kane, 2000). فدرجة وشمولية "انتماء" النساء إلى المنزل تختلف وتتباين، ولابد أن يكون لذلك تطبيقات مهمة على علاقات المرأة بالسياسة. فقد بينت دراسة قديمة عن التنشئة الاجتماعية للكبار، أن درجة اعتناق المرأة لإيديولوجية الخصخصة

تقوم على النوع- سواء اعتقدوا أن "مكان النساء هو المنزل أم لا"، أو أن النساء ينبغي أن يلعبن أدوارًا مساوية لأدوار الرجال في التجارة والصناعة والحكومة- أثرت على توجهاتهن واتجاهاتهن السياسية، مثل الكفاءة السياسية، والانخراط السياسي، وغيرها (Sapiro, 1983).

وهنا تعد اتجاهات الدور الاجتماعي مفهومة على أنها ليست مجرد اتجاهات سياسية مثل أية اتجاهات أخرى، بل كمكون ذاتي للنوع الاجتماعي في حد ذاته(٣١٤). وللأسف، فبقدر ندرة التحقيق والبحث في المكون الذاتي للنوع الاجتماعي في بحوث علم النفس السياسي على النساء، بقدر ندرته أيضًا، بل وبصورة أشد، فيما يتعلق بالرجال. فالقياسات الملائمة التي تقيس الجوانب الذاتية للنوع الاجتماعي عند الرجال تعد نادرة، فنحن لا نعرف سوى القليل حول أثر تباين النوع على توجههم وسلوكهم السياسي.

وقد استخدم العلماء عبر مختلف العلوم الاجتماعية عددًا متنوعًا من المفاهيم، مثل الهوية، وتعريف الذات، ومفهوم الذات، والمنظومات الذاتية لتعريف واستكشاف تطبيقات النوع على فهم الناس لكنههم وكيفية ارتباطهم بالآخرين.(٣١٥) ومعظم هذه القياسات تتضمن بناء التفسيرات والإدراكات نحو الرجال والنساء كرجال ونساء على نحو أكثر عمومية، ومن ثم فهي مرتبطة بالتنميطات ولكنها تتضمن تطبيق هذه التفسيرات على المرء

---

(٣١٤) المتغيرات نفسها قد تخدم كمؤشرات على المفاهيم النظرية المختلفة. المتغير الذى استخدم لقياس إيديولوجية النساء لخصخصة نوعهن الاجتماعي- والذى أقر على نحو واسع كونه المقياس المعيارى المؤلف من سبعة نقاط لأدوار النساء، والذى ظهر فى دراسات الانتخابات القومية منذ ١٩٧٢- هو ما يستخدم غالبًا ببساطة كاتجاه سياسى. (المؤلف)

(٣١٥) المصطلحات التى تم إدراجها فى هذه الجملة تشير إلى مفاهيم متقاطعة متداخلة ونظريات ماثلة بصورة واضحة فى الشخصية، وعلم النفس المعرفى والاجتماعى. ومن أجل الحصول على مقدمة حول هذه المفاهيم والنظريات، انظر: Deaux & Lafrance, 1998; Hyde, 1996; Spence, 1985. ولمزيد من المناقشة خاصة للهوية وعلم النفس السياسى، انظر: الفصل الخامس عشر. (المؤلف)

(Biernat & Kobrynowicz, 1999; Deaux & Kite, 1993; Signorella, 1999). وللأسف، لا توجد حتى الآن سوى بحوث قليلة تطبق مثل هذه المفاهيم خاصة على علم النفس السياسى.

من الملامح الثرية للبحوث على التطبيقات السياسية للمضمون الذاتى للنوع، أنها بحوث تؤكد على أثر النوع أو *الوعى النسوى* feminist *consciousness* (Cole, Zucker, & Ostrov, 1998; Conover & Sapiro, 1993; Cook, 1989; Dean, 1997; Gurin, 1985; Gurin, & Townsend, 1986; Henderson-King & Stewart, 1994; Klein, 1984; Miller, Gurin, Gurin & Malanchuk, 1981; Reingold & Foust, 1998; Rinehart, 1992; Wilcox, 1991; 1997). ووعى النوع الاجتماعى (معرفًا بصورة مختلفة نوعًا ما من قبل علماء مختلفين) هو شكل مسيَّس من الهوية الذاتية self-identity التى تدمج على نحو خاص بين الإقرار بدور النوع فى تحديد التفريق والتشعب الاجتماعى، وإحساس بالمصير الجماعى.

وقد ركزت معظم البحوث على الوعى النسائى للنوع؛ أى الوعى النوعي/ الجندرى الذى يدمج فكرة مآل محدودية الخيارات لدى المرأة بالفروق والتشعبات بين الجنسين، وأن هذه الحدود تجب إزالتها أو التغلب عليها. وفى هذا الصدد، هناك بحث يشير إلى أن هذا النوع الاجتماعى من الوعى الجندرى يثير الانخراط السياسى لدى المرأة (Miller, et al., 1981) عمومًا، ولكن على نحو مؤكد فى السياسة النسوية أو المناصرة للمرأة feminist (Klein, 1984, Rinehart, 1992). كما يشير بحث آخر إلى أن الحركة النسوية تشكل أيضًا اتجاهات وتوجهات سياسية (Conover, 1988).

وتظل هناك مشكلتان جوهريتان فى دراسة أثر الوعى الجندرى النسوى. الأولى أن هناك جدلاً ملحوظًا حول المعنى الاصطلاحى *للنسوية* *feminist* *والوعى النسوى* *feminist consciousness* وأيضًا حول المعالجة

العملية الملائمة (Berryman-Fink & Verderber, 1985; Conover & Sapiro, 1993; Cook, 1989; Frieze & McHugh, 1998; Henley, Meng, O'Brien, 1993, McCarthy, & Socklockie, 1998; Hyde, 1998; Spence, 1998). علاوة على ذلك، وبرغم وجود تأييد واسع لحركة المرأة فى الولايات المتحدة، فإن الحركة النسوية ينظر إليها بصورة أقل إيجابية (Huddy, Neely, & Lafay, 2000). والمشكلة الثانية تتعلق بما إذا كانت أسئلة المسح المستخدمة لقياس الوعى النسوى تعمل بالطريقة نفسها بالنسبة للرجال والنساء؛ أى، ما إذا كانت *النسوية* هى الظاهرة نفسها بالنسبة للرجال والنساء أو ما إذا كانت، على سبيل المثال، تضرب بجذورها- بصورة أكثر مباشرة- فى خبرة المرأة، وتكون وثيقة الارتباط بالهوية، فى حين أنها تميل أكثر بالنسبة للرجال- مثل غيرها- أن تعمل كاتجاه. (Crosby & Herrek, 1986; Davis & Robinson, 1991; Goldman, 1992; Klein, 1984; Rhodebeck, 1996; Rinehart, 1992; Sapiro, 1990).

ولا يحتاج الوعى بالنوع أن يكون مرتبطًا بالسياسات اليسارية أو الليبرالية بغرض تشجيع الانخراط السياسى، فهى أيضا يمكن أن تكون مهمة فى إثارة الانخراط السياسى مع اليمين، وفى هذه الحالة مع من يكونون معبَئين فى الدفاع عن قيم النوع التقليدية (Ginsburg, 1989; MacLean, 1994). علاوة على ذلك، فإن الوعى الجنوسى يؤثر على كل من الرجال والنساء، فكثير من الحركات القومية والعرقية، على سبيل المثال، قد أهمت نفسها بصورة مباشرة جدا بتركيبات الذكورة، وبما يعنيه "أن تكون رجلاً" (Nagel, 1998, 2000; Sapiro, 1993a) ومفاهيم الذكورية غالبًا ما تظهر بصورة بارزة فى سياسة الدفاع الداخلى والخارجى (Cohn, 1987; Courdileone, 2000). ومن المقبول على مستوى واسع، فى مجال دراسات النوع الاجتماعى أن تكون الهوية والوعى حلقة الوصل إلى أسس اجتماعية أخرى مثل العرق والقومية،

والعكس صحيح، ولكن دراسات نادرة تلك التى تفحص إمبريقيًّا العلاقات البينية لهذه الخصائص المختلفة فى هوية الناس، ووعيهم، ودلالتها السياسية (Gay & Tate, 1998; Thompson, 1999; Wade & Brittan- Powell, 2001).

والمضمون الذاتى للنوع الاجتماعى غالبًا ما يكون مصاغًا اصطلاحيًّا كمتغير مستقل فى البحث على التوجهات والسلوك السياسى، ولكن الموضوع الآخر للبحث هو أثر السياسة العامة والتنظيمات السياسية، مثل الحركات الاجتماعية القائمة على المفاهيم الفردية والجماعية للنوع/ الجنوسة (Lewin & Tragos, 1987; Lovejoy, 1998; Rosenthal, 1984; Sapiro, 1990). والاعتبار فى الجهود التى تهدف إلى تغيير الأنماط والاتجاهات الجندرية وفهم الرجال والنساء لأنفسهم فى إطار النوع الاجتماعى، مثلما الحال عندما يتم تشجيع النساء على النجاح فى مجالات كانت سابقا تحت هيمنة الرجال، وعندما يخبر الرجال والنساء "عدم وجود مبرر" للعنف القائم على النوع ضد النساء،[٣١٦] أو عندما تسعى النظم الدينية المحافظة إلى مأسسة مزيد من التفرقة والخصخصة فى النوع. وهناك حاجة إلى مزيد من البحث فى هذه المجالات.

الشخصية، وأنماط الشخصية، والممارسات

غالبًا ما يرى البحث حول النوع وعلم النفس السياسي- من المنظور التنظيري- أن الحكمة التقليدية حول السمات الشخصية للنساء والرجال: انفعالاتهم ومهاراتهم المعرفية، واتصالاتهم وتفاعلهم؛ تشكل توجهاتهم السياسية، وسلوكهم وتفاعلهم. وغالبًا ما تكون تفسيرات الفروق فى النوع

---

(٣١٦) فى عام ١٩٩٤ دشن صندوق الوقاية من العنف الأسرى (الولايات المتحدة) حملة قومية ضد العنف المنزلى بالمشاركة مع المجلس الإعلامى، تدعى "لا يوجد عذر للعنف المنزلى". انظر: Klein, Campbell, Solet, & Ghez, 1997.، وأيضا: www.fvpf.org/publiced/. (المؤلف)

فيما يتعلق بالاتجاهات نحو العنف متأصلة فى الفروق المفترضة فى التنشئة؛ أى إرجاع الفروق فى الاتجاهات السياسية الاجتماعية إلى تنشئة المرأة الخاصة أو العاطفة. وهناك مناقشات أخرى للفروق السياسية بين الجنسين تفترض أن الفروق بين الجنسين فى العدوانية، والتنافس، أو العاطفة تعد معطيات مفسرة للفروق السياسية حتى عندما تظل هذه الخصائص الشخصية غير مقيسة، دعك من التصنيفات الجندرية الاعتيادية كبديل للتباين فى الشخصية بين الذكور والأنوثة النمطية، والتركيبات التى تتنوع تاريخيًا، وعبر الثقافات، وحسب السياق (kashima, Yamaguchi, & Kim, 1995; Swann, Langlois, & Gilbert, 1999). ويوافق أساتذة الدراسات الجندرية عامة على التركيبة القائلة بأن الجندر يشمل الخصائص والأنماط والممارسات الشخصية المعرفة ثقافيًا بالبعد الذكورى - الأنثوى (Deaux & Lafrance, 1998). ومع ذلك، فإن التصنيفات العادية للجندر لا يمكن أن تكون بمثابة دليل على هذا التباين فى بحوث علم النفس السياسى.

إن البحث عن تفسيرات لنتائج الفروق فى النوع الاجتماعى فى الاتجاهات نحو الرفاهة الاجتماعية، وقضايا العنف، والسياسة البيئية، وحتى الأسئلة العرقية الخاصة يقود باحثين كثيرين إلى الإشارة إلى "الصوت المختلف" للنساء، باستعارة العمل الكلاسيكى لـ "كارول جيليجان" Carol Gilligan حول بنية التفكير الأخلاقى عند المرأة ـ والذى غالبًا ما استشهد بها رغم أنها عرضت دليلا قويًا على وجود ميل لدى المرأة إلى استخدام إطار من "أخلاق الرعاية ethic of care" بينما يستخدم الرجال "أخلاق العدل ethic of jutice" أو حقوق فردية مجردة (Gilligan, 1982). ويشر قدر كبير من البحوث الامبريقية التى تقوم بالمتابعة على الفروض الأصلية لجيلجان أن سمعة النساء والرجال فيما يتعلق بالفروق الأخلاقية تفوق بدرجة كبيرة الفروق الفعلية (Jaffee & Hyde, 2000). والبحث الذى يبحث بوضوح عن أطر

"العدالة" و"الاتصال" يميل إلى إظهار فرق ضئيل فى استخدام معيار "العدالة"، مع وجود ميل نحو الفروق المتوقعة بين الجنسين فى معيار "الاتصال" (Ford & Lowery, 1986; Lifton, 1985; Walker, 1984, Gump & Baker, 2000; Humphries & Parker, 2000).

وبالرغم من أن هذه النتائج لا تغلق المجال الخاص بالاستدلال الجندرى والأخلاقى، فإنها تشير إلى أن الوقت قد حان للتوقف عن الإشارة أو الإحالة تلقائيًّا إلى "الصوت المختلف" للمرأة كوسيلة لتفسير الأسس الجندرية للحكم السياسى political judgment. الأكثر من ذلك، أنه لو كانت هذه الهياكل، أو هياكل أخرى مدعِّمة للاستدلال، متضمنة فى هياكل أو تركيبات العلاقة بين الجندر والتفكير السياسى، فإنه ينبغى أن يتم اختبارها مباشرة للوقوف على كيفية تنوعها فى إطار- وعبر- الفئات الجندرية، والوقوف بدرجة أكبر على ما إذا كانت هناك فروق فى النوع الاجتماعى فى تطبيق هذه المبادئ الاستدلالية للسياسة. والمثال الجيد على هذا الاهتمام يتمثل فى عمل "فيليشيا براتّو" و"جيم سيدانيوس"Feilicia Pratto, Jim Sidanius، وزملائهما، فى تحقيقاتهم حول توجهات السيطرة الاجتماعية عبر الثقافات (أى تفضيلات انعدام المساواة القائمة على الجماعة)، والتى وجدوا فيها أن الرجال قد سجلوا درجات أعلى، وأن لهذا الفرق تطبيقات للجندر والعرق والسياسات القومية العرقية (Pratto, Liu, & Levin, 2000; Pratto, Sidnaius, Stallworth, & Malle, 1994; Pratto, Stallworth, & Sidanius, 1997; Sidnaius, Levin, Liu, & Pratto, 2000).

التقسيمات القائمة على النوع الاجتماعى للأدوار والموارد

لقد تم الاستشهاد بعالم النفس "كى ديوكس" Kay Deaux عندما قال، فى سياق محاولة فهم النوع، والذكورة والنسوية: إن "المقاربة السيكولوجية

الدقيقة تعد أيضًا سيكولوجية للغاية (Spence, 1999, p. 284). وغالبًا ما تم تناول النوع نظريًا كمصفوفة من الأدوار الاجتماعية والاقتصادية وتقسيم العمل، خاصة فى الأسرة وأماكن العمل. وبرغم أن معايير النوع والتنميطات تساعد على تصنيف الناس إلى أدوار اجتماعية ومناصب تنظيمية، فإن هذه التقسيمات للعمل والمأسسة للممارسات الاجتماعية تحدد التوقعات التى تنطبق على الناس والأنماط الجندرية المتطورة حول هذه الأدوار (Eagly 1987; Eagly & Steffen, 1984). ويعد تنميط النساء على أساس التربية الخاصة (سمة شخصية) مرتبطًا بالنمط الذى تتمثل فيه الرسالة الحياتية المحورية فى الأمومة (دور اجتماعى ومؤسسى) ولكنهما ليسا نفس الشيء.

إن التصنيفات المعتادة للجندر غالبًا ما تأخذ على أنها تفسر أدوارًا اجتماعية. فكما يدفع كل من "فيلدبريج" و"جلين" Feldberg and Glenn (1979; revised in Sapiro, 2002, ch.14)، يميل علماء الاجتماع (يمكننا أن نضيف: المتخصصون فى علوم اجتماعية أخرى) إلى استخدام نماذج مختلفة لتفسير سلوك الرجال والنساء وتوجهاتهم. بالنسبة للرجال، هناك *نموذج العمل* *job model* الذى يفترض أن الاتصال الأساسى للرجال بالعالم الاجتماعى، والمصدر الرئيسى لاتجاهاتهم الاجتماعية السياسية، واهتماماتهم، وأنشطتهم، يتمثل فى أدوارهم المهنية ومكانتهم واتصالهم بالاقتصاد. وبالنسبة للنساء، هناك *نموذج الأسرة* *family model* الذى يفترض أن الاتصال الأساسى للمرأة بالعالم الاجتماعى، والمصدر الرئيسى لاتجاهاتهن ومصالحهن وأنشطتهن الاجتماعية السياسية يكمن فى أدوارهن الأسرية واتصالهن بالأسر وأعضاء الأسرة.

هل ينبغى أن نتوقع تفريقًا حسب النوع فى الاتجاهات نحو حالة الرفاهة، أو الحرب، بسبب التقسيمات القائمة على الفروق على أساس النوع للعمل فى مراعاة المعتمدين؟ لقد رفض الدليل الإمبريقى حتى الآن التعاون

مع هذا الفرض الشائع؛ فوجود أطفال لا يبدو مؤثرًا على دفاع الرجال أو النساء واتجاهاتهم حيال السياسة الخارجية (;Conover & Sapiro, 1993 Bendyna, et al., 1996). هل النساء أقل احتمالاً من الرجال في امتلاك إحساس بالفاعلية السياسية بسبب أنهن أكثر استبعادًا عمومًا من الحياة العامة؟ هل انخراط النساء السياسى محدود بسبب أدوارهن الأسرية؟ هل التفريق على حسب النوع إلى أنواع من المهن له تطبيقات على علاقة النوع بالاهتمامات والاتجاهات والأنشطة السياسية؟ هذه كلها أسئلة إمبريقية جيدة، تستحق بحثًا خاصًّا؛ فالإجابات لا يمكن أن تنبثق مباشرة عن التصنيف المعتاد للتفريق على حسب النوع.

والتنظير الملائم حول الصلات بين الجندر، والأدوار الاجتماعية الاقتصادية، وعلم النفس السياسى إنما يقتضى الاعتراف بثلاث حقائق أساسية حول أدوار الجندر:

الحقيقة الأولى، أنه بالرغم من أن جميع المجتمعات المعروفة لديها تقسيمات للعمل الاقتصادى الأنثوى، فإن التركيب الدقيق لهذه التقسيمات، والمكانة الممنوحة لهن تتنوع عبر الزمن، وحتى عبر الجماعات الاجتماعية المختلفة.

والحقيقة الثانية: أن الحكمة التقليدية حول التقسيمات القائمة على النوع، غالبًا ما تكون خاطئة أو عتيقة. ففى الولايات المتحدة، على سبيل المثال، نجد أن حتى العلماء غالبًا ما يفتقدون لحقيقة أن أغلبية النساء الناضجات قد أصبحن لفترة طويلة فى قوة العمل؛ فمنذ ١٩٨٠ تشمل هذه الحقيقة أغلبية النساء مع أطفالهن فى السنة الأولى من عمرهم. وبرغم الكم الإجمالى من العمل المنزلى فقد انحدرت النساء فى العقود الأخيرة حيث أصبحن مندمجات فى قوة العمل، ولم يتغير نصيبهن أو حصتهن كثيرًا بسبب أن نصيب الرجال لم يزدد بقدر ما تشير الحكمة التقليدية (Coltrane, 2000).

الحقيقة الثالثة: أن هناك أدوارًا وموارد معينة (مثل التعليم، والعمل) قد تؤثر أو لا تؤثر فى الرجال والنساء على نحو مماثل. فالتفريق على حسب النوع فى الانخراط السياسى مثلا قد لا يعود إلى الفروق بين الجنسين فى التعليم، ولكن من الممكن أن يكون عائدًا إلى القيود المفروضة على النساء، ودرجة التعليم لا يمكن أن "تشترى" كثيرًا من الانخراط للنساء، كما هو الحال بالنسبة للرجال. ويبدو أن هذا هو واقع الحال فى بعض البلاد (Claibourn & Sapiro, 2001). بالمثل، فإن عمل النساء المنزلى قد يعزلهن عن العالم العام فى بلد معين أكثر من بلد آخر، أو فى زمن أكثر من آخر.

تتمثل المعالجات الأكثر شمولاً للأدوار والمؤسسات والنوع الاجتماعى فى دراسة "بيرنز" و"شلوسمان" و"فيربا" Burns, Schlozman, and Verba (2001) للمشاركة السياسية فى الولايات المتحدة. فقد قاموا بتحويل النتائج الوفيرة، والملاحظات، وأجزاء من الحكمة التقليدية التى وجدوها فى التراث الأدبى والتعليقات العامة، إلى مجموعة من الفروض تركز على كيفية تحول عوامل المشاركة الرئيسية من موارد، وتوجهات سياسية، وتجنيد، إلى مشاركة سياسية فى سياق المؤسسات الأسرية والتربوية والمهنية والاجتماعية تعد فى حد ذاتها متميزة ومتشعبة على أساس النوع. وبالرغم من أنهم وجدوا أن "النساء فى المتوسط، محرومات من التعليم والدخل والمكانة المهنية" (p. 359)، فإنهم لم يجدوا دليلاً على أن القيود الزمنية المفروضة على النساء بحكم العمل والأدوار المنزلية تمنع مشاركتهن، ولم يجدوا أيضًا أن النساء الحاضنات يفتقدن المساحة النفسية للسياسة. كما أن بحثهم فى أثر الهياكل الأسرية كان قد أثمر عن مجموعة مهمة ومركبة من النتائج والملاحظات، مثل أن البطريركية أو الأبوية الأسرية قد تكون أشد أثرًا على تعزيز مشاركة الرجال من كف النساء عن المشاركة. كما يبين عملهم الفوائد الخاصة بالبحث فى الآثار المحددة والمميزة للأدوار والموارد المختلفة فيما يتعلق

بالنشاط الفعلى والاتجاهات والتفسيرات الذاتية، فى علاقتها ببعضها البعض وسياقاتها المؤسساتية، وذلك بأسلوب يحكم بتمييز على تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على النساء والرجال. ولمزيد من الأمثلة فإن كلاً من العمل عمومًا، والعمل فى مناصب تعد تقليديًا تحت سيطرة الرجال، يميل إلى زيادة الوعى النسوى والنوعى النسوى وسط النساء بطريقة قد لا نتوقعها بالنسبة للرجال (Banaszak & Leighley, 1991; Gruber & Bjorn, 1988; Pluzer, 1988; Sapiro, 1983) برغم أن اتجاهات الرجال المتزوجين تتشكل بواسطة مكانة العمل الخاصة بزوجاتهم (Sapiro & Conover, 2001; Smith, 1985). ووجود أطفال يجر الناس إلى المشاركة السياسية المتمحورة حول الأطفال، ولكن هذا التأثير يكون بالنسبة للنساء أكبر عنه بالنسبة للرجال (Schlozman, Burns, Verba, & Donahue, 1995). وهناك بحوث قليلة نسبيًا، للأسف، تسعى إلى فهم *العملية* التى تتحول بها هذه الأدوار الشخصية إلى ظواهر سياسية. ومن بين الاستثناءات الرئيسية نجد "برنز" و"شولزمان" و"فيربا" Burns, Schlozman and Verba (2001) يركزون على التفريق على حسب النوع فى الأدوار، والموارد التى توفرها تلك الأدوار والتى يمكن أن تتحول إلى انخراط سياسى. ويعرّف "ستوكر" و"جيننجز" Stoker and Jennings (1995) اضطرابات الحياة فى المراحل الأولى من الزواج كسبب للانخفاض المؤقت فى الانخراط السياسى.

الاستجابة إلى عالم سياسى يرتكز على النوع الاجتماعى

حتى الآن نظرنا فى بعض الطرق التى يؤثر بها النوع الاجتماعى عند الناس فى الطريقة التى يفكرون بها حول السياسة وتحكم استجابتهم إليها. المشكلة الأخرى بالنسبة لعلم النفس السياسى هى كيف يشكل النوع الاجتماعى الخاص بالشخصيات والأهداف السياسية الطريقةَ التى يستجيب بها الناس إليهم. هناك مقاربتان رئيسيتان للبحث فى هذا المجال، وكثير من

الفروع الخاصة بدراسات ثقافية تحتوى على جماعات بحثية حيوية تتخصص فى تحليل النص، والخطاب، والتمثيلات الرمزية للنوع الاجتماعى فى السياسة. وهذا الفصل يركز على الفرع الآخر، القائم على دراسة إمبريقية للمعرفة والوجدان فى السياسة.

سياسة إدراك النوع الاجتماعى للأشخاص السياسيين

عندما ذهبت إليزابيث الأولى إلى "تيلبرى"، كانت تعرف أنها سيتم اعتبارها ملكةً مختلفةً كلية عما لو كانت رجلاً، وأن قيادتها قد تم تحديدها بفرص وقيود مختلفة. ولنتخيل الخيارات الاستراتيجية لو كان سلفَهَا هنريتا Henrietta وليس هنرى الثامن Henry VIII. ربما كانت التنميطات القائمة على النوع قد تغيرت بصورة جوهرية، وفقدت بعضًا من سيطرتها فى بعض المجتمعات على مستوى البلاد، ولكنها تظل قوة حقيقية حتى فى أكثر المجتمعات "حداثة"، مثل الولايات المتحدة (Swann, Langlois, & Gilbert, 1999). حتى فى السويد، البلد الأكثر سمعة بالمساواة بين الجنسين، نجد العمل المنزلى مازال يقسم بطريقة تقليدية (Nyman, 1999).

هذا المجال من تنميط النوع أصبح شديد الحيوية فى السنوات الأخيرة[٣١٧]. وقد تابعت بعض البحوث المجموعة الرائدة فى دراسة التنميط العرقى ونظرت بعين الاعتبار فى ما إذا كان شكلٌ "جديدٌ" من التعصب للجنس sexism، القائم على السياسات الرمزية، قد حل محل شكل قديم، أكثر مباشرة من هذا التعصب (Masser & Anrams, 1999; Swim, Aikin, Hall, &

---

(٣١٧) المراجعات الجيدة للتراث حول النمطية والتعصب متوافرة فى أماكن أخرى عند Deaux & Kite, 1993; Fiske, 1998; Hamilton & Sherman, 1994; Hilton von Hippel, 1996; Macrae & Bodenhausen, 2000; Macrae, Stangor, & Hewstone, 1996; Swann, Langlois, & Gilbert, 1999. (المؤلف)

(Hunter, 1995; Swim & Cohen, 1997). والحقيقة، أن البحوث الحالية تهجر الفكرة التى تقول إن التعصب والنمط يتشكلان بالضرورة حول عواطف "سيئة" تجاه الجماعة المستهدفة، لاجئة بدلاً من ذلك إلى تطبيقات الشكلين المختلفين: النمط "العدائى hostile" (النساء شديدة الوجدانية) والنمط "الخيّر benevolent" (النساء أكثر عاطفية). وتبين البحوث عبر القوميات أن كلا الشكلين متصلان بانعدام المساواة، ولكنهما يعملان بصورة مختلفة، واحد يعمل عبر الاستبعاد والعدائية، والآخر يعمل من خلال النمذجة paternalism والفروسية أو شهامة الأخلاق chivalry. وهناك ميل لوجود فروق بين الجنسين فى العدائية تفوق ما يوجد فى التعصب للجنس على النمط الخيّر (Glick & Fiske, 2001). وبناء على العلاقة المتناسجة بقوة للجندر وتنميط النشاط الجنسى، فإن الأعمال الحديثة عن الأنماط تدور حول النشاط الجنسى، بما فيه، وعلى نحو خاص، رُهاب المثلية homophobia الذى يمكن التعرض له بمزيد من الاختبار لفحص هذه الصلات مع إدراك الشخص فى مجال السياسة (Herek, 2000; Plummer, 2001; Wong, McCreary, & Carpenter, 1999). وهناك بعض من القضايا تتسم بمزيد من الأهمية والإثارة تدور حول مسألة الظروف التى يتم فى ظلها تنشيط التنميطات المنبثقة أو التى تعمل على أساس ثقافى (Kray, Thmpson, & Galinsky, 2001).

والتطبيق السياسى الأكثر شيوعًا الذى وجد فى البحث حول التعصب والنمط فى إدراك الشخص يتعلق بالاستجابة إلى المرشحين والقادة السياسيين من الذكور والإناث. أغلب الباحثين يقدمون الموضوعات مصحوبة بخطاب أو إعلان، أو وثيقة أخرى، تعطى معلومات حول "المرشح" وتتولى على نحو تجريبى إدارة النوع الاجتماعى للمرشح؛ لتقييم أثر أنماط النوع الاجتماعى على إدراكات كفاءة المرشح أو جوانب أخرى من التقييم (Alexander & Anderson, 1993; Bernstein 2000; Huddy & Terkildson, 1993; Iyengar,

Valentino, Ansolabehere, & Simon, 1997; MvDermott, 1997, 1998; Riggle, Miller, Shields, & Johnson, 1997; Rosenwasser & Seale, 1988; Rosenwasser, Rogers, Fling, Silvers-Pickens, & Butemeyer, 1987; Sapiro, 1982).وهذه الدراسات تقوم بتنويع المنبه stimulus، أو الظروف، أو الأسئلة، ولكن استنتاجاتها أو النتائج التى تخرج بها تتلاقى: فالجماهير تستخدم أنماط النوع لتملأ فجوة المعلومات حول المرشحين، خاصة فى الانتخابات التى تفتقر إلى معلومات وافية. ويبين بحث مسحى عن المواطنين أثناء المنافسات الانتخابية، أن الأنماط يمكن أن تؤطر إدراك المرشح (Koch, 2000).

وهناك تطبيقات أخرى لبحوث التعصب والتنميط القائم على النوع تركز على القوة، والنفوذ، والقيادة، معظمها يتدفق من محاجة "باولا جونسون" Paula Johnson (1976) أنه بسبب أن الأنماط القائمة على النوع تخلق توقعات مختلفة من الرجال والنساء، فإنهم يجب أن يعتمدوا على أنماط واستراتيجيات مختلفة لبذل القوة والنفوذ، أو كى يصبحوا قادة مؤثرين. ومن بين الأسس الرئيسية للقوة التى قد تكون لها تطبيقات تتعلق بالنوع أو التفريق على حسب النوع نجد *الخبرة* أو الكفاءة، *الشرعية* أو السلطة، *القابلية للحب* *likability* أو جوانب أخرى من العلاقات الاجتماعية. وقد وجدت مراجعة "لندا كارلى" Linda Carli (1999) للتراث دليلاً على أن الإدراكات القائمة على النوع تسفر عن خبرة أكبر وقوة شرعية للرجال أكثر من النساء (Foschi, 2000) ما لم تكن المهمة الجارية مرتبطة تقليديًا بالنساء. فالقيادات من النساء قد يتم اعتبارهن أكثر دفئًا، وأكثر رعاية، وأكثر ودًا، ولكن الخصائص التى يميل الناس إلى ربطها بالقيادة هى تلك التى تعتبر متعلقة على نحو نمطى بالذكر، وهو ما يقطع الطريق على القيادة النسائية (Carli, 1999; Kawakami, White, & Langer, 2000).

ولأن الانفعالات تعد منمطة حسب النوع gender- typed (Plant Hyde, & Keltner, 2000)[٣١٨]، فإن الناس يمارسون رد فعل على القادة من الرجال والنساء بصور مختلفة عندما يفصحون عن الانفعالات نفسها. وفى دراسة لـ CEOs، وجد "لويس" Lewis (2000) أن القادة من النساء قد حصلن على درجات مرتفعة عندما تمكنَّ من كبت انفعالاتهن عما عليه الحال عندما أظهروا حزنهن أو غضبهن، بينما حصل الرجال على درجات مرتفعة عندما أحجموا عن إظهار انفعالاتهم أو عندما أظهروا غضبًا، أكثر مما هو الحال عند إظهارهم الحزن. وقد حصل الرجال على درجات مشابهة عندما أظهروا الغضب أو لم يظهروا انفعالات مطلقًا. أما النساء بمعنى آخر فيعتبرن عمومًا انفعاليات بشكل واضح، ومن ثم لابد أن يكن حذرات من إظهار أى انفعال سلبى. وقد أظهرت دراسة لتطور سياسة التعامل مع ضحايا سرطان الثدى أن المعارضين لتشريع "الموافقة بناء على معلومات" رفضوا كفاءة النساء الناشطات على أساس أنهن شديدات الانفعالية أو الوجدانية (Montini, 1996).

وتطبيق الأنماط إنما يعتمد على الظروف، حيث يمثل الاعتماد على الأنماط استراتيجية معلوماتية؛ فتراث الأبحاث التى أجريت على إدراك المرشح تشير إلى أن الأنماط تُستخدم عندما تكون الهاديات cues المعلوماتية الأخرى غائبة. ويمكن للتنميط أيضًا أن يكون مدفوعًا أو محفزًا motivated بالدفاع عن الذات self-defense. ويبين البحث التجريبى لـ "سينكلير" و"كوندا" Sinclair and Kunda (2000) أنه عندما يقيّم الناس شخصًا ما فى منصب يخوله تقييمهم، فإن تقديرات الكفاءة لدى النساء المقيّمات تعتمد بصورة أكبر على إيجابية التقييمات التى تلقيْنها عما عليه الحال فى تقييم كفاءة الرجال. ويشير "سنكلير" و"كوندا" إلى أنه ما لم يكن التنميط على أساس النوع الاجتماعى

(٣١٨) منمطة حسب الجندر gender- typed تعنى أنها مفهومة من الناحية النمطية على أساس أن بها فوارق بين الجنسين، وليس لأن بها فروقًا فعلية بين الجنسين. (المؤلف)

يضمحل، حيث ارتقت المرأة مناصب أكثر في السلطة، أي أنهن في مناصب تعطي عائدًا سلبيًّا، فإنهن سيواجهن وعلى نحو متزايد الشك في كفاءتهن.

سياسة إدراك الجندر في القضايا

القضايا السياسية يمكن أيضًا أن تكون مصنفة حسب النوع الاجتماعي، على الأقل في ثلاث طرائق. **الأولى:** أن بعض المسائل السياسية تدور بصورة واضحة حول *النوع*، موضوعاتها هي النساء كنساء و/أو الرجال كرجال، كما هو الحال في "حقوق المرأة" و"حقوق الرجل" والمساواة بين الجنسين، وغير ذلك من الموضوعات. وهناك قدر كبير من التراث يبحث في طبيعة الرأي العام حيال هذه الأنواع من المسائل- مصدرها، وبنيتها وتوزيعها أيضًا- على المستوى الجماهيري (Banaszak & Leighley, 1991; Banaszak & Plutzer, 1993; Crosby & Herek, 1986; Davis & Robinson, 1991; Sapiro & Conover, 2001; Sigel, 1996; Sigelman & Wilcox, 2001; Wilcox, 1991, 1992, 1997) وعلى مستوى النخبة والنشطاء السياسيين (Dolan, 1997; Montini, 1996; Reingold, 2000).

الطريقة الثانية: أن المسائل المتعلقة بالسياسات يمكن أن تكون مصطبغة بالتفريق على حسب النوع من حيث *ارتباطها بالأوضاع التي يميل الرجال والنساء فيها إلى أن يتلقوا معاملة مختلفة*. وتشمل الأمثلة على ذلك: التكاثر ورعاية الأطفال، والعمل، والفقر، والعنف المنزلي والجنسي، والعدالة الجنائية، والتعليم، والشيخوخة والرعاية الصحية، والقضايا العسكرية، وسياسة الاستهلاك، وغيرها. بعض من هذه القضايا- مثل العنف المنزلي، أو سياسة رعاية الأطفال، أو هجرة الآباء- مفهومة تقليديًّا على أنها من "قضايا المرأة"، إلا أن هذا في حد ذاته يمثل مشكلة مهمة للتحليل لأنها ظواهر اجتماعية (العنف القائم على النوع، والأبوة) تتضمن كلاً من الرجال

والنساء، حتى رغم أنها تظهر فى علاقات مختلفة بتلك الظواهر، وربما لها مصالح مختلفة عندهم. فرعاية الأطفال قضية تخص "المرأة" فقط فى مجتمعات تتحمل فيها المرأة، وليس الأبوان، المسئولية الرئيسية لرعاية أطفالهما. وكما تشير سياسات *تعميم النوع gender mainstreaming*، بناء على القدر الكبير من التفريق على حسب النوع عبر كثير من المجتمعات البشرية، فإن مدى واسعًا من القضايا الاجتماعية والسياسات يمكن أن تُفهم فى ضوء التفريق على حسب النوع أكثر مما يستطيع أو يدرك فعليًا معظم صانعى السياسات. وتعميم النوع، المفهوم السياسى الذى صدّقت عليه كثير من الهيئات الدولية، مثل الأمم المتحدة، والحكومات القومية، يدفع بأنه بدلاً من وجود وزارات منفصلة للتركيز على قضايا "المرأة"، ينبغى على صانعى السياسات والمديرين فى كل المجالات أن ينظروا بعين الاعتبار إلى التطبيقات المتعلقة بالنوع فى مجالات عملهم (Sen, 2000, True 2001).

وهناك قدر كبير من الأدبيات فى التراث حول الاتجاهات نحو الإجهاض تبين أن الجندر ليس مؤشرًا على هذه الاتجاهات (Alvarez & Brehm, 1995; Dillon, 1993; Hildreth & Dran, 1994; Wattier, Daynes, & Totovitch, 1997). وهناك خط طويل من الأبحاث حول العنف والتحرش الجنسى والمنزلى يبين، من بين عدة أشياء، أن نماذج التوزيع تشير إلى أن الضحايا من النساء يملن إلى أن يتم تحميلهن المسئولية على العنف الذى ارتكب فى حقهن، خاصة من قبل الناس الأكثر محافظة واعتناقًا لإيديولوجية قائمة على التفريق بين الجنسين، وكذلك فى منظمات ذات معايير محافظة (Welsh, 1999; Williams, Giuffre, & Dellinger, 1999). وتظل هذه الأسئلة جديرة بمعالجة إمبريقية منظمة. والسؤال الأكثر أهمية فى هذا السياق: هل المواطنون والقادة السياسيون يتفاعلون مع قضايا السياسات على نحو متباين مختلف إذا كان جنس أو آخر (ذكر أو أنثى) أكثر مركزية فى المشكلة، ويكون من المحتمل أن يفيد من السياسة؟

الطريقة الثالثة التى يمكن بها للسياسات والمسائل السياسية أن تكون واقعة تحت تأثير النوع هى أن *السياسات الموجودة التى لم تصمم فى الأصل فى وجود النوع فى الذهن يمكن أن يكون لها تأثيرات مختلفة على الرجال والنساء*. فالسيطرة على حجم الحكومة عبر الاستقطاعات فى الخدمات الاجتماعية لها تأثيرات ذات صبغة تفريقية بين الجنسين؛ لأن النساء يكن أكثر احتمالاً لاستخدام كثير من تلك الخدمات ويكن أكثر احتمالاً للإجبار على تحمل أعباء القيام بهذه الأعمال عندما تختفى هذه الخدمات. فنظام الصحة العامة للولايات المتحدة والذى يعد محدودًا على غير المعتاد، مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة الأخرى، يعنى أن مشكلة تكاليف الصحة العامة التى تبدو "محايدة من حيث النوع" تؤثر حقيقة فى الرجال والنساء على نحو مختلف ومتباين، خاصة بسبب حاجات الرعاية الصحية لدى النساء أثناء سنوات النشاط التناسلى كراعيات للأطفال. وقد درس كثير من محللى السياسات العواقب المقصودة وغير المقصودة للسياسات العامة وتصميم مؤسسات الدولة (Corcoran, Danziger, Kalil, & Seefeldt, 2000; Glass & Estes, 1997; Haney, 2000).

ويبين البحث فى التأطير أن أى مجال فى السياسات قد يكون ممثَّلاً ومفسَّرًا بطرق متنوعة وأن هذه التمثيلات تجذب الناس إلى حلول مختلفة (Iyengar, 1994; Stone, 1989). وهناك جماعات مختلفة من الناس تفهم وبصورة منتظمة الحدث أو القضية نفسها بأشكال غاية فى الاختلاف، لا لأنهم يتعرضون فقط إلى أطر إعلامية مختلفة، بل أيضًا بسبب خبراتهم وتوجهاتهم وأنماط المعالجة المعرفية لديهم. والدرجة التى يكون الناس مصنفين عليها حسب منظومة النوع gender schematic لها أثرها على الطريقة التى يرون بها العالم من حولهم (Frable & Bem, 1985). ووفقًا للدليل نفسه، فإن الوعى النوعى gender consciousness، خاصة كما تعبئه الحركات

الاجتماعية، ينبغى أيضًا أن يؤثر على تفسير الناس للمعلومات السياسية من خلال مفاهيم تتعلق بالنوع، وهكذا قد يكون الحال بالنسبة للدرجة التى عندها يكون سياق النقاش السياسى مهدِّدًا لإحساس الناس بالنوع أو الهوية الجنسية (الفصل الخامس عشر).

وهناك أحداث أو قضايا فردية قد يكون لها مدى واسع من المعانى الممكنة، بعضها متعلق بالنوع الاجتماعى. ويرى "سابيرو" وسوس" Sapiro and Soss (1999)، على سبيل المثال، أن من أحد الأسباب التى جعلت الحكم الخاص بكلارنس توماس Clearance Thomas مثيرًا للخلاف، أن الجماهير لم تختلف على عرض تهم "آنيتا هيل" من عدمه؛ لقد اختلفوا على ما كانت هذه الأحداث تدور حوله بالفعل. بالنسبة لبعض الناس، إن هذا العرض كله دار حول مسائل تتعلق بالنوع وقضايا ذات صلة مثل التحرش الجنسى بالنساء. بالنسبة لآخرين، كان النوع أقل صلة مقارنة بالمسائل العرقية، أو ببساطة الصراع بين الليبراليين والمحافظين، والديمقراطيين، والجمهوريين. فالأجندة المهمة للبحث تكمن فى بحث الظروف التى فى ظلها يتم تنشيط الأنماط والأطر المنبثقة ثقافيًا (Kray, Thompson, & Galinsky, 2001).

النوع، والقوة، وعلم النفس السياسى:
مشكلات انعدام المساواة والوصمة

إن تحليل القوة يعد جزءًا أساسيًّا لدراسة السياسة، وهو الجزء الذى يتعرض فى الغالب لتجاهل المقاربات السائدة فى علم النفس السياسى. هذا المجال لديه الكثير ليعرضه أمام من يسعى لفهم ديناميات القوة، بما فيها تلك التى تدعم وتغير النظم القائمة على التفريق بين الجنسين. كما أنها يمكن أن توفر فرصًا لفهم الطريقة التى أصبحت بها المعايير الثقافية مندمجة فى أعمال الإنسان، وكيف يتحرك الناس ويتفاعلون فى أنظمة مختلفة من الحكم

والتوقعات الاجتماعية، ولماذا وكيف تعمل منظومات الوصمة systems of stigma (Crocker, Major. & Steel, 1998) فى الحياة اليومية، وكيف يتغلب الناس على كونهم ضحايا لانعدام المساواة والوصمة، وما أثر ذلك عليهم. هذه هى الأسئلة التى ينبغى أن تبحث على المستويين العام والمقارن، عبر التصنيفات الاجتماعية التى تشكل أساس انعدام المساواة والوصمة وفى ضوء خصوصية التصنيفات الخاصة المحددة، مثل النوع.

تعمل الوصمة والتبعية السياسية من خلال ديناميات التنميط والتعصب، التى ناقشناها من قبل، وفى إطار نماذج من الاتصال والتفاعل الاجتماعى. فالتواصل اللفظى وغير اللفظى والتفاعل الاجتماعى، جميعها تتمتع بـ "قواعد الطريق" التى تُتَّبع غالبًا بصورة غير شعورية، ولكنها تعكس السيطرة الاجتماعية للمنخرطين فيها؛ فهى تشير إلى الاتصالات "حقوق الطريق" rights of way (Sapiro. 2002. ch. 10). فأصحاب المكانة العليا يشغلون ويتحكمون فى مساحة أكبر (تشمل المساحة الشخصية بما يتناسب مع حجم أجسادهم)، بما فى ذلك مساحة الآخرين: فهم يستطيعون المبادرة بالاتصال مع الآخرين أكثر؛ ويحملقون أكثر بينما لا يكونون مطالبين بالظهور منتبهين؛ يصنعون ضوضاء أكثر؛ ويقاطعون الآخرين؛ ويتحكمون فى مدة وتوقيت الاتصالات؛ ويبادرون ويغيرون فى طرح الموضوعات؛ ويتحكمون فى مستوى الألفة. أما أصحاب المكانة المنخفضة فهم يُدْرَكون على أنهم أجلاف أو تابعون عندما يؤكدون المساواة مع أصحاب المكانة الأعلى، فى هذه الموضوعات. وهذه القواعد الخاصة بالطريق من الاتصالات مشفرة فى مبادئ الأدب politeness.

ويبين البحث أن المساواة فى النوع الاجتماعى تثير هذه المبادئ (Cameron, 1998: Deaux & Lafrance, 1998, pp. 801-807). فالرجال يمكنهم المبادرة بالمحادثة، والموضوعات، والتقارب الجسدى، واللمس، والبحلقة فى

النساء اللائى سوف تعتبرن وقحات، أو ذكوريين "مسيطرين"، أو على نحو خاص جنسيين إذا تصرفوا بصورة مماثلة مع الرجال. وبالطبع، لا تطفو هذه المبادئ حرة طليقة تمامًا من المؤسسات والأدوار الاجتماعية المحددة؛ وبقدر ما يكون هناك تفريق على حسب النوع فى المناصب المؤسساتية، فإن هذه المناصب تشكل الاتصال والتفاعل. ويبين البحث التجريبى الذى قامت به "كاثرين جونسون" Cathryn Johnson (1994) أن *المنصب position* للشخص (فى هذه الحالة، كمدير أو مرؤوس) يكون أكثر أهمية من النوع نفسه فى تحديد نماذج الاتصال، ولكن تركيبة الجماعة من حيث النوع gender composition، والتفاعل مع نوع القائد، له أيضًا بعض التأثير. ولكن مثلما أوضحت مناقشة التوقعات الاجتماعية، فإن التوقعات المعلقة على شاغلى المناصب يمتد تأثيرها على الفئات الاجتماعية العامة. وهناك بحث آخر يظهر فروقًا أوسع بين الجنسين حتى فى المناصب القائمة على المكانة (Hall & Friedman, 1999). وقد أظهرت دراسة "لين كاثلين" Lyn Kathlene (1994) لمخطوطات أحكام اللجان التشريعية للدولة أن الرجال قد أصبحوا بالفعل أكثر عدوانية لفظيًا، مع زيادة نسبة النساء، ومع تولى النساء مناصب فى السلطة. ولا ينبغى أن يكون مفاجئًا أن تواصل النساء حتى عندما يشغلن مناصب قيادية، ونماذج تفاعلهن يُنظر إليها بصورة مختلفة عن تواصل الرجال، ويمكن أن تقطع الطريق على قيادتهن وسمعتهن، كما استعرضنا من قبل. ويبين البحث أن هناك طرقًا للنساء اللائى يكن واعيات بهذه الميول لتخفيف وطأتهن (بتعزيز قابليتهن لأن يكن محبوبات مثلا)، ولكن هذا يتطلب وضع أعباء إضافية على النساء القائدات ليكنَ واعيات بتفاعلهن الاجتماعى وتأثيرهن (Carli, 1999; Kawakami, White, & Langer, 2000).

ومن الشائع أن نجد تهديدًا سيكولوجيًا أو فيزيقيًا وإجبارًا متضمنًا فى المحافظة على نظم انعدام المساواة فى القوة والوصمة. وهذا ما يصدُق

بالتأكيد على العلاقات بين الجنسين، مع البعد الإضافى الذى يفيد بأن الأشكال الأساسية من المعاملة القائمة على التفريق بين الجنسين، والإجبار، وحتى العنف المتضمن فى انعدام المساواة بين الجنسين، أشكال مفعمة بالخاصية الجنسية وتحدث فى سياق العمل، والأسرة، والعلاقات الاجتماعية العادية الأخرى، بما فيها الاعتداء الجنسى، والتحرش الجنسى، والعنف المنزلى. *فالعنف القائم على الجندر أو الإجبار* يعرف كعنف أو إجبار مفهوم، أو مفسَّر أو مبرر، فى ضوء التفريق على حسب النوع أو الأدوار. وفى الأشكال الشائعة من العنف القائم على الجندر أو الإجبار، نجد أن الاعتداء أو التهديدات تفهم عامة على أنها قائمة على أساس العدوانية الذكورية أو الحاجات الجنسية (والتى عند إثارتها فإن سلوكهم المعادى للمجتمع يعتبر وعلى نحو واسع مستوعبًا إن لم يكن مبررًا) مبررًا فى ضوء تهافت الضحية victim precipitation وعدم عقلانية المرأة (هى التى طلبت ذلك). وكل من النساء والرجال يميلون إلى استخدام معايير وتعريفات مختلفة عند تعريف هذه الأشكال من الإجبار الجنسى والعنف. على سبيل المثال، هناك كثير من الرجال يميلون إلى قراءة/ رؤية كثير من النشاط الجنسى فى سلوك المرأة أكثر مما يظهرن؛ والرجال الذين يميلون على نحو خاص إلى فعل هذا يكونون أكثر ميلاً إلى التورط فى تحرش جنسى (Koukounas & Letch, 2001). وهذا الفرق بين الجنسين فى الإدراك يعد ذا أهمية خاصة فى حالة سيطرة الرجال على المناصب التى تحدد كيف ستتم معاملة الضحايا ومرتكبى الانتهاك.

إن التحرش ضد المرأة لا يقع فى المؤسسات فحسب، بل أيضًا فى الشوارع وفى أماكن عامة أخرى، كما هو الحال بالنسبة للتحرش العرقى والتحرش بالأقليات الجنسية، وبالتطبيقات نفسها بالنسبة لبنية القوة وانعدام المساواة (Gardner, 1995). وهذه الأعمال اليومية تعد آليات لمنظومات

الوصمة الأكبر التى تعطى السماح لذوى المكانة العليا بمضايقة الجماعات التابعة والموصومة والتحرش بها. وعلى خلاف التحرش والمضايقات العرقية، يعتبر التحرش بالمرأة على مستوى واسع جزءًا مبتذلاً من الطبيعة الإنسانية، ربما حتى رومانسيًا. ولوضع هذا التأطير "المطبّع naturalized" فى سياق سياسى متميز، تتبع "سابيرو" السؤال الخاص بلماذا أصبح العنف ضد المرأة محل تسامح واسع فى النظرية الديمقراطية، ومعاملته، فى الواقع، كشكل من أشكال العنف التى لا صلة لها بالنظرية الديمقراطية؟ (Sapiro 1993b).

إن العنف ضد المرأة والإجبار راسخ فى العلاقات المعرّفة من خلال انعدام المساواة وبدورها ترسخ وتديم انعدام المساواة. والقادة بل حتى الزملاء فى مكان العمل يخلقون مناخاً يفهم المرتكبون المحتملون للعنف فى ظله أن التحرش أو الاعتداء مسألة يمكن التسامح معها، ويفهم فيها المستهدفون أن إدراكهم لمشكلتهم لن تؤخذ على محمل الجد (Deaux & Lafrance, 1998). ولنضع قضية النكات الجنسية فى الاعتبار. فالناس الذين لا ينزعون إلى التعاطف مع القلق من التحرش الجنسى يرون الانشغال بالنكات الجنسية غير مبرر، وربما رأوه تدخلاً فى الحق فى الكلام. ولكن البحث يبين أنه بالنسبة للناس الذين يسجلون درجات مرتفعة فى النشاط الجنسى العدوانى، فإن التعرض لنكات جنسية يؤدى إلى تسامح أكبر مع الأحداث الجنسية. وهؤلاء الذين يسجلون درجات مرتفعة فى الجنسية العدوانية وجدوا أيضًا النكات أكثر إضحاكًا فى المقام الأول (Ford 2000).

وهناك قدر متزايد من البحوث التى تركز على كيفية استجابة المستهدفين بالتحرش الجنسى والتمييز ضد المرأة إلى هذا الموقف (Welsh, 1999). السؤال الأول هو ما إذا كانت إحدى الشخصيات ترى الخبرة التى تمر بها تحرشاً؟ والسؤال الثانى هو ماذا ستفعل حيال ذلك؟ ومكانة مرتكب

الانتهاك يمكن أن تكون لها تأثيرات متناقضة على المستهدفات. فإذا كان المرتكب مُشْرفًا أو فى منصب تنظيمى رفيع المستوى، فإن هذا يمكن أن يعزز رؤية المستهدفة من حيث إنها قد مرت بتحرش؛ وعلى الجانب الآخر، فإن السيطرة الاجتماعية العالية لشخص ما فى منصب رفيع المستوى يمنع هذا الإدراك (Sheets & Braver, 1999). وهذا التأثير الثانى يشغل "اتصالات الحق فى الطريق الذى ناقشناه فى بداية هذا الجزء.

وبقدر ما يكون هناك اهتمام بالقيام بالفعل، بقدر ما يتنوع رد الفعل، اعتمادًا بصورة خاصة على إدراك المرأة لوجود خيارات واضحة يمكنها اللجوء إليها من عدمه. نسبة قليلة للغاية من النساء اللائى يعتقدن أنهن تعرضن للتحرش فعليًّا يذكرن خبراتهن للمُشرف أو لشخص آخر "مرءوس". أما أولئك الموجودات فى مناصب أكثر عرضة للانتهاك أو فى منظمات يعتقدن فيها أنهن لا يستطعن جذب كثير من التعاطف، فمن غير المحتمل نسبيًّا أن يكون لديهن أية خيارات سوى محاولة تجاهل الموقف. ومع ذلك، فهناك دراسة لمكافحى الحرائق من النساء تبين أن بعضهن قد يشعرن بالتهميش الشديد إلى درجة الاعتقاد بأنهن لسن لديهن ما يخسرونه فى مكافحة الحريق (Yoder & Aniakudo, 1995).

هناك أيضا دراسة- تم فيها التعامل مع نساء تعرضن لمقابلات تحرشية أو غير تحرشية- تقدم نظرة ثاقبة لخبرة التحرش، وكيف أنها تختلف عما يتوقعه الناس. فى هذه الدراسة، لم يرفض أحد الإجابة على الأسئلة التى تثير الاعتراض، وقليل جدًّا من واجهن المرتكب أو المتهم. اللائى استجبن ملن إلى عمل ذلك بصورة غير مباشرة؛ أكثر قليلا من الثلث سألن لماذا تم طرح السؤال المسيء، والأغلبية الكبرى منهن سألن هذا السؤال فقط بعد أن انتهت المقابلة. وبرغم أن أغلبية المفحوصات ظنّن أنهن قد يرددن بصورة فاعلة على التحرش، غالبًا بصورة صريحة تمامًا، فإن

معظمهن لم يرددن فى النهاية، ولم يفعل أحد ذلك بصورة صريحة. وقد بين تسجيل لسلوك المفحوصات *غير اللفظى* أن المفحوصات اللائى تعرضن للتحرش أظهرن ابتسامات "تنم عن انفعالات سلبية" أطول، أثناء المقابلة عما قامت به المفحوصات اللائى لم يتعرضن للتحرش- علامة على الارتياح- وأيضًا علامات تعبير بالوجه تنم عن المشقة. ويكمن أحد التفسيرات فى الخبرة الانفعالية للتحرش؛ فبينما توقعت المفحوصات الشعور بالغضب استجابة للتحرش، فإن معظمهن فى الحقيقة شعرن بالخوف. كان الخوف مرتبطًا عكسيًا بمواجهة المتهم بفاعلية، بينما لم يكن الغضب مرتبطًا بالمواجهة (Woodzicka & LaFrance, 2001).

وهذه النتائج تتسق مع دراسة أخرى، واجهت فيها أقليةٌ فقط من النساء الشخصَ المتحرش بهن مواجهةً مباشرة (أقلية فقط قمن بمواجهتهم أصلاً)، بالرغم من أن معظم النساء اعتقدن أنهن سوف يستجبن مباشرة للمرتكب. وهناك ضغوط معيارية مثل "التحلى بالأدب" والخوف من الانتقام أسكتت النساء أو أضعفت من اعتراضهن. والاستجابات التى يقوم بها الناس على التحرش والتمييز، تجعل هناك اختلافًا فى حسن حالهم. فكلما زاد الناس من استجاباتهم باستخدام التأييد الاجتماعى بدلاً من التجنب، كلما قلت مشاعرهم بقلة الحيلة وكلما زاد التحرك الجماعى الذى يتخذونه (Foster, 2000).

والحقيقة أن الاستجابة للتمييز والوصمة والتحرش، يمكن أن يكون مكلفًا. فالنساء لا يملن إلى أن يتوقعن الكسب كثيرًا من وراء اتهام المرتكبين لهذه الأفعال، وكثيرات منهن يتوقعن الانتقام. وتعد المشكلة كبيرة على نحو خاص، إذا كانت الضحية تتوقع أن يكون لديها عمل أو تفاعل مع المرتكب لهذه الأفعال فى المستقبل، وخاصة إذا كان ذلك الشخص أعلى سلطة من الضحية. ويبين البحث التجريبى أنه حتى فى ظل الظروف القريبة من اليقين من أن الطالب الأمريكى الإفريقى قد حصل على تقدير منخفض بسبب

التمييز، إذا نُسِب تقديره الضعيف إلى التمييز بدلاً من قدرته، رأى المفحوصون أن الطالب مجرد "مشتك" وتبنوا رؤية أقل تحبيذا تجاهه (Kaiser & Miller, 2001). وما من سبب للاعتقاد في أن المرأة التي تعزو الإخفاق إلى التمييز ضدها لن تشعر بحال أفضل على الإطلاق.(٣١٩)

خاتمة: النوع وعلم النفس السياسى

بمعاودة التفكير فى إليزابيث، واقفةً فى تيلبرى، فليس حتمًا أن تكون النساء على درجة عالية من الذكاء أو حتى أن يكن أذكى من الرجال لكى يتمكن من الحفاظ على كونهن نساء والحصول فى الوقت نفسه على الاحترام فى العالم السياسى فمعرفة إليزابيث بأنها كانت تُعتبر من قبل الآخرين كامرأة "ضعيفة واهنة" فرضت عليها التظاهر بقبول تلك الرؤية، بينما كانت تحكم بقوة مخبَّأة وراء قناع من التحرك فى رداء أبيض عذرى، لا يمكن أن يكون موقفًا قابلاً للتعويض بالنسبة للنساء فى هذا العهد الصعب، حتى لو كانت الموضة قد تغيرت بصورة كبيرة. إن النظم السياسية تضم تركيبات للقوة وانعدام المساواة، ووسائل لتناول المشكلات الخاصة بالقوة وانعدام المساواة، كما تخلق وسائل لتقاسمها فى الحكم الذاتى الجماعى. ويعرض علمُ النفس السياسى وسائل للمساعدة على فهم هذه النظم والتغيرات فيها.

---

(٣١٩) لمزيد من المصداقية حول المتهِم والمدعى، انظر Dunn & Cody, 2000. (المؤلف)

1996; Macrae & Bodenhausen, 2000; Macrae, Stangor, & Hewstone, 1996; Swann, Langlois, & Gilbert, 1999.

14. *Gender-typed* means that they are stereotypically understood as gender differentiated, not that they are in actuality gender differentiated.

15. For more on credibility of accused and accuser, see Dunn & Cody, 2000.

References

Alexander, D., & Andersen, K. (1993). Gender as a factor in the attribution of leadership traits. *Political Research Quarterly, 46,* 527–545.

Alvarez, R. M., & Brehm, J. (1995). American ambivalence towards abortion policy: Development of a heteroskedastic probit model of competing values. *American Journal of Political Science, 39,* 1055–82.

Anderson, K. B., Cooper, H., & Okamura, L. (1997). Individual differences and attitudes toward rape: A meta-analytic review. *Personality and Social Psychology Bulletin, 23,* 295–315.

Banaszak, L. A., & Leighley, J. E. (1991). How employment affects women's gender attitudes: The workplace as a locus of contextual effects. *Political Geography Quarterly, 10,* 174–185.

Banaszak, L. A., & Plutzer, E. (1993). Contextual determinants of feminist attitudes: National and subnational influences in Western Europe. *American Political Science Review, 87,* 147–157.

Bendyna, M. E., Finucane, T., & Kirby, L. (1996). Gender differences in public attitudes toward the Gulf War: A test of competing hypotheses. *The Social Science Journal, 33,* 1–22.

Bernstein, A. G. (2000). The effects of message theme, policy explicitness, and candidate gender. *Communication Quarterly, 48,* 159–173.

Berryman-Fink, C., & Verderber, K. S. (1985). Attributions of the term feminist: A factor analytic development of a measuring instrument. *Psychology of Women Quarterly, 9,* 51–64.

Biernat, M., & Kobrynowicz, D. (1999). A shifting standards perspective on the complexity of gender stereotypes and gender stereotyping. In W. B. Swann, J. H. Langlois, & L. A. Gilbert (Eds.), *Sexism and stereotypes in modern society: The gender science of Janet Taylor Spence* (pp. 75–98). Washington, DC: APA Press.

Bonk, K. (1988). The selling of the "gender gap": The role of organized feminism. In C. M. Mueller (Ed.), *The politics of the gender gap: The social construction of political influence* (pp. 82–101). Newbury Park, CA: Sage.

Burns, N., Schlozman, K. L., & Verba, S. (1997). The public consequences of private inequality: Family life and citizen participation. *American Political Science Review, 91,* 373–89.

Burns, N., Schlozman, K. L., & Verba, S. (2001). *The private roots of public action: Gender, equality, and political participation.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Cameron, D. (1998). Gender, language, and discourse: A review essay. *Signs, 23,* 945–974.

Carli, L. L. (1999). Gender, interpersonal power, and social influence. *Journal of Social Issues, 55,* 81–99.

Chaney, C. K., Alvarez, R. M., & Nagler, J. (1998). Explaining the gender gap in U.S. presidential elections. *Political Research Quarterly, 51*, 311–370.

Christy, C. A. (1987). *Sex differences in political participation: Processes of change in fourteen nations.* New York: Praeger.

Claibourn, M., & Sapiro, V. (2001, April). *Gender differences in citizen-level democratic citizenship: Evidence from the comparative study of electoral systems.* Paper prepared for delivery to the annual meeting of the Midwest Political Science Association, Chicago.

Cohn, C. (1987). Sex and death in the rational world of defense intellectuals. *Signs, 12*, 687–718.

Cole, E. R., Zucker, A. N., & Ostrove, J. M. (1998). Political participation and feminist consciousness among women activists of the 1960s. *Political Psychology, 19*, 349–371.

Coltrane, S. (2000). Research on household labor: Modeling and measuring the social embeddedness of routine family work. *Journal of Marriage & the Family, 62*, 1208–1234.

Conover, P. J. (1988). Feminists and the gender gap. *Journal of Politics, 50*, 985–1010.

Conover, P. J., & Sapiro, V. (1993). Gender, feminist consciousness, and war. *American Journal of Political Science, 37*, 1079–1099.

Cook, E. A. (1989). Measuring feminist consciousness. *Women and Politics, 9*, 71–88.

Corcoran, M., Danziger, S. K., Kalil, A., & Seefeldt, K. S. (2000). How welfare reform is affecting women's work. *Annual Review of Sociology, 26*, 241–269.

Crocker, J., Major, B., & Steele, C. (1998). Social stigma. In D. T. Gilbert, S. T. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *The handbook of social psychology* (4th ed., pp. 504–553). Boston: McGraw-Hill.

Crosby, F., & Herek, G. M. (1986). Male sympathy with the situation of women: Does personal experience make a difference? *Journal of Social Issues, 42*, 55–66.

Cuordileone, K. A. (2000). Politics in an age of anxiety: Cold War political culture and the crisis in American masculinity, 1949–1960. *Journal of American History, 87*, 515–46.

Dabbs, J. M., Jr., Alford, E. C., & Fielden, J. A. (1998). Trial lawyers: Blue collar talent in a white collar world. *Journal of Applied Social Psychology, 28*, 84–94.

Dabbs, J. M., Jr., Bernieri, F. J., Strong, R. K., Campo, R., & Milun, R. (2001). Going on stage: Testosterone in greetings and meetings. *Journal of Research in Personality, 35*, 27–40.

Davis, N. J., & Robinson, R. V. (1991). Men's and women's consciousness of gender inequality: Austria, West Germany, Great Britain, and the United States. *American Sociological Review, 56*, 72–84.

Dean, J. (1997). Feminist solidarity, reflective solidarity: Theorizing connections after identity politics. *Women and Politics, 18*, 1–26.

Deaux, K., & Kite, M. (1993). Gender stereotypes. In F. L. Denmark & M. A. Paludi (Eds.), *Psychology of women: A handbook of issues and theories* (pp. 107–139). Westport, CT: Greenwood Press.

Deaux, K., & Lafrance, M. (1998). Gender. In D. T. Gilbert, S. T. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *The handbook of social psychology* (4th ed., pp. 788–827). New York: McGraw-Hill.

Dillon, M. (1993). Argumentative complexity of abortion discourse. *Public Opinion Quarterly, 57*, 305–314.

Dolan, J. (1997). Support for women's interests in the 103rd Congress: The distinct impact of congressional women. *Women and Politics, 18,* 81–94.

Dolan, K. (1998). Voting for women in the "year of the woman." *American Journal of Political Science, 42,* 272–293.

Domínguez, J. I., & McCann, J. A. (1995). Shaping Mexico's electoral arena: The construction of partisan cleavages in the 1988 band 1991 national elections. *APSR, 89,* 34–48.

Dunn, D., & Cody, M. J. (2000). Account credibility and public image: Excuses, Justifications, denials, and sexual harassment. *Communication Monographs, 67,* 372–392.

Eagly, A. H. (1987). *Sex differences in social behavior: A social role interpretation.* Hillsdale, NJ: Erlbaum.

Eagly, A. H. (1995). The science and politics of comparing women and men. *American Psychologist, 50,* 145–158.

Eagly, A. H., & Steffen, V. J. (1984). Gender stereotypes stem from the distribution of women and men into social roles. *Journal of Personality and Social Psychology, 46,* 735–754.

Eagly, A. H., & Wood, W. (1999). The origins of sex differences in human behavior: Evolved dispositions versus social roles. *American Psychologist, 54,* 408–423.

Everitt, J. (1998). The gender gap in Canada: Now you see it, now you don't. *Canadian Review of Sociology and Anthropology, 35,* 191–219.

Feldberg, R. K., & Glenn, E. N. (1979). Male and female: Job versus gender models in the sociology of work. *Social Problems, 26,* 524–538.

Fiske, S. T. (1998). Stereotyping, prejudice, and discrimination. In D. T. Gilbert, S. T. Fiske & G. Lindzey (Eds.), *The handbook of social psychology* (4th ed., pp. 357–411). New York: McGraw-Hill.

Ford, M. R., & Lowery, C. R. (1986). Gender differences in moral reasoning: A comparison of the justice and care orientations. *Journal of Personality and Social Psychology, 50,* 777–783.

Ford, T. E. (2000). Effects of sexist humor on tolerance of sexist events. *Personality and Social Psychology Bulletin, 26,* 1094–1107.

Foschi, M. (2000). Double standards for competence: Theory and research. *Annual Review of Sociology, 26,* 21–42.

Foster, M. D. (2000). Positive and negative responses to personal discrimination: Does coping make a difference? *The Journal of Social Psychology, 140,* 93–106.

Frable, D. E. S. (1997). Gender, racial, ethnic, sexual, and class identities. *Annual Review of Psychology, 48,* 139–162.

Frable, D. E. S., & Bem, S. L. (1985). If you are gender schematic, all members of the opposite sex look alike. *Journal of Personality and Social Psychology, 49,* 459–468.

Frieze, I. H., & McHugh, M. C. (1998). Measuring feminism and gender role attitudes. (Response to Henley et al., 1998). *Psychology of Women Quarterly, 22,* 349–352.

Gardner, C. B. (1995). *Passing by: Gender and public harassment.* Berkeley: University of California Press.

Gay, C., & Tate, K. (1998). Doubly bound: The impact of gender and race on the politics of Black women. *Political Psychology, 19,* 169–184.

Gilligan, C. (1982). *In a different voice: Psychological theory and women's development.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Ginsburg, F. D. (1989). *Contested lives: The abortion debate in an American community*. Berkeley: University of California Press.

Glass, J. L., & Estes, S. B. (1997). The family responsive workplace. *Annual Review of Sociology, 23*, 289–313.

Glick, P., & Fiske, S. T. (2001). An ambivalent alliance: Hostile and benevolent sexism as complementary justifications for gender inequality. *American Psychologist, 56*, 109–118.

Goldman, J. G. (1992). Discoursive autobiography as a path to feminist consciousness. *Journal of Feminist Family Therapy, 4*, 69–78.

Gruber, J. E., & Bjorn, L. (1988). Routes to a feminist orientation among women's autoworkers. *Gender and Society, 2*, 496–509.

Gump, L. S., & Baker, R. C. (2000). Cultural and gender differences in moral judgment: A study of Mexican Americans and Anglo-Americans. *Hispanic Journal of Behavioral Sciences, 22*, 78–94.

Gurin, P. (1985). Women's gender consciousness, *Public Opinion Quarterly, 49*, 143–163.

Gurin, P., & Townsend, A. (1986). Properties of gender identity and their implications for gender consciousness. *British Journal of Social Psychology, 25*, 139–48.

Hall, J. A., & Friedman, G. B. (1999). Status, gender, and nonverbal behavior: A study of structured interactions between employees of a company. *Personality and Social Psychology Bulletin, 25*, 1082–1091.

Hamilton, D. L., & Sherman, J. W. (1994). Stereotypes. In R. S. Wyer & T. K. Srull (Eds.), *Handbook of social cognition* (2nd ed., pp. 1–68). Hillsdale, NJ: Erlbaum.

Haney, Lynne A. 2000. Feminist state theory: Applications to jurisprudence, criminology, and the welfare state. *Annual Review of Sociology* 26:641–666.

Henderson-King, D. H., & Stewart, A. J. (1994). Women or feminists? Assessing women's group consciousness. *Sex Roles, 31*, 505–516.

Herek, G. M. (2000). Sexual prejudice and gender: Do heterosexuals' attitudes toward lesbians and gay men differ? *Journal of Social Issues, 56*, 251–266.

Henley, N. M., Meng, K., O'Brien, D., McCarthy, W. J., & Sockloskie, R. (1998). Developing a scale to measure the diversity of feminist attitudes. *Psychology of Women's Quarterly, 22*, 317–48.

Hildreth, A., & Dran, E. M. (1994). Explaining women's differences in abortion opinion: The role of gender consciousness. *Women and Politics, 14*, 35–52.

Hilton, J. L., & von Hippel, W. (1996). Stereotypes. *Annual Review of Psychology, 47*, 237–271.

Howard, J. A. (2000). Social psychology of identities. *Annual Review of Sociology, 26*, 367–393.

Huddy, L., Neely, F. K., & Lafay, M. R. (2000). The polls-trends: Support for the women's movement. *Public Opinion Quarterly, 64*, 309–350.

Huddy, L., & Terkildsen, N. (1993). Gender stereotypes and the perception of male and female candidates. *American Journal of Political Science, 37*, 119–147.

Humphries, M. L., & Parker, B. L. (2000). Predictors of moral reasoning among African American children: A preliminary study. *Journal of Black Psychology, 26*, 51–65.

Hyde, J. S. (1998). Measuring feminist attitudes: A possible rapprochement between feminist theory and empirical data? (Response to Henley, et al. 1998). *Psychology of Women Quarterly, 22*, 361–62.

Hyde, J. S. (1996). *Half the human experience: The psychology of women* (5th ed.). Boston: Houghton-Mifflin.

Iyengar, S. (1994). *Is anyone responsible? How television frames political issues.* Chicago: University of Chicago Press.

Iyengar, S., Valentino, N. A., Ansolabehere, S., & Simon, A. F. (1997). Running as a woman: Gender stereotyping in political campaigns. In P. Norris (Ed.), *Women, media, and politics* (pp. 77–98). New York: Oxford University Press.

Jaffee, S., & Hyde, J. S. (2000). Gender differences in moral orientation: A meta-analysis. *Psychological Bulletin, 126,* 703–726.

Jelen, T. G., Thomas, S., & Wilcox, C. (1994). The gender gap in comparative perspective. *European Journal of Political Research, 25,* 171–186.

Johnson, C. (1994). Gender, legitimate authority, and leader-subordinate conversations. *American Sociological Review, 59,* 122–135.

Johnson, P. (1976). Women and power: Toward a theory of effectiveness. *Journal of Social Issues, 32,* 99–109.

Kaiser, C. R., & Miller, C. T. (2001). Stop complaining! The social costs of making attributions to discrimination. *Personality and Social Psychology Bulletin, 27,* 254–263.

Kane, E. W. (2000). Racial and ethnic variations in gender-related attitudes. *Annual Review of Sociology, 26,* 419–439.

Kashima, Y., Yamaguchi, S., & Kim, U. (1995). Culture, gender, and self: A perspective from individualism-collectivism research. *Journal of Personality and Social Psychology, 69,* 925–937.

Kathlene, L. (1994). Power and influence in state legislative policymaking: The interaction of gender and position in committee hearing debates. *American Political Science Review, 88,* 560–576.

Kaufmann, K. M., & Petrocik, J. R. (1999). The changing politics of American men: Understanding the sources of the gender gap. *American Journal of Political Science, 43,* 864–887.

Kawakami, C., White, J., & Langer, E. J. (2000). Mindful and masculine: Freeing women leaders from the constraints of gender roles. *Journal of Social Issues, 56,* 49–63.

Klein, E. (1984). *Gender politics: From consciousness to mass politics.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Koukounas, E., & Letch, N. M. (2001). Psychological correlates of perception of sexual intent in women. *The Journal of Social Psychology, 141,* 443–456.

Koch, J. W. (2000). Do citizens apply gender stereotypes to infer candidates' ideological orientations? *Journal of Politics, 62,* 414–429.

Kray, L. J., Thompson, L., & Galinsky, A. (2001). Battle of the sexes: Gender stereotype confirmation and reactance in negotiations. *Journal of Personality and Social Psychology, 80,* 942–958.

Leeper, M. S. (1990). The impact of prejudice of female candidates: An experimental look at voter inference. *American Politics Quarterly, 19,* 248–261.

Lewin, M., & Tragos, L. M. (1987). Has the feminist movement influenced adolescent sex role attitudes? A reassessment after a quarter century. *Sex Roles, 16,* 125-136.

Lewis, K. M. (2000). When leaders display emotion: How followers respond to negative emotional expression of male and female leaders. *Journal of Organizational Behavior, 21,* 221–234.

Lien, Pei-Te. (1998). Does the gender gap in political attitudes and behavior vary across racial groups? *Political Research Quarterly, 51,* 869–894.

Lifton, P. D. (1985). Individual differences in moral development: The relation of sex, gender, and personality to morality. *Journal of Personality, 53,* 306–334.

Lovejoy, M. (1998). "You can't go home again": The impact of women's studies on intellectual and personal development. *NWSA Journal, 10,* 119–138.

Maclean, N. K. (1994). *Behind the mask of chivalry: The making of the second Ku Klux Klan.* New York: Oxford University Press.

Macrae, C. N., & Bodenhausen, G. V. (2000). Social cognition: Thinking categorically about others. *Annual Review of Psychology, 51,* 93–120.

Macrae, C. N., Stangor, C., & Hewstone, M. (Eds.) (1996). *Stereotypes and stereotyping.* New York: Guilford.

Masser, B., & Abrams, D. (1999). Contemporary sexism: The relationships among hostility, benevolence, and neosexism. *Psychology of Women Quarterly, 23,* 503–517.

Masters, R. D. (1989). Gender and political cognition: Integrating evolutionary biology and political science. With commentary and author's response. *Politics and the Life Sciences, 8,* 3–26.

Matheson, C., & Kline, A. D. (1998). Is there a significant observational-theoretical distinction? In E. D. Klemke, R. Hollinger, & D. W. Rudge (Eds.), *Introductory readings in the philosophy of science* (3rd ed., pp. 374–390). New York: Prometheus Books.

Maxwell, G. (1998). The ontological status of theoretical entities. In E. D. Klemke, R. Hollinger, & D. W. Rudge (Eds.), *Introductory readings in the philosophy of science* (3rd ed., pp. 363–373). New York: Prometheus Books.

McDermott, M. (1997). Voting cues in low-information elections: Candidate gender as a social information variable in contemporary United States elections. *American Journal of Political Science, 41,* 270–283.

McDermott, M. L. (1998). Race and gender cues in low-information elections. *Political Research Quarterly, 51,* 895–918.

Merriam, C., & Gosnell, H. (1924). *Nonvoting.* Chicago: University of Chicago Press.

Mesquida, C. G., & Wiener, N. I. (1999). Male age composition and severity of conflicts. *Politics and the Life Sciences, 18,* 113–117.

Miller, A. H., Gurin, P., Gurin, G., & Malanchuk, O. (1981). Group consciousness and political participation. *American Journal of Political Science, 25,* 494–511.

Montini, T. (1996). Gender and emotion in the advocacy for breast cancer informed consent legislation. *Gender and Society, 10,* 9–23.

Montoya, L. (1996). Latino gender differences in public opinion: Results from the Latino national political survey *Hispanic Journal of Behavioral Sciences, 18,* 255–276.

Nagel, J. (1998). Masculinity and nationalism: Gender and sexuality in the making of nations. *Ethnic and Racial Studies, 21,* 242–270.

Nagel, J. (2000). Ethnicity and sexuality. *Annual Review of Sociology, 26,* 107–133.

Norris, P. (1999). Gender: A gender-generation gap? In G. Evans & P. Norris (Ed.), *Critical elections: British parties and voters in long-term perspective* (pp. 148–163). London: Sage.

Nyman, C. (1999). Gender equality in "the most equal country in the world"? Money and marriage in Sweden. *Sociological Review, 47,* 766–793.

Ogburn, W. F., & Goltra, I. (1919). How women vote: A study of an election in Portland, Oregon. *Political Science Quarterly, 34,* 413–433.

Paolino, P. (1995). Group-salient issues and group representation: Support for women candidates in the 1992 Senate elections. *American Journal of Political Science, 39,* 294–311.

Peterson, S. A. (1978). The menstrual cycle and politics: A preliminary exploration. *Social Science Information, 17,* 993–1001.

Plant, E. A., Hyde, J. S., & Keltner, D. (2000). The gender stereotyping of emotions. *Psychology of Women Quarterly, 24,* 81–92.

Plummer, D. C. (2001). The quest for modern manhood: Masculine stereotypes, peer culture and the social significance of homophobia. *Journal of Adolescence, 24,* 15–23.

Plutzer, E. (1988). Work life, family life, and women's support for feminism. *American Sociological Review, 53,* 640–649.

Pratto, F., Liu, J. H., & Levin, S. (2000). Social dominance orientation and the legitimization of inequality across cultures. *Journal of Cross Cultural Psychology, 31,* 369–409.

Pratto, F., Sidanius, J., Stallworth, L. M., & Malle, B. F. (1994). Social dominance orientation: A personality variable predicting social and political attitudes. *Journal of Personality and Social Psychology, 67,* 741–763.

Pratto, F., Stallworth, L. M., & Sidanius, J. (1997). The gender gap: Differences in political attitudes and social dominance orientation. *British Journal of Social Psychology, 36,* 49–68.

Prince-Gibson, E., & Schwartz, S. H. (1998). Value priorities and gender. *Social Psychology Quarterly, 61,* 49–68.

Reingold, B. (2000). *Representing women: Sex, gender, and legislative behavior in Arizona and California.* Chapel Hill: University of North Carolina Press.

Reingold, B., & Foust, H. (1998). Exploring the determinants of feminist consciousness in the United States. *Women and Politics, 19,* 19–48.

Rhodebeck, L. A. (1996). The structure of men's and women's feminist orientations: Feminist identity and feminist opinion. *Gender and Society, 10,* 386–403.

Ridgeway, C. L., & Smith-Lovin, L. (1999). The gender system and interaction. *Annual Review of Sociology, 25,* 191–216.

Riggle, E., Miller, P., Shields, T., & Johnson, M. (1997). Gender stereotypes and decision context in the evaluation of political candidates. *Women and Politics, 17,* 69–88.

Rinehart, S. T. (1992). *Gender consciousness and politics.* New York: Routledge.

Rosenthal, N. B. (1984). Consciousness-raising: From revolution to re-evaluation. *Psychology of Women Quarterly, 8,* 309–326.

Rosenwasser, S. M., Rogers, R. R., Fling, S., Silvers-Pickens, K., & Butemeyer, J. (1987). Attitudes toward women and men in politics: Perceived male and female candidate competencies and participant personality characteristics. *Political Psychology, 8,* 91–200.

Rosenwasser, S. M., & Seale, J. (1988). Attitudes toward a hypothetical male or female candidate: A research note. *Political Psychology, 9,* 591–599.

Sapiro, V. (1982). If U.S. Senator Baker were a woman: An experimental study of candidate images. *Political Psychology, 3,* 161–183.

Sapiro, V. (1983). *The political integration of women: Roles, socialization, and politics.* Urbana: University of Illinois Press.

Sapiro, V. (1990). The women's movement and the creation of gender consciousness: Social movements as social agents. In O. Ichilov (Ed.), *Political socialization for democracy* (pp. 266–280). New York: Teachers' College Press.

Sapiro, V. (1993a). Engendering cultural differences. In M. Crawford Young (Ed.), *The rising tide of cultural pluralism: The nation state at bay?* (pp. 36–54). Madison: University of Wisconsin Press.

Sapiro, V. (1993b). "Private" coercion and democratic theory. In G. E. Marcus & R. Hansen (Eds.), *Reconsidering the democratic public* (pp. 427–450). University Park: Pennsylvania State University Press.

Sapiro, V. (1998). Democracy minus women is not democracy: Gender and world changes in citizenship. In O. Ichilov (Ed.), *Citizenship and citizenship education in a changing world* (pp. 174–190). London: Woburn Press.

Sapiro, V. (2001). It's the context, situation, and question, stupid: The gender basis of public opinion. In B. Norrander & C. Wilcox (Eds.), *Understanding public opinion* (2nd Ed.). Washington, DC: CQ Press.

Sapiro, V. (2002). *Women in American society: An introduction to women's studies* (5th ed.). Mountain View, CA: Mayfield.

Sapiro, V., & Canon, D. (1999). Race, gender, and the Clinton presidency. In C. Campbell & B. Rockman (Eds.), *The Clinton legacy* (pp. 207–241). Chatham, NJ: Chatham House.

Sapiro, V., & Conover, P. J. (1997). The variable gender basis of electoral politics: Gender and context in the 1992 U.S. election. *British Journal of Political Science, 27,* 497–523.

Sapiro, V., & Conover, P. J. (2001). Gender equality in the public mind. *Women and Politics, 22,* 1–35.

Sapiro, V., & Soss, J. (1999). Spectacular politics, dramatic interpretations: Multiple meanings in the Thomas/Hill Hearings. *Political Communication, 16,* 285–314.

Schlesinger, M., & Heldman, C. (2001). Gender gap or gender gaps? New perspectives on support for government action and policies. *Journal of Politics, 63,* 59–92.

Schlozman, K. L., Burns, N., Verba, S., & Donahue, J. (1995). Gender and citizen participation: Is there a different voice? *American Journal of Political Science, 39,* 267–293.

Sen, G. (2000). Gender mainstreaming in finance ministries. *World Development, 28,* 1379–1390.

Shamir, M., & Arian, A. (1999). Collective identity and electoral competition in Israel. *American Political Science Review, 93,* 265–278.

Shapiro, R. Y., & Mahajan, H. (1986). Gender differences in policy preferences: A summary of trends from the 1960's to the 1980's. *Public Opinion Quarterly, 50,* 42–61.

Sheets, V. L., & Braver, S. L. (1999). Organizational status and perceived sexual harassment: Detecting the mediators of a null effect. *Personality and Social Psychology Bulletin, 25,* 1159–1171.

Sidanius, J., Levin, S., Liu, J., & Pratto, F. (2000). Social dominance orientation, anti-egalitarianism and the political psychology of gender: An extension and cross-cultural replication. *European Journal of Social Psychology, 30,* 41–67.

Sigel, R. (1996). *Ambition and accommodation: How women view gender relations.* Chicago: University of Chicago Press.

Sigelman, L., & Wilcox, C. (1991). Public support for gender equality in athletics programs. *Women and Politics, 22,* 85–96.

Signorella, M. (1999). Multidimensionality of gender schemas: Implications for the development of gender-related characteristics. In W. B. Swann, J. H. Langlois, & L. A. Gilbert (Eds.), *Sexism and stereotypes in modern society: The gender science of Janet Taylor Spence.* Washington, DC: American Psychological Association Press.

Sinclair, L., & Kunda, Z. (2000). Motivated stereotyping of women: She's fine if she praised me but incompetent if she criticized me. *Personality and Social Psychology Bulletin, 26,* 1329–1342.

Sloan, E. (2001). *Biology of women* (4th ed.). New York: Delmar.

Smith, T. W. (1985). Working wives and women's rights: The connection between the employment status of wives and feminist attitudes of husbands. *Sex Roles, 12,* 501–508.

Spence, J. T. (1985). Gender identity and implications for concepts of masculinity and femininity. In T. B. Sondereggr (Ed.), *Nebraska symposium on motivation: Psychology and gender* (pp. 59–96). Lincoln: University of Nebraska Press.

Spence, J. T. (1998). Developing a scale to measure the diversity of feminist attitudes: A work in progress. *Psychology of Women Quarterly, 22,* 353–360.

Spence, J. T. (1999). Thirty years of gender research: A personal chronicle. In W. B. Swann, Jr., J. H. Langlois, & L. A. Gilbert (Eds.), *Sexism and stereotypes in modern society: The gender science of Janet Taylor Spence* (pp. 255–289). Washington, DC: American Psychological Association.

Stoker, L., & Jennings, M. K. (1995). Life-cycle transitions and political participation: The case of marriage. *American Political Science Review, 89,* 421–436.

Stone, D. A. (1989). Causal stories and the formation of policy agendas. *Political Science Quarterly, 104,* 281–301.

Swann, W. B., Jr., Langlois, J. H., & Gilbert, L. A. (Eds.). 1999. *Sexism and stereotypes in modern society: The gender science of Janet Taylor Spence.* Washington, DC: American Psychological Association.

Swim, J. K., Aikin, K. J., Hall, W. S., & Hunter, B. A. (1995). Sexism and racism: Old-fashioned and modern prejudices. *Journal of Personality and Social Psychology, 68,* 199–214.

Swim, J. K., & Cohen, L. L. (1997). Overt, covert, and subtle sexism: A comparison between the Attitudes Toward Women and Modern Sexism scales. *Psychology of Women Quarterly, 21,* 103–118.

Swim, J. K., & Hyers, L. L. (1999). Excuse me—what did you just say?! Women's public and private responses to sexist remarks. *Journal of Experimental Social Psychology, 35,* 68–88.

Swim, J. K, Hyers, L. L., Cohen, L. L., & Ferguson, M. J. (2001). Everyday sexism: Evidence for its incidence, nature, and psychological impact from three daily diary studies. *Journal of Social Issues, 57,* 31–53.

Tessler, M., & Nachtwey, J. (1999). Further tests of the women and peace hypothesis: Evidence from cross-national survey research in the Middle East. *International Studies Quarterly, 43,* 519–533.

Tessler, M., & Warriner, I. (1997). Gender, feminism, and attitudes toward international conflict: Exploring relationships with survey data from the Middle East. *World Politics, 49,* 250–281.

Thompson, V. L. S. (1999). Variables affecting racial-identity salience among African Americans. *Journal of Social Psychology, 139,* 748–776.

Togeby, L. (1994). The gender gap in foreign policy attitudes. *Journal of Peace Research, 31,* 375–392.

True, J. (2001). Transnational networks and policy diffusion: The case of gender mainstreaming. *International Studies Quarterly, 45,* 27–58.

Verba, S., Schlozman, K., & Brady, H. (1995). *Voice and equality: Civic voluntarism in American politics.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Wade, J. C., & Brittan-Powell, C. (2001). Men's attitudes toward race and gender equity: The importance of masculinity ideology, gender-related traits, and reference group identity dependence. *Psychology of Men & Masculinity, 2,* 42–50.

Walker, L. (1984). Sex differences in the development of moral reasoning: A critical review. *Child Development, 55,* 667–691.

Wattier, M., Daynes, B. W., & Tatovich, R. (1997). Abortion attitudes, gender, and candidate choice in presidential elections: 1972 and 1992. *Women and Politics, 17,* 55–72.

Weir, A. (1999). *The life of Elizabeth I.* New York: Ballantine Books.

Welch, S., & Sigelman, L. (1989). A black gender gap? *Social Science Quarterly, 70,* 120–133.

Welsh, S. (1999). Gender and sexual harassment. *Annual Review of Sociology, 25,* 169–190.

West, C., & Zimmerman, D. H. (1987). Doing gender. *Gender and Society, 1,* 125–151.

Wilcox, C. (1991). The causes and consequences of feminist consciousness among western European women. *Comparative Political Studies, 23,* 519–545.

Wilcox, C. (1992). Race, sex, and support for women in the military. *Social Science Quarterly, 73,* 310–323.

Wilcox, C. (1997). Racial and gender consciousness among African-American women: Sources and consequences. *Women and Politics, 17,* 73–94.

Wilcox, C., Hewitt, L., & Allsop, D. (1996). The gender gap in attitudes toward the Gulf War: A cross-national perspective. *Journal of Peace Research, 33,* 67–82.

Willey, M. M., & Rice, S. A. (1924). A sex cleavage in the presidential election of 1920. *Journal of the American Statistical Association, 19,* 519–520.

Williams, C. L, Giuffre, P. A, & Dellinger, K. (1999). Sexuality in the workplace: Organizational control, sexual harassment, and the pursuit of pleasure. *Annual Review of Sociology, 25,* 73–93.

Wong, F. Y., McCreary, D. R., & Carpenter, K. M. (1999). Gender-related factors influencing perceptions of homosexuality. *Journal of Homosexuality, 37,* 19–31.

Woodzicka, J. A., & LaFrance, M. (2001). Real versus imagined gender harassment. *Journal of Social Issues, 57,* 15–20.

Yoder, J. D., & Aniakudo, P. (1995). When pranks become harassment: The case of African American women firefighters. *Sex Roles, 35,* 253–270.

التغير السياسى

الفصل الثامن عشر

التعليم والمواطنة الديموقراطية فى عالم متغير[٣٢٠]

اوريت ايشيلوف

تنامى فى السنوات الأخيرة الاهتمام الأكاديمى والعام فيما يتعلق بموضوع تعليم المواطنة حول العالم. وقد أصبح تعليم المواطنة قضية مركزية على جدول الأعمال العام فى بلدان ومنظمات إقليمية ودولية عديدة. وقد بدأ مجلس أوروبا وهو منظمة بين الحكومات تضم ٤١ دولة من الأعضاء - بدأ مشروع التعليم الديموقراطى فى عام ١٩٩٧. وتنحصر الأهداف المركزية للمشروع فى زيادة الفهم والوعى العام بالنواحى العديدة المتعلقة بالمواطنة الديموقراطية، وخاصة فى سياق التغير الاجتماعى وجعل المواطنين على وعى بالتهديدات المتعددة التى تواجه الديموقراطية مثل الحركات الأصولية والعنف والعنصرية والخوف من الأجنبى Xenophobia والإقصاء الاجتماعى. وقد اكتسب المشروع شعبية ودعمًا واسعًا خلال الاحتفال بالعيد الخمسينى لمجلس أوروبا فى عام ١٩٩٧. كما تبنى لجنة الوزراء والجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبى المتهم بشدة بدعم المشاريع التعليمية والمؤتمرات والأبحاث وإنتاج المواد التعليمية - تبنى وثيقة عنوانها "إعلان وبرنامج التعليم من أجل المواطنة الديموقراطية المستند إلى حقوق ومسئوليات المواطنين". (Audigier 2000; Birzea 2000; Carey and Forrester 2000; Duerr, Spajic Vrkas EL Martins, 2000).

---

(٣٢٠) قامت بترجمة هذا الفصل مشيرة الجزيرى.

وفى عام ١٩٩٤، نظمت اليونسكو مؤتمرًا لمناقشة المسائل المتعلقة بدور التعليم فى رعاية القيم المواتية لبناء السلام وحقوق الإنسان والديموقراطية (المكتب الدولى للتعليم ١٩٩٤). كما أن منظمة اليونسكو منخرطة فى مراجعة الكتب الدراسية حتى تصبح أكثر ملاءمة للتعلم حول الديموقراطية (Pingel, 1999).

وفى الولايات المتحدة الأمريكية، خرجت دعاوى تؤيد المزيد من الاهتمام بالتعليم المدنى (اللجنة الوطنية للتجديد المدنى، ١٩٩٨ National Commission on Civic Rnewal). وقد كونت الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية مجموعة عمل عن التعليم المدنى ووصلت سلسلة المؤتمرات التى نظمها البيت الأبيض ذروتها بإصدار توصيات لتحسين التعليم المدنى فى الولايات المتحدة الأمريكية (Branson, 1998).

وفى المملكة المتحدة، أصبح تعليم المواطنة جزءًا من المنهج الدراسى الوطنى وتم تحديد أهداف للتحقيق تصف أنواع ونوعيات من الأداء التى يتعين على أغلبية الطلبة تبنيها بنهاية كل مرحلة من مراحل الدراسة بعد أن يكون قد تم تدريسهم البرامج الدراسية المتعلقة بذلك (إدارة التعليم والتشغيل لهيئة المؤهلات والمناهج، ١٩٩٩ Department for Education and Employment, Qualifications and Curriculum Authority).

وقد قامت الجمعية الدولية لتقييم الإنجاز التعليمى (IEA) وهى منظمة تجرى دراسات مقارنة بشكل منتظم عن السياسات والممارسات التعليمة فى بلدان عديدة، قامت بإجراء دراسة عن التعليم المدنى، اشتركت فيها ثمان وعشرون دولة (Torney – Purta, Schwille and Amadeo, 1999; Torney – Purta, Lehman, Oswald and Schulz 2001).

وضمت الدول المشاركة بلدانًا ذات ثقافات سياسية وتقاليد ديموقراطية متباينة منها على سبيل المثال، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ودول كتلة الاتحاد السوفيتى سابقًا مثل استونيا والمجر والاتحاد الروسى ودول البحر المتوسط مثل اليونان وقبرص وهونج كونج وشيلى وكولومبيا.

ويعتبر هذا المد العالى من الاهتمام –فى رأيى – مرتبطًا بدون شك بالتغيرات المهمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى حدثت فى أرجاء العالم فى الأعوام الأخيرة وهى تغيرات تنطوى على إمكانية تحويل معانى المواطنة وتعليم المواطنة (Ichilov. 1998).

ومن أجل تقديم نظرة شاملة عن تعليم المواطنة فى الديموقراطية، علينا أن نستند إلى عدة تقاليد ثقافية ومجالات تحرٍ. وحيث إننى عالم اجتماع، فسوف يتناول تحليلى بالضرورة القضايا المختلفة باستخدام منظور اجتماعى بالدرجة الأساسية، إلا أنه علينا أن نتذكر أن مجال علم النفس السياسى يتسم بالتعددية (Greenstein, 1973)، وهو، كما وصفه كناتسون (Knutson 1973)، جهد متداخل لحقول المعرفية، فالمعرفة التى اكتسبها العلماء السلوكيون تتركز على الحاجات الإنسانية الحرجة، حتى يمكن للحياة الطيبة – وهى الوعد العتيد لتنظيم الحكومة– أن تتحقق بشكل أفضل "(ص viii)". وأتمنى أن يقدم هذا الفصل مساهمة متواضعة لفهمنا للقضايا المتعلقة بالمواطنة وتعليم المواطنة والإمكانيات التى يتضمنها التعليم لتطوير الأنظمة الديموقراطية والحفاظ عليها فى عالم متغير.

وحيث إن "المواطنة" هى هدف التعليم على المواطنة، سوف أبدأ بفحص أثر التغيرات مثل العولمة وما بعد الحداثة على دور المواطنة. وسوف أوضح كيف اتخذت المواطنة أبعادًا ومعانى جديدة وكيف أن الروابط التقليدية بين المواطنين والحكومات، وكذلك الصلات الحميمة بين المواطنين قد تآكلت.

وفيما يتعلق بتعليم المواطنة، سوف أبدأ بالتمييز بين التعليم بشكل عام والأشكال الأكثر تخصصًا من التعليم المصممة خصيصًا لدعم تعليم المواطنة، ثم أقوم باستطلاع مفهوم تعليم المواطنة بالتركيز على مكوناته، والأساس المنطقى الديموقراطى للتعليم وطبيعة الضبط الديموقراطى للمدارس ومحتوى التعليم الديموقراطى. وفى الجزء التالى نستطلع مساهمة النظرية والبحث الاجتماعى فى حل لغز تأثير التعليم بهذا الشكل العميق فى تطوير توجهات المواطنة. ويعزو علماء الاجتماع آثار التعليم لمجموعتين متميزتين ولكنهما مرتبطتان من العمليات: التنشئة الاجتماعية، والتخصيص. وقد أغفل العلماء الذين درسوا تراث التخصيص بشكل كبير آثار التعليم على تطور المواطنة. أما أنا فأعتقد أن وجهة النظر التخصيصية تقدم آراء متبصرة ومفاتيح عن أثار التعليم المدرسى والديموقراطية. فهى تظهر أن تعليم المواطنة ليس بنفس القدر من العمومية كما أشير فى الماضى، وأن الخبرات التعليمية المغايرة تنتج أدوارًا غير متشابهة فيما يتعلق بالمواطنة: الزعامة مقابل التابعية. وفى النهاية سوف نعرض اقتراحات فيما يتعلق بتعليم المواطنة فى عالم متغير.

المواطنة فى عالم متغير:

تعتبر المواطنة مفهومًا معقدًا ومتعدد الأبعاد فهو يتكون من عناصر قانونية وثقافية واجتماعية وسياسية ويمد المواطنين بحقوق وواجبات محددة وشعور بالهوية والروابط الاجتماعية. فالمواطنة تمنح الشعوب التى تصلها الروابط، بمجموعة محددة من الحقوق والواجبات وتستبعد آخرين، عادة على أساس الجنسية (Ichilov, 1990, 1998). فالمواطنة إذن، تتحكم فى إمكانية وصول الأفراد والمجموعات إلى الموارد الشحيحة مثل الإسكان والصحة والدخل والتوظيف والتعليم (Turner 1997).

وتتلخص مقولتى فى أن القوة الرابطة للمواطنة قد تكون فى طريقها للتآكل نتيجة التحولات المهولة السياسية والاجتماعية والثقافية التى تغير العلاقات بين المواطنين وتنظيم الحكم، وبين المواطنين وبعضهم البعض. وتهيمن المخاوف الخاصة بمستقبل الأشكال التقليدية من المواطنة على الأدبيات التى ستتم مناقشتها. إلا أن قدرًا كبيرًا من التغيرات المتوقعة، لا تزال فى حيز التخمين وفى كثير من الأحيان ليس هناك من الدلائل الإمبريقية إلا القليل الذى يدعم اتجاهات التطور المصرح بها. وعلى المرء أن يأخذ أيضا بعين الاعتبار أن الأحداث غير المتوقعة مثل الهجوم الإرهابى على الولايات المتحدة فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ قد يستخدم كقوة منبهة، تدعم مؤقتا "على الأقل" الهوية الوطنية والدعم للحكومة.

سوف أبدأ بمناقشة بعض التطورات التى قد تضعف الرابطة بين المواطنين وحكومتهم. فطبقًا لوالتزر (Walzer 1989) فإن المواطن هو فى المقام الأول هو عضو فى الجماعة السياسية والمواطنة ما هى إلا تعبير عن العلاقات السياسية بين الفرد وتنظيم الحكم. وتحدد التعريفات الكلاسيكية للمواطنة الجماعات السياسية بأنها الدولة أو الدولة القومية. إلا أن الجماعات السياسية تتغير وتتنوع بوسائل عديدة. فالضغوط القوية نحو تفتيت الوحدات السياسية الكبيرة والحكم الذاتى الإقليمى، والمحلية والقومية، قد تدعم المفاهيم التقليدية للجماعة السياسية، بينما السعى وراء الكونية globalism والتوحيد، قد ينهض بصورة للمواطنة تتضمن العضوية فى أكثر من جماعة سياسية. خذ، على سبيل المثال، انهيار الكتلة السوفيتية إلى دول قومية، من ناحية، وتكوين الجماعة الأوروبية، من ناحية أخرى، فالحكم الشيوعى فى الكتلة السوفيتية، كان قد أطبق على المشاعر القومية. وقد خلف انهيار النظم الشيوعية متعددة الجنسيات دولاً جديدة Successor أكثر تجانسًا بكثير من الناحية العرقية. (Rose 1999). وتوضح الدراسات الحديثة التى أجراها المتخصصون فى

الاتحاد السوفيتى كيف أصبحت القضايا القومية تتغلغل فى كافة نواحى الحياة فى تنظيم الحكومة والاقتصاد ومجتمع تنظيم الحكم السوفيتى سابقا. (Motyl, 1992). ويزعم نوديا Nodia (1994) أن الصحوة القومية تلك تعكس الرغبة فى استكمال الهوية الشخصية وهى محاولة للدول فى مرحلة ما بعد الشيوعية لاستكمال تاريخها بدءًا من النقطة التى اعترضتها الشيوعية.

وفى غرب أوروبا، تم إجراء دراسة عن القيم على مرحلتين: فى ١٩٨١ و ١٩٩٠ (Ester, Halman, de Moor, 1994). وإحدى القضايا التى أثيرت هى تأثير اختفاء الحدود الداخلية بين بلدان المجموعة الأوروبية على الثقافات القومية. وذهب أحد التنبؤات إلى أن القيم الوطنية ستدعم، إذ سوف يخشى المواطنون الأعضاء فقدان هوياتهم التى تميزهم، ولم تشر النتائج إلى أى دليل على دعم الهويات الجماعية - وطنية كانت أو أوربية - بل أشارت إلى أن الفردية الاقتصادية والثقافية فى ارتفاع. فتقديم اليورو على أنه العملة الرسمية المشتركة الخاصة باثنتى عشرة دولة أوروبية، بدلاً من العملات الوطنية، قد يرمز إلى الوحدة الأوروبية ويزيد من ظهور الهوية الأوروبية. فالمواطنة قد تمثل ولاءات سياسية متعددة بدلاً من هوية سياسية واحدة وهو ما قد يثير القضايا حول مركزية وبروز الهويات السياسية المتعددة بالنسبة للمواطنين، واحتمال ألا تتسق تلك الولاءات أو حتى تتعارض مع بعضها البعض.إن الرابطة بين المواطنين والتنظيم الحكومى تجد أساسها، إلى درجة كبيرة - فى الفهم القائل بأن الحكومة تتحكم فى الأوضاع التى تضمن للمواطنين حياة طيبة. غير أن الجماعات السياسية التقليدية قد فقدت الكثير من قدرتها على ضمان حياة طيبة للمواطنين. فالعولمة وظهور الهياكل فوق الوطنية والانتقال من الاقتصاد القائم على أساس المادة والطاقة والعمل إلى اقتصاد يستند إلى المعلومات والاتصالات، يقلل من أهمية الدولة كلاعب حيوى ومهم فى ضمان ثراء السوق. ويزعم كلاين Klein (1999) أن بعض

الشركات قد شهدت قدرًا عظيمًا من النمو بحيث تفوق موازنتها موازنة بعض الحكومات. فقد بلغت ميزانية الإعلانات فى شركة نايك Nike، علـــى سـبيل المثال، فى عام ١٩٩٧ حوالى ٥٠٠ مليون دولار أمريكى (Klein, 1999, p19) ولكن تلك الشركات، على عكس الحكومات، لا يحاسبها غير أصحاب الأسهم بها. ويشير هيينج (1999) Heying إلى أنه مع تحول اهتمام الـشركات مـــن التركيز المحلى والوطنى إلى التركيز عبر القومى، تتغير التزاماتها. ويشير هيينج إلى العواقب الوخيمة التى قد تحدث نتيجة لذلك على قـــدرة المجتمـــع المدنى: تضاؤل الدعم لمنظمات المجتمع المحلى وانخفاض تحسين المجتمع، والشعور المتنامى بالأزمة فى القطاع غير الهادف للربح. ويعتبـــر ريفكـــين (1995) Rifkin الشركات العالمية مؤسسات شبه سياسية تمارس قدرًا كبيـــرًا من القوة على الشعوب والأماكن من خلال التحكم فى المعلومات والاتصال. كما يعتبر أن استخدام القوة العسكرية وهى الوظيفـــة الأساســـية للـــتنظيم الحكومى الحديث، له وظيفة محدودة فهو لا يستطع أن يوقف أو يبطئ تدفق المعلومات والاتصالات عبر الحدود القوميـــة. وفـــى رأى بـــاربر Barber (1995)، تتجه الشركات العالمية) Cosmopolitan إلى إضعاف استقلالية الأفراد والأمم على حد سواء فى المقام الأول عن طريق خلق طبقات عالمية ممـــن يملكون ومن لا يملكون بدون أى إحساس بالمجتمع المحلى. ونتيجة لذلك، فقد تفقد الحكومات الديموقراطية قدرتها على موازنة مصالح المنفعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ويؤكد كيرنان (1997) Kiernan، أن العولمـــة وفقـــدان التحكم الوطنى يهددان إشباع حقوق المواطنة لأن مثل هذه الحقوق لـــم يـــتم مأسستها فى المؤسسات فوق الوطنية.

وقد يدعم تقديم المنظمات عبر القومية والعالمية التى تكرس جهودهـــا للقضايا الاجتماعية بين المواطنين الإقرار بأن الرفاه الاقتصادية والمحافظـــة على البيئة والسلامة من الحرب النووية يمكن النهـــوض بهـــا مـــن خـــلال

الشركات الدولية وليس من خلال الأعمال الوطنية أحادية الجانب (Ichilov, 1998. وقد أصبح مصطلح "المجتمع المدنى العالمى" متداولاً فى السنوات الخمس الماضية وخاصة منذ خروج المظاهرات التى جذبت اهتمامًا واسعًا ضد منظمة التجارة العالمية فى سياتل فى ١٩٩٩ (Scholte, 2000). ولكن على الرغم من أن المواطنين من بلدان مختلفة يتحدثون عن القضايا الدولية، إلا أن حقوق ومسئوليات المواطنين على المستوى العالمى ليست محددة بشكل جيد (Edwards 2001; Edward and Gaventa 2001). ويتجه حاليًا المجتمع المدنى الدولى إلى العمل من خلال شبكات من مجموعات المصالح خاصة المنظمات غير الحكومية، بدلاً من هياكل التمثيل الرسمية (Keck and Sikkink, 1998; Higgott and Bieler, 1999). ينظر إذن إلى المنظمات غير الحكومية على أساس أنها مختارة ذاتيًا وغير مسئولة من قبل الذين يثيرون الشك فى مصداقيتها كمشاركة فى المناظرات العالمية (Edwards 2001). كما أن هناك مخاوف من تشويه العمل فى مجال المواطنة لصالح الجمعيات غير الحكومية التى ينظر إليها على أساس كونها تتمتع بموارد واسعة وإمكانية الوصول إلى صناع القرار فى المدن العاصمية. فبحلول عام ١٩٩٠، على سبيل المثال، كان عدد العاملين بشركة Greenpeace بالمملكة المتحدة أكبر من حزب العمال البريطانى (Clark 1991).

ومع تآكل دولة الرفاه، لم تعد الحكومات هى المقدم الأساسى للخدمات الاجتماعية مثل الرعاية الصحية والتعليم. أما التوازن التقليدى بين التنظيم الحكومى والمواطنين، أى تقديم الخدمات مقابل منح المشروعية والدعم، فيتم استبداله الآن بصفقة جديدة، إذ تتجه النظرية السياسية الليبرالية إلى مقاومة مفاهيم المواطنة التى تنطوى على حق المساعدة من الدولة. أما حقوق الرفاه، فتفهم كأفعال خيرية نحو أفراد المجتمع غير القادرين على رعاية أنفسهم (Dodds, 1998, Kymlicka 1995). لقد حلت الخدمات المخصخصة والمظمات

الخيرية محل الرفاه الحكومية والخدمات الاجتماعية. وتشير مقولات اليمين الجديد الخاصة بالحقوق إلى أن التحرير الاقتصادى للخدمات الاجتماعية يتبنى حق الاختيار ومسئولية المستهلك (Saunders 1993) ولكن بالنسبة للكثيرين من منتقدى الوضع، فإن الاعتماد الراهن على السوق لحل المشاكل السياسية والاجتماعية ما هو إلا هجومٌ على مبادئ المواطنة الديموقراطية. (Marshall, 1977; 1981; Turner 1993). ويجادل Schild 2000 إلى أن النقلة فى مفهوم المواطن كعميل للسلع العامة إلى عميل يشعر بالتمكين، ينطبق على معظم الخدمات الحكومية وليس فقط على خدمات الرفاه. "فمواطنو الأسواق" كما يصف Schild 2000 هذا النمط من المواطنة، قد يعبرون عن التزام محدود نحو التنظيم الحكومى، وبشكل إجمالى، قد يضعف انحسار قوة الحكومات على ضمان حياة طيبة من الرابطة بين المواطنين والتنظيم الحكومى. ويدعم هذا الافتراض، على سبيل المثال، المادة التى تشير إلى أنه فى السنوات الأخيرة شهدت عدة دول تآكلاً حادًا ومتسقًا فى الدعم السياسى للمؤسسات الحكومية Norris 1999 (Ester, Halman and de Moor, 1994).

دعنا ننظر الآن إلى عواقب التغيير بالنسبة للروابط بين المواطنين والديموقراطية. وفقًا لهيتر (Heater 1990)، تعد مسألة المواطنة إحدى الهويات العديدة التى ينتسب إليها الفرد، وهى تساعد فى ترويض العواطف التى تؤدى إلى الانقسام للهويات الأخرى (P. 194) عن طريق توصيل الذاكرة الجماعية للمجتمع لكل فرد من الأفراد، بالإضافة إلى الوحدة الثقافية والجنسية والشعور الجماعى بالهدف فى الإخوة. ومن شأن هذه العناصر أن تربط الناس بهوية مشتركة من المواطنة. ومقولتى هنا هى أن الأسس التقليدية المطلوبة لتشكيل رابطة اجتماعية وتغيير مجموعة عشوائية من المستهلكين أو تجميع المصالح السياسية أو العرقية أو الاقتصادية فى سعى المواطنين نحو المصلحة المشتركة، هى أيضًا فى حالة انحسار.

إن ما جاءت به مقولات ما بعد الحداثة post-modernity من أن كافة المواثيق الكبرى الخاصة بالمجتمع الغربى قد أصبحت عقيمة، قد يكون إحدى القوى التى تهز أسس المواطنة. إن نمط تغيير ما بعد الحداثة هو فى اتجاه تفتيت الثقافات القديمة والانتشار المجنون للقيم والمواقف وأساليب الحياة الجديدة (Lyotard, 1989). ويجادل ويكسلر Wexler 1990 أن ما بعد الحداثة تشكل نهاية للمواطنة كشعار للحداثة من خلال استبدال العقلانية والتضامن، بالرمزية والقانون البنائى للقيمة واللعب الحر بدون إطار مرجعى (ص. ١٦٥). ويعتقد البعض أن مجرد تعدد تلك الأشكال الثقافية الجديدة يجعلها تمثل قوة وقائية ضد كافة أشكال الإيديولوجية السياسية الكاملة. إلا أن قدرًا كبيرًا من الفكر الراديكالى خاصة الماركسية والنسوية ترفض ما بعد الحداثة وتجادل بأن التعددية غير المميزة قد تؤدى ليس إلى الوعى الحاد بالاختلافات وتزايد الاحترام لها، ولكن إلى فراغ عقلى غير نقدى. (Boyne and Rattansi, 1990; Gibbins 1989; Lovibond, 1990). إن النزعات التفتيتية والعدمية التى يتصف بها مجتمع ما بعد الحداثة قد تهدد المشاركة التى يستند إليها مفهوم المواطنة. فهل يمكن الحديث عن المجتمع والسياسة والأخلاق حينما تكون القاعدة هى التجزيئية والنسبية وعدم اليقين وغياب الأسس المشتركة؟ (Gilbert 1992; Heater 1990) ويجادل سارتورى (Sartori 1997) "أن الحيوية المستمرة للتعددية تستند إلى التوتر بين العقيدة والتسامح ولا تقوم على أساس المياه الساكنة للتجاهل والنسبية. (صفحة ٦٥)، التى يدعمها عصر ما بعد الحداثة". ويجادل وود (1996) Wood أن ما بعد الحداثة فى الفن والعلم بالولايات المتحدة مرتبط بما يطلق عليه ما بعد العقلانية Post-intellectualism أى فقدان المعرفة الشخصية الفعالة، وانحسار التفكير التحليلى (صفحة ٢٠). كما يثير وود مسألة نتائج اختبار الاستعداد

الدراسى[٣٢١] Scholastic Aptitude test والتقديرات القياسية الأخرى كدليل على انحسار التعليم الشفوى فى الولايات المتحدة، ويزعم أن المواطنين الأمريكيين قد فقدوا إحساسهم بالهدف ونظام القيم الثقافية فلا يستطيعون فهم الأمور الخاصة بهم أو توجيه مصائرهم (ص. ٧٠ – ٦٩ – ١١٣).

وتمثل التعددية الثقافية أسلوبًا جديدًا فى التفكير عن حقوق الأقلية. وحقيقى أن معظم المجتمعات السياسية المنظمة على مدى التاريخ الموثق كانت متعددة الأعراق، وأن التنوع الثقافى داخل المجتمعات الراهنة ليس ظاهرة جديدة (Kynlicka, 1995)، إلا أن مثل هذه التعددية قد تم التعامل معها باستخدام ممارسات وفلسفات مختلفة. فبعد الحرب العالمية الثانية، كان الأمل أن يتم حل مسائل حقوق الأقليات ليس من خلال اللجوء للحقوق الخاصة بكل مجموعة معينة، ولكن من خلال التركيز على حقوق الإنسان. فالإجراءات التعويضية[٣٢٢] affirmative action الخاصة بالمجموعات العرقية المهمشة قد تم إقرارها كإجراء علاجى مبرر بشكل مؤقت، ولكن الفكرة القائلة بأن مجموعات عرقية أو قومية معينة يجب أن تمنح هوية سياسية أو مكانة دستورية دائمة قد تم الاعتراض عليها. والأقليات أيضًا بشكل عام كانت تسعى إلى الاندماج. لقد كافح مارتن لوثر كينج الابن وهو زعيم حركة الحقوق المدنية للأمريكيين من أصل إفريقى فى الستينيات من أجل إدماج الأمريكيين الأفارقة فى المجالات الاجتماعية الخاصة بالمجتمع الأمريكى بشكل عام.

---

(٣٢١) من اختبارات الورقة والقلم، ويعرف باختبار السات SAT وهو اختبار مقنن يعد اجتيازه بنجاح شرطًا لدخول الجامعات فى الولايات المتحدة الأمريكية (المراجع)

(٣٢٢) أنظر الهامش رقم (١٩٤) فى الفصل الحادى عشر: الاتصالات والسياسة فى عصر المعلومات (المؤلف)

إلا أنه قد أصبح من الواضح عبر الزمن، أنه لا يمكـــن حـــل بعـــض المسائل الأكثر إثارة للخلاف، المتعلقة بالأقليات الثقافية من خلال مـــساعى حقوق الإنسان فقط. فالتعددية الثقافية الحالية يمكن النظر إليها على أســـاس كونها "سياسات الاعتـــراف الاجتمـــاعى" "Politics of recognition" (Taylor, 1994). وكما يقول تيلور "إن الطلب على الاعتراف الاجتماعى يصبح أمـــرًا ملحًا من خلال العلاقة المفترضة بينه وبين الهويـــة....... [أى أن] هويتنـــا تتشكل جزئيًا من خلال الاعتراف الاجتماعى، وكثيرًا ما يغيب ذلك من خلال إساءة الاعتراف بالآخرين، أو عدم الاعتراف بهم مما قد يتسبب فى أضرار أو قد يشكل نوعًا من الاضـــطهاد (ص ٢٥). ويـــزداد تـــصادم الأقليـــات والأغلبيات حول قائمة عريضة من القضايا بما فى ذلك مسألة حقوق اللغـــة والتعليم والمناهج الدراسية. فهل ينبغى الاعتراف بلغات الأقليـــات كلغـــات الرسمية واستخدامها فى البرلمانات والمحاكم؟ وهـــل يـــصبح للمجموعـــات العرقية أو القومية الحق فى الحصول على الدعم المالى العام للتعليم بلغاتهـــا الأصلية؟

لقد عادت حقوق وقضايا الأقليات إلى البروز على ســـاحة العلاقـــات الدولية وبدرجة كبيرة بسبب الصحوة العرقية والقومية التى حدثت مـــؤخرًا والصراعات العرقية فى أرجاء عديدة مـــن العـــالم Diamond and Plattner, 1994 ص ix). فقد تبنى على سبيل المثال، مؤتمر الأمـــن والتعـــاون فـــى أوروبا بيانًا عن حقوق الأقليات القومية فى عام ١٩٩١ وتم انشاء المفوضية العليا للأقليات القومية فى عام ١٩٩٣. وقد ناقشت الأمم المتحدة بيانـــا عـــن حقوق الأفراد التابعين لأقليات قومية أو عرقية أو دينية أو لغويـــة (١٩٩٣)، ومسودة بيان عام عن حقوق الشعوب الأصلية (١٩٨٨). كما تبنى مجلـــس أوروبا بيانًا عن الحقوق اللغوية للأقليات فى عـــام ١٩٩٢ وهـــو الميثـــاق الأوروبى للغات الأقليات الإقليمية. (Hannum, 1993; Kymlicka, 1995; Lerner 1992; Thornberry, 1991).

وفيما يؤكد بعض الفلاسفة السياسيين المعاصرين الحاجة إلى الاعتراف بالهوية الخاصة بمجموعات الأقليات أو الحاجة إلى إضافة بعض الحقوق الجماعية الخاصة لحقوق الإنسان (Kymlicka, 1991, 1995; Taylor 1995)، يخشى البعض الآخر من هذا التفتيت فى المجتمعات الديموقراطية. فيجادل سارتورى (1997) Sartori على سبيل المثال، بأنه "فى الواقع العملى، بقدر ما تكون المطالب متعددة الثقافات عدائية ولا تتسم بالتسامح وتدعو إلى الانقسام، تصبح التعددية الثقافية هى نفسها نفى للتعددية" (ص ٦٢). بالإضافة إلى ذلك، تتسم مواقف بعض التقاليد العرقية والدينية، وخاصة مواقفها تجاه النساء ودورهن فى المجتمع، بعدم اتساقها مع الديموقراطية الليبرالية. فما درجة الاندماج الثقافى المطلوبة من المهاجرين واللاجئين قبل أن يسمح لهم باكتساب المواطنة؟ وهل يجب أن تسمح الديموقراطيات بأشكال مختلفة من الأصولية الدينية، حتى يتم تمثيلها فى النظام التعليمي؟

ويؤكد إتزيونى (1992) Etzioni الحاجة فى أن تربط محاسن القيم المشتركة المجتمع الديموقراطى معًا. ففى رأيه لابد وأن تتلاءم التعددية داخل نوع ما من الوحدة الشاملة ولابد من الاشتراك فى قيم نهائية إذا ما لزم احتواء التنوع فى المجتمع الديموقراطى بشكل ديموقراطى. أما بالنسبة لجانويتز Janowitz 1983 فإنه يعتبر ظهور الأمريكيين مختلطى الأصول (مثلاً الأمريكيين المكسيكيين، والأمريكيين الأفارقة) فى الولايات المتحدة تآكلاً فى أسس الواجبات المدنية. بالإضافة إلى ذلك، يعيش فى الولايات المتحدة الملايين من السكان الذين يتمتعون بمزايا وحقوق المواطنة بدون أن يكتسبوا المواطنة التامة إذ يقصرون مواطنتهم على المشاركة الاجتماعية والاقتصادية فى دولة الرفاه الرأسمالية، والتمتع بالحقوق المدينة ولكنهم يهملون أن يصبحوا مشاركين سياسيين يتمتعون بحق المشاركة فى ممارسة السلطة (Schneider 2000). وفى أوروبا أثيرت هواجس عن مكانة المواطن ليس فقط فيما يتعلق بالأقليات، ولكن أيضًا بالنسبة لكافة أشكال العمال العابرين

transient والمهاجرين ومن لا وطن لهم واللاجئين. وقد سلطت تلك المخاوف الضوء على أن حقوق الإنسان يجب أن تكمل حقوق المواطنة والتنبؤ بأنه مع تحول السياسة لتصبح أكثر كونية، سوف يكون لحقوق الإنسان دور واسع فى التنظيم المعيارى للسياسة (Turner 1993).

كما يثير التنوع فى أنماط المواطنة مسألة: ما الواجبات المشتركة التى تربط بين المواطنين؟ ويرى البعض أنه نظرًا لغياب وثيقة عامة فى كثير من الأمم الصناعية، يعد دفع الضرائب بمثابة الواجب الوحيد الذى يكاد أن يكون واجبًا عامًا للمواطنة (Dahrendorf. 1994, 1996; Mead, 1996) فبشكل أساسى إذن، قد لا يتقاسم المواطنون اليوم الذاكرة الجماعية ولا إحساس الارتباط الثقافى والقومى. ومن شأن مثل هذا الوضع أن يدعم النزعة نحو الانتقال من الأهداف العامة إلى الأهداف الخاصة وقد يساعد على رعاية انحسار المشاركة السياسية والحياة التنظيمية. (McDonnell 2000, Putman, 1995; Verba, Schlozman and Brady, 1995) وتحت هذه الظروف، كيف يمكن تحقيق شعور جماعى بالإخوة؟

إن غرس المواطنة مع استعارات السوق من شأنه أن يصبح قوة تقسيم أخرى بين المواطنين. ويجادل شيلد (2000) Schild أن المواطنين يتم تحويلهم إلى ما يطلق عليه "مواطنى السوق" بحيث تحكم علاقاتهم المعايير الليبرالية للسوق، إلا أن عمليات المساومة الاقتصادية وعمليات التدبر المدنى لا تتفق مع بعضها البعض، فالمساومة تشجع المشاركين على التصرف بشكل استراتيجى تجاه بعضهم البعض، وعلى الكذب على بعضهم فيما يتعلق بتفضيلاتهم ومعتقداتهم عندما يكون ذلك الكذب فى مصلحتهم، مع افتراض أن الآخرين يفعلون نفس الشيء. وعلى النقيض من ذلك، فإن التداولية تستند إلى الثقة واقتسام المعرفة واعتراف المواطنين بانخراطهم المشترك فى مصير واحد (March and Olsen 2000).

وطبقا لوالتزر Walzer (1989) "المواطن – ببساطة– عضو فى الجماعة السياسية، له الحق فى كافة الامتيازات كما أنه محمل بعبء أية مسئولية تتعلق بتلك العضوية". (ص ٢١١). ويشير تحليلى إلى أن المواطنة اليوم أكثر تعقيدًا وأكثر تعددًا من حيث أبعادها. ونظرًا لأن المواطنة هى الغاية من تعليم المواطنة، يشير بعض الدارسين إلى الحاجة إلى إعادة النظر فى مفهوم المواطنة بحيث تضم عولمة العلاقات الاجتماعية والاختلافات الاجتماعية المتنامية بين الأنظمة الاجتماعية، فلم يعد من الممكن إدراك المواطنة على أنها مرتبطة حصريًا بالنطاق المحلى والوطنى، ولكن ينبغى تصورها بشكل أكثر اتساعًا بحيث تضم طيفًا واسعًا من الهواجس الاجتماعية التى قد تكون عالمية النطاق وأن يكون مفهوم المواطنة كافيًا للمجتمعات متعددة الأعراق والثقافات. (Habermas, 1995; Ichilov, 1990; 1998; Mouffe, 1992)

وسوف نعرض دلالات هذه التغيرات القائمة والمتوقعة فى مجال تعليم المواطنة فى هذا الفصل.

التعليم الديموقراطى:

يميز جاتمان Gutmann,1987 بين التنشئة السياسية التى تنزع إلى التركيز على ما يطلق عليه "إعادة الإنتاج الاجتماعى اللاواعى" والتعليم كعملية "إعادة إنتاج اجتماعى واع" وفى هذا السياق، ربما يعتبر التعليم المدرسى أكثر أشكال التعليم الإنسانى عمدية (صفحة ١٥). وقد شاع استخدام مصطلح تعليم المواطنة للإشارة إلى الأشكال المؤسسية لاكتساب المعرفة السياسية التى تتم داخل الأطر التعليمية الرسمية (مثل المدارس والجامعات) والأطر غير الرسمية (مثل الحركات الشبابية) (Ichilov, 1994). ولابد من التمييز بين تعليم المواطنة المحدد والمنتشر فالتعليم المحدد ينطلق من خلال أنشطة مدرسية داخل وخارج المقرر الدراسى (مثل فصول التعليم المدنى أو

برامج تعلم الخدمة) والتى تصمم بالتحديد لإعداد الشبان للمواطنة وأيضا من خلال "المنهج الخفى" للمدرسة (ويتضمن مثلاً أساليب التوجيه، وأنماط علاقات السلطة) وهى المعروفة بالمناخ المدرسى. ويشير تعليم المواطنة المنتشر إلى التحصيل الدراسى بشكل عام، ويستند إلى الافتراض بأن المدرسة تقدم التعليم المدنى حتى وإن لم يكن المحتوى مدنيًا بشكل واضح (ص ٢ Bricker, 1989).

وسوف يتم تناول القضايا التالية التى تهيمن على الفكر السياسى الديموقراطى الحديث، فيما يتعلق بالتعليم والديموقراطية. ما هو الأساس المنطقى لتوفير التعليم بشكل عام، وما الذى يجعل أصلاً التعليم لا غنى عنه للديموقراطية، وعلى من تقع مسئولية التحكم فى المدارس فى النظم الديموقراطية، ما دور الدولة والآباء والأطفال فى هذا السياق؟ وما خصائص التعليم من أجل الديموقراطية فيما يتعلق بالمحتوى الظاهر والمنهج الخفي؟

الأساس المنطقى الديموقراطى للتعليم

يحتل التعليم مكانة بارزة فى الفكر السياسى من أجل الاستقرار وحسن الإدارة فى أى نوع من أنواع النظم. فقد قال أرسطو على سبيل المثال إن "أكثر ما يساهم فى دوام الدساتير هو تكيف التعليم مع شكل الحكومة. ولن يكون لأفضل القوانين فائدة إلا إذا تم تدريب الصغار - باستخدام العادة وضرب المثل - على روح الدستور". (220 – 1943 pp 249) إن تعليم المواطنة من مقتضيات الفكر السياسى الديموقراطى (على سبيل المثال Dewey, 1916/1966; Gutmann, 1977). وينظر إلى المواطنة الديموقراطية على أنها تتكون من عادات وقدرات لا بد من زراعتها أولاً، وبدون ذلك، لا يمكن أن تنبت، أو قد تنبت ولكنها تزول بسرعة ويرى باربر Barber 1992 أن تمكين الجهلة من تمثيل الجمهور يعد قاعدة ولكنه لا يعنى توافر

الديموقراطية، وبالإضافة إلى ذلك، فإن التطوع فكرة مركزية في الفكر السياسى الديموقراطى وفى هذا الشأن، لابد من التحكم داخليًا في سلوك المواطنين بدلا من ممارسة القهر الخارجى على أن يتم تحقيق هذه الغاية من خلال العقلانية والتعليم بدلاً من أساليب الدعاية العاطفية (Lybarger, 1991).

وفى الأعوام الأخيرة ظهرت بعض المخاوف فى الولايات المتحدة الأمريكية من أن دور التعليم العام فى خلق المواطنين قد أصبح مهمشًا، وأن التعلم المدنى قد تراجع فى مواجهة التأكيد المتزايد على الإعداد للعمل (McDonnell, Timpane and Benjanin, 2000). وقد أشير إلى أن الهدف الديموقراطى من التعليم يجب إعادة اكتشافه وتنشيطه على أن يتضمن -فيما يتضمن- تعليم التسامح، والاحترام المتبادل والمهارات المطلوبة للتداولية، وتوفير جوهر مشترك للمعرفة ومجموعة مشتركة من القيم والممارسات الديموقراطية..

Conover and Searing, 2000; Gutmann, 2000; Hochschild and Scovronick, 2000).

لقد تم عولمة الأساس المنطقى الديموقراطى للتعليم لينطبق على الإنسانية جمعاء. وتم الإقرار بأن التعليم حق أساسى من حقوق الإنسان وهو نوع من التمكين الذى يعد مفتاحًا لبناء وتدعيم الديموقراطية، ووسيلة لتحقيق تقدم الإنسان المستدام والإنسانى وبناء السلام القائم على الاحترام المتبادل والعدالة الاجتماعية. وتعد المادة رقم ٢٦ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ والمادة ٢٨ من اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ هى حجر الزاوية فى الإقرار بأن الحق فى التعليم هو حق من حقوق الإنسان، هذا بالإضافة إلى المواثيق التى صدرت فى سلسلة من المؤتمرات الدولية التى عقدها اليونسكو حول التعليم للجميع (Brownlie, 1992; UNESCO, 2000a, 2000b, 2000c; Spring, 2000).

يتبع ذلك أن المساواة فى فرص التعليم حيوية للديموقراطية ويصف ديوى (Dewey 1916/1966) المجتمع الديموقراطى على أنه المجتمع الذى " يضمن إمكانية حصول الجميع على الفرص الثقافية على أن يتم ذلك بسهولة وإنصاف...... وأن يضمن حصول أعضائه على التعليم المناسب على المبادرة الشخصية والتأقلم" (ص. ٨ – ٧). وسوف نناقش هذه المسألة بالتفصيل لاحقًا.

التحكم الديموقراطى فى التعليم:

من المتفق عليه أن الأطراف الثلاثة الرئيسية فى التعليم نحو الديموقراطية هى الدولة والآباء والأطفال. وينصب اهتمام الدولة على ضمان أن تحول المدارس النشء إلى مواطنين قادرين ومشاركين، وذلك هو المبرر وراء إقامة مدارس مشتركة يتم تمويلها من الأموال العامة، تضم بين جدرانها المواطنين من كافة الطوائف كما أنه السبب وراء إصدار القوانين التى تجعل الذهاب إلى المدارس إجباريًا (Reich, 1995; Pangle and Pangle 2000). ويؤكد سبرينج Sprirg 2000 أن على الحكومات ألا تسئ استخدام سلطتها فى توفير التعليم للجميع من خلال الدفاع عن الغايات السياسية القومية أو الخاصة عن طريق استخدام وسائل الدعاية وغسيل المخ. كما يؤكد Guttman (1987) أن التحكم الديموقراطى فى التعليم يجب أن يكفل نبذ القهر وعدم التمييز.

ويرى جوتمان (Gutmann 1987) أن إحدى ركائز التعليم نحو الديموقراطية هى تمكين المواطنين " على التأثير على التعليم الذى يشكل بدوره القيم والاتجاهات السياسية وسلوك المواطنين فى المستقبل (ص ١٤). كما يرى أنه نظرًا لأن السلطة السياسية فى الديموقراطية ممنوحة لكل مواطن، يتبع ذلك أنه عندما يحكم المواطنون فى الديموقراطية، ينبغى عليهم

أن يقرروا كيف سيتم تعليم المواطنين فى المستقبل، وذلك ضمن أخرى (ص ٣). يجب إذن أن تتفوق سلطة المواطنين على سلطة الدولة فى التعليم.

وتنظر اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ إلى الأطفال ليس على أنهم مجرد مواطنى المستقبل أو على أساس كونهم دون السن القانونية وعلى ذلك يخضعون لرعاية وإشراف الأكبر سناً، فالأطفال يتمتعون بحقوق متأصلة يجب احترامها وتنفيذها داخل الأطر الاجتماعية المختلفة، بما فى ذلك المدارس. وتتضمن تلك الحقوق بوضوح المواطنة، مثل حرية الفكر وحرية الرأى والدين (المادة ١٤) وحرية الاجتماع وحرية التجمع السلمى (المادة ١٥) ولكل طفل الحق فى التمتع بحرية التعبير: وينبغى أن يضم هذا الحق حرية البحث عن المعلومات وكافة أنواع الأفكار وتلقيها ومنحها شفويًا أو فى شكل مطبوع أو فى شكل فنى أو أية وسيلة أخرى من اختيار الطفل نفسه (المادة ١٣، الفقرة الأولى، Brownlie, 1992) ويجوز للاتفاقية أن تتقدم بوجهة النظر القائلة بأن تعليم الديموقراطية لا يجوز أن تضطلع به الدولة أو الأعضاء البالغين فى المجتمع وحدهم بالوصول إلى قرار بشأنه. فتنفيذ تلك الحقوق فى المدارس يعنى أن الأطفال يجب أن يشاركوا فى تشكيل تعليمهم وأن صوتهم يجب أن يسمع حين يتم اتخاذ القرارات بشأن التعليم.

ومن المتفق عليه بشكل عام أنه من أجل خدمة مصالح المجتمع بشكل أفضل، لابد للتحكم الديموقراطى فى المدارس أن يكفل نوعية من التعليم تستند إلى حرية الأفكار وعدم التمييز فيما يتعلق بالعرق والنوع الاجتماعى والدين والأصل العرقى والانتساب السياسى والعجز. وينبغى أن يكون التعليم نحو الديموقراطية غير قهرى ويرتكز على حرية الحصول على المعلومات وحرية الفكر والسماح للطلبة بالنظر فى مفاهيم مختلفة عن الحياة الطيبة (Gutmann, 1987, Spring 2000). ويولى جوتمان Gutman 1987 دورًا بارزا للتعليم فى التعلم نحو الديموقراطية. وتتضمن "المهنية الديموقراطية من جهة

المعلمين أن تكون مسئوليتهم المهنية هى الدفاع عن مبدأ عدم القهر عن طريق تنمية القدرة على التداول الديموقراطى (P. 76) ويضيف سبرينج Spring 2000 إلى تلك المسئوليات المهنية الواجب الأخلاقى لحماية حقوق الإنسان (ص ٩٢).

ولقد تحدى البعض معقولية فكرة التحكم الديموقراطى فى التعليم استنادًا إلى عدد من الأسباب أولاً، أن واقع التحكم الديموقراطى فى المدارس العامة هى أن من يتمتع بدرجة أكبر من القوة السياسية هو الذى يحدد الأهداف الديموقراطية للتعليم. إذن فالرسالات الديموقراطية للمدارس ليست بالضرورة مصممة لأداء المصلحة المثلى للمجتمع ولكنها ببساطة انعكاس للمصالح الخاصة للفاعلين السياسيين الأقوياء (Moe 2000). فقد تحاول مجموعات المصالح، على سبيل المثال أن تنهض بتضمين أطفالهم بالمدارس ولكن بشروط مستقلة عن شروط المجموعة تقوم هى بتحديدها. وقد ترغب فى استخدام الموارد العامة للتعليم خارج الإطار العام المتبع، كما قد ترغب فى تغيير ما هو متبع لإرضاء المجموعة أو قد تفضل أن تترك لشأنها وأن تبعد أطفالها عن الإطار العام المتبع .(Hochschild El Scovronick, 2000)

وفى نطاق التحكم الديموقراطى، قد تظهر أيضا بعض التوترات بين المعايير المهنية والمسئولية الديموقراطية، فالتحكم الديموقراطى يفترض أن المدارس – بحكم كونها مؤسسات حكومية، فهى تستمد شرعيتها من موافقة الهيئة الانتخابية وعلى ذلك فهى تعتبر مسئولة بشكل عام. كما يفترض أن سلوك الموظفين العموميين كمعلمين لابد وأن يتم رصده من خلال ضوابط خارجية (Dahl, 1982; Gruber 1987) وفى المقابل، تفترض المهنية أن ينظم تطبيق كتلة متخصصة من المعرفة بمعرفة المعلمين من خلال قواعد أخلاقية من داخل المهنة (Barber 1965). إذن فإن مشروعية التحكم الديموقراطى فى التعليم كوسيلة لتحقيق مصلحة المجتمع هى أمر مثير للتساؤل. ففى الواقع،

يبدو أن التعليم والقرارات التعليمية تشكلها النخب والمنظمات السياسية والبيروقراطية والمهنية، وليس المواطنين ممن يتم تمكينهم. فالطلبة نادرًا ما يشاركون فى اتخاذ القرارات الخاصة بتعليمهم (Kymlicka, 1995).

محتوى التعليم الديموقراطى:

يزعم نيمى وجون (Neimi and Junn 1998) "أن ليس هناك "شريعة" تحدد ما ينبغى أن يعرفه الطلبة (أو البالغون). ولكن توجد أفكار حول محتوى التعليم الديموقراطى. بعضها قديم والآخر تم تقديمه مؤخرًا. والقضية الرئيسية فى هذه المسألة هى: ما مسئوليات المدارس الممولة من أموال عامة فيما يتعلق بتقديم المحتوى الذى من شأنه أن يرعى المواطنة الديموقرطية؟ ما المحتويات التى يجب منحها للطلبة بالمدارس المواتية للمواطنة الديموقراطية؟ فمن المتفق عليه بشكل عام أن التعليم على الديموقراطية يتكون من غرس للمعارف والمحاسن والمهارات التى يجب زرعها من خلال كافة الموضوعات الدراسية والأنشطة التعليمية وأيضًا من خلال البرامج المصممة خصيصًا لتطوير نواح مختلفة من المواطنة الديموقراطية. وقد انتشرت تلك البرامج فى الأعوام القليلة الماضية، كما سوف نوضح.

لقد أقر منذ أمد بعيد بأن الإلمام بالقراءة والكتابة مهارة أساسية حيوية بالنسبة للديموقراطية. ولقد اعتقد مؤسسو الديموقراطية الأمريكية بأنه مع امتلاك القدرة على التحدث والكتابة والقراءة، يصبح الشبان مؤهلين للتصرف كمواطنين مستقلين اقتصادياً ومصقولين سياسيًا (Pangle and Pangle 2000). كما تم الإقرار بأن القراءة بشكل خاص هى مهارة مدنية أساسية حتى أنه روى أن رود بيج Rod Paige وزير التعليم الأمريكى قد قال بأن "القراءة هى الحق المدنى الجديد وأنه لا يوجد مجتمع حديث يستطيع أن يعمل بدون شعب متعلم ولا يمكن لأى فرد أن تسير أموره فى المجتمع الحديث دون أن يكون متعلمًا (ص ٩١ و ٢٤ فبراير ٢٠٠١ Economist.

ويعتبر ستوتسكى (Stotsky 1991) أن العجز عن قراءة الوثائق المدنية الأساسية والمعلومات العامة يعد عائقًا خطيرًا يحول دون حصول الفرد على حقوقه وفهم مسئولياته المدنية وتحقيقها. كذلك، تعتبر القراءة جزءًا من التعليم الاجتماعى الذى يتضمن تحليل وتقييم الإيديولوجيات النصية والرسائل الثقافية وفهم التقنيات اللغوية والخطابية التى تستخدمها النصوص فى تمثيل الواقع والعلاقات والهوية الاجتماعية (Luke and Walton, 1994).

ويعتقد أنه ينبغى اللجوء إلى المدارس لزرع المهارات والمحاسن المطلوبة للتعامل مع الخلافات فى الموضوعات الخاصة بالديموقراطية وبشكل خاص المهارات المطلوبة للتدبر (Gutmann 2000, Conover and Searing 2000) فالمطلوب من المواطنين فى الديموقراطية أن يمارسوا السلوك المتحضر للخطاب المدنى. ويوضح ستوتسكى (١٩٩١) كيف يمكن لمعلمى اللغات أن يساعدوا الطلبة على اكتساب تلك القدرة، أى القدرة على تقديم آرائهم فى شكل خطاب مسئول وقائم على المعرفة يعبر عن أصواتهم التى تتسم بالقوة والحساسية فى نفس الوقت.

ويعتبر التفكير النقدى أحد المحاسن المدنية المهمة. فيؤكد ديوى (Dewey 1916/1966) أنه "نظريًا، لا يساور الشك أحدًا فى أهمية قيام المدرسة بدعم عادات التفكير الحسنة". (ص ١٥٢) "التعليم من أجل التفكير النقدى" هو حركة جيل من الفلاسفة والمعلمين الذين يسعون إلى تحويل التعليم بشكل عام والمؤسسات التعليمية إلى "مدارس ذكية" تسعى إلى تطوير التفكير النقدى بين الطلبة (Barnes, 1992; Lipman 1988, Lo and Siwai, 1996; Mc Pek, 1981, Paul 1993). ويعتقد بشكل عام أن "الأشخاص ذوى الخلق" هم الأساس الذى يقوم عليه المجتمع العادل، بالرغم من عدم وجود إجماع فيما يتعلق بتكوين مثل هؤلاء الأشخاص. فالتعليم الأخلاقى يرتبط بشكل وثيق بعالم الاجتماع الفرنسى اميل دركايم Emile Durkheim ولورنس كولبرج Laurence Kohlberg اللذين قاما بمفصلة نظرية تطور إدراكى للأخلاق (Weinraich – Haste 1986).

لقد اعتبر دوركايم النظام والارتباط بالمجموعات الاجتماعية والاستقلالية عناصر أساسية للأخلاق لابد من غرسها من خلال التعليم (Durkheim 1961) وقد دافع كولدج عن "مقاربة المجتمع العادل" تجاه التعليم الأخلاقى بالمدارس، بالتركيز على "المسائل الأخلاقية النابعة من الهواجس اليومية للعاملين والطلبة، التى تحكمها الديموقراطية ويدفعها الالتزام الإيثارى للمجتمع" (Power, Higgins and Koulberg 1989, p. 2). وعلى المواطنين ذوى الأخلاق أن يعوا أن المواطنة تتضمن حماية المواطنين من ممارسة الدولة للسلطة الاستبدادية. فعليهم إذن أن يصدروا أحكامًا مستقلة ويعبروا عن معارضتهم، وليس فقط موافقتهم وأن ينموا الشجاعة المدنية اللازمة لمقاومة السلطة فى بعض الاحيان Etzioni, 1970; Giroux, 1983; Ichilov, 1990 Lo and Si-wai, 1996; Turner 1997). ويجادل كريك (Grick 2000) أنه فى حالة ما إذا كان التعليم الأخلاقى مستبطنًا فى السلوك، فلابد له من أن يخرج من تجربة تناقض القيم. ويؤكد أن التعليم الأخلاقى لا ينبغى أن يتمحور فى التعليم عن طريق التلقين للتعاليم الأخلاقية، أو أن يكون تساؤلاً فلسفيًا عن المعانى المختلفة لمثل هذه المصطلحات.

ومع تزايد العولمة وتراجع التدخل الحكومى، أصبح تعليم مهارات الحياة(٣٢٣) أكثر ارتباطا بتعليم المواطنة (Ichiloy 1998). كما تكتسب اعتبارات القيم أهمية فيما يتعلق باستهلاك السلع. فالمستهلكون أصحاب المعرفة يتحرون علامات المنتج ومواقع معلومات المستهلكين، كما يفضلون أن يدفعوا ثمنًا أكبر للسلع التى لا ينطوى إنتاجها على تجارب على الحيوانات أو ضرر بالبيئة أو استغلال للعمال داخل أو خارج بلادهم. وتعتبر

---

(٣٢٣) Consumer Education يقصد به ذلك النوع من التعليم الذى يكتسب الفرد من خلاله المهارات اللازمة لممارسة حياته اليومية لتحقيق أقصى قدر ممكن من الإشباع والاستفادة من الموارد. (المراجع)

الإعلانات ملمحًا منتشرًا فى ثقافة الاستهلاك. فالإعلانات التجارية ليست مجرد وسائل معلوماتية عن السلع والخدمات، ولكنها أيضًا نصوص اجتماعية وثقافية تسعى إلى التلاعب بالمستهلكين ليختاروا سلعًا استهلاكية معينة وينتخبوا مسئولين معينين. ويعد تعليم الطلبة على كيفية فك رموز الإعلانات التجارية بدلاً من قبولها كما هى وسيلة من وسائل التمكين من شأنها أن تشجع الناس على اتخاذ قرارات منطقية بدلاً من مناورتهم دون وعى للوصول إلى اختيارات معينة (Frith, 1997; Solomon 1988). ويعد التعليم من أجل الاستهلاك العقلانى والنقدى لوسائل الإعلام جزءا مهمًا من التعليم من أجل الديموقراطية. وتعبر هيبرن (Hepburn 1998) عن هواجسها من أن وسائل الإعلام الجماهيرى، التى يسيطر عليها التليفزيون، لا تخدم عامة الديموقراطية بشكل جديد، كما يهمها أمر المدارس فى الولايات المتحدة التى تتلقى أجهزة فيديو باهظة الثمن من محطات التليفزيون مقابل تقديمها برامجها الإخبارية وإعلاناتها للجمهور العريض من الطلبة المقيدين إلى مقاعدهم. إن على الطلبة أن يتعلموا فهم كيفية إنتاج تلك البرامج وكيفية تمويلها، وما الذى يتم اختياره كخبر اليوم، كما أن عليهم أن يدركوا أن ما يشاهدونه اليوم بأعينهم على شاشة التليفزيون، لا يمثل بالضرورة "الحقيقية" (Hepburn, 1998; Postman and Powers, 1992).

وتتناول التقاليد الأخرى المرتبطة بتعليم المواطنة مسائل ذات اهتمام عالمى والقضايا فى المجتمعات الديموقراطية تشهد بشكل متزايد نمو التنوع الثقافى والعرقى. ومن الأمثلة الدالة على ذلك: "تعليم حقوق الإنسان"و "تعليم السلام" و"تعليم البيئة"، و"التعليم من أجل حل النزاع" و"التعليم متعدد الثقافات".يبدو إذن، إجماليًا، أن المحتويات المرتبطة بتعليم المواطنةتمثل ثوبا مرقعا أكثر من كونها فكرة متسقة عن كيفية إدماج المخاوف المختلفة داخل إطار منهج دراسى مدنى شامل.

التمدرس والديموقراطية

"تم تحديد المدارس ومعلميهما ومناهجها منذ أمد بعيد على أنها همزة الوصل بين التعليم والمواطنة، والمكان الذى يخرج منه المواطنون الديموقراطيون" (Niemi and Juna, 1988, P. 2-3) ويصف كونفرس (Converse 1972) التعليم النظامى على أنه "المذيب العام" الذى يفسر كمًا من جوانب المواطنة الديموقراطية أكبر من أى عامل آخر (ص ٣٢٤) ويصرح كونفرس:

"ليس هناك، غالبًا، متغير واحد فى مصنفات المسموح التى تفرز هذا الكم من المترابطات الجوهرية فى مثل هذه النوعية من الاتجاهات فى مواد السلوك السياسى كما يفعل مستوى التعليم النظامى. وبصرف النظر عما إذا كان المرء يتعامل مع مسائل إدراكية – مثل مستوى المعلومات الحقائقية عن السياسة أو الحذق المفهومى فى التعليم أو مثل تلك الأمور الخاصة بالدوافع كدرجة الاهتمام بالانخراط السياسى والعاطفى فى الأمور السياسية أو الأسئلة الخاصة بالسلوك الفعلى مثل الانخراط فى أية نوعية من الأنشطة السياسية بدءًا من العمل الحزبى إلى نتيجة فرز الأصوات نفسها (ص ٣٢٤).

وتلخص هذه الفقرة نتائج الأبحاث المتسقة التى تراكمت على مدى عقود من الزمان، والتى تشير إلى أثر التعليم النظامى على طيف عريض من الاتجاهات والسلوك المدنى

Almong and Verba, 1963, Barnes and Kaase, 1979, Berelson, Lazarsfeld and McPhee, 1954, Campbell, convese, Stokes and Miller, 1969; Campbell, Gurin and Millder, 1954; Dahl 1961; Dalton 1988; Delli Caprini and Keeter 1996, Kamens 1988; Nie Powell and Prewitt, 1969, Verba and Kim, 1978, Wolfinger and Rosenstone, 1980

أما المفارقة فيما يتعلق بالتمدرس والديموقراطية، فيكمن فى أنه على الرغم من وجود دلائل غزيرة عن وجود علاقة موجبة قوية بين التحصيل الدراسى ونوعية من التوجهات والسلوك المدنى، لا يزال السؤال الخاص بكيف تقوم المدارس بذلك لغزًا. كما أن العلاقة السببية بين التعليم النظامى والمواطنة على الديموقراطية لا يزال إلى حد كبير "صندوق أسود" لم يتم فك طلاسمه (Torney – Purta, 1997).

وأرى أن النظريات والبحث السوسيولوجى عن التمدرس قد يقدم مفاتيح مفيدة لفهم الصلة بين التعليم، المواطنة. ويعزو علماء الاجتماع آثار التمدرس بشكل عام إلى عمليتين متميزتين ولكنهما مرتبطتان: التنشئة والتخصيص. ومن وجهة نظر مقاربة التنشئة، فإن المدارس تنخرط فى عملية تعليم متعمد للطلبة وهو رسالتها الاجتماعية ومجال خبرتها. وتعتبر النتائج المتمايزة عاقبة لأنواع ونوعية وكمية الخبرات التى تقدمها المدارس مع ثبات قدرات ودوافع الطلبة، وهو ما يؤدى إلى التوقعات بأن الطلبة ممن قدمت لهم مدارسهم مناهج دراسية أكثر ثراء وخبرات خارج نطاق المناهج والطلبة الذين تعلموا على يد معلمين أكفاء سوف يضحون أكثر معرفة بالسياسة وسوف يظهرون التزامًا أكبر بالديموقراطية عن الطلبة الذين لم تكن خبراتهم التعليمية بناءة بنفس الدرجة. لقد هيمنت على أبحاث التنشئة السياسية وتعليم المواطنة مقاربة التنشئة للتمدرس

(Dreeben, 1970, Easton and Dennis 1969, Ehman 1980, Gallatin and Adelson 1970, Hahn 1998, Hess and Torney 1967, Jaros, 1973, Jennings and Niemi 1968, 1974; Langton 1969; Merelman 1971; Niemi and Junn 1998; Patrick 1977; Sigel 1970; Torney 1975 ; Weissberg, 1974

وسوف أعرض النتائج الرئيسية لتلك الدراسات المتعلقة بنوعية وقدر الخبرات التعليمية المختلفة إذ صممت الدروس المدنية خصيصًا لمنح الطلبة

المعارف والكفاءات المدنية وعلى ذلك، فقد كانت هدفًا واضحًا للدراسة. غير أن الدراسات المدنية هى مادة دراسية هامشية فى بلـــدان عديـــدة (Torney – Purta, Schwille and Amadeo, 1999). فليس من الغريب إذن أن يكون الأثــر الإجمالى للدروس المدنية مقيدًا ومختلطًا. ولقد وجد ديل كــاربينى وكيتــر (١٩٩٦) Delli Carpini and Keeter أن التقارير الذاتيــة للمــستجيبين عــن دراستهم للمواد المدنية فى المدارس الثانوية، كانت ضعيفة من حيث قدرتها على التنبؤ بالمعارف السياسية، وذلك بالمقارنة بالعوامل الأخرى مثل أعوام الدراسة والعرق والنوع وقوة الانتساب الحزبى. ولقد اقترب تــأثير المــواد المدنية بشدة من الدلالة الإحصائية فيما يتعلق بمجــال معرفــة المؤســسات والعمليات السياسية، وهو مجال مركزى فى الدراسات المدنية. وقــد وجــد كونوفر وسيرينج (٢٠٠٠) Conover and Searing أن لا علاقة تقريبًــا بــين الدراسات المدنية وإحساس الطلبة بالمواطنة مع اســتثناء واحــد، وهــو أن حضور فصل عن الدراسات المدنية يجعل الطلبة أكثر وعيًا بحقوقهم القانونية كمواطنين. والنتائج الأخرى أفضل بقليل، إذ تفيد عدة دراسات أن الدراسات المدنية كان لها أثر إيجابى على كفاءة الطلبة وعلى اتجاهاتهم تجاه المشاركة. (Ehman 1977; Jennings, Langton Niemi 1974). وقد وجــد نيمــى وجــون (١٩٩٨) Niemi and Junn أن حجم وحداثة المواد الدراسية المدنية كان لهمــا أثر معنوى وإيجابى على المعارف المدنية للطلبة وعلــى اتجاهــاتهم نحــو الاستجابة الحكومية. ويفيد Ichilov ايشيلوف (٢٠٠٠) إلى أن طلبة الــصف الثانى الثانوى بإسرائيل الذين قرر عليهم الدراسات المدنيــة أثنــاء توزيــع استبيان الــ IEA، قد أحرزوا نتائج أفضل بقليل فى الجزء الخاص بالمعرفة، عن الطلبة الذين لم تقرر عليهم الدراسات المدنية. وأدرج نيمــى وهيبيــرن (١٩٩٥) Niemi and Hepburn سبع دراسات أخرى عن طلبة فــى الولايــات المتحدة والخارج ممن أظهروا آثارًا إيجابية للتعليم المدنى.

وتعتبر الكتب الدراسية مكوناً آخر للتعليم المدنى. إلا أن فحص الكتب الدراسية يشير إلى أن كتب المدارس الابتدائية والثانوية مصممة نموذجيًا للتعليم السلبى – أى نقل الحقائق والأفكار بدلاً من الانخراط النشط للمتعلمين فى عملية السعى وراء المعرفة. لقد ذكرت موضوعات ومصطلحات وحقائق عدة ولكن قليلاً منها تم تطويره بمزيد من التفصيل. كما تتجه الكتب الدراسية فى كافة مستويات التعليم إلى دعم الوضع القائم. Carroll, Broadnax, Contreras, Mann, Orenstein, and Stiehm, 1987; Patrick and Hoge, 1991; Larkins, Hawkins and Gilmore 1987; Ichilov 1993.

لقد أعرب مدرسو الدراسات المدنية فى إسرائيل بشكل عام عن عدم رضاهم عن المواد التعليمية وزعموا أن الكتب الدراسية تؤكد على النواحى القانونية الهيكلية والإجرائية للمؤسسات السياسية وتهمل النواحى الحيوية فى المواطنة مثل التسامح والمساواة واحترام الرموز الوطنية (Ichilov, 1989). وتظهر الدراسات الإضافية أن المتغيرات المتعلقة بالتعليم النظامى للمواد المدنية مثل المناهج المدنية ومؤهلات المعلمين، تعطى على أفضل تقدير أثارًا متوسطة فورية وأخرى طويلة المدى على توجهات ومعارف النشء فيما يتعلق بالمواطنة Diamond 1960, Education Commission of the States, 1973, Jennings and Niemi 1968; 1974, Kohlenberg and Litt 1963, Lockwood, 1970 Patrick 1977, Tapp, 1971 وعلى النقيض من ذلك، فإن مناخ الفصل المفتوح الذى يقاس بشعور الطلبة بأنه بإمكانهم المشاركة بحرية والتعبير عن أنفسهم فى بيئة داعمة، يبدو أن أثره أكبر من التعليم النظامى وهو ما يدل على أن الإجراءات التى تتم داخل الحجرة الدراسية والمدرسة هى نفسها جزء من عملية التعلم. ويفيد ألموند وفيربا (١٩٦٣) Almond and Verba فى سياق دراسة مقطعية عن الثقافة الديموقراطية، أن البالغين أصحاب أعلى مستوى من الكفاءة السياسية، هم الذين تذكروا أنهم ناقشوا

القضايا الاجتماعية والسياسية بالمدرسة. والتفسير الصحيح لهذه الظاهرة هو أنه من خلال المناقشات السياسية فى المدارس، يصبح الطلبة أكثر مهارة وأكثر استعدادًا لمناقشة السياسة فى سياقات أخرى أيضًا. كما المناقشات السياسية بتوصيل المعلومات من خلال التعليم النشط مما يغنى فهم الطلبة للقضايا السياسية (Conover and Searing 2000). وتشير نتائج الأبحاث المستقاة من الولايات المتحدة والديموقراطيات الغربية إلى أنه عندما يناقش طلبة المدارس الثانوية القضايا المثيرة للجدل، فى جو منفتح وبيئة داعمة، كثيرًا ما يكون هناك إيجابية فيما يتعلق بالمصلحة السياسية والكفاءة والثقة فى الآخرين والثقة بالنفس. علاوة على ذلك، يعتبر تدريس القضايا المثيرة للخلاف فى جو مغلق مرتبطًا بشكل سالب بتلك النتائج.

Almond and Verba, 1963; Hahn, Tocci and Angell 1988, torney, Openhein and Farnen, 1975). ولكن لا يمكن استنباط علاقات سببية من تلك الدراسات، إذ من المعقول أيضًا افتراض أن الطلبة المهتمين بشكل كبير بالمسائل السياسية، ويتمتعون بالثقة والكفاءة هم المدربون على مناقشة القضايا المثيرة للخلاف والدخول فى مناظرات.

وتقدم المدارس نوعية من الأنشطة خارج المنهج الدراسى، وبرامج تعلم الخدمة كما تقدم فرصًا للطلبة ليشاركوا فى حكم مدارسهم من خلال مجلس المدرسة أو إصدار صحيفة للمدرسة، على سبيل المثال. وقد أظهرت بعض الدراسات عن المشاركة فى حكم المدرسة والأنشطة خارج المنهج الدراسى أن المشاركة فى الأنشطة بالمدرسة من الأرجح أن تنتقل إلى مواقف سياسية أخرى.

Almond and Verba, 1963; Barker and Gump 1964; Beck and Jennings 1982; Hanks 1981, Lewis, 1962, Lindsay 1984; Milbrath and Goel, 1977; Siegel and Hoskin, 1981, Trenfield 1965

وتشير هذه الدراسات إلى أن الأنشطة المدرسية، على الرغم من أنها كثيرًا ما تكون غير سياسية، قد تساعد النشء على تطوير مهارات وتوجهات يمكن نقلها للعالم السياسى. ولكن هناك بعض الدراسات التى لم تجد مثل هذه الآثار (Jones 1974; Merelman 1980, Ziblatt 1965) وتشير الدراسات عن برامج تعلم الخدمة التى تشرك الطلبة فى الأعمال المجتمعية، أنه بشكل إجمالى، قد تساهم المشاركة المكثفة والمثابرة فى مثل هذه البرامج، على عكس المشاركة المتقطعة، فى تطوير المعارف السياسية للطلبة وقدرتهم على تقييم الأحداث السياسية بشكل نقدى، ونزعة الطلبة إلى مناقشة الأمور السياسية مع آبائهم. (Furco 1997; Scholzman, Verba, Brady and Erkulwater, 1998; Hodkinson and Weizman 1996; Melchior 1997; Niemi, Hepburn and Chapman, 1000; Verba, Scholzman and Brady 1995). ويرى فلا نجان وجيل (Flanagan El Gill 1999) أن العمل المجتمعى يخلق "بيئة ترابط" بالنسبة للنشء، تدرب المشاركين على المسائل الاجتماعية خاصة الأمور المتعلقة بالعدالة الاجتماعية (Barry 1989; Jennings, 1989, 1991). ويترك لنا هذا العرض الموجز للدراسات الرئيسية التى تمثل وجهات النظر الخاصة بعملية التنشئة مفاتيح بسيطة عن فهم الأثر الأعظم للتحصيل الدراسى على توجهات المواطنة. وتعتبر قدرة مكونات المنهج الدراسى والمكونات من خارج المنهج للتعليم المدنى فيما يتعلق بمعارف وقدرات واتجاهات وسلوك المواطنة متوسطة.

ومن وجهة نظر تخصيصية، تؤدى المدارس كمؤسسات اجتماعية ما هو أكثر من مجرد منح الطلبة المعارف والمهارات والقيم. فمن خلال شكل ومحتوى العملية التعليمية، تعمل المدارس "كآلات فرز" تنتقى الأفراد وتشهد بأنهم قادرون على لعب أدوار البالغين على مستويات معينة من التراتبية الاجتماعية. وتقترح وجهة النظر التخصيصية أن الطلبة يستطيعون من خلال

التمدرس أن يراكموا "رأس المال الثقافى". ويصبح رأس المال هـذا الـذى يرمز له بالشهادات، أصولاً ثابتة تمنح للأفراد من خلالها مواقع اجتماعيـة ويسمح لهم بالمرور إلى أساليب حياة مختلفة متعلقـة بالطبقـة الاجتماعيـة (Bourdieu, 1971; Collins, 1979). ومن الواضح أن توجهات وسلوك المواطنة هى مكونات مهمة لأساليب الحياة المتعلقة بالمكانة كما أشـارت إلـى ذلـك الدراسات التى تبين العلاقة بين الوضع الاقتـصادى والاجتمـاعى للأفـراد وسلوكهم الانتخابى، وشعورهم بالكفاءة السياسية ومشاركتهم فـى الـشئون العامة

Easton 1965, Humphries, Yaeger and Katz, Himmelweit, 1981, Kohn 1969, Lane 1959; Lipset 1960; Milbrath 1965; Stouffer 1965.

ويقترح نى، وجون وشتهليك – بـارى Nie, Junn and Stehlik-Barry 1996 أنه من خلال تخصيص المراتب الاجتماعية والسياسية الشحيحة، يضع التعليم النظامى الأفراد فى حياتهم كبالغين، فى وضع أقـرب أو أبعـد مـن مركز الشبكات الاجتماعية والسياسية الخطيرة. ويمكن التحصيل الدراسـى المتزايد الأفراد، بشكل عام، من تجربة علاقات اجتماعية متباينة والوصول إلى شبكات أكثر اتساعًا (Edwards and Foley 1992). ويؤثر ذلك بدوره على مستوى البالغين فى المشاركة السياسية. وتعزز تلك الملاحظات مـن فهمنـا للصلة بين التحصيل التعليمى وتوجهات المواطنة. إلا أن ما يتم اعتباره هو فقط المحصلة النهائية للتعليم، إذ لا يتم توفير أى نوع من الأفكار عما يحدث أثناء عملية التمدرس وهو ما قد يكون مرتبطًا بتطوير توجهات المواطنة.

ويرى جنينجز ونيمى Jennings and Niemi 1981 أن "التدرج التعليمـى يتيح بزوغا جوهريًا مبكرًا وصلة قوية بين الأفراد وعالمهم الـسياسى (ص. ٢٦٧). بمعنى آخر، تنشط عمليات التخصيص أثناء عملية التمدرس، وليس فقط عند استكمالها. وأكثر تجليات التطبق التعليمى قوة، فى رأيى، هو تقسيم

الطلبة فى مدارس وبرامج ومسارات مختلفة على أساس قدراتهم وتطلعاتهم المهنية وخلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية. وتتمتع البرامج التعليمية والمدرسية بمستويات مختلفة من الاحترام. فهذا الفصل إذن، يرمز إلى مكانة الطلبة حاليًا وأيضا إلى التوقعات فى المستقبل. فعلى سبيل المثال، يتمتع الطلبة فى المسارات الأكاديمية بدرجة أكبر من الهيبة بين أقرانهم ومعلميهم فى الجماعة الواقعة خارج المدرسة، عن الطلبة فى مسارات التعليم الفنى وينطبق نفس الشئ على الطلبة فى مجموعات القدرات العليا والسفلى (Keddie, 1971; Oakes; 1985; Oakes, Gamoran and Page, 1992; Rist 1977). بالإضافة إلى ذلك، يتزامن التطبق التعليمى بشكل وثيق مع التطبق الاجتماعى بالمجتمع. ويعنى ذلك أن الطلبة القادمين من أسر أفضل من حيث المكانة، كثيرًا ما يكونون ممثلين بشكل زائد فى البرامج الأكثر تقديرًا، بينما الطلبة الذين يمثلون المراتب الاجتماعية والاقتصادية الأكثر انخفاضًا يكونون الأغلبية فى البرامج الأقل احترامًا (Ichilov, 1991; Oakes, 1985; Keddie, 1971). بمعنى آخر، كثيرًا ما يتم تهميش الطلبة الذين يمثلون الشرائح الهامشية فى المجتمع فى المدارس أيضًا ولا يتم تطبق ومعالجة الطلبة فى المدارس فقط، فالمعارف أيضًا تطبق والمعارف الأكثر قدرًا تتوافر للطلبة تقريبًا حصريًا فى البرامج والمسارات التى تتمتع بالمكانة العالية (Apple, 1990; Berenstein 1971; Young 1971).

وتوصل المؤسسات التعليمية للطلبة وصفًا معياريًا للمجتمع ولمواقعهم المتوقعة فى المجتمع كبالغين (Kamens 1981). وفى المدارس يختبر الطلبة كيف يتم وصفهم قريبًا أو بعيدًا من المركز حيث يتم تخصيص الأصول الاجتماعية المهمة. والمقولة التى أدافع عنها هنا هى أن تطوير توجهات المواطنة المتعلقة بالمكانة قد تتعلق بتطوير أنساق المواطنة من خلال عمليتين متميزتين ولكنهما مرتبطتان هما: وضع الطلبة فى شبكات اجتماعية

متمايزة وتعريض الطلبة لخبرات مدرسية متمايزة: دراسية وخارج المناهج الدراسية.

ويحدد الوضع التعليمى للطلبة بشكل كبير من الذى يتعامل معهم الطلبة داخل وخارج المدرسة. فالاختلاط بالأقران من نفس الخلفية الاجتماعية الثقافية قد يقوى ويدعم أساليب الحياة المتعلقة بالمكانة فى مجتمعات الطلبة خارج المدرسة (Ichilov, 1991). وقد يكرس تركيز الأقلية من الطلبة ذوى المكانة الاقتصادية والاجتماعية المتدنية فى البرامج التى لا تحظى بتقدير اجتماعى مرتفع، الشعور بالغربة والرفض والتهميش بالمدرسة والإحساس بالتمييز ضدهم من خلال رفض منحهم الدخول إلى مجال المعارف المرغوبة اجتماعيا. لقد أوضحت الدراسات أن الطلبة المهمشين لا ينخرطون فى المدارس لأنهم لايشهدون إلا القليل من عوائد التعليم وفرصًا محدودة للحراك المهنى والقدرة على أن يكونوا فعالين ومؤثرين سياسيًا (Edwards and Foley; 1997); Fordhan and Ogbu. 1986; Johnson, Corsnoe and Elder, 2001)

ويقر الطلبة أن التعليم الذى يحصلون عليه فى المدرسة لن يسمح لهم بالتحرك قدمًا فى المجتمع والهروب من الشعور بعدم الأهمية وأن الوظائف المرموقة والمزيد من التعليم بعيدان عن متناول أيديهم. إن مثل هذه المشاعر تجاه المدرسة كمؤسسة اجتماعية، يمكن تعميمها وقد تفضى إلى اللامبالاة المدنية أو التطرف أو عدم الثقة فى المؤسسات الاجتماعية والشعور بأن الديموقراطية هى لعبة تلعبها النخب بشكل أساسى. وقد أشارت الدراسات إلى أن الشبان من أسر الطبقة العاملة لا يكترثون بشكل عام بالسياسة (Bhavnani, 1991; Bynner and Ashford 1994; Torney-Purta 1990) ويعكس هذا الاتجاه نفوذ الأسرة والمجتمع ووضعهم التعليمى على حد سواء.

وقد يدعم التفاعل بين الطلبة فى المسارات العليا، مشاعر القدرة الشخصية والقبول والنجاح والتطلعات من أجل الانتساب إلى النخبة فى

المستقبل. وقد تترجم تلك المشاعر على سبيل المثال، إلـــى توقعـــات أكبـــر للمشاركة السياسية فى سن الشباب، وشعور أقوى بالفعالية السياسية. وتعتبر الشبكات الاجتماعية، خاصة على مستوى الجامعة، نفسها شكلاً من أشـــكال رأس المال الاجتماعى الذى يمكن تحويله على سبيل المثال، إلى ارتباطـــات زواجية وعملية و"علاقات" مع الناس فى مواقع ذات نفوذ فى المستقبل.

ويؤدى التطبق التعليمى إلى خبرات دراسية وخارج نطـــاق الدراســـة متمايزة بالنسبة للطلبة. ففى انجلترا، على سبيل المثال، كـــان الـــتعلم علـــى المواطنة يعتبر "عمليا"، وعلى هذا الأساس، أدنى من حيث المكانة من التعليم الأكاديمى الذى يجد ركائزه فى المفاهيم الليبرالية الإنـــسانية عـــن الثقافـــة. ونتيجة لذلك، تم تخصيص التعليم المباشر على المواطنة بشكل كبير لأبنـــاء الطبقة العاملة، وباتت النية من هذه الفصول الدراسية ذات المكانة المتدنيـــة هى دعم "السكون" و"التدجين" ووجود مواطنين منـــصاعين وغيـــر نقـــديين (Whitty 1985). ويشير تحليل مواد المناهج الدراسية الحالية المصممة مـــن أجل المدارس الثانوية الفنية والأكاديمية فى إسرائيل أن المنهج المتمايز يوجه الطلبة إلى أدوار مختلفة فيما يتعلق بالمواطنة. والمتوقع أن يكتـــسب طلبـــة المدارس الأكاديمية القدرة على إدراك قضايا المواطنة من خـــلال منـــشور Prism عريض ومتداخل الحقول المعرفية والأوجه. وعلى النقيض من ذلك، يدخل طلبة المدارس الفنية إلى نسق غير نقدى وغير مصقول من المواطنـــة (Ichilov, 2001) والمحاسن المدنية من التفكير النقدى وحل المشاكل والوصول إلى النتائج والتعميم وتقييم أو تجميع المعرفة والتصرف بشكل تـــداولى فـــى عالم يتسم بالتعددية، كلها ترتبط بالمعارف عالية التطبـــق خاصـــة الإلمـــام بالقراءة والكتابة. كما أن الحصول على مثل هذه المعرفة يـــتم تخصيـــصه بشكل غير متساو فى المدارس. إن الإمكانية غير المتساوية لتمتـــع الطلبـــة بالمعارف التى لها معنى اجتماعى، والخبرات التعليمية بالمدارس تحدد بشكل

كبير مكانتهم فى التراتبية الاجتماعية Bowles 1977; Gintis 1976; Carnoy and Levin 1985; Collins 1979; Hargreaves 1967; Keddie 1971; Oakes 1985; Rist 1979; Sarul 1978; Spring 1980. إن الطريقة التى يقــوم بهــا المدرســون بملاحظة وتصنيف الاختلافات الاجتماعية الاقتصادية والتجاوب مع الأطفال، تؤدى بالفعل إلى خبرات وفرص تعليميــة متمــايزة. (Davies Gregory, and Riley, 1999; Keddie, 1971, Oakes, 1985). وفى المدارس التى تهيمن عليهــا المناهج الأكاديمية، كثيرًا ما تحدد سمعة المدرسين بالتدريس فى برامج ذات مكانة مرموقة تستهدف الطلبة "الأكثر قدرة" (Young 1971). وفى دراسة عن مدرسى المدارس الثانوية فى إسرائيل، وجــد ايــشيلوف (1989) Ichilov أن المعلمين الذين يدرسون فى برامج أكاديمية وفى مدارس تستهدف الطلبة ذوى المكانة، هم أكثر انفتاحًا لمناقشة المسائل المثيرة للجدل. وأوضاع الــصراع، وأن يعرضوا الطلبة للنقد والتعددية، بالمقارنة بالمعلمين الذين يدرسون فــى مدارس تضم أغلبية من الطلبة المهمشين. إذن، من شأن الوضع التعليمى أن يؤدى إلى إعداد الطلبة لأدوار مواطنة غير متماثلة، إذ يدخل الطلبــة فــى البرامج المرموقة فى أدوار قيادية، بينما يتم حجــز دور "التابعيــة" للطلبــة الأكثر تهميشاً" (Apple, 1990; Ichilov, 2002).

لقد أغفل علماء السياسة العمليات التخصيصية للتمدرس خاصــة مــا يحدث للطلبة أثناءها، إلا أن بعض نتائج الأبحاث قد أشارت إلى أن التطبــق التعليمى جدير بالفحص، وأن من شأن ذلك أن يوسع من فهمنا للصلة بــين التعليم وتوجهات المواطنة. وهناك من الدلائل ما تــشير إلــى أن الوضــع المدرسى يؤثر فى نوعية من التوجهات القيمية value السياسية والاجتماعيــة بين الطلبة Hyman and Wright, 1979; Ichilov, Haymann and Shapira 1990; Sullivan, Marcus and Minns 1975; Travers 1982.1983).

ويشير ايشيلوف (١٩٩١) إلى أن وضع الطلبة فى البرامج – أكاديمية كانت أم مهنية – كان له أثر تمييزى على تعبير الطلبة عن اهتمامهم بالسياسة واستخدام وسائل الإعلام والرغبة فى المشاركة النشطة ومناقشة السياسة مع الآخرين ودعم حرية الكلمة والشعور بالفاعلية السياسية. وبشكل إجمالى، فإن الأثر الإيجابى للبرامج الأكاديمية الداعم لنوعية من التوجهات كان أكبر من أثر برامج التعليم الفنى، حيث كثيرًا ما سادت سلبية أو لم تكن هناك آثار بالمرة. وتقدم دراسات عديدة قرائن عن أهمية المستقبل المتوقع لتكوين التوجهات والمعارف الخاصة بالمواطنة، ويكشف التقرير الأخير الصادر عن الدراسة الدولية للتعليم المدنى الصادرة عن IEA (Torney-Purta, Lehmann, Oswald and Shutz 2001)، أن "الأعوام المتوقعة من استمرار التعليم" كانت لها الأثر الأكبر على المعارف المدنية بين الطلبة فى سن ١٤ سنة فى ٢٨ دولة، كما كان هذا الأثر أقوى من "موارد التعليم المنزلى" و"مناخ الحجرة الدراسية المفتوحة". فضلاً عن ذلك، كان هناك متغير آخر مهم للتنبؤ بالمعرفة المدنية فى دراسة الـ IEA عن التعليم المدنى لعام ١٩٧١ (Torney, Opreuheim El Farner, 1975) وفى تحليل نيمى وجون (١٩٩٨) فى التقدير القومى للدراسات المدنية بالولايات المتحدة الأمريكية. فقد وجد نيمى وجون (١٩٩٨) أن خطط الطلبة للقيد لمدة أربع سنوات جامعية كانت أقوى عامل للتنبؤ بالمعارف المدنية. وفى أكثر الأوقات، كانت أقوى من حجم وحداثة المنهج الدراسى فى الدراسات المدنية والاشتراك فى المناقشات وفى الانتخابات الـصورية mock ونوعية عريضة من المتغيرات المحلية البيئية. وقد كانت تلك هى الحالة عبر المجموعات العرقية: البيض، الأمريكيين الأفارقة والأمريكيين من أصول إسبانية – وكذا عبر النوع الاجتماعى. ومن المنطقى افتراض أن التطلعات التعليمية هى نتيجة لمجموعة من العوامل الأسرية والمجتمعية والشخصية يتم الترميز إليها أيضا من خلال وضع الطلبة فى المدارس.

ويبدو أن استطلاع آثار التطبق التعليمى على تطور توجهات المواطنة محاولة جديرة بالاهتمام كما أنه تصبح جهدًا مشتركًا بين العلماء السلوكيين. ويلعب علماء النفس السياسيون دورًا بارزًا فى سياقها. على سبيل المثال، قد ينهض علماء النفس بفهمنا عن أثار التطبق التعليمى على توجهات المواطنة خاصة بالإشارة إلى دور التهميش والغربة والتسمية والتنميط والصور الذاتية والتطلعات والتوقعات فى سياق عملية التمدرس. فهل يتم تعميم الخبرات السلبية للتعليم فى شكل مواقف مجتمعية مثل اللامبالاة apathy المدنية أو التطرف أو سوء الظن؟ وإذا كان الأمر كذلك، ففى أى سن تظهر الاختلافات المتعلقة بالتعليم فى التوجهات المدنية؟ هل تتضاءل التباينات أم تنمو على مدى الأعوام؟ تلك هى بعض الأسئلة التى ينبغى حلها حتى يتم فك رموز "الصندوق الأسود" الذى يحجب العلاقة بين التمدرس والمواطنة الديموقراطية.

التعليم والمواطنة: الديموقراطية فى عالم متغير

يشير التحليل السابق عن المواطنة وتعليم المواطنة إلى أن إعداد الجيل الأصغر لدور المواطنة هو هدف كبير فى عالمنا الـمتلون Kaleidoscopic والمفتت. ولكنه فى الوقت ذاته يشير إلى الحاجة إلى تعليم المواطنةالآن أكثر من أى وقت مضى، لتحقيق الشعور بالهدف والتضامن وتوجيه الأطفال الذين ينشأون من خلال نوعية عريضة من السياقات السياسية والاجتماعية (Ichilov, 1998; Pratte 1998). وتشهد عدة مجتمعات اليوم مستويات متزايدة من الجريمة والعنف والتشرد والعنصرية والخوف من الغرباء، واللامساواة الاجتماعية والإضرار بالبيئة وخرق حقوق الإنسان

(Diamond and Plattner, 1994; Gitelman, 1992, Hannum, 1993; Kristeva, 1993; Kymlicka. 1995; Lerner 1991, State of World Conflict Report, 1998, Taylor 1994. Thornberry, 1991, Walzer, 1997, Weiner, 1998)

وفى مجتمعات غربية عديدة، يتجلى الاتجاه بين المـــواطنين لطلـــب حقوقهم والعودة إلى خصوصيتهم. إلا أنه من أجل التأقلم بفعالية مع المشاكل التى تنشأ على الحلبتين المحلية والعالمية، لابد للتعلـــيم علـــى المواطنـــة أن يستهدف خلق مواطنين يتمتعون بالضمير والفعالية والاهتمام والنشاط. ولابد للتعليم على المواطنة أن يساعد على إعادة تعريف المكان العام مـــن خـــلال النهوض بالوعى العالمى والإقرار بأن الظروف التى تـــؤثر فـــى رفاهنـــا الأخلاقى والبدنى المباشر هى أيضًا موجودة على الـــساحة عبـــر القوميـــة (Boulding 1998; Ichilov, 1998)

وتلقى المجتمعات الديموقراطية بعبء المواطنة الثقيل على المدارس. وإحدى النتائج المهمة لهذا الفصل هى أن الواجب الأخلاقى الأول للمدرســـة هو "منح كافة الأطفال تعليمًا كافيًا، بحيث ينتهزون فرصة وضعيتهم السياسية كمواطنين" (Gutmanan, 1987 صفحة ٢٨٨ التوكيد مضاف). ويرى ديـــوى (Dewey 1916/1966) أن "تساوى الفرص فى التلقى من الآخرين ومنحهم.... [والتعرض]...... للمهمات والخبرات المشتركة، هو العلامة الأساسية للتعليم على الديموقراطية. وإلا فإن المؤثرات التى تعلم البعض كيـــف يـــصبحون أسيادًا، تعلم أيضًا البعض الآخر كيف يصبحون عبيدًا". (صفحة ٨٤). ويدل تحليلى عن إمكانية الوصول غير المتساوى لنوعية عالية من التعليم للطلبـــة الذين يمثلون أسر الأقليات والمجموعات الاقتصادية والاجتماعية المتدنيـــة، على أن المدارس كثيرًا ما لا تحقق تلك التوقعات المجتمعية، بل إن المدارس كثيرًا ما تعد الطلبة لأدوار غير متماثلة على المواطنة: القيادة والتبعيـــة. إن عدم المساواة فى الفـــرص التعليميـــة إذن، تتحـــدى المبـــادىء الأساســـية للديموقراطية.

وقد كشف هذا التحليل أيضًا عن أنه فيما يتعلق بالمحتوى، فإن تعلـــيم المواطنة هو سعى متنوع ومفتت وينطوى على طيف عريض من البـــرامج

والمقاربات. إن التعليم المدنى هو مادة دراسية هامشية يتم تدريسها بشكل متقطع بدلاً من اتباع أسلوب التعاقب على مدى الفصول المدرسية، كما أنه لا توجد أية صلة بينه وبين المواد الدراسية الأخرى مثل التاريخ والعلوم الاجتماعية. وأود أن أشير هنا إلى أن المقاربة الأكثر وعدًا هى بناء منهج شامل للتعليم على المواطنة، يسمح بدمج المخاوف المختلفة والخبرات التعليمية فى إطار واحد. ولابد من توفير مثل هذا المنهج للطلبة على مدى مختلف مراحل التعليم من فترة الحضانة وحتى الثانوى.

كما يشير هذا التحليل إلى اتخاذ بعض الخطوات المهمة لاستطلاع تأثير التمدرس بهذه الصورة العميقة فى تطور توجهات المواطنة. إلا أننا مازلنا فى حاجة إلى المزيد من التنظير والبحث حتى نتمكن من فك طلاسم الصندوق الأسود الذى يخفى الصلة بين التمدرس والمواطنة الديموقراطية. ويجب أن يكون ذلك جهدًا مشتركًا لكافة العلماء السلوكيين.

كما يشير هذا التحليل أيضا إلى أن علم النفس السياسى يستطيع أن يقدم آراء متبصرة عن آثار التطبيق التعليمى على توجهات المواطنة. كما يمكن لعلم النفس السياسى أن يقدم مفاتيح لفهم تطور المواطنة فى المواقف التى تتسم بتعدد الولاءات السياسية والتنوع الثقافى وفى لحظات الصراع وعدم الاتساق بين الهويات والولاءات.

moral obligation is "to give *all* children an education adequate to take advantage of their political status as citizens" (Gutmann, 1987, p. 288, emphasis added). Dewey (1916/1966) considers "equal opportunity to receive and to take from others . . . [and the exposure to] . . . shared undertakings and experiences" a hallmark of democratic education. "Otherwise, the influences which educate some into masters, educate others into slaves" (p. 84). My analysis of the unequal access to quality education for students representing minority and low socioeconomic families implies that schools often do not meet these societal expectations. Instead, schools frequently prepare students for dissimilar citizenship roles: leadership and followership. Inequality of educational opportunities, therefore, defies the basic tenets of democracy.

This analysis has also revealed that in terms of its contents, citizenship education is an eclectic and fragmented endeavor, encompassing a wide array of programs and approaches. Civics is a marginal school subject that is typically taught sporadically rather than consecutively throughout all the school grades and with little connection to other school subjects such as history and the social sciences. I would like to suggest that a more promising approach is to construct a comprehensive curriculum for citizenship education that would integrate the various concerns and schooling experiences into a coherent whole. It should be made available to students throughout their schooling, from grades K to 12.

This analysis also suggests that some important strides have been taken to explore how schooling affects so profoundly the development of citizenship orientations. However, much more theorizing and research are still needed in order to decipher the "black box" that conceals the connection between schooling and democratic citizenship. This should be a joint endeavor of all behavioral scientists.

It has been suggested that political psychology can offer important insights into the effects of educational stratification on citizenship orientations. Political psychology can also offer clues for understanding the development of citizenship in situations of multiple political allegiances, cultural diversity, and in instances of incongruence and conflict among one's allegiances and identities.

References

Almond, G. A. & Verba, S. (1963). *The civic culture: Political attitudes and democracy in five nations.* Princeton: Princeton University Press.

Apple, M. W. (1990). *Ideology and curriculum* (2nd ed.). New York: Routledge.

Aristotle. (1943). *Politics* (B. Jowett, Trans.). New York: Walter J. Black.

Audigier, F. (2000). *Basic concepts and core competences for education for democratic citizenship.* Strasbourg: Council of Europe.

Barber, B. (1965). Some problems in the sociology of professions. In K. S. Lyn (Ed.), *The professions in America* (pp. 13–34). Boston: Houghton Mifflin.

Barber, B. (1995). *Jihad vs Mcworld.* New York: Times Books.

Barber, B. R. (1992). *An aristocracy for everyone.* New York: Ballantine.

Barker, R. G., & Gump, P. V. (1964). *Big school small school: High school size and student behavior.* Stanford, CA: Stanford University Press.

Barnes, C. A. (Ed.) (1992). *Critical thinking: Educational imperative.* San Francisco: Jossey-Bass.

Barnes, S. H., & Kaase, M. (1979). *Political action: Mass participation in five western democracies.* Beverly Hills, CA: Sage.

Barry, B. (1989). *Theories of justice.* Berkeley: University of California Press.

Beck, P. A., & Jennings, K. M. (1982). Pathways to participation. *American Political Science Review, 76,* 94–108.

Berelson, B. R., Lazarsfeld, P. F. & McPhee, W. N. (1954). *Voting: A study of opinion formation in a presidential campaign.* Chicago: University of Chicago Press.

Berenstein, B. (1971). On the classification and framing of educational knowledge. In M. F. D. Young (Ed.), *Knowledge and control* (pp. 47–70). London: Collier-Macmillan.

Bhavnani, K. K. (1991). *Talking politics: A psychological framing of views from youth in Britain.* Cambridge: Cambridge University Press.

Birzèa, C. (2000). *Education for democratic citizenship: A lifelong learning perspective.* Strasbourg: Council of Europe.

Boulding, E. (1988). *Building a global civic culture.* New York: Teachers College Press.

Bourdieu, P. (1971). Systems of education and systems of thought. In M. F. D. Young (Ed.). *Knowledge and control* (pp. 189–208). London: Collier-Macmillan.

Bowles, S. (1977). Unequal education and the reproduction of the social division of labor. In J. Karabel & A. H. Halsey (Eds.), *Power and ideology in education* (pp. 137–153). New York: Oxford University Press.

Bowles, S., & Gintis, H. (1976). *Schooling in capitalist America.* New York: Basic Books.

Boyne, R., & Rattansi, A.(1990). The theory and politics of postmodernism: By way of introduction. In R. Boyne & A. Rattansi (Eds.), *Postmodernism and society* (pp. 1–46). London: Macmillan.

Branson, M. (1998). *The role of civic education: A position paper.* Calabasas, CA: Center for Civic Education.

Bricker, D. C. (1989). *Classroom life as civic education.* New York: Teachers College Press.

Brownlie, I. (Ed.)(1992). *Basic documents on human rights* (3rd ed.). New York: Oxford University Press.

Bynner, J., & Ashford, S. (1994). Politics and participation: Some antecedents of young people's attitude to the political system and political activity. *European Journal of Social Psychology, 24,* 223–236.

Campbell, A., Converse, P. E., Stokes, D. E., & Miller, W. E. (1969). *The American voter.* New York: Wiley.

Campbell, A., Gurin, G. & Miller, W. E. (1954). *The voter decides.* Evanston, IL: Row, Peterson.

Carey, L., & Forrester, K. (2000). *Sites of citizenship: Empowerment, participation and partnership.* Strasbourg: Council of Europe.

Carnoy, M., & Levin, H. M. (1985). *Schooling and work in the democratic state.* Stanford, CA: Stanford University Press.

Carroll, J. D., Broadnax, W. D., Contreras, G., Mann, T. E., Orenstein, N. J., & Stiehm, J. (1987). *We the people: A review of U.S. government and civics textbooks.* Washington, DC: People for the American Way.

Clark, J. (1991). *Democratizing development: The role of voluntary agencies.* London: Kumarian Press.

Collins, R. (1979). *The credential society.* New York: Academic Press.

Conover, P., & Searing, D. D. (2000). A political socialization perspective. In L. M. McDonnell, P. M. Timpane, & R. Benjamine (Eds.), *Rediscovering the democratic purposes of education* (pp. 91–127). Lawrence: University of Kansas Press.

Convention on the Rights of the Child, 1989. (1992). In I. Brownlie (Ed.), *Basic documents on human rights* (3rd ed.). New York: Oxford University Press.

Converse, P. E. (1972). A change in the American electorate In A. Campbell, & P. E. Converse (Eds.), *The human meaning of social change.* New York, NY: Russell Sage Foundation.

Crick, B. (2000). The English citizenship order: The temperate reply to critics. *School Field, 11*(3/4), 61–73.

Dahl, R. A. (1961). *Who governs? Democracy and power in an American city.* New Haven: Yale University Press.

Dahl, R. A. (1982). *Dilemmas of pluralistic democracy: Autonomy vs. control.* New Haven: Yale University Press.

Dahrendorf, R. (1994). The changing quality of citizenship. In B. van Steenberger (Ed.), *The condition of citizenship* (pp. 10–19). London: Sage.

Dahrendorf, R. (1996). Citizenship and social class. In M. Blumer & A. Rees (Eds), *Citizenship today: The contemporary relevance of T. H. Marshall.* London: University College.

Dalton, R. J. (1988). *Citizen politics in Western democracies.* Chatham, NJ: Chatham House.

Davies, I., Gregory, I., & Riley, S. C. (1999). *Good citizenship and educational provision.* London: Falmer Press.

Department for Education and Employment, Qualifications and Curriculum Authority. (1999). *Citizenship: The national curriculum for England.* London: Department for Education and Employment.

Delli Carpini, M. X., & Keeter, S. (1996). *What Americans know about politics and why it matters.* New Haven: Yale University Press.

Dewey, J. (1916/1966). *Democracy and education.* New York: Macmillan.

Diamond, L. & Plattner, M. F. (Eds.) (1994). *Nationalism, ethnic conflict, and democracy.* Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Diamond, S. (1960). Studies and projects in citizenship education. In F. Patterson (Ed.), *The adolescent citizen.* New York: Free Press.

Dodds, S. (1998). Citizenship, justice and indigenous group-specific rights—Citizenship and indigenous Australia. *Citizenship Studies, 2*(1): 105–121.

Dreeben, R. (1970). "Schooling and citizenship." In R. Dreeben (Ed.), *On what is learned in schools.* Menlo Park, CA: Addison-Wesley.

Duerr, K., Spajic-Vrkaš V., & Martins, I. F. (2000). *Strategies for learning democratic citizenship.* Strasbourg: Council of Europe.

Durkheim, E. (1961). *Moral education.* Glencoe, IL: Free Press.

Easton, D. (1965). *A framework for political analysis.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Easton, D., & Dennis, J. (1969). *Children in the political system*. New York: McGraw-Hill.
Reading minds. (2001, February 24). *Economist, 358*, 91–94.
Education Commission of the States. (1973). *National assessment of educational progress: Political knowledge and attitudes*. Washington, DC: Government Printing Office.
Edwards, B., & Foley, M. W. (1997). Social capital and the political economy of our discontent. *American Behavioral Scientist, 40*(5), 669–679.
Edwards, M. (2001). Introduction. In M. Edwards & J. Gaventa (Eds.), *Global citizen action* (pp. 1–17). Boulder, CO: Lynne Rienner.
Edwards, M., & Gaventa, J. (Eds.). (2001). *Global citizen action*. Boulder, CO: Lynne Rienner.
Ehman, L. H. (1977). Research on social studies curriculum and instruction: Values. In F. P. Hunkins, Ehman, L. H., Hahn, C. L., Martorella, P. H. & Tucker, J. L. (Eds.), *Review of research in social studies education, 1970–1975*. Washington, DC: National Council for the Social Studies.
Ehman, L. H. (1980). The American school in the political socialization process. *Review of Educational Research, 50*(1), 99–119.
Ester, P., Halman, L., & de Moor, R. (1994). *The individualizing society: Value change in Europe and North America*. Tilberg: Tilberg University Press.
Etzioni, A. (1970). *Demonstration democracy*. New York: Gordon and Breach.
Etzioni, A. (1992). On the place of virtues in pluralistic democracy. In G. Marks & L. Diamond (Eds.), *Reexamining democracy* (pp. 70–79). Newbury Park, CA: Sage.
Flanagen, C. A., & Gill, S. (1999, April). *Adolescents' social integration and affection for the polity: Processes for different racial/ethnic groups*. Paper presented in symposium, "Who Gets Involved?" at the biennial meeting of the Society for Research in Child Development, Albuquerque, New Mexico.
Fordhan, S., & Ogbu, J. U. (1986). Black students' school success: Coping with the burden of "acting white." *Urban Review* 18, 176–206.
Frith, K. T. (1997). *Undressing the ad*. Berlin: Lang.
Furco, A. (1997). *School-sponsored service programs and the educational development of high school students*. Unpublished doctoral dissertation, University of California, Berkeley.
Gallatin, J., & Adelson, J. (1970). Individual rights and the public good: A cross-national study of adolescents. *Comparative Political Studies, 3*, 98–114.
Gibbins, J. (1989). Contemporary political culture: An introduction. In J. Gibbins (Ed.), *Contemporary political culture: Politics in a postmodern age*. London: Sage.
Gilbert, R. (1992). Citizenship, education and postmodernity. *British Journal of Sociology of Education, 13*(1), 51–68.
Giroux, H. A. (1983). *Theory and resistence in education: A pedagogy for the opposition*. Boston: Bergin and Garvey.
Gitelman, Z. (1992). Development and ethnicity in the Soviet Union. In A. J. Moytel (Ed.), *The post-Soviet nations* (pp. 220–240). New York: Columbia University Press.
Greenstein, F. I. (1973). Political psychology: A pluralistic universe. In J. N. Knutson (Ed.), *Handbook of political psychology* (pp. 438–471). San Francisco: Jossey Bass.
Gruber, J. E. (1987). *Controlling bureaucracies: Dilemmas in democratic governance*. Berkeley: University of California Press.

Gutmann, A. (1987). *Democratic education.* Princeton: Princeton University Press.
Gutmann, A. (2000). Why should schools care about civic education? In L. M. McDonnell, P. M. Timpane, & R. Benjamine (Eds.), *Rediscovering the democratic purposes of education* (pp. 73–91). Lawrence: University of Kansas Press.
Habermas, J. (1995). Citizenship and national identity: Some reflections on the future of Europe. In R. Beiner (Ed.), *Theorizing citizenship* (pp. 255–283). Albany: SUNY Press.
Hahn, C. L. (1998). *Becoming political.* Albany: SUNY Press.
Hahn, C. L., Tocci, C., & Angell, A. (1988). Civic attitudes and controversial issues discussion in five nations. Paper presented at the International meeting of the Social Studies, Vancouver.
Hanks, M. (1981). Youth, voluntary associations and political socialization. *Social Forces, 60,* 211–223.
Hannum, H. (1993). *Basic documents on autonomy and minority rights.* Boston: Nijhoff.
Hargreaves, D. (1967). *Social relations in a secondary school.* London: Routledge and Kegan Paul.
Heater, D. (1990). *Citizenship: The civic ideal in world history.* London: Longman.
Hepburn, M. A. (1998). A disquieting outlook for democracy: Mass media, news and citizenship education in the US. In O. Ichilov (Ed.), *Citizenship and citizenship education in a changing world* (pp. 130–149). London: Woburn Press.
Hess, R. D., & Torney, J. (1967). *The development of political attitudes in children.* Hawthorne, NY: Aldine.
Heying, C. H. (1997). Civic elites and corporate delocalization: An alternative explanation for declining civic engagement. *American Behavioral Scientist, 40*(5), 656–667.
Higgott, R., & Bieler, A. (Eds.). (1999). *Non-state actors and authority in the global system.* London: Routledge.
Himmelweit, H. T., Humphreys, P., Jaeger, M., & Katz, M. (1981). *How voters decide.* London: Academic.
Hochschild, J. L., & Scovronick, N. (2000). Democratic education and the American dream. In L. M. McDonnell, P. M. Timpane, & R. Benjamine (Eds.), *Rediscovering the democratic purposes of education* (pp. 209–43). Lawrence: University of Kansas Press.
Hodgkinson, V. A., & Weitzman, M. S. (1996). *Giving and volunteering in the U.S.* Washington, DC: Independent Sector.
Hodgkinson, V. A., & Weitzman, M. S. (1997). *Volunteering and giving among teenagers twelve to seventeen years of age.* Washington, DC: Independent Sector.
Hyman, H. H., & Wright, C. R. (1979). *Education's lasting influence on values.* Chicago: University of Chicago Press.
Ichilov, O. (1989). Perceptions and attitudes of Israeli high school civic education teachers concerning citizenship in democracy. *Studies in Education, 48,* 69–89. (In Hebrew).
Ichilov, O. (1990). Dimensions and role patterns of citizenship in democracy In O. Ichilov (Ed.), *Political socialization, citizenship education, and democracy* (pp. 11–25). New York: Teachers College Press.
Ichilov, O. (1991). Political socialization and schooling effects among Israeli adolescents. *Comparative Education Review, 35*(3), 430–447.

Ichilov, O. (1993). What textbooks teach Israeli youngsters about democracy. In R. F. Farnen (Ed.), *Re-conceptualizing politics, socialization and education: International perspectives for the next century* (pp. 315–329). Oldenburg, Germany: University of Oldenburg Press.

Ichilov, O. (1994). Political education. In T. Huson & T. N. Postlethwaite (Eds.), *The international encyclopedia of education* (2nd ed., vol. 8, pp. 4568–4572). New York: Pergamon.

Ichilov, O. (Ed.). (1998). *Citizenship and citizenship education in a changing world.* London: Woburn Press.

Ichilov, O. (2000). *Citizenhip orientations of 11th grade students and teachers in the Israeli Hebrew and Arab high schools.* Israel's National Research Report, IEA Civic Education Study. Tel Aviv: Tel Aviv University, School of Education.

Ichilov, O. (2002). Differentiated civics curriculum and patterns of citizenship education: Vocational and academic programs in Israel. In D. Scott & H. Lawson (Eds.), *Citizenship education and the curriculum.* International Perspectives on Curriculum Series, vol. 3, pp. 81–111. (Series editor: David Scott). Westport, CT: Greenwood.

Ichilov, O., Haymann, F., & Shapira, R. (1990). Social and moral integration and attachment to the nation-state: A case study of Israeli adolescents. *Urban Education, 25*(2), 143–57.

International Bureau of Education. (1994, December). *Educational Innovations and Information.* (No. 81). Author.

Janowitz, M (1983). *The reconstruction of patriotism: Education for civic consciousness.* Chicago: University of Chicago press.

Jaros, D. (1973). *Socialization to politics.* New York: Praeger.

Jennings, K. M. (1989). Perceptions of social justice. In M. K. Jennings, J. van Deth, et al. (Eds.), *Continuities in political action.* Berlin: de Gruyter.

Jennings, K. M. (1991). Thinking about social justice. *Political Psychology, 12*(2), 187–205.

Jennings, K. M., Langton, K. P. & Niemi, R. G. (1974). Effects of the high school civics curriculum. In M. K. Jennings & R. G. Niemi (Eds.), *The political character of adolescence* (pp. 181–207). Princeton: Princeton University Press.

Jennings, K. M., & Niemi, R. G. (1968). Patterns of political learning. *Harvard Educational Review, 38*(3), 443–468.

Jennings, K. M., & Niemi, R. G. (1974). *The political character of adolescence.* Princeton: Princeton University Press.

Jennings, K. M. & Niemi, R. G. (1981). *Generations and politics: A panel study of young adults and their parents.* Princeton: Princeton University Press.

Johnson, M. K., Corsnoe, R., & Elder, G. H., Jr. (2001). Students' attachment and academic engagement: The role of race and ethnicity. *American Sociological Review, 74*(4), 318–341.

Jones, R. (1974). Changing student attitudes: The impact of community participation. *Social Science Quarterly, 55,* 439–450.

Kamens, D. H. (1981). Organizational and institutional socialization in education. *Research in Sociology of Education and Socialization, 2,* 208–19.

Kamens, D. H. (1988). Education and democracy: A comparative institutional analysis. *Sociology of Education, 61,* 114–127.

Keck, M., & Sikkink, K. (1998). *Activists beyond borders: Trans-national advocacy networks in international politics.* London: Cornell University Press.

Keddie, N. (1971). Classroom knowledge. In M. F. D. Young (Ed.), *Knowledge and control.* New York: Collier-Macmillan.

Kiernan, A. K. (1997). Citizenship: The real democratic deficit of the European Union? *Citizenship Studies, 1*(3), 323–335.

Klein, N. (1999). *No logo.* New York: Picador.

Kohlberg, L., & Lockwood, A. (1970). *The cognitive developmental psychology and political education: Progress in the sixties.* Cambridge, MA: Harvard Moral Development Project.

Kohn, M. (1969). *Class and conformity: A study in values.* Homewood, IL: Dorsey.

Kristeva, J. (1993). *Nations without nationalism.* New York: Columbia University Press.

Kymlicka, W. (1991). Liberalism and the politicization of ethnicity. *Canadian Journal of Law and Jurisprudence, 4*(2), 239–256.

Kymlicka, W. (1995). *Multicultural citizenship: A liberal theory of minority rights.* Oxford: Oxford University Press.

Lane, R. E. (1959). *Political life.* New York: Free Press.

Langton, K. P. (1969). *Political socialization.* London: Oxford University Press.

Larkins, A. G., Hawkins, M. L., & Gilmore, A. (1987). Trivial and noninformation content of elementary social studies: A review of primary texts in four series. *Theory and research in social education, 15*(4), 299–311.

Lerner, N. (1991). *Group rights and discrimination in international law.* Dordrecht: Nijhoff.

Lewis, H. (1962). *The teenager joiner and his orientations toward public affairs: A test of two multiple group membership hypothesis.* Unpublished doctoral dissertation, Michigan State University, East Lansing.

Lindsay, P. (1984). High school size, participation in activities, and young adult social participation: Some enduring effects of schooling. *Educational Evaluation and Policy Analysis, 6,* 73–83.

Lipman, M. (1988). *Philosophy goes to school.* Philadelphia: Temple University Press,

Lipset, S. M. (1960). *Political man.* New York: Doubleday.

Litt, E. (1963). Civic education, community norms, and political indoctrination. *American Sociological Review, 28,* 69–75.

Lo, L. N. K., & Si-Wai, M. (1996). Introduction: Nurturing the moral citizen of the future. In L. N. K. Lo & M. Si-Wai (Eds.), *Moral and civic education* (pp. ix–l). Hong Kong: Hong Kong Institute of Educational Research.

Lovibond, S. (1990). Feminism and postmodernism. In R. Boyne & A. Rattansi (Eds.), *Postmodernism and society* (pp. 154–187). London: Macmillan.

Lybarger, M. B. (1991). The historiography of social studies: Retrospect, circumspect, and prospect. In J. P. Shaver (Ed.), *Handbook of research on social studies teaching and learning* (pp. 3–16). New York: Macmillan.

Lyotard, J. F. (1984). *The postmodern condition.* Manchester, England: Manchester University Press.

Luke, A., & Walton, C. (1994). Critical reading: Teaching and assessing. In T. Hus'n. & T. N. Postlethwaite (Eds.), *The international encyclopedia of education,* 2nd ed., vol. 2 (pp. 1194–1198). New York: Pergamon.

March, J. G., & Olsen, J. P. (2000). Democracy and schooling: An institutional perspective. In L. M. McDonnell, P. M. Timpane, & R. Benjamine (Eds.), *Rediscovering the democratic purposes of education* (pp. 148–174). Lawrence: The University of Kansas Press.

Marshall, T. H. (1977). *Class, citizenship and social development.* Chicago: University of Chicago Press.

Marshall, T. H. (1981). *The right to welfare and other essays.* London: Heinemann.

McDonnell, L. M. (2000). Defining democratic purposes. In L. M. McDonnell, P. M. Timpane, & R. Benjamine (Eds.), *Rediscovering the democratic purposes of education* (pp. 1–21). Lawrence: University of Kansas Press.

McPeck, J. E. (1981). *Critical thinking and education.* New York: Martin.

Mead, M. (1996). Ruling class strategies and citizenship. In M. Blumer & A. Rees (Eds.), *Citizenship today: The contemporary relevance of T. H. Marshall.* London: University College.

Melchior, A. (1997). *National evaluation of learn and serve America school and community-based programs: Interim report.* Waltham, MA: Brandeis University Center for Human Resources.

Merelman, R. M. (1971). *Political socialization and educational climates.* New York: Holt, Rinehart and Winston.

Merelman, R. M. (1980). Democratic politics and the culture of American education. *American Political Science Review, 74,* 319–332.

Merelman, R. M. (1986). Revitalizing political socialization. In M. G. Hermann (Ed.), *Political psychology: Contemporary problems and issues* (pp. 279–320). San Francisco: Jossey-Bass.

Milbrath, L. W. (1965). *Political participation.* Chicago: Rand McNally.

Milbrath, L. W., & Goel, M. L. (1977). *Political participation: How and why people get involved in politics.* Chicago: Rand McNally.

Moe, T. M. (2000). The two democratic purposes of public education. In L. M. McDonnell, P. M. Timpane, & R. Benjamine (Eds.), *Rediscovering the democratic purposes of education* (pp. 127–48). Lawrence: University of Kansas Press.

Motyl, A. J. (Ed.). (1992). *The post-Soviet nations.* New York: Columbia University Press.

Mouffe, C. (1992). Democratic politics today. In C. Mouffe (Ed.), *Dimensions of radical democracy* (pp. 1–14). London: Verso.

National Commission on Civic Renewal. (1998). *A nation of spectators: How civic disengagement weakens America and what we can do about it.* College Park: University of Maryland Press.

Nie, N. H., Powell, B., & Prewitt, K. (1969). Social structure and political participation. *American Political Science Review, 63,* 361–378.

Nie, N. H., Junn, J., & Stehlik-Barry, K. (1996). *Education and democratic citizenship in America.* Chicago: University of Chicago Press.

Niemi, R. G., & Hepburn, M. A. (1995). The rebirth of political socialization. *Perspectives on Political Science, 24*(1).

Niemi, R. G., Hepburn, M. A., & Chapman, C. (2000). Community service of high school students: A cure for civic ills? *Political Behavior, 22*(1).

Niemi, R. G., & Junn, J. (1998). *Civic education: What makes students learn.* New Haven: Yale University Press.

Nodia, G. (1994). Nationalism and democracy. In L. Diamond & M. F. Plattner (Eds.), *Nationalism, ethnic conflict, and democracy* (pp. 3–23). Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Norris, P. (1999). Introduction: The growth of critical citizens? In P. Norris (Ed.), *Critical citizens: Global support for democratic government* (pp. 1–31). Oxford: Oxford University Press.

Oakes, Jeannie. (1985). *Keeping track: How schools structure inequality*. New Haven: Yale University Press.

Oakes, J., Gamoran, A., & Page, R. N. (1992). Curriculum differentiation: Opportunities, outcomes, and meanings. In P. W. Jackson (Ed.), *Handbook of research on curriculum* (pp. 570–626). New York: Macmillan.

Pangle, L. S., & Pangle, T. L. (2000). What the American founders have to teach us about schooling for democratic citizenship. In L. M. McDonnell, P. M. Timpane, & R. Benjamine (Eds.), *Rediscovering the democratic purposes of education* (pp. 21–47). Lawrence: The University of Kansas Press.

Patrick, J. J. (1977). Political socialization and political education in schools. In S. A. Renshon (Ed.), *Handbook of political socialization* (pp. 190–223). New York: Free Press.

Patrick, J. J., & Hoge, J. D. (1991). Teaching government, civics, and law. In J. P. Shaver (Ed.), *Handbook of research on social studies teaching and learning* (pp. 427–437). New York: Macmillan.

Paul, R. (1993). *Critical thinking: How to prepare students for rapidly changing world*. Santa Rosa, CA: Sonoma State University.

Pingel, F. (1999). *UNESCO guidebook on textbook research and textbook revision*. Strassburg: UNESCO.

Postman, N., & Powers, S. (1992). *How to watch TV news*. New York: Penguin Books.

Power, F. C., Higgins, A., & Kohlberg, L. (1989). *Lawrence Kohlberg's approach to moral education*. New York: Columbia University Press.

Pratte, R. (1988). *The civic imperative*. New York: Teachers College Press.

Putman, R. D. (1995). Bowling alone: America's declining social capital. *Journal of Democracy, 6*, 65–78.

Reading minds. (2001, February 24). *Economist, 358*, 91–94.

Reich, R. (1995, June). *Testing the boundaries of parental authority over education: The case of homeschooling*. Paper presented at conference "Fostering Youth's Civic Engagement and Participation in Free and Democratic Societies," Brown University, Providence, RI.

Rifkin, J. (1995). *The end of work*. New York: Putnam.

Rist, R. C. (1970). Student social class and teacher expectations: The self-fulfilling prophecy in ghetto education. *Harvard Educational Review, 40*, 411–451.

Rist, R. C. (1977). On understanding the process of schooling: The contributions of labeling theory. In J. Karabel & A. H. Halsey, *Power and ideology in education* (pp. 292–313). New York: Oxford University Press.

Rose, R. (1999). Eastern Europe a decade later: Another great transformation. *Journal of Democracy, 10*(1), 51–57.

Sartori, G. (1997). Understanding pluralism. *Journal of Democracy, 8*(4), 58–70.

Sarup, M. (1978). *Marxism and education*. London: Routledge and Kegan Paul.

Saunders, G. (1993). Citizenship in a liberal society. In B. S. Turner (Ed.), *Citizenship and social theory* (pp. 57–91). London: Sage.

Schild, V. (2000). Neo-liberalism's new gendered market citizens: The "civilizing" dimensions of social programmes in Chile. *Citizenship Studies, 4*(3), 275–307.

Schlozman, K. L., Verba, S., Brady, H., & Erkulwater, J. (1998). *Why can't they be like we are? Understanding the generation gap in participation*. Unpublished manuscript. Boston College.

Schneider, D. (2000). Symbolic citizenship, nationalism and the distant state: The United States Congress in the 1996 debate on immigration reform. *Citizenship Studies, 4*(3), 255–275.

Scholte, A. J. (2000). Global civil society. In N. Woods (Ed.), *The political economy of globalization* (pp. 173–201). Basingstoke, England: Macmillan.

Sigel, R. (Ed.). (1970). *Learning about politics.* New York: Random House.

Sigel, R., & Hoskin, M. (1981). *The political involvement of adolescents.* New Brunswick, NJ: Rutgers University Press.

Solomon, J. (1988). *The signs of our times.* Los Angeles: Tarcher.

Spring, J. (1980). *Educating the worker-citizen.* New York: Longman.

Spring, J. (2000). *The universal right to education.* Mahwah, NJ: Erlbaum.

State of world conflict report. (1998). Carter Center.

Stotsky, S. (1991). *Connecting civic education and language education: The contemporary challenge.* New York: Teachers College Press.

Stouffer, S. A. (1955). *Communism, conformity and civil liberties.* Garden City, NY: Doubleday.

Sullivan, J., Marcus, G., & Minns, D. (1975). The development of political ideology: Some empirical findings. *Youth and Society, 7,* 148–70.

Tapp, J. L. (1971) Developing sense of law and legal justice. *Journal of Social Issues, 27*(2), 65–91.

Taylor, C. (1994). The politics of recognition. In A. Gutmann (Ed.). *Multiculturalism: Examining the politics of recognition* (pp. 25–74). Princeton: Princeton University Press.

Thornberry, P. (1991). *International law and the rights of minorities.* Oxford: Oxford University Press.

Torney, J., Oppenheim, A., & Farnan, R. (1975). *Civic education in ten countries. An empirical study.* New York: Halsted Press.

Torney-Purta, J. (1990). Youth in relation to social institutions. In S. S. Feldman, & G. R. Elliott (Eds.), *At the threshold: The developing adolescent* (pp. 457–478). Cambridge, MA: Harvard University Press.

Torney-Purta, J. (1997). Links and missing links between education, political knowledge, and citizenship. *American Journal of Education, 105,* 447–57.

Torney-Purta, J., Lehmann, R., Oswald, H., & Schulz, W. (2001). *Citizenship and education in twenty-eight countries.* Amsterdam: IEA.

Torney-Purta, J., Schwille, J., & Amado, J. A. (1999). *Civic education across countries: Twenty-four national case studies from the IEA civic education project.* Amsterdam: IEA.

Travers, E. (1982). Ideology and political participation among high school students: Changes from 1970–1978. *Youth and Society, 13*(3), 327–352.

Travers, E. (1983). The role of school in political socialization reconsidered. *Youth and Society, 14*(4), 475–501.

Trenfield, W. G. (1965). An analysis of the relationship between selected factors and the civics interests of high school students. *Journal of Educational Research, 58,* 460–472.

Turner, B. S. (1993). *Citizenship and social theory.* London: Sage.

Turner, B. S. (1997). Citizenship studies: A general theory. *Citizenship Studies, 1*(1), 5–19.

UNESCO. (2000a). *The Dakar framework for action: Education for all: Meeting our collective commitments.*

UNESCO. (2000b, April). *Final report.* World Education Forum, Dakar, Senegal.

UNESCO. (2000c). World declaration on education for all: Meeting basic learning needs. In *The Dakar framework for action: Education for all: Meeting our collective commitments.*

Universal Declaration of Human Rights, 1948. (1992) In I. Brownlie (Ed.), *Basic documents on human rights* (3rd ed.). New York: Oxford University Press.

Verba, S., Nie, N., & Kim, J. (1978). *Participation and political equality: A seven nation comparison.* New York: Cambridge University Press.

Verba, S., Schlozman, K. L., & Brady, H. E. (1995). *Voice and equality.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Walzer, M. (1989). Citizenship. In T. Ball, J. Farr, & R. L. Hanson (Eds.), *Political innovation and conceptual change* (pp. 211–219). Cambridge: Cambridge University Press.

Walzer, M. (1997). *On toleration.* New Haven: Yale University Press.

Weiner, E. (1998). Coexistence work: A new profession. In E. Weiner (Ed.), *The book of international coexistence* (pp. 13–25). New York: Continuum.

Weinreich-Haste, H. (1986). Kohlberg and politics: A positive view. In S. Modgil & C. Modgil (Eds.), *Kohlberg: Consensus and controversy.* Lews, England: Falmer Press.

Weissberg, R. (1974). *Political learning, political choice & democratic citizenship.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Wexler, P. (1990). Citizenship in the semiotic society. In B. S. Turner (Ed.), *Theories of modernity and postmodernity* (pp. 164–176). London: Sage.

Whitty, G. (1985). Social studies and political education in England since 1945. In I. Goodson (Ed.), *Social histories of the secondary curriculum: Subjects for study* (pp. 269–289). London: Falmer Press.

Wolfinger, R. E., & Rosenstone, S. J. (1980). *Who votes?* New Haven: Yale University Press.

Wood, D. N. (1996). *Post-intellectualism and the decline of democracy.* Westport, CT: Praeger.

Young, M. F. D. (1971). An approach to the study of curricula as socially organized knowledge. In M. F. D Young (Ed.), *Knowledge and control* (pp. 19–47). London: Collier-Macmillan.

Ziblatt, D. (1965). High school extracurricular activities and political socialization. *Annals of the American Academy of Political and Social Science, 361,* 20–31.

الفصل التاسع عشر[٣٢٤]

الفعل السياسى الجماعى

بيرت كلاندرمانس

كانت المشاركة فى العمل السياسى الجماعى دائما مصدر إبهار للعلماء الاجتماعيين ربما بسبب إعجابهم بفكرة أن الناس على استعداد لتقديم التضحيات لقضية ما حتى ولو خاطروا أحياناً بحياتهم. وقد يؤدى الانبهار أيضا بالبعض إلى الرأى القائل بأن المشاركة فى العمل الجماعى هى فعل غير عقلانى ينفذه عدد من أعضاء المجتمع المعزولين والمهمشين (Hoffer, 1991; Kornhauser, 1959; Lebon 1903/1960).

ولقد تجاوزنا منذ ذلك الحين النظريات التى وضعت المشاركة فى العمل الجماعى فى إطار عدم العقلانية. فنظريات ونماذج اليوم هى أطر معقدة ومصقولة تأخذ بعين الاعتبار مجموعة متعددة الأوجه من العوامل لتفسير المشاركة فى العمل الجماعى. لقد تجاوزنا بالفعل مسافة طويلة من الدراسات الأولى التى اعتبرت مشاعر الحرمان النسبى أو الإحباط هى المحدد الوحيد للمشاركة فى العمل الجماعى، إلى النماذج المعقدة للتجنيد والمشاركة فى الوقت الحاضر.

---

(٣٢٤) قامت بترجمة هذا الفصل مشيرة الجزيرى.

سوف أقوم فى هذا الفصل باستعراض الدروس التى تعلمناها حتى وقتنا هذا بالمقارنة بالعقدين أو الثلاثة أو الأربعة الماضية، حين بدأت الدراسة الامبريقية المنظمة للمشاركة فى الفعل الجماعى فى الانطلاق، فمعرفتنا اليوم أكثر بكثير عن ديناميات المشاركة فى العمل الجماعى. ومعظم الأعمال التى تمت خلال تلك الأعوام، نفذت فى سياق شكل محدد من العمل السياسى الجماعى، وهو العمل الذى تم فى سياق حركة اجتماعية أو حركة سلام أو الحركة المناهضة لحرب فيتنام، أو الحركة النسائية أو الحركة البيئية. لذلك، سوف أركز فى هذا الفصل على المشاركة فى الحركة الاجتماعية وبالتحديد على ثلاث قضايا: الأولى هى أن المشاركة فى الحركات قد أصبحت الطريقة الشائعة للعمل السياسى. ويشار إلى ذلك فى الأدبيات "بحركنة السياسة"movementization of politics"[٣٢٥].

لقد كان من شأن تلك التطورات أن جعلت التمييز الكلاسيكى بين المشاركة السياسية التقليدية وغير التقليدية أمرًا باليًا. وما كان يشار إليه فى الماضى على أنه مشاركة سياسية غير تقليدية فى الأدبيات، أصبح الآن أمرًا تقليديًا كأى شكل من أشكال المشاركة السياسية الأخرى. ثانيًا، سوف أسعى إلى توضيح ديناميات المشاركة فى الحركات وسوف أستعير مفاهيم الطلب والعرض من الاقتصاد للتمييز بين العوامل الكامنة فى العامة (الطلب) والعوامل التى تميز الحركات التى تقوم العمل الجماعى (العرض). أما تعريف التعبئة، فهو العملية التى تجمع بين العرض والطلب. وتلعب وجهات نظر ثلاث عن المشاركة دورًا مركزيًا فى تناولى لموضوع التعبئة وهى بإيجاز الأداتية instrumentality والهوية والإيديولوجية. وتؤكد كل من وجهات النظر الثلاث على آلية مختلفة للدوافع فى تفسير المشاركة فى الحركات.

---

(٣٢٥) استخدمنا هذا التعبير رغم عدم شيوعه باعتباره التعبير الدقيق عن فكرة تحول الاهتمامات والحاجات السياسية الفردية إلى حركة اجتماعية سياسية جماعية (المراجع)

فالناس يشاركون لأنهم يرغبون فى تغيير شىء ما أو أنهم يريدون إظهار هويتهم أو لأنهم يرغبون فى التعبير عن آرائهم ومنح العالم معنى. ثالثا، سوف أناقش موضوع المشاركة عبر مسار الحياة. وأما الأسئلة التى سوف أتناولها فى الجزء الأخير، فهى تتعلق جميعًا بعمليات المشاركة طويلة المدى. ما ديناميات المشاركة المستدامة؟ وكيف تتحول حياة البعض إلى العمل كنشطاء محترفين activist career؟ كيف يتم الحفاظ على الحركة الاجتماعية ولماذا يتركها الناس؟ وأختتم هذه الفصل بمناقشة موجزة لما تخلفه المشاركة فى الحركات الاجتماعية من تأثيرات على مجريات الحياة.

حركنة السياسة: Movementization of Politics

"الحركات الاجتماعية هى تحديات جماعية من قبل أناس متضامنين ولهم غايات مشتركة وفى تفاعل مستمر مع النخب والسلطات" (Tarrow, 1994, p.4). ويتضمن هذا التعريف للحركات الاجتماعية ثلاثة عناصر أساسية تستحق بعض التوضيح وهى أولاً أن الحركات الاجتماعية إنما هى احتجاجات جماعية، أى أفعال موجهة ضد النخب والسلطات والجماعات الأخرى وأيضا ضد المعايير الثقافية السائدة. وهناك سبب واضح وراء ذلك، فالحركات الاجتماعية تضم نموذجيًا أناسًا يفتقدون إمكانية ممارسة السياسة فلو كانوا يتمتعون بتلك الإمكانية، لما كان هناك داع للحركة الاجتماعية. فالعمل الجماعى الجدالى يدفع السلطات للاهتمام بالمطالب المقدمة. ثانيا، تتعلق الحركات الاجتماعية بأناس لهم هدف وتضامن مشترك. فالمشاركون فى الحركات الاجتماعية يتحدون وراء مطالب مشتركة ويرغبون فى أن تفعل السلطات شيئًا وأن تغير وضعًا ما أو تعيد النظر فى بعض التغييرات. وتجد مثل هذه المطالب المشتركة جذورها فى مشاعر الهوية والتضامن المشتركة. ثالثًا، إن الأحداث المتفرقة للعمل الجماعى لا تعتبر حركة

اجتماعية، فمن خلال دعم العمل الجماعى فقط، يستطيع الفاعل أن يحول حادثًا تنازعيًا إلى حركة اجتماعية، فالعمل الجماعى المستديم يتطلب بعض التنظيم. والحركات الاجتماعية هى شبكات متنوعة من المجموعات والمنظمات التى تطلق فرديًا أو تضامنيًا الأنشطة التى يمكن للأفراد أن يشاركوا فيها (McAdam, McCarthy and Zald, 1996).

وبالطبع، ليست كل أشكال المشاركة فى الحركات التنازعية ولا حتى كافة أشكال المشاركة عامة تكون بالضرورة جماعية. فالمشاركة الاختيارية فى مكتب منظمة حركية أو حضور اجتماعات الأعمال أو دفع رسوم العضوية ليست أفعالا تنازعية فى حد ذاتها. ولكن الجدير بالملاحظة أنه ليس من غير الشائع أن تدر مثل هذه الأنشطة الموارد المطلوبة لمزيد من الأفعال الأكثر جدالية. وجدير بالملاحظة أيضًا أن السلطات قد لا تسمح بتلك الأنشطة، بصرف النظر عن تواضعها. ويبدو أنه ليس تواضع الأنشطة أو تطرفها فقط، بل أهدافها، هى التى تحدد معناها. بالإضافة إلى ذلك، تتعلق بعض هذه الأنشطة بأفراد وليس بجماعات. والحقيقة أن الناس لا تحتاج بالضرورة للقاء بعضهم البعض. فالرسائل والأهداف يمكن توصيلها بوسائل متعددة. ولكن النقطة الأساسية هى أن الأفراد ينتسبون إلى فئات اجتماعية أكبر وينشطون بالنيابة عنها (Kelly and Breinlinger, 1996).

ويلاحظ ماير وتارو (Meyer and Tarrow 1998) أن الأفعال المرتبطة بالحركات قد ازدادت على مدى الثلاثين عامًا الماضية، ويتساءلان عما إذا كان السبب وراء ذلك هو أن النشاط الحركى قد أصبح جزءًا من التصانيف التقليدية الخاصة بالمشاركة، بمعنى أن النشاط قد أصبح ممأسسًا. وقدم نايدهاردت وروشت Neidhart and Rucht 1993 وجينكينز وكلاندرمانز Jenkins and Klandermans 1995 ملاحظة شبيهة. فقد جادل هؤلاء بشكل متزايد، أن منظمات الحركات الاجتماعية قد حلت محل الأحزاب السياسية

كوسائط فى تمثيل المصالح بين المواطنين والدولة. ولا يفسر هؤلاء ذلك على أنه مأسسة لأفعال الحركة الاجتماعية بل على أنه "حركنة للسياسة". وتسعى الحقائق التالية إلى دعم هذه المقولة. ففى الولايات المتحدة الأمريكية بعد الستينيات والسبعينيات (أى أعوام الحركات الطلابية والحركات النسائية) انتشرت كافة أنواع الحركات المناهضة لحملة ERA[٣٢٦]، وأمهات ضد قيادة مدمنى الكحوليات للسيارات، وحركة المثليين الجنسيين، والحركة المناهضة للتوسع النووى، والحركة المطالبة بسحب الاستثمارات الأمريكية فى جنوب أفريقيا، الخ....) (انظر Meyer and Tarrow 1998). ويلاحظ راسل دالتون Russel Dalton (1996, p. 76) فى المملكة المتحدة فى عام ١٩٧٥ أن ٢٢% من البريطانيين قد وقعوا على عرائض ما. ووصل هذا الرقم إلى ٧٥% فى عام ١٩٩٠. وفى عام ١٩٧٤ اشترك ٩% من البريطانيين فى مظاهرات مقارنة ب ٢٥% فى عام ١٩٩٠. وبين ١٩٧٩ و١٩٩٣ تضاعف عدد حالات الاحتجاج فى مدينة مارسيليا الفرنسية من ١٨٣ إلى ٣٩٥ سنويا. (Fillieule, 1998). وأشار روشت (Rucht 1998) إلى التزايد الكبير فى أعداد الاحتجاجات فى ألمانيا خلال نفس المدة وهى النتيجة التى أكدها كريس وكوبمانز ودوفنداك وجيجينز Kriesi, Koopmans, Duyvendak and Guigni, 1995 فى دراستهم عن الحركات الاجتماعية الجديدة فى أوربا. وبشكل عام، تدعم ملاحظة ما ير وتاور الدراسات الإمبريقية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، فهما يجادلان بأن انتشار الاحتجاج هذا ليس مجرد مسألة نمو فى الأرقام، أى تزايد أحداث الاحتجاج فى نطاق فترة زمنية معينة، ولكنه يشير إلى انتشارها بين قطاعات أعرض من السكان. لقد أصبح نشاط الحركات الاجتماعية ظاهرة شائعة بين مختلف المجموعات العمرية وخطوط النوع الاجتماعى، ومن اليسار إلى اليمين، وبين الطلبة والعمال وفى المجتمعات الشرقية والغربية على حد سواء.

---

(٣٢٦) مشروع قانون المساواة فى الحقوق Equal Rights Amendment (المراجع)

لماذا إذن أصبحت الحركات الاجتماعية بهذا الحجم من الشيوع؟ بالرغم من اختلاف المنطق، تتعلق الإجابة على هذا السؤال بالأهمية النسبية التى تنسب لمنظمات الحركات الاجتماعية ومجموعات المصالح والأحزاب السياسية كوسطاء بين المواطنين والدولة (Jenkins and Klandermans 1995). وبهذه الطريقة من التفكير، تنطوى الأهمية المتزايدة لأحد اللاعبين بالضرورة على تغيير فى معنوية الآخرين. ويقترح بيرشتاين (Birstein 1999) أنه ما دام الرأى العام متحدًا وواضحًا، لا يحتاج السياسيون إلى منظمات الحركات الاجتماعية أو جماعات المصالح لتعريف السياسة. ودلالة ذلك أن منظمات الحركات الاجتماعية تكتسب أهمية حين يكون الرأى العام منقسمًا ومشتتا بشأن قضية ما. بمعنى آخر، ووفقًا لهذا المنطق، فقد تنامى قطاع الحركات الاجتماعية بشكل كبير لأن المجتمعات الأوروبية قد أصبحت أقل هيمنة. ويتخذ خط منطقى آخر الفعالية النسبية لقطاع الحركة كنقطة انطلاق (Giugni, 1999, Jenkins 1995) وبمقارنة الصعود الفردى من خلال المؤسسات السياسية، قد تكون الأفعال الجماعية التنازعية شديدة الفعالية بشرط أن تكون المكونات الصحيحة كلها فى مكانها. لقد قمت منذ عشر سنوات بتقدير أن حوالى ثلث حالات الفعل السياسى الجماعى قد تتمتع بدرجة ما من النجاح وذلك على أساس فحص عدة تقارير (Klandermans 1989b) ولا توجد مثل هذه التقديرات بالنسبة للأحزاب السياسية ومجموعات الضغط ولكن يمكن الافتراض أن تجربة النجاح تشجع على أفعال شبيهة فى المستقبل وأن مشاهدة نجاح الآخرين هو حافز على التجربة الذاتية.

لقد كانت أدبيات المشاركة السياسية تميز بين المشاركة السياسية التقليدية وغير التقليدية (انظر Barnes and Kaase 1979). وتتعلق المشاركة السياسية التقليدية بأشكال من المشاركة مثل التصويت وتنظيم الحملات والتشبيك والمشاركة فى الأحزاب السياسية أما الأشكال غير التقليدية، فتتعلق

بالمقاطعة وحصار المواقع ومظاهرات الاحتجاج. وتوحى تسمية "التقليدى" و"غير التقليدى" بأن بعض أشكال المشاركة أكثر روتينية وأكثر شيوعًا وأكثر اعتيادية عن أشكال أخرى. وربما كان هذا التمييز مفيدًا فى فترة ما فى الماضى. إلا أن ما كان يتم تحديده كغير تقليدى قد أصبح أكثر شيوعًا وأكثر روتينية عن بعض الأشكال المسماة بالتقليدية من المشاركة السياسية. وقد أطلق سيدنى تارو Sydney Tarrow 1994 مصطلح مصادر الأفعال الشكلية modal action repertoire للتأكيد على أن أشكالاً عديدة من الأفعال الجماعية قد أصبحت مصدرا طبيعيا للأنشطة السياسية للمواطن العادى. وتتعلق الأمثلة المثيرة للاهتمام من الأبحاث المتعلقة بهذه النقطة، بوضع الاحتجاج تحت سيطرة الشرطة policing protests (Della Porta Reiter, 1998). وقد كشفت تلك الدراسات، ضمن دراسات أخرى، عن سيطرة الشرطة على مظاهر الاحتجاج فى مقر البرلمان بواشنطون، (McPail and McCarthy, 1998)أنه عبر الأعوام، قامت الشرطة والمنظمون بالتعاون المتبادل فى تطوير روتين شامل للتحكم فى المظاهرات الجماهيرية. وقد ساهمت هذه التطورات فى التقليل من فائدة التمييز بين التقليدى وغير التقليدى. والحقيقة أن المواطنين النشطين سياسيًا يستخدمون العديد من المصادر التى من شأنها أن تجعل التمييز بين ما هو تقليدى وغير تقليدى أمرًا عقيمًا. ومن المفيد نظريا، أن نميز بين الأشكال الفردية والجماعية من الفعل السياسى لأن الديناميات الدافعة للفعل الجماعى تختلف عن الفعل الفردى كما سوف أوضح فى الصفحات التالية.

المقاربات النظرية الأساسية:

ليس هذا هو المكان المناسب للإجابة على السؤال الخاص بالسبب وراء ظهور الحركات الاجتماعية ولماذا تصبح ممارسة شائعة. فهناك أدبيات وفيرة عن هذا الموضوع مثلاً:

Buechler, 2000; Klandermans, 2000b; 2001; McAdam, McCarthy and Zald, 1996; McAdam, Tarrow and Tilly, 2001; Meyer and Tarrow, 1998; Pichardo, 1997; Tarrow, 1998). ولغرض هذه الدراسة، يكفي تلخيص الإجابات العالمية التي قدمت وهي بإيجاز كالتالي: إن الناس يشعرون بالظلم لأن لديهم الموارد اللازمة لتعبئة واغتنام الفرصة السياسية للاحتجاج، وأيضا بسبب تسييس الهويات الجماعية. وتتوازى تلك الإجابات مع تاريخ المقاربات النظرية تجاه العمل الجماعي. لقد بدأ البحث في الخمسينيات والستينيات مع النظريات الكلاسيكية مثل التفاعل الرمزي Symbolic interactions والوظيفية البنيوية Structural functionalism ونظرية الحرمان النسبي relative deprivation. وقد قام بويشلر Beuchler (2000) بتصنيف تلك النظريات على أنها نظريات كلاسيكية عن السلوك الجماعي وهي الفئة التي يصفها بأنها النظريات التي تفهم الحركات الاجتماعية كرد فعل للتوتر أو الانهيار الاجتماعي. كما ينظر إلى المسببات المباشرة للسلوك الجماعي على أساس أنها تضرب بجذورها في الأفراد الذين يختبرون أشكالاً متعددة من عدم الرضا والتوتر. وبشكل أساسي يعتبر عدم الرضا أصل الاحتجاج. وفي أدبيات الحركات الاجتماعية، تسمى هذه النظريات "نظريات الانهيار" breakdown theories وهو مصطلح يشير إلى أن تلك النظريات اعتبرت الحركات الاجتماعية مؤشرات عن وجود انقسامات أساسية في مجتمع ما وعن التوتر المجتمعي أو حتى انهياره نتيجة لتلك التوترات. وتعتبر أعمال بلامر Blumer (1951) وتيرنر وكيليان Tunner Killian (1972) وشملسر Smelser (1962) ودافيز Davies (1962) وجور Gurr (1970) أمثلة كلاسيكية عن هذا التقليد البحثي. ويرتبط الباحثان الأول والثاني بالتفاعل الرمزي وسملزر بالوظيفية البنيوية والآخرون بالحرمان النسبي.

غير أنه قد أتضح أن كثيرًا من الأشخاص الذين يشعرون بالظلم لا يشتركون في الاحتجاج والحقيقة أن مناصرى نظرية تعبئة الموارد قد بدأوا في بداية السبعينيات في الدفع بأن الظلم منتشر، وأن السؤال الحقيقي ليس ما الذى يجعل الناس يشعرون بالظلم ولكن ما الذى يجعل الناس الذين يشعرون بالظلم يشتركون في الحركات الاجتماعية (McCarthy and Zald, 1976; Oberschall, 1973). فقد رأى منظرو تعبئة الموارد الحركات الاجتماعية طبيعية وعقلانية، وأنها تحديات سياسية متأصلة مؤسسيًا من جهة الناس الذين يشعرون بالظلم، كما أنهم يعتقدون أن اختلاف درجة توافر الموارد هو الذين يفسر - من وجهة نظرهم - لماذا يشترك بعض الناس ممن يشعرون بالظلم في الحركات الاجتماعية، بينما لا يشترك البعض الآخر. وقد قيل إن الناس تحتاج إلى الموارد من أجل القيام بعمل سياسى جماعى. وأن المورد الرئيسى لمثل هذا العمل هو المنظمات والشبكات التى توجد بين السكان المتأثرين (ما يطلق عليها المنظمات الأصلية indigenous، (Morris 1982). وفى سياق إطار تعبئة الموارد، تم تحليل المشاركة فى العمل الجماعى بالإشارة إلى التكلفة والمزايا المرتبطة بها. وتم توظيف نظرية أولسون Olson عن العمل الجماعى (Olson 1968) ونماذج الاختيار العقلانى للسلوك (Oberschall, 1993; Klandermans 1984, Opp 1989) كنماذج لتفسير مشاركة الأفراد أوعدم مشاركتهم في العمل الجماعى. وعندما تتجاوز المزايا الكامنة التكاليف المتوقعة، يختار الناس المشاركة. وتكمن المفارقة في أن نفس الحرمان الذى قد يدفع الناس للقيام بالعمل الجماعى هو الذى قد يحرمهم من الموارد التى يحتاجونها للقيام بمثل هذا العمل، ومن الطبيعى النظر إلى الموارد الخارجية باعتبارها السبيل لاستعادة ذلك التوازن[٣٢٧].

(٣٢٧) فى جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، حصلت كل الجمعيات الأهلية بصرف النظر عن أهميتها على تمويل خارجى أثناء فترة التمييز العنصرى (المؤلف)

وباستخدام استعارة اقتصادية، يمكن التمييز بين الحركات الاجتماعية (المعتقدات التى تمثل تفضيلاً للتغيير فى المجتمع)، ومنظمات الحركات الاجتماعية (المنظمات التى تنتهى إلى حركة اجتماعية) وصناعات الحركات الاجتماعية (منظمات الحركات الاجتماعية التى تنتمى إلى نفس الحركة الاجتماعية) وقطاع الحركة الاجتماعية (كافة الحركات الاجتماعية فى المجتمع). وسرعان ما تطورت نظرية مشتقة من نظرية تعبئة الموارد فى إطار العلوم السياسية – وهى مقاربة العملية السياسية – التى اقترحت أن تقديم فرص سياسية للشعوب التى تشعر بالظلم مع الموارد اللازمة لاتخاذ الإجراءات تحدث فرقًا. أما الفرص السياسية، فهى الأبعاد المتسقة ولكنها ليست بالضرورة نظامية أو دائمة – للبيئة السياسية التى تقدم الحوافز للناس لاتخاذ الأعمال الجماعية من خلال التأثير على توقعاتهم عن النجاح أو الفشل" (Tarrow, 1994, P. 85). ومن أهم جوانب البيئة السياسية التى تمت الإشارة إليها هى قوة الدولة ودرجة القهر والنظام الحزبى ودرجة إمكانية الوصول إلى السياسات وانقسام النخب.

ومع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات ونتيجة جزئيةً للتبادل بين علماء الحركات الاجتماعية الأمريكيين والأوروبيين، (Klandermans, Kriesi, and Tarrow, 1988)، ظهر الاهتمام بتطوير الأصول المعرفية والعاطفية للحركات الاجتماعية. وفى سياق الاستجابة للمقاربة البنائية للنموذج الأساسى السائد فى ذلك الوقت وهو تعبئة الموارد – بدأ علماء الحركات الاجتماعية فى تسليط الضوء من كافة الزوايا على عمليات التفاعل والتعريف الرمزى والتفاوض بين المشاركين والمعارضين والمتفرجين فى مجال العمل الجماعى. فالمظالم والموارد والفرص كلها ذات صلة بتطور الحركات الاجتماعية ولكنها أيضا محرضة لتلك العمليات كما أنها محصلة لها. بمعنى آخر، إن المظالم والموارد والفرص كلها مبنية اجتماعيًا. بالإضافة إلى ذلك،

فقد أبرز الباحثون الذين يتبنون وجهة النظر تلك، حقيقة أن الشعوب التي تشعر بالظلم قد تمتلك الموارد والفرص للاحتجاج إلا أنه مازال عليها أن تتبنى هوية جماعية مسيسة للمشاركة فى العمل السياسى الجماعى. وقد تم وصف هذه المقاربة الجديدة للعمل الجماعى باستفاضة فى دراسات التأطير والهوية الجماعية والعواطف فى سياق الحركات الاجتماعية وذلك على مدى الخمسة عشر عاما المنصرمة وأطلق عليها جميعًا أسم المقاربات البنائية الاجتماعية للاحتجاج. وكان سنو Snow وزملاؤه (سنو، روتشورد، بيرك, وردين وبنفورد(Snow, Rochford, Burke, Warden and Benford 1986) من أوائل من قاموا بشرح دور العمليات المعرفية فى مناقشتهم لتحديد الإطار، أى محاولات منظمى الحركة لإقناع الناس بتبنى قراءة الحركة للموقف، وهو الأمر الذى أناقشه فى الجزء التالى. وفى نفس الوقت، بدأ ميلوتشى (Melucci 1985) فى الإشارة إلى أهمية الهوية الجماعية. (وأيضا Cohen, 1985) وسرعان ما بدأت مفاهيم الإدراك والهوية فى الانتشار فى أدبيات الحركات الاجتماعية (راجع Morris and Mueller, 1992 للنظرة العامة). وقد سعى أصحاب المحاولة البنائية الاجتماعية constructionist الأكثر حداثة إلى الابتعاد عن المقاربات البنيانية Structural مثل تعبئة الموارد والعمليات السياسية والاتجاه إلى إبراز دور الإنفعالات فى العمل الجماعى (انظر Goodwin, Jasper and Poletta, 2001 لنظرة عامة). وسوف تظهر المفاهيم الأساسية للمقاربة البنائية الاجتماعية – التأطير، الهوية والمشاعر بشكل بارز فى الصفحات التالية. ولغرض هذا العرض يكفى استنتاج أن البنائية الاجتماعية قد وجدت مكاناً لها كمقاربة مشروعة بديلة لتحليل الحركات الاجتماعية (Buechler, 2000, P. 54).

ويشير العرض الموجز للاتجاهات النظرية الثلاثة التى هيمنت على هذا المجال إلى أن توليد الحركات الاجتماعية أمر مرتبط بالعوامل الخاصة

بالعرض والطلب فى المجتمع، وبالتعبئة بوصفها العملية التى تربط بين الاثنين. وتتعلق عوامل الطلب باهتمام المجتمع بأهداف الحركة، فهل تتناول الحركة مشكلة تثير قلق الناس؟ وهل هناك داع لحركة حول هذه القضايا؟ وعادة ما يمثل المهتمون بالمشاركة فى حركة ما نسبة بسيطة من المهتمين بالقضية. وليس هذا بالضرورة إشارة إلى الضعف بل على العكس، فحتى تكون الحركة مجدية، لابد من مخزون كبير من المتعاطفين لرعاية النشطين بها. ومن ناحية أخرى، تتعلق عوامل العرض بخصائص الحركة. فهل هى قوية؟ هل من الأرجح أن تحقق أهدافها بتكلفة ممكن تحملها؟ هل للحركة زعماء يتمتعون بالكاريزما؟ هل هى تنظيم يمكن أن يشعر الناس بالانتماء إليه؟ هل تقدم أنشطة تستميل الناس؟ فالعرض والطلب لا يجتمعان معًا بشكل آلى. وفى سياق اقتصاد السوق يوظف التسويق للتأكد من أن العامة على دراية بعرض ما قد يتلاءم مع طلبها. وأما التعبئة، فهى آلية التسويق لمجال الحركة والثلاثة معًا: العرض والطلب والتعبئة يقومون ببناء ديناميات المشاركة فى الحركة.

ديناميات المشاركة فى الحركة: التعبئة

إن مشاركة الأشخاص فى العمل السياسى الجماعى الذى يحركه تنظيم حركة اجتماعية هى المحصلة النهائية لعملية التعبئة التى أحيانًا ما تكون طويلة. والتعبئة الناجحة هى التى تجمع العرض والطلب معا. فالتعبئة عملية معقدة يمكن تقسيمها إلى عدة خطوات مميزة مفهوميًا ولقد كان كلاندرمانز Klandermans أول من قام بتقسيم عملية التعبئة إلى تعبئة إجماع وتعبئة عمل. وتشير تعبئة الإجماع إلى نشر آراء تنظيم الحركة وأما تعبئة العمل فتشير إلى تحويل هؤلاء الذين تبنوا آراء الحركة إلى مشاركين. ووفقًا لهذا التعريف، يصبح من الواضح تقييد التعبئة بنتائج تعبئة الإجماع. (Klandermans, 1997).

وتعرض دراسة ولجريف ومانسن Walgrave and Manssen 2000 الخاصة بالمسيرة البيضاء The White March ببروكسل، فى أكتوبر ١٩٩٦ توضيحًا مثيرًا للاهتمام. كانت المسيرة قد نظمت استجابة لفشل الحكومة فى التعامل مع أحداث الخطف والقتل فى ديترو Dutroux وقد تسبب الغضب الأخلاقى إلى انتشار مئات الآلاف من البشر فى الشوارع, ويشير الكاتبان إلى أن وسائل الأعلام قد لعبت دورًا أساسيًا فى تعبئة الإجماع حول هذا الموضوع.

ولقد قام سنو وبنفورد Snow and Benford وزملاؤهما بتوضيح هذه المسألة بشكل أكبر فى سياق مقاربة انحياز الإطار بالنسبة للتعبئة (أنظر Benford 1997 لعرض نقدى لهذا الموضوع). والأطر هى مجموعة من المعتقدات والقيم والآراء عن العالم. وبشكل أكثر تحديدًا لقد أطر العمل الجماعى "مجموعات من المعتقدات الجماعية التى تساعد على خلق إطار عقلى يجعل المشاركة فى العمل الجماعى يبدو ذا معنى (Klandermans 1997. P. 17) ويميز جامسون (Gamson 1992) بين ثلاثة مكونات من أطر العمل الجماعى وهى (١) الظلم، أى الغضب الأخلاقى النابع من الشعور بالظلم (٢) الهوية وهى الشعور بالتعريف identification مع المجموعة التى تنخرط بالعمل والإحساس بالبعض تجاه السلطات التى تعتبر مسئولة عن الوضع المقزز و(٣) القدرة agency أى الاعتقاد بأن الشخص قادر على تغيير الأوضاع أو السياسات من خلال العمل الجماعى. ويعتبر انحياز الإطار عملية ربط إطار الحركة بإطار الأفراد كمواطنين. وفى سياق الإطار الخاص بها، تقدم الحركة تشخيصًا وتكهنًا للوضع وتصف الطرق المحتملة نحو تحقيق وضع أفضل (Snow and Benford; Snow et al., 1986). ويميز سنو وزملاؤه بين الأنواع المختلفة من انحياز الإطار على أساس المواءمة المتناقصة بين إطار الحركة وإطار الفرد. ويعتبر وصل الإطار شكلاً من

أشكال انحياز الإطار المتعلق بالمواقف التى يتشابك فيها إطار الحركة مع إطار الفرد. فى هذا الوضع ومن أجل تعبئة المواطنين الأفراد يكفى إفادتهم عن إطار الحركة. فتغيير الإطار شأن يهم الطرف الآخر من المقياس. وفى ذلك الوضع، يختلف إطار الحركة عن إطار الفرد بالدرجة التى يحتاج معها الفرد إلى تغيير رأيه حتى يؤدى إلى الاجتماع المطلوب. ومن المفترض أنه فى سياق الحافز المتوسط على التعبئة، من غير المرجح أن يحدث تغيير فى الإطار.

وقد قام كلاندرمانز وأوجما (Klandermans and Oegema ١٩٨٧) بتقسيم عملية تعبئة العمل إلى أربع خطوات مستقلة، تأتى كل خطوة منها بالعرض والطلب للعمل السياسى الجماعى معًا حتى يتخذ الفرد الخطوة النهائية للمشاركة فى حالة من حالات الفعل السياسى الجماعى. وتبنى الخطوة الأولى من تعبئة العمل على نتائج التعبئة على الإجماع. وتميز بين العامة على أساس من يتعاطف مع القضية والآخرين الذى لا يتعاطفون معها. وكلما زادت التعبئة الناجحة على الإجماع، كلما زاد عدد المتعاطفين الذين يمكن لتنظيم حركة التعبئة أن يعتمد عليهم. إن وجود مجموعة من المتعاطفين أمر له أهمية استراتيجية لأنه لأسباب متعددة، لا يتحول المتعاطفون العديدون إلى مشاركين أبدًا. أما الخطوة الثانية فهى واضحة، إذ ينقسم المتعاطفون إلى مجموعة يتم استهدافها فى محاولات تعبئة، وأخرى لا تمر بتلك التجربة. كما يمكن، طبيعيًا، التمييز بين الاختلافات الكمية والكيفية فى الاستهداف. إذ يمكن أن يتم استهداف الناس بشكل متكرر وبوسائل تنم عن الإصرار. وتشير الدلائل إلى أن الاثنين يدعمان جوهر العملية، إذ ينقسم الناس الذين يتم استهدافهم إلى مجموعة تشعر بدافع المشاركة فى النشاط المحدد ومجموعة أخرى ليس لها هذا الدافع. وأخيرًا، تميز الخطوة الرابعة الناس الذين يشعرون بالدافع إلى مجموعة تقوم بالمشاركة وأخرى لا تشارك. وفى سياق

البحث الذى أجريناه عن جهود التعبئة من أجل مظاهرة عن السلام المحلى (Klandermans and Oegema 1987) وجدنا أن ثلاثة أرباع سكان مجتمع محلى صغير جنوب امستردام قد شعروا بالتعاطف مع قضية الحركة. ومن بين هؤلاء، تم استهداف ثلاثة أرباع من خلال محاولات التعبئة. ومن بين المستهدفين، كان الدافع وراء السدس هو المشاركة فى المظاهرة. وفى النهاية، شارك ثلث المجموعة التى شعرت بالدافع فى المظاهرة.

والنتيجة النهائية لتلك الخطوات المختلفة، هى أن نسبة ما (غالبًا ما تكون بسيطة) من العامة تشترك فى العمل الجماعى(٣٢٨). ومع كل خطوة يتضاءل أو يزداد عدد المنسحبين. وكلما تضاءل عدد المنسحبين، كلما كانت المواءمة أفضل بين العرض والطلب. ويمكن تقدير درجة المواءمة من خلال الإجابات على الأسئلة التالية: ١- هل تتلاءم قضية الحركة مع اهتمامات المواطنين من الأفراد؟ ٢- هل تتصل شبكات الحركة بشبكات الأفراد؟ ٣- هل يستميل النشاط الذى تقوم الحركة بالتعبئة له المواطنين مع الأفراد؟ ٤- هل الحركة قادرة على القضاء على أى عائق متبق يحول دون مشاركة المواطنين من الأفراد؟ ومن الناحية النفسية، يعتبر السؤلان الأول والثالث الأكثر إثارة للاهتمام وسوف أقوم بتناولهما باستفاضة فى الجزئيين التاليين. أما السؤال الرابع فهو يثير الاهتمام من وجهة نظر علم النفس الاجتماعى ولكننى لست على علم بالأبحاث التى أجريت فى هذا المجال. ومن الواضح أنه يمكننا الافتراض فى هذه المرحلة أن الحواجز التى تحول دون المشاركة تتفاعل مع قوة تعبئة الفرد. وكلما ازدادت قوة تعبئة الفرد، أصبح من الأرجح أن يتغلب على العوائق المتبقية. ويشير البحث الذى أجريناه إلى أن شبكات

---

(٣٢٨) لا تعنى النسبة البسيطة بالضرورة حادثاً غير ذى بال. على سبيل المثال على الرغم من أن ٤% فقط من السكان اشتركوا فى مظاهرات السلام، زاد العدد بحيث أصبحت المظاهرة تتألف من ٥٠٠ ألف متظاهر وكانت أكبر تظاهرة شهدتها البلاد (المؤلف)

الصداقة تلعب دورًا مهمًا فى هذا المجال، إذ يبدو أن الأصدقاء هم الذين يدفعونك إلى احترام وعودك. (Oegema and Klandermans 1994)، إلا أن هناك حاجة إلى المزيد من البحث لفهم هذه النقطة الأخيرة من العملية. أما السؤال الثانى، فيتعلق بهيكل الشبكات. والفكرة الأساسية هنا بسيطة: كلما ارتبط الفرد بشبكة الحركة، كلما أصبح من الأرجح أن يصبح هدفًا لمحاولات التعبئة.

وتكثر التحليلات المصقولة عن المجال متعدد التنظيم للحركة فى الأدبيات الوفيرة عن دور الشبكات فى التعبئة للحركة. ونقترح على القارئ المهتم أن يرجع إلى تلك الأدبيات لمزيد من المعلومات (انظر ;Knocke, 1990 Diani and McAdam 2002).

الطلب والعرض فى المشاركة فى الحركة:

هل يستسيغ المواطنون من الأفراد قضية الحركة والأنشطة التى تجريها؟ ويمكن تمييز الإجابة على هذا السؤال فى أدبيات الحركات الاجتماعية فيما يتعلق بالسبب الأساسى للمشاركة فى الحركة: فقد يرغب الناس فى تغيير أوضاعهم وقد يرغبون فى التصرف كأعضاء فى مجموعتهم، أو قد يرغبون فى إعطاء معنى لعالمهم والتعبير عن آرائهم ومشاعرهم. وإننى أرى أن تلك الدوافع الثلاثة تفسر معظم الطلب على الحركات السياسية فى المجتمع. وقد تقدم الحركات الاجتماعية الفرصة للاستجابة لهذا الطلب وكلما فعلت ذلك بطريقة أفضل، كلما أصبحت المشاركة فى الحركة تجربة أكثر إرضاء. وأشير إلى الأنواع الثلاثة من معاملات العرض والطلب كالآتى: الأداتية instrumentality، الهوية والإيديولوجية.(٣٢٩) وتشير الأداة إلى المشاركة فى الحركة كمحاولة للتأثير.

(٣٢٩) ثالوث الأداتية والهوية والإيديولوجية لم يخترع لهذا المجال، فله تاريخ طويل فى النظريات الوظيفية للاتجاهات والسلوك انظر (Sears and Funk, 1991) (المؤلف)

فى البيئة الاجتماعية والسياسية وتشير الهوية إلى المشاركة فى الحركة كتعبير عن الانتساب للمجموعة وأما الإيديولوجية فتشير إلى المشاركة فى الحركة كبحث عن معنى وعن تعبير عن آراء الشخص. وترتبط نظريات مختلفة بتلك الزوايا الثلاث (أنظر Tarrow, 1998 and Klandermans 1977 لنظرة عامة). وتتعلق الأداتية بنظريات تعبئة الموارد والعملية السياسية للحركات الاجتماعية (Buechler, 2000) وعلى المستوى النفسى، تشير إلى نظرية الاختيار العقلانى ونظريات قيمة التوقع (Opp, expectancy – value 1989). وتتعلق الهوية بالمقاربات السوسيولوجية التى تؤكد على مكون الهوية الجماعية للمشاركة فى الحركات الاجتماعية ونظرية الهوية الاجتماعية النفسية (Stryker, Owen and White 2000). كما تتعلق الإيديولوجية بالمقاربات السوسيولوجية فى أدبيات الحركات الاجتماعية التى تركز على الثقافة والمعنى والسرد والمنطق الأخلاقى والمشاعر (Goodwin, Jasper and Poletta, 2001). وتتعلق فى علم النفس بنظريات الادراك والمشاعر الاجتماعية (Abelson, Ewing and Roseman, 1986 Parkinson and Manstead 1993; الفصل السادس). ولا أقترح فى هذا السياق أن تلك الدوافع حصرية تبادليًا أو أنهما آراء متنافسة عن المشاركة فى الحركات الاجتماعية، على الرغم من أن بعض الأطراف فى تلك المناظرات فى الأدبيات يبدو وكأنها قد اتخذت هذا الموقع. ولكننى أتفق مع القائلين بأن المقاربات التى تهمل أيا من الدوافع الثلاث السابقة هى مقاربات مغلوطة. ومن المؤكد أن المشاركين الأفراد قد يشاركون بسبب دافع واحد، إلا أن هناك حاجة للدوافع الثلاثة لفهم لماذا يشارك الناس فى الأفعال السياسية الجماعية.

ولست على علم بأن دراسة حاولت تقدير الوزن النسبى لتلك الدوافع الثلاثا فيما يتعلق بأثرهم على المشاركة. لقد فحص سايمون وطلبته (Simon et al., 1998) الأثر النسبى للهوية والأداتية وأوضحوا أنهما يلعبان

دورًا مستقلاً فى تفسير وشرح المشاركة. انظر أيضًا (Kelly and Breinlinger, 1996, Stuermer 2000).

وفى دراستها عن احتجاج الفلاحين فى هولندا، أوضحت دى فيرد (Deweerd 1999) أن الظلم والهوية والقدرة – أى الأبعاد الثلاثة لأطر العمل الجماعى التى ميزها جامسون (Gamson 1992) قد ساهمت بشكل مستقل فى تفسير المشاركة فى احتجاج الفلاحين فى تلك البلاد. وعلى أساس تلك الدراسات، سوف أقترح على الأقل، نموذجًا مضافاً. فإذا تم تطبيق الدوافع الثلاثة، تصبح المشاركة أكثر ترجيحًا عما إذا طبق دافع واحد أو دافعان. ويتضمن النموذج المضاف بطبيعة الحال، أن الدوافع قد تعوض بعضها البعض حتى إلى المدى الذى يصبح فيه دافع واحد أو دافعان فى الحالة الفردية غير ذى صلة بالمرة. وحتى تصبح الأمور أكثر تعقيدًا، قد تتفاعل الدوافع الثلاثة. فعلى سبيل المثال، قد تغير الإيديولوجية أو الانتساب القوى حسابات التكلفة والمزايا، وبالمثل قد تدعم الإيديولوجية القوية مستويات الانتساب. إنها مسائل شائكة ونتائج الدراسات الامبريقية القوية شحيحة. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى إجراء المزيد من الأبحاث على أساس نماذج ووسائل أكثر صقلاً لتناول القضية.

جانب الطلب فى العمل السياسى الجماعى:

لقد لاحظ مارويل واوليفر Marwell and Oliver 1993 أنه بالنظر إلى التغيرات المعنوية فى بيئتهم، يستمر أغلب الناس فى فعل ما يفعلون – أى لا شئ. وتشير هذه الملاحظة إلى أن الطلب على العمل السياسى الجماعى فى المجتمع عادة ما يكون منخفضا. ومن ناحية أخرى، هناك مقولة أن العمل السياسى الجماعى قد أصبح أكثر شيوعًا على مدى العقود الماضية. وفى الجزء التالى سوف أوضح هذه المسألة وأناقش جانب الطلب الخاص بالأداتية والهوية والإيديولوجية.

الأداتية instrumentality:

يبدأ الطلب فى التغيير بالسخط الذى قد يكون مرتبطًا بتجربة اللامساواة غير المشروعة أو الإحساس النسبى بالحرمان أو الشعور بالظلم أو الغضب الأخلاقى من وضع معين أو حالة وقوع ظلم مفاجئ (Klandermans, 1997, Gamson 1992).(٣٣٠)

وقد حاولت نظريات الظلم الاجتماعى النفسى مثل نظرية الحرمان النسبى أو نظرية العدالة الاجتماعية تحديد كيف ولماذا تتطور المظالم (انظر Hegtvedt and Markovsky 1995, Tuler, BVoeckmann , Smith and Huo, 1997; Tyler and Smith, 1998). وعلى الرغم من أن المظالم متأصلة فى العمل السياسى الاجتماعى منذ بداية السبعينيات، الا أن نظرية تعبئة الموارد ونظرية العملية السياسية وهما المقاربتان اللتان هيمنتا على المجال فى هذه الفترة، قد انطلقتا دائما من مقولة أن الظلم جائر وأن السؤال الجوهرى فى البحث الدائر عن المشاركة فى الحركات ليس هو لماذا يشعر الناس بالاضطهاد بقدر ما هو لماذا يشارك الناس الذين يشعرون بالاضطهاد.

وفى السبعينيات، كرد فعل نحو المقاربات التى اتجهت إلى تصوير المشاركة فى الحركات على أنها أمر غير عقلانى، (Hoffer, 1951, Kornhauser 1959. Le Bon 1903/1960) بدأ علماء الحركات الاجتماعية فى التأكيد على الشخصية الأداتية للمشاركة فى الحركات. ولم يعد ينظر إليها على أساس كونها سلوكًا يدفعه البغض من قبل الأشخاص المهمشين

(٣٣٠) المظالم التى تفرض فجأة هى المظالم التى يفرزها حدث يفرض نفسه على الناس. كان ولش Walsh (1988) أول من أطلق عليها هذا الاسم فى دراسته عن رد الفعل الشعبى عن حادث جزيرة مايل النووى Mile Island ولكنه ينطبق أيضًا على نوعية من الأحداث مثل تركيب قضيب للسكة الحديد أو مكان لحرق القمامة بجانب جماعة محلية (المؤلف)

والمعزولين أو على أنه رد فعل عدوانى للإحباط أو كسياسات فروغ الصبر، بل كسياسات بوسائل أخرى، وبشكل خاص، افترضت تعبئة الموارد (كما أوضح عمل الرواد مثل (McCarthy and Zald, 1976, and Oberschall 1973) ومقاربات العملية السياسية (McAdam 1982, Tilly 1978) عقلانية المشاركين فى الحركة كنقطة انطلاقها.

وطبقا لهؤلاء المؤلفين، فإن المشاركة فى الحركات أمر عقلانى أو غير عقلانى مثله كمثل أى سلوك آخر. فالمشاركون فى الحركات هم أناس يعتقدون أن بإمكانهم تغيير بيئتهم السياسية لمصلحتهم. ويرى نموذج الآراء أن سلوكهم تضبطه التكاليف والمزايا التى يتم إدراكها عن المشاركة. فالطبيعى أن يشعروا بالظلم ولكن ليس الظلم فى حد ذاته هو الذى يجعلهم يشاركون، بل الاعتقاد أن الوضع يمكن أن يتغير بتكلفة يمكن تحملها، فلديهم الموارد ويدركون أن الفرص لها آثار.

ومن وجهة نظر أدواتية، لابد من إيجاد حل لمعضلة العمل الجماعى. وتشير بحوث أولسون إلى تعرف الطلبة المشاركين فى الحركات الاجتماعية على المشكلة. ففى عام ١٩٦٨ أصدر منصور أولسون Mansur Olsonكتابه "منطق العمل الجماعى" The logic of Collective Action وجوهر الكتاب هو المقولة القائلة بأن الفاعلين العقلانيين لن يساهموا فى إنتاج الصالح الجماعى إلا إذا أقنعتهم الحوافز الانتقائية بعمل ذلك. ويتصف الصالح الجماعى "بالمشاركة فى الإشباع". أى أنها إذا توفر الإشباع لشخص واحد، أصبح متوفرا للجميع، بصرف النظر عما إذا كان الجميع قد شاركوا فى إنتاج ذلك الصالح العام (مثلا إصدار قانون ضد التمييز أو إجراءات ضد التلوث). لذلك، وفقا لأولسون، سوف يختار الفاعل العقلانى أن يمضى فى سبيله إلا إذا دفعته الحوافز الانتقائية (التكاليف أو المزايا التى تصبح مشروطه بالمشاركة فى إنتاج الصالح الجماعى). وسرعان ما تم تطبيق مقولة أولسون

على المشاركة فى الحركات الاجتماعية وساعدت فى تفسير لماذا كثيرًا ما لا يشارك الناس فى الحركات الاجتماعية على الرغم من اهتمامهم بتحقيق أهداف الحركة. ويرى علماء الحركات الاجتماعية أن أهداف الحركة هى نموذجيًا سلع جماعية. وإذا ما تم تحقيق الهدف، سوف يتمتع الناس بالمزايا بصرف النظر عما إذا كانوا قد اشتركوا فى الجهد. وبالنظر إلى الهدف الذى لا يمكن التنبؤ بتحقيقه ولكن يمكن حصر مزاياه إذا ما تحققت فى كل الحالات، سوف يتمتع الفاعلون العقلانيون بالنتيجة بدون مجهود، أو هكذا يذهب منطق أولسون، والحوافز الانتقائية من المفترض أن تكون هى الحل لمأزق العمل الجماعى. ومثل هذه الحوافز هى نموذجيًا عوامل عرض. إذن، سوف أعود لهذا الموضوع عند مناقشة جانب العرض من المشاركة.

وسرعان ما اكتشف علماء الحركات الاجتماعية أن الواقع أكثر تعقيدًا من النموذج البسيط الذى اقترحه أولسون. والمشكلة فى منطق أولسون للعمل الجماعى هو أنه يقدم تفسيرًا للسؤال الخاص بلماذا لا يشترك الناس ولكنه لا ينجح فى شرح لماذا يشارك الناس بالفعل. بالإضافة إلى ذلك، يدفع أوليفر (Oliver 1980) بأن الحل الذى يقترحه أولسون بأن الناس تشارك بسبب الحوافز الانتقائية أمر مغلوط بشكل أساسى حيث إنه لا يقدم إجابة مرضية عن السؤال الخاص بمصدر الموارد المطلوبة لتقديم الحوافز الانتقائية. فإذا ما كان مطلوبًا أن تجمع تلك الموارد من المواطنين كأفراد، فمن شأن نفس المأزق الخاص بالعمل الجماعى أن يظهر مرة أخرى ولا يعنى ذلك أن الحوافز الانتقائية ليست ذات صلة، ولكنها فى التحليل النهائى لا يمكن أن تحل أزمة العمل الجماعى. وبمعنى آخر، إذا لم تقدم الحوافز الجماعية والانتقائية تفسيرًا كافيًا للمشاركة فى الحركات، ما الذى يصبح فارقًا؟ ومن أوجه النقد التى تكرر الإشارة إليها، أن نموذج أولسون يفترض أن الأفراد يتخذون قراراتهم فى عزلة كما لو أنه ليس هناك أناس آخرون للتشاور

والشعور بالتعاطف معهم والتأكد من أنهم يحترمون كلمتهم ووعودهم وهو ما أشار إلى أهمية الهوية الجماعية كعامل من عوامل المشاركة فى الحركة.

الهوية:

سرعان ما أضحى من الواضح أن الأدواتية، أى المشاركة فى الحركة لتحقيق بعض الأهداف الخارجية (التغيير الاجتماعى أو السياسى)، لم تكن هى السبب الوحيد للمشاركة، ففى النهاية كثير من الأهداف الخارجية لا يتحقق إلا على المدى الطويل، إذا ما تحققت. وبنفس الطريقة، حين يتعلق الأمر بالمزايا المادية، كثيرًا ما تتفوق التكلفة على المزايا. ويبدو أن المشاركة فى الحركة تنطوى على ما هو أكثر من التكلفة والمزايا التى يتم إدراكها ويتعلق أحد هذه الدوافع بالانتساب إلى مجموعة ذات قيمة.

ويصف سايمون Simon 1998, 1999 الهوية وصفا بليغا باعتبارها مكانًا فى المجتمع. فالناس يتبوأون مواقع كثيرة ومختلفة فى المجتمع فمنهم الطالب والعاطل وربة المنزل ولاعب كرة القدم والسياسى والمزارع وما إلى ذلك – وبعض هذه المواقع حصرية يحتلها عدد قليل من الناس فقط. ويقدم أعضاء فريق كرة القدم مثالاً على ذلك. وبعضها الآخر شاملاً إذ يتضمن أعدادًا كبيرة من الناس مثل الأوربيين، وبعض المواقع حصرية بالتبادل مثل الذكر – الأنثى أو العامل – العاطل – وبعضها متشابك مثل الفرنسى والهولندى والألمانى مقابل الأوربى وبعضها متداخل مثل الأنثى والطالبة (Turner 1999 تحت النشر Hornsey and Hogg). وتشكل كافة هذه الأدوار والمواقع المختلفة التى يتبوأها الشخص هويته الشخصية. وفى الوقت ذاته، فإن أى موقع يحتله الشخص يتقاسمه مع أناس آخرين، فأنا لست الأستاذ الوحيد لعلم النفس الاجتماعى كما أننى لست الهولندى أو الأوربى الوحيد وهو ما يدل على أن الهوية الشخصية هى دائمًا هوية جماعية فى نفس الوقت. والهوية الشخصية

عامة وتشير إلى نوعية من المواقع فى المجتمع، بينما الهوية الجماعية دائمًا ما تكون محددة وتشير إلى موقع محدد.

وفى أغلب الوقت تظل الهويات الجماعية كامنة. وتفترض نظرية تقسيم الذات إلى فئات أن الشخص قد يتصرف كشخص فريد، أى أن يعرض هويته الشخصية أو كعضو فى مجموعة محددة أى أن يعرض إحدى الهويات الجماعية المتعددة التى يمتلكها وفقًا للظروف السياقية (Turner, Hogg, Oakes, Reicher andl Wetherell, 1989, Turner 1999).

وقد تبرز عوامل السياق الهوية الشخصية أو الجماعية. ومن الواضح أن كثيرًا ما لا يكون هذا الأمر مسألة اختيار حر. فقد تجبر الظروف الهوية الجماعية على الوعى بصرف النظر عما إذا كان الناس يرغبون فى ذلك كما أوضح تاريخ يوغوسلافيا وجنوب أفريقيا بشكل درامى، وهناك أمثلة أخرى بنفس الدرجة من الدرامية إن لم تكن أكثر درامية على مدى التاريخ البشرى. ولكن فى الأوضاع الأقل حدة قد تصبح الهويات الجماعية أيضا ذات مغزى. خذ مثلاً الأثر المحتمل لإعلان عن تركيب محرق للقمامة بالقرب من حى معين. فالاحتمالات هى أنه فى خلال فترة وجيزة من الزمن، سوف تصبح الهوية الجماعية للسكان الذين يسكنون فى هذا الحى فى وضع بارز.

وتقترح نظرية تقسيم الذات إلى فئات أنه فى أغلب الأحيان يصبح الناس على استعداد لتوظيف فئة اجتماعية فى تعريفهم الذاتى، كلما ازداد انتسابهم لتلك الفئة. فالانتساب للمجموعة يجعل الناس أكثر استعدادًا للتصرف كأعضاء فى تلك المجموعة (Turner 1999). ويشير هذا التأكيد بالطبع إلى قوة الهوية. وفى عرضها لنظرية الهوية الاجتماعية، تلاحظ هادى (Huddy, 2001) فى الفصل الخامس عشر أن أدبيات الهوية الاجتماعية تتجه إلى إهمال تباين هويات العالم الحقيقى فى قوتها، وتجادل بأن الانتساب بدرجة ما من القوة لمجموعة ما، قد يكون فارقًا حقيقيًا خاصة فى السياقات السياسية. كما

تشير، بالإضافة إلى ذلك، إلى أن الهويات القوية أقل تأثرًا بالسياق. وبأتباع هذا المنطق، قد نتوقع أن ترجح الهويات القوية أن يتصرف الناس بالنيابة عن مجموعتهم.

وأما الافتراض الأساسى فيما يتعلق بالهوية الجماعية والمشاركة فى الحركة، فهو واضح وصريح: إن الانتساب القوى للمجموعة يجعل المشاركة فى العمل السياسى الجماعى بالنيابة عن تلك المجموعة أمرًا مرجحًا. وتدعم القرائن الامبريقية المتوفرة بشدة هذا الافتراض. فقد وجد Kelly and Breinlinger (1996) أن الانتساب لنقابة عمالية ولأعضائها يجعل مشاركة العمال فى العمل الصناعى أكثر ترجيحًا، بينما جعل الانتساب للنوع الاجتماعى المشاركة فى الحركات النسائية أكثر ترجيحًا. ولاحظ سايمون وزملاؤه (١٩٩٨) وشتورمر (Stuermer 2001) أن الانتساب لمثليين جنسيين آخرين وخاصة لأعضاء آخرين من حركة المثلية الجنسية، قد دعم الانخراط فى حركة المثلية الجنسية. وتم الإفادة عن نتيجة شبيهة فيما يتعلق بالمشاركة فى اتحادات كبار السن فى نفس الدراسة. وأخيرًا، أفاد دى فيرد وكلاندر مانز De Weerd and Klandermans أن انتساب الزراع إلى زراع آخرين، رجح انخراطهم فى احتجاجات الزراع مقارنة بهؤلاء الذين لم ينتسبوا إلى زراع آخرين.

الإيديولوجية:

والدافع الثالث – أى الرغبة فى التعبير عن الآراء – يشير فى نفس الوقت إلى موضوع قديم فى أدبيات الحركات الاجتماعية وإلى تطور حديث. ففى الدراسات الكلاسيكية عن الحركات الاجتماعية، تم التمييز بين الحركات الأداتية والتعبيرية أو الاحتجاجات (انظر Gustfield, 1963; Searles and Williams, 1962).

وفى تلك الأيام، كان ينظر إلى الحركات الأداتية كحركات تسعى إلى هدف خارجى، مثل تنفيذ حقوق المواطنة. ولكن من ناحية أخرى، لم يكن للحركات التعبيرية أهداف خارجية. فالمشاركة كانت هدفاً فى حد ذاته مثل التعبير عن الغضب كرد فعل للظلم الواقع. ولقد شعر علماء الحركات الاجتماعية بشكل متزايد بالضيق من هذا التمييز بسبب الاعتقاد بأن أغلب الحركات لها نواح أدبية وتعبيرية وأن التأكيد على الاثنين قد يتغير على مدى الزمن. لذلك فقد التمييز استخدامه. ولكن بدأت فكرة احتمال مشاركة الناس فى الحركات للتعبير عن أنفسهم فى جذب الاهتمام بشكل متزايد بين علماء الحركات ممن كانوا غير سعداء بالمقاربة شديدة البنيوية لتعبئة الموارد ونظرية العملية السياسية. ولقد بدأ هؤلاء العلماء فى التأكيد على النواحى الثقافية والعاطفية الخلاقة فى الحركات الاجتماعية. مثل الموسيقى والرموز والطقوس والقصص والغضب الأخلاقى (انظر Goodwin, Jasper and Poletta 2001 لعرض حديث). فالناس يشعرون بالغضب ويطورون مشاعر حنق أخلاقى فيما يتعلق بوضع معين أو قرار حكومى معين ويرغبون فى الإعلان عن ذلك فيشتركون فى حركة اجتماعية ليس فقط لتنفيذ التغيير الاجتماعى. ولكن أيضا لكسب الكرامة فى حياتهم من خلال الكفاح والتعبير الأخلاقى.

فالإيديولوجية ذات التمييز اليمينى أو اليسارى كما يشيع تعريفها فى العلوم السياسية أو كما يعرفها علماء النفس الاجتماعيون هى مجموعة متناسقة نسبيًا من الإدراك والاتجاهات والمشاعر التى يحتفظ بها الفرد، تتضمن مكونا عاطفيًا معنويًا. فالتصرف وفقًا للإيديولوجية هو أحد الدوافع الأساسية للمشاركة فى الحركات، وكما يدفع ماركوس Marcus فى االفصل السادس فهى بالضرورة مشحونة بالعواطف. وعلى أساس عرضه للآراء المتبصرة المتضمنة فى عمل النظم العاطفية، يقترح ماركوس أن القدرة على تنفيذ السلوك تأتى مع العواطف. فالنظم العاطفية تتمكن من الوصول إلى ينبوع الحواس قبل أن تتمكن نظم المخ التى تفرز الوعى من استكمال عملها،

هكذا يستنتج ماركوس. بالإضافة إلى ذلك، تنتج النظم العاطفية تقييمات تبادر بالأفعال العاطفية والإدراكية والسلوكية. ويضيف جودوين وزملاؤه (٢٠٠١) إلى هذا المنطق أن التقييم والفعل يتم بناؤهما اجتماعيًا أى أنهما يتشكلان فى سياق سياسى. ففى رأيهم أن العواطف ذات الصلات السياسية من الأرجح أن تكون مبنية اجتماعيًا أكثر من العواطف الأخرى. ففى سياق هذه العواطف، تلعب العوامل الثقافية والتاريخية دورًا مهمًا فى تفسير الأوضاع التى تقوم بإفرازها. ويرى هؤلاء المؤلفون أن العواطف مهمة فى نمو وظهور الحركات الاجتماعية والاحتجاج السياسى. ويمكن بالطبع تطويع التقييمات. فالنشطاء يعملون بجد لخلق الغضب والحنق الأخلاقى وتقديم هدف يستطيعون التنفيس عنه. وعليهم أن ينسجوا حزمة من الاتجاهات والمواقف الأخلاقية والإدراكية والعاطفية. ولكن العواطف أيضًا تلعب دورًا مهمًا فى الأنشطة القائمة للحركات. ويميز جاسبر Jasper (1997, 1998) بين نوعين من العواطف الجماعية. العواطف المتبادلة والعواطف المشاركة التى تدعم بعضها البعض. وكل إجراء من إجراءات الغضب المشترك ضد الظلم يدعم المشاعر المتبادلة بالإعجاب بالآخرين تمامًا لأنهم يشعرون بنفس الطريقة، فهم يفهمون مثلنا. وعلى العكس من ذلك، فإن العواطف المتبادلة هى سياق يتم من خلاله خلق المشاعر المتبادلة بسهولة. فالغضب والحنق مشاعر تتعلق بتقييم محدد للوضع. وفى نفس الوقت، قد يشعر الناس بالحيرة تجاه بعض نواحى الواقع ويحاولون فهم ما الذى يجرى. وقد يلجأون إلى الآخرين ممن لهم خبرات شبيهة وقد توفر الحركات الاجتماعية بيئة لتبادل الخبرات وسرد الحكايات والتعبير عن الإيديولوجيات.

جانب العرض فى المشاركة:

تنجح الحركات الاجتماعية بدرجة ما فى إشباع الطلب على المشاركة السياسية الجماعية ويمكن لنا أن نفترض أن الحركات التى تنجح فى عرض

ما يطلبه المشاركون تجنى دعمًا أكبر من الحركات التى تفشل فى فعل ذلك. ويمكن مقارنة الحركات وتنظيمات الحركات من حيث فعاليتهـا فـى هـذا الصدد.

الأداتية:

تفترض الأداتية مسبقًا وجود حركة فعالة قادرة علـى تنفيـذ بعـض التغييرات المطلوبة أو على الأقل تعبئة درجة كبيرة من الـدعم. إن إجـراء تقييم موضعى لأثر حركة ما ليس مهمة هيئة (انظـر Giungi McAdam and Tilly, 1999; Giungi 1998) غير أن تنظيمات الحركة سوف تحاول أن تقـدم صورة القوة السياسية الفعالة. ويمكنهم أن يقوموا بذلك من خلال الإشارة إلى الأثر الذى كان لهم فى الماضى أو إلى حلفائهم الأقوياء. وقد يفتقدون بالطبع كافة هذه الأشياء ولكن قد يتسنى لهم توضيح بعض الإشارات الأخرى عـن قوة الحركة. وقد تتمتع الحركة بقاعدة عريضة كما تشهد على ذلك الجمـوع المشاركة فى المظاهرات أو أعداد الأعضاء أو حجم التبرعات وقـد تـضم تنظيمات قوية لها زعامات قوية تتمتع بالكاريزمـا والاحتـرام الـخ...... وتتضمن الأداتية أيضًا تقديم الحوافز المنتقاة وقد تتبـاين الحـوافز المنتقـاة للمشاركة بشكل كبير بين تنظيمات الحركة. ويعتمد مثل هذا التبـاين علـى الموارد التى يحتكم عليها تنظيم الحركة وموارده المالية ودرجة المهنية التى يتمتع بها من بين أشـياء أخـرى (McCarthy andl Zald, 1976; Oliver 1980) والغريب أنه لم تعقد مقارنة منظمة بين الحركـات وتنظيمـات الحركـات والحملات فيما يتعلق بجانب العرض من المشاركة (لكن انظر Klandermans 1993). كما يغيب التوثيق المنظم لكيفية انخراط تنظيمات حركـات النظـام السياسى الأوسع والتحالفات والصراعات فى التأثير على جانب العرض من المشاركة فى الحركات وقد قام تيلى (Tilly 1998) بالإشارة إلى مـصطلحى

"القهر" repression و facilitation "التسهيل" للتمييز بين النظم السياسية التى تزيد أو تقلل من تكاليف المشاركة. فقد تزيد البيئات السياسية القاهرة repressive من تكلفة المشاركة بشكل كبير: فقد يفقد الناس أصدقاءهم وقد يخاطرون بوظائفهم أو يعرضون مصادر دخلهم للخطر وقد يلقون فى السجون وقد يفقدون حياتهم. وهناك حاجة إلى المزيد من البحث فى هذه الأمور.

وقد قام كلاندرمانز (١٩٨٤، ١٩٩٧) بجمع هذه العوامل فى نموذجه عن المشاركة فى الحركات. وينطلق النموذج من أن أهداف الحركة هى سلع عامة تنتمى إلى عائلة قيمة التوقع (Ajzen and Fishbein, 1980; Feather and Norman 1982) ويربط ما بين عرض العمل السياسى الجماعى وطلبات الأشخاص. وفى سياق ذلك، يربط ما بين الأفكار المتبصرة الخاصة بنظرية الاختيار العقلانى (Ferree 1992, Rule 1989) ونظرية العمل الجماعى (Olson 1968). ويميز النموذج بين الحوافز الجماعية والمنتقاة. وببساطة، يؤكد النموذج على أن الناس يدفعهم الصالح العام الذى يتمتع بالجاذبية، مثل الهواء النقى والسلام والحقوق المتساوية (الحوافز الجماعية) التى تتحقق من خلال المشاركة فى وسائل جذابة للعمل على سبيل المثال، مسيرة تلعب بها الفرقة الموسيقية المفضلة لديهم بعض الأعمال الموسيقية (حوافز منتقاة). ويمكن أن تقسم الحوافز الجماعية إلى قيمة السلعة العامة وتوقع إنتاجها. وأحد أهم عناصر هذا التوقع هى المعتقدات الخاصة بسلوك الآخرين وهو ما يجعل السلوك الجماعى مختلفاً عن السلوك الفردى. وتفترض النظرية وضعًا أمثل. أى أن العدد الكبير من المشاركين المتوقعين يجعل مشاركة الفرد غير ضرورية وأن العدد القليل من المشاركين المتوقعين أيضًا يجعل مشاركة الفرد غير ضرورية. وتضيف الحوافز المنتقاة المدركة إلى هذا التفسير خاصة ما تدعى بالحوافز المنتقاة المدركة إلى هذا التفسير وخاصة ما يعرف

بالحوافز الاجتماعية، التى تتكون فى نموذج كلاندرمانز من رد الفعل المتوقع من الآخرين المعنويين إذا ما قرر الأفراد المشاركة. ومنذ صدوره، وجد هذا النمــوذج دعمًــا إمبريقيًــا مقنعًــا Briet, Klandermans and Kroon 1987; Klandermans 1984, 1993; Klandermans and Oegema, 1987; Kelly and Breinlinger 1996; simon et al, 1998; Stuermer 2000; White 1993.

الهوية:

تقدم الحركات الفرصة للتصرف بالنيابة عن المجموعة التـــى ينتمـــى إليها الشخص ويصبح ذلك أمرًا شديد الجاذبية حينما ينتسب الناس بقوة إلـــى المجموعة. فكلما زاد تعريف الزراع بالزراع الآخـــرين، كلمـــا أصـــبحت المشاركة فى احتجاجات الزراع أكثر جاذبية (De Weerd and Klandermans, 1999; Klandermans, De Weerd, Sabucedo and Redriguez 2001) وكلمـــا زاد تعريف النساء بنساء آخريات كلما أصبحت المشاركة فى الحركات النـــسائية أكثر جاذبية. وكلما زاد تعريف المثليين بمثليين آخـــرين جـــذبهم احتمـــال المشاركة فى حركات المثليين (Simon et al 1988; Stuermer 2000) والمثيـــر للاهتمام أن كافة هذه الدراسات توضح أن كـــون المـــشاركين جـــزءًا مـــن المجموعة الحصرية للحركة، أكثر جاذبية بكثير من كونهم جزءًا من الفئـــة المتضمنة inclusive التى تحاول الحركة أن تعبئها. وبالإضافة إلى فرصـــة التصرف بالنيابة عن المجموعة، يقدم العمل الـــسياسى الجمـــاعى الفرصـــة للانتساب إلى قضية الحركة وإلى الناس فى الحركة وإلى تنظيم الحركـــة أو المجموعة التى يشارك فيها الشخص وإلى زعيم الحركة. ولا تتمتع كافة هذه المصادر بنفس الدرجة من الجاذبية. فزعماء الحركة قد يكونون على درجة متباينة من الكاريزما وقد يكون المشاركون فى الحركة أو فى مجموعة فرد ما على درجة متباينة من الجاذبية كما أن الحركات وتنظيمات الحركات قـــد

تكون – بل كثيرًا ما تكون – مثيرة للجدل. وعلى ذلك، فأن يصبح الشخص مشاركًا فى تنظيم حركة ما لا يعنى تبنى هوية المجموعة المثمنة إيجابيًا. إلا أنه فى سياق شبكات الحركة فإن هوية الفرد كعضو فى الحركة تصبح مثمنة إيجابيًا. فهناك يتمتع المناضلون بالوضعية التى يرفض المجتمع منحها إياهم أما بالنسبة للمناضل، فقد تجعل الديناميات الخاصة بمن هم داخل المجموعة وخارجها – قد تجعل تنظيم الحركة أو المجموعة أكثر جاذبية عن أية مجموعة أخرى "فى الخارج" ممن تناهض الحركة. وبالفعل فإنه ليس من غير المألوف للمناضلين أن يشيروا إلى تنظيم الحركة كأسرة ثانية أو كبديل للحياة الاجتماعية التى توقف المجتمع عن تقديمها لهم (Orfali 1990, Tristan 1987) فتنظيمات الحركات لا تقدم فقط مصادر التعريف والانتساب فحسب، ولكنها تقدم أيضا كافة أنواع فرص الاستمتاع والاحتفال بالهوية الجماعية: المسيرات، والطقوس والأغانى واللقاءات والإشارات والرموز والشفرات المشتركة.

ولقد جذبت دراسة كيلى وبرايلينجر Kelly and Breinlinger (1996) عن أعضاء الاتحادات والمشاركين فى الحركات النسائية الانتباه إلى الانتساب والتعريف بالمجموعة كعامل فى تفسير المشاركة فى الحركات. وبشكل أكثر تحديدًا، يشير هؤلاء المؤلفون إلى أن الحركات تقدم الفرصة لتشكيل هوية الناشط، أى هوية شخص ينخرط فى العمل الجماعى. وبنفس الطريقة، أشار سايمون وزملاؤه Simon et al (1998) إلى أن التعريف بالمجموعة بنفس الدرجة من الأهمية للمشاركة فى الحركات الاجتماعية كاعتبارات التكلفة والمزايا. ولقد خلص سايمون وزملاؤه إلى أنه "يبدو أن هناك طريقين مستقلين نحو المشاركة فى الحركات الاجتماعية أو على الأقل نحو الاستعداد للمشاركة، ويبدو أن أحدهما هو **حساب** تكلفة ومزايا المشاركة ويبدو الثانى **التعريف والانتساب** للحركة أى بمعنى آخر، تبنى هوية متميزة كناشط" (صفحة ٦٥٦، التوكيد فى الأصل) وهناك ما يدل على أن عمليات الهوية لها

آثار مباشرة وغير مباشرة على المشاركة فى الاحتجاج (Stuermer, 2000) وهذا الأثر غير مباشر بمعنى أن الهوية الجماعية تؤثر فى المنطق الأداتى. فعلى سبيل المثال، لاحظ كيلى وبرايلينجر (Kelly and Breilinger ١٩٩٦) أن الطريق المحسوب للمشاركة أكثر أهمية بالنسبة للانتساب الضعيف للمجموعة، مقارنة بالانتساب القوى. وأشار آخرون إلى أن الانتساب القوى يجعل استمتاع الشخص بالفرص بدون بذل المجهود أمرًا أقل جاذبية. وتعتبر دراسة هيرش (Hirsch 1990) عن احتجاج الشفافية بجامعة كولومبيا[٣٣١] مثالاً جيدًا عن كيف ساعد التعريف والانتساب إلى المحتجين الآخرين على زيادة تكلفة ارتداد المشاركين. وتبدو الهوية الجماعية بالفعل وسيلة للتغلب على الأزمة الاجتماعية داخل الطريق الأداتى نحو المشاركة فى الحركة (انظر Klandermans 2000a). فالمستويات المرتفعة من التعريف بالمجموعة من شأنها أن ترفع من تكلفة الارتداد ومزايا التعاون. بمعنى آخر، تؤثر الهوية الجماعية فى الطريق الأداتى نحو المشاركة فى الاحتجاج. ويعتبر هذا الأثر أيضًا مباشرًا لأن الهوية الجماعية تخلق وصلة قصيرة نحو المشاركة فالناس تشارك ليس لمجرد النتائج المرتبطة بالمشاركة، ولكن لأنهم ينتسبون للمشاركين الآخرين. ويدافع شتورمر Stuermerعن الفرضية القائلة بأن المشاركة التى يدرها طريق الهوية هى شكل من أشكال السلوك الآلى بينما المشاركة التى يقدمها الطريق الأداتى هى شكل من أشكال العمل العقلانى.

الإيديولوجية:

تلعب الحركات الاجتماعية دورًا معنويًا فى نشر الأفكار والقيم. ويميز روشون (Rochon 1998) بين "المجتمعات الحرجة" حيث يتم تطوير أفكار وقيم

---

(331) فى أبريل ١٩٨٥ اعتصم عدة مئات من طلبة جامعة كولومبيا أمام مبنى الإدارة معلنين أنهم لن ينهوا اعتصامهم إلا بعد أن تقطع الجامعة علاقاتها المالية بحكومة جنوب أفريقيا واستمر الاعتصام ثلاثة أسابيع وقد لفت هذا الاعتصام انتباه الدارسين للحركات الاجتماعية نظرا لأن من تم تجنيدهم للمشاركة فيه لم يسبق لهم المشاركة فى أية حركة احتجاجية من قبل (المراجع)

جديدة، و"الحركات الاجتماعية" التى تهتم بكسب القبول الاجتماعى والسياسى لتلك الأفكار والقيم. "ففى يد قادة الحركة، تصبح أفكار المجتمعات الحرجة أطرًا إيديولوجية (صفحة ٣١)، كما يقول روشون. ويستطرد قائلاً إن الحركات الاجتماعية ليست مجرد امتداد للمجتمعات الحرجة، إذ ليست كل الأفكار التى تطورها المجتمعات الحرجة مناسبة بدرجة متساوية للتحفيز على العمل الجماعى. إن تنظيمات الحركات الاجتماعية هى إذن حاملة للمعنى. ومن خلال عمليات مثل التعبئة على الاجتماع (Klandermans, 1984; 1992b) أو التأطير (Snow et al 1986) تسعى إلى نشر تعريفها الخاص بالموقف للعامة. وتعتبر دراسة جرهارد وراشتس (Gerhard and Ruchts 1992) عن المطويات flyers التى تنتجها المجموعات والتنظيمات المختلفة المشتركة فى الاحتجاج ضد صندوق النقد والبنك الدولى فى برلين مثالاً ممتازًا فى هذا الصدد، إذ يشير المؤلفان إلى كيفية بناء الروابط بين الإطار الإيديولوجى لمنظمى المظاهرات والتنظيمات المشاركة لخلق تعريف مشترك للموقف. وفى الأدبيات الخاصة بالحركات الاجتماعية، تسمى تعريفات الوضع تلك "بأطر العمل الجماعى" collective action frames. (Gamson 1992; Klandermans) وتعرف أطر العمل الجماعى بالإشارة إلى الظلم أى: نوع من التعريف يحدد أوجه الخطأ فى العالم، والهوية وهى نوع من التعريف يحدد من المتأثر ومن المسئول، والقدرة agencyوهى المعتقدات الخاصة باحتمال تغيير المجتمع. وقد نفترض أن الأفراد الذين يشتركون فى الحركة يشاركون فى بعض أجزاء إطار عمل الحركة وأنه فى أثناء عملية اقتسام الإطار، يمنحون معنى لعالمهم.

ولا تخترع الحركات الاجتماعية أفكارًا من لا شيء بل تقترض من تاريخ الأفكار وتبنى على الميراث الإيديولوجى حين تربط بين مزاعمها والموضوعات والقيم الأكثر اتساعًا فى المجتمع. وفى سياق ذلك، يخلقون صلات بالمناظرات المجتمعية التى لها تاريخ خاص وغالبًا ما يكون هذا

التاريخ أطول بكثير من الحركة نفسها. ويشير جامسون Gamson 1992 على سبيل المثال إلى "الموضوعات" والموضوعات المضادة التى يرى أنها توجد فى كل مجتمع. ويعطى مثالاً عن زوجية الموضوع والموضوع المضاد مثل "الاعتماد على الذات" مقابل "التبادلية" أى الاعتقاد بأن الأفراد عليهم أن يهتموا بأنفسهم مقابل الاعتقاد بأن المجتمع مسئول عن أفراده الأقل حظًا. ويناقش كلاندرمانز وجوسلينجا (Klandermans and Goslinga 1996) كيف أصبح هذان المعتقدان فى هولندا الأيقونة التى ألهبت السجال وأثارت الاحتجاج حول موضوعت مبالغ العجز disability. ففيما أصبح الاعتماد على الذات هو الموضوع الذى أثاره المساندون لوضع قيود على مدفوعات العجز، كانت التبادلية الموضوع الذى دافع عنه الأشخاص الذين وقفوا مع النظام القائم. والمثال الثانى هو ما يطلق عليه تارو (Tarrow 1998) "أطر الحقوق": حقوق الإنسان، والحقوق المدنية وحقوق النساء وحقوق الحيوان وما إلى ذلك. بمعنى آخر أطر العمل الجماعى التى تربط أهداف الحركة بإطار جوهرى آخر خاص بالحقوق. ولقد كانت الماركسية لمدة عقود من الزمان الميراث الإيديولوجى الذى انتسبت إليه الحركات إما إيجابًا من خلال احتضانها، وإما سلبًا من خلال البعد عنها. وبنفس المنطق تمثل الفاشية والنازية الميراث الإيديولوجى لأقصى اليمين وعليهم إما أن ينتسبوا إليها أو الابتعاد عنها. وبعض هذه الأمثلة من الماضى أكثر فائدة عن غيرها. فقد دفع كيتشلت Kitschelt 1995 على سبيل المثال بأن الأحزاب التابعة لليمين الراديكالى الجديد التى تنتسب إلى النازية أو الفاشية مكتوب عليها الفشل (انظر أيضًا Ignazi and Ysmal 1992).

وتقوم الحركات الاجتماعية بإعادة بناء تلك الأفكار القديمة كما تعيد تفسيرها وتعبئتها بشكل يجعلها أكثر جاذبية للمشاركين المحتملين فى الحركات وهى العملية التى وصعها بودون (Boudon 1986) بالآتى: تمامًا مثل

عيش الغراب فى الغابات، الإيديولوجيات التى تبدو وكأنها قد اختفت إلى النهاية قد تظهر مرة أخرى فى وقت لاحق. والفرق الوحيد بين الإيديولوجيات وعيش الغراب هو أن الأولى دائمًا ما تظهر فى شكل منقح. ولقد كان لبارتيو Pareto وجهة نظر واضحة فى هذا الشأن وهى أن الفكرة القديمة التى تم تكذيبها discredited يمكن لها أن تبدأ من جديد فقط فى حالة تعرضها للمسخ metamorphosis لأنه لابد من أن يكون ممكنًا إدراكها كفكرة جديدة "ص ٢٨٣" إن هذا المزيج من القديم والحديث هو الذى يمنح المشاريع التفسيرية للحركات الاجتماعية قوتها. إلا أن الحركات الاجتماعية ليست مجرد إدارة المكون الإدراكى من الإيديولوجية. فالمشاعر أى المكون العاطفى للإيديولوجية تتمتع بنفس الدرجة من الأهمية. فالناس تغضب وتشعر بالحنق الأخلاقى وتنظيمات الحركة هى التى توفر الفرصة للتعبير عن تلك المشاعر وتوصيلها.

خلاصة القول:

من الواضح أن تنظيمات الحركة تلعب دورًا جوهريًا فى عملية التعبئة من أجل العمل الجماعى. والأكيد أن المشاركين المحتملين يمكن النظر إليهم باعتبارهم فى حالة طلب لفرص الانتساب أو الانخراط فى نوع ما من الحركة ولكن لن يحدث شىء بدون العرض الذى يتصل بهذا الطلب. (إلا إذا شعر أحدهم بدافع أخذ زمام المبادرة للبدء فى حركة). ويعتمد جانب العرض من عملية التعبئة على تنظيمات الحركة. وقد جادلت أن التنظيمات تتباين بشكل كبير فى هذا السياق فنجاح الحركة أو غيابه يعتمد على الطلب والعرض، فإذا فشلت تنظيمات الحركة فى تأطير وتنظيم أنشطتها لتخلق صلة بالطلب القائم – بصرف النظر عن بعده الأداتى، أو الخاص بالهوية أو الإيديولوجية، فسوف تظل صغيرة وغير معنوية. ومن ناحية أخرى، بصرف

النظر عن مدى جاذبية فرص الاحتجاج التى يقدمها تنظيم الحركة فى عيون المنظمين، فبدون الأفراد ممن هم فى حاجة إلى تلك الفرص، لن يصل التنظيم إلى مدى بعيد.

المشاركة فى مسار الحياة life course

تتعلق أغلب الأبحاث الخاصة بالعمل السياسى الجماعى بمقاربة المشاركين وغير المشاركين فى حالة محددة من المشاركة وفى لحظة معينة من الوقت، قد تكون مظاهرة أو مقاطعة أو اعتصامًا أو مسيرة أو عريضة. ومن الناحية النفسية، تتعلق الأبحاث بنوع محدد من المشاركة قصيرة المدى التى تنطوى نموذجيا على درجة منخفضة من المخاطرة أو الجهد، بالرغم من أنه فى بعض الأحيان تتطلب المشاركة درجة عالية من المخاطرة أو الجهد. وفى سياق آخر، (Klandermans 1997) قمت بتطبيق أبعاد الوقت والجهد للتمييز بين أربعة أنواع مختلفة من العمل: جهد قليل / قصير المدى، على سبيل المثال، توقيع عريضة أو منح تبرع، جهد مرتفع / قصير المدى على سبيل المثال إضراب أو اعتصام، جهد قليل / طويل المدى على سبيل المثال دفع رسوم عضوية المنظمة أو سد مكان شخص يرد على الهاتف فى سياق خدمة مساعدة مرة كل أسبوعين، وجهد مكثف / طويل المدى على سبيل المثال، أن يكون الشخص عضوًا فى حركة. وكنت دائمًا أجادل بأن الأنشطة المختلفة لها ديناميات دافعية مختلفة. والجهد، بطبيعة الحال، يؤثر فى تقديرات التكلفة والمزايا، ولكن فى سياق المشاركة على مدى الحياة، فإن ما يهمنى هو بعد الوقت (انظر الفصل الثالث لنقاش أطول عن التطور السياسى للراشدين).

وقد قام مارويل وأوليفر Marwell and Oliver 1993 بتقديم هذا التمييز المهم بين وظيفة الإنتاج متناقص السرعة ومتزايد السرعة فى مجال

الحركات الاجتماعية. وعلى الرغم من اختباره من خلال النمذجة الحسابية، فهو يجذب الانتباه إلى شكلين مختلفين بشكل أساسى من العمل الجماعى. وتصف وظائف الإنتاج القدر الذى يضيفه كل مشارك إضافى إلى احتمال إنتاج سلعة جماعية. وتتبع بعض أشكال المشاركة وظيفة إنتاج متناقصة السرعة أى تناقص أهمية كل مشارك إضافى. ومثل هذه الأشكال من الحركة تتجه لأن يكون لها نقطة ما يصبح بعدها الفارق غير ذى قيمة. وتعتبر العضوية فى مجلس تنظيم حركة ما مثالاً نموذجيًا على ذلك. فهناك حاجة إلى ١٠ – ١٥ شخصًا وقد تكون العضوية بعد هذه النقطة (هذا العدد) غير مجدية. وبعض الأشكال الأخرى من العمل الجماعى تتبع وظيفة إنتاج متسارعة إذ يخلق كل مشاركة إضافية فرقًا. وتتجه الوظائف المتسارعة إلى أن يكون لها قيم فارقة Threshold values، وقبل الوصول إلى تلك النقطة الفارقة يضيف المشاركون الإضافيون قدرًا قليلاً للغاية ولكن بعد النقطة الفارقة تزداد القيمة المضافة لأى مشارك إضافى بشكل سريع. وليس من غير المألوف بالنسبة لأشكال العمل التى تتبع الوظائف المتسارعة، أن تصبح متناقصة السرعة عند نقطة ما، مما يؤدى إلى خلق منعطف يتخذ شكل الـ S ويعتبر الإضراب مثالاً نموذجيًا عن شكل العمل الجماعى الذى يتخذ وظيفة إنتاج متسارعة. ففى شركة تضم ١٠٠٠ عامل إنتاج، لا يحدث اختلاف كبير حين يقرر ٥٠، ١٠٠ أو ١٥٠ عاملاً الإضراب إذ يفشل الأجراء ولكن إذا تعدى الرقم مثلاً ٣٠٠ شخص، يضيف كل مضرب إضافى إلى احتمال النجاح. وحتى يتم الوصول إلى عدد آخر من المشاركين، ٨٠٠ مثلاً، حين لا يكون بعدها أهمية لأى مضربين إضافيين، تصبح الشركة فى حالة إضراب. ويشير مارويل وأوليفر إلى أن التمتع بالفرصة بدون بذل مجهود يصبح مشكلة فى أشكال العمل الجماعى التى تتبع وظائف إنتاجية متناقصة السرعة.

لماذا يتمتع هذا التمييز بكل هذه الأهمية؟ لأن المشاركين الأفراد يواجهون مآزق مختلفة فى نوعية الأنشطة. ففى حالة الوظائف المتسارعة، يصبح اهتمامها، بالطبع عما إذا كانت النقطة الفارقة ستتحقق. فإذا لم يحدث ذلك، تصبح المشاركة غير ذات فائدة. وكما أشرنا فى الجزء السابق، تصبح التوقعات عن سلوك الآخرين جوهرية فى هذا السياق. وفى حالة الوظيفة متناقصة السرعة، يكون السؤال هو عما إذا كان المشاركون على استعداد أن يمنحوا الآخرين فرصة للتمتع بالمزايا بدون بذل الجهد. وهذا المأزق الأخير هو الذى يهمنى هنا حيث إن أغلب الالتزامات طويلة المدى تنطوى على أفعال لها وظائف إنتاج متناقصة السرعة.

وتغيب الدراسات التى تدور حول المشاركة المستمرة بشكل واضح فى الأدبيات الخاصة بالحركات الاجتماعية، والمدهش فى ذلك هو أن المشاركين على المدى الطويل يجعلون قطاع الحركة يستمر. ويميز كريزى وبراج (Kriesi and van Praag 1988) بين: المتعاطفين أى الناس الذين يتعاطفون مع قضية الحركة ولكنهم لا يفعلون إلا القليل أغلب الوقت، وتتم تعبئتهم أحياناً لنوع معتدل من الدعم (التوقيع على عريضة أو إعطاء تبرع)؛ والداعمين النشطاء أى الناس الذين تتم تعبئتهم على أساس أكثر انتظامًا؛ والنشطاء الأساسيون الذين يضمنون استمرار الحركة على أساس يومى. وعلى مدى الوقت تتسع الحركة أو تنكمش لأن الداعمين الناشطين وأحيانا المتعاطفين يتم تعبئتهم وعدم تعبئتهم. ويعتبر الناشطون الأساسيون هم المسئولين عن هذا التذبذب. وللحركة عدد محدود من النشطاء الأساسيين. مثلاً ٥ إلى ١٠% من أعضاء نقابات العمال بهولندا من النشطاء الأساسيين. (Klandermans and Visser, 1995; Nandram, 1995) بينما ضمت حركة السلام الهولندى فى أفضل أوقاتها حوالى ٥٠٠ مجموعة أساسية تضم كل منها ١٠ – ١٥ عضوًا

(Oegema 1993). ويتبع تجنيد هؤلاء المشاركين وظيفة متناقصة السرعة. وتشير القرائن الإمبريقية إلى أن أغلب النشطاء الأساسيين على علم تام بأنهم يعطون ٩٠% أو أكثر من مؤيدى الحركة "نزهة بدون مقابل"، ولكنهم لا يكترثون بذلك. بل على العكس يبدو أن هذا هو ما يدفعهم لقبول الوظيفة. "إذا لم أقم أنا بذلك، لن يقوم به أحد" هو الدافع الذى كثيرًا ما يتردد (Klandermans and Visser, 1995; Oliver 1984) فهم المؤمنون الحقيقيون الذين يبدون اهتمامًا كبيرًا بقضية الحركة وعلى استعداد أن يبذلوا هذا الجهد وهم على علم بأن الآخرين لن يفعلوا ذلك. لقد وجد ناندرام Nandram 1995 أنه بالنسبة لـ ٢٩% من الناشطين الأساسيين داخل الاتحادات الهولندية كان هذا هو الدافع الوحيد الأكثر أهمية لمشاركتهم. والمشاركة المستمرة لا تأخذ بالضرورة شكل النشاط نفسه كل مرة. فالناس كثيرًا ما تنتقل من نشاط إلى آخر وأحيانًا من حركة إلى أخرى. وفى هذا السياق يبنون مستقبلهم كناشطين. إن مستقبل الناشطين هو الذى يهمنى فى هذا الجزء الأخير عن المشاركة على مدى الحياة. وفى الصفحات التالية سوف أتناول ثلاثة موضوعات الأول: كيف تتطور حياة هؤلاء الناشطين؟ كيف يتحول مسار حياة الناس إلى حياة ناشطة؟ ثانيا: كيف يتم الحفاظ على الالتزام الحرفى مدى الحياة تجاه حركة ما؟ وما الذى يدفع الناس لترك العمل؟ ثالثا: ما النتائج المتعلقة بمسار الحياة للمشاركة؟

كيف تصبح ناشطًا على المدى الطويل: ديناميات المشاركة المستدامة:

أن تصبح ناشطًا على المدى الطويل هى إلى حد كبير مسألة خاصة بالوجود الذاتى. فالمشاركة المستدامة فى النهاية تتطلب وقتا يقدمه المرء طواعية لفترة طويلة من الزمن. وقد اقترح ماكآدم (1986) McAdarm مفهوم

الوجود الذاتى فى دراسته عن المشاركة فى صيف الحرية بمسيسيبى(٣٣٢) SummerMississippi Freedom وكان ما كآدم يفكر فى موضوع الحرية من الالتزامات الاجتماعية الأخرى "إذا تحرر طلبة الجامعات بشكل منفرد من معوقات مسار الحياة التى تحول بينهم وأن يكونوا نشطاء فعالين، فإن المتقدمين لصيف الحرية لا يزالون هم أكثر حرية والمتطوعون بالفعل هم الأكثر حرية عن الإطلاق. (Goldstone and McAdam 2001) والمشاركون فى حملة صيف الحرية كانوا بالفعل من الطلبة المتوفرين ذاتيًا. ولكن فيما يتعلق بتاريخ الحياة. هناك ما هو أكثر من الوقت المتوفر – هناك الوجود العقلى أى الاستعداد تجاه الأفكار التى تدعو إليها الحرية. وفى محاولة فهم التفاعل بين التنشئة وتعبئة الحركة والسياق السياسى والاجتماعى، اقترح استخدام مفاهيم الاحتمالية contingency والاستمرارية الذاتية biographical continuityو التحول conversion.

ويتعلق الاحتمال بتوافق احتمال المشاركة فى حركة اجتماعية كما تطورت على مدى الزمن مع الحدث الذى يحول هذا الاحتمال إلى مشاركة فعلية على مدى تاريخ حياة الفرد. أما الاستمرارية الذاتية والتحول فهما مفهومان يضيفان إلى شرح الاحتمال. وتصف الاستمرارية الذاتية تاريخ الحياة حيث تبدو المشاركة نتيجة منطقية للتنشئة السياسية منذ فترة شباب الفرد. أما التحول، فيصف تاريخ الحياة حيث تنطوى المشاركة على تغيير فى عقل الشخص.

---

(٣٣٢) يشير المؤلف إلى ما يعرف بمشروع صيف الحرية، حيث تطوع الآلاف من الأفراد وغالبيتهم من الطلاب البيض أبناء الولايات الشمالية فى صيف ١٩٦٤، أى بعد مرور ما يقرب من عقد على إضرابات واحتجاجات الحقوق المدنية، للذهاب إلى ميسيسيبى لتشجيع السود على تسجيل أسمائهم فى الجداول الانتخابية. (المراجع)

وفى سياق أطروحتها عن "التنشئة السياسية، والتنظيم الواصل وتفاعل الحركات الاجتماعية: ائتلاف نساء نقابات العمالية" تقترح سيلكة روث Silke Roth (1901) مفهوم الاستمرارية الذاتية لتناول الصلة بين العضوية في الحركة والمشاركة من جانب، والمشاركة الاجتماعية والسياسية الأخرى من جانب آخر. وتشير الاستمرارية الذاتية إلى الوضع الذى تصبح فيه العضوية والمشاركة فى الحركة نتيجة منطقية للتنشئة الاجتماعية السابقة.

أما التحول، من ناحية أخرى، فيتعلق بالانقطاع عن الماضى. فمن المفترض أن تلعب الأحداث الحرجة دورًا حيويًا فى الوضعين. ففى سياق الاستمرارية الذاتية، يعنى الحدث آخر محاولة شد أو جذب فى اتجاه يكون الفرد فى الطريق إليه بالفعل. أما فى سياق التحول، يعنى الحدث تجربة تمثل تغييرًا فى الرأى. وبالطبع لا يأتى هذا التحول من فراغ. فهو متأصل فى عدم الرضا بالحياة كما هى.

والحدث الحرج هو الدفعة الأخيرة فى اتجاه التغيير. ويصف (Teske 1992) مثال صحفى ينتهى به الأمر أمام بوابة مصنع للأسلحة النووية وتجربته مع رد الفعل الكابت للسلطات تجاه المظاهرات المناهضة، التى حولته إلى ناشط. وتشير قصة هذا الصحفى أولاً إلى أنه من ناحية لم يكن من قبيل الصدفة أن ينتهى به الأمر أمام تلك البوابة، ومن ناحية أخرى، إن لم تكن المظاهرة قد اتخذت هذا المنحى، لما كان لها مثل هذا التأثير على حياته. وحتى أشرح هذه النقطة، سوف أشير إلى مادة من مقابلات تاريخ الحياة كنت قد أجريتها أنا وزملائى مع ناشطين من أقصى اليمين. وكان النمط الأول يتعلق بمستجيبين لم يكن لهم أى اهتمام بالسياسة فى الماضى ولكنهم مع مرور الوقت انخرطوا فى أقصى اليمين. والوصف الأفضل لهم هو أنهم نازحون سياسيًا ووجدوا بيتاَ سياسيًا جديدًا. ولم يعد من الممكن لهم الانتساب إلى الأحزاب التى صوتوا لها أو أنهم شعروا أن الحكومة أو

السياسة لم تعد تتناول المشاكل الحقيقية فى المجتمع. أما من ناحية بيئتهم الأسرية، فلم تظهر صورة واضحة. كان بعضهم من خلفية ديموقراطية اجتماعية والبعض الآخر من خلفية متشددة. أما النمط الثانى، فيتعلق بالمستجيبين الذين كانوا دائمًا يبدون اهتمامًا بالسياسة، وبعضهم منذ زمن طويل. والمثير للاهتمام أن الجميع قد أفادوا أنهم كانوا دائمًا مهتمين بالسياسة على جانب اليمين. وجميعهم ما عدا واحدًا جاءوا من بيئة ديموقراطية اجتماعية ويبدو أن هناك نمطًا خاصا بالأجيال هنا. فالمستجيبون السابقون كانوا يمثلون جيلاً قديمًا وانخرطوا فى السياسة فى وقت متأخر من حياتهم وكان النشاط اليمينى بالنسبة لهم مسألة تحول. أما المجموعة الثانية فهى الجيل الأصغر سنًا الذين انجذبوا إلى السياسة على جانب أقصى اليمين منذ البداية وبدا وكأنهم يكونون نوعًا ما من اليمين الجديد كرد فعل للحركات الاجتماعية الممتدة منذ الثمانينيات (انظر أيضا Minkenberg, 1998). ويمكن وصف تاريخ الحياة الخاص بهذه المجموعة بالإشارة إلى الاستمرارية الذاتية وهى على الأقل الطريقة التى يصفون بها أنفسهم.

الالتزام وفك الانخراط:

قد تكون التنشئة أمرًا مهمًا لإفراز استعداد طويل المدى للمشاركة، إلا أن الأمر الذى يهم فيما يتعلق بالمشاركة المستديمة هو الالتزام. وفى مكان آخر ناقشت باستفاضة الحفاظ على الالتزام وانهياره. (Klandermans, 1997). وفى هذا الجزء سوف أقوم بتلخيص المقولة الأساسية. فأنا أستمد مفهوم الالتزام من علم النفس التنظيمى وعلم النفس الاجتماعى للمشاركة فى الاتحادات، حيث دارت مناقشة حية عن موضوع الالتزام على مدى العقدين المنصرمين. (Goslinga 2003) وحتى هذا اليوم، فان أفضل عملية لتقديم مفهوم الالتزام التنظيمى هى التى قام بتطويرها مـا يـر والآن (Allen and: Meyer, 1996, 1995; Meyer and Allen 1991). ويقوم المؤلفون بتحديد ثلاثة

موضوعات مميزة فى تعريف الالتزام: "الالتزام هو ارتباط عاطفى بالتنظيم، والالتزام كتكلفة يتم إدراكها تتعلق بالابتعاد عن التنظيم، والالتزام كواجب للبقاء فى التنظيم". (Meyer, Allen Gellatly, 1993, P. 539) ويشيرون إلى تلك الأشكال الثلاثة من الالتزام بالالتزام العاطفى والاستمرارى والمعيارى.

ويؤكد ماير وزملاؤه (١٩٩٢) أننا يجب أن نميز بحرص بين المكونات المختلفة للالتزام. لقد لاحظنا بالفعل أنه فى حالة حركة السلام الهولندية، كانت مستويات الالتزام بالحركة الوطنية أقل من مستويات الالتزام بالمجموعة الجوهرية الخاصة بالفرد (Klandermans 1997, p. 94-97)، إلا أن الارتداد عن الحركة يبدو أكثر ارتباطا بالالتزام تجاه المجموعة الأساسية مقارنة بالالتزام تجاه الحركة الوطنية. ولكن من المثير للانتباه أن الالتزام بالمجموعة الأساسية كان أقل حساسية لنجاح وفشل الحركة فى الحلبة السياسية الوطنية مقارنة بالالتزام بالحركة الوطنية. بمعنى آخر، عند دراسة مستويات الالتزام بالحركة لابد دائمًا أن نثير أسئلة عن ماهية التزام الفرد: هل هو التزام لحركة، لتنظيم الحركة، أو للزعيم، أو مجموعة من الناشطين أومزيج من كل ما سبق، أما الملاحظة القائلة بأن الناس أكثر التزامًا بمجموعتهم مقارنة بتنظيم الحركة البعيد فليس لها وقع مفاجىء. كما أنه ليس مدهشاً أن الالتزام بمجموعة الشخص وليس الالتزام بالحركة يبدو وكأنه هو الذى يحدد عما إذا كان شخص ما سيستمر فى عضويته. إلا أنه فيما يتعلق بالحفاظ على الالتزام، فإن لهذه النتائج دلالات مهمة بالنسبة للمشاركة المستدامه وفك الانخراط.

الحفاظ على الالتزام:

لا يستمر الالتزام بالحركة بذاته فلابد أن يتم صيانته من خلال التفاعل مع الحركة وأى إجراء من شأنه أن يجعل هذا التفاعل مرضيًا من شأنه أيضًا أن يساعد على الحفاظ على الالتزام. ويناقش داونتون وفيهر Downton and

Wehr 1991, 97 آليات الربط الاجتماعى الذى تطبقه الحركات للحفاظ على الالتزام. وتساهم كل من الزعامة والإيديولوجية والتنظيم والطقوس والعلاقات الاجتماعية التى تؤلف شبكة الصداقة فى الحفاظ على الالتزام أكثرها فعالية بالطبع هى مزيج من الخمسة. ويشير هؤلاء المؤلفون إلى "التكريس المشترك" common devotion الذى ينتج عن الزعامة المشتركة وإلى ضغط المجموعة كوسائل أولية للحفاظ على إيديولوجية الحركة الاجتماعية وإلى "القيام بدور فى التنظيم نفسه" كوسيلة لزيادة استثمار الناس فى التنظيم، وإلى الطقوس كأنماط للسلوك تتكرر على مدى الزمن لدعم المعتقدات الجوهرية الخاصة بالحركة، وإلى دوائر الأصدقاء التى تدعم وتحافظ على الالتزام الشخصى من خلال وضع معتقدات الشخص وسلوكه تحت الملاحظة والضبط الاجتماعى. ويقوم المؤلفان بتطوير مقولتهم فى سياق دراسة عن المشاركة المستديمة فى حركة السلام فى الولايات المتحدة. ويشيرون إلى كيف يحصد المثابرون – كما يطلقون على المشاركين فى الحركة على المدى الطويل – باستمرار الفرصة الشخصية للاستمرار فى المشاركة النشطة من خلال الاستجابة للمشاريع الجديدة التى يخترعها الآخرون، أو من خلال خلق مشاريعهم الخاصة. إن الاستغلال التام لهيكل الفرصة الشخصية هذا هو عامل أساسى فى تكوين الالتزام والحفاظ عليه. أما العوامل الأخرى، فهى خلق هوية الناشط وخلق الصلة مع إيديولوجية مجموعة سلام، والحفاظ على الاعتقاد بأن عمل السلام أمر ملح، ودمج عمل السلام فى الحياة اليومية وكسب الدعم من الآخرين المعنويين وتطوير استراتيجية لتجنب الاحتراق وما إلى ذلك.

وعلى الرغم من أنه لم يتم دراسة كافة تلك الآليات بنفس الدرجة، إلا أن كلاً من تلك الآليات الخمس معروفة فى الأدبيات عن المشاركة فى الاتحادات والحركات بأنها عوامل تدعم التصاق الناس بالحركات. على سبيل المثال، من المعروف من الأبحاث التى أجريت عن المشاركة فى الاتحادات

أن مشاركة الأفراد فى عمليات اتخاذ القرار من شأنها أن تنهض بالالتزام بالاتحاد (Klandermans, 1986, 1992a). وفيما يتعلق بمجموعات مختلفة مثل حركة النساء المثليات (Taylor and Whittier 1995) ومجموعة تطلق على نفسها أسم "ضحايا قوانين الإساءة إلى الأطفال" (Fine 1995) أشير إلى كيف تدعم الطقوس صلة العضوية بالحركة. لقد طورت الاتحادات والتنظيمات الأخرى للحركات كافة أنواع الخدمات لأعضائها حتى تصبح العضوية أكثر جاذبية. ونادرًا ما تكون الحوافز الانتقائية أسبابًا كافية للمشاركة فى الحركة إلا أنها بالفعل ترفع من درجة الالتزام.

وبالرغم من جهودها، واحتمال وجود استثناءات بين الطوائف الدينية والتنظيمات السرية، من غير المرجح أن يمنع تنظيم الحركة المشاركين من ترك التنظيم إذا ما رغبوا فى ذلك. إن تغير المساندين إذن هو جزء لا يتجزأ من حياة كل الحركات. إلا أنه من الصعب تقدير معدلات التغيير فى الحركات لأنها لا تتضمن إدارات للعضوية. إلا أن بعض تنظيمات الحركات مثل اتحادات العمال ومنظمة العفو الدولية والسلام الأخضر تدير بالفعل عملية العضوية. وفى هولندا، فإن معدلات التغيير التى تصل إلى ١٠ بالمائة، أمر معتاد بين التنظيمات.

فك الانخراط:

ما الذى يجعل الناس ترتد؟ يبدو أن عدم الشعور بدرجة كافية من الرضا وغياب الالتزام هما الاجابة على هذا السؤا ل. أكثر من ٧٠ بالمائة من العمال الذين تركوا اتحاداتهم، على سبيل المثال فعلوا ذلك لأنهم كانوا غير راضين أو محبطين أو أنهم شعروا أنهم لم يعاملوا بشكل طيب من قبل اتحاداتهم (van de Putte, 1995). إلا أن السخط ليس شرطًا كافيًا إذ من الواضح أن درجة الالتزام بالحركة لابد أيضًا أن تنخفض. لقد افترض

مورلاند وليفين Moreland and Levine 1982 أن مستوى الالتزام الخاص بهؤلاء الأفراد الذين يتركون المجموعة يتطور بشكل دورى، إذ يبدأ أولاً فى الارتفاع حتى يصل إلى مستوى ما من القمة ثم ينخفض حتى يصل إلى مستوى يقرر عنده الأفراد ترك التنظيم.

ويثير هذا الأمر، الطبع، الأسئلة الخاصة بما الذى يؤدى إلى الدرجة غير الكافية من عدم الامتنان ولماذا يتضاءل الالتزام. ومن منطلق نفسى، من البساطة الشديدة بمكان الافتراض أن فك الانخراط هو نقيض الانخراط، على الأقل لأنه على مدار المشاركة، تتطور درجة ما من الالتزام الذى يتفاعل مع مستويات الرضا. بالإضافة إلى ذلك،لا تبلغ الاشكال الثلاثة من الالتزام بالضرورة نفس الدرجة. وبالمثل، قد تنخفض بمعدلات متباينة ولأسباب مختلفة. وبأخذ النتائج الخاصة بالالتزام بالاتحادات فى الاعتبار، يتضح أن الالتزام المعيارى هو الأكثر استقرارًا بين الثلاثة. لقد جادل ما يرو إلين 1991 Allen مع Meyer بأن الالتزام المعيارى يضرب بجذوره فى عمليات التنشئة طويلة المدى التى تجعل من المفهوم لماذا يكون الالتزام المعيارى أكثر استقرارًا من الأشكال الأخرى من الالتزام التى لها قواعد أكثر انتقالية. ففى سياق الاتحادات، يبدو الالتزام بالاستمرار هو التالى من حيث درجة الاستقرار. وتتم الاستثمارات بالطبع فى الماضى ولا يمكن تغييرها، ولكن قد تظهر بعض البدائل الأخرى التى تصبح أكثر جاذبية ويقل الالتزام بالاستمرار. وبدأ الالتزام العاطفى وكأنه الأكثر تغيرًا بين الثلاثة ومن المفترض أن يقل حين يصبح التفاعل مع الحركة أو أفرادها أقل إرضاءً.

وقد يوازن الالتزام العاطفى والالتزام بالاستمرار والالتزام المعيارى بعضهم البعض وقد تعوض الأشكال الأكثر استقرارًا من الالتزام الانخفاض الذى يحدث فى هؤلاء الذين يتصفون بدرجة أقل من الالتزام. وقد يقرر الشخص الذى لا يجد بدائل جذابة، وقد استثمر بشكل قوى فى التنظيم ويلتزم

بجدية بقيم وأهداف الحركة أنه بأخذ كافة الجوانب فى الاعتبار، فإنه يفضل أن يستمر فى المشاركة فى تحمل العبء والقيام بالتضحيات المطلوبة ثم مغادرة المكان. ولابد من الإشارة إلى أن تلك هى تقديرات نظرية ولم يتم حتى هذا الحين جمع أدلة إمبريقية حسب معلوماتى تدعم تلك المزاعم فى سياق الحركات الاجتماعية.

النتائج الذاتية للمشاركة

السؤال الأخير الذى يهمنا فيما يتعلق بالمشاركة فى العمل السياسى الجماعى على مدى الحياة هو الخاص بالعواقب الذاتية المشاركة. ومن الأمور المعروفة أن المشاركة فى الحركات خاصة إذا كانت حركة مثيرة للجدل بشكل كبير، تترك آثارها على الحياة الذاتية للأفراد فعلى سبيل المثال، لقد فقد بعض الناشطين على أقصى اليمين فى هولندا وظائفهم، أو عملاءهم إذا كانوا يعملون فى عمل خاص، عندما عرفت مسألة اشتراكهم فى الحركة. وكما تعرف فإن كافة الحركات تكاد تكون مثيرة للجدل، لذلك قد نتوقع أن تؤثر المشاركة فى حياة الناس. فالمشاركة فى نشاط الحركة تستولى على الوقت الخاص للأفراد وتبدأ شبكة الحركة فى حل محل شبكات الصداقة الخاصة بهم، كما تبدأ الحركة فى الهيمنة على أنشطتهم. ويصل ذلك إلى أقصى مداه فى الحركات السرية. وتوضح أعمال ديلابورتا عن الناشطين اليساريين السريين فى إيطاليا وألمانيا (Della Porta 1988, 1992a, 1992b) هذه النقطة بجلاء. وتشير هذه الكاتبة (١٩٩٢) إلى أنه يصبح من المطلوب من هؤلاء الأفراد، بمجرد أن يكونوا قد اشتركوا فى مجموعة سرية، المشاركة بمستويات أكثر ارتفاعًا من النشاط وذلك فيما يتعلق بمستوى المخاطرة، والوقت المطلوب. وقد لاحظت أن "نتائج هذا الالتزام الذى يستغرق ٢٤

ساعة يوميًا للتنظيم كان عدم وجود أى وقت للتفكير. وتشير السير الذاتية للمناضلين من الألمان والإيطاليين إلى أن تلك العملية التى تنطوى على مشاركة مادية ومعنوية قد وصلت الذروة فى التعريف شبه التام للمناضلين بجماعة خاصة بالصراع المسلح" صفحة ١٨.

وعلى مدى الأعوام ظهر اهتمام متواضع ولكنه يتسم بالإصرار عن الأثر الذاتى للمشاركة فى الحركات الاجتماعية وخاصة فيما يطلق عليهم الناشطون من اليسار الجديد فى الولايات المتحدة Fendrich, 1993; Marwell, Aiken and Demerath 1987, McAdam 1988; Whalen and Flacks, 1989. وفى مقالتهما بعنوان "الكفاح فى السياق الديموجرافى وسياق مسار الحياة" يلخص جولدستون وماكآدام Goldstone and McAdam (2001) النتائج الأساسية لهذا البحث، فقداستنتجا أن الناشطين السابقين ينزعون إلى أن (١) يبقوا ناشطين سياسيًا ويساريين فى توجهاتهم السياسية (٢) يوظفون فى مهن "مساعدة" أو فى الخدمة الاجتماعية (٣) يحصلون على دخول أكثر انخفاضًا، كما أنه من المرجح، مقارنة بأقرانهم، أن يكونوا الأكثر انخفاضا فى الدخل (٤) تزوجوا متأخرا (٥) مروا بخبرة الطلاق (٦) مروا بتجارب غير تقليدية وحافلة بالأحداث فيما يتعلق بعملهم (صفحة ١٢٥). وفى أول الأمر كانت تلك النتائج تستند إلى الأنشطة التى تنطوى على درجة عالية من المخاطر مثل المشاركة فى برنامج صيف الحرية بالمسيسبى أو حملات تسجيل الناخبين فى الجنوب الأقصى بالولايات المتحدة. ولكن الدراسات التى تمت مؤخرًا اهتمت أيضا بالمشاركة العادية وكشفت عن نتائج شبيهة للغاية McAdaan, Van Dyke, Munch and Shockey 1998, Sherkat and Blocker 1997. واستنتج جولدستون وما كآدم من عرضهما أن المشاركة فى أنشطة الحركة لها أثر عميق وقوى فى حياة الناس.

الخلاصة:

أصبح العمل الجماعى السياسى استراتيجية مألوفة للتأثير على الحكومات. إلا أن حدوث العمل السياسى الجماعى ليس مجرد مسألة أفراد يتم دفعهم للمشاركة بمعرفة ديناميات اجتماعية نفسية (أى جانب الطلب من المشاركة). فهو أيضا مسألة تنظيمات حركة تجذب الأفراد إلى العمل (جانب العرض من المشاركة) وحملة تعبئة تضم الاثنين معًا. وتتفاعل الدوافع المختلفة للمشاركة. وقد تمت الإشارة إلى الأداتية والهوية والإيديولوجية كدوافع محتملة تساهم فى قرار الفرد بالمشاركة. وقد اقترحت أن الثلاثة قد تعوض بعضها البعض. وقد لا تكون المشاركة فعالة بشكل فورى فى إحداث التغيير. ويتفهم المشاركون ذلك ولن يتوقعوا أن تستسلم الحكومة بمجرد أن ترى الكفاح. ومن ناحية أخرى، قد يكفى مشاركون عديدون أن يكون لديهم الفرصة للالتقاء بمن يشبهونهم والتعبير عن آرائهم. فالعمل الجماعى السياسى لا يتعلق فقط بالفعالية ولكنه يتعلق أيضا بالسياسة المشبوبة العاطفة. ولا يعنى ذلك أنه من المرجح ألا تصبح الفعالية غير ذات صلة بالمرة، فالطبيعى أن يحدث تغيير ما عاجلاً أم أجلا. وإذا لم يحدث شئ سوف تنهار الحركة الاجتماعية وتتضاءل أو تتحول إلى ناد اجتماعى أو تنظيم للمساعدة الذاتية.

وعلى الرغم من أن العمل الجماعى كثيرا ما يكون موجهًا ضد الحكومات. فأن السلطات السياسية ليست بطبيعة الأمر الهدف الوحيد. وحقيقة الأمر أن أية مؤسسة يمكن لها أن تصبح هدفًا للعمل الجماعى. على سبيل المثال، ناقش (1988) Tarrow العمل الجماعى الذى نفذته جماعة الكنيسة الإيطالية ضد رجال الدين ويجرى (1998) Katzenstein دراسة عن الاحتجاج النسائى داخل الكنيسة والمؤسسة العسكرية. وقد انتهى رايبورن Raeburn

2001 من دراسة عن نضال حركة المثليين من أجل حقوق المثليين داخل الشركات الكبرى. وأخيرًا تستهدف النقابات العمالية دائما السلطات من غير الجهات الحكومية، على الرغم من أن النقابات العمالية فى غرب أوروبا وأيضا فى بلدان جنوب أفريقيا وزيمبابوى هى أيضًا من اللاعبيين السياسيين المهمين.

وحين نأتى إلى تفسير العمل الجماعى، ينبغى أن أميز بين الطلب والعرض والتعبئة. ففى كثير من الأحيان يكون السبب فى عدم اتخاذ فعل جماعى بالرغم من الخطر المنتشر، هو عدم وجود تنظيم فعال لحركة ما يمكنه القيام بعمل. وفى نفس الوقت، حين يوجد تنظيم الحركة، فهو لا يصل إلى مدى بعيد إذا لم يوجد أفراد يهتمون بالقضايا التى يحاول أن يتناولها التنظيم. وأخيرًا، بدون تعبئة فعالة، قد لا يلتقى العرض والطلب أبدًا. وينطوى فهم جانب العرض من المشاركة على نظريات من علم الاجتماع والعلوم السياسية عن النمو وديناميات الحركة الاجتماعية. أما فهم جانب الطلب، فيتطلب نماذج اجتماعية وسياسية نفسية. وكما هو الحال فى علم الاقتصاد، هناك تفاعل مثير للاهتمام بين العرض والطلب. ففى بعض الأحيان، يجذب نشاط جيد التوقيت اهتمامًا وأعدادًا كبيرة أى أن العرض يدعم الطلب. وفى أحيان أخرى يعكس الوضع، إذ يدر السخط الواسع حركة قوية ويثير الطلب العرض. ولكن الطبيعى أن يدعم العرض والطلب بعضهما البعض فى أغلب الأحيان. فالتعبئة هى العملية التى يلتقى فيها العرض بالطلب. وفى هذا السياق تكون نظريات الاقتناع وتحليل الشبكات ذات صلة.

لقد حرصت على جذب الاهتمام نحو المشاركة على مدى مسار الحياة. فالتأكيد على العمل الجماعى فى البحث الذى نقوم به يتجه إلى إبهام حقيقة أن المشاركة فى العمل الجماعى بالنسبة للعديد من الناس هى خطوة فى اتجاه إرساء مستقبل مهنى. إن التمعن إلى النشاط من وجهة نظر مسار الحياة يأتى

بنوع مختلف من الأطر إلى المقدمة. وفى سياق مثل هذا الإطار، يصبح النشاط مرحلة فى حياة الفرد يحاول المرء أن يفهمها من وجهة نظر تاريخ حياة الفرد. وبدلاً من إثارة السؤال الخاص بما الذى يجعل المشارك فى هذا العمل الجماعى المحدد مختلفا عن غير المشارك، يصبح السؤال كيف تتواءم المشاركة فى هذا العمل الجماعى مع تاريخ حياة هذا الفرد. ويجذب ذلك الانتباه بشكل آلى إلى المشاركة المستدامة لأن عددًا قليلاً فقط من الأفراد هو الذى ينخرط بنشاط فى حركة اجتماعية لفترة طويلة من الزمن. ويسلط ذلك الضوء أيضًا على النتائج الذاتية للمشاركة لأن حالات المشاركة فى العمل الجماعى تترك آثارها على مسار حياة الأفراد. وفى الوقت ذاته، فإن النظر فى المشاركة فى مسار الحياة توجه البحث إلى فك الانخراط لأنه عاجلاً أم أجلاً، سوف يترك المشاركون الحركة أو على الأقل يقللون من حجم مشاركتهم.

إن مناقشة الاتجاهات والتحولات فى أبحاث الحركات الاجتماعية قد نبهتنا أيضا إلى وجود أسئلة عديدة لم تتم الإجابة عليها، ورد بعضها فى جزء Aminzade Goldstone, Perry (2001) عن القضايا غير المدروسة فى أدبيات الحركات الاجتماعية. وسوف أنهى هذا الفصل بمناقشة وجيزة لتلك الأسئلة.

تتناول **المجموعة الأولى** من الأسئلة التى لم تتم الإجابة عنها ديناميات العرض والطلب. وقد تمت دراسة التعبئة كعملية تصل بين العرض والطلب بشكل واسع. ولكن يقل البحث عن كيف يتطور الطلب وكيف ينمو العرض. وبالفعل، فإن محاولاته التنظيم فى تعبئة الإجماع وخير الفرد. تعمل معًا فى إنتاج الطلب لم تدرس بالشكل الكافى وكذلك السؤال الخاص كيف تؤثر تلك العمليات فى التعبئة على العمل. ولكن من المثير معرفة ما إذا كانت استراتيجية معينة تعمل على تنشيط مجموعة محددة من الأفراد وعما إذا

كانت صياغة موضوع معين بطريقة محددة سوف يخلق فرقا فيما يتعلق بالتعبئة على العمل، على سبيل المثال.

ثانيا: من المفيد أيضا استطلاع الوزن النسبى للأداتية والهوية والإيديولوجية. ومن الواضح أن لكل دافع أثرًا ولكن كيف تتفاعل معًا؟ هل تضيف لبعضه البعض؟ أو هل تتفاعل؟ هل هى محددات للمشاركة ترتبط بعضها ببعض أم أنها مستقلة؟

ثالثا: وبشكل أكثر تحديدًا تستحق الهوية اهتمامًا أكبر من باحثى الحركات. ومن المؤكد وجود أدبيات آخذة فى التنامى عن الهوية والمشاركة فى الحركات إلا أن معظم تلك الأدبيات مفهومية فقط وقليل للغاية منها امبريقى. إن الدراسات الإمبريقية القوية عن الهوية فى سياق المشاركة فى الحركات لا تزال أمرًا نادرًا وتمثل أعمال سايمون وكلاندرمانز وزملائهما De Weerd 1999; De Weerd and Klandermans 1999; Klandermans and De Weerd 1000. Klandermans et al 2002; Simon and Klandermans 2001, Simon et al 1998 and Stuermer 1997 بداية تقليد جديد من البحث ولكن لا يزال هناك الكثير الذى ينبغى عمله وبشكل خاص فى المسائل الخاصة بالهويات المتعددة Klandermans. Sabucedo and Rodriguez 2002, Kurtz 2002, Roth 1997 فالحركات الاجتماعية تسعى إلى تعبئة الناس الذين يشتركون فى هوية جماعية إلا أن الناس تشترك نموذجيًا فى هويات جماعية مختلفة وأحيانًا ما تكون متنافسة. ولكن مالذى يحدد أيا من تلك الهويات هى التى ستصبح لب الحركة وكيف يمكن التوفيق بين تلك الهويات المتنافسة؟

رابعا: من الأمور التى لم تدرس بشكل كاف أيضا دور الإيديولوجية وعلاقتها بالمشاعر والغريب وجود قدر قليل للغاية من الدراسات الامبريقية المنظمة عن الإيديولوجية وعن الطريقة التى تدربها مثاليات وقيم الناس السياسية الحماسية. لقد جادل أو ليفر وجونستون Oliver and Johnston 2000

أن مقاربة انحياز الإطار قد حلت مفهوم الإطار محل الإيديولوجية بالرغم من أن سنو وبنفورد Snow and Benford 2000 فى دحضهم rebuttal يؤكدان على أنهما لم يوصيا باستبدال مصطلع الإيديولوجية بمصطلح الإيديولوجية. فالإيديولوجية فى رأيهما هى مورد ثقافى لتأخير الانشطة ويشير جودوين وزملاؤه (Godwin et al 2001) إلى النزعة البنائية الواضحة للنموذج الأساسى المهيمن فى بحوث الحركات الاجتماعية. ولكن يبقى أن هناك حاجة بدون شك لمزيد من البحث حول هذه القضايا (أنظر أيضًا Aminzade and McAdam, 2001).

خامسا: على الرغم من أن قدرًا كبيرًا من البحث قد تم عن دور الشبكات فى التعبئة، فإن معظم الدراسات تنحصر فى نطاق الأسئلة الخاصة بالتجنيد وبشكل خاص الأسئلة الخاصة بالروابط بين الأفراد وتنظيمات الحركات التى تسهل التجنيد. ولكن ما هو بالضبط الدور الذى تلعبه الشبكات؟ هل هى مجرد طرق مؤدية إلى محاولات التعبئة؟ هل تتحكم فى تكلفة ومزايا المشاركة؟ تظل هذه الأسئلة وغيرها بدون إجابة. وأخيرًا نحن لا نعرف إلا القليل عن الزعامة فى الحركات الاجتماعية وقد ناقش Klandermans 1989a أدوار الزعماء فى تنظيم الحركة وكيف يقومون بتسهيل توظيف تنظيمات الحركة. وبعد ذلك بحوالى عشر سنوات، لا يزال أمين زادة وزملاؤه (Aminzade et al 2001) يلاحظون فى سياق وصف الأنواع المختلفة من الزعامة فى العلوم الاجتماعية أن الدراسات الامبريقية عن الزعامة فى تنظيمات الحركات الاجتماعية غائبة بشكل كبير.

وبالإضافة إلى تلك الأسئلة الخاصة بديناميات الطلب والعرض، تظهر مجموعة مختلفة من الأسئلة المتعلقة باتساع وانكماش قطاع الحركة فى المجتمع (Goldstone and Tilly 2001). وعلى الرغم من أن اتساع وانكماش قطاع الحركة تشير إلى عمليات تحدث على المستوى الكلى الا أن تلك العمليات ترتبط بالطبع بشكل وثيق بالديناميات على المستوى الدقيق.

فتسهيل أو كبت الحركات من قبل الدولة واتساع وانكماش الفرص السياسية تؤثر على جانب العرض من المشاركة وتجعل المشاركة فى العمل السياسى الجماعى جذابا بقدر ما بالنسبة للناس كما أنه يؤثر فى عمليات التعبئة. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى تصميمات مقارنة لتحرى تلك الآثار. إلا أن مثل هذه الأبحاث نادرة (لكن انظر Irvin 2000. Kurtz فى المطبعة وSchock فى المطبعة.). وقد تنطوى هذه المقارنات على مقارنات على مدى الزمان (McAdam and Sewell 2001) أو المكان (Miller, 2000, Sewell, 2001) وقد تعقد مقارنة بين جانب الطلب من المشاركة أو جانب العرض أو البيئة السياسية للحركات الاجتماعية.

وأخيرا، هناك العديد من الأسئلة التى لم تتم الإجابة عليها فيما يتعلق باستمرار المشاركة والالتزام وفك الانخراط ومسار الحياة. (Goldstone and McAdam 2001). ويرجع ذلك فى جزء منه إلى أن المرء فى حاجة إلى دراسات طولية للإجابة على الأسئلة فى هذا المجال. فقد يدرس المرء المشاركة المستمرة وما إلى ذلك مقطعيًا، إلا أنه حتى تلك الانواع من الدراسات نادرة وهناك بعض الاستثناءات (Andrews 1991, Downton and When 1997, Klandermans 1997, pp. 93-97, Kelly and Breinlinger 1996, Teske 1997). لكن بشكل أساسى هناك قدر كبير لا يزال فى حاجة إلى الدراسة. ومن بين الاسئلة ذات الصلة، كيف ينمو الالتزام على مدى الزمن؟ وكيف له أن يرتبط بأجزاء مختلفة من الحركة؟ وكيف يرتبط بالتعريف بالحركة؟ وما إلى ذلك.

والمشاركة المستديمة وفك الانخراط هما جانبان لنفس العملة. لم تتم دراستهما بشكل كاف. ومن الواضح أن الالتزام يتعلق بأستمرار المشاركة والارتداد عنها وكان هيرشمان Hirschman 1970 من أوائل من شرح هذه الصلة فى عمله عن الارتداد والصوت والولاء. وكثير من الإجابات عن

الأسئلة الخاصة بماذا يقضى بعض الناس حياتهم فى نفس الحركة (أو فى حركات بعينها) بينما يتركها البعض الآخر غير معروفة. وقد يكون أمرًا مثيرًا أن نتبع المشاركين منذ زمن طويل فى حركات اجتماعية لمعرفة ما الذى يبقيهم هناك أو لمعرفة كيف يختلف المشاركون منذ زمن عن المشاركين فى أحداث منفردة بعينها ويشير جولدستون وماكآدام Goldstone and McAdam 2001 إلى عدم وجود وجهة نظر ديموجرافية / خاصة بمسار الحياة عن المشاركة فى حركات جدالية، ويجادلان لصالح مثل وجهة النظر تلك، كما يقترحان أن من شأنها أن تلقى الضوء على عوامل مسار الحياة التى تتوسط بين الدخول فى النشاط والعواقب الذاتية للنشاط الفردى.

وهناك بالطبع المزيد الذى يمكننى إضافته ولكننى أعتقد أن الأسئلة الرئيسية قد تم ذكرها. لقد أصبح العمل السياسى الجماعى جزءًا مهمًا من الحياة السياسية. وعلم النفس السياسى هو الحقل المعرفى الذى ينبغى أن يحاول أن يفهم كيف ولماذا يحدث ذلك.

orate on that link in his work on exit, voice, and loyalty. Many of the answers to the questions of why some people spend a lifetime in one and the same movement (or for that matter in various movements) while others quit are yet unknown. It would be worth the effort to follow long-term participants in social movements in order to find out what keeps them going. Or to find out how long-term participants differ from those who only participate in single events. Goldstone and McAdam (2001) point to the fact that there is no demographic/life course perspective on involvement in contentious movements, and they argue in favor of such a perspective. They propose that it should shed light on life-course factors that mediate entrance into activism and the biographical consequences of individual activism.

There is, of course, more that I could add, but I believe that the key questions have been mentioned. Collective political action has become an important part of political life. Political psychology is the discipline that should try to understand how and why it occurs.

Notes

1. In South Africa, for instance, every nongovernmental organization of any significance received outside funding during the apartheid era.

2. A small proportion does not necessarily mean a negligible event. For example, although only 4 percent of the population participated in the peace demonstration, this mounted nevertheless into a demonstration with five hundred thousand participants—the largest demonstration the country had ever seen.

3. The instrumentality-identity-ideology triad is not invented for this field. Indeed, it has a long history in functional theories of attitudes and behavior (see Sears & Funk, 1991).

4. Suddenly imposed grievances are grievances generated by an event imposed on people. The term was coined by Walsh (1988) in his study of the popular response to the Three Mile Island nuclear accident, but it applies to a variety of events such as a railway track, a highway or a waste incinerator which is planned next to a community, a company closure, and so on.

References

Abelson, R. P., Ewing, M. E., & Roseman, I. (1986). Emotion and political cognition: Emotion appeals in political communication. In R. R. Lau & D. O. Sears (Eds.), *The nineteenth Annual Carnegie Symposium on Cognition: Political cognition*. London: Erlbaum.

Allen, N. J., & Meyer, J. P. (1990). The measurement and antecedents of affective, continuance, and normative commitment to the organization. *Journal of Occupational Psychology, 63*, 1–18.

Allen, N., & Meyer, J. P. (1995, February). *Affective, continuance, and normative*

commitment to the organization: An examination of construct validity. Paper presented at the Kurt Lewin Institute Masterclass, Schiermonnikoog, Netherlands.

Aminzade, R. R., Goldstone, J. A., Perry, E. (2001). Leadership dynamics and dynamics of contention. In R. R. Aminzade, J. A. Goldstone, D. McAdam, E. Perry, W. H. Sewell, Jr., S. Tarrow, & C. Tilly (Eds.), *Silence and voice in the study of contentious politics* (pp. 126–154). Cambridge, MA: Cambridge University Press.

Aminzade, R. R., & McAdam, D. (2001). Emotions and contentious politics. In R. R. Aminzade, J. A. Goldstone, D. McAdam, E. Perry, W. H. Sewell, Jr., S. Tarrow & C. Tilly (Eds.), *Silence and voice in the study of contentious politics* (pp. 14–50). Cambridge: Cambridge University Press.

Andrews, M. (1991). *Lifetimes of commitment: Aging, politics, psychology.* Cambridge: Cambridge University Press.

Barnes, S. H., & Kaase, M. (1979). *Political action: Mass participation in five western democracies.* London: Sage.

Benford, R. D. (1997). An insider's critique of the social movement framing perspective. *Sociological Inquiry, 67,* 409–430.

Blumer, H. (1951). The field of collective behavior. In A. M. Lee (Ed.), *Principles of sociology* (pp. 167–222). New York: Barnes and Noble.

Boudon, R. (1986). *L'idéologie ou l'origine des idées reçues.* Paris: Fayard.

Briet, M., Klandermans, B., & Kroon, F. (1987). How women become involved in the women's movement. In C. Mueller & M. Katzenstein (Eds.), *The women's movements of Western Europe and the United States: Changing theoretical perspectives* (pp. 44–67). Philadelphia: Temple University.

Buechler, S. (2000). *Social movements in advanced capitalism: The political economy and cultural construction of social activism.* Oxford: Oxford University Press.

Burstein, P. (1999). Social movement and public policy. In M. Guigni, D. McAdam, & C. Tilly (Eds.), *How social movements matter* (pp. 3–21). Minneapolis: University of Minnesota Press.

Dalton, R. (1996). *Citizen politics: Public opinion and political parties in advanced industrial democracies* (2nd ed.). Chatham, NJ: Chatham House.

De Weerd, M. (1999). *Sociaal psychologische determinanten van boerenprotest: Collectieve actie frames, identiteit en effectiviteit.* Unpublished dissertation. Free University, Amsterdam.

De Weerd, M., & Klandermans, B. (1999). Group identification and social protest: Farmer's protest in the Netherlands. *European Journal of Social Psychology, 29,* 1073–1095.

Della Porta, D. (1988). Recruitment into clandestine organizations: Leftwing terrorists in Italy. In B. Klandermans, H. Kriesi, & S. Tarrow (Eds.), *From structure to action. Comparing movement participation across cultures.* Greenwich, CT: JAI Press.

Della Porta, D. (1992a). On individual motivations in underground political organizations. In D. Della Porta (Ed.), *Social movements and violence: Participation in underground organizations, international social movement research* (Vol. 4, pp. 3–28). Greenwich, CT: JAI-Press.

Della Porta, D. (1992b). Political socialization in left-wing underground organizations: Biographies of Italian and German militants. In D. Della Porta (Ed.), *Social*

movements and violence: Participation in underground organizations, international social movement research (Vol. 4, pp. 259–290). Greenwich, CT: JAI Press.

Della Porta, D., & Reiter, H. (1998). *The policing of protest in contemporary democracies.* Minneapolis: University of Minnesota Press.

Diani, M., & McAdam, D. (2002). *Social movements and networks: Relational approaches to collective action.* Oxford: Oxford University Press.

Downton, J. V., & Wehr, P. (1991). Peace movements: The role of commitment and community in sustaining member participation. *Research in Social Movements, Conflicts and Change, 13,* 113–134.

Downton, J., Jr., & Wehr, P. (1997). *The persistent activist: How peace commitment develops and survives.* Boulder, CO: Westview Press.

Fendrich, J. M. (1993). *Ideal citizens.* Albany: SUNY Press.

Ferree, M. M. (1992). The political context of rationality: Rational choice theory and resource mobilization. In A. Morris & C. M. Mueller (Eds.), *Frontiers in social movement theory* (pp. 29–52). New Haven: Yale University Press.

Fillieule, O. (1998). Plus ça change, moins ça change. Demonstrations in France in nineteen-eighties. In *Act of dissent. New developments in the study of protest* (pp. 199–226).

Fine, G. A. (1995). Public narration and group culture: Discerning discourse in social movements. In H. Johnston & B. Klandermans (Eds.), *Social movements and culture* (pp. 127–143). Minneapolis: University of Minnesota Press.

Friedhelm, N., & Rucht, D. (1993). Auf dem Weg in die Bewegungsgesellschaft? Über die Stabilisierbarkeit sozialer Bewegungen. *Soziales Welt, 44,* 305–326.

Gamson, W. A. (1992). The social psychology of collective action. In A. Morris & C. McClurg Mueller (Eds.), *Frontiers in social movement theory* (pp. 53–76). New Haven: Yale University Press.

Gerhards, J., & Rucht, D. (1992). Mesomobilization: Organizing and framing in two protest campaigns in West Germany. *American Journal of Sociology, 98,* 555–596.

Giugni, M. (1998). Was it worth the effort? The outcomes and consequences of social movements. *Annual Review of Sociology, 24,* 371–93.

Giugni, M., McAdam, D., & Tilly, C. (1999). *How social movements matter.* Minneapolis: University of Minnesota Press.

Goldstone, J. A., & Tilly, C. (2001). Threat (and opportunity): Popular action and state response in the dynamics of contentious action. In R. R. Aminzade, J. A. Goldstone, D. McAdam, E. Perry, W. H. Sewell, Jr., S. Tarrow, & C. Tilly (Eds.), *Silence and voice in the study of contentious politics* (pp. 179–194). Cambridge: Cambridge University Press.

Goldstone, R., & McAdam, D. (2001). Contention in demographic and life-course context. In R. R. Aminzade, J. A. Goldstone, D. McAdam, E. Perry, W. H. Sewell, Jr., S. Tarrow, & C. Tilly (Eds.), *Silence and voice in the study of contentious politics* (pp. 195–221). Cambridge: Cambridge University Press.

Goodwin, J., Jasper, J., & Polletta, F. (2001). Why emotions matter. In J. Goodwin, J. Jasper, & F. Polletta (Eds.), *Passionate politics, emotions and social movements* (pp. 1–24). Chicago: University Press of Chicago.

Goslinga, S. (2003). *Binding aan de vakbond. (Union Commitment).* Unpublished doctoral dissertation. Amsterdam: Free University.

Gurr, T. R. (1970). *Why men rebel.* Princeton: Princeton University Press.

Gusfield, J. R. (1963). *Symbolic crusade: Status politics and the American temperance movement.* Urbana: University of Illinois Press.

Hegtvedt, K. A., & Markovsky, B. (1995). Justice and injustice. In K. S. Cook, G. A. Fine, & J. S. House (Eds.), *Sociological perspectives in social psychology* (pp. 257–280). Boston: Allyn and Bacon.

Hirsch, E. L. (1990). Sacrifice for the cause: The impact of group processes on recruitment and commitment in protest movements. *American Sociological Review, 55,* 243–254.

Hirschman, A. O. (1970). *Exit, voice and loyalty: Responses to decline in firms, organizations and states.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Hoffer, E. (1951). *The true believer.* New York: Harper.

Hornsey, M. J., & Hogg, M. A. (forthcoming). Integroup similarity and subgroup relations: Some implications for assimilation. *Personality and Social Psychology Bulletin.*

Huddy, L. (2001). From social to political identity: A critical examination of social identity theory. *Political Psychology, 22,* 127–156.

Ignazi, P., & Ysmal, C. (1992). New and old extreme right parties. The French Front National and the Italian Movimento Sociale. *European Journal of Political Research, 22,* 101–121.

Irvin, C. (1999). *Militant nationalism: Between movements and party in Ireland and the Basque country.* Minneapolis: University of Minnesota Press.

Jasper, J. M. (1997). *The art of moral protest. Culture, biography, and creativity in social movements.* Chicago: University of Chicago Press.

Jasper, J. M. (1998). The emotions of protest: Affective and reactive emotions in and around social movements. *Sociological Forum, 13,* 397–424.

Jenkins, J. C., & Klandermans, B. (1995). *The politics of social protest: Comparative perspectives on states and social movements.* Minneapolis: University of Minnesota Press.

Jenkins, J. C. (1995). Social movements, political representation, and the state: An agenda and comparative framework. In J. C. Jenkins & B. Klandermans (Eds.), *The politics of social protest: Comparative perspectives on states and social movements* (pp. 14–35). Minneapolis: University of Minnesota Press.

Katzenstein, M. F. (1998). *Faithful and fearless: Moving feminist protest inside the church and military.* Princeton: Princeton University Press.

Kelly, C., & Breinlinger, S. (1996). *The social psychology of collective action.* Basingstoke, England: Taylor and Francis.

Kitschelt, H. (1995). *The radical right in western Europe.* Ann Arbor: Michigan University Press.

Klandermans, B. (1984). Mobilization and participation: Social psychological expansions of resource mobilization theory. *American Sociological Review, 49,* 583–600.

Klandermans, B. (1986). Psychology and trade union participation: Joining, acting, quitting. *Journal of Occupational Psychology, 59,* 189–204.

Klandermans, B. (1989a). Leadership and decision making. In B. Klandermans (Ed.), *Organizing for change: Social movement organizations in Europe and the United States. International Social Movement Research,* (Vol. 2, pp. 215–224). Greenwich, CT:JAI Press.

Klandermans, B. (1989b). Organizational effectiveness. In B. Klandermans (Ed.), *Or-*

ganizing for change: Social movement organizations in Europe and the United States. International Social Movement Research (Vol. 2, pp. 383–394). Greenwich, CT: JAI–Press.

Klandermans, B. (1992a). Trade union participation. In J. F. Hartley & G. M. Stephenson (Eds.), *Employment relations: The psychology of influence and control at work* (pp. 184–202). Oxford: Blackwell.

Klandermans, B. (1992b). The social construction of protest and multi-organizational fields. In A. Morris & Carol Mueller (Eds.), *Frontiers in social movement theory.* New Haven: Yale University Press.

Klandermans, B. (1993). A theoretical framework for comparisons of social movement participation. *Sociological Forum, 8*, 383–402.

Klandermans, B. (1997). *The social psychology of protest.* Oxford: Blackwell.

Klandermans, B. (2000a). Identity and protest: How group identification helps to overcome collective action dilemmas. In M. Van Vugt, M. Snyder, T. R. Tyler, & A. Biel (Eds.), *Cooperation in modern society: Promoting the welfare of communities, states, and organizations* (pp. 162–183). London: Routledge.

Klandermans, B. (2000b). Social movements: Trends and turns. In A. Sales & S. Quah (Eds.), *International handbook of sociology* (pp. 236–254). London: Sage.

Klandermans, B. (2001). Why movements come into being and why people join them. In J. Blau (Ed.), *Blackwell's compendium of sociology* (pp. 268–281). Oxford: Blackwell.

Klandermans, B., & De Weerd, M. (2000). Group identification and political protest. In S. Stryker, T. Owens, & R. W. White (Eds.), *Social psychology and social movements: Cloudy past and bright future* (pp. 68–92). Minneapolis: University of Minnesota Press.

Klandermans, B., De Weerd, M., Sabucedo, J. M., & Rodriguez, M. (2001). Framing contention: Dutch and Spanish farmers confront the EU. In D. Imig & S. Tarrow (Eds.), *Contentious Europeans: Protest and politics in an integrating Europe* (pp. 77–96). Boulder, CO: Rowman and Littlefield.

Klandermans, B., & Goslinga, S. (1996). Media discourse, movement publicity and the generation of collective action frames: Theoretical and empirical exercises in meaning construction. In D. McAdam, J. McCarthy, & M. Zald (Eds.), *Opportunities, mobilizing structures, and frames: Comparative applications of contemporary movement theory.* Cambridge: Cambridge University Press.

Klandermans, B., & Oegema, D. (1987). Potentials, networks, motivations and barriers: Steps toward participation in social movements. *American Sociological Review, 5*, 519–531.

Klandermans, B., Sabucedo, J. M., & Rodriguez, M. (2002). Politicization of collective identity: Farmer's identity and farmer's protest in the Netherlands and Spain. *Political Psychology, 23*, 235–251.

Klandermans, B., Sabucedo, J. M., & Rodriguez, M. (2001). Will the skin be nearer than the shirt? Multiple identities among farmers in the Netherlands and Spain. Unpublished paper, Amsterdam/Santiago de Compostela.

Klandermans, B., & Visser, J. (red.) (1995). *De vakbeweging na de welvaartsstaat.* Assen: Van Gorcum.

Knoke, D. (1990). *Political networks. The structural perspective.* New York: Cambridge University Press.

Kornhauser, W. (1959). *The politics of mass society.* Glencoe, IL: Free Press.

Kriesi, H., Koopmans, R., Duyvendak, J. W., & Guigni, M. G. (1995). *New social movements in Western Europe: A comparative analysis.* Minneapolis: University of Minnesota Press.

Kurtz, S. (2002). *All kinds of justice: Labor and identity politics.* Minneapolis: University of Minnesota Press.

Le Bon, G. (1903/1960). *The crowd: A study of popular mind.* New York: Viking Press.

Marwell, G., Aiken, M., & Demerath III, N. J. (1987). The persistence of political attitudes among 1960s civil rights activists. *Public Opinion Quarterly, 51,* 359–375.

Marwell, G., & Oliver, P. (1993). *The critical mass in collective action. A micro-social theory.* Cambridge: Cambridge University Press.

McAdam, D. (1982). *Political process and the development of black insurgency.* Chicago: University of Chicago Press.

McAdam, D. (1986). Recruitment to high risk activism: The case of freedom summer. *American Journal of Sociology, 92,* 64–90.

McAdam, D. (1988). *Freedom summer.* New York: Oxford University Press.

McAdam, D., McCarthy, J., & Zald, M. N. (1996). *Comparative perspectives on social movements. Political opportunities, mobilizing structures, and cultural framing.* Cambridge: Cambridge University Press.

McAdam, D., & Sewell, W. H., Jr. (2001). It's about time: Temporality in the study of social movements and revolutions. In R. R. Aminzade, J. A. Goldstone, D. McAdam, E. Perry, W. H. Sewell, Jr., S. Tarrow, & C. Tilly (Eds.), *Silence and voice in the study of contentious politics* (pp. 89–125). Cambridge, MA: Cambridge University Press.

McAdam, D., Van Dyke, N., Munch, A., & Shockey, J. (1998). *Social movements and the life-course.* Unpublished manuscript, Department of Sociology, University of Arizona, Tucson.

McCarthy, J. D., & Zald, M. (1976). Resource mobilization and social movements: A partial theory. *American Journal of Sociology, 82,* 1212–1241.

McPhail, C., & McCarthy, J. D. (1998). In D. Della Porta & H. Reiter (Eds.), *The policing protest* (p. 22). Minneapolis: University of Minnesota Press.

Meyer, D., & Tarrow, S. (1998). *The social movement society: Contentious politics for a new century.* Boulder, CO: Rowman and Littlefield.

Meyer, J. P., & Allen, N. J. (1991). A three component conceptualization of organizational commitment. *Human Resource Management Review, 1,* 61–89.

Meyer, J. P., Allen, N. J., & Gellatly, I. R. (1993). Affective and continuance commitment to the organization: Evaluation of measures and analysis of concurrent and time-lagged relations. *Journal of Applied Psychology, 75,* 710–720.

Miller, B. (2000). *Geography and social movements: Comparing antinuclear activism in the Boston area.* Minneapolis: University of Minnesota Press.

Minkenberg, M. (1998). *Die neue radikale rechte im vergleich, USA, Frankreich, Deutschland.* Opladen/Wiesbaden, Westdeutscher Verlag.

Moreland, R. L., & Levine, J. (1982). Socialization in small groups: Temporal changes in individual-group relations. *Advances in Experimental Social Psychology, 15,* 137–192.

Nandram, S. (1995). *Het beredeneerd aan-en afmelden als kaderlid. Een studie naar het vrijwilligerswerk binnen een vakbond.* [Reasoned application and defection as

union militant. A study of volunteers within labor unions]. Unpublished doctoral dissertation, Free University, Amsterdam.
Neidhardt, F., & Rucht, D. (1993). Auf dem Weg in die Bewegungsgesellschaft? Über die Stabilisierbarkeit sozialer Bewegungen. *Sozialer Welt, 44*, 305–326.
Oberschall, A. (1973). *Social conflict and social movements.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
Oegema, D. (1993). *Tussen petitie en perestroika. De nadagen van de Nederlandse vredesbeweging.* Unpublished doctoral dissertation, Free University, Amsterdam.
Oegema, D., & Klandermans, B. (1994). Non-conversion and erosion: The unwanted effects of action mobilization. *American Sociological Review, 59,* 703–722.
Oliver, P. E. (1980). Rewards and punishments as selective incentives for collective action: Theoretical investigations. *American Journal of Sociology, 85,* 1356–375.
Oliver, P. E. (1984). If you don't do it, nobody else will: Active and token contributors to local collective action. *American Sociological Review, 49,* 601–610.
Oliver, P. E., & Johnston, H. (2000). What a good idea! Ideology and frames in social movement research. *Mobilization, 5,* 37–54.
Olson, M. (1968). *The logic of collective action. Public goods and the theory of groups.* Cambridge, MA: Harvard University Press.
Opp, K-D. (1989). *The rationality of political protest. A comparative analysis of rational choice theory.* Boulder, CO: Westview.
Orfali, B. (1990). *L'adhésion au Front national. De la minorité au mouvement social.* Paris: Kimé.
Parkinson, B., & Manstead, A. S. R. (1993). Making sense of emotions in stories and social life. *Cognition and Emotion, 7,* 295–323.
Pichardo, N. (1997). New social movements: A critical review. *Annual Review of Sociology, 23,* 411–430.
Raeburn, N. (2001). *The rise of lesbian, gay, and bisexual rights in the corporate workplace.* Unpublished doctoral dissertation, Ohio State University, Columbus.
Rochon, T. R. (1998). *Culture moves: Ideas, activism, and changing values.* Princeton: Princeton University Press.
Roth, S. (1997). *Political socialization, bridging organization, social movement interaction: The coalition of labor union women (1974–1996).* Unpublished dissertation, University of Connecticut, Hartford.
Rucht, D. (1998). The structure and culture of collective protest in Germany since 1950. In D. S. Meyer & S. Tarrow (Eds.), *The social movement society, contentious politics for a new century* (pp. 29–59). Lanham, MD: Rowman and Littlefield.
Rule, James B. (1989). Rationality and non-rationality in militant collective action. *Sociological Theory, 7,* 145–160.
Searles, R., & Williams, J. A., Jr. (1962). Negro college students' participation in sit-ins. *Social Forces, 40,* 215–220.
Sears, D. O., & Funk, C. (1991). The role of self-interest in social and political attitudes. *Advances in Experimental Psychology, 24,* 1–91.
Sewell, W., Jr. (2001). Space in contentious politics. In R. R. Aminzade, J. A. Goldstone, D. McAdam, E. Perry, W. H. Sewell, Jr., S. Tarrow, & C. Tilly (Eds.), *Silence and voice in the study of contentious politics* (pp. 51–88). Cambridge: Cambridge University Press.
Sherkat, D. E., & Blocker, T. J. (1997). Explaining the political and personal consequences of protest. *Social Forces, 75,* 1049–76.

Shock, K. (forthcoming). *The politics of people power: Nonviolent action and social movements in non-democracies.* Minneapolis: University of Minnesota Press.

Simon, B. (1998). Individuals, groups, and social change: On the relationship between individual and collective self-interpretations and collective action. In C. Sedikides, J. Schopler, & C. Insko (Eds.), *Intergroup cognition and intergroup behavior* (pp. 257–282). Mahwah, NJ: Erlbaum.

Simon, B. (1999). A place in the world: Self and social categorization. In T. R. Tyler, R. M. Kramer, & O. P. John (Eds.), *The psychology of the social self* (pp. 47–69). Mahwah, NJ: Erlbaum.

Simon, B., & Klandermans, B. (2001). Towards a social psychological analysis of politicized collective identity: Conceptualization, antecedents, and consequences. *American Psychologist, 56,* 319–331.

Simon, B., Loewy, M., Stürmer, S., Weber, U., Kampmeier, C., Freytag, P., Habig, C., & Spahlinger, P. (1998). Collective identity and social movement participation. *Journal of Personality and Social Psychology, 74,* 646–658.

Snow, D. A., & Benford, R. D. (1988). Ideology, frame resonance, and participant mobilization. In B. Klandermans, H. Kriesi, & S. Tarrow (Eds.), *From structure to action: Comparing movement participation across cultures, international social movement research* (Vol. 1, pp. 197–218). Greenwich, CT: JAI Press.

Snow, D., & Benford, R. D. (2000). Clarifying the relationship between framing and ideology. *Mobilization, 5,* 55–60.

Snow, D. A., Rochford, E. Burke Jr., Worden, S. K., & Benford, R. D. (1986). Frame alignment processes, micro-mobilization and movement participation. *American Sociological Review, 51,* 464–481.

Stürmer, S. (2000). *Soziale Bewegungsbeteiligung: Ein psychologisches Zwei-Wege Modell.* Unpublished doctoral dissertation, University of Kiel, Kiel Germany.

Tarrow, S. (1988). Old movements in new cycles: The career of a neighborhood religious movement in Italy. In B. Klandermans, H. Kriesi, & S. Tarrow (Eds.), *From structure to action: Comparing movement participation across cultures* (pp. 281–305). Greenwich, CT: JAI Press.

Tarrow, S. (1994). *Power in movement. Social movements, collective action and mass politics in the modern state.* Cambridge: Cambridge University Press.

Tarrow, S. (1998). *Power in movement. Social movements, collective action and mass politics in the modern state* (2nd ed.). Cambridge: Cambridge University Press.

Taylor, V., & Whittier, N. E. (1995). Analytical approaches to social movement culture: The culture of the women's movement. In H. Johnston & B. Klandermans (Eds.), *Social movements and culture* (pp. 163–187). Minneapolis: University of Minnesota Press.

Teske, N. (1997). *Political activists in America. The identity construction model of political participation.* Cambridge: Cambridge University Press.

Tilly, C. (1978). *From mobilization to revolution.* Reading, MA: Addison-Wesley.

Tristan, A. (1987). *Au Front.* Paris: Gallimard.

Turner, J. C. (1999). Some current issues in research on social identity and self-categorization theories. In N. Ellemers, R. Spears, & B. Doosje (Eds.), *Social identity* (pp. 6–34). Oxford: Blackwell.

Turner, J. C., Oakes, P. J., Haslam, A., & McGarty, C. (1994). Self and collective: Cognition and social context. *Personality and Social Psychology Bulletin, 20,* 454–463.

Turner, R. H., & Killian, L. M. (1972). *Collective behavior* (2nd ed.). Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
Tyler, T. R., Boeckmann, R. R., Smith, H. J., & Huo, Y. J. (1997). *Social justice in a diverse society.* Boulder, CO: Westview Press.
Tyler, T. R., Smith, H. (1998). Social justice and social movements. In D. Gilbert, S. T. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *Handbook of social psychology* (4th ed., pp. 595–626). New York: McGraw-Hill.
Van den Putte, B. (1995). Uit de bond: Bedanken als vakbondslid. In B. Klandermans & J. Visser (Eds.), *De vakbeweging na de welvaartsstaat* (pp. 87–112). Meppel, Netherlands: Van Gorcum.
Walgrave, S., & Manssens, J. (2000). The making of the white march: The mass media as a mobilization alternative to movement organizations. *Mobilization, 5,* 217–240.
Walsh, E. J. (1988). *Democracy in the shadows: Citizen mobilization in the wake of the accident at Three Mile Island.* Westport, CT: Greenwood Press.
Whalen, J., & Flacks, R. (1980). The Isla Vista "bank burners" ten years later: Notes on the fate of student activism. *Sociological Focus, 13,* 215–236.
White, R. W. (1993). *Provisional Irish Republicans. An oral and interpretive history.* Westport, CT: Greenwood Press.

الفصل العشرون

الإبادة الجماعية والقتل الجماعى والنزاع المتصلب:
الجذور والتطور والوقاية والتوفيق[٣٣٣]

ارفين شتاوب ودانيل بار تال

لقد اتصف القرن العشرون، كما لاحظ العديد من المعلقين بأنه قرن العنف الجماعى الكبيرحيث لقى أثناءه الملايين من الناس حتفهم. وخلال النصف الثانى من القرن، حدث هذا العنف داخل الدول بين المجموعات المتباينة فى العرق والدين والإيديولوجية السياسية وجداول الأعمال والسلطة والمزايا. وقد بينت دراسة "أقليات فى خطر" انخفاضا ملحوظا فى عدد حملات الاعتراض الجديد والتمرد القائم على أساس العلاقات منذ عام ١٩٩٢ وكذلك الانخفاض فى حدة الحملات المستمرة .(Gurr 2001) ولكن على الرغم من هذه الملاحظة، كان حجم العنف الجماعى كبيرًا للغاية فى التسعينيات كما أشارت إلى ذلك حالات رواندا ويوغوسلافيا السابقة وسرى لانكا وأنجولا وسيراليون وبقاع أخرى فى أفريقيا والعنف فى الشرق الأوسط وأماكن أخرى. وقد يتنبأ المرء أنه مع التغيرات العظيمة المستمرة فى التكنولجيا حول العالم، ونظم المعلومات والقيم والتنظيم الاجتماعى والنظم السياسية ومع وجود اختلافات كبيرة بين الأغنياء والفقراء ومع الزيادة فى السكان والعولمة وتطلعات المجموعات لمزيد من الحقوق أو الحكم الذاتى ومع زيادة

(٣٣٣) قامت بترجمة هذا الفصل مشيرة الجزيرى.

الأصولية، سوف تصبح النزاعات والعنف بين المجموعات مشكلة كبيرة فى القرن الجديد. (Staub, 1999a)

وفى ضوء هذا التنبؤ، تصبح مهمة الوقاية من العنف الجماعى وخاصة النزاعات المتصلبة والقتل الجماعى، مهمة صعبة. وبالإضافة إلى أنها تخلق قدرًا كبيرًا من المعاناة الإنسانية فى مكان واحد، كثيرًا ما يفيض العنف والنزاع بين المجموعات عابرًا الحدود ليهدد أمن الأمم الأخرى فضلاً عن المكانة الأخلاقية للجماعة الدولية التى كثيرًا ما تكون سلبية، بل متورطة، فى الحالات التى تساند فيها بعض الأمم مرتكبى الحوادث. ومن شأن العلماء الاجتماعيين أن يساهموا فى تقديم فهم لأصول وديناميات ونتائج العنف الجماعى. كما أن بإمكانهم بل عليهم أن يطوروا أيضا مفاهيم للوقاية منه وبذل الجهود تجاه تحقيق هذا الهدف.

إن العنف الجماعى بين المجموعات هو فئة واسعة من العنف مع وجود أفعال وعمليات عديدة (انظر مثلا (Brass, 1996; Brubaker El Laitin .(1991ويشير إلى مجموعتين أو أكثر تضران بعضهما البعض: على الأقل مجموعة تتصرف ضد الأخرى أو مجموعتين تعملان ضد بعضهما مع وقوع عدد كبير من الضحايا من جراء تلك التصرفات. وقد تعتبر الأفعال التى يقوم بها الأفراد الذين يصيبون أو يقتلون آخرين – تعتبر عنفًا داخل المجموعة حينما يتصرف الأفراد كأعضاء فى مجموعة.

يركز هذا الفصل على النزاع المتصلب وعلى القتل الجماعى. ومن الغريب أنه بالرغم من الصلات القوية بين هاتين الظاهرتين إلا أنه لا يوجد قدر كبير من التكامل فى دراستهما .(Browm 1995) سوف نحاول إذن أن نخلق صلات بين هذين المجالين حينما نقوم بوصف أصولهما، وديناميتهما وتوقفهما والوقاية منهما. ومن خلال تبنى مقاربة متداخلة فى العلوم المعرفية، وهو أمر مركزى لدراسة علم النفس السياسى، سوف نقوم بتحديد

الآثار التى تعمل على مستوى النظام system أى الأوضاع الهيكلية مثل تدابير القوة والمؤسسات، والأوضاع الاجتماعية الراهنة، والعوامل الثقافية وخاصة الديناميات النفسية المتعلقة بالمعتقدات والقيم والشعور والدوافع التى يشترك فيها أعضاء المجموعة، ثم نتناول الوقاية من القتل الجماعى والنزاع المتصلب ونقوم بالتركيز على دور الأمم المتفرجة وتضميد الجراح والتوفيق بعد حدوث النزاع المتصلب أو القتل الجماعى وهى أمور مهمة لمنع تكرار حدوثه.

التعريفات والمفاهيم المركزية:

العنف المتصلب

تنشأ النزاعات بين المجموعات العرقية والدينية والسياسية وبين المجتمعات أو الأمم حين ينظر إلى أهدافها ونواياها وقيمتها وأفعالها على أنها متضاربة (Bar-Tal, Kruglanski, and Klar, 1989; Mitchell, 1981, rubin Pruitt, and Kim, 1994)، وأنها جزء لا يتجزأ من العلاقات داخل المجموعة. وتنشأ تلك النزاعات حول موضوعات ملموسة تتعلق بالأرض والموارد المادية وإمكانية الحصول على الفرص والسلطة والمزايا (Gurr 2001) إلا أن العديد منها يتعلق أيضا – وقد يكون أيضا متأصلاً فى المقام الأول فى – قضايا غير ملموسة أو قوى نفسية مثل القيم والمثل والهوية وسوء الظن أو إدراك التهديد من الجانب الآخر .(Ross, 1993; Staub 1989). وما يهمنا فى هذا المقام هو النزاعات الحادة التى تنطوى على عنف جماعى مثل تلك التى تحدث فى شمال إيرلندا بين البروتستانت والكاثوليك وفى تركيا بين الأتراك والأكراد وفى روندا بين الهوتوس والتونسى وفى كشمير وفى الشرق الأوسط. تلك هى أنواع الصراعات التى وصفت بأنها ممتدة (Azar, 1990; Brecher and Wilkenfeld, 1988; Crighton and MacIver, 1990) وتنطوى على صراعات

مستمرة (مثل Goertz and Diehl, 1993; Huth and Russett, 19903; Mor and Maoz, 1999). ومتأصلة (مثل Burton, 1987; Mitchell 1981 كما أطلق عليها أيضا الصراعات أو السياسية العرقية. (Chirot and Seligman, 2001)وسوف نطلق عليها اسم الصراعات المتصلبة أى التى تنطوى على عنف جماعى ولم تجد طريقها إلى الحل سواء عن طريق المفاوضات أو استخدام القوة. ونحن ننظر إلى التصلب على أساس كونه نقطة النهاية بالنسبة لبعد معين. وقد قام Kriesberg (1993, 1998b)بتحديد العناصر الأربعة الأولى الموصوفة هنا والتى تضع النزاعات على الجانب المتصلب من هذا البعد كما أضاف Bar-Tal (1998)العناصر الثلاثة التالية:

١- الصراعات المتصلبة هى صراعات ممتدة تستمر على الأقل لجيل وتنطوى على عدة مواجهات عبر الزمن تؤدى إلى إنتاج قدر كبير من الكراهية والبغضاء.
٢- هى صراعات عنيفة فهى تنطوى ليس فقط على قتل الجنود والمعارضين المسلحين ولكن أيضًا على قتل المدنيين (بما فى ذلك النساء والأطفال) وتدمير الممتلكات وخلق اللاجئين واقتراف الفظائع.
٣- ينظر إليها على أنها غير قابلة للتوفيق إذ ترى الأطراف أن أهدافها متناقضة بشكل جذرى وتلتزم بها بدون أى تنازل وتتأهب لاستمرار النزاع.
٤- تتطلب النزاعات استثمارات واسعة النطاق إذ يقوم أطراف النزاع باستثمارات عسكرية واقتصادية ونفسية كبيرة حتى يتعاملوا بنجاح مع الوضع.
٥- تتصف الصراعات بالشمولية، إذ تغطى كافة الجوانب. وينظر إلى الصراعات المتصلبة على أنها تدور حول الأهداف والحاجات الوجودية المادية وغير الملموسة والتى تتضمن عدة مجالات تتعلق

بالحياة الشخصية وحياة المجموعة مثل الإقليم والموارد والتوظيف والهوية والقيم والدين.

٦- أنها صراع صفرى zero sum إذ يحجم الأطراف عن تغيير أهدافهم وينفون أهداف الخصم ولا يرون أية إمكانية للتنازل. لذلك يرى كل طرف من الأطراف أن أى مكسب على جانب الطرف الأخر هو خسارة لهم وأن أية خسارة للأخرين هى مكسب لهم ويسعون على هذا الأساس إلى إنزال الخسارة بالطرف الآخر ومنعه من المكسب (Ordeshook, 1966)

٧- أنها مركزية بمعنيين: الأول الحياة النفسية لأعضاء المجموعة المنشغلين بشكل مستمر بموضوع النزاع فى أفكارهم ومشاعرهم، (مثلا ألا يشعر الفرد أبدًا بأنه آمن من الأذى) وثانيا، فى الحياة العامة، وفى وسائل الإعلام وفى مفصلة الزعماء للموضوع وفى بروزه على جدول أعمال القضايا والنقاش العام. وينخرط أعضاء المجموعة بشكل دائم فى شأن النزاع المعقد كما يصبح أمرًا مهمًا فى اتخاذ المجموعة للقرارات. وإجمالا تعتبر طبيعة مجموعة الصفر، كونها جامعة والعنف وطول المدة مؤشرت ذات أهمية خاصة فيما يتعلق بالنزاع المتصلب (Doyle and Sambani, 2000)

وللنزاع الممتد أثر عميق على الأطراف ذات الشأن فهو يفرز ثقافة وروحًا للنزاع Bar-Tal 2006, Ross, 1998 كما يصبح محفورا فى ذاكرة المجتمعات المعنية Fentress El Wickman 1992; Halbswachs 1992; Irwin-Zarecka, 1994)

كما تنتقل من جيل إلى جيل بشكل يقوى من العداء والبغضاء ويدعم من استمرار النزاع.

الإبادة الجماعية والقتل الجماعى

قد تتطور الإبادة الجماعية أو القتل الجماعى من النـزاع ولا سيما النزاع المتصلب كما هوالحال فى رواندا، غير أنها ممكن أن تحدث بدون وجود نزاع حقيقى بين المجموعات كما كان الحال فى إبادة اليهود. وقد تؤدى بعض العمليات التى نعرضها فى الجزء التالى مثل بخس القدر devaluation وكبش الفداء إلى انتقاء مجموعة ما كعدو إيديولوجى حتى فى عدم وجود نزاع حقيقى.

والإبادة هى محاولة لمحو مجموعة كاملة من البشر إما مباشرة عن طريق قتلهم أو غير مباشرة عن طريق خلق الظروف المواتية لموتهم أو منع تناسلهم (مثل التجويع أو منع الولادة). ويعتبر مؤتمر الأمم المتحدة عن الإبادة أن الإبادة هى أفعال يتم ارتكابها مع وجود نية تحطيم مجموعة قومية، أوعرقية، أو إثنية أو دينية كليًا أو جزئيا. ولم تتضمن اتفاقية الإبادة استئصال المجموعات السياسية ولكنها، بالرغم من ذلك، تعتبر إبادة وإن كانت قد أشير إليها بالإبادة السياسية.Politicide. (Harff and Gurr, 1990)

وتشير اتفاقية الإبادة إلى أن محو مجموعة ما "جزئيا" يعد إبادة. غير أن قتل مجموعات كبيرة من الناس بدون وجود النية لمحوهم كلهم كمجموعة يمكن على أفضل تقدير اعتباره قتلاً جماعيًا وقد يكون الدافع وراء القتل الجماعى شبيها بالإبادة (انظر أدناه) ولكنه قد يكون أيضا فى المقام الأول، لإلقاء الرعب والتحقق من الهيمنة على المجتمع بكامله، أو على مجموعة فرعية فى المجتمع أو تحطيم زعامتها أو إلقاء الرعب بين أفرادها. وقد يكون القتل الجماعى أيضا أحد سمات النزاع المتصلب. ففى القتل الجماعى. قد يكون تحديد من الذى سيقتل أقل دقة عنه فى الإبادة كما قد يكون عدد القتلى صغيرًا أو كبيرًا نسبيًا.

وقد ركزت الجهود الأكاديمية على تعريف الإبادة (انظر على سبيل المثال Bauer 1984; Chalk and Jonassohn, 1990; Dadrian, 1974; Dobkowski and Wallimann, 1992; Fein 1993; Hirsch 1995; Kressel 2002; Lemkin (1994) وعلى تسمية القتل الجماعي (مثل الإبادة السياسية، والـ democide. انظر Rummel 1994). وقد قدم (صفحة ٢٣ Chalk and Jonassohn 1990) تعريفًا فعالاً كالآتي: الإبادة هي شكل من أشكال القتل الجماعي من جانب واحد، تعبر من خلاله الدولة أو أية سلطة أخرى عن نيتها في تحطيم المجموعة كما يتم تعريفها بمعرفة الآثمين" وهذا التعريف، يدرج المجموعات السياسية تحت مسمى الإبادة الجماعية كما يتضمن الوسائل المباشرة وغير المباشرة للإزالة، وهو ما يتسق مع رأينا.

وإحدى فوائد تقديم تعريف دقيق قد يكون أنه عندما يعرف عنف ضد مجموعة كإبادة جماعية، فإن الجماعة الدولية، يدفعها الوازع الأخلاقي الخاص باتفاقية الإبادة الجماعية، تصبح أكثر ترجيحًا أن تسعى إلى إيقاف القتل. ولكن التعريف الدقيق قد يعني أيضًا شعور أقل بالالتزام بالتحرك كرد فعل "لمجرد" حدوث قتل جماعي. وقد تجلى ذلك في عام ١٩٩٤ حين قاومت الجماعة الدولية بما فيها الولايات المتحدة بقوة تعريف الإبادة المستمرة للتوتسي بروندا على أنها إبادة جماعية حتى تتجنب، فيما يبدو، الالتزام الأخلاقي بالتحرك.(des Forges, 1999; Gourevich, 1998; Powers, 2001, 2002)

والسبب المهم للتمييز بين الإبادة الجماعية والقتل الجماعي هو تطوير أفضل نظرية عن أصول كل منها والوقاية منهما. غير أن المؤثرات التي تؤدي إليها عادة ما تكون متشابهة. فالإبادة الجماعية كثيرًا ما تكون محصلة لتطور ما بحيث يصبح القتل الجماعي محطة في طريقها (Staub 1989). على سبيل المثال، كان هناك قتل جماعي في العقود السابقة على الإبادة الجماعية في تركيا ضد الأرمن وفي رواندا ضد التوتسي. وقد تكون النظريات الجيدة

هى أساس التقييم للظروف التى تنبئ باحتمال حدوث العنف الجماعى فى حالة معينة، إلا أنه لا يمكن فى الغالب التنبؤ بشكله.

وقد قدم عدد من الدراسين فئات للإبادة الجماعية. على سبيل المثال اقترح (1999 Smith) خمسة أنواع ذات أهداف أولية متباينة: تأديبية (يدفعها لوم الضحية والانتقام) ومؤسسية (إبادة جماعية ذات طابع روتينى كجزء من الحرب أو الغزو) منفعية (الهدف منها شكل من أشكال المكسب كما هو الحال فى الهيمنة الاستعمارية)، احتكارية (لتحديد من الذى يفوز بالسلطة ومن الذى سيحكم) وإيديولوجية (الرغبة فى خلق مجتمع أمثل ومحو كل ما هو غير نقى. ويكتب سميث Smith "إن المصدر الأكثر تواترًا للإبادة الجماعية فى القرن العشرين هو احتكار السلطة (ص٧، ١٩٩٩). ويتماشى هذا الرأى مع النتيجة التى توصل إليها فين Fein (1993) التى تقول بأن المطالب التى تتقدم بالمجموعات من أجل الحقوق والمزيد من الموارد كانت هى السبب الأكثر تواترًا للإبادة الجماعية منذ الحرب العالمية الثانية وفى تلك الحالات، تبدو الإبادة وكأنها تخرج من عباءة الصراع.

ومن المهم بمكان فهم القوى الدافعة وراء صراع عنيف معين حتى يتم تطوير ردود أفعال فعالة خاصة بالسياسات. وتماشيًا مع النقاش السابق، نرى أنه من الأفضل تطوير مفهوم عام عن الأصول والوقاية مع التطبيق المتأنى فى الحالات المحددة. ويمكن للمفهوم العام ممزوجًا بنظرة خاصة للعناصر المحددة فى موقف معين أن يشير بأفضل صورة إلى العناصر التى قد تكون ذات أهمية خاصة فى حالة معينة.

أصول وديناميات العنف الجماعى واستدامته:

سوف نسعى إلى وصف الأوضاع المجتمعية والعمليات النفسية والعناصر الثقافية التى تساهم فى الإبادة الجماعية فضلا عن القتل الجماعى

والعنف الذى يكون عادة متبادلاً كجزء من الصراع المتصلب، ويشار إليه كعنف جماعى، وذلك بالاستناد إلى أعمالنا (مثلا:

Staub 1989; 1996bK فى المطبعة، Bar-Tal, 1998, 2000b, فى المطبعة b انظر أيضًا االمصادر) وأعمال آخرين (مثلا Chalk and Jonassohn, 1990; Dadrian 1995; Fein 1979, 1993; Harff and Gurr, 1998; Melson 1992; Smith, 1999 Charny 1999)

ويشير التحليل التالى إلى مفهوم احتمالى، وهو أنه كلما زاد وجود التأثيرات التى نصفها هنا وكلما زادت حدتها، زاد احتمال حدوث العنف الحاد.

الأوضاع المحرضة والحاجات الإنسانية الأساسية:

كثيرًا ما تعد بعض الأوضاع الاجتماعية المعينة نقاطًا للبداية إذ يكون لها آثار نفسية ومن شأنها أن تحبط حاجات مهمة وهو ما قد يفضى إلى عمليات نفسية ومجتمعية تمثل تطورًا فى اتجاه العنف الجماعى وفى وجود بعض الخصائص الثقافية المشجعة (انظر الجزء التالى)، يصبح من الأرجح أن يكون للمحرضين تلك الآثار.

أوضاع حياتية صعبة:

يعد هذا المصطلح (Staub 1989) ملخصًا لوصف الصعوبات الاقتصادية والتوتر السياسى والفوضى والتغيير الاجتماعى الكبير والسريع التى تمثل نقاطا كافية – منفصلة أو مجتمعة – لبداية العمليات التى قد تؤدى إلى العنف الجماعى. ويتم تجميع هذه الأوضاع الاجتماعية المتباينة معًا لأنه قد يكون لها آثار نفسية شبيهة على الأفراد، ونتيجة لذلك، قد تدر عمليات اجتماعية شبيهة فى المجموعات.

وكمثال على ذلك، ساهمت الأوضاع الحياتية الصعبة بشكل كبير في دفع الحزب النازى إلى السلطة فى ألمانيا وهى المرحلة الأولى من عملية الإبادة الجماعية، وخسرت ألمانيا الحرب العالمية الأولى وأمليت عليها معاهدة سلام ساهمت فى خفض مستوى المعيشة بشكل ارتآه الألمان مهيناً. تلى ذلك ثورة وتغيير فى النظام وتضخم حاد وكساد وصراعات سياسية داخلية حادة مع وجود جيوش خاصة تحارب بعضها البعض وما هو أكثر من ذلك Graig 1982, Dejonge 1998, Staub 1989. وفى رواندا، كان لأوضاع الحياة الصعبة والصراع المتصلب آثار مجتمعية، فقد كانت هناك مشاكل اقتصادية حادة تتعلق بالزيادة السكانية والانخفاض الهائل فى أسعار القهوة والصفيح فى أسواق العالم، وهى تعد أكبر صادرات رواندا. كما كان هناك عدم رضا سياسى عميق وطلب على التغيير بالإضافة إلى صراع متصلب بين الهوتوس والتوتسى تحول إلى حرب أهلية. (desForges, 1999, Pruniet, 1995, Staub 1999a).

ويوصف فشل الحكومة أو الدولة كمساهم فى الإبادة الجماعية (Melson 1992, Harff and Gurr 1990). فالفشل الحكومى يعنى صعوبة فى أوضاع الحياة مثل المشاكل الاقتصادية أو الفوضى السياسية والصراع الذى يفشل القادة فى إدارته. ويؤثر هذا الفشل فى السكان والقادة أنفسهم. وما ينظر إليه كفشل للحكومة أو الدولة قد سبق الإبادة الجماعية فى عدد من الحالات مثل حالة الأرمن فى تركيا (Melson 1992)، ووصول هتلر إلى السلطة فى ألمانيا والتوتسى فى رواندا (des Forges 1999).

الحاجات الإنسانية الأساسية:

تحبط الأوضاع الحياتية الصعبة الحاجات النفسية الأساسية. فتلك الحاجات عامة، على الرغم من أن شكلها المحدد تحدده الثقافة وتنشئة الأفراد

وخبرات الحياة فى مجموعات معينة Staub, 1989; 1996b, 1999b 2001b وفى المطبعة انظر أيضًا (Burton 1990, Kelman 1990. وإحدى الحاجات الأساسية هى الحاجة إلى الأمن والشعور بأن الإنسان وأسرته والأشخاص الذين يهمونه وكافة أفراد مجموعته يتمتعون بالأمان بعيدًا عن الضرر الجسدى والنفسى وأنهم سيحصلون على الطعام والمأوى والضروريات الأساسية الأخرى للبقاء على الحياة. وإحدى الحاجات الأساسية الأخرى هى الهوية الإيجابية للشخص نفسه ومجموعته إذا كان يعتمد عليها أو ترتبط هويته بها. والحاجة الأخرى هى الحاجة للشعور بالكفاءة والتحكم والقدرة على حماية النفس والأسرة والمجموعة من الضرر وتحقيق أهداف مهمة، والحاجة إلى التواصل مع الأفراد الآخرين فضلا عن الجماعة أو المجموعة. والحاجة الأساسية الأخرى التى تبدو أقل ظهورًا هى فهم الواقع بشكل يجعل العالم ووضع الشخص بداخله مفهوما بشكل أوضح. وأخيرًا، للناس أيضا حاجات روحية للمعنى وتجاوز الذات وهو ما قد يكون محبطًا للغاية بسبب صعوبات الحياة والعنف.

إن صعوبة أوضاع الحياة تجعل الناس يفتقرون الأمن كما تجعلهم يشعرون بعدم الكفاءة وأنهم لا يسيطرون على الأوضاع، كما يتضاءل شعورهم بالذات. ويتجه الناس إلى التركيز على أنفسهم حين تصبح الحياة صعبة ويشعرون بأنهم منفصلون عن بعضهم البعض فى الوقت الذى يحتاجون فيه إلى الاتصال والدعم. إن مشاكل الحياة والفوضى المدجتمعية والتغيير تمثل تحديًا للنظرة التقليدية للعالم وتحبط الحاجة إلى فهم الواقع.

وللحاجات الأساسية صفة ملحة فهى فى حاجة إلى أن تلبى وإن لم يتم ذلك بشكل مرض، فهى سوف تلبى بشكل مدمر أى أنها قد تلبى على حساب أشخاص آخرين أو حتى على حساب الشخص نفسه حين تصبح تلبية حاجة معينة أمرًا محبطًا بالنسبة لحاجة أخرى، على سبيل المثال، قد تؤدى الحاجة

إلى الأمن والفعالية والتحكم والاحتفاظ بهوية إيجابية إلى الأفعال التى تفضى إلى ردود أفعال تقلل من الأمن (فــى المطبعــة Staub 1996b). ويــستطيع المحرضون أن يتسببوا فى عمليات اجتماعية نفسية بين مجموعــات النـــاس ويساهمون فى تطوير معتقدات مجتمعية تساعد فى تلبية الحاجات الأساســية ولكن فى نفس الوقت تحرك المجموعة فى اتجاه الثورة ضد محموعة أخرى أو تزيد من حدة الخلاف إذا ما كان هناك خلاف قائم بين المجموعة بالفعل.

الصراع بين المجموعات:

يمكن للصراعات أن تصبح عنيفة أو متصلة مع وجود درجة كبيــرة من العنف أو الاثنين معًا وقد يتطور هذا العنف ليصبح إبادة جماعية. وفــى أوضاع الصراع المتصلب، تعتبر المجموعة أهدافها ذات أهميــة وجوديــة وترى أن المجموعة الأخرى تمنعها من تحقيقهــا (انظــر Williams 1994). وينظر إلى الفجوة بين الأهداف المتضاربة على أنها فجوات واسعة لا يمكن التغلب عليها من خلال الحلول الوسطية. وقد ينتج هذا الإدراك بشكل سريع (أنظر أيضا Coleman 2000) من خلال الكلمات (تصريحات عن النوايــا أو المطالبة) أو الأفعال (حصار اقتصادى أو هجوم).

ولكن الصراعات المتصلبة قد تتطور بشكل بطئ أيضا مــن خــلال الأفكار التى تحدد أهداف ومصالح المجموعتين على أساس كونها متضاربة (الاعتقاد بان المجموعة الخاصة بطرف من الأطراف مستغلة، أو تعانى من التحيز ضدها أو تستحق الاستقلال الذاتى أو الاستقلال)، كما تدل على ذلــك حالة الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين أو جنوب أفريقيا. وقــد تبــادر مجموعة متغيرة من الناس بتقــديم الأفكــار (أو الأســاس الابيــستمولوجى للصراع). وقد يؤدى ذلك إلى الاحتجاج (Staub and Rosenthal 1994) ثم إلى الأفعال العنيفة لتحقيق هدف المجموعة. وتهــدد الأفعــال مــصالح وأمــن

المجموعة الأخرى كما تخلق ردود أفعال عنيفة. وتطور مفاهيم الصراع أو الإيديولوجيات (أنظر أدناه) مبررات وأسسًا منطقية كما تطور أيضا دوافع للفعل، إذ يصبح أعضاء المجموعة فى حالة تعبئة واسعة والتزام بأهداف المجموعة.

وقد يبدأ الصراع المتصلب بعنف محدود النطاق ينتج عنه ضحايا. إن لفقدان الحياة فى الصراع معنى شديد العاطفية وكثيرًا ما ينظر إليه كنتيجة لخرق المجموعة الأخرى لميثاق أخلاقى جوهرى. وينظر إلى المعاناة التى يتسبب فيها العنف على أنها مسألة جماعية، ويقع على عاتق المجموعة مسئولية معالجة وتعويض الضحايا من أجل منع تكرار العنف الجسدى والأخذ بالثأر منه (Frijda 1991 فى المطبعة Bar Tal). إذن تخلق الأفعال العنيفة والعقاب دورة متصاعدة، بحيث يفقد أحد الطرفين أو كلاهما عبر الزمن الرادع الأخلاقى، ومع تزايد عنف الصراعات ومع ازدياد حدة العنف، قد يؤدى هذا التطور إلى الحرب (Goertz and Diehl 1993)، أو إلى القتل الجماعى من جهة واحدة أو بالتبادل أو إلى الإبادة الجماعية ومثل هذا العنف يزيد بدوره قابلية الصراع للتصلب.

تزيد الحرب من احتمالات الإبادة الجماعية. فالإبادة الجماعية لقبائل التوتسى فى رواندا تمت فى سياق حرب أهلية، على الرغم من أنها حدثت أثناء وقف إطلاق النار بعد مفاوضات كانت تبدو ناجحة (Des Forges 1999, Staub 1999a). وقد تحدث الإبادة ليس فقط ضد العدو فى الحرب ولكن أيضا ضد مجموعة تبخس قيمتها أو عدو إيديولوجى مثلما كانت الحالة فى الهولوكوست التى حدثت أثناء الحرب العاليمة الثانية وإبادة الأرمن خلال الحرب العالمية الأولى. وقد توفر الحرب الغطاء اللازم لمثل هذا العنف وقد يقلل عنف الحرب من الموانع كما قد يضيف الإحباط فى تلبية الحاجات الأساسية فى الحرب إلى الأساس الدافعى وراء نشأة الإبادة الجماعية.

يصف النقاش السابق فى المقام الأول طبيعة وديناميات الصراع المتصلب. أما الأصول والأوضاع التى يؤدى فى سياقها إلى العنف الحاد، فسوف نتعرض لها فى جزء لاحق. وأحد تلك الأوضاع هو صراع حيوى فى المصالح يصعب حله. وقد يكون ذلك نتيجة لأسباب مادية: الأراضى المطلوبة من جهة الطرفين للحياة، والمياه الشحيحة التى تحتاجها المجموعتان، والاختلاف العميق فى السلطة والثروة والفرص. كما أن هناك أيضا الأسباب النفسية: أن ينظر إلى الأرض على أساس كونها جزءا من هوية المجموعة أو رأيها الكونى أو الإيديولوجيات التى تضفى المشروعية التى تزعم أن اختلافات السلطة على حق (Sidanius and Pratto1998)، وتاريخ يتصف بالخوف من الآخر ويبخس قيمته وانعدام الأمل فى حل الصراع من خلال الوسائل السلمية وتطور إيديولوجية المجموعة ومعتقداتها التى تكثف من حدة الكراهية.

وكثيرًا ما يعمل الصراع والأوضاع الحياتيه الصعبة معًا. فقد لا ينظر إلى الصراع البنائى مثل أوجه عدم المساواة فى المجتمع على أنها غير عادلة وقد لا تؤدى إلى أى نوع من الأفعال حتى تساهم أوضاع الحياة فى صعوبات الحياة وتزيد من حدة الحرمان النسبى لمجموعة مهمشة بالفعل (Leatherman, DeMars, Gaffney and Vayrynen 1999) ويخلق الصراع المتصلب بدوره مصاعب فى أوضاع الحياة فهو بطبيعته يدعو إلى التوتر والتهديد ويخلق شعورًا بعدم اليقين كما يتطلب استثمارات اقتصادية وعسكرية كبيرة (Bar Tal 1998) مما يجعل تلبية الحاجات الأساسية مثل حاجات الأمن والهوية الإيجابية وتفهم الواقع أمرًا صعبا (أنظر Burton 1990, Lederer, 1980; Kelman 1990; Staub 1989, 1999, 1999b).

المصلحة الذاتية:

المصلحة الذاتية أو الطمع قد يؤدى إلى العنف الجماعى حتى وإن لم تكن مصالح مجموعة ما – كما يتم تعريفها تاريخيا – فى صراع مع مصالح

مجموعة أخرى. إلا أن هناك الآن مجموعة ترغب فيما تحتاجه مجموعة أخرى، فالرغبة كثيرًا ما تعبر عن الطمع أكثر من الحاجة. ومن الحالات التاريخية الشائعة الحرب من أجل الغلبة فالمصالح الذاتية كثيرًا ما دخلت فى القتل الجماعى أو الإبادة الجماعية لمجموعات السكان الأصليين وقد تطالب المجموعة المهيمنة بالأرض التى تعيش عليها مجموعة السكان الأصليين بدون أن يكون لها أى حق تاريخى فى هذه الأرض كفضاء للسكن أو التنمية الاقتصادية (Hitchcock and Twedt, 1997). عندما وصل الفاتحون الأوروبيون إلى الأمريكتين، كان "الصراع" يتمثل فى رغبة الأوروبيين فى الحصول على ما كان يمكله الأمريكيون الأصليون مثل الذهب والأرض.

العمليات النفسية والمجتمعية والخصائص الثقافية التى تساهم فى العنف الجماعى:

تؤدى الأوضاع المعيشية الصعبة المتواصلة والصراعات المتواصلة إلى إحباط تلبية الحاجات الأساسية (Burton, 1990; Kelman, 1990; Lederer, 1980; STaub 1989, 1996b, 1999b وفى المطبعة b). كما تؤدى إلى ردود أفعال وعمليات اجتماعية مشتركة كرد فعل نحوها مثل التماثل المتزايد مع المجموعة وكبش الفداء وخلق إيديولوجيات مدمرة كما هو مشروح أدناه. وتساهم تلك الأوضاع فى جزء منها - فى تلبية الحاجات الأساسية، ولكنها قد تدفع المجموعة إلى استخدام العنف مع مجموعة أخرى. ومن الأرجح أن يحدث ذلك بالأخص حين تكون لثقافة المجموعة أو المجتمع خصائص معينة سوف نقوم بوصفها فى الجزء التالى. وتشترك هذه الأوضاع المثيرة مع الخصائص الثقافية فى إثارة العمليات النفسية والاجتماعية التى تعزز العنف.

التماثل القوى مع المجموعة:

تجعل الأوضاع المحرضة من الصعب على المرء أن يقف وحده فى مواجهة المشاكل التى يصادفها كفرد، فيتجه الناس إلى الابتعاد عن الهوية

الفردية التى تصبح ثقيلة الحمل حين يصبحون غير قادرين على توفير سبل العيش لأنفسهم وأسرهم أو تصيبهم البلبلة بسبب الفوضى السياسية والاجتماعية من حولهم أو يهددهم الصراع مع المجموعة الأخرى (Kecmanovic 1996; Staub, 2001b; Worchel, 1999) فيتجهون نحو الحركة الإيديولوجية للهوية مثل الخمير الحمر(٣٣٤) فى كمبوديا أو ازدياد التماثل مع مجموعة عرقية أو سياسية أو دينية ينتمون إلى عضويتها. وبدلاً من أن يكونوا أشخاصًا يصبحون نازيين أو شيوعيين أو ألمانًا أو صربًا أو هوتو أو إسرائيليين أو فلسطينيين – أكثر مما كانوا (انظر الفصل الخامس عشر)، فكرد فعل للهجوم على مركز التجارة العالمى والبنتاجون، أصبح الأمريكيون أكثر أمريكية عما كانوا من قبل. ومن شأن ذلك أن يقوى الهوية والصلة ويوفر شعورًا ما بالأمن ويساعد على تلبية الحاجات الأساسية الأخرى أيضا. ثم، كما يشير منظور الهوية الاجتماعية، (Tajfel, 1978, 1981)، يرفع الأفراد من شأن مجموعتهم، فى بداية الأمر من خلال تصغير الآخر نفسيًا عن طريق التقليل من قيمته ثم فى نهاية الأمر، الإضرار به (انظر Crighton and MacIver 1990).

كبش الفداء:

يعد لوم المجموعة الأخرى عن مشاكل الحياة رد فعل نفسى شائع ومن شأنه إثارة مجموعة ما ضد الأخرى. وعلى مدى الزمن يصبح الاعتقاد الشائع بين المجموعة أن الطرف الآخر على خطأ. ومن شأن الاعتقاد أن الشخص ليس مسئولاً عن الصعوبات الاقتصادية ومشاكل الحياة الأخرى أن

(٣٣٤) الخمير الحمر "Khmer Rouge" الحزب السياسى الشيوعى الحاكم فى كمبوديا منذ عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٧٩. والذى حاول تطبيق نوع راديكالى متشدد من الشيوعية يجبر من خلاله المواطنون على العمل الجماعى الشاق، وقد تم خلال هذه الحقبة إعدام ما يزيد عن مليون شخص فضلا عمن حكم عليهم بالأشغال الشاقة. (المراجع)

يقوى من هوية الفرد ويخلق الصلة حيث إن مثل هذا اللوم هو فـي حقيقـة الأمر عملية تخص المجموعة ويساعد الناس على فهم الحقائق الراهنة. ولقد لام الألمان اليهود عن الهزيمة فى الحرب العالمية الأولى وأضاف النازيون إلى ذلك بلومهم اليهود على تصاعد التهديدات الشيوعية، فضلا عـن كافـة المشاكل الأخرى التى أثرت فى الألمـان (Craig 1982, DeJong 1978). ولام الهوتوس التوتسى على مشاكلهم الاقتصادية والسياسية فى رواندا بالإضـافة إلى الحرب الأهلية (Des Forges, 1999, Staub 1991). وحين يفضى الصراع إلى تبادل الإيذاء والأضرار، يصبح من الـشائع لكـل مجموعـة أن تلـوم الأخرى وألا تقر بمساهمتها أو حتى تكون على وعى بها.

الإيديولوجيات والمعتقدات المجتمعية:

أحد الآثار العامة الظاهرة للأوضاع التحريضية هو تبنـى أو خلـق الإيديولوجيـة (Cash, 1996; Gatlun 1990; Staub, 1989, 1999a). وتعـرف الإيديولوجيا هنا بأنها التصورات عن التدابير المجتمعية المثلى. فالناس فـى حاجة إلى تصورات إيجابية فى الأوقات الصعبة، لكن الإيديولوجيات التـى تنذر بعنف المجموعة تصبح مدمرة لأنها تحدد أعداء يقفون فى طريق تحقيق الإيديولوجيا. وتبدو تلك الإيديولوجيات موجودة دائما فى الإبادة الجماعيـة. ففى بعض الأحيان، يصف التصور تدبيرا أمثل للإنسانية جمعـاء مثـل أن الشيوعية "إيديولوجيا عالمية أفضل" (Staub 1989) لقـد تبنـى الكمبوديـون الشيوعيون – الخمير الحمر، اعتقادا بالمساواة المجتمعيـة التامـة (Staub 1989). وفى أحيان أخرى تكون القومية بمعنى الرغبة فى خلق دولية خاصة أو فى أحيان أكثر -فى حالة الإبادة الجماعية- تحسين سلطتها أو هيبتهـا أو نقائها. فالأتراك الشبان، منظمو الإبادة الجماعية ضد الأرمن (Staub 1989)، كان لهم تصور عن تجديد عظمة تركيا. وكثيرًا ما تتـضمن الإيـديولوجيا

عناصر من الاثنين كما كان الحال فى الإيديولوجيا النازية بتصورها عن النقاء العرقى فضلا عن توفير فضاء أكثر اتساعًا للعيش لألمانيا (Hilberg 1961).

وكثيرا ما تحمى المجموعات القوية قوتها ومزاياها من خلال تطوير رؤية للعالم worldview أو إيديولوجيا تضفى المشروعية (Sidanius and Pratto, 1998) أو الاعتقاد فى التفوق النسبى (Gurr 2001) الذى يجعل من الصواب لهم أن يتمتعوا بالسلطة والمزايا. وحين يتحركون ضد مطالب مجموعة خاضعة، فإنهم بذلك يدافعون ليس فقط عن مزاياهم، ولكن أيضا عن رؤيتهم للعالم (Staub 1989). لقد استخدمت إيديولوجيات التنمية لاكتساب ملكية الأراضى وتبرير الأفعال الضارة ضد السكان الأصليين (Hitchock and Twedt 1997).

إن الإيديولوجيات هى شكل من المعتقدات المجتمعية التى تتطور فى كل المجتمعات (Bar Tal 2000b) وتوفر الأحجار اللازمة لبناء الإيديولوجيات المدمرة. لقد أدمجت المناهضة الألمانية للسامية والرغبة فى التوسع فى الإيديولوجيا النازية. والمعتقدات المجتمعية هى معتقدات يتقاسمها أفراد المجتمع حول الموضوعات والقضايا التى تهم المجتمع بصفة خاصة: أهدافه، وأساطيره، وذاكرته الجماعية، وصورته الذاتية، وآراء المجتمعات الأخرى الخ... وتساهم فى خلق الإحساس بانفراد وتميز المجموعة (Bar – Tal 2000b). كما تسعى إلى إيجاد معنى وخلق وواقع مشترك (أنظر Mannheim 1952) فهى تبنى المشاركة فى الإدراكات والمعايير والقيم كما تنهض باستقلال وتنسيق الأنشطة الاجتماعية وتخلق توجهات عاطفية جماعية ((Bar-Tal, 2001, Kemper, 1990. Markus and Kitayama, 1994) تصبح أساسًا لهوية أفراد المجموعة وتوفر الأهداف والوجهة لسلوك الأفراد وسلوك المجموعة (Bar Tal and Oren 2000) وتمثل المعتقدات المجتمعية المركزية

روحًا مجتمعية (Bar Tal 2000b)، أى صورة متناسقة للمجتمع الـذى يوجـه الاختيارات التى يقوم بها الأفراد ويفسر ويبرر قرارات الزعمـاء ويـضفى الشرعية على النظام الاجتماعى (انظر مفاهيم الثقافة السياسية، Almond and Verba 1963 والمناخ الثقافى Gamson 1988.

تاريخ من يبخس القيمة:

قد لا يصبح الصراع الحاد بين المجموعات ممكنا وقد لا يكون تطور الصراع المتصلب مرجحا بدون التمييز الحاد بين "نحن" و"هم" وبخس قيمـة "هم". لقد استخدمت مفاهيم عديدة لوصف بخس القيمة والخروج بعـدد مـن التمييزات بين أنواعها المختلفة. وقد اقترح أحد الدارسين فى ألمانيا – مـع إقراره بمساهمة المشكلات المجتمعية (الظـروف المعيـشية الـصعبة فـى مفرداتنا) أن شكلا خاصا من بخس القيمة – مناهضة السامية بهدف القضاء على اليهود– كان السبب وراء الهولوكوست (Goldhagen 1996)

ويوجد بخس القيمة العميق فى كافة الإبادات الجماعية ومن المرجح أن يساهم بخس القيمة الحاد، بشكل خاص فـى الإبـادة الجماعيـة إذا كانـت المجموعة المبخوس قيمتها تتمتع برفاه مادى ووضع طيب نسبيًا، كما كـان حال الأرمن فى تركيا واليهود فى ألمانيا والتوتسى فى روانـدا، إذ يـساهم رفاههم النسبى فى تكثيف العداء فى مواجهة الظروف المحرضة على ذلـك (Staub 1989, 1996b, 1999a). غير أن بخس القيمـة بـالرغم مـن أهميتـه المركزية، هو نوع من الظروف التى تفرز الإبادة الجماعية وتجعل الصراع متصلبًا.

إن التمييز بين "نحن" و"هـم" (. Tajfel, 1978; Brewer and Campbell, 1976) والاعتقاد فى سمو العرق أى النزعة لقبول من هو فـى المجموعـة ولفظ من هو خارجها (Sumner 1906)، هى نزعات إنسانية شـائعة (انظـر

الفصل ١٦). والاعتقاد فى سمو العرق هو أحد الأسس المستخدمة فى بخس قيمة مجموعة أخرى وإقصائها من الجماعة الإنسانية الطبيعية (Bar Tal 1990, Brewer 1979). وقد يصبح بخس قيمة مجموعة أخرى جزءًا من ثقافة المجموعة كرد فعل على مواقف متنوعة: نتيجة لاختلاف المجموعة، أو أن تصبح مجموعة أكثر قوة فى استخدامها واستغلالها لمجموعة أخرى وهو أمر لابد من تبريره، أو نية مجموعة فى خلق هوية مستقلة وهو مصدر محتمل لمناهضة السامية بين المسيحيين حيث إن المسيحيين قد انفصلوا عن أصولهم اليهودية، والظروف الحياتية الصعبة التى تؤدى إلى ظاهرة كبش الفداء، أو الصراع بين المجموعات (Staub 1989, 1996b; Wistrich 1999).

ولقد وصف بارتال (Bar Tal (1989, 90. نزع المشروعية كشكل حاد من أشكال بخس القيمة، فهو يتساوى مع وضع المجموعة فى فئة شديدة السلبية بوسائل خمس هى: نزع الإنسانية (مثلا، همجى، بدائى، وحشى)، النبذ (مثلا: قتلة، لصوص، سيكوباتيون) توصيف السمات (مثلا: عدائيون، أغبياء، طفيليون)، أواستخدام الألقاب السياسية (مثلا نازيون، فاشيون، شيوعيون) واستخدام المقارنات بين المجموعة (مثلا فاندالى[٣٣٥] أو هونى[٣٣٦] وبشكل جوهرى، يشير نزع الإنسانية إلى أن مجموعة ما تخرق القيم والمعايير الإنسانية الأساسية وتنفى انسانيتها، مما يسمح بالعنف ضدها (أنظر........ Bandura, 1999; Kelman, 1973; Opotow, 1990; Staub, 1989, (1990).

---

(٣٣٥) Vandal فاندالى نسبة إلى قبائل الفاندال التى نزحت من شرق ألمانيا مقتحمة الامبراطورية الرومانية عام ٤٥٥ ميلادى وأعملت التحطيم ونهب الممتلكات، ومن ثم فقد أصبح الإسم صفة لمن يعتدى بقسوة على ممتلكات الغير. (المراجع)

(٣٣٦) Hun نسبة إلى قبائل الهون الآسيوية التى غزت العالم الرومانى القديم فى القرن الخامس ولذلك فقد أصبحت صفة تطلق على الشخص الهمجى المدمر للآخرين (المراجع)

وكثيرًا ما كانت مجموعات السكان الأصلية موضوعًا لـبخس القيمة الحاد (Almaguer, 1994; Beuf 1977; Forbes 1964.) بسبب الاختلافات وتبرير الاستغلال والمعاملة السيئة وما إلى ذلك. ولقد جعل بخس القيمة هذه المجموعات أهدافًا سهلة للعنف، بما فى ذلك العنف الذى يدفعه المصلحة الشخصية. وكثيرًا ما كانوا يلقبون بأسماء الحيوانات المحتقرة والأمثلة المألوفة تتضمن السكان الأصليين فى الولايات المتحدة (....... Almaguer, 1994; Beuf, 1977; Staub 2000a) وفى الأمريكتين بشكل عام، وبين السود فى جنوب أفريقيا، حيث كان يبرر نظام التمييز العنصرى بالنظر إلى السود على أنهم بدائيون، ودونيون ومتخلفون (Cornevin 1980, Lever 1978).

ويلعب بخس القيمة وإطلاق الأسماء على مجموعة الخصم وظيفة أساسية فى الصراع المتصلب. (انظر Kelman 1997; Riber, 1991), فهى تساعد على التفسير – لأفراد المجموعة – لماذا اندلع الصراع ولماذا يستمر ولماذا هو عنيف. فهم يبررون العنف والتدمير الواقع على المجموعة المتنافسة (Bar Tal 1990). وقد أشار سيسيل (Cecil 1993) وهانتر Hunter وسترينجر Stringer وواتسون (Watson1991) إلى الوسائل المتبادلة لنزع المشروعية التى لجأ إليها البروتستانت والكاثوليك فى إيرلندا الشمالية كما أشار بارتال Bar-Tal وتايشمان Teichman (فى المطبعة) إلى نزع المشروعية عن العرب فى المجتمع الإسرائيلى.

وفى حالة الصراع المتصلب، كثيرا ما ينظر إلى الآخر على أنه عدو لا يموت وأن هوية المجموعة يعرفها – جزئيا – عداؤها للآخر. وقد سماها شتاوب Staub إيديولوجية العداء التى من شأنها أن تخلق علم نفس الخسارة التامة أو المكسب التام التى وصفت أعلاه والتى بموجبها تصبح خسارة الآخر مكسبًا للشخص. والصورة المثلى للعالم هى صورته بدون المجموعة التى تحدد بأنها العدو. وتقدم "قوة الهوتو" – وهى حركة فى رواندا "وصايا

عشر" نادت بتبنى العنف ضد التوتسى – مثالاً عن تمثل إيديولوجية العداء تلك (des Forges, 1999; Staub, 1999a)

الضحية فى الماضى والذاكرة الجماعية:

تتأثر بشدة المجموعات التى عانت من صدمات كبيرة، خاصة الأذى والعنف الواقع عليها (Montville 1993; Staub, 1998a)ونظرًا لأن هوية الفرد تضرب بجذورها فى عضوية المجموعة (Tajfel and Turner, 1979; Bar-Tal and Staub, 1997 ينطبق ذلك ليس فقط على المتبقين المباشرين على قيد الحياة ولكن أيضا على أفراد المجموعات الذين لم يوجدوا شخصيا أثناء الأحداث العنيفة (Staub 1998a) فالصدمة ولا سيما الشعور الحاد بأن مجموعة ما كانت ضحية، يقلل من الناس. وحتى وإن كانوا على وعى بأنهم ليسوا على خطأ، فهم يشعرون على مستوى ما، أن شيئا ليس على ما يرام فيهم كأشخاص.Herman) 1992; Pearlman and Saakvitne 1995) أو كأعضاء فى مجموعات (.......(Staub, 1998a; Staub and Pearlman, 2001)، وإلا فكيف حدثت كل هذه الأشياء الفظيعة لهم؟ لقد تضاءل شعورهم بقيمتهم الذاتية وتزايد إحساسهم باستضعافهم وأصبح الناس والعالم يبدون خطرين. لقد تأثر كثيرًا إحساسهم بالأمن فى العالم وثقتهم بالناس ولا سيما فى المجموعات الأخرى.

ونتيجة لذلك، من الأرجح أن تصبح المجموعات التى عانت من الاضطهاد الشديد والعنف وتحمل جروحًا لم تضمد بعد، أن تصبح آثمه فى أوضاع معينة. فحين يواجهون صراعًا – بصرف النظر عما إذا كان صراعًا مستمرًا مع المجموعة التى انزلت عنفًا بهم أو صراع جديد مع مجموعة جديدة، فهم يركزون على حاجاتهم الخاصة ويجدون صعوبة فى الاهتمام بحاجات الآخر. وحيث إن التهديد والخطر يبدوان أكبر حجمًا

بالنسبة لهم، فمن الأرجح أن يكون رد فعلهم أكثر حدة مما تطلبه الظـروف. فقد يوجهون ضربة لحماية أنفسهم أو قد يصبحون آثمين (Staub 1998a)، أو قد يساهمون من خلال أفعالهم فى تطوير وتصعيد صراع متصلب ويساهمون بذلك فى تكوين دوائر مفزعة جديدة من العنف. إن الجـروح التـى طالـت اليهود والفلسطينين من المرجح أن تكون قد ساهمت فى الدورات المـستمرة من العنف بينهما.

أن يضحى بمجموعة ما قد يؤدى إلى إدراكها الذاتى بأنهـا ضـحية. (Mack 1990) إن المجموعات تحول الخبرات المهمة إلى رمـوز ولا سـيما المعاناة الواسعة فى ذاكرتها الجماعية وهو ما قد يحافظ على الشعور بالجرح وبالظلم على مدى الأجيال (Halbswachs, 1992; Connerton, 1989). ويلمـح فولكان (1999) Volkan إلى اتجاه المجموعات إلى التركيـز علـى صـدمة مختارة لتصبح مرشدًا مهمًا للأفعال فى المستقبل ولعل العنف الصربى أثناء انهيار يوغوسلافيا مثال على دور الـضحية الـسابقة والـذاكرة الجماعيـة (انظر Glenny, 1992; Dennich, 1994).

وتستخدم الذاكرات الجماعية التى تتعلق بالصدمات لتقديم تفسير لمعنى الأحداث المعاصرة والخبرات. Connerton, 1989; Halbwachs 1992; Kammen, 1991). فبالإضافة إلى غياب الأمان، قد تؤدى إلى اعتماد غير مبرر علـى الذات أو عدم الاهتمام بالقواعد الدولية واعتماد العنف كوسيلة لحماية الذات (Krystal, 1963; Pennebaker, Paez and Rime, 1997). وفى الحالات الحـادة، قد تؤدى الخبرات السابقة إلى عقلية الحصار وهو معتقد مجتمعى جـوهرى بأن المجموعات الأخرى لها نوايا سلبية نحو المجموعة التى تقف وحيدة فى عالم يتسم بالعدائية (انظر Bar-Tal 2000b). ويعتبر المجتمع الروسـى بعـد التدخل الدولى فى حرب محلية على أثر الثورة البولشفية فـى عـام ١٩١٧ (Kennan 1960) والمجتمـع الإسـرائيلى علـى أثـر المناهـضة للـسامية

والهولوكوست (Liebman, 1978; Stein 1978) والهجمات العربية الأولى أمثلة على المجتمعات ذات العقلية الحصارية.

الاحترام الشديد للسلطة:

حتى يوجد المجتمع، لابد من احترام المؤسسات والناس للسلطة، إلا أن المجتمعات تتباين فى توجهاتها للسلطة، فالاحترام الشديد للسلطة يضيف إلى الاحتمال الثقافى للإبادة الجماعية (Staub 1989, Kressel 2002). فالمعتادون على الانصياع يبدون وكأنهم يجدون صعوبة أكبر فى الوقوف وحدهم فى مواجهة مشاكل الحياة أو صراع المجموعة. ومن المرجح أن يكونوا أكثر تأثرا بهم ويستجيبوا أكثر بالبحث عن زعماء لتتبعهم والانصياع لهم وتسليم أنفسهم للمجموعة. كما أنهم من غير الأرجح أن يعارضوا السياسات والممارسات غير الاخلاقية والهدامة مما يسمح لتطور العنف أن يأخذ مجراه، وأخيرًا من الأرجح أن يذعنوا للأوامر المباشرة من السلطات لإنزال الضرر بالآخرين (Milgram 1994).

وقد يكون الاحترام الشديد للسلطة جزءا من الثقافة وقد يكون متجسدًا فى الطبيعة التراتبية للمؤسسات على سبيل المثال، فى رواندا، كانت السلطات معينة على مستويات عديدة فى المجتمع بدأ بمجموعة صغيرة من الأسر فى كل قرية. وقد كان تقليد الانصياع والطاعة لتلك السلطات سببًا مهمًا فى اشتراك عدد كبير من الأفراد فى عمليات القتل أثناء الإبادة الجماعية فى عام ١٩٩٤. وقد صدرت الأوامر للناس بالقتل أحيانًا كشكل من أشكال العمل المجتمعى. (des Forges, 1999; Prunier 1995; Staub 1999a).

المجتمعات الواحدية غير الديموقراطية:

إن قبول المعتقدات المتباينة والتعبير الحر عن الآراء والانخراط العام فى القضايا ووصول كافة المجموعات إلى المجال العام يجعل من المرجح

وجود معارضة للسياسات والأفعال التى تعرض بعض المجموعات للأذى (Staub 1989). يجعل ذلك التطور نحو القتل الجماعى أو الإبادة الجماعية أقل احتمالاً، كما أن التعددية تجعل تحول الصراع من صراع يبدو ظاهريًا قابلا للحل إلى صراع متصلب أقل ترجيحا. بالإضافة إلى ذلك، فى المجتمعات القمعية التى تكون أيضًا تقليدية، يصبح دمج التغيرات الثقافية صعبًا بشكل خاص مما يحبط الحاجات الأساسية (فى المطبعة Staub).

لقد وجد البحث عن المجتمعات الديموقراطية وغير الديموقراطية أن الديموقراطيات من غير المرجح أن تنخرط فى عنف جماعى ضد مجموعة فرعية من سكانهم (Rummel 1994, 1997). فأكبر قتل جماعى فى القرن العشرين حدث فى المجتمعات الشمولية مثل البلدان الشيوعية وألمانيا النازية وبدرجة أقل فى المجتمعات الأقل تقيدًا وسلطوية. وطبقًا لروميل Rummel 1994, 99، أنظر أيضًا Charny, 1999; Pilsuk and Wong, 2002.) كلما أصبحت قوة الحكومة مطلقة وكذلك سلطة النخبة المرتبطة بها، كلما أصبح من الأرجح الانخراط فيما يسميه القتل الجماعى للناس فى الحرب، القتل الجماعى أو الإبادة الجماعية. وثمة أسباب عديدة لذلك، أحدها هو أنه فى مثل تلك المجتمعات تؤدى محاولات إصلاح المظالم إلى ردود أفعال عنيفة. فحدوث القتل الجماعى والإبادة الجماعية أقل ترجيحًا فى الديموقراطيات الرصينة 1999 Staub التى لها ثقافات تعددية ومؤسسات للمجتمع المدنى تساعد على المحافظة على النظم الديموقراطية التامة. فجمهورية فايمار Weinmar، حيث لم يحدث ذلك، انهارت أمام الأوضاع المعيشية شديدة الصعوبة. وفى كولومبيا، حيث الديموقراطية ضحلة، كان هناك عنف بين الشرائح المختلفة فى المجتمع. وفى الأرجنتين، حيث احتل العسكريون مكان الحكومات المنتخبة بشكل منظم، وحيث كانت الفروق بين الفقراء والأغنياء شديدة، أدت الجهود لتحسين حياة المجموعات المهمشة إلى الإرهاب وإلى رد الفعل الحكومى المتمثل فى القتل الجماعى (Staub 1989).

دور الزعماء والنخب:

أحد موضوعات هذا الفصل هو أن تركيبة الظروف المحرضة والثقافة لها من الآثار النفسية التى تجعل من مجموعات من الناس أكثر اتجاهًا نحو العنف ضد الآخرين. وبصفة خاصة، حين يوجد هذا المزيج، يستطيع الزعماء والنخب أن يلعبوا دورًا مهمًا فى إدارة عمليات مدمرة بل ويلعبون هذا الدور بالفعل. وعادة ما يكون الزعماء هم الذين يبنون الإيديولوجيات المدمرة، إذ يستحضرون الذكريات الجماعية السابقة للضحية victimization ويخلقون مؤسسات توجه أو ترتكب عنفًا مثل المكاتب الحكومية وقنوات الاتصال من أجل الدعاية والترويج أو المجموعات شبه العسكرية (Staut 1999a). وتعد رواندا أحد الأمكنة التى لعبت فيها تلك المجموعات شبه العسكرية دورًا مركزيًا فى سرمدة الإبادة الجماعية (des Forges 1991).

وأحد الآراء الشائعة هو أن الزعماء يفعلون كل ذلك لكسب التابعين أو وتدعيم سلطتهم ونفوذهم عليهم (Allport 1954) أو حماية موقعهم كأعضاء فى النخب. (Sidanius El Pratto 1998). إلا أن الزعماء أيضا يتأثرون بمزيج الثقافة والظروف المحرضة التى تخلق النزاعات نحو لوم الآخرين والتحرك ضدهم. بالإضافة إلى ذلك، تصبح المجموعات المتأثرة بذلك أكثر انفتاحًا نحو الزعماء الذين ينزعون نحو العمليات المدمرة.

وقد يحمل بعض الزعماء شخصيًا بعض الجروح التى لم تندمل بعد من جراء مشاعر الضحية التى عانت منها تلك المجموعة، فقد قتل بعض آباء الزعماء من الصرب – على سبيل المثال الجنرال ملاديك Mladic، قائد الجيش الحربى فى البوسنة، على يد الكروات خلال الحرب العالمية الثانية ومن الأرجح أن يؤدى ذلك إلى نزعة نحو العنف الدفاعى كما وصفناه سالفًا. فقد تستند الزعامة المدمرة إذن إلى شعور الزعماء ومعتقداتهم الحقيقية، مما

يلبى حاجاتهم الأساسية فى أوقات عصيبة، أو قد يكون تلاعبًا تدفعه المصلحة الذاتية من جهة الزعماء أو مزيجًا من الاثنين (Staub 1999a). وقد يستدعى الأمر مقاربات وقائية مختلفة حسب الحالة (أنظر أيضا Gurr, 2001).

تطور العنف المتنامى والصراع المتصلب:

نظراُ للظروف المحرضة والأوضاع الثقافية السابقة، بمجرد أن يبدأ العنف من قبل مجموعة ضد مجموعة أخرى، وبدون وجود القوى المقيدة التى تلعب دور المتفرج النشيط، من الأرجح أن يتبع ذلك تطور ما. فالأفراد والمجموعات يتعلمون من خلال التجربة، ويتغيرون نتيجة لأفعالهم. وخلال عملية التطور تلك، قد يصبح الصراع متصلبًا ويحتدّ العنف. فقد ينشط العنف من قبل المجموعة المهيمنة أو الحكومة باتباع "خطوات على مدى مقياس من التدمير" إلى الإبادة الجماعية فى (المطبعة Staub 1989-b).

وبمجرد أن يبدأ العنف، ينزع الأفراد والمجموعات كاملة إلى تبرير أفعالهم ليس فقط تجاه الآخرين ولكن أيضا تجاه أنفسهم. ويبررون أفعالهم على أنها نتيجة لأفعال الضحية التى تستحق اللوم، أو نتيجة شخصية الضحية التى يعتريها الخطأ (Lerner 1980). وتتكاتف وجهة نظرهم السلبية الجديدة عن الضحية ومثلهم الإيديولوجية حتى يبدو العنف الجديد أكثر ترجيحًا وسهولة. (Staub 1989). لقد وجد هذا التطور أيضا بين مجموعات الإرهابيين فهى تبدأ بعض الأحيان بالفعل السياسى، مثل مجموعة بادر ماينهوف فى ألمانيا، ثم حين تصبح تلك الأفعال غير فعالة، يتجهون نحو العنف. إن التعلم من خلال التجربة والديناميات داخل المجموعة، على سبيل المثال الأعضاء الذين يسعون إلى المكانة status من خلال التعبير عن آراء أكثر راديكالية، يؤدى إلى تزايد العنف (McCauley El Segal 1989).

ومع احتدام بخس التقدير، يستبعد العدو أو الضحية باضطراد من المجال الأخلاقى والإنسانى (Opotaw, 1990; Staub 1989, 1990.) أو باستخدام مفردات أخرى، من مجال الواجب الأخلاقى (Fein 1999, 1993). ومع تزايد العنف، كثيرًا ما تعكس الأخلاقيات بحيث يصبح قتل أعضاء المجموعة الأخرى حقًا وأمرًا أخلاقيا وقد يرى القتلة أنفسهم قادرين على القتل ومستعدين له من أجل تحقيق مثل عليا (Staub 1989).

وبتتبع أعمال ميلجرام Milgram عن الطاعة للسلطة(٣٣٧)، يشير زوكير (Zukier 1994) إلى دور السلطات التى تأمر بأفعال العنف تلك، فى سياق مثل هذا التطور. ومع انخراط الناس فى مثل تلك الأفعال، تتبع التغيرات الشخصية التى وصفت للتو. وقد وصف براونينج Browning 1992 عملية التخلص من الحساسية والتغير الشخصى فى أعضاء كتيبة احتياطى الشرطة الذين أرسلوا إلى بولندا لقتل اليهود. إلا أن هؤلاء الذين يؤمرون بالانخراط فى أعمال العنف تلك، أو يتطوعون لتنفيذها، كثيرًا ما لايبدأون من الصفر. لقد انخرط ضباط الشرطة الاحتياطيون فى العنف أثناء عملهم فى الشرطة، للاستعداد، جزئيا، للمزيد من العنف (Staub 1992, 2001c). كما أن بعضا منهم كان قد انخرط فى عنف سابق أملاه عليه النظام (Rhodes 2002). فحين أمروا فى أول الأمر فى بولندا بقتل عدد كبير من الناس، أبلغ عدد كبير منهم براوزينج فى وقت لاحق أنهم أصيبوا بضيق شديد بل حتى بالمرض. قال بعضهم إنهم لم يتحركوا ولكن مع مرور الوقت، أصبحوا أكثر كفاءة وهدوءا كما أصبحوا قتلة متمرسين. إن الدعم الذى حصلوا عليه من رؤسائهم فى

(٣٣٧) ستانلى ميللجرام Stanly Milligram عالم نفس أمريكى أجرى سلسة التجارب المعملية الشهيرة التى عرفت فى تاريخ علم النفس الاجتماعى باسم تجارب الطاعة Obedience واستمرت تلك التجارب من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٤ فى جامعة ييل Yale University بالولايات المتحدة الأمريكية، وكان الهدف هو دراسة عملية الطاعة فى موقف تجريبى معملى حين يؤمر الشخص بإيذاء الآخرين (المراجع)

تأدية مهمتهم "الصعبة" أتى على كونهم جزءًا من مجموعة متشابهة، كما أن التعلم من خلال التجربة ساعدهم أثناء تأدية هذه المهمة (ولكن فى رأى جولدهاجن Goldhagen، ١٩٩٦، هم قتله متمرسون وباردون منذ البداية).

وتتضمن تغييرات المجتمع التغيرات فى المعتقدات المجتمعية ومعايير السلوك حتى أن الأفعال التى كانت غير مقبولة سابقا نحو العدو أو المجموعة الضحية، تصبح أمرًا طبيعيًا بل حتى مرغوب فيها. فالمؤسسات تتغير أو تقام مؤسسات جديدة تؤجج التمييز والصراع والعنف (Staub 1989). قد يحدث هذا التطور على مدى تاريخ طويل وتحتفظ الثقافات بذكريات عن الأحداث التاريخية، بما فى ذلك أفعالهم السابقة والذكريات الجماعية التى خرجت عنها. وقد تصبح الآراء الخاصة بمجموعة أخرى والتوجه نحوهم جزءًا من البناء العميق للثقافة. وكرد فعل للأوضاع المحرضة الجديدة، قد يتواصل التطور نحو المزيد من العنف، على سبيل المثال فى تركيا ضد الأرمن وفى رواندا ضد التوتسى (des Forges 1999). يلى القتل الجماعى فترات طويلة بدون عنف ثم فترات من العنف الأكثر حدة وإبادة جماعية (Staub 1999a). ومن أجل الحد من العنف لابد من المزيد من الجهود النشطة التى تتناول المؤثرات المؤدية إلى العنف وليس مجرد مرور الوقت.

روح الصراع المتصلب:

تتطور أثناء عملية الصراع المتصلب معتقدات مجتمعية تخلق "روحا" للصراع "(Bar Tal, 2000bأو ثقافة الصراع Ross 1998) مما يساعد الناس على التأقلم والتعايش مع موقفهم المهدد الصعب، ولكنها أيضا تغذى العنف. فهى تلبى حاجات أساسية ولا سيما لفهم الحقيقة غير الأكيدة (. Berkowitz, 1968; Maddi, 1971; Reykowski 1982) والهوية الإيجابية بما فى ذلك الرأى الأخلاقى فى المجموعة. فهى تنهض بالولاء للمجتمع والبلاد وتجعل من

إيقاع الضرر بالعدو أمرًا عقلانيًا وتشجع على الاستعداد للتضحية الشخصية. ويشير بارل تال إلى ثمانية معتقدات مجتمعية كموضوعات لروح الصراع (انظر Bar Tal 1998) كالتالى:

١- الطبيعة المشروعة لأهداف المجموعة. تبرر تلك المعتقدات الأهداف التى يتم تحديها فى الصراع ومن أجل إظهار الأهمية القصوى لتلك الأهداف، يتم التأكيد على أن الفشل فى تحقيقها قد يهدد وجود المجموعة. على سبيل المثال، كان الصرب يتبنون اعتقادًا مجتمعيًا فى التسعينيات عن عدالة وأهمية الاحتفاظ بيوغوسلافيا ككتلة سياسية (Glenny 1992; White 1996).

٢- الصورة السلبية عن الخصم. تتكثف تلك المعتقدات التى توجد عادة حتى قبل أن يصبح الصراع متصلبًا أو حتى قبل أن يصبح نشطًا (Bar Tal 1990; Stagner 1969; White 1970).

٣- الصورة الذاتية الإيجابية. تقوم المجتمعات فى الصراعات المتصلبة، بتطوير وتبنى معتقدات تسعى بموجبها إلى المحافظة على صورتها الذاتية الإيجابية وتدعيمها (Frank, 1967; Stagner 1967; Sande, Goethals, Ferrari and Worth, 1989) وتتضمن المهارات والمحاسن والأفعال الإيجابية التى تمت فى الماضى والتى قد تكون أخلاقية أو بطولية، والمساهمات الإيجابية للإنسانية والحضارة. على سبيل المثال، خلال حرب فيتنام أكد الأمريكان على خصائصهم الإيجابية كتبرير للحرب (White 1990).

٤- "شعور الضحية victimization": يعتقد المجتمع فى الصراع المتصلب أنه ضحية للخصم.

٥- الأمن: تبين هذه المعتقدات الظروف الضرورية للأمن الشخصى والأمن القومى اللذين يؤديان إلى احتدام العنف ضد الآخر (Klare and Thomas, 1991; Ney and Lynn-Jones 1988) إذ يصبح الأمن قيمة مجتمعية

مركزية أثناء الصراع المتصلب ويصف بارل تال وجاكبسون Jacobson وكليمان (1909) Klieman معتقدات الأمن فى المجتمع الإسرائيلى نتيجة للصراع العربى الإسرائيلى على أنها رموز أساسية وعوامل محددة فى كثير من القرارات والسياسات التى ساهمت فى العنف (انظر أيضا Brecher 1993 Yaniv 1993).

٦- الوطنية: تعتبر الوطنية - وتعرف على أنها ارتباط الأفراد بمجموعتهم أو البلد التى يقطنون بها - ذات أهمية قصوى فى أوقات الصراع المتصلب. فالوطنية تحافظ على الولاء وتعبئ أفراد المجموعة للعمل (أنظر Reykowski 1997; Rose 1985, Tern 1995)، إذ يطلب من الناس أن يضحوا بحاجاتهم وأن يساعدوا فى تحقيق أهداف المجتمع. (Somerville 1981) أما الذين يضحون بأرواحهم، فيمجدون بصفتهم أبطالاً. إن التمسك الأعمى بالمجموعة أمر مطلوب، أما الوطنية البناءة التى تثير الأسئلة بشأن سياسات أو ممارسات المجموعة أو الزعماء فهى لا تحتمل (Staub 1997; Schatz, Staub and Levine 1999). فالتشديد على الوطنية فى المجتمع الإسرائيلى أثناء الصراع العربى الإسرائيلي, ساعد على إذكاء روح التضامن ودعم الهوية والولاء والتعبئة والرغبة فى التضحية)فى المطبعة Ben Amos and Bar Tal).

٧- الوحدة: تؤكد المعتقدات عن الأهداف والقيم والتقاليد والأصول والتاريخ المشترك أهمية الاحتفاظ بالوحدة عن طريق تجاهل الخلافات الداخلية فى مواجهة التهديد الخارجى. كما تشدد على أن الخلاف الداخلى من شأنه أن يضر بالقضية المشتركة.

٨- السلام: ترى هذه المعتقدات أن السلام هدف نهائى كما تصف المجتمع على أنه محب للسلام. إن تقديم السلام على أنه الهدف الأسمى عادة ما يتم بصور مثالية وعامة ومبهمة مثل الحلم أو الرغبة، بدون تحديد المعنى المحدد للسلام أو وسائل تحقيقه.

إن روح الصراع هى عدسة تنظر المجموعة من خلالها على العالم وتجمع معلومات جديدة وتفسر خبراتها وتصل إلى قرارات عن الطرق التى تسلكها (مثلا Ross 1995). وتحافظ عليها المؤسسات المجتمعية والسياسية الثقافية وتنقلها للأجيال الجديدة من خلال نظام التعليم كما تستخدم لتبرير سياسات المجتمع وقراراته وأفعاله. وفى الوقت الذى تجعل فيه التكيف الأفضل مع الصراع المتصلب ممكنًا، فهى تغذى أيضا الصراع والعنف. وتبدو هذه المعتقدات المجتمعية موجودة إلى درجة ما فى الولايات المتحدة فى أعقاب هجوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وربما بدرجات متفاوتة من العقل العام ووسائل الإعلام والعمليات السياسية.

دور المتفرج:

إن سلبية، وفى بعض الأحيان، تورط المتفرج أو الشهود ممن هم فى موقع يسمح لهم بالتحرك، من الأمور المهمة فى السماح بتطور المؤثرات التى تؤدى إلى حدوث العنف وإلى العنف نفسه (Staub 1989, 1999a). وعادة ما يبقى *المتفرجون الداخليون* أى السكان ممن هم ليسوا جزءا من الحركة الإيديولوجية أو من المجموعة الآثمة - سلبيين فى مواجهة الكراهية والعنف المتزايدين. وكجزء من نفس المجموعة، يتأثر المتفرجون الداخليون بالظروف والثقافة المحرضة مثل بخس قيمة المجموعة الضحية.

المتفرجون الخارجيون:

تتجه المجموعات والأمم الخارجية أيضا أن تتخذ موقفًا سلبيًا أو حتى أن تدعم الآثمين. وفى بعض الأحيان تفعل ذلك بنشاط كما دعمت الولايات المتحدة والبلدان الأخرى العراق قبل غزوها للكويت حتى حين كانت العراق تستخدم الأسلحة الكيماوية ضد السكان من الأكراد (Staub 1991). وفى أحيان

أخرى، تفعل ذلك كما لو كان الأمر طبيعيًا كما فعل العالم خلال الثلاثينيات فى علاقته بألمانيا النازية. لقد استمرت المؤسسات الأمريكية على سبيل المثال، فى الاستمرار فى أعمالها مع ألمانيا(Simpson 1993) . وتشجع سلبية المتفرج الآثمين الذين يعتبرون السلبية بمثابة موافقة على ما يجرى (Taylor 1983). والفعل المبكر، وهو أمر نادر، له إمكانية كبرى فى منع تطور العنف بدون استخدامه. فحين تزايد عنف الصراع الإسرائيلى الفلسطينى مع بداية[٣٣٨] ٢٠٠٠، لم تفعل الولايات المتحدة – وهى المتفرج الأكثر نفوذا – إلا القليل (انظر Powers 2001, 2002, Staub 2000b).

وفى بعض الأحيان، يكون العنف فى الصراع المتصلب محدودًا بسبب سلوك المتفرجين (Staub 2001a). ففى أيرلندا الشمالية تحت الحكم البريطانى، قامت بريطانيا بأفعال بوليسية وخطوات أخرى لمحاولة وقف العنف Cairns and Darby 1998). وفى الصراع الإسرائيلى الفلسطينى، وبصرف النظر عن الحروب الفعلية وقبل تجدد العنف فى عام ٢٠٠٠، تركت العلاقة مع الولايات المتحدة وأصوات الآراء والأطراف المتباينة فى المجتمع المتعدد، الديموقراطى – تركت أثرًا فى إسرائيل. وفى الصراعين، سعت شرائح من السكان إلى تقريب المجموعات الصغيرة المنقسمة. وتشير التجربة فى الحالتين، ربما بشكل خاص فى أيرلندا الشمالية، إلى أنه على الرغم من كون الصراع المتصلب متقلبًا، فقد يصبح فى بعض الحالات الخاصة ممأسسًا على مستوى معين، كما هو أيضًا حال التمييز ضد مجموعة أخرى.

وقف ومنع العنف الجماعى:

وقف العنف الجماعى أو الإبادة الجماعية المحتملة:

---

(٣٣٨) فى مطلع عام ٢٠٠٠ قام شارون بزيارته الشهيرة للمسجد الأقصى واندلعت الانتفاضة الثانية للشعب الفلسطيني، التى سرعان ما تعسكرت, وبدأت إسرائيل تعود إلى نغمتها القديمة المفضلة: "لا يوجد شريك فلسطينى" أى أنه لا يوجد ممثل شرعى للفلسطينيين يمكنه تنفيذ اتفاقات أوسلو أو خريطة الطريق, واتخذت من ذلك مبررا لممارسة كل صور العنف حيال الشعب الفلسطينى (المراجع)

حين يبدأ العنف ضد مجموعة على نطاق واسع، أو حين يشير التمييز الحاد والعنف المحدود إلى الخطر الكبير، يصبح وقف تطوره أمرًا حتميًا وعادة ما تكون الأمم القوية أو الجماعة الدولية فقط هى القادرة عند هذه النقطة، على التأثير بشكل كاف. وفى الماضى، نادرًا ما حدث ذلك، فلقد حدث بالفعل فى البوسنة بعد سنوات من التردد وقدر بسيط من العمل. لقد جاء الرد العسكرى الحاد فى كوسوفو نتيجة لغياب الفعل المبكر وأيضا غياب خبرة رد الفعل البناء فى مثل هذه المواقف (Staub 1999a). وكلما تأخر فعل المتفرج، أصبح من الصعوبة بمكان وقف العنف بدون فعل عسكرى. فالحاجة للفعل العسكرى يمكن فى أغلب الأمر تجنبها من خلال التدخل المبكر وهو افتراض فى حاجة إلى الاختبار من خلال الأفعال الملتزمة المناسبة على أيدى الأمم المتفرجة.

وأول مرحلة من مراحل الفعل، إذا كان العنف لا يزال محدودًا، قد يكون التواصل الخاص مع الزعماء. والزعماء الأثوقراطيون لا يرغبون فى أن يبدوا ضعفاء فى أعين تابعيهم وقد يرفضون التعاون فى مواجهة مطالب العامة. وقد يتضمن التواصل الخاص التهديدات والمطالب المحددة لتغيير السياسات والممارسات وتقديم المساعدة. ويتم التفاهم مع الزعماء بحساسية تجاه الثقافة والعمليات السياسية والجروح النفسية للمجموعة والزعماء أنفسهم (Staub 1999a) مما يستدعى تدريبًا خاصًا للمبعوثين. ويتبع النجاح المبدئى فى الاتصال التوسط وحل النزاع، والمساعدة الاقتصادية، والتفاهم المستمر مع الزعماء. وفى أوقات الأزمة، قد تكون مشاركة الزعماء رفيعى المستوى للبلدان المهمة للآثمين المحتملين ضرورية للنجاح ويستدعى ذلك أن يخاطر الزعماء حيث إن جهودهم قد لا تكلل بالنجاح.

وإذا لم تكن هناك فعالية، ينبغى أن تنطوى المرحلة الثانية على شجب عام وتهديد عام له عواقب محددة. وإذا لم يكن ذلك فعالاً، لابد من أن تتبع

أشكال مختلفة من العقوبات. والعقوبات التى تؤثر فى السكان بأكملهم قد تكون غير فعاله على المدى القصير وإذ قد يستخدمها الزعماء للوم العالم الخارجى وخلق تماسك أكبر بين المجموعة (Leatherman et al 1999). وعلى المدى الطويل، قد تكون ناجحة، كما كان الحال، طبقا لعدد كبير من المحللين، فى جنوب أفريقيا وإلى حد ما فى يوغوسلافيا السابقة ولكنها قد تخلق أيضًا معاناة بين السكان كما حدث فى العراق، بدون تحقيق هدفها. وقد تساهم الأهداف المختلطة فى فشلها، حين تسعى إلى إزالة الزعماء بالإضافة إلى سعيها لوقف انتهاكات حقوق الإنسان والعنف (Staub 1999a).

وتتجه العقوبات المستهدفة نحو الزعماء والنخب (مفوضية كارنجى Carnegie Commission 1997) وتتضمن مصادرة حسابات البنوك الأجنبية ومقاطعة السلع التى تهم النخب بشكل خاص. وتبدو العقوبات التى تتجاوب مع ظروف معينة بشكل مرن وتتغير كرد فعل للظروف الجديدة، أفضل سياسة. وكملاذ أخير فى مواجهة العنف الحاد، يصبح الفعل العسكرى ضروريًا. وقد دافع العديد عن أهمية وجود قوات الأمم المتحدة (Fein 1994). فإن كانت قوة محاربة صغيرة قد وجدت فى رواندا بشكل نشط فى عام ١٩٩٤ بدلا من قوة حفظ السلام التى صدرت لها توجيهات بعدم القتال، لتمكنت من منع الإبادة الجماعية بشكل شبه أكيد (Gourevich 1998; Powers 2001, 2002).

وقد ظهرت فى الأعوام الأخيرة أداة قد تساعد على منع الإبادات الجماعية فى المستقبل وهى اقامة الدعاوى ضد الآثمين خارج بلدانهم من خلال المحاكمات الدولية التى تقام لهذا الغرض والمحكمة الدولية للمجرمين التى أنشئت حديثًا. بالإضافة إلى ذلك، بدأت الدول فى تمرير قوانين تسمح لهم بمحاكمة الأشخاص المتهمين بانتهاك حقوق الإنسان فى أنحاء أخرى من العالم. فقد احتجزت بريطانيا الجنرال بينوشيه رئيس شيلى، وحاكمت بلجيكا

الراهبات الرواندیات بتهمة التواطؤ فى قتل التوتسى فى رواندا فى عام ١٩٩٤. وعلى الرغم من أهمية مقاضاة الآثمين، إلا أنه من خلال مواجهة القوى المتباينة التى تؤدى إلى القتل الجماعى أو الصراع المتصلب فقط، يمكن تجنب العنف الحاد.

منع العنف وتحويل الصراع:

يمكن تقدير وجود وحدة المؤثرات التى تم تحديدها كعوامل مؤثرة فى الإبادة الجماعية أو الصراع المتصلب، واستخدامها للتنبؤ باحتمال العنف التالى (Lundt, 1996; Staub 1998b) وتعد البراهين الدالة على التطور وزيادة العداء وإيقاع الضرر مؤشرات مهمة بشكل خاص. وقد يلعب المتفرجون الخارجيون دوراً إيجابياً فى التأثير على العمليات الداخلية فى مجتمع منخرط فى الوقاية من الصراع وتحويله وتطوير زعامات بناءة (Staub 1999a انظر أيضا Ackermann).

إلا أن المتفرجين – الحكومات والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية تتجه لأن تكون مهتمة بالعنف والصراع – إذا اهتمت أصلاً – فقط كرد فعل للمشاكل المحتدة بالفعل. فعلى الرغم من الاهتمام الأخير الذى ركز بشكل كبير على الإنذار المبكر، (Gurr and Harff 1996; Harff, 1996)، لا يوجد هناك نظام فعال للإنذار المبكر أو استخدام للإنذار المبكر لتنشيط رد الفعل (Staub 1999a). ويشير لذرمان Leatherman وزملاؤه (١٩٩٩ صفحة ٢٠٦) أن كل موقف يتطلب بناء جبهة من أطراف عديدة للوقاية. ومثل هذه الائتلافات مائعة وتختلف من حالة إلى الأخرى، كما تعكس إدراك القوى الأساسية والدول الإقليمية الزعيمة للمصالح. إلا أن بناء مثل هذا الائتلاف يتطلب وقتًا، وحين تكون الدولة غير مهمة، قد لا يحدث.

يبدو ضروريًا بناء نظام يضم مؤسسات رفيعة المستوى داخل الحكومات، منوطة تحديدًا بمهمة الإنذار المبكر وتنشيط الأفعال الوقائية. ويمكن لتلك المؤسسات أن تكون على صلة بالمنظمات الأهلية والمؤسسات الدولية. وقد يكون التنشيط الاجتماعى من خلال المجموعات المدنية ضروريًا لإحداث ذلك، كما أنه ضرورى للتأثير على الوسيلة التى تعمل بها تلك المؤسسات وإضافة معرفة نفسية ومهارات لممارسة الوقاية كما هو محدد أدناه (Staub 1998b, 1999a).

عمليات الوقاية:

يستطيع الزعماء أن يتغلبوا على بخس القيمة وأن ينهضوا بالصورة الإيجابية عن المجموعة من خلال الكلمات والأفعال. على سبيل المثال، قام ريتشارد نيكسون بذلك حين بادر بإجراء محادثات ودودة مع الزعماء الصينيين. كما غير عرفات ورابين مواقفهما بالمصافحة باليد. وبعد اتفاقيات أوسلو انخفض الدعم للانتحاريين[٣٣٩] الفلسطينيين (فى المطبعة McCuley). وليس من الواضح إذا كانت التغيرات الأولية تصبح بالفعل أكثر عمقًا، فذلك يعتمد على الأحداث التالية. ولوسائل الإعلام دور قوى فى خلق التغيير الإيجابى (انظر Roach 1994) إلا أن وسائل الإعلام كثيرًا ما تضخم العداء. ومن شأن التصوير المتعاطف للمجموعة الأخرى وقيمها وثقافتها وأهدافها وأسلوب حياة أعضائها أن ينهض بالمواقف الإيجابية.

---

(٣٣٩) رغم أن مصطلح الانتحار يعنى لغويا أن يقدم الفرد على إنهاء حياته بصرف النظر عن دافعه لذلك الإقدام، فإن تعبير الانتحاريين والعمليات الانتحارية هى التعبيرات الأكثر شيوعا بين من يتخذون موقفا رافضا من الظاهرة فى مقابل تعبيرات الفدائيين والاستشهاديين والعمليات الفدائية والاستشهادية وهى التعبيرات التى تحمل مضمونا قيميا أكثر إيجابية (المراجع)

وبدلا من اللجوء إلى كبش الفداء والإيديولوجيات المقسمة للاستجابة للأوضاع الحياتية الصعبة، يمكن للزعماء أن يفرزوا تصورًا وخططًا للمستقبل تتضمن كافة المجموعات فى جهود مشتركة لتحسين الحياة. وتعتبر الولايات المتحدة تحت إدارة روزفلت خلال الكساد الكبير مثالاً على ذلك، إلا أن المشاكل المجتمعية فى تلك الحالة لم تكن بنفس حجم مواقف الإبادة الجماعية. فكما حدثت المصافحة بين رابين وعرفات خلال اتفاقيات كامب دافيد واتفاقيات أوسلو، يمكن للغرباء أن يلعبوا دورًا مهمًا.

وتعتبر التغيرات البنائية مثل التغيرات فى الوضع الاقتصادى لمجموعات معينة أمرًا مهمًا. ففى أيرلندا الشمالية ساهم الرخاء المادى الكبير والفرص الاقتصادية للأقلية من الكاثوليك فى تعزيز احتمالات السلام. وتبنت العناصر المتنورة من الحكام البريطانيين هذا التغيير (Cairns and Darby 1998). وشهددت الأمم المتحدة على أن التنمية الاقتصادية هى الطريق للخفض من عداء المجموعة (مفوضية كارنجى ١٩٩٧). فتحسين حياة الفئات المهمشة فى المجتمع والتقليل من أوجه عدم الإنصاف أمور مهمة فى تحسين الخلاف. ولكن على المدى القصير، يمكن للنمو الاقتصادى أن يساهم فى إيجاد المشاكل إذ قد تصبح المجموعات المميزة هى المستفيدة الأولى من النمو مما يزيد من الشعور بالظلم (Gordon 1994). كما تخلق التنمية الاقتصادية والتحديث تغيرات اجتماعية عميقة ذات آثار نفسية. بالإضافة إلى ذلك، حينما يكون الصراع مؤججًا وتكون الأطراف قد أوقعت ضررًا ببعضها ببعض، تصبح التغيرات النفسية ضرورية للتغلب على العداء. ولكن بدون التغيرات الهيكلية، قد تكون التغيرات النفسية غير محتمل حدوثها أو الحفاظ عليها.

وقد تحدث العلاقات المتشابكة (Deutch 1973; Staub 1989) والانخراط العميق من جهة أفراد المجموعات المتنازعة اختلافا مهمًا، ففى أيرلندا

الشمالية (Cairns and Darby 1998) وفى إسرائيل حتى عام ٢٠٠٠ غالبا ما ساهمت المنظمات المحلية التى تضم أعضاء من الجانبين فى التقليل من العنف. وفى ماسادونيا، تضافر الصحفيون المنتمون للمجموعات العرقية المختلفة لكتابة القصص عن حياة الناس فى كل مجموعة، ونشرها فى صحف كل من المجموعات (Manoff 1996).

ولطالما شدد علماء النفس الاجتماعيون على أهمية الاتصال وحاولوا تحديد شروط حدوث هذا الاتصال للتقليل من بخس القيمة والعداء. والاتصال السطحى والحياة فى نفس الجوار لا يساعد. وحتى يصبح الاتصال فعالاً، لابد من أن يتضمن انخراطا مع الآخر (. Deutch, 1973; Pettigrew 1997, 1998) بالإضافة إلى ذلك، فقد تم ذكر عدة شروط ضرورية حتى يكون للاتصال آثار إيجابية مثل المساواة بين المتعاونين ودعم السلطات وشروط أخرى (Allport 1954, Cook 1990).

إلا أن تلك الشروط كثيرًا ما لا توجد فى العالم الأوسع. وبدلاً من ذلك قد يتعين خلقها كعمليات داخل المجموعات المتفاعلة، أو إقامة المساواة داخل المجموعة أو أن تسهل الأطراف الثالثة التفاعل وتدعم العملية بدلا من السلطات وما إلى ذلك (Staub 2002). وفى دراسة فى أيرلندا الشمالية، وصف كايرنز وهيوستون (٢٠٠٠ فى Lundwell 2001) أن الاتصال بين الطلبة من البروتستانت والكاثوليك قد خفض من التوتر والتحيز حين أصبح انتماء مجموعة أمرًا واضحًا وكان على الطلبة أن يتذكروه أثناء التفاعل.

التوفيق Reconciliation:

تكتسب مقاربات حل الصراعات، مثل التفاوض، والمساومة والتوسط والتحكيم أهمية فى درء تصاعد أو استمرار العنف وفى تحويل الصراع. وفى بعض الأحيان ينتج عنها اتفاق توقعه الأطراف، يمثل قرارًا ويرمز إلى

النهاية الرسمية للصراع (مثلا Bercovitch, 1995; Burton 1987; Deutsch 1973; Kriesberg 1992; Ross, 1993) ونتعرض لتلك العمليات بالنقاش فى الفصل العاشر. وفى حالات أخرى، كما هو الحال فى رواندا، قد يتوقف العنف من خلال الهزيمة العسكرية للمجموعة الآثمة.

إلا أن نهاية الصراع النشط أو العنف، حتى وإن كان محصلة لاتفاقيات سلام رسمية، لا يعنى بداية علاقات سلمية حقيقية (مثلا.......Knox and Quirk, 2000; Lederach 1997; Lipschutz 1998). فالحلول التى تخضع للتفاوض قد ترضى لدرجة ما القادة وبعض شرائح المجتمع. إلا أن بعض أعضاء أحد المجموعتين قد لا يقبلونها وحتى إن قبلوها، فهم كثيرًا مع ما يستمرون فى التمسك بمعتقدات وآراء قد تساهم فى إعادة إشعال العنف. وفى حالات عديدة قد تصبح عملية التوفيق ضرورية لمنع الدورات المستمرة من العنف وتسمح ببناء علاقات مستقرة – وسلمية بين مجموعتين على إثر الصراع المتصلب أو العنف الجماعى (.....Ackermann, 1994; Arthur 1999; Asmal, Asmal and Roberts, 1997; Bar Tal 2000a; Chadha, 1995; Gardner Feldman 1999; Kriesberg 19988a; Lederach, 1997; Lipschutz, 1998; Wilmer 1998).

ويعتبر التوفيق عملية ونتيجة فى آن واحد. فأهدافه القريبة تسعى إلى إحداث تغيرات نفسية فى توجه أعضاء المجموعات نحو بعضهم البعض، فى فهمهم للماضى وفى نظرتهم للمستقبل المشترك، وفى ماهيتهم فى علاقتها بالطرف الآخر. والتوفيق كعملية تحدث بشكل طبيعى، عادة ما تكون بطيئة. وفى أوضاع عديدة، تتطلب جهدًا نشطًا لتسهيلها والتغلب على العوائق الاجتماعية والثقافية والنفسية التى تعوق تطورها. وتعتمد طبيعة العملية ومحصلاتها على خصائص المجموعات وظروفها (انظر الأمثلة فى Whittaker 1999). فهل المجموعات جزء من نفس الكيان السياسى حتى

تستمر فى العيش معًا كما هو الحال فى نيكارجوا وجنوب أفريقيا أو رواندا؟ أم هى كيانات سياسية منفصلة كما هو الحال فى إسرائيل ومصر؟ هل كان العنف يرتكب من قبل مجموعة واحدة أم كان متبادلاً؟

لقد ركزت تقنيات صنع السلام تقليديًا على المظاهر البنائية لاستعادة أو تكوين العلاقات بين الأطراف المتنازعة فى الماضى (انظر Charif, 1994; Lederach, 1997; Lipschutz, 1998; Murray and Greer, 1999; Wilmer, 1998). كما كان يفترض أن المساواة فى التفاعل بين الأطراف مع وجود إعادة هيكلية اقتصادية وسياسية، تؤدى إلى وصلات تعاونية من شأنها أن تؤدى إلى استقرار العلاقات السلمية (. Ackermann, 1994; Gardner - Feldman, 1999; Weiwen and Deshingkar, 1995). لقد ركزت الأدبيات على مثل هذه العناصر البنائية مثل الحفاظ على قنوات الاتصال والمشاورات بين زعماء وممثلى المجموعات والخفض من التهديد والتوتر من خلال نزع السلاح ونزع الصفة العسكرية، وتطوير تجارة حرة ومفتوحة ومشروعات اقتصادية تعاونية. وتضمين كافة المجموعات فى نظام القوى وبناء مساواة وعدالة هيكلية وحقوق إنسانية ومدنية، وحوكمة governanceسياسية ديمقراطية وخلق مساواة فى الفرص وإعادة توزيع الثروة (Arnson, 1999; Form, 1994; Kriesberg, 1998a, Lederach, 1998; Murray and Greer 1999; Wilmer 1998; Zalaquett, 1999).

ولسوء الحظ، لا تتضمن تلك المقاربات علاقات سلمية مستمرة (Arnson 1999; Arthur, 1999; Kriesberg, 1998a; Simpson 1997 and Wilmer 1998 عن يوغسلافيا السابقة). وقد تنهض عبر الزمن، بتوفيق ذى مغزى وسلام مستمر ولا سيما إذا دعمت الاتصال العميق بين أعضاء المجموعة فى سياق الجهود المشتركة. ولكن كثيرًا ما يندلع العنف مرة أخرى قبل حدوث ذلك، بالإضافة إلى أن تلك المقاربات تعوقها مشاعر العداء التى لا تزال قائمة.

ونعرف التوفيق على أنه القبول المتبادل من قبل أعضاء مجموعات تعادى بعضها البعض فى الماضى، والأبنية المجتمعية والعمليات النفسية المتضمنة مباشرة فى تطوير مثل هذا القبول والحفاظ عليه (.Staub, 1998a; Staub and Pearlman, 2001). ويعنى القبول الحقيقى الثقة فى الآخر والموقف الإيجابى تجاهه والحساسية والاعتبار تجاه حاجاته ومصالحه (Bar-Tal and Bennick فى المطبعة). ونظرا لنقطة بداية الأطراف عادة، يصعب الوصول إلى تلك النتائج المثلى. فالتوفيق عملية تنقل المشاركين فى تجاه تلك النتائج (Staub and Pearlman, 2001) عادة مع وجود بعض النكسات على الطريق (Bar-Tal. فى المطبعة).

عناصر التوفيق:

يتطلب التوفيق تغيرات نفسية أساسية فى شرائح واسعة من المجموعتين (.Asmal et al 1997; Bar-Tal, 2000a; Kriesberg, 1998a; Lederach, 1997). ويمكن التمييز بين عناصر وكتل البناء فى عملية التوفيق، ووسائل حدوثها. وتتضمن العناصر المقترحة الصدق والعدالة (انظر الوسائل أدناه) والتضميد والغفران، والآراء المشتركة بشأن التاريخ.

الذاكرة الجماعية المشتركة.

أثناء عملية القتل الجماعى أو الصراع، يكون للأطراف آراء متنافرة وكثيرًا ما تكون متعارضة عن الصراع وتاريخ علاقتها. ويبدو أن خلق رأى مشترك أمر مهم فى محاولات التوفيق (.Hayes, 1998; Hayner 1999; Kopsten, 1997; Lederach 1997; Volkan 1998; Whittaker 1999) على الرغم من عدم وضوح طبيعة مثل هذا الأمر بالضرورة (انظر Asmal et al 1997; Bar-Tal 2000a; Kelman 1999; Marrow 1999). سوف نطلق على مثل هذا

الرأى المشترك *الذاكرة الجماعية المشتركة*. (Staub and Pearlman, 2002). ويستدعى تكوينها بناء حقيقة مشتركة (Staub and Pearlman 2001) وقبول الأطراف لهذه الحقيقة عن الماضى (Asmal et al, 1997.). وينبغى الاعتراف بأهمية سرد الماضى المتنازع عليه (Hayner 1999; Kopstein 1997; Norval 1999) الذى يدعم استمرار الصراع ويمثل عقبة تحول دون صنع السلام، وتوفيقه (Bar-Tal فى المطبعة a).

وحتى يحدث ذلك، لابد لكل مجموعة أن تعترف بدوها فى خلق النزاع والانخراط فى العنف، ومسئولياتها عنه. وأحد الطرق فى هذا الاتجاه هو التفاوض بحيث يتم من خلاله الوصول إلى تزامن Synchronize فى قصه المجموعتين وإفراز سرد جديد (Asmal et al 1997; Hayes 1998; Norval 1998). ومع مرور الوقت، قد يعوض هذا السرد التاريخى الجديد الذاكرة الجماعية المتحكمة. وتقدم المفوضية الفرنسية الألمانية للمؤرخين أحد الأمثلة عن مثل هذا التفاوض. فمع حلول الخمسينيات كانت قد فحصت بشكل نقدى كافة الأساطير الخاصة بالعداء المتوارث بين الشعبين الألمانى والفرنسى وراجعت كتب التاريخ القائمة. وكمحصلة نهائية، قدمت المفوضية سردًا جديدًا لتاريخ الأمتين (Willis 1965). غير أن مثل هذه المفاوضات عادة ما تكون مستحيلة حين تكون الجروح لم تندمل بعد والآلام مازالت حادة. ولابد لعمليات أخرى. مثل تضميد الجروح، أن تسبقها. ففى رواندا، أكدت مجموعة من الزعماء بشدة أهمية الذاكرة الجماعية المشتركة ولكنها رأت أنها نموذج مثالى قد يصعب تحقيقه عمليا على الأقل فى ذلك الوقت (Staub and Pearlman 2002).

تضميد الجروح والمسامحة والتوفيق:

يجادل دارسون عديدون أن الجروح النفسية التى تنتج عن سنوات من العنف والحزن والألم والإحساس بأن الطرف كان ضحية، والغضب والرغبة

فى الثأر لابد أن يعترف بها الأطراف الخارجية (Staub 1998a) بما فى ذلك الطرف الآخر (. Asmal et al 1997: Kriesberg 1998a; Ross, 1995; Wilmer, 1998) ويقترح آخرون أن عملية التوفيق، حتى تصبح فعالة، تستدعى عملية تضميد جماعية؛ بل حتى غفران سوء أفعال الخصم (Arthur, 1999; Hayner 1999; Lederach, 1998; Staub and Pearlman 2001)

وثمة عناصرضرورية لتضميد الجروح، منها الاعتراف بآلام ومعاناة المجموعة الأخرى، ومساعدة أعضائها على اختبار تجاربهم الأليمة تحت ظروف أكثر أماناً ودعمهم فى تأبين خسارتهم والتأكيد على تجربة الألم واللوعة التى مروا بها، وإظهار التعاطف والدعم (Lederach, 1998; Minow, 1998; Montville, 1993; Staub 1998a; Staub and Pearlman 2001) وبدوره، يخلق تضميد الجراح مساحة يمكن من خلالها تقديم وقبول المغفرة (انظر Shiver 1995). وتعد المغفرة ذات أهمية خاصة فى حالات المسئولية غير المتساوية حين ينظر إلى طرف على أنه مسئول عن اندلاع الصراع أوالعنف أو استمراره وترمز المغفرة إلى الابتعاد النفسى عن الماضى (Lederach 1998, Norval 199).

وينظر بعض الدارسين إلى إعادة البناء الجماعى للماضى على أنه عنصر اساسى فى التوفيق ويرون فى عملية التضميد والمغفرة ولا سيما فى المجتمعات شديدة الانقسام، مثل جنوب أفريقيا، وأيرلندا الشمالية عملية صعبة للغاية، إن لم تكن مستحيلة (Gardner-Feldman 1999; Hayes 1998; Horowitz, 1993). ويجادل هايز Hayes 1998 أن التوفيق لا يدور حول غفران الأفعال الفظيعة التى ارتكبت فى سياق التمييز العنصرى، لكنها تدور حول كيفية مشاركة الجميع فى بناء مجتمع جديد (ص ٣٣).

ومن المهم التمييز بين تضميد الجروح والمغفرة. فبعد العنف الحاد، يصعب التفكير فى المغفرة كما يصعب فهم طبيعتها. ومن المهم استطلاع

توقيت ودرجة وموضوع الغفران (هل المطلوب مغفرة الآثمين أو أعضاء المجموعة الآثمة الذين لم يرتكبوا إثما – انظر Staub and Pearlman 2001). وفيما تعزز المغفرة من احتمالات التوفيق، يبدو تضميد جروح الماضى أكثر أهمية. إلا أن المغفرة تبدو متأصلة فى التوفيق التام والقبول الحقيقى للآخر). إن فهم المؤثرات التى أدت إلى أفعال الآثمين، بصرف النظر عن فظاعتها، يساهم فى التئام الجراح (انظر أدناه) وقد يكون أيضا طريقًا لقبول الآخر.

إن التئام جروح الماضى فيما يتعلق بالشعور بأن طرفًا ما كان ضحية لطرف آخر أمر ضرورى لمنع تجدد العنف. وكما أشير سالفًا، فبدون التئام الجروح، حين تستمر الأطراف فى العيش معًا، قد يؤدى الغضب والرغبة فى الثأر إلى المزيد من العنف من قبل الضحايا السابقين. بالإضافة إلى ذلك، بدون التئام الجروح، قد يؤدى رد فعل الضحايا السابقين تجاه التهديد إلى أن يصبحوا مرتكبين للعنف حتى ضد مجموعات أخرى لم تتسبب فى أذاهم. إن التئام جروح الآثمين أمر ضرورى أيضا، فقد يكون الآثمون قد أصابتهم جروح وتسببت فى أفعالهم. بالإضافة إلى ذلك، قد يصيب الآثمين أو حتى أعضاء المجموعة الآثمة الجروح بشكل مباشر من خلال العنف الحاد الذى انخرطوا فيه أو انخرطت فيه مجموعتهم. إن أفعالهم وردود أفعالهم الدفاعية تجاهها، تحد من قدرتهم على التعاطف أو الشعور بالذنب، وبالتالى على قدرتهم على التوافق فى مرحلة لاحقة، وبدلا من ذلك، يتجهون إلى الاستمرار فى إلقاء اللوم على ضحاياهم أو خصومهم السابقين، حتى وإن تم إيقافهم وإنزال الهزيمة بهم، أو التوصل إلى اتفاقية تضع نهاية للصراع المتصلب (Staub 1998a, Staub and Pearlman 2001).

وبدون التئام الجروح التى تساعد على إثبات الذات وزيادة الثقة فى الآخرين والعالم، قد يكون من المستحيل للتوفيق أن يبدأ. وبدون البدء فى التوفيق، ولا سيما حين تستمر المجموعات المتناحرة سابقا فى العيش معا، قد

لا يمضى التئام الجروح الذى يقتضى درجة ما من الأمن قدمًا (Staub 1998a 2000a; Staub and Pearlman 2001). كما أنه من الأرجح أن يتطلب خلق التاريخ المشترك والذاكرة الجماعية الجديدة التئامًا سابقًا.

وسائل التوفيق:

لقد تم اقتراح نوعية من الوسائل لتسهيل التوفيق (انظر بعض الأمثلة (Bronkhorst 1995; Whittaker 1999) بعضها جزء من السياسات الرسمية، والبعض الآخر يتم تنفيذه بصفة غير رسمية. سوف نصف بعض الوسائل وخاصة التى يمكن استخدامها فى أوضاع الإبادة الجماعية، والقتل الجماعى والصراع المتصلب، للتوفيق بين الدول وأيضا داخل الدولة الواحدة.

الاعتذار:

يعتبر الاعتذار المقدم لمجموعة أخرى اعترافًا بمسئولية إيقاع الضرر بها ومناشدة للضحايا للعفو عنهم (Scheff 1994) ويتضمن الاعتذار التزامًا بإقامة الحق والعدالة (Asmal et al, 1997; Gardner-Feldman, 1999; Kriesberg 1998a; Noval, 1999) كما يخلق نقله نفسية عند الضحايا تساعد على تضميد الجراح والعفو. ويعد الاتفاق التشيكى الألمانى الخاص بالعلاقات المتبادلة وتطورها المستقبلى الموقع فى يناير ١٩٩٧ مثالاً عن الاعتذار المتبادل. وقد قبلت ألمانيا المسئولية عن أحداث الحرب العالمية الثانية كما أعربت عن أسفها للمعاناة والضرر الواقعين على الشعب التشيكى، فيما أعرب التشيك عن أسفهم للمعاناة والضرر الواقعين على الألمان الذين طردوا من منطقة سودتن Sudeten بعد الحرب (Handl, 1999). وكما تشير هذه الحالة، هناك حاجة إلى الوقت وتضميد الجراح لتمكين المجموعات من الاعتذار.

مفوضيات الحقيقة والتوفيق:

تستطلع هذه المفوضيات ما حدث بالفعل. كما تكشف عن انتهاكات الحقوق المدنية وحقوق الإنسان والتمييز والعنف الذى ترتكبه المؤسسات الرسمية من دول ومجموعات وأفراد (Asmal et al 1997; Kaye, 1997; Kriesberg 1998a; Liebenberg and Zegeye 1998) وفى السنوات الأخيرة، خرجت عن هذه المفوضيات أشكال أخرى فى جنوب أفريقيا وشيلى والأرجنتين والسلفادور وهندوراس وأوروجواى ورواندا، منها مفوضية جنوب أفريقيا للحق والتوفيق (TRC) التى حصلت على اهتمام بالغ (Asmal et al 1997; Chirwa 1997; De la Rey and Owens 1998; Hayes 1998; Hamber 1998; Leibenberg and Zegeye, 1998; Norval 1998).

إن الوصول إلى الحقيقة والاعتراف بمعاناة الضحايا يساعدهم على تضميد الجراح. كما أن توثيق أفعال الآثمين يقلل من احتمال شعورهم أو ادعائهم بأنهم ضحايا كما يقدم أساسًا للتاريخ الجماعى الذى يأخذ فى الاعتبار كافة الأدوار. (Staub and Pearlman 2001, 2001) إلا أن الحقيقة كثيرًا ما تكون معقدة وصعبة البلوغ.

المحاكمات العامة:

تقدم المحاكمات العامة الفرصة لبلوغ الحقيقة والاعتراف بمعاناه الضحية وتحقيق الرغبة متأصلة الجذور فى الأخذ بالثأر كما تلبى الحاجة إلى العدالة. وبإلقاء مسئولية ارتكاب الجرائم على أشخاص معينين، تقلل هذه المحاكمات من المسئولية الجماعية للمجموعة التى ينتمى إليها الآثمون. وقد تساعد معاقبة الآثمين على منع تكرار هذا العنف الجماعى إذ توضح أن الجناة يمكن الإمساك بهم ومحاكمتهم وإنزال العقاب بهم (Kriesberg 19988a;

(Kritz 1996; Liebenberg and Zegeye 1998). كما قد تساعد على تلبية الحاجات الأساسية للضحايا من الأمن والهوية الإيجابية والفهم المتعمق للواقع. وقد تمت إقامة محاكمات نيرمبرج ومحكمة جرائم الحرب لمحاكمة الآثمين من يوغسلافيا السابقة ورواندا كما أقيمت المحكمة الجنائية الدولية فى عام ٢٠٠٢ فى جزء منها للقيام بتلك الوظائف.

دفع التعويضات:

يعتبر تقديم التعويضات اعترافًا بالذنب والأسف من جانب الآثم (انظر Shriver 1995). وقد يكون قبولها خطوة من جهة الضحايا فى اتجاه الاستعداد للمصالحة والمثال الذى نقوده على ذلك هو التعويضات التى دفعت للضحايا من التشيك من قبل الحكومة الألمانية لمعاناتهم خلال الاحتلال الألمانى من ١٩١٩ إلى ١٩٤٥ (Handl 1997; Kopstein 1997) ويساهم تحسين الأوضاع الاقتصادية للمهمشين أثناء العنف المرتكب ضد مجموعتهم بشكل مهم فى الشعور بالعدالة والانفتاح على التوفيق (فى المطبعة ,Gibson).

التعليم:

يعتبر التعليم طريقًا مهمًا نحو التوفيق (Asmal et al, 1997; Calleja Yanoov, 1986; Gordon 1994-1994; Chetkov) ويشير فى أغلبه إلى التعليم على السلام فى المدارس ولكنه قد يتضمن أيضا الدعم لفهم جذور العنف بين الراشدين (Staub, Pearlman, انظر أدناه Hagenigimana and Gubin 2002) ويهدف تعليم السلام إلى التأثير على المعارف والإدراك والمشاعر والاتجاهات والدوافع (Salomon and Nevo 2002) وحتى يكون فعالاً، لابد له من أن يتضمن التعليم والتعلم بالتجربة (Staub, 2002). وتستدعى الوظيفتان تدريب المعلمين. تستدعى الوظيفة الأولى تحديد الأهداف التعليمية وإعداد

المنهج كما يتطلب التعليم من خلال التجربة تطوير مناخ ملائم فى المدارس (Bar Tal 2002; Bjerstetd 1988, 1993; Burns and Aspelagh, 1996; Harris 1988; Hicks 1988; Reardon 1988; Staub 2002 فـــى المطبعـــة b) يتـــضمن علاقات إيجابية بين الطلبة والمدرسين وبين الأقران. ويستدعى أيضا خلـــق جماعات فى الفصول والمدارس ومشاركة الطلبة فى النظام الـــذى يـــنهض بالاتجاهات الايجابية نحو الناس بشكل عام ونحو أفراد المجموعة الأخـــرى، إذا كانوا حاضرين، والشعور بالمسئولية نحو اتخاذ الإجراءات بالنيابة عـــن الآخرين وبالتالى بالنيابة عن السلام (Staub 1996a, 2002 فى المطبعة b). إن التعليم الحقيقى على السلام يستدعى نوعًا من تنشئة الأطفال الـــذى يطـــور الاهتمام بالآخرين، والاهتمام بالناس من خارج المجموعة التى ينتمى إليهـــا الشخص بما فى ذلك المجموعة التى سبق الحط من قدرها (فى المطبعـــة b وفى المطبعة a Staub, 2002).

وفى المجتمعات التى يعتورها الصراع فى أمريكا الجنوبيـــة، يتنـــاول التعليم على السلام الأمور التى تتعلق بحقوق الإنسان ومنع العنف الهيكلـــى واللامساواة الاقتصادية (Garcia 1784). وفى أيرلندا الشمالية، يوظف التعليم على السلام برامج عن التفاهم المتبادل يهدف إلى خلق ثقافات حقيقية للسلام فى الأنظمة المدرسية البروتستانية والكاثوليكية (Duffy 2000). وفى اليابـــان، يتناول التعليم الفظائع التى ارتكبها اليابانيون خلال الحرب العالمية الثانية كما يتناول معنى الاعتذار (Murakani 1992).

المشروعات المشتركة:

كما أشير سالفا، يمكن للمشروعات المشتركة أن تطور صـــلات بـــين أعضاء مجموعتين. وقد تتضمن تلك المشروعات النخب والمهنيين بالإضافة إلى المجتمع المحلى الأكثر اتساعًا فهى تقدم الفرصة للمقـــابلات الشخـــصية

التى من خلالها يستطيع الخصوم السابقون أن يكونـوا علاقـات شخـصية (Brown, 1988; Chadha 1995; Chetkow-Yanoov, 1986; Kriesberg, 1998a; Pettigrew, 1997, 1998; Volpe 1998). وكلما نجحت تلك المشروعات فى أن تؤدى إلى الانخراط العميق تحت ظروف إيجابية، كلما زاد احتمال فعاليتهـا فى التغلب على العداء السابق (Deutch, 1973, Pettigrew, 1997; Staub 1989). بالإضافة إلى ذلك، قد تخلق المشروعات المشتركة اتكـالاً بينيًـا وأهـدافًا مشتركة ومحصلات تعود بالفائدة على أعضاء المجموعتين.

وقد تأخذ المشروعات المشتركة أشكالاً متعددة. هنـاك مـثلا عمليـة التوفيق الفرنسية الألمانية وهو مشروع توءمة بين مدينتين بين عـام ١٩٥٠ و١٩٦٢ نتج عنه تكوين ١٢٥ شراكة بين المدن الفرنسية والألمانية. وبحلول عام ١٩٨٩، كان هذا المشروع قد توسع ليتضمن ١٣٠٠ مدينة كما تجـاوز المدن ليتضمن علاقات توءمة بين المدارس الثانوية والجامعات (Ackermann, 1994).

تضميد الجروح والعفو والتوفيق فى العالم الواقعى: "التدخل" فى رواندا:

سوف نشرح بإيجاز تدخلا إيجابيًا للنهوض بتضميد الجروح والعفـو والتوفيق فى رواندا على أثر الإبادة الجماعية متضمنًا تقييمًا تجريبيًـا عـن فعاليته (Staub, 2000a; Staub and Pearlman, 2001; 2002; Staub et al 2002).

يستدعى تضميد الجراح الانخراط فى تجربة درامية مع الحصول على دعم وتعاطف من الآخرين. كما يستدعى إعادة الاتصال مع الآخرين وهو ما قد يحدث جزئيا، من خلال مثل هـذا الـدعم والتعـاطف (Herman, 1992; Pearlman and Saakvitne, 1995; Staub 1998a). إن حـديث النـاس فـى مجموعات صغيرة عن خبراتهم، والحصول على الدعم من بعضهم الـبعض قد يدعم من تضميد الجراح ويصبح طريقًا للتوفيق بينهما ولا سـيما حـين

يكون من الممكن تضمين أعضاء من المجموعتين. لقد كان هذا أحد عناصر التدريب المستخدم فى رواندا. لقد تحدث الناس عن قتل أشخاص أعزاء لديهم وكيف تمكنوا هم من البقاء على قيد الحياة. وتحدثوا أيضا عن أصولهم الأسرية المختلطة واختبائهم خلال الإبادة الجماعية بسبب الأم المنحدرة من التوتسى واعتبارهم أعضاء من المجموعة الآثمة بعد الإبادة الجماعية بسبب الأب المنحدر من الهوتو. لقد تعاطفوا ودعموا بعضهم البعض.

وتضمن التدريب أيضا عناصر نفسية تعليمية ومحاضرات موجزة تلتها مناقشات مستفيضة وتضمنت الموضوعات آثار الصدمة على الأفراد، لمساعدة المشاركين على فهم تجاربهم والطرق المواتية لتضميد الجراح كما تضمنت تعلم كيف تبدأ الإبادة الجماعية (Staub 1989; 1999a وهذا الفصل) مع التدليل بأمثلة من الإبادة الجماعية والقتل الجماعى وقد طبق المشاركون أنفسهم مفهوم أصول الإبادة الجماعية على رواندا.

لقد بدا وكأن المشاركين من التوتسى قد شعروا بآدميتهم، فإذا كانت الإبادة الجماعية قد حدثت فى بقاع أخرى وبرغم فظاعتها ودراميتها، إذا كانت عمليات إنسانية مفهومة، فإن ما حدث إذن فى رواندا لا يستبعدهم من المجال الإنسانى. بالإضافة إلى ذلك، فإن أخذ القوى التى تعمل لتساعد الآثمين على ارتكاب أفعالهم فى الاعتبار ظهر وكأنه قد خلق نوعا من النقلة فى موقفهم تجاه الآثمين. لقد صرح المشاركون أنهم إذا تفهموا جذور الإبادة الجماعية، سيتمكنون من اتخاذ إجراءات وقائية.

إن التدخلات المقصود منها النهوض بالتوفيق، مثل الحوار وحل الصراع فى المجموعات الصغيرة يندر تقييمها وحين يحدث ذلك فإن التقييم يكون أساسًا من قبيل الطرافة (Ross and Rothman 1999). لقد تم إعداد تقييم رسمى لهذا التدخل، ليس مع المشاركين ولكن مع الناس بعد خروجهم. لقد عمل المشاركون فى التدريب مع هيئات غير حكومية تعمل مع مجموعات

فى المجتمع المحلى ثم عمل بعضهم لاحقا مع مجموعات حديثة التكوين لمدة ساعتين مرتين فى الأسبوع لمدة ثلاثة أسابيع لإدماج تلك المقاربة المستخدمة فى التدريب مع مقاربتهم التقليدية. وقد عمل المنسقون الآخرون الذين لم يحصلوا على التدريب مع مجموعات حديثة التكوين باستخدام أسلوبهم التقليدى. وكان لهؤلاء المشاركين فى تلك المجموعات طرق لقياس تجارب الصدمات وأعراضها وقياس جديد "لتوجه الآخر" الذى تم تنفيذه قبل التدريب، ومباشرة بعده وبعد مرور شهرين. ولم يحصل المشاركين فى المجموعات الضابطة على تدريب ولكنهم خضعوا لتلك القياسات فى نفس الوقت تقريبا. وضمت المجموعات أعضاء من الهوتو والتوتسى.

لقد تضاءلت أعراض الصدمة للمشاركين فى المجموعة المتكاملة من التجربة الأولى إلى الثالثة وبالمقارنة بالمجموعات الأخرى. لقد أصبحت توجهاتهم نحو أعضاء المجموعة العرقية الأخرى أكثر إيجابية بمقارنة التجربة الأولى بالتجربة الأخيرة وبمقارنة المشاركين فى المجموعات التقليدية بالمجموعات الضابطة. لقد تألفت الزيادة فى التوجه الإيجابى من النظر إلى الإبادة الجماعية على أساس كونها عملية ذات أصول معقدة، والإعراب عن الرغبة فى العمل مع المجموعة الأخرى لتحقيق أهداف مهمة مثل المستقبل السلمى. و"العفو بدون شروط" والتعبير عن الرغبة فى العفو إلى اعترف أعضاء المجموعة الأخرى بأفعالهم واعتذارهم عنها (Staub 20001; Staub and Pearlman 2001; Staub et al 2002).

بإيجاز، ثمة وسائل مختلفة للنهوض بعملية التوافق النفسى فضلا عن عناصر مجددة تساهم فى ذلك. على سبيل المثال، قد يحدث تضميد الجروح من خلال اعتراف الشهود وحفلات التأبين والحفلات التى تضمن مجموعات كبيرة من الناس تسمح بتعزيز الانخراط فى تجارب الآخرين وبتقديم الدعم. إلا أن اعتراف الشهود والتأبين لابد من أن يكون من النوع الصحيح، فإن لم

يكن كذلك، فقد يساهم فى الاحتفاظ بالجروح كما حدث فى حفل تأبين المعركة التى خسرها الصرب أمام الأتراك فى القرن الرابع عشر (Leatherman et al 1999) وحتى يحدث التضميد والتوفيق، لابد للتأبين أن يصل الناس بعضهم البعض وأن يشير إلى مستقبل مشترك وواعد (Staub and Pearlman 2001).

وكلما دعمت عمليات التوفيق الموصوفة هنا سياسات وممارسات مؤسسات الدولة أو الدول والقيادة، كلما كان من الأرجح أن تكون أكثر فعالية. إن التغيرات الإدراكية والشعورية للتوفيق تستدعى مزيجًا من الوسائل. ويعتمد المزيج الأمثل على طبيعة الصراع وحجم العنف الجماعى وعلى مدى مسئولية أحد أطراف العنف أو الطرفين معا عن اندلاعه وعن سوء التصرف، وتاريخ العلاقات السابقة بين المجموعات وثقافة المجموعات المنخرطة ووجود موارد اقتصادية وانخراط الجماعة الدولية وما إلى ذلك. وإحدى المهام المهمة هى تطوير المعرفة عن أكثر الوسائل إفادة تحت ظروف معينة.

healing and reconciliation to occur, commemoration has to connect people and point to a shared, hopeful future (Staub & Pearlman, 2001).

The more the processes of reconciliaton described here are supported by policies and practices of the institutions of the state(s) and of the leadership, the more effective are they likely to be. The cognitive and emotional changes of reconciliation require a combination of methods. The ideal combination probably depends on the nature of conflict and magnitude of mass violence, the extent to which one side or both sides to the violence are responsible for its outbreak and for misdeeds performed, the preceding history of relations between the groups, the culture of the groups involved, the availability of economic resources, the involvement of the international community, and so on. An important task is to develop knowledge about what methods are most useful under particular conditions.

References

Ackermann, A. (1994). Reconciliation as a peace-building process in post-war Europe: The Franco-German case. *Peace and Change, 19,* 229–250.

Ackermann, A. (2000). *Making peace prevail.* Syracuse, NY: Syracuse University Press.

Allport, G. W. (1954). *The nature of prejudice.* Reading, MA: Addison-Wesley.

Almaguer, T. (1994). *Racial fault lines: The historical origins of white supremacy in California.* Berkeley: University of California Press.

Almond, G. A., & Verba, S. (1963). *The civic culture: Political attitudes and democracy in five nations.* Boston: Little, Brown.

Arnson, C. J. (1999). Conclusion: Lessons learned in comparative perspective. In C. J. Arnson (Ed.), *Comparative peace processes in Latin America* (pp. 447–463). Stanford: Stanford University Press.

Arthur, P. (1999). The Anglo-Irish peace process: Obstacles to reconciliation. In R. L. Rothstein (Ed.), *After the peace: Resistance and reconciliation* (pp. 85–109). Boulder: Lynne Rienner.

Asmal, K., Asmal, L., & Roberts, R. S. (1997). *Reconciliation through truth: A reckoning of apartheid's criminal governance.* Capetown, South Africa: David Phillips.

Azar, E. E. (1990). *The management of protracted social conflict.* Hampshire, England: Dartmouth.

Bandura, A. (1999). Moral disengagement in the perpetration of inhumanities. *Personality and Social Psychological Review, 3,* 193–209.

Bar-Tal, D. (1989). Delegitimization: The extreme case of stereo-typing and prejudice. In D. Bar-Tal, C. Graumann, A. W. Kruglanski, & W. Stroebe (Eds.), *Stereotyping and prejudice: Changing conceptions* (pp. 169–188). New York: Springer-Verlag.

Bar-Tal, D. (1990). Causes and consequences of delegitimization: Models of conflict and ethnocentrism. *Journal of Social Issues, 46*(1), 65–81.

Bar-Tal, D. (1998). Societal beliefs in times of intractable conflict: The Israeli case. *International Journal of Conflict Management, 9,* 22–50.

Bar-Tal, D. (2000a). From intractable conflict through conflict resolution to reconciliation: Psychological analysis. *Political Psychology, 21,* 351–365.

Bar-Tal, D. (2000b). *Shared beliefs in a society: Social psychological analysis.* Thousand Oaks, CA: Sage.

Bar-Tal, D. (2001). Why does fear override hope in societies engulfed by intractable conflict, as it does in the Israeli society? *Political Psychology, 22,* 601–627.

Bar-Tal, D. (2002). The elusive nature of peace education. In G. Salomon & B. Nevo (Eds.), *Peace education: The concept, principles and practice around the world* (pp. 27–36). Mahwah, NJ: Erlbaum.

Bar-Tal, D. (in press-a). Collective memory of physical violence: Its contribution to the culture of violence. In E. Cairns & M. D. Roe (Eds.). *Memories in conflict.* London: Macmillan.

Bar-Tal, D., & Bennink, G. (in press). Nature of reconciliation as an outcome and as a process. In Y. Bar-Siman-Tov (Ed.), *From conflict resolution to reconciliation.* New York: Oxford University Press.

Bar-Tal, D., Jacobson, D., & Klieman, A. (Eds.). (1998). *Security concerns: Insights from the Israeli experience.* Stamford, CT: JAI Press.

Bar-Tal, D., Kruglanski, A. W., & Klar, Y. (1989). Conflict termination: An epistemological analysis of international cases. *Political Psychology, 10,* 233–255.

Bar-Tal, D., & Oren, N. (2000). *Ethos as an expression of identity: Its changes in transition from conflict to peace in the Israeli case.* Discussion Paper No. 83. Jerusalem: Leonard Davis Institute for International Relations, Hebrew University of Jerusalem.

Bar-Tal, D., and Staub, E. (1997). Introduction: The nature and forms of patriotism. In D. Bar-Tal & E. Staub (Eds.), *Patriotism in the lives of individuals and groups.* Chicago: Nelson-Hall.

Bar-Tal, D., & Teichman Y. (in press). *Stereotypes and prejudice: The case of the perceptions of Arabs in the Israeli society.* Cambridge: Cambridge University Press.

Bauer, Y. (1984). The place of the Holocaust in contemporary history. In J. Frankel (Ed.), *Studies in contemporary jewry* (Vol. 1, pp. 201–224). New York: Oxford University Press.

Ben-Amos, A., & Bar-Tal, D. (Eds.). (in press). *Patriotism in Israel.* (Tel-Aviv: Dyonon in Hebrew).

Bercovitch, J. (Ed.). (1995). *Resolving international conflicts.* Boulder, CO: Lynne Rienner.

Berkowitz, L. (1968). Social motivation. In G. Lindzey & E. Aronson (Eds.), *The Handbook of social psychology* (2nd ed., vol. 3, pp. 50–135). Reading, MA: Addison-Wesley.

Beuf, A. (1977). *Red children in white America.* Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

Bjerstedt, A. (1988). *Peace education in different countries.* Malmo, Sweden: Educational Information and Debate.

Bjerstedt, A. (Ed.). (1993). *Peace education: Global perspective.* Malmo, Sweden: Almqvist and Wiksell.

Brass, P. R. (Ed.). (1996). *Riots and pogroms.* New York: New York University Press.

Brecher, M. (1972). *The foreign policy system of Israel: Setting, images, processes.* London: Oxford University Press.

Brecher, M., & Wilkenfeld, J. (1988). Protracted conflicts and crises. In M. Brecher & J. Wilkenfeld (Eds.), *Crisis, conflict and instability* (pp. 127–140). Oxford: Pergamon.

Brewer, M. B.(1979). In-group bias in the minimal intergroup situation: Cognitive-motivational analysis. *Psychological Bulletin, 17*, 575–482.
Brewer, M. B.,& Campbell, D. T. (1976) *Ethnocentrism and intergroup attitudes: East African evidence*. New York: Halstead Press.
Bronkhorst, D. (1995). *Truth and reconciliation: Obstacles and opportunities for human rights*. Amsterdam: Amnesty International.
Brown, R. (1995) *Prejudice: Its social psychology*. Oxford: Blackwell.
Brown, R. (1988). *Group processes: Dynamics within and between groups*. Oxford: Blackwell.
Browning, C. R. (1992). *Ordinary men: Reserve Battalion 101 and the final solution in Poland*. New York: HarperCollins.
Brubaker, R., & Laitin, D. (1998). Ethnic and nationalist violence. *Annual Review of Sociology, 24*, 423–452.
Burns, R. J., & Aspeslagh, R. (Eds.).(1996). *Three decades of peace education around the world*. New York: Garland.
Burton, J. W. (1987). *Resolving deep-rooted conflict: A handbook*. Lanham, MD: University Press of America.
Burton, J. W. (1990). *Conflict: Resolution and prevention*. New York: St. Martin's Press.
Cairns, E., & Darby, J. (1998). The conflict in Northern Ireland. *American Psychologist, 53*, 754–760.
Cairns, E., & Hewstone, M. (2000). *Forgiveness and the reduction of intergroup conflict in Northern Ireland: A progress report*. Unpublished manuscript.
Calleja, J. (1994). Educating for peace in the Mediterranean: A strategy for peace building. In E. Boulding (Ed.), *Building peace in the Middle East: Challenges for states and civil society* (pp. 279–285). Boulder: Lynne Rienner.
Carnegie Commission on the Prevention of Deadly Conflict. (1997). *Preventing deadly conflict: Final report*. New York: Carnegie Corporation of New York.
Cash, J. D. (1996). *Identity, ideology and conflict*. Cambridge: Cambridge University Press.
Cecil, R. (1993). The marching season in Northern Ireland: An expression of politico-religious identity. In S. MacDonald (Ed.), *Inside European identities* (pp. 146–166). Providence, RI: Berg.
Chadha, N. (1995). Enemy images: The media and Indo-Pakistani tensions. In M. Krepon & A. Sevak (Eds.), *Crisis prevention, confidence building and reconciliation in South Asia* (pp. 171–198). New York: St. Martin's Press.
Chalk, F. R., & Jonassohn, K. (1990). *The history and sociology of genocide: Analyses and case studies*. New Haven: Yale University Press.
Charif, H. (1994). Regional development and integration. In D. Collings (Ed.), *Peace for Lebanon? From war to reconstruction* (pp. 151–161). Boulder: Lynne Rienner.
Charny, I. (1999). (Ed.). *The encyclopedia of Genocide*. Santa Barbara, CA: ABC-CLIO.
Chetkow-Yanoov, B. (1986). Improving Arab-Jewish relations in Israel: The role of voluntary organizations. *Social Development Issues, 10*, 58–70.
Chirot, D., & Seligman, M. (Eds.). (2001). *Ethnopolitical warfare: Causes, consequences and possible solutions*. Washington, DC: American Psychological Association.
Chirwa, W. (1997). Collective memory and the process of reconciliation and reconstruction. *Development in Practice, 7*, 479–482.
Coleman, P. (2000). Intractable conflict. In M. Deutsch, & P. T. Coleman (Eds.), *The*

handbook of conflict resolution: Theory and practice (pp. 428–450). San Francisco: Jossey Bass.
Connerton, P. (1989). *How societies remember*. Cambridge: Cambridge University Press.
Cook, S. W. (1970). Motives in conceptual analysis of attitude-related behavior. In W. J. Arnold & D. Levine (Eds.), *Nebraska symposium on motivation*. Lincoln: University of Nebraska Press.
Corm, G. (1994). The war system: Militia hegemony and reestablishment of the state. In D. Collings (Ed.), *Peace for Lebanon? From war to reconstruction* (pp. 215–230). Boulder: Lynne Rienner.
Cornevin, M. (1980). *Apartheid: Power and historical falsification*. Paris: UNESCO.
Craig, G. A. (1982). *The Germans*. New York: New American Library.
Crighton, E., & MacIver, M. A. (1990). The evolution of protracted ethnic conflict. *Comparative Politics, 23*, 127–142.
Dadrian, V. N. (1974). A typology of genocide. *International Review of Modern Sociology, 5*(2), 201–212.
Dadrian, V. N. (1995). *The history of the Armenian genocide: Ethnic conflict from the Balkans to Anatolia to the Caucasus*. Providence, RI: Oxford Berghahn Books.
DeJong, A. (1978). *The Weimar chronicle: Prelude to Hitler*. New York: New American Library.
De la Rey, C., & Owens, I. (1998). Perceptions of psychological healing and the Truth and Reconciliation Commission in South Africa. *Peace and Conflict: Journal of Peace Psychology, 4*, 257–270.
Denich, B. (1994). Dismembering Yugoslavia: Nationalist ideologies and the symbolic revival of genocide. *American Ethnologist*, 21, 367–390.
Des Forges, A. (1999). *Leave none to tell the story: Genocide in Rwanda*. New York: Human Rights Watch.
Deutsch, M. (1973). *The resolution of conflict: Constructive and destructive processes*. New Haven: Yale University Press.
Dobkowski, M. N., & Wallimann, I. (1992) *Genocide in our time: An annotated bibliography with analytical introduction*. Ann Arbor, MI: Pierian.
Doyle, M. W., & Sambani, N. (2000). International peace building: A theoretical and quantitative analysis. *American Political Science Review, 94*, 779–801.
Duffy, T. (2000). Peace education in divided society: Creating a culture of peace in Northern Ireland. *Prospects, 30*, 15–29.
Fein, H. (1979). *Accounting for genocide: Victims and survivors of the Holocaust*. New York: Free Press.
Fein, H. (1993). Accounting for genocide after 1945: Theories and some findings. *International Journal of Group Rights, 1*, 79–106.
Fein, H. (1994). *The prevention of genocide*. Working Paper of the Institute for the Study of Genocide, City University of New York.
Fentress, J., & Wickham, C. (1992). *Social memory*. Oxford: Blackwell
Fisher, R. J. (1990). *The social psychology of intergroup and international conflict resolution*. New York: Springer-Verlag.
Forbes, J. D. (1964). *The Indian in America's past*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.
Frank, J. D. (1967). *Sanity and survival: Psychological aspects of war and peace*. New York: Vintage.
Frijda, N. H. (1994). The lex talionis: On vengeance. In S. H. M. van Goozen, N. E.

Van de Poll, & J. A. Sergeant (Eds.), *Emotions: Essays on emotion theory* (pp. 263–289). Hillsdale, NJ: Erlbaum.

Galtung, J. (1990). Cultural violence. *Journal of Peace Research, 27,* 291–305.

Gamson, W. A. (1988). Political discourse and collective action. *International Social Movement Research, 1,* 219–244.

Garcia, C. (1984). Latin America traditions and perspectives. *International Review of Education, 29*(3), 369–390.

Gardner-Feldman, L. (1999). The principle and practice of reconciliation in German foreign policy: Relations with France, Israel, Poland and the Czech Republic. *International Affairs, 75,* 333–356.

Gibson, J. L. (in press). Truth, justice and reconciliation: Judging the fairness of amnesty in South Africa. *American Journal of Political Science.*

Glenny, M. (1992). *The fall of Yugoslavia.* London: Penguin.

Goertz, G., & Diehl, P. F. (1993). Enduring rivalries: Theoretical constructs and empirical patterns. *International Studies Quarterly, 37,* 147–171.

Goldhagen D. J. (1996). *Hitler's willing executioners: Ordinary Germans and the Holocaust.* New York: Knopf.

Gordon, R. (1994). Article 2 (7) Revisited: The post cold-war Security Council. Reports and Papers, No. 5. In Abiodum Williams, *Article 2 (7) Revisited* (Eds.), (pp. 21–36). Providence, RI: Academic Council of the United Nations Systems.

Gourevich, P. (1998). *We wish to inform you that tomorrow we will be killed with our families.* New York: Farrar Straus and Giroux.

Gurr, T. R. (2001). Minorities and Nationalists: Managing Ethnopolitical Conflict in the New Century. Chester A. Crocker, Fen Osler Hampson, & Pamela Aall (Eds.), *Turbulent peace: The challenges of managing international conflict.* Washington, DC: United States Institute of Peace Press.

Gurr, T. R., & B. Harff, (1996). *Early warning of communal conflicts and genocide: Linking empirical research to international responses.* Tokyo: United Nations Press.

Halbwachs, M.(1992). *On collective memory.* Chicago: University of Chicago Press.

Hamber, B. (1998). The burdens of truth: An evaluation of the psychological support services and initiatives undertaken by the South African Truth and Reconciliation Commission. *American Imago, 55,* 9–28.

Handl, V. (1997). Czech-German declaration on reconciliation. *German Politics, 6,* 150–167.

Harff, B. (1996). Early warning of potential genocide: The cases of Rwanda, Burundi, Bosnia, and Abkhazia. In T. R. Gurr & B. Harff (Eds.), *Early warning of communal conflicts and genocide: Linking empirical research to international responses* (pp. 47–78). Tokyo: United Nations Press.

Harff, B., & Gurr, T. R. (1990). Victims of the state genocides, politicides and group repression since 1945. *International Review of Victimology, 1,* 1–19.

Harff, B., Gurr, T. R., & Unger, A. (1999, November). *Preconditions of genocide and politicide: 1955–1998.* Paper presented at the Conference on Differing Approaches to Assessing Potential Genocide, Politicides and Mass Killings, Vienna, Virginia.

Harris, I. M. (1988). *Peace education.* Jefferson, NC: McFarland.

Hayes, G. (1998). We suffer our memories: Thinking about the past, healing, and reconciliation. *American Imago, 55,* 29–50.

Hayner, P. B. (1999). In pursuit of justice and reconciliation: Contributions of truth telling. In C. J. Arnson (Ed.), *Comparative peace processes in Latin America* (pp. 363–383). Stanford, CA: Stanford University Press.

Herman, J. (1992). *Trauma and recovery*. New York: Basic Books.

Hicks, D. W. (Ed.). (1988). *Education for peace: Issues, principles and practices in the classroom*. London: Routledge.

Hilberg, R. (1961). *The destruction of the European Jews*. New York: Harper and Row.

Hirsch, H. (1995). *Genocide and the politics of memory*. Chapel Hill: University of North Carolina Press.

Hitchcock, R. K., & Twedt, T. M. (1997). Physical and cultural genocide of various indigenous peoples. In S. Totten, W. S. Parsons, & I. W. Charny (Ed.). *Century of genocide: Eyewitness accounts and critical views*. New York: Garland.

Horowitz, D. L. (1993). Conflict and the incentives to political accommodation. In D. Keogh & M. H. Haltzel (Eds.), *Northern Ireland and the politics of reconciliation* (pp. 173–188). Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press.

Hunter, J. A., Stringer, M., & Watson, R. P. (1991). Intergroup violence and intergroup attributions. *British Journal of Social Psychology, 30*, 261–266.

Huth, P., & Russett, B. (1993). General deterrence between enduring rivals: Testing three competing models. *American Political Science Review, 87*, 61–72.

Irwin-Zarecka, I. (1994). *Frames of remembrance: The dynamics of collective memory*. New Brunswick, NJ: Transaction.

Kammen, M. (1991). *Mystic chords of memory: The transformation of tradition in American culture*. New York: Knopf.

Kaye, M. (1997). The role of the Truth Commissions in the search for justice, reconciliation and democratization: The Salvadorean and Honduran cases. *Journal of Latin American Studies, 29*, 693–716.

Kecmanovic, D. (1996). *The mass psychology of ethnonationalism*. New York: Plenum.

Kelman, H. C. (1973). Violence without moral restraint: Reflections on the dehumanization of victims and victimizers. *Journal of Social Issues, 29*(4), 25–61.

Kelman, H. C. (1990). Applying a human needs perspective to the practice of conflict resolution: The Israeli-Palestinian case. In J. Burton (Ed.), *Conflict: Human needs theory*. New York: St. Martin's Press.

Kelman, H. C. (1997). Social-psychological dimensions of international conflict. In I. W. Zartman & J. L. Rasmussen (Ed.), *Peacemaking in international conflict: Methods and techniques* (pp. 191–237). Washington, DC: United States Institute of Peace Press.

Kelman, H. C. (1999). Transforming the relationship between former enemies: A social-psychological analysis. In R. L. Rothstein (Ed.), *After the peace: Resistance and reconciliation* (pp. 193–205). Boulder, CO: Lynne Rienner.

Kemper, T. D (Ed.). (1990). *Research agendas in the sociology of emotions*. Albany, NY: SUNY Press.

Kennan, G. F. (1960). *Russia and the West under Lenin and Stalin*. Boston: Little, Brown.

Klare, M. T., & Thomas, D. C. (Eds.). (1991). *World security: Trends and challenges at century's end*. New York: St. Martin Press.

Knox, C., & Quirk, P. (2000). *Peace building in Northern Ireland, Israel and South Africa: Transition, transformation and reconciliation*. London: Macmillan.

Kopstein, J. S. (1997). The politics of national reconciliation: Memory and institu-

tions in German-Czech relations since 1989. *Nationalism and Ethnic Politics, 3*, 57–78.

Kressel, N. J. (2002). *Mass hate: The global rise of genocide and terror.* Cambridge, MA: Westview Press

Kriesberg, L. (1992). *International conflict resolution.* New Haven: Yale University Press.

Kriesberg, L. (1993). Intractable conflict. *Peace Review, 5*, 417–421.

Kriesberg, L. (1998a). Coexistence and the reconciliation of communal conflicts. In E. Weiner (Ed.), *The handbook of interethnic coexistence* (pp. 182–198). New York: Continuum.

Kriesberg, L. (1998b). Intractable conflicts. In E. Weiner (Ed.), *The handbook of interethnic coexistence* (pp. 332–342). New York: Continuum.

Kritz, N. J. (1996). The rule of law in the postconflict phase. In C. A. Crocker, F. O. Hampson, & P. Aall (Eds.), *Managing global chaos: Sources of conflict of and responses to international conflict* (pp. 587– 606). Washington, DC: United States Institute of Peace Press.

Krystal, H. (Ed.). (1968). *Massive psychic trauma.* New York: International Universities Press.

Leatherman, J., DeMars, W., Gaffney, P. D., & Vayrynen, R. (1999). *Breaking cycles of violence: Conflict prevention in intrastate cries.* Bloomfield, CT: Kumarian Press.

Lederach, J. P. (1997). *Building peace: Sustainable reconciliation in divided societies.* Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press.

Lederach, J. P. (1998). Beyond violence: Building sustainable peace. In E. Weiner (Ed.), *The handbook of interethnic coexistence* (pp. 236–245). New York: Continuum.

Lederer, K. (Ed.). (1980). *Human needs.* Cambridge, MA: Oelgeshager, Gunn and Hain.

Lemkin, R. (1944). *Axis rule in occupied Europe: Laws of occupation, analysis of government, proposals for redress.* Washington, DC: Carnegie Endowment of International Peace.

Lerner, M. (1980). *The belief in a just world: A fundamental delusion.* New York: Plenum Press.

Lever, H. (1978). *South African society.* Johannesburg, South Africa: Jonathan Ball.

Liebenberg, I. & Zegeye, A. (1998). Pathway to democracy? The case of the South African Truth and Reconciliation process. *Social Identities, 4*, 541–558.

Liebman, C. (1978). Myth, tradition and values in Israeli society. *Midstream, 24*, 44–53.

Lipschutz, R. D. (1998). Beyond the neoliberal peace: From conflict resolution to social reconciliation. *Social Justice: A Journal of Crime, Conflict and World Order, 25* (4), 5–19.

Lundt, M. S. (1996). *Preventing violent conflicts: A strategy for preventive diplomacy.* Washington, DC: United States Institute of Peace Press.

Lundwell, K. (2001). *Psychological aspects of collective violence and reconciliation: A survey of current research.* Centre for Multiethnic Research, Uppsala University, Uppsala, Sweden.

Mack, J., E. (1990) The psychodynamics of victimization among national groups in conflict. In V. D. Volkan, D. A. Julius, & J. V. Montville (Eds.), *The psychodynamics of international relationships* (pp. 119–129). Lexington, MA: Lexington.

Maddi, S. R. (1971). The search for meaning. In W. J. Arnold, & M. M. Page (Eds.), *Nebraska symposium on motivation 1970* (pp. 137–186). Lincoln: University of Nebraska Press.

Manoff, R. (1996). *The mass media and social violence: Is there a role for the media in preventing and moderating ethnic, national, and religious conflict?* Unpublished manuscript. Center for War, Peace, and News Media, Department of Journalism and Mass Communication, New York University, New York.

Mannheim, K. (1952). *Ideology and utopia.* New York: Harcourt, Brace.

Markus, H. R., & Kitayama, S. (1994). The cultural shaping of emotion: A conceptual framework. In S. Kitayama & H. R. Markus (Eds.), *Emotion and culture: Empirical studies of mutual influence* (pp. 339–351). Washington, DC: American Psychological Association.

Marrow, D. (1999). Seeking peace amid memories of war: Learning form the peace process in Northern Ireland. In R. L. Rothstein (Ed.), *After the peace: Resistance and reconciliation* (pp. 111–138). Boulder, CO: Lynne Rienner.

McCauley, C. (in press). Making sense to terrorism after 9/11. In R. Moser (Ed.), *Shocking violence II: Violent disaster, war and terrorism affecting our youth.* Charles C. Thomas.

McCauley, C. R., & Segal, M. D. (1989). Terrorist individuals and terrorist groups: The normal psychology of extreme behavior. In J. Groebel & J. F. Goldstein (Eds.), *Terrorism.* Seville, Spain: Publicaciones de la Universidad de Sevilla.

Melson, R. (1992). *Revolution and genocide: On the origins of the Armenian genocide and the Holocaust.* Chicago: University of Chicago Press.

Milgram, S. (1974). *Obedience to authority: An experimental view.* New York: Harper and Row.

Minow, M. (1998). *Between vengeance and forgiveness.* Boston: Beacon Press.

Mitchell, C. R. (1981). *The structure of international conflict.* London: Macmillan.

Montville, J. V. (1993). The healing function in political conflict resolution. In D. J. D. Sandole & H. van der Merve (Eds.), *Conflict resolution theory and practice: Integration and application* (pp. 112–127). Manchester, England: Manchester University Press.

Mor, B. D., & Maoz, Z. (1999) Learning and the evolution of enduring rivalries: A strategic approach. *Conflict Management and Peace Science, 17,* 1–48

Murakami, T. (1992). *Peace education in Britain and Japan.* Kyoto, Japan: Office of Sociology of Education, Kyoto University of Education.

Murray, M. R., & Greer, J. V. (1999). The changing governance of rural development: State-community interaction in Northern Ireland. *Policy Studies, 20,* 37–50.

Ney, J. S., & Lynn-Jones, S. M. (1988). International security studies: A report of a conference on the state of the field. *International Security, 12,* 5–27.

Norval, A. J. (1998). Memory, identity and the (im)possibility of reconciliation: The work of the Truth and Reconciliation Commission in South Africa. *Constellations, 5,* 250–265.

Norval, A. J. (1999). Truth and reconciliation: The birth of the present and the reworking of history. *Journal of African Studies, 25,* 499–519.

Opotaw, S. (Ed.). (1990). Moral exclusion and injustice. *Journal of Social Issues, 46* (1).

Ordeshook, P. C. (1986). *Game theory and political theory.* Cambridge: Cambridge University Press.

Scheff, T. J. (1994). *Bloody revenge: Emotions, nationalism, and war.* Boulder, CO: Westview.

Shriver, D. W., Jr. (1995). *An ethic for enemies: Forgiveness in politics.* New York: Oxford University Press.

Sidanius, J., & Pratto, F. (1998). *Social dominance.* Cambridge: Cambridge University Press.

Simpson, C. 1993. *The splendid blond beast.* New York: Grove Press.

Simpson, G. (1997). Reconstruction and reconciliation: Emerging from transition. *Development in Practice, 7,* 475–478.

Smith, R. W. (1999). State power and genocidal intent: On the uses of genocide in the twentieth century. In L. Chorbajian & G. Shirinian (Eds.), *Studies in comparative genocide.* New York: St. Martin's Press.

Somerville, J. (1981). Patriotism and war. *Ethics, 91,* 568–578.

Stagner, R. (1967). *Psychological aspects of international conflict.* Belmont, CA: Brooks/Cole.

Staub, E. (1989). *The roots of evil: The origins of genocide and other group violence.* New York: Cambridge University Press.

Staub, E. (1990). Moral exclusion, personal goal theory and extreme destructiveness. In S. Opotaw (Ed.), Moral exclusion and injustice (special issue). *Journal of Social Issues, 46,* 47–65.

Staub, E. (1991). Persian Gulf conflict was reflection of stormy undercurrents in U.S. psyche. *Psychology International,* 1–9. Washington, DC: American Psychological Association.

Staub, E. (1992). Understanding and preventing police violence. *Center Review, 6,* 1–7. A Publication of the Center of Psychology and Social Change, Harvard Medical School, Cambridge, MA.

Staub, E. (1996a). Altruism and aggression in children and youth: Origins and cures. R. Feldman (Ed.), *The psychology of adversity.* Amherst: University of Massachusetts Press.

Staub, E. (1996b). Cultural-societal roots of violence: The examples of genocidal violence and of contemporary youth violence in the United States. *American Psychologist, 51,* 117–132.

Staub, E. (1997). Blind versus constructive patriotism: Moving from embeddedness in the group to critical loyalty and action. In E. Staub & D. Bar-Tal (Eds.), *Patriotism in the lives of individuals and groups.* Chicago: Nelson-Hall.

Staub, E. (1998a). Breaking the cycle of genocidal violence: Healing and reconciliation. In J. Harvey (Ed), *Perspectives on loss.* Washington, DC: Taylor and Francis.

Staub, E. (1998b). Early intervention: Prediction and action. In H. J. Langholtz (Ed.), *The psychology of peacekeeping.* Westport, CT: Praeger.

Staub, E. (1999a). The origins and prevention of genocide, mass killing and other collective violence. *Peace and Conflict: Journal of Peace Psychology, 5,* 303–337.

Staub, E. (1999b). The roots of evil: personality, social conditions, culture and basic human needs. *Personality and Social Psychology Review, 3,* 179–192.

Staub, E. (2000a). Genocide and mass killing: Origins, prevention, healing and reconciliation. *Political Psychology, 21,* 2, 367–382.

Staub, E. (2000b). Mass murder: Origins, prevention and U.S. involvement. In R. Gottesman (Ed.), *Violence in America: An encyclopedia.* New York: Scribner's.

Staub, E. (2001a). Ethnopolitical and other group violence: Origins and prevention.

In D. Chirot & M. Seligman (Eds.), *Ethnopolitical warfare: Causes, consequences and possible solutions.* Washington, DC: American Psychological Association.
Staub, E. (2001b). The role of individual and group identity in genocide and war. In R. D. Ashmore, L. Jussim, & D. Wilder (Eds.), *Social identity, intergroup conflict and conflict reduction.* New York: Oxford University Press.
Staub, E. (2001c). Understanding and preventing police violence. In S. Epstein & M. Amir (Eds.), *Policing, security and democracy.* Huntsville, TX: Office of Criminal Justice Press.
Staub, E. (2002). From healing past wounds to the development of inclusive caring: Contents and processes of peace education. In G. Solomon & B. Nevo (Eds.), *Peace Education for the twenty-first Century.* Mahwah, NJ: Erlbaum.
Staub, E. (in press-a). Preventing terrorism: Raising "inclusively" caring children in the complex world of the twenty-first century. In C. Stout (Ed), *Psychology of Terrorism.* Westport, CT: Praeger.
Staub, E. (in press-b). *The psychology of good and evil: Why children, adults and groups help and harm others.* New York: Cambridge University Press.
Staub, E., & Pearlman, L. (2001). Healing, reconciliation and forgiving after genocide and other collective violence. In S. J. Helmick & R. L. Petersen (Eds.), *Forgiveness and reconciliation: Religion, public policy and conflict transformation.* Radnor, PA: Templeton Foundation Press.
Staub, E., and Pearlman, L. A. (2002). *Facilitators' summary of observations and recommendations from leaders' seminar: Preventing renewed violence,* Kigali, Rwanda. August 2001. Unpublished manuscript. (see www.heal-reconcile-rwanda.org)
Staub, E., Pearlman, A. L., Gubin, & Hagengimana, A., (2002). *Healing, forgiving and reconciliation: an intervention and its experimental evaluation in Rwanda.* Unpublished manuscript. University of Massachusetts, Amherst.
Staub, E., & Rosenthal, L. (1994). Mob violence: Societal-cultural sources, group processes and participants. In L. Eron & J. Gentry (Eds.), *Reason to hope: A psychosocial perspective on violence and youth.* Washington, DC: American Psychological Association.
Stein, H. F. (1978). Judaism and the group-fantasy of martyrdom: The psychodynamic paradox of survival through persecution. *Journal of Psychohistory, 6,* 151–210.
Stern, P. C. (1995). Why do people sacrifice for their nations? *Political Psychology, 16,* 117–235.
Sumner, W. G. (1906). *Folkways.* New York: Ginn.
Tajfel, H. (1978). Social categorization, social identity and social comparison. In H. Tajfel (Ed.), *Differentiation between social groups* (pp. 61–76). London: Academic Press.
Tajfel, H. (1981). *Human groups and social categories: Studies in social psychology.* Cambridge: Cambridge University Press.
Tajfel, H., & Turner, J. C. (1979). An integrative theory of intergroup conflict. In W. G. Austin & S. Worchel (Eds.), *The social psychology of intergroup relations.* Monterey, CA: Brooks-Cole.
Taylor, F. (Ed.). (1983). *The Goebbels diaries: 1939–1941.* New York: Putnam.
Volkan, V. (1997). *Blood lines: From ethnic pride to ethnic terrorism.* New York: Farrar, Straus and Giroux.
Volkan, V. D. (1998). The tree model: Psychopolitical dialogues and the promotion

of coexistence. In E. Weiner (Ed.), *The handbook of interethnic coexistence* (pp. 343–358). New York: Continuum.

Volpe, M. R. (1998). Using town meetings to foster peaceful coexistence. In E. Weiner (Ed.), *The handbook of interethnic coexistence* (pp. 382–396). New York: Continuum.

Weiwen, Z., & Deshingkar, G. (1995). Improving Sino-Indo relations. In M. Krepon & A. Sevak (Eds.), *Crisis prevention, confidence building and reconciliation in South Asia* (pp. 227–238). New York: St. Martin's Press.

White, R. K. (1970). *Nobody wanted war: Misperception in Vietnam and other wars.* Garden City, NY: Doubleday.

White, R. K. (1996). Why the Serbs fought: Motives and misperceptions. *Peace and Conflict: Journal of Peace Psychology, 2*(2), 109–128.

Whittaker, D. J. (1999). *Conflict and reconciliation in the contemporary world.* London: Routledge.

Williams, R. M., Jr. (1994). The sociology of ethnic conflicts: Comparative international perspective. *Annual Review of Sociology, 20,* 49–79.

Willis, F. R. (1965). *France, Germany, and the New Europe, 1945–1963.* Palo Alto, CA: Stanford University Press.

Wilmer, F. (1998). The social construction of conflict and reconciliation in the former Yugoslavia. *Social Justice: A Journal of Crime, Conflict & World Order, 25* (4), 90–113.

Wistrich, R. S. (Ed.). (1999). *Demonizing the other: Antisemitism, racism and xenophobia.* Amsterdam: Harwood.

Worchel, S. (1999). *Written in blood: Ethnic identity and the struggle for human harmony.* New York: Worth.

Yaniv, A. (Ed.). (1993). *National security and democracy in Israel.* Boulder, CO: Lynne Rienner.

Zalaquett, J. (1999). Truth, justice, and reconciliation: Lessons for the international community. In C. J. Arnson (Ed.), *Comparative peace processes in Latin America* (pp. 341–361). Stanford, CA: Stanford University Press.

Zukier, H. (1994). The twisted road to genocide: On the psychological development of evil during the Holocaust. *Social Research, 61*(2), 423–455.

الفصل الحادى والعشرون

خـــــاتـمة

إنقاذ العلوم السياسية من نفسها[(٣٤٠)]

روبرت لين

تعتبر العلوم السياسية حقلا معرفيًا فقط بمعنى أنها، مثلها مثل الأدب، تدرج فى كتالوجات الكليات، ولكن ليس بمعنى أنها كتلة من الظواهر التـــى يتم تحليلها من خلال مجموعة متسقة من النظريات أو حتى مجموعة متنافسة من النظريات المتسقة مثل الطبيعة. لقد حصلت فى الماضى على منحة مـــن القسم الذى أنتمى إليه بأن كتبت للمؤسسة صاحبة المنحة ردا على تـــساؤلها أننا لا ندعى أن العلوم السياسية حقل معرفى قائم بذاته، ولكنها تضع أيـــديها على مجموعة من المشكلات التى يمكن تناولها مـــن خـــلال العديـــد مـــن المقاربات والنظريات. ولكن بدون وجود نظرية مركزية، فلابد من تـــوافر مادة للموضوع.

لقد قام إيان شابيرو Ian Shapiro 1999 مؤخرًا فى معرض حديثه ضـــد التأكيد الشائع فى ذلك الوقـــت علـــى "العمليـــة الـــتداولية" (Gutman and Thompson 1996) بتأكيد أن العلوم السياسية تدور أساسًا حول المصالح والقوة موضحًا تلك النقطة باستخدام مثال الفشل الذريع الذى لحق بهيلارى كلينتون فيما يتعلق بالسياسة الصحية لعام ١٩٩٤ – ١٩٩٥. وقال إن الـــسبب وراء

---

(٣٤٠) قامت بترجمة هذا الفصل مشيرة الجزيرى.

الفشل لم يكن هو غياب العمليات التداولية كما زعم، ولكن الموارد الساحقة التى استخدمت ضد السياسة الصحية المقترحة من قبل صناعة التأمين. إذن فإن أول ما سوف أتعرض إليه هنا هو مساهمة علم النفس فى دراسة المصالح السياسية.

بالنسبة للكثيرين فإن المصالح هى ما تدور حولها المؤسسات وقوتها ومنهجها. ولقد اعتقد البعض مثل هيجل وماركس أن مثل هذه المؤسسات كالدولة والاقتصاد "الرأسمالى" كان لها بعض الخصال الراسخة التى سمحت بالتنبؤ بالنتائج، ولكن المحللين الأكثر تواضعًا قد بحثوا مؤخرًا ما سموه "بمنطق المؤسسات". ونظرًا لاهتمام علم النفس الأكبر بالأفراد وعلاقاتهم، فقد يعتقد المرء أن علم النفس ليس لديه إلا القليل ليقوله عن منطق المؤسسات. ولكن هذا غير صحيح. والموضوع الثانى الذى سوف أتناوله هو مساهمة علم النفس فى دراسة منطق المؤسسات السياسية.

كان يقال فى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضى إن العلوم السياسية تتميز بتناولها المنفرد للعمليات السياسية بمظاهرها الخاصة بالانتخابات والبرلمان والدستور والقانون. وقد كان ذلك صحيحا على الرغم من أن الموضوع الوحيد الموحد المرتبط بمفهوم العملية كان صنع القرار (مثلاً (Lindblom 1965, Simon 1979). وللتعامل مع صنع القرار بشكل معقول يتطلب الأمر نظريات عن العمليات النفسية مثل التوازن الإدراكى وبناء الخطط والتنظيم الذاتى الشعورى وما إلى ذلك. وسوف أركز فى الجزء التالى على جهد بسيط لتحليل التقاطع بين العمليات السياسية والنفسية.

فى الخمسينيات، وبتأثير من هارولد لاسويل Horold Lasswell (1950, 1960b) كنا نقول إن علم السياسية هو دراسة القوة فى كل سياقاتها، ولكن اتضح أن القوة فى الأسرة أو الكنيسة كما هو الحال فى الحكومة، لم تكن هى ما نتحدث عنه. فالسياقات مسئولة عن الاختلاف الكبير بينها. ومع ذلك،

فموضوع القوة كان مركزيًا للتحليل السياسى من ميكافيلى Machiavelli لهوبز Hobbes وأكتون Acton ولا سويل Lasswell . ولكن من المفيد فحص ما الذى يضيفه علم النفس للعلوم السياسية كدراسة القوة. ونخلص إذن إلى أننى فى هذا الجزء الأول سوف أتعرض لمساهمة علم النفس فى دراسة (١) المصالح (٢) منطق المؤسسات (٣) العمليات السياسية (٤) القوة.

أما الجزء الثانى الأساسى من هذا الفصل، فيتعلق بدراسة الغايات أوالأهداف السياسية، وموضوع الفلسفة السياسية والنظرية السياسية فعلى الرغم من أن علم النفس أقل بكثير من علم السياسة من حيث الميل لإصدار أحكام تقييمية، إلا أن لعلم النفس ما يكفى من المفاهيم عن الطبيعة والشر والقيم التى يعتز بها الناس والتى قد تكون مفيدة لعلم السياسة. ما هى تلك المفاهيم والقيم؟ أولاً، سوف أقترح فى هذا الجزء وسائل يمكن لعلم النفس كعلم تفسيرى أن يساهم بها فى الاشتراط وشرح الأهداف. سوف أجادل بأن الأهداف المعتادة للفلسفة السياسية مثل الحرية والمساواة، ليست أهدافًا بالمرة ولكنها وسائل لأهداف يمكن لعلم النفس ذاته أن يدافع عنها. وكما يتضح، فان هذه الغايات هى أيضًا كامنة فى معظم النظريات عن الديموقراطية وإذا كان بإمكان علم النفس أن يكون واعيًا ذاتيًا عنها، يمكن للمتحدثين الرسميين عنه أن يساهموا فى المجالات المعيارية لعلم السياسية. وفى الجزء الثانى الذى أكرسه للغايات السياسية، سوف أوضح كيف ينجح علم النفس السياسى فى (٥) إضافة استدلالات سببية. للدلالات الشفهية للفلسفة، (٦) زيادة فهمنا عن الحرية عن طريق تفسير عملية الاختيار، (٧) إظهار أن المساواة هى حالة لها تكلفة ومزايا والأهم (٨) تقديم تقييم جديد للقيم الأكثر أهمية فى الحياة السياسية.

علم السياسة كدراسة للمصالح:

أصبح مفهوم المصالح أشبه بالصرعة فى عصر التنوير حين بدا كما لو أن العقل قد أحكم سيطرته مسيطرًا على العواطف الخائفة، وكفت

الحكومات يدها عن السيطرة على الأسواق فى ظل مفهوم جديد للمصالح وذلك وفقًا لهيرشمان 1977 Hirschman. وكما علق هلفتيس Helvetius "تحكم المصالح العالم.... فالرجال ليسوا سيئين، ولكنهم يخضعون فحسب لمصالحهم الشخصية (De l'esprit, Oeuvres 2.5; in Sabine 1963, p. 564). وعلى الرغم من أن آدم سميث هو الذى أضفى احتراما على المصلحة الشخصية، إلا أن الموسوعيين(٣٤١) والفيزيوقراطيين(٣٤٢) هم الذين أضفوا على المصلحة الشخصية صفتها العقلانية (Bury. 1955/1920 pp. 163-164). لقد كان مفهوم المصلحة ماديًا أيضًا كما يتضح من قائمة المصالح التى قدمها جيمس ماديسون James Madison (1787 – 1894) وهو ابن التنوير الأمريكي- كالآتى: "الأفراد الذين يمتلكون أولا يمتلكون، والمصالح الزراعية, والتجارية، والصناعية، والدائنين والمدينين (ص ٥٥)، إذن فقد كانت المصالح عقلانية ومادية فى أول الأمر وكما أشار ميل Mill فى فقرته اللاحقة، كانت أيضًا تراعى المصالح الذاتية.

لقد جعلت هذه الصفات الثلاث المصالح قابلة للملاحظة موضوعيًا وقابلة للاستدلال من كافة المواقف تقريبًا ومدفوعة بعطاء إنسانى معيارى وحيث إن كل فرد يتمتع بملكة متشابهة، فهو مفهوم للجميع بشكل متشابه. فالمشرعون قد يدركون ويتجاوبون مع مصالح من هذا النوع، والأهالى قد يعلمون أبناءهم كيف يتصرفون نحوهم باحترام وعلى الرغم من أن القساوسة قد يأسفون لارتكاب الخطايا، إلا أن الخطايا المرتكبة أثناء السعى نحو تحقيق

---

(٣٤١) Encyclopedists مجموعة من الفلاسفة والمفكرين الفرنسيين الذين ارتبط اسمهم بإصدار الموسوعة فى القرن الثامن عشر، وهم يتفقون مع الفيزيوقراطيون فى المناداة بتحديد تدخل الدولة فى الاقتصاد. (المراجع)

(٣٤٢) Physiocrats مجموعة من الاقتصاديين يتبنون نظرية اقتصادية قديمة بلغت أوج انتشارها فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، وتقوم النظرية على أن المصدر الوحيد لثروة الأمم يتمثل فى فلاحة الأرض والزراعة (المراجع)

المصالح الذاتية يمكن غفرانها إلى حد كبير. وفى القرن السابع عشر وبخ رجل الدين البروتستانى ريتشارد باكستر Richard Baxter من يختارون الطريق الأقل كسبًا ووصفهم بأن فشلوا فى أداء واجباتهم باعتبارهم "خدم الله" God's stewards (فى ص ١٦٢ Weber 1958).

والمشكلة فى مقاربة المصالح نحو السياسة هى أن تلك الصفات الثلاث هى على الأقل مضللة. فعلى الرغم من أن علماء السياسية قد تفهموا بعض أسباب مصدر الخطأ هذا، إلا أن علماء النفس تفهموها بشكل أفضل ووضحوا كيف ساهمت فى تزييف تفسيراتنا للتجارب وهذا هو لب الجزء التالى.

التخفيف من صرامة الفرضيات المادية:

ليس هناك سبب جوهرى حتى تكون المصالح مصالح مادية. ففى نهاية الأمر لايتضمن الفعل من كلمة "مصالح" مثل هذا الدلالة وفى تعريفه الأولى قال جيريمى بنثام Jeremy Bentham 1954 "يقال إن للمرء مصلحة فى موضوع ما حين يكون هذا الموضوع يمثل مصدرًا "للألم أو السعادة" (ص ٤٢٤). إلا أن بنثام (ص ٤٣٧ – ٤٣٨) اعتقد أيضا أن المال كان أفضل مقياس للألم والسعادة. وفى هذا القرن، فى مقطع كثير الاقتباس يشرح الفيلسوف المتميز رالف بارتون بيرى Ralph Burton Berry 1954 أنه يعنى بكلمة "مصلحة" شيئًا أكثر من مجرد "الاهتمام أو الفضول" وأن المصلحة تكون موجودة حين يكون لدينا مواقف تجاهها – مواقف " لها الصفة المشتركة لأن تكون معها أو ضدها" ص. ٧.والاستخدام شىء آخر. وفيلسوف آخر، نيكولاس ريشر Nicholas Rescher 1969 يترك القطة لتخرج من الحقيبة حين يقول إنه "يعقل أن تكون بعض الموارد التى تقترب من التخفيض لمستوى النقود فى بعض المجتمعات شديدة المفصلة، بالإضافة إلى

الصحة، هى المكونات الرئيسية لفئة المصالح" ص ٢٢٠ – ٢٢١ ونظرًا لأن مجال الاقتصاد يعرف على أنه يتبنى فقط الأشياء التى تتفق و"مقياس المال" (بيجو Pigou 1948/1932p.ix) فهو يتفق مع ريشر. والاقتصاديون يتغيرون بشكل بطئ (مثلا فرى Frey 1999)، إلا أن النموذج الأساسى القياسى هو بالطبع نموذج مادى. ولقد اتبع القانون وعلم السياسة هذا الاستخدام منذ أيام أرثر بنتلى Arthur Bentley (1911) لتحديد المصالح كما فعل ماديسون Madisonبدرجة أو بأخرى.

وربما كانت الصورة المادية للإنسانية – وهو أمر غير واضح – مبررة فى فترة اتسمت بالشح ولكن فى المجتمعات المتقدمة، لم يعد من الممكن تبريرها، فهناك على الأقل أربعة خطوط للبحث يمكن أن تدخص افتراض الاقتصاديين بسيادة الطمع. فهنالك أولاً دراسات الرفاه الذاتية (SWB) التى تشير إلى أنه مع تجاوز مستوى الفقر، أى بالنسبة لمعظمنا، يصبح مستوى الدخل غير مرتبط بالرفاه الذاتية أو السعادة (. Veenhoven, 1993; Diener, Diener and Diener 1995; Lane 2000a) وبالطبع ليس هناك أى دليل على ما الذى يجعل الناس سعداء، وبالتالى عن السبب فى سعيهم وراء السعادة، ولكنه يشير إلى أنه فى غياب الشح، تصبح المساعى المادية غير مرضية نسبيًا لمعظم الناس. ويقصد هذا الاستنباط البحث الذى يستخدم "مقياس المادية"، (مثلاً شراء الأشياء يمنحنى قدرًا كبيرًا من السعادة" و"بعض الإنجازات المهمة فى الحياة تتضمن اكتساب الممتلكات المادية" (Richins and Dawson, 1992; p. 310). والأفراد الذين يحصلون على مراتب عالية على هذا المقياس، هم أقل سعادة مقارنة بالذين يحصلون على مراتب منخفضة(٣٤٣).

---

(٣٤٣) يمكن للراغب فى الاستزادة الاطلاع على: مايكل آرجايل "سيكلوجية السعادة" ترجمة فيصل عبدالقادر يونس، سلسلة عالم المعرفة، يوليو ١٩٩٣ (المراجع)

وفى خط بحثى آخر، أكثر انحرافًا، تجد الدراسات التى تضع دوافع العدالة ضد دوافع المكسب، أن العدل كثيرًا ما يكسب حتى بين التجار (مثلا Frank, 1990, Thaler, 1987). وأخيرًا تجد الدراسات عن العدالة الإجرائية أن نتائج المحاكمة، أو الأحكام أو التسويات، كان تأثيرها على درجة رضا المتهم أقل بكثير من إحساسه بأن السلطات المعنية قد أنصتت لقضيته. وكما قلت من قبل (Lane 1988)، "فإن طريقة المعاملة وليس ما تحصل عليه" هى التى تحدث الاختلاف. كما أن دوافع الحب والشرف والواجب هى أيضا بنفس درجة القوة.

التخفيف من صرامة فرضيات العقلانية:

وعلى عكس "عقل المجموعة (McDougall 1920) و"غريزة الجمهور" (Le Bon 1920/1895)، بدا وأن سياسة المصالح قد دعمت الديموقراطية العقلانية. وكما كان بنثام قد يقول، إنه على عكس العواطف، فإن المصالح "تحسب". وقد أعطى هذا المفهوم عن المصلحة النظرية الاقتصادية للديموقراطية لداون (Down 1957). مدخلاً يسيرًا وفى بعض الأحيان – لابد من الاعتراف – مثمرًا لعلم السياسة، ولكن لأن للناس ولاءات للعمليات والطقوس والرموز الوطنية والمجموعات المتعارضة المتعددة، فقد اتضح أن النظرية الاقتصادية بافتراضاتها العقلانية، كانت غير كاملة بشكل كبير (Green and Shapiro 1994,; Lane 1995; Hogarth and Reder, 1987; Sen 1987)

ويجد الناس صعوبة بالغة فى إدراك سرعة الوتيرة النسبية للأحداث كما يجدون صعوبة، على هذا الأساس، فى استخلاص استدلالات استقرائية عن مسببات تأدية التحولات المنطقية كما هو الحال فى "العمليات النظامية" – وهو مستوى لا يصل إليه سوى عدد محدود من الناس – (Piaget and Inhelder 1969). وفى تصنيف الحالات وفقًا للقواعد العامة الملائمة

(McGuire 1990; Nisbetee and Ross 1980). ونتيجة لغياب تلك القدرات، كثيرًا ما يخطئ الأشخاص فيما يتعلق بمصالحهم الخاصة وكيفية السعى وراءها. ولا يمكن على الأقل افتراض عقلانية الغاية والوسيلة. ومن بين المنظومتين التى يجد زاجونك Zajonc 1980 أنها تعمل بشكل مستقل نوعًا ما، تعطى المنظومة العاطفية إجاباتها أولاً كما أنه يمكن الثقة فيها أكثر من المنظومة الإدراكية الأكثر عمدية.

التخفيف من صرامة فرضيات المصلحة الذاتية:

لم يأت فيلسوف مهم بعد أفلاطون إلا وناضل مع مشكلة تركيز الإنسان على نفسه إن لم نقل الانانية التامة. وكما يذكرنا برافيت وانستر وروزينبرج Parfit 1984, Elster 1985. Rosenberg 1979 فإن الذات ليست جزءا واحدًا. فمن بين الذوات المتعددة (الذات المثالية والذات الملفوظة والذات التى نعرفها وقد نقبلها)، يكون الصراع الأكثر إشكالية هو الصراع بين الذات الراهنة والذات المستقبلية واستمرار الذات. مصلحة من يجب السعى وراءها؟ فهولاء الذين يتماثلون بشكل ضعيف مع الذات المستقبلية قد يكبلون أنفسهم الآن من أجل الذات المستقبلية (عقود التأمين، كبل أو ليسس Ulysses نفسه بالصارى ليتجنب أن يسلم نفسه للكائنات الأسطورية Sirens. ويساهم علم النفس بوسيلتين فى هذه المشكلة الخاصة بالذات فى الحاضر مقابل الذات فى المستقبل: العمل على الرضا المؤجل (مثلا Miscel Shoda and Rodrgiuez 1989) وإيجاد، من بين أشياء أخرى، أن أى نوع لرؤية شئ مرغوب فيه من التى يقدمها التلفزيون، تعرقل التأجيل والأبحاث عن إدراكات الناس، واستخدام الوقت (Doob 1971).

وفى هذا الصدد، قد تساعدنا النتيجة التى توصل إليها روكيتش Rockeach 1970، وهى النتيجة التى طالما رأيت أنها لم تحصل على التقدير

الذى تستحقه. حين تتعارض قيم ومواقف المرء، لاتتفوق القيم على المواقف ولكن أكثر الأشياء قيمة التى يجب الحفاظ عليها هى نزاهة واستمرارية الذات ("ما هو نوع الإنسان الذى هو أنا؟)، إلا، إذا كانت الذات - كما يعتقد كيرتيس هاردن Curtis Hardin 1995 - هى شخص متقلب يتغير مع الظروف. لقد وجد أن صراعات الهويات المستمدة من الانتساب لمجموعة، تسبب أيضا فى إثارة المشاكل، إلا أن البحث قد أوضح أن مجرد العضوية فى المجموعة ليست كافية لتحديد لمن يمنح المرء صوته (Herring 1938). ومن ناحية أخرى، تمنح الموضوعات الراهنة الخاصة "بسياسات الهوية" تغذية ودعمًا من خلال النقلة من المصالح "الموضوعية" إلى مفاهيم الذات كأساس للتحليل السياسى (مثلا Bennett 1998, Norton 1988) وعلى مدى العشرون عاما المنصرمة، لم نتمكن من معرفة سوى قدر قليل عن المواقف السياسية لشخص ما من خلال التعرف على طبقته الاجتماعية ووظيفته وديانته وعرقه (Abramson, Aldrich, Paolino and Rohde 1992). فإذا لم تنجح المصالح والهويات الاجتماعية فى توصيف الإنسان السياسى، تصبح سريعة الزوال وتقل قدرتنا على التنبؤ بما يتعلق به. فحين تفشل الديموجرافيا، نلجأ إلى علم النفس.

وتساعد مقالتان ثريتان كتبهما ديل ميلر Dale Buller وزملاؤة (Miller 1999; Miller and Rathe 1998) فى الإجابة على مقترح ستايجلر Steigler. فإذا كان للمرء أن يختبر الناس فى مواقف تتعارض فيها الاختيارات الأخلاقية مع المصالح الذاتية المادية، فإن نظرية المصلحة الذاتية، ستنتصر فى كثير من الأوقات بل فى معظمها (باتباع خط آدم سميث فى التفسير). وفى أول مقالة كتبها ميلر (Miller and Rather 1998)، اختبر عما إذا كان الآخرون يقومون بنفس عملية النسب التى يقوم بها ستايجلر واتضح أنهم بالفعل يفعلون ذلك، ولكنهم يخطئون حين يطلب من الناس أن يتبرعوا بالدم وفى تفضيل

المجموعات التى ينتمون إليها. وفى الدراسة الثانية، يجادل ميلر (١٩٩٩) بتقديم بعض القرائن، أنه حيث يتصرف الناس بطرق تدفعها المصلحة الذاتية فهم عادة ما يفكرون أن ذلك هو المتوقع منهم وأنهم بذلك يتبعون معايير المجتمع. وإذا كان ذلك صحيحًا، فإن التوجه نحو السلوك فى المجتمع التجارى يخبرنا عن رغبة الناس فى التماشى مع المعايير الاجتماعية أكثر مما يخبرنا عن اعتبارهم الذاتى لأنفسهمself-regardingness .

يفقد التركيز على الذات نوعيته الأنوية حين يتضح أن الذات التى يدور حولها الموضوع هى نفسها الذات فى علاقتها بالآخرين. لقد عرفنا من أعمال رانسيمان Runciman1966 وكروسبى Crosby 1982 أن الناس يثارون سياسيا بالإحساس بالحرمان الذاتى بدرجة أقل من "الحرمان الأخوى"، الحرمان للآخرين كالذات. وفى علم النفس، تتصف موضوعات الذات (مرة أخرى) بارتباطاتها الاجتماعية Wicklund and Gollwitzer 1982; Yardley and Honess 1987). ونظرًا لأن الصحبة هى التى تساهم بشكل أكبر فى السعادة، ولا سيما فى الغرب حيث تفتقد بشدة (Lane 2000a)، نصبح على يقين أن الذات فى انعزالها عن الآخرين ليست هى الذات السعيدة أو المرغوب فيها كما أنها ليست الموضوع الذى يهم الناس من ناحية المصلحة الذاتية. وكما قال كينيث بولدينج Kenneth Boulding 1993 مرة، إن الفكرة التى يعتنقها الاقتصاديون أن الناس تهتم فقط برفاههم الشخصى "هى أحد أوجه القصور المثيرة للضحك".

إن تبرير المصلحة الذاتية فى الأسواق هى إحسان اليد الخفية فليس هناك يد خفية فى الانتخابات. فضلا عن ذلك، يرى سن (ص٢١و ٢٢ Sen 1987) أن الاقتصاد الذى تهيمن عليه تماما المصحلة الذاتية، لا يصل بالمنفعة إلى حدها الأقصى كما لا يؤدى إلى تنبؤ دقيق للنتائج الاقتصادية – إذا وظف المحللون هذه النسخة من الإنسانية. ولكن حتى مع عدم وجود هذا

التبرير أو الشرط، فإن علماء السياسة الذين يفترضون نماذجهم من الاقتصاد (مثلا .Riker and Ordshook, 1973; Ferejohn and Fiorina, 1974) قد ظنوا أنهم يتموقعون فى أمان داخل نطاق الطبيعة الإنسانية المفهومة عالميًا. وهذا ليس صحيحاً كمقولة بيولوجية (Hoffman 1981, Zahn-Waxler, Cummings and Ianotti, 1986) أو كنتيجة ثقافية. على سبيل المثال، تقابل القياسات عبر الثقافية لبعد "الفردية – الجماعية" المواقف الغريبة التى تمنح الأولوية للأهداف الشخصية للأفراد، مع الأولوية الجماعية الأفريقية والآسيوية لأهداف المجموعة فى المقام الأول (Hofstede 1984; Triandis 1995). لقد اتضح أن هيمنة المصلحة الذاتية محدودة ثقافيا وأنها مفهوم غربى وأن أهداف المجموعة وتناغمها فى المجتمعات الجماعية لها الأسبقية.

اعتمادًا على أعمال دافيد سيرز David Sears وزملائه وطلبته (Sears and Fund 1983; 1991; Sears and Citrin, 1982; Sears, Hensler and Speer 1979) يمكننى أن أشرح بمزيد من التفصيل ظاهرة المصلحة الذاتية فى الانتخابات وتكوين الرأى.

المصلحة الذاتية فى الآراء والانتخابات:

تقدم أبيات الشعر المألوفة التالية القصة المثيرة للاهتمام فيما يتعلق بالمصلحة الذاتية فى الانتخابات

قابلت مساء أمس على الدرج
رجلاً لم يكن هناك
ولم يكن موجودًا اليوم أيضًا
آه – كم أتمنى أن يذهب بعيدًا

وأما الشكل الأساسى الذى استند اليه البحث الذى أجراه سيرز

وزملاؤه وطلبته فهو فحص التباينات فى المواقف والانتخاب بين هؤلاء الذين تأثروا شخصيًا أو من خلال أسرهم بسياسة ما، والآخرين الذين لم يتأثروا بنفس الشكل. وتدور الدراسات الأولى حول المواقف تجاه المسائل الخاصة بحافلات المدرسة. فكما اتضح، لم تختلف مواقف أولياء الأمور من البيض المرجح أن يستخدم أبناؤهم سيارة المدرسة عن هؤلاء الذين لم يستخدموها. فلم تكن تجربة استخدام الحافلة هى التى أحدثت اختلافًا، بل إيديولوجياتهم الأساسية ولا سيما عن العرق (Sears et al 1971). وفى مرحلة لاحقة، أكد عالم السياسة مارتن جيلنز Martin Gilens 1999 هذا النمط بتقديم براهين حول المواقف تجاه الرفاه.

ثم مد سيرز وفانك Sears and Funk 1991 تحليلهما عن المصلحة الذاتية للنظر فى طيف عريض من القضايا مرة أخرى لمقارنة المتأثرين بسياسة ما مع غير المتأثرين بشكل مباشر: التشدد مع الجريمة، التمييز الإيجابى والتعليم باللغتين وسياسات الضرائب والتحويل والإجهاض وحرب فيتنام. وفى كل من تلك الحالات، لم تكن هناك اختلافات فى المواقف من قبل الذين كانت لهم مخاوف متعلقة بهذا الشأن. فقط فى حالات كبار الملاك المتأثرين بمقترح كاليفورنيا California Proposition رقم ١٣ وردود أفعال موظفى الدولة للمقترحات الخاصة بخفض عائدات الدولة، ظهرت هناك دلائل عن الآراء أو الأصوات التى تدفعها المصلحة الذاتية. ويقول سيرز وفانك فى تلخيصهما لهذا الأمر (١٩٩١).

> **المحصلة النهائية واضحة تمامًا. فالمصلحة الذاتية عادة ما لايكون لها تأثير على المواقف الاجتماعية والسياسية للمواطن العادى. وأحيانا تكون هناك بعض الاستثناءات حين يكون هناك رهانات كبيرة وواضحة (ولا سيما فيما يتعلق بأعباء الضرائب الشخصية). أو تهديدات غامضة**

وخطيرة. بالإضافة إلى ذلك، عادة ما يتضح أن آثار المصلحة الذاتية غالبًا ما تكون صغيرة ومحدودة بالسياسات المرتبطة بشكل ضيق ببعد المصلحة الذاتية محط الدراسة (ص٧٦).

أما النظرية البديلة الأكثر نجاحًا، فقد اعتمدت على افتراضات إيديولوجية أساسية تتعلق أساسًا بالمشاعر المشحونة عاطفيًا عن هويات الحزب والقيم الليبرالية أو المحافظة الأساسية والهويات العرقية والمواقف العرقية أو غير العرقية التى تثيرها قضية ما على الأجندة السياسية.

أما بالنسبة لنظريات الاختيار العقلانى والمصلحة الذاتية، فتعد أبحاث سيرز جوهرية: فإذا استخدم الناس مرجعيات داخلية، فى مقابل نظرية المثير – رد الفعل stimulus-response المشروط التى تتضمنها نظرية الاختيار العقلانى ونظريات المصلحة الذاتية، فإن معانى العقلانية والمصلحة الذاتية تتغير وتهدد بالإطناب والتطويل.

وثمة خمسة مظاهر تفسر وتعدل هذا السرد الخاص بفشل المصلحة الذاتية فى تكوين الرأى والتأثير على التصويت: أولا، التأييد الظاهر لتصويت مفكرة الجيب[٣٤٤] pocketbook (Kramer 1983) يتضح أنه تصويت يتأثر ليس بإدراك الناخب عن المزايا الخاصة به فحسب، ولكن بإدراك المزايا الاجتماعية والتكلفة الخاصة بسياسة ما. إنها الإيديولوجية ومانشيتات الصحف وليس المكسب أو الخسارة الشخصية التى تؤثر فى خلق الفارق (Kinder and Kiewiet 1981) ثانيا: توجيه الاهتمام الذى ترشده، بدورها، الإيديولوجيات الرمزية والهويات التى وجد سيرز أنها ذات ثقل تفسيرى كبير بالنسبة للمواقف الاجتماعية والسياسية. ثالثا: نظرا لأن المصلحة الذاتية لها

---

(٣٤٤) التصويت وفقا للمصلحة الاقتصادية المباشرة للناخب (المراجع)

تركيز ضيق على القضايا المحددة حين تطرأ، فهى لا تعترف بالمعتقدات العامة عن الحكومة أو السياسات. وكما قال جون ستيوارث ميلز John Stewart Mills (١٩١٠ - ١٨٦١) "المصالح التى تدفع الإنسان حين يكون يفكر فقط فى مصلحتة الذاتية سوف تكون تقريبًا حصريًا هى المصالح التى تبدو واضحة من النظرة الأولى والتى تعمل فى حالتها الراهنة (ص ١٥٣). وبالمثل ورابعًا، ليس هناك تأثير عكسى تتغير من خلاله المصالح الرمزية أو الإيديولوجية بتجارب لاحقة عن قضايا تؤثر فى الذات. فلم تكن هذه هى الحالة بالنسبة لسيرز وفانك (١٩٩١). وأخيرًا فإن فشل المصلحة الذاتية فى تفسير الآراء عن القضايا السياسية لا يعنى أن الناس لا ذات لهم. إذ إن جزءا من غياب التعبير عن المصلحة الذاتية السياسية ينشأ عن شعور الناس بأنهم، على الأقل فى الولايات المتحدة، مسئولين أنفسهم عن حل مشاكلهم. "ماذا يمكننى أن أفعل لأساعد نفسي؟" (Brody and Sniderman, 1977). إن مسألة تحميل الذات المسئولية يقلل من التعبير عن المصلحة الذاتية فى المسائل السياسية، هى حقًا معضلة.

المساهمات الكبرى لعلم النفس:

مع تحية ممتنة لعلماء النفس، فقد قللنا من صرامة الفرضيات الخاصة بالمادية والعقلانية والنظرة الذاتية المرتبطة بالدراسة السياسية للمصالح. ترى هل أوضحنا بدرجة كافية سياسات المصالح؟ لقد كان ريشر Rescher 1969 قادرًا على التنبؤ بالأشياء: "الشئ الذى نحتاجه الآن بصورة أكثر إلحاحًا هو الفهم الأفضل لطبيعة الشخص الذى يهمنا رفاهه ونظرية أكثر أتساقًا مفهوميًا وأكثر قوة عن الرفاة. كما قد نستفيد من الفهم الأكثر ثراء للوسائل التى تتشكل من خلالها أذواقنا وتفضيلاتنا وقيمنا الأخرى" (ص ٢٠٧) فبدون معلومات عما يريده الناس وما الذى يرضيهم وما الذى يساعدهم على فهم

أوضاعهم والتأقلم بفعلية معها، لابد لتحليل المصالح بالضرورة أن يستند إلى آراء من هم خارج هذه الدائرة والاستدلال من القـيم الاجتماعيـة الراهنـة والمعتقدات عن السبب وراء سلوك الناس بالطريقة التـى ينتهجونهـا (Ben 1972 بإيجاز، على الرغم من أن علم النفس نادرًا ما يستخدم المفهوم العـام للمصالح (باستثناء المصلحة الذاتية) فى التحليل[٣٤٥]، من شأن علم النفس أن ينقذ سياسات المصالح من نفسها.

منطق المؤسسات:

لا يدور علم السياسة فقط حول المواقف والقرارات الفردية. فهو يدور حتى بشكل أكبر حول المؤسسات: البرلمانات والبيروقراطيـات والمحـاكم والهيئات التنفيذية. ونظرًا لأن الناس فى المؤسسات تلعب *أدوارًا*، فقد تتعدل السمات الشخصية بشكل كبير بقبولهم (أو رفـضهم) للأهـداف المؤسـسية والقيم. ومن بين الوسائل العديدة لدراسة المؤسسات (قانونية أو تنظيميـة أو سياسات تجنيد أو شئون أفراد أو أثر اجتماعى أو تحليل التكلفـة والمكـسب إلخ....) سوف أستخدم الفكرة التى أعيد إحياؤها عن "منطـق المؤسـسات" وهى ليست بأية حال من الأحوال منطقـة تخـص علمـاء الـنفس فقـط. (Himmelweit 1990) على الرغم من أن علم النفس التطبيقى قد ألقى بمزيـد من الضوء على السلوك فى مكان العمل (مثلا (Lawler, 1982; Vroom 1964) وعلى سلوك المستهلك (مثلا ;Jacoby 1976; Jacoby, Speller and Kohn 1974 (McGuire and Johnson 1990) وبالطبع على المؤسسات السياسية. ولكن حتى فى هذه المجالات، يركز علم النفس على الفرد (والمجموعة) ولـيس علـى

(٣٤٥) يبدو مفهوم المصالح غريبًا عن علم النفس أو على الأقل أن المصطلح ليس موجودًا فـى فهرسـت الطبعة الثالثة (١٩٨٥) من دليل علم النفس الاجتماعى الـذى حـرره Gardner Lindzay و Elliot Aronson وذكرت فقط كاهتمامات مهنية vocational فى PsyInfo على الإنترنت (المؤلف)

السلوك المؤسسى. كيف إذن يمكن لعلم النفس أن يساعد فى شأن منطق المؤسسات؟

لقد خرج مصطلح "منطق المؤسسات" مؤخرًا من الأعمال الخاصة "بالمؤسسية الجديدة (Friedland and Robertson 1990; Powell and DiMaggio 1991) على الرغم من أن الفكرة أقدم من ذلك بكثير. ويقدم روجر فريد لاند وروبرت الفورد Roger Friedland و Robert Alford تعريفًا للمؤسسية الجديدة على أنها "مجموعة من الممارسات المادية والبناءات الرمزية التى تكون مبادئها المنظمة والتى تتوافر للمؤسسات والأفراد للتوسع فى تفسيرها" ص ٢٤٨. ولأننى أود أن أركز على النتائج، سوف أعرف منطق مؤسسة ما فى هذا الفصل كالآتى: *النتائج المرغوب وغير المرغوب فيها لأناس وقواعد وممارسات وموارد معينة تكرس فى سياق معين لرسالة تنظيمية معينة*. إن منطق مؤسسة السوق يتضمن توسيع العمل حتى تتساوى التكلفة الهامشية مع العائدات الهامشية. وعلى نطاق أكبر، فإن منطق الرأسمالية، كما قال ماركس (وهو ليس صاحب المصطلح)، هو نزوعها الراسخ إلى تركيز الدخل بين مالكى رأس المال إلى النقطة التى يصبح عندها العمال (البروليتاريا) غير قادرين على شراء المنتجات التى تنتجها أيديهم.

وكثير من الأعمال الخاصة بتحليل مساهمة علم النفس فى منطق المؤسسات قد تم بتقويض افتراضات الرجل الاقتصادى وماديته وعقلانيته وسلوكه المدفوع ذاتيا بشكل حصرى، إلا أنه مع تجاوز ذلك، هناك الهجوم الابستمولوجى الجوهرى على تطبيق المنطق الاستدلالى وهو الأساس الذى تستند إليه معظم التحليلات الاقتصادية. ويشترك منطق المؤسسات بعض الشئ فى هذه النزعة لذا فإنه بالتعامل مع هذا المنطق هناك تعارض ناشئ عن "حقيقة أن الاقتصاد هو علم استدلالى إلى حد كبير، بينما علم النفس علم استقرائى" ففيما يفترض الاقتصاديون نماذجهم عن شخصية الإنسان، يتجه

علماء النفس إلى استمداد نماذجهم عن الإنسان من الملاحظات التى يقومون بها" (ص 1982 Levis). لقد أخذ علم الاقتصاد وسائله من علم الطبيعة والرياضيات بينما أخذها علم النفس من شئ آخر أقرب إلى ما كان ينبغى دراسته، وهو العالم المتغير للإنسان. بالطبع فإن الاستخلاص أداة علمية قيمة، ولكن الاستخلاص من الـ الفرضية الخطأ، ليس كذلك.

كل أنواع "المنطق" يجب تفسيرها

نظرًا لأن مؤسسات عديدة لها رسالات متعددة (حيث إن رسالة المؤسسة التشريعية هى أن تعكس رغبات القواعد الانتخابية المختلفة وأن تخدم المصالح الوطنية الشاملة) (١) ليس هناك بد من أن يختار ممثلو المؤسسة المهمة التى يخدمونها ((DiMaggio and Powell, 1991 pp. 29-30) بالإضافة إلى ذلك، (٢) حتى يكون منطق المؤسسة ذا معنى، لابد له أن يفترض أن ممثلى المؤسسة يتوحدون مع مصالح مؤسساتهم وإلا فإن ممثلى المؤسسات المتحدين بشكل رخو لا يختبرون أيًا من قوى مقتضيات "المنطق". ولكننا نعرف من التحليل العام للمشاكل بين الممثل والمدير، أن هذا كثيرًا ما لا يكون صحيحًا. لقد أوضح ليبنشتاين Liebenstein 1976 على سبيل المثال ما ينجم عن صراع الوكيل بين مصالحه الشخصية ومصالح المؤسسة على المؤسسة. (٣) إن محصلة منطق مؤسسة وحدها لا يمكن التنبؤ به لسببين: (ا) إن الصراعات الداخلية فى مؤسسة ما نتائجها غير أكيدة ولا يمكن التنبؤ بها من المنطق المنسوب للمؤسسة (ب) النزاع بين المؤسسات يأخذ شكلين: إيديولوجى (رمزى) وبنائى، أى أن الأسس المنطقية للدفاع عن الرسالات المؤسسية تتحدى بعضها البعض بينما تناضل الهياكل من أجل مجال تحكم وموارد بطرق محسوسة أكثر (Friedland and Alford 1991, p. 249) وأخيرًا، (٤) "حين يستورد العلماء الاجتماعيون المناطق

المؤسسية المهمنية فى تحليلاتهم عن الأشخاص والمنظمات بوسائل غير متوقعة، فهم يخاطرون بأن يصبحوا هم أنفسهم إيديولوجى المؤسسات التى يدرسونها" (ص ٢٦٢) فمن الذى يفسر المفسرين أنفسهم؟ quis custodiet custodies ipsos والمهم هو أن استخدام كلمة "المنطق" الجذابة شيء مضلل بسبب صعوبة الوصول إلى استنتاجات صحيحة عن سلوك مؤسسة ما من منطق تلك المؤسسة. وعلماء النفس بوسائلهم الاستقرائية من شأنهم أن يساعدوا فى فضح هذا الادعاء. وهناك حالتان توضحان تلك النقطة ألا وهى منطق الديموقراطية ومنطق البيروقراطية.

منطق الديموقراطية:

نظرا لأن كل ناخب فى الانتخابات الديموقراطية من المفترض أن يصوت لمصلحته الذاتية الخاصة وأن المصالح المعنية بشكل بارز هى مصالح مادية، من المنطقى أن يصوت الناخبون ممن تقل دخولهم عن المتوسط فى صالح إعادة التوزيع من الأغنياء إلى الأقل فقرًا. ولأن توزيع الدخل يتخذ خطا مائلا بحيث يقع عدد أكبر من الناخبين تحت المتوسط عن فوقه. فإذا صوت الناخبون الأكثر فقرًا، سوف يكون هناك إعادة توزيع.

ولكن إذا اعتقد عدد كاف من الفقراء أنهم أو أن أبناءهم سوف يصبحون أغنياء يوما ما، فقد يقاومون التوزيع. ويقبل المحللون الاقتصاديون هذا القدر من نظام الحكم polity ولكنهم يبدون غير واعين بالمعوقات الأخرى لهذا المنطق، على سبيل المثال، يعتقد حوالى ثلثى ٦٢% الجمهور الأمريكى أن أوضاعهم أفضل من المتوسط، بينما يعتقد ١٣% فقط أنهم أسوأ حالا. (Andrews and Withey 1976 p. 317). ويتشابه توزيع المعتقدات فى هذا الشأن فى ألمانيا (Glatzer 1991, p. 268). كما تساهم معتقدات أخرى إلى هذا النفور من إعادة التوزيع.

والمصدر الثانى لإعادة التوزيع هو الشعور "الطبيعى" بالتعاطف مع الفقراء والمهمشين – الزكاة التى توصى بها معظم الأديان الكبرى. إلا أن الاعتقاد بأن كل منا مسئول عن مصيره الشخصى يمثل عقبة كبرى أمام إعادة التوزيع وهى صفة تميز شعوب أمريكا الشمالية أكثر من الأوربيين (Katona, Strumpel, and Zahen 1971, pp. 55-57) أو شعوب أمريكا اللاتينية وشعوب البلدان الأقل تقدما (Reitz and Groff 1974) أو أكثر الدول الآسيوية (Brislin 1983, p. 384). إن الاعتقاد فى تحكم الناس فى مقاديرهم هو جزء من النمط الأكبر للعزو إذ يمكن للمرء أن يفسر السلوك الإنسانى بالرجوع إلى الظروف (الحوادث، الاضطهاد، الاستغلال – وأنواع من الأشياء التى يرى بارينجتون مور Barrington Moore (1972) أنها تتسبب فى "البؤس الإنسانى" أو إلى النزعات (عدم الفاعلية، الطمع أو البلادة الأخلاقية). إن التمييز بين تفسير السلوك بالرجوع إلى الظروف أو النزعة قد وصف بأنه "أهم رأى نفسى عالمى" فى ترسانة النظريات السببية برمتها. وفى الغرب، ولا سيما فى الولايات المتحدة، تسود النظريات النزعية (Nisbett and Ross 1980, pp. 30 - 31).

إن الاعتقاد بأن الناس هم مصدر حصيلاتهم وليسوا حجر شطرنج لمصائرهم أو لآخرين من الأقوياء يؤثر فى ثلاثة مواقف وسيطة مهمة: (١) المعتقدات الخاصة بالعدالة (٢) الاستجابات العاطفية تجاه المهمشين و(٣) بشكل أكثر مباشرة، الاستعداد لمساعدة المهمشين.

إن الاعتقاد فى عدالة العالم (BJW: Lerner 1980) يتشكل بصورة مباشرة من اتجاه الأفراد إلى تحميل أنفسهم مسئولية ما يقع لهم من أحداث، ويتضمن هذا الاختبار واسع الانتشار مواد مثل: "الناس الذين يتمتعون بالحظ يستحقون حظهم الطيب والناس الذين يصادفون سوء الطالع كثيرًا ما يجلبونه

لأنفسهم". والذين يسجلون أرقامًا مرتفعة على مقياس[٣٤٦] BJW يعرضـــون إدراكهم للواقع للتحيز من أجل ملاءمة معتقداتهم عن العدالة. بإيجاز، يستحق الفقراء فقرهم.

ويعتبر تفسير الاستثارة المعممة وغير المحددة هى الخطة الثانية فـــى هذا الشرح. فقد يثار الناس ولكنهم ليسوا على يقين أية عاطفة هى العاطفـــة الصحيحة: الشفقة، الغضب، الضيق، اليأس أم الأمل؟ إذن يتطلـــب تفـــسير الاستثارة شرحا لما حدث أو ما الذى يحدث أى النسب (Weiner 1985). إذن فإن النسب النزعى الذى ميز الغرب عادة والولايات المتحدة خاصة، يـــشكل كافة أساليب المشاعر بما فى ذلك تلك التى تؤثر فى المواقف تجاه الفقـــراء والمعتلين. ومرة أخرى يحول نسب الأشـــياء للنزعـــات ولـــيس للظـــروف الاستثارة إلى اللوم بدلا من الشفقة.

والخطوة الثالثة فى هذه النظرية الثلاثيـــة هـــى الاســـتعداد أو عـــدم الاستعداد التالى للمساعدة. بإيجاز، إذا ما أثار موقـــف الـــضحية الغـــضب، يصبح المراقبون غير مستعدين للمساعدة وإذا ما أثار الـــشفقة، يـــصبحون مستعدين للمساعدة. يؤدى إذن النسب النزعى إلى مشاعر تسمح للمراقبين إما بإلقاء اللوم على الضحية، أو سحب المساعدة أو إلقاء اللوم على الظـــروف الخارجة عن سيطرة الضحية وبالتالى إلى الشفقة والمساعدة (Schwazer and Weiner 1991).

ويقول منطق الديموقراطية إن فى سعيهم من أجل تحقيق مـــصالحهم الذاتية، من المرجح أن يقوم الناخبون الذين يقعون تحـــت متوســـط الـــدخل القومى بالتصويت لصالح الضرائب والخطط التحويلية. وتتجـــه الإدراكـــات الوردية لمواقعهم الخاصة على سلم الدخل هذا إلى إضعاف هذا المنطق. كما

---

(٣٤٦) belief in a just world (BJW) مقياس يتكون من عشرين فقرة لقياس ثقة الفرد فى عدالـــة العـــالم (المراجع)

أن الاتجاه لاستخدام التفسيرات النزعية لتفسير الفقر الذى يؤدى إلى اللوم بدلاً من الشفقة يدعو إلى المزيد من تقويض الدعم لإعادة التوزيع (Lane 2001).

منطق البيروقراطية:

لمنطق البيروقراطية أوجه ثلاثة. فحين قال ويبر (Weber 1909 فى ماير Mayer 1944) إن البيروقراطية هى أحد مصدرى العقلانية فى المجتمع الحديث، (المصدر الآخر هو السوق) لم يكن يمدح البيروقراطية. بل على العكس، فعقلانية البيروقراطية بالنسبة له كانت "تقسيما للروح parceling out of the soul" وكبتاً للفضول وتمثل الروح الفاوستية للإنسان. ولعل الكثيرين يعتقدون أن ويبر كان يتمتع بالبصيرة فيما يتعلق بمسببات فشل التجارب الشيوعية الكبرى فى أوربا الشرقية وهو بذلك قد رأى ما لم يتمكن ماركس من رؤيته. ما هو منطق البيروقراطية الذى أزعج ويبر بهذا الشكل وسمح له أيضا بأن يتنبأ بنتيجة كانت خافية بالنسبة لمن اعتقدوا أنهم فهموا منطق الرأسمالية؟ وقبل الإجابة على هذا السؤال، لابد من توضيح نقطة عن منطق البيروقراطية. إذ يجب ألا تختلط فى الأذهان بمنطق السوق. إن البراهين الخاصة بالفعالية الأكبر للبيروقراطية الخاصة مقارنة بالبيروقراطية العامة مؤثرة ولكنها ليست حاسمة (Borcherding, Pommerhene and Schneider 1982; Wolf, 1988). فخط حافلة البلدية يخسر أموالا بتشغيل السيارات لخدمة مناطق لا يأهلها عدد كبير من السكان لأن المدينة ترغب فى خلق حوافز لتوزيع السكان الحضر. أيهما أكثر فعالية؟ فالفعالية لها أبعاد عديدة تتجاوز الحساب الختامى كما كان الحال فى الجيش البروسى و"مجتمع المسيح"[٣٤٧] Society of Jesus.

---

(٣٤٧) المقصود هو النظام الكهنوتى للكنيسة الكاثوليكية الرومانية (المراجع)

وبتقطير مقولات كروتزير Crozier وميرتون Merton 1968 وكامينكا Kamenka 1989 وويلسون Wilson 1990 يستطيع المرء أن يصف منطق البيروقراطية بالطريقة التالية: (١) غياب الجانب الشخصى فى العلاقات بين المسئول والعميل (للتقليل من المحسوبية) (٢) بينية التغيير interchangeability بين العاملين (للوصول إلى منتج قياسى) (٣) عمليات صنع القرار تخضع للقواعد (وهو ما يشير إلى عدم اعتبار حالات بعينها ذات حساسية خاصة) (٤) تراتبية التنظيم (٥) الأمان النسبى فيما يتعلق باستمرار الموظفين فى مراكزهم. و(٦) الحوافز من أجل التوسع فى الأفراد العاملين والموازنات، ليس لأن هناك "حاجة" إلى الخدمات ولكن لأن المؤسسة الأكبر حجمًا تبرر وجود سلطة ومرتبات أكبر لرئيس الهيئة كما أنها تسعد المرءوسين (Niskanen 1971). وبصورة أقل شكلية، قد يقول المرء إن تلك الخصائص تتضمن بالتالى (٧) السلوك الفضولى الذين يتبناه العاملون الإداريون ممن يحيطون أنفسهم بجلال الحكومة لتغطية افتقارهم الأهمية كأشخاص (٨) عدم القدرة على تغيير الوسائل لخدمة الغايات الشاملة التى يصفها ميثاق التنظيم (٩) منح مكافآت أكبر على الحرص والحيطة بدلاً من الجرأة والابتكار (أنظر ص ٢٤٩ Powell and DiMaggio, 1991).

ولعل تلك الاستنتاجات عن منطق البيروقراطية مألوفة إلى درجة كبيرة بحيث تبدو وكأنها تقسيم لمكونات صورة نمطية. وكما هو الحال فى الصور النمطية، فإن تفسير منطق البيروقراطية ذلك هو بالفعل مضلل. ففى المقام الأول، أشارت الدراسات عن البيروقراطيين الفعليين إلى أنهم أكثر مرونة مقارنة بما تدعى الصورة الكاريكاتيرية أعلاه (Kohn 1971). وبشكل آخر، إذا استبطن العميل أغراض التنظيم، فإنه يحقق الهدف فضلا عن القاعدة. (Zeitz 1984). ثانيا، لقد وجدت الدراسات عبر القومية عن مؤسسات الرفاه والصحة التى أجراها هيكلو Heclo 1974 إن التوسع فى تلك المؤسسات

قد اتبع التحليل المتأنى لحاجات معينة لم تكن قد لبيت فى ذلك الوقت، وليس فقط دفاتر المرتبات المحشوة، ثالثا، فى مقال عنوانه "منطق نمو القطاع العام"، استطلع آرون ويلدافسكى Aaron Wildavsky 1985 بعمق النظريات المختلفة عن نمو الدولة نسبة إلى نمو الاقتصاد، وخلص إلى أن كل دولة من الدول تحصل على مستوى الحكومة الذى يرغب فيها شعبها (أو كان يرغب فيها): "يسبق التغيير الثقافى التغيير فى الموازنة ويهمين عليها: إن حجم الدولة الآن هو وظيفة ثقافتها السياسية بالأمس. ص ٢٥٧. إن منطق البيروقراطية ليس مجرد كشف متأصل لهيكل حوافزها، ولكنه استجابة للتغيرات فى التكنولوجيا والإيديولوجية والثراء كما تنعكس فى ثقافتها.

وانتهاكا "لمنطق البيروقراطية"، تعتبر المقابلات البيروقراطية أكثر إرضاء بكثير للعملاء عما تدعونا الصور النمطية للتوقع. ففى عام ١٩٧٣ درس دانيل كاتز Daniel Katz وزملاؤه (Katz, Gutek, Kahn and Barton 1975) الخبرات التى أفادت عنها عينة قومية من حوالى ١٥٠٠ شخص مع سبع هيئات خدمية (رفاه ومعاشات وصحة وتوظيف إلخ....) وأربع مؤسسات للضبط (ضرائب وشرطة ورخص قيادة وتنظيم مرور). ووجدوا أن الخبرات الخاصة بالجمهور مع البيروقراطية الحكومية غير التنظيمية، يختبرها الأشخاص فى واقع الأمر على أنها ليست خطرة: فقد كان هناك عادة عملاء للرد على استفسار الشخص أو شكواه، وأخذوا على عاتقهم المسئولية الشخصية لحل المشكلة المقدمة كما درسوا الموضوع حتى نهايته، وأن العملاء كانوا عادة على علم بالموضوع وتعاملوا معه بأدب ولطف وما إلى ذلك، ولكن هل تغير تلك المقابلات المواتية مع البيروقراطية من مواقف الجمهور تجاه "بيروقراطية الحكومة"؟ لا، إذ تسود القيم عن الصور النمطية المألوفة عن البيروقراطية وتنتصر الإيديولويجية على الخبرة.

وكما هو الحال فى المنطق الفاشل للمصلحة الذاتية فى الانتخابات الديموقراطية، يبدو أيضا منطق البيروقراطية متنبئًا فقيرًا للسلوك البيروقراطى فى الديموقراطية. وفى الحالتين، يقدم جوهر علم النفس مساهمة مهمة لوضع الأمور فى نصابها، ولكن كذلك تفعل الامبريقية المتشككة التى تطلع نظريات وأبحاث علم النفس، وعدم الرغبة فى قبول "مناطق" (جمع منطق) حيث تعمل المؤثرات الجمعية على تقويض "منطق" لإرساء منطق آخر. إن تفضيل العالم النفسى للمنطق الاستقرائى المستند إلى الملاحظة والذى ذكر أعلاه، ينقذ علم السياسة من استقراءاتها من المبادئ التى تتراكب وتختلط ببعضها البعض.

العمليات السياسية والعمليات النفسية:

فى بعض الأحيان تدعى العلوم السياسية حقها فى منطقة نفوذ يتمثل فى العمليات السياسية. أما علم النفس، فهو يدور حول العمليات بين وداخل الأشخاص (بما فى ذلك المجموعات) وتلتقى تلك العمليات حين يؤثر الأشخاص وعلاقاتهم البينية فى السلوك المؤسسى معظم الوقت. وكما ذكر سالفا، فإن المؤسسات تخلق أدوارًا تغير من السلوك الشخصى ولكن تفسير الأدوار فى جزء منه هو عملية شخصية، كما نعرف من الاختلافات بين المعلمين السلطويين والديموقراطيين فى نفس الدور. ولكن حين ننحى هذا الموضوع جانبا للحظة، هل يكون من المفيد أن نخلق مصفوفة تلتقى فيها العمليات السياسية مع العمليات النفسية؟ من أجل تبسيط الموضوع، انظر الجدول 21.1 الذى يضم ثلاث عمليات سياسية فقط انتخابية وتشريعية وقضائية وثلاثة أنواع من العمليات النفسية فضفاضة التعريف: عمليات إداركية منتقاة، والشخصية (مثلاً الخمسة الكبار[٣٤٨]) والتعبير (المتبقى من

(٣٤٨) Big Five personality traits أداة من أدوات القياس النفسى تقيس خمس سمات كبرى من سمات الشخصية (المراجع)

أدب الشخصيات والسياسية القديم) والإثارة العاطفية والدافعية. وأرجو أن يفهم القارئ أننا نفعل ذلك بهدف التوضيح، وأن بعض الموضوعات النفسية مثل العزو الداخلى – الخارجى والعمليات العيانية مقابل الشكلية وأنواع معتقدات العدالة قد تصلح أيضا. إننى لا أعرف على وجه الدقة، ولكن مثل هذه الالتقاءات قد تكون نموذجًا أساسيا، وإن لم يكن معترفا به، لعلم النفس السياسى.

هل يمكن تلخيص وتفسير الصفوف على أنها وصف لعمليات سياسية، وأن الأعمدة هى عمليات نفسية فى مواقف سياسية مختلفة؟ دعنا نحاول. يتضح من الصف الانتخابى أن المحصلات الانتخابية تتأثر بالميول تجاه الاهتمام بما هو حيوى وشخصى وفورى (Tversky and Kahneman, 1981) وربما لا يؤدى ذلك إلى تبلور اتجاهات محددة (Converse 1964) حيال القضايا الأكثر شحوبا فى الحملة، وهى نزعة تتنافس مع نفوذ الرموز المشحونة عاطفيا المكتسبة فى المراهقة المتأخرة. (Sears 1983). وسوف يحصل الانبساطيون على معلومات أكثر من هذه الأنواع عن الانطوائيين أو هؤلاء الذين يشعرون بالتوتر والخوف ("العصابية" – انظر لوبينسكى (Lubinski 2000. ويحدث كل ذلك فى نطاق تظهر فيه علامات الشعور السلبى بشكل غير عادى، مما يخاطر بظهور التهكم والانسحاب (Lau 1985; 2002) ولكن إذا كان الناس سعداء، تنخفض تلك المخاطر إلى حدها الأدنى. (Isen 1987). وليس هذا سيئا كأجندة بحثية، ولكنه مجرد مسح لكيف يكون شكل النظرية النفسية للعمليات الانتخابية.

وتتأثر العملية التشريعية الموضحة بالجدول 21.1 بالصراع فى أذهان المشرعين حول خدمة قاعدتهم الانتخابية وأحزابهم، وبمفهومهم عن المصلحة العامة، وهو صراع يتصف بالنزعة نحو التقليل من التنافر من خلال تفسير المصلحة العامة على أنها متطابقة تماما مع مصالح أحزابهم وقاعدتهم

الانتخابيـــة. (Abelson Aronson, McGuire, Newcomb, Rosenberg and Tannenbaum 1968; Festinger 1957).

	نفسى		
سياسى	عمليات إدراكية منتقاة	شخصية وسياسة	عاطفى – دافعي
انتخابي	وجود مساعدة مقابل بروز رمزى مقابل لا مواقف، تفكير خطى مقابل تفكير جانبي	انطوائية مقابل عصابية مثلا اثنان من الخمسة الكبار = الاتجاه نحو الآخرين مقابل تجنبهم	شعور سلبى مقابل انحياز موجب، سعيد مقابل غير سعيد.
تشريعي	تنافر إدراكى مثلا الولاء للحزب مقابل الإيديولوجية، التضامن أو قيادة المهمة؟	شخصية سلطوية مقابل شخصية تدعو للمساواة، ميزات وطلبات متعددة	لا إنجاز مقابل لا انتساب مقابل لا قوة
قضائي	تفكير خطى مقابل تفكير تضامنى	مساواتية مثلا الدائنون مقابل المدينون	التقدير الإدراكى للمشاعر.

وبصرف النظر عن الزعامة الرسمية لكل مجلس (قائد الأغلبية ورئيس المجلس إلخ...) سوف تكون القيادة منقسمة بشكل غير رسمى بين قائد المهمة وقائد تضامن المجموعة (Bales 1950). وعلى الرغم من أن المسئولين العامين ليسوا أكثر سلطوية من الآخرين ممن يمكن عقد المقارنة بينهم (McConaughy 1950)، فإنهم يجدون بعض الراحة فى ممارسة السلطة فضلا عن أن وجـــود دافع قوى للإنجاز حتى يكونوا ناجحين فى الحياة العامة (Browning and Jacob 1954). ويجعل الطلب المتعدد لمواقف المشرعين مقاربة السمة trait approach نحو التنبؤ بالسلوك التشريعى أكثر تعقيدًا (Gibb 1979).

وحول قرارات الحقوق المدنية، قد يتأمل القضاة فى التباينـــات التـــى وجدها زيلمان وسيرز Zellman and Sears 1971 بين التفكير الخطى لهـــؤلاء

الذين لا يحبذون الحقوق المدنية، والتفكير الجانبى أو التضامنى لهؤلاء الذين يحبذونه. وفى السياق السردى بين الدائنين والمدينين الذى أشار إليه ماديسون Madison، غالبا ما سوف تتأثر قرارات القضاة بمدى ايمانهم بمبدأ المساواة (Sinclair and Mark 1991) وأخيرًا، لأن التعاطف والغضب نحو الضحية يعتمد على ما إذا كان القاضى يعتقد أن الضحية قد ألحقت سوء الحظ بنفسها، فسوف تؤثر عادات العزو attribution الخاصة بالقاضى بشكل كبير على المحصلة (Weiner 1985).

هل قالت المصفوفة التوضيحية أى شئ عن العمليات الانتخابية والتشريعية والقضائية؟ لم تقل شيئًا لم يخمنه علماء النفس وإن كان بالإمكان أن تقدم المصفوفة بعض البصيرة لعلماء السياسة. ولكن لماذا تبدو الأعمدة أقل إرضاء بشكل كبير كأجندة للبحث بالنسبة للبحث النفسى؟ أحد الأسباب هو أن جمهورنا يهتم بالعمليات السياسية بصرف النظر عن تأثيرها، ولايهتم بالعمليات النفسية فى سياقات خاصة سياسية كانت أم غير ذلك. ولكنى أعتقد أن هناك مخرجًا ممكنًا، مثل التفكير السياسى عبر الأدوار السياسية المختلفة (انظر Tetlock 1981) والتفسير السياسى الأقرب لنظرية بياجيه (Rosenberg, Ward and Clinton, 1989) ونظرية السيناريو (Abelson, 1981) وربما نظرية مفاداها أن السياسة "لا عقل لها" mindless (Langer 1990) لتحل محل النظريات الفرويدية Freudian التى كانت شبه مهيمنة فى وقت ما ولكنها أصبحت الآن بائدة (مثلا Lasswell 1930).

السياسة باعتبارها دراسة للقوة:

ينصرف المرء بارتياح عن المعاملات السياسية اللفظية التى كثيرًا ما تكون تصنيفية، وتحمل بشدة الطابع الأخلاقى عن القوة (مثلاً Bachrach and Baratz, 1962; Lasswell 1963; Sampson 1965).وعلى الرغم من أن علم النفس

السياسى يقدم تفسيرات عن الدافع وراء القوة، الا أنه أكثر نجاحًا فى تفسيره لما يحدث للناس المنخرطة على جانبى علاقة القوة. (انظر ما بعد). كما يقدم أيضا تفسيرات مؤسسة عن وسائل أقل قسرًا ولكنها لاتقل من حيث عدم الاتساق – عن النفوذ والإقناع (مثلا Hovaland, Janis and Kelly, 1953; Katz and Lazarsfeld 1965/1955) والغريب أنه على الرغم من وجود كم كبير من الأدبيات عن توزيع القوة وتبريرها (مثلا Hobbes (1950/1650; Federalist, 1894/1790) لابد للمرء أن يتجه نحو علم النفس (و الحيوان الرئيسى primatology لدراسة الهيمنة والطاعة (لكن انظر Semit and Petersa 1995).

ومن المفيد تقديم بعض الكلمات عن الأدبيات التى أحيانًا ما تكون محيرة عن المواقف نحو القوة والتوجه نحوها. أولا، يميز علم نفس القوة بين توجه المحصلة (التركيز على القوة الأداتية لفعل شئ ما) وتوجه العملية Process (الاستمتاع باستخدام القوة فى إدارة وتوجيه الآخرين) ذلك لأن توجه المحصلة يعدل –جزئيًا – الكراهية العامة تجاه من يسعون وراء القوة (McClelland, 1975, pp. 7, 17). وفى علم الاقتصاد، لتوجه العملية تأثير غريب لا يمت للسوق بصلة: فهو مرتبط بالنمو ولكن ليس مرتبطًا بقابلية المؤسسة للربح. (McClelland and Winter 1971). وبشكل أكثر عمومية يتجه الأفراد الموجهون نحو القوة (الميكافيليين) إلى تطويع الآخرين وأن يكون لديهم عدد محدود من الأصدقاء الحميميين ولكن عددًا كبيرًا من المعارف، وأن ينظر إليهم كزعماء وأن يكونوا ناجحين فى اللعب ولكن ليس فى الحياة (Christie and Geis, 1970). والأفراد الموجهون نحو القوة غير محبوبين لأسباب معقولة: فهم يعانون من ضمور الضمير – ولكننا نكون فى وضع سيئ إذا لم يؤد غضب الذين شهدوا بعض الظلم إلى السعى وراء القوة لإصلاح هذا الخطأ (Foster and Rusbult 1999).

وكما يعرف الجميع، فقد صرح اللورد أكتون 1887-1904 Acton بأن "السلطة مفسدة والسلطة المطلقة مفسدة تامة" والحقيقة أنها أطروحة مثيرة للاهتمام وينتشر اقتباسها واستخدامها بفن، ولكن بأى معنى هى صحيحة؟ يأتى أحد تلك المعانى من دراسات علم النفس السياسى عن آثار القوة على العزو الذاتى للسلطة: إن الشخص الذى يصدر أمرًا يعتقد أن هذا الأمر هو السبب وراء طاعة المأمور بصرف النظر عما إذا كان المأمور سوف ينفذ الفعل المطلوب تنفيذه لو لم يكن هذا الأمر قد صدر. إن الرغبة فى رؤية الذات كمسبب تعنى أن السلطات تنحو إلى حرمان رعاياها من شعورهم الشخصى بالاستقلالية والنظر فى أفعالهم. وتلقى تجارب ميلجرام Milgram 1974 عن الطاعة الخبيثة بعض الضوء على هذه المسألة: إذا ارتدت السلطة رداء مشروعية المنصب، سوف يطيع أغلب الناس الأوامر التى تنتهك الضمير لأنه يمكن لهم التنصل من المسئولية عن أفعالهم ولأن الفضيلة إنما تتمثل فى أداء المهمة بشكل طيب وليست فى الأفعال التى يحكمها الضمير. إن الحماية ضد التسليم للطاعة الخبيثة تأتى من الشعور الذى يستند إلى أساس صحيح عن مركز الضبط الداخلى للسلطة (Lefcourt 1976, 1984).

وتساعد الدراسة التى أجراها دافيد كيبنيس (1912) David Kipnis على توضيح بمزيد من التفصيل ما الذى كان يقصده أكتون بقوله المأثور الشهير. فقد أعطى ٢٨ طالبًا جامعيًا ممن يدرسون إدارة الأعمال وظائف للإشراف على "عمال" أثناء تأديتهم مهام تتطلب معايير السرعة. ومنح نصف المشرفين سلطات قسرية (تكييف الأجر وفرض غرامات) بينما لم يكن للنصف الآخر مثل هذه السلطة واعتمدوا فقط على مهاراتهم فى الإقناع. كما تم قياس قوة الرغبة فى العلاقات الاجتماعية مع العمال. لقد استخدم المشرفون الذين منحوا القوة القسرية قوتهم بالآثار المتعاقبة التالية (ص ٤٠).

١- زادت القوة من الإغراء باستخدامها فى التأثير على سلوك المرءوسين.
٢- زاد استخدام القوة من الاعتقاد بأن سلوك الآخرين يسيطر عليه أوامر السلطة فقط.
٣- لذلك تبخس السلطات القوية قيمة الآخرين وأداءهم.
٤- يزيد بخس القيمة من المسافة الاجتماعية مع المرءوسين الذين كان ينظر إليهم كمحل للتلاعب وأنهم يستحقون الازدراء لأنهم لا يسيطرون على سلوكهم.

إذا كان تحليل عالم السياسة لاستخدامات القوة وتبرير الفيلسوف السياسى للتوزيعات المختلفة أمرًا مهمًا، كذلك تكون دراسات علماء النفس عن آثار القوة على الأقوياء وغير الأقوياء. ويتضح أن الشعور بالضعف الذى تغطيه الأبحاث فى مجال العزو (مثلا Lefcourt, 1976, 1984: Seligman 1973) يعد من بين أهم مصادر عدم الاكثرات السياسى والأمراض العقلية (Mirowski and Ross, 1989). بالإضافة إلى ذلك، يعود الارتفاع فى حدوث الاضطرابات النفسية الاجتماعية بين الأبورجين فى استراليا والولايات المتحدة على الأقل فى جزء منه إلى شعورهم بأن لا حول لهم ولا قوة (Kahn 1986).

وفى كافة المجتمعات الرئاسية، لا توزع القوة بشكل متساو مما يترك أحيانًا آثارا دامية على الشخصيات، والسعادة الظاهرية على هؤلاء الذين يحتلون مرتبة دنيا على سلم الهيمنة. ويتقفى عالم الأعصاب وعلم الرئيسات primatologist روبرت سابولسكى Robert Sapolsky 1999 أثر مصادر وعواقب "استجابة الضغط" وهى استجابة فسيولوجية تمنح طاقة وراحة مؤقتة من الألم للحيوانات حين يدور الرهان (القتال أو الهروب) حول بقائهم على قيد الحياة، ولكن يمكن أن يوجد فى الآدميين بشكل مزمن حين تستثيره المهارات الإدراكية. "كثير من دراسات المجتمعات الرئاسية"، كما يقول

سابولسكى، "تشير إلى أن الافراد فى المراتب الدنيا يعانون من استجابة الضغط بنشاطها المزمن وأنهم أكثر عرضة للأمراض المتعلقة بالضغط (ص ٤٥٣). ويرجع ذلك فى جزء منه إلى افتقارهم الموارد وعدم القدرة على التنبؤ بحياتهم والشعور الأكثر هشاشة بالسيطرة الشخصية. والمدهش فى هذه القصة هو أنها تعطى أساسًا فسيولوجيا لدراسة القوة وانعدامها وتحليل الطبقة الاجتماعية.

الفلسفة السياسية وعلم النفس السياسى:

يساهم علم النفس السياسى فى الفلسفة السياسية من خلال أبحاثه عن الأهداف والغايات ذاتها التى تميز بين الفلسفة السياسية والنظرية السياسية. ويمكن للمرء بشكل عرضى أن يذكر أن علم النفس يمكن أن يفسر أيضا العملية التقييمية نفسها (Mandler 1982) بوسائل مكملة لفلسفة العلوم المعروفة بشكل أكبر (Hempel, 1952; Popper, 1959) ولكن هذه النقطة ليست من النقاط الأساسية.

الفلسفة السياسية والتحليل السببى:

أول نقطة أود أن أشير إليها هى المشكلة التى تصادفها الفلسفة فى التعامل مع المسببات. فالفلسفة السياسية (وفى أحيان كثيرة النظرية السياسية) تحتفظ بالخاصيات الإنسانية للفلسفة وهى أم كافة العلوم الاجتماعية (والطبيعية) وتحسن الفلسفة كثيرًا من تفسير وتفكيك المعانى: "ماذا نعنى حين نقول.... "المسئولية"، "عادل"، "حرية"؟ وليس هناك من يفعل ذلك أفضل منها. وعلى الرغم من أن الفلسفة تتعامل أيضا بشكل طيب مع الدلالات الشفهية، فإنه ليس لديها طريقة للتعامل مع التحليل السببى الذى كان دائما – ضمنيًا أو بشكل ظاهر – نطاق العلوم: ففى لب الموضوع: إذا كان الحدث

(ب) يلى الحدث (ا) وبينهما (بسبب) مما يعنى وجود علاقة سببية بين الحدثين، فإن كلمة "بسبب" قد لا تكون دقيقة فهى قد لا تعنى سوى دلالة لفظية، على سبيل المثال، فإن الحق فى التصويت متضمنا فى مفهوم الديموقراطية. أو الدلالة السببية، على سبيل المثال، إذا حصل الفقراء على حق التصويت، سوف يعيدون توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء. وكعلم، يضيف علم النفس النظرية السببية لتلك الأحكام الأخلاقية (Lane 2000 b).

مساهمة علم النفس فى التحليل المعيارى:

إن العلوم السياسية علوم معيارية أكثر من علم النفس لأنه يبرر الأشياء بالقدر نفسه الذى يشرحها إذ يتساءل ليس فقط عن "من الذى يحصل على ماذا ومتى وكيف (Lasswell 1936) ولكن أيضا من الذى ينبغى أن يحصل على ماذا. ليس فقط استخدامات الاختيار الحر ولكن أيضًا تبرير الاختيار الحر. وقد يعتقد المرء أن مجال التبرير ذلك فى وجوده أقرب إلى الفلسفة، وأنه أبعد من علم النفس، ولكن هذا ليس حقيقيًا من أوجه عدة لأسباب أربعة (١) إن كافة التبريرات الصحيحة هى مترابطة منطقيًا ضمنيًا أى أنها تتعامل فى مجال علاقات السبب والأثر وكثيرًا ما يكون لعلم النفس نظرية عن مسببات وعواقب، مثلاً، الاختيار، كما تقول نظرية جاك بريهم Jack Brehm 1972 عن المعاندة (حين يقال لهم إنهم لن يحصلوا على ج، فإن هولاء الذين يفضلون ب عن ج ن يفضلون الآن ج). بالإضافة إلى ذلك، يشرح علم النفس الأحكام المعيارية نفسها: معتقدات عن "العالم العادل (Lerner 1980)، ومعتقدات عن الإنصاف (Walster, Berscheid and Walster 1976) وأحكامًا أخلاقية (Kohlberg 1981). ويختلف ذلك تمامًا عن الأخلاق نفسها – القول بما هو عادل وما هو غير عادل (٣) ولأن الفلاسفة منذ أرسطو (*Ethics* 1961.1952) ينشدون معايير الزمن – وفى الصور الحديثة

تسمى هذه المعايير "حدسنا" our intuititions – يمكن لعلم النفس أن يساهم بشكل ملائم لهذا المظهر من النقاش الأخلاقى، بمساعدتنا على فهم كيفية تكوين واستخدام المعايير (Miller 1999; Miller and Rattner 1998) وهو فهم يساعد أيضا فى تجنب الاستدارية circularity(لدى كل شعب من الشعوب عامة "حدس" يؤكد لهم معايير مجتمعاتهم ويعارض المعايير المختلفة للمجتمعات الأخرى) وأخيرًا (٤) يقدم علم النفس مساهمته الخاصة لغايات الحكومات كما سوف أوضح فى الجزء النهائى من هذا الفصل.

الناس باعتبارهم غايات ووسائل ومسببات:

هناك حدود أخلاقية وسببية وتفسيرية للتعامل مع الإنسان كوسيلة وكغاية. ولقد تعلمنا من كانت (Kant 1797-1949) أنه يجب التعامل مغ الناس كغاية وأنه لا يجب التعامل معهم أبدًا كوسيلة، ولكنه كثيرًا ما يتم انتهاك ذلك كما هو الحال فى النظريات السياسية الخاصة بالقدرة والنظريات النفسية الخاصة بالعزو. وقد اعترف كانت بسبب إخلاصه بأن الناس مسببات. ولكن المرء لا يمكن أن يكون مسببًا بدون أن يكون أيضا وسيلة للأثر الذى يعقب المسبب. فإذا ما قررت شيئًا ما باستقلالية، فأنا مسبب وفى نفس الوقت وسيلة للنتيجة التى تتبع قرارى. فأى شخص يتسبب فى شئ ما هو أيضا وسيلة لتحقيق ذلك الشئ. إن هذه الحدود الأخلاقية، إذن تسمح بالتعامل مع الناس كوسيلة ولكنها تصر على أن يتم التعامل معهم، من خلال نفس الفعل، كغايات.

أما الحدود التفسيرية، فتعتمد على طبيعة المسببات الاجتماعية والتاريخية. ولا يحكم الحرمان الكانتى تفسير المسببات الإنسانية، بنفس القدر الذى تحكمه القواعد التى تفسر التغيير فى السلوك الإنسانى. وكما ذكر، قد تؤكد تفسيرات السلوك الإنسانى الاتجاهات أو الظروف، ولكنها عادة ما

تنجح أكثر فى التفسير إذا ما فسرت التفاعل بين الاثنين (Ben and Funder, 1978) وأرجو أن يلتمس لى علماء النفس العذر إذا ما أشرت للآخرين بأن علم النفس السياسى لا يتضمن بأية حال من الأحوال تأكيدًا أكبر على النزعات (Mischel 1968) وأنه يحترم بالفعل الرأى القائل بأن التحليلات النزعية حصريا تمثل "خطأ العزو الجوهرى" (Ross 1977)، وبهذا الأسلوب يتجنب علم النفس أيضا "الفردية المنهجية" (Lukes 1973) التى تقول بأن كل شئ يمكن تفسيره من خلال الخصائص الإنسانية كما هو الحال فى نظريات الرجل العظيم فى التاريخ. إن الغايات والرفاه والتطور الإنسانى هى الأشياء المقدسة (انظر ما هو تالٍ) وليست القدرة الإنسانية – فهى بالتأكيد أشياء مطلوبة ولكنها ليست مسببا ضروريا.

الحرية والاختيار:

الحرية هى الظرف الخارجى الذى يمد الاختيار الإنسانى، وتعنى الحرية السالبة غياب القيود على الاختيارات أما الحرية الموجبة فتعنى فرصة ممارسة درجة ما من السيطرة على مصير الشخص (Berlin 1969). إلا أنه من المناسب فى هذا النقاش عن علم النفس السياسى أن نركز على الظواهر الذاتية التى تسهلها الحرية، أى الاختيار نفسه. ومثلها مثل اختيارات السوق تحول العلوم السياسبة الاختيار إلى وثن (Schwartz 2000). أى أن وجوده يبرر العديد من الشرور المتعاقبة لأن الناس، فى نهاية المطاف، قد اختارت تلك الشرور. وأما قرارات الغالبية فيتم تبريرها لأن عددًا أكبر من الناس قد اختارت نتيجة معينة ولم يعارضوها. ويتم تبرير حقوق التعبير عن الرأى كحمايات للأقليات لتختار شيئا آخر فى وقت آخر وأن تعبر عن أنفسها فى كافة الأوقات. وثن؟ لابد من أن تتم الاختيارات وإن لم تتم بمعرفة الذات، فمن خلال آخرين بالنيابة عن الذات. فهى منطقة محفوفة بالمخاطر. ودعنى

أقول فى بداية الأمر إن الرهان لايدور حول قيمة الحرية ولكن حول ظروف القيام بالاختيارات لتكون أكثر إفادة. فما الذى يمكن لعلم النفس أن يقوله لنا عن قيمة ومخاطر وآليات الاختيارات التى تقدمها مثل هذه الحرية؟

الحرية باعتبارها قدرة:

على الرغم من أن كريستيان باى Christian Bay(١٩٦٥ – ١٩٥٨) هو حسب معلوماتى – أول من قدم تعريفا محددا للحرية على أساس كونها القدرة على الاختيار، فإن آمارتيا سن Amartya Sen (١٩٩٩) قد قدم هذه الحجة بشيء من التفصيل للخروج بمقاربة للتنمية الإنسانية من أجل التنمية الاقتصادية. وهؤلاء هم فلاسفة واقتصاديون. وللوصول إلى نفس النوع من القدرات يمنح علماء النفس – كما أعتقد – الأولوية للاعتقاد القائل بأن الإنسان قادر بالفعل على التأثير على مقاليد الحياة: مركز الضبط الداخلى (Kelley, 1973, Leftcourt 1976, 1984, Strickland 1989, Weiner 1995)) والأفراد الذين يفتقدون مثل هذا الاعتقاد، غالبًا ما يتجنبون الخيارات أو يختارون اللاحرية بالتوافق مع اعتقادهم أن الآخرين يسيطرون بالفعل على مصائرهم. وإحدى الدلالات هى أنه من أجل توسيع مجال الحرية (الاختيارات)، لابد للسياسات من أن توسع إحساس الناس بما هو داخلى وإحدى وسائل القيام بذلك هى زيادة عدد الاختيارات التى تعلمهم أنهم حين يتحركون فإن بيئاتهم الصغيرة تستجيب لهم (Seligman 1973) ولا تؤدى الديموقراطية الصناعية (Leffrey 1989) ولا الانتخابات الوطنية (Lane 2000a) هذه المهمة بشكل جيد، ولكن ربما إذا رجعنا خطوة فى التسلسل السببى بإعطاء الامتياز للناس الذين حرموا منه، فقد يوفى ذلك بالغرض بشكل طيب (Cataldo, Johnson and Kellstadt 1968). والافتراض هنا هو أن ممارسة حق مألوف لا يزيد من إحساس الشخص بالكفاية ولكن تضمينه فى ممارسة هذا الحق بعد أن يكون قد أقصى منه، له مثل هذا المفعول.

القدرة باعتبارها نضجًا عاطفيًا:

يتجاوز تدعيم القدرات على الاختيار كوسيلة للنهوض بالحرية الفعالة، يتجاوز القدرات والمعتقدات الإدراكية إلى تنظيم العواطف وعدم كبتها، بالطبع، ولكن أيضًا إلى تنمية الذكاء العاطفى. و"يشير الذكاء العاطفى إلى *القدرة على التعرف على مشاعرنا ومشاعر الآخرين، وعلى دفع أنفسنا وإدارة مشاعرنا داخل أنفسنا وفى علاقاتنا* (Goleman, 1998, pp 317 التوكيد فى الأصل). وعلى الجانب النفسى، فهو ينسق معالجة المراكز العاطفية بالمخ (فيما تحت القشرة subcortex) مع المراكز الفكرية فى القشرة الجديدة Neocortex. وعمليا، فهو يعيد إلى مفهوم العقلانية القدرة على معرفة ما الذى يريده المرء بالفعل، "استخدام تفضيلاتنا الأكثر عمقًا، لتتحرك وترشدنا نحو أهدافنا، وتساعدنا على الأخذ بزمام المبادرة والسعى نحو تحسين أنفسنا والمحافظة عليها فى مواجهة النكسات والإحباطات" (Goleman, 1998 p. 318. انظر أيضًا Mayer and Salovey 1993).وثمة مزية أخرى للتحسينات المتعلقة بالعلاقات البينية وضبط النفس: فهى ترد على مناشدة زيمباردو Zimbardo 1969 للسيطرة على العواطف حين يتم إغراء الناس ودفعهم إلى إساءة استخدام الحرية والاستسلام للاندفاع والفوضى".

الحرية باعتبارها المصدر والمستفيد من التفكير المركب:

فى أنشودة شكر للنقاش الحر الذى يذكرنا بجون ستيوارت ميل John Stuart Mill، يجادل والتر بيجهوت Walter Bagehot(بدون تاريخ / ١٨٦٩) أن "لا شئ ينهض بالفكر سوى النقاش الفكرى ولا شئ ينهض بالنقاش الفكرى كالاحتكام إلى النقاش ذاته (ص ١٩٩). وتعتبر هذه المقولة معقولة كما أنها منسجمة مع الارتفاع المبهر فى اختبارات الذكاء المنتشرة فى الغرب (Flynn

(1987 ولكن مثلها مثل القول الفصل لأكتون Acton عن القوة، فهـــى تعتبـــر مقترحا للبحث على أفضل تقدير. فهل يمكن أن تكون صحيحة؟ بـــادئ ذى بدء، يعتبر المسبب بعيدًا عن الأثر المزعوم وهو النهوض بالفكر. فما الذى ينهض بالفكر؟ نسبة كبيرة ربما تصل إلى ٤٠% من التفاوت تتـــسبب فيـــه الجينات (Jencks et al 1979, p. 188). بينما قدر كبير مما هو متبقـــى يـــشكل مبكرًا فى الطفولة. (Vernon 1969)، كما يقر بذلك بيجهوت. وثمـــة أنـــواع عديدة من "الفكر" مثل "الذكاء العملـــى" practical intelligent (Sernberg 1998) ليس له علاقة كبيرة بأشكال الفكر التى يتعلمها المرء بالمشاهدة أو بالاشتراك فى الاحتكام إلى النقاش.

وعلى المستوى الكلى، كيف لبيجهوت أن يفسر "الدرجة العاليـــة مـــن الفكر" التى يتمتع بها الصينيون فى الصين (بدون التمتع بمزية الاحتكام إلى النقاش) والصينيون فى تايوان والولايات المتحدة الذين يشتركون فى التمتـــع بتلك المزايا؟ يتمنى المنظرون الديموقراطيون لو أن بيجهوت كـــان مـــصيبًا ولكن ذلك ليس كافيا لعلماء النفس السياسيين. على سبيل المثال، يجادل بارى شوارتز Barry Schwartz 2000 مع تقديم البراهين أن "الحريـــة والاســـتقلالية والحكم الذاتى قد تصبح مفرطة وأنه حين يحدث ذلك، يمكن أن يختبر المرء الحرية كنوع من الطغيان. وقد خلق المجتمع الأمريكى الحديث إفراطًا فـــى الحرية وهو ما نتج عنه زيادة فى شعور النـــاس بالـــسخط علـــى حيـــاتهم والاكتئاب الإكلينيكى. وقد كان المجتمع الأمريكى متأثرا فى ذلك بإيديولوجية علم الاقتصاد ونظرية الاختيار العقلانى" (ص ٧٩).

ومن ناحية أخرى، يساعد وجود بدائل بالفعل فى النهوض بزيادة مـــا يطلق عليه علماء النفس "التعقيد الإدراكـــى" cognitive complexity (Harvey, Hunt and Schroder, 1961) أى "الاحتفاظ فى العقل بعدة عناصـــر أو أبعـــاد لموقف أو مشكلة ما واستخدام بعض القواعد التكاملية للاختيار مـــن بينهـــا"

(ص ١٠). وفى المقابل، توظف البساطة الإدراكية قاعدة واحدة أو قاعدتين متعارضتين على حد أقصى، وتتجاوب فى شكل ثنائى محدود بالحافز. ولقد وجد أن هذا التعقيد هو شرط من شروط عمليات المجموعة الديموقراطية حيث إن تلك العمليات تتضمن آراء متعددة تتطلب التكامل فيما بينها (Schroder and Harvey 1963 ص. ١٦١). وكما يقول بيجهوت (١٨٦٩) حتى يكون للاحتكام إلى النقاش الأثر المرجو منه، لابد للناس أن ترغب فى النقاش وإذا قاموا بالمناقشة بالفعل، فلابد أن يلبوا شروط تلك المناقشات. وأخيرًا، إلى المدى الذى ترتبط فيه الحرية بالبيئات الأكثر تعقيدًا، لابد لها من أن تنتج المزيد من الشجيرات العصبية التى تكون كتلة أكثر ثقلا فى المخ الإنسانى، كما هو الحال فى الثدييات الأخرى (Kolb and Whishaw, 1998). وإذا لم نفهم "فكر" بيجهوت حرفيًا، وقمنا بترجمته إلى "القرارات السياسية الذكية"، فسوف نجد فرضية معقولة، خالية من التعميمات غير المضمونة المطلوبة وتبدو مدعمة بالخبرات عن الديموقراطية التى تم التداول حولها (Fishkin 1991; Gutman and Thompson 1996). حسنا، ولكن النزعة المباركة الخاصة بالوسيلة التجريبية لفحص النتائج المفضلة تثير بعض الأسئلة:

حين تؤدى زيادة الاختيارات إلى اختيارات أسوأ

فى مقال استفزازى عن توسيع دائرة الاختيار، تتساءل شينا اينجار Sheena Iyengarومارك ليبير Mark Lepperص 2000, ٩٠٠ "هل يمكن للمرء أن يبغى الكثير من الشئ الطيب؟. وتشير تجاربهما المعملية والميدانية إلى أنه من الأرجح أن يظهر الناس ذوقا "رفيعًا" نحو الطعام أثناء قيامهم بشراء أغراضهم، وأنه من الأرجح أن يقوم الطلبة بكتابة مقال اختيارى لواجب مدرسى إذا ما تم، فى كل من الحالتين، تقديم نوعية محدودة لهم تضم ستة اختيارات بدلا من قائمة عريضة من ٢٤ أو ٣٠ اختيارًا (ص ٩٩٠).

بالإضافة إلى ذلك استمتع المشاركون بعملية الشراء أكثر كما كتبوا مقالات أفضل حين كان لديهم اختيارات أقل. قدم جاكوبى وسبيلر وكوهن Jacoby, Speller and Kohn 1974 أربع أو ست أو ١٢ نوعًا مختلفًا من المنظفات للمتبضعين. ووجدوا أنه وفقا لمعايير المشترين أنفسهم أو الأشياء التى كانوا يرغبون فى شرائها، أنهم اختاروا أشياء أسوأ حين كانت الاختيارات أمامهم أكبر عما كانت أقل وعلى عكس تجربة اينجارو ليبر، أعجب المتبضعون التابعون لجاكوبى وزملائه أكثر بالعدد الأكبر من الاختيارات. أما احتمال أنه كلما كثرت الاختيارات. كلما ساءت نوعية الاختيار، فقد أدخل إلى كتب سلوك المستهلكين كنتيجة يوثق بها بدرجة ما رغم تعارضها مع الفهم الشائع (Engel, Blackwell and Kollat 1978, p. 602). وبالنسبة لعلماء السياسة، فإن التجربة مع التصويت الاسترالى الطويل (وتوسيع الاختيارات)، يجعل من نزعة تدهور نوعية الاختيار مع زيادة الاختيارات، ومع الانخفاض المتعاقب فى المعلومات عن كل اختيار، يجعل منها مشكلة سياسية مألوفة.

العبء المعرفى:

ثمة قدر قليل من الشكاوى عن الحداثة مألوف بشكل أكبر من الادعاء بنزوعها لفرض حوافز ومعلومات على الناس مما هو أكبر من قدرتهم على التعامل معها واستيعابها. ويقال إن عبء الحافز Overload stimulus هو سبب لغياب الألفة فى المدن (Milgram 1974) أو المعدلات المتدنية من السلوك الاجتماعى فى التقاطعات المزدحمة (Korte, Ytema and Toppen, 1975) أو التأثير المحدود للإعلان (Mullen and Johnson 1990) والانسحاب السياسى: على سبيل المثال، كثيرا ما أدرجت المادة التالية فى المسوحات السنوية لدراسات الانتخابات الوطنية: "فى بعض الأحيان، تبدو السياسة والحكم على درجة عالية من التعقيد بحيث لا يتمكن شخص مثلى من فهم ما يحدث". من

عام ١٩٥٢ إلى ١٩٩٢ وافق حوالى ٧٥% من الجمهور على تلك الجملة (بنك معلومات NES). وبشكل أكثر عمومية "يقدر أن قدرًا أكبر من المعلومات قد أنتج خلال الـ ١٥ عامًا المنصرمة مقارنة بالتاريخ السابق كله (London, Independent, August 4 1991, p. 18).

وتوثق دراسات المستهلك والدراسات الإدارية والدراسات السياسية الآثار الشاذة لعبء المعلومات. وتشير دراسة عن اختيارات المستهلك من حبوب الإفطار أنه مع وجود ١٦ نوعًا و٣٥ بعد (حلاوة المذاق، والتغذية والملمس إلخ.... ١٦ × ٣٥ = ٥٦٠ خلية) كان متوسط عدد الأنواع المستخدمة ٤,٩، بينما أبدى ١/٥ المتبضعين فقط اهتماما بالأنواع المألوفة لديهم (Jacoby 1976). وعلى المستوى الإدارى، "حين يكون المديرون مغمورين فى البيانات، فإنهم يرتكبون أخطاء أكبر ويسيئون فهم الآخرين وينهرون زملاءهم. وتكون المحصلة نتائج مغلوطة وقرارات غبية، مما يزيد من إمكانية حدوث خسائر مالية للشركات" (Murray, 1998, p. 42). وفى دراسة مستوى التفكير فى تجربة لحل المشاكل السياسية المذكورة أعلاه، وجد أن تعقيد التفكير قد اتبع تعقيد المشكلة حتى وصل إلى نقطة الانكسار (التى تختلف من مشارك إلى آخر) ثم انخفض بشدة إلى أكثر الموجزات الإدراكية بساطة فى التفكير (Schroder, Driver and Streufert, 1967).

الاختيارات المبنية على المعلومات:

فى دفاعهم عن الحرية، يود الفلاسفة، وهم ليسوا على درجة كبيرة من العلم عن مأزق عمليات الاختيار - أن يحددوا أنهم لا يعنون أيا من الاختيارات القديمة، بل "الاختيارات المبنية على المعلومات" (مثلا Griffin 1986) وليس واضحا كيف يتكيف هذا المعيار للاختيارات المقبولة مع عبء المعلومات، ولكن ربما يشير إلى نوع خاص من المعرفة مثل المعرفة الذاتية

أو المعرفة التأملية. وفى تجربة، طلب ويلسون وشولر Wilson and Schooler 1991 من الطلبة أن يحللوا كافة أسبابهم لاختيار نوع معين من الطعام. وفى تجربة أخرى، طلب منهم أن يقيموا مزايا قائمة من الكورسات التى قد يدرسونها. وقد تسبب نوعا الاستبطان فى قيام الناس باختيارات إذا ما قورنت بالعينات الضابطة، نجد أنها قد اتفقت بدرجة أقل مع رأى الخبراء". ص٢) والذى يبدو أنه قد حدث هو أن التركيز على الأسباب وعلى تقسيم المزايا قد ألهى الناس عن الصفات الموضوعية للأشياء التى كانوا يختارون من بينها. ومثل الاختيار العقلانى، يعتبر "الاختيار المبنى على المعلومات" قائمة من الأشياء المرغوبة التى ينبغى تنفيذها، ولكنها بدون منهج - حالة معرفية بدون عملية معرفية لتنفيذها. وفى هذا المقام، يمكن لعالم السياسة أن يكون معيناً.

أما مجال المآزق التى قد تحدث عند الاختيار، فإنه مجال واسع: استخدام الصور النمطية كاختيار أولى، والبحث عن وسائل مختصرة لاتخاذ القرارات التى قد تكون مضللة، والعجز عن الالتزام إراديا بعدم التفكير فى الصفة (مثلا لون البشرة)، عدم القدرة على الوصول إلى قرار بمجرد أن يتم توضيح التفضيلات، وما إلى ذلك. وبقراءة ماكتبه جون ستيوارت ميل (١٨٥٩ - ١٩١٠) John Stuart Mill واساياه بيرلين Isaiah Berlin(١٩٦٩) أو ستيوارت هامبشير Stuart Hampshire (١٩٩٥) عن الحرية، يمنح الضمير الليبرالى وهجا محببًا. وعند قراءة أعمال ريتشارد نيسبت Richard Nisbettولى روس Lee Ross (١٩٨٠) عن "أوجه القصور العديدة" فى الاستنباط الإنسانى أو روبرت زاجونك Robert Zajonc (١٩٨٠) عن أولوية التقييم العاطفى على التقييم الإدراكى، يتساءل المرء كيف تعاملت الإنسانية بهذا الشكل الجيد مع خلق الديموقراطيات والحفاظ عليها عبر الأعوام. وحين نتمكن من معرفة أوجه القصور فقد يمكننا أن نفعل ما هو أفضل.

المساواة باعتبارها غاية سياسية

تحتوى المساواة على وضع معرفى مختلف عن الحرية، وهو ما يعنى أنه يمكن القول – على غرار ما يرى ر. م. هار R M Hare 1981 (١٩٨١) – أن من المنطقى أن تتلقى الأشياء المماثلة معاملة مماثلة، أو أن هناك تبريرًا لاهوتيًا لمعاملة مخلوقات الله بالاهتمام المماثل؛ أو كما يرى كانت (١٧٩٧/١٩٤٩) أنه نظرا لأن الكرامة الإنسانية غير قابلة للمقايضة، فليس لها سعر للصرف؛ أو وفقا لرولز Rawls(١٩٧١) نظرا لأن العدالة نفسها يتم تعريفها بالمعاملة المتساوية، هناك ما يدعو إلى تبرير أية ممارسة تبتعد عن الالتزام بالمساواة. على غرار العلوم الأخرى، يقف علم النفس عاجزا عن الرد على تلك الحجج. غير أنه بمجرد بروز حجة لها ترابط منطقى، نجد أنفسنا على أرضية عملية، ولا يمكن أن نستند فقط إلى تبريرات أخلاقية مسبقة، وإنما علينا تتبع سلاسل سببية من أجل الوصول إلى تحليل ذى تكلفة فعالة (بكل المعايير الضمنية المرتبطة به) فيما يتعلق بالسياسات الخاصة بالمساواة. على سبيل المثال: هل حقا تساهم الظروف المتساوية فى تحقيق الرفاهة الذاتية؟ لا يتوصل تحليل فينهوفن Veenhoven (١٩٩٣) الذى أجراه عبر ٢٣ بلدًا حول العلاقة بين الدخل المتساوى والرفاهة إلى وجود تلك الصلة. وتأكيدا على هذه النتيجة، جاءت دراسة لاحقة لـ٥٥ بلدًا (Diener et al, 1995 ص. ٨٦١) لتجد أنه مع تثبيت مستوى الدخل، يصل معمل الارتباط إلى مستوى ٠,٤ وهو مستوى غير دال فى قياس SWB[٣٤٩].

قد يؤدى الأثر الإيجابى المعروف للمقارنات التنازلية (Wills, 1981) إلى منع المساواة من تعظيم قياس SWB فى أية مجموعة سكانية

(٣٤٩) Subjective Well-being مقياس دولى يقوم على الرصد الكمى لدرج رؤية الأفراد لتمتعهم بالرفاهة (المرجع)

(Brickman and Campbell 1971). ومع التخلى عن المكانة المسبقة للحجج المتعلقة بالمساواة، ينبغى أن تتناول أيضا تلك الحجج الآثار التى تحدثها على النضال والتحفيز، وإمكانية تزايد الحسد كلما ظهرت فروق صغيرة طالما أصبحت المساواة هى المعيار الحاكم (Tocqueville١٩٤٥ المجلد ٢ صفحة ١٣٥)؛ كما يجب أن تحدد ما إذا كان يرغب الناس فعلا فى المساواة فى الدخل. لقد توصلت لين (Lane 1959) إلى أن فكرة المساواة فى الدخل كانت تخيف أفراد الطبقة العاملة الذين لم يكن اهتمامهم ينصب على ارتفاع دخل النخبة، وإنما كانوا مستاءين من فكرة حصول من هم أقل منهم طبقيا على الدخل نفسه الذى يحصلون هم عليه.

والفكرة هنا هى أنه لا يجب النظر إلى القيم التى تبدو وكأنها تبرر لهذه الأهداف الديمقراطية – كالحرية والمساواة – باعتبارها معيارًا للحكم على مؤسساتنا وممارساتنا باعتبارها الإنجاز النهائى المطلوب، وإنما بصفتها وسائل لتحقيق تلك النتائج النهائية التى لم يتم استكشافها بعد.

سيكولوجيا الأهداف السياسية النهائية

"لقد أدرك علماء النفس فى مجال الشخصية منذ زمن طويل أن عملهم مشبع بالقيم، سواء كانت قيمهم الخاصة، أو قيم الثقافات التى يعملون فى إطارها" (Haan 1977). عند الحديث عن الصحة النفسية "يؤكد الشخص أن هذه الخواص النفسية "جيدة"؛ ومن الطبيعى أن يبرز السؤال التالى: جيدة لماذا؟ هل هى جيدة بالنسبة لأخلاقيات الطبقة المتوسطة؟ هل هى جيدة بالنسبة للديمقراطية؟ هل هى جيدة من أجل استمرار الوضع القائم؟ وقد تمتد قائمة التساؤلات" (Jahoda 1958 ص. ٧٧). وهكذا، يحمل علماء النفس مجموعة من القيم (أحيانا ما) يدركونها، و(أحيانا ما) يتجه علمهم فى اتجاهها. قد يعود السبب فى كون "معظم علماء النفس ذوى توجه ليبرالى

سياسيا، بينما لا يحظى المحافظون منهم بتمثيل مهم" إلى القوى الانتقائية التى توجههم (Redding 2001 ص. ٢٠٥). كيف ينعكس تطبيق القيم المقبولة (أحيانا) والنزعة الليبرالية - غير المعترف بها علنا - على رسم الأغراض السياسية النهائية؟

الغايات السياسية النهائية فى عصر النزعة الإنسانية الجديدة

على الرغم من أنه تم مؤخرا استعمال مصطلح "الإنسانية" فى مواجهة العلم، أود استعمال هذا التعبير بالمعنى التنويرى الأقدم، أى بوضع البشر، وليس الله أو الماديات، فى مركز النظام القيمى الذى يحكمنا؛ وبطريقة شريرة، أود تسميتها بالإنسانية *الجديدة*، بمعنى تطبيقها على عصر ما بعد الصناعة وما بعد الحداثة. هذا التوكيد له سلطة فلسفية؛ وهو ما نجده على سبيل المثال، حينما يقول ديفيد روس (١٩٣٠) متحدثا عن القيم المطلقة: "تأمل أى عالم متخيل تعتقد أنه خال تماما من العقل، وسوف تخفق فى إيجاد أى شيء فى هذا العالم يمكن وصفه بالجيد فى حد ذاته". وفى فترة سابقة، قال النفعى هنرى سيدجويل (١٩٠٧): "لو نظرنا بتأن إلى تلك النتائج الدائمة التى عادة ما يحكم عليها بأنها جيدة، وهى مختلفة عن صفات البشر، لا يمكن بعد هذا التأمل أن نجد شيئا يبدو وكأنه يحمل صفة الجودة تلك". لأسباب مفهومة جيدا فى علم اجتماع المعرفة، يقوم علماء النفس بتقييم الموضوعات التى يدرسونها، أى البشر، باعتبارها تعلو غيرها، تماما كما يفعل الاقتصاديون مع السوق والمنظرون السياسيون مع الديمقراطية. إنهم رسل النزعة الإنسانية الجديدة.

إلا أننى أريد المضى قدما، وتحديد ما يستطيع أن يضيفه علماء النفس - بما لهم من نفوذ وثقل - فيما يتعلق بالبشر فى مجال الإضافة إلى الغايات السياسية. تلك الصفات هى التنمية البشرية والرفاهة الذاتية. فكما يحدث

بالنسبة للمطالبة بالخيرات المطلقة، تعد تلك المزايا فى تحليلها النهائى مجرد تأكيدات؛ غير أن التفكير المنطقى يقول إنه نظرا لأن الأمر هنا يتعلق بالبشر الذين يمثلون قيمة، يجب أن تكون لقيمتهم صفات محددة تصبح أفضل لو تم تطويرها بطريقة ما بدلا من طريقة أخرى. ونلاحظ أنه بالنسبة لأساتذة علم الأخلاق، تعد الفضيلة (أى:الضمير، والتقمص العاطفى، والنزعة إلى الخير) هى السمة الإنسانية الأساسية. وإذا كانت تحمل حياة الناس كل هذه القيمة، فإنه (وفقا لمنطق ليس خطيا تماما) يمكن الاستدلال أن نوعية الحياة التى يعيشونها لها حصة فى هذه القيمة.

الحكم والرفاهة الذاتية

لقد اكتفى مفكرو التنوير الذين صاغوا إعلان الاستقلال ومسودة دستور الولايات المتحدة باقتراح قيام الحكومة بتسهيل السعى الفردى إلى السعادة، دون الوعد بأن تلك الحكومة سوف تجعل الناس أكثر سعادة، أو الادعاء بأنها قادرة على ذلك. تشير الدراسات العابرة للثقافات إلى أنه بعد تثبيت إجمالى الناتج القومى بالنسبة للفرد، لا توجد علاقة بين مستوى الممارسات الديمقراطية والسعادة (Veenhoven, 1993; ص. ٥٠ Diener et all 1995 ص. ٨٦١). ومع وجود علاقة فى أوروبا بين عدد سنوات استقرار الديمقراطية والسعادة Inglehart and Rabier 1986 ص. ٥٢)، يرى الكاتبان أنه بينما تساهم السعادة فى استقرار الديمقراطية، لا يستطيعان القول بأن الديمقراطية تؤدى إلى إسعاد الناس. غير أن النقطة الأساسية هنا تتعلق باتجاه آخر. فعلى الرغم مما يراه أرسطو، هل صحيح حقا أن تقييم الناس للسعادة يتم فى جميع المجتمعات بالطريقة والدرجة نفسها؟ يبدو أن هذا غير صحيح؛ فقد وجد كل من سوه، ودينر، وأويشى، وترياندبس (١٩٩٨) من خلال استعمال مقاييس متنوعة للفردية والتبعية البينية (الجماعية) أنه مع

احتلال السعى إلى السعادة لأولوية عالية فى المجتمعات التى تتسم بالنزعة الفردية، لم تحتل نفس المكانة فى المجتمعات ذات النزعة الجماعية (الآسيوية أساسا)، حيث حظيت بالأولوية فكرة التناغم بين الناس، وتأدية الواجبات. عند طرح السؤال على أنفسهم ما إذا كانوا سعداء، وجد أن عديدًا من الآسيويين لم يفكروا فى الأمر بكل بساطة. بطبيعة الحال، هناك مشكلة محيرة هنا: لو أن القيام بالواجب يمثل مكافأة داخلية، ألا يعد ذلك وسيلة أخرى للسعى إلى السعادة؟ ولو كان الأمر كذلك، لأمكن القول أن الرجل المتقشف الصارم إنسان سعيد، ملىء بالبهجة الداخلية فيما وراء زيه الأسود ووجهه المرير. أعتقد أنه يمكننا – دون شد الأمور فيما لا تحتمل – التمييز بين المشاعر النابعة من إرساء السلام داخل ضمير متوتر، ومشاعر السعادة التى تقود الناس على امتداد العالم إلى الضحك والشعور بالراحة (Davidson and Fox 1982).

ومع ذلك، فالإجابة واضحة: من خلال التخفيف من الآلام المترتبة على عدم الاستقرار الاقتصادى، والتمييز، والإقصاء، والتدخل فى الحياة الخاصة، والأفعال العقابية سواء داخل أو خارج النظام القانونى، فمن شأن الحكم أن يخفف من وطأة الحزن والأسى على أقل تقدير.

التنمية البشرية باعتبارها غاية سياسية

هل تعد التنمية البشرية غاية سياسية بقدر ما هى غاية نفسية؟ لقد اعتبر كل من أرسطو (١٢٨٠ قبل الميلاد)، ودوركايم (١٩٧٣)، وج. س. ميلز (١٩١٠/١٨٦١) – ضمن آخرين – أن نوعية الناس داخل نظام سياسى ما هو المعيار لتقييم نوعية هذا الحكم؛ إلا أن استيعاب هؤلاء المؤلفين لكيفية تطوير الصفات المرغوب فيها كان ضعيفا. وقد أخفق أيضا علم النفس السياسى فى الاستلهام من علماء النفس المتخصصين فى التنمية البشرية؛

ويرى لين (٢٠٠٢) أن "قلب علم النفس السياسى رأسا على عقب" قد يكون هو العلاج؛ فبالنسبة للمتخصصين فى العلوم السياسية، تستند معظم معتقداتهم حول كيفية تأثير الحكم على طباع المواطنين إلى مجرد تماثل فى الشكل بين البنية الاجتماعية واستجابة الشخصية (مثال Norton 1991): بمعنى أنه لو كان الجانب السياسى أكثر قابلية لاحتواء الناس، قلت النظرة الدونية للمستبعدين. إذا ما تم منح الناس حق الاقتراع، سيكتسبون مشاعر جديدة بالتمكين؛ ولو كانت السياسات الضريبية أكثر تقدمية، لشعر الناس بمزيد من المساواة، ولتعاملوا بمساواة أكبر فيما بينهم. فى كل حالة، هناك بحث ينفى تلك الفرضيات المنطقية. لا يوجد هناك علم أو نظرية حول كيفية مساعدة الحكومات لشعوبها على اكتساب مزيد من الثقة فى النفس، والاستقرار النفسى، والتحلى بالإنسانية، والسلوك كمواطنين مسئولين؛ هذا، لو كان فعلا فى قدرة الحكومات القيام بذلك. لم يتم التوصل بعد إلى درجة وطريقة تأثير الحكومة على الصفات الشخصية؛ فقد وجد فراى وستوتزر (٢٠٠٠) أن مقارنة بالولايات السويسرية الأخرى، ينعم السكان الذين يعيشون فى ولايات تسمح للمواطنين بمزيد من المشاركة فى أمور حكوماتهم المحلية (ديمقراطية مباشرة) بسعادة أكبر؛ كما وجد ستون وكامنير ودورهايم (٢٠٠٠) أن درجة تعرض الشبان من البيض والسود للأحداث السياسية المتوترة فى جنوب أفريقيا يرتبط خطيا بمستوى أعراض الكرب الشخصى.

لاحظوا أيضا أن الحكومة بوسعها أن تفعل عديدًا من الأشياء من أجل النهوض بالمهارت المعرفية، والضبط العاطفى الذاتى، والإحساس بالكفاءة (Lane 1994).و لكن، بدلا من الدخول فى جدل برامجى، دعونى أتناول تلك القضية المركزية الشائكة المتعلقة بمعايير "الناس الأفضل". هل تمثل الأهداف التى طورها علماء النفس فى الغرب (الأمريكيون أساسا) عنصر جذب عام؟ لا شك أن محاولة الإجابة على هذا السؤال ستكون مختلطة.

هل يمكن للتنمية البشرية أن تصبح غاية ذات معنى عابرة للثقافات؟

فى بداية السبعينيات، درس د. هـ. هيث (١٩٧٧) مفاهيم شخصية (الذكر) الناضج فى خمسة مواقع تقع فى ثلاثة بلدان (الولايات المتحدة، وإيطاليا، وتركيا)، مقدما للمستجوبين المعايير التالية لتقييم النضج بعد تطويرها نتيجة لمناقشات مطولة معهم فى البلدان الثلاثة: ١) التعويل على التحكم فى السلوك؛ ٢) توافر الإحساس بالاتجاه مصحوبا بتحكمات حاسمة ولكنها مرنة؛ ٣) وحدة الفعل، والمشاعر، والفكر؛ ٤) إحساس دقيق وإيجابى بالهوية.

تمت مصاحبة التقييم الإجمالى بتحقيق تفصيلى حول السمات المعرفية، والعاطفية، والسلوكية للشخصيات "الناضجة" و"غير الناضجة". فى النهاية، توصل هيث إلى أنه "لو أمكن القول بإمكانية اعتبار الاتفاق على المعانى والتقييمات شكلاً من أشكال المشروعية، فإنه تم التأكد من صدق تلك المفاهيم والمعايير عبر الثقافات والخواص الذاتية". يحمل تعبير "النضج" معانى متقاربة تماما فيما بين عينات أمريكا، وإيطاليا، وتركيا؛ ولكن هناك بالطبع بعض الفروق أيضا، منها: أن السلوك الذى كان يراه الأمريكيون طبيعيا، اعتبره المستجوبون فى تركيا "عدوانيا" و"ضاغطا"؛ وما وجده الإيطاليون الجنوبيون شكلا من أشكال التواضع المناسب، اعتبره الأمريكيون نوعًا من السلبية.

كما بحث كلاوس شيرير وآخرون (1986) الخبرات العاطفية الذاتية للفرح، والحزن، والخوف، والغضب فى ثمانية بلدان أوروبية، وحللوا السوابق، والقوة، والحافز المرتبط بالظرف، ومعامل الارتباط الشخصية مع تلك المشاعر، وذلك على عينة من ٧٧٩ حالة؛ وقد وجدوا فروقًا قليلة ذات مغزى وفقا للثقافة الوطنية (ص. ١٨٩)، على الرغم أنه – لدهشة المؤلفين –

وجدوا أن البريطانيين أكثر حساسية من الآخرين تجاه الاستمتاع الجسدى، وأن السويسريين أكثر تعبيرا عاطفيا.

وبطريقة مماثلة، وجد كل من شوارتز وباردى (٢٠٠١) تجانسا ملفتا للانتباه عبر الثقافات فيما يتعلق بترتيب القيم فى صفوف المعلمين فى ٥٦ بلدًا، وفى صفوف الطلاب فى ٥٤ بلدًا، وفى عينات ممثلة فى ١٤ بلدًا. فى جميع هذه العينات، اعتبرت المجالات الأكثر أهمية هى: "النزعة إلى عمل الخير"، و"التحكم الذاتى"، وقيم "الخلاصية"؛ بينما نظر إلى قيم "السلطة"، و"التقاليد"، و"التحفيز" باعتبارها الأقل أهمية؛ هذا وقد جاءت قيم "الأمان"، و"التطابق"، و"الإنجاز"، و"المتعة" لتحتل موقعا وسطًا فيما بين الاثنين. وصف المؤلفون هذا الترتيب بأنه عابر للثقافات، حيث وجدوا أن "تراتبية القيم فى ٨٣% من العينات لها معمل ارتباط لا يقل عن ٨٠. فيما يتعلق بهذا الترتيب العابر للثقافات".

وبالطبع، هناك تنوعات واختلافات ثقافية ترتبط بالأساليب المعرفية (لى جون، بنج ونيبست، ٢٠٠٠)، وبقيم أخرى (Ingelhart 1990, 1997; Schwartz and Bilsky, 1990; Trindis 1995)، وبالقواعد المعنوية (Schweder, Mahapatra and Miller 1990)، والسيطرة الداخلية (Brislin 1983, Feather 1967, Lao 1977, Price Williams 1985)؛ مما يجعل من الصعب المناداة بمعايير عالمية للتنمية البشرية. يساهم تيتلوك، وكريستل، وإلسون، وجرين، وليرنر (٢٠٠٠) فى توضيح سبب عدم "سعى الناس فى أطر متعددة إلى تحقيق أهداف ذات طبيعة نفعية أو معرفية، وإنما يناضلون من أجل حماية القيم المقدسة من التجاوزات العلمانية المترتبة على الاتجاهات المجتمعية المتنامية نحو رأسمالية السوق (والضغوط المتزامنة لوضع كل شيء محل المقايضة) والنزعة العلمية الطبيعية (والضغوط الموازية لمعرفة إلى ما ستؤدى منطقيا). تترجم التنمية البشرية بطريقة مختلفة فى المجتمعات

المختلفة، ولا يرتبط ذلك فقط بإضفاء الطابع الغربى (الذى قد يشير إلى الشكوى المتسببة فى الهجوم على العولمة)، بل أيضا كما يشير إليه إنجلهارت (١٩٩٧) – كشكل من أشكال الإجابة المسبقة على تتلوك – إلى وجود اتجاه عالمى فيما بعد الحداثة للانتقال من مصادر السلطة التقليدية (الدين والعادات) إلى المصادر الانتخابية والبيروقراطية، ومن القيم الضمنية للنضال من أجل الأمان ومن أجل الحياة فى حد ذاتها إلى القيم المحفورة فى المفاهيم التى أصبحت تحظى بتوافق متنام حول نوعية أفضل من الحياة. لقد خطت النزعة الإنسانية الجديدة بضعة خطوات فى رحلة طويلة قد يكون مرشدها ودليلها هو علم النفس السياسى.

"من هو الإنسان الذى تخاطبه بطريقة واعية؟"؛ فى الواقع، قال كل من ديفيد روس (١٩٣٠) وهنرى سيدجويك (١٩٠٧) أن العقل والشخص البشرى يمثلان إجمالى ما هو قيم فى الكون الذى ننتمى إليه. هل تغيب هذه القيمة فى دراساتنا حول العزو، والضبط الذاتى، والعلاقات بين الأفراد، الخ؟ أعتقد هذا. هناك أسباب قوية لكى لا يطرح علم النفس أسئلة مثل: "ما الإنسان؟" أو "لماذا البشر قيمون؟"؛ ففى طرح هذا السؤال فقدان للمصداقية العلمية لعلم النفس. ولكن، تحت غطاء هذا التزاوج مع العلوم السياسية، دعونا نترك هذه الأسئلة غير العلمية تطفو على السطح، ولنساعد علماء النفس – بطريقة عاقلة – فى الإجابة على السؤال الملح: كيف يمكن للحكومات مساعدة الناس فى اكتساب مزيد من الثقة فى النفس، والأمان النفسى، والسمات الإنسانية، وأن يصبحوا مواطنين مسئولين؟

Note

1. The concept of *interests* seems unfamiliar to psychology; at least the term is not in the index of the third edition (1985) of the *Handbook of Social Psychology*, edited by Gardner Lindzay and Elliot Aronson, and is mentioned only as vocational interests in *PsyInfo* on the Internet.

References

Abelson, R. P. (1981). Psychological status of the script concept. *American Psychologist, 36,* 715–721.

Abelson, R. P., Aronson, E., McGuire, W. J., Newcomb, T. M., Rosenberg, M. J., & Tannenbaum, P. H. (Eds.). (1968). *Theories of cognitive consistency: A sourcebook.* Chicago: Rand-McNally.

Abramson, P. R., Aldrich, J. H., Paolino, P., & Rohde, D. (1992). "Sophisticated" voting in the 1988 presidential primaries. *American Political Science Review, 86,* 55–69.

Acton, Lord (J. Emmerich). (1904/1887). Letter to Bishop Mandell Creighton 1 April 1887. In *Life and letters of Mandell Creighton* (Vol. 1, p. 172). London: Longmans, Green.

Andrews, F. M., & Withey, S. B. (1976). *Social indicators of well-being: Americans' perceptions of life quality.* New York: Plenum.

Aristotle. (1961/1952). *Nichomachean ethics.* (H. Rackham, Trans.). Oxford: Blackwell. Selections reprinted in R. B. Brandt (Ed.), *Value and obligation* (pp. 57–85). New York: Harcourt, Brace and World.

Aristotle. (1909). *Politics.* (B. Jowett, Trans.). Oxford: Clarendon Press.

Bachrach, P. & Baratz, M. S. (1962). Two faces of power. *American Political Science Review, 56,* 947–952.

Bagehot, W. (n.d. 1869]). *Physics and politics* (new ed.). London: Kegan Paul, Trench, Trubner.

Bales, R. F. (1950). *Interaction process analysis: A method for the study of small groups.* Reading, MA: Addison-Wesley.

Bay, C. (1965/1958). *The structure of freedom.* New York: Atheneum.

Bem, D. J. (1972). Self-perception theory. In L. Berkowitz (Ed.), *Advances in experimental social psychology* (Vol. 6, pp. 1–62). New York: Academic Press.

Bem, Daryl J., & David C. Funder. (1978). Predicting more of the people more of the time: Assessing the personality of situations. *Psychological Review, 85,* 485–501.

Bennett, L. (1998). The uncivic culture: Communications, identity, and the rise of lifestyle politics. *PS: Political Science and Politics, 31,* 741–761.

Bentham, J. (1954). *Jeremy Bentham's economic writings* (W. Stark, Ed.). Vol. 3. London: Royal Economic Society.

Bentley, A. (1911). *The process of government.* Chicago: University of Chicago Press.

Berlin, I. (1969). *Four essays on liberty.* London: Oxford University Press.

Borcherding, T. E., Pommerehne, W., & Schneider, F. (1982). *Comparing the efficiency of private and public production: The evidence from five countries.* Zurich: Institute for Empirical Research in Economics, University of Zurich.

Boulding, K. E. (1973). *The economy of love and fear: A preface to grants economics.* Belmont, CA: Wadsworth.
Brehm, J. W. (1972). *Responses to the loss of freedom: A theory of psychological reactance.* Morristown, NJ: General Learning Press.
Brickman, P., & Campbell, D. T. (1971). Hedonic relativism and planning the good society. In M. H. Appley (Ed)., *Adaptation-level theory: A symposium* (pp. 278–302). New York: Academic Press.
Brislin, R. W. (1983). Cross-cultural research in psychology. *Annual Review of Psychology*, 34, 363–400.
Brody, R. A., & Sniderman, P. M. (1977). From life space to polling place: The relevance of personal concerns for voting behavior. *British Journal of Political Science, 7*, 337–360.
Browning, R. P., & Jacob, H. 1954. Power motivation and the political personality, *Public Opinion Quarterly, 28*, 75–90.
Bury, J. B. (1955/1920). *The idea of progress.* New York: Dover.
Cataldo, E. F., Johnson, R. M., & Kellstadt, L. A. (1968). Social strain and urban violence. In L. H. Masotti & D. R. Bowen (Eds.), *Riots and rebellion: Civil violence in the urban community* (pp. 285–298). Beverly Hills, CA: Sage.
Christie, R., & Geis, F. L. (1970). *Studies in Machiavellianism.* New York: Academic Press.
Converse, P. E. (1964). The nature of belief systems in mass publics. In D. Apter (Ed.), *Ideology and discontent* (pp. 206–261). New York: Free Press.
Crosby, F. J. (1982). *Relative deprivation and working women.* New York: Oxford University Press.
Crozier, M. (1964/1963). *The bureaucratic phenomenon.* Chicago: University of Chicago Press.
Davidson, R. J., & Fox, N. A. (1982). Asymmetrical brain activity discriminates between positive versus negative affective stimuli in human infants. *Science, 218*, 1235–1237.
Diener, E., Diener, M., & Diener, C. (1995). Factors predicting the subjective well-being of nations. *Journal of Personality and Social Psychology, 69*, 851–864.
DiMaggio, P. J., & Powell, W. W. (1991). Introduction. In W. W. Powell & P. J. DiMaggio (Eds.), *The new institutionalism in organizational analysis* (pp. 3–33). Chicago: Chicago University Press.
Doob, L. (1971). *The patterning of time.* New Haven: Yale University Press.
Downs, A. (1957). *An economic theory of democracy.* New York: Harper.
Elster, J. (Ed.). (1985). *The multiple self.* Cambridge: Cambridge University Press.
Engel, J. F., Blackwell, R., & Kollat, D. R. (1978). *Consumer behavior* (3rd ed). Hinsdale, IL: Dryden Press.
Feather, N. T. (1967). Some personality correlates of external control. *Australian Journal of Psychology, 19*, 253–260
The Federalist. (1894/1790). *The Federalist and other constitutional papers* (E. H. Scott, Ed.) Chicago: Albert, Scott.
Ferejohn, J. A., & Fiorina, M. P. (1974). The paradox of not voting: A decision theoretic analysis. *American Political Science Review, 68*, 525–546.
Festinger, L. (1957). *A theory of cognitive dissonance.* Stanford, CA: Stanford University Press.
Fishkin, J. S. (1991). *Democracy and deliberation: New directions for democratic reform.* New Haven: Yale University Press.

Flynn, J. R. (1987). Massive IQ gains in 14 nations: What IQ tests really measure. *Psychological Bulletin, 101*, 171–191.

Foster, C. A., & Rusbult, C. E. (1999). Injustice and powerseeking. *Personality and Social Psychology Bulletin, 25*, 834–849.

Frank, R. H. (1990). Rethinking rational choice. In R. Friedland & A. F. Robertson (Eds.), *Beyond the marketplace: Rethinking economy and society* (pp. 53–87). New York: de Gruyter.

Frey, B., & Stutzer, A. (2000). Happiness, economy, and institutions. *Economic Journal, 220*, 918–938.

Frey, B. S. (1997). *Not just for the money: An economic theory of personal motivation.* Cheltenham, England: Elgar.

Friedland, R., & Robertson, A. F. (1990). Beyond the marketplace. In R. Friedland & A. F. Robertson (Eds.), *Beyond the marketplace: Rethinking economy and society* (pp. 3–49). New York: de Gruyter.

Friedland, R., & Alford, R. R. (1991). Bringing society back in: Symbols, practices, and institutional contradictions. In W. W. Powell & P. J. DiMaggio (Eds.), *The new institutionalism in organizational analysis* (pp. 232–263). Chicago: University of Chicago Press.

Gibb, C. A. (1979). Leadership. In G. Lindzey & E. Aronsons (Eds.), *The handbook of social psychology* (2nd ed., vol. 4, pp. 26–27). Reading, MA: Addison-Wesley.

Gilbert, D. T., Jones, E. E., & Pelham, B. W. (1987). Influence and inference: What the active perceiver overlooks. *Journal of Personality and Social Psychology, 52*, 861–870.

Gilens, M. (1999). *Why Americans hate welfare: Race, media, and the politics of antipoverty policy.* Chicago: University of Chicago Press.

Glatzer, W. (1991). Quality of life in advanced industrialized countries: The case of West Germany. In F. Strack, M. Argyle, & N. Schwarz (Eds.), *Subjective well-being: An interdisciplinary perspective* (pp. 261–279). Oxford: Pergamon.

Goleman, D. (1998). *Working with emotional intelligence.* New York: Bantam.

Green, D. P., & Shapiro, I. (1994). *Pathologies of rational choice: A critique of applications in political science.* New Haven: Yale University Press.

Griffin, J. (1986). *Well-being: Its meaning, measurement, and moral importance.* Oxford: Clarendon Press.

Gutman, A., & Thompson, D. (1996). *Democracy and disagreement.* Cambridge, MA: Belknap Press.

Haan, N. (1977). *Coping and defending: Processes of self-environment organization.* New York: Academic Press.

Hampshire, S. (1975). *Freedom of the individual* (Rev. ed.). Princeton: Princeton University Press.

Hardin, C. D. (1995, January). The influence of the immediate situation on memory for previous self-evaluations. *Dissertation Abstracts International,* 55 (7-B), 3062. University Microfilms.

Hare, R. M. (1981). *Moral thinking: Its levels, method and point.* Oxford: Clarendon,

Harvey, O. J., Hunt, D., & Schroder, H. M. (1961). *Conceptual systems and personality organization.* New York: Wiley.

Heath, D. H. (1977). *Maturity and competence: A transcultural view.* New York: Wiley.

Heclo, H. (1974). *Modern social politics in Britain and Sweden.* New Haven: Yale University Press.

Hempel, C. G. (1952). *Fundamentals of concept formation in empirical science.* In *Foundations of the unity of science.* Vols. 1–2 of *International encyclopedia of unified science.* Chicago: University of Chicago Press.

Herring, E. P. (1938). How does the voter make up his mind? *Public Opinion Quarterly, 2,* 31–50.

Himmelweit, H. T. (1990). Societal psychology: Implications and scope. In H. T. Himmelweit & G. Gaskell (Eds.), *Societal psychology* (pp. 17–45). London: Sage.

Hobbes, T. (1950/1650). *Leviathan.* New York: Dutton.

Hoffman, M. L. (1981). Is altruism part of human nature? *Journal of Personality and Social Psychology, 40,* 121–137.

Hofstede, G. (1984). *Culture's consequences: International differences in work-related values.* (Abridged ed.). Beverly Hills, CA: Sage.

Hogarth, R. M., & Reder, M. W. (1987). Introduction: Perspectives from economics and psychology. In R. M. Hogarth & M. W. Reder (Eds.), *Rational choice: The contrast between economics and psychology* (pp. 1–23). Chicago: University of Chicago Press.

Hovland, C. I., Janis, I., & Kelley, H. H. (1953). *Communication and persuasion: Psychological studies of opinion change.* New Haven: Yale University Press.

Inglehart, R. (1997). *Modernization and postmodernization: Cultural, economic, and political change in forty-three societies.* Princeton: Princeton University Press.

Inglehart, R. (1990). *Culture shift in advanced industrial society.* Princeton: Princeton University Press.

Inglehart, R., & Rabier, J-R. (1986). Aspirations adapt to situations—but why are the Belgians so much happier than the French? A cross-cultural analysis of the subjective quality of life. In F. M. Andrews (Ed.), *Research on the quality of life* (pp. 2–55). Ann Arbor, MI: Institute for Social Research.

Isen, A. M. (1987). Positive affect, cognitive processes, and social behavior. In L. Berkowitz (Ed.), *Advances in experimental social psychology* (Vol. 20, pp. 203–253). New York: Academic Press.

Iyengar, S., & Kinder, D. R. (1987). *News that matters.* Chicago: Chicago University Press.

Iyengar, S. S., & Lepper, M. R. (2000). When choice is demotivating: Can one desire too much of a good thing. *Journal of Personality and Social Psychology, 79,* 995–1006.

Jacoby, J. (1976). Perspectives on a consumer information program. In M. L. Ray & S. Ward (Eds.), *Communicating with consumers* (pp. 12–20). Beverly Hills, CA: Sage.

Jacoby, J., Speller, D. E., & Kohn, C. A. (1974). Brand choice behavior as a function of information load. *Journal of Marketing Research, 11,* 63–69.

Jahoda, M. (1958). *Current concepts of positive mental health.* New York: Basic Books.

Jencks, C., Bartlett, S., (1979). *Who gets ahead? The determinants of economic success in America.* New York: Basic Books.

Kahn, M. W. (1986). Psychosocial disorders of aboriginal people of the United States and Australia. *Journal of Rural Community Psychology, 7,* 45–59.

Kamenka, E. (1989). *Bureaucracy.* Oxford: Blackwell.

Kant, I. (1949/1797). *Fundamental principles of the metaphysic of morals.* (T. K. Abbott, Trans.). Indianapolis: Bobbs-Merrill.

Katona, G. (1975). *Psychological economics.* New York: Elsevier.

Katona, G., Strumpel, B., & Zahn, E. 1971. *Aspirations and affluence: Comparative studies in the U.S. and Western Europe.* New York: McGraw Hill.

Katz, D., Gutek, B. A., Kahn, R. L., & Barton, E. (1975). *Bureaucratic encounters: A pilot study in the evaluation of government services.* Ann Arbor, MI: Institute for Social Research.

Katz, E., & Lazarsfeld, P. F. (1965/1955). *Personal influence: The part played by people in the flow of mass communications.* Glencoe, IL: Free Press.

Kelley, H. H. (1973). The processes of causal attribution. *American Psychologist, 28,* 107–128.

Kinder, D. R., & Kiewiet, D. R. (1981). Sociotropic politics: The American case. *British Journal of Political Science, 11,* 129–161.

Kipnis, D. (1972). Does power corrupt? *Journal of Personal, and Social Psychology, 14,* 33–41.

Kohlberg, L. (1964). Development of moral character and ideology. In M. L. Hoffman & L. W. Hoffman (Eds.), *Review of child development research* (Vol. 1, pp. 383–431). New York: Russell Sage.

Kohlberg, L. (1981). *The philosophy of moral development: Moral stages and the idea of justice.* New York: Harper and Row.

Kohn, M. L. (1971). Bureaucratic man: A portrait and an interpretation. *American Sociological Review, 36,* 461–474.

Kolb, B., & Whishaw, I. Q. (1998). Brain plasticity and behavior. *Annual Review of Psychology, 49,* 43–64.

Korte, C., Ytema, I., & Toppen, A. (1975). Helpfulness in Dutch society as a function of urbanization and environmental input level. *Journal of Personality and Social Psychology, 32,* 996–1003.

Kramer, G. H. (1983). The ecological fallacy revisited: aggregate vs. individual level findings on economics and elections and sociotropic voting. *American Political Science Review, 77,* 92–111.

Lafferty, W. M. (1989). Work as a source of political learning among wage-laborers and lower-level employees. In R. S. Sigel (Ed.), *Adult political socialization* (pp. 102–142). Chicago: University of Chicago Press.

Lane, R. E. (1959). The fear of equality. *American Political Science Review, 53,* 35–51.

Lane, R. E. (1988). Procedural goods in a democracy: How one is treated vs. what one gets. *Social Justice Research, 2,* 177–192.

Lane, R. E. (1994). Quality of life and quality of persons: A new role for government? *Political Theory, 22,* 219–252.

Lane, R. E. (1995). What rational choice explains. *Critical Review, 9,* 107–126. Reprinted in J. Friedman (Ed.), *The rational choice controversy: Economic theories of politics reconsidered.* New Haven: Yale University Press, 1996.

Lane, R. E. (2000a). *The loss of happiness in market democracies.* New Haven: Yale University Press.

Lane, R. E. (2000b). Moral blame and causal explanation. *Journal of Applied Philosophy, 17,* 45–58.

Lane, R. E. (2001). Self-reliance and empathy: The enemies of poverty—and of the poor. *Political Psychology, 22,* 473–492.

Lane, R. E. (2002). Turning political psychology upside down. In K. R. Monroe (Ed.), *Political psychology* (pp. 367–384). Hillsdale, NJ: Erlbaum.

Langer, E. J. (1990). *Mindfulness.* Reading, MA: Addison-Wesley.

Lao, R. C. (1977). Levenson's IPC (Internal Control) Scale: A comparison of Chinese and American students, *Journal of Cross-Cultural Psychology, 9,* 113–124.

Lasswell, H. D. (1930). *Psychopathology and politics.* Chicago: University of Chicago Press.

Lasswell, H. D. (1936). *Politics: Who gets what, when, how.* New York: McGraw-Hill.

Lasswell, H. D., & Kaplan, A. (1950). *Power and society: A framework for political inquiry.* New Haven: Yale University Press.

Lasswell, H. D., Merriam, C. E., & Smith, T. V. (1950). *A study of power.* Glencoe, IL: Free Press.

Lau, R. R. (1985). Two explanations for negativity affects in political behavior. *American Journal of Political Science, 29,* 119–138.

Lau, R. R. (2003). Decision making models. In D. O. Sears, L. Huddy, & R. Jervis (Eds.), *Handbook of political psychology.* New York: Oxford University Press.

Lawler, E. E., III. (1982). Strategies for improving the quality of work life. *American Psychologist, 37,* 486–493.

Le Bon, G. (1920/1895). *The crowd.* London: Unwin.

Lefcourt, H. M. (1976). *Locus of control: Current trends in theory and research.* Hillsdale, NJ: Erlbaum.

Lefcourt, H. M. (Ed.). (1984). *Research with the locus of control construct. Extensions and limitations* (Vol. 3). Orlando, FL: Academic.

Lerner, M. J. (1980). *The belief in a just world: A fundamental delusion.* New York: Plenum.

Lewis, A. 1982. *The psychology of taxation.* Oxford: Martin Robertson.

Li-Jun, J., Peng, K., & Nisbett, R. E. (2000). Culture, control, and perceptions of relationships in the environment. *Journal of Personality and Social Psychology, 78,* 943–955.

Liebenstein, (1976). *Beyond economic man: A new foundation for microeconomics.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Lind, E. A., & Tyler, T. R. (1988). *The social psychology of procedural justice.* New York: Plenum.

Lindblom, C. E. (1965). *The intelligence of democracy.* New York: Free Press.

Lindzay, G., & Aronson, E. (Eds.). (1985). *The handbook of social psychology.* (3d ed). New York: Random House.

Lubinski, D. (2000). Scientific and social significance of assessing individual differences: Sinking shafts at a few critical points. *Annual Review of Psychology, 51,* 405–444.

Lukes, S. (1973). *Individualism.* Oxford: Blackwell.

Lukes, S. (1975). *Power: A radical view.* Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press.

Madison, J. (1894/1787). *Federalist* X. Against faction . . . The subject continued. *The Federalist.* In E. H. Scott (Ed.), *The Federalist and other constitutional papers* (Vol. 1, pp. 53–60). Chicago: Albert, Scott.

Mandler, G. (1982). The structure of value: Accounting for taste. In M. S. Clark & S. T. Fiske (Eds.), *Affect and cognition* (pp. 1–20). Hillsdale, NJ: Erlbaum.

Mayer, J. D., & Salovey, P. (1993). The intelligence of emotional intelligence, *Intelligence, 17,* 433–442.

McClelland, D. C. (1975). *Power: The inner experience.* New York: Halsted.

McClelland, D. C., & Winter, D. C. (1971). *Motivating economic achievement.* New York: Free Press.

McConaughy, J. B. (1950). Certain personality factors of state legislators in South Carolina. *American Political Science Review, 44,* 879–903.
McDougall, W. (1920). *The group mind.* Cambridge: Cambridge University Press.
McGuire, W. J. (1977). Psychological factors influencing consumer choice. In R. Ferber (Ed.), *Selected aspects of consumer behavior* (pp. 319–359). Washington, DC: Government Printing Office.
Merton, R. K. (1968). Bureaucratic structure and personality. In R. K. Merton (Ed.), *Social theory and social structure* (Rev. ed., pp. 249–260). New York: Free Press.
Milgram, S. (1974). *Obedience to authority: An experimental view.* New York: Harper and Row.
Mill, J. S. (1910/1859). On liberty. In *Utilitarianism, liberty, and representative government* (pp. 65–170). London: Dent.
Mill, J. S. (1910/1861). Considerations on representative government. In *Utilitarianism, liberty, and representative government* (pp. 173–393). London: Dent.
Miller, D. T. (1999). The norm of self-interest. *American Psychologist, 54,* 1053–1060.
Miller, D. T., & Rattner, R. K. (1998). The disparity between the actual and assumed power of self-interest. *Journal of Personality and Social Psychology, 74,* 53–62.
Mirowski, J., & Ross, C. E. (1989). *Social causes of psychological distress.* New York: de Gruyter.
Mischel, W. (1968). *Personality assessment.* New York: Wiley.
Mischel, W. (1969). Continuity and change in personality. *American Psychologist, 24,* 1012–1018.
Mischel, W., Shoda, Y., Rodriguez, M. L. (1989). Delay of gratification in children. *Science, 244* 933–938.
Moore, B., Jr. (1972). *Reflections on the causes of human misery and upon certain proposals to eliminate them.* Boston: Beacon Press.
Mullen, B., & Johnson, C. (1990). *The psychology of consumer behavior.* Hillsdale, NJ: Erlbaum.
Murray, B. (March 1998). Data smog: newest culprit in brain drain. *APA Monitor, 29,* 42.
Nisbett, R., & Ross, L. (1980). *Human inference: Strategies and shortcomings of social judgment.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
Niskanen, W. A. (1971). *Bureaucracy: Servant or master?* Chicago: Aldine.
Norton, A. (1988). *Reflections on political identity.* Baltimore: Johns Hopkins University Press.
Norton, D. L. (1991). *Democracy and moral development: A politics of virtue.* Berkeley: University of California Press.
Parfit, D. (1984). *Reasons and persons.* Oxford: Clarendon Press.
Perry, R. B. (1954). *Realms of value: A critique of human civilization.* Cambridge, MA: Harvard University Press.
Piaget, J., & Inhelder, B. (1969). *The psychology of the child* (H. Weaver, Trans.). New York: Basic Books.
Pigou, A. C. (1948/1932). *The economics of welfare* (4th ed.). London: Macmillan.
Popper, K. R. (1959). *The logic of scientific discovery.* New York: Basic Books.
Poulantzas, N. (1978). *State, power, socialism.* London: New Left.
Powell, W. W., & DiMaggio, P. J. (Eds.), (1991). *The new institutionalism in organizational analysis.* Chicago: Chicago University Press.
Price-Williams, D. R. (1985). Cultural psychology. In G. Lindzey & E. Aronson

(Eds.), *Handbook of social psychology* (Vol. 2, pp. 993–1042). New York: Random House.

Rawls, J. (1971). *A theory of justice.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Redding, R. E. (2001). Sociopolitical diversity in psychology. *American Psychologist, 56,* 205–215.

Reitz, H. J., & Groff, G. K. (1974). Economic development and belief in locus of control among factory workers in four countries. *Journal of Cross-Cultural Psychology, 15,* 344–355.

Rescher, N. (1969). *Introduction to value theory.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Richins, M. L., & Dawson, S. (1992). A consumer values orientation for materialism and its measurement: Scale development and validation. *Journal of Consumer Research, 19,* 303–316.

Riker, W. H., & Ordshook, P. C. (1973). *An introduction to positive political theory.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Rogow, A. A., & Lasswell, H. D. (1963). *Power, corruption, and rectitude.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Rokeach, M. (1970). *The nature of human values.* New York: Free Press.

Rosenberg, M. (1979). *Conceiving the self.* New York: Basic Books.

Rosenberg, S., Ward, D., & Chilton, S. (1989). *Political reasoning and cognition: A Piagetian view.* Durham, NC: Duke University Press.

Ross, L. (1977). The intuitive psychologist and his shortcomings. In L. Berkowitz (Ed.), *Advances in experimental psychology* (Vol. 10, pp. 173–220). New York: Academic.

Ross, W. D. (1930). *The right and the good.* Oxford: Clarendon Press.

Runciman, W. G. (1966). *Relative deprivation and social justice.* Berkeley: University of California Press.

Sabine, G. H. (1961). *A history of political theory* (3rd. ed.) New York: Holt, Rinehart and Winston.

Sampson, R. V. (1965). *Equality and power.* London: Heineman.

Sapolsky, R. M. (1999). The physiology and pathophysiology of unhappiness. In D. Kahneman, E. Diener, & N. Schwarz (Eds.), *Well-being: The foundations of hedonic psychology* (pp. 453–469). New York: Russell Sage Foundation.

Scherer, K. R. (1986). Emotion experiences across European cultures: A summary statement. In K. R. Scherer, H. L. Wallbott, & A. B. Summerfield (Eds.), *Experiencing emotion: A cross-cultural study* (pp. 173–189). Cambridge: Cambridge University Press.

Schroder, H. M., Driver, M. J., & Streufert, S. (1967). *Human information processing.* New York: Holt, Rinehart and Winston.

Schroder, H. M., & Harvey, O. J. (Eds.). (1963). *Motivation and social interaction: Cognitive developments.* New York: Ronald.

Schwartz, B. (2000). Self-determination: The tyranny of freedom. *American Psychologist, 55,* 79–88.

Schwartz, S. H., & Bardi, A. 2001. Value hierarchies across cultures: Taking a similarities perspective. *Journal of Cross-Cultural Psychology, 22,* 268–290

Schwartz, S. H., & Bilsky, W. (1990). Toward a theory of the universal content and structure of values: Extensions and cross-cultural replications. *Journal of Personality and Social Psychology, 58,* 878–891.

Schwarzer, R., & Weiner, B. (1991). Stigma controllability and coping as predictors

of emotions and social support. *Journal of Social and Personal Relationships, 18,* 133–140.

Schweder, R. A., Mahapatra, M., & Miller, J. G. (1990). Culture and moral development. In J. W. Stigler, R. A. Schweder, & G. Herdt (Eds.), *Cultural psychology: Essays on comparative human development* (pp. 130–204) New York: Cambridge University Press.

Sears, D. O. (1983). The persistence of early political predispositions. In L. Wheeler & P. Shaver (Eds.), *Review of personality and social psychology* (Vol. 4, pp. 79–116). Beverly Hills, CA: Sage.

Sears, D. O., & Citrin, J. (1982). *Tax revolt: Something for nothing in California.* Cambridge, MA.: Harvard University Press.

Sears, D. O., & Funk, C. L. 1991. The role of self-interest in social and political attitudes. In *Advances in experimental social psychology* (Vol. 24, pp. 1–91). New York: Academic Press.

Sears, D. O., Hensler, C. P., & Speer, L. K. (1979). Whites' opposition to "busing": Self-interest or symbolic politics. *American Political Science Review, 73,* 369–384.

Seligman, M. E. P. (1973). *Helplessness: On depression, development, and death.* San Francisco: Freeman.

Sen, A. (1987). *On ethics and economics.* Oxford: Blackwell.

Sen, A. (1999). *Development as freedom.* New York: Knopf.

Shapiro, I. (1989). Gross concepts in political argument. *Political Theory, 17,* 51–76.

Shapiro, I. (1999). Enough of deliberation: Politics is about interests and power. In S. Macedo (Ed.), *Deliberative politics: Essays on democracy and disagreement* (pp. 28–38). New York: Oxford University Press.

Sidgewick, H. (1907).*The methods of ethics* (7th ed.). London: Macmillan.

Simon, H. A. (1979). *Models of thought.* New Haven: Yale University Press.

Sinclair, R. C., & Mark, M. M. (1991). Mood and the endorsement of egalitarian macrojustice versus equity-based microjustice principles. *Personality and Social Psychology Bulletin, 17,* 369–375.

Smith, A. (1937/1776). *An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations* (E. Cannan, Ed.). New York: Modern Library.

Somit, A., & Peterson, S. A. (1995). Darwinism, dominance, and democracy, *Research in Biopolitics, 3,* 19–34.

Sternberg, R. J., Wagner, R. K. Williams, W. M., & Horvath, J. A. (1995). Testing common sense. *American Psychologist 50,* 912–925.

Stigler, G. J. (1981). Economics or ethics? In S. McMurrin (Ed.), *Tanner lectures on human values* (Vol. 2). Cambridge: Cambridge University Press.

Stone, M., Kaminer, D., & Durrheim, K. (2000). The contribution of political life events to psychological distress among South African adolescents. *Political Psychology, 21,* 465–487.

Strickland, B. R. (1989). Internal-external control expectancies: From contingency to creativity. *American Psychologist, 44,* 1–12.

Suh, E., Diener, E., Oishi, S., & Triandis, H. C. (1998). The shifting basis of life satisfaction judgments across cultures: Emotions versus norms. *Journal of Personality and Social Psychology, 74,* 482–493.

Tetlock, P. E. (1983). Accountability and complexity of thought. *Journal of Personality and Social Psychology, 45,* 74–83.

Tetlock, P. E., Kristel, O. V., Elson, S. B., Green, M. C., & Lerner, J. S. (2000). The psychology of the unthinkable: Taboo trade-offs, forbidden base rates, and heretical counterfactuals. *Journal of Personality and Social Psychology, 78*, 853–870.

Tetlock, P. E. (1981). Pre- to post-election shifts in presidential rhetoric: Impression management or cognitive adjustment. *Journal of Personality and Social Psychology, 41*, 207–212.

Thaler, R. H. (1987). The psychology and economics conference handbook: Comments on Simon, on Einhorn and Hogarth, and on Tversky and Kahneman. In R. M. Hogarth & M. W. Reder (Eds.), *Rational choice: The contrast between economics and psychology* (pp. 95–100). Chicago: University of Chicago Press.

Thibaut, J., & Walker, L. (1975). *Procedural justice: A psychological analysis.* Hillsdale, NJ: Erlbaum.

Tocqueville, Alexis de. 1945. *Democracy in America* (Phillips Bradley, Ed.). Vol. 1. New York: Knopf. (First published in French, vol. 1 in 1835 and vol. 2 in 1840)

Triandis, H. C. (1995). *Individualism and collectivism.* Boulder, CO: Westview Press.

Tversky, A., & Kahneman, D. (1981). The framing of decisions and the psychology of choice. *Science,* 211, 453–458.

Veenhoven, R. (1993). *Happiness in nations: Subjective appreciation of life in fifty-six nations 1946–1992.* Rotterdam: RISBO Press.

Vernon, P. E. (1969). *Intelligence and cultural environment.* London: Methuen.

Vroom, V. H. (1964). *Work and motivation.* New York: Wiley.

Walster, E., Berscheid, E., & Walster, G. W. (1976). New directions in equity research. In L. Berkowitz & E. Walster (Eds.), *Advances in experimental social psychology* (Vol. 9, pp. 1–42). New York: Academic Press.

Weber, M. (1944). On bureaucratization in 1909. In J. P Mayer (Ed.), *Max Weber and German politics* (App. 1). London: Faber.

Weber, M. (1958). *The protestant ethic and the spirit of capitalism* (T. Parsons, Trans.). New York: Scribner's. (From articles first published 1904–1906)

Weiner, B. (1995). *Judgments of responsibility: A foundation for a theory of social conduct.* New York: Guilford Press.

Weiner, B. (1985). An attributional theory of achievement motivation and emotion. *Psychological Review, 92*, 548–573.

Wicklund, R. A., & Gollwitzer, P. M. (1982). *Symbolic self-completion.* Hillsdale, NJ: Erlbaum.

Wildavsky, A. (1985). The logic of public sector growth. In J-E. Lane (Ed.), *State and market: The politics of the public and private* (pp. 231–270). Beverly Hills, CA: Sage.

Wills, T. A. (1981). Downward comparison principles in social psychology. *Journal of Personality and Social Psychology, 90*, 245–271.

Wilson, J. Q. (1990). *Bureaucracy: What government agencies do and why they do it.* New York: Basic Books.

Wilson, T. D., & Schooler, J. W. (1991). Thinking too much: Introspection can reduce the quality of preferences and decisions, *Journal of Personality and Social Psychology, 60*, 181–192

Winter, D. G. (1973). *The power motive.* New York: Free Press.

Wolf, C., Jr. (1988). *Markets or governments: Choosing between imperfect alternatives.* Cambridge, MA: MIT Press.

Yardley, K., & Honess, T. (Eds.), (1987). *Self and identity: Psychological perspectives.* Chichester, England: Wiley.

Zahn-Waxler, C. E., Cummings, M., & Iannotti, R. J. (1986). *Altruism and aggression: Social and biological origins.* New York: Cambridge University Press.

Zajonc, R. B. (1980). Feeling and thinking: Preferences need no inferences. *American Psychologist, 35,* 151–175.

Zeitz, G. (1984). Bureaucratic role characteristics and member affective response in organizations. *Sociological Quarterly, 25,* 301–318.

Zellman, G. L., & Sears, D. O. (1971). Childhood origins of tolerance for dissent. *Journal of Social Issues, 27,* 109–136.

Zimbardo, P. G. (1969). The human choice: Individuation, reason, and order versus deindividuation, impulse, and chaos. In *Nebraska symposium on motivation.* (Vol. 17, pp. 237–307). Lincoln: Nebraska University Press.

كشـــاف

المؤلفون فى سطور:

دانييل بار- تال Daniel Bar-Tal

أستاذ التربية بجامعة تل أبيب

ميشيل بيللنج Michael Billing

أستاذ العلوم الاجتماعية بجامعة لوغبورو University Loughborough- المملكة المتحدة

جون داكيت John Duckitt

محاضر بقسم علم النفس بجامعة أوكلاند Auckland University - نيوزيلاند

ستانلى فيلدمان Stanley Feldman

أستاذ العلوم السياسية بجامعة ستونى بروك Stony Brook University - الولايات المتحدة

رونالد ج. فيشر Ronald J. Fisher

أستاذ العلاقات الدولية بكلية الخدمات الدولية بالجامعة الأمريكية - الولايات المتحدة

ريتشارد ك. هيرمان Richard K. Hermann

أستاذ العلوم السياسية بجامعة ولاية أوهايو – الولايات المتحدة

ليونى هادى Leonie Huddy

أستاذ مساعد العلوم السياسية بجامعة ستونى بروك Stony Brook University – الولايات المتحدة

اوريت ايشيلوف Orit Ichilov

أستاذ التربية بجامعة تل أبيب

روبرت جارفيس Robert Jarvis

أستاذ العلوم السياسية بجامعة كولومبيا

هربارت س. كلمان Herbert C. Kelman

أستاذ علم النفس بجامعة هارفارد

دونالد ر. كيدنر Donald R. Kinder

أستاذ العلوم السياسية وعلم النفس بجامعة ميتشجان

بيرت كلاندرمانس Bert Klandermans

أستاذ علم النفس التطبيقى بالجامعة الحرة فى أمستردام

روبرت كيرزبان Robert Kurzban
أستاذ علم النفس المساعد بجامعة بنسلفانيا

روبرت ا. لين Robert E. lane
أستاذ العلوم السياسية المتفرغ بجامعة يال.

ريتشارد ر. لو Richard R. Lau
أستاذ العلوم السياسية بجامعة روتجرز

جاك س. ليفى Jack S. Levy
أستاذ العلوم السياسية بجامعة روتجرز

شيرى ليفى Sheri Levy
أستاذ مساعد علم النفس بجامعة ستونى بروك

جورج ا. ماركوس George E. Marcus
أستاذ العلوم السياسية بكلية وليامز

كاثلين م. ماكجرو Kathleen M. McGrew
أستاذ العلوم السياسية وعلم النفس بجامعة ولاية أوهايو

فيرجينيا شابيرو Virginia Sapiro

أستاذ العلوم السياسية بجامعة وسكونسين

دافيد ا. سيرز David O. Sears

أستاذ علم النفس والعلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا – لوس انجلوس

جيم سيدانيوس Jim Sidanius

أستاذ علم النفس بجامعة كاليفورنيا – لوس انجلوس

ايرفين شتاوب Ervin Staub

أستاذ علم النفس بجامعة ماساشوستس – امهرست

شارلز س. تابر Charles S. Taber

أستاذ العلوم السياسية بجامعة ستونى بروك

دافيد ج. ونتر David G. Winter

أستاذ علم النفس بجامعة ميتشجان

المترجمون فى سطور:

ربيع أحمد مرسى وهبة

حصل على ليسانس الآداب فى علم النفس من جامعة القاهرة عام ١٩٩٣، وعلى دبلومة العلوم السياسية فى المجتمع المدنى وحقوق الإنسان من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عام ٢٠٠٠، وعمل كإخصائى نفسى فى أحد المراكز العلمية المتخصصة فى مجال القياس النفسى وتحليل المعلومات، وترجم العديد من الأبحاث والدراسات فى مجال علم النفس والاجتماع والسياسة والفلسفة والعلوم، يعمل حاليًا مسئول برنامج الشرق الأوسط/ شمال أفريقيا فى شبكة حقوق الأرض والسكن، التحالف الدولى للموئل Habitat International Coalition.

محمد يحيى الرخاوى

مدرس علم النفس بكلية آداب القاهرة، ومنتدب من عام ٢٠٠٧ للعمل الأكاديمى بجمعية الطب النفسى التطورى فى محاولة لتكوين هياكل من المهتمين بالحث العلمى من المتخصصين وتفعيلها. وتنصب اهتماماته الأكاديمية الحالية على بحث التناقض الأصيل فى "اللغة" بين وظائفها المعروفة والمشكلات النفسية/الفلسفية الناتجة عنها، كالتناقض بين ما تعد به اللغة من مطابقة، وما تتضمنه – حتمًا وبأصالة – من تجاوز لهذه المطابقة وعجز عن إدراكها معًا، سواء لغويًا أو حتى مفهوميًا.

مشيرة الجزيرى

حصلت على بكالوريوس وماجستير العلوم السياسية من الجامعة الأمريكية بالقاهرة ثم عملت فى هيئات دولية فى مجال رفع مستوى الكفاءات فى العلوم الاجتماعية. وتعمل الآن مستشارة لعدة هيئات دولية وإقليمية عربية. قامت بترجمة عدة أعمال فى مجال العلوم الاجتماعية والبيئة والصحة. وهى تعد الآن أطروحة الدكتوراه عن موضوع الحراك المهنى والاجتماعى للنساء العاملات من الطبقة المتوسطة الدنيا بمعهد الدراسات الاجتماعية بهولندا.

المراجع فى سطور:

قدرى حفنى

أستاذ علم النفس غير المتفرغ بمعهد الدراسات العليا للطفولة جامعة عين شمس. حصل على درجة الدكتوراه فى علم النفس السياسى من جامعة عين شمس، ١٩٧٤. حصل على جائزة الدولة التشجيعية فى علم النفس، ١٩٧٢ وجائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية ٢٠٠٠ وجائزة مصطفى زيور للعوم النفسية من الجمعية اللبنانية للدراسات النفسية ٢٠٠٤. يحمل وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى ١٩٧٣. له العديد من المؤلفات والكتابات خاصة فى مجال علم النفس السياسى.

لقد بدأت الاستفادة من الحقائق النفسية فى المجالات المتعددة لممارسة السياسة مع بداية ممارسة الإنسان للسياسة، أى قبل ظهور علم النفس باعتباره علماً. وعلى سبيل المثال، فقد عرف البشر الحرب النفسية ومارسوها منذ عرفوا ومارسوا الحرب بأشكالها المختلفة، أى منذ فجر التاريخ، رغم أن المصطلح لم يبدأ تداوله إلا مع نذر الحرب العالمية الأولى، بعد أن تطورت الممارسة القديمة من صرخة توقع الرعب فى قلب العدو، أو تثير الشجاعة فى قلب المهاجم، إلى أن أصبحت على ما نشهده اليوم من منشورات وإذاعات ومحطات بث تلفزيونى، إلى آخر تلك الخطط الفنية المعقدة التى يضعها المتخصصون فى فروع الحرب النفسية.

ويعتبر علم النفس السياسى، بشكل بالغ العمومية، وكما ورد فى هذا الكتاب، "تطبيقًا لعلم النفس البشرى فى دراسة السياسة، حيث يستفيد علم النفس السياسى من منجزات علم النفس فى مجال النظريات النفسية، وبحوث الشخصية، والأمراض النفسية، وعلم النفس الاجتماعى، وعلم نفس النمو، وعلم النفس المعرفى، والعلاقات داخل الجماعات؛ كما يتناول علم النفس السياسى ظواهر سياسية مثل السير الذاتية، والقيادة، والسلوك السياسى الجماهيرى، وتأثيرات الإعلام الجماهيرى، والتنشئة السياسية والتربية المدنية، والصراع الدولى، واتخاذ القرارات فى مجال السياسة الدولية، وحل الصراعات، والصراعات القائمة على العرق والنوع الاجتماعى والقومية وغير ذلك من تجمعات، والتيارات السياسية، والحراك السياسى".

تصميم الغلاف: محمد إبراهيم